مكتب الشؤون الفنية

المشروع الأول: (سماع وختم صحيح الإمام البخاري)

تأليف

(١٣٠٢ - ١٣٩٢ هـ)

تحقيق

محمد بن ناصر العجمي

قدم له فضيلة الشيخ

عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي

مكتب الشؤون الفنية

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

2008-10-03

عَادَاتُ الإِمَامِ البُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ

صحيح البخاري

قال الحافظ ابن الصلاح في علوم الحديث (ص٢٤ ـ ٢٥): «اسمه، أي صحيح البخاري: **الجامِعُ المسنَدُ الصحيحُ المختصَرُ مِن أمور رسول الله ﷺ وسننِهِ وأيَّامِهِ**».

قال الشيخ عبد الحقّ الهاشمي في «قمر الأقمار» (ص٩) شارحاً لهذه التسمية:

«إنَّما سمَّاه جامعاً؛ لأنه جمع فيه الفنون الثمانية: فنّ الحديث، وفنّ العقائد، وفنّ الفقه، وفنّ السِّيرة، وفنّ الرقاق وغيرها. وسمَّاه مسنداً؛ لأنه أورد فيه الأحاديث المسندة إلى النبي ﷺ، وما أورد فيه عن الصَّحابة والتَّابعين ومن بعدهم، ومن المعلَّقات فإنما هو بالتبع.

وسمَّاه صحيحاً؛ لأنه أورد فيه ما صحَّ عنده.

وسمَّاه مختصراً؛ لأنَّه خرَّجه من ستِّمائة ألف حديث واختصره منها...».

أرضيَّة الغلاف تمثِّل جُزءاً من عنوان صحيح البخاري، وبعض أحاديثه، وهي مصوَّرة من نسخة أصليَّة خزائنية في قسم المخطوطات بجامعة الكويت برقم (٣٩).

جَمِيعُ الحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

رقم الإيداع بمكتب الشؤون الفنية

٣٤ / ٢٠٠٧م

قطاع المساجد ـ مكتب الشؤون الفنية

الكويت ـ الرقعي ـ شارع محمد بن القاسم

بدالة: ٤٨٩٢٧٨٥ ـ داخلي: (٤٠٤)

فاكس: ٥٣٧٨٤٤٧

موقعنا على الإنترنت:

www.islam.gov.kw

مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة

المشروع الأول : (سماع وختم صحيح الإمام البخاري)

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

مكتب الشؤون الفنية

> قال الحافظ المزي رحمه الله تعالى: البُخاري إمام هذا الشأن والمقتدى به فيه والمعول على كِتابه بين أهل الإسلام.

عادات الإمام البخاري

في صحيحه

تأليف

العلامة محدث الحرمين الشيخ عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي المكي

(١٣٠٢ - ١٣٩٢هـ)

قدم له فضيلة الشيخ

عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي

تحقيق

محمد بن ناصر العجمي

مكتب الشؤون الفنية

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

البُخاري أمير المؤمنين في الحديث

قال ابن الملقن: ويُسمَّى البخاري أمير المؤمنين في الحديث، وشاركه في ذلك جماعة أفردهم الحافظ أبو علي البكري في كتابه «التبيين لذكر مَن تَسَمَّى بأمير المؤمنين». «إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين» للعجلوني (ص١٠). وقال الخزرجي في «الخلاصة» (ص٣٢٧): أمير المؤمنين في حديث رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين»، وذكره الشنقيطي في منظومته: «هدية المغيث في أُمراء المؤمنين في الحديث» (ص٢٤).

تصدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الكبير المتعال، نحمده تمام الحمد على كلّ حال، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا ونبيّنا محمَّد في البكور والآصال، وعلى آله وأصحابه الرَّاسخين رسوخَ الجبال.

أمَّا بعد:

فإنَّ علم الحديث النَّبويّ مِن أهمّ العلوم وأنفعِها، ولذلك اعتنى به الأئمَّة والحفَّاظ قديماً وحديثاً، ولَمَّا كان أعظمُ فنونه بركةً سماعُ حديثِ النبي ﷺ مِن أفواه المشايخ المعتبرين؛ علماً واستقامةً وروايةً ودرايةً؛ بَذَل أهلُه في سبيل ذلك مُهَجَهُم وغاليَ أيامِهم ونهايةَ جهدِهم، ولَمَّا أخلصوا وتَعِبُوا وكَدُّوا ونَصَبوا؛ لا جَرَم أَفْلَحَ سَعْيُهم ونَجَح عزمُهُم، وكانوا خَيْرَ أسوةٍ لمن بعدهم، وبِجَلالِ هِمَمِهم حُفِظت السُّنَّة مِن التَّبديل والتَّغيير.

ولأنَّ الإسناد خِصِّيصةٌ فاضلةٌ مِن خصائص هذه الأُمَّة، وسُنَّةٌ بالغةٌ مِن السُّنن المؤكَّدة في العلم وآداب المتعلِّمين؛ كان حرص أهل

الحديث عليها مُميَّزاً؛ تشريفاً لأنفسهم لينتظموا في سلسلةٍ واحدةٍ مع رسول الله ﷺ، وحفاظاً على الموروثِ النَّفيسِ مِن علم رسولِ الله ﷺ وأصحابِه البررةِ رضي الله عنهم، حتَّى لقد قال عبد الله بن المبارك رحمه الله: «الإسناد مِن الدِّين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء».

وقد عزَم قطاعُ المساجد بوزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة بدولة الكويت مُمَثّلاً بمكتب الشُّؤون الفنِّيَّة على إحياء هذه السُّنَّة العلميَّة الْمَنْسِيَّة؛ وذلك بإقامة مشروعِ سماعٍ وقراءةِ الكتبِ السَّبعة: «صحيح البخاريّ، صحيح مسلِم، موطَّأ مالك، سنن الترمذيّ، سنن أبي داود، سنن النّسائيّ، سنن ابن ماجه»، وقد نَجزتْ قراءةُ صحيح الإمام البخاريّ، وتَمَّ سماعه كاملاً، وأُجيز فيه مئاتٌ مِن طُلَّاب العلم وطالباته.

وقد اعتَمَدَتْ تلك المجالسُ آليةً في القراءة؛ ترتكز على السّرعةِ ومحاولةِ الضّبط وعدم الإخلال بالمعاني.

وقراءة كتُب الحديث السّبعة بهذه الطّريقة لها عدَّة فوائد؛ منها:

١ ـ كثرةُ ذِكْر الله تعالى بقراءتها ودوامِ النّظر فيها.

٢ ـ كثرةُ الصَّلاة والسَّلام على النَّبيّ ﷺ.

٣ ـ مراجعةُ الحفظ لمن كان حافظاً لشيءٍ منها.

٤ ـ التَّدَبُّرُ والتَّأمُّلُ لألفاظ الحديث النَّبَويّ ومعرفةُ غريبِه.

٥ ـ مراجعةُ الأحكام والمسائل الفقهيّة.

٦ ـ معرفةُ الرِّجال وأنسابهم بذِكْر الأسانيد وتكرارِ قراءتها.

٧ ــ الدِّرايةُ العلميّة والرِّوايةُ المتَّصِلة الصَّحيحة.

٨ ــ إحياءُ سُنَّـةِ الإسنادِ والإجازات.

٩ ــ الرَّصيدُ العلميُّ للبلد؛ إذ بهذه المجالس أصبحت محطَّ الأنظار في أسانيد كُتُبِ السُّنَّـة الكِبار.

ومِن باب تمام الفائدة رغِب مكتبُ الشُّؤون الفنِّيَّـة بإصدار هذه الرسالة القيِّمة «عادات الإمام البخاري في صحيحه»، تأليف العلاَّمة محدِّث الحرمين الشيخ عبد الحقّ الهاشمي (ت ١٣٩٢هـ) رحمه الله تعالى، التي قدَّم لها الشيخ الفاضل عبد الوكيل الهاشمي مسند مكة حفظه الله، وقام بتحقيقها الباحث الشيخ محمد بن ناصر العَجْمِي رعاه الله؛ وهي تُجَلِّي سيرةَ المصنِّف للكتابِ المرادِ قراءتُه وسماعُه، وتبيِّن منهجَه في كتابه، وتُلقي الضَّوء على تعريفِ الكتابِ تعريفاً علميًّا ينفع طلاَّب العلم المنتظِمين في مشروع السّماع والقراءة.

والله الموفِّق للصواب، وإليه المرجع والمآب

والحمد لله ربّ العالمين.

مَكتَبُ الشُّؤونِ الفَنيَّةِ

الكويت

١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م

تقديم

كلمة مختصرة عن العلّامة الشيخ
أبي محمد عبد الحقّ الهاشمي
رحمه الله تعالى
وعنايته بصحيح البخاري

بقلم ابنه العالِم الأثري
عبد الوكيل بن عبد الحقّ الهاشمي

الحمد لله وكفى، والصَّلاة والسَّلام على عباده الذين اصطفى.

أمَّا بعد:

فقد طلب مِنِّي صاحبنا وحبيبنا فضيلة الشيخ محمد بن ناصر العَجْمِي حفظه الله تعالى أن أكتب له بعض الأشياء، عن والدي الشيخ أبي محمد عبد الحقّ بن عبد الواحد الهاشمي رحمه الله تعالى، مثل: حبّه للصحيحين، وقراءته، وحبّه للإمام البخاري رحمه الله تعالى، وما شابه ذلك باختصار؛ وذلك بمناسبة تحقيقه لـ«عادات الإمام البخاري في صحيحه» للوالد رحمه الله وأثابه رضاه.

رفع
المسـاهم
عز الله لولي الدين

فأقول: سأُدَوِّن لك بعض ما أعلم عنه، وبعض ما سمعت عنه، وبعض ما رأيت منه، وبعض ما استفدت منه في الدروس.

أقول: إنَّ الوالد رحمه الله تعالى كان شغفه بالحديث وحبّه للسماع والقراءة، منقطع النظير.

* وكان رحمه الله مُولعاً بحبّ صحيح البخاري، وكان يقول: ليس في الدُّنيا كتاب بعد كتاب الله تعالى أصحّ مِن «الموطَّأ» و «الصحيحين»؛ الموطَّأ هو الأصل الأوَّل واللُّباب في الحديث، والبخاري هو الأصل الثَّاني في الباب، والإمام مسلم تبع شيخه الإمام البخاري؛ فكأن كتابه مستخرج على كتاب البخاري، وزاد عليه أشياء، وفاق البخاريُّ مُسلماً في الفقه، وفاقه مسلم في حُسن الصناعة.

* وكانت له حقيبة خاصة يحمل فيها «صحيح البخاري» حتى في سفره.

* وكان رحمه الله تعالى: يقرأ بعد صلاة الصبح جُزءاً من القرآن، وجُزءاً من البخاري، وجُزءاً مِن مسلم.

* وكنت أُتابع معه بعد صلاة الظهر، جُزءاً واحداً أو نصف الجُزء من «صحيح البخاري» حسب الفراغ، وهو يقرأ وأنا أتابع حتى بلغنا كتاب الوصايا.

* وكان رحمه الله تعالى: يُحِبّ نسخة «صحيح البخاري» الخاصَّة به أَشَدَّ حُبًّا من الولد، وهي بحمد الله موجودةٌ عندي، وكان رحمه الله يذكر الإمام البخاري بلفظ: إمام الدُّنيا.

* وأنا أذكرُ جيِّداً: أنَّ شيخه الشيخ عبد التوَّاب قديرآبادي كتب إليه أنَّ كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عياض طبع وهو وصل عندي، ولما وصل إليه الخبر ـ وكان يوماً مَطيراً، وينزل علينا مطر غزير ـ خرج الوالد حتى بلغ المحطَّة، واستقلَّ القطار حتى وصل مدينة مُلتان عند شيخه واستلم منه الكتاب، ورجع في الليل لكي لا يُفَوِّت على طلبة العلم دروسهم.

* وكان رحمه الله تعالى يقول: لولا اعتراض النَّاس عليّ لأوصيت أن يدفنوا معي كتاب «صحيح البخاري».

* وكان رحمه الله ينام والبخاري على صدره، وهذا رأيناه منه مراراً.

قلت: أسوق لكم هذه القصة التي حصلت معي بعد وفاة الشيخ الوالد رحمه الله، سُئلت عن حديث ولم يحضرني أين هو؟!؛ فأتيت البيت ونمت مغموماً فرأيت الوالد في المنام، فقلت: يا أبتِ، أين هذا الحديث؟ فقال: ألم أوصك أن لا تترك درس البخاري؟ عقد البخاري بهذا الحديث باباً في كتاب الجهاد؟!

* وكان رحمه الله تعالى سريع الخطّ: أذكر أنَّ شيخنا الشيخ عبد الرزَّاق حمزة إمام وخطيب المسجد الحرام دعاه ليلة في خلوته في جهة باب عَلِيٍّ فقال: يا شيخ، هذا «تاريخ ابن معين» أتى به هذا الشيخ فَخُذْهُ واستَفِد منه، ثُمَّ نحن نستفيد منك، فقط لمدَّة ثلاثة أيَّام. وذلك قبل الحجّ، وهذا الكلام كان في اليوم الرَّابع من

رفع المسهم

ذي الحجَّة، فأخذ الوالد الكتاب وهي رواية الدوري وابن محرز، فجعل الوالد ينسخه، وشاركه أبناؤه في النسخ، فانتهى منه في ثلاثة أيَّام، ثُمَّ جلَّده عند حسن السِّندي المُجَلِّد الذي كان في باب العمرة، وردَّ الكتاب للشيخ عبد الرزَّاق، واستغرب الشيخ، وقال: ماذا عملت يا شيخنا؟!

والكتاب المنسوخ بحمد الله موجود عندي.

* وكان رحمه الله جمع بين الصحيحين، وجعله نصيبين: النصيب الأول في ٧ مجلَّدات، والثاني في ٩ مجلَّدات كبار، كتبه بخطّ يده فاستغرق الوقت سنتين وثمانية أشهر وخمسة عشر يوماً، مع العلم أنه في هذا الوقت يُدَرِّس في مدرسة دار الحديث، وكذا في دار المهاجرين.

* وأذكر جيِّداً أيضاً:

ذات ليلة بعد صلاة العشاء حضر شيخ من الشَّام كفيف البصر، قاده أخي أبو تراب، والشيخ إلياس، والشيخ محبّ الله، وجيء به عند الوالد رحمه الله، وكان في المجلس الشيخ محمد حلمي خطّاط وزارة المعارف، والشيخ محمد سعيد الغامدي وغيرهما من المشايخ، وقال: هذا الشيخ يقرأ الأحاديث غيباً، وجرى بينهما كلام: ماذا تحفظ؟ مِن أيّ كتاب تحفظ؟ والذي حفظت من كلامهما أنَّ الوالد رحمه الله قال له: يحضرني الآن ألفا حديث بأسانيدهما فإن أحببتم أن تسمعوها منِّي فاعقدوا مجلس سماع للبخاري.

رفع
المسـهم
عز الله لحها دب

* وكان رحمه الله سريع إخراج الحديث من الكتاب، ومراراً كان يأتينا الشيخ عبد الرحمن المُعلمي رحمه الله في الحرم، ويراه الوالد من بعيد وهو في الدرس، ويقول لي: خذ الكتاب من الشيخ، وآخذ الكتاب وهو واقف على رأس حلقة الدرس ويقول: يا شيخ عبد الحقّ، أنا أعلم أنَّ هذا الحديث في هذا الكتاب، لكن أين هو، فأنت من أهله؟ ثُمَّ الوالد يأخذ الكتاب ويقلب الورقة إما يميناً أو شمالاً فيقول: هاك الحديث يا شيخ عبد الرحمن. وقد رأيت ذلك منهما في «صحيح البخاري» و «مسند أحمد» رحمهما الله تعالى.

* هذه إلمامة سريعة وشذرة عاجلة حول سيدي الوالد رحمه الله تعالى وحبّه الجمّ للبخاري وصحيحه، أحببتُ إيرادها وذكرها بين يدي «عادات البخاري في صحيحه» الذي اعتنى به ابننا محمد بن ناصر العَجْمِي جعل الله التوفيق حليفه؛ والخير سبيله.

وصلَّى الله على نبيّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

سبحان ربّك ربّ العزَّة عمَّا يصفون وسلام على المرسلين، والحمد لله ربّ العالمين.

كتبه

العاكف على باب ربّه الجليل

أبو خالد عبد الوكيل بن عبد الحقّ الهاشمي

في بلد الله الحرام ــ مكة المكرّمة

٢٠/٦/١٤٢٨هـ

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

مقدّمة المحقّق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله فاطر السموات، وخالق البريات، وأشهد أن لا إلّه إلاَّ الله بارىء النسمات، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه أولي الفضائل والمكرمات، صلاة دائمة أبداً إلى يوم نشر المخلوقات.

* أمَّا بعدُ:

فإنَّ أمتع ما نظرت فيه الأحداق بعد كتاب الله العزيز، واشرأبَّت إليه الأعناق، وتسابق على سماعه وقراءته أهل العلم الحُذَّاق: «**صحيح البخاري**»، الذي بلغ فضله عنان الطِّباق.

وقد «تحركت بالثناء عليه الألسن والشِّفاه، وحاز قصب السبق في ميدان البراعة، وأتى مِن صحيح الحديث وفقهه بما لم يسبق إليه، ولا عرّج أحد عليه؛ فانفرد بكثرة فرائد فوائده، وزوائد عوائده، حتى جزم الرَّاوون بعذوبة موارده»[1]، وطابت لهم عادته وشوارده،

---

(١) «إرشاد السَّاري» للقسطلاني (١/ ٢).

رفع المسهم

ولا غرو؛ فإنه الفيض الجاري المتدفِّق بالدُّر والدَّراري؛ فللّه درّه مِن مصنَّف رفيع المعنى والمبنى؛ فهو سماء كتب الحديث وزينتها، وواسطة القِلادة، ودرَّة التاج، ونقش الفصّ:

صحيحُ البخاري لو أنصفوهُ   لما خُط إلاَّ بماء الذَّهب

وذلك لأنه: «أصحّ الكتب المؤلَّفة في هذا الشأن، والمُتلقى بالقَبول من العلماء في كلّ أوان، قد فاق أمثاله في جميع الفنون والأقسام، وخُصَّ بمزايا مِن بين دواوين الإسلام، شهد له بالبراعة والتقدُّم الصناديد العظام، والأفاضل الكِرام، ففوائده أكثر مِن أن تُحصى، وأعزّ مِن أن تُستقصى»[1].

فهو رُحلة العلماء في الآفاق، ويزدان ذلك عندهم حينما تُذكر أسماؤهم في نُسخ السماع له والطِّباق، وقد عَبَّر عن ذلك مؤرِّخ الإسلام الحافظ الذَّهبي فهو يقول: «وأمَّا جامع البخاري الصحيح فأجلّ كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى، وهو أعلى في وقتنا هذا إسناداً للناس، ومن ثلاثين سنة يفرحون بعلوّ سماعه، فكيف اليوم؟ فلو رحل الشخص لسماعه من ألف فرسخ لما ضاعت رحلته»[2].

ولا غرابة بعد هذا أن يقول الحافظ ابن كثير: «أجمع على قَبوله وصحَّة ما فيه، أهل الإسلام»[3].

---

(١) «إرشاد السَّاري» للقسطلاني (١/ ٢٨).

(٢) المصدر السَّابق (١/ ٢٩).

(٣) «البداية والنهاية» لابن كثير (١٤/ ٥٢٧).

رفع المسـ هم

ويقول الحافظ ابن حجر الذي كان كَلِفاً بهذا الصحيح: «وقد رأيت الإِمام أبا عبد الله البخاري في جامعه الصحيح قد تصدَّى للاقتباس من أنوارهما ـ أي الكتاب والسُّنَّة المطهَّرة ـ تقريراً واستنباطاً، وكرع من مناهلهما الرِّواية انتزاعاً وانتشاطاً، ورزق بِحُسن نيّته السعادة فيما جمع؛ حتى أذعن له المخالف والموافق، وتلقّى كلامه في الصحيح بالتسليم المُطاوع والمُفارق»[1].

وبعد هذا: فإنه لو فتح باب الثناء على هذا الصحيح وحيازته للسَّبْقِ لَفَنِيَ القرطاس، ونفدت الأنفاس؛ فإنه البحر الذي لا ساحل له:

وتُوجَز في قارورة العِطْرِ رَوْضَةٌ ... ويُوجزُ في كأسِ الرَّحيق كرومُ

ومِن محبَّة الأئمَّة والعلماء لهذا الكتاب العنايةُ بشرحه، ما بين مطول ومختصر حتى بلغت مصنَّفاتهم في ذلك العشرات.

ومِن هؤلاء الأئمة: العلاَّمة، مُحَدِّث الحرمين، شيخ شيوخنا الأماثل/ عبد الحقّ بن عبد الواحد الهاشمي، المدرِّس في المسجد الحرام بمكَّة المعظَّمة، فقد درَّس هذا الكتاب مراراً وتكراراً، وشرحه واعتنى به غاية الاعتناء، ومِن ذلك كتابه المعطار المسمَّى بـ «**قمر الأقمار الطَّالع مِن مشارق الأنوار**»، فقد ذكر فيه فصلاً في بدايته مشتملاً لعادات الإِمام البخاري في هذا الصحيح إذ يقول فيه: «وهذا الفصل مِن أهمّ الفصول الذي يجب حفظه. . .».

---

(١) «هدي السَّاري» لابن حجر (ص٣).

رفع المسلم

وقد جاد عليَّ بتصوير هذا الفصل الغالي مِن هذا الكتاب الجليل ابنه شيخنا العالِم الأثري عبد الوكيل بن عبد الحقّ الهاشمي المكي، فجزاه الله عنِّي خير الجزاء، ولسان الحال والمقال يردد قول مَن قال:

إذا نحنُ أثنينا عليك بِصَالِحٍ　　　فأَنتَ كما نُثْنِي وفَوْقَ الَّذِي نُثْنِي

وتقع هذه العادات في هذا الكتاب في (١٥) صفحة بالإضافة إلى (١٠) صفحات ختم بها هذا الفصل وهو مناسبات أبواب هذا الصحيح.

والكتاب بخطّ مؤلّفه، وهو إلى عدم الجمال أقرب كما هو مذكورٌ في ترجمته[١].

وقد اعتنيتُ بهذه العادات ووثَّقْت ما فيها مِن نقول وفوائد وعزو لمواضع الأحاديث الواردة إلى مواطنها من الصحيح، وختمتها بثلاث تتمّات مهمّات يراها المطالع في آخر هذه العادات.

---

(١) ثُمَّ وقفتُ بعد صفّ الكتاب على الكتاب الثالث للشيخ عبد الحقّ الهاشمي، وهو: «لبّ اللباب» المختصر من «اللباب في التراجم والأبواب»، الذي هو مختصر من «قمر الأقمار»، وقد ذكر فيه هذه العادات مع اختصار وجيز في بعض المواضع منها، وتقع فيه في (١٩) ورقة، وقد كان خطّه فيها أوضح وأملح، وهي من بداية (ص٢٤) إلى (ص٦٠)؛ فاستوضحت منه ما كان غامضاً من خطّة، وأشرتُ إلى بعض المواضع منها عند الاختلاف، ولا يفوتني في هذا المقام شكري لأخي الشيخ فيصل بن يوسف العلي الذي أوقفني على هذا الكتاب فجزاه الله خيراً.

وقد زاد شيخنا الشيخ عبد الوكيل الهاشمي في إحسانه، فكتب كلمة طرزت بها صدر هذه الرسالة. . .

والله وليّ التوفيق؛ **وسُبحان الله وبحمده، سُبحان الله العظيم**. . .

فقير عفو ربّه

الكويت ــ الجهراء المحروسة

في الخامس من جمادى الآخر سنة (١٤٢٨هـ)

يوافق ٢٠/٦/٢٠٠٧م

رفع المساهم

ترجمة المؤلِّف

اسمه ونسبه:

ترجم العلاَّمة عبد الحق الهاشمي لنفسه في رسالته «هذه عقيدتي وترجمتي»، حيث قال رحمه الله تعالى:

«أنا أبو محمد عبد الحق بن عبد الواحد بن محمد بن الهاشم بن رمضان بن بلال بن هبة الله بن علي بن إسماعيل بن جلال بن الشمس بن الأمير بن جعفر بن عبد الرحمن بن جلال بن محمد الكبير بن الأمير واصل بن أبي العباس بن هاشم بن محمد الكبير بن عبد الرحمن بن جلال بن محمود بن عمر بن جلال بن الأمير بن محمد بن الأمير بن نجيب بن عمر بن نصير بن محمد بن عابد بن أبي بكر بن نجيب بن زيد ابن عابد بن أبي مسلم بن عبد الله بن عباس بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ بيني وبين عمر بن الخطاب رضي الله عنه اثنان وأربعون جَدًّا في سلسلة النسب المدوَّن عند قومنا».

رفع
المسـاهم
غفر الله له ولوالديه

ولادته ونشأته وطلبه للعلم:

«وُلدتُ في كوتلة الشيوخ بمقاطعة بهاولفور سنة اثنتين وثلاثمائة وألف من الهجرة، وتربيتُ في حِجْر والدَيَّ، وكنت آخر أولادهما، وقد مات إخوتي الذين وُلدوا قبلي، وبقيت وحدي محبوباً من الوالدَين، وربَّياني أحسن تربية.

وقرأتُ القرآن على والدي، وأخذتُ منه اللغة الفارسية، ودرستُ عليه علم التصريف والنَّحْو، ثُمَّ أَمرني بالخروج لطلب العلم، فخرجتُ إلى القرى والبلدان، وتلقَّيتُ مختلف العلوم من المشايخ المَهَرة، وأخذتُ نصيباً وافراً من علم الصَّرْف والنَّحْو والمعاني والبيان والبلاغة والأدب واللغة والشِّعْر، ودَرَستُ كتب العقائد وأصول الفقه، وقرأتُ أُمهات الكتب في الفقه والتفسير على المشايخ، ثُمَّ أقبلتُ على علوم الحديث والقرآن، وطالعْتُ كتباً كثيرة لأئمة السُّنَّة»[1].

شيوخه وروايته عنهم:

«وأما مشايخي فكثيرون، أذكر منهم ههنا أشهر شيوخي الذين استفدت منهم العلوم، وأُقدِّمهم على غيرهم لاعتقادهم مذهب السَّلَف،

---

(١) «هذه عقيدتي وترجمتي» (ص ١٣٥، ١٤٠) ـ المطبوعة ضمن المجموعة الثالثة من رسائل الشيخ عبد الحق الهاشمي ـ مطابع سحر، بجدة.

وصحة عقائدهم في التوحيد والإيمان، ومسائل الصفات الإِلهيَّة، وهجرهم التقليد، واتّباعهم الكتاب والسُّنَّة المُطهَّرة، وقد أجازوني بأسانيدهم المذكورة «في ثَبَتي».

فمنهم:

شيخنا أبو القاسم عيسى بن أحمد الراعي: قرأتُ عليه كثيراً من كتب النَّحْو، و «المشكاة»، و «الصِّحاح»، وأجزاء من «تفسير الطبري»، وكتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي، وسمعت عليه كثيراً من الكتب، وكان من تلامذة شيخ الهند محمود الحسن الديوبَنْدي وغيره.

ومنهم:

شيخنا أبو الفضل إمام الدِّين بن محمد بن ماجَة القنبري الغزائي السلماني، قرأتُ عليه «الصحيحين» بتمامهما، و «سنن أبي داود»، وسمعت عليه «السُّنن» الثلاثة، وقرأت عليه «مسند الإمام أحمد» بتمامه، وبعض «تفسير ابن جرير»، وقرأت عليه «البيضاوي»، وكتب البلاغة؛ كـ «المطوَّل» للتفتازاني، وغيرها من الكتب في الأدب واللغة، وكان من تلامذة الشيخ عبد القادر اللّدياتوي، والشيخ أبي الخير يوسُف بن محمد البغدادي.

ومنهم:

شيخنا أبو الفضل محمد بن عبد الله الرياسيّ، حصَّلْتُ منه الإِجازة بالمشافهة، وكان من تلاميذ شيخ الكل السيد نذير الدِّهْلَوي.

رفع المسهم

ومنهم:

شيخنا أبو عبد الرب محمد بن أبي محمد الغيطي، قرأتُ عليه «الموطأ» للإمام مالك، وكثيراً من كتب الأدب، كـ «المقامات الحريرية» والدواوين، وسمعتُ عليه كثيراً من كتب الفقه والحديث، وكان من تلاميذ شيخ الهند.

ومنهم:

شيخنا أبو اليسار محمد بن عبد الله الغيطي، قرأتُ عليه أطرافاً من «صحيح البخاري»، وكان من تلاميذ المحدِّث السيِّد نذير الدِّهْلَوي.

ومنهم:

شيخنا أحمد بن عبد الله بن سالم البغدادي المدني، قرأتُ عليه «صحيح البخاري»، و «مسند الإمام أحمد»، وأطرافاً من الكتب الأخرى في الحديث، وله مشايخ كثيرون، وهو من تلامذة السيد عبد الرحمن بن عباس بن عبد الرحمن، ومحمد بن عبد الله بن حُميد المكي، وكتب لي الإجازة بخطه.

ومنهم:

شيخنا أبو إسماعيل إبراهيم بن عبد الله اللاهوري، قرأتُ عليه أطرافاً من «صحيح البخاري».

ومنهم:

شيخنا أبو محمد بن محمود الطنافسي، سمعتُ عليه أطرافاً من «صحيح البخاري»، وكان من تلاميذ السيِّد نذير المحدِّث الدِّهْلَوي.

رفع
المسلم
عز الله لي

ومنهم:

شيخنا عبد التواب القَديرآبادي، قرأتُ عليه أطرافاً من «الكتب الستَّة» و «مسند الإِمام أحمد»، وهو من تلامذة السيد نذير الدِّهْلَوي.

ومنهم:

شيخنا أبو عبد الله عثمان الحسين العَظيم آبادي، قرأتُ عليه أطرافاً من «صحيح البخاري»، وهو من تلامذة السيد نذير حسين.

ومنهم:

شيخنا أبو الحسن محمد بن الحسين الدِّهْلَوي، حَصَّلْتُ منه الإِجازة بالمشافهة.

ومنهم:

شيخنا أبو الوفاء الآمَرَتْسَرِي، حَصَّلْتُ منه الإِجازة بالمشافهة.

ومنهم:

شيخنا أبو سعيد حسين بن عبد الرحيم البَتَالَوي، قرأتُ عليه الكتب الستَّة، و «مسند الإِمام أحمد» وأطرافاً من المعاجم والمسانيد، وكتب لي الإِجازة بخطه، وكان من تلامذة السيد نذير حسين شيخ الكل.

ومنهم:

شيخنا حسين بن حيدر الهاشمي، قرأتُ عليه أطرافاً من «صحيح البخاري»، وهو يروي عن حسين بن مُحسن الأنصاري.

رفع
المسـاهم
عزالله لطالب العلم

ومنهم:

شيخنا أبو إدريس عبد التواب بن عبد الوهاب الإسكندرآبادي، قرأتُ عليه «صحيح البخاري»، وهو يروي أيضاً عن حسين بن مُحسن الأنصاري.

ومنهم:

شيخنا أبو محمد هبة الله بن محمود الملاني، قرأتُ عليه بعض «صحيح البخاري»، وسمعتُ عليه بعضه، وسمعتُ عليه «السنن الأربعة» و «صحيح مسلم»، وهو يروي أيضاً عن الأنصاري.

ومنهم:

شيخنا خليل بن محمد بن حسين بن مُحسن الأنصاري، قرأتُ عليه «صحيح البخاري» بالمسجد الحرام، وهو يروي عن جدِّه.

ومنهم:

شيخنا سعيد بن محمد المكي، سمعتُ منه أطرافاً من «صحيح البخاري».

ومنهم:

شيخنا عمر بن أبي بكر الحضرمي المكي، سمعتُ منه أطرافاً من «صحيح البخاري».

ومنهم:

شيخنا هبة الله أبو محمد المهدوي، قرأتُ عليه كثيراً من الكتب،

رفع
المسهم
عز الله لها والديه

وسمعتُ منه الكثير، وكان من تلامذة حُسين بن مُحسن الأنصاري اليماني»[1].

ثُمَّ قال: «وقرأتُ على بعض هؤلاء المشايخ:

من كتب الصَّرْف:

كتابَ الزّرادي والزّنْجاني، وشرحَه للتَّفْتازاني، و «الشافية» لابن الحاجب، وشرحها للجابردي، والرَّضيّ، وغيرها.

ومن كتب النَّحو:

«شرحَ عوامل الجُرْجاني» للجامي، و «هداية النحو» لأبي حَيّان، و «الكافية» لابن الحاجب واستظهرتُ مَتْنَها، وشرحَها للجامي والرَّضي، و «ألفيَّة ابن مالك»، وشروحَها لابن الناظم، وابن عَقيل، والمكُّودي، والأُشموني، و «مفصَّل» الزَّمَخْشَري، وشرحه لابن يَعيش، وشرح «القَطْر»، و «الشَّذرات»، و «أوضح المَسالك»، و «مُغني اللَّبيب» لابن هشام، و «كتاب سِيبويه»، و «الأشباه والنَّظائر» للسُّيوطي، وغيرها.

ومن كتب الأدب:

«مقامات الحريري»، و «مقامات البديع الهمداني»، و «حماسة أبي تَمَّام» و «ديوان المُتنبِّي»، والبُحْتري»، و «أبي تَمَّام» و «ديوان حَسّان»، ودواوين شُعراء الجاهلية، وطالعتُ كتاب «الأغاني» لأبي الفَرَج الأصْبَهاني.

---

(١) «هذه عقيدتي وترجمتي» (ص ١٣٧، ١٣٩).

رفع المسلم

ومن كتب المعاني والبيان:

«مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي، و «التلخيص» للقَزْويني، و «المختصَر والمطوَّل» للتَّفتازاني، و «دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة» للجُرْجاني، و «الطِّراز» ليحيى بن حمزة.

وقرأتُ على بعضهم كتب المَنطق المشهورة:

كـ «إيساغوجي»، و «شرح التهذيب»، و «السُّلَّم» وشروحه، وكنت لا أرغب في هذا العِلْمِ في أوان الطلب، وما جعلَ الله في قلبي حُبَّه، وما درَّستُه بعد ما قرأته.

وقرأتُ من علم فروع الفقه وأُصوله:

«رسالةَ الإمام الشافعي»، و «كتاب الأُمِّ» له، و «أصول» ابن الحاجب، و «أصول» القاضي البَيْضاوي، وطالعتُ «المدوَّنة الكبرى» لسُحْنون، و «المُغْني» لابن قُدامة، و «شرح المهذَّب» للنَّووي، وقرأتُ «مختصر» القُدُوري، و «الكَنْز» للنَّسفي، و «شرح الوِقاية»، و «الهداية» للمَرْغِيْناني، وطالعتُ «فتح القَدير» لابن الهُمام، وقرأتُ «أصول» الشاشي، و «أصول» الحُسامي، و «شرح نور الأنوار»، و «التَّلويح والتوضيح»، وطالعتُ «العالمكيرية»، وغيرها من الفتاوى، وكنتُ أحبُّ من كتب الفقه كتبَ الأئمة القُدماء دون المتأخرين.

وقرأتُ على بعض المشايخ:

«تفسير» ابن جَرير، والبَغَوي، وابن كَثير، والجَلالَين،

رفع
المسـ هم
عز الله لحولا الدين

والبَيْضاوي، و «الكشّاف» للزَّمَخْشَري، وطالعتُ الفَخْر الرازي، و «الدرَّ المنثور» للسُّيوطي، والقُرْطُبي.

وقرأتُ على بعضهم:

«شرح العقائد» النَّسَفية، و «عقيدة» الطَّحاوي مع الشَّرح، و «كتاب الأسماء والصفات» للبَيْهَقي، وطالعتُ كتب شيخ الإسلام ابن تيمية في مسائل العقائد والتوحيد.

وقرأتُ:

السراجية والشَّريفية على المشايخ.

ثُمَّ قرأت:

«بلوغ المَرام» لابن حجر، و «مشكاة المصابيح» للتَّبريزي، و «المصابيح» للبَغَوي، و «تيسير الوصول» للدَّيْبَع، و «جامع الأصول» لابن الأثير، و «مجمع الزوائد» للهيثمي، و «كنز العُمّال» للمُتَّقي، و «المنهج» له، و «الجامع الكبير» للسُّيوطي، و «الترغيب والترهيب» للمُنذري.

وقرأتُ على المشايخ:

«النُّخبة» لابن حَجَر وشرحها، و «ألفيَّة» العِراقي مع شرحها للمؤلف، والسَّخاوي، وطالعتُ «ألفيّة» السُّيوطي، و «كِفايَة» الخَطيب البغدادي، و «تدريب الراوي» للسُّيوطي.

رفع
المسار
عبد الله الرحمن

ثُمَّ أخذتُ قراءةً على المشايخ:

«الموطأ»، و «الصحيحين»، و «السنن الأربعة»، و «مسند» الطَّيالسي، و «الدارمي»، و «مسند» الإمام أحمد، و «السنن الكبرى» للبيهقي، و «المستدرك» للحاكم، و «سنن» الدارقطني، و «مسند» الشافعي، و «الأدب المفرد» للبخاري، و «مسانيد» أبي حنيفة، و «معجم الطَّبراني الصغير»، و «صحيح» ابن حبان، و «مسند أبي يعلى»، و «البزّار»، و «الفردوس»، و «مصنف» عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، و «مسند» أبي عَوانة، و «المنتقى» لابن الجارود، و «المختارة» للضِّياء، و «شرح معاني الآثار»، و «مشكل الآثار» للطَّحاوي، و «معجم الطَّبراني الكبير»، و «سنن سعيد بن منصور»، وحصَّلْتُ قطعة من «صحيح» ابن خُزَيمة، و «مسند» ابن راهُويَه، وغيرها.

شغف الشيخ بكتب التراجم:

وطالعتُ: «طبقات» ابن سعد، و «الإصابة» لابن حجر، و «أُسد الغابة» لابن الأثير، و «التجريد» للذَّهَبي، و «تقريب التهذيب»، و «تهذيب التهذيب» لابن حَجَر، و «الخُلاصة» للخزرجي، و «رجال الصحيحين» للمَقْدِسي، و «ميزان الاعتدال» للذهبي، و «الكاشف» له، وكذلك «تذكرة الحُفّاظ»، و «سِيَر النُّبلاء»، و «تهذيب المِزّي»، و «لسان الميزان» لابن حَجَر، و «التاريخ الصغير»

رفع المسهم

و «الكبير» للبخاري، و «كتاب الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، و «علل الحديث» له، و «علل» الدارَقُطْني، و «سيرة» ابن هشام، و «الرَّوض» للسهيلي، و «البداية والنهاية» لابن كَثير، و «الحلية» لأبي نُعيم، و «تاريخ» ابن جَرير، وابن عساكر، والخطيب البغدادي، و «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم، و «تاريخ» ابن الأثير، و «تاريخ» ابن خلدون، و «المنتظم» لابن الجَوزي، و «طبقات السُّبكي»، وابن خلكان، و «أنساب السَّمْعاني»، و «الإكمال» لابن ماكولا، و «مشتبه النِّسبة» للذَّهبي، و «تبصير المنتبه» لابن حَجَر، و «الضعفاء» للعُقيلي، و «الثقات» لابن حِبّان، وغيرها.

كثرة مطالعة الشيخ لبقية العلوم، وكذا العناية بكتب التخريج وشروح الحديث:

وطالعتُ: «صحاح» الجوهري، و «قاموس» المَجْد، و «شرح تاج العروس» للزَّبيدي، و «مقاييس» ابن فارس، و «جمهرة» ابن دُريد، و «لسان العرب» لابن مَنْظور، و «المخصَّص» لابن سِيده، و «النهاية» لابن الأثير، و «الفائق» للزَّمخشري، و «غريب الحديث» لابن سَلام، وغيرها.

وطالعتُ: «نَصْبَ الراية» للزَّيلَعي، و «الدِّراية» لابن حجر، و «التلخيص الحبير» له، و «المنتقى» للباجي، و «شرح الموطأ» للزرقاني، و «الاستذكار» لابن عبد البر، و «التمهيد» له، و «شرح»

رفع المسهم

الكِرْماني، والعَيْني، والقَسْطلاّني، والزين زكريا، و «فتح الباري» مع المقدمة، و «عون المعبود»، و «غاية المقصود»، و «المنهل المورود»، و «معالم السنن»، و «عارضة الأحوذي» لابن العربي، و «تحفة الأحوذي»، و «فيض الباري»، و «شرح» النووي، و «عون الباري» للنواب، و «مشارق» القاضي عياض، وغيرها.

وطالعتُ أكثر تصانيف شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم رحمهم الله، وكذلك تواليف الحافظ ابن حَزْم، وأنا أُحبُّه لمناضلته عن الحديث»[1].

وقال أيضاً:

«لقد قرأتُ في مختلف العلوم كتباً كثيرة سوى ما درسته على المشايخ، وفهمتُ أكثر ما قرأت، وخفيت عَلَيَّ أشياء من عبارات المؤلفين، ولا يحيط أحد بما في ضمائرهم من التعبيرات إلاَّ العليم»[2].

تعظيمه للأئمة والكتب التي كان يُحبها:

«وأنا إذا ذكرت الأئمة الأربعة ذكرت مالكاً بلفظ: إمام دار الهجرة، وذكرت الشافعي بلفظ: ناصر السُّنَّة، وذكرت أبا حنيفة بلفظ: إمام فقهاء الرأي، وذكرت أحمد بلفظ: إمام المحدِّثين.

(١) «هذه عقيدتي وترجمتي» (ص ١٤٠، ١٤٢).

(٢) «هذه عقيدتي وترجمتي» (ص ١٣٧).

وأنا أعظِّم الإمام أحمد جدًّا، وأحبه أكثر من حبِّـي غيره، وذلك من أجل صبره على المحنة، ووضعه المسند الكبير، وجعله إماماً لهذه الأمة المرحومة.

وأحب الإمام بقي بن مخلد الأندلسي أيضاً لأجل وضعه المسند الكبير الذي لا يوجد في الدُّنيا مسند مثل مسنده، ومسنده يساوي مسند الإمام أحمد أو يفوقه في عدد الأحاديث والترتيب.

وأُحِبُّ من كتب التفاسير كتبَ التفاسير المأثورة بالأسانيد، كـ «تفسير» ابن جرير الطبري، و «تفسير» بقيّ بن مخلد، وابن كثير، ولا شك أن في هذه التفاسير أشياء مما ينتقد عليه مما ينقلون فيها من الإسرائيليات، ولا يخلو منه كتاب في التفسير على وجه العموم.

وأنا أُقَدِّم من كتب الحديث: «الموطأ» و «الصحيحين»، وليس في الموطأ حديث إلاَّ وهو موجود في الصحيحين إلاَّ أحاديث قليلة.

وأنا أُحِبّ مؤلِّفي هذه الكتب الثلاثة: مالكاً والبخاري ومسلماً حبًّا شديداً لأجل وضعهم الكتب المجرَّدة في الصحيح.

وليس في الدُّنيا كتاب بعد كتاب الله تعالى أصحّ من «الموطأ» و «الصحيحين»، و «الموطأ» هو الأصل الأول واللباب في الحديث، والبخاري هو الأصل الثاني في الباب، والإمام مسلم تبع شيخه الإمام البخاري فكأن كتابه مستخرج على كتاب البخاري، وزاد عليه مسلم أشياء، رحم الله الجميع فكلٌّ قصد الخير، وفاق البخاري مسلماً في

رفع
المسـاهم
عز الله له ولوالديه

الفقه، وفاقه مسلم في حسن الصناعة وجمع الطرق في موضع واحد من كتابه، وأنا أذكر البخاري بلفظ: **إمام الدُّنيا**»[1].

لمحة مما كان يعتقده:

ومما قال في بداية ترجمته لنفسه:

«عقيدتي هي عقيدة السَّلَف الصالح من أهل السُّنَّة والجماعة من الفقهاء والمحدِّثين، وهي عقيدة العمل بالكتاب والسُّنَّة، وحَمْلِهما على ظواهرهما من دون تأويل أو تحريف فيهما، فمذهبي هو مذهبُ أصحاب الحديث اعتقاداً وعملاً»[2].

ويقول:

«وأنا أحترم شأن الأئمة الأربعة وغيرهم، وأُثْبِتُ لأئمة الفقهاء المجتهدين الأَجرين فيما أصابوا، والأجر الواحد فيما أخطؤوا، ولا أنسِبُ إليهم مخالفة الحديث قصداً؛ فإنه مهما أمكن تعليلُ قولِ إمامٍ ظاهرُه مخالِفٌ للحديث حتى يكون موافقاً للحديث؛ فهذا خيرٌ مِنْ نِسْبَتِهِ للمخالفة عَمْداً. والتِماسُ الأعذار لهم من أسباب الخلاف وهي ــ كثيرة ــ خيرٌ»[3].

---

(١) «هذه عقيدتي وترجمتي» (ص ١٣٦).

(٢) «هذه عقيدتي وترجمتي» (ص ١٢٧).

(٣) «هذه عقيدتي وترجمتي» (ص ٣٥).

رفع المسلم عزالله لطالبه

هجرته إلى مكة وتدريسه بالمسجد الحرام:

قــال:

«ثُمَّ إنه تعالى يسَّر لي الهجرةَ إلى هذا البلد الأمين، فطَلَبني وعيَّنني مدرِّساً بالمسجد الحرام الرجل الصالح الملك المعظم عبدُ العزيز أسكنه الله الفردوس الأعلى من فسيح جناته، وجعل خلفاءه خير خلفاء، ووفَّقهم لنُصرة الدِّين والعِلْم ومساعدة أهله.

وكان ذلك بواسطة رئيس القضاة الشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ رحمه الله تعالى وأسكنه في الجنة، ورئيس الهيئات الآمرة بالرياض الشيخ عمر بن حسن.

وأكرمني هؤلاء الأفاضل الأماجد الكرام نفع الله المسلمين بهم، وهم: المفتي رئيس القضاة الشيخ محمد بن إبراهيم، ورئيس الهيئات الآمرة بالحجاز الشيخ عبد الملك بن إبراهيم، والأخ الكريم الأستاذ الجليل الشيخ عبد العزيز بن باز، **فكل هؤلاء من إخواني السَّلَفيين قَرابتي في الدِّين، وفئتي في السُّنَّة المطهَّرة**، رزقهم الله تعالى من الحسنات في الدُّنيا والآخرة، آمين.

وأنا الآن بمكة منذ سنة سبع وستين ـ بلطف الله تعالى ورعايته، وحفظه وحمايته ـ **مُشْتَغِلٌ بتدريس الكتب السِّتَّة، ومسند الإمام أحمد، وتفسير القرآن بالحرم المكي الشريف**، ودار الحديث المكية، أسأل الله الكريم العفو والعافية، والتوفيق لما يحب ويرضى»[1].

---

(١) «هذه عقيدتي وترجمتي» (ص ١٣٣، ١٣٤).

رفع المسلم عبد الله

قال الشيخ المحدِّث سلطان محمد الجلالفوري، تلميذ الشيخ عبد الحق الهاشمي، وهو يبيِّن أسلوب تدريسه للبخاري:

«كان المحدِّث المكّي ــ رحمه الله ــ يدرِّس البخاري بأسلوبه الخاص، يوضِّح نكات استدلال البخاري واستنباطه، وكان يحلّ الغرائب، ويشرح الحديث في ضوء علوم الحديث. وكان يركِّز على الإسناد ورجاله، وعلى صحّة قراءة الحديث تركيزاً خاصًّا»[(١)].

وقال الأستاذ محمد رفيق الأثري:

«لم يكن الشيخ عبد الحق الهاشمي ــ رحمه الله ــ مدرِّساً فقط، بل كان خطيباً مصقعاً في لغة «سرائيكي» المحلّية، ذا صوت نديّ. ومتّعه الله عزَّ وجل بالهيبة والوقار، وعظمة العمل. ومن سمع دروسه وخطبه مرَّة في ولاية «بهاولفور» في الدعوة إلى التوحيد الخالص، واتباع السُّنَّة، وفي بيان مناقب الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ : كان يحاول أن يحضرها مراراً»[(٢)].

وقال أيضاً:

«وكان أسلوب الشيخ الهاشمي في خطبه ودروسه علميًّا وحديثيًّا، ولكنّه حينما كان يخاطب العامّة من الناس، يغلب عليه حسن الخطاب مع وقاره العلمي، حيث كان الكلام يَرِدُ على قلوب الناس وروداً طيِّباً»[(٣)].

---

(١) «سلطان محمود محدِّث جلالفوري»، لمحمد رفيق الأثـري (ص ٥٠) بالأردية، وقد ترجمها لي فضيلة الشيخ صلاح الدِّين مقبول، جزاه الله عني خيراً.

(٢) المصدر السابق (ص ٣٨، ٣٩).

(٣) المصدر السابق نفسه.

ترجمة ابنه لـه

ومما لا يفوت ذكره في هذا المقام ما كتبه عنه ابنه الأديب المعروف أبو تراب الظاهري مما يعتبر ملخصاً لما مضى مع زيادات حسنة فيه، حيث يقول[1]:

«وُلد سنة ١٣٠٢هـ ومات عن اثنتين وتسعين سنة من العمر. تربَّـى في حجر والديه وحيداً؛ حيث مات إخوته؛ فربَّاه تربية حسنة.

تلقَّى تعليمه في الابتدائي على يد والده، فدرس علوم الآلة، والأدب الفارسي، وأتقن الصرف والنحو وحفظ القرآن، ودرس علوم العربية والشِّعر، ثُمَّ أَمَره والده بالخروج في طلب العلم فاتصل بأكثر من ثلاثين شيخاً أخذ عنهم مختلف العلوم ودرس عليهم مختلف الكتب، وكره علم المنطق والفلسفة في صغره، وشرع في فروع الفقه.

ثُمَّ شغف بعلم الحديث، وحُبِّب إليه تفسير القرآن، فأقبل عليهما إقبال المتفاني، وترك التقليد، ورفع راية الدعوة السلفية، وأَسَّس دار الحديث، واشتغل بالتدريس في علوم القرآن والسُّنَّة، وحارب أهل الأهواء والبدع والشرك بالخطابة والكتابة، وأَسلم على يده أناس كثيرون من الكفار، وتاب آخرون عن الشرك والنذور لأهل القبور كما كانوا على ذلك في بلاده التي عاش فيها.

---

(١) طلب الأديب الأستاذ محمد حسين زيدان من أبـي تراب الظاهري ترجمة لوالده فكتب له هذه الترجمة. انظر: «الأعمال الكاملة» له (٥/٢٤٦ ـ ٢٤٩) تحت عنوان: «أشياخ ومقالات»، ط. عبد المقصود خوجة (سنة ١٤٢٦هـ)، جدة.

وحارب القبوريين بالمناظرات والمباهلات، فنصره الله، وقامت مدرسته ببث علوم الإسلام في أنحاء البلاد، وتخرج على يده فيها مئات العلماء، من أكابرهم اليوم على قيد الحياة الشيخ سلطان محمود شيخ دار الحديث بجلال بور.

وكان سلفي الاعتقاد، يحترم اجتهاد الأئمة، ويُقدِّم السُّنَّة على الرأي المجرَّد، ولا يعترض على الأئمة المجتهدين، ويعمل بالكتاب والسُّنَّة ويحملهما على ظواهرهما دون تأويل، وكان يجعل الحديث مفسِّراً لكتاب الله، وإذا لم يجد فيهما ما يريد أفتى بأقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من المجتهدين، ولا يُبالي لومة لائم في القيام على هذا المنهاج.

وكان يعظم الأئمة ولا سيما الإمام البخاري، والإمام أحمد، وبقي بن مخلد، والطبري، وابن حزم. ويقدم من كتب الحديث «الموطأ» ثُمَّ «الصحيحين» على الكتب كلها.

ونفر عن بعض رُفقائه لهجره التقليد، وقوله إذا ثبت الحديث يقيناً فالتقليد إشراك في الرسالة.

وكان شديد التحري في إثبات الصفات على ما جاء في الكتاب والسُّنَّة على ظاهرها، وينكر على المؤلفين إنكاراً شديداً، ظهر هذا منه أيام الشريف حسين حينما حجَّ واجتمع بعلماء الحرمين، فكان موضع إجلال في مناظراته معهم.

ثُمَّ ساق جملة من شيوخه وقال بعدها:

«وكان ــ رحمه الله ــ خطيباً جهوري الصوت، إذا كان في الخلاء يُسْمَعُ من نحو ثلاثة كيلومترات، خطب مرة في دار المهاجرين بالعتيبية، فأسمع من بالبيبان ــ أحد أحياء مكَّة ــ بدون ميكروفون، وهو شيخ كبير في حفل أُقيم على شرف الأمير عبد الله بن سعود أيام تأسيس دار المهاجرين.

وكان سريع الخط، رديئه، سريع المشي، مقداماً شجاعاً، يُجيد الفروسية والرمي، والسباحة.

قام بتدريس الحديث بالهند قبل أن تكون باكستان أكثر من أربعين سنة، وقام بالتدريس بالمسجد الحرام ودار الحديث بمكة أكثر من خمس وعشرين سنة.

أخذ عنه إجازَةَ الرِّواية مئاتٌ من العلماء والطلبة، وعلى رأسهم بعض كبار المشايخ بنجد والبلد الحرام؛ لأنه صاحب سند عال، وصاحب طرائق متعدِّدة في الرِّوايات واتصال الأسانيد، لذا تجد تلامذته في أنحاء الدُّنيا شَرْقاً وغَرباً.

أنجب خمسة وعشرين ولداً، تسعة منهم على قيد الحياة، تزوَّج سبعاً من النساء في فترات مختلفة.

أكمل «شرح صحيح البخاري» في عدة مجلدات، و «تفسير القرآن» في عدة أجزاء، و «شرح المسند الحنبلي» وأكمل منه أجزاء، وجمع «رجال المسند» في مجلد، و «فهرسة المسند» في مجلد،

رفع
المسا هم
عزالله ولي الدين

ولـه «مسنـد الصحيحيـن» فـي سبعـة مجلـدات ضخـام، ولـه «مصنـف الصحيحين» في ثمانية أجزاء، وله «شرح مقدمة صحيح مسلم»، و «أسماء رجال الصحيحين» في مجلد ضخم، و «شروح الألفيات في المصطلح»، و «شرح كتاب التوحيد» للبخاري، و «شرح تراجم أبواب البخاري» في مجلدين. . إلى غير ذلك من الرسائل العلمية في مختلف المباحث.

وكان صحيح البخاري لا يفارقه[1]، ولا يند عنه حديث في السنن والمسانيد، وكان حافظاً راوية.

وكان زاهداً في الدُّنيا، يحب نشر العلم، ولا يتقاضى على التدريس أجراً البتة، اللَّهمَّ إلَّا ما رتبت له الحكومة ودار الحديث في أخرياته.

وكان هو أحد زعماء أهل الحديث بالهند ــ الباكستان حاليًّا ــ شهيراً بها، فلما اتصل خبره بسماحة الشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ رئيس القضاة استصدر موافقة جلالة الملك عبد العزيز على استجلابه من هناك ليكون مدرِّساً بالمسجد الحرام، ولم ينقطع عن التدريس إلَّا أيامـاً مات بعدهـا، ودُفـن بالبقيـع بجـوار الإمام مالك رحمـه الله» انتهى.

---

(١) سمعت من فضيلة الشيخ عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي يقول: كان والدي سميره من الكتب «صحيح البخاري»، وكان له ورد يومي منه؛ فكان يقرأ كل يوم جزءاً من القرآن وجزءاً من «صحيح البخاري» وجزءاً من «صحيح مسلم» لا يخرم هذا النظام يوميًّا.

آخر أيّامه ومرضه ووفاته

يقول الشيخ عبد الحق الهاشمي ــ رحمه الله ــ في أثناء ترجمته لنفسه:

«وأنا الآن أبلغ بضعاً وثمانين سنة، لا أدري متى يأتيني الملك الموكل بقبض الأرواح ومتى أُلبّيه، فأسأل الله العظيم، والمولى الكريم والربّ الرَّحيم أن يُحسن لي الخاتمة عند الموت، وأن يُميتني على الإيمان والإسلام والسُّنَّة، وأن يُعيذني من فتنة القبر، وعذاب القبر، ومن فتنة النَّار، وعذاب النَّار، وأن ييسِّر لي في المحاسبة في الكتاب وأن ينجيني من المناقشة في الحساب، ويرحم الله عبداً قال آمين»(١).

آمين. آمين. آمين.

توفي ــ رحمه الله تعالى ــ في يوم الخميس ١٨ شوال سنة (١٣٩٢هـ)؛ كما أخبرنا بذلك فضيلة الشيخ عبد الوكيل الهاشمي حفظه الله تعالى.

وبهذا طُويت صفحة علمية مشرقة في خدمة الكتاب والسُّنَّة، رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

• • •

---

(١) «هذه عقيدتي وترجمتي» (ص ١٣٧).

نماذج لبعض إجازات الشيخ
عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي

رفع
المسهم
عز الله لدنه الدين

قال أبو محمد عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي عفا الله عنه

الحمد لله رب العلمين والصلوة والسلام على نبينا محمد سيد الأولين والآخرين وعلى آله وأزواجه أمهات المؤمنين وعلى أصحابه الذين سبقونا بالإيمان فسبقونا بالفوز والرضوان

أما بعد، فإن الشيخ الفاضل العلامة أبو خالد عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي طلب مني الإجازة لرواية القرآن الكريم والموطأ والصحيحين والسنن الأربعة وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان وصحيح الحاكم وسنن البيهقي وسنن الدارقطني ومسند الإمام أحمد ومسند الدارمي وتفسير ابن جرير الطبري وتفسير ابن كثير وتفسير الجلالين بعد ما قرأ علي بعضها وسمع مني بعضها واستجاز مني لأكثرها إجازة مشافهة ومكاتبة فأجبته وإن كنت لست أهلاً لأن أجاز فكيف أن أستجاز إلا أنه لما حسن ظنه بالحال أسعفته ليكون له من جهته مشايخي اتصال فأجزته بالشروط المعتبرة عند المحدثين كما أجازني بها مشايخ الأجلة ثم إني أوصي أخانا المجاز بتقوى الله تعالى في السر والعلن والعمل بالكتاب والسنة وأن يقوم على الطريق المستقيم طريق السلف الصالح وأن لا يخاف في الله لومة لائم وأسئل الله العظيم والمولى الكريم الزيادة في العلم والعمل والإعاذة من غواية الجهل والزلل وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين وسلام على المرسلين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

كتبه أبو محمد عبد الحق

ابن عبد الواحد بن محمد بن الهاشم الهاشمي

عفا الله عنه وعافاه

المدرس بالمسجد الحرام ودار الحديث بمكة المكرمة

١٣٨٥/٧/٥هـ

صورة إجازة العلّامة عبد الحقّ الهاشمي

لابنه فضيلة الشيخ عبد الوكيل الهاشمي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

اما بعد فقد قرأ علي هذا الكتاب اعني بلوغ المرام

للحافظ ابن حجر العسقلاني رح بكماله اخونا في دين الله تعالى

سلطان محمود بن محسن الكسراني واجزته ان يروي عني

هذا الكتاب كما اجازني به شيخنا ابو سعيد الحسين بن عبد الرحيم

عن السيد محمد نذير حسين المحدث الدهلوي عن السيد عبد الرحمن بن

سليمان الزبيدي عن الامام محمد بن محمد بن سنة العمري الفلاني

المغربي عن الشريف ابي عبد الله محمد بن عبد الله الولاتي عن

الحافظ محمد بن محمد بن ارکماش الحنفي الظاهري

الجيقاني عن المؤلف الامام الحافظ شهاب الدين

ابي الفضل احمد بن حجر المصري العسقلاني نزيل القاهرة

المحروسة رحمه الله تعالى كتبه بيده المحتاج محمد عبد الحق

بن محمد امير بن محمد الهاشمي الحنفي الحسيني الاثري عاملهما

الله الباري على اتباع سيد المهاجرين والانصار وعامله

بلطفه الجاري آمين يا رب الناس والساري

صورة إجازة الشيخ عبد الحقّ الهاشمي لتلميذه

سلطان محمود الجلالفوري ببلوغ المرام

رفع
المسهم
عبد الله بن علي الرحمن

صورة إجازة الشيخ عبد الحقّ الهاشمي

لتلميذه سلطان محمود الجلالفوري

رفع
المسهم
عزالله لمعالي

الكزبري الدمشقي المصري الشافعي عن الامام ابي الفتح صالح بن محمد
العمري المغربي الفلاني ثم المدني المالكي
ح واخبرنا شيخنا السيد الحسين بن حيدر الهاشمي عن القاضي الحسين
بن محسن المغرب اللفاري اليماني عن الامام محمد بن ناصر الحنفي الحازمي
عن العلامة محمد عابد بن احمد علي السندي ثم المدني الانصاري
عن صالح بن محمد العمري الفلاني المغربي المالكي
ح واخبرنا شيخنا ابو الفضل امام الدين بن محمد بن ماجه القشيري
السلماني عن السيد ابي الخير يوسف بن محمد العنبري مكاتبة عن
الصلاح ابي الفضل عبد السلام بن سعيد البغدادي عن ابي الهدى الحسيني
ابن سيحي عن عبد الرحمن الكزبري عن صالح العمري المغربي المالكي
ح واخبرنا شيخنا السيد احمد بن عبد الله بن سالم الحنبلي البغدادي
عن محمد بن عبد الله بن حميد الحنبلي مفتي سادات الحنابلة بمكة
عن السيد شهاب الدين محمود الآلوسي الافندي مؤلف التفسير روح المعاني
عن عبد الرحمن الكزبري عن صالح العمري المالكي عن الامام محمد بن سنة العمري الفلاني

ح واخبرنا شيخنا ابو سعيد الحسين بن عبد الرحيم اللاهوري القانوني
عن المحدث مائة سنة السيد محمد نذير حسين المحدث الدهلوي بالاجازة العامة
عن السيد عبد الرحمن بن سليمان الاهدل بالاجازة العامة عن الامام
محمد بن محمد بن سنة العمري الفلاني المغربي المالكي عن الشريف ابي عبد الله
محمد بن عبد الله الولاتي عن الامام محمد بن محمد بن اركماش الحنفي
الطاهري الجيبقاني عن الحافظ ابي الفضل شهاب الدين احمد بن علي بن حجر
المصري القاهري العسقلاني شارح البخاري
ح واخبرنا شيخنا ابو سعيد الحسين بن عبد الرحيم عن السيد محمد نذير حسين
عن الشاه محمد اسحق المحدث الدهلوي عن جده الشاه عبد العزيز المحدث
الدهلوي عن والده الشاه ولي الله احمد بن عبد الرحيم المحدث الدهلوي
عن ابي الطاهر محمد بن ابراهيم بن حسن الكردي المدني عن والده ابراهيم بن
حسن الكردي الكوراني ثم المدني
ح واخبرنا شيخنا السيد احمد بن عبد الله الحنبلي البغدادي عن السيد
عبد الرحمن بن حسن بن عبد الرحمن النجدي عن الامام العلامة الرباني

تابع صورة إجازة الشيخ عبد الحقّ الهاشمي

لتلميذه سلطان محمود الجلالفوري

تابع صورة إجازة الشيخ عبد الحقّ الهاشمي

لتلميذه سلطان محمود الجلالفوري

رفع المساهم

والمرسلين صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم أجمعين قال الشاعر

علم الرواية خير شيء خزته ... فاكرع شراب رواية تبلغ منا

يكفيك فضلاً كون اسمك مدرجاً ... مع اسم خير الخلق طه المصطفى

وقال الحافظ السيوطي رحمه الله

علم الحديث أجل علم الدين ... وبه علو المرء في الدارين

فاعلم علمه رواية ودراية ... واطلب معاليه ولو بالصين

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وسلام على المرسلين والأنبياء والصالحين

كتب هذه الإجازة لأخيه السلطان
الفقير إلى رحمة ربه الباري الوهاب
عبد الحق بن عبد الواحد بن محمد بن الهاشم الحسيني
الأثاري أماته الله على اتباع سيد المهاجرين
والأنصاري آمين إله الحق آمين
السادس والعشرين من شهر الله الحرام
من سنة ألف وثلثمائة وسبع وأربعين
[illegible] ١٣٤٧ هـ

صورة آخر إجازة الشيخ عبد الحقّ الهاشمي

لتلميذه سلطان محمود الجلالفوري

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو محمد عبد الحق بن عبد الواحد عفا الله عنه .

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد سيد الأولين والآخرين ، وعلى آله وأزواجه أمهات المؤمنين وعلى أصحابه الذين سبقونا بالايمان ، فسبقونا بالفوز والرضوان .

أما بعد : فان الشيخ الفاضل العلامة أبو خالد عبد الوكيل عبد الحق الهاشمي طلب مني الاجازة لرواية القرآن الكريم ، والموطأ ، والصحيحين ، والسنن الأربعة ، وصحيح ابن خزيمة ، وصحيح ابن حبان ، وصحيح الحاكم ، وسنن البيهقي ، وسنن الدارقطني ، ومسند الامام أحمد ، ومسند الدارمي ، وتفسير ابن جرير الطبري ، وتفسير ابن كثير ، وتفسير الجلالين بعد ما قرأ على بعضها وسمع مني بعضها ، واستجاز مني لأكثرها إجازة مشافهة ومكاتبة ، فأجبته وإن كنت لست أهلا لأن أجاز ، فكيف أن استجاز ، إلا أنه لما حسن ظنه بالحال أسعفته ليكون له

— ٣ —

من جهة مشائخي اتصال ، فأجزته بالشروط المعتبرة عند المحدثين كما أجازني بها مشائخي الأجلة ، وهذا سياق السند مني .

أما القرآن الكريم :

فأجازني به أبو سعيد حسين بن عبد الرحيم عن السيد نذير حسين ، عن الشاه إسحاق ، عن الشاه عبد العزيز ، عن والده الشاه ولي الله ، عن محمد فاضل السندي عن عبد الخالق المنوفي ، عن محمد بن قاسم البقري ، عن عبد الرحمن بن شحاذة اليماني عن والده ، عن أبي نصر ناصر الدين الطبلاوي عن زكريا بن محمد الأنصاري عن أبي نعيم رضوان بن محمد العقبي عن محمد بن محمد الجزري عن ابي العباس أحمد بن الحسين الدمشقي عن أبيه عن أبي محمد القاسم بن أحمد الزرقي عن محمد بن أيوب الغافقي الأندلسي ، عن علي بن محمد البلنسي ، عن سليمان بن نجاح الأموي ، عن عثمان بن سعيد الداني عن الطاهر بن غلبون عن علي بن محمد الهاشمي ، عن أحمد بن سهل الأشناني ، عن عبيد بن الصباح ، عن حفص ، عن عاصم ، عن أبي عبد الرحمن

صورة بداية النموذج المطبوع مما كان يجيز به الشيخ عبد الحق الهاشمي

وأما تفسير ابن جرير :

فبالسند إلى الحافظ ابن حجر عن البرهان التنوخي عن الحجار عن جعفر بن علي الهمداني عن ابي القاسم بن بشكوال عن موسى بن تليدعن الحافظ ابن عبد البر عن أبي عمر أحمد بن محمد عن أبي بكر أحمد بن الفضل بن عباس الخفاف الدينوري عن الطبري .

هذا وأما سائرمروياتي عن مشائخي الكثيرين فمذ كورة في ثبتي الكبير ثم اني أوصى أخانا المجاز بتقوي الله تعالى في السر والعلن والعمل بالكتاب والسنة وأن يقوم على الطريق المستقيم طريق السلف الصالح وأن لا يخاف في الله لومة لائم واسأل الله العظيم والمولي الكريم الزيادة في العلم والعمل والاعاذة من غواية الجهل والزلل وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وسلام على المرسلين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً كثيرا .

كتبه أبو محمد عبد الحق

ابن عبد الواحد بن محمد بن الهاشم

عفا الله عنه وعافاه

ابو محمد عبد الحق الهاشمي
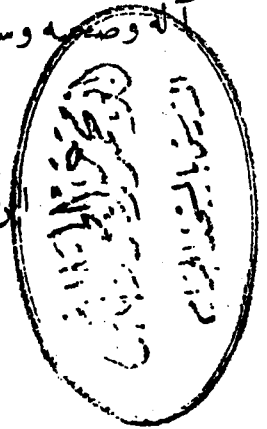
صورة آخر النموذج المطبوع مما كان يجيز به الشيخ عبد الحق الهاشمي]

رفع المسهم

نماذج صور النسخ المعتمدة في التحقيق

الجزء الاول من كتاب قمر الأقمار الطالع من مشارق الأنوار

غفر الله ذنوبه وستر عيوبه برحمته

الواسعة وفضله العميم

قمر الأقمار الطالع من مشارق الأنوار

لكاتبه الراجي عفو ربه ذي الجلال والاكرام ابي محمد عبد الحق المدرس

بالمسجد الحرام عامله الله تعالى بلطفه العام

عنوان كتاب «قمر الأقمار»

اعتراضا قاله السندي رح **ومن عادته** في الغالب انه يذكر الشي
كما سمعه حمله لتفهمه موضع الدلالة المطلوبة وان لم يكن باقسمه مقصودا وقد
وقع لمالك نحو ذلك **ومن عادته** انه اذا ورد في الحديث
لفظ من الفاظ القرآن الكريم يفسره للافادة ولا حرص شديد على ذلك
ومن عادته انه ينقل في كل فن من ائمة هذا الفن فينقل تفسير
الغريب من ائمة اللغة كابي عبيدة والنضر بن شميل والفراء وغيرهم
وينقل التفسيرات من ابن عباس ومجاهد وغيرهما من مفسري الصحابة
والتابعين وينقل المباحث الفقهية غالبا من الشافعي وابي عبيد
والحميدي واما المسائل الكلامية فاكثرها ماخوذة من الكرابيسي
وابن كلاب واما السير والمغازي فغالبها مستمدة من موسى بن عقبة
وابن اسحق **ومن عادته** انه يراعي براعة الاختتام عند ختم كل
كتاب من كتب الجامع الصحيح كما قد راعى براعة الافتتاح في ابتدائه
بقوله بدء الوحي **ومن عادته** انه يراعي في ايراد كل كتاب
من كتب هذا الجامع مناسبته بالكتاب الذي قبله وكذا يراعي
المناسبة بين كل باب بالباب السابق يعرف ذلك بامعان النظر و
التأمل التام **وقد عقد الحافظ ابن حجر** رح في مقدمة الفتح
فصلا حكى فيه كلام شيخه شيخ الاسلام ابي حفص البلقيني في مناسبة ترتيب
الكتب اورده بلفظه ملخصا ووقفت على نظم البلقيني في مناسبة الترتيب
واردت ان اسوق جميع ذلك في هذا التعليق ليستفيد منه من اراد
لهذا الجامع الصحيح فاقول **قال الحافظ ابن حجر** رح
قال البلقيني رضي الله تعالى عنه بدأ البخاري بقوله كيف كان بدء الوحي
ولم يقل كتاب بدء الوحي ولا باب بدء الوحي لان بدء الوحي من بعض ما يشتمل عليه الوحي

الورقة الأخيرة من بداية عادات البخاري من كتاب «قمر الأقمار»

تأليف

العلامة محدث الحرمين الشيخ عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي المكي

(١٣٠٢ - ١٣٩٢هـ)

تحقيق

محمد بن ناصر العجمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله القادر المختار، العزيز الجبَّار، العفو الحليم الغفَّار، القوي العليم القهَّار، خالق السموات والأرض، جاعل الظلمات والأنوار، مكور الليل والنهار، ومنشىء السحاب والأمطار، ومُجري الأنهار، ومنبت الزهر والأشجار.

والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيِّبين الطَّاهرين، من الأنصار والمهاجرين، وخلفائه الراشدين المهديين[١].

. . . .

الفصل الثالث

في بيان عادات المُؤلف الإمام في «صحيحه الجامع»

وهذا الفصل من أهم الفصول الذي يَجِبُ حفظه. وقد تَتبعت هذه العادات من الشُّروح المُتقدمةِ، وأخذتُها من المواضع المُتفرقة،

---

(١) هذه خطبة كتاب «قمر الأقمار الطالع من مشارق الأنوار» الذي جاء فيه الفصل الثالث المشتمل على عادات البخاري في «صحيحه».

رفع
المسار
عبدالله الزبيدي

وأوردتها مجموعة لإفادة طلبة العلم، ومُطالعي البخاري.

فأقول:

للمؤلِّف الإمام عادات في «صحيحه» بعضُها مُتعلِّقٌ بالإِسناد، وبعضها مُتعلِّقٌ بالتَّفَقُّه.

عاداتُ البُخاري المتعلقة بالإِسناد

أما عاداته المتعلِّقة بالإِسناد ونحوه فكثيرة تُعرف بالتأمُّل، وإمعان النظر في كتابه.

١ ــ فمن عادته:

أَنَّه لا يُكررُ الحديث بالإِسناد الواحد، بل يُورده لمُقتضى كُل باب بإِسناد آخر.

ومتى ضاق عليه المَخْرج يتصرف فيه بنوع من التصرف في الإسناد أو المتن كالوصل في موضع، والتعليق في آخر، وكالإِتمام في موضع، والاختصار في آخر، ولا يُورد الحديث بإسناد واحد ومتن واحد إلاَّ نادراً[١].

ذكر الأحاديث المتكررة بإسنادٍ واحد ومتن واحد

وله نيِّفٌ وعشرون حديثاً بإسناد واحد ومتن واحد:

---

(١) هذا ملخص من كلام الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٥١٧)، وكذا «هدي الساري» (ص ١٧).

أوَّلاً: حديث ابن مغفل في جِرابِ الشَّحم. أورده في الخمس، والذبائح[1].

ثانياً: حديث سهل في نحر البدن. أورده في الحَجِّ[2].

ثالثاً: حديث أنس في أم حارثة. أورده في المغازي، والرِّقاق[3].

رابعاً: حديثه في قصة الرجلين خرجا من عند النبي ﷺ ومعهما مثل المصباحين. أورده في الصلاة، وعلامات النُّبُوَّة[4].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس (٣١٥٣)، وفي كتاب الذبائح والصيد (٥٥٠٨): حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة...

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب من نحر هديه بيده (١٧١٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب الحج، باب نحر البدن قائمة (١٧١٤) من حديث أنس: حدثنا سهل بن بكار، حدثنا وهيب...

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/٥٥٣) عند الموضع الأول منه: «وسيأتي بعد باب واحد بتمامه بالإسناد الذي ساقه هنا سواء».

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المغازي (٣٩٨٢)، وفي كتاب الرِّقاق (٦٥٥٠) من حديث أنس يقول: أصيب حارثة يوم بدر... : حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا معاوية بن عمرو...

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١١/ ٤٢٢) في الموضع الثاني منه: «وقد تقدم بسنده ومتنه...».

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة (٤٦٥)، وفي المناقب، علامات النبوَّة (٣٦٣٩): حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا معاذ...

رفع
المسَاهِم

خامساً: حديثه في الاستسقاء. أُورِدَ في الاستسقاء، ومناقب العباس[1].

سادساً: حديث أبـي بكرة: «إذا التقى المُسلمان بسيفيهما». أورده في الإِيمان، والدِّيات[2].

سابعاً: حديث أبـي جحيفة في الصحيفة. في الديات[3].

ثامناً: حديث حذيفة في الأمانة. أورده في الرِّقاق، والفتن[4].

تاسعاً: حديث أبـي هريرة في قصة رجل من أهل البادية. أُورد في الحرث والمزارعة، والتوحيد[5].

عاشرها: حديث عمر في أحوال بني النضير. أُورِدَ في الجهاد والتفسير[6].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء (١٠١٠)، وفي كتاب فضائل الصحابة (٣٧١٠) من حديث أنس: حدثنا الحسن بن محمد، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري. . .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان (٣١)، وفي كتاب الديات (٦٨٧٥): حدثنا عبد الرحمن بن المبارك، حدثنا حماد بن زيد. . .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الديات، باب العاقلة (٦٩٠٣)، وباب لا يقتل مسلم بكافر (٦٩١٥): حدثنا صدقة بن الفضل، أخبرنا ابن عيينة. . .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق (٦٤٩٧)، وفي كتاب الفتن (٧٠٨٦): حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان. . .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الحرث والمزارعة (٢٣٤٨)، وفي كتاب التوحيد (٧٥١٩): حدثنا محمد بن سنان، حدثنا فليح. . .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد (٢٩٠٤)، وفي كتاب التفسير (٤٨٨٥): حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان. . .

رفع
المسلم هما
عز الله لبطو الدين

حادي عشرها: حديث أبـي هريرة في اغتناء أيوب. أورده في الأنبياء، والتوحيد[1].

ثاني عشرها: حديثه في «لا تقتسم ورثتي». أُورِدَ في الوصايا، والخمس[2].

ثالث عشرها: حديث عبد الله بن عمرو في قتل المعاهد. أُورِدَ في الجزية، والدِّيات[3].

رابع عشرها: حديث أبـي سعيد. أورده في السترة في الصلاة، وبدء الخلق[4].

خامس عشرها: حديث أبـي هريرة في حفظ الزكاة. أورده في

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء (٣٣٩١)، وفي كتاب التوحيد (٧٤٩٤) عن أبـي هريرة، عن النبـي ﷺ قال: «بينما أيوب يغتسل...» إلى آخر الحديث، وقد رواه البخاري عن شيخه عبد الله بن محمد الجعفي، حدثنا عبد الرزاق...

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الوصايا (٢٧٧٦)، وفي كتاب فرض الخمس (٣٠٩٦): حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك...

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجزية والموادعة (٣١٦٦)، وفي كتاب الديات (٦٩١٤): حدثنا قيس بن حفص، حدثنا عبد الواحد...

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة (٥٠٩)، وفي كتاب بدء الخلق (٣٢٧٤) عن أبـي سعيد الخدري، عن النبـي ﷺ قال: «إذا مرَّ بين يدي أحدكم شيء وهو يصلي...» إلى آخر الحديث، وقد رواه البخاري عن شيخه أبـي معمر، حدثنا عبد الوارث...

رفع
المسـاهم
عز الله لجميل الدين

الوكالة، وفضل القرآن[1].

سادس عشرها: حديث عدي في شكوى العيلة. أورده في الزكاة، وعلامات النُبوَّة[2].

سابع عشرها: حديث أنس في يوم أُحد. أورده في الجهاد، والمغازي[3].

ثامن عشرها: حديث أبي موسى في أوائل الهجرة. أورده في علامات النبوة، والمغازي، وتعبير الرؤيا[4].

تاسع عشرها: حديث ابن عباس: أن جبريل... أورده في المغازي في بابين[5].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوكالة (٢٣١١)، وفي كتاب فضائل القرآن (٥٠١٠) معلقاً في الموضعين: وقال عثمان بن الهيثم ـ أبو عمرو ـ: حدثنا عوف... وهو من حديث أبي هريرة الذي أوله: وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان...

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة (١٤١٣)، وفي كتاب المناقب، علامات النبوة (٣٥٩٥): حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا أبو عاصم النبيل...

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد (٢٨٨١)، وفي كتاب المغازي (٤٠٦٤): حدثنا أبو معمر، حدثنا عبد الوارث... لكنه في الموضع الثاني أطول.

(٤) أخرجه البخاري في عدة مواضع بسندٍ واحد: في كتاب المناقب، علامات النبوة (٣٦٢٢) مطولاً، وفي كتاب المغازي (٣٩٨٧) مختصراً، وفيه أيضاً (٤٠٨١)، وفي التعبير (٧٠٣٥) لأكثره، وفيه أيضاً (٧٠٤١) ذاكراً لآخره: حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا أبو أسامة...

(٥) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدراً (٣٩٩٥): حدثنا =

العشرون: حديث جابر في إحرام علي. أُورِدَ في الحج، والمغازي[1].

الحادي والعشرون: حديث عائشة في المستحاضة. أورده في الحيض، والاعتكاف[2].

الثاني والعشرون: حديث أبي هريرة في تفسير التَّوراة. أورده في الاعتصام، والتوحيد[3].

= إبراهيم بن موسى، أخبرنا عبد الوهاب، حدثنا خالد عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال يوم بدر: «هذا جبريل آخذٌ برأس فَرَسِهِ عليه أداةُ الحرب».

وأخرجه بنفس السند من الكتاب نفسه، باب غزوة أحد، وفيه أن ذلك يوم أحد.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٧/ ٣٤٩):

«وهم من وجهين:

أحدهما: أن هذا الحديث تقدم بسنده ومتنه في باب شهود الملائكة بدراً؛ ولهذا لم يذكره هنا أبو ذرّ الأصيلي ولا غيره من متقني رواة البخاري، ولا استخرجه الإسماعيلي ولا أبو نعيم.

ثانيهما: أن المعروف في هذا المتن يوم بدر كما تقدم لا يوم أحد».

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج (١٥٥٧)، وفي كتاب المغازي (٤٣٥٢): حدثنا المكي بن إبراهيم، عن ابن جريج...

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحيض (٣١٠)، وفي كتاب الاعتكاف (٢٠٣٧): حدثنا قتيبة، حدثنا يزيد بن زُرَيع...

(٣) أخرجه البخاري في ثلاثة مواضع: في كتاب التفسير (٤٤٨٥)، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة (٧٣٦٢)، وفي كتاب التوحيد (٧٥٤٢): حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عثمان بن عمر... =

رفع عبد الرحمن الهجري ... المسهم

غرض البخاري في إيراد الحديث مُكرراً

وللمؤلِّف الإمام في إيراد الحديث مُكرراً سبعة أغراض:

الغرض الأول: إزالة الشبهة عن الناقلين، وذلك حيث روى الحديث بعض الرُّواة تامًّا، وبعضهم مُختصراً، فيرويه البُخاري كما جاء تامًّا ومختصراً لإزالة الشُّبْهة عن ناقليه.

= قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٥١٧): «وهو من نوادر ما وقع له؛ فإنه لا يكاد يُخرج الحديث في مكانين فضلاً عن ثلاثة بسياق واحد...».

تنبيه: الأحاديث التي أشار المؤلف إلى أنها موطن تكرار نقلها عن «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٢٥)، وفي هذا يقول القسطلاني: «رأيت ورقة بخط الحافظ ابن حجر تعليقاً أحضرها صاحبنا العلاَّمة البدر المشهدي، نصها: «نبذة من الأحاديث التي ذكرها المصنف في موضعين سنداً ومتناً»، ثُمَّ ساق الأحاديث السالفة الذكر؛ وبهذا عادت الفائدة إلى ابن حجر رحمه الله تعالى.

قلت: والصواب أنه أكثر من (٢٢) حديثاً، فمن ذلك:

ما أخرجه من حديث أبـي هريرة: «ثلاثة لا يكلِّمهم الله يوم القيامة» البخاري (٢٣٦٩)، وهو مكرر سنداً ومتناً برقم (٧٤٤٦).

وما أخرجه من حديث ابن مسعود: «خير الناس قرني» البخاري (٢٦٥٢)، وهو مكرر برقم (٣٦٥١).

وما أخرجه من حديث عائشة: دعا النبـي ﷺ فاطمة ابنته في شكواه» البخاري (٣٦٢٥)، وهو مكرر برقم (٣٧١٥).

وما أخرجه من حديث أبـي هريرة: «إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها» البخاري (٤٧٠١)، وهو مكرر برقم (٧٤٨١).

وما أخرجه من حديث أبـي موسى: «كان النبـي ﷺ إذا أتاه السائل...» البخاري (٦٠٢٨)، وهو مكرر برقم (٧٤٧٦).

وغيرها.

والغرض الثاني: بيان اختلاف ألفاظ الرُّواة؛ وذلك حيث اختلفت عبارة الرُّواة، فيحدث راوٍ لحديث فيه كلمة محتملة لمعنى آخر فيورده المؤلف لطرقه إذا صح على شرطه، ويفرد لكل لفظة باباً مُفرداً؛ وفي الصحيح من هذا النوع أبواب متعددة وهذا من أهم المواضع بالمعرفة.

والغرض الثالث: ترجيح أمرٍ من الأمرين المُتعَارضين؛ وذلك حيث إن الحديث إذا تعارض فيه الوصل والإرسال أو الوقف والرفع، وتَرَجَّحَ عنده الوصل والرفع، فاعتمده وأورد الإرسال والوقف مُنبهاً على أنَّه لا تأثير لهما عنده.

والغرض الرابع: دفع توهم الزِّيادة في الإسناد، وذلك حيث زاد بعض الرواة رجلاً في الإسناد، وكان ذلك بحيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حديثه عن آخر ثُمَّ لقي آخر فحدَّثه به؛ فكان يروي ذلك الراوي على الوجهين، فَيُورد البخاري الإسناد على الوجهين لإزالة توَهم الزِّيادة في الإسناد.

والغرض الخامس: تصريح السماع؛ وذلك حيث يُورد الحديث المُعنعن ثُم يورده من طرق أُخرى صرَّح فيها الراوي بالسماع؛ وذلك لاشتراطه ثبوت اللقاء.

والغرض السادس: إخراج الحديث عن حد الغرابة، وقد يعتقده مَن ليس مِن أهل الصنعة أن الحديث مُكرر.

والغرض السابع: بيان طُرق الحديث؛ وذلك حيث اشتمل الحديث على معانٍ وله طرق، فَيُورد المُؤلف في كل باب من طريقٍ غير الطريق الأول[1].

٢ ــ ومن عادته:

أنه إذا روىٰ عن شيخ تكلم فيه بعض الأئمة يُقلل الرِّواية عنه، ويأتي بالمتابعات تقوية لروايته.

٣ ــ ومن عادته:

اختصاره الحديث.

ويكون له في ذلك أغراض؛ وغالباً يفعل ذلك إذا كان الحديث موقوفاً فيه شيء قد حكم برفعه، فيقتصر على الجملة المحكومة برفعها، ويحذف الباقي لعدم تعلقه بموضوع كتابه، وهذا من أخفى المواضع.

مثاله: ما أخرجه في العتق من حديث ابن مسعود: إن أهل الإسلام لا يَسيِّبون، وإنَّ أهل الجاهلية كانوا يُسيِّبون[2].

هذه الجملة قطعة من حديث طويل أوله: أنه جاء رجل إلى

---

(١) اختصر المصنف هذا الكلام ورتَّبه من كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني في «هدي الساري» (ص ١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٥٣).

رفع
المسلم
عزالله لعلي الدين

ابن مسعود فقال: إني أعتقت عبداً لي سائبة، فمات وترك مالاً ولم يدع وارثاً، فقال: إنَّ أهل الإِسلام لا يسيبون، فأنت ولي نعمته؛ فلك ميراثه. فذكر الحديث.

اقتصر البُخاري على الجُملة المرفوعة وحذف الباقي لأنه كان موقوفاً لا تعلق له بالباب[1].

٤ ــ ومن عادته:

تقطيعه الحديث.

وذلك حيث كان الحديث مُشتملاً على جُمل مُتعدّدة لا تتعلق إحداهما بالأخرى، فالبخاري يُقَطِّـع الحديث، ويُخرج كل جملة في باب مستقل فِراراً من التطويل، وربما بسط فساقه بتمامه.

وقد صنَّفَ العلاَّمة محمد بن طاهر المقدسي كتاباً لطيفاً سماه: «جواب المتعنت» ردَّ فيه على من اعترض على المصنف بأنه يكرر الحديث ويختصره ويقطعه، وأجاد في ذلك[2].

٥ ــ ومن عادته:

أنه إذا ورد الحديث عن غير واحد من مشايخه، فإِن اللفظ يكون للآخِرِ منهم.

---

(١) «هدي الساري» لابن حجر (ص ١٦).

(٢) «هدي الساري» (ص ١٥).

٦ ــ ومن عادته:

أنه إذا تحول من إسناد، ساق المتن على لفظ الثاني[١].

٧ ــ ومن عادته:

أنهُ يكثر ذكر المُتابعات.

ومتابعاته أشكل من متابعات غيره من المصنفين

ووُجِّه: أنه لا يذكر المتابع عليه غالباً، فلا يعرف ذلك إلاَّ من عرف طبقات الرُّواة ومشاركتهم في لقاء الشيوخ[٢].

٨ ــ ومن عادته:

أنه يختار من الإسناد العوالي.

وأعلى ما يكون عنده من الأسانيد الإسناد الثُّلاثي، وله في الصحيح من هذا القسم نيِّف وعشرون حديثاً[٣]، أكثرها عن المكي بن إبراهيم، وبعضها عن الضحاك بن مَخلد، وبعضها عن خلاد بن يحيى.

---

(١) هذا كلام الحافظ ابن حجر بحروفه عند الحديث رقم (١٨٢٣)، انظر: «فتح الباري» (٤/ ٢٧).

(٢) انظر: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» لبدر الدِّين العيني (١/ ٨).

(٣) أفرد جمع من العلماء ثُلاثيات البخاري بالتأليف. انظر: ذكر بعضها في «تاريخ التراث العربي»، لفؤاد سِزگين (١/ ٣٣٧، ٣٣٨)، وهناك من الأحاديث الرباعية عنده ما له حكم الثلاثي كما نصَّ عليه الحافظ ابن حجر في أكثر من موضع في «فتح الباري» (١/ ٤٦٩، ١١/ ٢٥٦)، قال الحافظ في الموضع الثاني: «وهذا الإسناد من أعلى ما في صحيح البخاري؛ لأنه في حكم الثلاثيات، وإن كان رُباعيًّا».

رفع
المسهم
عز الله لطلاب الدين

وأطول ما عنده من الأسانيد الإسناد التُّساعي، وله من هذا القَبيل حديث واحد أورده في باب يأجوج ومأجوج من كتاب الفتن[1].

٩ ــ ومن عادته:

أنه يختار من الإسناد[2] ما هو موصوفٌ بأصح الأسانيد.

كمالك، عن نافع، عن ابن عمر.

أو: الزُّهري، عن سالم، عن أبيه.

والنَّخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود.

أو: الزُّهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه.

أو: عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة[3].

١٠ ــ ومن عادته:

أنَّه لا يُفرق بين التَّحديث والإِخبار، والإِنباء والسَّماع.

وقد عقد لعدم الفرق بين هذه الصيغ باباً في «الصحيح» في كتاب العلم[4]، وهو مُختار معظم أهل الحجاز والكوفة،

---

(١) برقم (٧١٣٥)، قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ١٠٧): «يقال: إنه أطول سند في البخاري فإنه تُساعي».

(٢) وفي «لب اللباب»: «الأسانيد».

(٣) انظر: بحث «أصح الأسانيد» في «معرفة أنواع علم الحديث» لابن الصلاح (ص ١٢)، وقد ذكر المصنف الشيخ عبد الحقّ بعضاً ممّا فيه.

(٤) «صحيح البخاري»، باب قول المحدث: «حدثنا»، أو «أخبرنا»، أو «أنبأنا» (١/ ١٤٤ ــ فتح الباري)، وللإمام الطحاوي رسالة في «التسوية بين حدثنا وأخبرنا» مطبوعة أكثر من مرة.

وذهب بعضهم إلى الفرق، وإليه جنح صاحبه مسلم في «صحيحه».

١١ ـ ومن عادته:

أنه يذكر نسب الرَّاوي ووطنه إذا أبهمه الرَّاوي[١].

١٢ ـ ومن عادته:

أنه ينقل الحديث من صحائف التابعين عن الصحابة.

واختلف فيه مسلكُ المُحَدِّثين؛ فسَلَكَ المصنف في مثل ذلك أنه يذكر الحديث الأول من الصحيفة ثُمَّ يذكر ما يريد ذكره في الباب، كما قال في صحيفة أَبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «نحن الآخرون السَّابِقُون»، وبإسناد قال: «لا يَبُولَنَّ أحدُكم في الماء»[٢].

وسلك فيه صاحبه مسلم مَسْلكاً آخر، وهو أنه يُشير إلى ما سبق من الحديث الذي أورده، فيقول في صحيفة همام بن منبه[٣]: هذا ما حدَّثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله ﷺ، فذكر أحاديث عنه، وقال رسول الله ﷺ.

---

(١) أشار إلى هذه العادة الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٥/ ٣٠٢).

(٢) أخرجهما البخاري (٢٣٨، ٢٣٩)، وانظر نحو كلام المصنف «فتح الباري» (١/ ٣٤٧، ٦/ ٣٤٣)، فهو مختصر منه.

(٣) طبعت هذه الصحيفة بتحقيق الدكتور محمد حميد الله في المجمع العلمي العربي بدمشق سنة (١٣٧٢هـ).

١٣ ــ ومن عادته:

أنه قد يذكر الواو قبل قوله: «حدثنا»، فيقول: «وحدثنا».

وله في ذلك حديث واحد، ولمسلم في كتابه جُمْلة كبيرة من نحو ذلك، ولا بدَّ مِن إبداء النكتة في ذلك، ولم أرَ من الشرَّاح من نبَّه عليها، وطالما كنت أتتبع هذا فما وقفت عليه، وسألت من لاقيت من المحدِّثين والفُقهاء عن ذلك فما أوقفوني على شيء يشفي الصدر، بل كثير منهم كان يتعجب مني، فكأنه كان يعد السؤال عَبثاً مني، حتى كتبت في مرة إلى أنور الشاه الدّيوبندي[1]، وكان موصوفاً بالحفظ، فأحال إلى «مقدمة شرح النووي» ولم أره إلى الآن في مقدمته، بل ولا في شرحه أثر من ذلك، ثُمَّ لاقيته فسألته، فأجاب بأنه لا يُسئل عن نُكات كلام المؤلفين، وإنما يُسأل عن نكات القرآن. فتعجبت من جوابه! وبقيت مُتحيراً.

والذي سمعت من أفواه المشايخ الذين استفدت منهم لا يطمئن إليه قلبي، وإن كان بعضهم أجود كلاماً من بعض.

فقال بعضهم: هذه الواو واو عطف على ما قبل الحديث من

(١) هو الشيخ محمد أنور شاه الكشميري، وُلد سنة (١٢٩٢هـ)، له مؤلفات عديدة من أشهرها: «فيض الباري بشرح صحيح البخاري»، توفي سنة (١٣٥٢هـ)، وقد أفرد تلميذه الشيخ محمد يوسف البَنُوري ترجمته بمصنف عالي البيان واسمه: «نفحة العنبر في حياة إمام العصر الشيخ أنور» من مطبوعات المجلس العلمي بكراتشي في باكستان سنة (١٣٨٩هـ).

الصحيح. وهذا باطل؛ فإن مُسْلماً كثيراً ما يذكر هذه الواو على حديث لا يكون له تعلق بما قبله.

وقال بعضهم: هي للعطف على مرويات الشيخ، وإيضاحه: أنه إذا كان للمؤلف عن شيخ مثلاً: مائة حديث في مجلس واحد من المجالس، فأراد المؤلف أن يروي حديثاً واحداً منها غير الحديث الأول فيأتي بالواو للإشارة إلى ذلك.

وقد أبدى بعضهم أيضاً أنها احتمالات أخرى، لا طائل تحتها.

ثُمَّ وجدت في شرح العلاَّمة العيني على الصحيح أنه قال: هذه الواو افتتاح[1]، وقد يغفل المصنّفون ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

(١) وقفت على ثلاثة مواطن في «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» حول واو الاستفتاح وهي: (٣/ ٩٦)، و (١٢/ ١٩٥)، و (١٥/ ٣٦٠).
وأما هذه، أعني «وحدثنا»، فقال العيني في (١/ ٨٤): «ومنها زيادة الواو في قوله وحدثنا بشر، وهذا يسمى واو التحويل من إسناد إلى آخر ويعبّر عنها غالباً بصورة «ح»...».
وأما النووي رحمه الله تعالى فقد ذكر في «شرح مسلم» (٢/ ١٨٧) ــ في الحديث الذي أخرجه مسلم (٢٤٠): حدثنا يونس بن عبد الأعلى، أخبرنا ابن وهب، قال: وأخبرني عمرو أنَّ أبا يونس ــ حدَّثه عن هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «والذي نفسي بيده لا يسمع بـي أحد...»: «قوله: وأخبرني عمرو، هو بالواو في أول وأخبرني، وهي واو حسنة، فيها دقيقة نفيسة وفائدة لطيفة؛ وذلك أن يونس سمع من ابن وهب أحاديث من جملتها هذا الحديث وليس هو أولها، فقال ابن وهب في روايته الحديث الأول: أخبرني عمرو بكذا... ثُمَّ قال: وأخبرني عمرو بكذا... وأخبرني عمرو بكذا... إلى آخر تلك الأحاديث، فإذا روى يونس=

رفع المسهم

١٤ ــ ومن عادته:

أَنه يترجم لشيء ثُمَّ يذكر فيه حديثاً كما سمعه من شيخه جملة؛ لتضمنه موضع الدلالة المطلوبة منه وإن لم يكن باقيه مقصوداً له.

كما وضع في حديث عُروة البارقي في شراء الشاة في كتاب الجهاد[1].

وأمثلة ذلك في كتابه كثيرة.

١٥ ــ ومن عادته:

إيراد المعلقات.

وله في إيرادها أغراض ومقاصد، كالاستشهاد والتقوية، أو بيان الاختلاف، وغير ذلك، هذه عادات البخاري فيما يتعلق بالأسانيد.

[عادات البخاري فيما يتعلَّق بالفقه]

وأمَّا عاداته فيما يتعلق بالتفقه ونحوه:

فاعلم أنه ــ رحمه الله تعالى ــ قد التزم في «جامعه» ــ مع تخريج الأحاديث الصحيحة المُسندة ــ استنباط الفوائد الفقهية.

= عن ابن وهب غير الحديث الأول فينبغي أن يقول: قال ابن وهب: وأخبرني عمرو فيأتي بالواو؛ لأنه سمعه هكذا، ولو حذفها لجاز، ولكن الأولى الإتيان بها ليكون راوياً كما سمع، والله أعلم».

(١) البخاري، كتاب الجهاد (٣٦٤١).

فاستخرج بفهمه الثاقب من المتون الحديثية معاني كثيرة، وأحكاماً عديدة، فهذا أكبر همه وَجُلُّ مقصده.

ولذلك تراه: يستنبط من الحديث الواحد مسائل كثيرة، فيفرقها في الأبواب.

ويعتني بالآيات القرآنية فيستشهد بها، وينزع منها الأحكام البديعة بأنواع من الدلائل الأُصولية.

ويأتي بالموقوفات على الصحابة والتابعين للإشارة منه إلى ترجيح ما ذهب إليه أو بيان الاختلاف أو لغرض الرد.

ويُخلي كثيراً من الأبواب عن الحديث المسند، ويكتفي بالمُعَلَّق.

ويورد في كثير من الأبواب أحاديث، وفي بعضها حديثاً واحداً، أو في بعضها آية فقط، وفي بعضها لا شيء، وغير ذلك من الأمور البديعة.

فأودع في تراجم أبواب صحيحة سر الاستنباط، وفَرَّقَ فيها علماً كثيراً، وأموراً غامضةً.

فلذلك حيرت تراجمهُ الأفكار، وأدهشت العقولَ والأبصار، واشتهر عند جمع من فضلاء الفقهاء وكُملاء المحدِّثين:

«فقه البخاري في تراجمه»[١]

---

(١) بعض هذا الكلام والعبارة الأخيرة من «هدي الساري» (ص ١٣).

رفع المسامر

وما أحسن ما قال القائل[1]:

أعيا فحول العلم حل رموز ما ... أبـداه فـي الأبـواب مـن أَسـرارِ

فازوا من الأوراق منه بما جنوا ... منهـا ولـم يصلـوا إلـى الأَثمـارِ

مـا زال بِكـراً لـم يُفـضّ ختامـه ... وعُـراه مـا حُلَّـت عـن الأزرارِ

حجبـت معـانيـه التـي أوراقهـا ... ضربت على الأبواب كالأستارِ

مـن كـل بـاب حيـن يفتـح بعضـه ... ينهـارُ منـه العِلـم كـالأنهـارِ

لا غرو إن أمسى البخاري للورى ... مثـل البحـار لمنشـئ الأمطـارِ

خضعـت لـه الأقـران فيـه إذْ بـدا ... خـرُّوا علـى الأذقـان والأكـوارِ

واعلم أن جملة تراجم أبوابه منقسمة إلى ظاهرةٍ وخفيةٍ؛ فالخفية هي غاية غرض البخاري[2].

١٦ ـ ومن عادته المعروفة:

أنه يُؤثر الخَفي على الجلي.

ومن هنا يُشكل على الطلبة بيان وجه مُناسبة الحديث بالباب، ويتعسَّر عليهم الجمع بين التراجم والأحاديث، ويزول الإشكال والتعسر عند إمعان النظر والتأَمُّل التَّام إلاَّ في مواضع قليلة.

وقد ذكر الإمام الحافظ أبو الوليد الباجي في كتابه في «رجال البخاري»، عن الحافظ أبي ذَرّ الهَرَوي أنه قال: حدثنا أبو الحسن المُسْتَملي قال: انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي عند

---

(١) نقله القسطلاني في «إرشاد الساري» (١/ ٣).

(٢) «هدي الساري» لابن حجر (ص ١٣).

رفع المسائل هم

الفِرَبْري[1] فرأيت فيه أشياء لم تتم، وأشياء مُبيضة[2] في تراجم لم يثبت بعدها شيئاً وأحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض.

---

(١) انظر ترجمته في: «إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح» لابن رُشيد السبتي رحمه الله تعالى (ص١٠)، و «سِيَر أعلام النبلاء» للذَّهبي (١٥/ ١٠).

(٢) ردّ الإمام المُتفنن الكبير ابن رُشيد السبتي رحمه الله تعالى على هذا الكلام في «إفادة النصيح» (ص ٢٦)، حيث قال: «وإنما وقع للبخاري رضي الله عنه هذا لما كان عليه من النفوذ في غوامض المعاني، والخُلوص من مبهماتها، والغوص في بحارها، والاقتناص لشواردها، وكان لا يرضى إلَّا بدُرَّة الغائص، وظبية القانص، فكان رضي الله عنه يتأنَّى ويقف وقوف تخير لا تحير؛ لازدحام المعاني والألفاظ في قلبه ولسانه، فحُمَّ له الحِمام، ولم تمهله الأيام؛ لا لما قاله أبو الوليد ــ يعني الباجي ــ من قوله الخطأ الذي ضربنا عن ذكره».

وكان قد قال ابن رُشيد قبلها بسطر: «ثُمَّ أتبع أبو الوليد هذا الكلام بما كان الواجب عليه تركه».

وقال ابن رُشيد (ص ٢٧) أيضاً مثنياً على تراجم أبواب البخاري: «ومن تأمل كلامه فقهاً واستنباطاً وعربية ولغة، رأى بحراً جمع بحاراً، إلى ما كان عليه من حُسن النيَّة، وجميل الفعلة في وضع تراجم هذا الكتاب».

ومما يساق في هذا الميدان ــ وهو لطيف ــ ما قاله الإسماعيلي في المدخل له بعد أن أثنى على صحيح البخاري وذكر من حاول أن يَنْحو نحو صحيحه، ثُمَّ قال: «غير أن أحداً منهم لم يبلغ مبلغ أبـي عبد الله ولا تسبب إلى استنباط المعاني، واستخراج لطائف فقه الحديث وتراجم الأبواب الدَّالة على ما له صلة بالحديث المروي فيه تسببه، والله يختص به من يشاء» «هدي الساري» لابن حجر (ص ١١).

وقال ابن ناصر الدِّين الدِّمشقي في «التنقيح في حديث التسبيح» (ص ١٤١): «في مقاصده في تراجم هذا الكتاب وترتيبه إياه على هذه الأبواب أسرار عجيبة، وأمور غريبة يحار فيها المتأملون. . .».

رفع المستهم

قال الباجي: ومما يدل على صحة ذلك أن رواية المُسْتملي والسَّرخسي والكُشميني[1] وأبي زيد المروزي[2] مختلفة بالتقديم والتأخير، مع أنهم انتسخوها من أصل واحد، وإنما ذلك بحسب ما قدر كلّ واحد منهم، فما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع فأضافه إليه، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متَّصلة وليس بينهما أحاديث[3].

قال الحافظ ابن حجر: وهذه قاعدة حسنة يُفزع إليها؛ حيث يتعسر الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة[4].

١٧ ـ ومن عاداته:

أنه إذا عقد كتاباً من كتب الصحيح، ووجد آية مناسبة لهذا الكتاب افتتح بهذه الآية، قوله: كتاب البيوع وقوله: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾، وقوله: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾.

---

(١) لترجمة الكُشْمِيهَني، والمُسْتلمي، والسَّرَخْسي انظر: «إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح» لابن رُشيد السبتي رحمه الله تعالى (ص ٢٥، ٢٩، ٣٦).

(٢) انظر ترجمته في: «سِيَر أعلام النبلاء» (١٦/ ٣١٣).

(٣) «التعديل والتجريح لمن خَرَّج له البخاري في الجامع الصحيح» لأبي الوليد الباجي (١/ ٣١٠، ٣١١)، والنقل الذي نقله شيخ شيوخنا الشيخ عبد الحق الهاشمي نقله عن «هدي الساري» (ص ٨)، ولكن هناك تغاير بين ما في «هدي الساري» و «التعديل والتجريح»، لكنه لم يخرج عن معناه.

(٤) «هدي الساري» (ص ٨)، ثُمَّ زاد الحافظ ابن حجر على هذا الكلام فقال: «ثُمَّ ظهر لي أنَّ البخاري مع ذلك فيما يورده من تراجم الأبواب على أطوار، إن وجد حديثاً يناسب ذلك ولو على وجه خفي ووافق شرطه أورده فيه بالصيغة التي جعلها لموضوع كتابه...» إلى آخر ما ذكره.

رفع المسا هم

١٨ ـ هذا، ومن عادة البخاري رحمه الله:

أنه يعقد الترجمة ثُمَّ يذكر فيها الآية أوَّلاً، ثُمَّ يذكر فيها حديثاً مرفوعاً مُتَّصلاً ثانياً، ثُمَّ يذكر فيها أثراً عن صحابي أو فتوى تابعي.

وهذا يفعله كثيراً، وهذا لازم للمجتهد، ولكن مع ذلك لا يتعرض لطريق الاستدلال والاستنباط، بل يترك ذلك لتدبر أهل العلم بعده.

١٩ ـ ومن عاداته:

أنه يعقد الباب ثُمَّ يذكر فيها آية ثُمَّ يذكر حديثاً مُعلقاً أو أثراً.

وهذا أيضاً كثير، ويكتفي عن ذلك؛ إما لأنه لا يجد حديثاً مُسنداً على شرطه، وإما لقصد التمرين لكونه ذكره مُسنداً في موضع آخر من كتابه، أو لكونه يُرشد الطالب إلى تتبع الحديث(١).

٢٠ ـ ومن عادته:

أنه يعقد الترجمة بالآية ويكتفي على ذلك.

فكأنه يُشير إلى أن هذه الترجمة دعوى دليلها معها، وهذا قليل جداً(٢).

---

(١) يُنظر: «شرح تراجم أبواب صحيح البخاري» لشاه ولي الله الدهلوي (ص ٤).

(٢) قال ولي الله الدهلوي في «شرح تراجم أبواب البخاري» (ص ٤): «وكثيراً ما يترجم لأمر ظاهر قليل الجدوى؛ ولكنه إذا تحقق المتأمل أجدى...»، وهذا كلام ابن حجر من قبله في «هدي الساري» (ص ١٤).

رفع المسهم

٢١ ــ ومن عادته:

أنه يعقد الترجمة، ويذكر فيها حديثاً مُسنداً فقط.

وهذا هو الأكثر، وهو غالب طريقة المصنفين من المحدثين.

٢٢ ــ ومن عادته:

أنه يعقد الترجمة ثُمَّ يكتفي على إيراد الأثر فيها

وهذا أقل قليل، وفي مثل هذا يُقال: إنه لم يجد دليلاً على الترجمة على شرطه، أَو وجد عليها دليلاً إِلَّا أنه ذكره في موضع آخر من صحيحه، فقصد التمرين، أو اخترمته المنية قبل أن يورد فيها حديثاً مرفوعاً[١].

٢٣ ــ ومن عادته:

أنه يعقد الترجمة ولا يذكر فيها شيئاً.

فيحملها الشُّرَّاح على سهو الناسخين أو على سهو الإمام، أو على عدم تفسير إرادته، ويقال أيضاً: يختاره البخاري رحمه الله عمداً على قلته جدًّا؛ لكون الدليل مذكوراً قبل الترجمة أو بعدها قريباً أو بعيداً، فيحيل إليه تشحيذاً للأذهان، والله تعالى أعلم.

---

(١) الكلام الأخير فيه نظر، ولعل المؤلف لم يعد إليه النظر. وفي مثل هذا وما يذكر من نحوه من كلام، يرد عليه قول الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص ١٤): «وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ومن تأمل ظفر، ومن جدَّ وجد».

رفع المسهم عبد الله الرحمن

٢٤ ــ ومن عادته:

أنه يعقد الباب بلا ترجمة.

فأبدى الشراح في مثل هذا احتمالات، وأحسنُ آرائهم: أنه كالفصل من الباب السابق[١]، وقد يكون دفعاً للاعتراض، أو توجيهاً للحديث المذكور في الأبواب السابقة، وقد يكون إرشاداً للطالب إلى استخراج الأحكام بشرط أن يكون مُناسباً للأبواب السابقة.

٢٥ ــ ومن عادته:

أنه يعقد الباب وتكون لفظة الباب مكان قول المُحَدِّث: وبهذا الإسناد.

وذلك حيث جاء حديثان بإسناد واحد.

مثاله: باب «ذكر الملائكة» من كتاب «بِدء الخلق»، وأورد فيه نحواً من ثلاثين حديثاً وأطال الكلام فيه حتى أخرج حديث: تعاقب الملائكة، برواية شعيب عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ثُمَّ قال: باب «إذا قال أحدكم آمين...» الحديث، ثُمَّ أخرج حديث عدم دخول الملائكة بيتاً فيه صورة، ثُمَّ ذكر ما ليس فيه ذكر التأمين إلاَّ بعد كثير، فهذا الباب بمنزلة قول المُحَدِّث: وبهذا الإسناد[٢].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٥/ ٢٠، ٩٤) عن الحديث رقم (٢٣٣٦)، و(٢٤٣٩): «كذا فيه بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله»، وقال: «كذا بغير ترجمة فهو إما من الباب أو كالفصل منه، يحتاج إلى مناسبة بينهما على الحالين...».

(٢) هذا كلام الشاه ولي الله الدهلوي في «شرح تراجم أبواب البخاري» (ص ٣).

٢٦ ــ ومن عادته:

أنه يعقد الباب وتكون لفظة «الباب» بمنزلة قول المصنف على الفائدة المهمة لفظة: «تنبيه» أو «فائدة» أو «قف».

وذلك حيث يجمع في الباب أحاديث كثيرة كل واحد منها يدل على التَّرجمةِ، ثُمَّ يظهر له في حديث واحد فائدةٌ أُخرى سوَى الفائدة المُتَرجم عليها، فيعلم على ذلك الحديث بعلامة الباب، وليس غرضه أن الباب السابق قد انقضى بما فيه، وجاء الباب الآخر برأسه.

مثاله: قوله في بدء الخلق: باب قول الله تعالى: ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، ثُمَّ قال: باب خير مال المسلم غنم، ثُمَّ أخرج ذلك الحديث، ثُمَّ أورد حديث الفخر والخيلاء في أهل الخيل، ثُمَّ ذكر ما ليس فيه ذكر الغنم، فكأنه أعلم على هذا الحديث في الباب السابق فيه فائدة أخرى من منقبة الغنم[١].

٢٧ ــ ومن عادته:

أنه لا يُعيد الترجمة في «صحيحه» إلاَّ إذا كانت الترجمة ذات شقين.

كقوله: «باب أداء الخمس من الإيمان»، أورده في: الإيمان، والخُمس[٢]، وكقوله «باب شهادة المرضعة»، أورده في الرِّضاع

---

(١) المصدر السابق (ص ٢، ٣).

(٢) البخاري، كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان، عند الحديث رقم (٥٣)، وكتاب فرض الخمس، باب أداء الخمس من الدِّين عند الحديث رقم (٣٠٩٥). =

والشَّهادات[1]، وله عدة تراجم على هذه الطريقة.

٢٨ ــ ومن عادته:

أنه قد يُكرر الترجمة إذا كان في الكلمة اختلاف في التفسير.

كقوله: «باب لا هامة» فإنه كرَّره في الطب في موضعين للاختلاف في تفسير: هامة.

قال الحافظ ابن حجر: كذا للجميع، ثُمَّ ترجم بعد سبعة أبواب «باب لا هامة»، قال: وهذا من نوادر ما اتفق له أن يترجم للحديثين في موضعين بلفظ واحد، ثُمَّ قال: ثُمَّ ظهر لي أنه أشار بتكرار هذه الترجمة إلى الخلاف في تفسير الهامة[2].

٢٩ ــ ومن عادته:

أنَّه يُبوب بلفظ إِحدى الرِّوايات ثُم يُورد الحديث بِلفظٍ آخر.

ليُرشد الطالب إلى تتبُّع الرِّوايات في الباب، وإلى استخراج اللفظ الذي بوَّب به[3].

٣٠ ــ ومن عادته:

أنه أحياناً يجعل الدليل معطوفاً على الأمر ليستدلّ له.

---

(١) البخاري، كتاب الشهادات، باب شهادة المرضعة، عند الحديث رقم (٢٦٦٠). وكتاب النكاح، باب شهادة المرضعة، عند الحديث رقم (٥١٠٤).

(٢) «فتح الباري» (١٠/ ٢١٥، ٢٤١).

(٣) هذا السطر من: «لب اللباب».

كقوله: «باب فضل الوضوء والغرّ المحجلين»، وقوله: «باب رزق الحكام والعاملين عليها».

٣١ ــ ومن عادته:

أنه أحياناً يترك الأشياء في الترجمة اعتماداً على ما في أحاديث الباب.

كقوله في الاعتصام: «باب».

٣٢ ــ ومن عادته:

أنه يترجم بلفظ حديث ليس على شرطه، أو بلفظٍ يومىء إلى معناه ثُمَّ يُورد في الباب حديثاً شاهداً له يُؤدي معناه بأمر ظاهر أو خفي.

مثاله: «باب الأُمراء من قُريش» وهذا لفظ حديث ليس على شرطه، ثُمَّ أورد في الباب حديث «لا يزال والٍ من قريش» يُؤدي معناه[1].

٣٣ ــ ومن عادته:

أنه يترجم بمذهب يذهب إليه ذاهب قبله، ويذكر في الباب ما يدل عليه بنحو من الدِّلالة.

فيكون في الجُملة شاهداً له من غير قطع بترجيح ذلك المذهب.

وفي مثل هذا يقول البخاري: «باب من قال كذا».

---

(١) «هدي الساري» (ص ١٤).

وقد يترجم بمذهب بعض الناس أو من كاد يذهب إليه بعضهم، أو يترجم لحديث لم يثبت عنده، ثُمَّ يأتي بحديث يستدل به على خلاف ذلك المذهب، أو الحديث، إما بالعموم أو غير ذلك[١].

٣٤ ــ ومن عادته:

أنه إذا توقف في شيء، ترجم عليه بترجمة مبهمة.

كأنه يُنَبّه على طريق الاجتهاد، وفي مثل هذا يقول: «باب يفعل كذا»[٢].

٣٥ ــ ومن عادته:

أنه كثيراً ما يُترجم بلفظ الاستفهام.

وذلك حيث لا يتجه به الجزم بأحد الاحتمالين[٣].

ومُراده ما يفسّره بعدُ من إثبات الحكم أو نفيه أو أنه محتمل لهما، وربما كان أحد الاحتمالين أظهر.

وغرض المؤلف الإمام أن يبقى للناظر مجالاً، وينبه على أن هنا مجالاً وتعارضاً.

---

(١) انظر: «هدي الساري» (ص ١٤)، و «شرح تراجم أبواب البخاري» للدهلوي (ص٢، ٣).

(٢) هذا كلام ابن المنير في حاشيته كما نقله الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٢٢٧).

(٣) انظر مثاله في: «فتح الباري» (٢/ ٣٨٢).

رفع عبد الرحمن المسلم

٣٦ ـ ومن عادته:

أنه يُورد الأدلة المتفق عليها والمُختلف فيها.

٣٧ ـ ومن عادته:

في مواضع الاختلاف أنه لا يجزم في الترجمة بالحكم إلاَّ إذا كانت عنده قوَّة الدليل.

٣٨ ـ ومن عادته:

في موضع الاختلاف مهما صَدَّرَ من النقل عن صحابي أو تابعي فهو اختياره[١].

٣٩ ـ ومن عادته:

أنه يترجم لأمر ظاهره قليل الفائدة، ولكنه إذا تحققه المُتأمل استفاد.

كقوله: «باب قول الرجل ما صلينا» فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك[٢].

وأكثر ذلك تعقبات وتنكيتات على أبي بكر بن أبي شيبة وعبد الرزاق في تراجم «مصنفيهما»، إذ شواهد الآثار تُروى فيهما، ومثل هذا لا يتضح إلاَّ على من مارس هذين الكتابين[٣].

---

(١) نص عليه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٤٨٢، ٢/ ٣٨٢).

(٢) «هدي الساري» (ص ١٤).

(٣) «شرح تراجم أبواب البخاري» للدهلوي (ص ٤).

٤٠ ــ ومن عادته:

أنه كثيراً ما يترجم بأمر يختص ببعض الوقائع لا يظهر في بادي الرأي.

وذلك حيث يكون للأمر جهتان: جهة تقتضي تركه، وجهة تقتضي فعله[١].

٤١ ــ ومن عادته:

أنه يذهب في كثيرٍ مِنَ التراجم إِلى أهل السِّير في استنباطهم خُصوصيات الوقائع والأحوال من إِشارة طُرق الحديث.

وربما يتعجب الفقيه من ذلك، لعدم ممارسته لهذا الفن، ولكن أهل السِّير لهم اعتناء شديد بمعرفة تلك الخُصوصيات[٢].

٤٢ ــ ومن عادته:

أنه كثيراً ما يستخرج الآداب المفهومة بالعقل من الكتاب والسُّنَّة بنحو من الاستدلال والعادات الكائنة في زمان النبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

ومِثْلُ هذا لا يُدرِك حُسنه إلاَّ من مارس كُتب الآداب، وأَحال عقله في ميدان آداب قومه، ثُمَّ طلب لها أصلاً من السُّنَّةِ[٣].

---

(١) «هدي الساري» (ص ١٤).

(٢) «شرح تراجم أبواب البخاري» (ص ٤).

(٣) المصدر السابق (ص ٥).

رفع المستهم

٤٣ ــ ومن عادته:

أنه يقصد التمرين على ذكر الحديث وفق المسألة المطلوبة، ويهدي طالب الحديث إلى هذا النوع.

مثاله: «باب ذكر الصواع» في باب ذكر الحنّاط[١].

٤٤ ــ ومن عادته:

أنه يترجم بمسألة اختلف فيها الأحاديث، فيأتي بتلك الأحاديث على اختلافها ليقرب إلى الفقيه من بعده أمرها.

مثاله: «باب خروج النساء إلى البراز» جمع فيه حديثين مختلفين[٢].

٤٥ ــ ومن عادته:

أنه إذا تعارض عنده الأدلة ويكون عنده وجه التطبيق بينهما بحمل كل واحد على مَحمل صحيح؛ فيترجم بذلك المحمل إشارة إلى وجه التطبيق.

مثاله: «باب خوف المؤمن أن يحبط عمله وما يحذر من الإصرار على التقاتل والعصيان»[٣].

---

(١) المصدر السابق (ص ٤).

(٢) «شرح تراجم أبواب البخاري» (ص ٢).

(٣) المصدر السابق (ص ٢).

٤٦ ـــ ومن عادته :

أنه إذا وقع بين الحديثين تعارض يدفع التعارض بعقد البابين .

مثـالـه: «بـاب لا نكـاح إلاَّ بـولـي»[(١)]، و «بـاب لا نكـاح إلاَّ برضاها»[(٢)].

فإنه لما وقع التعارض في الظاهر بين حديث: «لا نكاح إلاَّ بولي»، وبين «الأَيم أحق بنفسها»[(٣)]؛ دفعه لعقد هذين البابين، وأشار إلى أنه ليس للمرأة أن تُنْكِح نفسها بغير ولي، وليس للولي أن يُزوجها بغير رضاها، فكان حديث: «الأيم أحق بنفسها» محمول على أنه يجب أن يتكشَّف رضاها فإن رضيت يزوّجها وإلاَّ فلا .

٤٧ ـــ ومن عادته :

أنه يذكر في الباب حديثاً لا يدل هو بنفسه على الترجمة أَصلاً .

ولكن يكون له طرقٌ، وفي بعض طرقه ما يدل عليها إشارةً أو عُموماً، فيشير إليه المؤلف بذكر أصل الحديث وإلى أن له أصلاً صحيحاً يتأكَّد به ذلك الطريق، ومثل هذا لا ينتفع به إلاَّ المهرة من المحدِّثين المُطلعين على طرق الأحاديث وأَلفاظها .

---

(١) البخاري: كتاب النكاح، باب من قال لا نكاح إلاَّ بولي، والذي يأتي بعده حديث رقم (٥١٢٧).

(٢) كتاب النكاح، باب لا يُنكِـح الأبُ وغيرُه البِكْرَ والثيِّبَ إلاَّ برضاهما، والذي يأتي بعده حديث (٥١٣٦).

(٣) أخرجه مسلم (٢/ ١٠٣٧) من حديث ابن عباس .

رفع
المسـاهم

٤٨ ــ ومن عادته:

أنه يترجم بمسألة، ويأتي لإثباتها بحديثٍ مختصرٍ عن صحابي يكون على شرطه، ولا يكون فيه ذكر المسألة المترجمة صراحةً، ولكن يُشير بذكر هذا الحديث المختصر عن صحابي معين إلى حديث آخر عنه لكون المسألة مذكورة فيه صراحةً.

ولا بدَّ أيضاً من أن يكون في الحديث المختصر إشارة إلى إثبات المسألة.

مثاله: «باب طُول القيام في صلاة الليل»، أورد فيه حديث حذيفة: «أن النبي ﷺ كان إذا قام للتهجُّدِ من الليل يَشوصُ فاهُ بسواك»[1]، فهذا الحديث ليس فيه ذكر طول القيام.

لكن رُوي عن حذيفة حديث آخر طويل وفيه: أنه صلَّى ﷺ فافتتح بسورة البقرة حتى قرأ سورة النساء، وآل عمران.

ففي هذا الحديث ذكر طول القيام، وفي الحديث المختصر إشارة إلى الطول، وذلك من لفظ القيام الوارد فيه، ومن اهتمام النبي ﷺ للقيام بالسواك، فإنه يدل على أنه كان يُطيل القيام.

٤٩ ــ ومن عادته:

أنه يستنبط الأحكام بعموم الإضافة.

مثاله: «باب إذا فاتَهُ العيدُ يُصلِّي رَكعتين، وكذلك النِّساء ومن كان في البيوت والقُرَى».

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب طول القيام في صلاة الليل (١١٣٦).

أورد فيه حديثاً عن النبي ﷺ وهو: «هذا عيدنا أهل الإسلام»[1]، وفي رواية: «فإنها أيام عيد»[2].

استنبط البخاري من عموم إضافة النبي ﷺ العيد إلى أهل الإسلام ـ حتى يدخل فيه النِّساء وأهل القرى، ومن كان في البيوت من المعذورين ـ، فثبت مشروعية الصلاة للنِّساء وأهل القُرى ومَن كان في البيوت من المرضى[3].

٥٠ ـ ومن عادته:

أنه يستدل بجواز الأمر بعموم الألفاظ.

مثاله: «بابُ بيع المُدَبَّر». أورد فيه حديثين عن زيد بن خالد وأبي هريرة، أنهما سَمِعا رسول الله ﷺ يُسأل عن الأَمَةِ تَزْني ولم تُحصن، فذكر الحديث وفيه: «ثُمَّ إن زَنَتْ فَلْيَجْلِدها الحَدَّ[4]، ثُمَّ بيعوها بعد الثالثة والرابعة»، فاستنبط منه البخاري جواز بيع المُدَبَّر من عموم لفظ الأَمة فإنه يشمل المدبرة وغيرها[5].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٤٧٥): «هذا الحديث لم أره هكذا؛ وإنَّما أوله في حديث عائشة في قصة المغنيتين، وقد تقدَّم بلفظ: «إن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا»، وأما باقيه فلعله مأخوذ من حديث عتبة بن عامر مرفوعاً: «أيام مِنى عيدنا أهل الإسلام»، وصحَّح الحافظ ابن حجر الحديث في «تغليق التعليق» (١/ ٣٨٥)، وهو في «سنن أبي داود» (٢٤١٩).

(٢) البخاري (٩٨٧).

(٣) «فتح الباري» (٢/ ٤٧٥).

(٤) البخاري (٢٢٣٤).

(٥) «فتح الباري» (٤/ ٤٢٣).

رفع
المسـ هم

٥١ ـ ومن عادته:

أنَّه يُثبت المسألة بحديث الباب لكن مع ضم مقدمة خارجية مُسلمة عند المُجتهدين.

مثاله: «باب ما يُسْتخرج من البحر».

أراد في هذا الباب أن الخُمس ليس فيما يخرج من البحر؟ وأورد فيه الآثار عن الصحابة، والتابعين، ثُمَّ أورد فيه حديث أبـي هُريرة في قصة المستسلف[١]، وفيه: ذَكَرَ أن الدائن أخذ خشبةً من البحر حطباً لأهله فنشر الحطب فوجد المال.

فالحديث بظاهره يدل على أنه لا يلزمه شيء من الخُمس فيما يخرج من البحر، لكن إذا صح ذلك بمقدمة خارجية، وهي أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم ينكره شارعنا عليه الصلاة والسلام[٢].

٥٢ ـ ومن عادته:

أنه أحياناً يستخرج حكم الترجمة من أحاديث مُتعدّدة يُوردها في الباب.

مثاله: «باب هل على من لم يَشهَدِ الجُمعة غُسْلٌ من النِّساء والصبيان وغيرهم؟»، أورد فيه أثر ابن عمر: «إنما الغُسل على من تجب عليه الجُمعة»، ومن آخرها ما أورد فيه حديث عمر: «لا تمنعوا

---

(١) البخاري (١٤٩٨).

(٢) «فتح الباري» (٣/ ٣٦٣).

إماءَ اللهِ مَساجد الله»[1]، وهذا الحديث بظاهره لا تعلق له بحكم المسألة المُترجمة، لكن إذا جمع حديث عمر هذا بحديثه قبله: «ائذَنوا للنساء بالليل إلى المساجد» ويحمل هذا المطلق على ذلك المُقيد بالإذن بالليل لصرف النهي غير مأذونات بالنهار، فيثبت بهذا أنه لا يجب عليهن الجُمعة، فإذا جمع هذا بأثر ابن عمر المذكور ثبت به أنه ليس عليهن غُسل الجمعة.

ومثاله الآخر: «باب الصدقة قبل العيد» أورد فيه حديث أبي سعيد: «كُنَّا نُخْرِجُ صدقة الفطر في عهد النبي ﷺ يوم الفطر صاعاً من طعام»[2]، فهذا الحديث بظاهره لا تعلق له بالترجمة لكن إذا ضمّ بالحديث الذي قبله وهو حديث ابن عمر أن النبي ﷺ أمر بزكاة الفطر قبل خروج الناس إلى الصَّلاة، يظهر تعلقه بالباب؛ فإن ظاهره يقتضي أن النبي ﷺ أمر بإخراج الزكاة قبل العيد، ومعلوم أن الصحابة ما كانوا يخالفونه في الأمر؛ فَعُلِمَ منه أن مراد أبي سعيد بقوله: «كُنَّا نُخْرِج صدقة» إخراجه قبل العيد، وفي الأصل أشار البخاري في هذا الباب إلى مسألة أُصولية وهي حمل المُطلق على المُقيد، وقيل: تعلقه من قوله «يوم الفطر»؛ لأن أصل الفطر الابتداء عند أهل اللغة وإلى هذا أشار العلاَّمة العيني رحمه الله[3].

---

(١) البخاري (٩٠٠).

(٢) البخاري (١٥١٠).

(٣) «عمدة القاري» للعيني (٧/ ٣٧٥).

رفع عبد الرحمن الهجري

٥٣ ــ ومن عادته:

أنه يستنبط المسائل باصطلاحات الأصول كدلالة النَّصِّ، وعبارة النَّصِّ، وإشارة النَّصِّ، واقتفاء النَّصِّ، وعُموم النَّصِّ، وأحياناً يستنبط بحمل النظير على النظير، وبقياس العلة، وقياس الدِّلالة.

وأما قياس الطرد، وقياس الشبه والاستحسان فلا يقول بها البخاري، ولا يستنبط بها المسائل[١].

أما مثال دِلالة النَّص: فقوله: «باب الاستماع في الخطبة»، أورد فيه حديث أبي هريرة في وقوف الملائكة على باب المساجد لكتابة الداخلين، وفيه: «فإذا خرج الإمام طووا الصحف ويستمعون الذكر»[٢]، ومقصوده أن هذا الحديث يدل على أن الملائكة يستمعون الذكر والخطبة بطريق الأولى.

وأما مثال الاستنباط بقياس العلَّة: فقوله: «باب فضل صلاة الفجر في جماعة»، أورد فيه الحديث الدال على فضل من ينتظر الصلاة حتى يصليها من الذي يصلي ثُمَّ ينام[٣]، وهذا الحديث دال على فضل صلاة العشاء بجماعة؛ لكن البخاري استنبط من فضل صلاة الفجر في جماعة بقياس العلَّة، وذلك أنه لما ثبت بالحديث المذكور الأجر لمن

---

(١) الثلاث كلمات الأخيرة من «لباب اللباب».

(٢) البخاري (٩٢٩).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥١) من حديث أبي موسى.

رفع المسابهم

ينتظر جماعته صلاة العشاء للمشقَّة، ومعلوم أنَّ المشقَّة في الفجر مع الجماعة أزيد؛ عُلِمَ أن أجرها أوفر.

٥٤ ـ ومن عادته:

أنه يتمسك بالمُطْلَقات تمسك غيره من المجتهدين بالعمومات(١).

٥٥ ـ ومن عادته:

أنه كثيراً ما يأتي بشواهد الحديث من الآيات، وبشواهد الآيات من الأحاديث.

فيكون كقول الفقيه: المراد بهذا العام الخصوص أو بهذا الخصوص العموم، ونحو ذلك(٢).

وهذا الموضع معظم ما يُشْكِل من تراجم البخاري، ومثل هذا لا يدرك إلاَّ بفهم ثاقب وقلب حاضر، ويفعل هذا تشحيذاً للأذهان، وإنما يفعل ذلك حيث يذكر الحديث المُفسر بذلك مقدماً أو متأخراً فيشير إليه.

٥٦ ـ ومن عادته:

أنه يترجم بلفظ فيه احتمال أكثر من معنى واحد.

فيعين أحد الاحتمالين بالحديث.

---

(١) نص على هذه العادة الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٣١٣).

(٢) «شرح أبواب البخاري» للدهلوي (ص ٥).

وقد يكون الإجمال في الحديث، والتعيين في الترجمة، فكأنه يُشير إلى أن الترجمة تأويل الحديث.

٥٧ ــ ومن عادته:

أنه يترجم لأجل الاستدلال بحديث الباب.

وأحياناً يجعل الترجمة كالشرح لحديث الباب، ويُبين بها مجمل حديث الباب مثلاً، لكون حديث الباب مُطلقاً قد عُلم تَقييده بأحاديث أخر، فيأتي بالترجمة مُقيدة لا يستدل عليها بالحديث، بل ليبين أنّ مجمل الحديث هو المقيد، فصارت الترجمة كالشرح لحديث الباب.

٥٨ ــ وأيضاً من عادته:

أنه كثيراً ما يذكر بعد الترجمة آثاراً لأدنى خاصية بالباب.

وكثير من الشُّراح يجعلون الآثار والأحاديث دلائل لما في الترجمة، فيأتون بتكلفات لتصحيح الاستدلال بها على الترجمة، فإن عجزوا عن وجه الاستدلال عَدُّوهُ اعتراضاً على صاحب الصحيح، والاعتراض في الحقيقة متوجه عليهم حيث لم يفهموا المقصود.

وأيضاً كثيراً ما يكون ظاهر الترجمة معنى فيحملون الترجمة عليه، والحديث لا يوافقه فيعدون ذلك إيراداً على صاحب الصحيح، مع أنه قصد معنى يوافقه الحديث قطعاً، وقد يكون معنى الترجمة ما فهمُوا، لكن تطبيق الحديث به يحتاج إلى فضل تدقيق، فكثيراً

رفع المسلم عز الله لطوالده

ما يغفلون عنه، ويعدونه اعتراضاً، قاله السندي رحمه الله[1].

٥٩ ـ ومن عادته:

في الغالب أنه يذكر الشيء كما سمعه جملة لتضمنه موضع الدِّلالة المطلوبة، وإن لم يكن باقيه مقصوداً.

وقد وقع لمالك نحو ذلك.

٦٠ ـ ومن عادته:

أنه إذا أُورِدَ في الحديث لفظ من ألفاظ القرآن الكريم يفسره للإفادة.

وله حرص شديد على ذلك[2].

٦١ ـ ومن عادته:

أنه ينقل في كل فن من أئمة هذا الفن.

فينقل تفسير الغريب من أئمة اللغة كأبي عبيدة والنضر بن شُميل، والفَراء وغَيرهم، وينقل التفسير من ابن عباس ومُجاهد وغيرهما من تفسير الصحابة والتابعين، وينقل المباحث الفقهية غالباً من الشَّافعي، وأبي عبيد، والحُميدي، وأما المسائل الكلامية فأكثرها مأخوذة من الكرابيسي، وابن كُلَّاب، وأما السير والمغازي فغالبها مستمدة من موسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق.

---

(١) هو أبو الحسن نور الدِّين محمد بن عبد الهادي السندي وذلك في حاشيته على «صحيح البخاري» (١/ ٥).

(٢) «فتح الباري» (٣/ ١٩٦، ٤٢٤، ٣٤٣، ٦/ ٣٦٦، ٨/ ٦٤).

٦٢ ــ ومن عادته:

أنه يُراعي براعة الاختتام عند ختم كل كتاب من كتب الجامع الصحيح.

كما قد راعى براعة الافتتاح في ابتدائه بقوله: «بدء الوحي»[١].

٦٣ ــ ومن عادته:

أنه يُراعي في إيراد كل كتاب من كتب هذا الجامع مناسبته بالكتاب الذي قبله.

وكذلك يُراعى غالباً مناسبة كل باب بالباب السابق، يعرف ذلك بإمعان النظر والتأمُّل التَّام.

فصل من كلام البُلْقيني في مناسبة ترتيب كل باب بالذي قبله في صحيح البخاري

وقد عقد الحافظ ابن حجر رحمه الله في «مقدمة الفتح» فصلاً حكى فيه كلام شيخه شيخ الإسلام أبي حفص البُلْقيني[٢] في مناسبة

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٥٤٢)، و «المتواري على تراجم أبواب البخاري (ص ٤٣٢)، و «التنقيح في حديث التسبيح» لابن ناصر الدِّين الدِّمشقي (ص ١٣٥).

(٢) سراج الدِّين البُلْقيني: حبيب الحافظ ابن حجر وشيخه المقدم، فهو يقول عنه في «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» (٢/ ٢٩٤): «عمر بن رسلان البُلْقيني، نزيل القاهرة، شيخ الإسلام، علم الأعلام، مفتي الأنام، سراج الدِّين»، ثُمَّ ذكر قدومه من من قريته بُلْقين وهي من جوف مصر الغربية، وطلبه للعلم، وسرعة إدراكه، وحفظه. وبعد أن ذكر شيئاً من علمه وتدريسه وتوليه للقضاء والإفتاء قال: =

رفع المسهم

ترتيب الكتب[1]، أورده الحافظ ملخصاً، ووقفت على نظم البُلْقيني في مناسبة الترتيب هذا، وأريد أن أسوق جميع ذلك في هذا التعليق؛ ليستفيد به من أراد مطالعة هذا الجامع الصحيح فأقول:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

«قال البُلْقيني رضي الله عنه: بدأ البخاري بقوله: «كيف بدء الوحي»، ولم يقل: كتاب بدء الوحي؛ لأنَّ بدء الوحي من بعض ما يشتمل عليه الوحي».

قال الحافظ ـ يعني ابن حجر ـ :

«ويظهر لي أنه إنما عرَّاه مِن باب، لأن كل باب يأتي بعده ينقسم منه فهو أم الأبواب فلا يكون قسيماً لها.

= «وكان يسرد مناسبة أبواب الفقه في نحو كراسة، ويُطرز ذلك بفوائد وشواهد بحيث يقضي سامعه بأنه يستحضر فروع المذهب كلها...»

وقال أيضاً: «وكتب على البخاري ابتداء شرح في مجلدين وصل إلى أثناء كتاب الإيمان، أطال النفس جداً، فلو قُدِّر أن يكمله لكان يأتي في مائتي مجلدة، وكان فيه من قوة الحفظ، وشدة الذكاء ما لم يشاهد فيه مثله. لازمت الشيخ مدة، وقرأت عليه أجزاء حديثية، وسمعت عليه أشياء، وحضرت دروسه الفقهية».

وذكر أنه توفي سنة (٨٠٥هـ) رحمه الله تعالى.

(١) سبقت الإشارة إلى أن للبُلْقيني شرحاً على البخاري لم يكمل، وكذا سبق ذكر الحافظ ابن حجر عناية البُلْقيني بفن المناسبات، فقد ذكر ـ في آخر ترجمته له في «المجمع المؤسس» (٣٠٨/٢) ـ المناسبات الفقهية فقال: «تناسب أبواب الفقه التي كان الشيخ يسردها وسمعناها منه مراراً، لخصتها هنا للفائدة»، ثُمَّ ذكرها، وهي على غرار ما ذكره في مناسبات ترتيب البخاري.

رفع
المسابهم
غفر الله له ولوالديه

قال البُلْقيني: وقدَّمه لأنه منبع الخيرات، وبه قامت الشرائع، وجاءت الرسالات، ومنه عُرِف الإيمان والعلوم، وكان أوَّله إلى النبي ﷺ بما يقتضي الإيمان من القراءة، والرُّبوبية، وخلق الإنسان؛ فذكر بعدُ كتاب الإيمان والعلوم.

وكان الإيمان أشرف العلوم فعقبه بكتاب العلم.

وبعد العلم يكون العمل.

وأفضل الأعمال البدنية الصلاة، ولا يتوصل إليها إلاَّ بالطهارة فقال: كتاب الطهارة، فذكر أنواعها وأجناسها، وما يصنع من لم يجد ماء ولا تُراباً، إلى غير ذلك مما يشترك فيه الرِّجال والنِّساء، وما تنفرد به النساء.

ثُمَّ كتاب الصَّلاة وأنواعها.

ثُمَّ كتاب الزكاة على ترتيب ما جاء في حديث: «بُنِي الإسلام على خمس».

واختلفت النسخ في الصوم والحج أيهما قبل الآخر، كذا اختلفت الرِّواية في الأحاديث.

وترجم عن الحجِّ بكتاب المناسك ليعمّ الحجّ والعمرة وما يتعلَّق بهما، وكان في الغالب مَن يحجّ يجتاز بالمدينة الشريفة فذكر ما يتعلَّق بزيارة النبي ﷺ وما يتعلَّق بحرم المدينة».

رفع المسـاهم

قال الحافظ:

«ظهر لي أن يقال في تعقيبه الزكاة بالحجّ: أنَّ الأعمال لما كانت بدنية محضة ومالية محضة وبدنية مالية معاً رتَّبها كذلك، فذكر الصَّلاة ثُمَّ الزَّكاة ثُمَّ الحج، ولما كان الصِّيام هو الركن الخامس المذكور في حديث ابن عمر: «بُني الإسلام على خمس» عَقَّبَ بذكره، وإنما أَخَّرَه لأنه من التروك، والترك وإن كان عملاً أيضاً لكنه عمل النفس، لا عمل الجسد؛ فلهذا أخَّره، وإلاَّ لو كان اعتمد على الترتيب الذي في حديث ابن عمر لقدم الصيام على الحج؛ لأنَّ ابن عمر أنكر على مَن روى عنه الحديث بتقديم الحج على الصيام، وهو وإن كان ورد عن ابن عمر من طريق أخرى كذلك فذاك محمول على أنَّ الراوي روى عنه بالمعنى ولم يبلغه نهيه عن ذلك، والله أعلم.

قال البُلْقيني: وهذه التراجم كلها معاملة العبد مع الخالق.

وبعدها معاملة العبد مع الخلق، فقال: كتاب البيوع، وذكر تراجم بيوع الأعيان، ثُمَّ بيع دين على وجه مخصوص وهو السلم، وكان البيع يقع قهريًّا، فذكر الشُّفعة التي هي بيع قهري.

ولمَّا تمَّ الكلام على بيوع العين والدَّيْن الاختياري والقهري، وكان ذلك قد يقع فيه غبن من أحد الجانبين، إما في ابتداء العقد أو في مجلس العقد، وكان في البيوع ما يقع على دَيْنين لا يجب فيهما قبض في المجلس ولا تعيين أحدهما وهو الحوالة؛ فذكرها.

وكانت الحوالة فيها انتقال الدَّين مِن ذمَّةٍ إلى ذمَّةٍ أردفها بما يقتضي ضم ذمَّة إلى ذمَّة أو ضم شيء يحفظ به العلقة؛ وهو الكفالة والضمان.

وكان الضمان شرع للحفظ؛ فذكر الوكالة التي هي حفظ للمال.

وكانت الوكالة فيها توكُّل على آدمي؛ فأردفها بما فيه التوكُّل على الله، فقال: كتاب الحرث والمزارعة، وذكر فيها متعلقات الأرض والموات والغرس والشرب وتوابع ذلك.

وكان في كثير مِن ذلك يقع الارتفاق؛ فعقبه بكتاب الاستقراض؛ لما فيه من الفضل والإرفاق.

ثُمَّ ذكر العبد راع في مال سيده، ولا يعمل إلَّا بإذنه، للإعلام بمعاملة الأرقَّاء.

فلمَّا تمَّت المعاملات، كان لا بدَّ أن يقع فيها من منازعات؛ **فذكر الأشخاص والملازمة والالتقاط**.

وكان الالتقاط وضع اليد بالأمانة الشرعية فذكر بعده وضع اليد تعدِّياً، وهو الظلم والغصب.

وعقَّبه بما قد يظنّ فيه غصب ظاهر وهو حق شرعي، فذكر وضع الخشب في جدار الجار، وصب الخمر في الطريق، والجلوس في الأفنية والآبار في الطريق، وذكر في ذلك الحقوق المشتركة.

وقد يقع في الاشتراك نهي؛ فترجم النهي بغير إذن صاحبه.

ثُمَّ ذكر بعد الحقوق المشتركة العامَّة: الاشتراك الخاص، فذكر كتاب الشركة وتفاريعها.

ولما أن كانت هذه المعاملات في مصالح الخلق ذكر شيئاً يتعلَّق بمصالح المعاملة، وهي الرهن.

وكان ذلك يحتاج إلى فكّ رقبة، وهو جائز مِن جهة المرتهن لازم من جهة الراهن؛ أردفه بالعتق الذي هو فك الرقبة، والملك الذي يترتَّب عليه جائز من جهة السيِّد لا من جهة العبد، فذكر متعلّقات العتق من التدبير والولاء وأم الولد والإحسان إلى الرقيق وأحكامهم ومكاتباتهم.

ولمَّا كانت الكتابة تستدعي إيتاء لقوله تعالى: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [النور:٣٣]، فأردفه بكتاب الهبة، وذكر معها العُمرى والرُّقبى.

ولمَّا كانت الهبة نقل ملك الرقبة بلا عوض أردفه بنقل المنفعة بلا عوض وهو العارية المنيحة.

ولمَّا تمَّت المعاملات وانتقال الملك على الوجوه السابقة وكان ذلك قد يقع فيه تنازع فيحتاج إلى الإشهاد فأردفه بكتاب الشهادات.

ولمَّا كانت البينات قد يقع فيها تعارض ترجم القرعة في المشكلات.

وكان ذلك التعارض قد يقتضي صُلْحاً، وقد يقع بلا تعارض ترجم كتاب الصلح.

ولمَّا كان الصلح قد يقع فيه الشرط عقَّبه بالشروط في المعاملات.

ولمَّا كانت الشروط قد تكون في الحياة وبعد الوفاة ترجم كتاب الوصية والوقف.

فلمَّا انتهى ما يتعلَّق بالمعاملات مع الخالق ثُمَّ ما يتعلَّق بالمعاملات مع الخلق أردفها بمعاملة جامعة بين معاملة الخالق ومعاملة الخلق، وفيها نوع اكتساب؛ فترجم كتاب الجهاد؛ إذ به يحصل إعلاء كلمة الله تعالى وإذلال الكفّار بقتلهم واسترقاق نسائهم وصبيانهم وعبيدهم وغنيمة أموالهم العقار والمنقول، والتخيير في كاسبهم.

وبدأ بفضل الجهاد.

ثُمَّ ذكر ما يقتضي أنَّ المُجاهد ينبغي أن يعدّ نفسه في القتلى، فترجم باب التحنُّط عند القتال.

وقريب منه من ذهب ليأتي بخبر العدو وهو الطليعة.

وكان الطليعة يحتاج إلى ركوب الخيل، ثُمَّ ذكر من الحيوان ما له خصوصية، وهو بغلة النبي ﷺ وناقته.

وكان الجهاد في الغالب للرِّجال وقد يكون النساء معهم تبعاً فترجم أحوال النساء في الجهاد.

وذكر باقي ما يتعلَّق بالجهاد، ومنها: آلات الحرب، وهيئتها، والدُّعاء قبل القتال.

وكل ذلك مِن آثار بعثته العامَّة، فترجم دعاء النبـي ﷺ الناس إلى الإسلام.

وكان عزم الإمام على الناس في الجهاد إنما هو بحسب الطَّاقة، فترجم عزم الإمام على الناس فيما يطيقونه وتوابع ذلك.

وكانت الاستعانة في الجهاد تكون بِجُعْل أو بغير جُعْل فترجم الجعائل.

وكان الإمام ينبغي أن يكون إمام القوم، فترجم المبادرة عند الفزع.

وكانت المبادرة لا تمنع من التوكُّل ولا سيَّما في حقّ مَن نُصِرَ بالرعب، فذكره وذكر مبادرته.

على أنَّ تعاطي الأسباب لا يقدح في التوكل، فترجم حمل الزاد في الغزو.

ثُمَّ ذكر آداب السفر.

وكان القادمون من الجهاد قد تكون معهم الغنيمة، فترجم فَرْض الخُمْس.

وكان ما يؤخذ من الكفارة تارة يكون بالحرب، ومرة بالمُصالحة فذكر كتاب الجزية وأحوال أهل الذمَّة.

ثُمَّ ذكر تراجم تتعلَّق بالموادعة والعهد والحذر من الغدر.

رفع المسا هم

ولمَّا تمَّت المعاملات الثلاث وكلها من الوحي المترجم عليه بدءُ الوحي فذكر بعد هذه المعاملات بدء الخلق».

قال الحافظ:

«ويظهر لي أنه إنما ذكر بدء الخلق عقب كتاب الجهاد؛ لما أن الجهاد يشتمل على إزهاق النفس، فأراد أن يذكر أنَّ هذه المخلوقات محدثات، وأنَّ مآلها إلى الفناء، وأنه لا خلود لأحد.

قال البُلْقيني: ومن مناسبته ذكر الجنة والنار اللتين مآل الخلق إليهما.

وناسب ذكر إبليس وجنوده عقب صفة النار لأنهم أهلها، ثُمَّ ذكر الجن.

ولمَّا كان خلق الدواب قبل خلق آدم عقبه بخلق آدم.

وترجم الأنبياء نبيًّا نبيًّا على الترتيب الذي نعتقده.

وذكر فيهم ذا القرنين لأنه عنده نبي، وأنه قبل إبراهيم، ولهذا ترجمه بعد ترجمة إبراهيم عليه الصَّلاة والسلام.

وذكر ترجمة أيوب بعد يوسف لما بينهما من مناسبة الابتلاء، وذكر قوله: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] بعد قصة يونس؛ لأنَّ يونس التقمه الحوت فكان ذلك بلوى له فصبر فنجا، وأُولئك ابتلوا بحيتان فمنهم مَن صبر فنجا، ومنهم مَن تعدَّى فَعُذِّب.

وذكر لقمان بعد سليمان إمَّا لأنه عنده نبـي، وإمَّا لأنه من جملة أتباع داود عليه السلام، وذكر مريم لأنها عنده نبيّة.

ثُمَّ ذكر بعد الأنبياء أشياء من العجائب الواقعة في زمن بني إسرائيل.

ثُمَّ ذكر الفضائل والمناقب المتعلقة بهذه الأمة وأنهم ليسوا بأنبياء مع ذلك، وبدأ بقريش لأن بلسانهم أنزل الكتاب.

ولمَّا ذكر أسلم وغفاراً ذكر قريباً منه إسلام أبـي ذرّ؛ لأنه أول مَن أسلم من غفار.

ثُمَّ ذكر أسماء النبـيّ ﷺ وشمائله، وعلامات نبوَّته في الإسلام، ثُمَّ فضائل أصحابه.

ولما كان المسلمون الذين أتبعوه وسبقوا إلى الإسلام وهم المهاجرون والأنصار والمهاجرون مقدمون في السبق ترجم مناقب المهاجرين ورأسهم أبو بكر الصديق، فذكرهم، ثُمَّ أتبعهم بمناقب الأنصار وفضائلهم.

ثُمَّ شرع بعد ذكر مناقب الصحابة في سياق سيرهم في إعلاء كلمة الله تعالى مع نبيّهم ﷺ، فذكر أوَّلاً أشياء مِن أحوال الجاهلية قبل البعثة التي أزالت الجاهلية، ثُمَّ ذكر أذى المشركين للنبـي ﷺ وأصحابه، ثُمَّ ذكر أحوال النبـي ﷺ بمكة قبل الهجرة إلى الحبشة، ثُمَّ الهجرة إلى الحبشة وأحوال الإسراء، وغير ذلك، ثُمَّ الهجرة إلى المدينة النَّبوِيَّة.

رفع
المسَاهِم
عزالله لعائلة الدين

ثُمَّ ساق المغازي على ترتيب ما صحَّ عنده، وبدأ بإسلام ابن سلام تفاؤلاً بالسلامة في المغازي.

ثُمَّ بعد إيراد المغازي والسَّرايا ذكر الوفود.

ثُمَّ حجة الوداع.

ثُمَّ مرض النبي ﷺ ووفاته.

وما قبض ﷺ إلاَّ وشريعته كاملة بيضاء نقيَّة، وكتابه قد كَمُل نزوله، فأعقب ذلك بكتاب التفسير.

ثُمَّ ذكر عقب ذلك فضائل القرآن ومتعلقاته، وآداب تلاوته.

وكان ما يتعلَّق بالكتاب والسُّنَّة مِن الحفظ والتفسير وتقرير الأحكام يحصل به حفظ الدِّين في الأقطار، واستمرار الأحكام على الأعصار، وبذلك تحصل الحياة المعتبرة؛ أعقب ذلك بما يحصل به النسل والذرية التي يقوم منها جيل بعد جيل، يحفظون أحوال التنزيل فقال: كتاب النكاح.

ثُمَّ أعقبه بالرضاع لما فيه من متعلقات التحريم به.

ثُمَّ ذكر ما يَحْرُمُ مِن النِّساء وما يحلّ.

ثُمَّ ردف ذلك بالمصاهرة، والنِّكاح الحرام، والمكروه، والخطبة، والعقد، والصَّداقِ، والولي، وضرب الدُّفّ في النكاح، والوليمة، والشُّروط في النكاح، وبقية أحوال الوليمة، ثُمَّ عِشْرةُ النِّساء.

ثُمَّ أردفه كتاب الطلاق.

ثُمَّ ذكر أنكحة الكفار.

ولما كان الإِيلاء في كتاب الله مذكوراً بعد نكاح المشركين ذكره البخاري عقبه.

ثُمَّ ذكر الظِّهار، وهو فُرقة مؤقتة.

ثُمَّ ذكر اللعان وهو فُرقة مؤبدة.

ثُمَّ ذكر العِدد والمراجعة.

ثُمَّ ذكر حكم الوطء من غير عقد لما فرغ من توابع العقد الصحيح، فقال: مهر البغي والنكاح الفاسد.

ثُمَّ ذكر المُتعة.

ولمَّا انتهت الأحكام المتعلقة بالنِّكاح، وكان من أحكامه أمر يتعلَّق بالزوج تعلُّقاً مستمرًّا وهو النفقة، ذَكَرها.

ولمَّا انقضت النفقات وهي من المأكولات غالباً أردف كتاب الأطعمة وأحكامها وآدابها.

ثُمَّ كان من الأطعمة ما هو خاص فذكر العقيقة.

وكان ذلك مما يحتاج فيه إلى ذبح فذكر الذبائح.

وكان من المذبوح ما يصاد فذكر أحكام الصيد.

وكان من الذبح ما يذبح في العام مرَّة فقال: كتاب الأضاحي.

رفع
المسـاهم
عز الله لدمائه

وكانت المآكل تعقبها المشارب فقال: كتاب الأشربة.

وكانت المأكولات والمشروبات قد يحصل منها في البدن ما يحتاج إلى طبيب فقال: كتاب الطب.

وذكر تعلقات المرض وثواب المرض، وما يجوز أن يتداوى به، وما يجوز من الرُّقى، وما يكره منها ويَحرم.

ولمَّا انقضى الكلام على المأكولات والمشروبات، وما يزيل الدَّاء المتولد منها، أردف بكتاب اللباس والزِّينة وأحكام ذلك، والطيِّب وأنواعه.

وكان كثير منها يتعلق بآداب النفس فأردفها بكتاب الأدب والبِرّ والصِّلة، والاستئذان.

ولمَّا كان السلام والاستئذان سبباً لفتح الأبواب السفلية، أردفها بالدعوات التي هي فتح الأبواب العلوية.

ولمَّا كان الدعاء سبب المغفرة ذكر الاستغفار.

ولمَّا كان الاستغفار سبباً لهدم الذنوب قال: باب التوبة.

ثُمَّ ذكر الأذكار المؤقتة وغيرها، والاستعاذة.

ولمَّا كان الذِّكر والدعاء سبباً للاتِّعاظ ذكر المواعظ والزُّهد، وكثيراً مِن أحوال يوم القيامة.

ثُمَّ ذكر ما يُبيِّن أنَّ الأمور كلها بتصريف الله تعالى فقال: كتاب القدر، وذكر أحواله.

رفع
المسـاهم
عبد الله ابن علي الدين

ولمَّا كان القدر قد تحال عليه الأشياء المنذورة، قال: كتاب النُّذور.

ولما كان النذر فيه كفَّارة فأضاف إليه الأَيمان.

وكانت الأيمان والنذور تحتاج إلى الكفارة، فقال: كتاب الكفَّارة.

ولمَّا تمَّت أحوال الناس في الحياة الدُّنيا ذكر أحوالهم بعد الموت فقال: كتاب الفرائض، فذكر أحكامه.

ولمَّا تمَّت الأحوال بغير جناية، ذكر الجنايات الواقعة بين الناس فقال: كتاب الحدود؛ وذكر في آخره أحوال المُرتدين.

ولمَّا كان المرتدّ قد لا يكفر إذا كان مُكرهاً قال: كتاب الإكراه.

وكان المكره قد يضمر في نفسه حيلة دافعة؛ فذكر الحيل، وما يحلّ منها وما يحرم.

ولمَّا كانت الحيل فيها ارتكاب ما يخفى؛ أردف بتعبير الرؤيا؛ لأنها مما يخفى وإن ظهر للمُعَبّر.

وقال الله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ ﴾ [الإسراء: ٦٠]، فأعقب ذلك بقوله: كتاب الفتن.

وكان من الفتن ما يرجع فيه إلى الحُكَّام فهم الذين يسعون في تسكين الفتنة غالباً، فقال: كتاب الأحكام.

وذكر أحوال الأُمراء والقُضاة.

رفع المسهم

ولمَّا كانت الإمامة والحكم قد يتمنَّاها قوم أردف ذلك بكتاب التَّمنِّي، ولما كان مدارُ حكم الحكَّام في الغالب على أخبار الآحاد قال: ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق.

ولمَّا كانت الأحكام كلها تحتاج إلى الكتاب والسُّنَّة قال: الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، وذكر أحكام الاستنباط من الكتاب والسُّنَّة والاجتهاد، وكراهية الاختلاف.

وكان أصل العصمة أوَّلاً وآخراً هو توحيد الله فختم بكتاب التوحيد.

وكان آخر الأمور التي يظهر بها المفلح من الخاسر ثقل الموازين وخِفَّتها؛ فجعله آخر تراجم كتابه فقال: باب قول الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وأنَّ أعمال بني آدم توزن، فبدأ بحديث: «إنما الأعمال بالنِّيَّات».

وختم بأنَّ أعمال بني آدم توزن، وأشار بذلك إلى أنه إنما يتقبل منها ما كان بالنية الخالصة لله تعالى، وهو حديث: «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم». فقوله: «كلمتان»، فيه ترغيب وتخفيف، وقوله: «ثقيلتان» فيه إظهار ثوابهما.

وجاء الترتيب بهذا الحديث على أسلوب عظيم، وهو أنَّ حُبَّ الربِّ سابق، وذكرُ العبد وخفَّة الذكر على لسانه تال، وبعد ذلك ثواب هاتين الكلمتين إلى يوم القيامة، وهاتان الكلمتان معناهما جاء في ختام

رفع
المسـهـم
عزالله لعطوالدين

دعاء أهل الجنة لقوله تعالى: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]».

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

«انتهى كلام الشيخ مُلخّصاً، ولقد أبدى فيه لطائف وعجائب جزاه الله خيراً بمنِّه وكرمه»[١].

وأما نظم البُلْقيني رحمه الله فقال[٢]:

أَتَى في البخاري حِكمةٌ في التراجمِ ... مناسبةٌ في الكُتْبِ مِثْلُ البُراجِمِ

فَمَبْدَأُ وَحْيِ اللهِ جَاءَ نَبِيَّهُ ... وَإِيمانُ يَتْلُوهُ بِعَقْدِ المَعَالِمِ

وإنَّ كِتَابَ العِلْمِ يُذْكَرُ بعدَهُ ... فَبالْوَحْيِ إيمانٌ وعِلمُ العَوَالِمِ

وما بعدَ إعْلامٍ سِوَىٰ العَمَلِ الذي ... بِهِ يَرِدُ الإنسانُ وِرْدَ الأكارِمِ

ومَبْدَؤُهُ طُهْرٌ أتَى لِصَلاتِنَا ... وأبوابُهُ فيها بيانُ المُلائِمِ

وبَعْدُ صَلاةٌ فالزَّكَاةُ تَبِيعُهَا ... وحَجٌّ وَصَوْمٌ فِيهما خَلْفَ عَالِمِ

رِوايتُهُ جَاءَتْ بخلْفٍ بَصِحَّةٍ ... كذا جاءَ في التَّصْنِيفِ طِبْقَ الدَّعَائِمِ

وفِي الحَجِّ أَبْوَابٌ كذاك بِعُمْرَةٍ ... لِطَيْبَةَ جاءَ الفَضْلُ مِنْ طِيبِ خَاتِمِ

مُعَاملةُ الإنسانِ في طَوْعِ رَبِّهِ ... يَلِيها ابتغاءُ الفَضْلِ سوقَ المواسِمِ

وأنواعُها في كلِّ بابٍ تَمَيَّزَتْ ... وفي الرَّهْنِ والإعتاقِ فَكُّ الملازمِ

فجاءَ كتابُ الرَّهْنِ والعتق بعدَهُ ... مُناسبةٌ تخفَى على فهْمِ صارِمِ

كتابَةُ عَبْدٍ ثَمَّ فِيهَا تَبَرُّعٌ ... كَذَا هِبَةٌ فِيهَا شهودُ التَّحاكُمِ

---

(١) «هدي السَّاري» للحافظ ابن حجر (ص٤٧٠ ـ ٤٧٣).

(٢) «إرشاد السَّاري» للقسطلاني (١/ ٤٤ ـ ٣٦).

رفع المسهم

كِتَابُ شَهَادَاتٍ تَلِي هِبَةً جَرَتْ — وللشُّهَدَا فِي الوَصْفِ أَمْرٌ لحاكم

وكانَ حَدِيثُ الإفكِ فيه افْتِرَاؤُهُمْ — فَوَيْلٌ لِأَفَّاكٍ وتبًّا لِآثِمِ

وكَمْ فيهِ تعديلٌ لِعَائِشَةَ الَّتي — يُبَرِّئُهَا المَولَى بِدَفْعِ العَظَائِمِ

كذا الصُّلْحُ بينَ النَّاسِ يُذْكَرُ بعدَهُ — فَبِالصُّلْحِ إصلاحٌ ورَفْعُ المَظَالِمِ

وصُلْحٌ وشَرْطٌ جَائِزانِ لِشَرْعِهِ — فَذِكْرُ شروطٍ في كتابٍ لِعَالِمِ

كتابُ الوصايا والوقوفِ لشارطٍ — بِهَا عملُ الأعمالِ تَمَّ لِقَائِمِ

مُعَامَلَتَا رَبٍّ وخَلْقٍ كَمَا مَضَى — وثَالِثُها جَمْعٌ غَرِيبٌ لِفَاهِمِ

كتابُ الجِهَادِ اجْهَدْ لإِعْلاءِ كِلْمَةٍ — وفيهِ اكْتِسَابُ المالِ إلاَّ لظالِمِ

فيملكُ مالَ الحَرْبِ قَهْراً غَنِيمةً — كَذَا الفَيْءُ يَأْتِينَا بِعِزِّ المغانِمِ

وجِزْيَتُهُمْ بِالعَقْدِ فيهِ كِتَابُها — مُوَادَعَةٌ مَعْهَا أَتَتْ في التَّرَاجِمِ

كتابٌ لِبَدْءِ الخَلْقِ بعدَ تمامِهِ — مُقابلةُ الإِنسانِ بيدِ المقاسِمِ

ولِلأنبيا فيه كتابٌ يَخُصُّهُمْ — تراجِمُ فيها رُتْبَةٌ لِلأَكَارِمِ

فضائلُ تَتْلُو ثُمَّ غزوُ نَبِيِّنَا — وما قَدْ جَرَى حتى الوفاةِ لِخَاتمِ

وإنَّ نَبِيَّ اللهِ وَصَّى وَصِيَّةً — تَخُصُّ كتابَ اللهِ يا طِيبَ عَازِمِ

كتابٌ لِتَفْسِيرٍ تَعَقَّبَهُ بِهِ — وإنَّ أُولي التفسير أهلُ العَزَائِمِ

وفي ذاكَ إعجازٌ لنا ودَلِيلُنَا — وإحْيَاؤُهُ أَرواحَ أَهْلِ الكرائِمِ

كتابُ النِّكاحِ انظُرْهُ منه تناسلٌ — حياةٌ أَتَتْ منهُ لِطِفْلٍ مُحَالِمِ

وأحكامُهُ حتَّى الوَلِيمةُ تِلْوها — ومن بعْدِهَا حُسْنُ العشيرِ الملائمِ

كتابُ طلاقٍ فيهِ أبوابُ فُرْقَةٍ — وفي النَّفقاتِ افْرِقْ لِيُسْرٍ وعادِمِ

وأَطْعِمَةٌ حُلَّتْ وأُخرى فحُرِّمَتْ — لِيَجتَنِبَ الإِنسانُ إثْمَ المَحَارِمِ

رفع المساهم

وعقٌّ عن المولودِ يتلو مطاعماً كذا الذَّبْحُ معْ صيدٍ بيانِ المُلائمِ

وأُضْحِيـةٌ فيهـا ضيـافَـةُ رَبِّنـا ومِنْ بعدِها المشروبُ يأتي لِطاعِمِ

وغالبُ أمراضٍ بأكلٍ وشُرْبِهِ كتابٌ لِمَرْضَانا بِرَفْعِ المَآثِمِ

فَبالطِّبِّ يُسْتَشْفَى مَن الدّا بِرُقْيَةٍ بِفَاتِحَةِ القُرآنِ ثُمَّ الخَواتِمِ

لِبَاسٌ بـه التزيينُ وانظُرْهُ بعدَه كـذَا أدبٌ يُؤْتَى بـه بالكرائِمِ

وإنَّ بالاِسْتِئْذَانِ حُلَّتْ مَصَالِحٌ بهِ تُفْتَحُ الأبوابُ وَجْهَ المُسَالِمِ

وبالدَّعَواتِ الفتحُ مِن كُلِّ مُغلَقٍ وتَيْسيرُ أحوالٍ لأهلِ المعازمِ

رِقَاقٌ بِهَا بَعدَ الدُّعاءِ تَذَكُّرٌ وللقَدَرِ اذْكُرْهُ لِأَهْلِ الدَّعائِمِ

ولا قَدَرٌ إلاَّ من اللهِ وحدَهُ تبرُّرنا بالنَّذْرِ شوقاً لخاتمِ

وأَيْمَانُ من كتبٍ وكفَّارةٌ لها كذا النَّذْرُ في لُجٍّ بدا مِنْ ملاحِمِ

وأحوالُ أحياءٍ تَتِمُّ وبعدَها مواريثُ أمواتٍ أَتَتْ لِلْمَقَاسِمِ

فرائِضُهُم فيها كتابٌ يَخُصُّها وقد تَمَّتِ الأحوالُ حالات سالِمِ

ومَنْ يأتِ قاذوراً تبيَّنَ حَدُّه مُحَارِبُهم فيها أتت حَتْمَ حاتِمِ

وفي غُرَّةٍ فاذْكُر دِيَاتٍ لأَنْفُس وفيهِ قِصاصٌ جَا لِأَهْلِ الجرائمِ

وَرِدَّةُ مُرْتَدٍّ ففيهِ اسْتِتابَةٌ بِرِدَّتِهِ زالتْ عُقودُ العواصِمِ

ولكنَّما الإِكراهُ رافعُ حُكْمِهِ كَذَا حِيلٌ جاءَتْ لِفَكِّ التلازمِ

وفي باطن الرُّؤْيَا لتَعْبيرِ أمْرِها وفِتْنَتِهَا قَامتْ فَمَا مِنْ مُقاوِمِ

وأحكامُها خلفاً يُزيلُ تنازعاً كتاب التمنِّي جاءَ رمزاً لِراقِمِ

ولا تَتَمَنَّوْا جَاءَ فيهِ تواترٌ وأخبارُ آحادٍ حجاجٌ لِعَالِمِ

كتابُ اعتِصامٍ فَاعْتَصِمْ بكتابِهِ وسُنَّةُ خيرِ الخلقِ عِصْمَةُ عاصِمِ

رفع
المسابهم
عز الله الطالب

وخاتمةُ التوحيدِ طابَ خِتَامُها ... بِمَبْـدَئِهَـا عِطْـرٌ ومسـكٌ لخـاتـم

فجاء كتابٌ جامعٌ من صِحاحها ... لحافِظِ عَصْرٍ قد مَضى في التَّقادُمِ

أَتَىٰ في البخاري مَدْحُهُ لِصحيحِهِ ... وحَسْبُكَ بالإِجماعِ في مَدْحِ حازِمِ

أَصَـحَّ كتـابٍ بعـدَ تنـزيـلِ رَبِّنـا ... وناهيكَ بالتَّفْضيلِ فاجْأَرْ لِرَاحِمِ

وَقُلْ رَحِمَ الرَّحمٰنُ عبداً مُوَحِّداً ... تحرَّىٰ صَحيحَ القَصدِ سُبْلَ العلائمِ

وفي سُنَّةِ المختارِ يُبْدي صَحِيحَها ... بإسنادِ أهلِ الصِّدْقِ مِن كُلِّ حَازِمِ

وإنَّـا تَـوَاخَيْنـا كتـابـاً يخصُّـهُ ... على أوْجُهٍ تأتي عجاباً لغانمِ

عَسَى اللهُ يَهدينا جميعاً بفضلِهِ ... إلـى سُنَّـةِ المُخْتـارِ رأْسِ الأكـارمِ

وصلَّـى علـى المختـارِ اللهُ رَبُّنـا ... يُقَارِنُهَا التَّسْليمُ في حالِ دائِمِ

وآلٍ لـهُ والصَّحْـبِ مَـعْ تَبَـعٍ لهُـم ... يُقَفُّـون آثـاراً أَتَـتْ بِـدَعَـائِـمِ

بتكريرِ ما يبدو وتَضْعِيفِ عدِّهِ ... وفي بدْئِهَا، والخَتْمُ مِسْكُ الخواتِمِ

رفع
المسـ هم
غفر الله لوالديه

التتمة الأولى
زيادات على بعض تلك العادات

وهذه زيادات في العادات مما وقفت عليه من كلام بعض أهل العلم وقد نصَّ عليه بقوله: «عادة» أو «من عادات»؛ وأمَّا ما قيل فيه مثلاً: «وقد ظهر بالاستقراء من صنع البخاري أنه كذا وكذا»، أو نحو هذه العبارة لم أذكره في هذه التتمة:

١ ــ عادة البخاري في الروايات المختلفة أنه يعتمد الراجح عنده. «فتح الباري» لابن حجر (٧/ ٤٧٤).

٢ ــ من عادة البخاري أنه إذا روى حديثاً اختلف في إسناده أو في بعض ألفاظه أن يذكر الاختلاف في ذلك. «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١/ ٢٥٦، ٢٥٧).

٣ ــ عادة البخاري مثلاً في قوله (قال لي يحيـى بن صالح) أن هذه الصيغة في الموقوفات إذا أسندها. «فتح الباري» (٤/ ١٧٥).

٤ ــ من عادة البخاري إذا أطلق الرِّواية عن علي فإنما يقصد به علي بن المديني. «فتح الباري» (٤/ ٤٣٨).

٥ ــ من عادته إذا صحت الطريق موصولة لا يمتنع من إيراد ما ظاهره الإرسال اعتماداً على الموصول. «فتح الباري» (١٠/ ٣١٢).

* ومما ليس من عادته:

١ ــ أنه لم تجرِ عادته في إيراد الضعيف في مقام الاحتجاج به. «فتح الباري» (٥/ ٣٧٧).

٢ ــ ليس من عادته إعادة ترجمة الباب والحديث معاً. «فتح الباري» (١/ ٤٩٥).

رفع المسهم

التتمة الثانية

من أفرد البخاري بترجمة من أهل العلم

وهذا سياق ما وقفت على ذكره ممن أفرد الإمام البخاري بترجمة قديماً وحديثاً، والحصر في هذا المجال صعب:

١ ـ كتاب «شمائل البخاري»، وهو جزء ضخم لأبي جعفر محمد بن أبي حاتم البخاري، وهو من مرويات الحافظ الذهبي. ذكره في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩٢)، والسخاوي في «الجواهر والدرر» (٢٩٤/ ب).

٢ ـ «ترجمة البخاري»، لهبة الله بن جعفر المصري (ت٦٠٨هـ)، مخطوط في الظاهرية بدمشق برقم ١١٤٨٣. انظر: «إتحاف القاري بمعرفة جهود العلماء على صحيح البخاري»، لمحمد عصام الحسيني (ص٣٩).

٣ ـ «أخبار البخاري»، لأبي الربيع الكلاعي (ت٦٣٤هـ)، ذكره الذهبي في «السير» (٢٣/ ١٣٦).

رفع
المسا هم

٤ ــ «مناقب البخاري»، للحافظ شمس الدِّين الذَّهبي (ت٧٤٨هـ)، ذكره في كتابه «تذكرة الحفّاظ» (٢/ ٥٥٦) فقال: «قد أفردت مناقب هذا الإمام في جزء ضخم فيها العجب»، وذكره السخاوي في «الجواهر والدرر في ترجمة ابن حجر» (٣/ ١٢٦٠).

٥ ــ «ترجمة البخاري»، للإمام ابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، ذكره السخاوي في «الجواهر والدرر» (٢٩٤/ ب).

٦ ــ «تحفة الإخباري بترجمة البخاري»، للحافظ الدِّمشقي (٨٤٢هـ)، وقد طُبع بتحقيق كاتب هذه السطور في دار البشائر الإسلامية في بيروت سنة (١٤١٣هـ).

٧ ــ «هدي أو هداية الساري لسيرة البخاري»، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٨هـ). قال السخاوي: «في نحو كراسين وجدتها بخطه، وحَدَّث بها قديماً» اهـ. من «الجواهر والدرر» (٣/ ١٢٦٠)، وانظر منه أيضاً: (٣/ ١٠٦٩، ١٠٧٨، ١١٤٧، ١١٤٩، ١١٥٢، ١١٥٣).

وقد ترجم الحافظ ابن حجر للبخاري في مقدمة الفتح المسماة بـ هدي الساري» من (ص ٤٧٧ ــ ٤٩٣)، فلعل الحافظ فيما بعد أودع ترجمة البخاري التي كانت مفردة في المقدمة المذكورة.

٨ ــ «ترجمة البخاري»، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ). انظر: «إتحاف القاري»، للحسيني، ص٤٠.

٩ ــ «ترجمة البخاري»، لعفيف الدِّين علي بن عبد المحسن بن الدَّواليبي البغدادي الشامي الحنبلي، له نسخة في الظاهرية (برقم ١٠٧٦)، في ٢٧ ورقة، بخط المؤلف.

١٠ ــ «الفوائد الدراري»، لإسماعيل بن محمد العجلوني، الجراحي (ت١١٦٢هـ)، صاحب «كشف الخفاء»، له نسخة في بنكيبور (رقم ٧٣٥)، ٤٧ ورقة، وغيرها. «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان (٣/ ١٦٤)، و «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سيزكين (١/ ٣٠٨).

١١ ــ وقد ترجم له أيضاً في ضمن كتابه الآخر: «إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين»، وهو مطبوع في عمان ــ الأردن (١٤٢٣هـ).

١٢ ــ «رسالة في مناقب البخاري»، لأحمد بن علي البَسْكري، تلميذ العجلوني، له نسخة في بوهار، بالهند (٤٥٤/ ٤)، في ١٣ ورقة. «تاريخ التراث» (١/ ٣٠٨).

١٣ ــ «المسك الدراري في شرح ترجمة البخاري»، لعبد القادر الكوهن الهندي (ت١٢٥٤هـ). «إتحاف القاري» (ص٤٠).

١٤ ــ «حياة البخاري»، لجمال الدِّين القاسمي الدِّمشقي (ت١٣٣٢)، طُبع في صيدا، (١٣٣٠هـ). انظر: «تاريخ الأدب» (٣/ ١٦٤)، وطُبع حديثاً في دار النفائس، بيروت (١٤١٢هـ).

١٥ ــ «مواهب الباري في مناقب مسلم والبخاري»، للسيد محمد النجاري العقبي الجزائري. «إتحاف القاري» (ص٤١).

رفع
المسلم
عبد الله الدرويش

١٦ ـ «الإمام البخاري»، لتقيِّ الدِّين الندوي، طُبع بدار القلم بدمشق، (١٤٠٨هـ)، ط. الثالثة.

١٧ ـ «الإمام البخاري مُحَدِّثاً وفقيهاً»، تأليف الحسيني هاشم، طُبع في بيروت بالمكتبة العصرية.

١٨ ـ «الإمام البخاري وصحيحه»، للشيخ عبد الغني عبد الخالق، طُبع في جدة بدار المنارة، (١٤٠٥هـ).

١٩ ـ «سيرة الإمام البخاري»، لعبد السلام المباركفوري، طُبع في الهند، بالجامعة السلفية، (١٤٠٦هـ).

٢٠ ـ «البخاري والجامع الصحيح»، لحسين عيسى عبد الظاهر، طُبع في بيروت، المكتبة العصرية، (١٤٠١هـ).

٢١ ـ «الإمام البخاري: حياته ومنهجه في صحيحه»، تأليف علي أبو بكر، من مطبوعات التمدن الإسلامي بدمشق سنة (١٣٧٩هـ).

٢٢ ـ «الإمام البخاري: فقيه المحدِّثين، ومحدِّث الفقهاء»، للدكتور نزار الحمداني، بغداد، دار الأنبار، (١٤٠٩هـ).

رفع عبد الرحمن النجدي الله الفيروز
المسلم

التتمة الثالثة

شذرات من اختيارات البخاري من خلال فقه الأبواب

وهذه بعض اختيارات البخاري من أبوابه **بحسب ما استقرأها العلاَّمة** الشيخ جمال الدِّين القاسمي الَّتي أشار إليها في آخر ترجمته للبخاري، حيث قال ــ رحمه الله تعالى ــ[1]:

فقه البخاري واجتهاده المطلق

صدق من قال: فقه البخاري في تراجمه، أي معرفة اجتهاده تُدرك منها.

قال الحافظ ابن حجر: رأى البخاري أن لا يُخْلي «صحيحه» من الفوائد الفقهية، والنّكَت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرَّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السُّبُل الوسيعة.

(١) «حياة البخاري» للشيخ جمال الدِّين القاسمي (ص٣٨ ــ ٤٤).

رفع المسهم

قال النووي: لم يعقد البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط، بل أراد الاستنباط منها، والاستدلال لأبواب أرادها، ولهذا المعنى أخلى كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث، واقتصر على قوله: فلان عن النبيِّ ﷺ أو نحو ذلك، وقد يذكر المتن بغير إسناد، وقد يورده مُعَلّقاً، وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها، وأشار إلى الحديث لكونه معلوماً. انتهى.

ثُمَّ قال القاسمي: هذه شذرة من اختياراته كنت علَّقتها في قراءتي الثالثة للصحيح درايةً، لأدُلَّ بها على ارتقائه ذِرْوَة الاجتهاد، وبقي له اختيارات أُخرى يطول استقراؤها، ولو شئت أن تقول: إن كل ترجمة من تراجم أبواب «صحيحه» هي مختارة فيما ترجم له لما بعدت، وكل من قرأه بدقة يدرك ما أشرنا إليه، وينكشف له عجائب فيه.

شذرة من اختيارات البخاري
الدالَّة على اجتهاده ووقوفه مع الدليل الذي يراه

اختيارات هذا الإمام في الفروع إنما تُعلم من سبر تراجمه وأبوابه، ولمّا كان في ذلك طول يتعسَّر استيعابه في هذه الورقات، آثرنا ذكر بعضها، لا سيمَّا ما كان من العبادات لتشوف الأنفس لها أكثر من غيرها.

فمن اختياراته:

ـ أن الغُسل من التقاء الختانين دون إنزال لا يجب، وإنما هو أحوط.

ـ وأن لا بأس بقراءة القرآن في الحَمّام.

ـ وجواز غسلِ المني وفركِه.

ـ وأنَّ الماء لا ينجس بوقوع الرّجس فيه إلاَّ بالتغير.

ـ وجواز الامتشاط بعظام الميتة، كالفيل ونحوه، والادّهان منها، والتجارة بها.

ـ وطهارة السّمن ونحوه إذا وقعت فيه فأرة ونحوها بإلقائها وما حولها مائعاً أو جامداً.

ـ وأنَّ من أُلقي عليه نجاسة وهو يصلّي لا تفسد صلاته.

ـ ومن رأى في ثوبه دماً وهو يصلّي ألقاه وأتمَّ ولا إعادة عليه.

ـ وأن لا بأس بقراءة الآية من القرآن.

ـ وأن الجنب لا بأس بقراءته القرآن.

ـ وأن أقراء المرأة ـ أي حيضاتها ـ ما كانت.

ـ وأنها إن جاءت ببيِّنة من بطانة أهلها ممن يُرضى دينه، أنها حاضت ثلاثاً في شهر، صُدِّقت وتنقضي عدتها.

ـ وأن التيمُّم للوجه والكفّين.

ـ وجواز الجمع بين فرضين وأكثر بتيمُّم واحد ما لم يُحْدِث.

ـ وأن الجنب إذا خاف المرض من الماء البارد تيمَّم وصلَّى.

ـ وجواز لبس ما يصبغ بنجاسة.

ـ وأن الفخذ ليس بعورة.

ـ وأن للمصلّي في السفينة أن يدور معها حيث دارت.

ـ وجواز سجود الرَّجل على ثوبه وفراشه.

رفع
عبد الرحمن
المسلم
عزالله الحمد لله

ـ وجواز الصَّلاة في النِّعال.

ـ وسقوط الجمعة عَمَّن صَلَّى العيد، وهو مذهب أحمد.

ـ وجواز الصَّلاة في البِيعة إلَّا بيعة فيها تماثيل.

ـ وجواز ضرب المرأة خباءً في المسجد ونومها فيه.

ـ وجواز نوم الرِّجال في المسجد.

ـ وجواز رواية الشِّعر في المسجد.

ـ وجواز اللعب بالحراب في المسجد.

ـ وجواز دخول المشرك المسجد.

ـ وجواز الاستلقاء في المسجد ومَدّ الرِّجْلِ.

ـ وجواز جمع المريض بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء.

ـ [و] جواز الكلام إذا أُقيمت الصَّلاة لحاجة.

ـ [و] جواز إمامة المبتدع.

ـ وجواز القدوة وإن كان بين الإمام والمأموم نهر، أو طريق، أو جدار.

ـ وجواز خروج النساء إلى المسجد بالليل والغلس.

ـ ومشروعية إذن الزَّوج للمرأة بالخروج إلى المسجد وكراهة المنع.

ـ ومشروعية الجمعة في القرى والمدن.

ـ والرّخصة في ترك الجمعة للمطر.

ـ وجواز تأخير الصَّلاة عن وقتها لمصلحة القتال والتحفظ من العدو.

ـ ومشروعية موعظة الإمام النساء يوم العيد إذا حضرنَ الصَّلاة.

رفع
المسَاهِمِ

- ومشروعية حضور المرأة الخطبة ولو باستعارتها جلباباً.
- وجواز القنوت قبل الركوع وبعده.
- وأنَّ للمرأة أن تُطْعِمَ من بيت زوجها بدون إذنه من غير إفساد.
- وجواز أداء الزكاة من الزوجة لزوجها وأيتامها.
- وجواز إعطاء الزكاة لمن يريد الحج.
- وحظر شراء المتصدِّق صدقته.
- وجواز إيتائها(١) للفقراء أينما كانوا.
- وجواز فسخ الحج [إلى] عمرة لمن لم يكن معه هدي.
- ووجوب العمرة.
- ويرى أن أمر البيوع مردّها إلى ما يتعارف الناس به منها.
- واختار مذهب عائشة ـ رضي الله عنها ـ في عدم احتجاب المرأة من المملوك، سواءً كان مُلْكاً لها أو لغيرها.
- واختيار جواز شهادةِ الأعمى، والمرأةِ المنتقبة إذا عُرِفَ صوتها.
- وجواز اغتياب أهل الفساد والرّيب.
- وجواز خدمة المرأة الرجال وقيامها عليهم ولو عروساً، كما عليه نساء القرى والبوادي بفطرتهم.
- واختار مذهب ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ أنَّ الطَّلاق عن وطر ـ أي نيَّة ـ وقصد إليه، فلا يقع مُطْلَقاً.

---

(١) أي الزكاة.

رفع المسهم

ـ واختار مذهب مُجاهد وعطاء في آية عِدَّة الحول، أنها محكمة لا منسوخة، وذلك إن قبلت الوصية بسكنى الحول.

ـ وجواز عيادة النِّساء للرجال كما عليه أهل القرى والبوادي بفطرتهم.

ـ وأنَّ الخَضِرَ ليس بحيٍّ الآن.

ـ وجواز تكنية المُشرك ابتداء ونداءه بما كان كُنِّي به.

ـ وأنَّ بنات الرَّبيبة والرَّبيب كالرَّبيبة في التحريم، كما أنَّ حلائل ولد الأبناء كحلائل الأبناء، وتحريم الرَّبيبة وإن لم تكن في حجره.

ـ وقال في تفسير آية ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾، يُحَرِّفون: يزيلون، وليس أحد يزيل لفظ كتاب من كتب الله عزَّ وجل، ولكنهم يُحَرِّفونه، يتأوَّلونه عن غير تأويله. وبسط الكلام على هذا البحث في «فتح الباري» فإنه مهم جدًّا.

ـ وأجاز العمل بكتاب الحاكم إلى عُمَّاله، والقاضي بدون إشهاد عليه ولا بيِّنة.

ـ وأجاز الشهادة على المرأة من وراء السِّتْر إن عُرفت.

ـ وأنَّ قضاء الحاكم لا يُحِلّ حراماً، ولا يُحَرِّمُ حلالاً.

ـ وأنَّ من قضى بجور أو خلاف أهل العلم فهو ردٌّ.

ـ وأجاز ترجمة الواحد للحاكم ولو كان الترجُمان كافراً.

المحتوى

رفع المسأهم غفر الله له ولوالديه

الكتاب محقَّـقاً

الجزء الأول من كتاب قمر الأقمار الطالع من مشارق الأنوار

لأحوج طلبة العلم أبي محمد عبد الحق بن عبد الواحد

بن محمد بن هاشم بن بلال بن رمضان بن عطاء الهاشمي المحمدي

غفر الله ذنوبه وستر عيوبه برحمته

الواسعة وفضله العميم

استجاب الله تعالى

دعاءه

قمر الأقمار الطالع من مشارق الأنوار

لكاتبه الراجي عفو ربه ذي الجلال والإكرام أبي محمد عبد الحق المدرس

بالمسجد الحرام عامله الله تعالى بلطفه العام

مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة

المشروع الثاني: (سماع وختم صحيح الإمام مسلم)

رفع المسهم
غفر الله له ولوالديه

المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله

تأليف

الدكتور/ محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

وما وضعت شيئا في هذا المسند إلا بحجة، وما أسقطت منه شيئا إلا بحجة

قال الإمام مسلم

صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة

مكتب الشؤون الفنية

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

رفع المسهم
غفر الله له ولوالديه

2008-10-04

مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة
المشروع الثاني: (سماع وختم صحيح الإمام مسلم)

تأليف
الدكتور/ محمد حمدي بن محمد جميل النورستاني

مكتب الشؤون الفنية
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

هذا الكتاب

قال فيه مؤلِّفُه الإمام مسلمُ بنُ الحجَّاج :

* «ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيح وضعتُه هاهنا، إنّما وضعتُ هاهنا ما أجمعوا عليه».

* «عرضتُ كتابي هذا المسندَ على أبي زرعة الرازي، فكُلّ ما أشارَ أنّ له علةً : تركتُه، وكلّ ما قال : إنه صحيح وليس له علة : أخرجتُه».

* «ما وضعتُ شيئًا في هذا المسندِ إلّا بحجة، وما أسقطتُ منه شيئًا إلّا بحجة».

* «صنّفتُ هذا المسندَ الصحيحَ من ثلاثمائة ألف حديثٍ مسموعة».

وقالوا فيه وفي مؤلِّفِه الإمام مسلمِ بن الحجَّاج :

* قال ابنُ الصلاح : « . . فرفعَه اللَّه - تباركَ وتعالى - بكتابه «الصحيح» هذا إلى مناطِ النجوم، وصارَ إمامًا حجّةً يُبدأُ ذكرُه ويُعادُ في علم الحديثِ وغيرِه من العلوم، وذلك فضلُ اللَّه يؤتيه مَن يَشاء»[1].

* **قال الحافظ ابنُ حجر :**

«حصلَ لمسلم في كتابه حظٌّ عظيمٌ مفرطٌ لم يَحصُل لأحدٍ مثلُه، بحيث إن بعضَ الناس كان يُفَضِّلُه على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لِمَا اختصَّ به من جمع الطرق، وجودةِ السياق، والمحافظة على أداء الألفاظِ كما هي من غير تقطيعٍ ولا روايةٍ بمعنى».

(١) (صيانة صحيح مسلم) لابن الصلاح (ص/ ٦٠).
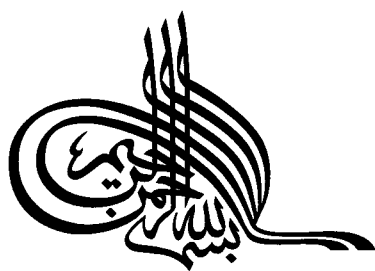
[راجع ص/ ٥٦]

نماذج من نسخة شرف الدين السلمي يتضح منها

* ١- رواة الصحيح - في هذه النسخة - بدءاً من راوي النسخة إلى الإمام مسلم.

٢- تسجيل طِباق السماعات في بداية النسخة وفي نهايتها، وكان المحدثون قد انتهجوا منهجاً غاية في الدقة في تدوينها، وهو من روائع جهودهم في حفظ السنة. ويلاحظ تدوين التواريخ مع كل طبقا سماع.

٣- صاحب النسخة مغربي، ومع ذلك يرويها من رواية المشارقة ، وهذا يدل على شيوع هذه الرواية عندهم.

٤- بداية الأحاديث في أوائل النسخة باسم راوي النسخة (ابن سفيان)، وفي النهايات بالمؤلف (الإمام مسلم).

* أودعت صفحةً من صفحات نسخة ابن خير الإشبيلي، وهي أدق نسخة خطية في العالم.

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية نسخة شرف الدين السلمي الأندلسي.

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

من مخطوطات نسخة شرف الدين السلمي

في مال اليتيم غير مضار به. حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا عبدة بن سليمان عن هشام عن أبيه عن عائشة في قوله ومن
كان فقيرا فليأكل بالمعروف قالت أنزلت في والي مال اليتيم الذي يقوم عليه ويصلحه إذا كان محتاجا أن يأكل منه.
حدثنا أبو كريب قال حدثنا أبو أسامة قال حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة في قوله عز وجل ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان
فقيرا فليأكل بالمعروف قالت أنزلت في ولي اليتيم أن يصيب من ماله إذا كان محتاجا بقدر ماله بالمعروف. وحدثناه أبو كريب
قال حدثنا ابن نمير قال حدثنا هشام بهذا الإسناد. حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا عبدة بن سليمان عن هشام عن أبيه عن عائشة
في قوله تعالى إذ جاءوكم من فوقكم ومن أسفل منكم وإذ زاغت الأبصار وبلغت القلوب الحناجر قالت كان ذلك يوم الخندق.
حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا عبدة بن سليمان قال حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا
الآية قالت أنزلت في المرأة تكون عند الرجل فتطول صحبتها فيريد طلاقها فتقول لا تطلقني وأمسكني وأنت في حل مني فنزلت
هذه الآية. حدثنا أبو كريب قال حدثنا أبو أسامة قال حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة في قوله وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا
أو إعراضا قالت نزلت في المرأة تكون عند الرجل فلعله أن لا يستكثر منها وتكون لها صحبة وولد فتكره أن يفارقها فتقول له أنت
في حل من شأني. حدثنا يحيى بن يحيى قال أخبرنا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت لي عائشة يا ابن أختي أمروا أن يستغفروا
لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فسبوهم. وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا أبو أسامة قال حدثنا هشام بهذا الإسناد مثله.
حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري قال حدثنا أبي قال حدثنا شعبة عن المغيرة بن النعمان عن سعيد بن جبير قال اختلف أهل الكوفة
في هذه الآية ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم فرحلت إلى ابن عباس فسألته عنها فقال لقد أنزلت آخر ما أنزل ثم ما
نسخها شيء. حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار قالا حدثنا محمد بن جعفر. وحدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أخبرنا النضر قالا جميعا
حدثنا شعبة بهذا الإسناد في حديث ابن جعفر نزلت في آخر ما أنزل وفي حديث النضر إنها لمن آخر ما أنزلت.
حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار قالا حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن منصور عن سعيد بن جبير قال أمرني عبد الرحمن بن أبزى أن
أسأل ابن عباس عن هاتين الآيتين ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم فسألته فقال لم ينسخها شيء وعن هذه الآية والذين لا يدعون
مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق قال نزلت في أهل الشرك. حدثني هارون بن عبد الله قال حدثنا أبو النضر
هاشم بن القاسم الليثي قال حدثنا أبو معاوية يعني شيبان عن منصور بن المعتمر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال نزلت هذه الآية بمكة
والذين لا يدعون مع الله إلها آخر إلى قوله مهانا فقال المشركون وما يغني عنا الإسلام وقد عدلنا بالله وقد قتلنا النفس التي حرم الله وأتينا
الفواحش فأنزل الله عز وجل إلا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا إلى آخر الآية قال فأما من دخل في الإسلام وعقله ثم قتل فلا توبة له.
حدثني عبد الله بن هاشم وعبد الرحمن بن بشر العبدي قالا حدثنا يحيى وهو ابن سعيد القطان عن ابن جريج قال حدثني القاسم بن أبي بزة عن سعيد
بن جبير قال قلت لابن عباس ألمن قتل مؤمنا متعمدا من توبة قال لا قال فتلوت عليه هذه الآية التي في الفرقان والذين لا يدعون مع الله إلها
آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق إلى آخر الآية قال هذه آية مكية نسختها آية مدنية ومن يقتل مؤمنا متعمدا
فجزاؤه جهنم خالدا فيها وفي رواية ابن هاشم فتلوت عليه هذه الآية التي في الفرقان إلا من تاب.
حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وهارون بن عبد الله وعبد بن حميد قال عبد أخبرنا وقال الآخران حدثنا جعفر بن عون قال أخبرنا أبو عميس
عن عبد المجيد بن سهيل عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال قال لي ابن عباس تعلم وقال هارون تدري آخر سورة نزلت من القرآن نزلت جميعا قلت نعم
إذا جاء نصر الله والفتح قال صدقت وفي رواية ابن أبي شيبة تعلم أي سورة ولم يقل آخر. حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أخبرنا أبو معاوية
قال حدثنا أبو عميس بهذا الإسناد مثله وقال آخر سورة وقال عبد المجيد ولم يقل ابن سهيل. حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن
إبراهيم وأحمد بن عبدة الضبي واللفظ لابن أبي شيبة قال حدثنا وقال الآخران أخبرنا سفيان عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس قال لقي
ناس من المسلمين رجلا في غنيمة له فقال السلام عليكم فأخذوه فقتلوه وأخذوا تلك الغنيمة فنزلت ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلم لست
مؤمنا وقرأها ابن عباس السلام. حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا غندر عن شعبة. وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار واللفظ لابن
مثنى قالا حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت البراء يقول كانت الأنصار إذا حجوا فجاءوا لا يدخلون البيوت إلا من ظهورها
قال فجاء رجل من الأنصار فدخل من بابه فقيل له في ذلك فنزلت هذه الآية ليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها.
حدثني يونس بن عبد الأعلى الصدفي قال أخبرنا عبد الله بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن عون بن عبد الله
عن أبيه أن ابن مسعود قال ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله إلا أربع سنين

حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر وحدثني أبو بكر بن نافع واللفظ له قال حدثنا غندر قال حدثنا
شعبة عن سلمة بن كهيل عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كانت المرأة تطوف بالبيت وهي عريانة فتقول من يعيرني
تطوافا تجعله على فرجها وتقول اليوم يبدو بعضه أو كله فما بدا منه فلا أحله فنزلت هذه الآية خذوا
زينتكم عند كل مسجد. حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب جميعا عن أبي معاوية واللفظ لأبي كريب قال حدثنا أبو معاوية
قال حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال كان عبد الله بن أبي ابن سلول يقول لجارية له اذهبي فابغينا شيئا قال فأنزل الله عز
وجل ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور
رحيم. وحدثني أبو كامل الجحدري قال حدثنا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر أن جارية لعبد الله بن أبي يقال لها مسيكة
وأخرى يقال لها أميمة فكان يريدهما على الزنى فشكتا ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إلى قوله غفور
رحيم. حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا عبد الله بن إدريس عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله في قوله تعالى أولئك الذين
يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة قال نفر من الجن أسلموا وكانوا يعبدون فبقي الذين كانوا يعبدون على عبادتهم وقد أسلم النفر من الجن
حدثني أبو بكر بن نافع العبدي قال حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله أولئك الذين
يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة قال كان نفر من الإنس يعبدون نفرا من الجن فأسلم النفر من الجن واستمسك الإنس بعبادتهم
فنزلت أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة. وحدثنيه بشر بن خالد قال أخبرنا محمد يعني ابن جعفر عن شعبة
عن سليمان بهذا الإسناد. وحدثني حجاج بن الشاعر قال حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال حدثني أبي قال حدثنا حسين عن قتادة عن
عبد الله بن معبد الزماني عن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن مسعود في قوله أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة قال نزلت في نفر
من العرب كانوا يعبدون نفرا من الجن فأسلم الجنيون والإنس الذين كانوا يعبدونهم لا يشعرون فنزلت أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم
الوسيلة. حدثني عبد الله بن مطيع قال حدثنا هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس سورة التوبة قال التوبة قال
بل هي الفاضحة ما زالت تنزل ومنهم ومنهم حتى ظنوا أن لا يبقى منهم أحد إلا ذكر فيها قال قلت سورة الأنفال قال تلك سورة بدر قال قلت فالحشر
قال نزلت في بني النضير. حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا علي بن مسهر عن أبي حيان عن الشعبي عن ابن عمر قال خطب عمر على منبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد ألا وإن الخمر نزل تحريمها يوم نزل وهي من خمسة أشياء من
الحنطة والشعير والتمر والزبيب والعسل والخمر ما خامر العقل وثلاثة أشياء وددت أيها الناس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عهد إلينا فيها الجد والكلالة وأبواب من أبواب الربا. وحدثنا أبو كريب قال أخبرنا ابن إدريس قال حدثنا أبو حيان عن الشعبي
عن ابن عمر قال سمعت عمر بن الخطاب على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أما بعد أيها الناس فإنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة
من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير والخمر ما خامر العقل. وثلاث أيها الناس وددت أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان عهد إلينا فيهن عهدا ننتهي إليه الجد والكلالة وأبواب من أبواب الربا.
حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا إسماعيل بن علية وحدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أخبرنا عيسى بن يونس
كلاهما عن أبي حيان بهذا الإسناد بمثل حديثهما غير أن ابن علية في حديثه العنب كما قال ابن إدريس وفي حديث عيسى الزبيب كما قال
ابن مسهر. حدثنا عمرو بن زرارة قال حدثنا هشيم عن أبي هاشم عن أبي مجلز عن قيس بن عباد قال سمعت أبا ذر يقسم قسما إن هذان
خصمان اختصموا في ربهم إنها نزلت في الذين برزوا يوم بدر حمزة وعلي وعبيدة بن الحارث وعتبة وشيبة ابني ربيعة والوليد
بن عتبة. حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا وكيع وحدثني محمد بن المثنى قال حدثنا عبد الرحمن جميعا عن سفيان عن أبي هاشم
عن أبي مجلز عن قيس بن عباد قال سمعت أبا ذر يقسم لنزلت هذان خصمان بمثل حديث هشيم.

تم الكتاب والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد النبي وعلى آله وأصحابه الأبرار وسلم تسليما

نهاية نسخة شرف الدين السلمي الأندلسي.

طباق السماعات في آخر نسخة السلمي

رفع المساهم

5
62

صفحة من نسخة ابن خير الإشبيلي
وهي أقدم نسخ صحيح مسلم على
الإطلاق.

رفع
المسهم

تصـــدير

الحمد لله الكبير المتعال، نحمده تمام الحمد على كلّ حال، والصّلاة والسّلام على سيّدنا ونبيّنا محمّد في البكور والآصال، وعلى آله وأصحابه الرّاسخين رسوخ الجبال. أمّا بعد:

فإنّ علم الحديث النّبويّ مِن أهمّ العلوم وأنفعِها، ولذلك اعتنى به الأئمّة والحفّاظ قديماً وحديثاً، ولَمّا كان أعظم فنونه بركةً سماعُ حديثِ النبي ﷺ من أفواه المشايخ المعتبرين؛ علماً واستقامةً وروايةً ودرايةً؛ بَذَل أهلُه في سبيل ذلك مُهَجَهُم وغالي أيامِهم ونهايةَ جهدِهم، ولَمّا أخلصوا وتَعِبُوا وكَدُّوا ونَصَبوا؛ لا جَرَم أفْلحَ سَعْيُهم ونَجَح عزْمُهُم، وكانوا خَيْرَ أسوةٍ لمن بعدهم، وبِجَلالِ هِمَمِهِم حُفظت السّنّة مِن التّبديل والتّغيير.

ولأنّ الإسناد خصيصةٌ فاضلةٌ مِن خصائص هذه الأمّة، وسنّةٌ بالغةٌ من السّنن المؤكّدةفي العلم وآداب المتعلِمين؛ كان حرص أهل الحديث عليها مُميَّزاً؛ تشريفاً لأنفسهم لينتظموا في سلسلةٍ واحدةٍ مع رسول الله ﷺ، وحفاظاً على الموروثِ النّفيسِ مِنعلّم رسولِ الله ﷺ وأصحابِه البررةِ رضي الله عنهم، حتى لقد قال عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإسناد مِن الدِّين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء».

وقد عَزَم قطاعُ المساجد بوزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة بدولة الكويت مُمثَّلًا بمكتب الشّؤون الفنّيّة على إحياء هذه السُّنّة العلميّة الْمَنسيّة؛ وذلك بإقامة مشروعِ سماعٍ وقراءةِ الكتبِ السّبعة: «صحيح البخاريّ، صحيح مسلِم، موطّأ مالك، سنن الترمذيّ، سنن أبي داود سنن النّسائيّ، سنن ابن ماجه»، وقد نَجزتْ قراءةُ صحيح الإمام البخاريّ، وتَمّ ساماعة كاملًا، وأُجيز فيه مئاتٌ مِن طُلّاب العلم وطالباته.

رفع
المسـاهم
عبد الله الرفاعي

وقد اعتَمَدَتْ تلك المجالسُ آليةً في القراءة؛ ترتكز على السّرعةِ ومحاولةِ الضّبط وعدم الإخلال بالمعاني، وقراءة كتُب الحديث السّبعة بهذه الطّريقة لها عدّة فوائد؛ منها:

١- كثرةُ ذِكْر الله تعالى بقاراءتها ودوامِ النّظر فيها.

٢- كثرةُ الصّلاة والسّلام على النّبيّ ﷺ.

٣- مراجعةُ الحفظ لمن كان حافظاً لشيءٍ منها.

٤-التّدبّرُ والتّأمّلُ لألفاظ الحديث النّبويّ ومعرفةُ غريبِه.

٥- مراجعةُ الأحكام والمسائل الفقهيّة.

٦- معرفةُ الرِّجال وأنسابهم بذِكْر الأسانيد وتكرارِ قراءتها.

٧- الدّرايةُ العلميّة والرِّوايةُ المتّصلة الصّحيحة.

٨- إحياءُ سنّةِ الإسنادِ والإجازات.

٩- الرّصيدُ العلميُّ للبلد؛ إذ بهذه المجالس أصبحت محطَّ الأنظار في أسانيد كُتُبِ السّنّة الكِبار.

ومن باب تمام الفائدة رغِب مكتبُ الشّؤون الفنّيّة بإصدار مداخلَ لهذه الكتُب؛ تُجلّي سيرةَ المصنِّف للكتابِ المرادِ قراءتُه وسماعُه، وتبيِّن منهجَه في كتابه، وتُلقي الضّوء على تعريفِ الكتابِ تعريفاً علميّاً ينفع طلّاب العلم المنتظِمين في مشروع السّماع والقراءة.

وبمناسبة بداية المشروع الثّاني: وهو سماعُ وختْمُ صحيحِ الإمام مسلمٍ؛ كان هذا المدخَلُ المختصَر الجامِعُ؛ تعريفاً به وبمصنِّفه، وقد قام بإعدادِه وتأليفه: الدكتور محمَّد محمّدي بن محمد جميل النّورستاني؛ الباحث بمكتب الشّؤون الفنّيّة، فله جزيلُ الشّكر والتّقدير، ونسأل الله تعالى له تمامَ الأجر، والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات.

مكتب الشؤون الفنية

الكويت

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧

رفع المسهم

المقدمة

رفع
المسـاهم
غفر الله له ولوالديه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبيِّنا محمد وعلى آله وصحابتِه أجمعين، ومَن استنَّ بسنتهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذه رسالةٌ وجيزةٌ تُعنى بترجمة الإمام مسلم بن الحجاج، وبيانِ منهجِه في «صحيحه»، وذكر فوائد تتعلق به، ألَّفتُه ليكون لبنةً جديدةً يضعُها مكتبُ الشؤون الفنّيَّةِ بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت لخدمة طُلّاب الحديث النبويِّ الشريف.

وقد جاءَ تأليفُها بمناسبة انعقاد مجالس قراءة وسماع صحيح الإمام مسلم، وذلك ضمن «مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة»، والذي عزمَ قِطاع المساجد بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مُمَثَّلاً بمكتب الشؤون الفنّيَّة، على المضِيِّ فيه بعد أن تمّت مجالسُ سماع صحيح الإمام البخاري في مسجد الدولة الكبير، وعلى أن تُستأنفَ بين الفينة والأخرى مجالسُ مباركة لسماع وقراءة بقية الكتب السبعة.

ولأجل هذه المناسبة كان من اللائقِ فنيًّا وعلميًّا إعدادُ مَدخَلٍ علميٍّ مختصرٍ يُعرِّف فيه بالمصَنِّفِ ومصَنَّفِه في كل مرة من المرات التي تُعقَدُ فيها هذه المجالسُ النافعة بإذن اللَّه تعالى، وفي هذا السياق جاءَ هذا المدخلُ إلى صحيح الإمام مسلم.

وقد توخَّيتُ فيه التوسُّطَ بين الإطناب المملِّ والإيجازِ المخِل؛ ليكون أدعى إلى استفادة الجمهورِ منها.

ومن المراجع التي أفادَتني في تأليف هذه الرسالة: كتابُ «الإمام مسلم ومنهجُه في صحيحِه» للدكتور محمد عبد الرحمن طوالبة، وهو رسالة دكتوراه، وكذلك كتاب «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجُه في الصحيح وأثرُه في

الحديث» لفضيلة الشيخ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان؛ فألخِّصُ بعض ما جمعاه من المباحث، مع الإشارة إليهما أو إلى أحدهما، وأحيانًا لا أشير؛ استغناءً بهذا التنبيه.

وأسأل اللّه تعالى أن يجعلَ هذه الرّسالةَ خالصةً لوجهه الكريم، وأن ينفع بها.

وقد شاركني في ترتيب بعضِ مباحثها كلٌّ من: الدكتور الطاهر خذيري، باحث أول دراسات إسلامية بمكتب الشؤون الفنية، والشيخ نور الدين مسعي، باحث دراسات إسلامية بمكتب الشؤون الفنية، شكر اللّه سعيهما، وتقبل منهما.

وصلى اللّه على خير خلقِه محمد وعلى آله وصحبِه أجمعين، ومَن استنَّ بسنتِه، واهتدى بهديه، إلى يوم الدين.

أبو حميد الله محمد محمدي بن محمد

جميل النورستاني.

٩/٦/١٤٢٨هـ

الموافق ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٧م.

دولة الكويت

خطة الرسالة

وستكون الرسالةُ في بابين وخاتمة، الباب الأول في حياة الإمام مسلم ، والباب الثاني في بيان منهجه في صحيحه، أما الخاتمة: ففيها بعضُ الفوائد المتعلقة بالقراءة والسماع، وضبط جملةٍ من الأسماء المتكررة في الصحيحَين.

الباب الأول: حياة الإمام مسلم بن الحجاج :

وفيه فصلان:

الفصل الأول: سيرة الإمام مسلم بن الحجاج الشخصية.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمُه، ونسبُه، ونسبتُه، وكنيتُه.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: ولادتُه.

المبحث الرابع: نشأتُه وأسرتُه.

المبحث الخامس: شمائلُه.

المبحث السادس: وفاتُه.

الفصل الثاني: حياة الإمام مسلم بن الحجاج العلمية.

وفيه سبعةُ مباحث:

المبحث الأول: طلبُه للحديث.

المبحث الثاني: رحلاتُه.

المبحث الثالث: مذهبُه في الفروع.

المبحث الرابع: مكانتُه، وثناءُ العلماء عليه.

المبحث الخامس: شيوخ الإمام مسلم.

المبحث السادس: تلاميذُ الإمام مسلم.

المبحث السابع: مؤلفات الإمام مسلم.

الباب الثاني: **منهجُ الإمام مسلم في صحيحه.**

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بصحيح الإمام مسلم.

وفيه تسعةُ مباحث:

المبحث الأول: التعريف بصحيح الإمام مسلم.

المبحث الثاني: مقدمة صحيح الإمام مسلم.

المبحث الثالث: رواة صحيح الإمام مسلم.

المبحث الرابع: تراجم «صحيح الإمام مسلم».

المبحث الخامس: عدد ما في الصحيح من الأحاديث، وعدد الأحاديث التي صنف منها.

المبحث السادس: مكانة «صحيح الإمام مسلم».

المبحث السابع: خصائص «صحيح مسلم»، والموازنة بينه وبين «صحيح البخاري».

المبحث الثامن: عناية العلماء وجهودُهم على «صحيح الإمام مسلم».

المبحث التاسع: شروح «صحيح الإمام مسلم».

الفصل الثاني: **منهجُ الإمام مسلم في صحيحه.**

وفيه سبعةُ مباحث :

المبحث الأول : طبقات الرواة المخرَّج عنهم في الصحيح .

المبحث الثاني : شرط الإمام مسلم في صحيحه .

المبحث الثالث : الإسناد المعَنعَن عند مسلم ، وآراء العلماء فيه .

المبحث الرابع : المعلقات في «صحيح الإمام مسلم» .

المبحث الخامس : منهجُ الإمام مسلم في علوم المتن روايةً ودرايةً .

المبحث السادس : أثر منهج الإمام البخاري في «صحيح الإمام مسلم» .

المبحث السابع : المفاضلة بين الصحيحين .

الخاتمة : وفيها فوائد متنوعة منقولة من (مقدمة الإمام النووي لشرح صحيح الإمام مسلم) .

* * *

رفع المسـاهم

الباب الأول

حياة الإمام مسلم بن الحجاج وفيه فصلان

الفصل الأول
سيرة الإمام مسلم بن الحجاج الشخصية

المبحث الأول: اسمُه ونسبُه ونسبتُه وكنيتُه:

هو الإمام مُسلِمُ بن الحَجَّاج بن مُسْلِم بن ورد بن كوشاذ، القشيري، أبو الحسين النيسابوري، الخراساني.

وقد اتفقَ المؤرخون على أن الإمام مسلمًا قشيريُّ النسب، وهذه النسبةُ إلى بني قُشَيْر، إحدى القبائل العربية المعروفة، التي يُنسَب إليها كثيرٌ من العلماء، ونسبةُ الإمام مسلم هذه نسبةُ أصل، بخلاف الإمام البخاري؛ فإنّ نسبتَه إلى الجعفيين نسبةُ وَلاء، ولهذا لَمّا ذكرَ الإمامُ ابنُ الصلاح في كتابه (علوم الحديث) أنّ أولَ مَن ألّفَ في الصحيح الإمامُ البخاري، ثم الإمام مسلم قال: «أولُ مَن صنَّفَ الصحيحَ: البخاريُّ أبو عبد اللّه محمد بن إسماعيل الجعفيُّ مولاهم، وتلاه أبو الحسين مسلمُ بنُ الحجاج النيسابوري القشيري من أنفسِهم»[١].

المبحث الثاني: بلده:

الإمامُ مسلمٌ خراسانِيٌّ، من مدينة «نيسابور»، وكانت هذه المدينةُ إذ ذاك من المراكز العلميّةِ المهمة، لا سيما في علم الحديث، وصفَها الإمام الذهبيُّ بأنها «دار السنة والعوالي»[٢]، وتخرّج منها أئمةٌ لا يُحصون من الفقهاء والمحدثين

---

(١) (علوم الحديث) المعروف بـ(مقدمة ابن الصلاح) (ص/ ٢٩).

(٢) (الأمصار ذوات الآثار) للإمام الذهبي، وعنه السخاويُّ في (الإعلان بالتوبيخ) (ص/ ٦٦٦).

والعلماء، وقد أفردَ الإمامُ الحاكمُ النيسابوريُّ (ت٤٠٥هـ) لترجمة علمائها كتابَه العظيم (تاريخ نيسابور)، وهو من أهمِّ كتب الرجال التي لا تزال مفقودةً إلى الآن، قال السمعاني: «وقد جمعَ الحاكمُ تاريخَ علمائِها في ثمان مجلداتٍ ضخمة»[١]، واختصرَه الإمام أبو الحسن عبدُ الغافر الفارسي في كتابه (المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور)، وهو مطبوع، وقد ترجمَ فيه لـ(١٦٧٨) عالِمًا.

قال عنها السمعاني (ت٥٦٢هـ): «وهي أحسنُ مدينةٍ وأجمعُها للخيرات بخراسان، والمنتسب إليها جماعةٌ لا يُحصَون»[٢].

وقال عنها ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ): «وهي مدينةٌ عظيمةٌ ذاتُ فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء، لم أرَ فيما طوَّفتُ من البلادِ مدينةً كانت مثلها»[٣].

وقال الحافظ عبد القادر الرهاوي: «أمهاتُ مدائن خراسان أربع: نيسابور، ومرو، وبلخ، وهراة»[٤].

وقيل أيضًا: «إنّ العلمَ شجرة، جذورُها في مكة والمدينة، ونُقِلَ ورقُها إلى العراق، وثمرُها إلى خراسان».

ونيسابور تقع الآن في إيران، على بعد (٥٠) ميلاً غربي مدينة «مشهد»، في أقصى الشمال الشرقيِّ من إيران، على الطريق الرئيسة التي تصل طهران بمشهد، وهي قاعدة القسم الإيراني من خراسان اليوم، وعددُ سكانها اليوم يناهز المائة ألف نسمة، وتُسَمَّى الآن «نِيْشَابوْرْ».

---

(١) (الأنساب) (٥/ ٥٥٠).

(٢) (الأنساب) (٥/ ٥٥٠).

(٣) (معجم البلدان) له (٥/ ٣٨٢).

(٤) وهذه المدن الأربعة تقع - الآن - في ثلاثة دول، اثنتان منها - وهي: بلخ، وهراة - في أفغانستان، ونيسابور في إيران، ومرو في تركمانستان.

رفع
المسهم

وهي مدينةٌ قديمةٌ جدًا، فُتِحت أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه على يدِ ابن خالتِه الأمير عبدِ اللَّه بن عامر بن كُرَيْز سنة ٢٩هـ [وقيل: ٣١هـ] صلحًا، وبنى بها جامعًا.

وقيل: فُتحت في أيام عمر بن الخطاب، على يد الأحنف بن قيس، وإنما انتقضت في أيام عثمان، فأرسلَ إليها عبدَ اللَّه بن عامر ففتحَها ثانيةً.

وقد أحرقَها الغُزُّ سنة ٥٤٨هـ لمّا أسروا الملكَ سَنجر، ثم استولى عليها أحدُ مماليك سنجر فنقلَ الناسَ إلى محلةٍ منها يُقال لها «شاذياخ»، وعمَّرَها وسَوَّرَها واستعادَت بذلك عمرانَها، وبقيت على ذلك إلى سنة ٦١٨هـ، وفيها خرَّبها المغول وألحقوها بالأرض، ثم أعيد بناؤها، ولا زالت إلى الآن.

أما «خراسان»: فمنطقةٌ واسعةٌ، تقع اليومَ ضمنَ ثلاث دول، وهي: أفغانستان، وتركمانستان، وإيران.

يَحُدُّها من الجنوب الشرقي:

سلسلةُ جبال (هِندوكوش) الواقعةُ في أفغانستان، والتي تمتدُّ من الشرقِ إلى الغرب، آخذةً إلى الجنوب، فتفصل الشمالَ الأفغانِيَّ من جنوبِه، وجميعُ الولايات (المناطق) الواقعةُ شمالَ هذه الجبالِ في أفغانستان، من (بدخشان) شرقًا إلى (هراة) غربًا: داخلةٌ في خراسان، وهي عبارةٌ عن السفوحِ الشماليّةِ والغربيّةِ لجبالِ (هندوكوش) العالية.

ويَحُدُّها من الجنوبِ الغربِيِّ:

مناطقُ (قوهِستان) في إيران، وهي الإقليمُ الجَبَلِيُّ بين هراة ونيسابور، ومناطقِ (قومس)، وهي كورةٌ كبيرةٌ واسعةٌ بين الريِّ (طهران) ونيسابور في سفوح جبالِ طبرستان (البرز) الجنوبيّة.

وهذا الجزءُ كلُّه في إيران، ويشملُ منطقتين:

الأولى: إقليم طبرستان، ويسمّى اليومَ (مازِنْدَران)، ويشملُ المنطقةَ المحصورةَ بين جبال (البُرز) وسواحلِ بحر (الخزر)، وأشهرُ مُدُنها - الآن -: ساري، وبَنْدَرْ شاه، وجرجان.

الثانية: منطقة نيسابور، وتسمّى الآن (نيشابور)، وقد ضُمَّ إليها إقليمُ (قوهِستان)، وهي المعروفةُ اليومَ باسم (خراسان).

ومِن أهمِّ مدُنه - الآن -: مَشْهَدْ، طوس، نيسابور، سرخس.

ويَحُدُّها من الشرق:

نَهرُ (جيحون)، والذي يُعرَفُ الآن بنهر (آمو)، وهذا النهرُ يُسايِرُ أرضَ خراسان من الشرق، من بدايتها إلى نهايتها، فالمنطقةُ التي تُعرَفُ قديمًا بـ(ما وراء النهر) ليست داخلةً في خراسان.

ويحدُّها من الشمال:

صحراءُ (قراقوم) الواقعةُ في تركمانستان.

ومن الغربِ: بحرُ الخزر، المعروف - الآن - ببحر (قزوين).

والخلاصةُ: أن خراسان تشملُ:

١ = جميعَ الولاياتِ (المناطق) الواقعةَ على السفوح الشماليّةِ والغربيّةِ لجبال (هندوكوش) في أفغانستان.

٢ = وإقليمَي: (مازندران) و (خراسان) الواقعَين في الشمال الشرقيِّ من إيران.

٣ = وجميعَ المناطقِ الواقعةَ جنوبَ صحراء (قراقوم) في تركمانستان[١].

(١) انظر: (معجم البلدان) (٢/ ٤٠١-٤٠٥)، (خراسان) لمحمود شاكر، خريطةَ المنطقة.

المبحث الثالث: ولادتُه:

اختلفوا في ولادة الإمام مسلم مع اتفاقهم على سنةِ وفاتِه، والأقوال في ذلك أربعة:

القول الأول: إنه ولد سنة ٢٠١هـ.

القول الثاني: إن ولادتَه كانت سنة ٢٠٢هـ.

القول الثالث: أنها كانت سنة ٢٠٤هـ، جزم به ابنُ كثير وابن حجر في (التهذيب)، وغيرُهم.

القول الرابع: إنها كانت سنة ٢٠٦هـ، وبه جزم الحاكمُ وابن الصلاح والنووي وغيرُهم.

وهذا القولُ هو الراجح، والقائلون به هم المعروفون بشدة عنايتِهم بالإمام مسلمٍ ومصنَّفاتِه[١].

المبحث الرابع: نشأتُه وأسرتُه:

نشأ الإمامُ مسلمٌ في بيت علم وجاه، فقد كان والدُه متصدِّرًا لتربية الناس وتعليمِهم، قال تلميذُه محمدُ بنُ عبد الوهاب الفرّاء (ت٢٧٢هـ): «وكان أبوه الحجاج بن مسلم من المشيخة»[٢].

ولا شك أنَّ خيرَ والده في التعليم والتوجيه من شأنه أن يعُمَّ أهلَ بيته، فهم أولى الناس بخيره، وهذا الوسط العلمي المباشر من شأنه أن يغرس البذرة الأولى من بذر التعليم الأولية، ويكون دافعًا نحو حلقات التعليم واستكمالِ العلم من

---

(١) انظر التفصيل في: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور بن حسن سلمان (١/ ١٦-١٩)، (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للدكتور محمد طوالبة (ص/ ١٥-١٧).

(٢) انظر: (تهذيب التهذيب) (١٠/ ١٢٧).

جهةٍ أخرى.

وكانت عادةُ أهل ذلك العصر أن يبعثوا بأبنائهم إلى الكُتَّاب لتعلُّم القرآن الكريم وحفظِه، وما يلزم ذلك من علوم اللغة العربية، وبعد الفراغ من هذه المرحلة: يخرجُ الطالبُ من الكُتّاب ويبدأ الاختلافُ إلى الشيوخ والسماع منهم، ولا أظنُّ مسلمًا شذَّ عن ذلك المنهج.

هذا الذي يمكن أن يُقال هنا، ولم تُسعِفنا المصادرُ عن طفولتِه بأكثر من هذا.

أمّا أسرتُه: فلم يَرِد في المصادر التي ترجمت لهذا الإمام تفصيلٌ عن حياته العائلية، ولا عن أسرتِه، سوى ما ذكرَه الحاكم: «رأيتُ من أعقابِه من جهة البنات في داره»[١]، وقال: «ولم يُعقِب ذكرًا»[٢].

المبحث الخامس: شمائلُه:

كان عالي الهِمَّة، كثيرَ النشاط، ذا صبرٍ في الطلبِ والتحصيل، وليس أدلَّ على ذلك من كثرة رحلاتِه وتطوافِه في البلدان الإسلامية، كما سيأتي.

ويدلُّ - أيضًا - على علوِّ هِمَّتِه، وصبرِه ونشاطِه: بحثُه الطويلُ عن حديث، حتى استغرقَ منه ليلةً بتمامِها، وقيل: إنّ وفاتَه كانت بسبب غَمٍّ أصابَه لعدم عثورِه على هذا الحديث.

قال ابنُ الصلاح: «وكان لموتِه سببٌ غريب، نشأ عن غمرةٍ فكريَّةٍ علميّة»، ثم أسندَ إلى الحاكمِ أنه قال: «سمعتُ أبا عبد اللَّه محمدَ بنَ يعقوب، سمعتُ أحمدَ بنَ سلمة يقول:

عُقِدَ لأبي الحسين مسلمِ بن الحجاج مجلسٌ للمذاكرة، فذُكِرَ له حديثٌ لم يَعرفه، فانصرَفَ إلى منزِله، وأوقدَ السراج، وقال لِمَن في الدار: لا يَدْخلنَّ أحدٌ

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٧٠).

(٢) (معرفة علوم الحديث) (ص/ ٥٢).

منكم هذا البيت، فقيل له: أُهدِيَت لنا سَلَّةٌ فيها تمر، فقال: قَدِّموها إليّ، فقدّموها، فكان يطلبُ الحديثَ ويأخذُ تمرةً تمرةً يمضغُها؛ وأصبحَ وقد فَني التمر، ووجدَ الحديث».

قال الحاكم: «زادَني الثقة من أصحابِنا: أنه منها مرضَ ومات»[١].

ووُصِفَ بأنه ما اغتابَ أحدًا في حياتِه، ولا ضربَ، ولا شتم[٢].

وكان إمامًا ثقة، جليل القدر، من كبار العلماء، يتّسِمُ بالورع والعبادة، والعلم الواسع، والاحتياطِ لدينه، لذلك عظُم في أعين الناس، وعَلَت منزِلَتُه، وسَمَت مكانتُه.

وكان إلى جانبِ ذلك شجاعًا، صدوقًا، وفِيًّا، يقف إلى جانب الحقِّ وأهلِه في الشدائد والملِمّات، لقد وقفَ إلى جانب الإمام البخاريِّ ينصرُه ويؤازِرُه، ويذودُ عنه، متحدِّيًا في ذلك الموقفِ النبيلِ خصومَ البخاري، ولم يُبالِ بما لهم من نفوذٍ وقوةٍ وسلطان[٣].

قال الخطيب: «وكان مسلمٌ أيضًا يُناضِلُ عن البخاريِّ حتى أوحشَ ما بينه وبين محمد بن يحيى الذهليِّ بسببِه»، ثم ذكرَ قصَّتَه مع الإمام محمد بن يحيى الذهلي[٤].

أما صفاتُه الخَلْقِيَّة: فقال الحاكم: «سمعتُ أبي يقول: رأيتُ مسلِمَ بن

---

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٥-٦٦)، وانظر: (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠٣)، (تهذيب الكمال) (٢٧/ ٥٠٧).

(٢) انظر: (غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج) (ص/ ٢٩)،(فتح الملهم) (١/ ١٠٠).

(٣) انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (١/ ٢٤).

(٤) (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠٣).

الحجاج يُحَدِّثُ في (خان محمِش)[١]، فكان تامَّ القامة، أبيض الرأسِ واللحية، يُرخِي طرفَ عمامتِه بين كتفيه»[٢].

المبحث السادس: وفاتُه:

توفي الإمامُ مسلمٌ عشيَّةَ يوم الأحد، ودُفِن يوم الاثنين، لخمسٍ بقين من رجب، سنة (٢٦١هـ)، [الموافق ٦/ ٥/ ٨٧٥م]، وعمرُه (٥٥) سنة، على الصحيح من أقوال أهل العلم في سنة ولادتِه[٣].

* * *

(١) هو متجرُه.

ومن غرائب التصحيفات هنا: ما وقعَ في (العبر) للذهبي (٢/ ٢٣) عن الإمام مسلم أنه «كان صاحب تجارة، وكان محسن نيسابور»، هكذا وقع في المطبوع، والصحيح أنّ الذهبيَّ قال: «وكان صاحبَ تجارةٍ بخان محمش بنيسابور، وله أملاكٌ وثروة»، كما نقلَه عنه ابنُ العماد في (شذرات الذهب) (٣/ ٢٧٢) - وقد تصحف عنده - هو الآخر - إلى «بخان بحمس» -.

وبناءً على هذا الخطأ ذكرَ الدكتور محمد طوالبة في كتابه القيم (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) (ص/ ٢٠) - وتبعَه الشيخ مشهور حرفيًّا في (الإمام مسلم) (١/ ٣٣) - أن الإمام مسلمًا «كان كثيرَ الإحسان إلى الناس، حتى وصفَه الذهبيُّ بأنه (محسِنُ نيسابور)...»، ثم أحالا إلى (العبر) للذهبي!.

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٧٠)، (تهذيب التهذيب) (١٠/ ١١٥).

(٣) انظر: (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٢)، ومصادر ترجمته.

الفصل الثاني
حياة الإمام مسلم بن الحجاج العلمية :

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : طلبُه للحديث :

أقبلَ الإمامُ مسلمٌ منذ صغره على سماع الحديثِ وحفظِه ، وكان أول سماعٍ له : سنة ثمان عشرة ومائتين[١] ، وكان عمرُه إذ ذاك اثنتي عشرة سنة ، وطافَ على شيوخ بلده - وهم الموردُ الأقرب - وسمعَ الكثيرَ من مرويّاتِهم ، وأولُ مَن سمعَ منه ببلده : يحيى بن يحيى بن بكير التميمي النيسابوري (ت٢٢٦هـ) ، وبشرُ بن الحكم النيسابوري (ت٧أو٢٣٨هـ) ، وإسحاق بن راهوية (ت٢٣٨هـ) .

ولا شك أن سماعَه منهم ومن غيرهم من أهل بلده كان في هذه الفترة المبكّرة في طلبِه للعلم .

ثم بدأت رحلاتُه ، قال الذهبي : «وحجَّ سنة عشرين ، فسمعَ من القعنبي ، وهو أقدمُ شيخٍ له ، ومن إسماعيل بن أبي أويس . . . وجماعةٍ يسيرة ، وردّ إلى وطنه»[٢] .

وفي طريق رجوعِه من الحج «سمع بالكوفةِ من أحمد بن يونس وجماعة وأسرعَ إلى وطنه»[٣] ، ومكثَ فيها قرابة خمس سنوات ، ثم ارتحل ، كما سيأتي في وصف رحلاته .

وقد أدام الاختلافَ إلى مَن حوله من الشيوخ ، سواء في ذلك شيوخُ مدينتِه

(١) انظر : (تاريخ الإسلام) (٦/ ٤٣١) ، (السير) (١٢/ ٥٥٨) .
(٢) (تاريخ الإسلام) (٦/ ٤٣١) .
(٣) (السير) (١٢/ ٥٥٨) .

نيسابور، أو شيوخ بلادِه خراسان عامةً، التي برزَ فيها ابتداء من القرن الثالث أغلبُ أئمةُ الحديث، وصارت أنشطُ مدارسِه روايةً ونقدًا وتدوينًا[١].

المبحث الثاني: رحلاتُه:

يُعتبَر الإمامُ مسلم من الأئمة الرحَّالين، قال النوويُّ عنه: «أحدُ أعلام أئمةِ هذا الشأن، وكبار المبرّزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان، والرّحّالين في طلبِه إلى أئمة الأقطارِ والبلدان»[٢]، وقد ابتدأت رحلاتُه بالحجاز، وكانت في سنٍّ مبكّرة؛ إذ كانت وعمرُه (١٤) عامًا، في سنة (٢٢٠هـ)، وكان إذ ذاك أمردًا، وكانت لأداء فريضة الحج.

ثم رحلَ بعد خمس سنواتٍ من ذلك في حدود (٢٢٥هـ)، قال الذهبي: «ثم رحلَ في حدود الخمسِ وعشرين ومئتين، فسمع من عليِّ بن الجعد[٣]، ولم يَروِ عنه في صحيحه؛ لأجلِ بدعةٍ ما، وسمع من أحمد بن حنبل..»[٤].

وفيما يلي ذكرُ أبرز محطات رحلاتِه، مع بيان أبرز مَن سمع منهم فيها:

مكة المكرمة:

سمع بها: عبدَ اللّه بن مسلمة القعنبي (ت٢٢١هـ)، وسعيدَ بنَ منصور (ت٢٢٧هـ)، والقعنبيُّ أكبرُ شيوخه المتقِنين؛ لكونه قد سمع من سَلَمة بن وردان الليثيِّ أحدِ التابعين، لكن سلَمة ليس من الجِلَّة الثقات، فلذا لم يُورِد مسلمٌ في صحيحه شيئًا من الثلاثيات، مع وقوع واحدٍ منها عند الترمذيِّ، وهو تلميذٌ

---

(١) انظر: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للطوالبة (ص/١٨)، (الإمام مسلم) (١/ ٢٧-٢٨).

(٢) (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/ ٩١)، و(شرح صحيح مسلم) (١/ ١٠).

(٣) وهو بغدادي، مما يعني أن هذه الرحلة كانت إلى بغداد، كما سيأتي بيانُه.

(٤) (تاريخ الإسلام) (٦/ ٤٣١).

رفع المسـ هم

لمسلم[١].

المدينة النبوية:

وسمع بها: إسماعيلَ بن أبي أويس (ت٢٢٦هـ) وغيرَه.

البصرة:

قال الذهبيُّ في ترجمة أحمد بن سلمة (ت٢٨٦هـ) إنه: «رفيقُ مسلمٍ في الرحلة إلى بلخ وإلى البصرة»، وسمعَ بها من القعنبيِّ وغيرِه، ولعله يكون سمع منه في أواخر أيام حياته[٢].

بغداد:

قدم الإمام مسلمٌ إلى بغداد مرات عديدة؛ لأنها مركزُ الخلافةِ والحضارة والعلوم، فكان العلماءُ يأتونها من كلِّ مكان، وسمعَ بها من الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤٢هـ) وغيرِه، وروى عنه أهلُها[٣]، وأولِ قدومِه إليها كان سنة (٢٢٥هـ)، وهي أول رحلةٍ له بعد رحلة الحج، وآخرُ قدومه إليها كان سنة (٢٥٩هـ)[٤].

بلخ[٥]:

رحلَ إليها بصحبةِ رفيقِه أحمد بن سلمة (ت٢٨٦هـ)، كما صرّح بذلك

(١) انظر: (غنية المحتاج) للسخاوي (ص/ ٣٢-٣٣).

(٢) انظر: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للطوالبة (ص/ ٣٠).

(٣) (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠١).

(٤) انظر: (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠١)، (وفيات الأعيان) (٥/ ١٩٤)، (شذرات الذهب) (٣/ ٢٧٠).

(٥) بلدةٌ معروفةٌ في شمال أفغانستان، لا زالت تحتفظ باسمها، قاعدتُها - الآن - مدينةُ (مزار شريف)، وقد أنشئت الأخيرةُ (مزار شريف) على أربعة عشر ميلاً إلى الشرق من (بلخ) القديمة، كما أن المدينة القديمة لا زالت قائمة، وكانت بلخ إحدى حواضر الدنيا المعروفة، لم يكن لها نظيرٌ في الحسن في ذلك الوقت إلا دمشق الشام، وكانت من أهم مدن خراسان، وينتسب إليها أعلامٌ لا يُحصون.

الذهبي[١]، وكانت رحلتُه إلى قتيبة بن سعيد البَغْلاني[٢] (ت٢٤٠هـ)، كما صرّح بذلك الخطيب[٣].

الكوفة:

سمع بها من أحمد بن يونس (ت٢٢٧هـ)[٤]، وعمر بن حفص بن غياث (ت٢٢١هـ)[٥]، وقد جزمَ الذهبيُّ أنه سمع منهما في رحلة الحج الأولى سنة (٢٢٠هـ)[٦].

مصر:

صرّح الإمامُ مسلم برحلته إليها حيث قال: «إنما نقموا عليه [أي: أحمد بن عبد الرحمن الوهبي (ت٢٦٤هـ)] بعد خروجي من مصر»، وقد نصَّ الحاكمُ على أنّ أحمد بن عبد الرحمن هذا قد اختلطَ بعد الخمسين ومائتَين بعد خروج مسلمٍ من مصر[٧]، فتكون رحلةُ الإمام مسلم إليها قبل هذا التاريخ.

وقد سمعَ بمصر من حرملة بن يحيى (ت٢٤٤هـ)، وعمر بن سوّاد (ت٢٥٤هـ).

---

(١) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٦٣٧).

(٢) نسبة إلى مدينة (بغلان)، وهي من المدن الأفغانية المعروفة، تقع في أقصى شمال البلاد، ولا زالت تحتفظ باسمها وموقعِها، وتحمل الآن اسم إحدى الولايات الأفغانية.

(٣) (تاريخ بغداد) (٤/ ١٨٦).

(٤) (السير) (١٢/ ٥٥٨).

(٥) (المنتظم) لابن الجوزي (٧/ ١٣٧).

(٦) (تاريخ الإسلام) (٦/ ٤٣١).

(٧) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٩٧).

رفع المسلم

الري[١]:

دخلَ مسلمٌ إليها أكثر من مرة، فدخلَها قبل سنة (٢٤٠هـ) لسماعه من محمد بن مهران الجمال (ت٢٣٩)، ومحمد بن عبد الرحمن زُنَيْخ (ت٢٤٠هـ)، ودخلَها أيضًا بعد سنة خمسين ومائتَين عقب تأليفِه لصحيحه، وشيوعِه بين العلماء، ولم تقتصِرْ رحلة الإمام مسلم إلى الري على السماع فقط، بل كان يُذاكر العلماء، ويُعلِّمُ الناس.

الشام:

ذكرَ غيرُ واحدٍ ممن ترجمَ للإمام مسلمٍ أنه رحلَ إلى الشام[٢]، ولم يُفصِّلوا ذكرَ المدن التي دخلَها، إلّا أنّ ابنَ عساكر قد جزمَ بدخوله مدينةَ دمشق[٣]، وترجمَ له فيه بناءً على سماعِه من محمد بن خالد السكسكي[٤]، وقال: «وسمع بدمشق محمدَ بن خالد السكسكي، وكتبَ عنه من حديث الوليد بن مسلم»[٥]، بل ذكر عن شيخه الحسن بن محمد أبي نصر اليورناتي أنه قال: «دفعَ إليّ صالحُ بن أبي

(١) بلدةٌ كبيرةٌ من بلاد الديلم، بين قومس والجبال، والنسبةُ إليها (الرازي)، وكانت - كما يقول الحمويُّ في (معجم البلدان) (٣/ ١٣٢) -: «من أمهات البلاد وأعلام المدن، كثيرة الفواكه والخيرات»، وكانت من أهم المراكز العلمية، وكانت تقع في طريق قوافل الحجاج القادمة من نيسابور، ومرو، وبلخ، وهراة، وغيرها من بلاد خراسان وما وراء النهر، وقد تعرضت للّهدم والخراب على أيدي التتار، وبعد خرابها انتقل سكانُها إلى مدينتي (ورامين)، و(طهران) المجاورتين، وكانت (طهران) - أو تهران - قريةً من قرى (الري)، ولكنها ازدهرت بعد خراب الري، وفي ختام القرن الثاني عشر الهجري اتخذها محمد شاه - مؤسسُ الدولة القاجارية - عاصمةً لبلاد فارس، وتقع مدينة (الري) القديمة في حدود (طهران) اليوم، وينتسبُ إليها من الأعلام خلقٌ لا يُحصون.

(٢) انظر: (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠٠)، (طبقات الحنابلة) (١/ ٣٣٧)، (وفيات الأعيان) (٥/ ١٩٤)، (البداية والنهاية) (١٤/ ٥٥٢)، (شذرات الذهب) (٣/ ٢٧٠).

(٣) وتبعَه غيرُه، انظر: (شذرات الذهب) (٣/ ٢٧٠).

(٤) انظر: (تاريخ دمشق) (٥٨/ ٨٥-٩٥).

(٥) (تاريخ دمشق) (٥٨/ ٨٥).

صالح ورقةً من لحاء شجرةٍ بخطِّ مسلمِ بن الحجاج قد كتبَها بدمشق من حديث الوليد بن مسلم»[(١)].

ولكنّ الإمام الذهبيَّ شكّكَ في ذلك، وقال: والظاهرُ أنه لقيه في الموسم، فلم يكن مسلمٌ لِيدخلَ دمشقَ فلا يَسمعُ إلّا من شيخ واحد، واللّه أعلم»[(٢)].

هذا ما قاله في (السير)، وقد ذكرَ فيه ما حكاه ابنُ عساكر عن شيخِه أبي نصر اليورناتي أنّ صالح بن أبي صالح دفعَ إليه ورقةً من لحاء شجرةٍ بخطِّ مسلم، ثم قال: «قلت: هذا إسنادٌ منقطعٌ لا يَثبت»[(٣)].

ولكنه في (تاريخ الإسلام) قال: «إن صحَّ هذا فيكون دخلَ دمشقَ مجتازًا، ولم يُمكِنه المُقام، أو مرض بها ولم يتمكن من السماع على شيوخِها»[(٤)].

قال السخاويُّ - وهو في صدد ذكر رحلاته -: «وبالشام - فيما ذكرَه ابنُ عساكر الإمام - لكنه لم يذكر أنه سمعَ بها من أهلِها من غير واحد.. وذلك عجيبٌ مع وجود دُحيم، وهشام بن عمّار، ومَن في طبقتِهما من أهل الضبطِ والتنقيب، ولذلك استبعَدَ دخولَه لها المزّيُّ[(٥)] الحافظُ المفهَم، إلّا أنّ ابنَ عساكر ساق عن شيخِه أبي نصر اليورناتي... [فذكره ثم قال]: فإن صحَّ: فلعله دخلَها مجتازًا، ولم يمكنه المقامُ لإعجال سيرِه، أو مرض بها، فلم يتمكن من السماع بها على غيرِه».

وما ذكرَه الذهبيُّ والسخاويُّ من الاستشكال قويٌّ واردٌ، فمن البعيد أن

---

(١) المصدر السابق (٥٨/ ٨٧).

(٢) (السير) (١٢/ ٥٦٢).

(٣) المصدر السابق (١٢/ ٥٦٣).

(٤) (تاريخ الإسلام) (٦/ ٤٣٢).

(٥) كذا في المطبوع، ولم أجده في (تهذيب الكمال) في ترجمة الإمام مسلم، بل لم يذكر المزيُّ السكسكيَّ ضمن شيوخ مسلم أصلًا، والذي أنكرَ دخولَه دمشق هو الذهبيُّ كما سبق.

رفع المسلم

يقتصر الإمامُ مسلمٌ على السماع من السكسكيِّ فقط بعد تلك الرحلة الطويلة، ويرجع دون أن يحرص على السماع من دُحيم وأمثالِه، إلّا أن يكون قد منعَه من المقام بها عذرٌ ما، كما أشارا إليه، فالذي يترجح - والعلمُ عند اللّه - صحة دخوله دمشق، وعدم توسعه في الرواية هناك لعذرٍ طارئ، واللّه تعالى أعلم.

هذه المحطات هي التي وردَ ذكرُها في المصادر، ولا يُستبعد أن تكون رحلات الإمام مسلم قد شملت مدنًا وأقاليم أخرى أيضًا؛ لأنّ قائمةَ شيوخه الطويلة تحوي كثيرًا من الأنساب إلى البلدان لم تَرِد فيما سبق، واللّه تعالى أعلم.

المبحث الثالث: مذهبُه في الفروع:

قال السخاويُّ - وتبعَه القلعيُّ -: «والظاهرُ أنه كان على طريقة الأئمة من أهل الآثارِ في عدم التقليد، بل سلك الاختيارَ... وممن قال إنه على مذهب أهل الحديثِ وليس بمقلِّدٍ لواحدٍ بعينه من العلماء، ولا هو من الأئمة المجتهِدين على الإطلاق: التقيُّ ابنُ تيمية[1] - رحمهما اللّه وإيَّانا -»[2].

وسئلَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية عن البخاريِّ ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي... هل كان هؤلاء مجتهِدين لم يقلدوا أحدًا من الأئمة، أم كانوا مقلِّدين؟

فأجاب: «أما البخاريُّ وأبوداود: فإمامان في الفقه من أهل الاجتهاد.

وأما مسلم، والترمذي، والنسائي، وابنُ ماجة.. ونحوهم: فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلِّدين لواحدٍ بعينِه من العلماء، ولا هم من الأئمة

---

(١) يقصد شيخَ الإسلام.

(٢) (غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج) للسخاوي (ص/ ٣٦-٣٧)، (ذكر مناقب الإمام مسلم) للقلعي (١/ ب-٢/ أ).

المجتهِدين على الإطلاق، بل هم يميلون[١] إلى قول أئمة الحديث، كالشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأمثالِهم. . .»[٢].

(١) في المطبوع: «لا يميلون»، وهو خطأ، انظر: (صيانة مجموع الفتاوى) (ص/ ١٥٩).
(٢) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (٢٠/ ٣٩-٤٠).

رفع عبد الرحمن الهجري المسلم

المبحث الرابع: مكانتُه، وثناءُ العلماء عليه:

الإمامُ مسلمُ بنُ الحجاج أحدُ أركان علم الحديث، وأحدُ أئمتِه البارزين فيه، وممن رفع اللَّه ذكرَه في العالمين.

كانت علاماتُ الذكاء والنبوغ باديةً عليه وهو في حِلَق العلم، مما جعلَ أحدَ أجلّة أئمة الحديث يقولُ فيه بالفارسيةِ ما معناه: «أي رجلٍ هذا!»(١).

وقال له شيخُه إسحاق بن منصور الكوسج: «لن نَعدَمَ الخيرَ ما أبقاكَ اللَّه للمسلمين»(٢).

بل قال أبو الفضل أحمد بن سلمة: «رأيتُ أبا زرعة وأبا حاتم يُقدِّمان مسلمَ بنَ الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرِهما»(٣).

وهذه شهادة عظيمةٌ من شيخَيه، وهما من أبرز أئمة عصرهما في الحديث على الإطلاق.

وقال محمد بن عبد الوهاب الفراء - وهو أكبرُ منه -: «كان مسلم بن الحجاج من علماء الناسِ وأوعيةِ العلم، ما علمتُه إلّا خَيِّرًا»(٤).

وقال أبو قريش الحافظ(٥): «سمعتُ محمدَ بنَ بشار يقول: حُفَّاظُ الدنيا أبو

---

(١) (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠٢)، وهذه الترجمة - مع أنها هي المتداولة في جميع كتب التراجم التي ذكرت هذا القول - لا أظنها دقيقة؛ وذلك أنّ نصَّ كلام ابن راهويه - كما في (تاريخ بغداد) - هو: «مَرْدَكا ين بوذ»، والظاهر أنه مصحَّفٌ من «مردَكا بود»، والصحيح أن تُكتَب «مردَكه بود»، ومعناه: «كان رجلًا»، واللَّه تعالى أعلم.

(٢) (تاريخ الإسلام) (٦/ ٤٣٢).

(٣) (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠١)، (تهذيب الكمال) (٢٧/ ٥٠٦).

(٤) (تاريخ دمشق) (٥٨/ ٨٩)، (تهذيب التهذيب) (١٠/ ١١٥).

(٥) هو محمد بن جمعة بن خلَف القُهِستاني (ت٣١٣هـ)، وصفه الذهبيُّ بأنه «العلامة، الحافظ الكبير، صاحب التصانيف»، انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٠٤).

رفع
المسـٰهم

زرعة بالري، ومسلمٌ بنيسابور، وعبد اللّه الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل بِبُخارى».

ومحمد بن بشار من شيوخ الإمام مسلم، بل هو شيخُ الأربعة المذكورين في كلامه، وكان يفتخرُ بكونهم حملوا عنه[1].

وقال أبو عبد اللّه محمد بن يعقوب الأخرم: «إنما أخرجَت نيسابور ثلاثةَ رجال: محمد بن يحيى الذهلي، ومسلم بن الحجاج، وإبراهيمَ بنَ أبي طالب»[2].

وقال ابن أبي حاتم: «كتبتُ عنه بالري، وكان ثقةً من الحفاظ، له معرفة بالحديث»[3].

وقال الخطيب: «أحدُ الأئمة من حُفَّاظ الحديث»[4].

وقال السمعاني: «أحدُ أئمة الدنيا، المشهور كتابُه في الشرق والغرب...»[5].

وقال القاضي عياض: «أحدُ أئمة المسلمين، وحُفَّاظِ المحدِّثين، ومُتقِني المصنِّفين، أثنى عليه غيرُ واحدٍ من الأئمة المتقدمين، وأجمعوا على إمامتِه، وتقديمِه، وصحةِ حديثه، وتمييزِه ومعرفتِه، وثقتِه، وقبول كتابِه»[6].

وقال ابنُ عساكر: «الحافظ، صاحبُ الصحيح، الإمام المبرّز، والمصنِّفُ

---

(١) كما صرّحَ به الذهبيُّ في (السير) (١٢/ ٢٢٧) - في ترجمة الدارمي -.
(٢) (تاريخ الإسلام) للذهبي (٦/ ٤٣٣).
(٣) (الجرح والتعديل) له (٨/ ١٨٢-١٨٣).
(٤) (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠٠).
(٥) (الأنساب) للسمعاني (٤/ ٥٠٦-القشيري).
(٦) مقدمة (إكمال المعلم) (ص/ ٩٦).

رفع
المسا هم
عز الله لي الدين

المميز، رحلَ، وجمعَ، وصنَّف»[١].

وقال النووي: «وأجمعوا على جلالتِه، وإمامتِه، وعلوِّ مرتبتِه، وأكبرُ الدلائلِ على ذلك: كتابُه «الصحيح»، الذي لم يوجَد في كتابٍ قبله ولا بعده في حسن الترتيب، وتلخيصِ طرق الحديث»[٢].

وقد نعتَه الذهبيُّ بأوصافٍ عدّةٍ تدل على مكانة هذا الإمام، فمما قال عنه إنه: «الإمام، الحافظ، حجة الإسلام»[٣]، وقال: «الإمام الكبير، الحافظ، المجود، الحجة»[٤]، وقال: «أحدُ أركان الحديث»[٥].

بل قال - في ترجمة الإمام يحيى بن يحيى النيسابوري شيخِ مسلم -: «لم يكن بخراسان مثلُه إلّا إسحاق، ولا بعد إسحاق مثل الذهلي، ولا بعد الذهليِّ كمسلم[٦]، ولا بعد مسلمٍ كمحمدِ بن نصر المروزي، ولا بعد ابن نصر كابن خزيمة، ولا بعده كأبي حامد بن الشرقي، ولا بعده كأبي بكر الصِّبْغي»[٧].

هذه طائفة يسيرة من أقوال الأئمة في الإمام مسلم بن الحجاج، وهي تبين ما

---

(١) (تاريخ دمشق) لابن عساكر (٥٨/ ٨٥).
(٢) (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/ ٩٠).
(٣) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٥٨٨)، وبمثله قال ابنُ عبد الهادي في (طبقات علماء أهل الحديث) (٢/ ٢٨٦).
(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٥٧).
(٥) (العبر في خبر مَن غبَر) (٢/ ٢٣).
(٦) وجودُ أمثال البخاري في هذه الطبقةِ لا يُشكل على كلام الذهبي؛ لأن البخاريَّ ليس من أهل خراسان؛ لأن «بخارى» تقع في ما وراء النهر، و «ما وراء النهر» هي الحدُّ الشماليُّ والشمال الشرقيُّ لإقليم «خراسان»، ولا يُعكِّرُ على هذا قولُ طاش كبرى زادة - في (مفتاح دار السعادة) (٢/ ١١٩) - عن الإمام مسلم أنه «إمامُ خراسان في الحديث بعد البخاري»؛ لأنه من باب التوسع، وليس دقيقًا في التعبير، ومع ذلك فقد عدَّ كثيرٌ من الأئمة الإمامَ البخاريَّ من أعلام خراسان، وهذا من باب التوسُّع.
(٧) (سير أعلام النبلاء) (١٠/ ٥١٩).

تبوّأه الإمامُ مسلمٌ من المكانة العالية البارزة في علم الحديث، حتى استحقَّ أن يُقال عنه إنه «إمام أهل الحديث»(١)، وبأن يُحشَرَ مع مَن حازوا على لقب «أمير المؤمنين في الحديث»(٢).

المبحث الخامس: شيوخ الإمام مسلم:

رحلاتُ الإمام مسلم إلى تلك الأقطار المختلفة من العالَم الإسلامي مكَّنته من اللقاءِ بعددٍ كبيرٍ من الأئمة والشيوخ، والأخذِ منهم، قال الإمامُ الذهبيُّ - بعد أن ذكرَ بعضَ شيوخه -: «وسمعَ من خلقٍ كثيرٍ من العراقيين، والحجازيين، والشاميين، والمصريين، والخراسانيين، فسمَّى له شيخُنا في (تهذيب الكمال)(٣) مئتَين وأربعةَ عشر شيخًا، ورأيتُ بخطِّ حافظٍ أنه قد روى في «صحيحه» عن مئتَين وسبعةَ عشر»(٤).

وسردَ في (السير) شيوخَه على المعجَم، ثم قال في الأخير: «وعِدَّتُهم مئتان وعشرون رجلاً، أخرجَ عنهم في الصحيح»(٥).

ثم قال: «وله شيوخٌ سوى هؤلاء، لم يُخرج عنهم في «صحيحه»، كعليِّ بنِ الجعد، وعليِّ بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي».

قلت: ومن أبرز مَن لم يذكره المزيُّ والذهبيُّ في قائمة شيوخه الطويلة: شيخُه الإمام البخاري؛ فإنهما لم يذكراه لكون مسلم لم يَروِ عنه في «صحيحه»، وكذلك محمد بنُ مسلم بن وارة.

---

(١) كما صرح به النوويُّ في (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/ ٨٩-٩٠).
(٢) انظر: (هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث) (ص/ ٢٨)، (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (١/ ٤٩).
(٣) (٢٧/ ٤٩٩-٥٠٤).
(٤) (تاريخ الإسلام) للذهبي (٦/ ٤٣١) - بتصرف يسير -.
(٥) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٥٨-٥٦١).

رفع
المسلم
عبد الله إلياس

وقد سردَ الدكتور محمد طوالبة أسماءَ (٢٢٢) من شيوخِه، مع بيان درجاتِهم وسِنِي وفياتِهم[١]، وزادَ عليه الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان فسردَ أسماءَ (٢١٩) شيخًا ممن روى عنهم في «الصحيح»[٢]، و (٢٦) ممن روى عنهم خارج «الصحيح»[٣]، كما استدركَ على مَن أخطأ فذكرَ غيرَهم مع أنهم ليسوا من شيوخه[٤].

وسأذكرُ فيما يلي بعضَ شيوخِه الذين أكثرَ عنهم في «صحيحه»، مرتَّبين على الأكثرِ روايةً، مع ذكر مراتبهم في التوثيق - حسب ما وردَ في «التقريب»- فمنهم:

١- عبد اللَّه بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة بن عثمان بن خواستي، أبو بكر العَبْسي الكوفي، «ثقة حافظ، صاحبُ تصانيف»، (ت٢٣٥هـ)، وهو الأولُ من حيث عدد الروايات في «صحيح مسلم»، روى عنه (١٥٤٠) حديثًا.

٢- زهير بن حرب بن شدّاد، أبو خيثمة النسائي الحافظ، «ثقة ثبت»، (ت٢٣٤هـ)، وهو الثاني من حيث الكثرة، روى عنه (١٢٨١) حديثًا.

٣- محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس بن دينار، أبو موسى العَنَزي البصري الزَّمِن، «ثقة ثبت»، ماتَ سنة (٢٥٢هـ) على الراجح، روى عنه (٧٧٢) حديثًا.

٤- قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البلخي البَغلاني، «ثقة ثبت»، (ت٢٤٠هـ)، روى عنه (٦٦٨) حديثًا، سمع منه ببلخ، كما قدمتُ، وبنيسابور أيضًا، كما قال الخليلي[٥].

٥- محمد بن عبد اللَّه بن نُمَيْر، أبو عبد الرحمن الهمداني الكوفي، «ثقةٌ

(١) انظر: (الإمام مسلم ومنهجُه في صحيحه) له (ص/ ٤٣-٧٦).
(٢) انظر: (الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث) له (١/ ٥٦-١٠١).
(٣) المصدر السابق (١/ ١١٢-١١٨).
(٤) المصدر السابق (١/ ١٠٤-١١١).
(٥) في (الإرشاد) (٣/ ٩٣٦).

حافظٌ فاضل»، (ت٢٣٤هـ)، روى عنه (٥٧٣) حديثًا.

٦- محمد بن العلاء بن كُرَيب، أبو كُرَيب الهَمداني الكوفي، «ثقة حافظ»، (ت٢٤٨هـ) فيما قاله البخاري، وقال غيرُه: (ت٢٤٧هـ)، روى عنه (٥٥٦) حديثًا.

٧- محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان، أبو بكر العبدي البصري، «ثقة»، (ت٢٥٢هـ)، روى عنه (٤٦٠) حديثًا.

٨- محمد بن رافع بن أبي زيد، أبو عبد اللَّه القُشيري النيسابوري، «ثقة عابد»، (ت٢٤٥هـ)، روى عنه (٣٦٢) حديثًا.

٩- محمد بن حاتم بن ميمون، أبو عبد اللَّه المؤدب البغدادي، المعروف بالسَّمين، مروزي الأصل، «صدوقٌ ربما وهم»، (ت٢٣٥هـ)، روى عنه (٣٠٠) حديثًا.

١٠- علي بن حُجر بن إياس، أبو الحسن السعدي المروزي، «ثقةٌ حافظ»، (ت٢٤٤هـ) [ويُقال: ٢٤١هـ]، روى عنه (١٨٨) حديثًا.

١١- محمد بن إسحاق بن جعفر، أبو بكر الصاغاني[1]، نزيل بغداد، «ثقة ثبت»، (ت٢٧٠هـ)، روى عنه (٣٢) حديثًا، وقد أكثرَ عنه تلميذُه الإمام أبو عوانة في «مستَخرَجِه» على صحيح الإمام مسلم.

١٢- الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، روى عنه (١٨) حديثًا.

---

(١) ويُقال أيضًا (الصغاني)، نسبة إلى بلادٍ مجتمعةٍ وراء نهر جَيحون - المعروف بـ(آمو) - يُقال لها (جغانيان)، وتعرَّب فيقال لها (الصغانيان)، وهي كورةٌ عظيمةٌ واسعة، تقع الآن في جمهورية (أوزبكستان)، وكانت قصبتُها تحملُ اسمَها، تقع إلى الشمال الشرقيِّ من مدينة (ترمذ) على أربع وعشرين فرسخًا، وقد اختفى اسمُها تمامًا من الخريطة بحلول القرن الثامن الهجري، وربما كانت تشغل الموضع الذي تشغله مدينةُ (ده نو) الحديثة في الجنوب الغربي من (أوزبكستان).

ومما يُلاحَظ في علاقة الإمام مسلمٍ مع مشايخِه:

أولاً: أنه روى عن بعضِهم فأكثر، كما سبق سردُ أسمائِهم مع بيان عدد مروياتِهم.

بينما لم يَروِ عن بعضِهم إلا حديثًا أو حديثين، فمثلاً: لم يَروِ عن جعفر بن حميد العبسي، وعبدِ الملك بن عبد العزيز أبي نصر التمار: إلا حديثًا واحدًا، وكذلك عن قطن بن نسير، روى عنه حديثًا واحدًا في فضل ثابت بن قيس بن شماس.

ثانيًا: روى عن بعض شيوخه المذكورِين في سِنٍّ مبكّرة، ولذا تجد أنه روى عنهم أنفسهم بواسطة أيضًا، مثل: عبد اللَّه بن مسلمة القعنبي، وعمر بن حفص بن غياث، وإسماعيل بن أبي أويس، ويحيى بن معين.

وفي المقابل تأخَّرَ في لُقيِّ بعض المحدثين، فلم يدركهم، وكان بإمكانه الرواية عنهم بغير واسطة، إلا أنه روى عن رجلٍ عنهم، كما وقعَ له مع موسى بن إسماعيل التبوذكي[١]، ومع عبد العزيز بن عبد اللَّه الأويسي[٢].

ثالثًا: قال الإمام الذهبي: «ليس في «صحيح مسلم» من العوالي إلا ما قلَّ، كالقعنبي عن أفلح بن حميد، ثم حديث حماد بن سلمة، وهمَّام، ومالك، والليث، وليس في الكتاب حديثٌ عالٍ لشعبة، ولا للثوري، ولا لإسرائيل.

وهو كتابٌ نفيس كاملٌ في معناه، فلما رآه الحفاظ أُعجِبوا به، ولم يسمعوه لنزوله، فعَمَدوا إلى أحاديث الكتاب، فساقوها من مرويَّاتِهم عاليةً بدرجةٍ وبدرجتَين، ونحو ذلك، حتى أتوا على الجميع كذلك، وسمَّوه «المستخرج

(١) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٠/ ٣٦٢).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ٣٨٩).

على صحيح مسلم»، فعلَ ذلك عدةٌ من فرسان الحديث. . . »[١].

وإذا قارنًا صحيحَ الإمام مسلم بصحيح الإمام البخاريِّ في هذا الجانب - العلو - نرى الفرقَ الشاسعَ بين الكتابَين، ومما يوضِّحُ هذا البونَ بين الكتابَين في العلو: ما ذكرَه الحافظُ ابنُ حجر في (الفتح)[٢] عند (ح/ ٤٤٧٣) - وقد أخرجَه البخاريُّ عن أحمد بن الحسن الترمذي، عن الإمام أحمد - قال الحافظ: «وكذا أخرجَه مسلمٌ عن أحمد نفسِه، وهو أحدُ الأحاديث (الأربعة) التي أخرجها مسلمٌ عن شيوخٍ أخرجَ البخاريُّ تلك الأحاديث بعينها عن أولئك الشيوخ بواسطة، ووقعَ من هذا النمطِ للبخاريِّ أكثر من مائتَي حديث، وقد جرَّدتُها في جزءٍ مفرد».

فماذا تمثل الأربعةُ التي يعلو فيها مسلمٌ على البخاريِّ على النحو المذكور في مقابل علوِّ البخاريِّ على مسلمٍ على النحو المذكورِ بأكثر من مائتَي حديث؟!

بل إنّ «سننَ الإمام أبي داود» أكثرُ عوالي نسبةً إلى صحيح الإمام مسلم، ففيه أحاديث كثيرة رواها أبو داود من كبار تلاميذ شعبة والثوري، ولذلك فإن الرباعيات في (سنن أبي داود) أكثر منها في (صحيح مسلم).

المبحث السادس: تلاميذُ الإمام مسلم:

تلاميذ الإمام مسلمٍ كثر، ولا غرابة في ذلك؛ فهو أحدُ أئمة هذا الشأن، وقد سرد المزيُّ في (تهذيبِ الكمال) أسماءَ (٣٥) منهم[٣]، وسردَ الدكتور محمد طوالبة منهم (٣٨) تلميذًا[٤].

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٦٨-٥٦٩).

(٢) (فتح الباري) (٧/ ٧٦٠).

(٣) (تهذيب الكمال) (٢٧٥٠٤-٥٠٥)، وكذلك الذهبيُّ في (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٦٢-٥٦٣).

(٤) انظر: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) له (ص/ ٧٧-٨٢)، وزاد عليه الشيخ مشهور حسن في (الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح) (١/ ١٨٢-٢٢٥)، وسردَهم مترجِمًا لكل واحدٍ منهم ترجمةً ضافية.

رفع المسلم

وسأذكرُ هنا بعضَ تلاميذِه الكبار أو المشهورين، فمن تلاميذه الأكابر:

١- الإمام أبو حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ).

٢- الإمام ابنُ أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، صاحبُ كتاب «الجرح والتعديل».

٣- الإمام أبو بكر ابن خزيمة (ت٣١١هـ)، صاحبُ «الصحيح».

٤- الإمام أبو عيسى الترمذي (ت٢٧٢هـ)، صاحبُ السنن، وقد روى عنه حديثًا واحدًا في (سننه).

٥- الإمام أبو عوانة الإسفراييني (ت٣١٦هـ)، صاحبُ «المستخرج».

المبحث السابع: مؤلفات الإمام مسلم:

الإمامُ مسلمٌ من المكثِرين في التصنيف في الحديث - روايةً ودراية، وفي علومِه المختلفة، كأوهام المحدِّثين، وأسمائِهم، وطبقاتِهم، وكُناهم، والمنفردات والوحدان، والمخضرمين، والإخوة والأخوات، وفي العلل، وغير ذلك، فتنوَّعَت مجالاتُ البحث عند الإمام مسلم، وشملت من فنون الحديث أبدعَها، وكلُّها تدل على مكانتِه الراسخة في هذا العلم، وتمكنه فيه دراية ورواية.

والملاحظ أنّ أصحاب التراجم لم يكونوا يستقصون مؤلَّفات الإمام مسلم، بل ذكروا بعضَها وأغفلوا البعضَ الآخر، مع تصريحهم بأن له مؤلفاتٍ كثيرة، وكان جلُّ اعتمادهم على ما ذكره الحاكِمُ في مصنفاته، كتاريخ نيسابور، وعلماء الأمصار، والمزكين لرواة الأخبار.

ومن المصادر التي توسّعت في ذكر مصنفات الإمام: المنتظم لابن الجوزي؛ فقد ذكر (٢٣) مصنفًا، والسِّيَر للذهبي، فقد ذكر (٢٠) مصنفًا، ثم توالت بعد ذلك الكتب المفهرسة لأسماء الكتب ومصنِّفيها، وعدّت من تآليف

رفع المسلم

مسلم رحمه اللَّه عددا ليس باليسير.

وفيما يلي سرد للمطبوع من مؤلفات الإمام[(١)]:

١- الأسامي والكُنى: ويبحث في أسماء رجال الحديث وكُناهم ونِسبتهم، وأهمّ شيوخهم وتلاميذهم، وما قيل فيهم من جرح، وهو من مطبوعات الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، بتحقيق: د. عبد الرحيم القشقري، ونشرته دار الفكر بسوريا مُصوَّرًا سنة ١٤٠٤هـ. بعنوان: «الكنى والأسماء».

٢- التّمييز: وهو من أنْفس الكتب وأكثرها فائدة، وضّح فيه الإمام منهج المحدِّثين في نقد الأحاديث وتمييزها، وهو من مطبوعات جامعة الرياض، وقد حقّقه الدّكتور مصطفى الأعظمي.

٣- الجامع الصّحيح، وقد سمّاه صاحبُه: (المسند الصحيح): وهو أشهر من أن يعرَّف، وسيأتي تفصيل التعريف به في المبحث الأول من الباب الثاني- إن شاء اللَّه تعالى-.

٤- رجال عروة ابن الزبير: يجمع هذا الكتاب رجال محدّث واحد في موضع واحد، وهو بشكل عام خاصٌّ برواية بعض الرجال من كبار التابعين وغيرهم؛ من رووا عنه ومن روى عنهم، وقد طبع الكتاب بالهند سنة ١٣٢٣هـ. مع كتاب «الضعفاء الصّغير» للإمام البخاريّ، و «كتاب الضعفاء والمتروكين» للإمام النسائي.

٥- المنفردات والوُحدان: المراد بالوحدان: مَن لم يرو عنه إلّا راو واحد، صحابيًّا كان أو غيره، وقد بدأ الإمام مسلمٌ في كتابه بذكر الصّحابة الذين لم يرو

---

(١) ولتفصيل القول في سرد مصنّفات الإمام مسلم وتعريفها-: يُراجع: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للدكتور محمد طوالبة؛ ص: (٨٣)، و: (الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث) للشيخ مشهور حسن: (١/ ٢٣٣).

عنهم إلّا واحد، ثم التّابعين ومن بعدهم، وجرّد أسماء الرّواة ولم يترجمهم، وقد طبع بالهند سنة ١٣٢٣هـ. مع كتاب «الضعفاء الصّغير» للإمام البخاريّ، و «كتاب الضعفاء والمتروكين» للإمام النسائي.

٦- الطّبقات: وقد اقتصر فيه مسلم رحمه اللّه تعالى على الصّحابة والتابعين، وبدأ كل قسم منها بالمدنيين ثم بالمكيين ثم بالكوفيين ثم بالبصريين ثم بالشاميين والمصريين وغير ذلك، ولم يترجمهم بل اقتصر على تجريدهم، وقد طُبع بتحقيق الشيخ مشهور حسن، دار الهجرة بالدمام.

أمّا المخطوط من مؤلفاته، أو التي هي في حكم المفقود: فقد ذكر أسماءَها كثيرٌ من الأئمة، سواء ممن ترجم للإمام مسلم أم لا، ومنها:

١- الإخوة والأخوات.

٢- أسماء الرجال.

٣- الأفراد.

٤- أفراد الشاميين من الحديث عن رسول اللّه ﷺ.

٥- الأقران.

٦- انتخاب مسلم على أبي أحمد الفراء.

٧- الانتفاع بأُهُب السِّباع.

٨- الأوْحاد.

٩- أولاد الصحابة ومَن بعدهم من المحدثين.

١٠- أوهام المحدِّثين.

١١- التاريخ.

١٢- تفضيل السنين.

١٣- الجامع الكبير على الأبواب، قال الحاكم: «رأيتُ بعضَه بخطِّه»[١]،

وهذا الكتاب غيرُ «الصحيح» قطعًا.

١٤- ذِكْر أولاد الحسين.

١٥- رواة الاعتبار.

١٦- سؤالاتُه أحمدَ بنَ حنبل.

١٧- طبقات التابعين.

١٨- طبقات الرواة.

١٩- العلل.

٢٠- كتاب عمرو بن شعيب.

٢١- المخضرمون.

٢٢- مسند حديث مالك.

٢٣- المسند الكبير على الرجال، قال الحاكم: ما أُرى أنه سمعَه منه أحد[٢].

٢٤- مشايخ الثوريّ.

٢٥- مشايخ شعبة.

٢٦- مشايخ مالك.

٢٧- معرفة رواة الأخبار.

٢٨- كتاب المعمر في ذِكر ما أخطأ فيه معمر.

٢٩- المفرد.

(١) انظر: (السير) (١٢/ ٥٧٩).

(٢) انظر: (تاريخ الإسلام) (٦/ ٤٣٥).

رفع
المسِّهم
عزالله لطه الدمه

٣٠- مَن ليس له إلا راوٍ واحد.

٣١- الوُحْدان.

رفع
المسهم
عز الله له ولوالديه

الباب الثاني
منهجُ الإمام مسلمٍ في «صحيحِه»

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بصحيح الإمام مسلم

وفيه تسعةُ مباحث:

المبحث الأول: التعريف بصحيح الإمام مسلم.

المبحث الثاني: مقدمة «صحيح الإمام مسلم».

المبحث الثالث: رواة «صحيح الإمام مسلم».

المبحث الرابع: تراجم «صحيح الإمام مسلم».

المبحث الخامس: عدد أحاديث «صحيح الإمام مسلم»، وعدد الأحاديث التي صنف منها.

المبحث السادس: مكانة «صحيح الإمام مسلم».

المبحث السابع: عناية العلماء وجهودُهم على «صحيح الإمام مسلم».

المبحث الثامن: شروح «صحيح الإمام مسلم».

المبحث التاسع: خصائصُ «صحيح الإمام مسلم»، والموازنةُ بينه وبين «صحيح الإمام البخاري».

* * *

المبحث الأول: التعريف بصحيح الإمام مسلم

أولاً: اسمُه وما اشتُهِر به:

لم ينصَّ الإمامُ مسلمٌ في كتابه الصحيح على تسميتِه، ولذلك وقعَ الاختلافُ في اسمِه، فسمّاه كثيرٌ من العلماء: «الجامع»[١]، بينما سمَّاه جمعٌ غفيرٌ من العلماء: «الصحيح»[٢]، وغلبت هذه التسميةُ في كتب التفسير، والحديث، والفقه، وغيرِها، وشاعَت بين العامِّ والخاصِّ في الشرق والغرب، حتى قال السمعانيُّ: «المشهورُ كتابُه «الصحيح» في الشرق والغرب»[٣]، وهذه التسميةُ هي المثبَتةُ على طبعاتِه.

وقد نصَّ الإمامُ مسلمٌ على تسميتِه خارجَ كتابه فقال: «ما وضعتُ شيئًا في هذا «المسند» إلا بحجة»[٤]، وقال: «عرضتُ هذا «المسندَ» على أبي زرعة»[٥]، وقال: «لو أنّ أهلَ الحديث يكتبون الحديثَ مائتَي سنة فمدارُهم على هذا «المسنَد»...»[٦].

---

(١) انظر: (تهذيب التهذيب) (١٠/ ١٢٧)، (كشف الظنون) (١/ ٥٥٥)، (الحطة) (ص/ ٦٧)، (الرسالة المستطرفة) (ص/ ٤١).

(٢) انظر: (اللباب) لابن الأثير (٣/ ٣٨)، (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (٢/ ٨٩)، وشرحه لصحيح مسلم (١/ ١٠)، (وفيات الأعيان) لابن خلكان (٥/ ١٩٥)، (السير) (١٢/ ٥٥٨، ٥٧٣، ٥٦٦، ٥٧١)، وغيرهم.

(٣) (الأنساب) له (٤/ ٥٠٦).

(٤) (تسمية من أخرج لهم البخاري ومسلم) للحاكم (ص/ ٢٨١)، (صيانة صحيح مسلم) لابن الصلاح (ص/ ٦٨).

(٥) المصدران السابقان.

(٦) (تاريخ الإسلام) للذهبي (٦/ ٤٣٤).

وقال أيضًا: «صنّفتُ هذا «المسندَ الصحيح». . . »[١].

فسمَّاه «المسنَد»، وسمَّاه «المسنَد الصحيح»، وتبعَه على التسمية الأخيرةِ ابنُ منجويه، والحاكِمُ، وابنُ أبي يعلى، والخطيب، وابنُ الجوزي، وابنُ كثير، والعليمي[٢].

وسمّاه القاضي عياض: «المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل عن رسول اللّه ﷺ»[٣].

وسمَّاه ابنُ خير: «المسند الصحيح المختصَر من السنن، بنقل العدل عن العدل عن رسول اللّه ﷺ»[٤].

والأولى من هذا أن يُقتَصَر فيه على تسمية صاحبِه، وهو «المسند الصحيح»، يقول الدكتور محمد طوالبة - بعد ذكر تسميةِ ابن خير -: «وهذه الزيادةُ من ابن خير وإن كانت تتفقُ مع ما قاله مسلمٌ - من أنه يعمدُ إلى الاختصار وإيرادِ الأحاديث على غير تكرار - إلّا أنّي أرى أن الأولى والأنسب أن يُسَمَّى «المسند الصحيح» كما سَمَّاه صاحبُه، ولكون الكتاب اشتهر بـ«صحيح مسلم» - وهو ما أُثبِتَ على غلاف مطبوعاتِه -: فأستحسنُ إن طُبع الكتابُ في المستَقبل أن يُجمَع بين الاثنين، فيُكتبُ مثلاً: «المسند الصحيح»، وتحتَه: المشهور بـ«صحيح مسلم»، فيجمعُ بين المشهور وأصالةِ التسمية»[٥].

---

(١) (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠١)، (تاريخ دمشق) (٥٨/ ٩٢)، (السير) (١٢/ ٥٦٥).
(٢) انظر: (رجال صحيح مسلم) لابن منجويه (١/ ٢٩)، (طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى (٢/ ٣٣٧)، (تاريخ بغداد) للخطيب (١٣/ ١٠٠)، (المنتظم) لابن الجوزي (٥/ ٣٢)، (المختصر) لابن كثير (٢/ ٥١)، (المنهج الأحمد) للعليمي (١/ ٢٢١).
(٣) (مشارق الأنوار) (١/ ٢٢)، (الغنية) (ص/ ١٠٦).
(٤) (فهرست ابن خير الإشبيلي) (ص/ ٩٨)، وهذه التسمية هي التي رجَّحها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في (تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي) (ص/ ٣٣) وما بعده.
(٥) (الإمام مسلم ومنهجُه في صحيحه) (ص/ ١٠٢-١٠٣).

ثانيًا: الباعث على تصنيفه:

ابتدأ الإمامُ مسلمٌ كتابَه ببيان الباعث على تصنيفه فقال: «أَمَّا بَعدُ؛ فَإِنَّكَ - يَرْحَمُكَ اللَّه بِتَوْفِيقِ خَالِقِكَ - ذَكَرْتَ أَنَّكَ هَمَمْتَ بِالْفَحْصِ عَنْ تَعَرُّفِ جُمْلَةِ الأخبَارِ المأثُورَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ في سُنَنِ الدِّينِ وَأَحْكَامِه، وَمَا كَانَ مِنْهَا فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صُنُوفِ الأَشْيَاء، بالأسَانِيدِ التي بِهَا نُقِلَت وَتَدَاوَلَهَا أَهْلُ العِلمِ فِيمَا بَيْنَهُم؛ فَأَرَدْتَ - أَرْشَدَكَ اللَّه - أَنْ تُوقَّفَ عَلَى جُمْلَتِهَا مُؤَلَّفَةً مُحْصَاةً، وَسَأَلْتَنِي أَنْ أُلَخِّصَهَا لَكَ فِي التَّأْلِيفِ بِلا تَكْرَارٍ يَكْثُر، فَإِنَّ ذَلِكَ - زَعَمْتَ - مِمَّا يشْغلُكَ عَمَّا لَهُ قَصَدْتَ مِن التَّفَهُّمِ فِيهَا وَالاسْتِنْبَاطِ مِنْهَا.

وَلِلَّذِي سَأَلْتَ[1] - أَكْرَمَكَ اللَّه - حِينَ رَجَعْتُ إِلَى تَدَبُّرِهِ وَمَا تَؤولُ بِهِ الْحَالُ - إِن شَاءَ اللَّه - عَاقِبَةٌ مَحْمُودَةٌ، وَمَنْفَعَةٌ مَوْجُودَةٌ، وَظَنَنْتُ حِينَ سَأَلْتَنِي تَجَشُّمَ ذَلِكَ: أَن لَو عُزِمَ لِي عَلَيْه[2]، وَقُضِيَ لِي تَمَامُه؛ كَانَ أَوَّلُ مَن يُصِيبُه نَفعُ ذَلِكَ إِيَّايَ خَاصَّةً قَبْلَ غَيْرِي مِن النَّاس؛ لأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ يَطُولُ بِذِكْرِهَا الوَصْف...»[3].

فالباعثُ هو طلبُ أحد النجباء، وهو أحمد بن سلمة[4]، أن يوقفَه على جملة الأحاديث الصحيحة في سنن الدين وأحكامِه، وهذا الطلبُ وقع من الإمام مسلم موقعًا حسنًا، فنظرَ في طلبه وما يؤول إليه أمرُه، وتدبَّرَه، فوجدَ عاقبتَه محمودةً، وأنّ نفعَه سيرجعُ إليه شخصيًّا قبل غيره.

---

(١) قولُه «للذي سألت» خبرٌ مقدم، مبتدؤُه ما يأتي من قوله: «عاقبة محمودة ومنفعة موجودة».

(٢) أي: لو قُدِّرَ لي ذلك وأرِيدَ مني، والذي يقدِّرُه ويريده هو اللَّه سبحانه وتعالى.

(٣) (مقدمة صحيح مسلم) (ص/ ٢٥).

(٤) كان صاحب مسلم وتلميذه، ورفيقه في الارتحال والطلب، ألَّفَ مسلمٌ صحيحَه استجابةً لطلبه، وقد ذكر الخطيب في (تاريخ بغداد) (٤/ ١٨٦) - في ترجمته -: «ثم جمع له مسلم الصحيح في كتابه».

رفع المسلم

فجمعَ هذه الأحاديثَ الصحيحةَ في صُنوفِ الموضوعات؛ لتكون قريبةً سهلةَ المنال مِن عمومِ الناس، من غير عناءٍ في البحث عن صحة الحديث وسقمِه، يقولُ: «أخرجتُ هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعًا عندي وعندَ مَن يكتبُه عني، فلا يرتابُ في صحتِها»[1].

ويُشيرُ الإمامُ مسلمٌ إلى سببٍ آخر دفعَه إلى إجابة هذا الطلب، وهو أنّ بعضَ الناس نصبوا أنفسَهم محدِّثين، وبثُّوا الأحاديث الضعيفة والروايات المستَنكَرة في مجالسهم، مع علمِهم بأنّ كثيرًا منها لا تثبت، يقولُ:

«وَبَعْدُ - يَرْحَمُكَ اللَّه -: فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِن سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثًا، فِيمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرْحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالرِّوَايَاتِ المُنكَرَة، وَتَرْكِهِم الِاقْتِصَارَ عَلَى الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ المشهُورَة، مِمَّا نَقَلَه الثِّقَاتُ المعرُوفُون بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَة، بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ وَإِقْرَارِهِم بِأَلْسِنَتِهِمْ: أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا يَقْذِفُونَ بِهِ إِلَى الْأَغْبِيَاءِ مِن النَّاسِ هُوَ مُسْتَنْكَرٌ، وَمَنْقُولٌ عَنْ قَوْمٍ غَيْرِ مَرْضِيِّينَ، مِمَّنْ ذَمَّ الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ أَئِمَّةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ. . .لَمَا[2] سَهُلَ عَلَيْنَا الِانْتِصَابُ لِمَا سَأَلْتَ مِنْ التَّمْيِيزِ وَالتَّحْصِيل، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ نَشْرِ الْقَوْمِ الْأَخْبَارَ المنكَرَةَ بِالْأَسَانِيدِ الضِّعَافِ المجهُولَةِ، وَقَذْفِهِمْ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عُيُوبَهَا: خَفَّ عَلَى قُلُوبِنَا إِجَابَتُكَ إِلَى مَا سَأَلْتَ. . .».

يشرح الإمامُ مسلمٌ هنا هذا الداعي بمزيدٍ من التفصيل؛ لِما رأى من انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة، واعتمادِ كثيرٍ من المنتسِبين إلى الحديثِ عليها، ونشرِها بين الناس.

---

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٩٨)، (شرح مسلم) للنووي (١/ ٢٦)، وفيه: «ولا يرتابُ في صحتِه».

(٢) هذا جوابُ قولِه السابق: «فلولا الذي رأينا. . .».

ثالثًا: مكان تأليفه والزمنُ الذي استغرقَ في تصنيفِه:

صنّفَ مسلمٌ كتابَه في بلدِه «نيسابور»، بحضور أصولِه، في حياة كثيرٍ من مشايخه.

أما الزمنُ الذي استغرقَه في تصنيفِه: فليس بالقليل، وذلك لجمعه طرُقَ الأحاديث وتَحَرِّيه في سياقها، وتَحرُّزِه في ألفاظِها، مع الاختصارِ البليغ، والإيجاز التام، وحسن الوضع وجودةِ الترتيب.

وقد حدَّدَه تلميذُه أحمد بن سلمة أبو الفضل بأنه «خمس عشرة سنة»، قال: «كنتُ مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة»[1]، وقال النووي: «بقي في تهذيبه وانتقائِه ستَّ عشرةَ سنة»، وهو الزمنُ الذي استغرَقَه البخاريُّ في تأليف صحيحِه[2].

رابعاً: متى بدأ الإمامُ مسلمٌ في تأليفِه ومتى فرغ منه؟

رجَّح كثيرٌ من الباحثين أنّ مسلمًا بدأ في تأليفِه سنة (٢٥٠هـ)[3]، قال الدكتور طوالبة: «ذكر العراقي وحاجي خليفة أنّ مسلمًا ألَّفَ كتابَه سنة مائتَين وخمسين هجرية، ولا يُفهم منه أنه ابتدأه في تلك السنة وانتهى منه فيها؛ لِما قدَّمتُ عن ابن سلمة، وإنما يُفهَم منه أنّ مسلمًا فرغَ من تأليفه في تلك السنة، ويكون قد ابتدأه سنةَ خمس وثلاثين ومائتَين هجرية، وعمرُه آنذاك تسعةٌ وعشرون عامًا، وهو قولٌ يسوغُه العقلُ والمنطق، وليس هناك ما يناقضُه؛ لأنّ مسلمًا في هذه السن قد هيَّأ نفسَه وثَقَّفَها بهذه الصناعةِ ثقافةً كاملة، وأصبحَ جديرًا بالقيام بمثل هذا العمل،

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٦٦)، (طبقات علماء الحديث) (٢/ ٢٨٨).

(٢) انظر: (تاريخ بغداد) (٢/ ١٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٠٥)، (الإمام البخاري وصحيحه) (ص/ ١٨٠).

(٣) انظر: (الإمام مسلم ومنهجُه في صحيحه) للدكتور طوالبة (ص/ ١٠٥-١٠٦)، (الإمام مسلم للشيخ مشهور (ص/ ٣٥٧).

رفع المسهم

وبمثل هذا التأليف»[١].

وعمدةُ هؤلاء في هذا التحديد هو ما ذكرَه العراقيُّ في (التقييد والإيضاح) من أن أحمدَ بنَ سلمة قال: «كنت مع مسلم بن الحجَّاج في تأليف هذا الكتاب سنة خمسين»[٢]، أي: ومائتين.

ويؤيدُه ما قاله إبراهيمُ بن سفيان - راوي الصحيح -: «فرغَ لنا مسلمٌ من قراءة هذا الكتاب في شهر رمضان سنة سبعٍ وخمسين ومئتَين»[٣]، وهذا تاريخُ سماعِه الصحيحَ من الإمام مسلم، وهو يدلُّ على كونه قد انتهى من تأليفه قبل ذلك.

المبحث الثاني: مقدمة «صحيح الإمام مسلم»

«وضعَ الإمامُ مسلم بين يدي صحيحِه مقدمةً قَيِّمةً عظيمةَ الشأن، جليلةَ القدر، تُنبِئُ عن جلالةِ قدر واضعِها، وحسنِ نيَّتِه، وحرصِه على تدوين السنةِ النبويةِ نقيةً من الشوائب»[٤].

والحديث عن هذه المقدمة سيكون عبر المحاور الآتية:

أولاً: موضوعاتُها:

كتب الإمامُ مسلمٌ مقدمةً لصحيحه، وتتضمَّن المقدمةُ المسائلَ الآتية:

١- بدأها ببيان سببِ تأليف الكتاب.

٢- بيان شرطِه في صحيحه، وقصده تخريج الأحاديث على ثلاثة أقسام.

٣- اجتنابُه تخريجَ أحاديث المتهَمين ونحوهم.

---

(١) (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) (ص/ ١٠٥-١٠٦)، وانظر: (الإمام مسلم: حياتُه وصحيحُه) لفاخوري (ص/ ٦٢).

(٢) (التقييد والإيضاح) (ص/ ٢٩).

(٣) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١٠٧).

(٤) (الإمام مسلم وصحيحه) للشيخ عبد المحسن العباد (ص/ ٦).

٤- بيان سبب اهتمامه بتمييز الأحاديث الصحيحة وروايتها، وترك الأحاديث الضعيفة والمنكرة، وبيان وجوب ذلك بالكتاب والسنة.

٥- النهي عن الحديث بكل ما سمع، والاحتياط في الرواية، وأن لا يروي إلا من الثقات؛ لوقوع الكذبِ في الأحاديث.

٦- بيان أنه لا يؤخذ الحديثُ إلا ممن هو أهلُه، وأن الإسنادَ من الدين.

٧- بيَّنَ أنه إذا كان هناك جرح صحيح في الراوي فينبغي أن يُذكَر بدون تردد، وأنه أمرٌ جائزٌ ومشروع.

٨- وأن الإسنادَ من الدين، وضرورة التشديد في الرواية، والمنع من قبول الرواية بلا تثبت، ووجوب الاحتياط في قبول رواية الضعفاء.

٩- ثم بيّنَ صحة الاحتجاج بالحديث المعَنعَنِ بمجرَّد إمكان اللقاءِ بين الراوي والمرويِّ عنه، والرد على مَن يشترط ثبوتَ اللقاء بينهما ولا يكتفي بالمعاصرة.

كل هذه القواعد والأصول تعرض لها الإمام مسلمٌ في مقدمتِه، وبيَّنَها بالتفصيل، مقرونةً بالأدلة والحجج، وردَّ على مَن يُخالفُه فيها.

ثانيًا: أهميتُها:

تُعتبَر مقدمة صحيح الإمام مسلمٍ من أوائل المقدمات العلمية المنهجية، وقد امتازَ الإمام مسلمٌ بهذه المقدمة الرائعة، امتازَ بها على شيخِه البخاري، بل على جميع معاصريه، ولو قلت: إن الإمامَ مسلمًا قد سبق عصرَه بهذه المقدمة؛ لن أكون قد تجاوزت الحقيقة[1].

---

(١) ومن هذا الباب: خاتمةُ (جامع الترمذي)، التي هي كتاب (العلل)، الذي جعلَه في آخر جامعه، وختَمَه به، وقد تكلمَ فيه الإمامُ الترمذيُّ عن غرضه من كتابه، وشرطِه فيه، ومنهجِه الذي سلكَه، كما تكلم فيه عن كثيرٍ من المسائل العلمية الحديثية ومسائل العلل، وقد اعتبرَه بعضُهم=

رفع المسهم

ثالثًا : أسلوبُه فيها وشروحُها :

مع أنَّ القواعد التي بحثَها الإمامُ مسلم في مقدمة صحيحه من الأهميةِ بمكان، وهي مهمةٌ للغاية، إلّا أنّ عبارة الإمام مسلم فيها غامضةٌ صعبة الفهم، ولعل السببَ في ذلك: أن الإمامَ مسلمًا ذكرَ هذه القواعد بدون تكلُّف، على طريقة المتقدِّمين، وبدون تهذيبٍ وتحرير، فعبَّرَ عن أفكارِه بطريقةٍ عفوية، فلم يُبالِ بتكرار الجمل، ولا الإيجاز المخل، وأحيانًا يذكر المبتدأ ثم يأتي بجملةٍ معترضةٍ طويلةٍ، ثم يذكر الخبر، وأحيانًا يُقدِّمُ ويؤخِّرُ الصِّلات والمتعلِّقات.

ونظرًا إلى هذا الإغلاق، مع كون المسائل مهمة: اعتنى أهلُ العلم على مَرِّ العصور بشرح هذه المقدمة، وممن شرحَها:

١- محمد بن يحيى بن أبي بكر بن خلف المراكشي، المعروف بـ«ابن المواق» (ت٦٢٤هـ).

٢- محمد بن أحمد التجيبي (ت٥٢٩هـ)، له «الإيجاز والبيان لشرح خطبة مسند مسلم».

٣- أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، له «شرح خطبة مسلم».

ثالثًا : شرطُه في المقدمة[1] :

لم يُصرِّح الإمامُ مسلمٌ بشرطِه في مقدمتِه، ولكنّ العلماءَ يميِّزون بين ما يورِدُه مسلمٌ في المقدمة، وبين ما يوردُه في أثناء الصحيح، قال الإمامُ ابنُ القيم في معرض ردِّه على مخالفٍ له في مسألة: «وأما قولُكم: إنّ مسلمًا روى لسفيان بن حسين في صحيحه؛ فليس كما ذكرتُم، وإنما روى له في مقدمةِ كتابه، ومسلمٌ

= أول تصنيفٍ في علم مصطلح الحديث. انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (١/ ٣٤٨).

(١) للتفصيل انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (١/ ٣٤٩-٣٥٠).

لم يَشترط فيها ما شرطَه في الكتاب من الصحة، فلها شأنٌ آخر، ولسائر كتبه شأنٌ آخر، ولا يَشكُّ أهلُ الحديث في ذلك»(١).

ولذلك رمزَ المزيُّ ومَن تبعَه لمن أخرجَه لهم مسلمٌ في صلب الصحيح بـ«م»، ولمن أخرجَه لهم في مقدمتِه بـ«مق».

كما أنّ العلماء استثنوا ما أخرجه مسلمٌ من المعلَّقات في مقدمة صحيحه، فلم يعدُّوها في جملتِها، لممايَزتِهم بين ما أوردَه في أثناء الصحيح، وبين ما أوردَه في المقدمة.

ومن هذا الباب أيضًا: ميَّزَ أصحابُ المستخرَجات؛ كالإمام أبي عوانة الإسفراييني، فلم يذكروا فيها الأحاديث التي ذكرَها مسلم في المقدمة، وكذلك فرَّقَ الحاكِمُ في «مستدرَكِه» بين صحيح مسلم ومقدمة صحيحه، وهو أمرٌ لا يختلف فيه أحدٌ حسب اطلاعي، واللَّه تعالى أعلم.

رابعًا: ما أُخِذَ عليه فيها:

أفاض الإمامُ مسلمٌ في مسألة العنعنة، هل هي محمولةٌ على الاتصال والسماعِ إذا أمكَن لقاءُ المُعَنعِنِ بالمُعنعَنِ عنه، مع براءةِ المُعَنعِنِ من التدليس، أم لا؟

وقد نقلَ مسلمٌ الإجماعَ على أنها محمولةٌ على الاتصال، ولكن العلماءَ تعقَّبوه في ذلك، وقالوا: «فيما قالَه مسلمٌ نظر»، وسيأتي تفصيلُه في الفصل الثاني - إن شاء اللَّه تعالى -.

كما انتُقِدَ الإمام مسلمٌ - رحمه اللَّه تعالى - في تشدُّدِه على مخالفيه في مسألة المعنعَن، وذهبَ كثيرٌ من العلماء إلى أنّ مخالفيه في المسألة هم على الصواب،

---

(١) (الفروسية) (ص/ ١٩٨).

فضلاً عن أن يكونوا يستحقُّون هذه اللَّهجة الشديدة التي استعملَها الإمامُ مسلمٌ في حقِّهم، واللَّه تعالى أعلم.

المبحث الثالث: رواةُ «صحيح الإمام مسلم»

قال الإمامُ ابنُ الصلاح: «هذا الكتابُ مع شُهرتِه التامَّة: صارَت روايتُه بإسنادٍ متصلٍ مقصورةً على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، غير أنه يُروى في بلاد المغربِ مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسيِّ عن مسلم...»(١).

١- فأشهرُ رواة الصحيح عن الإمام مسلم هو أبو إسحاق، وهو نيسابوريٌّ من أهلِها، وكان فقيهًا زاهدًا، قال الحاكم: سمعت محمدَ بنَ يزيد العدل يقول: كان إبراهيم مجاب الدعوة، وذكر الحاكمُ أيضًا: أنه كان من العُبَّاد المجتَهِدين، ومن الملازِمين لمسلم بن الحجاج، سمعَ محمدَ بنَ رافع القُشَيري وغيرَه بنيسابور، وبالري، وبالعراق، وبالحجاز، توفِّي في رجب سنة (٣٣٨هـ)(٢).

قال ابنُ سفيان هذا: «فرغَ لنا مسلمٌ من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة سبعٍ وخمسين ومائتَين»(٣).

٢- ثم روى الصحيحَ عن إبراهيم بن محمد بن سفيان جماعةٌ، منهم: أبو عبد اللَّه محمد بن يزيد العدل، وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن يحيى الكسائي.

ولكنه اشتهَر من رواية أبي أحمد محمد بن عيسى بن محمد بن عبد الرحمن

---

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٦).

(٢) ترجمته في: (التقييد) لابن نقطة (١/٢١٨) وما بعدها، و(صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٦)، وقد ترجمَ له الدكتور عبد اللَّه دَمْفُو في مقاله (إبراهيم بن محمد بن سفيان: روايته وزياداتُه وتعليقاتُه على صحيح مسلم)، وهو منشور في (مجلة الجامعة الإسلامية) بالمدينة النبوية، العدد (١١١)، السنة (٣٣).

(٣) (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٧).

بن عَمْرويه بن منصور الزاهد النيسابوري الجُلُودي[١]، وروايتُه هي المعتمدة المشهورة.

قال الحاكم: «وخُتِمَ بوفاتِه سماعُ كتاب مسلم بن الحجاج، وكلُّ مَن حدَّثَ به بعده عن إبراهيم بن محمد بن سفيان وغيرِه: فإنه غير ثقة»[٢].

وكان من العباد المعروفين، وكان ينتحل مذهبَ سفيان الثوري ويعرفه.

توفي الجلودي يوم الثلاثاء، الرابع والعشرين من ذي الحجة، سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وهو ابنُ ثمانين سنة[٣].

٣- ثم رواه عن الجُلوديِّ جماعةٌ أشهرُهم: عبدُ الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد الفارسي الفَسوي، ثم النيسابوري، أبو الحسين التاجر.

نقلَ ابنُ نقطة عن بعض المحدثين أنه قال عنه إنه: «محدِّثُ عصره، المشهور برواية (صحيح مسلم) و(غريب الخطابي)... باركَ اللّه في سماعه وروايتِه مع قلةِ مسموعاتِه، حتى ألحقَ الأحفادَ بالأجداد، وسمع منه أئمة الدنيا من الغرباء والطارئين والبلديين، ولد سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة، وتوفي في سنة ثمانٍ وأربعين وأربعمائة»[٤].

---

(١) قال السمعاني - في (الأنساب) (٢/ ٧٦) -: منسوبٌ إلى الجلود، جمع جلد، وهو من يبيعُها أو يعملها، قال ابنُ الصلاح - بعد ذكر كلام السمعاني -: «وعندي: أنه منسوبٌ إلى سِكَّة الجلوديين بنيسابور الدارسة». (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١٠٧).

(٢) نقلَه عنه السمعاني في (الأنساب) (٢/ ٧٧)، وابنُ الصلاح في (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١٠٦)، وزاد السمعاني أنّ الحاكم يشير بقوله: «فإنه غير ثقة» إلى محمد بن إبراهيم الكسائي الأديب، فإنه روى صحيح مسلم عن إبراهيم، وعاش بعد الجلودي بضع عشرة سنة.

(٣) انظر: (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١٠٧)، (التقييد لمعرفة رواة والسنن والمسانيد) لابن نقطة (١/ ٩٦-٩٧)، وانظر: (المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور) لحفيده (ص/ ٣٦١)، (السير) (١٨/ ١٩).

(٤) (التقييد) لابن نقطة (٢/ ١٠٢).

٤- ثم رواه عن الفارسيِّ جماعةٌ أشهرُهم: محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد الصاعدي، أبو عبد اللّه الفَراوي[١] النيسابوري، الملقَّب بـ(فقيه الحرم)، سمع الكثيرَ من البيهقي، وأبي القاسم القشيري، وأبي عثمان الصابوني الإمام، وغيرهم، وحدَّث عنه الأئمة والحفاظ، منهم ابنُ عساكر، وأبو سعد السمعاني وغيرُهما.

كان كثير الرواية بالأسانيد العالية، رحل إليه الأئمةُ من الأقطار، وانتشرت الروايةُ عنه فيما دنا ونأى من الأمصار، حتى قالوا فيه «للفَراوي ألفُ راوي»[٢].

ولد الفراوي سنة (٤٤١هـ) - تقديرًا - وتوفي سنة (٥٣٠هـ)، رحمه اللّه تعالى.

وكادت أن تنحصر روايةُ صحيح مسلم على هؤلاء الرواة في سائر البلدان والأزمان إلى الآن، وبالسند المذكور (الفَراوي، عن الفارسي، عن الجلودي، عن إبراهيم بن محمد بن سفيان) رواه جماعةٌ مختلفو الديار والأمصار والأعصار، من تلاميذ الفراويِّ وتلاميذ تلاميذهم ومَن بعدهم، وهي المعروفةُ المشهورة.

وقد رواه أهلُ المغرب عن أبي محمد القلانسي، كما سبق في كلام ابن الصلاح، ولكن يُفهم من كلام ابن الصلاح والنووي[٣] أن الرواية المعتمدة لصحيح مسلم هي رواية المشارقة - رواية ابن سفيان -، ولذلك شاعَت

---

(١) نسبة إلى «فراوة»، بليدة من أعمال (نَسا)، من ثغر خراسان، وموقع (نسا) الآن في جمهورية (تركمانستان)، وقد اندرست منذ زمن، وتقع بالقرب من (عشق آباد) عاصمةِ (تركمانستان)، قال السمعاني في ضبط (فراوة): إنه بضم الفاء، ولكن الشائعَ المعروف فتح الفاء، كما ذكرَه ابنُ الصلاح في (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١٠٩).

(٢) انظر: (التقييد) لابن نقطة (١/ ١٠٠)، (وفيات الأعيان) (٤/ ٢٩٠)، (السير) (١٩/ ٦١٥).

(٣) انظر: (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١٠٦)، (مقدمة النووي لشرح صحيح مسلم) (١/ ١١)، وانظر: (إبراهيم بن محمد بن سفيان) للدكتور عبد اللّه دمفو (ص/ ١٧٧).

وانتشرت بين أهل العلم، وغالبُ مَن يروي حديثًا لمسلم في صحيحه إنما يرويه عن طريق ابن سفيان، حتى علماء المغرب أنفسهم، كالقاضي عياض، وابن بشكوال، وابن رشيد، وغيرهم[١].

وقد أودعت بعد نهاية هذا المبحث نماذج من نسخةٍ من أقدم نسخه صحيح مسلم، وهي نسخة شرف الدين السلمي الأندلسي (ت٦٥٥هـ) وهو أندلسي يروي الصحيح من طريق ابن سفيان.

وإنما كان الاعتمادُ على هذه الرواية لأنها أكمل الروايتَين، فروايةُ القلانسي - وتُسمى روايةُ المغاربة - ناقصةٌ من آخر الكتاب، وقدَّر العلماءُ هذا النقصَ بثلاثة أجزاء[٢]، تبدأ من حديث الإفك الطويل (ح/ ٢٧٧٠)، فيكون النقصُ في هذه الرواية بمقدار (٢٦٣) حديثًا.

ويروي أبو العلاء ابن ماهان - أحدُ رواة رواية المغاربة - هذه الأحاديث عن أبي أحمد الجلودي، عن ابن سفيان، عن مسلم[٣]، أي: أنه يعودُ إلى رواية المشارقة. ومع هذا فإن هذه الرواية لا تخلو من فائدة، وكان الإمام الدارقطنيُّ يحثُّ أهلَ العلم على تحمُّلِ وسماع هذه الرواية[٤].

ومما يزيد في أهمّية هذه الرواية: أن أحاديث الفوائت في رواية ابن سفيان قد اتصلت في رواية القلانسي، حيث يقولُ فيها القلانسي: «حدثنا مسلم»، كما أثبت ذلك الدكتور عبد اللّه دمفو استنادًا إلى كتاب (حجة الوداع) للإمام ابن حزم الأندلسي، الذي يروي أحاديث صحيح مسلم من طريق القلانسي، ومن بينها (١٣) حديثًا من أحاديث الفوائت في رواية ابن سفيان[٥].

---

(١) انظر التفصيل في مروياتهم في المقال السابق (ص/ ١٧٧).

(٢) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١١١).

(٣) المصدر السابق (ص/ ١١١).

(٤) انظر: المقال السابق (ص/ ١٧٨).

(٥) المصدر السابق (ص/ ١٨٠-١٨١).

رفع
المسلم هم

تنبيهان:

التنبيه الأول:

لابن سفيان - راوي الصحيح عن مسلم - فوتٌ في صحيح مسلم يقول فيه: «عن مسلم»، قال الذهبيُّ: «فروايتُه لذلك الفوت بالإجازة أو بالوجادة، وقد غفلَ عن توضيحِه طائفةٌ من المتأخرين.

وهو في ثلاثة أماكن محررة في الأصول المعتمدة:

١- في الحج: حديث ابن عمر رضي الله عنه: «رحم اللّه المحلِّقين»(١) - برواية ابن نمير - إلى بعد ثمانية أوراقٍ أو نحوِها عند أولِ حديثِ ابنِ عمر: «أن رسولَ اللّه ﷺ كان إذا استوى على بعيره خارجًا إلى سفره: كبَّر»(٢).

٢- وثانيهما: أولُه في أول الوصايا، حديث ابن عمر: «**ما حقُّ امرئٍ مسلمٍ له شيءٌ**»(٣) إلى قولِه في آخر حديثٍ رواه حُوَيِّصَة ومُحَيِّصَة في القسامة: «حدثني إسحاقُ بنُ منصور، أبنا بشر»(٤)، ومقدارُه عشرُ ورقات.

٣- وثالثُها: أولُه قولُ مسلم في أحاديث الإمارة والخلافة: «حدثني زهير» وهو حديث «إنما الإمام جُنة»(٥)، إلى قوله في الصيد والذبائح: «ثنا محمد بن مهران الرازي، نا أبو عبد اللّه حماد بن خالد الخياط»، حديث «إذا رميت

---

(١) كتاب الحج، باب تفضيل الحلقِ على التقصير وجواز التقصير (٢/ ٩٤٦) الحديث (١٣٠١/ ٣١٨).

(٢) كتاب الحج، باب ما يقوله إذا ركب إلى سفر الحج وغيره (٢/ ٩٧٨) الحديث (١٣٤٢).

(٣) أول كتاب الوصية (٣/ ١٢٤٩)، الحديث (١٦٢٧).

(٤) كتاب القسامة (٣/ ١٢٩٤)، الحديث (١٦٤٩/ ٦).

(٥) كتاب الإمارة، باب الإمام جنة يُقاتل به من وراءه، ويتقى به، (٣/ ١٤٧١)، الحديث (١٨٤١).

سهمك»[١]، وهو ثمان عشرة ورقة، فاعلم ذلك»[٢].

والخلاصة:

أن الفوتَ الأول: يبدأ من (٢/ ٩٤٦ح/ ١٣٠١/ ٣١٨)، وينتهي في (٢/ ٩٧٨ح/ ١٣٤٢).

وبداية هذا الفوت واضحةٌ في النسخ المطبوعة، ففي نسخة الشيخ فؤاد عبد الباقي - في بداية الفوت -: «أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، عن مسلم بن الحجاج قال: حدّثنا ابنُ نمير...».

وقد بيّن الشيخُ محمد فؤاد عبد الباقي في الهامش أنّ قائلَ «أخبرنا» هنا: هو أبو أحمد الجلودي، وهو الراوي عن ابن سفيان، وأن أبا إسحاق هنا هو ابنُ سفيان، الراوي عن الإمام مسلم، ثم بيّن الفوت.

الفوتُ الثاني: يبدأ من (٣/ ١٢٤٩ح/ ١٦٢٧)، وينتهي في (٣/ ١٢٩٤ح/ ١٦٤٩/ ٦). وليس في النسخ المطبوعة ما يشير إلى هذا الفوت، كما أن الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي لم يشر إليه في الهامش، أما النسخ المخطوطة: فقد بيّنَ ابنُ الصلاح: أنّ في «الأصل المأخوذِ عن الجلودي، والأصلِ الذي بخطِّ الحافظ أبي عامر العبدَري: ذكرُ انتهاءِ هذا الفوت عند أول هذا الحديث، وعود قول إبراهيم: حدّثنا مسلم»[٣].

الفوت الثالث: يبدأ من(٣/ ١٤٧١ح/ ١٨٤١)، وينتهي في (٣/ ١٥٣٢ح/ ١٩٣١). وقد أشارَ الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي إلى بدايتِه ونهايتِه عند أول الفوت.

---

(١) كتاب الصيد والذبائح، باب إذا غاب عنه الصيد ثم وجده، الحديث (١٩٣١).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣١١)، وانظر تفصيلَه بأوضح من هذا: عند ابن الصلاح في (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١١٤-١١٦).

(٣) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١١٥).

رفع
المسَاهِم

التنبيه الثاني :

سبق وأن ذكرتُ أنّ أشهر رواة الصحيح عن الإمام مسلم هو ابنُ سفيان، وأنبّهُ هنا أن النسخَ المطبوعةَ كلَّها من روايتِه، وقد جاءَ ذكرُه فيها في مواضع، فمنها :

١- ما جاء في مقدمة (صحيح مسلم) : «حدثنا الحسن الحلواني، قال : حدثنا نُعيم بن حماد - قال أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ محمد بن سفيان : حدثنا محمد بن يحيى، قال : حدثنا نُعيم بن حماد - حدثنا أبو داود الطيالسي . . . » . وقد أوردَ ابنُ سفيان هذا السندَ هنا لما فيه من علو الإسناد، حتى ساوى مسلمًا في الرواية .

٢- بعد (ح/ ٤٠٤/ ٦٣) : «قال أبو إسحاق : قال أبو بكر بن أخت أبي النضر في هذا الحديث . فقال مسلم : تريدُ أحفظَ من سليمان؟ فقال له أبو بكر : فحديثُ أبي هريرة؟ فقال : هو صحيح ؛ يعني : «وإذا قرأ فأنصِتوا»، فقال : هو عندي صحيح، فقال : لِمَ لَم تَضعْه هاهنا؟ قال : ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيح وضعتُه هاهنا، إنما وضعتُ هاهنا ما أجمعوا عليه» .

٣- بعد (ح/ ١٧٩٤)[١] بعد حديث ابن مسعود ﷺ وهو فيما لقي النبيُّ ﷺ من أذى المشركين والمنافقين، ومما فيه : «اللَّهم عليك بأبي جهل بن هشام، وعتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عُقبة، وأمية بن خلف، وأبي بن خلف» . جاء بعده : «قال أبو إسحاق : الوليدُ بنُ عقبة غلطٌ في هذا الحديث»[٢] .

٤- روى ابنُ سفيان حديثًا من زياداتِه على صحيح مسلم، أوردَه بعد قول مسلم (ح/ ٢٦٦٩/ . . .) : «وحدثنا عِدّةٌ من أصحابنا، عن سعيد بن أبي مريم،

---

(١) (٣/ ١٤١٨-١٤١٩) .

(٢) والصحيح : عتبة - بالتاء - كما ذكره مسلم في الرواية الأخرى (ح/ ١٧٩٤/ ١٠٩) .

أخبرنا أبو غسان . . .»، جاءَ بعده: «قال أبو إسحاق إبراهيم بن محمد: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا ابنُ أبي مريم، حدثنا أبو غسان . . .».

٥- بعد (ح/ ٢٩٣٨)[١] - وهو حديث أبي سعيد الخدري في صفة الدجال وتحريم المدينة عليه، وقتلِه المؤمنَ وإحيائِه - جاء بعده: «قال أبو إسحاق: يُقال: إنّ هذا الرجلَ هو الخضر - عليه السلام -».

وهناك زيادات أخرى لإبراهيم بن سفيان ذكرَها الدكتور عبد اللّٰه دمفو في مقاله القيم (إبراهيم بن محمد بن سفيان: روايتُه، وزياداته، وتعليقاتُه على صحيح مسلم)[٢].

المبحث الرابع: تراجم «صحيح الإمام مسلم»

الترجمة لغةً: التفسير، أو التعبير، أو النقل، فيه:

١- إما تفسيرٌ للسانٍ بلسانٍ آخر معروف.

٢- وإما تعبيرٌ عنه به.

٣- وإما نقلٌ منه إليه.

وهي في اصطلاح المحدثين: «عنوان الباب الذي تُساقُ فيه الأحاديث»، وعنوانُ البابِ هو المُتَرْجَمُ به، والنصوصُ الواردةُ تحته يُعَبَّرُ عنها بـ(المترجَمِ له)، و(المتَرجِمُ) هو المؤلِّف[٣].

---

(١) (٤/ ٢٢٥٦).

(٢) ذكر فيه نصوصَ زياداته على صحيح مسلم في (ص/ ١٩٤-٢١٤)، ثم ذكر فيه (ص/ ٢١٥-٢٢٨) تعليقاتِه على صحيح مسلم، كما ذكرَ فيه فوائد هذه الزيادات والتعليقات.

(٣) انظر مقالاً بعنوان: (تراجم أحاديث الأبواب: دراسة استقرائية في اللغة واصطلاح المحدثين من خلال صحيح البخاري) للدكتور علي بن عبد اللّٰه الزبن (ص/ ١٥١-١٥٢)، وهو منشورٌ في (مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، العدد (٥)، محرم، سنة ١٤١٢هـ.

رفع المسهم

والارتباطُ بين المعنى اللغويِّ والاصطلاحيِّ ظاهر؛ وذلك أنّ العنوانَ الذي يكتبُه أيُّ محدِّثٍ، ويَسوقُ الأحاديثَ تحتَه: لا يَخرُج عن إحدى ثلاث حالات:

١- أنه لسانُ صاحب الترجمة يُفسِّرُ لسانَ المتلفِّظِ بالحديث ﷺ.

٢- أنه تعبيرٌ بلسان المتَرجِم عن لسان المتحدِّثِ ﷺ.

٣- أنه نقلٌ من لسان المتحدِّثِ ﷺ إلى لسان المتَرجِم.

قال ابنُ الصلاح: «وليست الترجمةُ مخصوصةً بتفسير لغةٍ أخرى، وقد أطلقوا على قولهم «باب كذا وكذا» اسمَ الترجمة؛ لكونه يُعبِّرُ عمّا يُذكَر بعده»[(١)].

وتراجمُ الأبواب التي ابتكرَها المحدِّثون هي المجالُ الخصبُ الواسعُ للتعرُّفِ على آرائهم القيمة إزاء الأحاديث التي تُذكَرُ تحت الترجمة.

وتكمُنُ أهميَّتُها في أهميةِ فقه أولئك الأئمة للحديث، وتتفاوتُ الأهميةُ كثرةً وقلةً نظرًا إلى تفاوت اهتمامِهم وعنايَتِهم بتراجم الأبواب، كما أنّ لمكانتِهم في مجال فقه الحديث تأثيرًا قويًّا في تحديد تلك الأهمية، فما كانت تراجمُ أبواب الإمام البخاري لِتتبَوَّأ تلك المكانة المرموقة إلا لكونها من إمامٍ محدِّثٍ فقيهٍ صَبَّ جهدَه وعنايتَه فيها.

أما التراجمُ الموجودةُ في «صحيح الإمام مسلم»: فتراجمُ الأبواب الموجودة في النسخ المطبوعة: فليست من الإمام مسلم، قال ابنُ الصلاح: «ثم إنّ مسلمًا - رحمه اللّه وإيّانا - رتَّبَ كتابَه على الأبواب، فهو مبوَّبٌ في الحقيقة، ولكنه لم يذكر فيه تراجمَ الأبواب؛ لئلّا يزدادَ بها حجمُ الكتاب، أو لغير ذلك»[(٢)].

وهذا السبب الذي ذكرَه ابنُ الصلاح لا يبدو وجيهًا، فماذا تزيدُ تراجمُ

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١٥٣).
(٢) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١٠٣).

الأبواب في هذا الكتاب؟! وكأنّ ابنَ الصلاح لم يقتنع بهذا السبب، فاستدركَ قائلاً: «أو لغير ذلك».

وقال النوويُّ بعد نقلِه لكلام ابن الصلاح السابق: «قلت: وقد ترجمَ جماعةٌ أبوابَه بتراجم بعضُها جيد وبعضُها ليس بجيد؛ إما لقصورٍ في عبارة الترجمة، وإما لركاكةِ لفظِها، وإما لغير ذلك، وأنا - إن شاء اللّه - أحرصُ على التعبير عنها بعباراتٍ تليقُ بها في مواطنها»[١].

وقيل في بيان سبب ذلك: أنّ خلوَّ الصحيح من ذلك ليس عن عمدٍ من مؤلِّفِه، بل لأنه مات قبل استتمام كتابِه، واستيعاب تراجمه وأبوابِه، وهذا مفاد كلام الحافظ ابن عساكر في أول كتابه (الأطراف)[٢].

وقيل: إنه تركَ الأبوابَ عن عمد؛ إذ كان همُّه فيه محصورًا في سرد أحاديث الباب، فبعد أن نهجَ منهجَ الأبواب الحديثيةِ بجمع الروايات ذاتِ الموضوع الواحدِ في مكان واحد: تركَ عناوينَ الأبواب لدرس القارئِ وفهمِه، وتحريكِ ذهنِه وعقليَّتِه، وشدِّ انتباهِه[٣].

ومع أنّ جماعةً من شُرَّاح «صحيح الإمام مسلم» وضعوا الكتبَ والأبوابَ، إلا أنّ الذي اشتهرَ من بينها هو ما وضعَه الإمام النووي، واشتهَر «اشتهارًا كأنه من أصل الكتاب، ومِن عملِ المصنِّف، إلا أنه لا يخلو من نظر، فكثيرٌ منها لا يطابقُ الحديثَ تمامَ المطابقة، بل يطابق لما أفتى به الفقهاءُ الشافعية، وربما يأتي النوويُّ للمسائل بقيودٍ وشروطٍ لا أصلَ لها في الحديث، وحتى إنه أحيانًا يُطيل لأجل ذلك عنوانَ الباب إطالةً يخرج عما هو معهودٌ عند فقهاء المحدِّثين في

---

(١) (شرح النووي لصحيح مسلم) (١/ ٢١).

(٢) انظر: (غنية المحتاج) (ص/ ٧٥).

(٣) انظر: (الإمام مسلم ومنهجُه في صحيحه) لطوالبة (ص/ ١٠٦-١٠٧)، (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (١/ ٣٨٤-٣٨٥).

رفع عبد الرحمن الهجري المسجد

كتبهم عامة، وإنما يفعل ذلك نصرةً وإيضاحًا لما ذهبَ إليه فقهاءُ المذهب، أضف إلى ذلك أنه ربما يعقد بابًا غريبًا لا يناسبُ الكتابَ ولا الأبوابَ التي قبله وبعده، ثم إنكَ تجد كثيرًا من كتبه هذه لم تقتصر على أحاديث تدخل تحت عنوانها، بل جاوزتها إلى أحاديث لا علاقةَ لها بعنوان الكتاب، ونظرًا إلى ذلك كلِّه: رأيتُ إعادةَ العمل في وضع الكتب والأبواب، واختيارِ العناوين لها، مع الحفاظِ - بقدر الإمكان - على ما وضعَه النووي»[١].

المبحث الخامس
عددُ أحاديث صحيح مسلم، وعدد الأحاديث التي صُنِّفَ منها «الصحيح»

أولاً: عددُ أحاديث صحيح مسلم:

اختلف الأئمة في ذلك؛ بناءً على عدِّهم الأحاديثَ الأصولَ دون المكررات، وعدِّهم المكرّرات بالمتابعات والشّواهد؛ فمن قال: إنّ عدد ما في الصحيح (٤٠٠٠ حديث)[٢]؛ أراد: الأصول دون المكرّرات[٣].

وقد عدَّ أحاديثَه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي من المعاصرين، وبلغت عنده بدون المكَرَّر (ثلاثة آلاف وثلاثة وثلاثين) حديثًا، وقال: «وهو عملٌ ما سبقَني إليه أحدٌ من جميع المشتَغِلين بهذا الصحيح؛ إذ كان جُلُّ جهدِهم أن يُطلِقوا عددًا ما ورقمًا تخمينًا وارتجالاً لا يرتكزُ على أساسٍ سليم، فجئتُ أنا بهذا الحصر كي

---

(١) (منة المنعم في شرح صحيح مسلم) للمباركفوري (١/ ٩-١٠).

(٢) انظر: صيانة صحيح مسلم؛ ص: (٩٩). و: (شرح النووي على صحيح مسلم): (١/ ٢١)، و: (سير أعلام النبلاء) للذهبي: (١٢/ ٥٧٠).

(٣) - راجع: صيانة صحيح مسلم؛ ص: (١٠١)، وقد صرّح النووي بذلك فقال: «إنها بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف حديث»، انظر: (شرحه على صحيح مسلم): (١/ ١٠٤).

رفع
المسلم

أضعَ حدًّا حاسِمًا فاصِلاً لهذا الاضطرابِ والبلبلة، ولله الحمد»[١].

وأمّا عدد أحاديث الصّحيح بالمكرّر ومع المتابعات والشّواهد؛ فقيل: (١٢٠٠٠ حديث) على وجه التّقريب[٢]، والمقصود به كل ما في الصحيح بما في ذلك المكرّر؛ فلو قال الإمام مسلم: حدثنا قتيبة وأخبرنا ابن رمح، عُدًّا حديثين، وهكذا[٣]، وقيل: إنها: (٨٠٠٠ حديث)[٤]، ولا تعارُض بين القولين؛ إذ أحدهما يعتبر تعدُّد الشيوخ في الحديث الواحد، ولا يعتبره الآخر؛ لذلك قلّ العدد.

ثانيًا: عدد الأحاديث التي انتُخب منها صحيحُ مسلمٍ:

أجمع النُّقّاد على أن الإمام مسلمًا رحمه الله من جهابذة الدّنيا وحفّاظها، وقد جمع -رحمه الله تعالى- صحيحَه من أُلوفٍ مؤلّفة من الأحاديث[٥]، وقد ذكر ذلك فقال رحمه الله: «صنّفتُ هذا المسنَد الصّحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة»، فهذا العدد الضّخم يدلّ على سعة حفظ الإمام وصبْره على الانتخاب والتمييز مِن بين هذه المئات مِن آلاف الأحاديث، وله في ذلك أسوة بالأئمة قبله، كالإمام البخاريّ الذي انتخب صحيحَه من قرابة ستمائة ألف حديث[٦].

---

(١) (صحيح مسلم) (٥/ ٦٠١) - الجزء الخاص بالفهارس -.

(٢) - راجع: (التقييد والإيضاح) لابن الصلاح؛ ص: (٢٧)، و(تدريب الراوي) للسيوطي: (١/ ١٠٤).

(٣) راجع: (السير) للذهبي: (١٢/ ٢٦٦).

(٤) انظر: (تدريب الراوي) للسيوطي: (١/ ١٠٤).

(٥) انظر: (شرح النووي على صحيح مسلم): (١/ ١٤).

(٦) راجع: (سير أعلام النبلاء) للذهبي: (١٢/ ٤٠٢).

رفع
المسهم

المبحث السادس
مكانة «صحيح مُسلِم» وثناء العلماء عليه، وتلَقِّيهم له بالقبول، ومنزلتُه بين كتب السنة.

تبوّأ «الصَّحيحان» من بين كتب الحديث منزلةً لم تكن لأي كتابٍ غيرهما، فهما أصحُّ كتابٍ بعد كتاب اللّه ، قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية: «ليس تحت أديم السماء كتابٌ أصحَّ من البخاري ومسلمٍ بعد القرآن»(١).

و«صحيحُ» الإمامِ مُسلِم ثاني «الصحيحَين»، وللإمام مسلم كتبٌ أخرى غير «الصحيح»، ولكن هذا الكتاب هو الذي «مَنَّ اللّه الكريمُ - وله الحمدُ والنعمةُ والفضلُ - به على المسلمين، وأبقى لمسلمٍ به ذكرًا جميلاً وثناءً حسنًا إلى يوم الدين، مع ما أعدّ له من الأجر الجزيلِ في دار القرار، وعمّ نفعه المسلمين قاطبة»(٢).

وسأعرضُ هنا لبيان عناية مسلمٍ بكتابه، ثم لِما قالَه الأئمةُ الأعلام في مكانة «صحيح مُسلِم»، ورفعتِه، وأهميتِه، ثم أبيِّنُ منزلتَه بين كتب السنة.

أولاً: مدى عناية الإمام مسلمٍ بكتابه:

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة صحيحه: «واعلم - وفقك اللّه تعالى - أنَّ الواجب على كل أحدٍ عرف التمييزَ بين صحيحِ الرواياتِ وسقيمِها، وثقاتِ الناقلين لها من المتَّهَمين: أن لا يروي منها إلا ما عَرَف صحةَ مخارجه، والستارةَ في ناقليه، وأن ينقى منها ما كان منها عن أهلِ التُّهَم والمعاندين من أهل البدع».

---

(١) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (١٨/ ٧٤).

(٢) من كلام النووي في (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/ ٩١)، وفي (مقدمة شرحِه لصحيح مسلم) (ص/ ١٠).

هذه الحقيقة التي أثبتها الإمامُ مسلمٌ في مقدمة صحيحه وأرشد إليها: هي المنهج الذي سلكه في تأليف صحيحه، فقد بذلَ وسعَه وشغلَ وقتَه في جمعه وترتيبه، ومن الأدلة على ذلك ما جاء عنه وعن غيره مما يوضح ذلك.

قال: «لو أنّ أهلَ الحديث يكتبون الحديثَ مئتَي سنة: فمدارُهم على هذا المسند»[١].

وقال: «ما وضعتُ شيئًا في هذا المسندِ إلّا بحجة، وما أسقطتُ منه شيئًا إلّا بحجة»[٢].

ويقول: «صنّفتُ هذا المسندَ الصحيحَ من ثلاثمائة ألف حديثٍ مسموعة»[٣].

وقد مكثَ في تأليف هذا الكتاب المبارك خمسة عشرةَ سنةً - كما سبق التفصيلُ فيه - قضاها في التحرّي، والتثبت، والعناية التامة بهذا المصدر الأساسي لمعرفة الحديث الصحيح جمعًا وترتيبًا، وساعدَه في كتابته بعضُ تلاميذه طوال هذه المدة، وقد سبق ذكرُه.

ولم يكتف الإمام مسلم - رحمه اللّه وإيانا - بما بذله من جهود عظيمة في تأليفه، بل أخذَ في عرضه على جهابذة المحدثين واستشارتِهم فيه، فقد قال مكيُّ بنُ عبدان - أحدُ حفاظ نيسابور -: سمعت مسلما يقول: «عرضتُ كتابي هذا المسندَ على أبي زرعة الرازي، فكُلّ ما أشارَ أنّ له علةً: تركتُه، وكلّ ما قال: إنه صحيح وليس له علة: أخرجتُه»[٤].

---

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٦٨).
(٢) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٨).
(٣) (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠١)، (تاريخ دمشق) (٥٨/ ٩٢).
(٤) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٧).

رفع المسهم

وهذا من الإمام مسلم - رحمه اللَّه وإيانا - غاية في الاحتياط والتثبت من جهة، وفي التواضع وقصد الصواب من جهة أخرى، ونتيجةً لهذه العناية التامة التي تجلّت في تلك الأدلة: انشرحَ صدرُ الإمام مسلم لهذا النتاج القيم، وارتاحت نفسه لذلك فأخذ يرغِّبُ الناسَ فيه، ويؤكد أنه عمدةٌ يعوَّل عليه في معرفة الصحيح من الأخبار، يتضح ذلك مما سبق من قولِه: «لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند»، يعني صحيحه[1].

ثانيًا: من أقوال الأئمة في بيان مكانة «صحيح مُسلِم»:

قال ابنُ الصلاح: «وقد كان له - رحمه اللَّه وإيانا - في علل الحديثِ ضُرَباء لا يَفضُلُهم، وآخرون يفضلونه، فرفعَه اللَّه - تباركَ وتعالى - بكتابه «الصحيح» هذا إلى مناطِ النجوم، وصارَ إمامًا حجّةً يُبدأُ ذكرُه ويُعادُ في علم الحديثِ وغيرِه من العلوم، وذلك فضلُ اللَّه يؤتيه مَن يَشاء»[2].

وقال النوويُّ: «ومَن حقّقَ نظرَه في «صحيح مُسلِم» واطّلَع على ما أودَعه في أسانيدِه وترتيبِه وحسنِ سياقِه وبديعِ طريقتِه؛ من نفائسِ التحقيقِ وجواهِرِ التدقيق، وأنواع الورَع والاحتياط والتحَرّي في الرواية، وتلخيصِ الطرق واختصارِها، وضبط تَفَرُّقِها وانتِشارِها، وكثرةِ اطّلاعِه واتّساع روايتِه، وغير ذلك ممّا فيه من المحاسِن والأعجوبات واللطائف الظاهراتِ والخفيّات: عَلِمَ أنه إمامٌ لا يَلحَقُه مَن بعد عصرِه، وقَلَّ مَن يساويه - بل يُدانيه - من أهلِ وقتِه ودَهرِه، وذلك فضلُ اللَّه يؤتيه مَن يشاء، واللَّه ذو الفضل العظيم...»[3].

بل ذهبَ بعضُ الأئمة إلى تفضيلِه وتقديمِه مطلقًا، ومن ذلك ما قاله الإمام

---

(١) انظر: (الإمام مسلم وصحيحه) لفضيلة الشيخ عبد المحسن العباد (ص/ ٥).

(٢) (صيانة صحيح مسلم) لابن الصلاح (ص/ ٦٠).

(٣) (مقدمة شرح النووي على صحيح مسلم) (ص/ ١١)، (تهذيب الأسماء واللغات) (١/ ٩١).

الحافظُ أبو علي النيسابوري: «ما تحت أديم السماء كتابٌ أصح من كتاب مسلم»(١).

قال الحافظ ابنُ حجر: «حصلَ لمسلمٍ في كتابه حظٌّ عظيمٌ مفرطٌ لم يَحصُل لأحدٍ مثلُه، بحيث إن بعضَ الناس كان يُفضِّلُه على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لِمَا اختصَّ به من جمع الطرق، وجودةِ السياق، والمحافظة على أداء الألفاظِ كما هي من غير تقطيعٍ ولا روايةٍ بمعنى.

وقد نسجَ على منوالِه خلقٌ من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوَه، وحفظتُ منهم أكثرَ من عشرين إمامًا ممن صنَّفَ المستخرَجَ على مسلم، فسبحان المعطي الوهّاب»(٢).

ثالثًا: منزلتُه بين كتب السنة(٣):

صحيحُ الإمام مسلم يأتي في الدرجة الثانيةِ بعد صحيح الإمام البخاري، فهو ثاني كتابَين هما أصحُ الكتب بعد كتاب اللَّه تعالى.

قال النووي: «وأصحُّ مصنَّفٍ في الحديث-بل في العلم مطلقًا- الصحيحان للإمامين القدوتَين: أبي عبد اللَّه محمدِ بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلمِ بن الحجاج القشيري رضي اللَّه عنهما، فلم يوجد لهما نظير في المؤلفات»(٤).

وقال أيضًا: «اتفق العلماء رحمهم اللَّه على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري

---

(١) (تاريخ بغداد) (٣/ ١٠١)، (تاريخ دمشق) (٥٨/ ٩٢)، (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٨-٦٩).

(٢) (تهذيب التهذيب) (١٠/ ١١٥).

(٣) انظر: (الإمام مسلم وصحيحه) للشيخ عبد المحسن العباد (ص/ ٥).

(٤) (مقدمة شرح النووي على صحيح مسلم) (١/ ٤).

رفع المسلم هم عز الله له الدين

أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة»[١].

هذه هي منزلة صحيح مسلم بين كتب السنة، فهو في أعلى درجات الصحيح، لا يتقدَّمه في ذلك سوى صحيح البخاري، فهو في قمة الصحيح بعد صحيح البخاري.

وقد فضَّلَه على البخاريِّ غيرُ واحدٍ من المغاربة، ولكن الصحيح هو تفضيل «صحيح البخاري» على «صحيح مُسلِم» في الأصحية - كما سبق[٢] -.

ومع ذلك يظلُّ «صحيحُ الإمامِ مُسلِم» ثاني الصحيحين، عليه - مع قرينِه «صحيح البخاري» - معوَّلُ الأمةِ على تَتابُع القُرُون.

المبحث السابع
عناية العلماء وجهودُهم على «صحيح الإمام مسلم»

لقد اعتنى العلماءُ بالصحيحَين عنايةً فائقةً تليق بمكانتهما، ويهمنا هنا إبرازُ عنايتهم بصحيح مسلم، وسأستعرضُ هنا بعضَ مظاهر عنايتِهم بهذا الكتاب العظيم، مكتفيًا ببعض الأمثلة في تلك المظاهر.

فمن مظاهر عناية العلماء بصحيح الإمام مسلم:

أولاً: العناية بنَسْخِه:

وهذه العنايةُ تتجلى في كثرة النسخ الخطية المتوفرة في مكتبات العالَم، والحديثُ عنها يطول.

(١) المصدر السابق (/ ١٤).

(٢) وانظر التفصيل في: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٥٧٨-٥٨١).

ثانيًا : تدريسُه وإقراؤه :

وتتجلى هذه الظاهرةُ في النقاط التالية :

١- ما من عالِمٍ من العلماء إلّا وتجد في ترجمتِه أنه أقرأ هذا الكتابَ ، أو قرأه على شيخِه .

٢- يترتّب على ما مضى روايةُ هذا الكتاب بالأسانيد الصحيحة ، وقد سبق وأن استعرضنا - في المبحث الثالث - الطبقاتِ الأولى التي رَوَته .

٣- مما يستحقُّ الذكرَ في الإقراء والتدريس :

أ- إنّ أبا البركات ابن الحاج البلفيقي - وهو القاضي المحدث محمد بن محمد بن إبراهيم السلمي (ت٧٧١هـ) له كتاب «الغلَسيات» ، وهي ما صدر في مجالسه من الكلام على «صحيح مُسلِم» في التغليس .

ب- كان بعضُ رُواة الصحيح قد فاتَه شيءٌ منه في روايته ، ثم أعيد له هذا الفوت ، وكان يحلف باللّه تعالى على ذلك .

ج- كان كثيرٌ من العلماء يحفظُ هذا «الصحيحَ» غيبًا ، وقد ذكرَ العلماءُ نماذجَ منهم[١] ، ولا زال الحالُ على ذلك ، فكثيرٌ من طلاب العلم في عصرنا يحرصُ على حفظ الصحيحين غيبًا ، كثَّرَ اللّه أمثالَهم .

د- كان كثيرٌ من العلماء - ولا زال الأمرُ على ذلك في بعض الأقطار الإسلامية - يُكثِرُ من تدريس هذا الصحيح وقراءَتِه ، وهم عالَمٌ من الصعبِ إحصاؤه .

هـ- وكان بعضُهم يقرؤه في وقتٍ يسير ؛ فقد قرأه أبو الحسن علي بن عبد اللّه العلوي على شيخِه المرتضى في ستة مجالس مناوَبةً ، وقرأه ابنُ الأبّار على شيخِه

---

(١) انظر : (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٥٩٤) .

أبي محمد الرُّعَيني الحَجْري في ستة أيام، وقرأه كاملاً إبراهيم البقاعي على البدرِ الغزي في خمسة أيامٍ متفرقة خلال عشرين يومًا، وقرأه مفتي الحنابلة بمكة محمدُ بن عبد اللّٰه بن حميد على شيخِه محمد بن علي السنوسي في خمسةٍ وعشرين يومًا، وقرأه المجدُ الشيرازيُّ على شيخِه ناصر الدين أبي عبد اللّٰه محمد بن جهبل في ثلاثة أيام، وافتخرَ بذلك فقال:

قرأتُ بحمد اللّٰه جامعَ مسلِمِ ... بِجَوفِ دمشق الشام جوفِ لإسلامِ
على ناصرِ الدين الإمامِ ابن جَهْبَلٍ ... بحضْرَةِ حُفَّاظٍ مشاهيرَ أعلامِ
وتَمَّ بتوفيقِ الإلهِ وفضلِهِ ... قراءةَ ضَبطٍ في ثلاثة أيامِ

وذكرَ السخاويُّ أنّ شيخَه الحافظَ ابنَ حجرٍ قرأه في أربعةِ مجالس سوى مجلس الختم، وذلك في نحو يومين وشيء، قال: «وهو أجلُّ مما وقعَ لشيخه المجد الفيروز آبادي»(١).

وقرأه الحافظُ أبو الفضل العراقيُّ على محمد بن إسماعيل بن الخباز بدمشق في ستة مجالس متوالية، قرأ في آخر مجلسٍ منها أكثرَ من ثلث الكتاب، وذلك بحضور الحافظ زين الدين ابن رجب، وهو يُعارِضُ بنسختِه(٢).

وليس القصدُ من عرض هذه النماذج هو تحبيذ هذه الطريقة، وهو قراءتُه في وقتٍ يسير، بل الهدف منه بيان أنّ العلماءَ لم يتوانوا أن يتحمّلوا هذه المشقة العظيمة إذا كانت الظروف لا تسمح بقراءتِه على أحد العلماء إلّا بهذه الطريقة.

ثالثًا: المستَخرَجات على «صحيح مُسلِم»:

الاستخراجُ في اصطلاح المحدِّثين: «أن يعمد حافظٌ إلى صحيح البخاريِّ - مثلاً - فيورِدَ أحاديثَه حديثًا حديثًا بأسانيد لنفسِه، غير ملتزمٍ فيها ثقة الرواة - وإن

(١) (فهرس الفهارس والأثبات) (٢/ ١٠٤٧)، وفيه: «كل مجلسٍ منها نحوُ أربع ساعات».
(٢) (ذيل طبقات الحفاظ) (٢٢٣)، (فهرس الفهارس) (٢/ ١٠٤٨).

شذَّ بعضُهم حيث جعلَه شرطًا - من غير طريق البخاري، إلى أن يلتقي معه في شيخه، أو في شيخ شيخِه، وهكذا، ولو في الصحابي، كما صرَّح بعضُهم»[١].

وللاستخراجِ فوائدُ كثيرةٌ أكثرُها تعود بالفائدة إلى الكتاب المستَخرَج عليه، ويُعتَبَرُ الاستخراجُ على كتابٍ مّا خدمةً له من نواحٍ عديدة[٢].

وقد استخرجَ جماعةٌ على صحيح الإمام مسلمٍ، ومن هذه المستخرجات:

١- المسند الصحيح المستخرج على صحيح مسلم: لأبي بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري (ت٢٨٦هـ).

٢- المستخرج على صحيح مسلم: لتلميذ مسلم ورفيقِه في الطلب: أحمد بن سلمة أبي الفضل (ت٢٨٦هـ).

٣- المستخرج على صحيح مسلم: لأبي جعفر أحمد بن حمدان الحيري (ت٣١١هـ).

٤- مختصر المسند الصحيح المخرَّج على صحيح الإمام مسلم بن الحجاج: للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت٣١٦هـ)، وقد طبعَ أكثرُه في الهند، ثم حقِّقَ كلُّه في بضع عشرة رسالة علمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وهو الآن يُطبع في الجامعة الإسلامية، وقد شاركت في تحقيق جزءٍ منه، وهو من أكثر المستخرجات فوائد.

٥- المستخرج على صحيح مسلم: لأبي الفضل محمد بن أبي الحسين بن عمار الشهيد (ت٣٢٣هـ).

---

(١) (فتح المغيث) للسخاوي (١/ ٤٤)، وانظر: (التبصرة والتذكرة) (١/ ٥٦-٥٧).

(٢) للاطلاع على فوائد الاستخراج انظر: مقدمة الدكتور أنيس بن طاهر الأندونيسي لـ(مختصر الأحكام) لأبي علي الطوسي (١/ ٣٢١-٣٢٣)، مقدمة الدكتور مقبل الرفيعي لـ(مستخرج أبي نعيم) (١/ ٨٢-١٠٠)، وهي رسالة دكتوراه، مطبوعة على الآلة الكاتبة.

رفع المسهم

٦- المستخرج على كتاب مسلم: لأبي نعيم أحمد بن عبد اللَّه بن أحمد الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، وهو مطبوع.

وغيرها من المستخرجات[١].

رابعًا: المختصرات، ومنها:

١- مختصر صحيح مسلم: لأبي عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه بن محمد بن أبي الفضل المرسي (ت٦٥٥هـ).

٢- مختصر صحيح مسلم: لأبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي (ت٦٥٦هـ)، وقد شرحَ مختصرَه بشرحٍ أسماه «المُفهِم لِما أشكلَ من تلخيص كتاب مسلم»، وهو مطبوع.

٣- الجامعُ المعلم بمقاصد جامع مسلم: لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، وهو مطبوع.

٤- وسيلةُ المسلم في تهذيب صحيح مسلم: لمحمد بن أحمد بن محمد بن جُزيّ الكلبي (ت٧٤١هـ).

٥- مختصر صحيح مسلم: لإسماعيل بن عبد اللَّه الأسكداري (ت١٠٨٢هـ).

٦- مختصر صحيح مسلم: للشيخ ناصر الدين الألباني، وهو مطبوع.

ومختصراتُ صحيح مسلم كثيرة أكتفي بهذا القدر[٢].

---

(١) عدَّ الشيخ مشهور حسن سلمان (١٨) مستخرجًا على صحيح مسلم فقط، انظر: (الإمام مسلم له (٢/ ٦٠٣-٦٠٧).

(٢) للمزيد انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٦٢٠-٦٢٢).

رفع
المسـاهم
عز الله لمولاه

خامسًا: الكتب التي انتقدت «صحيح مُسلِم» أو الصحيحَين، والكتب التي أجابَت عن ذلك:

وهي كثيرةٌ، ومنها:

١- عِلَلُ صحيح مسلم: لأبي الفضل محمد بن أبي الحسين بن عمار الشهيد (ت٣٢٣هـ)، وهو مطبوع.

٢- الإلزامات والتتبع: للإمام الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، وهو مطبوع.

٣- جواب أبي مسعود الدمشقي الدارقطني عن استدراكاتِه: لإبراهيم بن محمد الدمشقي (ت٤٠٠هـ).

٤- غُرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقعَ في «صحيح مُسلِم» من الأحاديث المقطوعة: لرشيد الدين يحيى بن علي العطار (ت٦٦٢هـ)، وهو مطبوع.

٥- الأحاديث المخرجة في الصحيحين التي تكلم فيها بضعف أو انقطاع: للإمام عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ).

٦- بين الإمامَين مسلم والدارقطني: للشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، وهو مطبوع.

سادسًا: الكتب التي اعتنت برجال «صحيح مُسلِم»:

اهتمَّ العلماءُ برجال الكتب الستةِ اهتمامًا لم تحظَ به الكتب الأخرى، وذلك لِما امتازَت به هذه الكتبُ الستة من بين كتب السنة الأخرى، وقد ألف الحافظُ عبدُ الغني المقدسيُّ كتابَه (الكمال في أسماء الرجال)، ثم هذَّبَه الإمامُ المزيُّ وأصلحَ ما وقعَ فيه من الوهم والإغفال، واستدركَ ما حصلَ فيه من النقص والإخلال، وذلك في كتابه العظيم (تهذيب الكمال في أسماء الرجال)، ثم تتابعَ العلماءُ في خدمة الكتاب بما هو معروف.

ولا ريبَ أنّ الصحيحَين على رأس الكتب الستة التي يخدمُها التهذيبُ وأصولُه وفروعُه.

كما أنّ بعضَ العلماء خصّصوا رجالَ الصحيحَين بمزيدٍ من العناية، فأفردوا مؤلَّفاتٍ في رجالِهما فقط، وهم كثيرون.

لم يكتف العلماءُ بما سبق، بل انصرفَ جمعٌ منهم إلى إفراد رجال «صحيح مُسلِم» بمؤلَّفاتٍ خاصةٍ بهم، وسأذكرُ هنا بعضَ هؤلاء، أما مَن كتبَ في رجال الصحيحين: فلن أذكرَ شيئًا منها[1].

فمن الكتب المفرَدة في رجال «صحيح مُسلِم»:

١- رجالُ صحيح الإمام مسلم: لأبي بكر أحمد بن منجويه (ت٤٢٨هـ)، وهو مطبوع.

٢- رجال مسلم بن الحجاج: لأبي العباس أحمد بن طاهر الأنصاري (ت٥٣٢هـ).

٣- المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج: لعبد اللّه بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي (ت٥٢٢هـ).

٤- تسمية رجال صحيح مسلم الذين انفردَ بهم عن البخاري: للإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ).

٥- تسمية رجال مسلم: لأبي بكر أحمد بن علي الأصفهاني.

سابعًا: الكتب التي أُفرِدَت في منهج الإمام مسلم، أو في أحاديث أو مسائل أو دراسات اصطلاحية خاصة تتعلق بـ«صحيح مُسلِم»:

١- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، وحمايتُه من الإسقاط

---

(١) انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٦٢٨-٦٣١).

والسقط: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، وهو أجمعُ كتابٍ في ترجمة الإمام مسلم، وفي بيان منهجِه، وهو مطبوع.

٢- السَّنَنُ الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامَين البخاري ومسلم في السند المعَنعَن: لمحمد بن عمر بن رُشَيْد الفِهْري (ت٧٢١هـ)، وهو مطبوع.

٣- تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم: لأبي ذر أحمد بن إبراهيم بن سبط ابن العجمي (ت٨٨٤هـ).

٤- الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، وهو مطبوع.

٥- عوالي مسلم: للحافظ ابن حجر نفسِه، وهو مطبوع.

٦- الرباعيات في صحيح مسلم: لمحمد بن إبراهيم الواني (ت٧٣٥هـ).

٧- تساعيات مسلم في صحيحه: لضياء الدين أبي عبد اللّه محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٤٣هـ).

٨- جزءٌ فيه ستون حديثًا من رباعيات مسلم بن الحجاج: لم يُعلم مؤلفُه.

٩- غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج: للسخاوي (ت٩٠٢هـ)، وهو مطبوع.

١٠- تغليق التعليق لما في صحيح مسلم من التعليق: للشيخ علي حسن عبد الحميد.

ثامنًا : الدِّراساتُ المعاصِرَةُ حول الإمام مسلم و «صَحيحِه» :

الدراساتُ المعاصرةُ حول الإمام مسلمٍ و«صحيحِه» كثيرةٌ، منها :

١- الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، حياتُه وصحيحُه : للشيخ محمود فاخوري، وهو مطبوع .

٢- الإمام مسلم ومنهجُه في صحيحه : للدكتور محمد عبد الرحمن طوالبة، وهو رسالة دكتوراه، وهو مطبوع، وقد استفدتُ منه كثيرًا .

٣- الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجُه في الصحيح وأثره في علم الحديث : للشيخ مشهور بن حسن آل سلمان، وهو مطبوعٌ في مجلدين، ويُعتبرُ تكميلاً لرسالة الدكتور طوالبة، وقد استفدت منه أيضًا، بل غالبُ ما لم أحِلْه إلى المصادر : فهو منه أو من رسالة الدكتور طوالبة .

٤- منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح، ودحضُ شبهاتٍ حوله : للدكتور ربيع بن هادي المدخلي، وهو مطبوع .

٥- الإمام مسلم وصحيحه : للشيخ عبد المحسن العباد، وهو منشور في مجلة الجامعة الإسلامية .

٦- دراسات علمية في صحيح مسلم : للشيخ علي حسن عبد الحميد الحلبي الأثري .

٧- وممن عُني بصحيح مسلم عنايةً تامةً من المعاصرين : الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، فقد بذلَ جهدًا مشكورًا في ترقيمه، وتنويعِ فهارسِه، حتى كان الوصولُ إلى المطلوب فيه سهلاً ميسورًا، وخصّصَ لهذه الفَهارس مجلدًا مستقلا - هو الخامس - حافلاً بأنواع شتى من الوسائل المؤدية إلى الوقوف على ما في هذا الكتاب المبارك بيسرٍ وسهولة[1] .

---

(١) (الإمام مسلم وصحيحه) للشيخ عبد المحسن العباد (ص/ ٨) .

المبحث الثامن
شروح «صحيح الإمام مسلم»

هذا المبحث مكمِّلٌ للمبحث السابق، فشروحُ «صحيح مُسلِم» جزءٌ من عناية الأمة بهذا الكتاب العظيم، وإنما أفردتُ ذكرَها لأهميةِ هذا الموضوع.

وشروحُ «صحيح مُسلِم» كثيرةٌ، وهي متنوعةٌ في الكَمِّ والكيف، كما أنَّ بعضَها خاصةٌ بمقدمة «صحيح مُسلِم»، وبعضُها شروحٌ لمختصراتِ «صحيح مُسلِم»، كما أنّ بعضَها شروحٌ لزوائد «صحيح مُسلِم» على «صحيح البخاري»، ومنها حواشي وتعليقات.

وكثيرٌ منها بغير اللغة العربية، ولكنني سأقتصرُ هنا على ما كانت باللغة العربية، كما أنني سأقتصر على أبرزها، فمن شروحِه:

١- شرح صحيح مسلم: لمحمد بن إسماعيل الأصفهاني (ت٥٢٠هـ)، ونسبَه بعضُهم إلى ابنه إسماعيل.

٢- المفهِم لشرح غريب مسلم: لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت٥٢٩هـ).

٣- شرح صحيح مسلم: المعلِم بفوائد مسلم: لمحمد بن علي المازري (ت٥٣٦هـ)، وهو مطبوع.

٤- إكمال المعلم بفوائد مسلم: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، وهو تكملة لشرح المازري السابق.

٥- الإعلام بفوائد مسلم: لأحمد بن محمد بن الحسن بن عتيق الذهبي البلنسي (ت٦٠١هـ).

٦- اقتباس السراج في شرح مسلم بن الحجاج : لأبي الحسن علي بن أحمد الوادي آشي الغساني (ت٦٠٩هـ) .

٧- شرح صحيح مسلم : لعماد الدين عبد الرحمن بن عبد العلي المصري ، المعروف بـ«ابن السكري» (ت٦٢٤هـ) .

٨- شرح صحيح مسلم : للملك أبي المعالي محمد بن أيوب (ت٦٣٥هـ) .

٩- المفصِحُ المفهِم والموضح الملهم لمعاني صحيح مسلم : لأبي عبد اللَّه يحيى بن هشام الأنصاري (ت٦٤٦هـ) .

١٠- شرح صحيح مسلم: لأبي المظفر يوسف بن قِزغلي، سبط ابن الجوزي (ت٦٥٤هـ) .

١١- المفهم لِما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت٦٥٦هـ)، وهو مطبوع .

١٢- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج : للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، وهو أشهرُ شروحه على الإطلاق، وهو مطبوع طبعاتٍ عدة[1] .

١٣- إكمال الإكمال على صحيح مسلم: لمحمد بن إبراهيم البقوري (ت٧٠٧هـ)، وهو تكملة لإكمال القاضي عياض .

١٤- شرح مختصر مسلم للمنذري : لأبي عمرو عثمان بن علي بن إبراهيم ، المعروف بـ(خطيب جبرين) (ت٧٣٠هـ) .

١٥- إكمالُ إكمال المعلم : لمحمد بن خليفة الوشتاتي الأبي (ت٨٢٧هـ)،

---

(١) وللشيخ سعدون إبراهيم العيساوي رسالة «الإمام النووي ومنهجُه في شرح صحيح مسلم»، نالَ بها درجة «الماجستير» من جامعة بغداد سنة ١٤١٠هـ.

وهو مطبوع[١].

١٦- مكَمِّلُ إكمال الإكمال: لمحمد بن يوسف السنوسي (ت٨٩٥هـ)، وهو مطبوع مع «إكمال» الأبِّي.

١٧- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: للسيوطي (ت٩١١هـ)، وهو مطبوع.

١٨- وشي الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: لعلي بن سليمان البجمعوي الدمنتي (ت١٢٩٨هـ)، وهو مطبوع.

١٩- السراج الوهاج في كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج: للعلامة صديق حسن خان القنوجي (ت١٣٠٧هـ)، طبع قديمًا.

٢٠- فتح الملهم شرح صحيح مسلم: للشيخ شبّير أحمد العثماني (ت١٣٦٩هـ)، وهو مطبوع.

٢١- تكملة فتح الملهم: للشيخ تقي العثماني، وهو مطبوع أيضًا.

٢٢- مِنَّةُ المُنعِم في شرح صحيح مسلم: للشيخ صفي الرحمن المباركفوري، وهو مطبوع، وهو من أحسن شروح صحيح الإمام مسلم، وهو متوسط.

---

(١) جمعَ فيه بين شروح المازري، وعياض، والقرطبي، والنووي، مع زياداتٍ من كلام شيخِه ابنِ عرفة، وللشيخ عبد الرحمن عون كتاب: «الأبي وكتابُه الإكمال»، وهو مطبوع.

رفع
المسـ هم
غفر الله له ولوالديه

المبحث التاسع
خصائص «صحيح مسلم»، والموازنة بينه وبين «صحيح البخاري»[١]

يَنفرد «صحيح الإمام مسلم» بخصائص يتميَّزُ بها عن «صحيح الإمام البخاري»، ويُوجدُ في صحيح البخاري من الخصائص والميزات ما لا يشاركُه صحيح مسلم فيه، ويتفقان في أمورٍ ترفعُ من شأن الكتابين معًا، ويسموان بها إلى منتهى الصحة والإجادة والإتقان، ونشير فيما يلي إلى نماذج من ذلك:

أولاً: بعضُ ما يتفقان فيه:

١- يتفقُ الصحيحان في أنهما معا في أعلى درجات الصحيح، مع تفوُّق صحيح البخاري على صحيح مسلمٍ في ذلك.

٢- ويتفقان أيضًا في أن العلماء تلقوهما بالقبول، واعتبروهما أصح الكتب بعد كتاب اللَّه العزيز.

٣- ويتفقان أيضًا في أنَّ مؤلِّفَيهما - رحمهما اللَّه - سلكا في تأليفهما طرقًا بالغةً في الاحتياط والتثبت، مع الأمانة التامة في العزو.

ومن أمثلة ذلك: أنهما يتقيدان غايةَ التقيد فيما يتلقَّيانه من شيوخهما في الأسانيد والمتون، وإذا كان الأمرُ يَستدعي إيضاحًا وبيانًا: قاما بذلك على وجه يتميز به ذلك.

وقد عقد النوويُّ في مقدمة شرحه لصحيح مسلم فصلاً خاصا بذلك قال فيه: «ليس للراوي أن يزيد في نَسبِ غيرِ شيخه ولا صفتِه على ما سمعَه من شيخه؛ لئلا يكون كاذبًا على شيخه، فإن أراد تعريفَه وإيضاحَه وزوالَ اللَّبْسِ

---

(١) (الإمام مسلم وصحيحه) للشيخ عبد المحسن العباد (ص/ ٩).

المتطرِّقِ إليه لمشابهة غيره: فطريقه أن يقول: «قال حدثني فلان - يعني ابنَ فلان . . أو . . الفلاني . . أو . . هو ابن فلان . . أو . . الفلاني . . أو نحو ذلك، فهذا جائزٌ حسنٌ قد استعمله الأئمةُ، وقد أكثر البخاري ومسلم منه في الصحيحين غاية الإكثار حتى أن كثيرا من أسانيدهما يقع في الإسناد الواحد منها موضعان أو أكثر».

ثانيًا: ذكرُ بعض خصائص «صحيح الإمام مسلم»:

ينفرد صحيحُ مسلم عن صحيح البخاريِّ بأمورٍ أجملُها فيما يلي:

١- ينفردُ بجمع طرق الحديث في مكان واحدٍ غالبًا[1]، مما جعل الوقوفَ على المطلوب فيه سهلا ميسورا.

وهذه الميزة لا توجد في صحيح البخاري، إلا أنه وُجد فيه بدلاً منها ميزةٌ كبرى، وهي إيضاحُ ما اشتملت عليه الأحاديثُ من الفوائد الفقهيَّة، مع دقَّة الاستنباط، وبألخص عبارة، ممَّا جعلَ صحيحَه كتابَ روايةٍ ودرايةٍ معًا، ومن أجل تحصيل هذا المطلب العظيم: عمدَ البخاريُّ إلى تفريقِ الحديثِ وتكرارِه في أكثر من موضع، مستدلًا به في كلِّ موضعٍ بما يُناسبُه.

٢- وينفرد صحيح مسلم أيضًا بأن مسلمًا إذا أسندَ الحديث فيه إلى جماعةٍ من شيوخه: عيَّن مَن له اللفظُ منهم غالبًا، فيقول: «حدثنا فلانٌ وفلان واللفظُ

---

(١) قال الشيخ عبد المحسن: «وإنما قلت (غالبًا) لأنه قد وقعَ فيه ذكرُ بعض الأحاديث في أكثر من موضع»، وقال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي: «كان الذين يُوقِعون الموازنةَ بين الصحيحَين ويتلمَّسون أسبابًا يُفضِّلون بها صحيحَ مسلم على صحيح البخاريِّ - يقولون: إنّ مما امتازَ به مسلمٌ أنه يجمعُ طرقَ كل حديثٍ من أحاديثه في موضع واحد، بخلاف البخاري. . . فلاحظتُ أنا، أثناء عملي في الكتابِ وتتبُّع أحاديثه: أنّ مسلمًا كَرَّرَ أحاديثَ كثيرةً في مواضع متعددةٍ في كتابه، يبلغُ عددُها (١٣٧) حديثًا، من ذلك (٧١) يضعُ الحديثَ منها في كتابٍ غيرِ الكتاب الذي وُضِعَ الحديثُ فيه لأول مرة». (صحيح مسلم) (١/ ٦٠١) - مجلد الفهارس-.

لفلان»، أو: «قال فلانٌ: حدثنا فلان»، ومن أمثلة ذلك قولُه في (باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر): «حدثنا يحيى بنُ أيوب، وقتيبةُ بنُ سعيد، وعليُّ بنُ حجر، كلهم عن إسماعيل.

قال ابنُ أيوب: حدثنا إسماعيلُ بنُ جعفر».

وقولُه في (باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء): «حدثنا سويد بنُ سعيد، وابنُ أبي عمر، جميعًا عن مروان الفزاري، قال ابنُ أبي عمر: حدثنا مروان».

وقولُه في الحديث الذي يليه: «وحدثنا أبو كريب، وواصلُ بنُ عبد الأعلى، واللفظ لواصل، قالا: حدثنا ابنُ فضيل.

وقولُه في (باب الاستنجاء بالماء من التبرُّز): «وحدثني زهير بنُ حربٍ، وأبو كريب، واللفظُ لزهيرٍ، حدثنا إسماعيل، يعني ابن علية»، وهذا كثيرٌ جدًا عنده.

أمَّا الإمامُ البخاريُّ: فقد ذكر الحافظُ ابنُ حجر العسقلانيُّ أنه إذا روى الحديث عن غير واحد فاللفظ للأخير، قال: «وقد ظهر بالاستقراء من صنيع البخاري أنه إذا أورد الحديث عن غير واحد فإن اللفظ يكون للأخير والله أعلم»[1].

٣- وينفرد صحيح مسلم أيضًا بأن مسلمًا صدَّره بمقدمةٍ اشتمَلت على جُملٍ من علوم الحديث، وقد تقدم - في المبحث الثاني من الفصل الأول من هذا الباب - بيانُ ما تضمنته على سبيل الإجمال.

أمَّا الإمامُ البخاري: فلم يَضَع بين يدي صحيحه مقدمةً، بل افتتحه ببدأ الوحي إلى رسول الله ﷺ.

٤- وينفرد صحيح مسلم أيضًا بكثرة استعمال التحويل في الأسانيد، وذلك

---

(١) (فتح الباري) (١/ ٥٤٦-٥٤٧) عند الحديث (٣٣٥).

لجمعه طرق الحديث المتعلقة بموضوع معيَّنٍ في موضع واحد، ويوجدُ التحويلُ في الأسانيد قليلا في صحيح البخاري.

٥- وينفردُ صحيح مسلم بقلَّةِ التعاليق فيه، إذ بلغت جملةُ ما فيه من ذلك اثنا عشر موضعًا، كما سيأتي في الفصل الثاني - إن شاء اللَّه تعالى - وقد أكثر الإمام البخاري من استعماله في صحيحه.

٦- وينفردُ صحيحُ مسلم بأن مسلمًا اقتصر فيه على الأحاديث المسندة إلى رسول اللَّه ﷺ دون أقوال الصحابةِ - رضي اللَّه عنهم - وغيرِهم، بخلافِ البخاري فقد أورد أقوالَهم، ومعلومٌ أنها ليست من شرط كتابه، وإنما ذلك للإيضاح والبيان؛ لأنه يجمع في كتابه بين الرواية والدراية.

* * *

الفصل الثاني
منهجُ الإمام مسلم في «صحيحِه»

وفيه سبعةُ مباحث:

المبحث الأول
طبقات الرواة المخرَّج عنهم في الصحيح

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان طبقات الرواة المخرَّج عنهم في صحيح مسلم:

ذكر الإمام مسلم طبقات الرواة الذين خرج لهم في «صحيحه»؛ فقال في «مقدمة صحيحه»:

«إِنَّا نَعمدُ إِلَى جُمْلَةِ مَا أُسْنِدَ مِن الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ فَنَقْسِمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ وَثَلَاثِ طَبَقَاتٍ مِنْ النَّاسِ . . .

. . فَأَمَّا القِسْمُ الْأَوَّل: فَإِنَّا نَتوخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِن الْعُيُوبِ مِن غَيْرِهَا وَأَنْقَى، مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ فِي الحَدِيثِ وَإِتْقَانٍ لِمَا نَقَلُوا، لَمْ يُوجَدْ فِي رِوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ وَلَا تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ، كَمَا قَدْ عُثِرَ فِيهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ الْمُحَدِّثِينَ وَبَانَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِم.

[القسم الثاني][(١)]: فَإِذَا نَحْنُ تَقَصَّيْنَا أَخْبَارَ هَذَا الصِّنْفِ مِن النَّاس: أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالمَوْصُوفِ بِالحفْظِ وَالْإِتْقَانِ كَالصِّنْفِ الْمُقَدَّمِ قَبْلَهُمْ، عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيمَا وَصَفْنَا دُونَهم: فَإِنَّ اسمَ السَّتْرِ وَالصِّدْقِ

(١) ما بين المعكوفتين زدتُه للتوضيح.

وَتَعَاطِي الْعِلْم يَشْمَلُهُم؛ كَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَلَيْثِ بْنِ أَبِي سلَيْم، وَأَضْرَابِهِمْ مِنْ حُمَّالِ الْآثَارِ وَنُقَّالِ الْأَخْبَار . . . »[١].

ثم قال: «فَعَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا مِن الْوُجُوه: نُؤَلِّفُ مَا سَأَلْتَ مِنْ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ.

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَن قَومٍ هُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَّهَمُونَ أَوْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنْهُمْ: فَلَسْنَا نَتَشَاغَلُ بِتَخْرِيجِ حَدِيثِهِم؛ كَعَبْدِ اللَّه بن مِسْوَرٍ أَبِي جَعْفَرِ المدَائِنِيِّ، وَعَمْرِو بْنِ خَالِد، وَعَبْدِ القُدُّوسِ الشَّامِيِّ، وَمُحَمَّدِ بنِ سَعِيدِ الْمَصْلُوبِ، وَغِيَاثِ بنِ إِبرَاهِيمَ، وَسُلَيْمَانَ بنِ عَمْرِو أَبِي دَاوُدَ النَّخَعِيِّ، وَأَشْبَاهِهِم مِمَّنْ اتُّهِمَ بِوَضْعِ الْأَحَادِيثِ وَتَوْلِيدِ الْأَخْبَار.

وَكَذَلِكَ مَن الغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ المنكَرُ أَو الغَلَطُ: أَمْسَكْنَا أَيْضًا عَنْ حَدِيثِهِم . . .

ثم قال بعد ذكر بعض مَن عُرِفوا برواية المناكير: «وَمَن نَحَا نَحْوَهُمْ فِي رِوَايَةِ المنكَرِ مِن الْحَدِيث؛ فَلَسْنَا نُعَرِّجُ عَلَى حَدِيثِهِم، وَلَا نَتَشَاغَلُ بِه؛ لِأَنَّ حُكْمَ أَهْلِ العِلمِ وَالَّذِي نَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبِهِم فِي قَبُولِ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ الْمُحَدِّثُ مِنْ الْحَدِيثِ: أَن يَكُونَ قَدْ شَارَكَ الثِّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا، وَأَمْعَنَ فِي ذَلِكَ عَلَى الموافَقَةِ لَهُم»[٢].

فأفادت عبارتُه أنه يخرّجُ أحاديثَ أهل القسم الأول، وهم أهلُ الاستقامة في الحديث، والإتقان لما نقلوه، وهؤلاء هم المعروفون بتمام الضبطِ المأخوذ قيدًا في رَسْمِ الصحيح، ثم يُخرّجُ أحاديثَ الصنف الثاني، وهم الذين خفّ ضبطُهم، وهم من أهل السّتر والصدق وتعاطي العلم، وهؤلاء هم شرطُ الحسن؛ فإنهم

---

(١) (مقدمة صحيح مسلم) (١/ ٤-٥).

(٢) المصدر السابق (١/ ٦-٧).

الذين خَفَّ ضبطهم مع عدالتهم، ثم ذكر أنه يترك الصِّنفين الآخَرين بالكلية، وهما قسمان:

الأول: المتهمون عند أهل الحديث، وعند الأكثر.

الثاني: من الغالب على حديثهم المنكر أو الغلط.

فعُرِف من كلامه: أنه ذكرَ أنه يقسم الرواة ثلاث طبقات، وتحصل من كلامه أربع طبقات؛ فكأنه جعل من لا يتشاغل بحديثه قسمًا واحدًا.

وقد اختلفَ العلماءُ في تطبيق الإمامِ مسلم لِما ذكرَه في المقدمة، وهل ذكرَ الطبقتَين في صحيحه على النحو الذي وعدَ بها في المقدمة أم لا؟

اختلفوا في ذلك على أقوالٍ أشهرُها:

القول الأول: إنه لم يطبقه، بل «إنّ المنيّة قد اخترمَت مسلمًا قبل استيفاء غرضه من كتابه هذا»، وعلى رأس هؤلاء: أبو القاسم ابن عساكر (ت٥٧١هـ)، وأبو عبد اللَّه الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، وأبو بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ).

وليس لهؤلاء مخالفٌ - فيما أعلم - إلى عهد القاضي عياض.

القول الثاني: إنّ الإمامَ مسلمًا قد طبّقَ هذا في صحيحه، وأبرزُ قائلي هذا القول هو القاضي عياض (ت٥٤٤ هـ)، وقد ردَّ القاضي على مَن قال إنّ المنيّة اخترمت مسلمًا قبل استيفاء غرضه إلّا من الطبقة الأولى، وذكر أنّ ذلك مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم وتابعوه عليه، وأنّ الأمرَ ليس على ذلك؛ فإنّ مسلمًا ذكر في كتابه هذا أحاديثَ الطبقة الأولى وجعلها أصولاً، ثم أتبعها بأحاديث الطبقة الثانية على سبيل المتابعة والاستشهاد، وليس مراد مسلم بذلك إيراد الطبقة الثانية مفردة[1].

---

(١) انظر: (إكمال المعلم) - المقدمة -، (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٩٠)، (شرح النووي على صحيح مسلم) (١/ ٢٣-٢٤).

وهذا هو الذي رجَّحَه النوويُّ حيث قال معلقًا على قول مسلم في «مقدمة صحيح»: «فإذا نحن تقصّينا أخبار هذا الصنف أتبعناها . . » ما نصه:

«فقد قدمنا في الفصول بيان الاختلاف في معناه، وأنه هل وفّى به في هذا الكتاب أم اخترمته المَنيّة دون تمامه؟ والراجح أنه وفّى به، واللَّه أعلم»[١].

وإليه ذهب جماعةٌ من المتأخرين[٢].

أما ابنُ الصلاح: فلم يرجِّح أحدَ القولَين، إلا أنه خالفَ الحاكمَ ومَن معه في دعوى أن مسلمًا اخترمته المنية قبل إتمامه، قال ابنُ الصلاح - بعد ذكر الخلاف وذكرِ رأي الحاكم والقاضي عياض-: «قلت: كلام مسلم محتمِلٌ لِما قاله عياضٌ، ولما قاله غيرُه، نعم، روي بالصريح عن إبراهيم بن محمد بن سفيان أنه قال: أخرجَ مسلمٌ ثلاثة كتبٍ من المسندات:

واحدٌ الذي قرأه على الناس، والثاني: يدخل فيه عكرمة، ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي، وضرباؤهما، والثالث: يدخل فيه من الضعفاء، وهذا مخالِفٌ لما قاله الحاكم، واللَّه أعلم»[٣].

وقد يقطع الخلافَ في هذا الموضوع أقوالٌ للإمام مسلم نفسه، تفيد أنه أنهى كتابه، مما لا يدع مجالاً للشك في ذلك، من مثل ما سبق من قوله: «عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي»، وقوله: «صنّفت هذاالمسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة»، وقوله: «لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مئتي سنة فمدارهم على هذا المسند»، يعني «صحيحه».

وعلى القول بأن مسلمًا أخرج عن أهل الطبقة الثانية، وإن الرواية عنهم

(١) (شرح النووي على صحيح مسلم) (١/ ٥١).
(٢) انظر: (مكمل إكمال الإكمال) للسنوسي (١/ ٨)، (فتح الملهم) (١/ ٥٧).
(٣) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٩٢).

موجودة في «صحيحه» لكن؛ هل احتج بهم كما احتج بأهل الطبقة الأولى أم لا؟

أجاب الحافظ ابن حجر عن هذا السؤال بقوله:

«الحق أنه لم يخرّج شيئًا مما انفرد به الواحد منهم، وإنما احتج بأهل القسم الأول، سواء تفردوا أم لا، ويخرّج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول، وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضًا؛ فإنه قد يخرج ذلك.

وهذا ظاهر بيّن في كتابه، ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول بل وفي المتابعات؛ لكان كتابه أضعاف ما هو عليه، ألا تراه أخرج لعطاء بن السائب في المتابعات، وهو من المكثرين، ومع ذلك فما له عنده سوى مواضع يسيرة، وكذا محمد بن إسحاق، وهو من بحور الحديث، وليس له عنده في المتابعات إلا ستة أو سبعة.

ولم يخرج لليث بن أبي سُليم، ولا ليزيد بن أبي زياد، ولا لمجالد بن سعيد إلا مقرونًا»[1].

المطلب الثاني: الرواية عن الضعفاء في الصحيح:

وفيه مقامان:

المقام الأول: الرّواية عن الضعفاء في «الصحيح»:

انتُقِد على مسلم روايته عن جماعة ممن نزلوا عن مرتبة الإتقان؛ فخفّ ضبطهم -وهم الواقعون في الطبقة الثانية- وقد تُكُلِّمَ فيهم.

وذكر الحافظ أنه تُكُلِّم في مئة وستين رجلاً من الرواة الذين انفرد مسلم بإخراج حديثهم دون البخاري[2].

(١) (النكت على ابن الصلاح) (١/ ٤٣٤-٤٣٥).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٨٧).

وقد ذكر العلماء وجوهًا في تعليل صنيع مسلم هذا، وبيّنوا أنه ليس عليه فيه انتقاد، وأن ذلك وقع لأحد أسباب لا مَعاب عليه معها(١):

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال: إنّ الجرح مقدّم على التعديل، وهذا تقديم للتعديل على الجرح؛ لأن الذي ذكرناه محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب؛ لأنه لا يعمل به(٢).

الثاني: أن يكون ذلك واقعًا في الشواهد والمتابعات لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً، ثم يتبع ذلك بإسناد آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعف على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه تنبّه على فائدة فيما قدمه، وبالمتابعة والاستشهاد اعتذر جماعة من أهل العلم في إخراج مسلم عن جماعة ليسوا من شرط «الصحيح»(٣).

الثالث: أن يكون الضعف المنتقَد الذي احتجَّ به طرأ بعد أخذه عنه؛ باختلاطٍ حدث عليه، وهو غيرُ قادح فيما رواه من قبلُ في زمان سداده واستقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن أخي عبد اللَّه بن وهب؛ فإنه اختلط بعد الخمسين ومئتين بعد خروج مسلم من مصر.

وقد صرح مسلم بذلك عندما قال له إبراهيم بن أبي طالب: قد أكثرت الرواية في كتابك «الصحيح» عن أحمد بن عبد الرحمن الوهبي، وحاله قد ظهر؟

أجاب عليه بقوله: «إنما نقموا عليه بعد خروجي من مصر»(٤).

الرابع: أن يخرج من حديث هؤلاء الضعفاء ما هو معروف عن شيوخهم من طرق أخرى؛ فيخرج عنهم ما تابعهم عليه غيرهم من الثقات ووافقوهم؛ إما لأنه

---

(١) انظر: (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٩٦-١٠٠).
(٢) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٩٤)، (شرح النووي على صحيح مسلم) (١/ ٢٥).
(٣) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٩٦-٩٧).
(٤) المصدر السابق (ص/ ٩٥-٩٦).

لم يقع له من غيرهم مطلقًا، وإما لأنه لم يقع عليه عاليًا إلا من طريق هؤلاء.

قال ابن رجب: «اعلم أنه قد يخرج في «الصحيح» لبعض من تكلّم فيه، إما متابعة واستشهادًا وذلك معلوم، وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرى، ولكن لم يكن وقع لصاحب «الصحيح» ذلك الحديث إلا من طريقه، إما مطلقًا أو بعلو»[(١)].

وقال الإمام ابنُ القيم مجيبًا عما عيبَ على مسلم من إخراجِه حديثَ مَن تُكُلِّمَ فيه: «ولكن مسلمًا روى من حديثه ما تابعَه عليه غيرُه، ولم ينفرِد به، ولم يكن منكرًا، ولا شاذًّا»[(٢)].

وقال: «ولا عيبَ على مسلمٍ في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظَه، كما يطرحُ من أحاديث الثقةِ ما يعلم أنه غلط فيه؛ فغلط في هذا المقام مَن استدركَ عليه إخراجَ جميع حديث الثقة، ومَن ضعَّفَ جميعَ حديث سيئ الحفظ؛ فالأُولى طريقةُ الحاكم وأمثالِه، والثانيةُ طريقةُ أبي محمد بن حزم وأشكاله، وطريقةُ مسلم هي طريقةُ أئمة هذا الشأن، واللَّه المستعان»[(٣)].

وكلام مسلم يدل بالنَّص على أنه وإن روى عن بعض الضعفاء، إلا أنه لم يعتمد عليهم، ولكنه انتقى من أحاديثهم ما عُلم منهم أنهم حفظوه؛ فقد قال رحمه اللَّه تعالى:

«وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم؛ إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول؛ فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية

---

(١) (شرح علل الترمذي) (٢/ ٨٣١).

(٢) (زاد المعاد) (٤/ ٢٧٨).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٦٤).

الثقات»[١].

و من أجل هذا ضعّف المحقّقون من يقول: «صحيح على شرط مسلم» لمجرد إسناده إلى رواة مسلم؛ فإنه ليس كل من في «صحيحه» من الرواة غير ضعيف، إذ قد صرح بأن فيهم الضعيف ولكن ليس فيه حديث ضعيف(٣).

الخامس: أنْ يرى أنّ الضّعف الذي في الراوي خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما سُمع منه في غير كتابه، أو مما سُمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه بعنعنة وهو مدلس؛ فيروي عنه حيث يصلح، ولا يخرج له حيث لا يصلح.

وقد مثّل الحازميّ على رواية مسلم لبعض من تكلّم فيه ممّن هم أثبات متقنون في حديث بعض شيوخهم لكثرة الملازمة لهم والممارسة لحديثهم، مع أنهم يخطئون كثيرًا في آخرين منهم، مثَّلَ بحماد بن سلمة؛ فقال: «و على هذا يعتذر لمسلم في إخراجه حديث حماد بن سلمة؛ فإنه لم يخرج إلا رواياته عن المشهورين، نحو ثابت البناني وأيوب السختياني، وذلك لكثرة ملازمته ثابتاً وطول صحبته إياه؛ حتى بقيت صحيفة ثابت على ذكره وحفظه بعد الاختلاط كما كانت قبل الاختلاط، وأما حديثه عن آحاد البصريين؛ فإن مسلمًا لم يخرج منها شيئًا لكثرة ما يوجد في رواياته عنهم من الغرائب، وذلك لقلة ممارسته لحديثهم»[٢].

ويتأيد هذا بما قاله الإمامُ مسلمٌ نفسُه: «أثبتُ الناس في ثابت البناني: حماد بن سلمة»، ويقول: «وحماد يُعدُّ عندهم إذا حدَّث عن غير ثابت - كحديثه عن قتادة، وأيوب، ويونس، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وفيهم بصريون وأشباهُهم - فإنه يخطئ في حديثهم كثيرًا»[٣].

---

(١) (أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين) (٦٧٤ ـ ٦٧٧) لأبي زرعة الرازي.
(٢) انظر: (توضيح الأفكار) (١/ ٢٠٩-٢١٠).
(٣) (شروط الأئمة الخمسة) (٤٧).

وهذا ينبئ عن الدقة المتناهية التي توخّاها الإمام مسلمٌ في هذا الباب.

المقام الثاني: منزلة رجال الصحيح وتوثيقهم عامّة:

من خرّج له مسلم في «الصحيح» على قسمين:

أحدهما: ما احتج به في الأصول.

وثانيهما: من خرّج له متابعة وشهادة واعتبارًا.

فمن احتج به ولم يُوَثَّق ولا غُمِز؛ فهو ثقة، حديثه قويّ.

ومن احتج به، وتُكلّم فيه؛ فتارة يكون الكلام فيه تعنّتًا والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قويّ أيضًا، وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار؛ فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها من أدنى درجات «الصحيح».

فما في «الصحيح» - بحمد اللّه - رجلٌ احتج به مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة.

ومن خرّج له مسلم في الشواهد والمتابعات؛ ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردّد[1].

المبحث الثاني
شرط الإمام مسلم في صحيحه

ذكرَ كثيرٌ ممن كتبوا حول «صحيح الإمام مسلم» أنه لم يُنقل عنه أنه اشترطَ شرطًا، ولم يصرح في كتابه بشيء من ذلك ولا في غيره، كما جزم جماعة من العلماء، قال المنذري: «وأما شرط الشيخين؛ فقد ذكر الأئمة أن البخاري ومسلمًا لم ينقل عن واحد منهما أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون

(١) (التمييز) للإمام مسلم (ص/ ١٧١، ١٧٢).

على الشرط الفلاني، وإنما عرف ذلك من سبر كتابيهما واعتبار ما خرّجاه»[١].
ويستثنى من ذلك الاكتفاء بالمعاصرة عند مسلم.

قالوا: وقد تتبع العلماء الباحثون أسلوب مسلم، و سبروا «صحيحه»؛ حتى تحصّل لهم ما ظنوه شرطًا له، ولذا اختلفوا في ذلك اختلافًا واضحًا لاختلاف أفهامهم فيه، وتحصل من مجموع اختلافاتهم أقوال أربعة...

هكذا قالوا[٢]، وهذا ليس بصحيحٍ عندي - والعلم عند اللَّه - وخاصةً فيما يتعلق بشرط الإمام مسلم، وذلك أنّ الإمامَ مسلمًا ذكرَ في مقدمتِه أنه لن يودِعَ في هذا الكتابِ إلا ما صحَّ من الأحاديث، وشنَّعَ على مَن يروون الأحاديثَ الضعيفةَ ويقذفونَها للعوام، دون تمحيصٍ لها، كما أنه سمى كتابَه «المسند الصحيح»، كما سبق ذلك بالتفصيل في مطلع الباب الثاني.

وكلُّ هذا يؤكِّدُ أن الإمامَ مسلمًا قد وضَّحَ شرطَه في صحيحِه، وأنه لن يودِعَ فيه إلا الصحيح، كما أنّه أوضحَ طبقات الرواة الذين سيحتجُّ بهم في كتابه؛ فهل يصحُّ بعد كل هذا أن يُقال: إنه لم يوضِّح شرطَه؟

ولذلك فإن الحازميَّ كان دقيقًا لـمّا قال: «وأما شرطُ مسلم: فقد صرَّحَ به في خطبة كتابِه»[٣].

فالصحيحُ أنه بيَّنَ شرطَه، وأنه الصحة، كما بيَّنَ شرطَه في الرواة، وأنه الثقة، والذي سبَّبَ الغموضَ في بيان شرطِه: هو الخلافُ الحاصلُ في تعريف الحديث الصحيح، وما هي الشروط التي يجب توفُّرُها حتى يكون الحديثُ صحيحًا؟

---

(١) انظر: (الموقظة في علم الحديث) (ص/ ٧٩-٨٠) - بتصرف -.
(٢) (رسالة في الجرح والتعديل) (٢٠٧-٢٠٨) ملحقة بآخر كتاب (الرجال الذي تكلم عليهم الحافظ المنذري جرحًا وتعديلًا) لماجد بن محمد بن أبي الليل.
(٣) انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٤٥٧)، (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للدكتور الطوالبة (ص/ ١٣٣).

رفع
المسـ هم
عز الله

فالأقوالُ المنقولةُ في شرط الشيخَين هي الأقوالُ التي تُنقلُ في تعريف الحديث الصحيح، ومن المعلوم اختلافُ الأئمة في تعريف الحديث حتى جاءَ الإمامُ ابنُ الصلاح فضبطَه ضبطًا دقيقًا كان هو المعتمد عند الأئمة بعده.

ولن أطيل هنا بنقل ما نُقِل من الاختلاف في شرط الشيخَين؛ وسأكتفي بما ذكرَه ابنُ الصلاح في ذلك، وتبعَه النووي؛ لأنه هو الراجحُ في تعريف الحديث الصحيح، الذي صرَّحَ الإمامُ مسلمٌ بأنه سيلتزمُه في صحيحه.

قال ابنُ الصلاح:

«شرط مسلمٍ في «صحيحه»: أن يكون الحديثُ متصلَ الإسناد، بنقلِ الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، سالمًا مِن الشذوذ، ومن العلة.

وهذا هو حدُّ الحديثِ الصحيحِ في نفس الأمر، فكلُّ حديثٍ اجتمعَت فيه هذه الأوصاف: فلا خلاف بين أهل الحديث في صحته.

وما اختلفوا في صحته من الأحاديث: فقد يكون سبب اختلافهم:

١- انتفاء وصف من هذه الأوصاف بينهم خلافٌ في اشتراطه، كما إذا كان بعضُ رواة الحديث مستورًا، أو كما إذا كان الحديث مرسلاً.

٢- وقد يكون سبب اختلافهم في صحته: اختلافهم في أنه هل اجتمعت فيه هذه الأوصاف أو انتفى بعضها؟

وهذا هو الأغلب في ذلك، وذلك كما إذا كان الحديث في رواته مَن اختُلِفَ في ثقته، وكونِه مِن شرط الصحيح، فإذا كان الحديثُ قد تداوَلَته الثقات؛ غير أن في رجاله أبا الزّبير المكي مثلاً، أو سهيل بن أبي صالح، أو العلاء بن عبد الرحمن، أو حمّاد بن سلمة؛ قالوا فيه: هذا حديث صحيحٌ على شرط مسلم، وليس بصحيح على شرط البخاري؛ لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعَت فيهم الأوصافُ المعتبرة، ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم، وكذا حال البخاري فيما

خرّجه من حديث عكرمة مولى ابن عباس، وإسحاق بن محمد الفَرْوي، وعمرو بن مرزوق، وغيره ممن احتج بهم البخاري، ولم يحتج بهم مسلم»[١].

وقال أيضًا لما ذكر كتاب «المستدرك» للحاكم ما نصه:

«أودعه ما ليس في واحد من «الصحيحين»، مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده»[٢]

وعلى هذا جرى عمل ابن دقيق العيد في كتابه «الاقتراح»؛ فإنه ينقل عن الحاكم تصحيحه على شرط مسلم مثلاً، ثم يعترض عليه بأن فيه فلانا، ولم يخرج له مسلم، وكذلك فعل الذهبي في «مختصر المستدرك»؛ فدلّ هذا منه ومن الشيخ تقي الدين أنهما جعلا شرط الشيخين وجود رجال الإسناد في كتابيهما، وأنّ شرطهما هو روايتهما عن الراوي في كتابيهما؛ كما قدمناه عن ابن الصلاح أيضًا[٣].

وقد أوجَزَ الحافظُ شرطَ الشيخَين قائلاً: «لأن المراد به رواتهما مع باقي شروط الصحيح»[٤].

و هذا القول هو المختار، وهو لا يتعارضُ مع الأقوال السابقةِ إلا في تفسير الصحيح، وإليه ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه اللّٰه تعالى؛ حيث قال:

«وأما شرط البخاري ومسلم؛ فلهذا[٥] رجالٌ يروي عنهم، يختص بهم،

---

(١) (شروط الأئمة الخمسة) له (ص/ ٥٢).

(٢) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٧٢-٧٤).

(٣) راجع: (رسالة في الجرح والتعديل) (٢٠٧-٢٠٨) للمنذري.

(٤) راجع: (التقييد والإيضاح) (١٨)، و(تدريب الراوي) (١/ ١٢٧)، و(توضيح الأفكار) (١/ ١٠٨)، و(فتح المغيث) (١/ ٤٨).

(٥) (شرح نخبة الفكر) (ص/ ٣٨).

ولهذا رجال يروي عنهم، يختص بهم، وهما مشتركان في رجال آخرين، وهؤلاء الذين اتفقا عليهم: عليهم مدارُ الحديث المتفق عليه، وقد يروي أحدُهم عن رجل في المتابعات والشواهد دون الأصل، وقد يروي عنه ما عُرِفَ من طريق غيره، ولا يروي ما انفرد به، وقد يترك من حديث الثقة ما عَلِم أنه أخطأ فيه؛ وليس الأمر كذلك؛ فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمة الفن»[١].

وبعد توضيح شرط الإمام مسلمٍ في الرواة والمتون: أذكرُ هنا بعضَ المسائل المتعلقةِ بهذا الموضوع؛ تتميمًا للفائدة، وهي:

أولاً: جميعُ ما في صحيح مسلم صحيحٌ عند صاحبِهِ:

وهذا واضحٌ مما سبق من بيان شرطه، وأنه التزمَ الصحةَ في المتون، والثقةَ في الرواة.

ثانيًا: لم يضع الإمامُ مسلمٌ في «صحيحه» إلا ما أجمعوا عليه، ولم يضع فيه شيئًا إلا بحجة:

صرح بهذا مسلم في «صحيحه» (كتاب الصلاة)؛ فقال عندما سأله أبو بكر ابن أخت أبي النّضر: فحديث أبي هريرة؟ فقال: «هو صحيح»، يعني: «إذا قرأ فأنصتوا». فقال: «هو عندي صحيح»، فقال: لِمَ لَمْ تضعه هاهنا؟ فقال مسلم: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعتُ هاهنا ما أجمعوا عليه»[٢].

وقد اختلف المحدثون. قديما و حديثًا. في المراد بهذا الإجماع؟ وتحصّل من مجموع اختلافهم ثلاثة أقوال:

الأول: أنه يريد إجماعَ مشايخه عامة.

---

(١) أي: للبخاري رجالٌ يروي عنهم ويختص بهم ولمسلم رجال. . .

(٢) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (١٨/ ٤٢).

الثاني: أنه إجماعُ أئمة الحديث و إن كانوا من غير مشايخه.

الثالث: أنه يريد إجماع أربعة من مشايخه الحفاظ خاصّة، والأربعة هم: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، و عثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراساني.

وأيًّا كان المراد بمقولته السابقة؛ فهي «مشكلة جدا؛ فإنه قد وضع فيه أحاديث قد اختلف في صحتها»[١].

و الصواب ـ واللَّه أعلم ـ أنَّ المراد أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديثَ التي وُجد عنده فيها شرائطُ المجمَع عليه، وإن لم يظهر اجتماعُها في بعضها عند بعضهم[٢].

و مما يدل على تحرّي الإمام مسلم ودقته في انتقاء أحاديث كتابه، و أنه لم يذكر فيه إلا ما عَلم صحّته قوله: «ما وضعت شيئا إلا بحجة، وما أسقطت شيئا إلا بحجة»[٣].

ثالثًا: لم يستوعب كل الأحاديث الصحيحة في كتابه:

يدلُ عليه ما تقدم من قولِ مسلم لأبي بكر بن أخت أبي النضر: «إنما وضعتُ هاهنا ما أجمعوا عليه»[٤].

وكذا تصريحه في «مقدمة صحيحه» بأن من طلب منه أن يجمع «الصحيح» أشار عليه بأن تكون أحاديثه «مُؤلَّفة مُحْصَاة»، وقال: «وسألتني أن ألخِّصها لك

(١) (صحيح مسلم» (١/ ٣٠٤) بعد رقم (٦٣).

(٢) انظر: (صيانة صحيح مسلم) (١/ ١٠٤).

(٣) انظر: (مقدمة ابن الصلاح) (٩٢ ـ ط بنت الشاطئ)، و(صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٧٥)، و (شرح النووي على صحيح مسلم) (١/ ١٦).

(٤) (تسمية من أخرجهم البخاري و مسلم) للحاكم (ص/ ٢٨١)، و (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٨).

في التأليف»[١].

و قال لابن وَارَة: «إنما أخرجت هذا الكتاب، وقلت: هو صحاح، ولم أقل: إنّ ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب ضعيف، ولكني إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح؛ ليكون مجموعًا عندي وعند من يكتبه عني؛ فلا يرتاب في صحتها، ولم أقل إنّ ما سواه ضعيف»[٢].

ويؤكد هذا ويدعمه قوله أيضا: «صنفت هذا «المسند الصحيح» من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة»[٣].

فالحاصل: أن الإمامَ مسلمًا لم يقصد استيعابَ جميع الأحاديث الصحيحةِ في صحيحه.

بل إن الصحيح أنه ليس كل الصحيح موجودًا في الصحيحين مجتمعَين[٤]، فمن المعلوم أن الصحيحين اشتملا على قدرٍ كبيرٍ من الحديث الصحيح، ولكن هذا القدر الذي اشتملَا عليه ليس هو كل شيء في الحديث الصحيح، فإن الصحيحَ كما أنه موجودٌ فيهما فهو موجودٌ خارجهما في الكتب المؤلفة في الحديث النبوي، كالموطأ، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، وجامع الترمذي، وسنن أبي داود، والنسائي، وابن ماجة، والدارمي، والدارقطني، والبيهقي، وغيرها.

وهو أمرٌ واضحٌ غاية الوضوح، فلم يُنقل عن البخاريِّ ومسلمٍ أنهما استوعَبا الصحيح في صحيحيهما، أو قصدَا استيعابَه، وإنما جاءَ عنهما التصريحُ بخلاف ذلك.

---

(١) (صحيح مسلم» (١/ ٣٠٤) بعد رقم (٦٣).

(٢) مقدمة (صحيح مسلم) (٣).

(٣) (صحيح مسلم) (١/ ٣٠٤) بعد رقم (٦٣).

(٤) (تسمية من أخرج لهم البخاري ومسلم)، و(صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٧).

قال ابنُ الصلاح: «لم يستوعبا - يعني: البخاري ومسلم - الصحيحَ في صحيحهما، ولا التزما ذلك، فقد روينا عن البخاري أنه قال: «ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحَّ، وتركتُ من الصحيح لحال الطول»، وروينا عن مسلم أنه قال: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعتُه هاهنا - يعني في كتابه الصحيح -، إنما وضعتُ هاهنا ما أجمعوا عليه»[1].

وقال النوويُّ بعد أن ذكر إلزامَ جماعةٍ لهما إخراجَ أحاديث على شرطيهما لم يخرجاها في كتابيهما، قال: «وهذا الإلزام ليس بلازمٍ في الحقيقة؛ فإنهما لم يلتزما استيعابَ الصحيح، بل صحَّ عنهما تصريحُها بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمعَ جملٍ من الصحيح، كما يقصد المصنف في الفقه جمعَ جملٍ من مسائله، لا أنه يحصر جميعَ مسائله»[2].

---

(١) انظر: (الإمام مسلم وصحيحُه) للشيخ عبد المحسن العباد (ص/ ٩-١٠).

(٢) (مقدمة ابن الصلاح) (ص/ ٣٠مع التقييد والإيضاح).

المبحث الثالث
الإسناد المعنعن عند الإمام مسلم
مقارنًا بآراء غيره من العلماء

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول :

الحديث المعَنْعَن ومذاهب العلماء فيه

العنعنة[١] من (عَنْعَن) الحديث؛ إذا رواه بـ(عن) من غير بيان التحديث، أو الإخبار، أو السماع[٢].

والأصل في الإسناد المتّصل ما صرح فيه بالتحديث أو الإخبار أو السماع، كـ(حدثني) و(أخبرني)، و(سمعت)، ونحو ذلك من الألفاظ المثبتة للاتِّصال، النافية لعدمه؛ فهذه كلّها لا إشكال في اتّصالها، لكن هناك ألفاظ غير صريحة في الاتّصال؛ كقول الراوي (عن فلان)، وهو ما يعبر عنه بـ(العنعنة)؛ فما هو حكمها؟

تباينت أنظار العلماء، واختلفت أقوالهم ، وتحصل من خلافهم قولان رئيسان[٣]:

الأول: إن الإسناد المعنعن من قبيل المرسل والمنقطع؛ لإمكان الإرسال

(١) (مقدمة شرح النووي لمسلم) (١/ ٢٤).

(٢) راجع: (فتح المغيث) (١/ ١٥٥) ، و(شرح ألفية العراقي) (١/ ١٦٢-١٦٣).

(٣) وهناك أقوال فرعية في حالات خاصة ، راجع: (النكت على ابن الصلاح) لابن حجر (٢/ ٥٨٥-٥٨٧).

فيه، ولأن (عن) لا تقتضي اتصالاً؛ لا لغةً و لا عرفًا؛ فما رُوي بـ (عن) لا يعدّ متصلاً حتى يتبيّن اتّصاله بغيره، وإذا أشكل الأمر: وجب أن يحكم بالإرسال لأنه أدْون الحالات، فكأنّ صاحبَ هذا القول آخذٌ بأقل ما يصح حمل اللفظ عليه، وهذا الرأي أورده مسلم[١] وابن الصلاح[٢]، ولم يسميا قائله، ونسبه الرامهرمزي لبعض المتأخرين من الفقهاء[٣].

وهذا المذهب رفضه جمهور المحدّثين بل جميعُهم، وهو الذي لا إشكال في أن أحدًا من السلف ممن يستعمل ويتفقد صحة الأسانيد وسقمها - مثل: أيوب السختياني، وابن عون، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج - لا يشترطُه، كما أفاده مسلم رحمه اللّه تعالى[٤].

قال ابن الصلاح: «الصحيح والذي عليه أهل العمل أنه من قبيل الإسناد المتصل، وهو ما ذهب إليه الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم»[٥].

القول الثاني: إنّ الإسنادَ المعنعَنَ متصل، وادّعى الإجماعَ عليه جمعٌ من الأئمة؛ كالحاكم[٦]، وابن عبد البر[٧]، والداني[٨]، وهو الصحيح، وعليه عمل المحدّثين، وبه قال جماهيرهم والفقهاء والأصوليون.

والقائلون بهذا القول اشترطوا في المُعَنْعَن والمُعَنْعِن عنه شروطًا، اتفقوا

---

(١) راجع: (مقدمة صحيح مسلم) (٢٩).

(٢) راجع: (علوم الحديث) (٥٦).

(٣) راجع: (المحدث الفاصل) (٤٥٠-٤٥١)، و(السنن الأبين) (٢٧)

(٤) (مقدمة صحيح مسلم) (ص/ ٣٢-٣٣).

(٥) (مقدمة ابن الصلاح) (ص/ ٥٦).

(٦) (معرفة علوم الحديث) (ص/ ٣٤)

(٧) (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) (١/ ١٣).

(٨) انظر: (مقدمة ابن الصلاح) (ص/ ٥٦).

رفع المسلم

على اثنين منها، واختلفوا فيما زاد على ذلك.

أما ما اتفقوا عليه فهو:

١- إمكان لقاء بعضهم بعضًا (أي: المُعَنْعِن والمُعَنْعَن عنه).

٢- سلامة المعنعِن من التدليس.

و قد اكتفى مسلمٌ بهذين الشرطين ولم يزد عليهما، وتبعه أبو بكر الصيرفي (المتوفى سنة ٣٣٠هـ)، وأبو بكر الباقلاني (المتوفى سنة ٤٠٣هـ)، والحاكم (المتوفى سنة ٤٠٤هـ)[١]، وأيَّده جماعةٌ من العلماء في ذلك، منهم - على سبيل المثال -: النووي في «تقريبه»[٢]، والطِّيبي في «خلاصته»[٣].

وأما ما اختلفوا فيه من الشروط زيادةً على الشرطين السابقين؛ فهي كما يلي:

١- اشتراطُ ثبوت اللقاء والسماع بين المعنعِن والمعَنعَن عنه في الجملة، وهو مذهب الإمامَين: علي ابن المديني (ت٢٣٥هـ)، وتلميذِه البخاري (ت٢٥٦هـ)، وأكثرِ المحدثين[٤].

٢- اشتراطُ طول الصحبة بينهما، وهو مذهب أبي المظفر السمعاني

---

(١) راجع: (جامع التحصيل) (١٣٥)، و(السنن الأبين) (٤٩)، و(محاسن الاصطلاح) (١٥٨).

(٢) راجع: (التقريب) (١/ ٢١٥. مع التدريب)، (الموقظة) (ص/ ١٢٧).

(٣) راجع: (الخلاصة في أصول الحديث) (ص/ ٤٧).

(٤) راجع: (علوم الحديث) (ص/ ٦٠)، و(جامع التحصيل) (ص/ ١٣٥)، وهو الذي نصرَه كلٌّ مِن: ابن عبد البر في (التمهيد) (١/ ٢٦)، وابنُ الصلاح في (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١٢٨)، و(علومِ الحديث) (ص/ ٦٠)، وابنُ رجب في (شرح علل الترمذي) (٢/ ٥٩٤-٥٩٧)، والنووي في (شرحه لصحيح مسلم) (١/ ١٢٤-١٢٨)، والحافظُ ابنُ حجر في (هدي الساري) (ص/ ١٢)، والسخاوي في (فتح المغيث) (١/ ٥٨)، والسيوطي في (تدريب الراوي) (١/ ٢١٦)، وغيرُهم.

رفع المسَاهِم

(ت٤٨٩هـ)[١].

٣- اشتراط كون المعَنعِن معروفًا بالرواية عن المعَنعَنِ عنه، وهذا ما ذهب إليه أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)[٢].

٤- اشتراطُ إدراكِ المعنعِن للمعنعَن عنه إدراكًا بينًا، وذهب إلى هذا أبو الحسن القابسي (ت٤٠٣)[٣]. ويُلحظ أن الشروط الثلاثة الأخيرة إنما هي لتحقق السماع وثبوته، وفيها تشديد ظاهر.

المطلب الثاني: مذهب الإمام مسلم قي المعنعن وأدلته، وفيه مقامان:

المقام الأول: كلام الإمام مسلم في الإسناد المعَنْعَن:

بالغ الإمامُ مسلمٌ في الردّ على مَن خالفه في هذه المسألة، وشنّع عليه، ثم قرّر ما رآه صوابًا في هذه المسألة؛ فقال:

«وَذَلِكَ أَنَّ القَوْلَ الشَّائِعَ المتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ وَالرِّوَايَاتِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا: أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ ثِقَةٍ رَوَى عَنْ مِثْلِهِ حَدِيثًا، وَجَائِزٌ مُمْكِنٌ لَهُ لِقَاؤُهُ وَالسَّمَاعُ مِنْهُ؛ لِكَوْنِهِمَا جَمِيعًا كَانَا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا وَلَا تَشَافَهَا بِكَلَامٍ: فَالرِّوَايَةُ ثَابِتَةٌ، وَالْحُجَّةُ بِهَا لَازِمَةٌ، إِلَّا أَن يَكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ: أَنَّ هَذَا الرَّاوِيَ لَمْ يَلْقَ مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا، فَأَمَّا وَالْأَمْرُ مُبْهَمٌ عَلَى الْإِمْكَانِ الَّذِي فَسَّرْنَا: فَالرِّوَايَةُ عَلَى السَّمَاعِ أَبَدًا حَتَّى تَكُونَ الدَّلَالَةُ الَّتِي بَيَّنَّا»[٤].

ومن الجدير بالذّكر أنّ قولَ مسلم ليس على إطلاقه؛ فهو يبحث عن اللقاء

(١) راجع: (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١٢٨)، و(تدريب الراوي) (١/ ٢١٦)..

(٢) راجع: (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١٢٨) و(مقدمة ابن الصلاح) (ص/ ٦٠).

(٣) (السنن الأبين) (٣٥، ٤٢)، و (الصيانة) (١٢٨، ١٢٩).

(٤) (مقدمة صحيح مسلم) (ص/ ٢٩-٣٠).

عندما تتوفّر لديه قرينةٌ على انتفائه؛ لأنه يعتبر المعاصرة مع إمكان اللقاء، لا مع انتفاء اللقاء.

وإلى هذا يشير الإمامُ مسلمٌ في قوله السابق: «فالرواية ثابتةٌ، والحجة بها لازمة؛ إلا أن يكون هناك دلالة بيّنة: أن هذا الراوي لم يلق الراوي عنه»[1] .

ويقول الإمام مسلم كذلك: «وإنما كان تفقُّدُ مَن تفقَّدَ: سماعَ رواة الحديث ممن روى عن رجلٍ ثم روى حديثًا عن آخر عنه».

فتبين لنا أن كلام الإمام مسلم ينصبُّ على إمكان اللقاء العاري عن أية قرينة على خلافه.

المقام الثاني: أدلة الإمام مسلم وحججُه على الاحتجاج بالإسناد المعنعن بشرطه، ومناقشة ذلك[2] :

استدل الإمامُ على صحة قوله: أنه لا يشترط في الإسناد المعنعن إلا المعاصرة فقط، بما محصّلُه أربعة أدلة:

الدليلُ الأول: أنه قال لمخالفِه:

«قَدْ أَعْطَيْتَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِكَ: أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الثِّقَةِ عَنِ الْوَاحِدِ الثِّقَةِ حُجَّةٌ يَلْزَمُ بِهِ الْعَمَلُ، ثُمَّ أَدْخَلْتَ فِيهِ الشَّرْطَ بَعْدُ، فَقُلْتَ: حَتَّى نَعْلَمَ أَنَّهُمَا قَدْ كَانَا الْتَقَيَا مَرَّةً فَصَاعِدًا، أَوْ سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا، فَهَلْ تَجِدُ هَذَا الشَّرْطَ الَّذِي اشْتَرَطْتَهُ عَنْ أَحَدٍ يَلْزَمُ قَوْلُهُ؟! وَإِلَّا فَهَلُمَّ دَلِيلًا عَلَى مَا زَعَمْتَ؛ فَإِنْ ادَّعَى قَوْلَ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ بِمَا زَعَمَ مِنْ إِدْخَالِ الشَّرِيطَةِ فِي تَثْبِيتِ الْخَبَرِ: طُولِبَ بِه، وَلَنْ يَجِدَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ إِلَى إِيجَادِهِ سَبِيلًا»[3] .

---

(١) (مقدمة صحيح مسلم)(٣٠).

(٢) للتفصيل انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٥٢٤) وما بعدها.

(٣) (مقدمة صحيح مسلم) (٣٠).

فحاصل هذا الكلام: ادّعاءُ الإجماع على قبول المعنعَن الذي هذه صفتُه مطلقًا من غير تقييدٍ بشرط اللقاء، وهو أعمّ أدلته.

المناقشة: والجواب عن هذا الاستدلال: أنه لا يَصحُّ الإجماعُ مع وجود أئمةٍ يُخالفونه في هذه المسألة، وعلى رأسهم شيخُه الإمام البخاري، وشيخُ البخاري عليُّ بنُ المديني، ومكانتهما عند العلماء مغنية عن ذكرها لشهرتها.

وفي هذا يقول ابن رجب مُقرِّرًا له - بل ومدَّعيًا صحة القول بأن الإمامَ مسلمًا مسبوقٌ بالإجماع على خلاف قوله -: «فإذا كان هذا هو قول هؤلاء الأئمة الأعلام، وهم أعلم أهل زمانهم بالحديث وعللّه وصحيحه وسقيمه مع موافقة البخاري وغيره؛ فكيف يصحُّ لمسلم دعوى الإجماع على خلاف قولهم، بل اتّفاقُ هؤلاء الأئمة على قولهم هذا يقتضي حكاية إجماع الحفّاظ ـ المعتدّ بهم ـ على هذا القول، وأن القول بخلاف قولهم لا يعرف عن أحد من نظرائهم، ولا عمّن قبلهم ممن هو في درجتهم وحفظهم»[1].

الدليل الثاني: ما ذكره من إلزامه لمخالفه النقضَ بلزوم ذلك الشرط، ألّا نثبت إسنادًا معنعنًا حتى نرى فيه السماع من أوله إلى آخره لمكان تجويز الإرسال؟ وفي هذا يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ هُوَ ادَّعَى فِيمَا زَعَمَ دَلِيلاً يَحْتَجُّ بِه؛ قِيلَ لَه: وَمَا ذَاكَ الدَّلِيل؟ فَإِنْ قَالَ: قُلْتُهُ لِأَنِّي وَجَدْتُ رُوَاةَ الْأَخْبَارِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَرْوِي أَحَدُهُم عَنِ الْآخَرِ الْحَدِيثَ وَلَمَّا يُعَايِنْه، وَلَا سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا قَطُّ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ اسْتَجَازُوا رِوَايَةَ الْحَدِيثِ بَيْنَهُمْ هَكَذَا عَلَى الْإِرْسَالِ مِن غَيْرِ سَمَاعٍ، وَالمرسَلُ مِنْ الرِّوَايَاتِ فِي أَصْلِ قَوْلِنَا وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ: احْتَجْتُ لِمَا وَصَفْتُ مِنْ الْعِلَّةِ إِلَى الْبَحْثِ عَنْ سَمَاعِ رَاوِي كُلِّ خَبَرٍ عَنْ رَاوِيه، فَإِذَا أَنَا هَجَمْتُ[2] عَلَى سَمَاعِهِ مِنْهُ لِأَدْنَى شَيْءٍ:

---

(١) (شرح علل الترمذي) (٢/ ٥٩٦).

(٢) أي: وقفت واطلعتُ.

ثَبتَ عَنْهُ عِنْدِي بِذَلِكَ جَمِيعُ مَا يَرْوِي عَنْهُ بَعْدُ، فَإِنْ عَزَبَ عَنِّي مَعْرِفَةُ ذَلِك: أَوْقَفْتُ الْخَبَر، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي مَوضِعَ حُجَّةٍ لِإِمْكَانِ الْإِرْسَالِ فيه.

فَيُقَالُ لَه: فَإِنْ كَانَت العِلَّةُ فِي تَضْعِيفِكَ الْخَبَرَ وَتَرْكِكَ الِاحْتِجَاجَ بِه: إِمْكَانَ الْإِرْسَالِ فِيه؛ لَزِمَكَ أَنْ لَا تُثْبِتَ إِسْنَادًا مُعَنْعَنًا حَتَّى تَرَى فِيهِ السَّمَاعَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِه»[١].

المناقشة: ذهبَ بعضُ العلماء إلى أنّ هذا الدليلَ من مُرَجِّحات مذهبِ الإمام مسلم في الإسناد المعنعنِ بشرطه، ذلك أنّ مَن عنعنَ عمّن سمع منه ما لم يسمعه: فهو مدلِّس، ومن شروط قبول الإسنادِ المعنعَنِ ألا يكون مِن مدلّسٍ، وأنَّ ثبوتَ اللِّقاء والسماع مرةً لا يستلزم سماعَ كلِّ خبرٍ وكلِّ حديثٍ حتى يصرّح بالسماع؛ فيلزم على أصل المخالِفِ لمسلمٍ أن لا يقبل الإسنادَ المعنعن أبدًا.

فإن رُدَّ: إنَّ هذا هو احتمالُ التدليس، والمسألةُ مفروضةٌ في غير المدلس.

قيل: فهذا الجواب بعينه يكفي لدفع احتمال الإرسالِ في صورة المعاصَرَةِ مع إمكان اللقاء والسماع؛ فإنه أيضًا تدليس حقيقة!

هذا ما ذهبَ إليه بعضُ أهل العلم[٢]، وهو ليس بقوي، ويَرُدُّه ما ذكرَه النوويُّ من أنه إذا ثبتَ التلاقي مرةً: فإنه يغلب على الظنِّ الاتصال، وأما إذا أمكنَ التلاقي ولم يثبت: فإنه لا يَغلِبُ على الظن الاتصال، قال: «والبابُ مبنيٌّ على غلبة الظن، فاكتفينا به، وليس هذا المعنى موجودًا فيما إذا أمكنَ التلاقي ولم يثبت؛ فإنه لا يَغلب على الظن الاتصالُ، فلا يجوز الحملُ على الاتصال، ويصيرُ كالمجهول؛ فإن روايتَه مردودةٌ؛ لا للقطع بكذبه أو ضعفِه، بل للشكِّ في حالِه»[٣].

---

(١) (مقدمة صحيح مسلم) (ص/ ٣٠).

(٢) انظر: (السنن الأبين) (ص/ ١٠٥)، (فتح الملهم) (١/ ٤٠-٤١، ١٤٨-١٥٠).

(٣) شرح (مقدمة صحيح مسلم) للنووي (١/ ١٢٨).

ولا شكَّ أنّ ثبوتَ اللقاء ولو مرة: يقلِّصُ من إمكانية الإرسال، إن لم يقضِ عليه، فيكون اشتراطُه أقوى وأقرب إلى الصحة.

وأما قولُ مَن قال: «وأما قولُ النوويِّ فيما إذا أمكن التلاقي ولم يثبت: إنه لا يَغْلِبُ على الظنّ الاتّصال، وإذا ثبت التلاقي مرةً غلب على الظنّ: فمدفوعٌ بحصول غلبة الظن لغيره، مِن أمثالِ مسلم بن الحجاج وجماهيرِ أهلِ العلم ـ رحمهم اللّه ـ»[1]: فمردودٌ؛ لأنه لا شكَّ أن غلبةَ الظن الحاصلةَ بالمعاصرةِ فقط أقل منها بعد حصول اللقاءِ ولو مرة، ولذلك اعتبرَ العلماءُ شرطَ البخاريِّ أقوى وأسلم، واللّه تعالى أعلم.

الدليل الثالث: وهو أخصّ من الأول، وكأنّه من تتمة الثاني؛ إذ عرضَه في معرض التمثيل، و تحريرُه: أن قَبولَ أحاديث الصحابة بعضهم عن بعض مجمعٌ عليه دون طلبٍ ولا بحثٍ عن لقاء أو سماع، بل من مجرّد المعاصرة، وذكر جملةً من الأسانيد لم يتحقق فيها لقاءُ رواتها لشيوخهم، ومع هذا؛ فإن العلماء صحّحوها، ولم يطعنوا فيها، ومثل ذلك: حديث عبد اللّه بن يزيد عن أبي مسعود[2].

المناقشة: رَدَّ ابنُ رجب كلامَ مسلم هذا بأنّ القول في هذه الأسانيد كالقول في غيرها[3]، ويقصد ابن رجب: أنه لا بدَّ من التفتيشِ عن اللقاءِ وثبوتِ السماع، و إلّا؛ فإنَّ هذه الأسانيد تُحمَل على الانقطاع، وتكون مرسلة.

ويرى ابنُ رجب أنّ اشتراط اللقاء عَظُم على مسلم حتّى لا يؤدّي ذلك إلى طرحِ الكثير من الأحاديث، وتركِ الاحتجاج بها، ولكنّ ابنَ رجب يرى مخرجًا من هذا، وهو: أن لا يحكم باتّصالها، ولكن يحتجُّ بها مع إمكان اللُّقِي، كما

(١) انظر: (السنن الأبين) (ص/ ١٠٥).
(٢) راجع: (مقدمة صحيح مسلم) (٣٣).
(٣) انظر: (شرح العلل) (٢/ ٥٩٧).

يُحتجُّ بمرسل أكابر التابعين[١].

ولقد انفرد ابن رجب بهذا الادّعاء، بينما نجد السّخاوي يخرج من هذه المسألة بما هو أسلم وأحكم؛ فيقول: «وما خَدَشَهُ به مُسْلم من وجود أحاديث اتّفق الأئمة على صحتها مع أنها ما رُوِيَت إلا معنعنة، ولم يأت في خبر قط أن بعض رواتها لقي شيخه فغير لازم؛ إذ لا يلزم من نفي ذلك عنده نفيه في نفس الأمر»[٢].

أما ما مثَّل به الإمام مسلمٌ، وهو حديثُ عبد اللّٰه بن يزيد عن أبي مسعود: فقد قام البرهان على إثبات ما نفاه مسلمٌ، فهناك روايةٌ في «صحيح البخاري» فيها تنصيصُ سماع عبد اللّٰه بن يزيد من أبي مسعود[٣].

الدليل الرابع: وهو أيضًا خاصّ، وهو كالتتميم للثاني؛ لأنه تمثيل له، إلا أنّ ذلك تمثيلٌ في الصحابة، وهذا تمثيل في التابعين، وكلاهما في الحقيقةِ جزءٌ من الدليل الثاني، وقد ذكرَ الإمامُ مسلمٌ هنا جماعةً من التابعين لم يُحفظ عنهم سماع. في حدّ علمه. في روايةٍ بعينها من بعض الصحابة، وقد صحّحَ الأئمةُ حديثَهم[٤].

وحاصلُ هذا الدليل الرابع: ادّعاءُ الإجماع أيضا على قبول أحاديث التابعين والثقات السالمين من وَصْمَة التدليس إذا عَنْعَنُوا عن الصحابة الذين ثَبتَت معاصرتُهم لهم، وإن لم يُعلَم اللقاءُ ولا السماع؛ كما أصّل ذلك في أحاديث الصحابة رضوان اللّٰه عليهم.

---

(١) المرجع نفسه (٢/ ٥٩٧).

(٢) (فتح المغيث) (١/ ١٥٦).

(٣) راجع (صحيح البخاري) (كتاب المغازي، باب منه ٧/ ٣١٧/ رقم ٤٠٠٦).
وانظر أيضًا في تفصيل ذلك: (السنن الأبين) (١١- وما بعدها)، و(النكت على كتاب ابن الصلاح) (٢/ ٥٩٧ وما بعدها).

(٤) راجع: مقدمة (صحيح مسلم) (٣٤ - وما بعدها).

المناقشة: وقد أجيبَ عن هذا الدليل بثلاثة أجوبة، وهي:

الأول: نقض الإجماع بما تقدم مِن نقل ذلك عمّن عُلِم.

الثاني: هؤلاء الذين سمَّاهم الإمامُ مسلم: هم ممن عُلِم سَماعُ بعضهم من بعض عند مَن أثبتَ صحةَ حديثهم.

الثالث: إن هذه أمثلة خاصّة لا عامّة، جزئية لا كلية، يمكن أن تَقترن بها قرائن تُرجِّحُ اللقاء أو السماع، فمَن قبِل تلك الأحاديثَ وصحّت عنده، واحتجّ بها: فلا يبعد أنه اعتمد على قرينة انضمَّت إليها أفادَته صحةَ اللِّقاءِ والسماع، وإن لم يقترِن بها ذلك لفظًا.

وبمثل هذا تأوّل علماءُ الصّنعة لك. أيّها الإمام. ولشيخك البخاري فيما أخرجتما من حديث المدلّسين الذين لم يبيّنوا سماعَهم في ذلك الإسناد، بأن ذلك ممّا عرفتما سلامته من التدليس[1].

الترجيح[2]:

قال العلماء: إنّ مذهبَ الإمامِ مسلمٍ في الإسنادِ المعنعَنِ بشرطه: متساهِل؛ إذ كيف تُحمل عنعنةُ الرواة غير المدلسينَ على السماع بمجرد معاصرتهم لبعضهم لاحتمال أنهم سمعوا من بعضهم؟ وكيف يكون ذلك حكمًا مطردًا، مع وجود احتمال عدم السماع؟! وإنما يتفق لمسلمٍ ما ذهب إليه لو كان المحدّثون لا يطلقون (عن) إلّا في موضع الاتصال، والحال أنهم يطلقونها في الاتصال والانفصال، وإن كان الغالبُ من عُرْفِهم إنما هو في الاتصال، لكن لا يلزم من ذلك الحكم به مطلقًا؛ لوجود الاحتمال؛ فلا أقل من ثبوت اللقاء بين المعنعِن والمعنعَنِ عنه ولو مرة واحدة، لتُحمَل عنعنتُه على السماع، وإن كان لا يلزم من مجرد اللقاء والسماع مرة واحدة سماعُ الجميع؛ إلا أن هذا أقوى وأحوط وأوضح

---

(١) (السنن الأبين) (ص/ ١٣٣. ١٤٣) باختصار وتصرف.

(٢) انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٥٣٠).

في الاتصال من مجرد الاكتفاءِ بالمعاصرة .

قال الحافظُ ابنُ حجر : «لأنا وإن سلمنا ـ ما ذكره مسلم ـ بالاتصال ؛ فلا يخفى أن شرطَ البخاري أوضح في الاتصال»[١] .

وقال الذهبي : «وهو الأصوب الأقوى»[٢] ، وقال ابن الصلاح : «إن القول الذي ردَّه مسلمٌ هو الذي عليه أئمةُ هذا العلم»[٣] ، ورأى ابن رُشَيد أنه الصحيح من مذاهب المحدثين ، وهو الذي يعضده النظر[٤] .

المطلب الثالث

الرواية عن المدلسين في «صحيح مسلم» ، وموقف المحدثين منها :

سار الإمامُ مسلمٌ على الاحتجاج بالإسناد المعنعن بشرطه في «صحيحه» ، على وفق ما بيّنه في «مقدمته» ، ويدل على ذلك اعتناؤُه بتصريح المدلسين بالسماع في رواياتهم ، وصنيعه هذا يدلّ على اكتفائه بالشرطين اللّذين سبق نقلُهما عنه ، وأنه لم يحتج بالإسناد المعنعن إلا إذا تعاصر المعنعِن والمعنعَن عنه ، وما لم يعرف المعنعن بالتدليس ، والأمثلة على هذا كثيرة ، أقتصر منها على ثلاثة :

أ ـ قال مسلم : «حدثنا سريج بن يونس ويعقوب الدورقي قالا : حدثنا هشيم عن سيار . . .» .

وأورد بسنده حديث جرير : «بايعتُ النبيَّ ﷺ على السمع والطاعة» ، ثم قال : «قال يعقوب في روايته : حدثنا سيار»[٥] ، أي : صرح هشيم ـ وهو من المدلسين ـ بالتحديث في رواية شيخه يعقوب .

---

(١) (هدي الساري) (ص/ ١٢) .
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٧٣) .
(٣) (علوم الحديث) (ص/ ٦٠) .
(٤) (السنن الأبين) له (ص/ ٣٢) .
(٥) (صحيح مسلم) (كتاب الإيمان ، باب بيان أن الدين النصيحة ، ١/ ٧٥ح/ ٥٦/ ٩٩) .

ب. قال مسلم: «وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن العلاء؛ قالا: حدثنا أبو معاوية.

(ح) وحدثنا إسحاق، أخبرنا عيسى بن يونس، كلاهما عن الأعمش، عن الحكم... وأورد بسنده حديثَ بلال: «أنَّ رسول اللَّه ﷺ مسح على الخفين والخمار»، ثم قال: «وفي حديث عيسى: حدثني الحكم حدثني بلال»[1].

أي: صرَّح الأعمشُ - وهو من المدلسين - في رواية عيسى بن يونس بالتحديث.

فهذان المثالان يوضّحان لك عناية مسلم في بيان تصريح المدلّسين بالتحديث؛ فإنه أعقب الروايةَ التي فيها عنعنةُ المدلس بلفظٍ لشيخه أو مَن هو فوقه فيه تصريح بالسماع أو نحوه.

ج- وربما اكتفى في بعض الأحايين بسياق إسناد آخر فيه مثل هذا، دون أن يشير إليه، وإنما يَفهم ذلك مَن له خبرةٌ وعلمٌ بأسماء المدلسين، مثل:

صنيعِه بعد إخراج حديث عمران بن حصين، قال: «صلى بنا رسولُ اللَّه ﷺ صلاة الظهر أو العصر؛ فقال: «أيكم قرأ خلفي بسبح اسم ربك الأعلى؟!»... الحديث[2].

فإنه أورده أولاً من طريق سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد، كلاهما عن أبي عوانة؛ قال: «قال سعيد: حدثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن زرارة بن أبي أوفى، عن عمران بن حصين...»، ثم قال: «حدثنا محمدُ بنُ المثنى ومحمدُ بنُ بشار، قالا: حدثنا محمدُ بنُ جعفر، حدثنا شعبة، عن قتادة قال: سمعت زرارةَ بنَ أبي

---

(١) (صحيح مسلم) (كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة، ١/ ٢٣١ح/ ٢٧٥).
(٢) (صحيح مسلم) (كتاب الصلاة، باب نهي المأموم عن جهره بالقراءةِ خلف إمامِه، ١/ ٢٩٨ح/ ٣٩٨/ ٤٧).

رفع المسهم

أوفى . . . »[١] .

ففي الطريق الثانية بيانٌ لسماع قتادة ؛ فانتفى تدليسُه .

ومع عناية مسلم بالروايات المصرِّحةِ بسماع المدلسين ، والإشارة إليها : فإنّ هناك رواياتٍ أخرى أوردها في «صحيحه» لم يبيّن فيها السماع ، ومن أمثلةِ ذلك روايةُ أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه .

قال الحفّاظ : أبو الزبير يدلِّسُ في حديث جابر ، فما كان بصيغة العنعنة : لا يُقبل أن يُحمَلَ ذلك على الاتّصال ، وقد ذكر ابنُ حزمٍ وعبدُ الحق عن الليث بن سعد أنه قال لأبي الزبير : عَلِّم لي على أحاديث سمعتَها من جابر حتى أسمعها منك ، فعلَّم له على أحاديث ، الظنُّ أنها سبعة عشر حديثًا ، فسمعها منه[٢] .

وفي «صحيح» مسلم من غير طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر أحاديث ؛ فيروي له من طريق زكريا بن إسحاق ، وعمرو بن الحارث ، وابن جريج ، وغيرهم ؛ إما مقرونا بغيره كما تراه في آخر (باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا : لا إله إلا اللّه)[٣] ، وفي أول (كتاب الزكاة)[٤] ، وإما قد صرّح فيه أبو الزبير بالسماع من جابر كما تراه في (باب نزول عيسى بن مريم حاكمًا بشرعة نبيّنا)[٥] ، وفي آخر (باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار)[٦] ، وفي (باب الاستطابة)[٧] ، وفي (باب

(١) (صحيح مسلم) (كتاب الصلاة ، باب نهي المأموم عن جهره بالقراءة خلف إمامه ، ١/ ٢٩٨ - ٢٩٩ح/ ٣٩٨/ ٤٨) .
(٢) انظر : (المحلى) (٧/ ٣٦٩ و ٩/ ١١ و ١٠/ ٣٣) .
(٣) راجع : (صحيح مسلم) (١/ ٢١١.مع شرح النووي) .
(٤) راجع : (صحيح مسلم) (٢/ ٩٣ .مع شرح النووي) .
(٥) راجع : (صحيح مسلم) (٢/ ٩٣ .مع شرح النووي) .
(٦) راجع : (صحيح مسلم) (٣/ ١٢٧ .مع شرح النووي) .
(٧) راجع : (صحيح مسلم) (٣/ ١٥٢ .مع شرح النووي) .

رفع
المسهم
عز الله لبطل الدين

النهي عن تجصيص القبر)[١]، وفي (باب إثم مانع الزكاة)[٢].

نعم، هناك بعضٌ من حديث أبي الزبير عن جابر من غير طريق الليث جاء معنعنا، ولم يقرنه بغيره، وقد أشار إلى طرف منه الحافظُ الذهبي؛ فقال رحمه اللّه تعالى: «وفي «صحيح مسلم» عدةُ أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، وهي من غير طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء»[٣].

وموقف جمهورالمحدثين من عنعنات المدلّسين الموجودة في «الصحيحين» أنها محمولة على ثبوت السماع[٤]، و قد نقل العراقي عن أبي سعيد المغربي (ت٦٢٥هـ)، أنه قال في كتابه«القدح المُعلَّى»: «قولُ أكثر العلماء أن المعَنْعَنات التي في «الصحيحين» منزّلةٌ منزلةَ السماع»[٥].

قال السّخاوي: «يعني إما لمجيئها من وجه آخر بالتّصريح، أو لكون المعَنعِنِ لا يدلّس إلا ثقة، أو عن بعض شيوخه، أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين بسماع المعنعن لها»[٦].

ولذا قال النووي: «إن ما كان في «الصحيحين» محمول على ثبوت سماعهم من جهة أخرى»[٧].

وهذا من باب تحسين الظنّ؛ فقد سأل التّقيُّ السبكيُّ المزيَّ (حافظَ الدنيا): هل وُجِد لكل ما روياه بالعنعنة طرق مصرَّحٌ فيها بالتحديث؟ فقال: «كثير من ذلك

---

(١) راجع: (صحيح مسلم) (٧/ ٣٧. مع شرح النووي).
(٢) راجع: (صحيح مسلم) (٧/ ٧٠. مع شرح النووي).
(٣) (ميزان الاعتدال) (٤/ ٣٩).
(٤) انظر: (جامع التحصيل) للعلائي (ص/ ١١٣)، (التدليس في الحديث) للدكتور مسفر الدميني (ص/ ١٢٧-١٣٥)،
(٥) (شرح ألفية العراقي) (١/ ١٦٦).
(٦) (فتح المغيث) (١/ ١٨٧).
(٧) (التقريب) (١/ ١٧٥. مع التدريب).

رفع
المسهم
عزالله لها

لم يوجد، وما يسعنا إلا تحسين الظن»[١].

نعم، من المدلّسين مَن احتملَ الأئمّةُ تدليسَه، وخرّجوا له في «الصحيح» لإمامته، وقلّةِ تدليسِه في جنبِ ما روى، كسفيان الثوري، وجعلوا من هذا القسم مَن لا يدلّس إلا عن ثقة كابن عيينة[٢].

المبحث الرابع : المعلَّقات في «صحيح مُسلِم»

المعلّقُ: ما حُذِفَ من أولِ إسنادِه واحدٌ فأكثر على التوالي، ويُعزى الحديثُ إلى مَن فوق المحذوفِ من رواتِه[٣].

قال ابنُ الصلاح عن «صحيح مُسلِم»:

«وقع في هذا الكتاب وفي كتاب البخاريِّ ما صورتُه صورة الانقطاع، وليس ملتحِقًا بالانقطاعِ في إخراج ما وقعَ فيه ذلك من حَيِّزِ الصحيح إلى حَيِّزِ الضعيف، ويُسَمَّى تعليقًا. . .

وهو في كتاب البخاريِّ كثير، وفي كتاب مسلمٍ قليلٌ.

وإذا كان التعليقُ بلفظٍ فيه جزمٌ منهما، وحكمٌ بأنّ مَن وقعَ بينهما وبينه الانقطاعُ قد قال ذلك، أو رواه واتصلَ الإسنادُ منه على الشرط، مثل أن يقولا: روى الزهريُّ، ويَسوقَا إسنادَه متّصِلاً، ثقةً عن ثقة: فحالُ الكتابَين يُوجِبُ أنّ ذلك من الصحيحِ عندهما، وكذلك ما روَياه عمّن ذكَراه بما لم يحصل به التعريفُ

---

(١) (تدريب الراوي) (١/ ٥٩).

(٢) راجع: (فتح المغيث) (١/ ١٨٨)، و(جامع التحصيل) (ص/ ١١٥)، و(طبقات المدلسين) (ص/ ١٣).

(٣) (صيانة صحيح مسلم) لابن الصلاح (ص/ ٧٦-٧٧).

به، وأورَداه أصلاً مُحتَجَّيْن به، وذلك مثل: حدَّثني بعضُ أصحابِنا، ونحوُ ذلك»[١].

وخلاصة كلام ابن الصلاح:

١- أنّ المعلَّقات توجَد في الصحيحين.

٢- هي عند البخاري أكثر من مسلم.

٣- أنّ ما وقعَ من ذلك في الصحيحَين ليس مما يلتحِقُ بالضعيف.

٤- إذا كان الشيخان قد علَّقا جزمًا: فحكمُه حكمُ الصحيح عندهما.

٥- ومثلُه ما روَياه عن بعض المبهَمين، إذا كانا روَيا عنهم محتَجِّين بهم.

أمّا عددُ المعلَّقات في «صحيح مُسلِم»: فقد ذكرَ ابنُ الصلاح أنّ أبا علي الغسّانيَّ ذكرَ أنّ عددَ المعلَّقات في «صحيح مُسلِم» أربعة عشر حديثًا، وأنّ المازريَّ - صاحبَ المُعلِم - قد تابعَه على هذا العدد.

ولكنّ ابنَ الصلاح ذكر أنّها (١٢) حديثاً وليست (١٤)؛ مبيِّنًا السببَ في ذلك، وما قاله هو الصحيح.

وقد جمعَها الإمامُ رشيدُ الدين يحيى بن علي العطّار (ت٦٦٢هـ) في كتابٍ مستقلٍّ أسماه «غُرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقعَ في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة»، وهو مطبوع.

وقد خلُص الباحثون في معلَّقات «صحيح مُسلِم» إلى النتائج التالية:

١- إنّ عدَّتَها اثنا عشر موضعًا، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- ما علَّقَه هو ووصلَه، وهي خمسة.

---

(١) انظر: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للطوالبة (ص/ ٢٨٦-٢٨٩)، (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٥٨٩-٥٩٢).

رفع المسهم

ب- ما علَّقَه هو ووصلَه غيرُه، وهي حديثٌ واحد.

ج- ما أبهَمَ فيه شيخَه، وعدَّه بعضُ العلماء معلَّقًا، وهي ستة.

٢- أوردَ مسلمٌ هذه المعلَّقات جازِمًا بنسبتِها إلى مَن علَّقَها عنهم.

٣- إنّ هذه المعلقات إنما أوردَها مسلمٌ في المتابعات والشواهد، لا في الأصول، قال العراقي: «وكأنه أرادَ ذكرَ مَن تابعَ راويه الذي أسندَه من طريقه عليه»[١].

المبحث الخامس
منهجُ الإمام مسلم في علوم المتن

سأشير في هذا المبحث إلى نماذج من تعامل الإمام مسلمٍ ومنهجِه في علوم المتن روايةً ودراية، وسأتحدث عن بعض مسائل الموضوعَين، وذلك إتمامًا للفائدة، ولئلّا تخلو الرسالة من التنبيه إلى هذه الفوائد.

وهذا المبحث فيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجُه في علوم المتن من حيث روايتُه.

المطلب الثاني: منهجُه في علوم المتن من حيث درايتُه.

المطلب الأول: منهجُه في علوم المتن من حيث روايتُه:

أولاً: منهجُه في الحديث المعَلِّ:

حرص الإمام مسلم -رحمه اللّه تعالى- على نقاء صحيحه من العلل الموجبة لردّ الأحاديث، فانتخبه رحمه اللّه من زهاء ثلاث مئة ألف حديث - كما

(١) (شرح ألفية العراقي) (١/ ٧٢).

سبق تصريحُه بذلك - كلّ ذلك يختار ويعزل ويثبت وينفي؛ حتى استقرّ على صورته المشرقة التي انتهى إليها، فكان ثاني كتابٍ بعد الجامع المسند للإمام البخاريّ؛ من حيث الصّحّة والجودة، وقد أشار عليه الحافظ أبو زرعة بطرح بعض الأحاديث، فطرحها ولم يُثبت شيئًا منها في صحيحه.

سار الإمام مسلم في كتابه الصّحيح على منهج مستقيم مطّردٍ في المُعلّ من الأحاديث، فكان -رحمه الله تعالى- يخرج الحديث الصّحيح، ويحذف منه موطن العلة إن وُجدت، وله في ذلك طرائق متعدّدة:

الطريقة الأولى: حذْف موطن العلّة من الحديث والتّصريح بذلك.

ومثالها: ما أخرجه من حديث أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ. قَالَ: «ذَاكَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الِاثْنَيْنِ. قَالَ: «ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ وَيَوْمٌ بُعِثْتُ أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ» قَالَ. فَقَالَ: «صَوْمُ ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ صَوْمُ الدَّهْرِ». قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ. فَقَالَ: «يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ» قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ. فَقَالَ: «يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ»[1].

قال الإمام مسلم بعد روايته للحديث: «وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ: قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الِاثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ. فَسَكَتْنَا عَنْ ذِكْرِ الْخَمِيسِ لِما نُرَاهُ وَهْمًا»[2]؛ فقد صرّح رحمه الله بأن سكوته عن لفظة الخميس تدلّ على طرحها لعلّةٍ فيها.

ومثالها أيضًا: ما أخرجه من حديث هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّه إِنِّي امْرَأَةٌ

---

(١) انظر: صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر (٢/ ٨١٩).
(٢) صحيح مسلم (٢/ ٨١٩).

رفع
المسلم
عزالله لطي الدين

أُسْتَحَاضُ فَلاَ أَطْهُرُ؛ أَفَأَدَعُ الصَّلاَةَ؟ فَقَالَ: «لاَ. إِنَّمَا ذَلِكِ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ فَإِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ فَدَعِي الصَّلاَةَ وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكِ الدَّمَ وَصَلِّي»(١)، ثم أخرجه أيضًا من طريق خَلَف بْنِ هِشَامٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ وَإِسْنَادِهِ.

قَالَ الإمام مسلم بعد إخراجه الحديث من طريق حماد: «وَفِي حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ زِيَادَةُ حَرْفٍ تَرَكْنَا ذِكْرَهُ».

وتلك الزيادة التي كره مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ ذِكرها، هي ما أخرجه الإمام النسائي من طريق حَمَّاد ابْن زَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّه عَنْهَا، وفيه: «... فَاغْسِلِي عَنْكِ أَثَرَ الدَّمِ وَتَوَضَّئِي..».

ثم قَالَ الإمام النسائيّ بعد رواية حماد هذه: «لاَ أَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ «وَتَوَضَّئِي»؛ غَيْرَ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ هِشَامٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ «وَتَوَضَّئِي»...»(٢).

الطريقة الثانية: أن يحذف موطن العلّة من الحديث من غير تصريح واضحٍ بذلك.

ومثالها: ما أخرجه من طريق هُشَيْم عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرِ بْنِ أَفْلَحَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الأَنْصَارِيِّ وَكَانَ جَلِيسًا لِأَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو قَتَادَةَ، وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ.

فقول مسلم: «واقتص الحديث» اكتفى به عن سرد متن الحديث، وذلك مخالفٌ لعادة الإمام؛ إذ عادته رحمه اللَّه أن يسرد أول كل باب الحديث تامًّا ثم يتبعه بالأحاديث التي في معناه مع ما فيها من زيادة أو نقص في بعض الألفاظ.

---

(١) انظر: صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها (٢/ ٢٦٢).
(٢) انظر: سنن النسائي (١/ ١٢٣-١٢٤).

ولذلك قال النوويّ رَحِمَهُ اللَّهُ : «وَهَذَا غَرِيب مِنْ عَادَة مُسْلِم ؛ فَاحْفَظْ مَا حَقَّقْته لَك ؛ فَقَدْ رَأَيْتُ بَعْض الْكُتَّاب غَلِطَ فِيهِ، وَتَوَهَّمَ أَنَّهُ مُتَعَلِّق بِالْحَدِيثِ السَّابِق قَبْلهمَا؛ كَمَا هُوَ الْغَالِب الْمَعْرُوف مِنْ عَادَة مُسْلِم. . . ، وَهَذَا غَلَطٌ فَاحِش فَاحْذَرْهُ، وَإِذَا تَدَبَّرْت الطُّرُق الْمَذْكُورَة تَيَقَّنْتَ مَا حَقَقْتُه لَك وَاللَّه أَعْلَم»[١].

يقول أحد الباحثين: «فأشعَرَ صنيعُه هذا في مخالفته لمنهجه أن هناك علّة، وإلّا لأوْرد الحديث بتمامه، سيما وهو يقدّم الأحاديث التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى، فلمّا عَدَل عن ذلك تبيّن أنّ هناك علّة تعمّد مسلمٌ حذفها؛ فقد أخرج البيهقيّ هذا الحديث من طريق هشيم، وفيه: «مَن أقام البيّنة على أسيرٍ فله سَلَبُه»[٢]. اهـ[٣].

ثم أوْضح الإمام البيهقي علة هذا اللفظ فقال: «وقد أخرج مسلمٌ إسناد هذا الحديث في الصّحيح ولم يسق متنَه، والحفّاظ يروْنه خطأً؛ فمالك بن أنس والليث بن سعد رَوَيَاه عن يحيى؛ فقال الليث في الحديث: «من أقام البيّنة على قتيل فله سلبه»، وقال مالك: «من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه» ولم يقل أحدٌ فيه: «على أسير» غيرُ هشيم، واللّه أعلم»[٤].

ومثالها كذلك: ما أخرجه في صحيحه من طرُقٍ عن يَحْيَى بن سَعِيدٍ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ قَالَ يَحْيَى: وَحَسِبْتُ قَالَ: وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وذلك في حديث القسامة الطويل، وفيه قول رسول اللّه ﷺ: «أَتَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ أَوْ قَاتِلَكُمْ؟» قَالُوا: وَكَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ! قَالَ: «فَتُبْرِئُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا» قَالُوا: وَكَيْفَ نَقْبَلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ!؟ فَلَمَّا

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ٥٨).

(٢) السنن الكبرى (٦/ ٣٢٤).

(٣) هو: د. محمد طوالبة في كتابه (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه)؛ ص (٣١٢-٣١٣).

(٤) المرجع السابق.

رفع المسلم عبد الله

رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّه ﷺ أَعْطَى عَقْلَهُ[١].

وأخرج الحديث من طريق واحد عن مُحَمَّد بْن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ حَدَّثَنَا بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَفَرًا مِنْهُمْ انْطَلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ فَتَفَرَّقُوا فِيهَا فَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَتِيلاً، وَسَاقَ الْحَدِيثَ وَقَالَ فِيهِ: «فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّه ﷺ أَنْ يُبْطِلَ دَمَهُ؛ فَوَدَاهُ مِائَةً مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ»[٢].

وفي هذه الرّواية الأخيرة علّةٌ حذَفَها الإمام مسلم ولم يشِرْ إليها، وهي: أنّ النبي ﷺ سألهم البيّنة، فاكتفى مسلمٌ بإسناد الحديث وأول القصّة ولم يخرّج موطن العلّة.

الطريقة الثّالثة: يخرّج طرفًا من الرواية المعَلّة ويختصر بقيّتها، وقد يشير في أثناء ذلك إلى العلّة إشارة عابرة.

ومثالها: ما أخرجه في صحيحه من طريق ابْن وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُنَا عَنْ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّه ﷺ مِنْ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ أَنَّهُ جَاءَهُ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ وَهُوَ نَائِمٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

وقال الإمام عقب هذا: «وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ نَحْوَ حَدِيثِ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، وَقَدَّمَ فِيهِ شَيْئًا وَأَخَّرَ وَزَادَ وَنَقَصَ»[٣]؛ ليدُلّ على أنّ فيه عدمَ ضبْط من رَاويهِ شريك، وقد جمع النوويّ رحمه اللَّه أوجه وهْم وغَلَط شريك؛ فقال: «وَقَدْ جَاءَ فِي رِوَايَة شَرِيك فِي هَذَا الْحَدِيث فِي الْكِتَاب أَوْهَامٌ أَنْكَرَهَا عَلَيْهِ الْعُلَمَاء، وَقَدْ نَبَّهَ

(١) انظر: صحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين، باب القسامة (٣/ ١٢٩١).

(٢) انظر: صحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين، باب القسامة (٣/ ١٢٩٤).

(٣) انظر: صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول اللَّه ﷺ (١/ ١٨٤).

مُسْلِم عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ فَقَدَّمَ وَأَخَّرَ وَزَادَ وَنَقَصَ»[١].

ثانيًا: منهجُه في المصحَّف والمحرَّفِ من الأحاديث:

المصحّف من الحديث: هو ما تغير فيه النَّقْط، والمحرّف: ما تغير فيه الضَّبط مع بقاء الحروف[٢].

وعلى وجه العموم يطلق التّصحيف والتّحريف على تغيير اللفظ أو المعنى، ويقعان في الإسناد والمتن، ممّا يشكّل ضررًا بالغًا في نقض المعاني وإفساد الأحكام.

وللإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ القدم الرّاسخة في معرفة هذا الفنّ والتيقّظ له، وقد نبّه عليه في مقدّمة صحيحه الحافلة؛ قال: «حدَّثَنَا حَسَنٌ الْحُلْوَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ شَبَابَةَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ يُحَدِّثُنَا فَيَقُولُ: سُوَيْدُ بْنُ عَقَلَةَ؛ قَالَ شَبَابَةُ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ الْقُدُّوسِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّه ﷺ أَنْ يُتَّخَذَ الرَّوْحُ عَرْضًا؛ قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا؟ قَالَ: يَعْنِي تُتَّخَذُ كُوَّةٌ فِي حَائِطٍ لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ الرَّوْحُ»[٣].

وإنما أورد مسلم رحمه اللَّه هذا الخبر ليبيّن حصول التصحيف والتحريف من عبد القدوس، وأنه حصل له ذلك في الإسناد والمتن جميعًا.

أمّا الإسناد؛ فقوله: سُوَيْدُ بْنُ عَقَلَة، والصّواب: غفَلَة، بالغين المعجمة والفاء المفتوحتين.

وأمّا المتن؛ فقوله: الرَّوح؛ بفتح الراء، وعرْضًا؛ بالعين المهملة وإسكان الراء، وكلا المحلّين تصحيف قبيح جدًّا أحال المعنى وأفسد المبنى، والصواب فيهما: الرُّوح؛ بضم الراء، وغرَضًا؛ بالغين المعجمة والرّاء المفتوحتين.

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ٢٠٩).

(٢) راجع: نزهة النظر للحافظ ابن حجر (ص/ ٤٧).

(٣) مقدمة الصحيح (١/ ٢٥).

والمعنى على النَّقْل الصّحيح: النّهي عن اتّخاذ الحيوان هدفًا ومرْمى للنُّشّاب وغيره[١].

وملخّص منهج الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب كالآتي:

١- أنه يورِد التّصحيف من طريقين أو أكثر، ويخرّج الطّريق السالمة أوّلاً، ثم يتبعها بالطريق الثانية المصحَّفة مع التّبيين والإيضاح.

٢- يخرِّج الرّوايات الصّحيحة السّالمة من التّصحيف ويترك المصحّف منها، ويبيّن موضع التّصحيف في مقدّمة صحيحه أو في غير صحيحه؛ ككتاب التّمييز مثلاً.

وفيما يلي مثالان يتبيّن من خلالهما هذا المنهج، ومن أراد الاستزادة من التمثيل رجع إلى الكتب المختصّة في بيان منهج الإمام مسلم في صحيحه[٢].

مثال التصحيف في الإسناد: ما أورده مسلم في صحيحه وبيّنه في حديثه من طريق يَحْيَى بن يَحْيَى وَاللَّفْظُ لَهُ؛ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهْبٍ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَقُولُ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنْ الْغِيلَةِ حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ»[٣]. قَالَ مُسْلِم: وَأَمَّا خَلَفٌ فَقَالَ: عَنْ جُذَامَةَ الْأَسَدِيَّةِ، وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ يَحْيَى بِالدَّالِ.

ومثال التصحيف في المتن: ما أورده مسلم في صحيحه وبيّنه؛ في حديثه من طريق مُحَمَّد بْن مِنْهَالٍ الضَّرِير حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ وَهِشَامٌ صَاحِبُ الدَّسْتَوَائِيِّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ

---

(١) انظر: (شرح النووي على صحيح مسلم) (١/ ١١٤).

(٢) انظر مثلا: د. محمد طوالبة في كتابه (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه)؛ ص(٣٢٠-٣٢٦).

(٣) انظر: صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب جواز الغيلة (٢/ ١٠٦٦).

رفع
المسـهم

ح وحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً». زَادَ ابْنُ مِنْهَالٍ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ يَزِيدُ: فَلَقِيتُ شُعْبَةَ فَحَدَّثْتُهُ بِالْحَدِيثِ؛ فَقَالَ شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا بِهِ قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْحَدِيثِ؛ إِلَّا أَنَّ شُعْبَةَ جَعَلَ مَكَانَ الذَّرَّةِ ذُرَةً.

قَالَ يَزِيدُ: صَحَّفَ فِيهَا أَبُو بِسْطَامَ[1].

ثالثًا: منهجُه في الحذف والاختصار:

سلك مسلمٌ -رحمه اللَّه تعالى- في صحيحه منهجًا في إثبات الأحاديث على أوجه وصُور متعددة، فتارة يثبتها كاملة، وتارة يوردها مختصرة، وكلّ ذلك لسببٍ وفائدة.

ومن أمثلة ذلك:

١- أخرج في صحيحه من طريق أَبِي خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. بَيِّنْ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، فِيمَ الْعَمَلُ الْيَوْمَ أَفِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ أَمْ فِيمَا نَسْتَقْبِلُ؟ قَالَ: «لَا؛ بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ» قَالَ: فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ زُهَيْرٌ: ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو الزُّبَيْرِ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ؛ فَسَأَلْتُ: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ»[2].

قال الحميدي: «والحديث في الأصل أطول من هذا، وإنما أخرج مسلم منه

(١) انظر: صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١/ ١٨٢).

(٢) انظر: صحيح مسلم، كتاب القدر، باب كيفيّة خلق الآدميّ (٤/ ٢٠٤٠-٢٠٤١).

ما أراد وحذف الباقي»[١].

والحديث بطوله أخرجه البخاري في صحيحه عَن ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَأَصْحَابُهُ صُبْحَ رَابِعَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ مُهِلِّينَ بِالْحَجِّ لَا يَخْلِطُهُمْ شَيْءٌ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَنَا فَجَعَلْنَاهَا عُمْرَةً، وَأَنْ نَحِلَّ إِلَى نِسَائِنَا؛ فَفَشَتْ فِي ذَلِكَ الْقَالَةُ! قَالَ عَطَاءٌ: فَقَالَ جَابِرٌ: فَيَرُوحُ أَحَدُنَا إِلَى مِنًى وَذَكَرُهُ يَقْطُرُ مَنِيًّا؛ فَقَالَ جَابِرٌ بِكَفِّهِ؛ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَامَ خَطِيبًا فَقَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّ أَقْوَامًا يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا، وَاللَّهِ لَأَنَا أَبَرُّ وَأَتْقَى لِله مِنْهُمْ، وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْلَا أَنَّ مَعِي الْهَدْيَ لَأَحْلَلْتُ»، فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه هِيَ لَنَا أَوْ لِلْأَبَدِ؟ فَقَالَ: «لَا؛ بَلْ لِلْأَبَدِ»، قَالَ: وَجَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: أَحَدُهُمَا يَقُولُ: لَبَّيْكَ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُ اللَّه صلى الله عليه وسلم، وَقَالَ: وَقَالَ الْآخَرُ: لَبَّيْكَ بِحَجَّةِ رَسُولِ اللَّه صلى الله عليه وسلم؛ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَأَشْرَكَهُ فِي الْهَدْيِ[٢].

٢- أخرج رحمه الله في صحيحه من طريق قُرَّةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قال: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَنْ لَقِيَ اللَّه لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ دَخَلَ النَّارَ»[٣].

والحديث مختصرٌ بهذا اللفظ كما قال الحميديّ في «الجمع بين الصحيحين»: إنه «أخرجه بطوله البرقاني من حديث قرّة، ولكنّ مسلمًا اقتصر على ما أراد منه»[٤].

والجزء الذي لم يخرجه الإمام هو قول جابر رضي الله عنه: «إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَعَا عِنْدَ

(١) انظر: (النكت) على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٠٧-٣٠٨).
(٢) أخرجه البخاريّ في كتاب الشركة، باب الاشتراك في الهدْي والبدن، وإذا أشرك الرّجلُ الرّجلَ في هدْيه بعدما أهدى (٣/ ١٥٩) برقم [٢٥٠٥].
(٣) انظر: صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك باللَّه شيئا دخل الجنة (١/ ٩٤).
(٤) نقلاً عن الشيخ مشهور من كتابه (الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه...) (٢/ ٥٣٩).

مَوْتِهِ بِصَحِيفَةٍ لِيَكْتُبَ فِيهَا كِتَابًا لَا يَضِلُّونَ بَعْدَهُ؛ قَالَ: فَخَالَفَ عَلَيْهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ حَتَّى رَفَضَهَا».

المطلب الثاني: منهجُه في علوم المتن من حيث درايتُه:

أولاً: منهجُه في مختلف الحديث:

مختلف الحديث: أن يأتي حديثان متضادّان في المعنى ظاهرًا[1].

ويكون عمل المحقّق التوفيق أو الترجيح بينهما.

وهذا الفنّ من أعظم فنون علم الحديث وأكثرها فائدة، وهو جليل المقدار جدًّا، ولذلك قال ابن الصّلاح رحمه اللّه في تبيان فضله وجلالته: «إنما يكمل للقيام به الأئمّة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، الغوّاصون على المعاني الدّقيقة»[2].

ومنهج مسلم في الأحاديث إذا اختلفتْ وتعارضتْ أن يثبتها جميعًا إذا لم يثبت النّسخ وأمكن الجمع بينهما.

ومثاله-: ما أخرجه في صحيحه من طريق ابْن وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَحَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حِينَ قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «لَا عَدْوَى وَلَا صَفَرَ وَلَا هَامَةَ» فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّه: فَمَا بَالُ الْإِبِلِ تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظِّبَاءُ فَيَجِيءُ الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَيَدْخُلُ فِيهَا فَيُجْرِبُهَا كُلَّهَا؟ قَالَ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ». قال مسلم: وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَحَسَنٌ الْحُلْوَانِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ عَن ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَغَيْرُهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّه

---

(١) راجع: (التقريب) للنووي (٢/ ١٩٦).

(٢) (علوم الحديث) لابن الصّلاح (٢٨٤).

ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ وَلَا صَفَرَ وَلَا هَامَةَ» فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ.. بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ. قال مسلم: وحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ عَنْ شُعَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي سِنَانُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ الدُّؤَلِيُّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا عَدْوَى» فَقَامَ أَعْرَابِيٌّ فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ وَصَالِحٍ. قال مسلم: وَعَنْ شُعَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ ابْنِ أُخْتِ نَمِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى وَلَا صَفَرَ وَلَا هَامَةَ»(١).

فهذه الأحاديث مختلفة الظّاهر ومتعاندة المعاني فيما يبدو للنّاظر، ومع ذلك أثبتها الإمام مسلم في صحيحه جميعًا؛ لإمكان الجمع بينهما كما قَالَ بذلك جُمْهُور الْعُلَمَاء.

وَطَرِيق الْجَمْع بين هذه الأحاديث: - أَنَّ حَدِيث: «لَا عَدْوَى» الْمُرَاد بِهِ نَفْي مَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّة تَزْعُمهُ وَتَعْتَقِدهُ؛ أَنَّ المرَض وَالْعَاهَة تَعَدَّى بِطَبْعِهَا لَا بِفِعْلِ اللَّه تَعَالَى، وَأَمَّا حَدِيث: «لَا يُورِد مُمْرِض عَلَى مُصِحّ» فَأُرْشِدَ فِيهِ إِلَى مُجَانَبَة مَا يَحْصُل الضَّرَر عِنْده فِي الْعَادَة بِفِعْلِ اللَّه تَعَالَى وَقَدَره؛ فَنَفَى فِي الْحَدِيث الْأَوَّل الْعَدْوَى بِطَبْعِهَا، وَلَمْ يَنْفِ حُصُول الضَّرَر عِنْد ذَلِكَ بِقَدَرِ اللَّه تَعَالَى وَفِعْله، وَأَرْشَدَ فِي الثَّانِي إِلَى الِاحْتِرَاز مِمَّا يَحْصُل عِنْده الضَّرَر بِفِعْلِ اللَّه وَإِرَادَته وَقَدَره.

فَهَذَا الوجه مِنْ تَصْحِيح الْحَدِيثَيْنِ وَالْجَمْع بَيْنهمَا هُوَ الصَّوَاب الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُور الْعُلَمَاء، وَيَتَعَيَّن الْمصير إِلَيْهِ، وَلَا يُؤَثِّر نِسْيَان أَبِي هُرَيْرَة لِحَدِيثِ: «وَلَا عَدْوَى»؛ لِوَجْهَيْنِ:

- أَحَدهمَا: أَنَّ نِسْيَان الرَّاوِي لِلْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ لَا يَقْدَح فِي صِحَّته عِنْد جَمَاهِير الْعُلَمَاء، بَلْ يَجِب الْعَمَل بِهِ.

(١) انظر: (صحيح مسلم، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة) (٤/ ١٧٤٢).

- وَالثَّانِي: أَنَّ هَذَا اللَّفظ ثَابِتٌ مِنْ رِوَايَة غَيْر أَبِي هُرَيْرَة؛ فَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِم هَذَا مِنْ رِوَايَة السَّائِب بْن يَزِيد، وَجَابِر بْن عَبْد اللَّه، وَأَنَس بْن مَالِك، وَابْن عُمَر عَنْ النَّبِيّ ﷺ[١].

ومثاله أيضًا: ما أخرجه في صحيحه من طريق هُشَيْم أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَن ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ مَرَّ بِوَادِي الْأَزْرَقِ؛ فَقَالَ: «أَيُّ وَادٍ هَذَا؟» فَقَالُوا: هَذَا وَادِي الْأَزْرَقِ. قَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هَابِطًا مِن الثَّنِيَّةِ وَلَهُ جُؤَارٌ إِلَى اللَّه بِالتَّلْبِيَةِ»، ثُمَّ أَتَى عَلَى ثَنِيَّةِ هَرْشَى؛ فَقَالَ: «أَيُّ ثَنِيَّةٍ هَذِهِ؟» قَالُوا: ثَنِيَّةُ هَرْشَى. قَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى نَاقَةٍ حَمْرَاءَ جَعْدَةٍ عَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ خِطَامُ نَاقَتِهِ خُلْبَةٌ وَهُوَ يُلَبِّي»[٢].

فهذا حديثٌ يتعارض مع بعض الأحاديث والآيات التي تنصّ على انقطاع الحياة بالموت، وأنّ الدّنيا هي دار العمل، وأنّ قيامةَ المؤمن بموته وفيها حسابه وجزاؤه؛ فكيف يثبتُ هذه الحديث حياة الأنبياء وعبادتهم وغير ذلك بعد وفاتهم؟

وقد أثبت مسلمٌ رحمه الله هذا الحديث لعدم تعارضه مع غيره في حقيقة الأمر؛ إذ عند النّظر الدّقيق يتبين أن لا تعارض ولا اختلاف، بل يمكن الجمع عَلَى أَوْجه عديدة أقواها[٣]:

الأول: كَأَنَّهُ مُثِّلَتْ لَهُ أَحْوَالهمْ الَّتِي كَانَتْ فِي الْحَيَاة الدُّنْيَا كَيْفَ تَعَبَّدُوا وَكَيْفَ حَجُّوا وَكَيْفَ لَبَّوْا، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «كَأَنِّي».

---

(١) راجع هذا التقرير عن الجمع بين أحاديث الباب في: (شرح النووي على صحيح مسلم) (١٤/ ٢١٣-٢١٤).

(٢) انظر: (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ) برقم (١٦٦).

(٣) راجع: (فتح الباري) لابن حجر (٣/ ٥٠٨-٥٠٩)، و(شرح النووي على صحيح مسلم) (٢/ ٢٢٨-٢٢٩).

رفع المسهم

الثاني: كَأَنَّهُ أُخْبِرَ بِالْوَحْي عَنْ ذَلِكَ فَلِشِدَّةِ قَطْعه بِهِ قَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُر إِلَيْهِ».

الثالث: كَأَنَّهَا رُؤْيَة مَنَام تَقَدَّمَتْ لَهُ فَأَخْبَرَ عَنْهَا لَمّا حَجَّ عِنْدَمَا تَذَكَّرَ ذَلِكَ، وَرُؤْيَا الْأَنْبِيَاء وَحْي.

ومثاله كذلك: ما أخرجه في صحيحه من طريق ابْن وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَن ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «**نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ** ﷺ **إِذْ قَالَ**: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾. **قَالَ**: «**وَيَرْحَمُ اللَّه لُوطًا لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السِّجْنِ طُولَ لَبْثِ يُوسُفَ لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ**»[1].

فهذا الحديث مخالفٌ في ظاهره لصريح القرآن والسنّة الآمرِ باليقين في الإيمان وعدم الشّكّ، ومع ذلك أوْرد مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الحديث لإمكان تأويل ظاهرِه لينسجم مع غيره من النصوص.

وَقد اخْتَلَفَ السَّلَف -رحمهم اللَّه تعالى- فِي الْمرَاد بِالشَّكِّ هُنَا، فَحَمَلَهُ بَعْضهمْ عَلَى ظَاهِره، وَقَالَ: كَانَ ذَلِكَ قَبْل النُّبُوَّة، وَجَعَلَه بعضهم بسَبَب حُصُول وَسْوَسَة الشَّيْطَان، لَكِنَّهَا لَمْ تَسْتَقِرّ وَلَا زَلْزَلَت الْإِيمَان الثَّابِت، وَدليل هم في ذلك تفسير ابن عباس رضي الله عنه لآية: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ بقوله: «هَذَا لِمَا يَعْرِض فِي الصُّدُور وَيُوَسْوِس بِهِ الشَّيْطَان، فَرَضِيَ اللَّهُ مِنْ إِبْرَاهِيم عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنْ قَالَ: بَلَى».

واختلف السلف كذلك فِي مَعْنَى قَوْله ﷺ: «**نَحْنُ أَحَقّ بِالشَّكِّ**»:

فَقَالَ بَعْضهمْ: مَعْنَاهُ نَحْنُ أَشَدّ اِشْتِيَاقًا إِلَى رُؤْيَة ذَلِكَ مِنْ إِبْرَاهِيم.

---

(١) انظر: (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب زيادة طمأنينة القلب) برقم (١٥١).

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ إِذَا لَمْ نَشُكّ نَحنُ فَإِبْرَاهِيم أَوْلَى أَنْ لَا يَشُكّ، أَيْ: لَوْ كَانَ الشَّكّ مُتَطَرّقًا إِلَى الأَنْبِيَاء لَكُنْت أَنَا أَحَق بِهِ مِنْهُمْ، وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي لَمْ أَشُكّ فَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَمْ يَشُكّ. وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ﷺ تَوَاضُعًا مِنْهُ، أَوْ مِنْ قَبْل أَنْ يُعْلِمهُ اللَّه بِأَنَّهُ أَفْضَل مِنْ إِبْرَاهِيم.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: هَذَا الَّذِي تَرَوْنَ أَنَّهُ شَكّ؛ أَنَا أَوْلَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَكٍّ، إِنَّمَا هُوَ طَلَب لِمَزِيدِ الْبَيَان.

وقيل: الْمُرَاد بِالشَّكِّ فِي الحديث الْخَوَاطِر الَّتِي لَا تَثْبُت، وَأَمَّا الشَّكّ الْمصْطَلَح وَهُوَ التَّوَقُّف بَيْن الْأَمْرَيْنِ مِنْ غَيْر مَزِيَّةٍ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَر؛ فَهُوَ مَنْفِيّ عَن الْخَلِيل قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ يَبْعُد وُقُوعه مِمَّنْ رَسَخَ الْإِيمَان فِي قَلْبه؛ فَكَيْفَ بِمَنْ بَلَغَ رُتْبَة النُّبُوَّة.

وأما قَوْلُهُ ﷺ: «**وَلَوْ لَبِثْت فِي السِّجْن طُول مَا لَبِث يُوسُف لَأَجَبْت الدَّاعِي**»؛ فمقصوده: لأَسْرَعْت الْإِجَابَة فِي الْخُرُوج مِن السِّجْن، وَلَما قَدَّمْت طَلَب الْبَرَاءَة، فَوَصَفَهُ بِشِدَّةِ الصَّبْر؛ حَيْثُ لَمْ يُبَادِر بِالْخُرُوجِ، وَإِنَّمَا قَالَهُ ﷺ تَوَاضُعًا، وَالتَّوَاضُع لَا يَحُطّ مَرْتَبَة الْكَبِير بَلْ يَزِيدهُ رِفْعَة وَجَلَالًا[١].

ثانيًا: منهجُه في الحديث المدرج:

ذكر الحافظ ابن الصّلاح رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدّمته[٢] أنّ الإدراج في الحديث أقسام:

منها: ما أُدرج في حديث رسول اللّه ﷺ مِن كلام بعض رواته؛ بأن يذكر الصحابي أومن بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلامًا من عند نفسه؛ فيرويه مَن بعدَه موصولاً بالحديث غيرَ فاصلٍ بينهما بذِكْر قائله، فيلتبس الأمر فيه على مَن لا

---

(١) راجع ما سبق من تأويلات السّلف لظاهر الحديث في: (فتح الباري لابن حجر) (٦/ ٥١٢-٥١٣).

(٢) انظر: (علوم الحديث لابن الصلاح)؛ ص (٩٥-٩٨).

يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أنّ الجميع عن رسول اللّه ﷺ.

وأنّ منها: أن يكون متن الحديث عند الراوي له بإسناد إلا طرفًا منه، فإنه عنده بإسناد ثانٍ، فيدرجه من رواه عنه على الإسناد الأول، ويحذف الإسناد الثاني، ويروي جميعه بالإسناد الأول.

ومنها: أن يدرج في متن حديث بعضَ متنِ حديثٍ آخر، مخالفٍ للأول في الإسناد.

ومنها: أن يروي الرّاوي حديثًا عن جماعة، بينهم اختلافٌ في إسناده، فلا يذكر الاختلاف فيه، بل يُدرِج روايتهم على الاتفاق. وقد نصّ الأئمّة على أنه لا يجوز تعمّدُ شيء من الإدراج المذكور. وقد كان للإمام مسلم يرحمه اللّه منهجٌ واضحٌ مطّردٌ في صحيحه؛ كما يأتي:

١-: ما صرّح به ونصّ على الإدراج فيه؛ فإنه يورِدُ السّالم من الإدراج أولاً ثم يتبعه بالمدرج:

ومثاله-: ما أخرجه في صحيحه من طريق مَالِكٍ عَن ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُوَيْمِرًا الْعَجْلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ؛ فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ يَا عَاصِمُ لَوْ أَنَّ رَجُلاً وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلاً أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ!؟؛ فَسَلْ لِي عَنْ ذَلِكَ يَا عَاصِمُ رَسُولَ اللّه ﷺ؛ وفيه أن رَسُولَ اللّه ﷺ كَرِهَ مسَائِلَه وَعَابَهَا حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللّه ﷺ، ثم قَالَ رَسُولُ اللّه ﷺ لعويمر رضي الله عنه: «قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ فَاذْهَبْ فَأْتِ بِهَا».

قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاعَنَا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللّه ﷺ؛ فَلَمَّا فَرَغَا قَالَ عُوَيْمِرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللّه إِنْ أَمْسَكْتُهَا؛ فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللّه. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَتْ سُنَّةَ الْمتَلَاعِنَيْنِ[١].

---

(١) انظر: (صحيح مسلم، كتاب اللعان، بابٌ) برقم (١٤٩٢).

فهذا الحديث سالمٌ من الإدراج، ولذلك ساقه الإمام في مطلع الباب، ثم أتبعه بطريق أخرى وقع فيها الإدراج، فبيّنه ونَصّ عليه، وهي ما رواه من طريق حَرْمَلَةَ بْن يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ: أَنَّ عُوَيْمِرًا الْأَنْصَارِيَّ مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ أَتَى عَاصِمَ بْنَ عَدِيٍّ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَأَدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: وكَانَ فِرَاقُهُ إِيَّاهَا بَعْدُ سُنَّةً فِي الْمُتَلَاعِنَيْنِ، وَزَادَ فِيهِ: قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ حَامِلاً فَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ، ثُمَّ جَرَتْ السُّنَّةُ أَنَّهُ يَرِثُهَا وَتَرِثُ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللَّه لَهَا[1].

ومثاله أيضا-: ما أخرجه في صحيحه من طريق عَبْد الْوَهَّابِ الثَّقَفِيّ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكَدْ رُؤْيَا الْمُسْلِمِ تَكْذِبُ، وَأَصْدَقُكُمْ رُؤْيَا أَصْدَقُكُمْ حَدِيثًا، وَرُؤْيَا الْمسْلِمِ جُزْءٌ مِنْ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِن النُّبُوَّةِ، وَالرُّؤْيَا ثَلَاثَةٌ: فَرُؤْيَا الصَّالِحَةِ بُشْرَى مِن اللَّه، وَرُؤْيَا تَحْزِينٌ مِنْ الشَّيْطَانِ، وَرُؤْيَا مِمَّا يُحَدِّثُ الْمرْءُ نَفْسَهُ؛ فَإِنْ رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ فَلْيَقُمْ فَلْيُصَلِّ، وَلَا يُحَدِّثْ بِهَا النَّاسَ. قَالَ: وَأُحِبُّ الْقَيْدَ وَأَكْرَهُ الْغُلَّ، وَالْقَيْدُ ثَبَاتٌ فِي الدِّينِ؛ فَلاأَدْرِي هُوَ فِي الْحَدِيثِ أَمْ قَالَهُ ابْنُ سِيرِينَ[2].

فهذا الحديث على الشكّ؛ هل فيه إدراجٌ أم لا، ولكنّ الإمام رحمه اللَّه يسوق في منتهى بابه روايةً أخرى يجزم فيها بالإدارج، ويبيّن فيها محلَّ الإدراج ومكانَه، وهي قوله: وحَدَّثَنَاه إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَام حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَن النَّبِيِّ ﷺ؛ وَأَدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: «وَأَكْرَهُ الْغُلَّ» إِلَى تَمَامِ الْكَلَامِ[3].

(١) انظر: (صحيح مسلم كتاب اللعان، بابٌ) برقم (١٤٩٢).

(٢) (صحيح مسلم، كتاب الرؤيا، بابٌ) برقم (٢٢٦٣).

(٣) (صحيح مسلم، كتاب الرؤيا، بابٌ) برقم (٢٢٦٣).

ثالثًا: منهجُه في الناسخ والمنسوخ:

نَهج الإمام مسلم رحمه اللَّه في ناسخ الحديث ومنسوخه منهجًا مطّردًا؛ ميسور الفهم سهلَ الإدراك، وملخّصه أنه يورد المنسوخ أولاً ثم يتبعه بناسخه، ويكتفي بهذا الصّنيع، ويراه كافيًا في البيان والإيضاح، وأمثلته كثيرةٌ جدا، ومن ذلك:

١- أحاديث وجوب الغسل بشرط الإنزال والأحاديث التي توجبه بمجرد التقاء الختانين ولو بدون إنزال؛ فقد أخرج الإمام مسلم رحمه اللَّه الأحاديث الواردة في المعنى الأول ابتداء ليدلّ على أنها منسوخة ثم أتبعها بناسخها[١].

٢- أحاديث النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثًا وأحاديث جواز ذلك ومشروعية الادخار[٢].

٣- أحاديث تعيين الصلاة الوسطى وبيان المراد منها، فقد ذكر أولاً أحاديث تعيينها بصلاة العصر، ثم أعقبها بما يدل على عدم تعيينها[٣]، ومما يدل على اطراد منهج مسلم في هذه المسألة أيضًا قول الإمام القرطبي في تفسيره: «ومما يدل على صحة أنها مبهمة غير معينة: ما رواه مسلم في صحيحه... فلزم من هذا أنها بعد أن عيِّنت نُسخ تعيينها وأُبهِمت؛ فارتفع التعيين واللَّه أعلم، وهذا اختيار مسلمٍ؛ لأنه أتى به في آخر الباب»[٤].

---

(١) انظر: صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء (١/ ٢٦٩-٢٧١)، وباب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين (١/ ٢٧١-٢٧٢).

(٢) انظر: صحيح مسلم، كتاب الأضاحي، باب ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء (٣/ ١٥٦٠-١٥٦٤).

(٣) انظر: صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر (١/ ٤٣٨).

(٤) راجع: تفسير القرطبي (٣/ ٢١٢).

المبحث السادس
أثرُ منهج الإمام البخاريِّ في «صحيح مسلم»[(١)]

سارَ البخاريُّ في صحيحه على منهجٍ قِوامُه: جمعُ الأحاديث الصحيحة المتّصِلة، مع العناية باستنباط الفقه والسيرة والتفسير منها، فرتّبَ كتابَه على الأبواب الفقهيّةِ وغيرِها، جعلَ لها عناوينَ وتراجمَ، مما اضطرّه إلى تجزئةِ الحديثِ وتقطيعِه، وإيرادِ كلِّ طرفٍ منه في الموطن اللائقِ به، كما أنّ عمَلَه في التراجم جعلَه يترجمُ بآياتٍ كريمة، أو بأحاديث مرفوعةٍ ليست على شرطِه، أو بمذهبٍ فقهيٍّ معيَّنٍ، ثم يبين وجهَ الاستنباط منه، أو يشير إليه.

وكان لهذا المنهج الأثرُ الحسنُ على منهج الإمام مسلمٍ في صحيحه، فمسلمٌ تلميذُ البخاريِّ وخريجُه، فأخذَ عنه واستفادَ منه ومن كتبِه، كما سبق، حتى قال أبو أحمد الحاكم: «رحمَ اللّه ابنَ إسماعيل؛ فإنه ألّفَ الأصولَ من الأحاديث، وبيَّنَ للناس، وكلُّ مَن عملَ بعده: فإنما أخذه من كتابه، كمسلِمِ بن الحجاج»[(٢)]، وقال الدارقطني: «وأيّ شيءٍ صنعَ مسلمٌ؟ إنما أخذَ كتابَ البخاري، فعملَ عليه مستَخرجًا، وزادَ فيه زيادات»[(٣)]، وقال أيضًا: «لولا البخاريُّ: لَما ذهبَ مسلمٌ ولا جاء»[(٤)]، وقال الخطيب: «إنما قَفَا مسلمٌ طريقَ البخاريِّ ونظرَ في علمِه، وحذا حذوَه، ولَمّا وردَ البخاريُّ نيسابورَ في آخر أمرِه: لازمَه مسلمٌ وأدامَ الاختلافَ إليه».

(١) انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٥٦١)، (الإمام مسلم ومنهجُه في صحيحه) للدكتور الطوالبة (ص/ ١٠٨-١٠٩).

(٢) (هدي الساري) (ص/ ١١، ٤٨٩-٤٩٠)، و(النكت على ابن الصلاح) (١/ ٢٨٥).

(٣) المصدران السابقان.

(٤) أسندَه إليه الخطيبُ في (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠٢).

فكتابُ مسلم مكَمِّلٌ لكتاب البخاري، ومقولةُ الدارقطني - على الرغم مما فيها من المبالغة - تدلُّ على أنّ مسلمًا أفادَ إفادةً كبيرةً من صحيح البخاريِّ وطريقتِه، وهذا لا شك فيه؛ لأنّ مسلمًا أول مَن تأثَّرَ بمنهج شيخِه البخاريِّ في الاقتصارِ على الحديث الصحيح في التصنيف، كما نصَّ عليه ابنُ الصلاح وابن حجر[١].

فسارَ على نهجِه، واقتفى أثرَه، إلّا أنه لم يَعمد إلى الاستنباطِ منها كما فعلَ أستاذُه، بل تركَ ذلك لفهم القارئ، ولم يقطّع الأحاديث في الأبواب، بل جمع الحديثَ وطُرُقَه في الباب الواحد، فانفرَد عنه بهذه الخصيصة.

فهو وإن سارَ على منهجه العام في التصنيف على صحيح الحديث: إلا أنّ منهجَ مسلم في صحيحه تَميَّزَ عن منهج أستاذه بخصائص منفردة، تحفظُ له ذاتيتَّه، وتُعرِّفُ بجهوده وقدرتِه، وتدل على نباهتِه وعقليّتِه المبتكرة، بل إنّ بعضَ العلماء فضّلَه على صحيح البخاريِّ لهذه الخصائص التي انفردَ بها[٢].

المبحث السابع
المفاضلة بين الصحيحين

أطبقَ العلماءُ على أن الصحيحين أصحُّ الكتب بعد كتاب اللّٰه تعالى، وحملوا مقولةَ الإمام الشافعي:

«ما على وجه الأرض بعد كتاب اللّٰه أصحُّ من كتاب مالِك»: على ما قبل

---

(١) انظر: (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ٨٩)، (النكت على ابن الصلاح) (١/ ٢٧٩)، وهذا يخالفُ ما قاله ابنُ العربي في (عارضة الأحوذي) (١/ ٥) من أنّ (الموطأ) هو الأصلُ الأول، والبخاريُّ هو الأصلُ الثاني، وعليهما بنى جميعُ مَن بعدهما.

(٢) انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٥٦١-٥٦٢)، (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للطوالبة (ص/ ١٢٩-١٣٠).

وجود الصحيحين[١].

وقد تلقّتهما الأمةُ بالقبول، وهذه المكانةُ الرفيعةُ لا يُنقِصُها ولا يُغيِّرُها ما يُقال من ترجيح أحدِ الكتابَين على الآخر فيما اختصّ.

والترجيحُ بين الصحيحَين يكون من ثلاثة وجوه: من حيث الصحة، ومن حيث الفقه، ومن حيث السهولة واليسر:

أولاً: من حيث الصحة:

أما من حيث الصحة: فصحيح البخاري أصحُّ من صحيح مسلم؛ لأن البخاريَّ كان أعلمَ بالفنِّ من مسلم، ولأنّ مسلمًا كان يتعلم منه، ويَشهَدُ له بالتقدُّم، والتفرُّدِ بمعرفة ذلك في عصره، هذا من حيث الجملة.

أما من حيث التفصيل: فصحةُ الحديث تدورُ على ثلاثة أشياء: ثقةِ الرواة، واتّصالِ الإسناد، والسلامةِ من العلل، و «صحيح البخاري» أرجحُ من «صحيح مُسلِم» في هذه الأمور الثلاثة كلِّها:

١- ثقة الرواة وعدالَتُهم:

يظهرُ رُجحانُ «صحيح البخاري» على «صحيح مُسلِم» من حيث ثقة الرواة من أوجه:

أولُها: إن الذين انفردَ البخاريُّ بالإخراج لهم دون مسلم (٤٣٥) رجلاً، المتكَلَّمُ بالضعفِ فيهم هم نحوُ (٨٠) رجلاً.

والذين انفردَ مسلمٌ بإخراج حديثِهم دون البخاري (٦٢٠) رجلاً، المتكَلَّمُ بالضعفِ فيهم نحوُ (١٢٠) رجلاً، على الضعف من كتاب البخاري.

ولا شك أنّ التخريجَ عمّن لم يُتَكلَّم فيه أصلاً أولى من التخريج عمّن تُكُلِّمَ

(١) انظر: (علوم الحديث) (ص/ ٩٠)، (شرح الألفية) (١/ ٤١)، (هدي الساري) (ص/ ١٠).

رفع المسلم

فيه ولو كان ذلك غيرَ سديد .

ثانيها : إن الذين انفردَ بهم البخاريُّ ممن تُكُلِّمَ فيه لم يكن يُكثِرُ تخريجَ أحاديثهم، وليس لواحدٍ منهم نسخةٌ كبيرةٌ أخرجَها كلَّها أو أكثرَها إلّا نسخة عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه ، بخلاف مسلم، فإنه يُخرج أكثرَ تلك النسخ التي رواه عمّن تُكُلِّمَ فيه؛ كأبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ، وسهيل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وحماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه ، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ونحوِهم .

ثالثُها : إن الذين انفردَ بهم البخاريُّ ممّن تُكُلِّمَ فيه : أكثرُهم من شيوخِه الذين لَقِيَهم وعرفَ أحوالَهم، واطَّلَع على أحاديثِهم، فميَّزَ جَيِّدَها من رديئِها، بخلاف مسلم؛ فإنّ أكثرَ مَن تفرَّدَ بتخريج حديثِه ممّن تُكُلِّمَ فيه: من المتقدِّمين، وقد أخرجَ أكثرَ نسخِهم، كما قدَّمنا ذكرَه .

ولا شك أنّ المرءَ أكثرُ معرفةً بحديث شيوخِه ممّن تقدَّمَ عن عصرهم .

رابعُها: إنّ أكثرَ هؤلاء المتكَلَّم فيهم من المتقدِّمين: يُخرج البخاريُّ أحاديثَهم غالبًا في الاستشهادات، والمتابعات، والمعلقات، بخلاف مسلم؛ فإنه يخرج لهم الكثيرَ في الأصول والاحتجاج، أما الذين أخرجَ لهم مسلمٌ في المتابعات: فالبخاريُّ لا يُعرِّج في الغالب عليهم .

فأكثرُ مَن يخرج لهم البخاريُّ في المتابعات: يَحتجُّ بهم مسلم، وأكثرُ مَن يخرج لهم مسلمٌ في المتابعات: لا يُعرِّجُ عليهم البخاريُّ أصلاً .

٢- من حيث الاتصال :

أما من حيث الاتصال: فإنّ مسلمًا مذهبُه - بل نقلَ الإجماعَ عليه في أولِ صحيحه - أنّ الإسنادَ المعَنعَنَ له حكمُ الاتصالِ إذا تعاصَرَ المعَنعِنُ والمعَنعَنُ عنه، وإن لم يَثبُت اجتماعُهما، والبخاريُّ لا يَحمِلُه على الاتصال حتى يَثبُتَ

رفع المسهم

اجتماعُهما ولو مرةً واحدة.

وقد أظهَرَ البخاريُّ هذا المذهبَ في (التاريخ)، وجرى عليه في (الصحيح)، وهو مما يُرَجِّحُ به كتابُه؛ لأنا وإن سلَّمنا ما ذكرَه مسلمٌ من الحكم بالاتصال: فلا يخفى أنّ شرط البخاريِّ أوضح في الاتصال، قال ابنُ الصلاح في قول مسلم في المعَنعَن: «وهذا منه توسُّع، يَقعُدُ به عن الترجيح»[١]، وقال النوويُّ: «وهذا المذهبُ يُرَجِّحُ كتابَ البخاري»[٢].

٣- من حيث السلامة من العلل:

أما من هذه الناحية: فإن الأحاديث التي انتُقِدَت عليهما بلغت (٢١٠) أحاديث، اختصّ البخاريُّ منها بأقلَّ من (٨٠) حديثًا، واختصَّ مسلمٌ بالباقي، ولا شك أنّ ما قلَّ فيه الانتقادُ أرجحُ مما كثُرَ فيه ذلك.

مما تقدّمَ يتّضح أنّ «صحيح البخاري» أعدلُ رواةً، وأقوى أسانيد، وأشدُّ اتصالاً، وأقلُّ عِلَلاً، ولهذا رُجِّحَ كتابُه على كتاب مسلم من جهة الأصحّيّة، قال ابنُ الصلاح: «ثم إنّ كتاب البخاريِّ أصحُّ الكتابَين صحيحًا، وأكثرُهما فوائد»[٣].

ولا بد من التنبيه هنا إلى أنّ أصحّيّةَ «صحيح البخاري» على «صحيح مُسلِم» إنما تصح من حيث الجملة، دون التفصيلِ باعتبار حديثٍ حديث؛ إذ قد يَعرِضُ للمَفُوق ما يجعلُه فائقًا، فترجيحُ كتاب البخاريِّ على مسلمٍ وغيرِه إنما المرادُ به: ترجيحُ الجملةِ على الجملة، لا كل فردٍ من أحاديثه على كل فردٍ من أحاديث الآخر[٤].

---

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٩-٧٠).

(٢) (شرح صحيح مسلم) له (١/ ١٤).

(٣) (علوم الحديث) (ص/ ٩٠)، وانظر: (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٧).

(٤) انظر: (تدريب الراوي) (ص/ ٦٥).

ثانيًا : من حيث الفقه :

تفوقُ البخاري في هذا الجانب واضح ؛ لما عُرف بالإمام البخاريُّ من الاهتمام بالجانب الفقهي من خلال تراجم أبوابه ، ومن المعروف أن فقه الإمام البخاريِّ في تراجم أبوابه ، ولم يلحق أحدٌ الإمامَ البخاريَّ في هذا الجانب الهام ، وهذا هو الذي يجعلُه يضطرُّ إلى تقطيع الأحاديث حسب موضوعات جُمَلِها .

ثالثًا : من حيث السهولة واليسر :

أما من حيث السهولة : فكتابُ مسلم أرجحُ ؛ لأنه أسهلُ تناولاً ؛ حيث إنه جعلَ لكل حديثٍ موضعًا واحدًا - في الغالب - يليقُ به ، وجمعَ فيه طرقَه ، وأوردَ أسانيدَه المتعدّدة ، وألفاظَه المختلفة ، وبذلك جعلَ مصادرَ استخراج الحديثِ منه ، ومعرفةَ طرقه المتعددة وألفاظه المختلفة : سهلاً ميسورًا ، بخلاف «صحيح البخاري» ؛ فإنه يُورِدُ تلك الوجوه في أبوابٍ متفرقة ، وكثيرٌ منها في غير الباب الذي يتبادرُ إلى الذهنِ أنه أولى به ، وذلك لدَقيقةٍ يَفهمُها البخاريُّ منه ، فصارَ استخراجُ الحديث منه صعبًا عسيرًا ، فضلاً عن معرفة طرقه المتعددة ، وألفاظِه المختلفة ، حتى إنّ كثيرًا من الحفاظ المتأخِّرين نفوا روايةَ البخاريِّ لأحاديثَ هي فيه ؛ لأنهم لم يجدوها في مظانِّها[١] .

قال ابنُ الدّيْبع - تلميذُ السخاويِّ - مشيرًا إلى هذا المقال[٢] :

تنازَعَ قومٌ في البخاري ومسلم ... لديَّ ، وقالوا : أيَّ ذَين تُقدِّمُ ؟

فقلت : لقد فاقَ البخاريُّ صحةً ... كما فاقَ في حسنِ الصناعةِ مسلمُ .

* * *

(١) انظر : (غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج) للسخاوي (ص/ ٤١-٤٢) ، (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٥٦٨) .

(٢) انظر : (إضاءة البدرين) (ل ٩/ أ) ، (الإمام مسلم) (٢/ ٥٦٩) .

الخاتمة
وفيها فوائد متنوِّعة من (مقدمة شرح صحيح مسلم) للإمام النووي

صدَّرَ الإمامُ النوويُّ شرحَه لصحيح الإمام مسلم بفصولٍ عديدة أودَعَها فوائدَ عظيمةً في علم مصطلح الحديث عمومًا، وما يتعلق بصحيح الإمام مسلم خصوصًا، وقد رأيتُ أن أنقلَ بعضَ الفوائد التي ذكرَها هناك، والتي لم ترِد في فصول هذا الكتاب، وذلك لعظم ما فيها من الفوائد المتعلقة بصحيح مسلم، وجملةُ هذه الفوائد في أربعة مطالب:

المطلب الأول: عادة أهل الحديث في بعض صيغ التحمُّل:

قال النووي: «جرت عادةُ أهل الحديث بحذف «قال» ونحوِه فيما بين رجال الإسنادِ في الخطِّ، وينبغي للقارئ أن يَلفظَ بها.

وإذا كان في الكتاب: «قُرِئَ على فلان، أخبركَ فلان»؛ فلْيَقُل القارئ: «قرئ على فلان، قيل له: أخبركَ فلان».

وإذا كان فيه: «قرئ على فلان، أخبرنا فلان»؛ فلْيَقُل: «قرئ على فلان، قيلَ له: قلت: أخبرنا فلانٌ».

وإذا تكرَّرت كلمةُ «قال»، كقولِه: حدثنا صالحٌ، قال: قال الشعبي: فإنهم يحذفون إحداهما في الخطِّ، فلْيَلْفَظْ بهما القارئُ، فلو تركَ القارئُ لفظَ «قال» في هذا كلِّه: فقد أخطأ، والسماعُ صحيح؛ للعلمِ بالمقصود، ويكون هذا من الحذفِ لِدلالةِ الحال عليه»[1].

---

(١) (مقدمة شرح النووي) (١/ ٣٦).

المطلب الثاني: من آداب كتابة الحديث وقراءته:

قال النووي: «يستحِبُّ لكاتِبِ الحديث إذا مَرَّ بذكر اللَّه أن يكتبَ «عَزَّ وجَلَّ»، أو «تعالى»، أو «سبحانه وتعالى»، أو «تباركَ وتعالى»، أو «جَلَّ ذكرُه»، أو «تباركَ اسمُه»، أو «جَلَّت عظمتُه»، أو ما أشبَه ذلك.

وكذلك يكتُبُ عند ذكر النبيِّ ﷺ: «صلى اللَّه عليه وسلم» بكمالِها، لا رامِزًا إليها، ولا مقتَصِرًا على أحدهما.

وكذلك يقول في الصحابي: «رضي اللَّه عنه»، فإن كان صحابيًّا ابنَ صحابي قال: «رضي اللَّه عنهما».

وكذلك يَترَضَّى ويتَرَحَّمُ على سائر العلماء والأخيار...

وينبغي للقارئ أن يقرأ كلَّ ما ذكرناه وإن لم يكن مذكورًا في الأصلِ الذي يقرأ منه، ولا يَسأم من تكرُّر ذلك، ومَن أغفلَ هذا: حُرِمَ خيرًا عظيمًا، وفوَّتَ فضلًا جسيمًا»[1].

المطلب الثالث: تأويلُ ما قد يُظن خطأ في كلام الإمام مسلم:

قال الإمام النووي: «تكَرَّرَ في «صحيح مسلم» قولُه: «حدثنا فلانٌ وفلانٌ، كليهما عن فلان»، هكذا يقعُ في مواضع كثيرةٍ في أكثر الأصول، «كليهما» بالياء، وهو مما يُستشكل من جهة العربية، وحقُّه أن يُقال: «كلاهما» بالألف، ولكن استعمالَه بالياء صحيحٌ وله وجهان:

أحدُهما: أن يكون مرفوعًا تأكيدًا للمرفوعين قبله، ولكنه كُتِبَ بالياء لأجل الإمالة، ويُقرأ بالألف، كما كتبوا «الرِّبا» و«الرُّبَى» بالألفِ والياء، ويُقرأ بالألفِ لا غير.

---

(١) المصدر السابق (١/ ٣٩).

والوجه الثاني: أن يكون «كليهما» منصوبًا، ويُقرأ بالياء، ويكون تقديرُه: «أعني كليهما»...»[١].

المطلب الرابع: ضبطُ جملةٍ من الأسماء المتكرِّرة في صحيحَي البخاري ومسلم المشتبهة.

عقدَ الإمامُ النوويُّ فصلًا بعنوان: «فصلٌ: في ضَبْط جُمْلَةٍ مِن الأَسْماءِ المتكَرِّرةِ فِي صَحِيحَي(البُخاريِّ ومُسْلمٍ) المُشْتَبِهة»، وأوردَ فيه جملةً من الأسماء المشتبهة، وجملةً من الأنساب.

أولاً: الأسماء المشتبهة:

١- (أُبَيّ) كُلُّه بضم الهمزة وفتح الباء وتشديد الياء، إلَّا(آبِي اللحم) فإنّه بهمزة ممدودة مفتوحة ثم باء مكسورة ثم ياء مخفّفة؛ لأنه كان لا يأكل اللحم، وقيل: لا يأكل ما ذبح على الأصنام.

٢- (البَرَاء) كُلُّه مخفّف الراء، إلَّا (أبا مَعْشَرِ البرَّاء) و (أبا العَالِيَة البَرَّاء) فبالتشديد، وكلُّه ممدود.

٣- (يَزِيد) كلُّه بالمثنّاة من تحت والزاي، إلَّا ثلاثة: أحدهم: (بُرَيد بن عبد اللَّه بن أبي بُرْدة) بضم الموحدة وبالراء، والثاني: (محمد بن عَرْعَرَة بن البِرِنْد) بالموحدة والراء المكسورتين، وقيل بفتحهما ثم نون، والثالث: (عليُّ بن هاشم بن البَرِيد) بفتح الموحدة وكسر الراء ثم مثنّاة من تحت.

٤- (يَسَار) كلُّه بالمثنّاة والسين المهملة، إلَّا (محمد بن بَشَّار) شيخَهما، فإنّه بالموحدة ثم المعجمة، وفيهما (سَيَّار بن سَلَامة) و (ابن أبي سَيَّار) بتقديم السين.

٥- (بِشْر) كلُّه بكسر الموحدة وبالشين المعجمة، إلَّا أربعةً فبالضم

---

(١) المصدر السابق (١/ ٤١-٤٢).

والمهملة: (عبد اللّه بن بُسْر) الصحابي، و (بُسْر بن سعيد)، و (بُسْر بن عُبَيد اللّه) و (بُسْر بن مِحْجَن)، وقيل: هذا بالمعجمة (بِشْر بن مِحْجن).

٦- (بَشِير) كلُّه بفتح الموحدة وكسر الشين المعجمة، إلَّا اثنين فبالضم وفتح الشين، وهما: (بُشَيْر بن كعب) و (بُشَير بن يسار)، وإلَّا ثالثًا فبضم المثنّاة وفتح السين المهملة، وهو: (يُسَيْر بن عمرو)، ويقال: (أُسَير)، ورابعا بضم النون وفتح المهملة وهو: (قَطَن بن نُسَير).

٧- (حَارِثَة) كلُّه بالحاء والمثلثة، إلَّا (جَارِيَة بن قُدامة) و (يَزِيد بن جَارِية) فبالجيم والمثنّاة.

٨- (جَرِير) كلُّه بالجيم والراء المكرّرة، إلَّا (حَرِيز بن عثمان) و (أبا حَرِيز عبد اللّه بن الحُسَين) الراوي عن عكرمة فبالحاء والزاي آخرا، ويُقَارِبهُ (حُدَيْر) بالحاء والدال؛ والدُ عِمْرانَ بنِ حُدَيْر و والدُ زيدٍ وزيادٍ.

٩- (حَازِم) كلُّه بالحاء المهملة، إلَّا (أبا مُعَاويةَ محمد بن خَازِم) فبالمعجمة.

١٠- (حَبِيب) كلُّه بالحاء المهملة، إلَّا (خُبَيْب بن عدي) و(خُبَيب بن عبد الرحمن) و(خُبَيْبًا) غير منسوب عن حفص بن عاصم، وإلَّا (أباخُبَيبٍ) كنية ابن الزبير فبضم المعجمة.

١١- (حَيَّان) كلُّه بفتح الحاء وبالمثناة، إلَّا (حَبَّاب بن منقذ) والدُ واسعِ بنِ حَبَّاب، وجَدُّ محمد بن يحيى بن حَبَّانٍ، وجَدُّ حَبَّانِ بنِ واسعِ بنِ حَبَّانٍ، وإلَّا (حَبَّان بن هلال) منسوبا وغير منسوب، عن شعبةَ و وُهَيبٍ وهَمَّامٍ وغيرِهم فبالموحدة وفتح الحاء، وإلَّا (حِبَّان بن العَرِقَة) و (حِبَّان بن عطيّة) و(حِبَّان بن موسى) منسوبا وغير منسوب، عن عبد اللّه ـ هو ابن المبارك ـ فبالموحدة وكسر الحاء.

١٢- (خِرَاش) كلُّه بالخاء المعجمة، إلَّا والد رِبْعي فبالمهملة (حِرَاش).

١٣- (حِزَام) في قريش بالزاي، وفي الأنصار بالراء (حَرَام).

١٤- (حُصَيْن) كلُّه بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين، إلَّا (أبا حَصِين عثمان بن عاصم) فبالفتح، وإلَّا (أبا ساسان حُضَيْن بن المنذر) فبالضم والضاد معجمة فيه.

١٥- (حَكِيم) كلُّه بفتح الحاء وكسر الكاف، إلَّا (حُكَيْم بن عبد اللَّه) و (زُرَيق بن حُكَيْم) فبالضم وفتح الكاف.

١٦- (رَبَاح) كلُّه بالموحدة، إلَّا (زياد بن رِيَاح) عن أبي هريرة في أشراط الساعة فبالمثنّاة عند الأكثرين، وقاله البخاري بالوجهين المثنّاة (رياح) والموحدة (رباح).

١٧- (زُبَيْد) بضم الزاي وفتح الموحدة ثم مثناة هو: (زُبَيد بن الحارث) ليس فيهما غيره، وأما (زُيَيْد) بضم الزاي وكسرها وبمثنّاة مكررة فهو ابن الصَّلْت في الموطأ، وليس له ذكر فيهما.

١٨- (الزُّبَير) كلُّه بضم الزاي، إلَّا (عبد الرحمن بن الزَّبِير) الذي تزوج امرأة رِفاعة فبالفتح.

١٩- (زِيَاد) كلُّه بالياء، إلَّا (أبا الزِّناد) فبالنون.

٢٠- (سَالم) كلُّه بالألف، ويُقارِبُه (سَلْم بن زَرِير) بفتح الزاي، و (سَلْم بن قُتَيْبة) و(سَلْم بن أبي الذَّيَّال) و (سَلْم بن عبد الرحمن) فبحذفها.

٢١- (سُرَيْج) بالمهملة والجيم ابن يونس وابن النعمان وأحمد بن أبي سُرَيج ومَنْ عَدَاهم فبالمعجمة والحاء (شُرَيْح).

٢٢- (سَلَمَة) كلُّه بفتح اللام، إلَّا (عمرو بن سَلِمة) إمام قومه، و (بني سَلِمة) القبيلة من الأنصار فبكسرها، وفي (عبد الخالق بن سَلِمَة) الوجهان.

رفع
المسـ هم

٢٣- (سُلَيْمان) كلُّه بالياء، إلَّا (سَلْمانَ الفارسيَّ) و(ابنَ عامر) و(الأَغَرّ) و(عبدَ الرحمن بن سَلْمان) فبحذفها.

٢٤- (سَلَّام) كلُّه بالتشديد، إلَّا (عبد اللَّه بن سَلَام) الصحابي، و (محمد بن سَلَام) شيخ البخاري، وشدّد جماعةٌ شيخَ البخاري (سلَّام)، ونقله صاحب المطالع عن الأكثرين، والمختار الذي قاله المحققون التّخفيف.

٢٥- (سُلَيم) كلُّه بضم السين، إلَّا (سَلِيم بن حَيَّان) فبفتحها.

٢٦- (شَيْبَان) كلُّه بالشين المعجمة وبعدها ياء ثم باء، ويُقارِبُه (سِنَان بن أبي سِنَان) و (سِنَان بن ربيعة) و (سِنَان بن سَلَمة) و (أحمد بن سِنَان) و (أبو سِنَان ضِرار) و (أمّ سِنان)، وكُلُّهم بالمهملة بعدها نون.

٢٧- (عَبَّاد) كلُّه بالفتح وبالتشديد، إلَّا (قيس بن عُبَاد) فبالضم والتخفيف.

٢٨- (عُبَادة) كلُّه بالضم، إلَّا (محمد بن عَبَادة) شيخ البخاري فبالفتح.

٢٩- (عَبْدة) كلُّه بإسكان الباء، إلَّا (عامر بن عَبُدة) و (بَجَالَة بن عَبُدة ففيهما الفتح والإسكان، والفتح أشهر.

٣٠- (عُبَيْد) كلُّه بضم العين.

٣١- (عُبَيْدة) كلُّه بالضم، إلَّا السَلْمانيَّ وابنَ سفيان وابنَ حمُيد وعامر بن عَبِيدة فبالفتح (عَبِيدة).

٣٢- (عَقِيل) كلُّه بفتح العين، إلَّا (عُقَيْل بن خالد)، ويأتي كثيرا عن الزهري غير منسوب، وإلَّا (يحيى بن عُقَيْل) و (بني عُقَيل) فبالضم.

٣٣- (عُمَارة) كلُّه بضم العين.

٣٤- (وَاقِد) كلُّه بالقاف.

ثانياً: الأنساب المتشابهة:

وأما الأنساب: فمنها:

١- (الأَيْلِيُّ) كلُّه بفتح الهمزة وإسكان المثنّاة، ولا يَرِد علينا (شَيْبان بن فَرُّوخ الأُبُلِّي) بضم الهمزة وبالموحدة، شيخ مسلم؛ فإنه لم يقع في «صحيح مسلم» منسوبًا.

٢- (البَصْريُّ) كلُّه بالموحدة مفتوحة ومكسورة نسبةً إلى البصرة، إلَّا (مالك بن أَوْس بن الحَدَثان النَّصْريُّ) و (عبد الواحد النَّصريُّ) و(سَالمًا مولى النّصريّين) فبالنون.

٣- (الثّوريُّ) كلُّه بالمثلثة، إلَّا (أبا يَعْلَى محمد بن الصَّلت التَّوَّزي) فبالمثنّاة فوق وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي.

٤- (الجُرَيْرِيُّ) كلُّه بضم الجيم وفتح الراء، إلَّا يحيى بن بِشْر شيخهما فبالحاء المفتوحة (الحَرِيرِي).

٥- (الحَارِثيُّ) بالمهملة والمثلثة، ويُقَارِبُه (سَعِيدٌ الجَارِيُّ) بالجيم وبعد الراء ياء مشددة.

٦- (الحِزَامِيُّ) كلُّه بالزاي، وقوله في «صحيح مسلم» في حديث أبي اليَسَر: «كان لي على فلان الحِزامي». قيل: بالزاي، وقيل: بالراء (الحَرامي)، وقيل: (الجُذَاميُّ) بالجيم والذال المعجمة.

٧- (السَّلَميُّ) في الأنصار بفتح السين، وفى بني سُلَيم بضمها (السُّلَميُّ).

٨- (الهَمْدانِيُّ) كلُّه بإسكان الميم وبالدال المهملة.

هذا آخرُ ما ذكرَه الإمامُ النوويُّ في هذا الباب[1].

---

(١) المصدر السابق (١/ ٣٩-٤١).

والحمد للَّه أولاً وأخيرًا، وصلى اللَّه تعالى على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبِهِ ومَن تبعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، والحمد للَّه رب العالمين.

رفع
المسلم
عز الله له بالدين

فهرس الموضوعات

رفع المسلم

رفع
المسـ‍ـاهم

رفع المسهم

مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة

المشروع الخامس: «سماع وختم موطأ الإمام مالك بن أنس»

رفع المسهم
غفر الله له ولوالديه

المدخل إلى موطأ مالك بن أنس

تأليف

الدكتور / الطاهر الأزهر خذيري

مكتب الشؤون الفنية
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

آيو طير لرحمن
2008-10-04

المدخل إلى موطأ مالك بن أنس

رفع
المسـاهم
غفر الله له ولوالديه

مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة

المشروع الخامس: «سماع وختم موطأ الإمام مالك بن أنس»

المدخل إلى موطأ مالك بن أنس

تأليف

الدكتور الطاهر الأزهر خذيري

مكتب الشؤون الفنية
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

قالوا فى الإمام مالك

قال الإمام الشّافعىّ: «إذا ذُكر العلماء فمالكٌ النّجم»، وقال: «مالكٌ معلّمِى، وعنه أخذتُ العلم».

وكان الإمام الأوزاعىّ إذا ذَكَر مالكاً يقول: «عالم العلماء ومُفتِى الحرمين».

وقال الإمام النّسائىُ: «أُمَناءُ اللّه على علْمِ رسول اللّه ﷺ ثلاثةٌ: شعبة، ومالك، ويحيى القطّان».

وقال الإمام ابن المبارك: «ما رأيت أحداً ارتفع مثل مالكِ، ليس له كثيرُ صلاةِ ولا صيامِ، إلاّ أن تكون له سريرةٌ».

وقال عنه الإمام أحمد: «هو إمامٌ فى الحديث وفى الفقه».

وقال الإمام سفيان بن عيينة: «رحم اللّه مالكاً، ما كان أشدَّ انتقاده للرّجال».

وقال البهلول بن راشد القيروانىّ: «ما رأيتُ أَنْزَعَ بآية من مالكِ؛ مع معرفته بالصّحيح والسّقيم».

وقال أسد بن الفرات: «إذا أردتَ اللّه والدّارَ الآخرةَ فعليكَ بمالكِ!».

قالوا فى الموطأ

قال الإمام الشافعىّ: «ما على ظهر الأرض كتابٌ أصحّ بعد كتاب اللَّه من كتاب مالك».

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «وهو كما قال الشّافعىّ رضي الله عنه».

وقال: «هذهِ كُتُبُ الصّحيحِ التِى أجلُّ ما فيها كتابُ البخارىّ أوّلُ ما يستفتحُ الباب بحديثِ مالكٍ، وإن كان فِى الباب شىءٌ منْ حديثِ مالكٍ لا يُقَدّمُ على حديثِهِ غيرَهُ».

ويقول الحافظ ابن عبد البرّ: «من اقتصر على حديث مالك رحمه اللَّه فقد كُفِىَ تعبَ التّفتيش والبحث، ووضع يده مِن ذلك على عروة وُثقى لا تنفصم؛ لأنّ مالكاً قد انتقد وانتقى، وخلّص، ولم يرو إلاّ عن ثقةٍ حُجّة».

وقال الشيخ ولىّ اللَّه الدّهلوىّ: «. . .تيقّنتُ أنّه لا يوجد الآنَ كتاب مّا فى الفقه أقوى من موطّأ الإمام مالك؛ لأنّ الكتب تتفاضلُ فى ما بينها؛ إمّا مِن جهة فضْل المصنّف، أو مِن جهة التزام الصّحّة، أو مِن جهة شُهرة أحاديثها، أو مِن جهة القَبول لها مِن عامّة المسلمين، أو مِن جهة حُسْن التّرتيب واستيعابِ المقاصد المهمّة ونحوها، وهذه الأمورُ كلُّها موجودةٌ فى الموطّأ على وجه الكمال؛ بالنّسبة إلى جميع الكتب الموجودة على وجه الأرض الآن. .».

رفع المسهم

تصدير

الحمد لله الكبير المتعال، نحمده تمام الحمد على كلّ حال، والصّلاة والسّلام على سيّدنا ونبيّنا محمّد فى البكور والآصال، وعلى آله وأصحابه الرّاسخين رسوخ الجبال.

أمّا بعد:

فإنّ علم الحديث النّبوىّ مِن أهمّ العُلوم وأنفعِها، ولذلك اعْتنى به الأئمّة والحفّاظ قديماً وحديثاً، ولَمّا كان أعظم فنونه بركةً سماعُ حديثِ النبىّ ﷺ من أفواه المشايخ المعتبرين؛ علماً واستقامةً وروايةً ودرايةً؛ بَذَل أهلُه فى سبيل ذلك مُهَجَهُم، وغالىَ أيّامِهم، ونهايةَ جهدِهِم، ولَمّا أخلصوا وتَعِبُوا، وكَدُّوا ونَصَبوا؛ لاجَرَم أَفْلَحَ سَعْيُهم ونَجَح عزْمُهُم، وكانوا خَيْرَ أسوةٍ لمن بعدهم، وبِجَلالِ هِمَمِهِم حُفظت السّنّة مِن التّبديل والتّغيير.

ولأنّ الحرص على الإسناد مِن خصائص هذه الأمّة، وسنّةٌ بالغةٌ من السّنن المؤكّدة فى العلمِ وآداب المتعلِّمين؛ كان حرصُ أهل الحديث عليها مُميَّزاً؛ تشريفاً لأنفسهم لينتظموا فى سلسلةٍ واحدةٍ مع رسول اللّه ﷺ، وحفاظاً على الموروثِ النّفيسِ مِن علْم رسولِ اللّه ﷺ وأصحابِه رضي الله عنهم البررةِ، حتى لقد قال عبد اللّه بن المبارك رحمه الله: «الإسناد مِن الدِّين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء».

وقد عَزَم قطاعُ المساجد بوزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة بدولة الكويت ممثّلاً بمكتب الشّؤون الفنّيّة على إحياء هذه السُّنّة العِلميّة الْمَنسيّة، وذلك بإقامة مشروع سماعٍ وقراءةِ الكتبِ السّبعة: «صحيح البخارىّ، صحيح مسلِم، سنن التّرمذىّ، سنن أبى داود، موطّأ مالك، سنن النّسائىّ، سنن ابن ماجه»، وقد اعتَمَدَتْ تلك المجالسُ آليةً فى السّرد؛ ترتكز على السّرعةِ، مع محاولةِ الضّبط، وعدمِ الإخلال بالمعانِى.

رفع المستهم

وقراءةُ كُتُب الحديث بهذه الطّريقة لها عدّةُ فوائد؛ منها:

١- كثرةُ ذكْر اللَّه تعالى بقراءتها ودوام النّظر فيها.

٢- كثرةُ الصّلاة والسّلام على النبيّ ﷺ.

٣- مراجعةُ الحفظ لمن كان حافظاً لشيءٍ منها.

٤- التّدبّرُ والتّأمّلُ لألفاظ الحديث النّبويّ ومعرفةُ غَرِيبِه.

٥- مراجعةُ الأحكام والمسائل الفقهيّة.

٦- معرفةُ الرّجال وأنسابهم بذِكْر الأسانيد وتكرارِ قراءتها.

٧- الدّرايةُ العلميّة والرّوايةُ المتّصلة الصّحيحة.

٨- إحياءُ سنّةِ الإسنادِ والإجازات.

٩- الرّصيدُ العِلْميُّ للبلد؛ إذ بهذه المجالس أصبحت محطَّ الأنظار فى أسانيد كُتُبِ السّنّة الكِبار.

ومن باب تمام الفائدة رغِب مكتبُ الشّؤون الفنّيّة فى إصدار مداخلَ لهذه الكتُب؛ تُجلّى سيرةَ المصنِّف للكتابِ المرادِ قراءتُه وسماعُه، وتُبيِّن منهجَه فى كتابه، وتُلقِى الضّوء على تعريفِ الكتابِ تعريفاً عِلْميّاً ينفع طلاّب العلم عموماً، والمنتظِمين منهم فى مشروع السّماع والقراءة على وجهٍ مخصوص.

وبمناسبة بداية المشروع الخامس: وهو سماعُ وختْمُ موطّأ الإمام مالك بن أنس؛ كان هذا المدخَلُ المختصَر الجامِعُ؛ تعريفاً به وبمصنِّفِه، وقد قام بإعدادِه: د. الطّاهر بن الأزهر خذيرى، نسأل اللَّه تعالى له تمامَ الأجر والعافية. والحمد لله الذى بنعمته تتمّ الصّالحات.

مكتب الشّؤون الفنّيّة

الكويت

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

المقدمة

اللهم لك الحمد كما أمرتنِي؛ حمداً يُقرّبنِي منك، ويَعصِمُنِي مِن البُعْد عنك، تكاثرتْ أمدادُك ونِعَمُك، وجلّت عن العَدّ آلاؤُك ومِنَنُك، سبحانك ما أكرَمَك وأعدَلَك، ما أعظَمَك وأحْلمَك!

اللهم صلِّ على عبدك وحبيبك وخِيرتك مِن خلقك؛ نبيّنا محمّد؛ أجلّ المرسَلين، وسيّدِ النّاس أجمعين، وقائدِ الغُرّ المحجّلين، صلّ عليه يا ربّ صلاةً أختبؤها عندك، وأزدلفُ بها لمرضاتك، وسلّمْ عليه وعلى آلِه الكرامِ الصّفوةِ مِن النّاس، المطهّرين مِن الأرجاس، وأَتِمّ اللهمّ سلامَك على الصّحابة الأماجِدِ البررة، الأتقياء الأنقياء الخِيَرَة؛ أمّا بعد:

فإنّ مالكاً الإمامَ يعظُم فى القلب؛ حتى لتكاد عُرَاهُ تنفصم من جلاله، وتتصدّع لِذِكره، وتضطرب خَفَقاناً مِن مهابته؛ كيف لا؟ وهو المَهُوب الذي تقف دونه شواخِصُ الأبصار مأخوذةً بحُسْنِ سمْتِهِ ودَلِّهِ وسَعَة علْمِهِ، و«الموطأ» لَمْ يزلْ من قديم مثلَ صاحبه مَهيباً.

لمّا أيّدَ اللّه تعالى مالكاً بمحْضِ فضله وتكريمه؛ توقّدتْ فى نفسه علائمُ النّجابة والتّألُّه؛ فتبيّنَ الطّريق اللاّحبَ، وساحَ فى مَنادِح دار الهجرة؛ يَعْلُك الآثار ويدُسُّها فى سُويْدائِهِ؛ ضَنّاً بها أنْ تضيع أو تَنْدَرِس، ولربّما نامَ على صفيرِ الرّياح عند أعتاب دُورِ الأيمّة! وبعد طُول معاناةٍ مع الحديث والأثر وشدّةٍ؛ استجمّ رَحِمَهُ اللَّهُ بهدْأة العلم النّبوىّ الذى كان يَأْرِز إلى المدينة المباركة؛ ليَسْتَجِدّ بعزْمِهِ وحُسْنِ تَهَدِّيه على توطئةِ الحديثِ الشريف وتسهيله للنّاس، وكذلك فَعَل، وأَخذ على نفسه العَزَمات فى التّريّث وطولِ التثبّتِ ودوامِ التّنقيح؛ حتى لا يستفحل التّساهلُ فى الرّواية - وكان قد بدأ يفشو - فيتّسعَ الخرق على الرّاقع، ولا مَرْقَعة.

ومِن المعلوم أنّ الفقه يحتاج إلى فطنةٍ وتيقّظٍ، وقدرةٍ خاصّة على الفهم الذى تختلف شدّتُه وفق استعداد الفقيهِ ومَلَكَاته، وكان مالكٌ الإمامُ فى ذلك كلّه مِن المحلّ الأسْنَى الذى لا يُنكِره مَن عَرَفه أو سمِع به؛ لَقِيَه أو لم يلْقَه؛ فإنّه كان معدوداً فى أصحاب الرّأى السّديد، والعزم الرّشيد، ولذلك نَصَح الإمام أحمد وغيره بالأخذ برأى مالك، كما سيأتِيك فيما يُستقبَل.

«وإنّ لُطْفَ المولى سبحانه هو الذى بَعَث مالكاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ على تدوين «الموطّأ» بالصّفة التِى هو عليها، ليجعله مِثالاً لحمَلَةِ سُنّة رسول ﷺ كيف يحقّ لهم حمْلُها وإبلاغُها، فقد رَسَم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمُصنَّفِه طريقتَه التى اتّبعها ونَوَّه بها فى مجالس تحديثه، وهِىَ طريقةُ التّمحيص فى الرّواية، وتمييز مَن يستحقّ أن تُحمَل عنه السّنّة، وتبيين محامل الآثار المرويّة، حين هُرِع النّاس إلى الذين تَلَقّوا العلم عن الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وهم التّابعون، وكان مِن هؤلاء مُكْثِرٌ ومقلٌّ، ومُسهّلٌ ومشدّدٌ، وطفقوا يُفِيدُون ويحفظون ويحدّثون بجميع ذلك؛ خِيفة اندراس العلم، فكانت أعْصرٌ ركِب النّاس فيها كلّ صعبٍ وذَلُول؛ فلا جرم أصبحت الأمّة فى حاجة إلى ضبط الصّحيح مِن آثار رسولها ﷺ وأصحابِه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وكان أهلُ المدينة أحقَّ النّاس بذلك الضّبط؛ فإنّها ما زالت يومئذ عاضّةً على السّنن بنواجذاها، مُقتفيةً هدْي رسول اللّه ﷺ وخلفائه وخاصّةِ أصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

ولم يكن الوضّاعون بالذين تَنْفق بالمدينة خزعبلاتهم، ولا تَروجُ بها ترّهاتهم؛ إذ كانت المدينة مكتظّةً بأهل العلم والأثر، هِجّيراهم الرّوايةُ والتّحديث ودراسةُ العلم، ودَيْدنُهم التّمسّكُ بالحقّ الصّريح؛ فلو رَمَى أحَدُ الوضّاعين بين ظهرانِيهم بحصاةٍ لَنَفَوْه؛ فإنّ المدينة كالكير؛ تنفِى خبَثَها وينصَعُ طِيبُها!

وقد خَلَص علْمُ فقهاء المدينة إلى مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكانت حصافةُ رأيه، وصلابةُ دينِه، وقوّةُ نقْدِه، قد هيّأتْ له -بتوفيق اللّه تعالى- ذلك المقامَ الجليل؛ مقام الضّبط والتّصحيح والتّحرير»[١].

تلك المنزلة العظيمةُ لمالكٍ عَرَفها له الموافق والمخالف؛ فلم يُعلمْ فى قديم أو حديثٍ منتقِصٌ له أو لطريقته. أصحابُ المذاهب كلُّهم يدركون ذلك ويَعُونَه، يقول شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا ريب عند أحدٍ أنّ مالكاً رضي الله عنه أقْوَم النّاس بمذهب أهل المدينة روايةً ورأياً؛ فإنّه لم يكن فى عصره ولا بعده أقْومُ بذلك منه، كان له مِن المكانة عند أهل الإسلام -الخاصّ منهم والعامّ- ما لا يخفى على مَن له بالعلم أدنى إلْمام»[٢]، ويقول أيضاً: «والنّاس كلُّهم مع مالكٍ وأهل المدينة: إمّا موافقٌ، وإمّا منازعٌ؛ فالموافقُ: لهمْ عَضُدٌ ونصيرٌ، والمُنازعُ لهم: مُعظِّمٌ لهم، مُبَجِّلٌ لهم، عارفٌ بمقدارهِمْ، وما تجد مَنْ يستخفُّ بأقوالهِمْ ومذاهبهِمْ إلاّ مَنْ ليس معدوداً مِن أئمّة العلم، وذلك لِعِلْمهِمْ أنّ مالكاً هو القائمُ بمذهبِ أهلِ المدينة... ؛ فإنّ موطّأَهُ مَشْحُونٌ: إمّا بحديثِ أهلِ المدينةِ، وإمّا بما اجتمع عليه أهلُ المدينَةِ: إمّا قديماً وإمّا حديثاً، وإمّا مسألةٌ تَنَازَعَ فيها أهلُ المدينةِ وغيرُهُمْ فيختارُ فيها قولاً، ويقولُ: هذا أحسنُ ما سمعْتُ»[٣].

وقد اتّفق للإمام مالكٍ - كما يقول الحافظُ الذّهبى رَحِمَهُ ٱللَّهُ- مناقبُ ما اجتمعتْ لغيره؛ منها: طولُ العمر وعُلُوُّ الرّواية، والذّهنُ الثّاقب والفهمُ وسَعَةُ العلم، واتفاقُ الأئمّة على أنّه حُجَّةٌ صحيحُ الرّواية، وإجماعهم على دِينِهِ وعدالتِهِ واتّباعِهِ السُّنن، وتَقَدُّمُه فى الفقه والفتوى وصحَّةُ قواعده[٤]،

---

(١) مقتبسٌ بتصرّف من مقدّمة «كشف المغطى» للشيخ الطاهر بن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) مجموع الفتاوى: (٢٠/ ١٧٦)ط/ العبيكان.

(٣) المصدر السّابق: (٢٠/ ١٧٩).

(٤) تذكرة الحفّاظ: (١/ ٢١٢).

رفع
المسيَّ همام
غفر الله له ولوالديه

ولهذا برز وصْف الإمامةِ فى فتاواه رَحِمَهُ اللَّهُ وإجاباتِه ومناقشاتِه ومجالسِهِ، وفى تصنيفه للموطّأ، كما برز على ألسنة تلاميذه، وفى كُتُبِهم التى نَقَلوها عن إمامهم، أو استقلُّوا هم بتأليفها؛ كـ«المدوّنة» و«الواضحة» و«العُتبيّة» و«المَوّازيّة»[١].

إنّ إمامة مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فى الفقه والأصول مبنيّةٌ على ثلاث ركائز:

- ما تلقّاه رَحِمَهُ اللَّهُ واستوعبه مِن مسائل الفقه تَلَقّياً وكتابةً، وأعظمُ ذلك آثارُ الصّحابة والتّابعين وفتاوِيهم وأقضيتُهم، وبصورةٍ خاصّة المسائل الفقهيّة التى تحمّلها عن فقهاء المدينة السّبعة المشهورين وغيرهم.

- ما اعتمد عليه مِن أصولٍ تشريعيّةٍ أساسيّةٍ؛ مِن القرآن والسنّة والإجماع، وأخرى تَبَعيّة؛ كعمل أهل المدينة وإجماعهم، والاستحسان، ومراعاة المصالح، واعتبار الأعراف، وسدّ ذرائع الفساد وحسْم مادّة الحِيل، والاحتجاج بقول الصّحابىّ.

- ما وقف عليه مِن فقْه أئمّة العراق والشّام ومصر وغيرها فى مناقشاته معهم؛ كمحاورته لإمام الرّأى أبِى حنيفة النّعمان وصاحبه القاضِى أبِى يوسف، وكمراسلاته مع فقيه مصر اللّيث بن سعد وغيرهم.

فى هذا المدخل ستجد -أخى القارئ- بعضَ ما يُمكن أن يُفيدَكَ فى مجالس سماع «الموطّأ»، ولئلاّ تتشعّب بِى وبك المسالكُ اكتفيتُ فِى سرْد مادّة الكتاب بالإيماءة الخاطفة، واللّمحة الدّالّة؛ وُثوقاً بجَزَالة فهْمِك

---

(١) «المدوَّنة»؛ جمعها سحنون«عبد السلام بن سعيد التنوخىّ» (ت/ ٢٤٠هـ)، وهِىَ الأصل الفقهىُّ الأول للمالكيّة، و«الواضحة» مِن تصنيف عبد الملك بن حبيب (ت/ ٢٣٨هـ)، وهِىَ الأصل الفقهىُّ المالكىُّ الثانِى بعد المدونة، و«العُتبيّة» ويقال لها «المستخرَجة» مِن تأليف محمد بن عبد العزيز العتبىّ القرطبىّ (ت/ ٢٥٥هـ)، وهى مسائلُ مستخرَجةٌ من واضحة ابن حبيب، و«المَوّازيّة» لمحمد بن إبراهيم بن زياد المشهور بابن الموّاز (ت/ ٢٦٩).

وجَميلِ إدراكِك، ولعلّ المدّة الضّيّقة التى نَجز فيها الكتابُ؛ كفيلةٌ بأن تخفّف عنّى عبْءَ اللّوم -إن وُجد- على ما فى مباحثه مِن التّقصير، وألاّ يكون مستوجباً المَعَابة والذّمّ؛ فإذا عرفتَ هذا وتأمّلْته وتكشّفَتْ لك حالُه؛ فاعلمْ- أعزّك اللّه ونفع بك- أنّى فَتَلْتُ لك ما أحسنُهُ فيما وسِعَه وقْتِى وجُهدِى وحِيلتِى، وأعتذر عن الخلل والغلط، وأحسِب القارئ الكريم مُتقبّلاً متكرّماً؛ «لعلّ له عذراً وأنت تَلُومُ»!

وإنّه لَمَحْراةٌ بصاحب الهمّة الحَذّاء أن يرجع إلى «الموطّأ» لينشد المَدد بلا زَبَدْ، ويَغُور إلى سِرِّ مالكٍ فِى صنعتِهِ ليسدّدَ الرّأىَ إلى مَرماهُ، ويَسيرَ على سَنَنٍ قاصدٍ لا أمت فيه ولا اعوجاج.

وقد جعلتُ لك هذا المدخل مجموعاً فى فصْلين؛ أحدهما عن سيرة الإمام مالك، والآخر عن كتابه الكريم الجليل «الموطّأ»، واللهَ أرجو أنْ تجد فيه بغيتَك أو بعضَها؛ لتلتمسَ به إن شاء اللّه حِفْظَ «الموطأ» واستظهارَه، وتَهُبَّ مُصْعِداً فى طريقِك إلى فهمِه والغوصِ فى دقائقِهِ ومعانيهِ بلا قِرْنٍ وفى غير تَوَانٍ، ذاك أمَلِى فى نفسى -وإن كنتُ دونه- وهو رجائى فيك -عزيزى القارئ- وأنتَ له أهْلٌ وموضعٌ، فقل -حفظك اللّه ورعاك-: نعمْ، وَخَلاكَ ذمّ، وقد قال لك الحكيم:

وَلَمْ أَرَ فِى عُيُوبِ النّاسِ عَيْباً   كَنَقْصِ القَادرينَ عَلَى التَّمَامِ

وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ

الفصل الأول

ترجمة الإمام مالك

- اسم الإمام ونسبه
- نشأته وطلبه للعلم
- صفته الظّاهرة
- مهابة الإمام مالك وإعزازه للعلم
- إجلاله للحديث
- صورٌ من ورعه
- ميزة الإمام مالك فى المدينة المنوّرة
- ثناء العلماء على الإمام مالك فى الحديث ومعرفة الرجال
- بعض ما قيل فيه من الشعر
- منهج الإمام مالك فى انتقاء الحديث ونقد الرجال
- منابذة الإمام مالك للبدع وأهلها
- مؤلفاته
- مراسلاته الشّهيرة
- من الأقوال الحكيمة للإمام مالك
- محنة الإمام مالك
- وفاته
- من أشهر شيوخ الإمام مالك
- من أشهر تلاميذ الإمام مالك
- طبقات أصحاب الإمام مالك

رفع المسهم

«مالكُ بنُ أنسٍ»

إمامُ دارِ الهِجْرة(١)

(٩٣ ـ ١٧٩هـ)

سِيرَتُه وأيامٌ من حياته رَحِمَهُ اللَّهُ

(١) راجع ترجمة الإمام مالك فى: ترتيب المدارك: (١/ ١٠٢-٢٥٤)، الدّيباج المذهب: (١/ ٥٥-١٣٩)، جماع العلم للشافعي؛ ص: (٢٤٢)، تاريخ خليفة ابن خياط: (١/ ٤٣٢-٢/ ٧١٩)، تاريخ ابن معين: (٢/ ٥٤٣)، التاريخ الكبير: (٧/ ٣١٠)، التاريخ الصغير: (٢/ ٢٢٠)، المعارف لابن قتيبة؛ ص: (٤٩٨)، حلية الأولياء لأبى نُعيم: (٦/ ٣١٦)، أنساب العرب لابن حزم: (١/ ٤٣٥-٤٣٦)، الانتقاء فى فضائل الثلاثة الفقهاء؛ ص: (٩-٦٣)، صفة الصّفوة: (٢/ ١٧٧)، الكامل لابن الأثير: (٦/ ١٤٧)، وفيات الأعيان: (٤/ ١٣٥-١٣٩)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ٤٨)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٢٠٧)، البداية والنّهاية: (١٠/ ١٧٤)، النُّجوم الزّاهرة: (٢/ ٩٦)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٢)، طبقات الحفّاظ للسّيوطيّ؛ ص: (٨٩).

اسم الإمام ونسبه

هو إمام دار الهجرة وشيخ الإسلام وحجّة الأمّة؛ أبو عبد الله؛ مالك ابن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث ابن غَيْمانَ بن خُثَيْل[(١)] ابن عمرو بن الحارث.

من ذي أصبح بن عوف بن مالك بن زيد بن شدّاد بن زرعة الحميريّ، ثمّ الأصبحيّ المدنيّ، حليف بني تيم القرشيّ.

وفي نَسَب الإمام مالك اختلافٌ؛ مع اتّفاقهم على أنّه عربي أصبحيٌّ، ولم يختلف النّسّابون أنّ الأصبحيّين مِن حِمْيَر، وحمْيرُ مِن قحطان[(٢)].

ولد الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ثلاث وتسعين، وقيل: سنة أربع؛ قال يحي بن بكير: سمعت مالك بن أنس يقول: «ولدت سنة ثلاث وتسعين»[(٣)]؛ أي: عامَ توفي أنس بن مالك رضي الله عنه خادمُ رسولِ اللّه ﷺ.

وأمّه هي العالية بنت شريك بن عبد الرحمن بن شريك الأزديّة.

وأولاده: يحيى؛ ومحمد، وفاطمة.

وأعمامُه: أبو سهيل نافع، وأويس، والرّبيع، والنّضر، أولاد أبي عامر.

---

(١) «غيمان»: قال ابن ناصر الدّين الدّمشقيّ (الإتحاف؛ ص: ٨٠): «وهو على الصّحيح بعين معجمة مفتوحة، ثم بمثناة تحت ساكنة، ثم ميم يليها ألف ثم نون»، وفي «سير أعلام النبلاء»: (٨/ ٧١): «خُثَيْل»؛ بخاء معجمة ثمّ بمثلثة؛ قاله ابن سعد وغيره.

(٢) قرّر الحافظ ابن عبد البرّ في «التمهيد»: (١/ ٦٨) أنّه لا خلاف في نسب مالك إلى ذِي أصبح.

(٣) انظر: إتحاف السّالك للدّمشقيّ؛ ص: (٨٩)، وهذا القول هو الذي شهّره القاضي عياض؛ كما في الترتيب: (١/ ٤٩)، والذهبيّ في «السير: ٨/ ٤٩» لم يذكر سواه.

نشأته وطلبُه للعلم

إنّ عظمةً كتلك التى تفضّل اللّه تعالى بها على مالك؛ حتى هابته الأكابر والأصاغر؛ لم تكن وليدةَ حظٍّ أو رمية لازب، ولكنها بعد توفيق اللّه سبحانه وحُسْن إرادته وتكريمه لعبده-: مِن آثار بيتٍ قديم فى الخير ومتأصّل فى العلم والاتّباع للحديث والأثر، وإنّ نظرةً سريعةً لأجداد مالكٍ وأعمامه وأبنائه وإخوانه لتؤكّد أنّ لهم حظّاً مِن نبوغ مالكٍ وجميلِ سيرته.

أمّا جدّه أبو عامر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهو مِن أصحاب رسول اللّه ﷺ، شهِد معه المغازىَ كلَّها؛ خلا بدراً.

وابن أبى عامر هو مالكٌ أبو أنس؛ مِن كبار التابعين الذين حملوا العلم عن غير واحد مِن كبار الصّحابة رضي الله عنهم؛ كعمر وطلحة وعائشة وأبى هريرة وغيرهم رضي الله عنهم، وكان مِن أفاضل النّاس وعلمائهم، وهو أحد الأربعة الذين حملوا عثمان رضي الله عنه ليلاً إلى قبره وغسّلوه ودفنوه، وقد كان رشيدَ الرّأي وممّن كَتب المصاحف حين جَمَعَها عثمان، وكان عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ يستشيره.

وأعْمامُ الإمام مالك هم رواةُ العلم وحَمَلَةُ الحديث عن أبيهم وغيره، رَوَوْا أربعتُهم عن أبيهم مالك بن أبى عامر، وأعلاهم منزلةً نافعٌ[1]؛ فهو الإمام الفقيه الذى حدّث عن ابن عمر وسهل بن سعد وأنس بن مالك، وأكثرَ عن والده، وهو مِن أقران الإمام ابن شهاب الزّهرىّ، وقد أخرج البخارىّ ومسلمٌ وغيرهما عن نافع وأبيه كثيراً.

وشقيقُ مالكٍ ممّن مارس العلم وأتقنه، وسبق مالكاً أول الأمر، ثم

(١) انظر ترجمته فى: التاريخ الكبير: (٨/ ٨٦)، الجرح والتعديل: (٨/ ٤٥٣)، سير أعلام النبلاء: (٥/ ٢٨٣)، تهذيب التهذيب: (١٠/ ٤٠٩).

أراد اللَّه بمالك خيراً فيما بعد، فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان لِيَ أَخٌ فى سِنّ ابن شهاب؛ فألقى أَبِى يوماً علينا مسألةً فأصاب أخِى وأخطأتُ؛ فقال لِى أبِى: أَلْهَتْك الحمام!؟» فلعلّ هذه الحادثة هى التى كانت وراء استفاقة مالك لأمْرِ الجدّ فى طلب العلم والنّبوغ فيه.

حتى فاطمةُ ابنة مالك أصابتها نشوةُ العلم التى أحاطت ببيت أبيها وإخوانها وأعمامها وأجدادها؛ فكانت تحفظ عِلم والدها الإمام؛ كما نُقل أنّه كان لمالكٍ ابنةٌ تحفظ «الموطّأ»، وكان تقف خلف الباب؛ فإذا غلط القارئ نَقَرت الباب؛ ففطن المخطئ!.

إذن؛ ففى هذه البيئة النّقيّة الصّافية نشأ الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ فى حُرْمةٍ تامّة، وتجمُّل ظاهرٍ، وطَلَب العلمَ وهو حَدَثٌ ابنَ بضع عشرة سنة، عن جِلّة علماء المدينة؛ أهلِ الأثر والنّظر، منهم: شيخُهُ نافع، وسعيد المقبرىّ، وعامر بن عبد اللَّه بن الزّبير، وابن المنكدر، ومحمد بن شهاب الزّهرىّ، وعبد اللَّه بن دينار، وغيرهم.

وقد تأهّل الإمام للفتيا، وجلس للإفادة، وله إحدى وعشرون سنة، وحدّث عنه جماعةٌ وهو شابٌّ يافعٌ، وقَصَده طلبة العلم مِن الآفاق فى آخِرِ دولة أبى جعفر المنصور وما بعد ذلك، وازدحموا عليه فى خلافة الرّشيد، وإلى أنْ مات رَحِمَهُ اللَّهُ.

رفع المسـاهم

صفةُ الإمام مالك الظّاهرة

ورد فى وصْف الإمام من محاسن وجهه، وكمال حُسْنه، وتوهُّج نوره؛ ما يدلّ على أُبّهتِهِ وتمامِ زينته، وقد حباه اللّه تعالى بأوصافٍ خَلْقيّة أضْفتْ عليه كثيراً مِن جماليّة الظّاهر المنضمّةِ إلى محاسنِه العلميّةِ ومهابتهِ التامّةِ.

وهذه الأخبارُ التى تستقبلها -أخى القارئ- غيضٌ من فيضٍ، وفيها غُنْيةٌ وكفايةٌ لمن أحبَّ أن يتخيّل صورةَ الإمام مالك، وأظنُّها وفَت بذلك لمن رُزق سعةً فى التّخيّل، وذوقاً حسناً فى التّصوّر.

عن عيسى بن عمر قال: ما رأيتُ قطّ بياضاً ولا حُمْرةً أحسنَ مِن وجه مالكٍ، ولا أشدَّ بياضَ ثوبٍ مِن مالك[١].

ونَقَل غير واحد أنّ مالكاً كان طَوَالاً، جسيماً، عظيمَ الهامة، أشقرَ، أبيضَ الرّأس واللّحية عظيمَها، أصْلعَ، وكان لا يُحفِى شارِبه، ويراه مُثْلةً[٢].

وكان نَقِيَّ الثّوب، رقيقَه، يُكْثر اختلاف اللُّبُوس، وإذا اعتمّ جَعَل من عمامته تحت ذقنه يتحنّك بها؛ كما هى سُنّة أهل العلم، ويَسْدِل طَرَفها بين كتفيه[٣].

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ يلبس الثّياب العدنيّة، ويتطيّب؛ حتى يصفه بعض

---

(١) التمهيد لابن عبد البرّ: (١/ ٦٨)، وترتيب المدارك: (١/ ٤٧)، وسير أعلام النبلاء: (٨/ ٤٩)، وراجع مقدمة مسند الموطّأ للجوهريّ؛ تحقيق/ لطفى الصغير وطه بوسريح.

(٢) الديباج المذهب؛ ص: (١٨).

(٣) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٧٠).

أصفيائه بقوله: «ما رأيت مُحَدِّثاً أحسن وجهاً من مالك»[١]، ومِن تمامِ حيائِهِ وحُسْن استنانِهِ؛ كان إذا اكتحل للضّرورة، جَلَس فى بيته.

وقيل فى صِفته: إنّه كان شديدَ البياض إلى صُفْرة، واسعَ العين، أشَمَّ «جميل الأنف»، وكان يُوفِّر شاربه، ويحتجُّ بفتْل عمر رضي الله عنه شارِبَه[٢].

هو مِن أحسن النّاس وجهاً، وأجْلاهم عيْناً، وأنْقاهم بياضاً، وأتمِّهم طُولاً؛ فى جوْدة بَدَنٍ[٣]، ولقد دخل عليه بشر ابن الحارث رحمه الله فهالتْه طَلْعُتُهُ وبِزَّته؛ فقال: «دخلتُ على مالك؛ فرأيت عليه طيلساناً يساوِى خمس مئةٍ، وقد وقع جناحاه على عينيْه، أشْبَهَ شىء بالملوك!»[٤].

* * *

(١) المصدر السابق: (٨/ ٧٠).

(٢) نفسُه: (٨/ ٧٠).

(٣) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٧٠).

(٤) المصدر السابق: (٨/ ٧٠).

رفع المسَاهِم

مهابةُ الإمام مالكٍ وإعزازُهُ العلم

لعلّك -أخى القارئ- حين تستعرض سِيَر أئمّة الصّدر الأول تجدها متشابهة، يقاربُ بعضهم بعضاً فى كثير من الخلال؛ غير أنّ صفة المهابة التى كانت على مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لم أجد لها مثيلاً عند أحدٍ ممّن قرأتُ سيرته، بعد أصحاب رسول اللّه ﷺ، وذلك فضل اللّه يؤتيه من يشاء، ولعلّ فى القليل الذى تراه هنا إلْماحة لِما ظَهَر لِى، واللّه أعلم.

قال الإمام الشافعىّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان مالك بن أنسٍ شديد الهيبة، كثيرَ الصّمت؛ لا يكاد يتكلّم إلاّ أن يُسأل، وربّما سُئل فصمت كثيراً حتى يتوهّم السّائل أن لا يحْسن، ثم يجيبُه بعد مدّة؛ فإذا أجاب فرح السّائل بجوابه واستَغْنَمه؛ فمن هيبته يسكت»[(١)].

وقال: «استأذنتُ على مالكٍ، وكنت أريد أن أسمع منه حديث السّقيفة، فقلت: إنْ جعلْته أولاً خشيتُ أن يستطيلَهُ ولم يحدّثْنِى، وإن جعلته آخراً خشيت أن لا أبلغه؛ فجعلته بعد عشرة أحاديث؛ فأخذت أسألُهُ، فلمّا مرّتْ عشرة؛ قال: حسْبُك؛ فلم أسمعه»[(٢)].

ولـمّا قدم الخليفة المهدىّ المدينة المنوّرة؛ بعث إلى مالك بألفَىْ دينار أو بثلاثة آلاف دينار، ثم أتاه عامله بعد ذلك؛ يقول له: إنّ أمير المؤمنين يحبّ أن تعادله «أي: ترافقه» إلى مدينة السّلام؛ فقال فى ثبات جَنانٍ وصدقِ يقينٍ وجُرأةِ إيمانٍ: قال النبىّ ﷺ: «الْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ»، والمال عندى على حاله![(٣)].

---

(١) انظر: الإتحاف للدّمشقىّ؛ ص: (٩٣).

(٢) ترتيب المدارك: (١/ ٨٣).

(٣) انظر الخبر في: «تذكرة الحفّاظ»: (١/ ٢١٠)، و «الانتفاء»؛ ص: (٤٢)، =

رفع المسـتهم

بعث إليه فأتاه؛ فقال لهارون وموسى: اسمعا منه، فلم يجبْهما، فأعلما المهديَّ فكلّمه؛ فقال: يا أمير المؤمنين، العلم يُؤتَى أهْلُه!؛ فقال المهديّ: صدق مالكٌ، صِيرا إليه، فلمّا صارا إليه، قال له مؤدّبهما: اقرأ علينا، فقال: إنّ أهل المدينة يقرؤون على العالم كما يقرأ الصّبيان على المعلّم، فإذا أخطأوا أفتاهم؛ فرجعوا إلى المهديّ، فبعث إلى مالك فكلّمه؛ فقال: سمعت ابن شهاب يقول: جمعْنا هذا العلم فى الرّوضة مِن رجالٍ، وهم يا أمير المؤمنين: سعيد بن المسيب، وأبو سلمة، وعروة، والقاسم، وسالم، وخارجة بن زيد، وسليمان بن يسار، ونافع، وعبد الرحمن بن هرمز، ومَن بعدهم: أبو الزّناد، وربيعة، ويحيى ابن سعيد، وابن شهاب، كلّ هؤلاء يُقرأ عليهم ولا يقرؤون؛ فقال المهديّ: فى هؤلاء قدوة، صِيروا إليه، فاقرؤوا عليه؛ ففعلوا»[(١)].

سأله هارون الرّشيد وهو فى منزله ومعه بَنُوهُ أن يقرأ عليهم؛ فقال: ما قرأتُ على أحدٍ منذ زمان، وإنّما يُقرأ عليَّ، فقال: أَخْرِج النّاس حتى أقرأ أنا عليك، فقال: إذا مُنع العامّ لبعض الخاصّ، لم ينتفع الخاصّ، وأمَرَ معْنَ ابن عيسى، فقرأ عليه [(٢)].

وقال له الرّشيد مرّةً: يا أبا عبد الله. أريد أن أسمع منك «الموطّأ»؛ فوَعَده من غَدِهِ؛ فجلس هارون ينتظره، وجلس مالكٌ فى بيته ينتظره؛ فلمّا أبطأ عليه أرسل إليه هارون فدعاه؛ فقال له: يا أبا عبد اللّه ما زلت أنتظرك منذ اليوم؛ فقال مالك: «وأنا أيضاً يا أمير المؤمنين لم أزل أنتظرك منذ

= و«ترتيب المدارك»: (١/ ٢١٠)، ومقدّمة الجرح والتعديل: (١/ ٣٢)، وحديث: «المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون» أخرجه مالك فى «الجامع» من الموطّأ: (٢/ ٨٨٧ - ٨٨٨)، وهو فى الصّحيحين.

(١) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٦٣).

(٢) المصدر السابق: (٨/ ٦٦)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٢١١).

اليوم؛ إنّ العلم يُؤتَى ولا يَأتِى، وإنّ ابن عمِّك ﷺ هو الذى جاء بالعلم؛ فإن رفعتموه ارتفع، وإن وضعتموه اتّضَع»[١].

ومِن كرامة اللَّه تعالى لمالكٍ أنّه حفِظه ممّا يُبتلى به مَن يدخل على الحُكّام فى العادة؛ فعنه رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «دخلتُ على المنصور، وكان يدخل عليه الهاشميّون فيقبّلون يده ورجله؛ عَصَمنِى اللَّه مِن ذلك»[٢]، وقال أيضاً: «دخلتُ على أبى جعفر، فرأيتُ غير واحدٍ من بنِى هاشم يقبّلون يَدَه، وعُوفيت؛ فلم أُقبّل له يداً»[٣].

ولهذه النّفسِ الأبيّة أكْرِم رَحِمَهُ اللَّهُ باطمئنانِ قلبِهِ كلّما دخل على بعض هؤلاء وأولئك؛ فلم يهتزّ ولم يضطرب؛ كما هىَ العادة فيمن يدخل على أمراء العدل أو الجور على حدٍّ سواء؛ كان يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «واللَّه ما دخلتُ على مَلِك من هؤلاء الملوك حتى أصِلَ إليه، إلاّ نَزَع اللَّه هيبته من صَدْرِى»[٤].

ومع كلّ هذه المهابة؛ كان مالكٌ لا ينسى حظّ إخوانه مِن الفرْحة بهم، والأريحيّة لِلُقْياهُم، ويرى مِن حقّهم عليه أن يُكرمهم بزِيِّه الحسَن وطلعته البهيّة، وهذا أحدُ تلاميذه يقول: كنّا إذا دخلنا على مالك؛ خرج إلينا مُزيّناً مكحّلاً مطيّباً، قد لبس مِن أحسن ثيابه، وتصدّر الحلقة، ودعا بالمراوح، فأعطى لكلٍّ منّا مروحة[٥].

وكان الطّلبة يزدحمون على بابه، فإذا أخذوا أماكنهم من مجلسه المهيب؛ لم يلتفت ذا إلى ذا، قائلون برؤوسهم هكذا، وكانت السّلاطين

---

(١) رواه ابن عساكر في: «كشف المغطّى فى فضل الموطّأ»؛ ص: (٥٧-٥٨).
(٢) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٦٧).
(٣) ترتيب المدارك: (١/ ٢٠٨).
(٤) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٦٦).
(٥) المصدر السابق: (٨/ ٦٤).

رفع المسهم

تهابُهُ، وكان يقول: لا، ونعم. لا يقال له: مِن أين قلتَ ذا؟ [١].

قال ابن مهدىّ رَحِمَهُ اللَّهُ: **«ما رأيتُ أحداً أهْيَبَ، ولا أتَمّ عقلاً من مالكٍ، ولا أشَدَّ تقوى»** [٢]، وكان مالكٌ لمكانِهِ الكريم فى العلم يقول: **«ما جالستُ سفيهاً قطّ!»** [٣].

لأجل هذه المكارم التى تحلّى بها الإمام؛ عَرف النّاس له مَزِيّته وفضله، وتشبّثوا بحبّه والأنس به، وعذروه فيما نزل به من العذر الذى حبسه عنهم، ولم يزدهم ذلك إلاّ حبّاً له وتعلُّقاً به؛ فعن محمد بن عمر، قال: كان مالكٌ يأتِى المسجد فيشهد الصّلوات والجمعة والجنائز، ويعود المرضى، ويجلس فى المسجد فيجتمع إلى أصحابه، ثم ترك الجلوس، فكان يصلّى وينصرف، وترك شهود الجنائز، ثم ترك ذلك كلّه، والجمعةَ، واحتمل النّاس ذلك كلّه، وكانوا أرْغَبَ ما كانوا فيه، وربّما كُلّم فى ذلك، فيقول: **«ليس كلّ أحد يقدر أن يتكلّم بعذره»** [٤].

وكان يُجْلَسُ فى منزله على ضِجاعٍ له ونمارقَ؛ يُكْرِمُ بها مَن يأتِيه مِن قريش، والأنصار، وعموم النّاس، وكانَ مجلسه مجلسَ وقارٍ وحِلمٍ، وكان رجلاً مَهيباً نبيلاً، ليس فى مجلسه شىءٌ من المِراء واللّغط ورَفْع الصّوت، وكان الغرباء عن المدينة يسألونه عن الحديث، فلا يجيب إلاّ فى الحديث

---

(١) نفسه: (٨ / ١١١).

(٢) سير أعلام النبلاء: (٨ / ١١٣).

(٣) المصدر السابق: (٨ / ١١٣).

(٤) انظر الخبر فى «الوفيات لابن خلكان»: (٤/ ١٣٦)، وقد قيل: إنّما كان تخلّفُه رَحِمَهُ اللَّهُ عن المسجد؛ لأنه كان مبتلى بسلس البول؛ فرأى أنّه لا يجوز له أن يجلس فى مسجد رسول الله ﷺ وهو على غير طهارةٍ، فيكون ذلك استخفافاً بحرمة المسجد وعظمته.

بعد الحديث، وربّما أذِن لبعضهم يقرأ عليه[١].

ولقد بلغ من هيْبة مالكٍ وإعزازِهِ العلمَ ونَفْسَهُ؛ أنْ تسلسلَتْ حكايةٌ عنه في ذلك إلى المَقّريِّ الجدّ رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث قال: «كان مولدِي بتلمسان أيام أبي حمّو موسى بن عثمان بن يغمراسنّ ابن زيّان، وقد وقفتُ على تاريخ ذلك، ولكنّي رأيتُ الصّفحَ عنه؛ لأنّ أبا الحسن ابنَ مؤمنٍ سأل أبا طاهر السِّلفيَّ عن سِنّه؛ فقال: أقبِل على شأنك؛ فقد سألت أبا الفتح بن زيّان عن سِنّه؛ فقال: أقبِل على شأنك؛ فأنّي سألت أبا القاسم حمزة بن يوسف السّهميّ عن سِنّه؛ فقال: أقبل على شأنك؛ فأنّي سألت محمد ابن عديّ المنقريّ عن سِنّه؛ فقال: أقبِل على شأنك؛ فقد سألت أبا إسماعيل التّرمذيّ عن سِنّه؛ فقال: أقبل على شأنك؛ فأنّي سألت بعض أصحاب الشافعيّ عن سِنّه؛ فقال: أقبِل على شأنك؛ فأنّي سألت الشافعيّ عن سِنّه؛ فقال: أقبِل على شأنك؛ فأنّي سألتُ مالك بن أنس عن سِنّه؛ فقال: أقبِل على شأنك، وقال: «**ليس مِن المروءة للرّجلِ أن يخبِر بسِنّه**»[٢].

* * *

---

(١) ترتيب المدارك: (١/ ١٥٣-١٥٤)، الانتقاء؛ ص: (٤١)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ٦٥).

(٢) نفح الطّيب من غُصن الأندلس الرّطيب: (٥/ ٢٠٧). قال صاحب النّفح خلْف هذه الحكاية: «ول-مّا تذاكرتُ مع مولاي العمّ الإمام - صبّ الله تعالى على مضجعه من الرّحمة الغمام- هذا المعنى الذى ساقه مولاى الجدّ رَحِمَهُ اللهُ أنشدنى لبعضهم:

احفظ لسانك لا تبُحْ بثلاثةٍ ... سِنٍّ ومالٍ ما استطعت ومذهبِ

فعلى الثلاثة تُبتلى بثلاثةٍ ... بمكفِّرٍ وبحاسدٍ ومُكذِّبِ

رفع المسيّهم غفرالله

إجلالُ الإمام مالك للحديث

المأثور عن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ فى هذا الباب أكثر مِن أن يُحصى، وغايةُ ما يمكن أن أسوق هنا بعض الأخبار التى تدلّ على مدى تعظيمه للحديث، واحترام مجلسه، وفيما يأتِيك من هذه الأخبار مُتّسعٌ للعِظة والاعتبار.

عن ابن القاسم قال: قيل لمالك: لِم لَمْ تأخذ عن عمرو ابن دينار؟ قال: «أتيته فوجدته يأخذون عنه قياماً، فأجللتُ حديثَ رسول اللَّه و أنْ آخُذَه قائماً»[(١)].

كان رَحِمَهُ اللَّهُ كما يحدّث الرّاوىّ عنه أبو مصعب لا يحدّث إلاّ وهو على طهارةٍ؛ إجلالاً للحديث[(٢)]، وإذا أراد أن يخرج للتّحديث لبِسَ أحسْن ثيابِه، ومَشَط لحيتَه؛ فإذا قيل له فى ذلك؛ قال: «أُوقِّرُ حديثَ رسول اللَّه ﷺ»[(٣)].

وهذا معن بن عيسى يحكِى أنّ مالكاً كان إذا أراد أن يجلس للحديث اغتسَل وتبخّر وتطيَّب، فإنْ رَفَع أحدٌ صوته فى مجلسه؛ قال: «قال اللَّه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾؛ فمن رفع صوته عند حديث النبىّ ﷺ فكأنّما رفع صوته فوق صوت رسول اللَّه ﷺ »[(٤)].

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٦٧).

(٢) المصدر السابق: (٨/ ٩٦)، وحلية الأولياء: (٦/ ٣١٨).

(٣) تهذيب الكمال: (٢٧/ ١١٠)، حلية الأولياء: (٦/ ٣١٨).

(٤) تهذيب الكمال: (٢٧/ ١١٠).

صُورٌ من وَرَع الإمام مالك

تحت هذا الباب ستجد-أخى القارئ-أرْوع الصّور وأعْجَبَها إليك؛ مِن تَوقّى هذا الإمام وحُسن احتياطه لأمر ربّه؛ فانظر واعتنِ بنفسك على ضوء ما تقرأ؛ أخذ اللّه بيديك لكلّ خير.

قال له ابن القاسم مرّةً: ليس بعد أهل المدينة أحدٌ أعلمَ بالبيوع مِن أهل مصر؛ فقال مالك: مِن أين علِموا ذلك؟ قال: منك يا أبا عبد الله؛ فقال: «ما أعلمُها أنا، فكيف يعلمونها بِى؟»[١].

وكان مالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من المشهورين بـ«لا أدرِى» يُردّدها فى مجالسه طولاً وعرضاً، ويقرّر فى ذلك قاعدةً بقوله: «**جُنّة العالِم: «لا أدرى»؛ فإذا أغفَلها أصيبتْ مقاتِلُه**»[٢]، وقال ابن وهب: «لو شئتُ أنْ أملأ ألواحِى مِن قول مالك: «لا أدرى» لفعلتُ»[٣].

سبحان الله! ما أعجبه!

قال الهيثم بن جميل: سمعت مالكاً سُئل عن ثمانٍ وأربعين مسألة، فأجاب فى اثنتين وثلاثين منها بـ: «لا أدرى»![٤]، وعن خالد بن خداش قال: قدمتُ على مالك بأربعين مسألة، فما أجابنِى منها إلاّ فى خمسِ مسائلَ![٥].

ومِن حرصِهِ التامّ على أداءِ الحديث كما سمعه وتلقّاه؛ كان يبالغ فى

(١) سير أعلام النبلاء: (٨ / ٧٦).
(٢) الانتقاء؛ ص: (٣٧).
(٣) سير أعلام النبلاء: (٨ / ١٠٧).
(٤) المصدر السابق: (٨ / ٧٧).
(٥) نفسه: (٨ / ٧٧).

رفع المسيهم

نقل الألفاظ النبويّة دون تصرّف فيها؛ قال معْن: كان مالكٌ يتّقِى فى حديثِ رسول اللَّه ﷺ الياءَ والتّاءَ ونحوَهما(١).

يحدّث رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن نفسه فيقول: لمّا حجّ المنصور دعانِى؛ فدخلتُ عليه فحادثْتُه، وسألنى فأجبتُه، فقال: عزمت أن آمُرَ بكتُبِك هذه يعنِى

---

(١) حلية الأولياء: (٦/ ٣١٨)، ترتيب المدارك: (١/ ١٦٣)، الإلماع؛ ص: (١٧٩)، التعديل والتجريح: (٢/ ٧٠٠)، الطبقات لابن عبد الهادي: (١/ ٣١٥)، الكفاية؛ ص: (١٧٩)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ١٠٧)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٢١٢)، تدريب الرّاوِى: (٢/ ١٠١).

وسئل مالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الأحاديث يُقدّم فيها ويؤخَّر، والمعنى واحد؟ فقال: «أمّا ما كان من لفظ النبىّ ﷺ فلا ينبغِى أن يقوله إلاّ كما جاء، وأمّا لفْظ غيره فإذا كان المعنى واحداً فلا بأس به». انظر: ترتيب المدارك: (١/ ١٨٥)، الكفاية؛ ص: (٢٢٣)، الديباج المذهب؛ ص: (٦٩).

وقارن -أخى القارئ- بين هذا النّصّ مِن تلميذ مالكٍ، ونصوص أخرى كثيرة فى معناه؛ مع ما ادّعاه د. بشّار عواد بأنّ مالكاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ مع أنّه بَلَغ الغايةَ فى الدِّقّة والضّبط مع تمام الإتقان، وأنّه إمامٌ فى الحديث قَلّ نظيرُهُ؛ إلاّ أنّه يَروى الحديث بالمعنى!!! قال: «والحقُّ أنّ «الموطّأ» مِن الأمثلة الواضحةِ على رواية الحديث بالمعنى»، وذكر أنّ الإمام مالكاً لا يلتزم الالتزامَ الكاملَ بالألفاظ النّبويّة، وأنّ الدّليل على ذلك: اختلاف الرّواة عنه؛ قال: «فالملاحَظ أنّ الاختلاف بين الموطّأت فى ألفاظ الأحاديث كثيرٌ إلى حدٍّ يصعُب حصْرُه فى التّعليق على أيّة روايةٍ من هذه الرّوايات»، وزعم أنّ محاولةَ إثباتِ الخلافِ فى ألفاظِ الحديثِ بين رواة الحديث عند مالك يحتاج إلى تسويد مئات الصّفحات مِن الحواشى لتوضيح هذه الاختلافات!!، والرّواةُ عن مالك مع هذا الاختلاف ثقاتٌ؛ ممّا يدلّ على احتمال أنْ يكون هذا الاختلاف مِن مالكٍ نفسه! (انظر: تحقيقه للموطّأ برواية الزّهرىّ: ١/ ٣٦-٣٧).

ولعلّ الصّواب -والله أعلم- أنّ الاختلافات بين روايات الموطّأ مصدرُها الرّواة المتقدّمون أو المتأخّرون، وعوامُّ النّسّاخ؛ وابنُ وضّاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ خير دليلٍ على ذلك، وليست الاختلافات من مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فى شىء، وللتّفصيل محلٌّ آخر.

الموطّأ فتنسخ نُسَخاً، ثم أبعث إلى كلّ مِصرٍ من أمصار المسلمين بنسخةٍ، وآمرهم أن يعملوا بما فيها، ويَدَعُوا ما سوى ذلك مِن العلم المحْدَث، فأنّى رأيتُ أصل العلم روايةُ أهل المدينة وعلمُهُم.

قلت: يا أمير المؤمنين، لا تفعل! فإنّ النّاس قد سِيقت إليهم أقاويلُ، وسمعوا أحاديثَ، ورَوَوا رواياتٍ، وأخَذَ كلّ قوم بما سِيق إليهم، وعمِلوا به، ودَانُوا به مِن اختلاف أصحاب رسول اللّه ﷺ وغيرهم، وإنّ رَدّهم عمّا اعتقدوه شديدٌ، فدع النّاس وما هم عليه، وما اختار أهلُ كلّ بلدٍ لأنفسهم؛ فقال: لَعَمرِى، لو طاوعْتَنِى لأمرتُ بذلك[١].

وعن ابن عبد الحكم قال: سمعت مالكاً يقول: شاوَرَنِى هارون الرّشيد فى ثلاثة: فى أن يُعَلّق الموطّأ فى الكعبة ويحمِلَ النّاس على ما فيه، وفى أن يَنقُض منبر رسول اللّه ﷺ ويجعلَه من ذهبٍ وفضّةٍ وجوهرٍ، وفى أن يُقدّم نافعاً إماماً فى مسجد النبىّ ﷺ؛ فقلت: أمّا تعليـق «الموطّأ»، فإنّ الصّحابة اختلفوا فى الفروع وتفرقـوا، وكلٌّ عند نفسه مصيبٌ، وأمّـا نقْض المنبر، فلا أرى أن يُحْرَم النّاس أثر رسـول اللّه ﷺ، وأمّا تَقْدمَتُك نافعاً، فإنّه إمامٌ فى القراءة، لا يُؤمن أن تبْدُر منه بادرةٌ فى المحراب، فتُحفَظَ عليه؛ فقال: وفقك اللّه يا أبا عبد اللّه.

قال الذّهبىّ رحمه الله: «هذا إسنادٌ حَسَنٌ، لكن لعلّ الرّاوِى وهِم فى قوله: هارون؛ لأنّ نافعاً قبل خلافة هارون مات»[٢].

ما أصدق وَرَعَ مالك وأحسنه، وما أبْعَد نظره وأسدّ رأيه، وما أوسع معْرفته بقدْر إخوانه مِن علماء الأمصار، وما أشدّ تواضُعه لله؛ رحمه الله!.

(١) ترتيب المدارك: (١/ ١٩٢-١٩٣).
(٢) سير أعلام النبلاء: (٨ / ٩٨).

مِيزةُ الإمام مالك فى المدينة المنوّرة

لم يكن بالمدينة عالمٌ بعد التابعين يُشبه مالكاً فى اجتماع أوصافه؛ من العلم، والفقه، والجلالة، والحفظ؛ وفى ذلك يقول الحافظ الذّهبىُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اتَّفق لمالكٍ مناقبُ ما علمْتُها اجتمعتْ لغيره: **أحدها**: طولُ العمر وعُلُوُّ الرّواية، **وثانيتها**: الذِّهنُ الثَّاقب والفهمُ وسَعَةُ العلم، **وثالثتها**: اتفاقُ الأئمّة على أنّه حُجَّةٌ صحيح الرّواية، **ورابعتها**: تجمّعهم على دينه وعدالته واتّباعه السُّنن، **وخامستها**: تَقَدُّمُه فى الفقه والفتوى وصحَّةُ قواعده»[١].

وقد كان بالمدينة بعد الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ مثل سعيد بن المسيب، والفقهاء السبعة، وطبقتهم، ثم زيد بن أسلم، وابن شهاب، وأبى الزناد، ويحيى بن سعيد، وصفوان بن سليم، وربيعة بن أبى عبد الرحمن، وطبقتهم، فلمّا تَفَانَوْا؛ اشتهر ذِكْرُ مالكٍ بها، وابن أبى ذئب، وعبد العزيز بن الماجشون، وسليمان بن بلال، وفليح بن سليمان، والدّراورديّ، وأقرانُهم، فكان مالك هو المقدَّمَ فيهم على الإطلاق، والذى تُضرَب إليه آباط الإبل مِن الآفاق رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وأئمّة التابعين بالمدينة؛ كابن المسيّب ومَن بعده لم ينفرد أحدهم بأن تضرب إليه أكباد الإبل من النواحِى دون غيره، وإنّما تساووا جميعاً فى تلك الفضيلة، فلمّا انقرضوا وخلا عصرهم، ثم حَدَث مثل ابن شهاب، وربيعة، ويحيى بن سعيد، وعبد اللّه ابن يزيد بن هرمز، وأبى الزّناد، وصفوان بن سليم، وكلّهم يُفتِى بالمدينة، لم ينفرد واحدٌ منهم أيضاً بأن ضربت إليه

(١) تذكرة الحفّاظ: (١/ ٢١٢).

أكباد الإبل، حتى خلا عصرهم فلم يقع بهم التّأويل فى عالم أهل المدينة، ثم حدث بعدهم مالكٌ، فكان مفتيها، فضربت إليه أكباد الإبل من الآفاق، واعترفوا له، ورَوَت الأئمة عنه ممّن كان أقدمَ منه سِنّاً؛ كالليث عالم أهل مصر والمغرب، وكالأوزاعىّ عالم أهل الشّام ومفتيهم، والثّورىّ وهو المقدّم بالكوفة، وشعبة عالم أهل البصرة، وحَمَل عنه قبلهم: يحيى بن سعيد الأنصارىّ حين ولاّه أبو جعفر قضاءَ القضاة، فسأل مالكاً أن يكتب له مئة حديثٍ حين خرج إلى العراق، ومِن قبلُ كان ابن جريج حَمَل عنه[1].

وكان مالكٌ يُقدّر قيمة مَن خَلا قبله مِن الأئمّة ودواوين العلم، وما كان يرى نفسه شيئاً مذكوراً لو لم يُقدّمْه أولئك العظماء، ويأمروه بالجلوس للنّاس، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقرّراً هذه الحقيقة: «ما أجبتُ فى الفتوى حتى سألتُ مَن هو أعلم مِنّى: هل ترانى موضعاً لذلك؟ سألت ربيعة، وسألت يحيى بن سعيد؛ فأمَرانى بذلك؛ فقال له خلف بن عمر: فلو نَهوْك؟ قال: «**كنت أنتهِى، لا ينبغِى للرّجل أن يبذل نفسه حتى يسأل مَن هو أعلم منه**»[2].

ولقد ورد عن النبىّ ﷺ أحاديث دالّةٌ على فضْلِ عالِم المدينة الذى ينفرد بشدّ الرّحال إليه، ومِن ذلك: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه يبلغ به النبىّ ﷺ قال: «يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ فَلَا يَجِدُونَ أَحَداً أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ»[3]. قال ابن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كنت أقول: هو سعيد ابن المسيب، حتى قلت: كان فى زمانه سليمان بن يسار، وسالم بن عبد الله، وغيرهما، ثم أصبحت اليوم أقول: إنّه مالك، لم يبق له نظير

---

(١) راجع هذا الكلام محرّراً فى السير منقولاً عن أبى عبد الله الحاكم: (٨/ ٦٠-٦١)- وانظر: تذكرة الحفّاظ: (١/ ٢٠٩).

(٢) انظر: حلية الأولياء: (٦/ ٣١٧).

(٣) أخرجه أحمد: (٢/ ٢٩٩)، والترمذىّ برقم: (٢٦٨٠) وحسّنه.

رفع المسهم

بالمدينة»[١]، وقال أيضاً: **«مالكٌ عالمُ أهل الحجاز، وهو حجّة زمانه»**[٢].

قال القاضي عياض رَحِمَهُ اللهُ: «هذا هو الصّحيح عن سفيان؛ رواه عنه ابن مهدي وابن معين، وذؤيب بن عمامة، وابن المدينيّ، والزّبير ابن بكار، وإسحاق بن أبي إسرائيل. كلُّهم سَمِع سفيان يفسّره بمالك، أو يقول: وأظنّه، أو: أحسِبُه، أو: أُرَاهُ، أو: كانوا يرونه»[٣].

* * *

(١) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٥٧).

(٢) المصدر السابق: (٨/ ٥٧).

(٣) ترتيب المدارك: (١/ ٨٣). وقيل: إنّ معنى الحديث: ما دام المسلمون يطلبون العلم؛ فإنّهم لا يجدون أعلم من عالم بالمدينة؛ فعلى هذا يكون معنى الحديث أعمّ؛ فيكون علماء الصّحابة رضي الله عنهم ابتداءً، ثم علماء التابعين؛ كسعيد بن المسيب، ثم مَن بعده مِن شُيوخ مالك، ثم مالكٌ، ثم مَن قام بعده بعلمه، وكان أعلمَ أصحابه، قال الذّهبي رَحِمَهُ اللهُ: «كان عالم المدينة في زمانه بعد رسول الله ﷺ وصاحبيه رضي الله عنهما: زيد بن ثابت، وعائشة، ثم ابن عمر، ثم سعيد بن المسيب، ثم الزّهريّ، ثم عبيد الله بن عمر، ثم مالكٌ». سير أعلام النبلاء: (٨/ ٥٧).

رفع المسيهم غفر الله له ولوالديه

ثناء العلماء على مالك في الحديث ومعرفة الرّجال

تميّز مالك في زمنه ومحِلّته بشدّة الحفظ ومتانته، حتى أذعن له الكبار، وسلّموا له، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: قدِم علينا الزّهريّ فأتيناه ومعنا ربيعة، فحدّثنا بنيّف وأربعين حديثاً، ثم أتيْناه من الغد، فقال: انظروا كتاباً حتى أحدّثكم منه، أرأيتم ما حدّثتكم به أمس، أيْشٍ في أيديكم منه؟ فقال ربيعة: ها هنا مَن يردّ عليك ما حدّثتَ به أمس، قال: ومن هو؟ قال: ابن أبي عامر؛ قال: هات، فسرد له أربعين حديثاً منها، فقال الزّهريّ: ما كنتُ أرى أنّه بقيَ مَن يحفظ هذا غيري[١].

كان مالكٌ إماماً في نقد الرّجال، حافظاً، مجوّداً، متقناً؛ حتى عَدَّه ابن معين رَحِمَهُ اللَّهُ مِن حُجَج اللّه على خلقه[٢]، ولخّص الشافعيّ رَحِمَهُ اللَّهُ منزلة شيخه في العلماء بكلمته الرّشيقة الجامعة: «إذا ذُكر العلماء فمالكٌ النّجم»[٣]، وكان الإمام الأوزاعيّ رَحِمَهُ اللَّهُ إذا ذَكَر مالكاً يقول: «عالم العلماء ومُفتي الحرمين»[٤].

قال الحاكم في كلامه عن حديثٍ رواه مالكٌ: «حديثٌ صحيحٌ؛ لإجماع أئمّة النّقْل على إمامةِ مالك بن أنس، وأنّه مُحْكَمٌ في كلّ ما يرويه مِن الحديث؛ إذ لم يوجَد في رواياته إلاّ الصّحيح؛ خصوصاً في حديث

---

(١) انظر: تهذيب الكمال: (٢٧/ ١١٤)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ٧٢)، تهذيب التهذيب: (١٠/ ٧).

(٢) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٩٤).

(٣) انظر: حلية الأولياء: (٦/ ٣١٨)، الجرح والتعديل: (١/ ٢٠٦)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ١٠٨)، العِبر: (١/ ٢٧٢).

(٤) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٩٤).

رفع المسبّهم

أهل المدينة»[١].

بل أصبح مجرّدُ ذكْر مالك للرّجل فى كتابه دليلاً على توثيقه؛ فقد سأله أحدهم عن رجلٍ، فقال مالك: هل رأيته فى كُتُبِى؟ قال السّائل: لا، قال: «لو كان ثقة لرأيته فى كُتُبِى!»[٢].

لقد كان مالكٌ شديدَ التَّحرِّى، وما كان يأخذ الحديث إلاّ عمّن رضيه، وكان عارفاً بما يَرْوِى؛ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ربّما جلس إلينا الشّيخ، فيحدّث جلّ نهاره، ما نأخذ عنه حديثاً واحداً، وما بنا أن نتّهمه، ولكن لم يكن من أهل الحديث»[٣].

وقال النّسائىّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أُمَناءُ اللَّه على علْمِ رسول اللَّه ﷺ ثلاثةٌ: شعبة، ومالك، ويحيى القطّان»[٤].

ولعلّ ما كان بينه وبين اللَّه تعالى مِن الخبيئة الطيّبة الصّالحة أَهَّلَهُ لأنْ يقع فى النّاس هذا الموقع الجليل، ألا ترى إلى ما قاله ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ يَصِفُه: **«ما رأيت أحداً ارتفع مثل مالكٍ، ليس له كثيرُ صلاةٍ ولا صيام، إلاّ أن تكون له سريرةٌ»**[٥]، قال الذّهبى رَحِمَهُ اللَّهُ: **«ما كان عليه مِن العلْم**

---

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم: (٥/ ٣٧٢)، والحديث محلّ الشّاهد هو حديث سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الرطب بالتمر نسيئة».

(٢) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٧٢)، وعلّق عليه الذّهبى بقوله: «ولا يلزم من ذلك أنّه يَروى عن كلّ الثقات، ثمّ لا يلزم ممّا قال: أنّ كلّ مَن روى عنه، وهو عنده ثقةٌ، أن يكون ثقةً عند باقى الحفّاظ، فقد يخفَى عليه مِن حالِ شيخه ما يظهر لغيره، إلاّ أنّه بكلّ حالٍ كثيرُ التّحرّى فى نقد الرّجال رَحِمَهُ اللَّهُ».

(٣) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٧٢).

(٤) سير أعلام النبلاء: (٨/ ١٠٦- ٩/ ١٨١)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٣٠٠).

(٥) حلية الأولياء: (٦/ ٣٣٠)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ٩٧).

ونشره أفضلُ مِن نوافل الصوم والصلاة لمن أراد به الله»(١)، وقد قيل لأخت مالك: ما كان شغْلُ مالك فى بيته؟ قالت: «المصحف، التّلاوة»(٢).

وذَكَرَهُ الإمام أحمد فقدّمَه فى العلم على الأوزاعىّ والثّورىّ واللّيث وحمّاد والحَكَم، وقال: «هو إمامٌ فى الحديث وفى الفقه»(٣).

كان الأئمّة يعجبون مِن ذكائه، وحُسن نَظَره، وروْعةِ استِلاله للدّليل، قال بهلول بن راشد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما رأيتُ أَنْزَعَ بآية من مالكٍ؛ مع معرفته بالصّحيح والسّقيم»(٤).

هذا وغيره هو الذى حَدَا أسدَ بن الفرات رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن يقول: **«إذا أردتَ اللّه والدّارَ الآخرةَ فعليكَ بمالكٍ!»**(٥).

لقد كان الأئمّة يتصاغرون أمام مالك؛ تعظيماً له وإجلالاً؛ فعن سفيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «رحم اللّه مالكاً، ما كان أشدَّ انتقاده للرّجال»(٦)، وعنه قال: «ما نحن عند مالك، إنّما كنّا نتّبع آثار مالك، وننظر الشّيخَ، إن كان

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٩٧).

(٢) المرجع السابق: (٨ / ١١١).

(٣) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٩٤).

(٤) المرجع السابق: (٨/ ٩٥)، والبهلول بن راشد: هو أبو عمرو البهلول بن راشد الحجرىّ، ثم الرّعينىّ القيروانىّ، من الأئمّة الفقهاء العبّاد الزّهّاد، مالكىّ المذهب، ويميل أحياناً إلى قول الثّورىّ، وأخباره فى الزّهد والتقلّل كثيرة، توفى سنة (١٨٣هـ)، انظر ترجمته فى: الجرح والتعديل: (٢/ ٤٢٩)، لسان الميزان: (٢/ ٦٦).

(٥) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٩٤-١٠/ ٢٢٦).

(٦) راجع: مقدّمة «الجرح والتعديل»: (١/ ٢٣)، وفى «حلية الأولياء»: (٦/ ٣٢٢) عن علىّ بن عبدالله، حدثنا سفيان قال: «كان مالكٌ ينتقى الرّجال، ولا يحدّث عن كلّ أحد، قال علىّ: ومالكٌ أَمَانٌ فيمن حدّث عنه مِن الرجال».

رفع المسيَّهم

كَتَب عنه مالكٌ، كتبْنا عنه»[١]، وقال: «ما ترك مالكٌ على ظهر الأرض مثْلَه»[٢]، وقال: «كان مالكٌ لا يبلغ مِن الحديث إلاّ صحيحاً، ولا يحدّث إلاّ عن ثقةٍ، ما أرى المدينةَ إلاّ ستخرب بعد موته»؛ يعنى مِن العلم.

وذَكَر رَحِمَهُ اللهُ حديثاً؛ فقالوا: يخالفُك فيه مالِكٌ؛ فقال لمُكلِّمِهِ: أتَقْرِنُنى بمالكٍ؟ ما أنا وهو إلاّ كما قال جريرٌ:

وابن اللّبون إذا ما لُزّ فى قَرَنٍ لم يستطع صوْلةَ البُزْلِ القَنَاعِيس[٣]

وقال ابن سعد رَحِمَهُ اللهُ: «كان مالكٌ ثقةً، ثبْتاً، حجّةً، عالماً، ورِعاً»[٤].

قيل لأحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ: رجلٌ يحبّ أن يحفظ حديثَ رجلٍ بعينه؟ قال: يحفظ حديث مالك. قيل له: فالرّأى؟ قال: رأى مالك[٥].

وسُئل المغيرة بن عبد الرحمن عن مالك وابن الماجشون، فَرَفَع مالكاً، وقال: «ما اعتدلا فى العلم قطّ»[٦].

وقال وُهَيْب –وكان مِن أبْصَر النّاس بالحديث والرّجال– حين قدِم المدينة: «..فلم أر أحداً إلاّ تعرف وتنكر إلاّ مالكاً، ويحيىَ بنَ سعيد الأنصارىّ»[٧].

ما أثْرى كلمات تلاميذه وخُلّص أتباعه كلّما تحدّثوا عنه، قال ابن

(١) تهذيب الكمال: (٢٧/ ١٢١)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ٧٣)، تهذيب التهذيب: (١٠/ ٨).
(٢) سير أعلام النبلاء: (٨/ ١١٠).
(٣) راجع الأثرين فى: سير أعلام النبلاء: (٨ / ٧٣).
(٤) المرجع السابق: (٨/ ١١١).
(٥) سير أعلام النبلاء: (٨ / ١١١).
(٦) المرجع السابق: (٨ / ٧٤).
(٧) مقدمة «الجرح والتعديل»: (١/ ١٣-١٤).

رفع المسلم

وهب رَحِمَهُ اللَّهُ: «لولا أنّ اللّه استنقذنا بمالك واللّيث لضللنا»[١]، وقال تلميذه المخلصُ الوفيّ؛ كبير الشّأن والقدر الزّكيّ، عالى الرّتبة والشّرف؛ الإمام الشافعيّ: **«مالكٌ معلّمى، وعنه أخذتُ العلم»**[٢].

كفى بمالكٍ شرفاً وفخراً أنْ عَلَّمَ الشّافعيّ.

قال ابن مهدىّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أئمّة النّاس فى زمانهم أربعة: الثورىّ، ومالكٌ، والأوزاعىّ، وحمّاد بن زيد»، وقال: «ما رأيت أحداً أعقل من مالك»[٣]، وقال الشافعىّ: «كان مالكٌ إذا شكّ فى حديثٍ طَرَحَه كلَّه»[٤].

يقول الحافظ ابن عبد البرّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن اقتصر على حديث مالك رَحِمَهُ اللَّهُ فقد كُفى تعب التفتيش والبحث، ووضع يده من ذلك على عروة وُثقى لا تنفصم؛ لأنّ مالكاً قد انتقد وانتقى، وخلص، ولم يرو إلا عن ثقة حجّة»[٥].

بعض ما قيل فى الإمام مالك من الشّعر

قال فيه عبد اللّه بن المبارك[٦]:

صَمُوتٌ إذا ما الصّمتُ زَيَّنَ أهلَهُ ... وفتّاقُ أبْكارِ الكلام المختّمِ

وَعَى ما وَعَى القرآنُ مِن كلّ حكمةٍ ... وسِيطتْ له الآدابُ باللّحمِ والدَّمِ

---

(١) ترتيب المدارك: (١/ ١٤١).

(٢) سير أعلام النبلاء: (٨ / ٧٥).

(٣) مقدمة «الجرح والتعديل»: (١/ ٣١).

(٤) تاريخ بغداد: (١٠/ ١٦٠)، تهذيب الكمال: (١١/ ١٦٥)، تاريخ دمشق: (٣٢/ ٤٢٢)، سير أعلام النبلاء: (٧ / ٢٣٧-٨/ ٧٦-٣٨٨)، تهذيب التهذيب: (٥/ ٣٣٦- ١٠/ ٨).

(٥) التمهيد: (١/ ٦٠).

(٦) سير أعلام النبلاء: (٨/ ١٣٣).

وقال فيه آخر:

يدع الجواب فلا يراجع هيبةً والسّائلون نواكس الأذقان
عزّ الوقار ونورُ سلطان التّقى فهْو المهيب وليس ذا سلطان(١)

وقال آخر:

لقد أصبح الإسلام زُعزِع ركنُهُ غداةَ ثَوَى الهادى لدى مَلْحَد القبر
إمامُ الهدى ما زال للعلم صائناً عليه سلامُ اللَّه فى آخر الدّهْرِ

وقال فيه القاضى عياض(٢):

يا سائلاً عن حَمِيد الهدْى والسَّنَنِ اطلبْ هُديتَ علومَ الفقهِ والسُّنَنِ
وعَقْدَ قلبِك فاشدُدْهُ على ثَلَجٍ لا تَطْوِيَنْهُ على شكٍّ ولا دَخَنِ
واسْلُكْ سبيلَ الأُلى حازوا نُهًى وتُقًى كانوا فبانوا حِسانَ السِّرِّ والعَلَنِ
هم الأئمّةُ والأقطابُ ما انخدعوا ولا شَرَوْا دِينهم بالبَخْس والغَبَنِ
أصحاب خيرِ الورى أحبارُ مِلّته خير القرون نجومُ الدّهر والزّمنِ
مَن اهتدى بهداهم مهتدٍ وهُمُ نجاةُ مَن بعدَهم مِن غَمرةِ الفتنِ
وتابعوهم على الهدْى القويم هُمُ أهل التّقى والهدى والعِلْم والفِطَن
فاختر لدينك ذا علمٍ تُقَلّده مُشَهَّرَ الذّكْر فى شامٍ وفى يَمَن
حوى أصولَهُمُ ثمّ اقتفى أثراً نهجاً إلى كلِّ معنًى رائقٍ حَسَنِ
ومالكُ المرتضى لا شكّ أفضلُهُم إمامُ دارِ الهدى والوحْى والسُّنَنِ
فعنْه حُزْ عِلْمَه إن كنت متّبعاً ودعْ زخارفَ كالأحلامِ والوَسَنِ
فهْو المقلَّدُ فى الآثارِ يُسْندُها خلافَ مَن هو فيها غير مؤتَمَنِ

---

(١) حلية الأولياء: (٦/ ٣١٨- ٣١٩)، ترتيب المدارك: (١/ ١٦٧).
(٢) ترتيب المدارك: (١/ ٢٥٣-٢٥٤).

رفع
المسابهم

وهْو المقدَّمُ فى فقهٍ وفى نَظَرٍ والمقتدى فى الهُدَى فى ذلك الزَّمَنِ
وعالمُ الأرضِ طُرّاً بالذى حَكَمتْ شهادةُ المصطفى ذى الفضْلِ والمِنَنِ
مَن أُشْرِبَ الخلقُ طُرّاً حُبَّه فَجَرَى طَيَّ القلوبِ كجَرْيِ الماءِ فى الغُصُنِ
عليه من ربّهِ أصْفَى عواطِفِه ومن رضاه كصَوْب العارِضِ الهتِنِ

وأنشد آخر:

إذا قيل مَن نجمُ الحديث وأهله أشارَ أولو الألباب يعنُون مالكا
إليه تناهَى علم دين محمَّد فوطَّأ فيه للرُّواة المسالكا
وأحيا دُروس العلم شرقًا ومغربًا تقدَّم فى تلك المسالك سالكا
وقد جاء فى الآثار من ذاك شاهدٌ على أنَّه فى العلم خُصَّ بذلكا
فمَن كان ذا طعنٍ على علم مالكٍ ولم يقتبس من نُوره كان هالكا

وقال آخر(١):

ألا إنّ فَقْدَ العلم فى فقْدِ مالك فلا زال فينا صالحُ الحالِ مالكُ
يُقِيم طريقَ الحقِّ والحقُّ واضحٌ ويَهدِى كما تَهدِى النُّجُوم الشَّوابكُ
فلولاه ما قامت حدودٌ كثيرة ولولاه لاشتدّتْ علينا المسالكُ
عشَوْنا إليه نبتغى ضوءَ رأيهِ وقد لزِمَ العِيَّ اللَّحوحُ المُماحِكُ

* * *

(١) راجع هذه الأشعار وغيرها فى: ترتيب المدارك للقاضى عياض: (١/ ٢٥٣ وما بعدها).

منهج الإمام مالك فى انتقاء الحديث ونقد الرجال

يُعتبر الإمام مالك مِن أئمّة الجرح والتّعديل، ومِن أوائل النُّقّاد الذين سلكوا منهج التّحرّى والدّقّة فى انتقاء الأحاديث والأخبار، بل وفى سائر المرويّات، حتى قال عنه تلميذه الشّافعىّ: «كان مالك إذا شكّ فى الحديث طَرَحه كلّه»[1]، ويمكن أن تُجمع أهمّ مزاياه فى الانتقاء والنّقد فى الآتى:

- الإمام مالك من كبار المتثبّتين الثّقات، ولذلك عَدّ النّقّاد روايته عن نافع عن ابن عمر ﷺ مِن أصحّ الرّوايات؛ فقد سئل الإمام محمّد بن إسماعيل البخارىّ عن أصحّ الأسانيد؛ فقال: «مالكٌ عن نافعٍ عن ابن عُمر»[2].

- الغالب عليه ألاّ يروىَ إلاّ عن ثقةٍ عنده؛ فقد كان ينتقى شيوخَه ويختارُهُم، حتى إنّ بعضهم وَثَّقَ رواة لا يعرفهم إلاّ برواية مالكٍ عنهم، قال سُفيان بن عُيَيْنَة رحمه الله: «ما كان أشدّ انتقاد مالكٍ للرّجال وأعلَمَه بشأنِهم»[3]، وقيل له: أيّما كان أحفظ: سُمَىّ أو سالم أبو النّضر؟ فقال رحمه الله: «قد روىَ مالك عنهما»[4]، وقال على بن المدينىّ رحمه الله: «إنّ

(١) سير أعلام النبلاء: (٧ / ٧٥).

(٢) انظر: تهذيب الكمال: (١٤/ ٤٨٠)، سير أعلام النبلاء: (٥/ ٩٧)، الضعفاء: (١/ ٥٤)، تهذيب التهذيب: (١٠/ ٦).

(٣) انظر: التاريخ الصّغير: (١/ ٣٥١)، الجرح والتعديل: (١/ ٢٣- ٤٧)، تاريخ دمشق: (٢٥/ ٢٦٠)، تهذيب الكمال: (١٣/ ٥٠٢- ٢٧/ ١١١)، تهذيب التهذيب: (٥/ ٤٢- ١٠/ ٦).

(٤) انظر: تاريخ دمشق: (٢٠/ ٣٥)، تهذيب الكمال: (٢٧/ ١١١)، تهذيب التهذيب: (١٠/ ٦).

مالكاً لم يكن يروى إلاّ عن ثقةٍ»[١]، وقال أيضاً: «لا أعلم مالكاً ترَك إنساناً؛ إلاّ إنساناً فى حديثِهِ شىء»[٢]، وقال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: «كلُّ مَن روى عنه مالكٌ فهو ثقةٌ»[٣]، ولخّص الشافعىّ رَحِمَهُ اللَّهُ قيمةَ حديث مالكٍ بقوله: «إذا جاء الحديث عن مالكٍ فشُدَّ به يَدَك»[٤]، وقال أبو سعيد الأعرابىّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان يحيى بن معين يوثّق الرّجل لرواية مالكٍ عنه؛ سُئل عن غير واحد؛ فقال: ثقةٌ. روى عنه مالكٌ»[٥]، وقال أبو حاتم الرّازى فى داود بن الحصين الأموىّ: «ليس بالقوىّ، ولولا أنّ مالكاً رَوَى عنه لتُرِكَ حديثُه»[٦]، وقال النّسائىّ رَحِمَهُ اللَّهُ فى مالك: «لا نعلَمُهُ روى عن إنسانٍ ضعيفٍ مشهورٍ بضعْفٍ إلاّ عاصم ابن عبيد الله؛ فإنه روى عنه حديثاً، وعن عمرو بن أبى عمرو، وهو أصْلح مِن عاصمٍ، وعن شريك بن أبى نمر، وهو أصلح من عمرو ابن أبى عمرو فى الحديث، ولا نعلم مالكاً روى عن أحدٍ يُترك حديثُه غير عبد الكريم بن أبى المخارق أبى أميّة البصرىّ، واللّه أعلم، ولا نعلم فى هذا الباب مثلَ مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ، واللّه أعلم»[٧]، وقال عنه أيضاً: «ما عندى بعد التّابعين أنْبَلُ من مالكٍ، ولا أجلُّ منه، ولا أوثقُ، ولا آمَنُ على الحديث منه، ولا أقلُّ روايةً عن الضّعفاء، ما علمناه حَدَّثَ عن متروكٍ إلاّ عبد الكريم»[٨]، وقال ابن عدىّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكفى بأبى

---

(١) إسعاف المبطأ؛ ص: (٢).

(٢) انظر: تهذيب الكمال: (٢٧/ ١١٢)، تهذيب التهذيب: (١٠/ ٦).

(٣) راجع: شرح علل الترمذيّ: (١/ ٣٧٧-٢/ ٨٧٦)، تهذيب التهذيب: (١٠/ ٦).

(٤) الكامل لابن عدى: (١/ ٩٢)، مقدمة «الجرح والتعديل»؛ ص: (١٤).

(٥) إسعاف المبطأ؛ ص: (٨).

(٦) الجرح والتّعديل: (١/ ٤٠٩).

(٧) انظر: سؤالات الحاكم للدارقطنى: (٢٨٧- ٢٨٨).

(٨) تهذيب التهذيب: (١٠/ ٨).

رفع المسهم

الزّبير صِدْقاً أنْ حَدَّثَ عنه مالكٌ؛ فإنّ مالكاً لا يرْوِى إلاّ عن ثقةٍ»[١]، وقال ابن حبّان رَحِمَهُ اللهُ: «كان مالكٌ أولَ مَن انتقى الرّجال مِن الفقهاء بالمدينة، وأعْرَضَ عمّن ليس بثقةٍ فى الحديث، ولم يكن يَروى إلاّ ما صحّ، ولا يحدّث إلاّ عن ثقةٍ، مع الفقه والدّين والفضل والنُّسُك، وبه تخرّج الشّافعىّ»[٢]، وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فى بعض الرّواة: «قد اعتمده مالكٌ مع شدّة نقْده»[٣].

- لم يكن تثبُّت الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ مقصوراً على انتقاء شيوخه والآخِذِين عنه، وإنّما تجاوز ذلك إلى جميع مسائل العلم؛ فهو بحقٍّ **«رأس المتْقِنين وكبير المتثبِّتين»**[٤]، ومن ذلك أنه ربما توقّف عن العمل بالحديث وإن كان صحيحاً؛ إذا ظهر له فى ذلك موجباتٌ وأمارات، قال المعلّمى رَحِمَهُ اللهُ: «كان مالكٌ رَحِمَهُ اللهُ يَدِينُ باتّباع الأحاديث الصّحيحة؛ إلاّ أنه ربّما توقَّف عن الأخذ بحديثٍ، ويقول: ليس عليه العمل عندنا، يرى أنّ ذلك يدلّ على أنّ الحديث منسوخٌ أو نحو ذلك»[٥].

ومعلومٌ مِن منهج مالك رَحِمَهُ اللهُ فى روايته أنه يحبُّ الأحاديث التى اجتمع عليها النّاس.

* * *

---

(١) الكامل: (٦/ ١٢٦).

(٢) الثقات: (٧/ ٤٥٩)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه: (٢/ ٢٢٠).

(٣) التلخيص الحبير: (٣/ ١٠).

(٤) تقريب التّهذيب: (٢/ ١٥١).

(٥) الأنوار الكاشفة؛ ص: (٢٣).

رفع المسـهم

مُنابذة الإمام مالك للبِدع وأهْلِها

البدعةُ فى حقيقتها: قولٌ على اللَّه بالكذب، وعلى رسوله ﷺ بالافتراء، ومَن كان بالكتاب وبالسّنّة مستمسكاً؛ كان عن الشّرك والبدعة أبْعد، وإلى الإيمان أقْرَب، وكلّما كان عن الكتاب والسّنّة وفهْمِ الصّالحين ممّن مَضَوا أبْعَدَ؛ كان إلى البدعة أقرب، وبالكذب والافتراء ألصق، ولذلك كان مالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «مَن ابتدع فى الإسلام بدعةً يراها حسنةً؛ فقد زعم أنّ محمّداً خان الرّسالة؛ لأنّ اللَّه يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾؛ فما لم يكن يومئذ دِيناً؛ فلا يكون اليوم دينًا»[1].

وكان يرى أنّ مِن سِمة المبتدعة: الطّيش والسّخافة وخفّة العقل؛ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما رأيتُ أحداً مِن أهل القدر إلاّ أهل سخافةٍ وطيْش وخفّة»[2]، ولذلك فهم أسرع النّاس كلاماً فى اللَّه تعالى، وخوضاً فى صفاته، ولا يَسَعهم فى العادة السّكوتُ عمّا سَكَت عنه الصّحابة رضي الله عنهم والتّابعون لهم بإحسان؛ ولذلك اشتدّ نكير الإمام عليهم؛ كما هو معلومٌ.

وكان الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ يحتاط كثيراً فى وسائل الشّرك ويسدّ ذرائع الشّر، ومن ذلك أنه كان يكْره تجصيص القبور والبناء عليها[3]، ولا يرى شدّ الرّحال إلى غير المساجد الثّلاثة؛ ويكره تعظيم الآثار وقصدها بالزّيارة ما عدا قباء وأُحُداً[4].

ولأجل عَظَمة المساجد فى النّفوس كان لمالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ موقفٌ من

---

(١) الاعتصام: (١/ ٤٩).

(٢) الانتقاء؛ ص: (٣٤).

(٣) المدوّنة: (١/ ١٨٩).

(٤) الباعث على إنكار البدع والحوادث؛ ص: (٩٦- ٩٧).

رفع المسهم

اتّخاذها مواقع لإنشاد الأشعار والذّكر الجماعيّ وغير ذلك؛ فقد سُئل عن إنشاد الأشعار بالصّوامع؟ فأجاب بأنّ ذلك بدعةٌ مُضافةٌ إلى بدعةٍ؛ لأنّ الدّعاء بالصّوامع بدعةٌ، وإنشاد الشّعر والقصائد بدعةٌ أخرى؛ إذ لم يكن ذلك فى زمن السّلف المقتدَى بهم[١]، وقال محمّد بن رشد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المساجد إنّما اتّخذت لعبادة اللَّه عزّ وجلّ بالصّلاة والذّكر والدّعاء؛ فينبغِى أن تُنَزّه عمّا سوى ذلك ما أمكن، قال اللَّه عزّ وجلّ: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ﴾ أي: أُمِرَ بذلك، فمِن ترفيعها أن تُخْلَصَ لأعمال الآخرة... ولا يُنشَدَ فيها شِعرٌ..»[٢].

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يستحبّ الاجتماع للقراءة الجماعيّة للقرآن الكريم؛ فقد سمعه ابنُ القاسم يُسأل عن القوم يجتمعون جميعاً؛ فيقرؤون فى السّورة الواحدة؛ فكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذلك، وأنْكَرَ أن يكون مِن عَمَل النّاس، وسُئل ابن القاسم عن نحو هذا؛ فَحَكى الكراهية عن شيخه مالك، ونَهَى عنها، ورَآها بدعةً[٣].

وأَكْثَرُ مِن ذلك أنّه نَهَى عن تدوير القراءة فى المساجد حتى لا تنقطعَ منها، ورأى ذلك مخالفاً للهدْى الصّحيح، وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم يكن بالأمر القديم، وإنّما هو شىءٌ أُحْدِث، ولم يأت آخِر هذه الأمّة بأهْدى ممّا كان عليه أوّلُها، والقرآن حَسَنٌ»؛ وقد فسّر ابن رشد رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامه بأنّه يريد التزام القراءة فى المسجد بإثْر صلاةٍ من الصّلوات؛ على وجهٍ مخصوص» قال: «فرأى ذلك بدعة»[٤].

---

(١) الاعتصام: (١/ ١٣٧).
(٢) البيان والتّحصيل لابن رشد: (١/ ٢٣٧).
(٣) الاعتصام للشاطبيّ: (٢/ ٢١٠).
(٤) المصدر السابق: (٢/ ٢١٠).

رفع المسهم

ولقد عالج الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسألةَ البدع في العبادات بحسْمِها وسدِّ الطّرقِ أمامها؛ حتى لا تستفحلَ، ويعْظُم شأنها، ويرغَبَ الجهَلَةُ في اتّباع مُنشِئيها، ومِن ذلك مثلاً أنّ رجلاً سَأَلَه: يا أبا عبد الله؛ مِن أين أُحْرِم؟ قال: أَحْرِم مِن ذي الحليفة؛ مِن حيث أَحْرَمَ رسول اللَّه ﷺ، فقال: إنّي أريد أن أُحْرِمَ من المسجد مِن عند القبر! قال: لا تفعل؛ فأنّي أخشى عليك الفتنة! فقال: وأيّ فتنةٍ في هذه؟! إنّما هي أميالٌ أَزِيدُها!؟ قال: وأيّ فتنةٍ أعظمُ مِن أن ترى أنّك سبقْتَ إلى فضيلةٍ قَصُرَ عنها رسول اللَّه ﷺ، قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[(١)].

وعن سفيان بن عيينة أنّه قال: سألتُ مالكاً عمّن أحرم مِن المدينة وراءَ الميقات؟ فقال: هذا مخالفٌ لله ورسوله، أخشى عليه الفتنة في الدّنيا، والعذابَ الأليم في الآخرة، أَمَا سمعتَ قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، وقد أَمَر النبيّ ﷺ أن يُهَلّ من المواقيت[(٢)].

والغارةُ من مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على المبتدعة ماضيةٌ لا تهدأ، يُؤكّدها قولُهُ فيهم: «إنّ العبد لو ارتكب جميع الكبائر بعد أن لا يشرك باللَّه شيئاً وجبتْ له أرْفع المنازل؛ لأنّ كلّ ذنب بين العبد وربّه هو منه على رجاءٍ، وصاحبُ البدعة ليس هو منها على رجاء، إنّما يُهْوَى به في نار جهنّم»[(٣)].

وأمّا عن التّعامل معهم؛ فإنّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يرى أنْ يُغَضّ الطّرف عمّا يُحدِثون؛ حِفاظاً على دين النّاس، وتأميناً لسلامةِ معتقَدِهم، حَكَى ابن

---

(١) الاعتصام: (١/ ٦٦).
(٢) المصدر السابق: (١/ ٩٥- ٩٦)، وانظر: حلية الأولياء: (٦/ ٣٢٥).
(٣) الاعتصام: (١/ ٩٥-٩٦)، وانظر: حلية الأولياء: (٦/ ٣٢٥).

رفع المسهم

وضّاح رَحِمَهُ اللَّهُ قال: ثوّب المؤذّنُ بالمدينة فى زمان مالكٍ، فأرسل إليه مالكٌ فجاءه، فقال له مالكٌ: ما هذا الذى تفعل؟ فقال: أردت أن يَعرِف النّاس طلوعَ الفجر فيقومون، فقال له: لا تفعل؛ لا تُحدِث فى بلدنا شيئاً لم يكن فيه، قد كان رسول اللّه ﷺ بهذا البلد عشر سنين وأبو بكر وعمر وعثمان فلم يفعلوا هذا، فلا تحدِثْ فى بلدنا ما لم يكن فيه، فَكَفّ المؤذّن عن ذلك وأقام زماناً، ثمّ إنّه تنحنح فى المنارة عند طلوع الفجر، فأرسل إليه مالكٌ فقال له: ما الذى تفعل؟ قال: أردت أن يعرف النّاس طلوع الفجر؛ فقال له: ألم أَنْهَكَ أن لا تُحْدِثَ عندنا ما لم يكن؟ فقال: إنّما نهيْتَنى عن التّثويب؟ فقال له: لا تفعل، فَكَفّ زماناً، ثمّ جَعَل يضرب الأبواب؛ فأرسل إليه مالكٌ؛ فقال: ما هذا الذى تفعل؟ قال: أردتُ أن يعرف النّاس طلوع الفجر! فقال له: لا تفعل؛ لا تحْدِث فى بلدنا ما لم يكن فيه»[1].

والتّثويب كما فسّره الشّاطبىُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هو أنّ المؤذّن كان إذا أذّن فأبطأ النّاس؛ قال بين الأذان والإقامة: قد قامت الصّلاة، حىّ على الصّلاة، حىّ على الفلاح[2].

وكان مِن منهجه رَحِمَهُ اللَّهُ فى التّعامل معهم أن يُرَدَّ عليهم بثقةٍ تامّة وعلم متينٍ، فقد أرسل إليه ابن فرّوخ رَحِمَهُ اللَّهُ: إنّ بلدنا كثيرُ البدع، وإنّه أَلَّفَ كلاماً فى الرّدّ عليهم. فكتب إليه مالكٌ: «إنْ ظننتَ ذلك بنفسك خفتُ أن تزلَّ فتهلِكَ. لا يردّ عليهم إلاّ مَن كان ضابطاً عارفاً بما يقول لهم، لا يَقْدِرُون أنْ يُعَرِّجوا عليه؛ فهذا لا بأس به، وأمّا غير ذلك فإنّى أخاف أن يُكلّمهم فيخطىء فيَمْضُوا على خَطَئِهِ، أو يظفروا منه بشىء فيَطْغوا ويزدادوا تَمادياً على ذلك»[3].

---

(١) الاعتصام: (٢/ ٢٣٢).
(٢) المرجع السابق.
(٣) نفسه: (١/ ١٠).

ومِن منهج السّلامة عند الإمام مالك: عدمُ السّماع من المبتدع؛ خوفَ الفتنة بأمره، أو وقوع الشّك بحديثه، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان يقال: لا تمكّن زائغَ القلب مِن أذنك، فإنّك لا تدرى ما يعلقك من ذلك»(١).

ولفضْلِ أصحاب النبىّ ﷺ وعظيم شأنهم؛ كان مالكٌ يذهب إلى تأديبِ مَن أساء الأدب معهم، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَن شتم النبىّ ﷺ قُتِل، ومَن شتم أَصحابه أُدّبَ»(٢)؛ لأنّ القدْح فيهم هو فى حقيقته وقيعةٌ فى الوحْيين وقدْحٌ فى الشّريعة التى وصلتنا عن طريقهم.

قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنّما هؤلاء قَوْمٌ أرادوا القَدْحَ فى النبىّ ﷺ فلم يمكنهم ذلك، فقَدَحُوا فى أصحابِهِ؛ حتّى يُقال: رجلُ سُوءٍ، كَانَ لَهُ أَصْحَابُ سُوءٍ، ولو كان رجلاً صالحاً كان أصحابُهُ صالحين»(٣).

ونَقَل بعض أصحابه قال: «كنّا عند مالك فذكروا رجلاً يتنقّص أصحاب رسول اللّه ﷺ؛ فقرأ مالكٌ هذه الآية: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ﴾، وقال مالكٌ: «مَن أصبح فى قلبه غيظٌ على أحدٍ من أصحاب رسول اللّه ﷺ فقد أصابته الآية»(٤).

* * *

(١) المصدر السابق: (١/ ٦٦).

(٢) الصّارم المسلول: (٢/ ١٧٠).

(٣) المصدر السابق: (٢/ ١٧٦).

(٤) حلية الأولياء: (٦/ ٣٢٧).

رفع المسهم

مؤلّفات الإمام مالك

ذكر المترجِمون للإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ مؤلّفات غير «الموطّأ»، وبعضها يتتابع على نقْله الجيل بعد الجيل، ومن هذه الرّسائل والكتب:

- رسالةٌ فى القدر[١].
- رسالةٌ فى النّجوم ومنازل القمر[٢].
- رسالةٌ فى الأقضية[٣].
- رسالةٌ إلى اللّيث فى إجماع أهل المدينة.

وما نقل عنه كبار أصحابه من المسائل، والفتاوى، والفوائد؛ شىءٌ كثير، ومن أهمّ ذلك: «المدونة»، و«الواضحة».

ولبيان سبب عدم شهرة ما أُثر عن الإمام مالك من هذه المؤلفات والرّسائل يقول القاضى عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلَمُوا- وفّقكم اللَّه تعالى- أنّ لمالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أوضاعاً شريفةً مرويّةً عنه؛ أكثرُها بأسانيدَ صحيحةٍ فى غير فنٍّ من العلم، لكنّه لم يشتهر عنه منها، ولا وَاظَبَ على إسماعه وروايته غير

---

(١) ترتيب المدارك: (٢/ ٩٠)، وانظرها فى: سير أعلام النبلاء: (٨/ ٨٨)، والديباج المذهب؛ ص: (٧٥)، وتزيين الممالك: (١/ ٣٧)، وطبقات المفسرين: (٢/ ٣٠٠). قال القاضى عياض فى «ترتيب المدارك»: (١/ ٢٠٤) بعد أن أورد سَنَده فيه: «وهذا سندٌ صحيحٌ مشهورُ الرّجال، وكلهم ثقات».

(٢) ترتيب المدارك: (٢/ ٩١)، وانظرها فى: سير أعلام النبلاء: (٨/ ٨٨)، وتزيين الممالك: (١/ ٣٨)، وطبقات المفسرين: (٢/ ٣٠٠).
قال القاضى عياض فى «الترتيب»: (١/ ٢٠٤- ٢٠٥): «وهو كتابٌ جيّدٌ مفيدٌ جدّاً، قد اعتمد النّاس عليه فى هذا الباب، وجعلوه أصلاً».

(٣) ترتيب المدارك: (٢/ ٩٤)، وانظرها فى: سير أعلام النبلاء: (٨/ ٨٩)، والديباج المذهب؛ ص: (٧٥)، وتزيين الممالك: (١/ ٣٨).

الموطأ؛ مع حذْفِهِ منه وتلخيصِهِ له شيئاً بعد شيءٍ، وسائر تواليفه إنّما رواها عنه مَن كَتَب بها إليه، أو سأله إيّاها أحدٌ مِن أصحابه، ولم ترْوِها الكافّة»(١).

* * *

(١) ترتيب المدارك: (٢/ ٩٠).

رفع المسلم

مراسلات الإمام مالك الشّهيرة

رسالته إلى اللّيث بن سعد فقيهِ مصر[(١)]:

مِن مالك بن أنس إلى الليث بن سعد. سلامٌ عليكم! فإنّى أحمد اللّه إليك الذى لا إله إلاّ هو.

أمّا بعد: عَصَمنا اللّه وإيّاك بطاعته فى السّرّ والعلانية، وعافانا وإيّاك من كلّ مكروهٍ.

اعلمْ -رَحمكَ اللّه- أنّه بلغنى أنّك تُفتى النّاس بأشياءَ مخالفةٍ لمَا عليه جماعةُ النّاس عندنا، وببلدِنا الذى نحن فيه، وأنتَ فى إمامتِك وفضلِك ومنزلتِك مِن أهل بلدِك، وحاجَةِ من قِبَلك إليك، واعتمادِهم على ما جاءَهم منكَ؛ حقيقٌ بأن تخافَ على نفسك، وتتّبعَ ما ترجو النّجاة باتّباعِهِ؛ فإنّ اللّه تعالى يقول فى كتابه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ وقال تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾؛ فإنّما النّاس تَبَعٌ لأهلِ المدينةِ، إليها كانت الهجرةُ، وبها نزل القرآنُ، وأحِلّ الحلالُ وحُرِّم الحرامُ؛ إذ رسول اللّه ﷺ بين أظهُرِهم، يحضرون الوحىَ والتنزيلَ، ويأمرُهم فيطيعونَهُ، ويَسُنّ لهم فيتّبعونَهُ، حتى توفّاهُ اللّه، واختارَ له ما عندَهُ؛ صلوات اللّه عليه ورحمته وبركاته.

ثمّ قام مِن بعده أتْبَعُ النّاس له مِن أُمّته ممّن ولى الأمرَ مِن بعده، فما نَزَل بهم ممّا علموا أنْفَذُوهُ، وما لم يكن عندهم فيه علْمٌ سألوا عنه، ثمّ أخذوا بأقْوى ما وجدوا فى ذلك فى اجتهادهم وحداثَةِ عهدِهِم، وإن خالَفَهم مخالفٌ، أو قال امرؤٌ غيرُهُ أقوى منه أو أولى؛ تَرَكَ قولَه وعمِلَ بغيرِهِ.

---

(١) أوردها القاضى عياض فى «ترتيب المدارك»: (١/ ٤١-٤٤)، وانظرها فى: سير أعلام النبلاء: (٨/ ٩٠)، والديباج المذهب؛ ص: (٧٥).

ثمّ كان التّابعون مِن بعدِهِم يسلُكون تلك السّبل، ويتّبعون تلك السّنن؛ فإذا كان الأمْرُ بالمدينة ظاهراً معمولاً به لم أرَ لأحدٍ خلافَهُ للذى فى أيدِيهِم مِن تلك الوِراثةِ التى لا يجوز لأحدٍ انتحالُها ولا ادّعاؤُها، ولو ذَهَب أهل الأمصار يقولون: هذا العملُ ببلدنا، وهذا الذى مَضَى عليه مَن مضى مِنّا؛ لم يكونوا مِن ذلك على ثقةٍ، ولم يكن لهم مِن ذلك الذى جَازَ لهم.

فانظرْ -رحمك الله- فيما كتبتُ إليك فيه لنفسك، واعلمْ أنّى أرجو أن لا يكون دعانى إلى ما كتبتُ به إليك إلاّ النّصيحة للّه تعالى وحْدَه، والنّظر لك والضّنّ بك، فأنْزِل كتابي منك منزِلَته، فإنّك إن فعلتَ تَعْلَمُ أنّى لم آلُكَ نُصْحاً.

وفقنا اللّه وإيّاك لطاعته وطاعة رسوله ﷺ فى كلّ أمْر وعلى كلّ حال، والسّلام عليك ورحمة الله[1].

رسالته إلى عبيد اللّه العُمريّ الفقيهِ الزّاهد:

قال الحافظ ابن عبد البرّ فى «التّمهيد»[2]: «هذا كتبته مِن حفْظى، وغاب عنّى أصلى: إنّ عبد اللّه العمرىّ العابد كَتَب إلى مالك يحضّه على الانفراد والعمل.

فكتب إليه مالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنّ اللّه قَسَمَ الأعمالَ كما قَسَم الأرزاقَ؛ فرُبّ رجلٍ فتح له فى الصّلاةِ، ولم يفتح له فى الصّومِ، وآخَرُ فتح له فى الصّدقةِ ولم يفتح له فى الصّوم، وآخَرُ فتح له فى الجِهاد؛ فنَشْرُ العلْمِ مِن أفضلِ أعمالِ البرّ، وقد رضيتُ بما فُتح لى فيه، وما أظُنُّ ما أنا فيه بدونِ ما أنتَ فيهِ، وأرجو أن يكون كِلانا على خيْرٍ وبرٍّ».

---

(١) وانظر ردّ اللّيْثِ بْنِ سَعْدٍ على رسالة الإمام مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فى: إعلام الموقّعين: (٣/ ٩٤- ١٠٠).

(٢) (٧/ ١٨٥) طبعة دار قرطبة، وانظر: سير أعلام النبلاء: (٨/ ١١٤).

رفع المسهم

من الأقوال الحكيمة للإمام مالك

عن عبد اللَّه بن بكير قال: سمعت مالكاً يقول: «ما جلستُ إلى عالمٍ فرجعتُ من مجلسه حتى أحفظ كلّ حديث سمعته منه، ولا رجعتُ إلىَ مجلسه حتى أعامل اللَّه بكلّ حديثٍ سمعته منه»(١).

عن ابن وهب قال: سمعت مالكاً يقول: «اعلم أنّه فسادٌ عظيمٌ أن يتكلّم الإنسان بكلّ ما يسمع»(٢)، وقال لابن وهب: «العلم ينقص ولا يزيد، ولم يزل العلم ينقص بعد الأنبياء والكتب»(٣).

وسأله إسماعيل بن أبى أويس عن مسألة؛ فقال له: «قرّ» [مِن القرار والانتظار]، ثم توظّأ، ثم جلس على السّرير، ثم قال: «لا حول ولا قوة إلاّ بالله»، وكان لا يُفتى حتى يقولها(٤).

وقال: «الدُنُوّ من الباطل هَلَكَةٌ، والقولُ بالباطل بُعْدٌ عن الحقّ، ولا خير فى شىءٍ وإن كَثُر من الدنيا بفسادِ دينِ المرء ومروءته»(٥).

وقال: «قلّما كان رجلٌ صادقاً ليس بكاذبٍ؛ إلاّ مُتّعَ بعقْلِهِ، ولم يصبه ما يصيب غيره من الهرم والخَرَف»(٦).

وقال لمطرّفٍ: «ما يقول النّاس فىّ؟» فقال له: أمّا الصّديق فيُثنى، وأمّا العدوّ فيقع؛ فقال: «ما زال النّاس كذلك، ولكن نعوذ باللَّه مِن تتابُع

---

(١) إتحاف السالك لابن ناصر الدين؛ ص: (١٠٧).
(٢) الجامع لابن أبى زيد القيروانىّ؛ فقرة: (٦٤)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ٦٦).
(٣) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٦٥)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٢١١).
(٤) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٦٦).
(٥) تذكرة الحفّاظ: (١/ ٢١١).
(٦) الجامع لأخلاق الرّاوِى وآداب السامع للخطيب البغدادى: (٣/ ١٧١).

الألسنة كلّها»[١].

وقال: «ما تعلّمتُ العلم إلاّ لنفسي، وما تعلّمتُ ليحتاج النّاس إليَّ، وكذلك كان النّاس»[٢].

وقال: «أدركت بهذا البلد مَشيخةً لهم فضلٌ وصلاحٌ يحدّثون؛ ما سمعتُ مِن أحدٍ منهم شيئاً»؛ قيل: لم يا أبا عبد الله؟ قال: «لم يكونوا يعرفون ما يحدّثون»[٣].

وقال: «إنّ هذا العلم دينٌ؛ فانظروا عمّن تأخذون دينَكم، لقد أدركتُ سبعين عند هذه الأساطين- وأشار إلى مسجد رسول اللّه ويقولون: قال رسول اللّه ﷺ؛ فما أخذتُ عنهم شيئاً، وإنّ أحدَهم لو ائْتُمِن على بيت مالٍ لكان به أميناً؛ إلاّ أنّهم لم يكونوا مِن أهل هذا الشّأن»[٤].

وقال: «جُنّة العالِم: لا أدرى؛ إذا أغْفَلَها أُصيبتْ مقاتِلُه»[٥].

وقال: «الجدالُ في الدّين يُنشئ المراء، ويَذهب بنورِ العلم مِن القلب، ويُقَسّى، ويُورِث الضَّغَن»[٦].

وقال: «العلم حيث شاء اللّه جَعَله، ليس هو بكثرة الرّواية»[٧].

وقال: «حقٌّ على مَن طلب العلم أن يكون له وقارٌ، وسكينةٌ، وخشيةٌ، والعلم حَسَنٌ لمن رُزِق خيْرَه، وهو قَسْم مِن اللّه تعالى، فلا تمكّن النّاس مِن

---

(١) تذكرة الحفّاظ: (١/ ٢١٢).

(٢) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٦٦).

(٣) الجامع لأخلاق الرّاوِى وآداب السامع: (١/ ١٨٩).

(٤) سير أعلام النبلاء: (٥/ ٣٤٣).

(٥) الانتقاء؛ ص: (٣٧)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ٧٧).

(٦) الجامع لابن أبى زيد؛ فقرة: (٢٢)، ترتيب المدارك: (١/ ١٧٠)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ١٠٢).

(٧) سير أعلام النبلاء: ٨/ ١٠٨).

رفع المسهم

نفسك؛ فإنّ مِن سعادة المرء أن يُوفّق للخير، وإنّ مِن شِقوة المرء أن لا يزال يُخطئ، وذُلٌّ وإهانةٌ للعلم أن يتكلّم الرّجل بالعلم عند مَن لا يُطيعُهُ»[١].

وقال: «كان الرّجل يختلف إلى الرّجل ثلاثين سنة يتعلّم منه»[٢].

وقال: «ليس هذا الجدَل مِن الدّين بشيء»[٣].

وقال: «لا يُؤخذ العلم عن أربعة: سفيهٍ يعلن السّفه، وإن كان أروى النّاس، وصاحبِ بدعةٍ يدعو إلى هواه، ومَن يكذب فى حديث النّاس، وإن كنتُ لا أتّهمه فى الحديث، وصالحٍ عابدٍ فاضلٍ إذا كان لا يحفظ ما يحدّث به»[٤].

وعن ابن وهب قال: قيل لمالكٍ: ما تقول فى طلب العلم؟ قال: «حَسَنٌ جميلٌ، لكن انظر الذى يلزمك مِن حين تصبح إلى أن تمسِى؛ فالْزَمْه»[٥].

وقال مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «سَنّ رسول اللّه ﷺ وولاة الأمر بعده سُنناً الأَخْذ بها اتّباعٌ لكتاب الله، واستكمالٌ لطاعة الله، وقوّةٌ على دين الله، ليس لأحدٍ تغييرها، ولا تبديلها، ولا النّظر فى شيءٍ خالفها، مَن اهتدى بها فهو مهتد، ومَن استنصر بها فهو منصورٌ، ومَن تركها اتّبع غير سبيل المؤمنين، وولاّه اللّه ما تولّى، وأصْلاه جهنّم وساءت مصيراً»[٦].

وقال: «أَكُلّما جاءنا رجلٌ أجْدل من رجلٍ، تركنا ما نزل به جبريلُ على محمّد ﷺ لِجَدَلِه»[٧].

---

(١) المصدر السابق: (٨/ ١٠٨).

(٢) سير أعلام النبلاء: (٨/ ١٠٨).

(٣) الجامع لابن أبى زيد؛ فقرة: (٢٢)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ٦٧).

(٤) الجامع لأخلاق الرّاوى وآداب السامع: (١/ ١٨٩)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ٦٧).

(٥) حلية الأولياء: (٦/ ٣١٩)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ٩٧).

(٦) حلية الأولياء: (٦/ ٣٢٤).

(٧) المصدر السابق: (٦/ ٣٢٤)، وسير أعلام النبلاء: (٨/ ٩٩).

رفع المسـ هم

وقال مالكٌ: «بَلغنِي أنّه ما زهِد أحدٌ فى الدّنيا واتّقى، إلاّ نَطَق بالحكمة»[١].

وقال: «إنّ الرّجل إذا ذهب يمدح نفسه؛ ذَهَب بهاؤُهُ»[٢].

وقال الشّافعيّ: كان مالكٌ إذا جاءه بعض أهل الأهواء، قال: «أمَا إنِّى على بيّنة من دِينى، وأمّا أنت فشاكٌّ، اذهب إلى شاكٍّ مثلك فخاصمه»[٣].

وعن جعفر بن عبد اللَّه قال: كنّا عند مالك، فجاءه رجلٌ، فقال: يا أبا عبداللَّه ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾. كيف استوى؟ فما وَجَد مالكٌ من شىء ما وَجَد مِن مسألته، فنظر إلى الأرض، وجعل ينكت بعود فى يده، حتى علاه الرّحضاء، ثم رفع رأسه، ورَمَى بالعُود، وقال: «الكيف منه غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجبٌ، والسّؤال عنه بدعةٌ، وأظنّك صاحب بدعةٍ»، وأَمَر به فأُخرِج»[٤].

* * *

(١) سير أعلام النبلاء: (٨/ ١٠٩).

(٢) المصدر السابق: (٨/ ١٠٩).

(٣) حلية الأولياء: (٦/ ٣٢٤)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ٩٩).

(٤) حلية الأولياء: (٦/ ٣٢٥- ٣٢٦)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ١٠٠).

رفع عبد الرحمن النجدي المسلم

محنة الإمام مالك

تعرّض الإمام مالكُ رَحِمَهُ اللَّهُ لمحنةٍ عظيمةٍ، أراد اللّه لها أن تكون رافداً جديداً لمكانته وعظيم منزلته، وأكثرُ الرّواة على أنّها نزلت به فى ولاية أبى جعفر المنصور، ثانى الخلفاء العبّاسيّين عامَ ١٤٦هـ.

ولعلّ سبب تلك المحنة: فتياهُ بعدم إجازة طلاق المُكرَه؛ إذ كان بعضُ وُلاة بنِى العبّاس يأمر بذلك توثُّقاً لأمر البيعة، وقد كان بعض الخارجين يَرَوْن ألاّ بيعةَ فى أعناقهم لأحد؛ إذ قد أُخذت البيعة منهم كرهاً، وكان مالك فى هذا الظّرف يحدّث بقوله ﷺ: «ليس على مستكرَه يمينٌ»[(١)]، فنُهِىَ عن ذلك؛ فلم يفعل؛ فجُرِّد، وضُرب بالسِّياط كثيراً، وكان يقول حين ضرب: «اللهم اغفر لهم فإنهم لا يعلمون»، وجُبِذَت يده حتى انخلعتْ من كَتِفه، حتى ما كان يقدر على رفعها، ولا أن يُسَوِّىَ بها رداءه، ثم حُلِق رأسه، وحُمِل على بعير، وقيل له: نادِ على نفسك؛ فقال: أَلاَ مَن عَرَفنى فقد عرفنى، ومَن لم يعرفنى، فأنا مالك بن أنس، أقول: «طلاق المكرَه ليس بشىء».

وكان يعزّى نفسه فيقول: «ضُرِبتُ فيما ضُرِب فيه محمَّد بن المنكدر وربيعة وابن المسيّب»[(٢)]، ويذكر قول عمر ابن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ: **«ما أغبط أحدًا لم يصِبْه فى هذا الأمر أذى»**[(٣)].

قال اللّيث رَحِمَهُ اللَّهُ: **«إنّى لأرجو أن يرفع اللّه مالكاً بكلّ سوطٍ درجةً فى الجنّة»**[(٤)].

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٨ / ٩٨).
(٢) المصدر السابق.
(٣) نفسه: (٨ / ٩٨).
(٤) ترتيب المدارك: (١/ ١٢٩).

والغريب أنّ مالكاً رَحِمَهُ اللهُ مَشى بعد ذلك على طريقته فى العلم والتّدريس والنّصيحة، لا يحرّض على فتنةٍ، ولا يدعو إليها، وكما قال الجيّانيّ رَحِمَهُ اللهُ: «...فواللَّه ما زال مالكٌ بعد ذلك الضّرب فى رفعةٍ من النّاس وعُلوٍّ وإعظام، حتى كأنّما كانت تلك الأسواط حَلْياً حُلِّىَ بها»[(١)].

وها هو رَحِمَهُ اللهُ يَروى لنا ما كان بينه وبين المنصور بعد تَولّى المحنة وإدبارِها: «لَمّا دخلت على أبى جعفر، وقد عهِد إلىّ أنْ آتيَه بالموسم، قال لى: واللَّه الذى لا إله إلاّ هو، ما أردتُ الذى كان ولا علمْتُه، وإنّه لا يزال أهل الحرمين بخير ما كنتَ بين أظهُرِهم، وأنّى إخالُك أماناً لهم من عذاب الله، ولقد رفع اللَّه بك عنهم سطوةً عظيمةً؛ فإنّهم أسرع النّاس للفتن، وقد أمرتُ بعدوّ اللَّه أن يُؤتى به مِن المدينة إلى العراق، وأمرتُ بحبْسِه والإبلاغ فى امتهانه؛ فقلت: عافى اللَّه أميرَ المؤمنين وأكرم مثواه، ونزّهْتُهُ مِن أمرى، وقلت له: «قد عفوتُ عنه لقرابته من رسول اللَّه ﷺ وقرابتِهِ منك»؛ فقال لى: عفا اللَّه عنك وَوَصَلَكَ[(٢)].

قال الإمام الذّهبىُّ رَحِمَهُ اللهُ: «هذا ثمرة المحنة المحمودة، أنّها ترفع العبد عند المؤمنين، وبكلّ حال فهى بما كسبت أيدينا، ويعفو اللَّه عن كثير، «ومن يرد اللَّه به خيراً يصِب منه»[(٣)]، وقال النبىّ ﷺ: «كُلّ قَضَاءِ المُؤْمِنِ خَيْرٌ لَهُ»[(٤)]، وقال اللَّه تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ

---

(١) المصدر السابق.

(٢) نفسه.

(٣) أخرجه البخارى: (١٠/ ٩٤) فى أول كتاب المرضى من حديث أبى هريرة، وأكثر العلماء ضبطوا الصّاد بالكسر، والفاعل هو الله تعالى، قال أبو عبيد الهروى: «معناه: يبتليه بالمصائب ليثيبه عليها».

(٤) قطعةٌ من حديثٍ أخرجه أحمد فى «مسنده»: (٥/ ٢٤) من حديث أنسِ بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «عجباً للمؤمن لا يقضى الله له شيئاً إلاّ كان خيراً له».

وَٱلصَّـٰبِرِينَ﴾، وأنزل تعالى في وقعة أحد قوله: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَـٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَـٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ﴾، وقال: ﴿وَمَآ أَصَـٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ﴾؛ فالمؤمن إذا امتُحن؛ صَبَر واتّعظ واستغفر، ولم يتشاغل بذمّ مَن انتقم منه؛ فاللَّه حَكَمٌ مُقْسِطٌ، ثمّ يحمد اللَّه على سلامة دينه، ويعلم أنّ عقوبة الدّنيا أهونُ وخيرٌ له»[1].

***

(١) سير أعلام النبلاء: (٨ / ٨١).

رفع المسهم

وفاة الإمام مالك

زَخَرَتْ أيام مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بالخيرات والطّاعات، وكان مضربَ المثل فى العلم والإتقان، وتمامِ المروءة، ونهايةِ العقل، ووفْرةِ الحُرْمة؛ حتى أظلّت النّاس لحظاتُ فراقه هذه الدّنيا إلى ربٍّ رحيم كريم.

عن بكر بن سليم الصّواف قال: دخلنا على مالك بن أنس فى العشيّة التى قُبض فيها؛ فقلنا: يا أبا عبد اللَّه كيف تجدُك؟ قال: ما أدرى ما أقول؛ إلاّ أنّكم ستُعاينون غداً من عفو اللَّه ما لم يكن لكم فى حساب. ثم ما برحنا حتى غمّضناه[1].

وقال إسماعيل بن أبى أويس: مرِض مالك، فسألت بعض أهلنا عمّا قال عند الموت، قالوا: تشهّد، ثم قال: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾، وتوفى صبيحة أربع عشرة من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومئة، فصلّى عليه الأمير عبد اللَّه ابن محمد بن إبراهيم بن محمد بن على بن عبداللَّه بن عباس الهاشمىّ.

قال القاضى عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصّحيح: وفاته فى ربيع الأول يوم الأحد لتمام اثنين وعشرين يوماً من مرضه»[2].

وأوصى مالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ أن يكفّن فى ثيابٍ بِيضٍ، وأن يُصلّى عليه فى موضع الجنائز[3].

قال أسد بن موسى رَحِمَهُ اللَّهُ: رأيتُ مالكاً بعد موته، وعليه طويلةٌ، وثيابٌ خضرٌ، وهو على ناقةٍ يطير بين السّماء والأرض؛ فقلت: يا أبا عبد

---

(١) ترتيب المدارك: (١/ ١٣٠).

(٢) المصدر السابق: (١/ ٢٣٧).

(٣) سير أعلام النبلاء: (٨ / ١٣١).

رفع المسهم

الله، أليس قدمت؟ قال: بلى؛ فقلت: فإلام صِرْت؟ فقال: «قدِمتُ على ربى وكلّمنى كفاحاً، وقال: سلنى أعْطِك، وتَمَنّ عليَّ أُرْضِك»[١].

وقد ذكر القاضى عياض اختلاف الناس فى سنّه يوم مات؛ وعن عبد الرحمن بن القاسم، قال: عاش سبعاً وثمانين سنة.

وصَوَّبَ القاضي أنّ عُمُرَه يوم مات: ستٌّ وثمانون[٢].

ودُفن رَحِمَهُ اللَّهُ بالبقيع اتّفاقاً.

عن سعيد بن عبد الجبار قال: كنّا عند سفيان بن عيينة؛ فأتاه نعْى مالك رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقال: «**مات والله سيّد المسلمين**»[٣].

وجاء نعيُه إلى حماد بن زيد، فبكى حتى جعل يمسح عينيه بخرقة، وقال: «**يرحم اللّه مالكاً؛ لقد كان من الإسلام بمكان**»[٤].

* * *

(١) ترتيب المدارك: (١/ ٢٣٩).

(٢) المرجع السابق: (١/ ١١١).

(٣) نفسه: (١/ ١١١).

(٤) انظر: التمهيد: (١/ ٦٤)، والإرشاد: (١/ ٢٨٤)، والكامل: (١/ ١٧٨).

رفع المسهم

من أشهر شيوخ الإمام مالك

اشتهر مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بشدّة انتقائه لشيوخه؛ حتى إنه ودَع منهم جماعات عُرفوا بالزّهد والعبادة والصّلاح، ولم تكن لهم عنايةٌ بالحديث ولا همٌّ فى طلبه ومعرفته على وجهه، ولذلك عكف مالكٌ على أبواب الموثوقين ديانةً وعلماً، وما كان يأخذ الحديث إلاّ من الكُمّل المتقنين، ومِن أشهر شيوخه فى الرّواية والفقه:

١- نافع؛ الإمام المفتى الثّبْت؛ أبو عبد اللّه القرشىّ، ثمّ العدوىّ العُمرىّ، مولى ابن عمر ورَاويتُهُ. (ت/ ١١٧)[١].

٢- الزّهرىّ؛ محمد بن مسلم بن عبيد اللّه بن عبد اللّه ابن شهاب ابن عبد الله، أبو بكر القرشىّ الزّهرىّ المدنىّ، الإمام العَلَم، حافظُ زمانِه (ت/ ١٢٥)[٢].

٣- محمد بن المنكدر بن عبد اللّه بن الهدير بن عبد العزّى بن عامر ابن الحارث؛ أبو عبد اللّه القرشىّ التيمىّ المدنىّ، الإمام الحافظ القدوة، شيخ الإسلام (ت/ ١٣٠)[٣].

---

(١) انظر ترجمته فى: التاريخ الكبير: (٨/ ٨٤)، التاريخ الصغير: (٢/ ٥٩)، الجرح والتعديل: (٨/ ٤٥١)، سير أعلام النبلاء:(٥/ ٩٥)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٩٩)، العبر: (١/ ١٤٧)، البداية والنهاية: (٩/ ٣١٩)،تهذيب التهذيب: (١٠/ ٤١٢).

(٢) انظر ترجمته فى: التاريخ الكبير: (١/ ٢٢٠)، التاريخ الصغير: (١/ ٣٢٠)، الجرح والتعديل: (٨/ ٧١)، حلية الأولياء:(٣ / ٣٦٠- ٣٨١)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ١٠٨)، سير أعلام النبلاء: (٥/ ٣٢٦)، تهذيب التهذيب: (٩/ ٤٤٥).

(٣) .انظر ترجمته فى: التاريخ الكبير: (١/ ٢١٩)، التاريخ الصغير: (١/ ٢٨٧)، الجرح والتعديل: (٨/ ٩٧)، حلية الأولياء: (٣/ ١٤٦)،سير أعلام النبلاء:(٥/ ٣٥٣)،تاريخ الإسلام:(٥/ ١٥٥)،تذكرة الحفّاظ: (١/ ١٢٧)، تهذيب التهذيب: (٩/ ٤٧٣).

رفع المسلم

٤- يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو؛ أبو سعيد الأنصاريّ الخزرجيّ النّجّاريّ المدنيّ القاضي؛ الإمامُ العلاّمة المجوّد، عالم المدينة في زمانِه، وشيخُ عالِمِ المدينة، وتلميذ الفقهاء السّبعة. (ت/ ١٤٣)[١].

٥- ربيعة بن أبي عبد الرّحمن فرّوخ؛ الإمام، مُفتي المدينة، وعالم وقته، أبو عثمان، ويقال: أبو عبد الرّحمن القرشيّ التّيميّ مولاهم، المشهور بربيعة الرّأي، مِن موالي آل المنكدر (ت/ ١٣٦)[٢].

٦- عبد اللَّه بن دينار؛ الإمام المحدّث الحجّة؛ أبو عبد الرّحمن العدويّ العُمَريّ مولاهم المدنيّ (ت/ ١٢٧هـ)[٣].

٧- سعيد المقبريّ؛ الإمام المحدّث الثّقة؛ أبو سعد سعيد بن أبي سعيد كيسان اللّيثيّ مولاهم المدنيّ المقبريّ، كان يسكن بمقبرة البقيع (ت/ ١٢٥هـ)[٤].

---

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: (٨/ ٢٧٥)، الجرح والتعديل: (٩/ ١٤٧)، سير أعلام النبلاء: (٥/ ٤٦٨)، تاريخ الإسلام: (٦/ ١٤٩)، تهذيب التهذيب: (١١/ ٢٢١)، طبقات الحفاظ؛ ص: (٥٧).

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (٨/ ٤٢٠)، الثقات: (٣/ ٦٥)، صفوة الصفوة: (٢/ ٨٣)، وفيات الأعيان: (٢/ ٢٨٨)، سير أعلام النبلاء: (٦/ ٨٩)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ١٥٧)، ميزان الاعتدال: (٢/ ٤٤)، العبر: (١/ ١٨٣)، تهذيب التهذيب: (٢/ ٢٥٨).

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الصغير: (٢/ ٣١)، الجرح والتعديل: (٥/ ٤٦)، سير أعلام النبلاء: (٥/ ٢٥٣)، تاريخ الإسلام: (٥/ ٢٦٥)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ١٢٦)، ميزان الاعتدال: (٢/ ٤١٧)، تهذيب التهذيب: (٥/ ٢٠١)، طبقات الحفاظ؛ ص: (٥٠)، شذرات الذهب: (١/ ١٧٣).

(٤) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: (٣/ ٤٧٤)، التاريخ الصغير: (١/ ٢٨٢)، الجرح والتعديل: (٤/ ٥٧)، سير أعلام النبلاء: (٥/ ٢١٦)، تاريخ الإسلام: (٥/ ٨٠)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ١١٦)، ميزان الاعتدال: (٢/ ١٣٩)، تهذيب التهذيب: (٤/ ٣٨)، شذرات الذهب: (١/ ١٦٣).

٨- أبو الزّناد؛ الإمام الفقيه الحافظ المفتى؛ أبو عبد الرحمن عبد اللَّه ابن ذكوان القُرشىّ المدنىّ (ت/ ١٣٠هـ)[١].

٩- هشام بن عروة؛ ابن الزّبير بن العوّام بن خويلد بن أسد بن عبد العُزّى؛ الإمام الثّقة، شيخ الإسلام، أبو المنذر القرشىّ الأسدىّ المدنىّ (ت/ ١٤٦هـ)[٢].

١٠- عبد اللَّه بن أبى بكر؛ ابن محمد بن عمرو بن حزم؛ الإمام الحافظ؛ أبو محمد الأنصارىّ (ت/ ١٣٥هـ)[٣].

* * *

(١) انظر ترجمته فى: التاريخ الكبير: (٥/ ٨٣)، التاريخ الصغير: (٢/ ٢٧)، الجرح والتعديل: (٥/ ٤٩)، سير أعلام النبلاء: (٥/ ٤٤٥)، تاريخ الإسلام: (٥/ ٢٦٥)، ميزان الاعتدال: (٢/ ٤١٨)، تهذيب التهذيب: (٥/ ٢٠٣)، شذرات الذهب: (١/ ١٨٢).

(٢) انظر ترجمته فى: التاريخ الكبير: (٤/ ١٩٣)، التاريخ الصغير: (٢/ ٨٣)، الثّقات: (٣/ ٢٨٠)، تاريخ بغداد: (١٤/ ٤٧)، الكامل فى التاريخ: (٤/ ٣٦٠)، وفيات الأعيان: (٦/ ٥٨٠)، سير أعلام النبلاء: (٦/ ٣٤)، تاريخ الإسلام: (٦/ ١٤٥)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ١٤٤)، ميزان الاعتدال: (٤/ ٣٠١)، العبر: (١/ ٢٠٦)، تهذيب التهذيب: (١١/ ٤٨).

(٣) انظر ترجمته فى: الجرح والتعديل: (٥/ ١٧)، سير أعلام النبلاء: (٥/ ٣١٤)، تاريخ الإسلام: (٥/ ٢٦٤)، تهذيب التهذيب: (٥/ ١٦٤).

من أشهر تلاميذ الإمام مالك

بلغ مِن إمامةِ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ ومنزلتِه أنْ حَدَّث عنه جماعةٌ من شيوخه وأقرانه؛ فضلاً عن غيرهم، ولقد كثُر الآخِذون عنه، وتعددت أمصار النّاهلين من علمه، حتى كان منهم المدنىّ والمكّىّ والبصرىّ والكوفى والشّامىّ والأندلسىّ وغيرهم، ومِن أبرز الآخِذِين عنه مِن الأئمّة:

١- ابن جريج؛ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج؛ الإمام العلاّمة الحافظ شيخ الحرم المكّىّ؛ أبو خالد وأبو الوليد القرشىّ الأموىّ (ت/ ١٥٠هـ)[١].

٢- معمر بن راشد؛ الإمام الحافظ، أبو عروة بن أبى عمرو الأزدىّ، مولاهم البصرىّ (ت/ ١٥٣هـ)[٢].

٣- الأوزاعىّ؛ أبو عمرو عبد الرّحمن بن عمرو بن يحمد، الإمام وشيخ الإسلام وعالم أهل الشّام. (ت/ ١٥٧)[٣].

---

(١) انظر ترجمته فى: التاريخ الكبير: (٥/ ٤٢٢)، تاريخ بغداد: (١٠/ ٤٠٠)،سير أعلام النبلاء: (٦/ ٣٢٥)، الكامل فى التاريخ: (٥/ ٥٩٤)، وفيات الأعيان: (٣/ ١٦٣)، تهذيب التهذيب: (٦/ ٤٠٢).

(٢) انظر ترجمته فى: التاريخ الكبير: (٧/ ٣٧٨)، التاريخ الصغير: (٢/ ١١٥)، الجرح والتعديل: (٨/ ٢٥٥)، سير أعلام النبلاء: (٧/ ٥)، تاريخ الإسلام: (٦/ ٢٩٤)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ١٩٠)، ميزان الاعتدال: (٤/ ١٥٤)، العبر: (١/ ٢٢٠)، تهذيب التهذيب: (١٠/ ٢٤٣).

(٣) انظر ترجمته فى: التاريخ الكبير: (٥/ ٣٢٦)، التاريخ الصغير: (٢/ ١٢٤)، حلية الأولياء: (٦/ ١٣٥)، سير أعلام النبلاء: (٧/ ١٠٧)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ١٧٨)، ميزان الاعتدال: (٢/ ٥٨٠)، البداية والنهاية: (١٠/ ١١٥)، تهذيب التهذيب: (٦/ ٢٣٨).

٤- سفيان بن سعيد بن مسروق؛ أبو عبد اللّه الثّوريّ الكوفيّ؛ الإمام العلاّمة المجتهد، زينةُ الحفّاظ وسيّد العلماء العامِلين فى زمانه (ت/ ١٦١هـ)[١].

٥- اللّيث بن سعد بن عبد الرحمن؛ الإمام الحافظ فقيه مصر، أبو الحارث الفهميّ مولى خالد بن ثابت بن ظاعن. (ت/ ١٧٥هـ)[٢].

٦- عبد اللّه بن المبارك بن واضِح؛ أبو عبد الرّحمن الحنظليّ مولاهم التّركيّ، ثمّ المروزيّ، الإمام الحافظ، المجاهد، عالِمُ زمانه، وأمير الأتقياء فى وقته (ت/ ١٨١)[٣].

٧- محمّد بن الحسن بن فرقد، الإمام العلاّمة، فقيه العراق؛ أبو عبد اللّه الشّيبانيّ، الكوفيّ، صاحبُ الإمام أبى حنيفة (ت/ ١٨٩هـ)[٤].

٨- سفيان بن عيينة؛ ابن أبى عمران ميمون مولى محمد بن مزاحم؛ الإمام الكبير الحافظ شيخ الإسلام، أبو محمّد الهلاليّ الكوفيّ، ثمّ المكّيّ. (ت/ ١٩٨)[٥].

---

(١) انظر ترجمته فى: حلية الأولياء: (٦/ ٣٥٦)، تاريخ بغداد: (٩/ ١٥١)، سير أعلام النّبلاء: (٧/ ٢٢٩)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٢٠٣)، العبر: (١/ ٢٣٥).

(٢) انظر ترجمته فى: التاريخ الكبير: (٧/ ٢٤٦)، التاريخ الصغير: (٢/ ٢٠٩)، الجرح والتعديل: (٧/ ١٧٩)، حلية الأولياء: (٧/ ٣١٨)، تاريخ بغداد: (١٣/ ٣)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ١٣٦)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٢٢٤)، تهذيب التهذيب: (٨/ ٤٥٩).

(٣) انظر ترجمته فى: التّاريخ الكبير: (٥/ ٢١٢)، حلية الأولياء: (٨/ ١٦٢)، تاريخ بغداد: (١٠/ ١٥٢)، سير أعلام النّبلاء: (٨/ ٣٧٨).

(٤) انظر ترجمته فى: الجرح والتعديل: (٧/ ٢٢٧)، تاريخ بغداد: (٢/ ١٧٢)، وفيات الأعيان: (٤/ ١٨٤)، سير أعلام النبلاء: (٩/ ١٣٤)، ميزان الاعتدال: (٣/ ٥١٣)، لسان الميزان: (٥/ ١٢١)، الفوائد البهيّة؛ ص: (١٦٣).

(٥) انظر ترجمته فى: التاريخ الكبير: (٤/ ٩٤)، التاريخ الصغير: (٢/ ٢٨٣)، =

٩- عبد الرحمن بن مهدىّ بن حسّان بن عبد الرّحمن؛ الإمام النّاقد المجوّد؛ سيّد الحفّاظ، أبو سعيد العنبرىّ، مولاهم البصرى اللؤلؤىّ (ت/ ١٩٨هـ)[١].

١٠- محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشّافعىّ؛ الإمام العالم العامل، فقيه الملّة وإمام مدرسة أهل الحديث فى عصره (ت/ ٢٠٤هـ)[٢].

١١- وآخرُ تلاميذ مالكٍ موتاً: المحدّث الفقيه المعمّر؛ راوى موطّئه عنه؛ أبو حذافة أحمد بن إسماعيل بن محمد بن نبيه السّهمىّ القُرشىّ المدنىّ، نزيلُ بغداد، وبقيّة المسنِدين (ت/ ٢٥٩هـ)[٣].

= الجرح والتعديل: (١/ ٣٢)، حلية الأولياء: (٧/ ٢٧٠)، تاريخ بغداد: (٩/ ١٧٤)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ٤٥٤)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٢٦٢)، ميزان الاعتدال: (٢/ ١٧٠)، تهذيب التهذيب: (٤/ ١١٧).

(١) انظر ترجمته فى: التاريخ الكبير: (٥/ ٢٥٤)، حلية الأولياء: (٩/ ٣)، تاريخ بغداد: (١٠/ ٢٤٠)، سير أعلام النبلاء: (٩/ ١٩٢)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٣٢٩)، تهذيب التهذيب: (٦/ ٢٧٩).

(٢) انظر ترجمته فى: «مناقب الشّافعيّ» للبيهقىّ، تهذيب الأسماء واللّغات: (١/ ٤٤-٦٧)، الانتقاء؛ ص: (٦٥-١٢١)، سير أعلام النّبلاء: (١٠/ ٥)، تاريخ بغداد: (٢/ ٥٦- ٧٣).

(٣) انظر ترجمته فى: تاريخ بغداد: (٤/ ٢٢)، سير أعلام النبلاء: (١٢/ ٢٤)، ميزان الاعتدال: (١/ ٨٣)، العبر: (٢/ ١٨)، تهذيب التهذيب: (١/ ١٥).

ومن المفيد: العلمُ بأنّه يَروِى عن الإمام مالكٍ مجموعةٌ من الرّواة، اجتمعوا فى اسم «يحيى»، منهم: يحيى بن يحيى اللّيثىّ المصمودىّ، وهو أشهرهم، يحيى ابن مالك بن أنس (ابنه)، يحيى بن سعيد القطّان، يحيى بن مضر القيسىّ الأندلسىّ، يحيى بن يحيى التميمىّ النّيسابورىّ، يحيى ابن عبد الله بن بكير المخزومىّ، شيخه يحيى بن سعيد الأنصارىّ، يحيى ابن أيوب الغافقىّ المصرىّ الأموىّ مولاهم، يحيى بن أبى كثير «وهو من شيوخه»، يحيى بن أبى زائدة الكوفى «وهو من أقرانه»، يحيى بن صالح الحمصىّ.

رفع المسيَّهم

طبقاتُ أصحاب الإمام مالك

ذكر ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ[١] أنّ أصحاب مالكٍ إذا روى لهم الرّواة وإن كانوا من الأئمّة؛ كالأوزاعيّ أو عبد الرحمن بن مهديّ أو عبد الرّزاق أو عبد المجيد بن عبد العزيز أو عبد اللّه بن المبارك أو عبد اللّه بن عثمان «الملقّب بعبدان» أو أبو يوسف القاضى أو محمد بن الحسن الشّيبانيّ أو الضّحاك بن مخلد أو هشام بن عمّار أو يحيى بن سعيد أو يونس بن يزيد، ومَن هو مِثلَ هؤلاء أو دونهم-: خِلافَ ما رواه الأئمّة الملازمون لمالكٍ والخُلَّصُ مِن تلاميذه؛ كابن القاسم وابن وهب وعبد اللّه بن نافع ويحيى بن يحيى وابن بكير وعبد اللّه بن مسلمة وعبد اللّه بن نافع وأبو مصعب وابن عبد الحكم؛ لم يلتفتوا إلى روايتهم، وعَدُّواها رواية شاذّةً.

وقاعدتهم فى هذا: أنّ الأعلمَ بمالكٍ، والألْزمَ له، والأخْبَر بمذهبه؛ أولى من غيره؛ حتى إنّهم لا يعدّون تلك الرّواية المخالفة مِن أولئك خلافاً مُعتَبَراً، ولا يحْكونها إلاّ على وجه التّعريف، أو من باب نقْل الأقوال الغريبة، فهم لا يقبلون روايةً عن إمامهم مالكٍ إلاّ روايةَ مَن كان إماماً ثقةً؛ نظيرَ ابنِ القاسم أو أجلّ منه.

وإذا روى ابن القاسم وغيرُه عن مالك شيئاً؛ قدّموا روايةَ ابن القاسم ورجّحوها، وعمِلوا بها، وألْغَوْا ما سواها.

* * *

(١) انظر: كتاب الفروسيّة؛ ص: (٢٨٣).

الفصل الثّانى

الموطّأ

- تمهيد
- قصّة تأليف «الموطّأ»
- منزلة «الموطّأ»
- بعض ما قيل فى «الموطّأ» مِن الشعر
- مزايا «الموطّأ»
- حبيبٌ بن أبى حبيب وقصّته مع «الموطّأ»
- محتويات «الموطّأ»
- شيوخ الإمام مالك فى «الموطّأ»
- شروط الصّحّة عند الإمام مالك فى موطّئه
- المنهج العام لفقه الإمام مالك فى موطئه
- روايات «الموطّأ» ورواتُها
- بعض مرويّات الإمام مالك فى الصّحيحين
- شُروح «الموطّأ»
- أسانيد الإمام مالك فى الأحاديث المرفوعة
- أسانيد الإمام مالك فى الأحاديث المرسلة
- أسانيد الإمام مالك فى آثار الصّحابة
- أسانيد الإمام مالك فى أقوال فقهاء المدينة
- شرح بعض مصطلحات «الموطّأ»
- مسائل الفقه فى «الموطّأ»
- مِن أهم الأصول الاستدلاليّة فى «الموطّأ»

رفع المسلم

تمهيد

يُعَدُّ «الموطّأ» للإمام مالك مِن أشهر الكتب المصنّفة فى المائة الثانية، ومِن أوائل الكتب المدوَّنة فى الحديث، وقد كان النّاس قبل مالك رحمه الله يعتمدون على حفظ الصّدر، وسيلان الذّهن، ولم تكن الكتابة والتّدوين محلَّ اهتمام.

وكان الاتّجاه إلى تدوين السّنن والأخبار فكرةَ عمر بن عبد العزيز رحمه الله، ولم يتمّ له ما أراده مِن ذلك، فعَزم مِن بعده أبو جعفر المنصور على جمْع النّاس على فقْهٍ واحدٍ، وهو ما عليه أهل المدينة؛ أثراً ورأياً، وناسَبَ أنْ أُعجِب بموطّأ مالك، فعرَضَ عزْمَه على الإمام؛ فكره مالكٌ ذلك ونهاه، وحاولَ الأمرَ هارونُ الرّشيد من بعده، ولم يرضَ مالكٌ أيضاً، وطلب إليه أن يعدِل عن فكرته تيسيراً على النّاس فى أقضيتهم.

و«الموطّأ» كتابُ حديثٍ ونظرٍ فقهىٍ، يَذكر فيه الإمامُ فى الغالبِ أحاديثَ الباب، ثم يُرْدِفُها بموافقة عمل أهل المدينة أو مخالفته، وينقل رأى فقهاء الصّحابة وأئمّة التّابعين؛ كسعيد بن المسيب، وكثيراً ما يذكر ملخّص ما يراه فى المسألة.

رفع
المسيَّهم
غفرالله له ولوالديه

قصّة تأليف «الموطّأ»

رُويتْ أخبارٌ كثيرةٌ فى هذا الصّدد، ولعلّ مِن أعْونِها لنا فى هذا السّياق؛ ما ثبت عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ نفسه؛ فهو صاحب الكتاب والأخبر بقصّته وسبب جمعه.

قال مالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «دخلتُ على أبى جعفر بالغداة حين وقعت الشّمس بالأرض، وقد نزل عن سريره إلى بِساطِهِ، فقال لى: حقيقٌ أنتَ بكلّ خير، وحقيقٌ بكلّ إكرام، فلم يزل يسألنى حتى أتاه المؤذّن بالظهر؛ فقال لى: أنتَ أعلمُ النّاس، فقلت: لا واللّه يا أمير المؤمنين، قال: بلى، ولكنّك تكتم ذلك، فما أحدٌ أعلم منك اليوم؛ يا أبا عبد الله، ضع للنّاس كُتُباً، وجنّب فيها شدائد عبد اللّه بن عمر، ورُخَصَ ابن عباس، وشواذّ ابن مسعود، واقصد أوسط الأمور، وما اجتمع عليه الأمّة والصّحابة، ولئن بقيتُ لأكتبنّ كُتُبَك بماء الذّهب، فأحمل النّاس عليها؛ فقلت له: يا أمير المؤمنين، فإنّ النّاس قد سبقتْ لهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورووا روايات، وأخذ كلّ قوم بما سبق إليهم، وعملوا به، ودانوا له؛ مِن اختلاف أصحاب رسول اللّه ﷺ وغيرهم، وإنَّ ردّهم عمّا اعتقدوه شديدٌ، فدع النّاس وما هم عليه، وما اختار أهل كلّ بلدٍ لأنفسهم؛ فقال: «لَعَمرى لو طاوعتنى على ذلك لأمرتُ به»[١].

وقال ابن خلدون رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد كان أبو جعفر بمكانٍ من العلم والدّين قبل الخلافة وبعدها، وهو القائل لمالكٍ حين أشار عليه بتأليف الموطّأ: يا أبا عبد الله، إنّه لم يبق على وجه الأرض أعلم منّى ومنك، و

---

(١) ترتيب المدارك: (٢/ ٧١-٧٣).

إنِّى قد شغلتنى الخلافة، فضع أنت للنّاس كتاباً ينتفعون به، . . .ووطِّئه للنّاس توطئة»[١]؛ فألّف الإمام مالك كتابه على هذا المنهج، فالموطّأ معناه: المسهّل الميسّر[٢].

* * *

(١) المقدمة؛ ص: (١٧- ١٨)، وانظر: انتصار الفقير السالك للراعى الأندلسىّ؛ ص: (٢٠٨).

(٢) انظر: لسان العرب: (١/ ١٩٥).

رفع المسهم

منزلة «الموطّأ»

حَظِيَ الجامع الصّحيح للإمام البخاريّ بمكانةٍ عظيمةٍ لمزاياهُ العديدة؛ من التزام أعلى مراتب الصّحة، وانتقائه من الحديث ما لم يشاركه فيه غيره، ومع ذلك فإنّ موطّأ الإمام مالك قدوةُ البخاريّ وأسوتُهُ، فهو الذى انتهج الانتقاءَ والاختيار، واشتدّ فى نقد الرّجال، وكان تامّ الملَكَة فى معرفة الحديث، وهو الذى فَتَح باب الجمع بين الحديث والفقه، والتعليق عليها بآثار الصّحابة ﭬ، وبأقوال التّابعين وفتاويهم؛ فللإمام مالك ولكتابه بحقٍّ مِنّةٌ عظيمةٌ فى رقاب من جاء بعده من أهل العلم.

قال الشافعيّ وعبد الرّحمن بن مهديّ رحمهما الله: «ما فى الأرض كتابٌ فى العلم أكثر صواباً مِن موطّأ مالك»[(١)].

وقال الحافظ ابن العربى ﵀: «اعلموا - أَنَارَ اللّه أفئدتكم - أنّ كتاب الجعفيّ هو الأصل الثّانى فى هذا الباب، و«الموطّأ» هو الأول واللّباب، وعليهما بناءُ الجميع؛ كالقشيريّ والتّرمذيّ فمَن دونهما، ما طَفِقُوا يُصنِّفونه..»[(٢)].

وقال الحافظ الذهبيّ: «ورأيته [يعنى؛ ابن حزم] قد ذَكَر قولَ من يقول: أجلّ المصنّفات «الموطّأ»؛ فقال: «بل أولى الكتب بالتعظيم «صحيحا» البخاريّ ومسلم، و«صحيح» ابن السّكن، و«منتقى» ابن الجارود، و«المنتقى» لقاسم بن أصبغ، ثم بعدها: كتاب أبى داود، وكتاب النسائيّ، و«المصنف» لقاسم بن أصبغ، و«مصنف» أبى جعفر الطّحاويّ، و«مسند» البزّار، و«مسند» ابن أبى شيبة، و«مسند» أحمد بن حنبل،

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٨/ ١١١).

(٢) عارضة الأحوذى: (١/ ٥).

و«مسند» إسحاق، و«مسند» الطيالسىّ، و«مسند» الحسن بن سفيان، و«مسند» ابن سنجر، و«مسند» عبد اللَّه بن محمد المسندىّ، و«مسند» يعقوب بن شيبة، و«مسند» علىّ بن المدينىّ، و«مسند» ابن أبى غرزة، وما جرى مجرى هذه الكتب التى أُفْرِدت لكلام رسول اللَّه ﷺ صِرفاً، ثمّ الكتب التى فيها كلامُهُ وكلامُ غيره؛ مثل «مصنّف» عبد الرّزّاق، و«مصنّف» أبى بكر بن أبى شيبة، و«مصنّف» بقىّ بن مخلد، وكتاب محمد بن نصر المروزىّ، وكتاب ابن المنذر الأكبر والأصغر، ثمّ «مصنّف» حمّاد بن سلمة، و«موطّأ» مالك بن أنس، و«موطّأ» ابن أبى ذئب، و«موطّأ» ابن وهب، و«مصنّف» وكيع، و«مصنّف» محمد بن يوسف الفريابىّ، و«مصنف» سعيد بن منصور، و«مسائل» أحمد بن حنبل، وفقه أبى عبيد، وفقه أبى ثور».

فعلّق عليه الذّهبىّ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «**ما أنصفَ ابنُ حزمٍ! بل رتبةُ «الموطّأ» أن يُذكَر تِلو الصّحيحين؛ مع سنن أبى داود والنّسائىّ؛ لكنّه تأدّب وقدّم المسنَدَات النّبويّة الصّرْفة، وإنّ للموطّأ لوقْعاً فى النّفوس ومهابةً فى القلوب لا يُوازيها شىء**»(١).

وقال الشيخ الطّاهر بن عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ: «..فكملت بالموطّأ الأداةُ التى يتطلّع إليها المسلم المتفقّه فى الدّين، المتطلّب مصادفةَ الحقّ ومرضاة اللَّه تعالى، وإنّما دُوّنت السّنّة لأجل العمل بها، والتفقّه فى دين اللَّه بها؛ فإذا أعْوَزنا المأثورُ عن رسول اللَّه ﷺ، فإنّ لنا فى المأثور عن أصحابه والمعمولِ به لدى فقهاء مدينة الرّسول ﷺ معتَصَماً نعتصم به يقومُ لنا مقامَ المأثور عن رسول اللَّه ﷺ، وذلك يكثُرُ الاحتياجُ إليه فى أبوابٍ مِن العُقُود والمعاملات؛ مثل العتق والقراض والمساقاة؛ فإذا كانت الأحاديث المسنَدَة

(١) سير أعلام النبلاء: (١٨/ ٢٠٢).

قد أبلغت إلينا أقوال الرّسول ﷺ وأفعالَه؛ فإنّ أعمال أصحابه وخلفائِه وما جرى مِن العمل فى مدينته منذ حياته، واستمرّ إلى ما قارب ذلك؛ فهو كنزٌ عظيمٌ من التّشريع والهدى، بَقِيَ مختَزَناً بالمدينة لا يمكن نقْله كما تُنقَل المسانيد، ولكنّه يُحكى ويُوصَف، وقد بَقِيَ وَكُفُهُ مختزناً فى «الموطّأ» لا نجده فى غيره إلاّ قليلاً؛ فإنّ مالكاً قد اختصّ بتدوين ذلك؛ إذ اجتمع له فى نقْلِه قرْبُ الزّمان من زمان النّبوّة، وكوْنُ المكان مكانَها»[(١)].

وقال الشيخ ولىّ اللّه الدّهلوىّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «. . .تيقّنتُ أنّه لا يوجد الآنَ كتاب مّا فى الفقه أقوى من موطّأ الإمام مالك؛ لأنّ الكتب تتفاضلُ فى ما بينها؛ إمّا مِن جهة فضْل المصنّف، أو مِن جهة التزام الصّحّة، أو مِن جهة شُهرة أحاديثها، أو مِن جهة القَبول لها مِن عامّة المسلمين، أو مِن جهة حُسْن التّرتيب واستيعابِ المقاصد المهمّة ونحوها، وهذه الأمورُ كلّها موجودةٌ فى الموطّأ على وجه الكمال؛ بالنّسبة إلى جميع الكتب الموجودة على وجه الأرض الآن. . .أمّا فضْل المصنّف؛ فلا يخفى أنّه لا يُوجد اليوم كتابٌ من مؤلّفات إمامٍ من تُبَع التّابعين غير الموطّأ، ولا يوجد كتابٌ اتّفق أهل الحديث على جلالة قدْر مصنّفه مثل الموطّأ؛ لأنّ أمثال مالكٍ فى زمن تبَع التابعين قليلون، ولم يبق لأحدٍ منهم تأليفٌ ما، وكذلك لا يوجد كتابٌ مِن تأليف أئمّة الفقه المتبوعين غير الموطّأ. . أمّا التزام الصّحّة؛ فقال الشّافعىّ: ما على ظهر الأرض كتابٌ بعد كتاب اللّه أصحّ من كتاب مالك. . ، وقال الحافظ مغلطاىْ: «أوّل مَن صنّف الصّحيح مالك»، وقال الحافظ بن حجر: «كتابُ مالك صحيحٌ عنده، وعند مَن قلّده؛ على ما اقتضاه نظرُهُ مِن الاحتجاج بالمرسل والمنقطِع وغيرِهما». . فالإمام مالكٌ عمِل بمقتضى أصله، وليست هذه العلل قادحةً فى صحّة الحديث عنده؛

(١) كشف المغطّى؛ ص: (٣٥).

فيكون الموطّأ كلّه صحيحاً عند مالك وأبى حنيفة وسائر التابعين، وزاد السّيوطىّ. . : «إنّ المرسل والمنقطع حجّة عند مالك ومَن وافقه فى هذه المسألة، وكذلك حجّة عندنا إذا اعتضد بالرّواية المرفوعة، أو بموقوف صحابىّ، وليس فى الموطّأ مرسَلٌ إلاّ وقد اعتضد بالرّوايات المرفوعة بلفْظها أو بالمعنى؛ فالصواب أن يقال: إنّ الموطّأ صحيحٌ عند الجميع. . .، وأمّا شُهْرة الموطّأ؛ فقد رواه عن مؤلّفه الإمام مالك جمٌّ غفيرٌ من كلّ طائفة. . .، أمّا تلقّيهِ بالقَبول مِن أصحاب الكتب السّتّة؛ فأظهر مِن أن يُذكَر، والإمامُ البخارىّ إذا وَجد حديثاً متّصلاً مرفوعاً برواية مالك لا يَعْدل عنه إلى غيره إلاّ إذا لم يكن على شرطه؛ فيُورِدُ له شواهد، وفى كثيرٍ مِن المواضع يستشهد لآثار الموطّأ بإشاراتِ الحديثِ وإيمائه، أمّا مِن جهة التّرتيب والاستيعاب؛ فلا يخفى أنّ مالكاً جمع أوّلاً فى الموطّأ عشرة آلاف حديث، ثمّ صار ينظر فيها كلّ يوم وينقص منها، إلى أنْ بقىَ هذا العدد»[1].

* * *

(١) مقدّمة «المسوّى»؛ ص: (١٧- ٢٨).

بعض ما قيل فى «الموطّأ» مِن الشِّعْر

قال أحد الشّعراء فيه:

أقول لمن يَروى الحديث ويكتُبُ ويسلُك سبْل الفقه فيه ويطلُبُ
إنَ اَحببْتَ أن تُدعى لدى الحق عالِماً فلا تَعْدُ ما تحوى من العلم يثرِبُ
أتترك داراً كان بين بيوتها يروح ويغدو جبرائيل المقرّب
ومات رسول اللّه فيها وبعده بسنّته أصحابُهُ قد تأدّبوا
وفرّق شمْل العلم فى تابعيهِمُ وكلّ امرئ منهم له فيه مذهب
فخلّصه بالسبل للنّاس مالكٌ ومنه صحيحٌ فى المَجَسّ وأجرب
ولو لم يَلُحْ نورُ الموطّا لمن سَرَى بليلِ عَمَاهُ ما دَرَى أين يذهبُ
فبادِر مُوطّا مالكٍ قبل فوْته فما بعده إن فات للحقّ مطلب
ودع للموطّا كلّ علْمٍ تريدُهُ فإنّ الموطّا الشمسُ والعلم كوكب
هو العلمُ عند اللّه بعد كتابه وفيه لسان الصدق بالحقّ مُعْرِب
لقد أعربتْ آثارُهُ ببيانها فليس لها فى العالَمين مكذِّبُ
وممّا به أهل الحجاز تفاخروا بأنّ الموطّا بالعراق محبّب
ومَن لم يكن كُتْبُ الموطّا ببيته فذاك من التوفيق بيت مخيَّبُ
أتعجب منه إذْ علا فى حياته تعالِيهِ مِن بعد المنيّة أعْجبُ
جزى اللّه عنّا فى موطّاه مالكاً بأفضل ما يُجزى اللّبيب المهذّب
لقد أحسن التّلخيص فى كلّ ما رَوَى كذا فِعْلُ مَن يخشى الإله ويَرْهَب
لقد فاق أهل العلم حيّاً وميّتاً فأضحتْ به الأمثال فى النّاس تُضْرَب
وما فاقهم إلّا بتقوى وخشيةٍ وقد كان يرضى فى الإله ويغضب

❊ ❊ ❊

مزايا «الموطّأ»

اجتمع فى كتاب مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حسناتٌ كثيرة، يمكن أن يكون من أهمّها وأجْلاها:

أولاً: أنّه من تصنيف إمام دار الهجرة؛ أمير المؤمنين فى الحديث، والفقيه المجتهد المتقدِّم المتبوع، الذى شَهِد له أئمّة عصره ومَن بعدهم بالإمامة فى الفقه والحديث؛ فعن على بن المدينىّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «كان حديث الفقهاء أحبّ إليهم من حديث المشيخة»(١)، وقال الإمام أحمد بن حنبل: «معرفة الحديث والفقه فيه أحَبّ إلىّ مِن حفظهْ، وقال علىّ بن المدينىّ: «أشرف العلم: الفقه فى متون الأحاديث، ومعرفة أحوال الرّواة»(٢).

ثانياً: إطباقُ العلماء على تبجيله والثّناء عليه، وتواتُرُ كلامِهِم فى مدْحِهِ وتقريظه، ومن ذلك ما قاله الإمام الشافعىّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه: «ما على ظهر الأرض كتابٌ أصحّ بعد كتاب اللّه من كتاب مالك»(٣).

ثالثاً: أنّه مِن مؤلفات بدايات القرون المفضّلة، فهو سابقٌ متقدِّمٌ،

---

(١) مقدمة «المسوّى شرح الموطّأ»: (١/ ٣١).

(٢) منهاج السنة النّبويّة: (٤/ ١١٥)، وفى «تدريب الرّاوِى» للحافظ السيوطىّ؛ ص: (٨): «قال الأعمش: حديثٌ يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشّيوخ»، وعَقَد الحافظ الرّامهرمزى باباً طويلاً فى فضْل من جمع بين الرّواية والدّراية؛ ص: (٢٣٨)، وعَقد بعده الحافظ الخطيب البغدادى فى آخر كتابه «الكفاية»؛ ص: (٤٣٣) باباً فى مُوجبات ترجيح الأخبار، وذَكَر فيه ما يتّصل بتفضيل حديث الفقيه على حديث غيره.

(٣) سير أعلام النبلاء: (٨/ ١١١).

ولعلّه أوّل كتاب فى بابه، وللسّابق فضْلٌ ومَزِيّةٌ؛ ومالكٌ هو الإمام الذى سَنّ رواية الحديث على أبواب الفقه، واقتدى به الأئمّة بعده؛ كالبخاريّ ومسلم وغيرهما.

رابعاً: أنّ باب الاجتهاد منغلقٌ على مَن رامَه إلاّ باقتفاء «الموطّأ»؛ وهذا بشهادة عالم حنفيّ منصِفٍ.

يقول الدّهلَويّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «طريقُ الاجتهاد وتحصيل الفقه؛ بمعنى معرفة الأحكام الشّرعيّة مِن أدلّتها التفصيليّة مسدودٌ اليوم على مَن رَام التّحقيق إلاّ مِن وجه واحدٍ، وهو أن يَجعل المحقّق «الموطّأ» نصْب عينيه، ويجتهدَ فى وصْل مراسيله، ومعرفة مآخذ أقوال الصّحابة والتّابعين، . . . ثم يسلكَ طريق الفقهاء المجتهدين فى المذاهب؛ مِن تحديد مفهوم الألفاظ، وتطبيق الدّلائل، وتبيين الأركان والشّروط والآداب، واستخلاصِ القواعد الكلّيّة الجامعة المانعة، ومعرفةِ علل الأحكام، وتعميمها وتخصيصها وفقاً لعموم العلّة وخصوصها وأمثال ذلك، ويجتهدَ فى فهم تعقّبات الإمام الشافعيّ وغيره، ثم يجتهدَ فى تطبيق المختلفات، أو ترجيح الأحسن منها.

وما قلناه: إنّ طريق الاجتهاد مسدودةٌ إلاّ مِن هذه الجهة، الباعث على ذلك: أنّ الأحاديث المرفوعة وحدها لا تكفى جميع الأحكام، بل لا بدّ لها من آثار الصّحابة والتابعين، ولا يُوجد كتابٌ جامعٌ لهذا وذاك الآنَ، ويكونُ مع ذلك مخدوماً من العلماء، ونُظِر فيه نَظَر المجتهدين طبقةً بعد طبقةٍ غير الموطّأ، وهذا أمرٌ لا يحتاج إلى دليل عند مَن عَرف الكتب المأثورة التى هى أصول الشّرع، وعَلِم أيضاً كلام أهل العلم فيها، وأنظارَ المجتهدين فى شرحها»[1].

* * *

(١) المُسَوّى: (١/ ٢٩- ٣٠).

حبيبُ بن أبى حبيب وقصّته مع «الموطّأ»!

جَدلٌ قديمٌ ذاك الذى ثار حول حبيب بن أبى حبيب المصرىّ كاتبِ مالك. . . !

وقد اتّفقت مصادر الرجال والتّراجم على توهين حبيبٍ هذا، وإن كان مِن أقرب النّاس إلى مالك فى قراءة الموطّأ.

قال الحافظ الذّهبىّ رَحِمَهُ اللَّهُ فى ترجمته: «حبيب بن أبى حبيب واسم أبيه زريق. . . كاتب مالك. . قال أحمد: ليس بثقة. . وقال ابن معين: كان يقرأ على مالكٍ، ويتصفّح ورقتين ثلاثة فسألونى عنه بمصر؛ فقلت: ليس بشيء، وقال أبو داود: كان من أكذب الناس، وقال أبو حاتم: رَوى عن ابن أخى الزّهرىّ أحاديثَ موضوعة، وقال ابن عدىّ: أحاديثه كلّها موضوعة، وقال ابن حبان: كان يورّق بالمدينة على الشيوخ، ويَروى عن الثقات الموضوعات، كان يُدخِل عليهم ما ليس من حديثهم»[(١)]، وساق حديثَ أحمد بن داود المكّىّ، بتحديث حبيبٍ كاتب مالك عن ابن أخى الزّهرىّ عن الزّهرىّ عن سعيد بن المسيب عن أُبىّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «قال لي جبريل: «ليبك الإسلام على موت عمر»، ثم قال الذهبىّ: «هذا حديثٌ منكر، وحبيبٌ ليس بثقةٍ»[(٢)].

وفى «الكامل» لابن عدىّ[(٣)]، قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعْد أنْ روى لحبيبٍ أحاديث: «وهذه الأحاديث مع غيرها ممّا روى حبيبٌ عن هشام بن سعد؛

---

(١) ميزان الاعتدال: (١/ ٤٥٢)، وانظر ما قيل مِن الجرح فى «حبيب»: تهذيب الكمال: (٥: ٣٦٦ - ٣٦٩)، الضّعفاء للعقيليّ: (١/ ٢٦٥)، كتاب الضّعفاء والمتروكين؛ ص: (١٧١).

(٢) سير أعلام النبلاء: (٤/ ٢٢٠).

(٣) (٢/ ٤١٤).

كلّها موضوعةٌ، وعامّةُ حديث حبيب موضوعُ المتن مقلوبُ الإسناد، ولا يحتشم حبيبٌ فى وضع الحديث على الثّقات، وأمْرُه بيّنٌ فى الكذّابين، وإنّما ذكرتُ طرفاً منه ليُستدلّ به على ما سواه».

وذكر القاضى عياض رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ العلّة فى عدم إخراج البخارىّ حديث يحيى بن بكير عن مالكٍ إلاّ القليل؛ إنّما هى سماعُهُ بقراءة حبيب[1].

وهذا الأمر فى الحقيقة يحتاج إلى وقفة ومناقشة:

مرّ بنا فى ما خلا مِن سيرة مالك رَحِمَهُ اللَّهُ وجلالته وإمامته فى الحفظ وهيبته العاتية؛ ما يجعلنا فى حَيرةٍ مِن أمْرِهِ وأمْرِ حبيبٍ معه؟ فلا أجده معقولاً أنّ الأئمةَ وأمراءَ المؤمنين فى الحديث، بل والخلفاءَ والأمراءَ والمدنيّين والغُرْب عن المدينة وَوُجُوه النّاس؛ كلهم يجلس عند مالك كأنّ على رأسه الطّير، وكذّابٌ سفيهٌ متلاعبٌ. يتقدّمُهم فى القراءة بين يدى الشّيخ الجليل!!، أين غيْرة الحاضرين من الأئمّة على حديث رسول اللّه ﷺ؟ أين حِفَاظُهم على حرمة مجلس العلم؟ أين حرصهم على التوثّق من حديث شيخهم؟ أين حفظهم الذى طبّقت الآفاقَ نوادرُهم فيه؟ بل أين مِن كلّ هذا جلالةُ مالك، وتيقُّظه، وهو الذى صحّ عنه أنّه لم يجالس سفيهاً قطّ...؟!

كيف يصحّ أنّ حبيباً الكذّاب السّفيه الماكر. يَخْفَى أمْرُهُ حتى يَقضىَ مالكٌ وتفيض روحه إلى بارئها، ثم يكون هو القائمَ على جهازه وتغسيله مع بنِى مالكٍ مِن بعده؛ كما جاء فى «ترتيب المدارك»: أنّ مالكاً غسّله ابن كنانة وابن أبى زنبر، وابنه يحيى وكاتبه حبيب يَصُبّان عليه الماء[2].

لقد تمكّن حبيبٌ هذا من قلب شيخه مالك؛ حتى لقد قال مصعب:

---

(١) الإلماع؛ ص: (٧٧).

(٢) ترتيب المدارك: (١/ ١٢٩).

قال لنا مالكٌ: «صِلُوا حبيباً، أَعْطُوا حبيباً»[١].

بقراءةِ حبيبٍ سمع كثيرٌ من النّاس «الموطّأ»؛ كما ذكر ذلك القاضى عياضٌ، وهذه الصّحاح والسّنن والمسانيد والجوامع مليئةٌ بحديث مالك؛ يقول الرّاوِى فيها عن مالك: «أخبرنا، وحدّثنا، . . .»؛ فإذا كان كثيرٌ منها، أو بعضها على الأقلّ بتلك القراءة؛ فما العمل حِيالَها؟ إنّ هذا لعجبٌ مِن الأمر؟ وبالحَرِىّ بالوقوف عنده مليّاً والتفكّر فيه.

والذى يظهر لى - واللَّه أعلم - أنّ حديث مالك رَحِمَهُ اللَّهُ ليس حِكْراً على أحدٍ؛ حبيب أو غيره، فحديثُه معروفٌ محفوظٌ، وحبيبٌ على درايةٍ كاملةٍ بذلك، ولن تكون عنده الصّفاقة الكافية حتى يلعب بالأئمّة فى حديث مِحفوظٍ فى صدورهم؛ معلوم الألفاظ والمعانى، وعلى هذا؛ يُحمل طعن الأئمة على حبيب، ووصفِهم إياه بالتّلاعب والتّصابى؛ فى غير حديث الموطّأ، أو على محاولته ذلك وعدم استطاعته. . .

ويشهد لهذا أنّ مجلس «الموطّأ» عادةً لا تزيد القراءة فيه عن قدْرٍ محدودٍ جدّاً، فقد قال مصعب الزّبيرىّ: «كان حبيبٌ يقرأ على مالكٍ، وأنا على يمينه وأخى عن شماله، وهو أقرب إلى مالك، وكان أَسَنَّ منّى، وكان حبيبٌ يقرأ لنا عشيّةً من ورقتين إلى ورقتين ونصف، ولا يبلغ ثلاثاً، والنّاس ناحيةً؛ لا يدْنون ولا ينظرون؛ فإذا خرجنا جاء النّاس فعارضوا كتبهم بكتبنا»[٢].

فهذا الكلام دالٌّ على أنّ قراءة حبيب ما كانت تصل إلى ثلاث ورقات، والعادة أن التلاعب يكون فى أضعاف هذا القدر لا فى مثله؛ هذا شبيه المحال!

---

(١) المصدر السابق: (١/ ٢١٨).

(٢) ترتيب المدارك: (١/ ١٥٦).

كما أنّ فى كلام الزبيرىّ إشارةَ أخرى تُرجّح عدم مقدرة حبيب على خطرفة الأوراق واللّعب على العقول، وهى أنّ الطلاب كانوا يحملون كتبهم معهم ليعارضوا بها القراءة المسموعة؛ كما هى الحال فى مجالس السّماع فى العادة، وهذا يصعّب على المتحاذق صنعته؛ لو صحّ أنه كان يفعلها؟ وهو بعيدٌ جدّاً فى نظرى القاصر!

وهذا يُفسّر ما رُوى عن إمام الصّنعة يحيى بن معين رَحِمَهُ اللَّهُ حين رَمَى حبيباً بأنّه كان يخطرف الأوراق؛ بأن ذلك -لو صحَّ وثبت- كان غير مقصودٍ من حبيب، وأنه قَلَب ورقتين فى آنٍ واحد فسجّلت ضدّه قضيّةٌ!

وإذا لم يُفسّر الأمر على مثل هذا ونحوه؛ وتَقرّر أنّ حَبيباً كان ملازماً للتّلاعب فى مجلس شيخه؛ فلا بدّ من إعادة النّظر ومراجعة المنقول فى سيرةِ مالك اليَقِظِ المتنبهِ الذى كان يتّقى الياءَ والتاءَ فى حديثِ رسولِ اللَّه ﷺ، فيصبح إمامُ دار الهجرة على هذا مستغْفَلاً شاردَ الذّهن، يُلعَب به ولا يَشعر!!!؛ كيف وهو أمير الأمّة فى الحفظ والتّثبّت والإتقان؛ كيف؟!

إذن؛ فإمّا أن نفسّر المروىّ عن يحيى وغيره بأنّه واقعةُ عينٍ منفردةٌ، وإلاّ لزِم الطّعن فى يَقظَة الإمام، وهى محلّ إجماعٍ، وحاشاه!.

وأنا أشُكّ فى صحّة المروىّ عن يحيى رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنّ مجلس مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ كان غاصّاً بالأئمّة؛ ولو وقع التّلاعب مِن حبيبٍ فى مجلس شيخه لتَنَاقله النّاس، ولصارَ حديثَ العراقِ والشّام ومصرَ وخراسانَ قبل أن يكون حديثَ أهل المدينة؛ ألم تُضرب إليه الأكباد لتتعلّم منه الأدبَ والمهابةَ والسّمتَ والدّلَّ والهدْىَ وفقهَ النّفس وبُعْدَ النّظر، ولتأخذَ عنه الحديث؟ ألم تنقل عنه حركاته وسكناته وإشاراته وعباراته؛ كيف يتكلّم، كيف يتبسّم، كيف يجيب، كيف يقوم ويجلس. . .؛ إذن حَرىٌّ بها أن تنقُل ما يجرى فى مجالسه مِن اللّعب والخطرفة والسّفاهات الثّقيلة الظّلّ؛ أليس هذا

هوالمعقول الواجب؟!

قال القاضى عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد أُنْكِرَ هذا الخبر على قائِله؛ لحِفْظِ مالكٍ لحديثِهِ، وحفْظِ كثيرٍ من أصحابه الحاضرين له، وأنّ مثْلَ هذا ممّا لا يجوز على مالكٍ، وأنّ العرض عليه لم يكن من الكثرة بحيث تُخطرَف عليه الأوراق، ولا يَفْطِنُ هو ولا مَن حَضَر، لكنّ عدمَ الثّقة بقراءةِ مثْلِه مع جواز الغفْلة والسّهو عن الحرف وشِبْهِهِ، وما لا يخلّ بالمعنى مؤثّرةٌ فى تصحيح السّماع كما قالوه، ولهذه العلّة لم يخرج البخاريّ مِن حديث ابن بكير عن مالكٍ إلاّ القليل»[١].

وأيّاً ما كان؛ فإنّ رواية الموطّأ صحيحةٌ واضحةٌ كالشمس، وقد عرضها كثيرٌ من الأئمّة على مالك بأنفسهم؛ كالقعنبيّ وابن أبى أويس ويحيى الليثيّ وعبد اللّه بن يوسف، ورواياتُهُم تعجّ بها كتب السّنّة، وقد ذَكَر غير واحد أنّ قراءة حبيب إنّما ابتُلىَ بها المصريّون «عامّة سماع المصريين منه»، ولم يقدحوا فى رواية راوٍ بهذا السّبب؛ إلاّ يحيى بن بكير فإنه رُمى بذلك، ونزّه نفسه عنه[٢].

* * *

(١) الإلماع؛ ص: (٧٧).

(٢) يراجع ما كتبه الشيخ محمد مصطفى الأعظمىّ فى مقدّمته للموطأ حول ما قيل فى حبيب كاتب مالك: (١/ ٢٩٧).

محتويات «الموطّأ»

بالنّظر فى «الموطّأ»، وبعد مراجعة ما حرّره العلماء حولَه؛ يتلخّص أنّ محتوياته منحصِرةٌ فى الأقسام التالية[١]:

القسم الأول: أحاديثُ مرويّةٌ عن النبىّ ﷺ بأسانيدَ متّصلةٍ مِن مالكٍ إلى رسول اللّه ﷺ.

وأكثر الأئمّة النّقّاد على أنّ ما يحتويه «الموطّأ» من هذا القسم كلُّهُ مقبولٌ لا مغمز فيه، وحسبُك أنّ البخارىّ ومسلماً وأصحاب السّنن قد أخرجوا جميع الأحاديث المسنَدة التى فى «الموطّأ» عن مالك، بواسطة رواة «الموطّأ»، وهذا الإمام البخارىّ يقول: «أصحّ الأسانيد كلّها: مالكٌ عن نافع عن ابن عمر»[٢]، ولذلك إذا وجد البخارىّ رحمه الله حديثاً عن مالك لا يعدِل به إلى غيره؛ حتى إنّه يتكلّف الوصولَ إلى حديث مالكٍ ولو مِن سَنَد بعيدٍ، ألا ترى أنّه روى فى صحيحه عن عبد اللّه بن محمد بن أسماء عن عمّه جويرية بن أسماء عن مالك[٣]، كما روى عن صدقة ابن الفضل عن عبد الرحمن بن مهدىّ عن مالك، وعن محمد ابن المثنّى عن ابن مهدىّ عنه.

القسم الثانى: أحاديثُ مرويّةٌ عن رسول اللّه ﷺ بأسانيدَ مرسلةٍ، وهى التى يقول فيها مَن يروى عن الصّحابة رضي الله عنهم: «إنّ رسول اللّه قال كذا، أو فعل كذا»، ولا يصرّح بعزو ذلك إلى اسمِ مَن رواهُ عنه مِن الصّحابة.

---

(١) وقد أحسن ترتيبها الشيخ الطاهر بن عاشور رحمه الله فى «كشف المغطى»: (٢٩-٣٨)، وقد أعدتُ النّظر فى بعض ذلك؛ زيادةً وتنقيحاً.

(٢) راجع: المقدّمة لابن الصّلاح؛ ص: (١٥٤).

(٣) راجع: تنوير الحوالك للسّيوطىّ: (١/٨).

رفع المسهم

وهذه الأحاديث التى يُرسلها التّابعون عن النبىّ ﷺ محلُّ نظر عند المحقِّقين، شرْطَ ألاّ يُحدِّثَ التّابعىّ الثّقة أنّ صحابياً ممّن أدركهم قال لرسول اللّه ﷺ كذا؛ فهذا له حُكمُ قوله: إنّ الصحابى أخبرنى بكذا؛ كحديث طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللّه عَنْ عُمَيْرِ بْانِ سَلَمَةَ الضَّمْرِىّ عَن الْبَهْزِىّ أَنَّ رَسُولَ اللّه ﷺ خَرَجَ يُرِيدُ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ؛ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالرَّوْحَاءِ إِذَا حِمَارٌ وَحْشِىٌّ عَقِيرٌ؛ فَذُكِرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللّه ﷺ؛ فَقَالَ: «دَعُوهُ فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ يأتِىَ صَاحِبُهُ»؛ فَجَاءَ الْبَهْزِىُّ -وَهُوَ صَاحِبُهُ- إِلَى النبىّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّه شَأْنَكُمْ بِهَذَا الْحِمَارِ؛ فَأَمَرَ رَسُولُ اللّه ﷺ أَبَا بَكْرٍ فَقَسَمَهُ بَيْنَ الرِّفَاقِ. . .»[(١)].

فأمّا الذين يرون الاحتجاج بالحديث المرسَل من التّابعىّ الثّقة؛ فإنهم يرونه من قبيل الحديث الصّحيح، وإلى هذا كان يذهب مالك ومشايخُهُ ومحقّقو مذهبِهِ بعدَه وأبو حنيفة وابن جرير الطّبرىّ وغيرهم.

وحكى الحافظ ابن عبد البرّ أنّ التّابعين بأسْرهم أجمعوا على قبول المرسَل، ولم يأت عنهم إنكارُه، ولا عن أحدٍ من الأئمّة بعدهم إلى رأس المائتين[(٢)].

والذين لا يقبلون المرسَل عَدُّوهُ دون مرتبة الصّحيح؛ كما هو مذهب الإمام الشافعىّ وجمهور أهل الحديث.

وأكثر مراسيل «الموطّأ» قد ثَبَت إسنادُها الصّحيح فى غير الموطّأ، ولذا قال يحيى بن سعيد القطان: «مرسَلات مالكٍ أحبّ إلىّ مِن مرسَلات غيره؛ ليس فى القوم أحدٌ أصحُّ حديثاً من مالك»[(٣)].

---

(١) أخرجه مالك فى «الموطّأ» برقم: (٣/ ٥١٠) برقم: (١٢٨١).

(٢) التمهيد: (١/ ٤ - ٥)، ويُنظر لمراجعة رأى الإمام الشّافعىّ الذى منع قبول مراسيل التابعين فى رسالته؛ ص: (٤٦١)، ومقدّمة صحيح الإمام مسلم: (١/ ٣٠).

(٣) راجع: جامع الترمذىّ: (٥/ ٧٥٤) ط الشيخ أحمد شاكر.

القسم الثّالث: أحاديثُ مرويّةٌ بسَنَدٍ سَقَطَ فيه راوٍ، ويُسمّى «المنقطع».

وقد قرّر القاضى عياض رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ الأحاديث المنقطعة فى «الموطّأ» عُلِم مخرجُها، وثبت إسنادُها الصّحيح من غير الموطّأ؛ فقال: «ما أرسله مالكٌ فى الموطّأ عن ابن مسعود؛ فهو قد رواه عن عبد اللّه بن إدريس الأودىّ، وما أرسله عن غير ابن مسعود فهو رواه عن ابن مهدىّ»(١)؛ يريد بما أرسله: ما قَطَعَه.

القسم الرّابع: أحاديثُ يبْلُغُ فى سندها إلى ذكْرِ الصّحابىّ، ولا يُذكَر فيها أنّه سمع رسولَ اللّه ﷺ، وهذا الصّنف يسمى «الموقوف»، وهو فيما لا يقال من قِبل الرّأى مُجْمَعٌ على أنّ له حكم الرّفع، ويُلحق به ما يقع فى «الموطّأ» مِن قوله: «كان يُقال أو يُقال»؛ كما في حديث مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ كَانَ يُقَالُ: «الْحَمْدُ لِله الذى خَلَقَ كُلَّ شىء كَمَا يَنْبَغِى، الذى لاَ يَعْجَلُ شىء أَنَاهُ وَقَدَّرَهُ، حَسْبِىَ اللّه وَكَفَى، سَمِعَ اللّه لِمَنْ دَعَا، لَيْسَ وَرَاءَ اللّه مَرْمَى»، وعَنْ مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ كَانَ يُقَالُ: «إِنَّ أَحَداً لَنْ يَمُوتَ حَتَّى يَسْتَكْمِلَ رِزْقَهُ؛ فَأَجْمِلُوا فى الطَّلَبِ»(٢)، قال الحافظ ابن عبد البرّ: «كان ابن سيرين إذا قال: «كان يُقال»؛ لم يُشَكّ فى أنّه عن النبىّ ﷺ، وكذلك كان مالكٌ»(٣).

وسبب ذلك: أنّ لفظ: «كانوا يفعلون» ونحوه؛ مِن صِيغ إثبات السّنّة؛ كما تقرّر فى أصول الفقه؛ لأنّه يقتضى أنّ ذلك لا يختصّ بعالم معيّن؛ فيدلّ على أنّه ممّا اشترك النّاس فيه، وذلك إنّما يكون فيما شاع مِن السّنّة، وخاصّةً إذا كان المروىُّ كلاماً محفوظاً لا يُزاد فيه ولا يُنقص(٤).

---

(١) راجع: ترتيب المدارك: (٢/ ٧٥).

(٢) الموطّأ؛ برقم: (٢٦٢٤- ٢٦٢٥).

(٣) التمهيد: (٢٤/ ٤٣٤).

(٤) انظر: الإحكام للباجى؛ ص: (٣٨٨).

رفع المستهم غفر الله له ولوالديه

القسم الخامس: البلاغات، وهى قول مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بلغنى أنّ رسول اللَّه ﷺ قال»، وقد تقصّاها الحافظ أبو عمر ابن عبد البرّ، وأخرج إسنادها بالطّرق الصحيحة، ولم يشذّ عن ذلك إلاّ أربعة بلاغات؛ قال عنها: إنّها لا ذِكر لها فى شىء من كتب العلماء إلاّ فى «الموطّأ»، ولم يروها غير مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ولا تُعرف إلا به، ولا توجد فى غير الموطّأ لا مسنَدَة ولا غير مسندة[1].

وقال عنها الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لَمْ تُوجَدْ مَوْصُولَةً بَعْدَ الْبَحْثِ الشَّدِيدِ»[2]. وقال عنها الحافظ ابن الصّلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والقول الفصْل عندى فى ذلك كلِّه: ما أنا ذاكرُه، وهو أنّ هذه الأحاديث الأربعة؛ لم تردْ بهذا اللفظ المذكور فى «الموطّأ» إلاّ فى «الموطّأ»، ولا ورد ما هو فى معنى واحد منها بتمامه فى غير «الموطّأ» إلا حديث: «إِذَا أَنْشَأَتْ بَحْرِيَّةً»، من وجه لا يثبُت، والثّلاثة الأُخر: واحد: وهو حديث ليلة القدر، ورد بعض معناه من وجه غير صحيح، واثنان منها: ورد بعض معناهما من وجه جيّد؛ أحدهما صحيحٌ، وهو حديث النّسيان، والآخر حسَنٌ، وهو حديث وصيّة معاذ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ»[3].

والبلاغات الأربعة التي تقدّم الحديث عنها هي:

أحدها: مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «إِنِّى لَأَنْسَى أَوْ أُنَسَّى لِأَسُنَّ»[4].

---

(١) راجع: رسالة وصل البلاغات لابن الصّلاح؛ ضمن مجموع رسائل لأبى غدة؛ ص: (١٩٧).

(٢) فتح البارى: (٣/ ١٠١)، وانظر مواضع الكلام عليها فى التمهيد لابن عبد البر فى: (٢٤/ ٣٠٠-٣٧٣-٣٧٥-٣٧٧).

(٣) راجع: رسالة وصل البلاغات لابن الصّلاح؛ ضمن مجموع رسائل لأبى غدة؛ ص: (٢٠٠).

(٤) رواه مالك فى كتاب الصّلاة برقم: (٢٦٤).

الثاني: مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ كَانَ يَقُولُ: «إِذَا أَنْشَأَتْ بَحْرِيَّةً ثُمَّ تَشَاءَمَتْ فَتِلْكَ عَيْنٌ غَدِيقَةٌ»[١].

الثالث: مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَثِقُ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ أُرِيَ أَعْمَارَ النَّاسِ قَبْلَهُ أَوْ مَا شَاءَ اللَّه مِنْ ذَلِكَ؛ فَكَأَنَّهُ تَقَاصَرَ أَعْمَارَ أُمَّتِهِ أَنْ لاَ يَبْلُغُوا مِنَ الْعَمَلِ مِثْلَ الذى بَلَغَ غَيْرُهُمْ فى طُولِ الْعُمْرِ؛ فَأَعْطَاهُ اللَّه لَيْلَةَ الْقَدْرِ، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ[٢].

الرّابع: مَالِكٌ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ قَالَ: آخِرُ مَا أَوْصَانِى بِهِ رَسُولُ اللَّه ﷺ حِينَ وَضَعْتُ رِجْلِى فى الْغَرْزِ أَنْ قَالَ: «أَحْسِنْ خُلُقَكَ لِلنَّاسِ يَا مُعَاذُ ابْنَ جَبَل»[٣].

القسم السّادس: أقوال الصّحابة وفقهاء التّابعين.

وقد أثبت مالكٌ رَحِمَهُ اللهُ ما صحّ عنده مِن عِلم وحُكم الخلفاء الرّاشدين وأئمّة الإسلام أهلِ الفقه والتثبّت؛ مِن الصحابة والتابعين؛ لأنّه قَصد بيانَ علم الشّريعة، وليس علمُها بمنحصِرٍ فى ما صحّ من الأقوال والأفعال النّبويّة؛ فإنّ أصحابه المهتدين بهدْيه قد شاهدوا من تصرفاته ما كان رائدَهم فى قضاياهم وفتاواهم؛ إذ كانوا ممّن لا يتسرّع إلى القضاء والفتوى بغير هدًى من الله، وحسبك بالخلفاء الرّاشدين وأشباههم؛ فمَن يتصدّى إلى جعْل كتاب فى الدِّين يقتصر فيه على ما ثبت عن رسول اللَّه ﷺ من قولٍ وعملٍ فقط؛ فقد أعرض عن مَعينٍ غامرٍ من مصادر الفقه، ولو لا ما أثبته مالكٌ فى «الموطّأ» من ذلك لضاع عِلْمٌ كثيرٌ من علم الصّحابة والتّابعين، وحُرِم مَن جاء بعد مالك من التبصُّر فى مسالك فقه أولئك وتفقُّههم، وقد تَبع البخاريّ فى صحيحه مالكاً فيما صنعه متابعةً قليلةً،

---

(١) رواهُ مالك فى كتاب الصّلاة برقم: (٥١٧).
(٢) رواه مالك فى كتاب الاعتكاف برقم: (٨٩٦).
(٣) رواه مالك فى كتاب الجامع برقم: (٢٦٢٦).

رفع المسهم

وكذلك التّرمذىّ فى جامعه.

القسم السّابع: مااستنبطه الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ مِن الفقه المستنِد إلى العمل، أو إلى القياس، أو إلى قواعد الشّريعة.

والقسمان السّادس والسّابع أراد منهما مالكٌ أن يكونا مشكاة اهتداءٍ فى اتّباع سنّة رسول اللّه ﷺ؛ ممّا تلقّاه عنه أصحابُه رضي الله عنهم، أو ممّا فهموه مِن مقاصده وهدْيِه، أو ما عملوا به فى حياته بمَرْأى منه وأَقَرّه، وكذلك ما بلغ إليه فقهاء المدينة مِن العلم المقتَبَس مِن مصباح هذى الصّحابة وعمَلِهم فى بلد السّنّة؛ فكملت بالموطّأ الأداةُ التى يتطلّع إليها المسلم المتفقّه فى الدّين، المتطلّبُ مصادفةَ الحقّ ومرضاةَ اللّه تعالى.

أمّا ما يحتوى عليه الموطّأ ممّا عدا ذلك؛ فلم يخْل كتابٌ من الصّحاح عن الاحتواء على مثل ذلك، بل نجِد «صحيح البخارىّ» مشتملاً على أشياءَ كثيرةٍ هى أبْعد عن الحديث ممّا يشتمل عليه «الموطّأ»، وذلك مثل تفسير مفردات القرآن، وتفسير مفردات لغويّة فى بعض الأبواب، وذكر أقوالٍ للمفسّرين فى معانى القرآن.

❋ ❋ ❋

رفع المسهم

عدة ما لشيوخ الإمام مالك فى «الموطّأ»

من المناسب ذِكْر شيوخ مالك فى الموطّأ، وكم روى عن كلّ واحدٍ منهم «حسب عدّ الإمام الذهبى فى السّير»، وهم:

إسحاق بن عبد اللَّه بن أبى طلحة «**١٨حديثاً**»، أيوب بن أبى تميمة السّختيانىّ عالم البصرة «**٤ أحاديث**»، أيوب بن حبيب الجهنىّ مولى سعد بن مالك «**حديث واحد**»، إبراهيم بن عقبة «**حديث واحد**»، إسماعيل بن أبى حكيم «**حديث واحد**»، إسماعيل ابن محمد بن سعد «**حديث واحد**»، ثور بن زيد الدِّيلىّ «**٣ أحاديث**»، جعفر بن محمد «**٧ أحاديث**»، حميد الطويل «**٦ أحاديث**»، حميد بن قيس الأعرج «**حديثان**»، خبيب بن عبد الرحمن «**حديثان**»، داود بن الحصين «**٤ أحاديث**»،داود بن عبد اللَّه «**حديث واحد**»، ربيعة الرّأىّ «**٥ أحاديث**»، زيد بن أسلم «**٢٦ حديثاً**، **زيد بن رباح** «**حديث واحد**»، زياد بن سعد «**حديث واحد**»، زيد بن أبى أنيسة «**حديث واحد**»، سالم أبو النّضر «**١٣ حديثاً**»، سعيد بن أبى سعيد «**٤ أحاديث**»، سُمَىّ مولى أبى بكر «**١٣حديثاً**»، سلمة بن دينار أبو حازم «**٨ أحاديث**»، سُهيل بن أبى صالح «**١١حديثاً**»، سلمة بن صفوان الزّرقى «**حديث واحد**»، سعد ابن إسحاق «**حديث واحد**»، سعيد بن عمرو بن شرحبيل «**حديث واحد**»، شريك ابن أبى نمر «**حديث واحد**»، صالح بن كيسان «**حديثان**»، صفوان بن سليم «**حديثان**»، صيفى مولى ابن أفلح «**حديث واحد**»، ضمرة بن سعيد «**حديثان**»، طلحة بن عبد الملك «**حديث واحد**»، عامر بن عبداللَّه بن الزبير «**حديثان**»، عبد اللَّه ابن الفضل «**حديث واحد**»، عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن جابر بن عتيك «**حديثان**»، عبد اللَّه بن أبى بكر بن حزم «**١٨ حديثاً**»، عبد اللَّه ابن يزيد مولى الأسود «**٥

أحاديث»، عبد اللَّه بن دينار **«٣١ حديثاً»**، أبو الزناد عبد اللَّه بن ذكوان **«٦٤ حديثاً»**، عبد الرحمن بن القاسم **«٨ أحاديث»**، عبد الرحمن بن أبى صعصعة **«٣ أحاديث»**، عبد اللَّه ابن عبد الرحمن أبو طوالة **«حديثان»**، عبيد اللَّه بن سليمان الأغرّ **«حديث واحد»**، عبيد اللَّه بن عبد الرحمن **«حديث واحد»**، عبد الرحمن بن حرملة **«حديث واحد»**، عبد الرحمن بن أبى عمرة **«حديث واحد»**، عبد المجيد بن سهيل **«حديث واحد»**، عبد ربّه ابن سعيد **«حديثان»**، عبد الكريم الجزرىّ **«حديث واحد»**، عطاء الخراسانىّ **«حديث واحد»**، عمرو بن الحارث **«حديث واحد»**، عمرو ابن أبى عمرو **«حديث واحد»**، عمرو بن يحيى بن عمار **«٣ أحاديث»**، علقمة بن أبى علقمة **«حديثان»**، العلاء بن عبد الرحمن **«حديث واحد»**، فضيل بن أبى عبد اللَّه **«حديث واحد»**، قطن ابن وهب **«حديث واحد»**، محمد بن شهاب الزهرىّ **«١٨ حديثاً»**، ابن المنكدر **«٤ أحاديث»**، أبو الزبير **«٨ أحاديث»**، محمد بن عبد الرحمن يتيم عروة **«٤ أحاديث»**، محمد بن عمرو بن حلحلة **«حديثان»**، محمد بن عمارة **«حديث واحد»**، محمد بن أبى أمامة **«حديث واحد»**، محمد بن عبد اللَّه بن أبى صعصعة **«حديث واحد»**، محمد بن أبى بكر الثقفىّ **«حديث واحد»**، محمد بن عمرو ابن علقمة **«حديث واحد»**، محمد بن يحيى بن حبان **«٤ أحاديث»**، محمد بن أبى بكر بن حزم **«حديث واحد»**، أبو الرجال محمد **«حديث واحد»**، موسى بن عقبة **«حديثان»**، موسى بن ميسرة **«حديثان»**، موسى بن أبى تميم **«حديث واحد»**، مخرمة بن سليمان **«حديث واحد»**، مسلم ابن أبى مريم **«حديثان»**، المسور بن رفاعة **«حديث واحد»**، نافع مولى ابن عمر **«٨٥ حديثاً»**، سهيل نافع ابن مالك **«حديث واحد»**، نُعَيْم المجَمِّر **«٣ أحاديث»**، وهب بن كيسان **«حديث واحد»**، هاشم بن هاشم الوقاصىّ

رفع
المسيـ هما
عزالله له ولوالديه

«حديث واحد»، هلال ابن أبى ميمونة **«حديث واحد»**، هشام بن عروة **«٤٢ حديثاً»**، يحيى ابن سعيد الأنصارىّ **«٤٠ حديثاً»**، يزيد بن خصيفة **«٣ أحاديث»**، يزيد بن أبى زياد المدنىّ **«حديث واحد»**، يزيد بن عبد اللّه بن الهاد **«٣ أحاديث»**، يزيد بن رومان **«حديث واحد»**، يزيد بن عبد اللّه بن قسيط **«حديث واحد»**، يونس بن يوسف بن حماس **«حديث واحد»**، أبو بكر بن عمر العمرىّ **«حديث واحد»**، أبو بكر بن نافع **«حديثان»**، الثقة عنده **«حديثان»**، الثّقة **«٣ أحاديث»**.

فتَحَصّل مِن هذا السّرْد أنّ الذين أكثَرَ الإمام مالكٌ الرِّوايةَ المرفوعة عنهم فى موطئه؛ هم: نافع (٨٥ حديثاً)، أبو الزناد عبد اللّه بن ذكوان (٦٤ حديثاً)، هشام بن عروة (٤٢ حديثاً)، يحيى بن سعيد الأنصارىّ (٤٠ حديثاً)، عبد اللّه بن دينار (٣١ حديثاً)، زيد بن أسلم (٢٦ حديثاً)، محمد بن شهاب الزهرىّ (١٨ حديثاً)، إسحاق بن عبداللّه بن أبى طلحة (١٨حديثاً)، عبد اللّه ابن أبى بكر ابن حزم (١٨ حديثاً).

وأمّا لو تناولنا بالعدّ جميع ما ذكره الإمام مالك عن الرّاوِى مِن المرفوع والموقوف والمقطوع والفتاوى ونحوها؛ لكان العدد كثيراً؛ فمثلاً: جملةُ ما ذكره عن شيخه نافع (٢٦٨)، وابن شهاب (٢٦٨)، يحيى بن سعيد (٢١٣)، وهشام بن عروة (١٢٣)، وأبى الزّناد (٦٣)، وهكذا.

* * *

رفع المسيّهم

شروط الصّحّة عند الإمام مالك في موطّئه

تَقَصّى بعض العلماء مراجع شروط الصّحّة عند أهل الأثر؛ فوجدها لا تعدو ثلاثة أشياء[1]:

الأول: تحقّقُ صدْق الرّاوِي فيما رواه، وهذا يندرج فيه: شرط العدالة، واليقظة، والضّبط، وعدم البدعة.

الثاني: تحقّق عدم الالتباس والاشتباه على الرّواى، ويندرج في هذا: صراحةُ طُرُق التحمّل من انتفاء التدليس والتّغفيل.

الثالث: تحقّق مطابقة المرويّ لِما هو واقعٌ من الأمر في زمن النبيّ ﷺ، ويندرج تحت هذا: قواعد الترجيح بين المتعارضات، ومحامِل المتشابهات، وتأويلها، والنّسخ، ونحو ذلك.

ثمّ قرّر أنّ الأمرين الأوّلين يعتمدان صحة السّند وثقته، والأمر الثالث يعتمد صحّة المعنى، وأنّ مالكاً قد جَعَل للأمر الثالث الحظَّ الأكبر؛ فكان بعد صحّة سند الأثر يعْرضه على عمل علماء المدينة مِن الصّحابة والتابعين، وعلى قواعد الشريعة، وعلى القياس الجليّ، فكان لا يعمل بخبر الواحد إذا خالف واحداً من هذه الثلاثة، كما تَأوّل حديث خيار المجلس إذا حُمِل على ظاهر لفظه.

وإذا أَحَطْنا بأسباب روايةِ الأخبارِ الموضوعة أو الضّعيفة؛ وجدناها خمسة: افتراءً، أو نسياناً، أو غلطاً، أو ترويجاً، أو إغراباً.

فأمّا الكذب وهو شرّها؛ لأنّه لا يُقْدم عليه إلاّ ضعيف الدِّين أو

---

(١) راجع: «كشف المغطى» للشيخ الطاهر بن عاشور: (٢٢ - ٢٨)، وهذا المبحث مقتبس منه باختصار وتحرير.

ضعيف العقل، وقد توخّى مالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ للوقاية منه شدّة نقدِهِ للرّواية فى صحّة الدّين، واستقامةِ الفهم، واتّباع السّنّة، قال عنه سفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللَّهُ: «رحم اللّه مالكاً؛ ما كان أشَدَّ انتقادَه للرَّجل»[١].

وأمّا النّسيان والغلط؛ فتوخّى عنهما مالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ إذ اشترط أن يكون الرّاوِى من أهل المعرفة والفقه، روى عنه ابن وهب أنه قال: «ما كنّا نأخذ الحديث إلاّ من الفقهاء»، وقال: «أدركت بهذه البلدة أقواماً لو استُسقىَ بهم القطْر لسُقُوا، ما حدّثت عن أحد منهم شيئاً؛ لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف اللّه والزهد (أىّ: فحسب)، وهذا الشّأن يحتاج إلى رجل معه تُقَى وورعٌ وصيانةٌ وإتقانٌ وعلمٌ وفهمٌ؛ فيعلم ما يخرج من رأسه وما يصل إليه غداً»[٢].

ومِن الحِيطة لتجنّب الغلط كان مالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ يُشدّد فى رواية الحديث بالمعنى؛ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا ينبغِى للمرء أن ينقل لفظ النبىّ ﷺ إلاّ كما جاء، وأمّا لفظ غيره فلا بأس بنقله بالمعنى»[٣].

وأمّا الترويج؛ فمالك رَحِمَهُ اللَّهُ قد أعرض عن التصنُّع والتحسين فى طُرُق الرّواية، وكان يكرّر مقالة أبى عبيدة بن ياسر لبعض أهل التّصنّع: «**إذا أخذتم فى السّاذَج تكلّمنا معكم، وإذا أخذتم فى المنقوش قمنا عنكم**»[٤].

ومن أجل هذا لا تراه يتشدّد فى تحديد صِيغ التّحديث، ولا فى التزام التّصريح بـ: «قال رسول اللّه ﷺ»، فقد قال لأصحابه حين سألوه: أنَقُول: حدثنا أو أخبرنا؟ «ألستُ فرّغت لكم نفسِى، وأقمتُ لكم زَلَل الحديث وسقطه؛ فقولوا: حدثنا أو أخبرنا»[٥]، وكان رَحِمَهُ اللَّهُ لا يرى فرقاً بين أن

---

(١) مقدّمة «الجرح والتعديل»؛ ص: (٢٣)، والانتقاء؛ ص: (٢١).
(٢) ترتيب المدارك: (١/ ١٣٧).
(٣) المصدر السابق: (١/ ١٨٥).
(٤) نفسه: (١/ ١٣٨).
(٥) ترتيب المدارك: (٢/ ٧٢).

رفع المسيّهم

يقول المحدّث: «أنبأنا، أو أخبرنا، أو سمعت، أو العنعة، أو أنّ رسول اللّه قال»، ولذلك جاءت أغلب الأحاديث المرفوعة فى «الموطّأ» بصيغة: «أنّ رسول الله ﷺ».

وأمّا التّفاخر؛ فقد أعرض عنه مالك أيّما إعراض، قال له بعض أصحابه: إنّ فلاناً يحدّثنا بالغريب؛ فقال مالك: «مِن الغريب نفرّ»[1]، وقال له بعض مَن رأى كتابه: ليس فى كتابك غريب؟! فقال مالك: «سَرَرْتنى»[2].

ولم يكن مالك حريصاً على الإكثار من الرّواية، فكان يقول: «**ليس العلم بكثرة الرواية، وإنّما هو نورٌ يقذفه اللّه فى قلب من يشاء**»[3].

ولقد أظهر مالك رَحِمَهُ اللَّهُ طريقته التى سار عليها فى الرّواية فى «الموطّأ»؛ فأثبت فيه أحسن ما صحّ عنده من الآثار المرويّة عن رسول اللّه ﷺ، وما رُوى عن الخلفاء الرّاشدين، وفقهاء الصحابة، ومَن بعدهم من فقهاء المدينة، وما جَرى عليه عملهم بالمدينة ممّا يَرجع إلى تلقّى المأثور عن عمل رسول اللّه ﷺ والخلفاء الرّاشدين وقُضاة العدْل وأئمّة الفقه، وبوّب ذلك على حسب ما يحتاج إليه المسلمون فى عباداتهم ومعاملاتهم وآدابهم على السَّنَن المرضِىّ شرعاً.

وأضاف إلى ذلك ما استنبطه مِن الأحكام فى مواقع الاجتهاد مما يرجع إلى جمع متعارضين، أو ترجيح أحد الخبرين، أو تقديم إجماع أو قياس، أو عرض على قواعد الشريعة، فكان بحقٍّ كتاب شريعة الإسلام.

* * *

(١) المصدر السابق: (١/ ١٨٩).
(٢) نفسه: (٢/ ٦٧).
(٣) حلية الأولياء: (٦/ ٣١٩)، الإلماع؛ ص: (٢١٧).

المنهج العامّ لفقه الإمام مالك فى موطّئه

مَبنى فقه الإمام مالك على حديث رسول ﷺ أوّلاً؛ مُسنداً كان أو مرسَلَ ثقةٍ، وبعده على قضايا عمر رضي الله عنه، وبعده على فتاوى ابن عمر، وبعد ذلك على فتاوى سائر الصّحابة وفقهاء المدينة؛ مثل: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم ابن محمد.

أمّا اختياره لقضايا عمر؛ فلأنّ رأيه كان موافقاً للوحى والتنزيل غالباً، ولهذا السبب فى الغالب كان يحصل الإجماع من الصحابة على قضايا عمر.

وأمّا اختياره لعمل ابن عمر رضي الله عنه؛ فلأنّ أكابر الصّحابة رضي الله عنهم شهدوا له بالاستقامة، وتفوّقه على سائر الصّحابة الذين بقَوْا بعد الفتنة فى هذا الأمر؛ قالت عائشة رضي اللّه عنها: «ما رأيت أحداً ألْزَمَ للأمر الأول من عبد اللّه ابن عمر»[(١)]، وقال جابر رضي الله عنه: «إذا سرّكم أن تنظروا إلى أصحاب محمد ﷺ لم يُغيّروا ولم يبدّلوا؛ فانظروا إلى عبد اللّه بن عمر؛ ما مِنّا أحد إلاّ غيّر»[(٢)]، وقال عبد اللّه بن مسعود رضي الله عنه: «لقد رأيتُنا ونحن متوافرون وما فينا شابٌّ هو أملك لنفسه من ابن عمر»[(٣)]، وقال محمد بن الحنفيّة رضي الله عنه: «كان ابن عمر خيرَ هذه الأمّة»[(٤)]، وقال سعيد بن جبير رحمه الله: «رأيت ابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد وغيرهم؛ كانوا يرون أنّه ليس أحدٌ منهم على الحال التى فارقَ عليها رسول اللّه ﷺ غير ابن عمر»[(٥)]، وقال ابن شهاب رحمه الله:

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٣/ ٢١١).

(٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم: (٣/ ٦٤٦).

(٣) سير أعلام النبلاء: (٣/ ٢١١)، الإصابة: (٢/ ٣٤٧).

(٤) المستدرك على الصحيحين للحاكم: (٣/ ٦٤٦).

(٥) المصدر السابق: (٣/ ٦٤٦).

رفع المسلم

«لا تعدلنّ عن رأى ابن عمر؛ فإنّه قام بعد رسول اللّه ﷺ ستين سنة؛ فلم يخْف عليه شيء مِن أمر رسول اللّه ﷺ وأصحابه»[١].

وأمّا اختياره لأقوال التّابعين من أهل المدينة؛ فلأنّها كانت رُوحَ البلاد وقلبَ الأمصار، وكان العلماء يأتونها زماناً بعد زمان، ويعرضون آراءهم على أهلها؛ لأنه كانت عندهم علومٌ منقّحة لا توجد عند غيرهم، وغالب مشائخ مالك من أهل المدينة[٢].

والخلاصةُ أنّ مِن أصول الإمام مالك الاستدلالُ بحديث النبيّ ﷺ؛ سواء كان مسنَداً أو مرسَلاً، والاحتجاج بقضايا الفاروق وابنه عبد اللّه رضي اللّه عنهما، ثم الاستئناس بفتاوى الصّحابة والتابعين مِن أهل المدينة، وعلى الخصوص إذا اتّفق الفقهاء السّبعة وغيرهم على شيء؛ فهو باعتبار أصْله الذى رضِيَهُ فى موطّئه لا يحتاج إلى وصْل المراسيل، ولا إلى بيان مآخِذِ موقوفاتِ الصّحابة والتّابعين.

---

(١) نفسه: (٣/ ٦٤٤).

(٢) راجع: مقدمة« المسوّى شرح الموطّأ»: (١/ ٣١).

روايات «الموطّأ» ورواتها(١)

الأولى: رواية يحيى بن يحيى اللّيثيّ رَحِمَهُ اللَّهُ

ترجمة صاحبها: هو يحيى بن يحيى بن كثير وَسْلاسْ - وقيل وسلاسن - بن شَمْلَل بن مَنْقَايَا المصموديّ القرطبيّ، أبو محمد اللّيثيّ(٢).

أصله مِن البربر، تولّى بنِي ليث فنُسب إليهم، ولد سنة (١٥٢هـ) وتوفى سنة (٢٣٣هـ) وقيل: (٢٣٤هـ).

ثناء العلماء عليه: قال ابن الفرضيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قدِم الأندلس بعلم كثيرٍ، فعادت فتيا الأندلس بعد عيسى ابن دينار إلى رأيه وقوله»، وقال أيضاً: «كان إمامَ وقته، واحدَ بلده، وكان رجلاً عاقلاً»(٣).

وقال أحمد بن خالد رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم يُعْطَ أحدٌ من أهل العلم بالأندلس منذ دخلها الإسلام من الحظوة، وعِظَم القدر، وجَلالةِ الذِّكْرَ ما أُعْطِيَه يحيى بن يحيى، وسمع منه مشايخ الأندلس فى وقته»(٤)، وقال أيضاً: «كان يحيى رَحِمَهُ اللَّهُ مِن العقلاء، عالماً فاضلاً»(٥).

---

(١) راجع ما كَتَبه رضا بوشامة محقّق كتاب: «الإيماء إلى أطراف الموطّأ»: (١/ ١٨٤-٢٤١)، وقد استفدتُ منه كثيراً فى هذا الموضع.

(٢) انظر ترجمته فى: تاريخ علماء الأندلس: (٢/ ١٧٩ - ١٨١)، الانتقاء؛ ص: (٥٨)، جذوة المقتبس؛ ص: (٣٨٢)، ترتيب المدارك: (٢/ ٥٣٤)، المغْرِب فى حَلْى المَغرب: (١/ ١٦٣)، نفح الطِّيب: (٢/ ٩)، سير أعلام النبلاء: (١٠/ ٥١٩)، الدّيباج المذهب: (٢/ ٣٥٢)، شجرة النّور الزّكيّة؛ ص: (٦٣- ٦٤).

(٣) تاريخ العلماء لابن الفرضى: (٢/ ١٧٦-١٧٧).

(٤) تاريخ العلماء: (٢/ ١٧٦--١٧٧).

(٥) أخبار الفقهاء والمحدّثين؛ ص: (٣٥٨).

وقال محمد بن عمر بن لبابة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عاقلُ الأندلس من العلماء: يحيى بن يحيى، وفقيهها: عيسى بن دينار، وعالمها: عبد الملك بن حبيب»[١]. وقال ابن عبد البرّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان إمامَ أهلِ بلده، والمقتدَى بِهِ فيهم، والمنظورَ إليه والمعوَّلَ عليه، وكان ثقةً عاقلاً، حسنَ الهدْى والسّمت، كان يُشَبَّه فى سمته بسمت مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولم يكن له بَصَرٌ بالحديث»[٢].

وقال الحميدىّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إليه انتهت الرياسة بالفقه بالأندلس، وبه انتشر مذهب مالك هناك»[٣].

وقال الخليلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثقة»[٤].

وقال محمد بن حارث الخشنىّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأخبار يحيى بن يحيى كثيرةٌ غزيرةٌ، ولو ذهبت إلى تقصّيها واستيعابها لطالَ بها الكتاب »[٥].

سماع يحيي اللّيثىّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ للموطّأ:

طلب يحيى بن يحيى اللّيثىّ العلم بالأندلس عند زياد بن عبد الرحمن شبطون رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثمّ رَحَل إلى المشرق وهو ابن ثمان وعشرين سنة، فسمع من مالك بن أنس الموطّأ، غير أبوابٍ من كتاب الاعتكاف، شكّ فى سماعها فأثبت روايته فيها من شيخه زياد بن عبد الرحمن شبطون، ثم التقى يحيى بعبد الرحمن بن القاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ صاحبِ الإمام مالك، فسمع منه المسائل التى دوّنها ابن القاسم عن مالك، فنشِط يحيى للرّجوع إلى مالك ليسمع منه تلك المسائل؛ فرحَل إليه رحلة ثانيةً، فأقام عند مالك إلى أن

(١) المصدر السابق؛ ص: (٣٥٨).
(٢) الانتقاء؛ ص: (١٠٩).
(٣) جذوة المقتبس؛ ص: (٣٦٠).
(٤) الإرشاد: (١/ ٣٦٥).
(٥) أخبار الفقهاء والمحدّثين؛ ص: (٣٦٧).

رفع المسيهم

توفى رَحِمَهُ اللَّهُ، وحضر جنازته[١].

وقال القاضى عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان لقاؤه بمالك سنة تسع وسبعين (أي ومائة)، السنة التى مات فيها مالك»[٢].

وعليه؛ يكون يحيى بن يحيى سمع من مالك فى أواخر حياته رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد كتب اللَّه تعالى لروايتِهِ القَبول، وعَكَف عليها العلماء؛ شرحاً لمعانيها وفقهها، وتعريفاً برجالها وأسانيدها، وعوّل عليها كثيرٌ من علماء المسلمين فى دراستهم وشرحهم وتعاليقهم على الموطّأ؛ كابن عبد البر والباجى وابن العربىّ، وغيرهم، فصارت روايتُهُ أشهر الرّوايات.

قال ابن ناصر الدّين رَحِمَهُ اللَّهُ: «وذكر غير ابن الأكفانىّ أنّ يحيى اللّيثىّ شكّ فى أبواب مِن كتاب الاعتكاف، وهى: خروج المعتكف إلى العيد، وباب: قضاء الاعتكاف، وباب: النّكاح فى الاعتكاف، هل سمع ذلك من مالكٍ أم لا؟ فأخذه عن زياد ابن عبد الرحمن شَبَطُون عن مالكٍ»[٣].

منزلته فى الرّواية عن الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

تقدّم قول ابن عبد البرّ رَحِمَهُ اللَّهُ فيه: «ولم يكن له بصر بالحديث»، قال الذّهبىّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «نعم، ما كان من فرسان هذا الشأن، بل كان متوسّطاً فيه رَحِمَهُ اللَّهُ»[٤].

وقال محمد بن حارث الخشنىّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وذكر بعض الناس أنه كان ليحيى ابن يحيى فى موطأ مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ وفى غيره تصحيفٌ. وقرأت تلك المواضع كلّها فى كتاب محمد بن عبد الملك بن أيمن، وإنّما هى فى الإسناد

---

(١) انظر: أخبار الفقهاء والمحدثين للخشنى؛ ص: (٣٥٩)، وتاريخ العلماء: (٢/ ١٧٦)، الانتقاء؛ ص: (١٠٦).

(٢) ترتيب المدارك: (٣/ ٣٨٠).

(٣) أخبار الفقهاء والمحدّثين؛ ص: (٣٤٨).

(٤) سير أعلام النبلاء: (١٠/ ٥٢٣).

ليس في متون الأحاديث»[١]، ثم ذكرها محمد بن حارث الخشني حديثاً حديثاً، وتكلّم على غلط يحيى ووهمه، وبيّنَ أنّ بعضَها ممّا تُوبع عليه يحيى.

وبالرّغم من تلك الأوهام كان يحيى اللّيثيّ مِن أحسن أصحاب مالك نقْلاً لموطئه، قال الحافظ ابن عبد البرّ: «ولَعَمرى لقد حصّلتُ نقْلَه عن مالك، وألفَيْتُه من أحسن أصحابه نَقْلاً، ومن أشدِّهم تخلُّصاً فى المواضع التى اختَلف فيها رواة الموطّأ، إلاّ أنّ له وهْماً وتصحيفاً فى مواضع»[٢].

وقال أيضاً: «وأُخِذ عليه فى روايته فى الموطّأ وحديثِ اللّيث أوهامٌ نُقلتْ، وكُلِّم فيها فلم يغيّر ما فى كتابه، واتّبعه الرّواةُ عنه، وقد عَرَفها النّاس، وبيّنوا صوابَها، وأمّا ابن وضّاح فإنّه أصلَحَها ورواها النّاس عنه على الإصلاح»[٣].

هذه مكانة يحيى اللّيثيّ فى الرّواية عن مالكٍ، فروايته الرّواية المتقَنَة إلاّ فى مواضع يسيرة، أحصاها العلماء واغتُفرت له فى جنْب تثبّته وإتقانه وأمانته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الرّواة عن يحيى بن يحيى اللّيثيّ:

أخذ الموطّأ عن يحيى بن يحيى اللّيثيّ أكثر من واحدٍ، واشتهرت رواية يحيى من طريق رجلين، وهما: ابنه عُبيد الله، وكان آخِرَ مَن أخذ عن والدِهِ والثاني: محمد ابن وضاح، وروى عن يحيى غيرُهما؛ إلاّ أنّ روايتَهما أشهَرُ مِن غيرها، وعليهما عَوّل مَن سمع الموطّأ مِن بعدهما[٤].

---

(١) أخبار الفقهاء والمحدثين؛ ص: (٣٤٩ - ٣٥٨).

(٢) التمهيد: (٧/ ١٠٢).

(٣) ترتيب المدارك: (٣/ ٣٨١).

(٤) انظر الأسانيد المتّصلة بعبيد الله ومحمد بن وضاح عن يحيى بن يحيى اللّيثيفى: التمهيد لابن عبد البرّ: (١/ ١١)، الفهرست لابن خير؛ ص: (٧٧ - ٨٣)، فهرس ابن عطيّة؛ ص: (٦٣ -٦٤ - ٧٨ - ٨٠)، الغُنية للقاضى عياض؛ ص: (٢٩ - ٣٢، ١٠٦)، صِلَة الخلف برجال السّلف؛ ص: (٣٣ - ٣٥).

رفع المسهم

فأمّا عبيد اللّه رَحِمَهُ اللهُ ؛ فهو مُسنِد قرطبة: عبيد اللّه بن يحي بن يحي ابن كثير، أبو مروان اللّيثيّ، مولاهم الأندلسيّ، وُلد سنة (٢١٠هـ)، وقيل: (٢١٧هـ)، وتوفى رَحِمَهُ اللهُ فى رمضان سنة (٢٩٩هـ)، وقيل (٢٩٨هـ).

قال محمد بن حارث الخشنيّ: «كان عاقلاً وقوراً، وافرَ الحرمة، عظيمَ الجاه، بعيدَ الاسم، تامَّ المروءة، عزيزَ النّفس، عزيزَ المعروف، نهّاضاً بالأثقال، مُشاوَراً فى الأحكام»[١].

وقال ابن الفرضيّ: «رَوَى عن أبيه علماً كثيراً، ولم يسمع بالأندلس مِن غيره وكان رجلاً عاقلاً كريماً، عظيمَ المال والجاه، مُقدَّماً فى المشاوَرَة فى الأحكام، مُقدَّماً برئاسة البلد غيرَ مُدَافَع»[٢].

وكان عبيد اللّه يروى عن أبيه الموطّأ لفظاً، لا يُغيّر شيئاً مِن حروفه، وذلك لشدّة ضبطه وتمام ورعه، وبهذا امتازت روايتُه عن رواية ابن وضّاح.

وإلى طريق عبيد اللّه بن يحيى تنتهى أسانيد موطأ يحيى من طُرق كثيرةٍ؛ ترجع إلى سندين:

أولهما: سند محمد بن فرج مولى ابن الطّلاع القرطبيّ، عن يونس ابن مغيث الصّفّار، عن أبى عيسى عبد اللّه بن يحيى بن يحيى ابن يحيى اللّيثيّ، عن عم أبيه عبيد الله، عن يحيى بن يحيى، وهذا أقرب الأسانيد؛ لأنّه مرويٌّ عن سند عبد اللّه ابن محمد بن هارون الطّائيّ القرطبيّ الذى قال فيه ابن خلدون: «إنّ له طريقةً عاليةً فى الموطّأ»[٣].

ثانيهما: سند أبى عمر الطلمنكيّ، عن أبى عيسى، عن عمّ أبيه، عن

---

(١) أخبار الفقهاء والمحدّثين؛ ص: (٢٢٩).

(٢) تاريخ العلماء بالأندلس: (١/ ٢٩٢)، وانظر: جذوة المقتبس؛ ص: (٢٥٠)، سير أعلام النّبلاء: (١٣/ ٥٣١).

(٣) تاريخ ابن خلدون: (٧/ ٤٥٨).

يحيى، وللطلمنكيّ هذا رواياتٌ عن ابن وضّاح.

وأمّا ابن وضاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فهو محمد بن وضّاح بن بَزِيعٍ؛ مولى الأمير عبد الرّحمن بن معاوية القرطبيّ.

قال محمد بن حارث الخشنيّ: «قال ليَ أحمد بن عبادة: كان ابن وضّاح مُنْتَجباً [أي: مختاراً لهم. كما في القاموس] للرّجال، لا يأخذ شيئاً مِن روايته إلاّ عن الثّقة، وأدْخَلَ الأندلسَ علماً عظيماً، وسمع منه مِن أهلها بَشرٌ كثيرٌ»(١).

قال ابن الفرضيّ: «كان عالماً بالحديث، بصيراً بطُرُقه، متكلّماً على عِلَلِهِ، كثيرَ الحكاية عن العبّاد، ورعاً، زاهداً، فقيراً، متعفّفاً»(٢).

وكان ابن وضّاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ ممّن لا يلتزم بلفظ شيخه يحيى إذا حَكَم النُّقّاد بغلَطِه ووهْمِهِ، بل كان يُغيّر ويُصلِح ما تبيّن له أنّه خطأٌ بحسب معرفته، أو اعتماداً على الرّواة الآخرين عن الإمام مالكٍ.

والمتتبِّعون لإصلاحات ابن وضّاح قالوا: إنّه أصاب فى بعض المواطن دون بعضٍ، وقد كره العلماء التّصحيح دون تنبيهٍ، ولذلك كان شأنُ حذّاق الأئمّة التّنبيه على الوهْم بالتّضبيب فقط، لا بإصلاحه وحذف ما سواه بالمحو والإزالة التّامّة.

قال القاضى عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الذى استمرّ عليه عمل أكثر الأشياخ: نقْلُ الرّواية كما وصلتْ إليهم وسمعوها، ولا يغيّرونها مِن كُتُبهم، حتى طَرَدُوا ذلك فى كلماتٍ من القرآن، استمرّت الرّواية فى الكتب عليها بخلاف التّلاوة المجمَعِ عليها، ولم يجئ فى الشّاذّ مِن ذلك فى الموطّأ

---

(١) أخبار الفقهاء والمحدّثين؛ ص: (١٢٢).

(٢) تاريخ العلماء بالأندلس: (٢/ ١٧)، وانظر: جذوة المقتبس؛ ص: (٨٧)، سير أعلام النّبلاء: (١٣/ ٤٤٥).

رفع المسهم

والصّحيحين وغيرها حمايةً للباب، لكنّ أهل المعرفة منهم ينبّهون على خطئِها عند السّماع والقراءة وفى حواشى الكُتُب، ويقرؤون ما فى الأصول على ما بلغهم، ومنهم مَن يجسُرُ على الإصلاح...، وحمايةُ باب الإصلاح والتّغيير أولى؛ لئلاّ يجسُرَ على ذلك مَن لا يحسِن، ويتسلّط عليه مَن لا يعلم، وطريق الأشياخ أسْلم مِن التّبيين، فيذكر اللّفظ عند السّماع كما وقع، ويُنبّه عليه، ويذكر وجه الصّواب؛ إمّا مِن جهة العربيّة، أو النّقل، أو وُرُوده كذلك فى حديثٍ آخر، أو يَقرؤُه على الصّواب، ثمّ يقول: وَقَع عند شيخنا أو فى روايتنا كذا، أو مِن طريق فلانٍ: كذا، وهو أولى؛ لئلاّ يقول على النبىّ ﷺ ما لم يقُل»(١).

وقال القاضى أيضاً: «كَثُرَ فى المصنَّفات والكُتُب التّغييرُ والفساد، وشَمِل ذلك كثيراً من المتون والإسناد، وشاعَ التّحريف، وذاعَ التّصحيف، وتعدّى ذلك منثورَ الرّوايات إلى مجموعها، وعمَّ أصولَ الدّواوين مع فروعها، حتى اعتنى صُبابةُ أهلِ الإتقانِ والعلم - وقليلٌ ما هم - بإقامةِ أَوَدِها، ومُعاناة رَمَدِها، فلم يَستمرّ على الكافّة تغييرها جملةً؛ لِما أخبر عليه السّلام عن عُدُولِ خَلَفِ هذه الأمّة، وتكلّم الأكياسُ والنُّقّاد من الرّواة فى ذلك بمقدارِ ما أُوتُوهُ، فمِن بين غالٍ ومقصّرٍ، ومشكورٍ عليمٍ، ومتكلّفٍ هَجُومٍ، فمنهم مَن جسر على إصلاح ما خالف الصّواب عنده، وغيّر الرّواية بمنتهى عِلْمِه وقدْر إدراكِهِ، وربّما كان غَلَطُهُ فى ذلك أشدَّ مِن استدراكِهِ؛ لأنّه متى فُتح هذا الباب لم يُوثَق بعد بتحميلِ روايةٍ، ولا أُنِسَ إلى الاعتدادِ بسماعٍ، مع أنّه قد لا يُسَلّم له ما رآه، ولا يُوافَقُ على ما أتاه؛ إذ فوق كلّ ذى عِلْمٍ عليم، فكثيراً ما رَأَيْنا مَن نبّه بالخطأ على الصّواب فعَكَس الباب، ومَن ذهَب مذهب الإصلاح والتّغيير فقد سلك كلّ مسلكٍ فى الخطأ، ودَلاّهُ

(١) الإلماع؛ ص: (١٨٥ - ١٨٦)، وانظر: المقدّمة لابن الصّلاح؛ ص: (١٧٥).

رأْيُهُ بغرورٍ، وقد وقفتُ على عجائبَ فى الوجهين، . . . وتحقَّقَ مِن تحقيقِهِ أنّ الصّواب مع مَن وَقَف وأحجم، لا مع مَن صمَّم وجَسَر، وتتأمّل فى هذه الفصول ما تكلّمنا عليه، وتكلّم عليه الأشياخ فيما أصلحه أبو عبد اللَّه ابن وضّاح فى الموطّأ على رواية يحيى بن يحيى فيمن تقدم»(١).

فابن وضّاح رَحِمَهُ اللَّهُ لجسارته على رواية يحيى اللّيثىّ؛ أصلح ما تَوَهّمه خطأً، فوقع فيما أنكره العلماء، ولذلك قال عنه مؤرخ الأندلس أحمد بن محمد بن عبد البرّ(٢): «وله خطأٌ كثيرٌ محفوظٌ عنه، وأشياءُ كان يَغلَط فيها»(٣).

وقال محمد بن حارث الخشنىّ: «لم يشكّ النّاس أنّ محمد بن وضّاح كان غايةً فى الصّدق والثّقة؛ غير أنّه حُفظت عليه زلاّت، كان محمد ابن قاسم يُعدِّدُها عليه»(٤).

وذكر الحافظ ابن عبد البرّ حديثَ عروة بن الزّبير وقول النبىّ ﷺ لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: «كيف صنعت يا أبا محمد فى استلام الركن»، وزاد فيه ابن وضاح: «الرّكن الأسود»، وزَعَم أنّ يحيى سقط له الأسود، قال ابن عبد البرّ: «وقد صَنَع ابْن وضّاح مثلَ هذا أيضاً فى موطّأ يحيى فى قول مالك: «سمعت بعض أهل العلم يَستحِبّ إذا رَفَع الذى يَطُوفُ بالبيت يَدَه عن الرّكن اليمانيّ أن يَضَعها على فِيهِ»، فأَمَر ابنُ وضّاح بطرْح اليمانيّ مِن روايةِ يحيى، وهذا ممّا تَسَوَّر فيه على روايةِ يحيى. . . ، والعَجَب من ابن وضّاحٍ وقد روى موطّأ ابن القاسم، وفيه: «اليمانىّ» كيف

---

(١) مشارق الأنوار؛ ص: (٣-٤).

(٢) يُكنى أبا عبد الملك؛ كان بصيراً بالحديث، متصرّفاً فى فنون العلم، توفى سنة (٣٣٨هـ). انظره فى: تاريخ العلماء: (١/ ٥٠).

(٣) تاريخ العلماء: (٢/ ١٧).

(٤) أخبار الفقهاء والمحدّثين؛ ص: (١٣٠).

رفع المسَاهِم

أنكره!؟. . . .ولكنّ الغَلَط لا يَسْلَم منه أحدٌ، وأمّا إدخالُهُ فى حديث عبد الرحمن ابن عوف: «الأسود»، فكذلك رواه أكثر رواة الموطّأ، فابن وضّاح فى هذا معذورٌ، ولكنّه لم يكن ينبغِي له أن يزيد فى رواية الرّجل، ولا يردّها إلى رواية غيره»(١).

وبناء على هذا؛ فإنّ أصحّ الرّوايات عن يحيى بن يحيى؛ رواية ابنه عبيد الله، فهى أسلم من رواية ابن وضّاح، فقد يُغيّر ابن وضّاح، ويُخطِئ فى تغييره، ويأتِى مَن بعدَه فينسب الوهمَ فيه ليحيى أو إلى الإمام مالك.

طبعات رواية يحيى اللّيثىّ:

طُبع كتاب الموطّأ برواية يحيى اللّيثىّ عدّة طبعات، بالأسانيد، أو مجرّدة عنها، وبعضها مع شروحات الأئمّة على الموطّأ؛ كالتّمهيد، والاستذكار، والمنتقى، وتنوير الحوالك، وغيرها.

ومن أبرز تلك الطبعات:

- **طبعة محمد فؤاد عبد الباقى** رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد طبعت عدّة مرات، ومن أهمّ المآخذ على هذه الطّبعة:

١- أنّه لم يعتمد على أىّ نسخة مخطوطةٍ للموطّأ؛ ممّا جعله يُسقِط من طبعته بعض الأحاديث التى قد تكون سقطت من الأصول المطبوعة التى اعتمدها.

٢- لم يبيّن الرّواية المعتمدة فى مطبوعته، هل هى رواية ابن وضّاح، أم هى رواية عبيد اللّه عن أبيه؟ وبينهما مِن الفروق ما تقدّم، فهو تارةً يوافق عبيد الله، وتارةً ابن وضّاح، وتارةً يخالفُهما!

٣ - أنه يُصحّح الخطأ الذى وقع فيه يحيى، نقلاً عن غيره من العلماء، وبذلك تصير روايته تابعةً لرواية غيره عن مالك، فينتفى ما يذكره

(١) التمهيد: (٢٢/٢٥٨-٢٥٩).

العلماء عن يحيى مِن الأخطاء، ولو أصلح المحقّق ذلك وبَيَّن لهان الأمر، لكنه يُصلح ويسكت رَحِمَهُ اللَّهُ.

- **طبعة د. بشار عواد معروف**، وهى شهيرةٌ أخرجتْها دار الغرب الإسلاميّ، وتتميّز بحرفها وتجليدها الجميل، وسعرها الباهض!

من مزايا هذه الطبعة:

١- تقيُّدُ المحقّق بترتيب الأحاديث على وَفْق ما مشى عليه الإمام الباجى فى منتقاه، والزرقانى فى شرحه.

٢- تنبيهُهُ على بعض الأوهام والأخطاء الواقعة فى رواية يحيى

٣- تخريج حديث «الموطّأ»، وذلك بتتبّع مَن رواه عن مالكٍ مِن رُواة «الموطّأ» وغيرهم.

٤- التعليق ببعض الفوائد الإسناديّة والحديثيّة المأخوذة من الحافظ ابن عبد البرّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

٥- التنبيه على بعض الأخطاء التى وقعت فى طبعات سابقة للموطّأ.

ومن أبرز المآخذ عليها عدم اهتمامه بتحقيق الكتاب على مجموعة مخطوطات قديمة العهد، بحجّته المعروفة بأنّ نُسخ «الموطّأ» وإن كانت فى خزائن الكتب كثيرة تبلغ المئات؛ إلاّ أنه يتعذّر على مَن هو فى مثل ظرفه جمعُها والمقابلة بينها ودراستها، وبناءً على ذلك اكتفى بنسخة وحيدةٍ وَصَفَها بأنها جيّدة، كُتبتْ فى خمسينيّات القرن السّابع!!

رفع المسهم

الثانية: رواية أبى مصعب الزّهرىّ رحمه الله

ترجمة صاحبها: هو أحمد بن القاسم أبى بكر بن الحارث ابن زرارة ابن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف القرشىّ، أبو مصعب الزّهرىّ المدنىّ، الفقيه القاضى، أخرج له الشّيخان، (ت٢٤١هـ).

قال فيه أبو حاتم وأبو زرعة رحمهما الله: «صدوق»(١).

وقال النّسائىّ رحمه الله: «لا بأس به»(٢).

ووثّقه جمْعٌ مِن الأئمّة؛ كمَسلمة بن قاسم، وابن حبّان، والحاكم، والذهبىّ، وابن حجر(٣).

وتكلّم فيه أبو خيثمة الحافظ رحمه الله، حين قال لوَلَدِه وقد سألَه فى رحلته إلى مكّة: عمّن يكتب؟ قال: لا تكتب عن أبى مصعب، واكتب عمّن شئت»، وعلّق الذهبىّ على هذا كالمستهْجِن المستقبِح له فقال رحمه الله: «ما أدرى ما معنى قول أبى خيثمة لابنه أحمد: لا تكتب عن أبى مصعب، واكتب عمّن شئت»(٤).

وتأوَّل الحافظ ابن حجر رحمه الله مقالَتَه بقوله: «ويحتمل أن يكون مراد أبى خيثمة دخوله فى القضاء، أو إكثاره من الفتوى»(٥).

وقد نصّ على تأوّل الحافظِ القاضى عياض؛ حيث قال: «إنّما قال ذلك؛ لأنّ أبا مصعب كان يميل إلى الرّأى، وأبو خيثمة مِن أهل الحديث،

---

(١) الجرح والتّعديل: (١/ ٤٣).

(٢) إتحاف السالك لابن ناصر الدّين؛ ص: (١٧٤).

(٣) تهذيب التهذيب: (١/ ١٧)، الميزان: (١/ ٨٤).

(٤) ميزان الاعتدال: (١/ ٨٤).

(٥) تهذيب التهذيب: (١/ ١٨).

ممّن يُنافِرُ ذلك، فلذلك نهى عنه، وإلاّ فهو ثقةٌ، لا نعلم أحداً ذكره إلاّ بخير»[١].

هذا، وقد ذكر الخليلىّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّه آخر مَن روى عن مالكٍ الموطّأ مِن الثّقات[٢].

وقال ابن حزم: «آخرُ ما رُوى عن مالكٍ موطّأُ أبى مصعب، وموطّأ أبى حذافة السّهمىّ»[٣].

وأمّا مكانته فى الرّواية عن الإمام مالك؛ فقد قال الدارقطنىّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أبو مصعب ثقةٌ فى الموطّأ»[٤].

وقدَّمه بقىّ بن مخلد رَحِمَهُ ٱللَّهُ لشَرفِهِ ونسبِهِ؛ حيث أخرج روايته فى مسنده، وتَرَكَ رواية يحيى مع شهرتها فى الأندلس، بسبب أنّه لم يسمع مِن مالك الموطّأ إلاّ مرّة واحدة[٥].

ولأنّ رواية أبى مصعب مِن آخر الرّوايات عن مالك؛ تشابهت مع رواية يحيى فى الغالب، قال الحافظ ابن عبد البرّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد تأمّلتُ رواية يحيى فيما أرسل من الحديث ووصَل فى الموطّأ، فرأيتُها أشَدَّ موافقةً لروايةِ أبى مصعب فى الموطّأ كلّه مِن غيره، وما رأيتُ روايةً فى الموطّأ أكثرَ اتّفاقاً منها»[٦].

* * *

(١) ترتيب المدارك: (٣/ ٣٤٨).
(٢) الإرشاد: (١/ ٢٢٨).
(٣) تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٤٨٣).
(٤) المصدر السابق: (٢/ ٤٨٣).
(٥) الغنية؛ ص: (٩٨).
(٦) التّمهيد: (٢/ ٣٣٩).

الثالثة: رواية سعيد بن عفير رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ترجمة صاحبها: هو سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم بن يزيد ابن الأسود الأنصارىّ مولاهم، أبو عثمان، (ت٢٢٦هـ).

تكلَّم الجوزجانىّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه بكلام قاسٍ؛ قال: «كان سعيد ابن عفير فيه غيرُ لونٍ مِن البدع، وكان مخلّطاً غير ثقةٍ»(١).

وتعقّب ابن عدىّ مقالته؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا الذى قاله لا معنى له، ولم أسمع أحداً، ولا بلغنى عن أحدٍ من النّاس كلاماً فى سعيد بن كثير بن عفير، وهو عند النّاس صدوقٌ، وقد حدّث عنه الأئمّة من النّاس. . . ، فلم يُنسب ابن عفير إلى بدعٍ، والذى قال: غير ثقة، فلم ينسبه أحدٌ إلى الكذب»(٢).

قال فيه ابن معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «رأيت بمصر ثلاثَ عجائب، النّيل، والأهرام، وسعيد بن عفير»، قال الذهبىّ: «حسْبُك أنّ يحيى إمامَ المحدِّثين انْبَهر لابن عفير»(٣).

الرابعة: رواية سليمان بن برد رَحِمَهُ ٱللَّهُ

هو سليمان بن برد نجيح التُّجِيبىّ، مولاهم، أبو الرّبيع المصرىّ، (ت٢١٠هـ).

---

(١) الشّجرة فى أحوال الرّجال؛ ص: (٢٧٠).
(٢) الكامل: (٣/ ٤١١).
(٣) سير أعلام النبلاء: (١٠/ ٥٨٤).

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن فقهاء مصر وقضاتها، وكان مقبولاً عند قضاة مصر[١].

وسماعه الموطّأ من الإمام مالك صحيحٌ ثابتٌ[٢].

الخامسة: رواية عبد الرحمن بن القاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ترجمة صاحبها: هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العُتَقِيّ، أبو عبد اللَّه المصريّ الفقيه، (ت١٩١هـ).

وَثّقه الأئمّة؛ كابن معين، وأبى زرعة، والنّسائىّ، والحاكم، والخطيب البغدادىّ، وابن حجر[٣]، وذَكَره ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ فى الثّقات، وقال عنه: «كان خيّراً، فاضلاً، ممّن تفقّه على مذهب مالكٍ، وفرّع على حدِّ أُصُولِهِ، وذَبّ عنها، ونَصَر مَن انتحلها»[٤].

وقد صرّح أبو العباس الدّانى رَحِمَهُ ٱللَّهُ فى «الإيماء إلى أطراف الموطّأ» أنّ سماع ابن القاسم للموطّأ كان متأخّراً[٥].

وقال ابن وضّاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سمع ابن القاسم مِن المصريّين والشّاميّين، وإنّما طَلَب وهو كبيرٌ، ولم يخرج لمالكٍ حتى سمع مِن المصريّين، وأنْفَقَ فى سَفْرته إلى مالك ألفَ مثقال»[٦].

---

(١) انظر: ترتيب المدارك: (٣/ ٢٨٣)، وإتحاف السالك؛ ص: (١٣).

(٢) انظر: ترتيب المدارك: (٣/ ٢٨٣)، وإتحاف السالك؛ ص: (١٣٠).

(٣) انظر: سؤالات ابن الجنيد: (رقم: ٦٦٤)، الجرح والتّعديل: (٥/ ٢٧٩)، سؤالات السّجزيّ: (رقم: ٢٤٢)، الانتقاء؛ ص: (٩٦)، ترتيب المدارك: (٣/ ٢٤٥)، تهذيب الكمال: (١٧/ ٣٤٤)، تهذيب التهذيب: (٦/ ٢٢٧).

(٤) الثقات: (٨/ ٣٧٤).

(٥) (٢/ ١٩).

(٦) ترتيب المدارك: (٣/ ٢٤٨).

قدَّمه الإمام النّسائيّ على مَن سواه في الرّواية عن مالكٍ، حتى اعتمد على روايتِهِ في السّنن الصّغرى والكبرى، وقال رَحِمَهُ اللهُ: «ابن القاسم ثقةٌ، رجلٌ صالحٌ، سبحان الله! ما أَحْسَنَ حديثه وأصحّه عن مالكٍ! ليس يختَلِفُ في كلمةٍ، ولم يرْوِ أحدٌ الموطّأ عن مالكٍ أثبت من ابن القاسم، وليس أحدٌ من أصحاب مالك عندي مثلَه»؛ قيل له: فأشهب؟ قال: «ولا أشهب ولا غيرُه، هو عجَبٌ مِن العجب؛ الفضل، الزّهد، وصحّة الرّواية، وحسن الدّراية، وحسْن الحديث، حديثُهُ يشهد له»[1].

وقال الحافظ ابن عبد البرّ رَحِمَهُ اللهُ: «وروايتُه عن مالك روايةٌ صحيحةٌ، قليلةُ الخطأ، وكان فيما رواه عن مالك مِن موطّئه ثقةً حَسَنَ الضّبط متْقناً»[2].

وقال القابُسيّ رَحِمَهُ اللهُ: «سمعت أبا القاسم حمزة بن محمد الكنانيّ يقول: إذا اختلف النّاس عن مالك، فالقول ما قال ابن القاسم، وبحضرته جماعة من أهل بلده، ومن الرّحّالين، فما سمعتُ نكيراً مِن أحدٍ منهم، وهم أهل عنايةٍ بالحديث وبعلْمِهِ»[3].

* * *

(١) المصدر السابق: (٣/ ٢٤٥)، إتحاف السّالك؛ ص: (١٥٥).
(٢) الانتقاء؛ ص: (٩٥).
(٣) تلخيص القابسيّ للموطأ-رواية ابن القاسم -؛ ص: (٤٠)/ تحقيق/ المالكيّ.

رفع المسيهم

السادسة: رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي رَحِمَهُ اللَّهُ

ترجمة صاحبها: هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبىّ الحارثىّ، أبو عبد الرحمن المدنىّ، نزيل البصرة، (ت٢٢١هـ)، أخرج له الشّيخان.

وثّقه أبو حاتم، وابنُ معين، والعجلىّ، وابنُ حبّان، وقال الحافظ ابن حجر: «ثقةٌ عابدٌ»[١].

قال محمد بن إسماعيل الرّقىّ رَحِمَهُ اللَّهُ: سمعت القعنبى يقول: «لزِمْتُ مالكاً عشرين سنةً حتى قرأت عليه الموطّأ»[٢].

وقد قرأ رَحِمَهُ اللَّهُ الموطّأ على الإمام مالك بنفسه، ولم يرْضَ بقراءة غيره، وفى ذلك يقول إسماعيل بن إسحاق القاضى رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان القعنبىّ لا يرضى قراءةَ حبيب، فما زال يجْهد حتى قرأ بنفسه الموطّأ على مالك، وربما يقول: وفيما قرأتُ على مالك، وكان القعنبىّ من المجتهدين فى العبادة»[٣]، وقال العجلىّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قرأ مالكٌ عليه نصف الموطّأ، وقرأ هو على مالكٍ النّصف الباقِى»[٤].

هذا، وقد قَدَّمَ روايةَ القعنبىّ كثيرٌ من الأئمّة؛ كعلىّ بن المدينىّ، والدارقطنىّ، وابنِ خزيمة، وآخرون.

قال ابن أبى حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ: قلت لأبِى: «القعنبىُّ أحبُّ إليك فى

---

(١) انظر: الجرح والتعديل: (٥/ ١٨)، الثقات: (٨/ ٣٥٣)، تهذيب الكمال: (١٦/ ١٣٦)، تهذيب التهذيب: (٦/ ٢٨).

(٢) ترتيب المدارك: (٣/ ١٩٨).

(٣) سؤالات مسعود بن على السّجزىّ؛ ص: (٢٣٦).

(٤) تاريخ الثقات؛ ص: (٢٧٩).

رفع المسهم

الموطّأ، أو إسماعيل بن أبى أويس؟ قال: «القعنبى أحبّ إلىّ، لم أر أخْشَعَ منه»[١].

وقال نصر بن مرزوق رَحِمَهُ اللَّهُ: سمعت يحيى بن معين -وسألتُه عن رواة الموطّأ عن مالك-؛ فقال: «أثبت النّاس فى الموطّأ: عبد اللّه بن مسلمة القعنبىّ، وعبد اللّه بن يوسف التّنيسىّ»[٢].

وقال النّسائىّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «القعنبىّ فوق عبد اللّه بن يوسف فى الموطّأ»[٣].

وقال موسى بن سعيد البردانىّ رَحِمَهُ اللَّهُ: قلت لأحمد بن حنبل: «عمّن أكتب الموطّأ؟ فقال: اكتبه عن القعنبىّ؛ قلت: أيّما أحبّ إليك، إسماعيل ابن أبى أويس، أو عبد العزيز بن أبى أويس، أو القعنبىّ؟ قال: القعنبىّ أفضلُهم»[٤].

---

(١) الجرح والتّعديل: (٥/ ١٨١).

(٢) سؤالات مسعود بن على السّجزىّ؛ ص: (٢٣٩).

(٣) سؤالات السّلمىّ للدارقطنىّ؛ ص: (١٩٣).

(٤) سؤالات السّجزىّ؛ ص: (٢٣٧).

رفع المسهم

السّابعة: رواية عبد اللّه بن وهب القرشيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ترجمة صاحبها: هو عبد اللّه بن وهب بن مسلم القرشيّ الفِهريّ، أبو محمد المصريّ؛ الفقيه، وُلد سنة (١٢٥هـ)، وتوفي سنة (١٩٧)هـ.

وثّقه وأثنى عليه شيخه مالكٌ، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وابن معين، وأبو زرعة الرّازي، وأحمد بن صالح، وآخرون[١].

وقال الذّهبيّ: «فمَن يَروي مئة ألف حديث، ويَنْدُرُ المنكر في سَعَة ما رَوَى، فإليه المنتهى في الإتقان»[٢].

وقد سمع من مالكٍ الموطّأ قديماً، وحَفِظه قبل أن يلقاه، وفي ذلك يقول: «حفظتُ موطّأ مالك ما بين مصر إلى المدينة»[٣].

قال أحمد بن صالح رَحِمَهُ ٱللَّهُ- مبيّناً قدره وعُلُوَّ منزلَتِهِ-: «ليس أحدٌ مِن خَلْق اللّه أكْبر في مالكٍ مِن ابن نافع وابن وهب، وابنُ نافع أحبّ إلى أحمد، وابنُ وهبٍ المقدّم في كثرة العلم والمسائل؛ لم يكن مالكٌ يتكلّم بشيء إلاّ كتبه ابن وهب»[٤].

* * *

(١) انظر: العلل للإمام أحمد -رواية عبد الله-: (٣/ ١٣٠)، الجرح والتّعديل: (٥/ ١٩٠)، ترتيب المدارك: (٣/ ٢٣٠)، تهذيب الكمال: (١٦/ ٢٨٢)، تهذيب التّهذيب: (٦/ ٦٥).

(٢) سير أعلام النبلاء: (٩/ ٢٢٨).

(٣) إتحاف السالك؛ ص: (١٤١).

(٤) ترتيب المدارك: (٣/ ٢٣٧).

الثامنة: رواية عبد الله بن يوسف التّنيسيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ترجمة صاحبها: هو عبد الله بن يوسف التّنيسيّ، أبو محمد الكلاعيّ المصريّ، أصله من دمشق، ونزل تنيس.

وثّقه غير واحدٍ مِن الأئمّة؛ كابن معينٍ، وأبي حاتم، والعجليّ، والدارقطنيّ، وابن حبان،[١].

قال البخاريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان مِن أثبت الشّامِيّين»[٢].

وقال ابن عديّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعبد الله بن يوسف صدوقٌ لا بأس به، والبخاريّ مع شدّة استقصائه اعتمد عليه في مالكٍ وغيره، وسمع منه الموطّأ، وله أحاديثُ صالحةٌ، وهو خيّرٌ فاضلٌ»[٣].

كان سماعه للموطّأ عن مالك بالمدينة، وكان معه في السّماع أبو مسهر الدّمشقيّ، وذلك بعرْض إسحاق بن إبراهيم الحنينيّ على مالك.

قال محمد بن عبد الله بن الحكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد كان ابن بكير يقول في عبد الله بن يوسف الدّمشقيّ: سمع من مالك؟ ومَن رآه عند مالكٍ؟ توهَّم فيه ما لا يجوز له، فخرجت أنا فلقيتُ أبا مسهرٍ سنة ثمان عشرة ومائتين، فسألنِي عن عبد الله بن يوسف، ما فعل؟ فقلت: عندنا بمصر في عافيةٍ، فقال أبو مسهر: سمِع معيَ الموطّأ مِن مالك سنة ستّ وستّين، فرجعتُ إلى مصر فجاءنِي ابنُ بكير مُسلّماً، فقلت له: أخبَرنِي أبو مسهر أنّ

---

(١) انظر: الجرح والتعديل: (٥/ ٢٠٥)، الثقات: (٨/ ٣٤٩)، تاريخ دمشق: (٢٣/ ٣٩٢)، تهذيب الكمال: (١٦/ ٣٣٥)، تهذيب التهذيب: (٦/ ٧٩).

(٢) تهذيب الكمال: (١٦/ ٣٣٥).

(٣) الكامل: (٤/ ٢٠٥).

عبد اللَّه بن يوسف سمِع معه الموطّأ مِن مالك سنة ستّ وستّين، فلم يقُلْ فيه شيئاً بعْد»[١].

قال نصر بن مرزوق: «ما بقِيَ أحدٌ على وجه الأرض أوْثق فى الموطّأ من عبد اللَّه بن يوسف»[٢]؛ لذا اعتمده البخاريّ كثيراً فى صحيحه، وقال ابن حجر عنه: «ثقةٌ متقنٌ، مِن أثبت النّاس فى الموطّأ»[٣].

التاسعة: رواية محمد بن المبارك الصوريّ رَحِمَهُ اللَّهُ

ترجمة صاحبها: هو محمد بن مبارك بن يعلى القرشيّ، أبو عبد اللَّه الصّوريّ، القَلانُسيّ الدّمشقيّ، ولد سنة (١٥٣هـ)، وتوفى سنة (٢١٥هـ).

وثّقه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو داود، وابن حبان، والعجليّ[٤].

وقال يحيى بن معين: «محمد بن المبارك الصوريّ شيخ الشّام بعد أبى مسهر»[٥].

ذَكَره ابن ناصر الدّين الدّمشقيّ فى رواة الموطّأ عن مالك، وقال: «كان من الثّقات الأثبات»[٦].

---

(١) المصدر السابق: (٤/ ٢٠٥).

(٢) تاريخ دمشق: (٣٣/ ٢٩٧).

(٣) التقريب: (١/ ٥٤٩).

(٤) انظر: الجرح والتعديل: (٨/ ١٠٤)، تاريخ أبى زرعة الدمشقى: (١/ ٢٨٢)، الثقات: (٩/ ١٨٣)، تهذيب الكمال: (٢٦/ ٣٥٤)، سير أعلام النبلاء: (١٠/ ٣٩٠)، تهذيب التهذيب: (١٠/ ٣٧٥).

(٥) تاريخ أبى زرعة: (١/ ٢٨٢).

(٦) إتحاف السالك؛ ص: (١١٣).

العاشرة: رواية مصعب بن عبدالله الزّبيرىّ رَحِمَهُ اللَّهُ

ترجمة صاحبها: هو مصعب بن عبد اللّه بن مصعب بن ثابت ابن الزبير بن العوام القرشىّ الأسدىّ، أبو عبد اللّه الزّبيرىّ المدنىّ، عمُّ الزّبير بن بكّار، توفى سنة (٢٣٠هـ) وهو ابن ثمانين سنة.

أثنى عليه الإمام أحمد، وابن معين، والدارقطنىّ، وابن حبان[١].

سمع من مالكٍ بعرْض حبيب بن أبى حبيب رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال ابن أبى خيثمة رَحِمَهُ اللَّهُ: سمعت مصعباً يقول: «حضرتُ حبيباً يقرأ على مالك، أنا عن يمينه، وأخى عن يساره، فيقرأ عليه كلّ يوم ورقتين ونصف، والنّاس ناحية، فإذا قضى؛ جاء النّاس فعارضوا كتُبَنا بكتبهم، وكان حبيبٌ يأخذ على كلّ عرْضةٍ دينارين من كلّ إنسان، فقلت لمصعب: إنّهم كانوا لا يرضون عرْضَ حبيب؛ فأنكر هذا، إذ مرّ بنا يحيى بن معين، فسأله مصعب عن حبيب؟ فقال: كان يتصفّح الورقة والورقتين، ومضى ابن معين فسكت مصعب»[٢].

* * *

---

(١) الجرح والتعديل: (٨/ ٣٠٩)، تاريخ بغداد: (١٣/ ١١٤)، الثقات: (٩/ ١٧٥)، تهذيب الكمال: (٢٨/ ٣٦)، تهذيب التهذيب: (١٠/ ١٤٨).

(٢) سير أعلام النبلاء: (١١/ ٣١).

رفع المستهم

الحادية عشرة: رواية مطرّف بن عبد اللَّه رَحِمَهُ اللَّهُ

ترجمة صاحبها: هو مطرّف بن عبد اللَّه بن مطرّف بن سليمان بن يسار اليساريّ الهلاليّ، أبو مصعب المدنيّ، مولى ميمونة زوج النبيّ ﷺ، والإمام مالك بن أنس خالُهُ، ولد سنة (١٣٩هـ)، وتوفي سنة (٢٢٠هـ).

وثّقه ابن سعد، وابن معين، والدارقطنيّ[١].

وقال أبو حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ: «مضطرِب الحديث، صدوقٌ»[٢].

قال ابن ناصر الدّين: «كان سماعه للموطّأ مِن خالِهِ مالك»[٣].

أثنى ابن معين وغيرُه على روايته للموطّأ عن مالك.

قال أبو طالب رَحِمَهُ اللَّهُ: «سألتُ أبا عبد اللَّه عن مطرّف؟ فقال: مطرّفٌ ثقةٌ، والقعنبيّ ثقةٌ، وابن نافع ثقةٌ، كلّهم ثقاتٌ»[٤].

وأمّا ابن عديّ فتكلّم في روايته عن مالكٍ خاصّة؛ فقال: «يحدّث عن ابن أبي ذئب وأبي مودود وعبد اللَّه بن عمر ومالك وغيرهم بالمناكير»[٥].

وردّ الذهبيّ هذا بقوله: «هذه أباطيل؛ حاشا مطرّفاً من روايتها، وإنّما البلاء من أحمد بن داود (شيخ ابن عديّ)، فكيف خَفِيَ هذا على ابن عديٍّ، فقد كذّبه الدارقطنيّ»[٦].

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثقةٌ، لم يصِب ابنُ عديّ في تضعيفه»[٧].

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى: (٥/ ٥٠٤)، تهذيب الكمال: (٢٨/ ٧٢)، تهذيب التهذيب: (١٠/ ١٥٨).

(٢) الجرح والتعديل: (٨/ ٣١٥).

(٣) إتحاف السالك؛ ص: (١٣١).

(٤) رواية الدّقّاق؛ ص: (٣٧٣).

(٥) الكامل: (٦/ ٣٧٧-٣٧٩).

(٦) الميزان: (٥/ ٢٥٠).

(٧) التقريب: (٢/ ١٨٨).

الثانية عشرة: رواية معن بن عيسى القزّاز رَحِمَهُ اللَّهُ

ترجمة صاحبها: هو معن بن عيسى بن يحيى بن دينار الأشجعىّ، مولاهم القزّاز، أبو يحيى المدنىّ، (ت ١٩٨هـ).

وثّقه ابن سعد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن حبان،(١).

وقال إسحاق بن موسى الأنصارىّ رَحِمَهُ اللَّهُ: سمعت معْناً يقول: «كان مالك لا يجيب العراقيين فى شىء مِن الحديث حتى أكون أنا أسألُه عنه»(٢).

وقد كان ربيبَ مالك، ومن أشدّ النّاس ملازمةً له، وكان مالكٌ يتوكّأ عليه إذا خرج إلى المسجد، حتى ليُقال له: عُصيّة مالك(٣).

وهو الذى تولّى القراءة عليه، وكان يقول: «كلّ شىءٍ من الحديث فى الموطّأ سمعته من مالكٍ إلاّ ما استثنيتُ أنّى عرضتُهُ عليه، وكلّ شىء من غير الحديث عرضته عليه إلاّ ما استثنيتُ أنّى سألته عنه»(٤).

وقد قدّمه الإمام أبو حاتم على سائر رواة الموطّأ؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَثْبَتُ أصحاب مالك وأوثقُهُم: معْن بن عيسى القزّاز، هو أحبّ إلىّ مِن عبد اللَّه بن نافع الصّائغ ومن ابن وهب»(٥).

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى: (٥/ ٥٠٣)، سؤالات ابن الجنيد: (رقم: ٣٣٣)، الجرح والتعديل: (٨/ ٢٧٨)، تهذيب الكمال: (٢٨/ ٣٣٩)، تهذيب التهذيب: (١٠/ ٢٣٦).

(٢) الجرح والتعديل: (٨/ ٢٧٨).

(٣) الانتقاء؛ ص: (١١٠).

(٤) الجرح والتعديل: (٨/ ٢٧٨).

(٥) المصدر السابق: (٨/ ٢٧٨).

وقال الخليليّ: «قديمٌ متّفقٌ عليه، رضِيَ الشافعيّ روايتَه»[١].

وقال ابن الجنيد رَحِمَهُ اللهُ: قلت ليحيى بن معين: «أَكَان عند معن القزّاز عن مالكٍ شيء غير الموطّأ؟ قال: شيءٌ قليلٌ، قال يحيى: إنّما قصدنا إليه فى حديثِ مالك؛ فقيل ليحيى: فكيف هو فى غير مالك؟ قال: ثقةٌ»[٢].

وفى سؤالات ابنِ بكير للدّارقطنيّ: سُئل عن أقوى أصحاب مالك عنده؛ فقال رَحِمَهُ اللهُ: «معن، والقعنبيّ، وعبد اللّه بن وهب، وعبد الرحمن ابن القاسم..»[٣].

الثالثة عشرة: رواية يحيى بن بكير رَحِمَهُ اللهُ

ترجمة صاحبها: هو يحيى بن عبد اللّه بن بكير القرشيّ المخزوميّ، أبو زكريا المصريّ، مولى بنِي مخزوم (ت ٢١٣هـ).

وقد اختلف النّقاد فيه توثيقاً وتجريحاً؛ فقال أبو حاتم رَحِمَهُ اللهُ: «يُكتَب حديثه، ولا يحتجّ به، وكان يفهم هذا الشّأن»[٤]، وقال النّسائيّ: «ضعيفٌ»[٥]، وقال أيضاً: «ليس بثقة»[٦]، وقال ابن معين: «ليس بشىء»، وقال فيه أبو داود رَحِمَهُ اللهُ: سمعت يحيى بن معين يقول: «أبو صالح أكثر كتباً، ويحيى بن بكير أحفظ منه»، وقال السّاجىّ رَحِمَهُ اللهُ: «صدوقٌ»، وقال ابن قانع رَحِمَهُ اللهُ: «مصريٌّ ثقةٌ»[٧]، وقال الخليليّ رَحِمَهُ اللهُ: «ثقةٌ، أخرج له

---

(١) الإرشاد: (١/ ٢٢٧).

(٢) سؤالات ابن الجنيد: (رقم: ٣٣٣).

(٣) سؤالات ابن بكير لأبى الحسن الدارقطنىّ؛ ص: (٤٣).

(٤) الجرح والتعديل: (٩/ ١٦٥).

(٥) الضعفاء والمتروكون؛ ص: (٢٤٨).

(٦) تهذيب الكمال: (١/ ٤٠٣).

(٧) راجع ما مرّ فى: تهذيب التّهذيب: (١١/ ٢٠٨-٢٠٩).

رفع المسهم

البخاريّ في الصّحيح عن مالك وغيره، وتفرّد بأحاديثَ عن مالك»[١]، وذَكَرَه ابن حبان في«الثقات»[٢]، وقال الذّهبيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ«كان غزيرَ العلم، عارفاً بالحديث وأيّام النّاس، بصيراً بالفتوى، صادقاً، دَيّناً، وما أدرِي ما لاحَ للنّسائيّ منه حتى ضعّفه، فقد احتجّ به الشّيخان، ما علمتُ له حديثاً منكَراً حتى أُورِدَه»[٣].

ومكانتُهُ في روايته عن الإمام مالك محلّ كلامٍ لأهل الصّنعة؛ فقد عاب عليه بعضهم أنّ سماعه إنّما كان بعرض حبيب كاتب مالك، قال مسلمة بن قاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «تُكُلّم فيه؛ لأنّ سماعه من مالك كان بعرْض حبيب»[٤].

وقد ردّ المحققون شبهةَ التضعيف بكوْن السّماع بعرض حبيب؛ كالقاضي عياض وغيره؛ بدليل أنّ المتصفّح لرواية ابن بكير رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يكاد يجد بينها وبين غيرها من روايات الموطّأ اختلافاً ذا شأن في الغالب، ثمّ إنّ هذا الكلام فيه قدْحٌ في الإمام مالك نفسه؛ إذ لازِمُهُ أنّه ما كان يدرى ما يُقرأ عليه، وهو الإمام البصير الحافظ النّاقد المتيقّظ، ثمّ إنّ حولَه أصحاباً يحفظون الموطّأ؛ فلو غيَّرَ حبيبٌ شيئاً منه، أو نقص أو زاد؛ لَتَنَبّه الإمام والسّامعون له؛ كما مرّ آنفاً في مبحث خاصّ بحبيب كاتب مالك.

قال القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «وقد ضعّف أئمّة الصّنعة روايةَ مَن سمع الموطّأ على مالك بقـراءة حبيب كاتبه؛ لضعْفِهِ عندهم، وأنّه كان يخطرف الأوراق حين القراءة ليتعجّل، وكان يقرأ للغرباء، وقد أُنْكِرَ هذا الخبر على قائِلِه؛ لِحِفْظِ مالكٍ لحديثِهِ، وحفْظِ كثيرٍ من أصحابه الحاضرين له، وأنّ مثْلَ هذا ممّا لا يجوز على مالكٍ، وأنّ العرض عليه لم يكن من الكثرة

(١) الإرشاد: (١/ ٢٦٢).
(٢) (٩/ ٢٦٢).
(٣) سير أعلام النبلاء: (١٠/ ٦١٤).
(٤) تهذيب التهذيب: (١١/ ٢٠٨، ٢٠٩).

بحيث تخطرَف عليه الأوراق، ولا يَفْطِنُ هو ولا مَن حَضَر، لكنّ عدمَ الثّقة بقراءةِ مثْلِه مع جواز الغفْلة والسّهو عن الحرف وشِبْهِهِ، وما لا يخلّ بالمعنى مؤثّرةٌ فى تصحيح السّماع كما قالوه، ولهذه العلة لم يخرج البخارىّ مِن حديث ابن بكير عن مالكٍ إلاّ القليل»[1].

وقال بقيُّ بن مخلد رَحِمَهُ اللَّهُ: «لمّا وضعتُ مسنَدِى جاءنِى عبيد اللّه وإسحاق ابنا يحيى؛ فقالا لِى: بَلَغنا أنّك وضعتَ كتاباً قدّمتَ فيه أبا مصعبٍ الزهرىّ ويحيى بن بكير، وأخّرت أبانا!؛ فقلتُ: أمّا تقديمِى أبا مصعب؛ فلقوْل رسول اللّه ﷺ: «قدّموا قريشاً ولا تَقَدَّمُوها»، وأمّا تقديمِى ابنَ بكيْرٍ فلِسِنّه، وقد قال رسول اللّه ﷺ: «كبّر كبّر»، ولأنّه سمع الموطّأ مِن مالكٍ سبع عشرة مرّة، وأبوكما لم يسمع منه إلاّ مرّةً واحدةً، فخرجا من عنده»[2]، ولعلّهما وَجَدَا فى نفْسيهما من ذلك.

الرابعة عشرة: رواية يحيى بن يحيى النّيسابورىّ رَحِمَهُ اللَّهُ

ترجمة صاحبها: هو يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن بن يحيى ابن حماد التّميمىّ الحنظلىّ، أبو زكريا النّيسابورىّ، توفى سنة (٢٢٦هـ)، وهو ابن أربع وثمانين سنة.

أثنى عليه العلماء ووثّقوه؛ كأحمد، والنّسائىّ، وإسحاق ابن راهويه، وابن حبان[3].

---

(١) الإلماع؛ ص: (٧٧).

(٢) الغنية؛ ص: (٩٨)، الصّلة: (١/ ٨٢).

(٣) الانتقاء لابن عبد البرّ؛ ص: (١١٢)، تهذيب الكمال: (٣٢/ ٣٤)، سير أعلام النبلاء: (١٠/ ٥١٢) تهذيب التهذيب: (١١/ ٢٥٩).

قال الإمام أحمد: «ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثل يحيى ابن يحيى»[١].

وقد أخرج الإمام مسلمٌ فى صحيحه عن يحيى بن يحيى النّيسابوريّ، وحديث مالك فيه غالِبُهُ من روايته عنه.

* * *

(١) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبدالله -: (٣/ ٤٣٧).

رفع المسلمهم

شُروح «الموطّأ»[١]

أولى العلماء قديماً وحديثاً «الموطّأ» عنايةً خاصّة، واستمرّت العناية به على مَدَار السّنين، وفى شتى البلاد، ولقد كان محلَّ اهتمامٍ فريدٍ منذ كان طلاّب مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ يتسابقون إلى روايته عنه، ويسمعونه منه بجدٍّ ونهايةٍ فى الغبطة به، حتى تعدّدت رواياتُه، واختلفتْ ألفاظ الرّواة له، وكثُرت أحاديثُه وقلّتْ على حسب راوِيهِ.

وقد تناوَلَ العلماء «الموطّأ» بالدّرْس والتوجيه والتّعليل، والنّظر والتفحُّص والتّحليل؛ فتعدّدت شُرُوحُه، وكثُرت المصنّفات بمتُونه وأسانيده، ورتّبوه على المسانيد، وعلى الأطراف، وأوضحوا غريبَه، وبيّنوا مُشْكِلَ مَعَانِيه، وجمعوا بين رواياته المختلفة؛ حتى قال القاضى عياض رَحِمَهُ اللهُ: **«لم يُعتن بكتاب مثل ما اعتُنىَ بالموطّأ»**.

ولأنّ «الموطّأ» كتابُ أثرٍ ورأيٍ، خفيف المحمل، سهل الحفظ، لا يجدُ الطّالب غالباً عناءً فى حمله وحفظه-: كان حظُّه من الحفظ والانتشار والقبول أكثر مِن غيره مِن كُتُب السّنّة، وذلك ما استدعى أهمّيّة شرحه وتفسيره.

وقد اختلفت مناهجُ مفسِّريه وشرّاحِه، حتى لا يكاد يخلو شرحٌ من مزيّة وخِصِّيصى؛ لكنها تقلّ وتكثُر حسب اختصار الشّارح وطولِ نَفَسِه؛ فمِن الشُّرّاح مَن اعتنى بالسّند؛ اتّصالاً وانقطاعاً، وجرحاً وتعديلاً، ومنهم مَن كانت خدمته منصبّةً على متن الحديث، وآخرون اهتمّوا بمسائله الفقهيّة وآراء مالك فيه، وزاد غيرهم مقارنةَ ذلك بأقوال الفقهاء خارج مذهب

---

(١) راجع عن شروح الموطّأ ما كتبه د. عبد الرحمن العثيمين فى تقديمه لكتاب «غريب الموطّأ» لابن حبيب: (١/ ٦٣ - ١٥٠)، وما هنا مأخوذٌ منه بتصرّف واختصار.

مؤلّفه، وآثَرَ فريقٌ من العلماء العنايةَ بغريبِه ومُشْكِلِه وإعرابِ تراكيبِه، ومنهم مَن تحدّث عن مَعَانيه وما اشتمل عليه من دقائق العلوم، وبعضُ الشّرّاح يجمع بين ذلك كلِّه؛ فيأتِي شرحه مُوعِباً شاملاً.

و«الموطّأ» «وإن كان قد شُرح بشروحٍ جمّة، إلاّ أنه بقيتْ فى خلاله نُكتٌ مهمّةٌ، لم تَغُصْ على دُررِها الأذهان، وهى إذا لاح شُعاعُها لا يَهُون إهمالُها»[1].

وهذه بعض الشّروح:

١- إضاءة الحوالك من ألفاظ دليل السالك؛ لمحمد بن عبد اللّه بن أحمد الجكنى الشّنقيطىّ «ت ١٣٦٧هـ».

٢- أنوار كواكب نهج السّالك **بشرح** موطأ الإمام مالك؛ لمحمَد بن عبد الباقي بن يوسف الزّرقانىّ «ت ١١٢٢هـ».

٣- إرشاد السّالك لشرح مقفل موطأ مالك؛ لعلىّ بن أحمد بن محمد الحريشىّ الفاسىّ «ت ١١٤٣هـ».

٤- الاستذكار؛ للحافظ أبى عمر يوسف بن عبد اللّه بن عبد البرّ النّمريّ «ت ٤٦٣هـ».

٥- الاستيفاء؛ للحافظ أبى الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي «ت ٤٧٤هـ».

٦- الاقتضاب فى غريب الموطّأ وإعرابه على الأبواب؛ لمحمد بن عبد الحق بن سليمان اليَفْرَنى التلمسانىّ «ت ٦٢٥هـ».

٧- الإملاءات على الموطّأ؛ لأحمد بن محمد الأصفهانىّ، للحافظ أبى الطاهر السّلفىّ «ت٥٧٦هـ».

(١) عبارة الشيخ الطاهر بن عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ فى «كشف المغطى»؛ ص: (١٧).

٨- الانتقاء شرح الموطّأ؛ لعمر بن أحمد الشّماع الحلبىّ «ت ٩٣٦هـ».

٩- أوجز المسالك؛ لزكريا بن يحيى الكاندهلوىّ «ت ١٣٤٨هـ».

١٠- الإيماء إلى أطراف الموطّأ؛ لأحمد بن طاهر بن علىّ بن عيسى ابن رصيص «ت٥٣٢هـ».

١١- الإيماء؛ للحافظ سليمان بن خلف بن سعد الباجى «ت ٤٧٤هـ».

١٢- تاج الحُلّة وسراج البُغْية فى معرفة أسانيد الموطّأ؛ لعبد اللّه بن أحمد بن يربوع الأندلسىّ «ت ٥٢٢هـ».

١٣- التّعليق الممجّد على موطّأ محمد؛ لعبد الحىّ بن عبد الرّحيم الأنصارىّ اللّكنوىّ «ت ١٣٠٤هـ».

١٤- تفسير غريب الموطّأ؛ لمحمد بن عبد السلام «سحنون» بن سعيد التنوخىّ القيروانىّ«ت٢٦٥هـ».

١٥- تفسير غريب الموطّأ؛ لأصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع «ت ٢٢٥هـ».

١٦- تفسير الموطّأ؛ لعبد اللّه بن نافع الصائغ «ت ٢٠٦هـ».

١٧- تفسير جامع الموطّأ؛ لعبد الملك بن حبيب السّلمىّ «ت ٢٣٨هـ».

١٨- تفسير الموطّأ؛ لعبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصارىّ القرطبىّ «ت ٤١٣ هـ».

١٩- تفسير ما استعجم من موطأ مالك بن أنس المدنىّ؛ لأحمد بن خلف بن محمد بن فرتون المديونىّ «ت٣٧٧هـ».

٢٠- التقصّى؛ للحافظ أبى عمر يوسف بن عبد اللّه بن عبد البرّ النّمرىّ «ت ٤٦٣هـ».

رفع المسيهم

٢١- التعليق على الموطّأ؛ لمحمد بن عبد اللَّه بن أبى الفضل المرسىّ الأندلسىّ «ت ٦٥٥هـ».

٢٢- التعليق على الموطّأ؛ لسليمان بن محمد بن عبد اللَّه العلوىّ «ت ١٢٣٨هـ».

٢٣- التّعليق على الموطّأ؛ لمحمد بن أحمد بن أدريس الشريف الإسماعيلىّ «ت ١٣٦٧هـ».

٢٤- التعليق على الموطّأ؛ لهشام بن أحمد أبى الوليد الوقشىّ «ت ٤٨٩هـ».

٢٥- التّقييد على الموطّأ؛ للمكّىّ محمد بن علىّ البطاورى الرّباطىّ «ت ١٣٥٥هـ».

٢٦- تقريب المسالك لموطأ الإمام مالك؛ لأحمد بن الحاج المكّى السّدْراتىّ «ت١٢٥٣هـ».

٢٧- التمهيد لما فى الموطّأ من المعانى والأسانيد؛ للحافظ أبى عمر يوسف بن عبداللَّه بن عبد البر «ت ٤٦٣هـ».

٢٨- تنوير الحوالك على موطأ مالك؛ لعبد الرحمن بن أبى بكر السّيوطىّ «ت ٩١١هـ».

٢٩- توجيه حديث الموطّأ؛ لمحمد بن عبد اللَّه بن عيشون الطليطلىّ «ت ٣٤١هـ».

٣٠- الدّرّة الوسطى فى مُشْكِل الموطّأ؛ لمحمد بن خلف القرطبىّ «ت ٥٥٧هـ».

٣١- دليل السالك إلى موطأ مالك؛ لمحمد بن عبد اللَّه بن أحمد الجكنىّ «ت ١٣٦٧هـ».

٣٢- السّافر عن آثار الموطّأ؛ لخازم بن محمد بن خازم المخزونىّ «ت٤٩٦هـ».

٣٣- شرح الموطّأ؛ لعلىّ بن أحمد بن الحسن بن إبراهيم التّجيبى «ت ٦٣٧هـ».

٣٤- شرح الموطّأ؛ لمحمد بن يحيى بن عمر القرافى «ت ١٠٠٨هـ».

٣٥- شرح أحاديث الموطّأ؛ لعلىّ بن أحمد بن سعيد، أبى محمد ابن حزم الظّاهريّ «ت ٤٥٦هـ».

٣٦- شرح الموطّأ؛ لأحمد بن محمد بن عبد المؤمن الحسامىّ «ت٧٨٣هـ».

٣٧- شرح موطأ مالك؛ للحسن بن رشيق القيروانىّ «ت٤٦٣هـ».

٣٨- شرح الموطّأ؛ لحرملة بن يحيى التّجيبىّ «ت٢٤٣هـ».

٣٩- شواهد الموطّأ؛ لإسماعيل بن إسحاق القاضى «ت٢٨٢هـ».

٤٠- غريب الموطّأ؛ لحسن بن عبد اللّه بن حسن الكاتب الأشيرىّ «ت بعد ٥٦٩هـ».

٤١- غريب الموطّأ؛ لمحمد بن عبد اللّه بن عبد الرّحيم البرقىّ «ت ٢٤٩هـ».

٤٢- غريب الموطّأ؛ لأحمد بن عمران بن سلامه الأخفش «ت قبل سنة ٢٥٠هـ».

٤٣- الفتح الرّحمانىّ فى شرح موطأ محمد بن الحسن الشيبانىّ؛ لإبراهيم بن حسين بن محمد بيرى زاده «ت١٠٩٩هـ».

٤٤- فتح المغطّى؛ لعلىّ بن سلطان بن محمد الهروىّ «ت ١٠١٤هـ».

٤٥- القبس فى شرح الموطّأ؛ للحافظ أبى بكر بن العربىّ «ت ٥٤٣هـ».

٤٦- القبس فى شرح موطأ مالك بن أنس؛ لعبد اللّه ابن محمد بن السيد البطليوسىّ «ت ٥٢١هـ».

رفع المسيّهم

٤٧- كشف الغطا عن معانى ألفاظ الموطّأ؛ لعمر بن مودى الفُلّانيّ.

٤٨- كشف المغطّى فى شرح مختصر الموطّأ؛ لعبد اللَّه بن محمد ابن أبى القاسم بن فرحون «ت ٧٦٩هـ».

٤٩- كشف المغطّى؛ لعبد الرحمن بن أبى بكر السّيوطيّ «ت ٩١١هـ».

٥٠- كشف المغطّى؛ لمحمد الطاهر بن عاشور «ت ١٣٩٣هـ».

٥١- الكلام على الموطّأ؛ لعليّ بن يوسف القفطيّ «ت ٦٤٦هـ».

٥٢- المنتقى؛ للحافظ سليمان بن خلف الباجى «ت ٤٧٤هـ».

٥٣- المسالك؛ للحافظ أبى بكر بن العربيّ.

٥٤- مسند حديث مالك بن أنس، واختلاف ألفاظه وتفسير غريبه؛ لعبد الرحمن بن عبد اللَّه بن محمد الجوهريّ الغافقيّ «ت ٣٨٥هـ».

٥٥- مشارق الأنوار فى شرح ما فى الموطّأ والصحيحين من الأخبار؛ لعبد الحق بن عبد الواحد بن الهاشم العدويّ العمريّ «ت/ بعد ١٣٧٠هـ».

٥٦- مشارق الأنوار على صحاح الأخبار؛ للقاضى عياض بن موسى اليحصبيّ «ت ٥٤٤هـ».

٥٧- المشروع المهيأ فى ضبط مُشْكِل رجال الموطّأ؛ لمحمد بن الحسن بن مخلوف الرّاشديّ التّلمسانيّ «ت ٨٦٨هـ».

٥٨- مُشْكِل ما وقع فى الموطّأ وصحيح البخاريّ؛ لمحمد ابن خلف ابن موسى القرطبيّ «ت ٥٣٧هـ».

٥٩- المنتخب الأوطى فى شرح الموطّأ؛ لعبد الحق بن أبى السداد الحكم بن على الغسانيّ.

٦٠- المنتقى من المنتخب الأوطى فى شرح الموطّأ؛ لمحمد بن محمد؛ محب الدين القيسيّ المالكيّ.

* * *

بعض مرويّات الإمام مالك فى الصّحيحين

أَكْثَرَ الإمامان؛ البخاريّ ومسْلمٌ رحمهما اللَّه الرّوايةَ عن الإمام مالك ابن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ، وكثيرٌ مِن الأحاديث المسنَدَة فى الموطّأ موجودةٌ فى كتابيهما، وقد رَوَيا عنه تارةً بواسطة رجلٍ، وتارةً بواسطة رجلين، وربّما نزل بهما الإسناد لأجل مالك إلى ثلاثة رجالٍ.

أولاً: الرّواية عن مالكٍ فى صحيحِ البخارىّ :

يروى الإمام البخاريّ عن مالك بواسطة راوٍ واحد؛ قد يكون: عبد اللَّه بن يوسف التّنيسىّ، أو إسماعيل بن أبى أويس، أو عبد اللَّه بن مسلمة القعنبىّ، أو الفضل بن دكين «أبو نعيم»، أو إسحاق بن محمد الفرويّ، أو عبد العزيز بن عبد الله، أو قتيبة بن سعيد.

وقد يروى عنه بواسطة راوِيَيْن؛ إمّا: الحميدىّ عن سفيان بن عيينة عن مالك، أو محمد بن عبيد اللَّه عن ابن وهب عن مالك، أو معاذ بن أسد عن ابن المبارك عن مالك، أو عبد اللَّه بن محمد بن أسماء عن جويرية عن مالك، أو محمد بن المثنى عن ابن مهدىّ عن مالك، أو مُسدّد عن يحيى عن مالك.

وقد يروى البخاريّ عن مالك بواسطة رواةٍ ثلاثة؛ كروايته عن عبد اللَّه بن محمد عن معاوية بن عمرو عن أبى إسحاق الفَزَارىّ عن مالك.

ثانياً: الرّواية عن مالك فى صحيح مسلم:

يروى الإمام مسلمٌ عن مالك بواسطة راوٍ واحد؛ قد يكون: عبد اللَّه ابن مسلمة القعنبىّ، أو يحيى بن يحيى التّميمىّ، أو قتيبة بن سعيد الثقفىّ، أو عبد اللَّه بن وهب، أو بشر بن عمر، أو روح بن عبادة، أو معن بن عيسى القزّاز، أو سويد بن سعيد.

وقد يروى عنه بواسطة راويَين؛ كروايته عن أبى الطَّاهِر عن ابْن وَهْبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، أو روايته عن هَارُون بْن سَعِيدِ الأَيْلِىّ عن ابْن وَهْبٍ عَنْ مَالِك، أو عن يُونُس بْن عَبْدِ الأَعْلَى عن ابْن وَهْب عَنْ مَالِك، أو عن إسْحَاق بْن مُوسَى الأَنْصَارِىّ عن مَعْن عَنْ مَالِك، أو كروايته عن هُيَر بْن حَرْبٍ عن عَبْد الرَّحْمَنِ ابْن مَهْدِىّ عَنْ مَالِكِ...

وقد يروى مسلم عن الإمام مالك بثلاث وسائط؛ كروايته عن حَجَّاج ابْن الشَّاعِرِ عن يَحْيَى بْن كَثِيرِ الْعَنْبَرِىّ أبى غَسَّانَ عن شُعْبة عَنْ مَالِكِ، وروايته عن أَحْمَد بْن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ الْهَاشِمِىّ عن مُحَمَّد بْن جَعْفَرِ عن شُعْبَة عَنْ مَالِك.

***

رفع المسهم

أسانيد الإمام مالك فى الأحاديث المرفوعة(١)

يروى الإمام مالكٌ الأحاديث المرفوعةَ المسنَدَة غالباً بالأسانيد العالية الآتيةِ:

* أمّا حديث ابن عمر ﷺ عن النبىّ ﷺ؛ فغالباً يرويه عن نافع عن ابن عمر، أو عن عبد اللَّه بن دينار عن ابن عمر، وأحياناً: ابن عمر عن عمر، أو عن عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن جبر ابن عتيك عن ابن عمر عن النبىّ ﷺ.

* وأمّا حديث عائشة رضي اللَّه عنها عن النبىّ ﷺ؛ فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن عروة، أو عن القاسم عن عائشة، أو عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، أو عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، أو عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة، أو عن أبى الرّجال عن أمّه عمرة عن عائشة.

* أمّا حديث أبى هريرة ﷺ عن النبىّ ﷺ فيرويه غالباً عن أبى الزّناد عن الأعرج عنه، أو عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة، أو عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة، أو عن ابن شهاب عن أبى سلمة عن أبى هريرة، أو عن ابن شهاب عن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبى هريرة، أو عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة، أو عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى

---

(١) راجع فى أسانيد مالك فى المرفوع المسنَد والمرسل وفى الآثار وفتاوى الصحابة والتابعين: المسوّى للدهلوى: (١/ ٣٣-٣٧)، وكشف المغطى لابن عاشور؛ ص: (٤٦-٤٧).

هريرة، أو عن سُمىّ بن أبى صالح عن أبى هريرة، أو عن سعيد بن أبى سعيد عن أبيه عن أبى هريرة.

* أمّا حديث أنس رضي الله عنه عن النبىّ ﷺ؛ فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن أنس، أو عن ربيعه بن أبى عبد الرحمن عن أنس، أو عن إسحاق بن أبى طلحة عن أنس، أو عن حميد الطويل عن أنس، أو عن عبد اللّه بن أبى بكر عن أنس، أو عن عمرو مولى المطّلب عن أنس، أو عن محمد بن أبى بكر الثقفىّ عن أنس، أو عن شريك بن عبد اللّه بن أبى نمر عن أنس عن رسول اللّه ﷺ.

* أمّا حديث جابر رضي الله عنه عن النبىّ ﷺ؛ فيرويه غالباً عن أبى الزّبير المكّىّ عن جابر، أو عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر، أو عن وهب بن كيسان عن جابر، أو عن محمد ابن المنكدر عن جابر.

* أمّا حديث أبى سعيد الخدرىّ رضي الله عنه عن النبىّ ﷺ؛ فيرويه غالباً عن عمر بن يحيى المازنىّ عن أبيه عن أبى سعيد، أو عن محمد بن يحيى بن حبان عن أبى سعيد، أو عن نافع عن أبى سعيد الخدرى أنّ رسول اللّه ﷺ قال «حديث واحد».

* أمّا حديث عمر بن أبى سلمة ربيب رسول اللّه ﷺ فروى حديثا واحداً عنه عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبى سلمة عن رسول اللّه ﷺ.

* أمّا حديث سهل بن سعد رضي الله عنه عن النبىّ ﷺ؛ فيرويه غالباً عن أبى حازم بن دينار عن سهل بن سعد، أو عن ابن شهاب عن سهل بن سعد عن رسول اللّه ﷺ[1].

* أمّا حديث علىّ بن أبى طالب رضي الله عنه عن النبىّ ﷺ فرواه غالباً عن ابن

---

(١) قال الدّهلوىّ: «أخرج مالك بهذه الأسانيد قريباً من خمسمائة حديث، وتلك الأحاديث أصحّ الأحاديث وأقواها فى مشارق الأرض ومغاربها».

شهاب عن عبد اللَّه والحسن ابْنَىْ محمد بن الحنفية عن أبيهما عن على ابن أبى طالب.

* وأمّا حديث عبد اللَّه بن عباس عن النبىّ ﷺ؛ فرواه غالباً عن ابن شهاب عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس، أو عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس(١).

أسانيد الإمام مالك فى الأحاديث المرسَلة

شيوخ مالك فى المراسيل كثُرٌ، وأجلهم: الإمام محمد ابن شهاب الزّهرىّ عن الفقهاء السّبعة عن النبىّ ﷺ، والفقهاء السّبعة هم:

١- سعيد بن المسيب.

٢- عروة بن الزبير.

٣- القاسم بن محمد بن أبى بكر الصدّيق.

٤- خارجة بن زيد بن ثابت.

٥- عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة بن مسعود.

٦- سليمان بن يسار.

٧- أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وقيل: سالم بن عبد اللَّه بن عمر، وقيل: أبو سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف.

(١) قال الدّهلوىّ فى: (المسوّى: ١/ ٣٥): «رواية الإمام مالك عن الإمام علىّ بن أبى طالب، وعبد الله بن عباس قليلةٌ، وقد سأله هارون الرشيد عن سبب ذلك؛ فقال: لم يكونا ببلدى ولم ألْقَ رجالَ-هُما».

أسانيد الإمام مالك فى آثار الصّحابة رضي الله عنهم

يروى الإمام عن الصّحابة الكرام رضي الله عنهم غالباً بالأسانيد الآتية:

* **آثار عمر بن الخطاب** رضي الله عنه؛ يرويها مالكٌ عن نافع عن ابن عمر عن عمر، وعن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر، وعن زيد بن أسلم عن عمر، وعن نافع عن أسلم عن عمر، وعن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيّب عن عمر، وعن يحيى بن سعيد عن عمر، وعن إسحاق بن عبد اللّه عن أنس عن عمر رضي الله عنه.

* **آثار عبداللّه بن عمر** رضي الله عنه؛ يرويها مالكٌ عن نافع عن ابن عمر، وعن عبد اللّه بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنه.

* **آثار أمّ المؤمنين عائشة رضي اللّه عنها**؛ يرويها مالكٌ عن هشام عن أبيه عن عائشة، وعن يحيى بن سعيد عن عمْرة عن عائشة.

أسانيد الإمام مالك فى أقوال فقهاء المدينة

يرويها الإمام مالكٌ رحمه الله عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب، وعن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيّب، وعن ابن شهاب عن سالم، وعن ابن شهاب عن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، وعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم، وعن يحيى ابن سعيد عن أبى سلمة.

وللإمام مالك شيوخٌ غير مَن مرّ ذِكْرهم؛ لكنّهم قليلو الرّواية، وجُلّ رواياتهم ليست إلاّ حكاية بضعةٍ أو بضعةَ عشر قولاً من التّابعين ،أو مثل ذلك مِن روايات التابعين؛ مثل: سالم ابن أبى النّضر مولى عمر بن عبيد

الله، وداود بن حصين، وعبد الرحمن بن حرملة الأسلمىّ، ويزيد بن رومان، وحميد بن قيس المكّىّ، وأبى الأسود محمد بن عبد الرحمن، وعلقمة بن أبى علقمة، وزيد بن خصيفة، وثور بن زيد الدِّيلىّ، ومحمد بن عمر بن حلحلة الدِّيلىّ، وموسى بن عقبة، ومحمد بن أبى مريم.

* * *

رفع المسهم

شرح بعض مصطلحات «الموطّأ»

* قول مالك: **«السُّنّة عندنا: كذا وكذا»**:

يذكره الإمام مالك عند تقرير مختاراته، أو اختيارات الفقهاء السّبعة، أو بعضهم، أو عمل أهل المدينة، وهى مختاراتٌ قد لا تكون محلَّ إجماعِ عند أهل المدينة؛ بل قد تكون خاصّة بمالك أو بطائفةٍ مِن شيوخه[1].

* قوله: **«الأمر المجتمع عليه عندنا»**:

قال إسماعيل بن أبى أويس: قيل لمالك: قولك «الأمر المجتَمَع عليه عندنا أو ببلدنا، والأمرُ الذى أدركت عليه أهل العلم، أو سمعتُ أهل العلم»؛ فقال: «هو سماعُ غير واحد من أهل العلم والأيمّة المقتدَى بهم، الذين أخذتُ عنهم، وهم الذين كانوا يتّقون الله، ورأيُهم ذلك مثل رأى الصحابة، أدركوهم عليه، وأدركْتُهم أنا على ذلك؛ فهذه وراثةٌ توارثوها قرناً عن قرنٍ إلى زماننا، وما كان فيه من الأمر المجتمع عليه فهو ما اجتمع عليه من قول أهل الفقه والعلم لم يختلفوا فيه، وما قلت: الأمر عندنا؛ فهو ما عمل النّاس به عندنا، وجرت به الأحكام؛ عَرَفه الجاهل والعالم، وكذلك ما قلت فيه: ببلدنا، وما قلت فيه: بعض أهل العلم؛ فهو شىءٌ استحسنتُهُ من قول العلماء، وأمّا ما لم أسمعه منهم؛ فاجتهدتُ ونظرتُ على مذهبِ مَن لَقِيتُهُ حتى وَقَع ذلك موقعَ الحقّ أو قريباً منه، حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم، وإن لم أسمع ذلك بعيْنه، فنسبتُ الرّأىَ إلىَّ بعد الاجتهاد»[2].

فقوله: «وأمّا ما لم أسمعه؛ أىْ: ما يقول فيه: فيما نُرى، أو فيما

---

(١) كشف المغطى لابن عاشور؛ ص: (٢٨).

(٢) المرجع السّابق: (٢٩).

أُرى واللَّه أعلم، وقوله: على مذهب من لقيته؛ أيْ: على طريقتهم وقواعدهم المعتادة فى فهم الشّريعة، وقوله: حتى وقع موقع الحق؛ أيْ: حتى وقع فى نفسِي موقع الحقّ يقيناً أو قريباً منه، وهو الظّنّ، وقوله قبل ذلك: فهو شيء استحسنته من قول العلماء؛ أي: رجَّحْتُه؛ فهذا مرادُهُ بالاستحسان هنا، وهو الأخْذ بأرجح القولين، أو أقوى الدّليلين»[١].

وقد يُطلِق الإمام مالكٌ الاستحسان على القياس حيث لا نَصَّ فى المسألة؛ كقوله فى كتاب الدّيات: «إنّه لشيء اسحسنّاهُ وما سمعت فيه شيئاً من أهل العلم»[٢].

وذكر القاضى عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن بعض العلماء أنّ مالكاً إذا قال: «الأمر المجتمع عليه عندنا»؛ فهو عن قضاء سليمان بن بلال، وإذا قال: «على هذا أدركتُ أهل العلم ببلدنا، أو الأمرُ عندنا»؛ فإنه يريد ربيعة بن أبى عبد الرحمن وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج[٣].

ولعلّ هذا بعضُ مرادِه، وليس كلّ مراده، وما جاء فى صدر الشرح عن إسماعيل بن أبى أويس عنه أوضحُ شيء فى هذا الغرض[٤].

* قوله: **«عن الثقة عنده»**:

يقوله مالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا كان قد تَذَكّر الحديث، وتذكّر أنه قَبِلَه، وأنّه على شرطه، ولكنّه نسىَ مَن رواه عنه، وليس يريد بذلك الكنايةَ عن راوٍ معيّن معروفٍ عنده؛ ألاَ ترى أنّه روى عن الثّقة عنده حديثَ عمرو بن شعيب فى النّهى عن بيع العربان؛ فقيل: الثّقة هو ابن لهيعة، وقيل: عمرو ابن الحارث البصرىّ، وقيل: عبد اللَّه بن وهب؛ لأنّ هؤلاء رَوَوْا حديث

(١) كشف المغطى لابن عاشور: (٢٨).
(٢) راجع: تهذيب المدوّنة للبراذعيّ: (٤/ ٣٥).
(٣) نقلاً عن: «كشف المغطى» لابن عاشور: (٢٨).
(٤) المرجع السابق: (٢٨).

النّهى عن بيع العربان عن عمرو ابن شعيب[١].

وربما لم يظفر العلماء بمن يُظنّ أنّه الموصوف بالثّقة؛ فقد وقع فى «فضل ليلة القدر»: «مالك أنّه سمع مَن يثق به من أهل العلم»؛ فلم يطّلع نُظّار «الموطّأ» عليه، وكــذلك فى «زكاة ما لا يُخرَص مِن الثمار والعنب»: «مالك عن الثّقة عنده»؛ فلم يُعيَّن.

وقريبٌ من هذا ما وقع فى مواضعَ قليلةٍ من «الموطّأ»: «مالكٌ عن رجل»؛ ففى ترجمة «ما جاء فى تحريم المدينة»: «مالك عن رجل عن زيد ابن ثابت»، وفى ترجمة «ما جاء فى الوفاء بالأيمان»: «مالك عن رجل من أهل الكوفة»[٢].

* قول يحيى: **«سـألت مالكاً، سمعت مالكاً، سُئل مالك. . .»**:

سُئل عن هذا أبو الوليد ابن رشد رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فأجاب: «لا يصحّ أنْ يُعتقد أنّ يحيى بن يحيى زاد فى «الموطّأ» شيئاً على ما ألّفه مالكٌ؛ فأمّا ما فيه من: «قال يحيى، وسئل مالك»؛ فيحتمل وجهين:

أحدهما: أنّ مالكاً لـمّا كتبه بيده قال: «وسُئلت عن كذا»، فلمّا رواه عنه أصحابه كَتَب كلّ واحد منهم فى انتساخه: «وسئل مالك»؛ إذ لا يصحّ أنْ يَكتب الناسخ وسُئلتُ، فيُوهِمُ أنّه هو المسؤول.

والوجه الثانى: أن يكون مالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ لم يكتب **«المـوطّأ»** بيده، وإنّما أمْلاه على مَن كتبه؛ فأملى فيما أملى منه: «وسُئلت عن كذا»؛ فكتب الكاتب: «وسئل مالك»؛ إذ لا يصحّ إلاّ ذلك».

وأمّا قول يحيى: «وسمعتُ مالكاً يقول»؛ فإنّما قاله فى «الموطّأ» فيما سمعه منه مِن لفْظِه، وهو يسيرٌ فى جملة «الموطّأ»؛ لأنّ مالكاً رَحِمَهُ اللَّهُ إنّما كان

(١) المرجع السابق: (٤١).
(٢) نفسه: (٤١-٤٢).

يُقرأ عليه فيسمعه النّاس بقراءة القارئ عليه؛ على مذهبه في أنّ القراءة على العالم أصَحّ للطّالب مِن قراءة العالم، فما سمعه عليه بقراءته أو بقراءة غيره ولم يسمعه مِن لفظه -وهو الأكثر-؛ قال فيه: «حدّثني مالك أو قال مالك»، وما اتّفق أنّه سمعه منه مِن لفظه قال فيه: «وسمعت مالكاً يقول»[1].

قال الشيخ ابن عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يمنع كلام ابن رشد مِن أن يكون في بعض ذلك صورٌ أخرى لم يذكرها ابن رشد؛ فقد كان مالكٌ لا يحدّث في المجلس أحاديثَ كثيرةً، ولم يكن الرّواة عنه يتمكّنون مِن نَسْخ «الموطّأ»، فهم يكتبون ما سمعوه من الحديث ممّا أثبته مالكٌ، ويزيد بعضهم على بعض بمقدار تمكّنهم مِن سماع القارئ، وبمقدار تفاوتهم في سرعة الكتابة، وعلى حسب اختلاف أغراضهم؛ فإنّ منهم مَن يطلب الحديث دون الفقه، ومنهم مَن يطلب الأمرين، وهذا هو السّبب فيما نجده من اختلاف «الموطّأ» باختلاف روايته؛ على أنه قد يُفسّر مالكٌ كلامَه حين القراءة عليه، وقد يذكر شيئاً لم يكن كَتَبه في أصله، فيثْبِته مَن سَمِعه؛ إذ لم يكن جميعهم ينتسخ مِن أصله، وعندي أنّه لا يبْعُد أن يكون بعض ما في رواية يحيى مِن قوله: «**وسُئل**» أنّه مِن زيادات يحيى بن يحيى على ما في أصل مالك، وقد رأيتُ كلاماً مأثوراً عن الشافعيّ يوضّح ما نحوْناه»[2].

* قوله: «**السنة التي لا اختلاف فيها عندنا: كذا وكذا**» يُعبّر به عن أقوال الفقهاء السّبعة وعمومِ فقهاء المدينة.

* قوله: «**هذا أحسن ما سمعت**»؛ يعني: إذا اختلفوا أَخَذ بأقوى أقوالهم وأرْجحها؛ إمّا بكثرة القائلين، أو لموافقة قياسٍ قويٍّ.

---

(١) كشف المغطى لابن عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ؛ ص: (٢٨).

(٢) المصدر السابق؛ ص: (٤٣-٤٥)، وانظر تعليق الأعظميّ عليه، وتوجيهَه للمسألة في مقدّمة تحقيقه للموطأ: (١/ ٨٥-٩٥).

مسائل الفقه فى «الموطّأ»(١)

تنوعت المسائل الفقيّهة فى «الموطّأ» بحسب تنوّع الكتب والأبواب، ولكنّها تقلّ كلّما وُجد فى الباب أَثارةٌ مِن الحديث والأثر، وتكثُر وتتفرّع حين لا تُوجد رواية، وحينها يستند الإمام إلى الرّأى وعمل أهل المدينة واستحسانهم، وأكثر أبواب «الموطّأ» تفريعاً: البيوعُ والعُقول، والعتق والولاء، ومسائل النّكاح والطّلاق وملحقاتهما.

ويمكن أنْ تُصنَّف المسائل الفِقهيّة فى «الموطّأ» إلى الأصناف التالية:

١- مسائل فقهيّةٌ خالصةٌ:

بعض كُتُب «الموطّأ» وأبوابه خَلتْ مِن المرويّات؛ فاعتمد فيها الإمام مالك على أصولٍ تشريعيّةٍ أخرى؛ كعمل أهل المدينة وأقوال الفقهاء، ومسائل هذه الأبواب الاجتهاديّة أَخذت حيّزاً كبيراً فى «الموطّأ» حتى عَدّه بعضهم كتابَ فقهٍ، وهو فى الحقيقة مصنَّفٌ فى الحديث والفقه معاً.

ومِن الكتب والأبواب التى مَحَّضَ فيها مالكٌ المسائل والفتوى باجتهاده: باب ما لا زكاة فيه من الثمار فى كتاب الزكاة، باب النّكاح فى الاعتكاف، باب ما لا يجب فيه التمتع، باب جامع الفدية، البيع على البرنامج، جميع كتاب القِراض، وبعض أبواب الوصية، ومعظم أبواب العتق والعقول.

٢- مسائل فقهيّةٌ غير ظاهرة:

ويكون ذلك بعرض المرْوىّ نَصّاً فى موضوعٍ أو مسألةٍ بعيْنها، وهى المسائلِ والأبواب التى تمحّضتْ فيها الأحاديث والآثار، وليس لمالكٍ رَحِمَهُ اللهُ فيها رأىٌ ولا فتوى ظاهريْن؛ فهو يعْرِض المرويّات ضمْن كُتُب

---

(١) راجع: «الموطّأت» لنذير حمدان؛ ص: (٢٣٦).

وأبواب ومسائل؛ مثل: باب وُقوت الصلاة، باب وقت الجمعة، باب مَن أدرك ركعة من الصلاة، بابٌ فى دلوك الشمس وغسق الليل، باب العمل فى القراءة، والقراءة فى الصبح، وما جاء فى أمّ القرآن، والتأمين خلف الإمام، وكتاب السّهو، وكتاب الصّلاة فى رمضان، وبعض الأبواب من كتاب الجهاد.

وفى هذه الحال لا يفترق «الموطّأ» عن أىّ مصنَّف فى الحديث النّبوىّ؛ إلاّ فيما يتعلق بتصنيف الحديث حسب أبواب الفقه ومسائله، وهذه الطّريقة اتّبعها أئمّة الحديث فيما بعد، ولا حاجة إلى إيضاحها بالأمثلة؛ فإنّ مسائلها وأحكامَها خفيّةٌ يمكن أخْذُها مِن مرويّاتها ودلائلها.

٣- مسائل فقهيّةٌ مستَهلّة بدليلها مِن المرْوىّ:

وهذه الطّريقة هى الغالبة على صنيع مالك فى موطّئه، وقد يعكس الأمر؛ فيأتِى بالمسألة، ثم بما يؤيّدها مِن دليل القرآن أو السّنّة، وبذلك يضعُنا أمام الطّريقة المُثْلى فى استنباط الأحكام الشّرعيّة مِن أدلّتها الظّاهرة.

وفيما يلي أذْكر بعض الأمثلة من «الموطّأ»، وبها يتوضَّح هذا المنهج:

- مالك عن عبد الله بن أبى بكر بن حزم أن فى الكتاب الذى كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم أن لا يمس القرآن إلا طاهر. قال مالك: «ولا يحمل أحد المصحف بعلاقته، ولا على وسادة؛ إلا وهو طاهر...، إكراما للقرآن وتعظيما له»(١)، وقال مالك: أحسن ما سمعت فى هذه الآية: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾: «إنما هى بمنزلة هذه الآية التى فى «عبس وتولى» قول الله تبارك وتعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿١٢﴾ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾﴾»(٢).

---

(١) الموطّأ: (١/ ٢٧٥) برقم: (٥٣٥).
(٢) الموطأ: (١/ ٢٧٥) برقم: (٥٣٦).

- في باب: «ما يجوز للمسلمين أكله قبل الخمس»؛ قال مالك: «لا أرى بأسا أن يأكل المسلمون إذا دخلوا أرض العدو من طعامهم ما وجدوا من ذلك كله قبل أن تقع المقاسم، . . . وأنا أرى الإبل والبقر والغنم بمنزلة الطعام يأكل منه المسلمون إذا دخلوا أرض العدو كما يأكلون من الطعام، ولو أن ذلك لا يؤكل حتى يحضر الناس المقاسم ويقسم بينهم؛ أضر ذلك بالجيوش؛ فلا أرى بأسا بما أكل من ذلك كله على وجه المعروف، ولا أرى أن يدخر أحد من ذلك شيئا يرجع به إلى أهله»[١].

وسئل مالك فى هذا السياق عن الرجل يصيب الطعام فى أرض العدو؛ فيأكل منه ويتزود، فيفضل منه شيء، أيصلح له أن يحبسه فيأكله فى أهله أو يبيعه قبل أن يقدم بلاده فينتفع بثمنه؟

فقال مالك: «إن باعه وهو فى الغزو؛ فإنى أرى أن يجعل ثمنه فى غنائم المسلمين، وإن بلغ به بلده فلا أرى بأسا أن يأكله وينتفع به إذا كان يسيرا تافها».

وهذا الذى أصّله هنا؛ تفريع منه رحمه الله على ما ذكره فى بداية «جامع النفل فى الغزو» من أن رسول الله ﷺ بعث سرية فيها عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قبل نجد؛ فغنموا إبلا كثيرة؛ فكان سهمانهم اثنى عشر بعيرا أو أحد عشر بعيرا، ونفلوا بعيرا بعيرا[٢].

وما رواه عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: «كان الناس فى الغزو إذا اقتسموا غنائمهم يعدلون البعير بعشر شياه»[٣].

٤- مسائل شائعةٌ مشروعةٌ وبعضُها مبتَدَعٌ:

عَرَض «الموطّأ» إلى مسائلَ شاعتْ بين عامّة النّاس؛ فعمِلوا بها على

(١) الموطّأ: (١/ ٥٨٢) برقم: (١٣٠٣-١٣٠٤).
(٢) الموطّأ: (١/ ٥٨٠) برقم: (١٢٩٩).
(٣) الموطّأ: (١/ ٥٨٠) برقم: (١٣٠٠).

جهْلٍ، أو تسرّبت إليها بدَعٌ مضلّةٌ، ومسائل تبدو غريبةً عليهم. ومن أمثلة هذا الصّنف:

- ما أَصَّلَهُ فى آخر كتاب الصّيام كالخاتمة له؛ حيث ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أنه سمع أهل العلم لا يكرهون السواك للصائم فى رمضان، فى ساعة من ساعات النهار؛ لا فى أوله ولا فى آخره، ولم يسمع أحدا من أهل العلم يكره ذلك ولا ينهى عنه(١).

- وذكر رَحِمَهُ اللَّهُ فى صيام ستة أيام بعد الفطر من رمضان أنه لم ير أحدا من أهل العلم والفقه يصومها، ولم يبلغه ذلك عن أحد من السلف، وأن أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته، وأن يلحق برمضان ما ليس منه أهل الجهالة والجفاء لو رأوا فى ذلك رخصة عند أهل العلم، ورأوهم يعملون ذلك(٢).

---

(١) الموطّأ: (١/ ٤١٥) برقم: (٨٦٣).

(٢) الموطّأ: (١/ ٤١٧) برقم: (٨٦٤).

ولمزيد البيان؛ فإن مذهب الجماهير مشروعية صيام الستة من شوال؛ الشافعية والحنابلة والظاهرية وعامة أهل الحديث، وهو الثابت المتأصل فى مذهبى الحنفية والمالكيّة، قال الإمام الباجى رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر كراهة مالك الإمام لصيام هذه الأيام الستة (المنتقى شرح الموطأ: ٢/ ٢١٢): «وقد أباحه جماعة من الناس، ولم يروا به بأسا، وإنما كره ذلك مالك لم-ا خاف من إلحاق عوام الناس ذلك برمضان، وأن لا يميزوا بينها وبينه؛ حتى يعتقدوا جميع ذلك فرضا»، ثم ساق تفسير أصحاب مالك وأعرف الناس به وألزمهم بعلمه ومذهبه فى الاجتهاد لم-ا أثر عن شيخهم؛ حيث قال مطرف رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنما كره مالك صيامها لئلا يلحق أهل الجهل ذلك برمضان، وأما من رغب فى ذلك لما جاء فيه فلم ينهه»، وقال الحافظ أبو عمر بن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ مفسّراً كلام مالك (الاستذكار: ٣/ ٢٦١-٢٦٢): «لم يبلغ مالكاً حديثُ أبى أيوب؛ على أنّه حديثٌ مَدنِيٌ، والإحاطةُ بعلم الخاصّة لا سبيل إليه، والذى كرهه له مالكٌ أمْرٌ قد بيَّنه وأوضحه، وذلك خشية أن يضاف إلى فرض رمضان..، وأما صيام الستة الأيام من شوال على طلب =

رفع المسهم

- وذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لم يسمع أحدا من أهل العلم والفقه ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة، وقال: «إن صيامه حسن»، وذكر أنه رأى بعض أهل العلم يصومه، قال: «وأراه كان يتحراه»[(١)].

٥- مسائل تبدو فيها خبرة مالك العملية بمعايش النّاس ومعرفته بأنواع المعادن والنبات والثياب المتداولة وغيرها:

ذَكَر رَحِمَهُ اللَّهُ فى «باب بيع النحاس والحديد وما أشبههما مما يوزن» ما نصه[(٢)]: «الأمر عندنا فيما كان مما يوزن من غير الذهب والفضة من النحاس والشبه والرصاص والآنك والحديد والقضب والتين والكرسف، وما أشبه ذلك مما يوزن؛ فلا بأس بأن يؤخذ من صنف واحد اثنان بواحد يدا بيد، ولا بأس أن يؤخذ رطل حديد برطلى حديد، ورطل صفر برطلى صفر».

وقال: «ولا خير فيه: اثنان بواحد من صنف واحد إلى أجل؛ فإذا اختلف الصنفان من ذلك فبان اختلافهما فلا بأس بأن يؤخذ منه اثنان بواحد إلى أجل؛ فإن كان الصنف منه يشبه الصنف الآخر وإن اختلفا فى الاسم؛

= الفضل، وعلى التأويل الذى جاء به ثوبان رضي الله عنه؛ فإن مالكا لا يكره ذلك إن شاء الله؛ لأن الصوم جنة، وفضله معلوم. . ومالك لم يجهل شيئا من هذا»، وأما أئمة الحنفية الذين حكيت عنهم كراهة صيامها؛ فإن الخطب عندهم أيسر، وهو قريب من تخريجات المالكية؛ وهذا الإمام الكاسانى يقول كما فى (بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع: ٤/١٤٨): «أما الصيام فى الأيام المكروهة فمنها: صوم يومى العيد، وأيام التشريق، والنهى للتحريم. . ومنها إتباع رمضان بست من شوال؛ كذا قال أبو يوسف: كانوا يكرهون أن يتبعوا رمضان صوما؛ خوفا أن يلحق ذلك بالفرضية. . . والإتباع المكروه هو أن يصوم يوم الفطر، ويصوم بعده خمسة أيام؛ فأما إذا أفطر يوم العيد، ثم صام بعده ستة أيام فليس بمكروه؛ بل هو مستحب وسنة».

(١) الموطأ: (١/ ٤١٥) برقم: (٨٦٥).

(٢) الموطأ: (٢/ ١٩٠) برقم: (١٩٣٠).

مثل الرصاص والآنك والشبه والصفر؛ فإنى أكره أن يؤخذ منه اثنان بواحد إلى أجل. . . وهذا أحب ما سمعت إلى فى هذه الأشياء كلها، وهو الذى لم يزل عليه أمر الناس عندنا».

وقال: «الأمر عندنا فيما يكال أو يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب؛ مثل العصفر والنوى والخبط والكتم وما يشبه ذلك؛ أنه لا بأس بأن يؤخذ من كل صنف منه اثنان بواحد يدا بيد، ولا يؤخذ من صنف واحد منه اثنان بواحد إلى أجل. . .».

وقال: «وكل شىء ينتفع به الناس من الأصناف كلها، وإن كانت الحصباء والقصة؛ فكل واحد منهما بمثليه إلى أجل؛ فهو ربا، وواحد منهما بمثله وزيادة شىء من الأشياء إلى أجل؛ فهو ربا»[١].

- وقَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ فى «باب السلف وبيع العروض بعضها ببعض»[٢]: «ولا بأس أن يشترى الثوب من الكتان أو الشطوى أو القصبى بالأثواب من الإتريبى أو القسى أو الزيقة أو الثوب الهروى أو المروى بالملاحف اليمانية والشقائق، وما أشبه ذلك: الواحد بالاثنين أو الثلاثة يدا بيد، أو إلى أجل، وإن كان من صنف واحد؛ فإن دخل ذلك نسيئة فلا خير فيه. . .».

٦- مسائل لها دلالاتٌ مذهبيّةٌ استدلاليّةٌ وتربويّةٌ:

فى «الموطّأ» مسائلُ يبدو فيها مذهب مالك أوضح وأجلى؛ ففيه ينقل مالكٌ أصْلَه الذى اعتمد عليه مباشرةً؛ كـ«السُّنَّةُ عِنْدَنَا، الذى أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ بِبَلَدِنَا، الأَمْرُ عِنْدَنَا. . .»، كما أنّ الإسناد فيه متّصلٌ بمالكٍ رَحِمَهُ اللهُ، حديثاً نبويّاً كان المنقولُ، أو أثراً، أو عملاً لأهل المدينة، أو فتوى

(١) الموطّأ: (٢/ ١٩٠) برقم: (١٩٣٤).

(٢) الموطّأ: (٢/ ١٨٦) برقم: (١٩٢٢).

تابعيٍّ، ومن أمثلتها:

- ما جاء في «باب النهى عن التضييق على الناس فى الصدقة»[١] أن محمد بن مسلمة الأنصارى كان يأتيهم مصدقا؛ فيقول لرب المال: أخرج إلى صدقة مالك؛ فلا يقود إليه شاة فيها وفاء من حقه إلا قبلها. قال مالك: «السنة عندنا، والذى أدركت عليه أهل العلم ببلدنا: أنه لا يضيق على المسلمين فى زكاتهم، وأن يقبل منهم ما دفعوا من أموالهم»؛ فبهذا التذييل الفقهى من الإمام يبين أن عمل أهل العلم بالمدينة على ذلك الأمر لم يتغير.

- وما جاء فى «باب صيام اليوم الذى يشك فيه»[٢] أن مالكا رَحِمَهُ اللَّهُ سمع أهل العلم ينهون أن يصام اليوم الذى يشك فيه من شعبان إذا نوى به صيام رمضان، ويرون أن على من صامه على غير رؤية، ثم جاء الثبت أنه من رمضان؛ أن عليه قضاءه، ولا يرون بصيامه تطوعا بأسا. وقال عقب هذا: «وهذا الأمر عندنا، والذى أدركت عليه أهل العلم ببلدنا».

- ومن ذلك أيضا: ما قرره فى «باب تبدئة أهل الدم فى القسامة»[٣] بقوله: «الأمر المجتمع عليه عندنا، والذى سمعت ممن أرضى فى القسامة، والذى اجتمعت عليه الأئمة فى القديم والحديث: أن يبدأ بالأيمان المدعون فى القسامة فيحلفون، وأن القسامة لا تجب إلا بأحد أمرين: إما أن يقول المقتول: دمي عند فلان، أو يأتى ولاة الدم بلوث من بينة- وإن لم تكن قاطعة- على الذى يدعى عليه الدم؛ فهذا يوجب القسامة للمدعين الدم على من ادعوه عليه، ولا تجب القسامة عندنا إلا بأحد هذين الوجهين، . . . وتلك السنة التى لا اختلاف فيها عندنا، والذى لم يزل عليه

---

(١) الموطّأ: (١/ ٣٥٩) برقم: (٧١٦- ٧١٧).

(٢) الموطّأ: (١/ ٤١٤) برقم: (٨٥٨).

(٣) الموطّأ: (٢/ ٤٥١) برقم: (٢٥٧٥).

رفع المسهم

عمل الناس».

٧- تفسيرات فقهية لغوية: من التفسيرات اللغوية فى «الموطأ» التفريق بين المخالط والشريك؛ ففى «باب صدقة الخلطاء» قال مالك رَحِمَهُ اللَّهُ فى الخليطين: «إذا كان الراعى واحدا والفحل واحدا والمراح واحدا والدلو واحدا؛ فالرجلان خليطان وإن عرف كل واحد منهما ماله من مال صاحبه...، والذى لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخليط؛ إنما هو شريك»[١].

- تفسير «السّعي» الوارد فى آخر سورة الجمعة بالعَمَل والفعل؛ قال مالكٌ: «وإنما السعى فى كتاب الله العمل والفعل؛ يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ﴾، وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ وَهُوَ يَخْشَىٰ﴾، وَقَالَ: ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ﴾، وَقَالَ: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾. قال: فليس السعى الذى ذكر الله فى كتابه بالسعى على الأقدام ولا الاشتداد، وإنما عنى العمل والفعل»[٢].

وفى «الموطّأ» تفسيراتٌ فيما يتعلّق بالمسافة أو الوزن أو غيرها؛ ممّا له ارتباطٌ بحكم فقهيّ، ومنها مثلاً: تحديد المسافة بين «ذوات النّصْب» والمدينة المنورة بأربعة برد[٣]، والأوقيّة: أربعون درهماً[٤].

وفيه تفسيراتٌ أخرى تُعيّن المراد، أو تمثّل للنّصّ، أو توضّح حكْمَه، ومن أمثلته:

- تفسير قراءة عبد اللّه بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ

---

(١) الموطّأ: (١/ ٣٥٤) برقم: (٧٠٩).
(٢) الموطّأ: (١/ ١٦٣) برقم: (٢٨٦).
(٣) الموطّأ: (١/ ٢١٠) برقم: (٣٩٤).
(٤) الموطّأ: (٢/ ٥٩٧) برقم: (٢٨٥٤).

رفع عبد الرحمن المسلم

﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ بأن يطلق فى كل طهر مرة[١].

- تفسير معنى أثر عمر بن الخطاب ﷺ: «لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة» بأنه يعنى بذلك أصحاب المواشى. قال مالك: «وتفسير: لا يجمع بين مفترق:. أن يكون النفر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم أربعون شاة قد وجبت على كل واحد منهم فى غنمه الصدقة، فإذا أظلهم المصدق جمعوها لئلا يكون عليهم فيها إلا شاة واحدة؛ فنهوا عن ذلك، وتفسير قوله: ولا يفرق بين مجتمع:- أن الخليطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة وشاة، فيكون عليهما فيها ثلاث شياه؛ فإذا أظلهما المصدق فرقا غنمهما، فلم يكن على كل واحد منهما إلا شاة واحدة؛ فنهى عن ذلك؛ فقيل: لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة»[٢].

- تفسير قول رسول الله ﷺ: «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه»: بأن يخطب الرجل المرأة، فتركن إليه، ويتفقان على صداق واحد معلوم، وقد تراضيا، فهى تشترط عليه لنفسها؛ فتلك التى نهى أن يخطبها الرجل على خطبة أخيه، ولم يعن بذلك إذا خطب الرجل المرأة، فلم يوافقها أمره ولم تركن إليه؛ أن لا يخطبها أحد؛ فهذا باب فساد يدخل على الناس»[٣].

* * *

---

(١) الموطّأ: (٢/ ٩٩) برقم: (١٧٢٠).

(٢) الموطّأ: (١/ ٣٥٤) برقم: (٧١١).

(٣) الموطّأ: (٢/ ٢٧) برقم: (١٤٩١).

رفع عبد الرحمن النجدي المسيَّب

من أهم الأصول الاستدلاليّة فى «الموطّأ»(١)

يمكن استخلاص أهمّ الأصول التى استند عليها مالكٌ فى موطّئه، واستنتاج أنّها عموماً: القرآن الكريم، والسنّة، والعُرْف، والاجتهاد بالرّأى، والقياس، والاستحسان، وسدّ الذّرائع، وعمل أهلِ المدينة وإجماعُهم.

وأعظم ما كان يلتزم به هو السّنّة النّبويّة وعمل أهل المدينة، وهذا لا يعنى أنّه أهمل الأصل الأول وهو الكتاب، ولكن لأنّ «الموطّأ» كتابُ حديثٍ فى أصله؛ فاقتضى ذلك أن يتمحّض أَكْثَرَ للسنّة والحديث.

وفيما يأتِى تفصيل بعض القول فى هذه الأصول:

الأصل الأول: القرآن الكريم

قرّر الشّاطبىُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ القرآن الكريم كلّيةُ الشّريعة، وعمدةُ الملّة، وينبوعُ الحكمة، وآيةُ الرّسالة، وأنّه نورُ الأبصار والبصائر، وأنّه لا طريق إلى اللّه سواه، ولا نجاةَ بغيره، ولا تمسُّك بشىء يخالفه، وهذا كلُّه لا يحتاج إلى تقرير واستدلال عليه؛ لأنّه معلومٌ من دينِ الأمة(٢).

ولعلّ الحكمة من ضآلة استدلال مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بالقرآن؛ سواء فى «الموطّأ» أو فى المدوّنة؛ أنّ القرآن الكريم فى الغالب يقرّر كلّيّات الشّريعة وعموماتها لا فروعها وجزئيّاتها، أو لأنّ آيات القرآن معلومةٌ لجميع العلماء، أمّا الأحاديث والآثار وأوجُه الاستدلال بها فيختصّ بمعرفتها الرّاسخون من العلماء والأئمّة.

---

(١) راجع: مالك لأبى زهرة؛ ص: (٢٢٠)، والموطّأت لنذير حمدان؛ ص: (٢٥٢).

(٢) الموافقات فى أصول الشّريعة: (٣/ ٣٤٦).

ومع هذه الضّآلة فى الاستدلال بالنّصّ القرآنىّ إلاّ أنّا نجده رَحِمَهُ ٱللَّهُ يستدلّ به فى بعض الموضع، ومِن الأمثلة على ذلك:

فى «باب القسم للخيل فى الغزو»(١) سئل مالك عن رجل يحضر بأفراس كثيرة؛ فهل يقسم لها كلها؟ فقال: لم أسمع بذلك، ولا أرى أن يقسم إلا لفرس واحد الذى يقاتل عليه، وقال: لا أرى البراذين والهجن إلا من الخيل؛ لأن الله تبارك وتعالى قال فى كتابه: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾.

وجاء فى «باب ما يكره من أكل الدواب» أن أحسن ما سمعه فى الخيل والبغال والحمير أنها لا تؤكل؛ قال: «لأن الله تبارك وتعالى قَالَ: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾، وقال تبارك وتعالى فى الأنعام: ﴿لِتَرْكَبُواْ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾، وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لِيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَـٰمِ﴾ ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ﴾؛ ... **قال مالك: فذكر الله الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة، وذكر الأنعام للركوب والأكل**»(٢).

الأصل الثاني: السّنّة

ممّا يتراءى لناظر «الموطّأ» أنّ مالكاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتّخذ الاستدلال بالسّنّة منهجاً التزم به نصّاً واجتهاداً، مع أنّه أحياناً يقرّر الحكم مِن غير أن يذكر دليله؛ استناداً إلى مَلَكَتِه العلميّة وإمامتِه فى الفقه والسّنّة.

الأصل الثّالث: العُرْف

استدلّ مالكٌ بهذا الأصل استقلالاً، أو تابعاً لغيره من الأصول، وقد

---

(١) الموطّأ: (١/ ٥٨٨) برقم: (١٣١٧-١٣١٨).

(٢) الموطّأ: (١/ ٦٤١) برقم: (١٤٣٥).

رفع المسيهم

يكون عرفاً عامّاً يتّبع كلّ بلدٍ؛ مثل قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ فى «باب ما يجوز من الشرط فى القراض» فى رجل دفع إلى رجل مالا قراضا، واشترط عليه فيه شيئا من الربح خالصا دون صاحبه؛ فإن ذلك لا يصلح وإن كان درهما واحدا إلا أن يشترط نصف الربح له ونصفه لصاحبه، أو ثلثه أو ربعه أو أقل من ذلك أو أكثر؛ فإذا سمى شيئا من ذلك قليلا أو كثيرا فإن كل شىء سمى من ذلك حلال، وهو قراض المسلمين، ولكن إن اشترط أن له من الربح درهما واحدا فما فوقه خالصا له دون صاحبه، وما بقى من الربح فهو بينهما نصفين؛ فإن ذلك لا يصلح، وليس على ذلك قراض المسلمين»[١].

وقد يكون العرْفُ الذى يَستند عليه مالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ خاصّاً بأهل المدينة، ومِن أمثلةِ ذلك:

- قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعليقاً على ما رواه عَن ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: «لكل مطلقة متعة»: «ليس للمتعة عندنا حد معروف فى قليلها ولا كثيرها»[٢].

- قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعليقاً على ما رواه بسنده إلى زيد بن ثابت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه كان لا يبيع ثماره حتى تطلع الثريا.: «والأمر عندنا فى بيع البطيخ والقثاء والخربز والجزر: إن بيعه إذا بدا صلاحه حلال جائز، ... وليس فى ذلك وقت يؤقت، وذلك أن وقته معروف عند الناس»[٣].

- وفى «باب البيع على البرنامج» قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الأمر عندنا فى القوم يشترون السلعة البز أو الرقيق، فيسمع به الرجل؛ فيقول لرجل منهم: البز الذى اشتريت من فلان قد بلغتنى صفته وأمره؛ فهل لك أن أربحك فى نصيبك كذا وكذا؟ فيقول: نعم، فيربحه ويكون شريكا للقوم مكانه؛ فإذا نظر إليه رآه قبيحا

---

(١) الموطأ: (٢/ ٢٢٤) برقم: (٢٠١٧).
(٢) الموطأ: (٢/ ٨٥) برقم: (١٦٧١).
(٣) الموطأ: (٢/ ١٤٠) برقم: (١٨١٢).

رفع المسيرهم

واستغلاه، قال مالك: ذلك لازم له ولا خيار له فيه إذا كان ابتاعه على برنامج وصفة معلومة، . . . وهذا الأمر الذى لم يزل عليه الناس عندنا، يجيزونه بينهم إذا كان المتاع موافقا للبرنامج، ولم يكن مخالفا له»(١).

الأصل الرّابع: الاجتهاد بالرّأىْ

وهو أصْلٌ كثير الدّوران عند مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، ويشمل معظم أحكام الفقه، ومن أمثلة ما ورد منه فى «الموطّأ»:

- سئل مالك رَحِمَهُ اللَّهُ عن تثنية الأذان والإقامة، ومتى يجب القيام على الناس حين تقام الصلاة؟ فقال: «لم يبلغنى فى النداء والإقامة إلا ما أدركت الناس عليه؛ فأما الإقامة فإنها لا تثنى، وذلك الذى لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا، وأما قيام الناس حين تقام الصلاة؛ فإنى لم أسمع فى ذلك بحد يقام له إلا أنى أرى ذلك على قدر طاقة الناس؛ فإن منهم الثقيل والخفيف، ولا يستطيعون أن يكونوا كرجل واحد»(٢).

- فى «باب زكاة الميراث» قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الرجل إذا هلك ولم يؤد زكاة ماله؛ إنى أرى أن يؤخذ ذلك من ثلث ماله، ولا يجاوز بها الثلث، وتبدى على الوصايا، وأراها بمنزلة الدين عليه، فلذلك رأيت أن تبدى على الوصايا، وذلك إذا أوصى بها الميت، فإن لم يوص بذلك الميت ففعل ذلك أهله فذلك حسن، وإن لم يفعل ذلك أهله لم يلزمهم ذلك»(٣).

- وسئل فى «باب ما يجوز للمحرم أن يفعله» عن الرجل يشتكى أذنه أيقطر فى أذنه من البان الذى لم يطيب وهو محرم؟ فقال: «لا أرى بذلك بأسا، ولو جعله فى فيه لم أر بذلك بأسا، . . . ولا بأس أن يبط المحرم

---

(١) الموطّأ: (٢/ ٢٠٠) برقم: (١٩٥٦-١٩٥٧).
(٢) الموطّأ: (١/ ١١٣) برقم: (١٨٠).
(٣) الموطّأ: (١/ ٣٤٣) برقم: (٦٨٢).

رفع المستهم

خراجه، ويفقأ دمله، ويقطع عرقه إذا احتاج إلى ذلك»[١].

. وختم مالك «باب ما جاء فى الصداق والحباء» بقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا أرى أن تنكح المرأة بأقل من ربع دينار، وذلك أدنى ما يجب فيه القطع»[٢].

الأصل الخامس: القياس

وكثيراً ما يعبّر مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذا الأصل بإحدى العبارات التالية: «وهذا بمنزلة كذا، أو ما أشبه ذلك، أو مثل ذلك، ونحوه» وربّما نَصّ على العلّة أو الحكمة فيه، ومِن ذلك:

- قياسُه النّفساء على المستحاضة؛ إذا انتهت مدّة ما ينتهى إليه النّساء مِن رؤيةِ دمِ الولادة؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الأمر عندنا أن المستحاضة إذا صلت؛ أن لزوجها أن يصيبها، وكذلك النفساء إذا بلغت أقصى ما يمسك النساء الدم؛ فإن رأت الدم بعد ذلك فإنه يصيبها زوجها، وإنما هى بمنزلة المستحاضة»[٣].

- قياسُه المعدن على الزّرع فى عدم مراعاة حلول الحول؛ قَالَ مَالِك: «. . والمعدن بمنزلة الزرع يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع؛ يؤخذ منه إذا خرج من المعدن من يومه ذلك، ولا ينتظر به الحول؛ كما يؤخذ من الزرع إذا حصد العشر ولا ينتظر أن يحول عليه الحول»[٤].

- فى «بـــاب ما لا زكاة فيه من الفواكه والقضب والبقول» قاسَ أنواعَ الفاكهة بعضَها على بعضٍ فى إسقاطِ زكاتها؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «السنة التى لا

(١) الموطّأ: (١/ ٤٨١) برقم: (١٠٣٧-١٠٣٨).

(٢) الموطّأ: (٢/ ٣٠) برقم: (١٥٠٦).

(٣) الموطّأ: (١/ ١٠٦) برقم: (١٦٢).

(٤) الموطّأ: (١/ ٣٣٩) برقم: (٦٧٠).

رفع
المسهم
عزالله لدولة

اختلاف فيها عندنا والذى سمعت من أهل العلم: أنه ليس فى شىء من الفواكه كلها صدقة؛ الرمان والفرسك والتين وما أشبه ذلك وما لم يشبهه؛ إذا كان من الفواكه، . . . ولا فى أثمانها إذا بيعت صدقة؛ حتى يحول على أثمانها الحول من يوم بيعها، ويقبض صاحبها ثمنها، وهو نصاب»[1].

- قياسه الخادمَ والأجيرَ على الخائنِ فى سقوطِ حدِّ القطْعِ؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليس على الأجير ولا على الرجل؛ يكونان مع القوم يخدمانهم؛ إن سرقاهم قطع؛ لأن حالهما ليست بحال السارق، وإنما حالهما حال الخائن وليس على الخائن قطع»[2].

الأصل السّادس: الاستحسان

ويتنوّع هذا الأصل عند مالك؛ فيكون أحياناً بمعنى الميْل، ويكْثُر ذلك فى «الموطّأ»؛ خاصّةً عند نقْل آثار الأئمّة؛ فهو يُذيّل على ما مالتْ إليه نفسُه ورآهُ موافقاً للصّواب بقوله: «أحسن ما سمعت، أعجبه، أعجب إلىّ، ونحوه»، ومِن ذلك أنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ سمع بعض أهل العلم يقول: الحصى التى يرمى بها الجمار مثل حصى الخذف؛ فقال: «وأكبر من ذلك قليلا أعجب إلى»[3].

ويكون الاستحسان عند مالك رَحِمَهُ اللَّهُ فى أحيانٍ أخرى مَصلَحياً؛ مبنياً على قواعدَ عامّةٍ وكلّياتٍ شرعيّةٍ.

ومن ذلك أنه سئل عن رجل تصدق بصدقة؛ فوجدها مع غير الذى تصدق بها عليه تباع؛ أيشتريها؟ فقال: «تركها أحب إلى»[4].

---

(١) الموطّأ: (١/ ٣٧٢) برقم: (٧٥٠).
(٢) الموطّأ: (١/ ٤٠٣) برقم: (٢٤٣٧).
(٣) الموطّأ: (١/ ٥٤٢) برقم: (١٢١٣).
(٤) الموطّأ: (١/ ٣٧٨) برقم: (٧٦٨).

رفع المسيرهم

الأصل السّابع: سدّ الذّرائع

والمقصودُ به الامتناعُ عن فعْلِ الوسائل التى قد تفضي إلى حرامٍ وإن كانت مباحةً فى الأصل؛ لأنّ ما أدّى إلى محرّم فهو محرّمٌ مثلُه، وفى «الموطّأ» أمثلةٌ منها:

- فى «باب المراطلة» قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «من راطل ذهبا بذهب، أو ورقا بورق؛ فكان بين الذهبين فضل مثقال؛ فأعطى صاحبه قيمته من الورق أو من غيرها؛ فلا يأخذه؛ فإن ذلك قبيح وذريعة إلى الربا»(١).

- وفى «باب جامع الدين والحول» قال رَحِمَهُ اللَّهُ فى الذى يشترى الطعام فيكتاله ثم يأتيه من يشتريه منه فيخبر الذى يأتيه أنه قد اكتاله لنفسه واستوفاه فيريد المبتاع أن يصدقه ويأخذه بكيله: «إن ما بيع على هذه الصفة بنقد؛ فلا بأس به، وما بيع على هذه الصفة إلى أجل؛ فإنه مكروه حتى يكتاله المشترى الآخر لنفسه»(٢)، قال الرّاوِى عنه: وإنما كره الذى إلى أجل؛ لأنه ذريعة إلى الربا.

الأصل الثامن: عَمَل أهل المدينة وإجماعُهم

حقّق شيخ الإسلام ابنُ تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ فى فتاواه مسألةَ إجماعِ أهلِ المدينةِ وعَمَلَهم، وذكرَ أنّ منه ما هوَ متّفَقٌ عليهِ، ومنهُ ما هو قولُ الجمهورِ، ومنهُ ما لا يقولُ به إلاّ بعضهُم؛ ذلك أنّ إجماع أهلِ المدينةِ على أربعِ مراتبَ(٣):

المرتبةُ الأولى: ما يجرِى مَجْرَى النّقلِ عن النبىّ ﷺ؛ مثلَ نقلهمْ

---

(١) الموطّأ: (١/ ١٦٤) برقم: (١٨٦٠).

(٢) الموطّأ: (٢/ ٢٠٥) برقم: (١٩٧١).

(٣) راجع هذه المراتب بتقرير أوسع وتحرير أشمل فى: مجموع الفتاوى: (٢٠/ ١٦٨) طبعة العبيكان.

لِمقدارِ الصّاع والمُدّ، وكترْكِ صدقةِ الخضْراواتِ والأحباسِ؛ فهذا ممّا هو حجّةٌ باتّفاق العلماءِ.

المرتبةُ الثّانيةُ: العملُ القديمُ بالمدينة قبلَ مقتلِ عثمانَ بن عفان ﷺ؛ فهذا حجّةٌ فى مذهبِ مالكٍ، وهو المنصوصُ عن الشّافعيّ، فقد قال: «**إذَا رَأَيْت قُدَمَاءَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى شيء فَلَا تَتَوَقَّفْ فِى قَلْبِك رَيْباً أَنَّهُ الْحَقُّ**»، وظاهرُ مذهبِ أحمَد أنّ ما سَنَّهُ الْخُلفاءُ الرّاشِدُون حجّةٌ يجبُ اتباعهَا، والمحكيُّ عن أبى حنيفة يقتضِى أنّ قولَ الْخُلَفَاءِ الرّاشدين رضي اللّه عنهم حجَّةٌ، وما يُعْلمُ لأهل المدينةِ عَمَلٌ قديمٌ على عهدِ الْخلفاءِ الرّاشِدِين مخالفٌ لسُنَّة الرّسول ﷺ.

المرتبةُ الثّالثةُ: إذا تعارضَ فى الْمسألةِ دليلانِ؛ كحديثَيْنِ وقياسينِ جُهِلَ أَيُّهما أَرْجَحُ، وأحدهما يَعْمَلُ به أهلُ المدينةِ؛ ففيه نزاعٌ؛ فمذهبُ مالكٍ والشافعيّ أنّه يُرَجَّحُ بِعملِ أهْلِ المدينةِ، ومذهبُ أبى حنيفة أنّه لاَ يُرَجَّحُ به، وللحنابلة وجهانِ، ومنْ كلام أحمد: «**إذَا رَأَى أَهْلُ الْمَدِينَةِ حَدِيثاً وَعَمِلُوا بِهِ؛ فَهُوَ الْغَايَةُ**»، وكان يُفْتِى على مذْهبِ أهْلِ المدينةِ، ويُقدِّمهُ على مذهبِ أهلِ العراقِ، وكان يَدُلّ المستَفْتِى على مذاهب أهلِ الحديثِ ومذهبِ أهلِ المدينةِ، وكان يكرهُ أنْ يَردّ عليهم كما يردّ على أهل الرّأيِ، ويقولُ: «إنَّهُمْ اتَّبَعُوا الآثَارَ».

المرتبةُ الرّابعةُ: العملُ المتأخّرُ بالمدينةِ؛ هلْ هو حُجَّةٌ شرعيّةٌ أَمْ لاَ؟ والجمهورُ أنّهُ ليس بحجّةٍ شرعيّةٍ، وهو قولُ المحقّقين مِن المالكيّة؛ قال ابنُ تيميّة رحمه الله: «ولم أر فى كلام مالك ما يوجب جعل هذا حجة، وهو فى «الموطأ» إنما يذكر الأصل المجمع عليه عندهم،... ولو كان مالك يعتقد أن العمل المتأخر حجة يجب على جميع الأمة اتباعها وإن خالفت النصوص؛ لوجب عليه أن يلزم الناس بذلك حد الإمكان؛ كما يجب عليه

رفع المسيهم

أن يلزمهم اتباع الحديث والسنة الثابتة التى لا تعارض فيها وبالإجماع، وقد عرض عليه الرشيد أو غيره أن يحمل الناس على موطئه فامتنع من ذلك، وقال: «إن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا فى الأمصار، وإنما جمعت علم أهل بلدى»(١).

ومن أمثلة المسائل التى احتجّ فيها مالكٌ بعمل أهل المدينة فى «الموطّأ»:

- فى «باب العيب فى الرقيق» قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فى الرجل يشترى العبد فيؤاجره بالإجارة العظيمة أو الغلة القليلة، ثم يجد به عيبا يرد منه: «إنه يرده بذلك العيب، وتكون له إجارته وغلته، وهذا الأمر الذى كانت عليه الجماعة ببلدنا»(٢).

- وفى «باب ما يجوز من بيع الحيوان بعضه ببعض والسلف فيه»؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن سلف فى شىء من الحيوان إلى أجل مسمى فوصفه وحلاه ونقد ثمنه؛ فذلك جائز، وهو لازم للبائع والمبتاع؛ على ما وصفا وحليا، ولم يزل ذلك من عمل الناس الجائز بينهم، والذى لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا»(٣).

- عند روايته أثر عُمَرَ بْن الْخَطَّابِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قرأ سجدة وهو على المنبر يوم الجمعة؛ فنزل فسجد وسجد الناس معه، ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى فتهيأ الناس للسجود؛ فقال: «على رسلكم، إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء»؛ فلم يسجد، ومنعهم أن يسجدوا. قال مالك: «ليس العمل على أن ينزل الإمام إذا قرأ السجدة على المنبر فيسجد»(٤).

(١) مجموع الفتاوى: (٢٠/ ١٧٢) طبعة العبيكان..
(٢) الموطّأ: (٢/ ١٣٤) برقم: (١٧٩٩).
(٣) الموطّأ: (٢/ ١٨٠) برقم: (١٩٠٧).
(٤) الموطّأ: (١/ ٢٨٢) برقم: (٥٥٢).

- بعد أثر يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقا لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فانتحروها؛ فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب؛ فأمر عمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم، ثم قال عمر: أراك تجيعهم؟ ثم قال عمر: «والله لأغرمنك غرما يشق عليك»، ثم قال للمزنى: «كم ثمن ناقتك؟» فقال المزنى: قد كنت والله أمنعها من أربع مائة درهم؛ فقال عمر: «أعطه ثمان مائة درهم»-: ذيل مالك رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «وليس على هذا العمل عندنا فى تضعيف القيمة، ولكن مضى أمر الناس عندنا على أنه إنما يغرم الرجل قيمة البعير أو الدابة يوم يأخذها»[1].

* * *

(١) الموطّأ: (٢/٢٩٣) برقم: (٢١٧٨).

الخاتمة

الحمد لله على ما أولى، فى الآخرة والأولى، وصلّى اللَّه على النّعمة السّابغة، والرّحمة السّائغة، وبعد:

أخى المتفضّل بقراءة ما مرّ؛ ها قد تمّتْ هذه الصّفحات على ما فيها؛ يتأمّل مَن أَعَدّها أن تنفعك، وتبعث فيك الجدّ فى الحفظ والمُدارسة وترفعك، إن كان ذلك كلّه ففضلٌ مِن اللَّه وحده عليك، وإن كان بعضُهُ فتوفيقٌ مِن اللَّه لك، وعلى الحالين؛ مَن شَكر زِيدَ، ومَن جدّ وَجَدْ، حفِظك ربُّك وتولاّك، وأيّدك بالحقّ وأصلحك وهداك.

واللَّه تعالى أعلم ونِسْبةُ العِلْم إليه أَسْلَم
وصلّى اللَّه على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم

***

رفع
المسَاهِم
غفرالله له ولوالديه

مُلحقٌ ببعضِ صُورِ مخطوطاتِ الموطّأ

رفع
المسَاهِم
غفر الله له ولوالديه

الصفحة الأولى والأخيرة من النسخة الكويتية

النسخة الأزهرية

نسخة مكتبة شستربتي
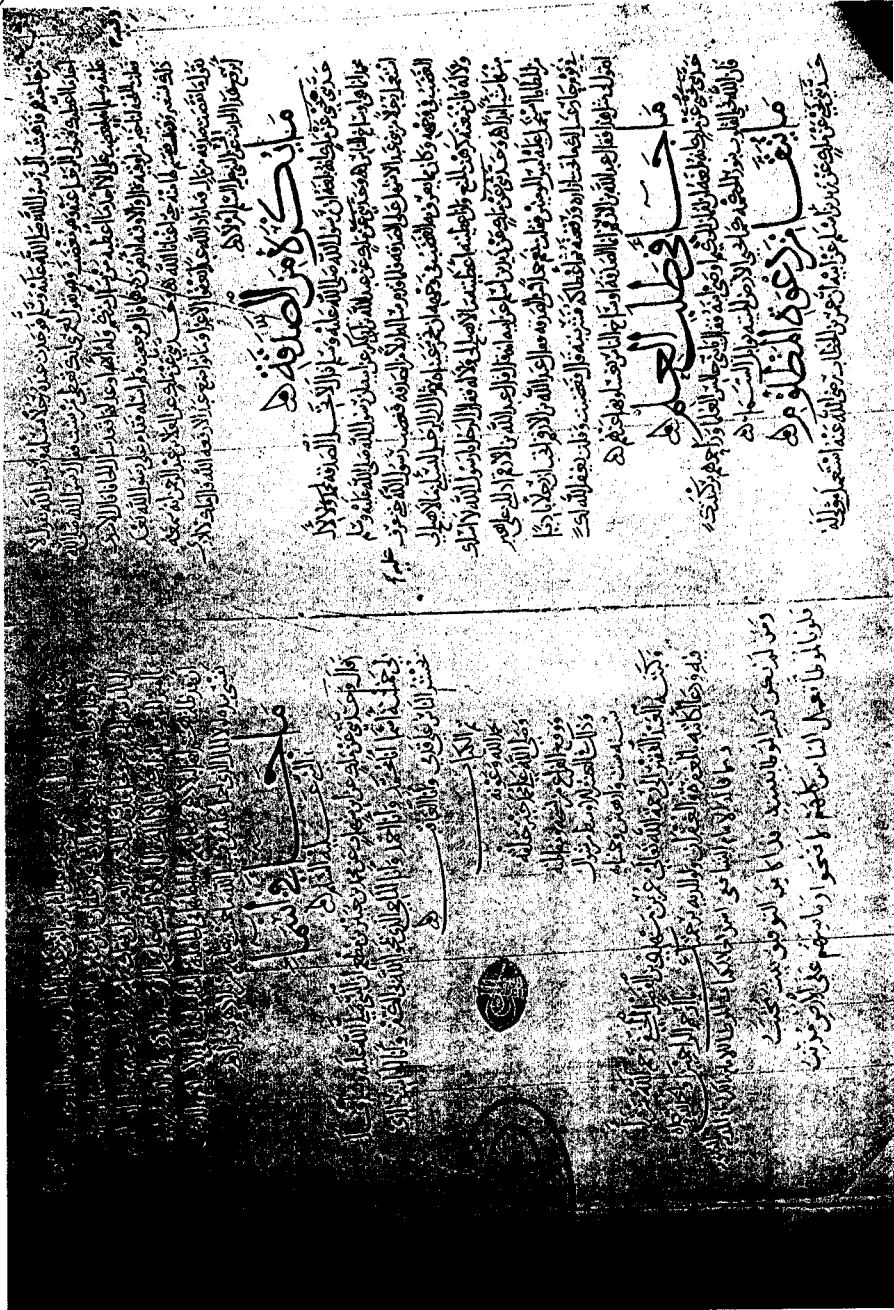
نسخة بخط عمر بن مهدي الحنفي رحمه الله

نسخة الموطأ برواية عبد اللّه بن مسلمة القعنبي

فهرست المسهم غفر الله له ولوالديه

الفهرس

رفع المسهم غفر الله له ولوالديه

رفع المسلم

تم الصف والإخراج
بشركة غراس للطباعة
هاتف: ٤٨١٩٠٣٧ - فاكس: ٤٨٣٨٤٩٥

فإن الله يحيي القلوب بنور الحكمة كما يحيي الأرض الميتة بوابل السماء ما يتقى من دعوة
المظلوم مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له
يدعى هنيا على الحمى فقال يا هني اضمم جناحك عن الناس واتق دعوة المظلوم والغنيمة
وإياي ونعم ابن عفان وابن عوف فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى المدينة
إلى زرع ونخل وإن رب الصريمة والغنيمة إن تهلك ماشيته يأتني ببنيه فيقول
يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين أفتاركهم أنا لا أبا لك فالماء والكلأ أيسر علي من الذهب
والورق وايم الله إنهم ليرون أني قد ظلمتهم إنها لبلادهم ومياههم قاتلوا عليها
في الجاهلية وأسلموا عليها في الإسلام والذي نفسي بيده لولا المال الذي أحمل عليه
في سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم شبرا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن
مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لي خمسة أسماء أنا محمد وأنا أحمد وأنا
الماحي الذي يمحو الله بي الكفر وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي وأنا العاقب تم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

(في الهامش: فإن دعوة المظلوم مستجابة وأدخل رب الصريمة صح — الصريمة قطعة من [illegible] الإبل والغنم — الكفر)

وقع الفراغ من كتابة الموطأ ضحوة يوم الاثنين من شهر شوال للسنة السابعة
والتسعين والألف من الهجرة النبوية على مهاجرها أفضل الصلاة
والسلام ... أنه عباد الله وأحوجهم لرحمة ربه ... مساعد
ابن مساعد بن عبد الله بن سالم ... غفر الله له
ولوالديه ولمشايخه ولمن دعا له ...
والمسلمين والمؤمنين والمؤمنات الأحياء
منهم والأموات آمين
آمين آمين

رفع المسهم غفر الله له ولوالديه

مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة

المشروع الثالث: (سماع وختم جامع الإمام الترمذيّ)

المدخل إلى جامع الإمام الترمذي

تأليف

الدكتور/ الطاهر الأزهر خذيري

مكتب الشؤون الفنية

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

2008-10-04

رفع
المسهم

مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة

المشروع الثالث: (سماع وختم جامع الإمام الترمذيّ)

المدخل إلى جامع الإمام الترمذي

تأليف

الدكتور/ الطاهر الأزهر خذيري

مكتب الشؤون الفنية
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

قالوا عن الإمام التّرمذيّ وجامعه

- قال أبو سعيد الإدريسيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «محمد بن عيسى بن سَوْرة التّرمذيّ الحافظ الضّرير: أحَدُ الأئمّة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث؛ كان يُضرَب به المثل في الحفظ».

- وقال الحافظ عمر بن علّك: «مات محمّد بن إسماعيل البخاريّ، ولم يخلّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع؛ بكى حتى عمي».

- قال محمد بن إسماعيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الإمام التّرمذيّ: «ما انتفعتُ بك أكثر مِمّا انتفعتَ بي».

- وقال ابن حبّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «كان ممّن جَمَع وصنّف وحفِظ وذاكَر».

قال الإمام أبو عيسى التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «صنّفتُ هذا الكتاب فعرضْتُه على علماء الحجاز والعراق وخُراسان، فَرَضُوا به، ومَن كان في بيته هذا الكتاب فكأنّما في بيته نبيٌّ يتكلّم».

وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري بهراةَ، وجرى بين يديْه ذِكْر أبي عيسى التّرمذيّ وكتابه، فقال: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاريّ ومسلم، لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلّا المتبحّر العالِم، وكتابُ أبي عيسى يصِلُ إلى فائدته كلّ أحدٍ من النّاس».

ويقول الحافظ أبو بكر بن العربيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «. . . وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى؛ حلاوةَ مَقْطَع، ونَفَاسَةَ مَنْزَع، وعُذوبةَ مَشْرَع، وفيه أربعة عشر علماً

فرائد... وهذا شيءٌ لا يعمُّه إلّا العلمُ الغزير، والتّوفيق الكثير، والفراغ والتّدبير».

وقال ابن الأثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كتاب التّرمذيّ أحسن الكتب وأكثرها فائدة وأحسنها ترتيباً، وأقلُّها تكراراً».

وقال الحافظ الذّهبيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «في الجامع علمٌ نافعٌ، وفوائدُ غزيرةٌ، ورؤوسُ المسائل، وهو أحد أصول الإسلام».

رفع المسـاهم

تصـدير

الحمد لله الكبيرِ المتعَالِ، أحمدُهُ تمامَ الحمدِ على كلّ حالٍ، والصّلاةُ والسّلامُ على سيّدنا ونبيّنا محمّدٍ في البُكُورِ والآصالِ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الرّاسخينَ رسوخَ الجبالِ؛ أمّا بعد:

فإنّ علْمَ الحديثِ النّبويِّ مِن أهمِّ العلومِ وأنفعِها، ولذلك اعتنى به الأئمّةُ والحفّاظُ قديماً وحديثاً، ولَمّا كان أعظم فنونِهِ بركةً: سماعُ حديثِ النّبيّ ﷺ مِن أفواه المشايخ المعتبرين؛ علماً واستقامةً وروايةً ودرايةً؛ بَذَل أهلُه في سبيلِ ذلك مُهَجَهُمْ وغالِيَ أيامِهِمْ ونهايةَ جهدِهِمْ، ولَمّا أخلَصُوا وتَعِبُوا وكَدُّوا ونَصِبُوا؛ لا جَرَم أفْلحَ سَعْيُهُمْ ونَجَحَ عزْمُهُم، وكانوا خَيْرَ أسوةٍ لمن بعدهُمْ، وبِجَلالِ هِمَمِهِم حُفظت السّنّةُ مِن التّبديلِ والتّغييرِ.

ولأنَّ الإسنادَ ميزةٌ حسنةٌ من مزايا هذِهِ الأمّةِ، وسنّةٌ بالغةٌ من السّننِ المؤكّدَةِ في العِلْمِ وآدابِ المتعلّمين= كان حرْصُ أهلِ الحديثِ عليها مُميَّزاً؛ تشريفاً لأنفسِهِمْ لِيَنتظِمُوا في سِلْسلةٍ واحدةٍ مع رسولِ الله ﷺ، وحفاظاً على الموْرُوثِ النّفيسِ مِن علْمِ رسولِ الله ﷺ وأصحابه البَرَرةِ ﵃، حتى لقد قال عبد الله بن المبارَك رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإسنادُ مِن الدِّين، ولولا الإسناد لقالَ مَن شَاءَ ما شَاءَ».

وقد عَزَم قطاعُ المساجِدِ بوزارةِ الأوقافِ والشّؤونِ الإسلاميّةِ بدولةِ الكويتِ مُمَثَّلًا بمكتبِ الشّؤونِ الفنّيّةِ على إحياءِ هذه السُّنّةِ العلميّةِ الْمَنسيّةِ؛ وذلك بإقامةِ مشْرُوعِ سماعٍ وقراءةِ الكُتُبِ السّبعةِ: «صحيح البخاريّ، صحيح مسلِم، سنن التّرمذيّ، سنن أبي داود، سنن النّسائيّ، سنن ابن ماجه، موطّأ مالك»، وقد

نَجزتْ قراءةُ الصّحيحين، وتَمَّ سماعُهُما كاملًا، وأُجِيزَ فيهما -بحمْدِ الله وفضْلِهِ- مئاتٌ مِن طُلّابِ العلْمِ وطالباتِهِ.

وقد اعتَمَدَتْ تلك المجالسُ آليةً في القراءَةِ؛ ترتكزُ على السّرعةِ، ومحاولةِ الضّبْطِ، وعدمِ الإخلالِ بالمعاني، وقراءةُ كُتُب الحديثِ السّبعةِ بهذِهِ الطّريقةِ لها عدّةُ فوائدَ؛ منها:

١- كثرةُ ذكْر الله تعالى بقراءتها ودوامِ النّظر فيها.

٢- كثرةُ الصّلاة والسّلام على النّبيّ ﷺ.

٣- مراجعةُ الحفظ لمن كان حافظاً لشيءٍ منها.

٤- التّدبّرُ والتّأمّلُ لألفاظ الحديث النّبويّ ومعرفةُ غَرِيبِه.

٥- مراجعةُ الأحكام والمسائل الفقهيّة.

٦- معرفةُ الرِّجال وأنسابهم بذِكْر الأسانيد وتكرارِ قراءتها.

٧- الدّرايةُ العلميّة والرِّوايةُ المتّصلة الصّحيحة.

٨- إحياءُ سنّةِ الإسنادِ والإجازات.

٩- الرّصيدُ العلميُّ للبلد؛ إذ بهذه المجالس أصبحت محطَّ الأنظار في أسانيد كُتُبِ السّنّة الكِبار.

ومن بابِ تمامِ الفائدةِ رغِبَ مكتبُ الشّؤونِ الفنّيّةِ بإصدارِ مَداخلَ لهذه الكُتُبِ؛ تُجلّي سيرةَ المصنِّفِ للكتابِ المرادِ قراءتُهُ وسماعُهُ، وتُبيِّنُ منهجَه في كتابِهِ، وتُلْقي الضّوءَ على تعريفِ الكتابِ تعريفاً علميّاً ينفَعُ طلّاب العلْمِ عموماً، والمنتظِمينَ منهم في مَشْروعِ السّماعِ والقراءةِ على وجهٍ مخْصُوص.

وبمناسبةِ بدايةِ المشروعِ الثّالِثِ: وهو سماعُ وختْمُ جامِعِ الإمامِ التِّرمذيِّ؛

رفع المسلم

كان هذا المدخَلُ المختصَر الجامِعُ؛ تعريفاً بِهِ وبمصنِّفِهِ، وقد قامَ بإعدادِهِ وتأليفِهِ: د. الطّاهر الأزهر خذيري، فله جزيلُ الشّكْرِ والتّقدِيرِ، ونسألُ الله تعالى لَهُ تمامَ الأجْرِ، والحمْدُ للهِ الذي بنعمتِهِ تتمُّ الصّالِحاتُ.

مكتب الشّؤون الفنّيّة

الكويت

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

رفع
المسـاهم
عزالله لمولاي

مُقَدِّمَة

اللهم لك الحمدُ على نعمائِكَ وبلائِكَ، وآلائِكَ ولأوائِكَ، أَعْطَيْتَ فأرْضيْتَ، ومنعْتَ فأنْجَيْتَ، بِيدكَ التّوفيقُ وبِك العِصمةُ، وفيكَ الرّجاءُ ومنك الحِكمةُ، لك الحمدُ يا ربّي على ما تُولِي وتصنعُ، ولك الشّكْرُ على ما تَزْوِي وتَدْفعُ.

اللهمّ إنّا نعوذ بك مِن دعوى علمٍ بلا علم، وتصنُّع حالٍ بلا صدقٍ أو حِلْم.

وصلِّ يا ربِّ وسلِّمْ على صَفِيِّكَ مِن خلْقِكَ وحبيبِكَ وخَليلِكَ مِن عبادِكَ؛ سيِّدنا محمّدٍ؛ وليِّ نعْمَتِنا بفضْلِكَ، وسائِقِنا إلى رضوانِكَ بإذْنِكَ؛ أمّا بعْدُ:

فإنّ العلمَ أشرف الفضائل وأزكى الخِلال، وأعْظَمُ موصِلٍ لِرضى ذِي الملكوت والجَلال؛ ولا يزال اللهُ تعالى يَتخيّر له مِن أوليائه قوماً عَرَف ما يُكِنّون، ورَضِي بما يصنعون؛ فَحَمَّلَهُم أمانةَ العلم وشرّفَهُم بها، وأعانَهم على حَمْلِها والقيام بأمْرها؛ ليكونوا في هذه الأمّة المرحومة مصابيحَ هُدى في أيامها ولَيَالِيها الحالكة.

وقد اختصّ الله تعالى هذه الأمّة بمزايا عدّة؛ مِن أهمّها وأعظمِها: حِفْظُه القرآنَ والسّنّةَ من التّبديل والضّياع؛ فأمّا القرآن فلم يزل ولا يزال مَكلوءاً بعناية الله سبحانه؛ تصديقاً لوعده: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[1]، وأمّا السّنّة النّبويّةُ فقد قَيَّضَ الله تعالى لها رجالًا مِن خاصَّتِه وأوليائه؛ يذُبّون عنها ما

(١) سورة الحجر: (٩).

يمكن أن يعلق بها مِن الأوهام والأغلاط، أو الأكاذيب.

وأهلُ الحديثِ بلغوا مِن المكانةِ والسّؤددِ المحلَّ العالي؛ حتى اشتهى الملوكُ مجالِسَهم، وعَدّوا ذلك مِن لذائذ الدّنيا؛ جاء في «تاريخ دمشق» أنّه قيل للخليفة المنصور: هل بقي مِن لذّات الدّنيا شيء لم تَنَلْه؟ قال: بقيت خصلةٌ. أنْ أقعُد في مِصطبةٍ وحوْلي أصحابُ الحديث؛ فيقول المستَمْلي: مَن ذَكَرتَ رَحِمَك الله؟ قيل: فغدا عليه أبناء الوزراء بالمحابر والدّفاتر؛ فقال: «لستُم بِهِمْ. إنّما هم الدَّنِسَةُ ثيابُهم، المشقّقةُ أرجلُهُم، الطّويلةُ شعورُهم، بُرُدُ الآفاق، ونَقَلَةُ الحديث»[1].

وقال القاضي يحيى بن أكثم رَحِمَهُ اللهُ: «كنتُ قاضياً وأميراً ووزيراً؛ ما وَلَجَ في سمْعي أحْلى مِن قول المستَمْلي: مَن ذَكَرْتَ رَضِيَ اللهُ تعالى عنْكَ»[2].

أهلُ الحديث بحقٍّ هُم مَن آثروا الآخرة على الدّنيا، وبَذَلوا في سبيل العلم مُهَجَهُم، واستعذبوا لأجله المكارِهَ والمشاقّ، ولقد سئل الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ عن معنى حديثِ «الطّائفة المنصورة»؛ فقال: «إنْ لم تكن هذه الطّائفةُ المنصورةُ أصحابَ الحديثِ فلا أدري مَن هُمْ!».

قال أبو عبد الله الحاكم تعليقاً على مقالة أحمد -رحمهما الله-: «ومَن أحقُّ بهذا التّأويل مِن قوم سَلَكوا مَحجّةَ الصّالحين، واتّبعوا آثارَ السّلفِ مِن الماضين، . . . جَعَلوا المساجد بُيُوتَهم، وأساطِينَها تَكَايَاهُم، وبَوَارِيَها فُرُشَهُم، . . . أصحابُ الحديثِ خير النّاس، وكيف لا يكونون كذلك؟ وقد نَبَذُوا الدّنيا بأسْرِها وراءَهم، وجعلوا غذاءَهم الكتابةَ، وسَمَرَهُم المعارضةَ،

(١) (٣٢/ ٣٣٠).
(٢) انظر: تهذيب التّهذيب: (١١/ ١٦١).

واسْتِرْوَاحهم المذاكرةَ، وخَلُوقَهُمُ المدادَ، ونَومَهُم السُّهادَ، واصْطِلاءَهم الضِّياءَ، وتَوسُّدَهم الحصى. . . فعقولُهُم بلَذاذةِ السّنّة غامرةٌ، وقلوبُهُم بالرّضاءِ في الأحوال عامرةٌ»(١).

ومِن أحسن دواوين السّنّة التي وصلتْنا بعد موطّأ مالك والصّحيحين= السّننُ الأربعةُ التي عليها مَدارُ أكثرِ الأحكامِ، وهي مُعوَّلُ الأئمّة مِن الفقهاء والمحدّثين والمفسّرين والحُكّام، ولِكلٍّ واحدٍ من هذه الكتب السّتّة خِصِّيصَى ينفرد بها أو يَشْرَكُهُ فيها غيْرُه، وأهلُ هذا الفنّ أعْرَفُ بمحاسِنِها وخصائصها، وإليهم المرجعُ في ذلك، وجلالةُ هذه التّصانيف ليست مَحَلَّ نقاشٍ، وإنّما يقع النّظر في الأَصَحِّيَّةِ والإتقانِ وعمومِ النّفع.

وأكثرُ العلماء مِن المتقدّمين والمتأخّرين على أنّ الصّحيحين تربّعا على المحلّ الأسْنى، وبلغا الدّرجةَ الأوفى، أمّا كتب السُّنن الأخرى؛ ففيها الصّحيحُ مِن الحديثِ والحسنُ والضّعيف، وكلّها مصنّفاتٌ كُتِبَ لها القبولُ في الأرض، وعَكَف النّاسُ على دراستِها والإفادةِ منها؛ حتى أضحتْ شِعاراً لِحُفّاظ السّنةِ ومُتّبعي الأثر.

وفي هذا «المدخل» أضع بين يديك أخي القارئ بعضَ المقدّماتِ اللّازمةِ؛ تَنْتَجِعُ ما فيها قبل وُرُودِ صفائِحِ «الجامع»؛ وهو مستفادٌ مِن مجموعِ قراءاتٍ في كُتُب أهلِ الاختصاص؛ أُولِي النّظرِ المتقدِّم في عِلْمِ مصطلحِ الحديث، ومِن كُتُبٍ حديثةٍ اعتنتْ بالتّرمذيّ وكتابه؛ ومادّتُهُ الأَصيلةُ مِن كتاب «الجامع».

هذا، وقد جعلتُ خطّة الكتاب مبنيّةً على بابين؛ الأول منهما عن حياة الإمام التّرمذيّ، وتحته فصلان وعدةٌ مباحثَ ومطالبَ، والباب الثّاني عن

(١) معرفة علوم الحديث؛ ص: (٢-٣).

الجامع للإمام التّرمذيّ ومنهجه فيه، وتحته أيضاً فصلان وعدّة مباحث ومطالب.

وأخيراً فما كان في هذا «المدخَل» مِن الصّواب فهو مَحْضُ فضْلِ الله تعالى، والحمد لله، وما كان فيه من الزّلل والتّقصير فمِنّي، وأستغفر الله من جميع ذلك.

واللهُ تَعالى أَعْلَمُ ونِسْبَةُ العِلْمِ إليهِ أَسْلَمُ

رفع عبد الرحمن النجدي المسلم

الباب الأول
حياة الإمام التّرمذيّ

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

الفصل الأول: السّيرة الذّاتيّة للإمام التّرمذيّ(١)

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده

هو الإمام الحافظُ: محمّد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضّحّاك السّلميّ التّرمذيّ(٢)، وقيل: هو محمّد بن عيسى بن يزيد بن سَوْرة بن السَّكَن.

وُلد رَحِمَهُ اللَّهُ في حدود سنة عشْرٍ ومئتين مِن الهجرة.

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ ضريراً، واختُلف هل وُلد أعمى، أم أصابه ذلك في كِبَرِه؟ والصّحيح -كما ذكر غير واحدٍ من مُترجِميه- أنّه أُصيب بذلك في كِبَرِه، وذلك بعد رحْلته في طلب الحديث وكتابته العلم، ولذلك قال ابنُ كثير

---

(١) انظر ترجمته في: التقييد لابن نقطة: (١/ ٩٢-٩٣)، وفيات الأعيان: (٤/ ٢٧٨)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٦٣٣-٦٣٥)، ميزان الاعتدال: (٣/ ٦٧٨)، العبر للذّهبيّ: (٢/ ٦٢-٦٣)، الوافي بالوفيات: (٤/ ٢٩٤-٢٩٦)، البداية والنّهاية: (١١/ ٦٦-٦٧)، تهذيب التّهذيب: (٩/ ٣٨٧-٣٨٩)، النّجوم الزّاهرة: (٣/ ٨٨)، طبقات الحفّاظ؛ ص: (٢٧٨)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٧٤-١٧٥).

(٢) ذكر الشّيخ المباركفوريّ رَحِمَهُ اللَّهُ في تحفته عن الشّاه عبد العزيز فائدةً، وهي أنّ الحكيم التّرمذيّ صاحبُ «نوادر الأصول» غيرُ أبي عيسى التّرمذيّ صاحب الجامع، وجامع التّرمذيّ معدودٌ في الكتب السّتّة، وأمّا «نوادر الأصول» فأكثر أحاديثِهِ ضعافٌ غيرُ معتبَرَة، وهناك ترمذيٌّ ثالثٌ هو: أبو الحسن أحمد ابن الحسن المشهور بالتّرمذيّ الكبير؛ الحافظ العَلَم، توفي سنة بضع وأربعين ومائتين.
والحقيقةُ أنّ تَقَصّي كُتُبِ الرّجالِ والتّراَجم والرّحلاتِ يَقُود إلى أكثر مِن هؤلاء الثّلاثةِ، ولك أن تُراجع ما جاء في: «تاريخ الإسلام» للحافظ الذّهبيّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقد ذَكَر فيه خمسة عشر عَلَماً من التّرامذة، كلّهم عاشوا في القرن الثّالث الهجريّ؛ قرنِ الإمام أبي عيسى التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

رَحِمَهُ اللَّهُ: «والذي يظهر من حال الترمذيّ أنه إنّما طرأ عليه العَمَى بعد أن رَحَل وسمِع وكتَبَ وذَاكَر ونَاظَر وصَنَّف»[١].

كان رَحِمَهُ اللَّهُ منقطعاً عن الدّنيا، مُكبّاً على العلم والعبادة، دائمَ الصّلة بالصّالحين؛ شديدَ التّوقّي والاحتياط، حتى جُعِلَ خليفةَ الإمام أبي عبد الله البخاريّ رَحِمَهُ اللَّهُ في كثيرٍ مِن خصال الخير.

يقول الحافظ عمر بن علّك المروزيّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت/ ٣٢٥هـ): «مات محمد بن إسماعيل البخاريّ ولم يخلّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع؛ بكى حتى عَمِي، وبقي ضريراً سنين»[٢].

المبحث الثاني: بلدُه «ترمذ»

«تِرْمِذ» مدينةٌ خُرسانيّةٌ على الضّفّةِ الشّرقيّةِ من وادي جيحون [في جنوب جمهوريّة أوزبكستان على حدود أفغانستان؛ حسب التّقسيم الجغرافيّ الحاليّ]، بها دارُ الإمارة، ولها أسواقٌ وعماراتٌ، وهي مدينةٌ حَسَنةٌ عامرةٌ آهِلةٌ، مفروشةُ الأزِقّةِ بالآجُرّ[٣].

وقد جاء في «رحلة ابن بطّوطة» أنّها: «مدينةٌ كبيرةٌ حَسَنةُ العِمارةِ والأسواق، تخترقها الأنهار، وبها البساتين الكثيرةُ، والعِنبُ والسَّفَرْجلُ بها مُتناهِي الطِّيب، واللُّحومُ بها كثيرةٌ، وكذلك الألبان، وأهْلُها يغسلون رؤوسهم في الحمّام باللّبَن عِوضاً عن الطَّفَل!...، وكانت مدينةُ «ترمذ»

---

(١) انظر: التقييد لابن نقطة: (١/ ٩٢)، البداية والنّهاية: (١١/ ٧٧).

(٢) راجع: سير أعلام النّبلاء: (١٣/ ٢٧٣)، تهذيب التّهذيب: (٩/ ٣٨٧).

(٣) الرّوض المعطار في خبر الأقطار لمحمد بن عبد المنعم الحميريّ؛ تحقيق إحسان عباس: (١/ ١٣٢).

رفع
المسهم
عز الله لابن الهدى

القديمة مبنيّةً على شاطئ جيحون، فلما خَرَّبَها تنكيز، بُنيتْ هذه الحديثةُ على مِيلَيْن من النّهر»(١).

وهذا النّصُّ يدُلّنا على أُبّهةِ المدينةِ وتمامِ رفاهِهَا، ومدى تنعُّم أهلِها، وبلوغِهِم من المَدَنِيّةِ شَأْواً متقدِّماً.

وجاء في «دائرة المعارف الإسلاميّة»(٢) أنّ «ترمذ» تقع على خطّ ٣٧ شمالاً تقريباً، وخطّ طول ٦٧ شرق غرينتش، وأنّها دخلت في الإسلام سنة ٧٠هـ، وكانت البوذيّةُ هي السّائدة فيها قبل الفتح الإسلاميّ، فقد كان بها اثنا عشر معبداً ونحو ألفِ راهبٍ، وكان على «ترمذ» وقتها ملكٌ يلقّب بـ: ترمذ شاه.

وقد كانت البوذيّةُ سائدةً في «ترمذ» حتى أشْرق عليها نُورُ الإسلامِ فَفَتَحها موسى ابن عبد الله بن خازم رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ٧٠هـ (٦٨٩م)، واستقلَّ بها عن حكم الدّولة الأمويّة، ثمّ رَجَعتْ مرةً أخرى بعد زمَنٍ تحت سلطان الأُمَوِيّين(٣).

* * *

(١) انظر: المسلمون في الاتحاد السّوفياتيّ لمحمد علي البار: (٢/ ٥٢٦-٥٢٧).

(٢) دائرة المعارف الإسلاميّة؛ مادة: «ترمذ».

(٣) انظر: المسلمون في الاتحاد السّوفياتيّ لمحمد علي البار: (٢/ ٥٢٥).

رفع عبد الرحمن النجدي المسلم
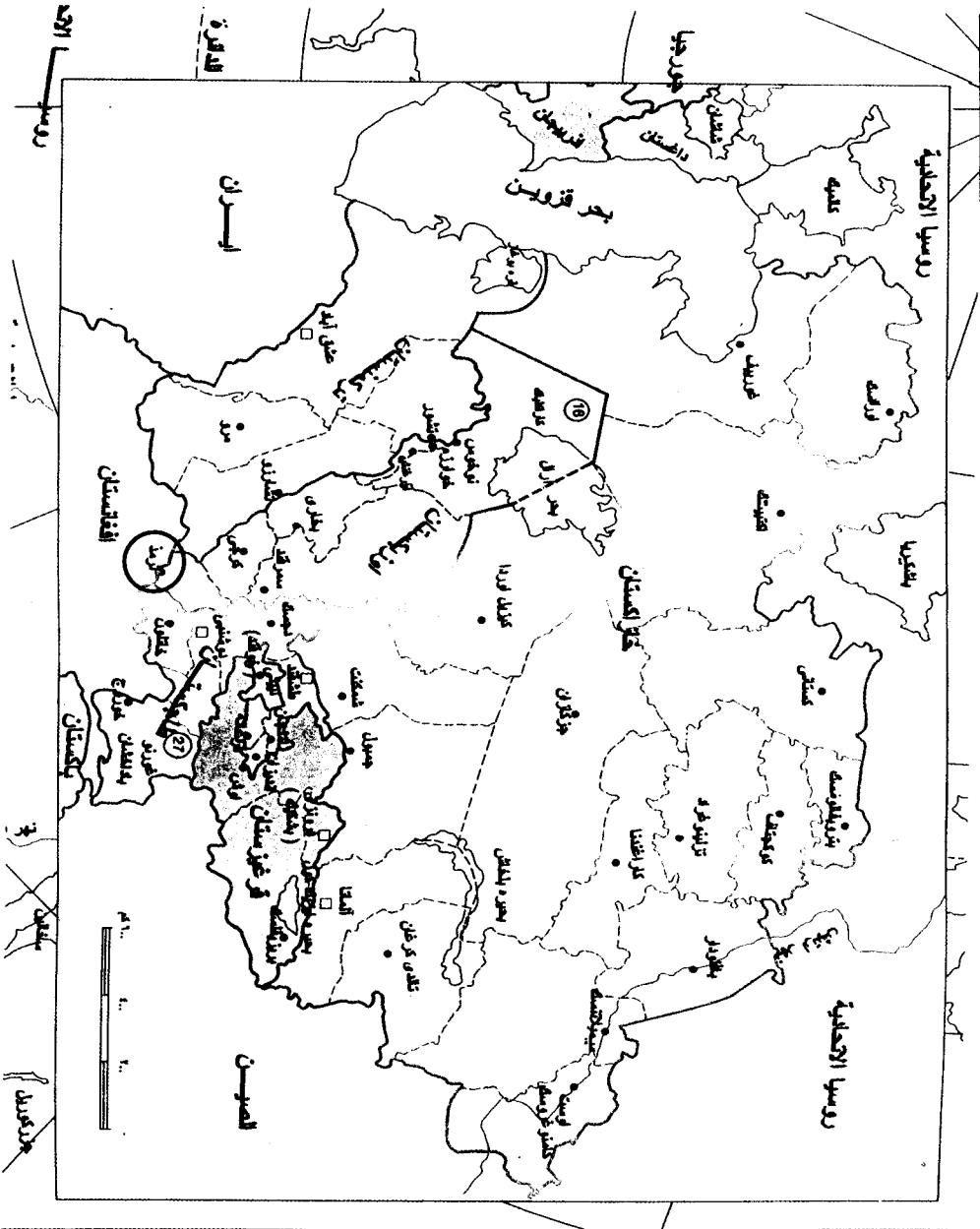
خريطة توضح موقع «ترمذ»

الفصل الثّاني: الحياة العلميّة للإمام التّرمذيّ

المبحث الأول: مكانته في العلم والدّين وثناء العلماء عليه ورحلاته العلميّة

المطلب الأول: مكانتُه وثناءُ العلماء عليه

اجتمعتْ في الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ خصالٌ ومزايا جعلتْه محطَّ أنظارِ الأئمّة المتقدّمين، فقد رأوا فيه مِن علائم المراقبةِ والخشيةِ، ولزوم السّنّةِ، وتمامِ المتابعةِ، وسَعَةِ الحفظِ، وسيلان الذّهن، والزّهدِ في الدّنيا، وغير ذلك= ما دفعهم إلى الثّناء عليه، وذِكْرِه الذّكرَ الحسَنَ اللّائقَ بفضله وكرامته.

ولعلّ مِن أبرز الخصالِ التي حملت الأئمّةَ على معرفةِ فضلِهِ وجلالتِهِ-: حفظه الشّديد للعلْم، ومِن غرائِبِ حكاياتِهِ فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما قَصَّهُ مِن حادثةٍ جَرَتْ له؛ حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كنت في طريق مكّة، فكتبتُ جزأين من حديث شيخ، فوجدته فسألته، وأنا أظنّ أنّ الجزأيْن معي، فسألته فأجابني، فإذا معي جزآن بياض، فبقي يقرأ عليّ مِن لفظه، فنظر فرأى في يدي ورقاً بياضاً؛ فقال: أمَا تستحيي مِنّي؟ فأعلمْتُه بأمْري، وقلت: أحْفَظُهُ كلّه؛ قال: اقرأ، فقرأته عليه، فلم يصدّقني، وقال: استظهرتَ قبل أن تجيء؟ فقلت: حدّثني بغيره، قال: فحدَّثَني بأربعين حديثاً، ثم قال: هات؛ فأعدتُها عليه ما أخطأت في حرْفٍ؛ فقال: ما رأيتُ مثلَك»[1].

---

(١) انظر: السير: (١٣/ ٢٧٣)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٦٣٥)، تهذيب التّهذيب: (٩/ ٣٨٨-٣٨٩).

وهذه بعضُ أقوالِ الأئمّةِ في الإمامِ التّرمذيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تُبيّنُ بعضَ قدْرِهِ وعظمتِهِ وجلالتِهِ في نفوسِهِمْ:

- قال فيه أبو سعيد الإدريسيّ رَحِمَهُ اللَّهُ : «محمد بن عيسى بن سَوْرة التّرمذيّ الحافظ الضّرير: أحَدُ الأئمّة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث؛ صنّف كتاب الجامع، والتّواريخَ، والعلل، تصنيفَ رجلٍ عالمٍ متقِنٍ، كان يُضرَب به المثل في الحفظ»[١].

- وقال الحافظ عمر بن علّك: «مات محمّد بن إسماعيل البخاريّ، ولم يخلّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع؛ بكى حتى عمي»[٢].

- قال نصر بن محمد الشّيركوهيّ رَحِمَهُ اللَّهُ : «سمعت محمد بن عيسى التّرمذيّ يقول: قال لي محمد بن إسماعيل رَحِمَهُ اللَّهُ : ما انتفعتُ بك أكثر مِمّا انتفعتَ بي»[٣].

- قال ابن حبّان رَحِمَهُ اللَّهُ : «كان ممّن جَمَع وصنّف وحفِظ وذاكَر»[٤].

- قال أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليليّ القزوينيّ رَحِمَهُ اللَّهُ : «محمد بن عيسى بن سَوْرة بن شدّاد الحافظ؛ ثقةٌ متّفقٌ عليه، له كتابٌ في السّنن، وكلامٌ في الجرح والتّعديل، روى عنه أبو محبوب والأجلاء بمرْو...، وهو مشهورٌ بالأمانة والعلم»[٥].

---

(١) طبقات الحفاظ: (١/ ٥٤).
(٢) التّقييد لابن نقطة: (١/ ٩٤)، تهذيب التّهذيب: (٩/ ٣٨٩).
(٣) تهذيب التّهذيب: (٩/ ٣٤٥).
(٤) التقييد لابن نقطة: (١/ ٩٤)، كتاب الثّقات: (٩/ ١٥٣).
(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي: (٣/ ٩٠٥)، وانظر: البداية والنّهاية: (١١/ ٧٧). التقييد لابن نقطة: (١/ ٩٤).

رفع
المسلم
عبد الله الأعلى

- قال الإسعرديّ: «ولأبي عيسى فضائلُ تُجمَع وتُروَى وتُسمع، وكتابُه أحد الكتب الخمسة التي اتّفق أهل الحلّ والعَقد والفضْل والنَّقْدِ مِن العلماء والفقهاء وحُفّاظ الحديث النّبهاء على قبولها والحكم بصحّة أصولها، وما ورد في أبوابها وفصولها»(١).

- قال الذّهبيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكان من أئمّة هذا الشّأن»، وقال: «الحافظ العَلَم، صاحب الجامع، ثقةٌ، مُجْمَعٌ عليه»(٢).

- قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو أحد أئمّة هذا الشّأن في زمانه»(٣).

- قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «أحد الأئمّة الأعلام»(٤).

- وقال الفقيه طاش كبرى زاده رَحِمَهُ اللَّهُ: «هو أحد العلماء الحفّاظ الأعلام، وله في الفقه يدٌ صالحةٌ، أخذ الحديث عن جماعةٍ من الأئمّة، ولقي الصّدر الأوّل من المشايخ»(٥).

وأمّا ما قيل في الإمام التّرمذيّ من الشّعر؛ فإنّ القسطلانيّ في «فضائل الكتاب الجامع»(٦) روى بسنده إلى الشيخ أبي العباس أحمد بن معدّ بن عيسى ابن وكيل التّجيبيّ الأقليشي أنه قال يمدح أبا عيسى التّرمذيّ وكتابه [الوافر]:

جَزَا الرَّحْمَنُ خَيْراً بَعْدَ خَيْرٍ ... أَبَا عِيسَى عَلَى الفِعْلِ الكَرِيمِ

وَأَلْحَقَهُ بِصَالِحِ مَا حَوَاهُ ... مُصَنَّفُهُ مِنَ الخَيْرِ العَظِيمِ

(١) فضائل الكتاب الجامع؛ ص: (٣٠).
(٢) التقييد لابن نقطة: (١/ ٩٤)، ميزان الاعتدال: (٣/ ٦٧٨).
(٣) البداية والنّهاية: (١١/ ٧٧).
(٤) لسان الميزان: (٣/ ٢٤٤).
(٥) من مفتاح دار السعادة؛ نقلًا عن جامع التّرمذيّ/ تحقيق الشّيخ أحمد شاكر: (١/ ٨٦).
(٦) فضائل الكتاب الجامع؛ ص: (٥٣-٥٤).

رفع المسلم

وَكَانَ سَمِيُّهُ فِيهِ شَفِيعاً ... مُحَمّدٌ المُسَمَّى بِالرَّحِيمِ
صَلَاةُ اللهِ تُورِثُهُ عَلَاءً ... فَإِنَّ لِذِكْرِهِ أَذْكَى نَسِيمِ

المطلب الثّاني: رحلاته العلميّة

لم يقتصر الإمام التّرمذيّ في طلب العلم والحديث على بلده ومحيطه الذي نشأ فيه، بل تجاوز ذلك إلى بلادٍ بعيدةٍ عنه؛ كما هي العادةُ في علماء ذلك الزّمان؛ لا تتمّ لأحدهم لذّة العلم إلّا بالرّحلة في طلبه، والتّعنّي في تحصيله، وقد ذكر الأئمّة المؤرّخون أنّ رحلته كانت بعد المائتين وأربعين[(١)]، فرحل إلى «بخارى» من بلاد أوزباكستان، وإلى «مَرْو» من بلاد تركمانستان، وإلى «الرّيّ» وهي الآن طهران[(٢)]، ثم رحل إلى البصرة وواسط والكوفة[(٣)] وبغداد، ثم رحل إلى الحجاز[(٤)].

إلا أنّ رحلته إلى بغداد موضع ظنٍّ، وليست بيقين، فقد قال الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا أظنّه دخل بغداد؛ إذ لو دخلها لسمع من سيّد المحدّثين وزعيمهم الإمام أحمد بن محمد بن حنبل.. ولترجم له الخطيب في تاريخ بغداد»[(٥)].

---

(١) تهذيب الكمال: (١/ ٤٠١) نقلاً عن: التراث العلمي؛ لأكرم العمري؛ ص: (٩).
(٢) انظر: التّقييد لابن نقطة: (١/ ٩٣).
(٣) انظر: التّقييد لابن نقطة: (١/ ٩٢)، والحطّة للقنوجي؛ ص: (٥٢٥).
(٤) انظر: التّقييد لابن نقطة: (١/ ٩٢).
(٥) مقدّمة تحقيق وشرح جامع التّرمذيّ: (١/ ٨٢)؛ نقلاً عن: التراث العلمي؛ لأكرم العمري؛ ص: (٩).

رفع
المسـاهم
عزالله المطبع

المبحث الثاني: أبرز شيوخه في الرّواية ونقْد الحديث وتعليله والفقه والتّفسير واللغة

وُلد الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ ونشأ في عصرٍ مِن أزهى عصور الإقبالِ على العلم وتدوينه، والعنايةِ بدقائقه وتفاصيله، وبخاصّةٍ علمُ السّنّة الذي كان بُغيةَ الأئمّةِ، ومنتهى آمالِهم بعد علومِ الكتابِ العزيز، وقد كانت اليدُ الطّولَى في هذا الجِدّ في التّحصيل والعنايةِ الفائقةِ بعلوم السّنّة على الخصوص= لِجَمْعٍ كبيرٍ غيرِ محصورٍ مِن الأئمّة ورؤوسِ النّاس، ولا يمكن أن تُقْصَر على أَحَدٍ بعينه مهما كانت منزلته وإمامتُه، والله أعلم(١).

وببركة هذا الزّمن استطاع التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ أن يجتمع بعددٍ وافرٍ من العلماء؛ في بلده وما جاورها، وفي رَحَلاته، وما أكثرها!

وفيما يأتي بيان أهمِّ شيوخه وأبرزُهم في مطلبين.

المطلب الأول: شيوخه في الحديث روايةً

روى الإمام التّرمذيّ عن جماعةٍ من الأئمّة، وأَكْثَرَ مِن المشايخ لطول رحلته وتنوُّع مَحالِّهِ التي دخلها؛ غير أنّه في «الجامع» أكثر عن بعض شيوخه، وأَقَلّ الروايةَ عن آخرين -وإن كانوا أجِلّةً أئمّةً مشهورين-؛ لاعتباراتٍ ومقاييس يعرفها أهل الفنّ؛ مثل علوّ السّند، والحرصِ التّامّ على رواية الحديث المخَرَّج

(١) وقد أرجع الشّيخ المحقق/ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ الفضلَ في هذه النّهضة وبعْثها وإحيائها إلى الإمام الشافعيّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وذَكَر لهذا التّخصيص مسوّغاتٍ يَشترك معه فيها أئمّة كُثُرٌ آخرون، والله أعلم. راجع: مقدّمته على جامع التّرمذيّ: (١/ ٨٠). ط/ دار الكتب العلميّة.

في الكتب المصنَّفة؛ لسلامتِه في الغالب مِن العلّة القادحة، وغيرها مِن المقاصد التي لا تخفى على طالب العلم.

وبالتّتبُّع للجامع يَظْهر أنّ المشايخ الذين أكثر الرّواية عنهم ينحصرون في خمسة أئمّةٍ ثقاتٍ نبلاء، ومجموعُ ما أخرج لهم التّرمذيّ يقترب مِن شطْر أحاديث الكتاب.

وفيما يلي أسوق لك- أَخَذَ الله بيديك للخير والفهم- أسماءَ هؤلاء الأئمّة، وهم على ترتيب كثْرةِ حديثهم في الجامع:

١- قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثّقفيّ مولاهم البلخيّ البغلانيّ؛ المحدّث الإمام الثّقة الجوّال[١]، ولد سنة تسع وأربعين ومئة، وتوفي سنة أربعين ومائتين، وقد روى عنه التّرمذيّ في جامعه (٦٠١ حديثاً).

٢- محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبديّ؛ المشهور بـ: «بندار»[٢] [لُقِّب بذلك لأنّه كان بُنْدارَ الحديث في عصره ببلده، والبُندار: الحافظ الإمام]، وُلد سنة سبع وستين ومئة، ومات سنة ثنتين وخمسين ومئتين، وقد روى عنه التّرمذيّ في جامعه (٤٤٢ حديثاً).

وواضحٌ من النّظر في أشياخ بندار أنّ التّرمذيّ اختاره لجلالته ولأجْلهم،

---

(١) راجع ترجمته في: طبقات ابن سعد: (٧/ ٣٧٩)، التّاريخ الكبير: (٧/ ١٩٥)، التّاريخ الصّغير: (٢/ ٣٧٢)، تاريخ بغداد: (١٢/ ٤٦٤)، سير أعلام النّبلاء: (١١/ ١٣)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٤٤٦)، العِبر: (١/ ٤٣٣)، تذهيب التّهذيب: (٣/ ١٥٧)، شذرات الذّهب: (٢/ ٩٤).

(٢) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (١/ ٤٩)، التّاريخ الصّغير: (٢/ ٣٩٦)، الجرح والتّعديل: (٧/ ٢١٤)، تاريخ بغداد: (٢/ ١٠١)، سير أعلام النّبلاء: (١٢/ ١٤٤)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٥١١)، العبر: (٢/ ٣)، الوافي بالوفيات: (٢/ ٢٤٩)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٢٦).

رفع
المسهم

ولوَفْرَة حديثه رَحِمَهُ اللَّهُ حتى إنّ أبا داود رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «كتبتُ عن بندار نحواً من خمسين ألف حديث»[(١)].

٣- محمود بن غيلان العدويّ، مولاهم المروزيّ؛ الإمام الحافظ الحجّة[(٢)]، مِن فرسان الحديث وأئمّة الأثر، توفي سنة تسع وأربعين ومئتين، ولم يُذكر بزلّةٍ عند مَن تَرْجَم له؛ فهو في غايةِ الثّقةِ والأمانةِ، وقد روى عنه التّرمذيّ في جامعه (٢٩٢ حديثاً).

٤- هنّاد بن السَّريّ بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن صعفوق[(٣)]؛ زين العابدين ؛ الإمام الحجّة القدوة، ولد سنة اثنتين وخمسين ومئة ومات سنة ثلاث وأربعين ومئتين، وإنّما أكثر عنه التّرمذيّ لِعُلوِّ إسناده وعظمَتِه وطُولِ عبادته ورُسُوخِ شُيوخِه، وقد روى عنه التّرمذيّ في جامعه (٢٨٠ حديثاً).

٥- أحمد بن منيع البغويّ بن عبد الرّحمن؛ أبو جعفر البغويّ البغداديّ[(٤)]؛ الإمام الحافظ الثّقة، رَحَل وجَمَع وصنّف «المسند»، ولد سنة ستّين ومئة، ومات سنة أربع وأربعين ومئتين، وقد روى عنه التّرمذيّ في جامعه (٢٤٩ حديثاً).

---

(١) انظر: سير أعلام النّبلاء: (١٢/ ١٤٥).

(٢) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (٧/ ٤٠٤)، التّاريخ الصّغير: (٢/ ٣٦٩)، الجرح والتّعديل: (٨/ ٢٩١)، تاريخ بغداد: (١٣/ ٨٩)، سير أعلام النّبلاء: (١٢/ ٢٢٣)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٤٧٥)، العبر: (١/ ٤٣١)، شذرات الذّهب: (٢/ ٩٢).

(٣) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (٨/ ٢٤٨)، التّاريخ الصّغير: (٢/ ٣٨٠)، الجرح والتّعديل: (٩/ ١١٩)، تاريخ بغداد: (١٣/ ٨٩)، سير أعلام النّبلاء: (١١/ ٤٦٥)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٥٠٧)، العبر: (١/ ٤٤١)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٠٤).

(٤) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (٢/ ٦)، التّاريخ الصّغير: (٢/ ٣٧٩)، الجرح والتّعديل: (٢/ ٧٧)، تاريخ بغداد: (٥/ ١٦٠)، سير أعلام النّبلاء: (١١/ ٤٨٣)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٤٨١)، العبر: (١/ ٤٤٢)، الوافي بالوفيات: (٨/ ١٩٢)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٠٥)، البداية والنّهاية: (١٠/ ٣٤٦).

المطلب الثّاني: شيوخه في نقْد الحديث وتعليله

للتّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ شيوخٌ عدّة؛ غير أنّ الذين اختصَّ بهم في هذا الفنّ واحتفل بعلمهم، وذَكَرهم وشهِد لهم بالإمامة والتّفوّق في كتابه العلل؛ كما سيأتي= ثلاثةُ أعلامِ أئمّة، وعليه سأقتصر على ذكرهم والتّرجمة الخاطفةِ لهم، وهم:

١- الإمام محمد بن إسماعيل البخاريّ[١]: أخذ عنه التّرمذيّ علْمَ الحديث نقداً وتعليلًا، ولم يرْوِ عنه في جامعه غير عشرة أحاديث، واستفاد مِن نَظَرِه الثّاقبِ ونقْدِه السّديدِ الصّائبِ على المتون والأسانيد[٢]، وقد شهد بذلك التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ فقال: «وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ العِلَلِ فِي الأَحَادِيثِ وَالرِّجَالِ وَالتَّارِيخِ؛ فَهُوَ مَا اسْتَخْرَجْتُهُ مِنْ كُتُبِ التَّارِيخِ، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ مَا نَاظَرْتُ بِهِ مُحَمَّدَ ابنَ إِسْمَاعِيلَ، وَمِنْهُ مَا نَاظَرْتُ بِهِ عَبْدَ الله بنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وأَبَا زُرْعَةَ، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ عَنْ مُحَمَّدٍ، وأَقَلُّ شَيْءٍ فِيهِ عَنْ عَبْدِ الله وأَبِي زُرْعَةَ، **وَلَمْ أَرَ أَحَداً بِالْعِرَاقِ وَلَا بِخُرَاسَانَ فِي مَعْنَى الْعِلَلِ وَالتَّارِيخِ وَمَعْرِفَةِ الْأَسَانِيدِ كَبِيرَ أَحَدٍ أَعْلَمَ مِنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ**»[٣]؛ ففي هذه الشّهادة ما يُبيّن اختصاصَ البخاريّ بالفضل الكبير في تعلّم التّرمذيّ معاني العلل والتّاريخ ومعرفة الأسانيد، وأنّ مقاليد هذا الفنّ منحةٌ إلهيّةٌ أُوتِيَها البخاريّ.

ويُعَدّ التّرمذيّ تلميذَ البخاريّ وإن شارَكه في بعض شيوخه؛ مثل قتيبةَ بن

(١) راجع ترجمته في: الجرح والتّعديل: (٧/ ١٩١)، تاريخ بغداد: (٢/ ٤-٣٣)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٥٥٥)، العبر: (٢/ ١٢)، الوافي بالوفيات: (٢/ ٢٠٦)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٣٤)، وفيات الأعيان: (٤/ ١٨٨)، سير أعلام النّبلاء: (١٢/ ٣٩١)، طبقات الشّافعيّة للسّبكيّ: (٢/ ٢١٢)، مقدّمة فتح الباري لابن حجر.

(٢) تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٦٣٤).

(٣) انظر كتابه: «العلل» الملحق في آخر جامعه: (٦/ ٢٢٩)، طبعة د. بشار عواد.

رفع المسهم

سعيد وعليّ ابن حجر وابنِ بشّار وغيرهم[١]، وقد ظهر تأثّر التّرمذيّ بشيخه البخاريّ أكثر ما ظهر في النّظر الفقهيّ، الذي يَبرز بوضوحٍ في تراجم الأبواب التي صاغها بناءً على استنباطاته أو على ترجيحاته الفقهيّة، تماماً كصنيع البخاريّ في جامعه المسند الصّحيح، وإن كان الإمام البخاريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أغْوصَ منه وأعْمقَ استنباطاً، ولذلك تكون تراجمه في الغالب مَحَلَّ عنايةٍ من العلماء؛ حتى يُكشَف عن وجهها، ويُدْرَى مقصودُ الإمامِ منها؛ غير أنّ الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يزيد عليه بذِكْرِ أقوال أهل العلم وبَسْطِ خلافاتهم.

كما تأثّر التّرمذيّ بالإمام مسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ -رحمهما الله-، ويظهر ذلك في بعض الدّقائق الحديثيّة، ومِن أبرزها: إيرادُه المتنَ الواحد بإسنادين بمَسَاقٍ واحدٍ، كما أنّه يستخدم طريقة التّحويل في الأسانيد كمسلمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ سواء، وإن كانت عند مسلمٍ في صحيحه أظْهَرَ وأكْثر.

٢- الإمام عبد الله بن عبد الرّحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الله؛ أبو محمد الدّارِميّ السّمرقنديّ[٢]؛ الحافظ الحجّة، ولد سنة إحدى وثمانين ومئة، ومات سنة خمس وخمسين ومئتين، قال محمد بن بشار رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حُفّاظ الدّنيا أربعةٌ: أبو زرعة بالرّيّ، ومسلمٌ بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى»[٣].

٣- الإمام عبيدُ الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فرّوخ؛ أبو زرعة الرّازي[٤]،

---

(١) -وفيات الأعيان: (٤/ ٢٧٨).

(٢) راجع ترجمته في: الجرح والتّعديل: (٥/ ٩٩)، تاريخ بغداد: (١٠/ ٢٩)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٥٣٤)، العِبر: (٢/ ٨)، سير أعلام النّبلاء: (١٢/ ٢٢٤)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٣٠).

(٣) انظر: سير أعلام النّبلاء: (١.٢/ ٢٢٦).

(٤) راجع ترجمته في: الجرح والتّعديل: (١/ ٣٢٨، تاريخ بغداد: (١٠/ ٣٢٦)، =

رفع المساهم

سيّد الحفّاظ ومُحَدِّث الرّيّ، وُلد بعد نيِّفٍ ومئتين، ومات سنة أربع وستّين ومئتين، خُتم له بما ظاهرُهُ الكرامةُ والسّعادةُ واللُّطفُ وصلاحُ المآل؛ فقد قال ورّاقُهُ أبو جعفر محمد بن عليّ: حَضَرْنا أبا زرعة بماشهران، وهو في السّوْق (حال الاحتضار)، وعنده أبو حاتم، وابن وارة، والمنذر بن شاذان، وغيرهم، فذكروا حديثَ التّلقين: «لقّنوا موتاكم: لا إله إلّا الله»، واستحْيَوْا من أبي زرعة أن يلقّنوه، فقالوا: تعالَوْا نذكر الحديث، فقال ابن وارة: حدثنا أبو عاصم حدثنا عبد الحميد بن جعفر عن صالح، وجعل يقول: ابن أبي، ولم يجاوزه، وقال أبو حاتم: حدثنا بندار حدثنا أبو عاصم عن عبد الحميد ابن جعفر عن صالح، ولم يجاوز، والباقون سكتوا، فقال أبو زرعة وهو في السّوْق: حدثنا بندار حدثنا أبو عاصم حدثنا عبد الحميد عن صالح بن أبي عريب عن كثير بن مُرّة عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن كان آخر كلامه: لا إله إلا الله؛ دخل الجنّة»، وتوفي رحمه الله[(١)].

المطلب الثّالث: شيوخُه في الفقه

نَهَج التّرمذيّ في جامعه منهجاً متوازناً، جَمَع فيه بيْن رواية الحديث ونقْدِه، وبيْن حكايةِ أقوال الفقهاء المتبوعين وغيرهم، وقد أوْضح - رحمه الله تعالى- أسانيدَه عمّن حكى عنهم الآراءَ والاستنباطاتِ تفصيلًا؛ غير أنّي سأقتصر في النّقل عنه على مَن أكثر عنهم.

قال التّرمذيّ رحمه الله: «وَمَا ذَكَرْنَا في هذا الكِتَابِ مِن اخْتِيَارِ الفقهاءِ؛ فما كان منْهُ مِن قوْلِ سفيانَ الثّوْرِيِّ؛ فَأَكْثَرُهُ مَا حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا

= تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٥٥٧)، سير أعلام النّبلاء: (١٣/ ٦٥)، العِبر: (٢/ ٢٨)، البداية والنّهاية: (١١/ ٣٧)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٤٨).

(١) انظر الحكاية -وهي صحيحةٌ ثابتةٌ- في: سير أعلام النّبلاء: (١٣/ ٧٦-٧٧).

رفع
المسلم

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ. . .وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ قَوْلِ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ؛ فَأَكْثَرُهُ مَا حَدَّثَنَا بِهِ إِسْحَقُ بنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ بنُ عِيسَى الْقَزَّازُ عَنْ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ. . .وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ قَوْلِ ابنِ الْمُبَارَكِ؛ فَهُوَ مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الْآمُلِيُّ عَنْ أَصْحَابِ ابنِ الْمُبَارَكِ عَنْهُ. . .وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ؛ فَأَكْثَرُهُ مَا أَخْبَرَنَا بِهِ الْحَسَنُ بنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ. . .وَمَا كَانَ مِنْ قَوْلِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَقَ بنِ إِبْرَاهِيمَ؛ فَهُوَ مَا أَخْبَرَنَا بِهِ إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ»(١).

إذن؛ فقد اهتمّ الإمام التّرمذيّ رحمه الله في الفقهيّات بذكْر أقوال الأئمّة المتبوعين الأربعة، وأضاف إليهم سفيان الثّوريّ، وعبد الله بن المبارك، وإسحاق ابن راهويه -رحمهم الله-؛ غير أنّ الإمام أبا حنيفة لم يُذْكَر بالنّصّ إلّا في مواضع يسيرة، وإنّما كان يُقرِّر مذهبه بقوله: أهل الكوفة، وأهل الرّأي.

وقد أَثْبَتَ بعضَ هذه المواضع الشّيخُ أحمد شاكر رحمه الله في طبعته، وقال في بعضها: إنّها زياداتٌ نادرةٌ لا تخلو من فائدةٍ.

وهذه المواضع هي:

- عَنْد حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه أنه قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ، والزّيادةُ هِي: قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْت صَالِحَ بنَ مُحَمَّدٍ التّرمذيّ قَال: سَمِعْتُ أَبَا مُقَاتِلٍ السَّمَرْقَنْدِيَّ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ وَعَلَيْهِ جَوْرَبَانِ فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ قَالَ: فَعَلْتُ الْيَوْمَ شَيْئاً لَمْ أَكُنْ أَفْعَلُهُ؛ مَسَحْتُ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ وَهُمَا غَيْرُ مُنَعَّلَيْنِ(٢).

---

(١) انظر: انظر كتابه: «العلل» الملحق في ذي جامعه: (٦/ ٢٢٨)، طبعة د. بشار عواد.

(٢) جامع التّرمذيّ: (١/ ١٥٦) طبعة الشّيخ أحمد شاكر رحمه الله، وقال في الهامش تعليقاً على المُثبَت فوق: «يظهر أنها زيادةٌ لم تُذكر إلّا في القليل من نُسَخ التّرمذيّ، =

رفع المسهم

- عِندَ حَديثِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في وصف استسقاء رَسُولِ الله ﷺ؛ قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ خَرَجَ مُتبذِّلًا مُتَوَاضِعاً مُتَضَرِّعاً حَتَّى أَتى الْمُصَلَّى فَلَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ وَلَكِنْ لَمْ يَزَلْ فِي الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالتَّكْبِيرِ وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَمَا كَانَ يُصَلِّي فِي الْعِيدِ»، والزّيادَةُ هِيَ: وقَالَ النُّعْمَانُ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تُصَلَّى صَلَاةُ الِاسْتِسْقَاءِ وَلَا آمُرُهُمْ بِتَحْوِيلِ الرِّدَاءِ وَلَكِنْ يَدْعُونَ وَيَرْجِعُونَ بِجُمْلَتِهِمْ. قَالَ أَبُو عِيسَى: خَالَفَ السُّنَّةَ[1].

- عَنْد حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَلَّدَ نَعْلَيْنِ وَأَشْعَرَ الهَدْيَ فِي الشِّقِّ الْأَيْمَنِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ وَأَمَاطَ عَنْهُ الدَّمَ». قال التّرمذيّ: «... وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ يَرَوْنَ الْإِشْعَارَ... سَمِعْت يُوسُفَ بْنَ عِيسَى يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعاً يَقُولُ حِينَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ: «لَا تَنْظُرُوا إِلَى قَوْلِ أَهْلِ الرَّأْيِ فِي هَذَا فَإِنَّ الْإِشْعَارَ سُنَّةٌ وَقَوْلُهُمْ بِدْعَةٌ». قَالَ: وسَمِعْت أَبَا السَّائِبِ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ وَكِيعٍ فَقَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَهُ مِمَّنْ يَنْظُرُ فِي الرَّأْيِ: أَشْعَرَ رَسُولُ الله ﷺ وَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: هُوَ مُثْلَةٌ. قَالَ الرَّجُلُ: فَإِنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْإِشْعَارُ مُثْلَةٌ؛ قَالَ: فَرَأَيْتُ وَكِيعاً غَضِبَ غَضَباً شَدِيداً، وَقَالَ: «أَقُولُ لَكَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ، وَتَقُولُ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ! مَا أَحَقَّكَ بِأَنْ تُحْبَسَ ثُمَّ لَا تَخْرُجَ حَتَّى تَنْزِعَ عَنْ قَوْلِكَ هَذَا»[2].

- قال التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ قَال سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: «مَا رَأَيْتُ أَحَداً أَكْذَبَ مِنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ وَلَا أَفْضَلَ مِنْ

= ولم يطّلع عليها الحافظ المزّي ولا الحافظ ابن حجر... وهي فائدةٌ لا بأس بها»! ومع صعوبة الإغراب على المزيّ أولًا ثم على ابن حجر -رحمهما الله-؛ إلّا أنّه ربما غابت عنهما الزّيادة، والله أعلم.

(١) جامع التّرمذيّ: (٢/ ٨١) طبعة الشّيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) جامع التّرمذيّ: (٢/ ٢٣٩-٢٤٠)، طبعة د. بشار عوّاد.

رفع
المسهم

عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ»[١].

وهاك أخي القارئ ترتيبَ الأئمّةِ الفقهاءِ الذين اعتمدَ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر خلافِهم وِوِفاقهم:

١- الإمَامُ مَالِكُ بنُ أَنَسٍ؛ (ت/ ١٧٩هـ) إمام دار الهجرة[٢].

وأكثر ما يَروي التّرمذيُّ الفِقهَ عن مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إنّما هو بواسِطةِ إسْحاقَ بْنِ مُوسى الأنصاريِّ عنْ معْنِ بن عِيسَى القزّاز، وبَعضُه عنْ أبي مُصعبِ المدنِيّ عنْ مالكٍ، وبعضُهُ عن موسى بن حزام عن عَبْد الله بْن مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيِّ عَنْ مَالِكٍ.

٢- الإمَامُ مُحمّد بن إدْرِيسَ الشّافِعِيّ؛ (ت/ ٢٠٤هـ) إمام مدرسة أهل الحديث في عصره[٣].

ويَروي التّرمذيُّ الفقه عن الشّافِعِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ بواسطة الْحَسَن بْن مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيّ عَنْ الشَّافِعِيِّ، وبعضه عن أَبي الْوَلِيدِ الْمَكّيّ عَن الشَّافِعِيِّ، وبعضه عن أَبي إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيّ عن يُوسُف بْن يَحْيَى الْقُرَشِيّ الْبُوَيْطِيّ عَن الشَّافِعِيِّ، وبعضه عنه عَن الرَّبِيعِ عَن الشَّافِعِيِّ، وَقَدْ أَجَازَ الرَّبِيعُ للترمذيّ ذَلِكَ وَكَتَبَ بِهِ إِلَيه.

٣- الإمَامُ أَحْمدُ بنُ حَنْبَلٍ؛ (ت/ ٢٤١هـ) إمام أهل السّنّة والجماعة[٤].

---

(١) انظر كتابه: «العلل» الملحق في ذي جامعه: (٦/ ٢٣٣)، طبعة د. بشار عواد.

(٢) راجع ترجمته في: الانتقاء في فضائل الثّلاثة الفقهاء لابن عبد البرّ؛ ص: (٩-٦٣)، ترتيب المدارك: (١/ ١٠٢-٢٥٤)، سير أعلام النّبلاء: (٨/ ٤٨)، الدّيباج المذهَب: (١/ ٥٥-١٣٩).

(٣) راجع ترجمته في: مناقب الشّافعيّ للبيهقيّ، تهذيب الأسماء واللّغات: (١/ ٤٤-٦٧)، الانتقاء؛ ص: (٦٥-١٢١)، سير أعلام النّبلاء: (١٠/ ٥)، تاريخ بغداد: (٢/ ٥٦- ٧٣).

(٤) راجع ترجمته في: تاريخ بغداد: (٤/ ٤١٢)، طبقات الحنابلة: (١/ ٤)، سير أعلام النّبلاء: (١١/ ١٧٧)، البداية والنّهاية: (١٠/ ٣٢٥).

٤- الإمَامُ إسْحَاقُ بنُ راهَوَيْه(١): وهو ابن إبراهيم بن مخلد الحنظليّ المروزيّ، شيخُ المشرِق، ولد سنة إحدى وستين ومئة ومات سنة ثمانٍ وثلاثين ومائتين، قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يخالفُنا في أشياء؛ فإنّ النّاس لم يزل يخالفُ بعضُهم بعضاً»(٢).

ويَروي التّرمذيُّ الفقه عن الإمامين أحمد وإسحاق رحمهما الله كثيراً بواسطة إِسْحَق ابْن مَنْصُورٍ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ، وبعضه عن مُحَمَّد بْن مُوسَى الْأَصَمّ عَنْ إِسْحَقَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ، وبعضه عن مُحَمَّد بْن أَفْلَحَ عَنْ إِسْحَقَ.

٥- الإمَامُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيّ(٣): وهو ابن سعيد بن مسروق؛ أبو عبد الله الثّوريّ الكوفيّ؛ العلّامة المجتهد، زينةُ الحفّاظ وسيّد العلماء العاملين في زمانه، وُلد سنة سبع وتسعين، ومات سنة إحدى وستين ومئة، لَخّص الحافظُ أبو بكرٍ الخطيب البغداديُّ جلالتَه وإمامتَه حين قال: «كان إماماً من أئمّة المسلمين وعَلَماً مِن أعلام الدّين، مُجمَعاً على أمانته؛ بحيث يُستغنى عن تزكيته؛ مع الإتقان والحفظ، والمعرفة والضّبط، والورع والزُّهد»(٤).

ويَروي التّرمذيُّ الفقه عن الثّوريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بواسطة مُحَمَّد بْن عُثْمَانَ الْكُوفِيّ عن عُبَيْد الله بْن مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ، وبعضه عن أَبي الْفَضْلِ مَكْتُوم بْن الْعَبَّاسِ

(١) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (١/ ٣٧٩)، التّاريخ الصغير: (١/ ٣٦٨)، تاريخ بغداد: (٦/ ٣٤٥)، سير أعلام النّبلاء: (١١/ ٣٥٨)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٤٣٣)، البداية والنّهاية: (١٠/ ٣١٧).

(٢) انظر هذه الأقوال وغيرها في: سير أعلام النّبلاء: (١١/ ٣٦٩-٣٧٢).

(٣) راجع ترجمته في: سير أعلام النّبلاء: (٧/ ٢٢٩)، حلية الأولياء: (٦/ ٣٥٦)، تاريخ بغداد: (٩/ ١٥١)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٢٠٣)، العبر: (١/ ٢٣٥).

(٤) تهذيب الكمال: (١١/ ١٦٨-١٦٩).

رفع المسهم

التِّرمِذِيّ عن مُحَمَّد بْن يُوسُفَ الْفِرْيَابِيّ عَنْ سُفْيَانَ.

٦- الإمَامُ عَبْدُ اللهِ بن الْمُبَارَكِ[١]: وهو ابن واضحٍ؛ أبو عبد الرّحمن الحنظليّ مولاهم التّركيّ، ثمّ المروزيّ، الحافظ، المجاهد، وُلد سنة ثمان عشرة ومئة، ومات سنة إحدى وثمانين ومئة، قال الحافظ ابن حجر: «ثقةٌ ثبْتٌ فقيهٌ عالمٌ جوادٌ مجاهدٌ، جُمعتْ فيه خصالُ الخير»[٢].

ويَروي التّرمذيُّ الفقه عن ابن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بواسطة أَحْمَد بْن عَبْدَةَ الْآمُلِيّ عَنْ أَصْحَابِ ابْنِ المبارَكِ عَنْهُ، وبعضه عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُزَاحِم عَن ابْنِ المبارك، وبعضه عن عَلِيّ بْنِ الْحَسَنِ عَن ابْنِ المبارك، وبعضه عن عَبْدَانَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ الملِكِ عَن ابْنِ المبارك، وبعضه عن عَنْ حِبَّانَ بْنِ مُوسَى عَن ابْنِ المبارك، وبعضه عن وَهْبِ بْنِ زَمْعَةَ عَنْ فَضَالَةَ النَّسَوِيّ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ المبارك.

المطلب الرّابع: شيوخُه في التّفسير

أمّا أهمّ أئمّة التّفسير الذين نَقَلَ عنهم في جامعه؛ فهم:

١- الإمام زيد بن أسلم العدويّ (ت/ ١٣٦هـ)[٣].

٢- الإمام مرّةُ بن شراحيل الهمدانيّ الكوفيّ، المشهور بـ: مـرّة الطّيّب (ت/ ٧٦هـ)[٤].

---

(١) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (٥/ ٢١٢)، حلية الأولياء: (٨/ ١٦٢)، تاريخ بغداد: (١٠/ ١٥٢)، سير أعلام النّبلاء: (٨/ ٣٧٨).

(٢) تقريب التّهذيب: (١/ ٥٢٧).

(٣) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (٣/ ٢٨٧)، سير أعلام النّبلاء: (٥/ ٣١٦)، حلية الأولياء: (٣/ ٢٢١)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ١٣٢).

(٤) راجع ترجمته في: سير أعلام النّبلاء: (٤/ ٧٤)، حلية الأولياء: (٤/ ١٦١)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٦٣)، طبقات المفسّرين للدّاودي: (٢/ ٣١٧).

٣- الإمام رُفَيْع بن مهران؛ أبو العالية الرّياحيّ البصريّ (ت/ ٩٠هـ)[١].

٤- الإمام سعيدُ بنُ جبير (ت/ ٩٥هـ)[٢].

٥- الإمام مجاهدُ بنُ جَبْر المخزوميّ (ت/ ١٠١ أو ١٠٢ أو ١٠٣ أو ١٠٤هـ)[٣].

٦- الإمام عكرمة مولى ابن عبّاس (ت/ ١٠٧ هـ)[٤].

٧- الإمام الحسَنُ ابنُ أبي الحسن البصريّ (ت/ ١١٠هـ)[٥].

٨- الإمام قتادةُ بنُ دعامة السّدوسيّ (ت/ بضع عشرة ومائة هـ)[٦].

٩- الإمام الضّحّاك بن مزاحم الهلاليّ (ت/ بعد المائة هـ)[٧].

---

(١) راجع ترجمته في: حلية الأولياء: (٢/ ٢١٧)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٥٨)، سير أعلام النّبلاء: (٤/ ٢٠٧)، طبقات المفسّرين: (١/ ١٧٢).

(٢) راجع ترجمته في: الزّهد للإمام أحمد؛ ص: (٣٧٠)، سير أعلام النّبلاء: (٤/ ٣٢١)، وفيات الأعيان: (٢/ ٣٧١)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٧١)، البداية والنّهاية: (٩/ ٩٦)، طبقات المفسّرين: (١/ ١٨١).

(٣) راجع ترجمته في: سير أعلام النّبلاء: (٤/ ٤٤٩)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٨٦)، البداية والنّهاية: (٩/ ٢٢٤)، طبقات الحفّاظ للسّيوطيّ؛ ص: (٣٥).

(٤) راجع ترجمته في: حلية الأولياء: (٣/ ٣٢٦-٣٤٧)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٩٥)، طبقات المفسّرين: (١/ ٣٨٠)، سير أعلام النّبلاء: (٥/ ١٢).

(٥) راجع ترجمته في: الحسن البصريّ لابن الجوزيّ، الزّهد للإمام أحمد؛ ص: (٢٥٨)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٦٦)، البداية والنّهاية: (٩/ ٢٦٦-٢٦٨)، طبقات المفسّرين: (١/ ١٤٧).

(٦) راجع ترجمته في: سير أعلام النّبلاء: (٤/ ٥٦٤)، وفيات الأعيان: (٢/ ٦٩)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٦٦)، البداية والنّهاية: (٩/ ٢٦٦- ٢٦٨)، طبقات المفسّرين: (١/ ١٤٧).

(٧) راجع ترجمته في: سير أعلام النّبلاء: (٤/ ٥٩٨)، البداية والنّهاية: (٩/ ٢٢٣)، طبقات المفسّرين: (١/ ٢١٦).

رفع المسهم

١٠- الإمام عطاءُ ابنُ أبي رباح (ت/ ١١٤هـ)[١].

١١- الإمام محمدُ بنُ كعب القرظيّ (ت/ ١٢٠هـ)[٢].

المطلب الرّابع: شيوخُه في اللّغة

وأمّا أهمّ أئمّة اللّغة الذين نَقل عنهم في جامِعِه؛ فهُمْ:

١- الإمام عبد الملك بن قريبٍ الأصمعيُّ الباهليّ (ت/ ١١٦هـ)[٣].

٢- الإمام أبو عبيد القاسم بن سلّام (ت/ ١٢٤هـ)[٤].

المبحث الثالث: أبرز تلاميذه

عَرَفَ للإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قدرَه ومنزلَتَه في العلْم خلقٌ مِن الطُّلّابِ والرّواةِ؛ فسارعوا إلى الانتفاعِ بِهِ وملازمتِهِ والرّوايةِ عنه، ونهْلِ العلم منه، وهم مِن الكثرة بحيث يصعب إحصاؤهم، وقد ذكر بعضَهم الحافظُ المِزّيُّ في تهذيبه[٥]، وهم:

---

(١) راجع ترجمته في: وفيات الأعيان: (٣/ ٢٦١)، سير أعلام النّبلاء: (٥/ ٧٩)، البداية والنّهاية: (٩/ ٣٠٦)، طبقات القرّاء: (١/ ٥١٣).

(٢) راجع ترجمته في: سير أعلام النّبلاء: (٥/ ٦٥)، التّاريخ الكبير: (١/ ٢١٦)، حلية الأولياء: (٣/ ٢١٢)، البداية والنّهاية: (٩/ ٢٥٧).

(٣) راجع ترجمته في: مراتب النّحويّين؛ ص: (٤٦-٦٥)، طبقات النّحويين للزّبيديّ؛ ص: (١٦٧-١٧٤)، أخبار النّحويين البصريّين؛ ص: (٥٨-٦٧)، تاريخ بغداد: (١٠/ ٤١٠)، إنباه الرّواة: (٢/ ١٩٧)، بغية الوُعاة: (٢/ ١١٢).

(٤) راجع ترجمته في: تاريخ بغداد: (١٢/ ٤٠٣)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٤١٧)، البداية والنّهاية: (١٠/ ٢٩١)، سير أعلام النّبلاء: (١٠/ ٤٩٠)، طبقات المفسّرين: (٢/ ٣٢).

(٥) تهذيب الكمال: (٢٦/ ٢٥١).

١- أبو بكر أحمد بن إسماعيل بن عامر السّمرقنديّ[١].

٢- أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزيّ التاجر[٢].

٣- علي بن عمر الوذاريّ[٣].

٤- محمود بن عنبر النّسفي[٤].

٥- محمد بن المنذر الهرويّ[٥].

٦- حمّاد بن شاكر الورّاق[٦].

٧- داود بن نصر بن سهيل البزدويّ[٧].

٨- عبدالله بن نصر بن سهيل البزدوي[٨].

المبحث الرّابع: مُصنّفات الإمام التّرمذيّ

تَفَنّن الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تآليفه، وهي في جملتها لا تخرج عن علوم الحديث والسّنّة، وقد تعلّق بعضُها بالحديث روايةً، وبعضُها بالرّجال، وآخَرُ بالعلل.

ومِن هذه المصنّفات[٩]:

---

(١) راجع ترجمته في: الميزان للذهبي: (١/ ١٦٦).
(٢) راجع ترجمته في: الميزان للذهبي: (١/ ١٢١).
(٣) راجع ترجمته في: الإكمال: (١/ ٣٤٦).
(٤) راجع ترجمته في: الإكمال: (٦/ ١٠٣).
(٥) راجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (٤/ ٢٢١).
(٦) راجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (١٥/ ٥).
(٧) انظره في: الإكمال: (١/ ٤٧٣).
(٨) انظره في: الإكمال: (١/ ٤٧٣).
(٩) انظر: تراث التّرمذيّ العلميّ لأكرم ضياء العمري؛ ص: (١٤).

رفع المسهم

١- الزّهد[١].

٢- الشّمائل المحمّديّة[٢]: مطبوع.

٣- التاريخ[٣].

٤- كتاب أسماء الصّحابة[٤]: مطبوع.

٥- التفسير[٥].

٦- الأسماء والكنى[٦].

٧- العلل الصّغير: ملحَقٌ بآخر «الجامع».

٨- العلل الكبير[٧]: مطبوع.

٩- كتاب الموقوف[٨].

---

(١) ذكره ابن حجر في التّهذيب: (٩/ ٣٨٩).
(٢) ذكره كلٌّ من ترجم للإمام التّرمذيّ.
(٣) ذكره ابن النديم في الفهرست: (٣٢٥)، والسّمعانيّ في الأنساب: (٣/ ٤٢)، وابن حجر في التّهذيب: (٩/ ٣٨٨).
(٤) ذكره ابن حجر في التهذيب: (٩/ ٣٨٩).
(٥) انظر: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي: (٢/ ٤٤٧).
(٦) ذكره ابن حجر في التهذيب: (٩/ ٣٨٩).
(٧) ذكره ابن النديم في الفهرست: (٣٢٥)، والسّمعانيّ في الأنساب: (٣/ ٤٢)، وابن حجر في التهذيب: (٩/ ٣٨٨).
(٨) ذكره الإمام الترمذي في جامعه بلفظ: «كتاب فيه الموقوف»: (٥/ ٧٣٦).

المبحث الخامس: وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ

اختُلف في تاريخ وفاة الإمام أبي عيسى رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولعلّ الأقرب أنه مات ليلةَ الاثنين في الثّالث عشر من رجب، سنة تسعٍ وسبعين ومائتين بترمذ بقرية من قُرَاها، وهي: «بوغ» -بضمّ الباء وسكون الواو وبعدها غينٌ معجَمةٌ- على ستّة فراسخ من «ترمذ»[١]، وهذا هو المعتمد عند المحقّقين من المؤرّخين.

---

(١) وفيات الأعيان: (٤/ ٢٧٨).

رفع المسهم غفر الله له ولوالديه

الباب الثاني
جامع التّرمذيّ

رفع
المساهم
غفر الله له ولوالديه

الفصل الأول: التّعريف بكتاب الجامع

المبحث الأول: اسمه وما اشتُهر به

اشتهر كتاب التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتسميات مختلفة؛ منها: «الجامع» و«سنن التّرمذيّ» و«الجامع الصّحيح» و«الجامع الكبير» و«الجامعُ المختَصَرُ»، وكلها موجودة على طُرَرِ مخطوطاتِ الكتاب؛ كما تراه في الملحق بصور بعض مخطوطات الجامع في نهاية هذا المدخل.

والحقيقة أنّ بعض هذه التّسميات ليس دقيقاً؛ لأنّ الإمام التّرمذيّ ليس من شرْطِهِ في جامعه إخراج الصّحيح فقط دون غيره، ولأنّ جامعه يتضمّن أبواباً كثيرةً عدا الأحكام؛ كالتّفسير والعقائد.

والذي يظهر أنّ التّسميةَ اللّائقة بموضوعِهِ وواقِعِهِ اثنتان: أولاهما: «الجامعُ المختَصَرُ من السّنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصّحيحِ والمعلولِ وما عليه العمل»، والتّسمية الثّانية: «الجامع الكبير»، فالأُولى مطابقةٌ لواقِعِ الكتابِ ومنهَجِ مصنِّفِهِ تمامَ المطابقة، والثّانيةُ لائقةٌ بالمصنِّفِ باعتبارِ أنّه دائماً يُورِد وراءَ حديثِ البابِ ما وَرَد عن الصّحابة رضي الله عنهم مِن أحاديثَ تشهد له، فهو بهذا الاعتبار جامعٌ كبيرٌ[1].

---

(١) للاستزادة في مسألة اسم كتاب التّرمذيّ؛ يُراجع رسالة: «تحقيق اسمي الصحيحين وجامع التّرمذيّ» لعبد الفتاح أبو غدّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

المبحث الثاني: موضوعه وسبب تأليفه

النّاظرُ في جامع التّرمذيّ بعينٍ فاحصةٍ؛ ينظر بها إلى المتون النّبويّة المرويّة بين دفّتيه، ويراجع ما تَناثر بينها من تقريراتِ مُصنِّفِه وأحكامه، وأقوالِ الأئمّةِ التي ساقها فيه= يتبيّنُ له أنّ «الجامع» كتابُ روايةٍ وفقه ونقْدٍ وتعليلٍ للحديث.

ولقد سُئل الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن جمعه مصنّفاً واحداً يحوي ما سلف مِن الحديث والآثار؛ مُذيَّلًا ببيان العلل وأقوال الأئمّة الفقهاء والنُّقّاد؛ فلم يُجب إلى ذلك زماناً، ولعلّ امتناعه كان لأجل تواضعه وعدم احتفاله بمنزلته في العلم، ثم أجاب لتعيّن ذلك عليه، ولرجاء حُلُول البركة بكتابه، وقد حصل ما رجاه بفضل الله تعالى وكرَمِه، وكُتِبَ لمُصَنَّفِهِ الانتشارُ والقَبولُ.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَإِنَّما حَمَلَنَا عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنْ قَوْلِ الْفُقَهَاءِ وَعِلَلِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّا سُئِلْنَا عَنْ هَذَا فَلَمْ نَفْعَلْهُ زَمَاناً، ثُمَّ فَعَلْنَاهُ لِمَا رَجَوْنَا فِيهِ مِنْ مَنْفَعَةِ النَّاسِ؛ لِأَنَّا قَدْ وَجَدْنَا غَيْرَ وَاحِدٍ مِن الْأَئِمَّةِ تَكَلَّفُوا مِن التَّصْنِيفِ مَا لَمْ يُسْبَقُوا إِلَيْهِ؛ مِنْهُمْ: هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَعَبْدُ الله بْنُ الْمُبَارَكِ، وَيَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، وَوَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ، صَنَّفُوا فَجَعَلَ الله فِي ذَلِكَ مَنْفَعَةً كَثِيرَةً، فَنَرْجُو لَهُمْ بِذَلِكَ الثَّوَابَ الْجَزِيلَ عِنْدَ الله لِمَا نَفَعَ الله بِهِ الْمُسْلِمِينَ، فَهُمْ الْقُدْوَةُ فِيمَا صَنَّفُوا»[١].

---

(١) الجامع: (٦/ ٢٣٠).

فهذا النّصّ يوضّح أنّ الإمام المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ إنّما أقدم على جمْع كتابِهِ لَمّا رأى الأئمةَ قبله وَلَجُوا هذا الباب؛ ألَا وهو التّصنيف والكتابةُ في حديث النبيّ ﷺ، ولم يتحرّجوا؛ فكأنّه وجد فيهم الأسوةَ؛ فكان جامِعُه من أنفع كُتُب الحديث.

المبحث الثّالث:

مكانة «الجامع» ورتبته بين كُتُب السُّنّة

جامع الإمام التّرمذيّ من أهمّ المصّنفات الحديثيّة التي تلقّتها الأمّة بالقبول، وسارت في النّاس مسير الشّمس، وقد كتب الله تعالى له الانتشار لِنيّة مُصنّفِه، ولم يُخْتَلَف في كوْن «الجامع» مِن أعظم دواوين السّنّة وأهمّها وأجْمَعِها؛ على اختصاره، وقد بيّن الأئمّةُ فضلَه ومنزلته، وفيما يلي بيانٌ لبعض ذلك:

عن أبي علي منصور بن عبد الله الخالديّ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: قال أبو عيسى: «صنّفتُ هذا الكتاب فعرضْتُه على علماء الحجاز والعراق وخُراسان، فَرَضُوا به، ومَن كان في بيته هذا الكتاب فكأنّما في بيته نبيٌّ يتكلّم»[(١)].

وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ: «سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري بهراةَ، وجرى بين يديْه ذِكْر أبي عيسى التّرمذيّ وكتابه، فقال: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاريّ ومسلم، لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلّا المتبحّر العالِمُ، وكتابُ أبي عيسى يصِلُ إلى فائدته كلّ أحدٍ من النّاس»[(٢)].

ويقول الحافظ أبو بكر بن العربيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان منزلة جامع التّرمذيّ: «اعلموا-أَنَارَ الله أفئدتكم- أنّ كتاب الجعفيِّ هو الأصل الثّاني في هذا الباب،

(١) البداية والنّهاية: (١١/ ٧٧).
(٢) انظر: تهذيب الكمال: (١/ ١٧٢)، والسير: (١٣/ ٢٧٧).

والموطّأ هو الأول واللّباب، وعليهما بناءُ الجميع؛ كالقشيريّ والتّرمذيّ فمن دونهما، ما طَفِقُوا يُصنِّفونه، وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى؛ حلاوةَ مَقْطَع، ونَفَاسَةَ مَنْزَع، وعُذوبةَ مَشْرَع، وفيه أربعة عشر علماً فرائد؛ صنّف وذلك أقربُ إلى العمل، وأَسْند، وصحّح وأسْقم، وعدَّد الطّرق، وجَرح وعدّل، وأسْمى وأكْنى، ووَصَل وقَطَع، وأوْضح المعمولَ به والمتروكَ، وبيّن اختلافَ العلماء في الرّدّ والقَبول لآثاره، وذَكَر اختلافهم في تأويله، وكلُّ علْمٍ من هذه العلوم أصلٌ في بابه، وفرْدٌ في نصابه؛ فالقارئ له لا يزال في رياضٍ مُونِقةٍ، وعلوم متّفقةٍ متّسقةٍ، وهذا شيءٌ لا يعمُّه إلّا العلمُ الغزير، والتّوفيقُ الكثير، والفراغُ والتّدبير»(١).

وقال ابن الأثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «كتاب التّرمذيّ أحسن الكتب وأكثرها فائدة وأحسنها ترتيباً، وأقلُّها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذِكْر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصّحيح والحسن والغريب. . .، وفيه جرحٌ وتعديلٌ، وفي آخره كتاب العلل، وقد جمع فيه فوائد حسنة»(٢).

وقال الحافظ الذّهبيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «في الجامع علمٌ نافعٌ، وفوائدُ غزيرةٌ، ورؤوسُ المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدّره بأحاديث واهيةٍ، بعضُها موضوعٌ، وكثيرٌ منها في الفضائل»(٣).

وقال أيضاً: «جامعُهُ قاضٍ له بإمامتِهِ وحِفْظِهِ وفِقْهِهِ، ولكن يترخّص في قبول الأحاديث، ولا يشدّد، ونَفَسُه في التّضعيف رخْوٌ»(٤).

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكتاب الجامع أحد الكتب السّتة التي يرجع

---

(١) عارضة الأحوذيّ: (١/ ٥-٦).

(٢) جامع الأصول: (١/ ١٩٣).

(٣) سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٧٤).

(٤) سير أعلام النّبلاء: (١٣/ ٢٧٤).

رفع
المسهم
عزالله لحقوالدين

إليها العلماء في سائر الآفاق»[١].

وقال الفقيه الحنفيّ طاش كبرى زاده؛ متحدّثاً عن التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «له تصانيف كثيرةٌ في علم الحديث، وهذا كتابه الصّحيح أحسنُ الكتب وأكثرُها فائدةً، وأحسنها ترتيباً، وأقلُّها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذِكر المذاهب ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث؛ من الصّحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديلٌ، وفي آخره كتاب العلل، وقد جمع فيه فوائدَ حسنة، لا يخفى قدْرُها على مَن وقف عليها»[٢].

وقال الباجوريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وناهيك بجامعه الصّحيح؛ الجامع للفوائد الحديثيّة والفقهيّة، والمذاهب السّلفيّة والخَلَفيّة، فهو كافٍ للمجتهد مُغْنٍ للمقلّد»[٣].

وقال صدّيق حسن القنوجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كتابُه الجامع الصّحيح يدل على عظيم قدره واتّساع حفظه، وكثرة اطّلاعه، وغاية تبحّره في هذا الفنّ، حتى قيل إنه لم يؤلّف مثلُهُ في هذا الباب»[٤].

هذا؛ وقد سلف الحديثُ متفرّقاً عن جَلَالَةِ «الجامع» للإمام التّرمذيّ بين كتب السّنّة عموماً، وجلالته بين الكتب السّتّة خصوصاً، والآن نجمع المفترق في جملٍ دالّةٍ على رتبته بينها؛ كما نَصَّ على ذلك الأئمّة.

ويختلف النّقّاد في تقويم «الجامع» وميزانِه بين كتب السّنّة؛ فمَن نظر فيه إلى صناعته الفقهيّة كان ترتيبُ الكتب السّتّة عنده كالآتي: جامع التّرمذيّ من حيث كون

---

(١) البداية والنّهاية: (١١/ ٧٧).
(٢) نقلًا عن الشيخ أحمد شاكر في مقدمة شرح التّرمذيّ: (١/ ٨٨).
(٣) الحطة؛ ص: (٢٠٨) نقلًا عن: التّراث العلميّ للترمذيّ؛ لأكرم العمري؛ ص: (١٧-١٨).
(٤) الحطّة؛ ص: (٢٥٢).

فقهيّاته يستفيد منها عموم طلاب العلم، ثم صحيح البخاريّ، ثم الكتب الأخرى.

ومَن نظر فيه إلى صناعته الحديثيّة؛ من حيث الصّحّة= كان الجامع متأخّراً عن الصّحيحين وسنن أبي داود، وأمّا مِن حيث علوّ السّند؛ فالجامع بعد صحيح البخاريّ وسنن أبي داود، وقد يستوي مع صحيح مسلم فيه.

والحاصل أنّ لكلّ كتابٍ مِن الكتب السّتّة خصائصَ تُقدّمه عن غيره، وأخرى يشترك فيها مع غيره من الكتب.

وأمّا ما قيل في جامع الإمام الترمذيّ من الشّعر:

فقد قال الشيخ أبو العباس أحمد بن معدّ بن عيسى بن وكيل التّجيبيّ الأقليشي يمدح جامع التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ [الوافر]:

كِتَابُ التِّرمِذِيِّ رِيَاضُ عِلْمٍ ... حَكَتْ أَزْهَارُهُ زَهْرَ النُّجُومِ
بِهِ الآثَارُ وَاضِحَةٌ أُبِينَتْ ... بِأَلْقَابٍ أُقِيمَتْ كَالرُّسُومِ
فَأَعْلَاهَا الصِّحَاحُ وَقَدْ أَنَارَتْ ... نُجُوماً لِلْخُصُوصِ وَلِلْعُمُومِ
وَمِنْ حَسَنٍ يَلِيهَا أَوْ غَرِيبٍ ... وَقَدْ بَانَ الصَّحِيحُ مِنَ السَّقِيمِ
فَعَلَّلَهُ أَبُو عِيسَى مُبِيناً ... مَعَالِمَهُ لِطُلَّابِ العُلُومِ
فَطَرَّزَهُ بِآرَاءٍ صِحَاحٍ ... تَخَيَّرَهَا أُولُو النَّظَرِ السَّلِيمِ
مِنَ العُلَمَاءِ وَالفُقَهَاءِ قِدْماً ... وَأَهْلِ الفَضْلِ وَالنَّهْجِ القَوِيمِ
فَجَاءَ كِتَابُهُ عِلْقاً نَفِيساً ... تَنَافَسَ فِيهِ أَرْبَابُ الحُلُومِ
وَيَقْتَبِسُونَ مِنْهُ نَفِيسَ عِلْمٍ ... يُفِيدُ نُفُوسَهُمْ أَسْنَى الرُّسُومِ

رفع
المسلم
عز الله

وقال الفقيهُ الحافِظُ قطْبُ الدّينِ القسطلانيُّ [الوافر]:

أَحَادِيثُ الرَّسُولِ جَلَا الهُمُومِ ... وَبُرْءُ المَرْءِ مِنْ أَلَمِ الكُلُومِ
فَلَا تَبْغِي بِهَا أَبَداً بَدِيلَاً ... وَعَرِّفْ بِالصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ
وَإِنَّ التِّرمِذِيَّ لِمَنْ تَصَدّى ... لِعِلْمِ الشَّرْعِ مُغنٍ عَنْ عُلُومِ
غَدَا خَضِراً نَضِيراً فِي المَعَانِي ... فَأَضْحَى رَوْضُهُ عَطِرَ الشَّمِيمِ
فَمِنْ جَرْحٍ وَتَعْدِيلٍ حَوَاهُ ... وَمِنْ عِلَلٍ وَمِنْ فِقْهٍ قَوِيمِ
وَمِنْ أَثَرٍ وَمِنْ أَسْمَاءِ قَوْمٍ ... وَمِنْ ذِكْرِ الكُنَى قَصِدِ فَهِيمِ
وَمِنْ نَسْخٍ وَمُشْتَبِهِ الأَسَامِي ... وَمِنْ فَرْقٍ وَمِنْ جَمْعٍ بَهِيمِ
وَمِنْ قَوْلِ الصِّحَابِ وَتَابِعِيهِمْ ... بِحِلٍّ أَوْ بِتَحْرِيمٍ عَمِيمِ
وَمِنْ نَقْلٍ إِلَى الفُقَهَاءِ يُعْزَى ... وَمِنْ مَعْنًى بَدِيعٍ مُسْتَقِيمِ
وَمِنْ طَبَقَاتِ أَعْصَارٍ تَقَضّتْ ... وَمِنْ حَلِّ لِمُنْعَقِدٍ عَقِيمِ
وَقِسْمُ مَا رَوَى حَسَناً صَحِيحاً ... غَرِيباً فَارْتَضَاهُ ذَوُو الفُهُومِ
فَفَاقَ مُصَنَّفَاتِ النَّاسِ قِدْماً ... وَرَاقَ فَكَانَ كَالعِقْدِ النَّظِيمِ
وَجَاءَ كَأَنَّهُ بَدْرٌ تَلَالَا ... يُنِيرُ غَيَاهِبَ الجَهْلِ العَظِيمِ
فَنَافِسْ فِي اقْتِبَاسٍ مِنْ نَفِيسٍ ... بِأَنْفَاسٍ وَدَعْ قَوْلَ الخُصُومِ
فَإِنَّ الحَقَّ أَبْلَجُ لَيسَ يَخْفَى ... طَلَاوَتُهُ عَلَى الذِّهْنِ السَّلِيمِ

رفع
المسـ هم
عبد الله الحوثي

المبحث الرّابع: رواة الجامع، ووصف أهمّ طبعاته

تميّز الأئمّة في القرون الأولى بمزيّةِ تحمُّلِ العلم وروايته عن أهله شِفاهاً ومكاتبة وإجازةً..؛ حتى لا تكون المصنّفاتُ والتّآليفُ سَيْباً مُهْمَلًا لا زِمَامَ له، وبالَغَ الحُذّاقُ في الاهتمام بأمْر الإسناد، وجعلوه الفارقَ بين أهل العلم وغيرهم، وأمارةً على حُسْن التعلّم، ودلالةً على أمانة الطّالب ومَتَانةِ حِرْصِه.

وكان في مقدّمة عنايتهم: الكتب التّسعةُ المشهورة؛ فاحْتَفَوْا بموطّأ مالك؛ لأنّه تَقَدَّمهم، وكانوا يُطَرِّزون بسلسلتِه الذّهبيّةِ كُتُبَهم، ثم توالت العناية بالصّحيحين وغيرهما، حتى حُفظتْ تلك المصنّفات بأسانيدها، فهي تُرْوَى لنا جيلًا بعد جيلٍ، وجامعُ التّرمذيّ وما بقي لنا مِن آثاره؛ مِن الكتب التي رُويتْ لنا مسنَدَةً، ووصلتْنا محفوظةً كما أرادها مصنِّفُها رَحِمَهُ اللَّهُ.

وفي المطْلَبَيْن التّاليين سأسْرد أولًا أسماء مَن روى «الجامع»، وأخصّ بالتّرجمة المحبوبيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنّه الذي حُفظ لنا «الجامع» بروايته، ثم أعْرِضُ لوصف طبعاته المتداوَلة المشهورة.

المطلب الأول: رُواة «الجامع»

فأمّا أشهر رواة جامع التّرمذيّ عنه رَحِمَهُ اللَّهُ فهُم[1]:

١- أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوبيّ

---

(١) انظر: سير أعلام النّبلاء: (١٧/ ٢٦٧)، فهرست ابن خير؛ ص: (١١٧- ١٢١)، فهرست ابن عطيّة؛ ص: (٧٠، ١٢٢)، مقدّمة تحفة الأحوذيّ: (٢٨٥)، التّرمذيّ للعتر: (٦٨)، التّرمذيّ الطّبّاع: (١٢٤).

المروزيّ[١]: وهو محدّثُ مَرْو ومُفيدُها، وشيخُها ورئيسُها، وُلد سنة تسع وأربعين ومائتين، سمِع مِن عدّةٍ؛ من أشهرهم: أبو عيسى التّرمذيّ، وحدّث عنه أبو عبد الله بن مندة، وأبو عبد الله الحاكم وغيرهما، وكانت الرّحلة إليه في سماع «الجامع»، وكان شيخَ البلد ثروةً وإفضالًا، وسماعه مضبوطٌ بخطّ خاله أبي بكر الأحول رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكانت رحلته إلى ترمذ للُقِيِّ أبي عيسى رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خمس وستين ومئتين، وهو ابن ستّ عشرة سنة. قال الحاكم: «سماعه صحيحٌ»، وتوفي في شهر رمضان سنة ستّ وأربعين وثلاث مئة من الهجرة.

وروايتُه للجامع هي التي عليها طبعاتُه اليوم، وهي المُثْبَتَةُ المسنَدَةُ في أغلب كُتُب الأثْبات والمشْيَخات.

٢- أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود؛ المروزيّ التّاجر: وروايته مذكورةٌ في فهرست ابن خير وابن عطيّة[٢].

٣- أبو سعيد الهيثم بن كليب الشّاشيّ (ت/ ٣٣٥هـ): وروايته فيها أحاديث لا توجد عند غيره من الرّواة؛ كما ذكر ذلك القاضي عياض[٣].

٤- أبو الحسن علي بن عمر بن التّقيّ بن كلثوم الوَذَارِيّ.

٥- أبو علي محمد بن محمد بن يحي القرّاب الهرويّ (ت/ ٣٢٤هـ)[٤].

---

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النّبلاء: (١٥/ ٥٣٧)، العِبَر: (٢/ ٢٧٢)، الوافي بالوفيات: (٢/ ٤٠)، شذرات الذّهب: (٢/ ٣٧٣).

(٢) راجع: فهرست ابن خير: (١٢٠)، فهرست ابن عطية: (١٢٢)، و: الترمذي للطباع؛ ص: (١٢٧).

(٣) راجع: الغنية؛ ص: (١٣٢). و: الترمذي للطباع؛ ص: (١٢٧).

(٤) راجع: فهرست ابن خير: (١/ ١٢١)، فهرست ابن عطية: (٧٠).

٦- أبو ذرّ محمد بن إبراهيم بن محمد التّرمذيّ: وروايته مذكورةٌ في فهرست ابن خير وابن عطيّة[١].

٧- أبو محمد الحسن بن إبراهيم القطّان (ت/ ٣٤٣هـ)[٢].

ورواية المحبوبي رواها عنه تلميذه الحافظ الثقة أبو محمد عبد الجبار ابن محمد بن أبي الجراح الجراحي المروزي (٣٣١ - ٤١٢هـ)، وقد حمل عنه الكتاب جماعة من العلماء؛ منهم: أبو عامر محمود بن القاسم الأزدي، وأحمد ابن عبد الصمد الغورجي، وشيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد اللّه بن محمد الأنصاري الهروي، وعبد العزيز بن محمد التِّرياقي، ومحمد بن محمد العلائي، وغيرهم.

ومن أشهر من رواه عن هؤلاء الشيخ الإمام الثقة العابد أبو الفتح عبد الملك ابن أبي القاسم عبد الله الكَرُوخي الهروي (٤٦٢ - ٥٤٨هـ)، وقد كتب الكَرُوخي نسخة متقنة من الجامع بخطِّه، وحدّث بها غير مرة ببغداد، وقُرئت عليه عدّة نُوب بها، بل كان ينسخ الجامع ويبيعه ويتقوت بذلك.

ومن رواية الكَرُوخي انتشر الجامع انتشار عظيماً؛ إذ سمعه منه خَلقٌ عظيم من الأئمةِ وكبار العلماء؛ كابن السمعاني، وابن عساكر، وابن الجوزي، والخطيب الدَّولعي، وعبد الوهاب بن سكينة، وغيرهم كثير[٣].

---

(١) راجع: سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٢٥٨).

(٢) راجع: فهرست ابن خير: (١٢١)، والترمذيّ للطّبّاع؛ ص: (١٢٥).

(٣) مقدمة تحقيق الجامع للدكتور بشار عواد (١/ ١٤).

رفع المسهم

المطلب الثاني: طبعات جامع التّرمذيّ:

مع عنايةِ العلماء قديماً وحديثاً بجامع الإمام التّرمذيّ، إلّا أنّ طباعتَه -على الوجه العلميّ الدّقيق الموثوق- بقيتْ أُمنيةَ مُحبّي الحديث وطلبة العلم عموماً، ثم إنّ الله تعالى انتدب لخدمة الكتاب وطباعته مَن أكرمهم بذلك، وفيما يلي حديثُ عن أهمّ طبعات الجامع:

١- طبعة مصطفى البابي الحلبي؛ بتحقيق وشرح الشّيخ أحمد محمّد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بدأ الشّيخ بتحقيق «الجامع» وشرْحِه شرحاً ضافياً، فأخرج منه مجلّدين، تضمّنا ستّ مئة حديثٍ وزيادة، ولم يتمّه، وقد اعتمد في تحقيقه على عَددٍ من المخطوطات والمطبوعات، وكان جُلّ اعتماده على نسخة الشّيخ محمد عابد السّنديّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث نصَّ في مقدمته أنّها عمدته في تصحيح الكتاب.

وقد أضاف الشّيخ في تحقيقه بعض الزّيادات الواردةِ في نسخة الشّيخ محمد عابد السّنديّ؛ لاعتقاده أنّها من جامع التّرمذيّ، حتى ولو لم تثبت في كثيرٍ مِن نُسَخ الجامع، ومِن ذلك على سبيل المثال:

- إضافتُه من نسخة السّنديّ عبارة: «قال أبو عيسى: حديث حسَنٌ صحيحٌ» عقيب حديثِ الْحَسَنِ عَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ الله فَلَاتُخْفِرُوا الله فِي ذِمَّتِهِ»، وبيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ الزّيادة المُثبتة لم تقع في سائر الأصول، ولذلك قال المباركفوريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم يحكم التّرمذيّ على حديث جندب بن سفيان بشيء، وهو حديثٌ صحيحٌ أخرجه مسلم».

- إضافتُه عبارة: «عن أبيه» لإسنادِ حديث يَحْيَى بنِ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بنِ خَلَّادِ

ابْنِ رَافِعٍ الزُّرَقِيِّ عَنْ جَدِّهِ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَيْنما هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ يَوْماً. قَالَ رِفَاعَةُ: وَنَحْنُ مَعَهُ؛ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ كَالْبَدَوِيِّ فَصَلَّى فَأَخَفَّ صَلَاتَهُ ثُمَّ انْصَرَفَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَعَلَيْكَ، فَارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ...» الحديث؛ بحيث صار الإسناد بعد زيادة الشّيخ: «عن أبيه، عن جدّه، عن رفاعة»، وقال رَحِمَهُ اللهُ مبيّناً: «سقطت مِن جميع نُسَخ التّرمذيّ».

- إضافتُه مِن نسخة السّنديّ باباً لأبواب الصّلاة، ساق فيه طريقين لحديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه في المسح على الخفّين، وفيه: - أنه بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ فَقِيلَ لَهُ: أَتَفْعَلُ هَذَا؟ قَالَ: وَمَا يَمْنَعُنِي وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَفْعَلُهُ، وأوْضح رَحِمَهُ اللهُ بأنّ هذا الباب لم يرد فيه شيءٌ مِن النُّسَخ.

وقد أتَمّ هذه الطّبعة كلٌّ مِن الشّيخ محمّد فؤاد عبد الباقي، وكان عَمَلُه أقرب ما يكون إلى التّخريج الفنّيّ المختصَر دونما شرح، وكذا: الشيخ كمال يوسف الحوت، وهو الذي ذَيَّلَ الكتابَ بجريدةٍ للأحاديث التي اعتنى بها الشّيخ المحقّق أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ وهي ساقطة من تحفة الأحوذيّ، وجريدةٍ أخرى للأحاديث الواردة في تحفة الأحوذيّ وهي ساقطة من طبعة الشّيخ أحمد شاكر.

٢- طبعة المكتبة السّلفيّة؛ بتحقيق عبد الوهاب عبد اللّطيف.

٣- طبعة بولاق، وهي في مجلّدين.

٤- طبعة دار الغرب الإسلاميّ؛ بتحقيق/ د. بشار عوّاد معروف:

صدّر د/ بشار معروف مقدّمة تحقِيقِهِ للكتاب بأنّ الله تعالى امتنّ عليه بالصّحّة والتّمكين، ورَزَقَهُ مِن العلْمِ بسنّةِ رسولِ الله ﷺ حتى ظهر تحقيقُهُ لكتاب التّرمذيّ

رفع
المسهم

«بهذه الصّفة البارِعةِ النّافعةِ، بعد أن ضبطْنا نصّه، وأثبتنا ما ظننّا أنّ مصنِّفه قد كتبه أو أملاه..»[١]، ولو أنّ كلّ مُخْرِجِ كتابٍ يُثْني على نفسِه بهذه الأوصاف؛ لكان علماء السّنّة لا يُحصَوْن، ولكثُرت الكتب البارعة النّافعة؛ ... ما علينا!

وقد اعتمد المحقّق في إخراج الكتاب على سَبْع نُسَخٍ مطبوعةٍ للجامع، ما بين متن وشرح، ولم يرَ من المخطوطات إلّا واحدةً تشملُ ثلث الكتاب تقريباً، مع أنّ نُسخ الجامع كما ذكر هو نفسُه كثيرةٌ تبلغ المئات!؛ غير أنّه اعتذر عن عدم اعتمادها أو بعضها بأنّه لا يمكن ضبط نسخة منها متقَنةٍ إلّا بجمع جميع النُّسخ ودراستها!

المهمّ أنّه اجتهد في خدمة الكتاب وطباعته وإخراجه إخراجاً جيّداً، وإن شاب ذلك بعض الملاحظات التي أبداها بعض المتخصّصين[٢].

المبحث الخامس: شُروحُهُ ومختصراتُهُ

اهتمّ العلماء بجامع التّرمذيّ، وأوْلوْه عنايةً فائقة تليق بمقامه ومكانته، فأفردوا عليه مصنّفات مفردةً؛ تتعلّق بشرحه كلّه، أو شرح بعض مباحثه كعِلله مثلًا، أو في بيان ثلاثياته ورباعياته والأحاديث المستغربة فيه، وأخرى اهتمّت بتخريج ما أشار إليه بقوله: «وفي الباب عن فلان وفلان..»، وبعضها تكلّم

(١) مقدّمة تحقيقه للجامع: (١/ ٥).
(٢) راجع: الإمام الترمذيّ للحمش: (١/ ١٦١-١٦٤)، الإمام الترمذيّ للطّبّاع: (١٣٢-١٣٣)، وقد أسقط د. بشار عواد من طبعته أحاديث، قامت عنده دلائل على أنها ليست من جامع الترمذي، وأرقام هذه الأحاديث هي: ٢٦، ٨٣، ١٦٢، ١٦٣، ٦١١، ٦١٢، ٩٨٠، ١٣٠٩، ١٥٨٨، ١٨٠٠، ١٨٢٣، ١٩٧٣، ٢٠٨٦، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٦١، ٢٣٠٠، ٢٤٣٩، ٣٠٧٨، ٣١٧٢، ٣٣٠٨، ٣٣٧٤، ٣٤١٣، ٣٤٨٨، ٣٥١٥، ٣٧١٦، ٣٧٢٩، ٣٧٦٧، ٣٧٩٣، ٣٩٣٨.

عن شرطه، ومؤلّفات مستقلّة كتبت في بيان فضائله ومزاياه، كما اهتمّت مصنّفات أخرى باختصاره وتهذيبه. وفي ما يلي بيانٌ لبعض ذلك:

المطلب الأول: الشّروح

اعتنى العلماءُ بجامع التّرمذيّ عنايةً بالغةً؛ فصنّفوا في شرح غامِضِه، وتوضيح مسائله، وتبيان مناهجه، وعمِلوا عليه شروحاً غايةً في النّفاسة ونهايةً في الفائدة والجودة.

ومن أهمّ شروح الجامع[1]:

١- عارضة الأحوذيّ في شرح جامع التّرمذيّ؛ للحافظ أبي بكر ابن العربيّ المالكيّ (ت/ ٧٩٥هـ)، وقد طبع بالهند، ثم بالقاهرة، ثم بدار الكتب العلميّة.

٢- شرح جامع التّرمذيّ؛ للحافظ أبي القاسم البغويّ (ت/ ٥١٠هـ)، وهو مخطوطٌ، وتوجد منه قطعةٌ في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة.

٣- النّفح الشّذيّ في شرح جامع التّرمذيّ؛ للحافظ ابن سيّد النّاس (ت/ ٧٣٤هـ) وأدركتْه المنيّةُ قبل أن يتمّه؛ وقد طُبع منه مجلّدان بتحقيق: د/ أحمد معبد عبد الكريم.

٤- شرح التّرمذيّ للحافظ الزّيْن عبد الرّحيم ابن حسين العراقيّ (ت/ ٨٠٦هـ)، وهو عبارة عن محاولةٍ لإكمال شرح ابن سيّد النّاس، ولم يكمله أيضاً، والمشروح منه أُتِمّ تحقيقُه كاملاً في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة في (١٧ رسالة جامعيّة)؛ ما بين ماجستير ودكتوراه، وهو شرحٌ عظيمٌ جدّاً،

---

(١) راجع: الإمام الترمذيّ للحمش: (١/ ٤٠-٤٥)، الإمام الترمذيّ للطّبّاع: (١١١-١١٣).

رفع المسهم

يُعَدّ من أهمّ كتب شُرُوح الحديث عموماً.

٥- شرح التّرمذيّ؛ للحافظ ابن رجب الحنبليّ (ت/ ٧٩٥هـ).

٦- شرح جامع التّرمذيّ؛ للحافظ سراج الدّين البلقينيّ الشّافعي (ت/ ٨٠٥هـ) ولم يتمّ.

٧- شرح زوائد التّرمذيّ على الصّحِيحيْن وأبي داود؛ للحافظ ابن الملقّن (ت/ ٨٠٤هـ).

٨- قُوت المغتذي على جامع التّرمذيّ؛ للحافظ جلال الدّين السّيوطيّ (ت/ ٩١١هـ).

٩- شرح جامع التّرمذيّ؛ للشيخ سراج أحمد السّرهنديّ، وقد طبع في الهند.

١٠- شرح جامع التّرمذيّ؛ للشيخ محمد بن الطيّب السّنديّ؛ مخطوط وتوجد منه قطعةٌ في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة.

١١- العرف الشّذيّ على جامع التّرمذيّ؛ للشيخ محمد أنور شاه الكشميريّ، وقد طبع بالهند.

١٢- الطَّيِّبُ الشّذيّ في شرح التّرمذيّ؛ للشيخ إشفاق الرّحمن كاندهلويّ، وقد طبع بالهند.

١٣- تحفة الأحوذيّ شرح جامع التّرمذيّ؛ للشّيخ محمد عبد الرحمن ابن عبد الرّحيم المباركفوريّ (ت/ ١٣٥٥هـ).

١٤- جائزة الأحوذيّ في التعليقات على سنن التّرمذيّ؛ للعلّامة الحافظ أبي النصر ثناء اللّه المدني بن عيسى خان.

المطلب الثّاني: المختصرات

جاء في «كشف الظنون» أنّ لجامعِ التّرمذيّ مختصراتٍ[1]، وهي كلّها مخطوطة، ومنها:

١- مختصر الجامع؛ لنجم الدين سليمان بن عبد القويّ المعروف بابن الصّرصرى (ت/ ٧١٦هـ)، مخطوط ويوجد بعضه في دار الكتب المصريّة؛ كما ذكر ذلك سزكين.

٢- مختصر الجامع؛ لمحمد بن عقيل البالسيّ الشافعيّ (ت/ ٧٢٩هـ). مخطوط ويوجد منه مجلدان في مخطوطات باريس؛ كما ذكر ذلك سزكين.

٣- الكوكب المضيّ المنتزَع من جامِعِ سننِ التّرمذيّ؛ ليحيى بن حسن ابن أحمد ابن عثمان (ت/ ٧٦٩هـ).

٤- مختصر سنن التّرمذيّ؛ لأبي الفضل تاج الدّين محمد بن عبد المحسن القلعيّ (١١٤٧هـ)، وهو مخطوط ويوجد بعضه في دار الكتب المصريّة ومخطوطات الموصل؛ كما ذكر ذلك سزكين.

المطلب الثّالث: المستَخْرَجات

الاستخراجُ كما قال الحافظُ العراقيُ رَحِمَهُ اللهُ: «أن يَأتي المُصَنِّفُ إلى كتابِ البُخَارِيِّ أو مُسْلِمٍ، فيُخَرِّجُ أحاديثَهُ بأسانيدَ لِنَفْسِهِ مِنْ غَيرِ طَرِيقِ البُخَارِيِّ، أو

---

(١) كشف الظّنون: (١/ ٣٧٦)، وانظر: مقدمة تحفة الأحوذيّ: (٢/ ٣٠٤)، وراجع: الإمام التّرمذيّ للطباع؛ ص: (١٤٣).

مُسْلِمٍ، فَيجتمعُ إسنادُ المُصَنِّف مع إسنادِ البُخَاريِّ أو مُسْلِمٍ في شيخِهِ، أو مَنْ فَوقَهُ»(١).

١- الْمُسْتَخْرَجُ على جامع التِّرْمِذِيِّ: للإمامِ الحافظِ المُجَوِّدِ: أبي عليٍّ الحسنِ ابن عليٍّ بن نَصْر ابن منصورٍ الطُّوسِيِّ، المعروف بمُكردش (ت/ ٣١٢هـ).

٢- الْمُسْتَخْرَجُ على جامِعِ التِّرْمِذِيِّ: للإمامِ الحافظِ المُجَوِّدِ: أبي بكرٍ أحمدَ بن عليِّ ابن محمّد بن إبراهيمَ بن مَنْجُويه اليَزْدِيِّ الأَصْبَهانِيِّ (ت/ ٤٢٨هـ)(٢).

المبحث السّادس:

عدد أحاديث الجامع وكتبه وأبوابه

أمّا عدد أحاديثِ الجامِعِ؛ فهي: حَسَب طبعة الشيخ أحمد شاكر وطبعة دار الغرب الإسلاميّ (٣٩٥٦) حديثاً، وقد استوت الطبعتان في عدد الأحاديث، مع أن بشار عواد محقق طبعة دار الغرب حذف عدداً من الأحاديث، وذلك راجع إلى أنه أثبت ترقيم الشيخ أحمد شاكر في طبعته.

وأمّا عدد كُتُبِهِ؛ فهي: حَسَب طبعة الشّيخ أحمد شاكر (٥١) كتاباً، وأما طبعة دار الغرب فلم تذكر الكتب من أساسه.

وأمّا عدد أبوابِهِ؛ فهي: حَسَب طبعة دار الغرب الإسلاميّ: (٢٢٣١) باباً، وطبعة الشيخ أحمد شاكر اكتفت بالكتب عن الأبواب.

---

(١) انظر: التّبصرة والتّذكرة مع فتح الباقي: (١/ ٥٦-٥٧)، فتح المغيث: (١/ ٣٩)، تدريب الراوي: (١/ ١١٢)، توضيح الأفكار: (١/ ٦٩).

(٢) ذَكَره الذّهبيّ في السِّير: (١٧/ ٤٣٨).

الفصل الثّاني: منهج الإمام التّرمذيّ في جامعه

المبحث الأول: منهجُهُ في الصّناعة الحديثيّة

المطلب الأول: ما تَمَيَّزَ به جامعُ التّرمذيّ

جامعُ الإمام التّرمذيّ دُرّةٌ مَكنوزةٌ؛ أُعْطِيَها الإمامُ التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وخُصّ بها؛ هِبةً مِن الله عزّ وجلّ له وتكريماً؛ إذ فيه مِن الخصال والمحاسن ما يجعله في المرتبة بعْدَ الصّحيحين عند كثيرٍ مِن أهل العلم.

وقد قرّر الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ جامع الإمام التّرمذيّ يمتاز بثلاثة أمورٍ؛ لا توجَد في شيءٍ من كتب السّنّة؛ الأصولِ أو غيرها[١]:

أولها: أنّ الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يختصر طُرُق الحديثِ اختصاراً لطيفاً، فيذكر واحدًا ويُومئ إلى ما عداه؛ فبعد أن يَرويَ التّرمذيّ- رَحِمَهُ ٱللَّهُ- حديثَ الباب يذكرُ أسماء الصّحابة الذين رُويت عنهم أحاديثُه، سواءً أكانت بمعنى الحديث الذي رواه، أم بمعنى آخر، أم بإشارةٍ إليه ولو مِن بعيد، وهذا يدلّ على اطّلاعٍ واسعٍ، وحفْظٍ عزيزِ النّظير؛ أَتْعبَ مَن بعده -وإلى هذه العصورِ المتأخّرة- عن تتبُّعه وتخريجه.

ثانيها: أنّه في الأعمّ الغالب يذكر اختلاف الصّحابة والتّابعين وفقهاء المذاهبِ المتبوعة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، ويبيّن أقوالَهم في المسائل الفقهيّة التي يُوردها إبّانَ روايتِه لأحاديثِ الباب، وكثيراً ما يشير إلى دلائلهم ومآخذ مذاهبهم، ويسرد

---

(١) انظر: مقدّمة تحقيق جامع التّرمذيّ: (١/ ٣٩). طبعة الشّيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الأحاديث المتعارضةَ في المسألة، وهذا الصّنيعُ مِن مهاراتِ الحُذّاق مِن أهل الفنّ؛ فإنّ الغايةَ مِن علوم الحديث تمييزُ الصّحيح من الضّعيف، لأجل صحّة الاستدلال بها، ومن ثَمَّ اتّباعُها والعملُ بها.

ثالثها: أنّه يُعْنَى أشدّ العناية ببيان درجة الحديث؛ من حيث قبولُه أو ردُّه، مع توضيحه أحوالَ الرّواةِ ورجالِ الحديث، ووصْفِهِ منازلَهُم روايةً ودرايةً، وبذلك صار كتاب «الجامع» تطبيقاً عمليّاً لقواعد مصطلح الحديث وعلومه؛ خصوصاً علم العلل، وأصبح أنْفَعَ ما يكون للعالِمِ والمتعلِّم، يقول ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ: «اعلم أنّ التّرمذيّ خرَّج في كتابه الصّحيحَ والحسَنَ والغريب، والغرائبُ التي خرّجها= فيها بعضُ المنكر، ولا سيّما في كتاب الفضائل، ولكنّه يبيّن ذلك غالباً، ولا أعلم أنه خرّج عن متّهمٍ بالكذب متّفقٍ على اتّهامه بإسناد منفردٍ، نعم.. قد يُخرّج عن سيّئ الحفظ، ومَن غَلَب على حديثه الوهن، ويبيّن ذلك غالباً ولا يسكت عنه»(١).

ومِن المزايا عَدَا ما ذُكر:

١- ذِكْرُ أحاديث الباب في موضع واحدٍ؛ ممّا يُشكِّلُ وحدةً موضوعيّةً متكاملة.

٢- النّصُّ على مَن عمِلَ بالحديث مِن فقهاء الأمّة؛ وهي وسيلةُ تقويةٍ للحديث عنده أحياناً.

٣- تتبّعُ شواهد الأحاديث؛ مِن حيث معانيها وألفاظها وتعدُّد مخارجها؛ سواء كان ذلك في أول الإسناد أم في آخره.

٤- تميّزه بمصطلحاتٍ خاصّة به، ومِن أبرزها: مصطلح «حَسَنٌ صحيحٌ».

---

(١) شرح علل الترمذي: (٢/ ٦١١) تحقيق: د. همام سعيد.

٥- الإبداعُ البالغ والفهمُ الفقهيُّ الدّقيق في التّرتيب والتّبويب.

٦- عنايتُه بخصوص الحديث الحسن؛ فإنّ «الجامع» يُعتبر مِن أهمّ مصادر معرفته، حتى لقد قال ابن الصّلاح رَحِمَهُ اللهُ: «كتابُ أبي عيسى الترمذيّ أصْلٌ في معرفة الحديث الحسَنِ، وهو الذي تفرّد باسْمِه، وأكْثَرَ مِن ذِكْرِهِ في جامعه»[١]، وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «قد أكثر عليٌّ بن المَدِينيِّ مِن وصْفِ الأحاديثِ بالصّحّةِ والحُسْن في مسنده وفي عِلَلِه؛ فكأنّه الإمامُ السّابقُ لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخاريّ ويعقوبُ بن أبي شيبة وغيرُ واحدٍ، وعن البخاريّ أَخَذ التّرمذيّ؛ فاستمداد التّرمذيّ لذلك إنّما هو من البخاريّ، ولكنّ التّرمذيّ أَكْثَرَ منه، وأشاد بذكره، وأَظْهَرَ الاصطلاح فيه، فصار أَشْهَرَ به مِن غيره»[٢].

٧- كثْرَةُ فوائده العلميّة وتنوُّعها، وفي ذلك يقول ابن رُشَيد رَحِمَهُ اللهُ: «إنّ كتاب التّرمذيّ تضمّنَ الحديثَ مُصنّفاً على الأبواب، وهو عِلْمٌ برأسه، والفقهَ، وهو عِلْمٌ ثانٍ، وعللَ الأحاديث، ويشتمل على بيان الصّحيح من السّقيم، وما بينهما من المراتب؛ عِلْمٌ ثالثٌ، والأسماءَ والكُنى؛ عِلْمٌ رابعٌ، والتّعديلَ والتّجريحَ؛ خامسٌ، ومَن أدرك النّبيّ ﷺ ممّن لم يدركه مِمّن أسند عنه في كتابه؛ سادسٌ، وتعديدَ مَن روى ذلك الحديث؛ سابعٌ، هذه علومُه الجمليّةُ، وأمّا التّفصيليّةُ فمتعدّدةٌ، وبالجملة فمنفعتُه كبيرةٌ، وفوائده جمّةٌ كثيرةٌ»[٣].

٨- تَذْيِيلُه «الجامعَ» بمُلحَقٍ نفيسٍ؛ هو عَلاقُ علْم العِلل، وفيه فوائدُ جمّةٌ نافعةٌ، ولنَفَاسَتِهِ بالَغ الحافظُ ابن رجبٍ رَحِمَهُ اللهُ في الاحتفاءِ به، والعنايةِ بدقائقِهِ وتفاصيلِهِ، فشَرَحَهُ شرْحاً ضافياً وافياً.

---

(١) انظر: المقدّمة لابن الصّلاح؛ ص: (٣٢).
(٢) النّكت على كتاب ابن الصّلاح: (١/ ٤٤٦).
(٣) نقلًا عن ابن سيّد النّاس في: «النّفح الشّذيّ في شرح جامع التّرمذيّ»: (١/ ١٩٣).

رفع المسيّهم

المطلب الثاني: شرط الجامع

معرفةُ شروط أصحاب الكتب مسألةٌ ضروريّةٌ لتصنيف الكتاب، والحُكْمِ على صنيعِ صاحِبِهِ فِيهِ؛ مِن حيث الوفاءُ بشرطِهِ مِن عَدَمِهِ، وحيث إنّ كثيراً من الأئمّة المصنِّفِين لم ينُصُّوا بصراحةٍ على شرُوطِهم في كُتُبِهِم؛ كما بيّن ذلك المحقّقون= تَولّى الأئمّةُ المسْتَقْرِئون للمصنّفات الحديثيّة بيانَ شروطهم، ومراتبَ كُتُبهم.

وهكذا الحال مع الإمام التّرمذيّ وجامعه؛ فإنّه لم يبيّن بصراحةٍ شرطَهُ في كتابه، وإنّما ذكر أنّ مقصوده جمعُ الأحاديث التي هي مآخذُ للفقهاء، وعليها تنبني المسائلُ والأحكام.

◄ ويُعتبر كلام الحازميّ جامعاً في مسألة شروط الأئمّة؛ فلا غنى عنه في هذا السّياق.

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أنّ لهؤلاء الأئمّة مذهباً في كيفيّة استنباط مخارج الحديث، نشير إليها على سبيل الإيجاز: وذلك أنّ مذهب مَن يخرّج الصّحيح: أنْ يعتبر حال الرّاوي العدْل في مشايخه، وفيمن روى عنهم، وهم ثقاتٌ أيضاً، وحديثُه عن بعضهم صحيحٌ ثابتٌ يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مَدْخولٌ لا يصلح إخراجه إلّا في الشّواهد والمتابعات، وهذا بابٌ فيه غموضٌ، وطريقُهُ معرفةُ طبقات الرّواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم، ولنوضح ذلك بمثال:

وهو أن نَعْلَمَ مثلًا أنّ أصحاب الزّهريّ على طبقاتٍ خمس، ولكلّ طبقةٍ منها مزيّةٌ على التي تليها وتفاوتٌ.

فمن كان في «الطّبقة الأولى» فهو الغاية في الصّحّة، وهو غايةُ مقصد البخاريّ.

و«الطّبقة الثّانية» شاركت الأولى في العدالة؛ غير أنّ الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزّهريّ، حتى كان فيهم مَن يُزامله في السّفر ويُلازمه في الحضر، والطّبقة الثّانية لم تلازم الزّهريّ إلّا مدّةً يسيرة؛ فلم تمارس حديثَه، وكانوا في الإتقان دون الطّبقة الأولى، وهم «شرط مسلم».

و«الطّبقة الثّالثة» جماعةٌ لزموا الزّهريّ مثل أهل الطّبقة الأولى؛ غير أنّهم لم يسلموا عن غوائل الجرح؛ فهم بين الرّدّ والقَبول، وهم «شرط أبي داود والنّسويّ».

و«الطّبقة الرّابعة» قومٌ شاركوا أهل الطّبقة الثّالثة في الجرح والتّعديل، وتفرّدوا بقلّة ممارستهم لحديث الزّهريّ؛ لأنّهم لم يصاحبوا الزّهريّ كثيراً، وهم «شرط أبي عيسى»... **وفي الحقيقة: شرْط التّرمذيّ أبلغ مِن شرط أبي داود؛ لأنّ الحديث إذا كان ضعيفاً أو مطلعُه مِن حديث أهل الطّبقة الرّابعة؛ فإنّه يُبيّن ضعفه ويُنبّه عليه؛ فيصير الحديث عنده مِن باب الشّواهد والمتابعات، ويكون اعتمادُه على ما صحّ عند الجماعة.**

وهذا القدر كافٍ في الإيماء إلى مرامهم في تأسيس قواعدهم لمن رُزق النّظر السّليم، وأُعِين ببعض الذّكاء والفطنة»[١].

وقال الحافظ ابن طاهر المقدسيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأمّا أبو داود فمَن بعده فإنّ كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام: صحيحٌ؛ وهو الجنس المخرّج في هذين الكتابين للبخاريّ ومسلم؛ فإنّ أكثر ما في هذه الكتب مخرّجٌ في هذين

(١) شروط الأئمة الخمسة للحازمي؛ ص: (٤٣-٥٥).

الكتابين، والكلامُ عليه كالكلام على الصّحيحين فيما اتّفقا عليه واختلفا فيه، وصحيحٌ على شرطهم، والقسم الثّالث: أحاديثُ أخرجوها للضّدّيّة في الباب المتقدّم، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحّتها، وربمّا أبان المخرِّجُ لها عن علّتها بما يفهمه أهل المعرفة... وأمّا أبو عيسى التّرمذيّ فكتابه وحْدَه على أربعة أقسام: قسمٌ صحيحٌ مقطوعٌ به، وهو ما وافق فيه البخاريَّ ومسلماً، وقسمٌ على شرط الثّلاثة دونهما كما بيّنّا، وقسمٌ أخرجه للضّدّيّة وأبان عن علّته ولم يُغْفِلْه، وقسمٌ رابعٌ أبان هو عنه، فقال: ما أخرجتُ في كتابي هذا إلّا حديثاً قد عمِل به بعض الفقهاء»[1].

المطلب الثّالث: منهجُهُ في التّصحيح والتّضعيف

لمّا كانت الأحاديثُ الواردةُ عن النّبيّ ﷺ كغيرها مِن الأخبار؛ لا يُوثَق بها ما لم يكن رواتُها ثقاتٍ وعدولًا، وسَلِمَتْ هي في نفسِها مِن العلل القادحة= أقْبَلَ أئمّة هذا الشّأن على تقعيد فنّ النّقد والتّعليل وتحريره، والذي ينبني عليه التّصحيحُ للأخبار وتوهينُها.

والإمامُ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ واحدٌ مِن هؤلاء الأعلام الذين انبرَوا لهذه الدِّراسة الحديثيّةِ النّافعةِ؛ غير أنّه آثَرَ في هذا الفنّ منهجاً، وُصِف بأنّ فيه شيئاً مِن التّساهل واللِّين!.

نَقل الزّيلعيّ عن ابن دِحْيَة -رحمهما الله- قولَه: «وكم حَسّن التّرمذيّ في كتابه من أحاديثَ موضوعةٍ وأسانيدَ واهيةٍ»[2].

وقال الذّهبيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فلا يُغتَرّ بتحسين التّرمذيّ؛ فعند المُحاقَقَةِ

(١) شروط الأئمّة؛ ص: (٨٨).
(٢) نصب الرّاية: (٢/ ٢١٧).

غالبُها ضِعافٌ»[١].

وقال أيضاً: «جامِعُهُ قاضٍ له بإمامته وحفْظه وفقهه، ولكن يترخّص في قبول الأحاديث، ولا يُشدّد، ونَفَسهُ **في التّضعيف رَخْو**»[٢].

وهذا الكلام مِن الإمام الذّهبيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ محلُّ إشكالٍ إذا لم يُفهم على وجهه.

ومُشكلتُه: أنّ جَعْلَ الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن المتساهلين في باب الجرْح والتّعديل، ينبني عليه عدمُ الثّقة في أحكامه؛ إذْ لازِمُ تساهله أنّه يوثّق مَن لم يبلغ درجة التّوثيق، وعليه فإذا صحّح حديثًا لراوٍ وَثّقَهُ هو؛ يكون تصحيحُه محلَّ نظر، والذي عليه نُقّادُ الحديث أنّ ما صحّحه التّرمذيّ، ولم يُوجد لأحدٍ فيه مغمزٌ، فلا مَعَابَة في تقوية أمره والاحتجاج به.

وقد قارن شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين التّرمذيّ وبين الحاكم؛ مِن حيثيّة التّساهل في التّصحيح؛ فقال: «إنّ أهل العلم متّفقون على أنّ الحاكم فيه من التّساهل والتّسامح في باب التّصحيح؛ حتى إنّ تصحيحه دون تصحيحِ التّرمذيّ والدّارقطني وأمثالهما بلا نزاعٍ؛ فكيف بتصحيح البخاريّ ومسلم؟... وتحسينُ التّرمذيّ أحياناً يكون مثل تصحيحه أو أرجح، وكثيراً ما يُصَحِّحِ الحاكمُ أحاديثَ يُجْزَمُ بأنّها موضوعةٌ لا أصل لها»[٣].

وقال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «التّرمذيّ يصحّح أحاديثَ لم يتابعْه غيرُه على تصحيحها، بل يصحّح ما يُضعّفُه غيره أو ينكره»[٤].

---

(١) ميزان الاعتدال: (٧/ ٢٣١).
(٢) سير أعلام النّبلاء: (١٣/ ٢٧٦).
(٣) الفتاوى الكبرى: (١/ ٩٧).
(٤) الفروسيّة؛ ص: (٢٤٣).

رفع المسلم عز الله لاطه

وقد ذهب أحد المعاصرين[1] إلى حجّيّة تصحيح التّرمذيّ، مُوجّهاً رأيَه بما يأتي:

١- أحكام التّرمذيّ في جامعه ليست نتيجةَ انفراده بدراستهِ للحديث، ولكنّها أحكامٌ تَباحَثَها مع أئمّة الدّنيا في هذا الشّأن؛ البخاريّ وأبي زرعة والدّارميّ -رحمهم الله جميعاً-؛ فهي في الحقيقة جهدٌ مشترك ورأيٌ مجتمَعٌ عليه.

٢- إذعان المحقّقين مِن المتقدّمين والمتأخّرين لسلامة أحكامه ودقّتها.

٣- اختلاف نُسَخِ الجامع قد يكون السّببَ في كثير مِن الأحيان في عدم الوقوف بدقّة على رأيِ التّرمذيّ في الحكم على الحديث؛ إذ قد يُوجد في نسخة: صحيح، وفي أخرى: حسن، وفي أخرى مثلًا: حسن صحيح...

٤- عدم فهم منهجه في الحكم على الأحاديث؛ من حيث اعتبار المتابعات والشّواهد، واعتماد مَن اختُلف في توثيقه وتضعيفه من الرّواة..

٥- اختلاف الأئمة النّقاد في التّصحيح والتّضعيف، وذلك أمرٌ اجتهاديّ.

والذي يظهر لي -والله أعلم- أنّ النُّقول التي سُقتها ابتداءً؛ لا يُراد منها إسقاطُ أحكام الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ وتجاهلُ اجتهاداته في هذا الباب؛ فإنّهم لا يختلفون في براعته وإمامته وإتقانه وأمانته، بل المقصود أنّ بعض أحكامه ربّما خالفه فيها أكثر النُّقّاد فاختاروا هم التّضعيف، واختار رَحِمَهُ اللهُ التّصحيح، فيجب إعادةُ النّظر في مثل هذا.

والأوْجَه أَلّا يُنظرَ للإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ ولا لغيره مِن الأئمّة بطريق مقارنته

---

(١) الإمام التّرمذيّ والموازنة بين جامعه وبين الصّحيحين؛ ص: (٢٣٨ وما بعدها).

بغيره وحسب؛ فإنّ ميزان الحقّ حينَها سَيَشُول بلا موضوعيّة لطرفِ المدح أو الذّمّ؛ لأنّ في الأئمّةِ المتساهلَ والمشدّدَ والحادّ؛ كما هو معلومٌ مقرّر(١).

المطلب الرّابع: منهجُه في الأسماء والكُنى

إنّ علماً أَكَبَّ أصحابُ الكتب السّتّة وغيرهم مِن المصنّفين على الكتابة فيه وجمْع مادّته لجديرٌ بالنّظر إليه نظرة الإعجاب والتّأمّل، فذلك ممّا يدلّ على أصالته في علم السنّة ومكانته في معرفة قدْر العلماء، قال الحافظ ابن عبد البرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «..وهو بابٌ من فنِّه طريفٌ مُستحسَن، لم يزَل أهل العلم بالسُّنن يُعنَون به ويحفظونه، ويرسمونه في كتبهم ويتطارحونه؛ رغبةً في الوقوف عليه والمعرفةِ به، ينتقصون مَن جهِلَه»(٢).

وما زال الأئمّة المتقدّمون والخَلَف الصّالحون منهم يَستعينون بهذا العلم على ضبط أسماء الرّجال وكُناهم؛ ويتحصّنون به من ورْطة ظَنّ تعدُّدِ الرَّاوي الواحدِ، المسمَّى في مَوضِع والمُكنَّى في آخر، قال السّخاويّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وربّما ينشأ عن إغفاله زيادةٌ في السَّنَدِ أو نَقصٌ منه وهو لا يشعُر؛ فقد روى الحاكم من حديث أبي يوسف عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شدَّاد عن أبي الوليد عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ صَلَّى خَلفَ إِمَام؛ فَإنَّ قراءتَه لَه قِرَاءةٌ» وقال: «إنَّ عبدَ الله هو أبو الوليد كما بيَّنه عليُّ ابنُ المدينيِّ. قال: ومن تهاون بمعرفة الأسامي؛ أورثه مثلَ هذا الوهم»(٣).

---

(١) انظر: الموقظة للذّهبي؛ ص: (٨٣-٨٤).

(٢) مقدّمة كتاب «أسماء من يعرف بالكنى»: (٢/ ٢٨٤)، وانظر: المقدّمة مع «التّقييد والإيضاح»؛ ص: (٣٢٢).

(٣) راجع: فتح المغيث للسّخاويّ: (٤/ ٢١٣)، معرفة علوم الحديث للحاكم؛ ص: (١٧٧)، تهذيب الكمال: (١٥/ ٨١).

رفع المسهم

فعلى هذا يظهر أنّ حِذْق الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ واطّلاعَه على أسماء الرّجال وكُناهم دَلَّه على وهم الرّاوي الذي جعل أبا الوليد راوياً مستقلّاً في سند الحديث، والحال أنه هو نفسه ابنُ شدّاد.

إذا ثَبَتَ ما سَلَفَ= فلقد تنوَّعَ ذِكْرُ الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ للرّواة في جامعه، فمرّةً يذكرهم بأسمائهم، ومرّةً يكنيهم، ولإزالة الإشكال الحاصل مِن ظنِّ الرّجلِ الواحدِ رجلين؛ لذِكْرِهِ مرّةً باسمِهِ ومرّةً بكنيته= كان الإمام التّرمذيّ يُبيّن ويوضِّح.

ولقد تَعدَّدَ منهج التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الجزئيّة حسب طبيعة الرّواي؛ فتارةً يذكر اسم الرّاوي ثمّ يُكنيه، وتارةً يذكر كنيته ثم يعرّفُ باسمه، وإذا لم يقف على اسم الرّاوي اكتفى بسوْق كنيته، وبَيَّن أنّ الرّواي لا يُعرف له اسْمٌ، أو أنه لا يعرِف اسْمَه.

وفيما يلي نماذِجُ من ذلك:

١ - **تكنية الرّواة المشهورين بأسمائهم**: ويكون ذلك إمّا مِن التّرمذيّ أصالةً، أو أنّه ينقل ذلك عن مشايخه، وأبرزُهم وأكثرُهم البخاريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومِن الرّواة الذين سمّاهم التّرمذيّ وبيّن كناهم في جامعه، وربّما أضاف إلى بعضهم ما يميّزه أكثر عن غيره:

- خَالِدٌ الْحَذَّاءُ؛ قال عنه التّرمذيّ: هُوَ خَالِدُ بْنُ مِهْرَانَ؛ يُكْنَى أَبَا الْمُنَازِلِ[١].

- حَبِيبُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ؛ يُكْنَى أَبَا الْكَشُوثَى، وَيُقَالُ أَبُو عُمَيْرَةَ[٢].

---

(١) الجامع: (١/ ٢٦٧).
(٢) الجامع: (١/ ٢٨١).

- مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ اللَّيْثِيُّ؛ يُكْنَى أَبَا سُلَيْمَانَ[١].

- سَعِيدٌ الْمَقْبُرِيُّ؛ يُكْنَى أَبَا سَعْدٍ[٢].

- الْقَاسِمُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ يُكْنَى أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَهُوَ ثِقَةٌ شَأْمِيٌّ، وَهُوَ صَاحِبُ أَبِي أُمَامَةَ[٣].

- عُبَيْدَةُ؛ الذي روى عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها؛ قال عنه: هُوَ ابْنُ مُعَتِّبٍ الضَّبِّيُّ الْكُوفِيُّ؛ يُكْنَى أَبَا عَبْدِ الْكَرِيمِ[٤].

- يَحْيَى إِمَامُ بَنِي تَيْم الله؛ الذي روى عن أَبِي مَاجِدٍ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه؛ قَالَ عنه: ثِقَةٌ؛ يُكْنَى أَبَا الْحَارِثِ، وَيُقَالُ لَهُ: يَحْيَى الْجَابِرُ، وَيُقَالُ لَهُ: يَحْيَى الْمُجْبِرُ أَيْضاً[٥].

- هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ؛ يُكْنَى أَبَا الْمُنْذِرِ[٦].

- الْحَجَّاجُ الصَّوَّافُ؛ الذي يروي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ؛ قال عنه: يُكْنَى أَبَا الصَّلْتِ[٧].

- مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ؛ يُكْنَى أَبَا عَتَّابٍ[٨].

---

(١) الجامع: (١/ ٣١٩).
(٢) الجامع: (١/ ٣٣٥).
(٣) الجامع: (١/ ٤٥٣).
(٤) الجامع: (٢/ ١٤٦).
(٥) الجامع: (٢/ ٣٢٣).
(٦) الجامع: (٢/ ٤٤٨).
(٧) الجامع: (٥/ ٥٤٥).
(٨) الجامع: (٢/ ٥٣٥).

رفع المسهم

- عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ الْجُهَنِيُّ؛ الرّاوي عن معاوية؛ قال عنه: يُكْنَى أَبَا مَرْيَمَ[١].

- بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بُرْدَةَ؛ الرّاوي عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه؛ قال عنه: يُكْنَى أَبَا بُرْدَةَ[٢].

٢- تسمية الرّواة المشهورين بكناهم:

ومن النّماذج الدّالّة على مهارة التّرمذيّ في ذلك:

- أبو الْمَلِيحِ؛ الرّاوي عَنْ أَبِيهِ؛ قال عنه: هو ابْنُ أُسَامَةَ؛ اسْمُهُ عَامِرٌ، وَيُقَالُ: زَيْدُ بْنُ أُسَامَةَ بْنِ عُمَيْرٍ الْهُذَلِيُّ[٣].

- أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى؛ اسْمُهُ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ قَيْسٍ الْأَشْعَرِيُّ[٤].

- أَبُو أَيُّوبَ الأنصاريّ؛ اسْمُهُ خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ[٥].

- الزُّهْرِيُّ؛ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ عُبَيْدِ الله بْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ، وَكُنْيَتُهُ أَبُوبَكْرٍ[٦].

- الْأَعْمَشُ؛ اسْمُهُ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْكَاهِلِيُّ، وَهُوَ مَوْلَى لَهُمْ[٧].

- أَبُو قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيُّ؛ اسْمُهُ الْحَارِثُ بْنُ رِبْعِيٍّ[٨].

---

(١) الجامع: (٣/ ١٣).
(٢) الجامع: (٣/ ٢١٨).
(٣) الجامع: (١/ ٥٢).
(٤) الجامع: (١/ ٥٧).
(٥) الجامع: (١/ ٥٨).
(٦) الجامع: (١/ ٥٩).
(٧) الجامع: (١/ ٦٥).
(٨) الجامع: (١/ ٦٦).

رفع المسهم

- أَبُو إِسْحَقَ؛ الرّواي عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ؛ قال عنه: اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الله السَّبِيعِيُّ الْهَمْدَانِيُّ(١).

- أَبُو سَلَمَةَ؛ اسْمُهُ عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ(٢).

- أَبُو ثِفَالٍ الْمُرِّيُّ؛ الرّاوي عَنْ رَبَاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حُوَيْطِبٍ عَنْ جَدَّتِهِ عَنْ أَبِيهَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ الله عَلَيْهِ»؛ قال عنه: اسْمُهُ ثُمَامَةُ بْنُ حُصَيْنٍ(٣).

- رَبَاحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ هُوَ أَبُو بَكْرِ بْنُ حُوَيْطِبٍ(٤).

وهذه نماذِجُ فقط، وما تُرك فهو أكثر، والمقصود التّمثيل.

المطلب الخامس
منهجه عند تعارُض الوقف والرّفع

يختلف الرّواة في الارتفاع بالحديث إلى النّبيّ صلى الله عليه وسلم أو الوقوف به على الصّحابيّ، والمصنّفون حيالَ هذا الاختلاف مجتهدون؛ والتّرمذيّ رحمه الله في جامعه نهجَ لهذا الأمر الشّائع في كتب الرّواية منهجاً واضحاً؛ فأحياناً يُصرّح بترجيح رفع الحديث على وقفه، وأحياناً يُومئُ إلى ترجيح أحد الأمرين إيماءً بلا تصريح، وفي مرّاتٍ كثيرةٍ كان يكتفي بالحكم على الحديث؛ فيتبيّنُ مذهبه في الحديثِ مَحَلِّ الاختلاف.

---

(١) الجامع: (١/ ٦٩).

(٢) الجامع: (١/ ٧٢).

(٣) الجامع: (١/ ٧٧).

(٤) الجامع: (١/ ٧٧).

رفع المسـاهم

ومِن عادته رَحِمَهُ اللَّهُ في جامعه أنّه يأتي بجُمَلٍ مختصَرةٍ تُفيد وقوع الاختلاف في الحديث مِن حيث رفعُه ووقفُه، ويُفهم من هذه التّعبيرات والجُمَل التّصحيحُ أو التّضعيف؛ تَبَعاً أو قصداً، كما يُفهم منها ترجيحه للرّفع أو الوقف.

ومن هذه الجمل على سبيلِ التّمثيل:

١- قوله: **حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ لا نعرفه مرفوعاً إلّا من حديث فلان.**

فهذه جملةٌ تفيدُ وقوع الاختلاف فيه؛ وظاهِرُ نصّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَرَجُّحُ الموقوف على المرفوع عنده.

ومن ذلك أنّه أخرج حديثَ أَحْمَد بْن مَنِيعٍ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾؛ قَالَ: «شُكْرُكُمْ تَقُولُونَ مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا وَبِنَجْمِ كَذَا وَكَذَا».

ثم عَقّب على هذا الإسناد بقوله: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ، وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ»[١].

٢- قوله: حسنٌ غريبٌ لا نعرفه مرفوعاً إلّا من حديث فلان.

من ذلك أنّه أخرج حديث الْحَسَن بْن عَلِيٍّ الْخَلَّال حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ وَعَفَّانُ وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَّ وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ».

---

(١) الجامع: (٥/ ٣٢٤) برقم: (٣٢٩٥).

وأوْضَحَ رَحِمَهُ اللهُ الخلافَ في وقفه ورفعه بقوله: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ»(١).

كما أخرج حديث مُحمَّد بن المثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لمَّا حَمَلَتْ حَوَّاءُ طَافَ بِهَا إِبْلِيسُ وَكَانَ لَا يَعِيشُ لَهَا وَلَدٌ فَقَالَ: سَمِّيهِ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَسَمَّتْهُ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَعَاشَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ وَأَمْرِهِ».

ثم قال أَبُو عِيسَى رَحِمَهُ اللهُ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ؛ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ قَتَادَةَ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ»(٢).

٣- قوله: غريبٌ لا نعرفه مرفوعاً إلَّا من حديث فلان.

ومثاله: ما أخرجه عن عَلِيّ بْن حُجْرٍ وَأَحْمَد بْن مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى مَرْدَوَيْهِ قَالَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ المبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ الله عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُغَفَّلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ فِي مُسْتَحَمِّهِ، وَقَالَ: «إِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ».

ومَالَ رَحِمَهُ اللهُ إلى ترجيح وقف الحديث؛ فقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ؛ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ الله»(٣).

كما روى عن يُوسُف بْن عِيسَى حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَالله مُحَمَّدُ ابْنُ سُوقَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَزَّى

(١) الجامع: (٢/ ٥١١) برقم: (١٢٢٨).
(٢) الجامع: (٥/ ١٦٠) برقم: (٣٠٧٧).
(٣) الجامع: (١/ ٧٢) برقم: (٢١).

رفع عبد الرحمن الهادي المسبر

مُصاباً فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ».

وقرّر رَحِمَهُ اللَّهُ غرابةَ الرّفْع بقوله: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ؛ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ مَوْقُوفاً وَلَمْ يَرْفَعْهُ»[1].

٤- قوله: غريبٌ لا نعرفه مرفوعاً إلّا من هذا الوجه:

فقد أخرج مثلًا حديث مُحَمَّد بن بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَال: «لَمَّا خَلَقَ الله الْأَرْضَ جَعَلَتْ تَمِيدُ فَخَلَقَ الْجِبَالَ فَعَادَ بِهَا عَلَيْهَا فَاسْتَقَرَّتْ...» الحديث.

ثم أوضح رَحِمَهُ اللَّهُ غرابة رفْعِه فقال: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»[2].

وأخرج أيضاً حديث الْحُسَيْن بن حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَهُ بَابَانِ: بَابٌ يَصْعَدُ مِنْهُ عَمَلُهُ وَبَابٌ يَنْزِلُ مِنْهُ رِزْقُهُ فَإِذَا مَاتَ بَكَيَا عَلَيْهِ فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ وَمَا كَانُوا۟ مُنظَرِينَ﴾».

وكأنّه تَرَجّح عنده الموقوف على المرفوع؛ بدلالة تضعيفه لراوِيَيْن من المرفوع؛ فقد قال: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَمُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ وَيَزِيدُ بْنُ أَبَانَ الرَّقَاشِيُّ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ»[3].

---

(١) الجامع: (٢/ ٣٧١) برقم: (١٠٧٣).
(٢) الجامع: (٥/ ٣٨٤) برقم: (٣٣٦٩).
(٣) الجامع: (٥/ ٢٩٩) برقم: (٣٢٥٥).

كما ترجّح عنده الوقف في حديث مُحَمَّد بْن حَاتِم بسنده إلى عَطِيَّةَ الْعوفِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ أَطْعَمَ مُؤْمِناً عَلَى جُوعٍ أَطْعَمَهُ الله يَوْمَ الْقِيَامَةِ..» الحديث، فقد قال عقبه: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفاً وَهُوَ أَصَحُّ عِنْدَنَا وَأَشْبَهُ»[١].

ولم يكن الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ مِمّن يقبل رفْعَ الحديث أو وقْفَه تَشَهّياً أو اعتباطاً، وإنّما اعتمد على منهجٍ سديدٍ مشى عليه في جامعه، يتمثّل في إعمال بعض القواعد الحديثيّة؛ التي يمكن بتتبُّع بعض النّصوص في الجامع أن تَبرُز وتَظْهَر، ومنها على سبيل التّمثيل لا الحصر[٢]:

القاعدة الأولى: رواية الثّقات أجلُّ من رواية الفرْد منهم وأولى، ورواية الملازِم لشيخه أحسن من رواية غيره وأقوى.

ولذلك فإنّه أخرج حديث مُحَمَّد بْن بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ عنْ عَلِيٍّ الْأَزْدِيِّ عن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ قَالَ: «صَلاَةُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ مَثْنَى مَثْنَى».

ثم بيّن اخْتِلَافَ أَصْحَاب شُعْبَةَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ؛ من حيث رفْعُه ووقْفُه، ثم قال: «وَالصَّحِيحُ مَا رُوِيَ عَن ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلاَةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»».

ولأجل اعتبار رِوايةِ الثّقات، وَضَّحَ أنّ جماعتهم رَوَوْا الحديثَ عَنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعاً دون زيادةِ: «صَلَاة النَّهارِ».

---

(١) الجامع: (٤/ ٢٤١) برقم: (٢٤٤٩).

(٢) وهذه القواعد ليست خاصّة بهذه المسألة، بل هي عامّةٌ في المرجّحات.

رفع المسهم

وَأتبَعَ روايةَ الثقاتِ بعملِ ابنِ عمر رضي الله عنه - مِن روايةِ مولاه نافع الذي كان مِن أشدّ النّاس ملازمةً لابن عمر رضي الله عنه - وأنه كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى وَبِالنَّهَارِ أَرْبَعاً؛ كلُّ ذلك ليرجّح به روايةَ الرّفع دون زيادة «النّهار»[1]، والله أعلم.

وبناءً على هذه القاعدة أيضاً ترجَّحَ لديه الوقفُ على الرّفع في حديثٍ اجتمع الثّقات فيه على وقْفِه؛ وهو حديث أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه، والذي فيه تفسير الشّجرة في قول الله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾، وأنّه قال: «هي النّخلةُ»، وأنّ الشّجرة الخبيثةَ في قوله سبحانه: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ : «هي الحنظلُ»[2].

وانفرد حمّاد بن سلمة -وهو الإمام الثّقة- برواية هذا الحديث مرفوعاً، وقد رجّح التّرمذيّ رحمه الله الموقوفَ على المرفوع، وبيّن أنّ حديث أبي بكر بن شعيب بنِ الحبحابِ عن أبيهِ عن أنسِ بنِ مالكٍ الموقوف أصحُّ من حديثِ حمّاد بنِ سلمةَ، وأنّ مَعْمَراً وحمَّادَ بنَ زيدٍ وغيرَ واحدٍ رَوَوْهُ موقوفاً، وأشار إلى أنّه لا يعلَم أحداً رَفَعَه غيرُ حمّاد بن سلمَة[3]؛ إيماءً إلى تضعيف الرّفع.

القاعدة الثّانية: الثّقات أولى من الضّعفاء في الرّفع والوقف.

ومثال ذلك أنّه أخرج حديث عَبْد بْن حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى عَن ابْنِ لَهِيعَةَ عَنْ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: «الصَّعُودُ جَبَلٌ مِنْ نَارٍ يَتَصَعَّدُ فِيهِ الْكَافِرُ سَبْعِينَ خَرِيفاً ثُمَّ يُهْوَى بِهِ كَذَلِكَ فِيهِ أَبَداً».

---

(١) الجامع: (١/ ٥٨٩) برقم: (٥٩٧).
(٢) الجامع: (٥/ ١٩٥) برقم: (٣١١٩).
(٣) الجامع: (٥/ ١٩٥) برقم: (٣١١٩).

رفع
المسهم
عزالله إلى الدين

ثم بَيَّنَ ضَعْفَ المرفوع بقوله: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهِيعَةَ، وَقَدْ رُوِيَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفاً»[١].

وقد تقرَّر عند علماء الجرح والتّعديل أنّ ابن لهيعة رَحِمَهُ اللهُ اختلط بأَخَرَة بعد أن احترقت كتبه، وأنّ مَن اختصّ بالرّواية عنه قبل ذلك أمْثَل مِمّن روى عنه متأخِّراً، وقد ذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ أنّ رواية عبد الله بن المبارك عنه أعْدلُ مِن رواية غيره[٢].

فهذا حديثٌ يرويه مرفوعاً مَن تُكلِّم فيه، ويرويه موقوفاً الثّقاتُ الأثْبات؛ فينسجم إذن مع القاعدة تقديمُ الوقف على الرّفع بناءً على حال الرّواة.

ويُلاحظ على منهج التّرمذيّ في الرّفع والوقف ما يأتي[٣]:

- لا تَلازُم عنده رَحِمَهُ اللهُ بين الاختلافِ في الوقف والرَّفع وتعليلِ الحديث؛ بأمارةِ أنه صحّح بعضها وحَسّن بعضها؛ فهي في حَيِّزِ عُموم القبول.

ومثال ذلك أنّه أخرج حديثَ أبي كُرَيْبٍ و يُوسُفَ بنِ عِيسَى قَالا حدَّثنا وَكِيعٌ عن زكريَّا عَن عامرٍ عَن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «الظَّهرُ يُركَبُ إذا كَانَ مَرهُوناً، ولَبنُ الدَّرِّ يُشرَبُ إذا كان مَرْهُوناً، وعلَى الذي يَركَبُ ويَشرَبُ نَفَقَتُهُ»[٤]، وقال عنه إنّه: «حسنٌ صحيحٌ»، مع أنّ رَفْعَهُ لا يُروى إلّا من حديثِ عامرِ الشَّعبيِّ، وقد رَوَى غيرُ واحدٍ هذا الحديثَ عن الأعمشِ عن أبي صالحٍ عن أبي هريرةَ موقوفاً، فلمّا تأيّد المرفوع بعمل بعضِ أهلِ العِلمِ به ترجّح عنده.

---

(١) الجامع: (٥/ ٣٥٣) برقم: (٣٣٢٦).

(٢) التّقريب؛ ص: (٣١٩) برقم: (٣٥٦٣).

(٣) راجع: منهج التّرمذيّ للحمش؛ ص: (١/ ٢٨٦).

(٤) الجامع: (٢/ ٥٣٣) برقم: (١٢٥٤).

رفع المسهم

ونظيره ما أخرجه من حديث عليّ بنِ حُجْرٍ حدَّثنا سفيانُ بنُ عُيينةَ عن الزُّهريِّ أخبرتهُ عمرةُ عن عائشةَ رضي الله عنها أَنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يَقْطَعُ في رُبعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»[1]، وحَكَم عليه بأنّه: «حسنٌ صحيحٌ»؛ ومع رواية هذا الحديث مِن غيرِ وجهٍ عن عَمْرةَ عن عائشةَ مرفوعاً، وروايته كذلك عنها عن عائشة موقوفاً؛ إلا أنّ الحكم بصحّته هو المتقرّر عنده؛ فلهذا لا تَلازُم بين الاختلافِ في الوقف والرَّفع وتعليلِ الحديث؛ فقد يقع الاختلاف ويصحّ الحديث عنده، والله أعلم.

- ترجيحُ التّرمذيّ رحمه الله الوقفَ على الرَّفع أو العكس؛ قد يكون صريحاً بالنّصّ عليه، وقد يكون ضِمنيّاً، وذلك بحُكْمِه على الحديث بما يوجِب قَبوله؛ فإن كان الرّاجح الرّفع حكم عليه بالصّحة أو الحسن، وإن كان الرّاجح الوقف فإنّه في الغالب ينصّ عليه.

وممّا يزيد الأمر توضيحاً أنّه رحمه الله أخرج حديث مَحْمُود بن غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ قَالَا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ خَيْثَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَصُومُ مِن الشَّهْرِ: السَّبْتَ وَالْأَحَدَ وَالِاثْنَيْنِ، وَمِنْ الشَّهْرِ الْآخَرِ: الثُّلَاثَاءَ وَالْأَرْبِعَاءَ وَالْخَمِيسَ»؛ ثم حَكَم على الحديث بالحُسْن، وذكر أنّ الإمام عبد الرَّحْمَنِ بْن مَهْدِيٍّ رواه عَنْ سُفْيَانَ وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وهذه إشارةٌ منه يُفهم منها ترجيح المرفوع[2].

كما أخرج حديث مُحَمَّد بن عَبْدِ الملكِ بنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ المخْتَارِ عن سُهَيْلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عن النَّبِيِّ ﷺ

(١) الجامع: (٣/ ١١٥) برقم: (١٤٤٥).
(٢) الجامع: (٢/ ١١٤) برقم: (٧٤٦).

قَالَ: «مِنْ غُسْلِهِ الْغُسْلُ وَمِنْ حَمْلِهِ الْوُضُوءُ»؛ يَعْنِي الميّتَ[١].

وقد حَسّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الحديث المرفوع، وذَكَر أنّه رُوِيَ عن أبي هريرة موقوفًا، وإنّما جاء بصيغة التّمريض «رُوي» دلالةً على التّوهين.

المطلب السّادس:

منهجه عند تعارض وصْل الحديث وإرساله

لا بدّ في الابتداء مِن استجلاء معنى الوصل والإرسال في الحديث؛ ثم بيان معنى المرسل عند الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حتى يتبيّن المراد من تعارض المتّصل والمرسل في جامعه المختصر، ومنهج التّرمذيّ في فكّهِ ومُعالجتِهِ.

الفرع الأول: المتّصلُ والمرسَلُ عند المحدِّثين:

الحديث المتَّصل: هو ما اتّصل إسنادُه مرفوعاً إلى النبيّ ﷺ، أو موقوفاً على مَن دونه، ومُطْلَقُهُ يقع على المرفوع والموقوف[٢].

وقيل: لا يُطلق المتَّصل على ما اتَّصل إسناده إلى التّابعيّ أو مَن دونه إلّا مقيَّداً، وهذا بخلاف المسْنَد؛ فإنه ما جاء عن النّبيّ ﷺ خاصّة، سواء كان متّصلًا أو منقطعاً[٣].

مثالُ المتّصل المرفوع: مالكٌ عن ابن شهابٍ عن سالمِ بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ﷺ.

---

(١) الجامع: (٢/٣٠٨) برقم: (٩٩٣).

(٢) المقدّمة لابن الصّلاح؛ ص: (٤٤)، وهو مذهب النّوويّ كما في التّقريب؛ ص: (١٠٨)، وابن كثير كما في اختصار علوم الحديث؛ ص: (٤٥)؛ كلّهم يرى جواز إطلاق تسمية المقطوع موصولًا.

(٣) التّقييد والإيضاح؛ ص: (٥٠).

رفع المسهم

ومثال المتّصل الموقوف: مالكٌ عن نافعٍ عن ابن عمر؛ قولَه.

وأمّا **الحديث المرسَل**: فهو ما يرويه التّابعيُّ عن النّبيِّ ﷺ مِن غير ذِكْر الصّحابيِّ الواسطة.

والمشهور عند المحقّقين مِن المحدّثين: التّسويةُ بين صغار التّابعين وكبارِهم في الحكم بإرسال ما لم يذكروا فيه الصّحابيَّ الذي حدّثهم.

الفرع الثّاني: المرسَل عند التّرمذيّ:

الإرسال عند المتقدِّمين يُطلَق على كلِّ ما فيه انقطاعٌ؛ وبذلك يشمل المرسَلَ والمنقطعَ والمعضَلَ والمدلَّسَ، وأمّا عند المتأخّرين؛ فكما بيّنا على التّفصيل السّالف.

وعلى الجملة: فإنّ المرسَل ليس معدوداً في الصّحيح عند التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فقد نَصَّ على ذلك في عِلَلِهِ الصّغيرِ بقوله: «وَالْحَدِيثُ إِذَا كَانَ مُرْسَلاً فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، قَدْ ضَعَّفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ...، وَمَنْ ضَعَّفَ الْمُرْسَلَ فَإِنَّهُ ضَعَّفَهُ مِنْ قِبَلِ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةَ قَدْ حَدَّثُوا عَن الثِّقَاتِ وَغَيْرِ الثِّقَاتِ؛ فَإِذَا رَوَى أَحَدُهُمْ حَدِيثاً وَأَرْسَلَهُ؛ لَعَلَّهُ أَخَذَهُ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ،... وَقَدْ احْتَجَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمُرْسَلِ أَيْضاً»(١).

وقد أطلق التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المرسَلَ في جامعه على اصطلاح المتقدّمين تارةً، وعلى مصطلَح المتأخّرين تارةً أخرى.

الفرع الثّالث: منهجه عند تعارض الوصل والإرسال في الجامع:

سَلَك الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه البَابَاتِ منهجاً مُطّرداً يقوم على مراعاة

(١) انظر: العلل الصّغير الملحق في آخر الجامع: (٦/ ٢٤٧-٢٤٨).

بعض القواعد، وهي قاضيةٌ للمتّصل على المرسَل، أو للمرسَل على المتّصل، أو هي مُطْلَقةُ الوصف بالاتّصال والإرسال دون ترجيح.

وقد اجتهدتُ في صياغةِ منهجِهِ هذا وفق قاعدتين جامعتين؛ حسب ما تبيّن لي مِن دراسة عددٍ من أحاديث الجامع، وهي محاولةُ فهمٍ، وليست تقريراً مؤكّداً عن منهج الإمام التّرمذيّ.

وفيما يلي نصّ القاعدتين:

القاعدة الأولى: ترجيح المرسَل أو المتّصل بأَمَارَة رواية أكثر الثّقات له:

وهذه القاعدةُ مَشى عليها الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ في كثيرٍ من المواضع التي رُوي فيها الحديث مرسلًا ومتّصلًا، فكان يرجّح أحد الأمرين إذا اجتمع الأكثرون مِن الثّقات على روايتِهِ كذلك، وقد يُرجِّحه بقرينةِ غرابةِ المتّصِلِ أو ضعْفِه.

فمثال ما رجّح فيه المرسَلَ بهذه الأمَارة: ما أخرجه عن مَحْمُود بْن غَيْلَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَقَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ رَبَاح الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: «مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَخْفِضُ مِنْ صَوْتِكَ» فَقَالَ: إِنِّي أَسْمَعْتُ مَنْ نَاجَيْتُ، قَالَ: «ارْفَعْ قَلِيلًا» وَقَالَ لِعُمَرَ: «مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَرْفَعُ صَوْتَكَ» قَالَ: إِنِّي أُوقِظُ الْوَسْنَانَ وَأَطْرُدُ الشَّيْطَانَ، قَالَ: «اخْفِضْ قَلِيلًا»[1].

فهذا الحديثُ تفرَّدَ بوصْلِهِ وإسنادِه يَحْيَى بن إسحاقَ عن حمّادِ بنِ سلمةَ، وَلَمّا رواه الأَكْثَرُون من الثّقات الحُفّاظ مرسلًا عن ثابتٍ عن عبد الله بنِ رباحٍ مُرْسَلًا؛ رجّح رَحِمَهُ اللَّهُ رواية الإرسال.

---

(١) الجامع: (١/ ٤٦٥) برقم: (٤٤٧).

كما رجّح رواية الإرسال في حديث إِسْحَق بْن مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَال سَمِعْتُ أَبَا فَزَارَةَ يُحَدِّثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ وَبَنَى بِهَا حَلَالاً»[1].

وحَكَم رحمه الله على رواية الاتّصال بالغرابة؛ لأنّ «غير واحدٍ روى هذا الحديث عن يزيد بن الأصمّ مرسَلًا»[2].

وفائدةُ ترجيح الإرسال في هذا الحديث -فوقَ الصّنعة الإسناديّة-: ترجُّح مذهب جمهور الفقهاء في مسألة حرمة النّكاح والإنكاح حالَ الإحرام لحديث مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عُبَيْدِ الله أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ يَحْضُرُ ذَلِكَ وَهُوَ أَمِيرُ الْحَجِّ؛ فَقَالَ أَبَانُ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ»[3]؛ فهذا حديثٌ قوليٌّ مرفوعٌ عارَضَه حديث عَمليّ مرسَلٌ، ودلائل النّظر عندهم توجِب تقديم القوليّ المرفوع على العَمليّ المرسل.

ومثال ترجيحه المرسل بقرينة غرابةِ المتّصل: ما أخرجه عن نَصْر بْن عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيّ حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ الْخَزَّازُ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «مَا نَحَلَ وَالِدٌ وَلَدًا مِنْ نَحْلٍ أَفْضَلَ مِنْ أَدَبٍ حَسَنٍ»؛ فقد حَكَم عليه بالغرابة؛ ونَصَّ على ترجيح إرساله؛ فقال رحمه الله: «وَهَذَا عِنْدِي حَدِيثٌ مُرْسَلٌ»[4].

وما أخرجه عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ نِيْزَكَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ

---

(١) الجامع: (٢/ ١٩٣) برقم: (٨٤٥).

(٢) الجامع: (٢/ ١٩٣) برقم: (٨٤٥).

(٣) صحيح مسلم برقم: (١٤٠٩).

(٤) الجامع: (٣/ ٥٠٣) برقم: (١٩٥٢).

رفع المسهم

بْنُ بَشِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضاً وَإِنَّهُمْ يَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَةً وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدَةً»(١)؛ فقد رجّح رواية الإرسال بضميمة غرابة المتّصل، قال رحمه الله: «رَوَى الأَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ «عَنْ سَمُرَةَ»، وَهُوَ أَصَحُّ»(٢).

ومثال ترجيحه المرسل بقرينة ضعف راوي المتّصل: ما أخرجه عن عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ وَاصِلِ الْكُوفِيِّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَسَدِيُّ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ دَلْهَمٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: «لَعَنَ رَسُولُ الله ﷺ ثَلَاثَةً: رَجُلٌ أَمَّ قَوْماً وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَرَجُلٌ سَمِعَ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ثُمَّ لَمْ يُجِبْ»(٣).

فقد ضعّفه رحمه الله ورجّح عليه المرسَل بقوله: «حَدِيثُ أَنَسٍ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً»(٤).

والأمْرُ نفسُه يظهر فيما أخرجه عن عَلِيِّ بْنِ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ مُعَاذٍ رضي الله عنه أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الْخَضْرَاوَاتِ وَهِيَ الْبُقُولُ؛ فَقَالَ: «لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ»(٥).

وإِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ كما يقول الترمذيّ رحمه الله لَيْسَ بِصَحِيحٍ، «وَلَيْسَ يَصِحُّ

---

(١) الجامع: (٤/ ٢٣٦) برقم: (٢٤٤٣).

(٢) الجامع: (٤/ ٢٣٦) برقم: (٢٤٤٣).

(٣) الجامع: (١/ ٣٨٥) برقم: (٣٨٥).

(٤) الجامع: (١/ ٣٨٦) برقم: (٣٨٥).

(٥) الجامع: (٢/ ٢٣) برقم: (٦٣٨).

رفع
المسهم

فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ»، واستأنس برواية الإرسال وأنها التي عليها العمل بقوله: «وَإِنَّمَا يُرْوَى هَذَا عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَيْسَ فِي الْخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ»(١)، ومَن ثَمّ ظهر ترجيحه المرسَل على المتّصل.

ومثال ترجيحه المتّصل بأمارة كثرة اجتماع الثّقات على روايته كذلك، أو لِجلالة الواصِلِ وأمانتِهِ وثقتِهِ العالية: ما أخرجه مِن طريق هِقْل بْن زِيَادٍ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي أَبُو إِبْرَاهِيمَ الْأَشْهَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا»(٢).

ولَمّا كان للأوزاعيّ - رَحِمَهُ اللهُ - جلالةٌ واختصاصٌ بمن روى عنه وهو بيحيى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وغيره من الرّواة عن يحي أقلُّ مكانةً وثقةً منه فيه؛ رَجَّح مرفوعَ الأوزاعيّ، وحَكَم عليه بأنه «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، ممّا طرح في المقابل المرسَلَ من رواية هِشَام الدَّسْتُوَائِيِّ وَعَلِيّ بْن الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً.

وقد عزّز رَحِمَهُ اللهُ ترجيحَه للمتّصل بتقرير شيخه البخاريّ بقوله: «سَمِعْت مُحَمَّداً يَقُولُ: أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ فِي هَذَا: - حَدِيثُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ الْأَشْهَلِيِّ عَنْ أَبِيهِ»(٣).

القاعدة الثّانية: إطلاق حكاية الوصل والإرسال دون ترجيح:

في بعض الأحيان كان الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ يُورِد الحديث موصولًا ويعقّب

---

(١) الجامع: (٢/ ٢٣-٢٤) برقم: (٦٣٨).
(٢) الجامع: (٢/ ٣٣٢) برقم: (١٠٢٤).
(٣) الجامع: (٢/ ٣٣٣) برقم: (١٠٢٤).

بحكاية إرساله أو العكس، دون أن يرجّح هذا على هذا فيما يظهر في نظري القاصر، وربما أراد الترجيح بوجهٍ لا يتبيّن إلّا للخبير بمرسوم كلامِه في العلل رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومن ذلك مثلًا: ما أخرجه عن هَنَّاد حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ فِي مُعْتَكَفِهِ»[١].

هذا الحديث رُوي موصولًا؛ كما هنا، وروي مرسلًا، كلّ ذلك عن الثّقات، ولذلك حكى الترمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ الوجهين دون ترجيح؛ فقال: «رَوَاهُ مَالِكٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ مُرْسَلًا، وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ»[٢].

وربّما يكون اعتمادُه للحديث الموصول في بابه قرينةً على ترجيحه الموصول على المرسَل.

وما أخرجه عن أَبِي بَكْرِ بْن نَافِعٍ الْبَصْرِيّ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُغَيِّرُ الِاسْمَ الْقَبِيحَ»[٣].

ثم بيّن رَحِمَهُ اللَّهُ الاختلاف على الحديث؛ فقال: «وَرُبَّمَا قَالَ عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ مُرْسَلًا وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ»[٤].

---

(١) الجامع: (٢/ ١٤٨) برقم: (٧٩١).

(٢) الجامع: (٢/ ١٤٨-١٤٩) برقم: (٧٩١).

(٣) الجامع: (٤/ ٥٢٣) برقم: (٢٨٣٩).

(٤) الجامع: (٤/ ٥٢٣) برقم: (٢٨٣٩).

رفع المسهم

المبحث الثّاني: منهجُه في الفقه

المطلب الأول: منهجه في بحث المسائل الفقهيّة وعرضها

نَشِطت النّزعةُ الفقهيّةُ في المصنّفاتِ الحديثيّةِ في مرحلةٍ مبكِّرةٍ من تاريخِ الأمّة؛ إذ ظهرت الطّلائعُ الأولى لذلك التّوجّه المسدَّدِ مع بدايةِ التّآليفِ المصنَّفة في جمْع الحديث والآثار، وأبرزُ مَن أقامَ صَرْحَهَا ومَهَّد طريقَها وأبانَ سبيلَها؛ إمامُ دار الهجرةِ مالكُ بن أنس - رَحِمَهُ اللَّهُ -؛ حيث اطّلع على ما كُتِب قبله فاستحسنه، ونشِطت هِمّتُه ليستدرك المحاسنَ التي فاتت مَن ألَّفَ على هذه السُّنّةِ قبْلَه، ويُروى في ذلك أنّ أوّلَ مَن عمِل الموطّأ عبدُ العزيز ابن الماجشون رَحِمَهُ اللَّهُ؛ إلّا أنه أخلاه مِن الحديث، وجعله خالصاً في الرّأي؛ فلمّا رآه مالكُ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «ما أحْسَنَ ما عمِل، ولو كنتُ أنا لبدأتُ بالآثار، ثم سدّدتُ ذلك بالكلام»، فعزم على تصنيف الموطّأ، وبارك الله له في نيّته وعزْمه حتى أتمّه على أسدِّ حالٍ وأكملِها، وكان مغتبطاً به رَحِمَهُ اللَّهُ أيّما غِبطة، ولَمّا قيل له: شَغَلتَ نفسَك بهذا الكتاب وقد شارَكَكَ فيه النّاس وعمِلوا مثْلَه= ما كان يزيد على قولِه: «لتعلمُنّ ما أُريد به وجهُ الله تعالى»، وقال لتلميذه مُطَرِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنْ مُدَّ بك العمر فسترى ما يُراد به الله»[1].

وفي الغالب تَوَخّى مالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ في موطّئه ذكْرَ حديث النّبيّ ﷺ ابتداءً، ثم تذْيِيلَه بأقوال الصّحابة والتّابعين، وفي بعض الأحيان يذكر رأيه واجتهاده في إطارِ

(١) راجع هذه المنقولات وغيرها في: ترتيب المدارك للقاضي عياض: (١/ ١٩٥).

ما أدرك عليه أهل العلم بالمدينة المنوّرة.

إذن؛ فلقد كانت أسوةَ المصنِّفين في الجمْع بين الحديث والرّأي الفقهيّ= طريقةُ مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، وعلى بعض معالِمِها دَرَج الأئمّةُ بعده؛ كالإمام البخاريّ وتلميذِه الترمذيّ؛ غير أنّ الترمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ تميّز بعناصر مفيدةٍ؛ أهمّها:

- التّنبيهُ على عِلَلِ الحديث.
- الإشارةُ إلى الشّواهد.
- جعْلُ الفقه والأحكام مِن جملة مضمون الأبواب.
- الاكتفاءُ بدلالةِ التّرجمةِ عن ذِكْرِ الأقوالِ والنُّقولات عن الفقهاء في كثيرٍ من الأحيان(١).

إنّ كُتُبَ السنّة تكتسي أهمّية بالغةً للفقهاء؛ فهي تقدّم لهم النُّقُولات عن الأئمّة مسنَدَةً؛ يأخُذُها الفقيه بثقةٍ واطمئنانٍ؛ كما الشّأن في حديث النّبيّ ﷺ، وبهذا تكون المنقولات الفقهيّة في كُتُب السنّة أوثق منها في كتب الفقهاء لِفارق الإسناد.

وكُتُب السنّة مهمّة جدّاً للفقهاء أيضاً لأنّها انصَبَّت على العناية بالأحكام، فإنّ ذلك هدفها الأول، فهي وإن اعتنت بمباحثَ في غير الأحكام؛ فإنّ أَصالَتَها في الانتخاب والتّصنيفِ إنّما كان لأجل الفقه ومسائله.

وفي ما يلي عرضٌ لطريقة بحْث المسألة الفقهيّة عند التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في جامعه:

---

(١) راجع: «الإمام التّرمذيّ والموازنة بين جامعه وبين الصّحيحين» للدكتور نور الدّين عتر؛ ص: (٣٠٣).

رفع المسهم

١- ترجمةُ الباب على سبيل الخبر أو الإنشاء.

٢- بيانُ استقرارِ عملِ الفقهاءِ بالحديثِ مِن عدمِه.

٣- ترجيحه في المسألة إن كان ثمّةَ خلافٌ.

٤- براعةُ الاستنباطِ بمراعاةِ إلحاقِ غير المنصوص من المسائل بما نُصّ عليه في حديث الباب(١).

والآن أَعْرِضُ لهذه العناصرِ بشيء من التّفصيل:

العنصر الأول: ترجمةُ الباب على سبيل الخبر أو الإنشاء.

يختلف صنيع الترمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في تراجمه؛ فإن كانت المسألةُ متّفقاً عليها، وليست محلّ جدالٍ وتنازُع، أو كانت في الفضائل:- جاء بالتّرجمة على سبيل الإخبار؛ وسَرَدَ حديثَها، دون أنْ يذكر أقوال الفقهاء؛ كلُّ ذلك لأنّ المسألة بيِّنةٌ ظاهرة.

مثال التّرجمة الخبريّة: قوله رَحِمَهُ اللَّهُ «باب ما جاء في مواقيتِ الصّلاةِ عن النَّبِيِّ ﷺ»، ثم أخرج فيه أحاديث(٢)، ولم يذكر أقوال الفقهاء في المسألة؛ لأنّ أوقات الصّلاة في الجملة مِن المسائلِ الظّاهرة، وإنْ وَقَع اختلافٌ في بعضِ تفاصيلها.

ومثال ما جاء في فضائل الأعمال: ما وَرَدَ في إِسْبَاغِ الوُضُوء(٣)؛ فقد اكتفى الإمام الترمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب بالتّرجمةِ وسوْقِ الحديثِ وبيان صحَّتِه، ولم يتعرّض لذكْر أقوال الفقهاء ولا للتّرجيح؛ لأنّ المسألةَ في الفضائل، وذلك مِمّا يُتساهل فيه عادةً.

---

(١) المصدر السّابق؛ ص: (٣٠٤)، ورأيتُ من المناسب تغيير صياغتها.
(٢) جامع التّرمذيّ: (١/ ١٩٩).
(٣) جامع التّرمذيّ: (١/ ٩٧) برقم: (٥١).

ويَندُرُ أن يُغفِلَ أقوالهم في المسائل الخلافيّة وإن ترجّح عنده رأيٌ من الآراء.

ومثالُ ما أَغْفَلَ فيه أقوالَهم والمسألةُ خلافيّةٌ مشهورةٌ؛ قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب ما جاء أنّ الوِترَ ليس بحَتْم» فإنه اكتفى فيه بذكر حديث الباب عن عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنَّ الله وِتْرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ فَأَوْتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ»(١)؛ فاكتفى رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعنوانِ التّرجمةِ عن ذِكْرِ خلافِ الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ للجمهُورِ في المسألة.

مثال التّرجمة الإنشائيّة: يَستفهم التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تراجمه أحياناً؛ لبيان أنّ المسألة خلافيّةٌ، وإذا فَعَل ذلك أَتْبَعَها في الغالب بذكر أقول الفقهاء، وربّما رجّح بينها إذا تبيّن له؛ كقوله - رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بَابٌ. هَلْ يُسْهَمُ لِلْعَبْدِ؟»، ثم بيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ صحّةَ الحديث المَسُوق بقوله: «وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وعَرَضَ خلافَ العلماء في المسألة بقوله: «وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لَا يُسْهَمُ لِلْمَمْلُوكِ وَلَكِنْ يُرْضَخُ لَهُ بِشَيْءٍ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ»(٢).

ولكنّ هذا لا يعني أنّ التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يَسُوق أقوالَ الفقهاء إلّا عندما يستفهم في تراجمه، بل إنّ الأصلَ في كتابه أنْ يُبيّن مذاهبَ أهل العلم؛ سواءٌ كانت التّرجمة خبريّةً أم إنشائيّة، مع العلم بأنّ التّراجم الإنشائيّة في «الجامع» قليلةٌ لا تكاد تُذكر.

العنصر الثاني: بيانُ استقرارِ عملِ الفقهاءِ بالحديثِ مِن عدمِه.

هذا الأمر هو خِصِّيصى «الجامع» التي تميّز بها عن غيره، والفكرةُ وإن سُبق

(١) جامع التّرمذيّ: (١/ ٤٧٠) برقم: (٤٥٣).
(٢) جامع التّرمذيّ: (٣/ ٢١٦).

إليها بعمل مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موطّئه؛ إلّا أنه أكْثَرَ منها وجَعَلَها منهاجَه مِن أوّلِ جامِعِه إلى منتهاه؛ مِمّا صَيَّرَهُ مستحقّاً لوصفه بـ «المهتمّ ببيان العمل بالحديث ونسْخه» -إذا صحّ التّعبير-.

وللتّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان عمل الفقهاء بالحديث من عدمِه مسلكان؛ خلاصتُهما ما يأتيك:

المسلك الأول: حكاية الإجماع نَصّاً أو فحوى.

الإجماع مِن أهمّ مصادِرِ الفقه الإسلاميّ، وهو مصدرٌ خِصبٌ لاستنباط الأحكام، وهو في الاصطلاح الشّرعيّ كما قرّره الأصوليّون: «اتّفاق مجتهدي أمّة محمّد ﷺ بعد وفاته في عصْرٍ من العصور على حُكْمٍ شرعيٍّ اجتهاديٍّ».

ويُعَد «الجامع» من أهمّ المصادر المعتَبرة التي نَقَلت الإجماع في كثيرٍ من المسائل الفقهيّة، فكان مِمّا لا يستغني عنه مَن أراد الاطّلاع على المسائل الإجماعيّة وغيرها، وهي فائدةٌ في غاية الجلالة؛ إذ هي مُنَبِّهةٌ لِمَن يُعمِل رأيَه في مسألةٍ استقرّ عليها الإجماع وبَان حكمُها بالاتّفاق؛ أن يصرف جُهده لمدى صوابيّة حكاية الإجماع؛ فإن ظهرت له اكتفى، وإن انتقض الإجماعُ بمعرفة مَن خالف مِن المعتَبَرين؛ صحّ وقتَها الاجتهاد وساغ النّظر والاعتبار.

والأهمّية في إجماعات «الجامع» تكمُنُ في أنّها مُسنَدةٌ موثوقٌ بنقلها، ولذلك يستدلّ بها الفقيه وهو مطمئنٌّ لقوّتها وثبوتها، بخلاف الإجماعات التي يسُوقُها كثير من المصنِّفين الفقهاء؛ فهي في غالبها مَسُوقةٌ بلا خِطامٍ ولا زِمامٍ، فالثّقةُ بها مضطربةٌ ما لم تتأكّدْ بإسنادٍ صحيحٍ يَشدُّها.

وللإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نقْل الإجماع صِيغٌ؛ يُفهم مِن بعضها معنى الإجماع الاصطلاحيّ، وهو عدم وجود المخالف، ويُفهَم مِن بعضها الآخر اتّفاقُ الأكثر؛ دون نفي وُجود الخلاف، وبيانُها الملخّص: ما تستقْبِلُه.

الصّيغة الأولى: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ.

الصّيغة الثّانية: أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

الصّيغة الثّالثة: لا نَعْلَمُ بَيْنَهُم اخْتِلَافاً.

الصّيغة الرّابعة: لا نَعْلَمُ بَيْنَ المتقدّمينَ منهمْ في ذلك اخْتِلَافاً.

الصّيغة الخامسة: لا نَعْلَمُ بَيْنَهُم اخْتِلَافاً فِي ذَلِكَ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ.

المسلك الثّاني: نقْل أقوال الصّحابة ﷺ والتّابعين من بعدهم، وحكايةُ مذاهب الأئمة المتبوعين وغيرهم؛ إذا لم تكن المسألة إجماعيّة.

أَفَاضَ الإمامُ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه النّاحية، وتفرَّدَ في التّميُّز بها إلى حدٍّ يُدهش النّاظرَ في جامعه؛ فيذعِنُ بالشّهادةِ له بأنّه إمامٌ فذٌّ، واسعُ الاطّلاع جدّاً، ثَرُّ المادّةِ الفقهيّة والحديثيّة، فَسيحُ الذّرْعِ في جَوْدة النّقلِ ودِقّته، مَكينُ المَلَكَةِ والذّاكِرةِ في حِفْظِ ذلك كلّه وصيانتِهِ؛ كأنّما يستمع إلى جماعات المتقدّمين مِن الأئمّة ويُشاهد مجالِسَهم، ثم ينقُلُ اتّفاقَهم واختلافَهم، فروايتُه لأقوالهم تَحكِي إماماً يُشاهد بعيْنه، فسبحان مَن خَصَّهُ بهذا العلم، وقَدَّمَه بتلك الدِّراية!

و«الجامع» مِن أوْثق المصادر التي اعتنتْ بهذه الجزئيّة؛ فهو يُضاهي مصنَّفَ ابن أبي شيبة ومصنَّفَ عبدِ الرزّاق والسّننَ الكبرى للبيهقيِّ؛ فهي كلُّها تفنّنتْ في النّقل عن الصّحابة والتّابعين ومن بعدهم، مع ميزةِ الإسناد، وما أحسنها!

ونَقْلُ الإمامِ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في الخلافيّات يتنوّع ويتعدّد، وإنّما ينبسط ويُدرَك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: نقْل خِلاف الصّحابة ﷺ فيما بينهم:

ومثاله: قوله رَحِمَهُ اللَّهُ في: «باب ما جاء في التَّمَنْدُلِ بعد الوضوء» بعد أن ساق أحاديث الباب وضعّفها: «وقد رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ العلم مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ

وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي التَّمَنْدُلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ، وَمَنْ كَرِهَهُ إِنَّمَا كَرِهَهُ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ»(١).

الفرع الثاني: نقْل خلاف التّابعين ومَن بعدهم مِن الأئمّة المتبوعين وغيرهم.

وأمثلةُ هذا الفرْع أكْثَر وقوعاً مِن أمثلة الفرع الأول، ولا تكاد توجد صفحة إلّا وفيها ما يصلح مثالًا عليه، وأنا ذاكرٌ له مثالًا واحداً، سَرَد فيه التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ خلافاً واسعاً بعبارة واضحةٍ وعرْضٍ مفصّلٍ مُحرَّر.

مسألةُ سجدتي السّهو: قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أنْ ساق حديث عَبْدِ الله بنِ بُحَيْنَةَ الْأَسَدِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ؛ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِن الجلُوسِ».

قال: «وَالعملُ على هذا عنْدَ بعضِ أهلِ العلمِ، وهو قولُ الشَّافعيِّ؛ يرى سجدتَي السَّهْوِ كُلِّهِ قبلَ السّلامِ. . .وقال أحمدُ وإسحاقُ: إذا قام الرَّجلُ في الرَّكعتيْنِ فإنَّهُ يسْجُدُ سجدَتَي السَّهوِ قبلَ السّلَامِ؛ على حديثِ ابنِ بُحَيْنَةَ. . .قال أبو عيسى: واختلفَ أهلُ العلمِ في سجدتَي السَّهْوِ؛ متى يسجدُهُمَا الرّجلُ؛ قبلَ السّلام أو بعدَهُ؟ فرأى بعضهم أنْ يسجُدَهُما بعْدَ السّلامِ. . .وقال بعضُهمْ: يسْجُدُهُما قبلَ السّلامِ. . .وقال بعضهمْ: إذا كانتْ زِيادةً في الصّلاةِ فبعدَ السّلامِ، وإذا كان نقصاناً فقبلَ السّلامِ. . .»(٢).

(١) جامع التّرمذيّ: (١/ ٩٩).

(٢) جامع التّرمذيّ: (١/ ٤١٧)، وقد ذكر هذا المثال د. نور الدين عتر في كتابه عن التّرمذيّ؛ ص: (٣١٣).

فانظر -رحمك الله وزادك توفيقاً- ما أبْصَرَهُ بالعلم، وما أشدّ حِفْظَه للخلاف، وما أثْبته مِن ناقِلٍ رَحِمَهُ اللهُ.

وهذا المثالٌ ناصعٌ، ودليلٌ واضح على جلالةِ الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ في الفقه، ومُكْنَتِه في سرْد خلاف الفقهاء، ودقّته في التّفريق بين المنقولِ عنهم، وفهمِهِ لجزئيّاتِ ما ذهبوا إليه، وحُسْنِ عرْضِهِ لذلك كلِّهِ.

العنصر الثّالث: ترجيحه في المسألة إن كان ثمّةَ خلافٌ.

التّرجيح هو تقويةُ أحَدِ الطّرفين على الآخَر فيُعلَم الأقوى فيُعمل به، ويُطرح الآخر[(١)].

وأمّا طُرُقه فهي كثيرة؛ فإذا كان التّعارض الظّاهريّ في نصوص الكتاب= كان التّرجيح بالنّظر إلى الألفاظ والمعاني؛ فيُرجَّحُ المنطوقُ على المفهوم، والخاصُّ على العامِّ، والمقيَّدُ على المطْلَقِ، والحظرُ على الإباحةِ، والحقيقَةُ على المجازِ، والمثبِتُ على النّافي. . .، وإن كان التّعارض في نُصوص السّنّة= نُظِر إلى السّنَد؛ فيُرجَّحُ بحسب حالِ الرّواة، وبحسب صيغة الرّواية. .

ولا شك أنّ القراءة الدّقيقة لجامع التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ تدلُّ صاحبَها على مدى عُمْقِ هذا الإمامِ في علومِ الحديث بتفاصيله، ودرايتِه التّامّة بالفقهِ وأدلّته، وإحاطته الواسعةِ بأقوال الأئمّة ومذاهبِهِم، وحِفْظِهِ لجميع ذلك واستحضارِهِ بدقّة.

ومِمّا زَانَ هذا الجهْبذَ:- اجتهادُه الدّقيق، ونَظَرُهُ فيما ينقل نَظَرَ نَاقِدٍ ومُحرِّرٍ؛ لا نَظَر تابعٍ ومُقَلِّدٍ؛ لأنّ آلَتَهُ العلميّةَ وأدواتِهِ الاجتهاديّةَ تتدفّقُ مَعَهُ في كُلّ كلمةٍ يكتبها، وتَؤزُّهُ للإدلاء بكلمته والتّعقيب بفكرته وراء كلّ مسألة

(١) انظر: المحصول للفخر الرّازي: (٥/ ٣٩٧)، والتّحبير شرح التحرير للمرداويّ: (٨/ ٤١٤)، والإحكام للآمديّ: (٢/ ٢٩١).

رفع
المسهم
عز الله له الدين

يبحثها؛ فلا جرم ظهرتْ ترجيحاتُه المتْقَنَةُ المبنيّةُ على حَصَافةِ التّعبيرِ وطُولِ التّأمُّل ووجاهة الاختيار؛ خاليةً مِن جمود الرّأي، نائيةً عن حَمْأة التّعصّب لمذهبٍ أو شيخٍ، طاهرةَ المُحَيّا بِنيّةِ صاحبها وصِدْقِ قصدِهِ.

ولقد سار التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في بحثه للمسألة الفقهيّة الخلافيّة على سَنَنٍ يكاد يكون واحداً؛ بحيث يُبوّب للمسألة باباً -وهو الأعمّ الغالب- أو بابين أو أكثر، ويُخصّص كلّ بابٍ لطائفةٍ من المختلِفِين، فيعرض أدلّتهم ويناقشها، ويرجّح إنْ نصّاً أو مفهوماً.

فمثال ما نَصّ فيه على التّرجيح:

في: «باب ما جاء في البَيِّعَيْنِ بِالْخِيَارِ ما لَمْ يَتَفَرَّقَا» وبعد أن ساق حديث نَافِعٍ عَن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقولُ: «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتفرَّقَا أَوْ يَخْتَارا»؛ قَالَ: «فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا ابْتَاعَ بَيْعاً وَهُوَ قَاعِدٌ قَامَ لِيَجِبَ لَهُ الْبَيْعُ»:-

فقد حرّر المسألةَ وناقش أدلّة الطّرفين فيها، ثم ساق في معرض الرّاجح عنده حديثَ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ رسول الله ﷺ قَالَ: «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتفرَّقَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفْقَةَ خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ»، وقال بعده: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَمَعْنَى هَذَا: أَنْ يُفَارِقَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ، وَلَوْ كَانَتْ الْفُرْقَةُ بِالْكَلَامِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ خِيَارٌ بَعْدَ الْبَيْعِ؛ لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْحَدِيثِ مَعْنًى؛ حَيْثُ قَالَ ﷺ: «وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ»[1].

وربّما يكتفي التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ بعرْض القولِ الرّاجح ودليله؛ اكتفاءً بقوّته

(١) جامع التّرمذيّ؛ برقم: (١٢٤٧).

وضعْف قولِ مخالِفِهِ أو شذوذه، وهذا يكثر أيضاً في «الجامع»[١].

وربّما عَرَضَ القولَ الرّاجحَ بدليلِهِ، وحكى القول الآخر دون دليله؛ لِعَدمِهِ، أو ضعْفِهِ[٢].

ومثال ما فُهم فيه التّرجيح مِن قرينة التّبويب وغيرها: ما جاء في باب كَرَاهِيَةِ الْأَذَانِ بِغَيْرِ وُضُوءٍ، فبعد أن ساق حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «لَا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ إِلَّا مُتَوَضِّئٌ»؛ قال رحمه الله: «وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْأَذَانِ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ؛ فَكَرِهَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ، وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ المبَارَكِ وَأَحْمَدُ»[٣].

فظاهرُ ترجمته دالٌّ على ترجيحه قولَ مَن يرى كراهةَ الأذانِ على غير طُهْر.

العنصر الرّابع: براعةُ الاستنباطِ بمراعاةِ إلحاقِ غير المنصوص مِن المسائل بما نُصّ عليه في حديث الباب.

في بعض المحطّات مِن «الجامع» يُفرِّع الإمام التّرمذيّ رحمه الله أو يستنبط من حديثِ البابِ مسائلَ لم تردْ في منطوقِ الحديثِ ولا نصِّ التّرجمةِ، ولكنّ الحديثَ أو الترجمةَ يقتضيان ذلك التّفريعَ والاستنباطَ؛ فلا يُفِيتُ الفرصةَ؛ فيذْكُرُ ما يتعلّق بالمسألة من توابعَ ولواحقَ.

فمثال التّفريع على ما تضمّنه حديث الباب[٤]: ما جاء في «باب مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ فِي الصَّلَاةِ»؛ حيث أخرج حديث قَبِيصَةَ بْنِ هُلْبٍ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه

---

(١) جامع التّرمذيّ: (١/ ٣٤٤).

(٢) جامع التّرمذيّ: (١/ ٢٤٧).

(٣) جامع التّرمذيّ: (١/ ٢٤٢).

(٤) هذا المثال والذي بعده؛ ذكره د. نور الدين عتر في كتابه عن التّرمذيّ؛ ص: (٣٣٢-٣٣٣).

رفع المسهم

قال: كان رسول الله ﷺ يَؤُمُّنا فَيأْخُذُ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ»، ثم فرّع عليه بقوله: «والْعَمَلُ على هذا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ يَرَوْنَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنْ يَضَعَهُمَا فَوْقَ السُّرَّةِ، وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنْ يَضَعَهُمَا تَحْتَ السُّرَّةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ عِنْدَهُمْ».

ووجه التّفريع: أنّ الحديث لم يَنُصّ على مَحلّ وضْع الأيدي في الصّلاة، وإنّما نصّ على مشروعيّةِ الفعل فحسب؛ فأتَمّ الإمامُ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ بيانَ المسألة بهذا التّفريعِ لِمَسِيسِ الحاجةِ إليه في هذا الموضع.

وليت شعري! ما حيلةُ مَن يُوالي ويُعادي في محلِّ وضْع الأيدي في الصّلاة، والإشارة بالسّبابة في التّشهّد، وغيرها مِن الفروع التي اتّسع الأمرُ فيها لذوِي القلوب الصّافية النّقيّة مِن الصّدر الأول ومَن بعدهم، وإلى الله الشّكوى!؟

ومثال الاستنباط من حديث الباب: ما جاء في «باب مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ وَتَحْلِيلِهَا»؛ فقد أخرج حديث أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ..» الحديث.

ثم استنبط مِن الحديث أنّ التكبير لا يُغني غيرُه عنه، ولا يقوم سواه مقامَه في تحريم الصّلاة وانعقادها؛ بقوله: «وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ المبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: إِنَّ تَحْرِيمَ الصَّلَاةِ التَّكْبِيرُ، وَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ دَاخِلًا فِي الصَّلَاةِ إِلّا بِالتَّكْبِيرِ. قَالَ أبو عِيسَى: وسَمِعْت أَبَا بَكْرٍ مُحَمّد بنَ أَبَانَ مُسْتَمْلِيَ وَكِيعٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: لَوْ افْتَتَحَ الرَّجُلُ الصَّلَاةَ بِسَبْعِينَ اسْماً مِنْ أَسْمَاءِ الله وَلَمْ يُكَبِّرْ لَمْ يُجْزِهِ، وَإِنْ أَحْدَثَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ أَمَرْتُهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ ثُمَّ يَرْجِعَ إِلَى مَكَانِهِ فَيُسَلِّمَ؛ إِنَّمَا الْأَمْرُ عَلَى وَجْهِهِ»[1].

---

(١) جامع التّرمذيّ: (١/ ٢٧٩).

المطلب الثّاني: منهجُه في تراجم الأبواب

تراجم الأبواب في المصنّفات الحديثيّة مِن أهمّ ما يتعيّن على المصنّف الاهتمامُ به، وإيلاؤه قدراً عالياً مِن التّيقّظ والفهم والتّدقيق، ذلك أنّها تعبّر عن مدى فهمِه وقدرته على الاستنباط.

وبالاستقراء يتبيّن أنّ طريقة التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في تبويبِه تتنوّع نوعين:

النّوع الأوّل: جَمْعُ أبوابٍ كثيرةٍ في مساقٍ واحدٍ، ويَستعملُ له الإمام عبارة «أبواب»؛ نحو قوله: أَبْوَابُ الْأَذَانِ، و: أَبْوَابُ السَّهْوِ، و: أَبْوَابُ الْوِتْرِ، و: أَبْوَابُ الْعِيدَيْنِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ.

النّوع الثّاني: الحديثُ عن بابٍ واحدٍ مِن الفقه، ويَستعملُ له الإمام عبارة «باب»؛ نحو قوله: بابُ مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ، و: بابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ، و: بابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ.

ولدى النّظرِ في تراجم الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في جامِعِه؛ يمكن تصنيفها إجمالًا إلى ما يلي[(١)]:

الصّنف الأول: التّراجم الظّاهرة: وهي المطابقة لمنطوق ما ورد في مضمونها مطابقةً جليّة لا تحتاج من العالِم إلى إعمال فِكرٍ وتأمّل، وهذا الصّنف هو الغالب في «الجامع».

ولقد سَلَكَ الإمام في هذا الصّنف مسالك؛ منها:

أوّلًا: التّرجمة الخبريّة العامّة: وتكون في الغالب دالّةً على المعنى الإجماليّ لمضمون الباب، وبمجرّد قراءة الوارد في الباب يتبيّن المراد بيُسْرٍ.

---

(١) راجع: الإمام التّرمذيّ للعتر؛ ص: (٢٧٤).

ومثالها: في «باب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي مَعَ الرَّجُلَيْنِ» أوْرد حديث سَمُرَةَ ابنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ الله ﷺ إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً أَنْ يَتَقَدَّمَنَا أَحَدُنَا»؛ فَفُهِم منه أنّ المراد من التّرجمة أنّه إذا كانوا ثلاثةً قام رجلان خلفَ الثالث منهما وهو الإمام.

ثانياً: التّرجمة الخبريّة الخاصّة: وذلك بأن تكون في صورةِ حكمٍ واضحٍ لا يتطرّق إليه الاحتمال.

ومثالها: في «باب مَا جَاءَ أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِن الرَّأْسِ» أخرج حديث أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثاً وَيَدَيْهِ ثَلَاثاً وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَقَالَ: «الْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ»؛ فوَضح من التّرجمة أنّ الأذنين من الرّأس.

ثالثاً: التّرجمة الاستفهاميّة: وهي المَصُوغةُ بعبارةٍ من عبارات الاستفهام؛ نحو: كم، وكيف، وهل، وغيرها، والمقصود منها: شحْذ الهمّ لمعرفة الحكم وذلك إذا كانت المسألة خلافيّة، أو معرفة الدّليل إذا كانت المسألة اتّفاقيّة.

ومثال التّرجمة الاستفهاميّة للمسألة الخلافيّة لأجل معرفة الحكم: قوله: «باب مَا جَاءَ كَيْفَ الْجُلُوسُ فِي التَّشَهُّدِ؟».

ومثال التّرجمة الاستفهاميّة للمسألة الاتّفاقيّة لأجل الاطّلاع على الدّليل: قوله: «باب مَا جَاءَ كَمْ فُرِضَ الْحَجُّ؟»، وهي مسألة إجماعيّةٌ أراد أن يُعرِّف بدليلها.

رابعاً: التّرجمة المقتبَسَةُ مِن حديث بابها: وهي التي جُعِلَ حديثُ بابها أو جزءٌ منه عنوانَها.

وفائدة التّرجمة بنصّ الأحاديث: الإعلامُ بأنّ المصنّفَ قائِلٌ بذلك الحديثِ ذاهبٌ إليه[1].

---

(١) راجع: الإمام التّرمذيّ للعتر؛ ص: (٢٧٩)، وقد ذكر أنّه وَجَد ذلك بالاستقراء في «الجامع» مطّرداً.

ومثالها: قوله «باب مَا جَاءَ إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا» وهو نصُّ حديثٍ.

الصّنف الثّاني: **التّراجم الاستنباطيّة**: وهي التي يُدرَكُ تطابُقُها مع مضمونِها بوجهٍ من الفكر والتّأمّل، وعلى العموم فهي في «الجامع» قليلةٌ، خفيفةٌ على الذّهن، قريبةٌ إلى فهم المتبصِّر.

ومثالها: قوله: «باب مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ» فقد أَوْدع تحت هذه التّرجمة حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنّ رَجُلًا أتى النبيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله هَلَكْتُ! قَالَ: «وَمَا أَهْلَكَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ. . » الحديث، وهو دليلُ مَن رأى وجوبَ الكفّارة على منتهكِ رمضانَ بالجماع، لكنّ صنيع التّرمذيّ في ترجمته يدلّ على أنه أراد عموم الإفطار سواء كان بوِقاعٍ أم بأكلٍ وشربٍ.

الصّنف الثّالث: **التّراجم المرسَلَة**: وهي التي اكتفى فيها التّرمذيّ رحمه الله بقوله: «باب» و «باب منه»، ولم يُعنْوِن بشيء يدلّ على المضمون.

وبالاستقراء يتّضح أنّ عبارة «باب»، و «باب منه» تستعمل في «الجامع» للدّلالة على اتّصال اللّاحق بالسّابق، ومثاله: قوله «باب مَا جَاءَ أَنَّ الماءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»، ثم أردف هذا الباب بقوله: بَاب مِنْهُ آخَرُ. وأخرج تحته حديث ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه مرفوعاً: «إِذَا كَانَ الماءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ».

المبحث الثالث: شرح بعض المصطلحات التي استعملها الإمام التّرمذيّ في «الجامع»

إنّ تفسير مصطلحاتِ مُصنِّفٍ مِن المتقدّمين أو المتأخّرين أمرٌ في غاية الصّعوبة والتّعقيد؛ ذلك أنّ الصّواب المقارِبَ لن يكون إلّا حليفَ مَن تتبّع واستقْرَى، وجَمَع المفترِق، ونَظَر في المجتمِعِ مِن كلام المصنِّف، ثم لن تتمّ له المزيّة إلّا بالفهم البالغ والتّضلّع الواسع في علوم ذلك المصنّف الأصليّة والمساعِدة.

وحيث إنّ التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أطلق جملةً وافرةً مِن المصطلحات والأقوال في جامعه، وَقَف دونها جمعٌ مِن الأئمّة موقفَ الحذِر المراجِعِ النّظَرَ مرّةً بعد مرّة= كان لزاماً عليّ أن لا أقتحم لُجّةً أنا لا أقدر على خوضِ غمارها، ولمّا كانت طبيعةُ البحث تقتضي أن أعرّجَ على هذه المصطلحات ولا بدّ؛ رأيتُ مِن اللّائق أن أجعل كلام أحد علماء الفنّ قائدِي وسائقي، وإن بدا لي شيءٌ أزيدُ به الأمر توضيحاً فعلتُ ذلك في الأصل أو الحاشية.

هذا، وقد كان صاحبُ «تحفة الأحوذيّ» عَقَد فصْلًا كاملًا مِن مقدّمته البديعة في شرح بعض الألفاظ التي استعملها الإمامُ التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جامعه فيما يتعلّق بتصحيح الأحاديث وتضعيفها، وما يندرج تحت باب الجرح والتّعديل، وفي بيان المذاهب وغير ذلك، وقد جمع في الفصل المذكور الجمْعَ الحَسَنَ، وقرّر تقريراتٍ موفّقةً نافعةً، فجعلتُهُ أصلَ هذا المبحث على شرطي السّالف.

وهذا أوانُ عرْضِ تلك المصطلحات:

١- «فِيهِ مَقَالٌ» أو «فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ»:

معناه أنّ فيه موضعَ قولٍ للمحدِّثين؛ أي: تكلَّموا فيه، وطَعَنوا في صِحّته، وقد استعمل الترمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا المصطلح كثيراً، فأحياناً يطلقه مِمّا يفيد تضعيف الرّاوي أو الحديث؛ كحديث عَبْدِ الله بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ إِلَى الله حَاجَةٌ أَوْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلْيَتَوَضَّأْ فَلْيُحْسِنْ الْوُضُوءَ ثُمَّ لِيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ». قال: «حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. فَائِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ»[١]، وأحياناً يُرْدِفُهُ بما يخفّف مِن تضعيفه؛ كحديث ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «فِي الْعَسَلِ فِي كُلِّ عَشَرَةِ أَزُقٍّ زِقٌّ». قَالَ: «فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ كَبِيرُ شَيْءٍ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ»[٢].

٢- «ذَاهِبُ الحَدِيثِ»:

أي: ذاهبٌ حديثُه، غيرُ حافظٍ للحديث، وهذا المصطلح من مصطلحات تضعيف الرّواة؛ كما هو مقرّر عند علماء الفنّ، يُقارِب أو يُقارِن مصطلح: فلانٌ يسْرق الحديث، ومتّهمٌ بالوضع وساقطٌ وهالكٌ[٣]، وقد حَكَم التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جامعه بهذا الوصف على رواةٍ ثلاثة؛ هم: مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ، وعَطَاءُ بْنُ عَجْلَانَ، وَسَيْفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّورِيّ وكلّ هؤلاء ضِعافٌ لا تقوم بهم حجّة.

---

(١) الجامع: (١/ ٤٨٩) برقم: (٤٧٩).

(٢) الجامع: (٢/ ١٧) برقم: (٦٢٩).

(٣) راجع: فتح المغيث: (٢/ ١٢١)، ميزان الاعتدال: (١/ ٤)، منهج الترمذيّ للحمش: (٣/ ١٠٤١).

رفع المسلم

٣- «مُقَارِبُ الحَدِيثِ»[١]:

يُروى بفتح الرّاء وكسرِها، فمَن فَتَح أَرَادَ: غيرُهُ يقارِبُهُ في الحفظ، ومَن كَسَرَ أَرَادَ: يُقارِبُ غَيْرَهُ، فهو في الأوّل اسم مفعولٌ، وفي الثاني اسم فاعلٍ، والمعنى واحد.

ونقل الحافظ السّيوطيّ في «تدريب الرّاوي» عن الحافظ العراقيّ أنّ قولهم: «مقارب الحديث» مِن ألفاظ التّعديل، مِن قوله ﷺ: «سدّدوا وقاربوا»؛ فمَن كَسَر قال: إنّ معناه: حديثُه مقاربٌ لحديثِ غيرِه، ومَن فتح قال: معناه إنّ حديثه يقاربُه حديثُ غيره، ومادّة فاعل تقتضي المشاركة.

٤- «شيخٌ ليس بذاك»:

قيل: أي: شيخٌ كبيرٌ غَلَب عليه النّسيان، ليس بذاك المقام الذي يُوثَق به؛ أي: روايته ليست بقويّة، والصّواب أن يُحْمَل قوله «هو شيخ» على الجرح؛ بقرينة مقارنته بقوله: «ليس بذاك»، وإن كان من ألفاظ التّعديل، ولإشعارِهِ بالجرْح؛ لأنّهم وإن عدّوه في ألفاظ التّعديل؛ فإنهم صرّحوا أيضاً بإشعاره بالقُرْب من التّجريح.

٥- «ليس إسناده بذاك»:

أي: بذاك القويّ، والمشار إليه بذاك:- ما في ذهْن مَن يَعتني بعلم الحديث، ويَعْتَدّ بالإسناد القويّ.

٦- «حديثٌ غريبٌ إسناداً»:

أي: لا متناً، والمراد: حديثٌ يُعرَفُ متنُه عن جماعةٍ من الصّحابة، وانفرد

(١) حَكَم التّرمذيّ بهذا الوصف في جامعه على راويين اثنين؛ اختلفتْ أقوال النّقاد فيهما، وهما: بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، وحَجَّاج بْن دِينَارٍ، ونَقَل هذا الوصف عن شيخه البخاريّ في جملةٍ من الرّواة.

واحدٌ بروايته عن صحابيّ آخر، قال في تدريب الرّاوي: «وينقسم -أي الغريب- أيضاً إلى غريبٍ متناً وإسناداً، كما لو انفرد بمتنه راوٍ واحدٌ، وإلى غريبِ إسناداً لا متناً؛ كحديثٍ معروفٍ روى متنَه جماعةٌ من الصّحابة، انفرد واحدٌ بروايته عن صحابيّ آخر، وفيه يقول التّرمذيّ: «غريب من هذا الوجه»[(١)].

٧- **«حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه»**:

أي: مِن هذا الإسناد، وأراد به ما أراد بقوله: هذا حديثٌ غريبٌ إسناداً.

والحديث الذي يتفرّد به بعض الرّواة يُوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرّد فيه بعضهم بأمرٍ لا يَذكُره فيه غيرُهُ، إمّا متْنُهُ وإمّا إسنادُهُ.

٨- **«حديثٌ مرسلٌ»**:

الحديث المرسَل هو الذي رواه التّابعيّ عن رسول الله ﷺ ولم يذكر الصّحابيّ، واستَعمل التّرمذيّ لفظ المرسل بمعنى المنقطع في كثيرٍ من المواضع، وكذلك غيرُه من المحدِّثين.

٩- **«حديثٌ جيّدٌ»**:

الجوْدة يُعبّر بها عن الصّحّة، إلّا أنّ الجهبذ من المحدِّثين لا يعدل عن صحيحٍ إلى جيّد إلّا لنكتة؛ كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردّد في بلوغه الصّحيح؛ فالوصف به أَنْزَلُ رتبةً مِن الوصف بصحيح، وكذا القويّ.

---

(١) تدريب الرّاوي: (٢/ ١٦٤). ولم أجد الإمام التّرمذيّ رحمه الله يستعمل مصطلح: «غريبٌ إسناداً» بعد استقراء «الجامع» بالحاسب الآلي، فلعلّ الشيخ المباركفوري عبّر به عن قول التّرمذيّ «غريبٌ من هذا الوجه»، والله أعلم.

رفع عبد الرحمن النجدي المسيد هم

١٠- «هذا أصحّ مِن ذلك»:

يقوله رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذِكْر الحديثين أو القولين، ومعناه ظاهرٌ في أنّ الحديثين أو القولين كليهما صحيحان، لكن هذا أقوى وأثبت من ذاك، لكنّ التّرمذيّ قد يستعمل «أصحّ» في قوله: «هذا أصحّ من ذاك» في هذا المعنى، وهو أصل التّفضيل، وقد يستعمل هذا اللفظ في معنى الصّحيح؛ فمعنى قوله: «هذا أصحّ من ذاك»؛ أي: هذا صحيحٌ بالنسبة إلى ذاك فهو غير صحيح، وقد يستعمله في معنى أَرْجَح، وذلك فيما إذا كان الحديثان أو القولان ضعيفيْن، لكن هذا أرْجَحُ وأقَلُّ ضعفاً من ذاك؛ فمعنى قوله: «هذا أصحّ مِن ذاك»؛ أي: هذا أقلّ ضعفاً مِن ذاك؛ كما قال أبو داود في سننه في كتاب الطّلاق في باب البتّة بعد رواية حديث ركانة: «إنه طلّق امرأته البتّة» ما لفظه: «وهذا أصحّ مِن حديث ابن خريج أنّ ركانة طَلّق امرأته ثلاثاً».

١١- «هذا الحديث أصحّ شيء في هذا الباب وأحسن»:

ليس معناه أنّ كلّ ما ورد في هذا الباب فهو صحيحٌ، وهذا الحديث أصحّ من الكلّ، بل معناه أنّ هذا الحديث أرْجَحُ من كلّ ما ورد في هذا الباب؛ سواءٌ كان كلّ ما ورد فيه صحيحاً أو ضعيفاً، فإن كان كلّ ما ورد في الباب صحيحاً فهذا الحديث أرجح في الصّحّة من الكلّ، وإن كان كلّه ضعيفاً فهذا الحديث أرجح مِن الكلّ؛ أي: أقلّ ضعْفاً من الكلّ.

ويظهر من تتبّع صنيع التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في جامعه؛ من خلال النّظر في الأحاديث التي أطلق عليها هذا المصطلح؛ أنّه يريد به: الأصحّيّة الاصطلاحيّة؛ بمعنى الثّبوت وعدم الضّعف؛ لا أنّه يريد به أفضل الموجود في الباب، بدليل أنّ ثلاثةً منها ثابتةٌ في الصّحيح؛ كما ستراه، والله أعلم.

ومتابعةً لهذا المصطلح في العرض والنّتيجة= قولُ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَحْسَنُ

شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ»؛ فإنّه أطلقه على جملة أحاديث؛ إمّا صحيحةٌ في الصّحيحين، أو صحيحةٌ في غير الصّحيحين، هي: حديثُ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا أَتَيْتُمْ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ»[١]، وحديثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبُولُ قَائِماً فَلَا تُصَدِّقُوهُ. مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِداً»[٢]، وحديثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً»[٣]، وحديثُ عَلِيٍّ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثاً ثَلَاثاً»[٤]، وحديثُ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ»[٥].

١٢- «حديثٌ فيه اضْطِرَابٌ»:

الحديث المضطرب هو الذي يُروى على أوجه مختلفةٍ من راوٍ واحدٍ مرّتين أو أكثر، ومِن راوٍ ثانٍ أو رواةٍ متقاربةٍ، وكان الجمع متعذّراً؛ فإن رجحت إحدى الرّوايتين أو الرّوايات بحفْظ راويها مثلاً، أو كثرة صحبة المرويّ عنه، أو غير ذلك من وجوه التّرجيحات؛ فالحكم للرّاجحة، ولا يكون الحديث مضطرباً؛ لا الرّواية الرّاجحة -كما هو ظاهرٌ- ولا المرجوحة، بل هي شاذّةٌ أو منكَرَةٌ.

والاضطراب موجبٌ لضعْف الحديث؛ لإشعاره بعدم الضّبط مِن رواته.

ويقع الاضطراب في الإسناد تارةً، وفي المتن أخرى، ويقع فيهما معاً؛ من راوٍ واحدٍ أو راوِيَيْن أو جماعة.

---

(١) الجامع؛ برقم: (٨).

(٢) الجامع؛ برقم: (١٢)

(٣) الجامع؛ برقم: (٤٢)

(٤) الجامع؛ برقم: (٤٤)

(٥) الجامع؛ برقم: (١٢٠).

رفع المسهم

وقد أَعَلَّ الإمامُ التّرمذيّ بالاضطراب جملةً من الأحاديث؛ بعضُها لاختلاف رواتها في رفعها ووقفها أو في وصلها وقطعها، وغالبُ اضطرابها إنما كان في الأسانيد، وقليلٌ منه في المتون؛ ومن هذه الأحاديث: حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه في دخول الخلاء[١]، وحديث إسرائيل في الاستجمار[٢]، وحديث عمر في تحسين الوضوء والدّعاء[٣]، وحديث أبي سعيد في كوْن الأرض كلّها مسجداً[٤].

١٣- «حَديثٌ غيرُ مَحْفُوظٍ»:

الحديث المحفوظ هو ما رواه الثّقة مخالفاً لمن هو دونه في القَبول، وأمّا الحديث الشّاذّ فهو ما رواهُ المقبولُ مخالفاً لمن هو أولى منه لكثرةِ عددٍ أو زيادةِ حفْظٍ.

وبيْن الشّاذّ والمنكر عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ؛ لأنّ بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في أنّ الشّاذّ روايةُ ثقةٍ أو صدوقٍ، والمنكَرُ روايةُ ضعيفٍ.

مثال ذلك: ما ذكره التّرمذيّ[٥] من روايةِ حمّاد بْن سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَن ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ بِلَالاً أَذَّنَ بِلَيْلٍ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُنَادِيَ: «إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ».

ثم قَالَ عَقِبَهُ: «هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عُبَيْدُ الله بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ عَن ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ

---

(١) الجامع؛ برقم: (٥).
(٢) الجامع؛ برقم: (١٧).
(٣) الجامع؛ برقم: (٥٥).
(٤) الجامع؛ برقم: (٣١٧).
(٥) الجامع: (١/ ٢٦١).

رفع
المسهم
عز الله لطالب الدين

فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

فحمّاد بْنُ سلمةَ ثقةٌ؛ إلّا أنّ روايةَ الثّقات ومَن هُم أكثر عدداً منه أولى وأرجح.

فالمراد بقول التّرمذيّ: «هذا الحديث غير محفوظ»، أي: شاذّ.

١٤- «هذا حديثٌ صحيحٌ»، و«هذا حديثٌ حسنٌ»، و«هذا حديثٌ ضعيفٌ»:

لم يفسّر الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مصطلح «صحيحٌ» عنده؛ ممّا استدعى النّظر في أحاديثِ جامعه التي حَكم عليها به «ما يزيد على الثّمانمائة (٨٠٠)، لأجل معرفة مرادِهِ بالصّحيح؛ هل هو ما جرى عليه المتأخّرون مِن أنّه الحديث السّالم مِن الشّذوذ والعلّة؟ أي: الصّحيح لذاته، أو أنّه يريد به درجةَ القبول -عموماً- الشّاملة للصّحيح بقِسْمَيْه والحَسَن بقسميْه؟

وأمّا مصطلح «حَسَنٌ» فهو مِن أكثر المصطلحات تعقيداً؛ إذ لم تختلف كلمةُ المحقّقين في تفسير مصطلحٍ مثلما اختلفوا فيه؛ سواءٌ كان ذلك عند جمهور المحدّثين، أو عند الإمام التّرمذيّ بعينه، ولم ينفرد التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ به ولكنه اشتهر به وبغيره مِن المصطلحات الآنِفة واللّاحقة، وقد سَبَقه شيخه البخاريّ إلى بعضها، وغالبُ ما كان المتقدّمون مِن الأئمّة يقولون في الحديث: صحيحٌ وضعيفٌ ومنكَرٌ وموضوعٌ وباطلٌ.

ومِن خِلال التتبّع بالحاسب للأحاديث التي حَكَم عليها التّرمذيّ بقوله: «حَسَنٌ»؛ إمّا مطلَقاً، أو مُقيّداً بوصْف آخر؛ كالغرابة وغيرها، تبيّن أنّها زهاء ثلاثمائة حديث (٣٠٠).

وتعريف الحديث الحسن عند التّرمذيّ هو ما ذكره في كتابه «العلل الصّغير»

بقوله: «وما ذكرنا في هذا الكتاب «حديثٌ حسَنٌ»؛ فإنّما أردنا حُسْنَ إسنادِهِ عندنا؛ كلّ حديث يُروى لا يكون في إسنادِهِ مَن يُتّهَم بالكذب، ولا يكون الحديثُ شاذّاً، ويُروَى من غير وجهِ نحو ذاك، فهو عندنا حديثٌ حَسَنٌ»[١].

١٥- «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ» و«هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ» و«هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ»، و«صحيحٌ غريبٌ»[٢]:

لا تناقض في اجتماع الحُسْن والصّحّة؛ بأن يكون الحديثُ حَسَناً لذاتِهِ صحيحاً لغيرِهِ[٣].

وأمّا اجتماع الغرابة والحسن فيستشكلونه بأنّ التّرمذيّ اعتبَر في الحَسَن تعدُّد الطّرق، فكيف يكون غريباً.

وجوابه: أنّ اعتبار تعدّد الطّرق في الحَسَنِ ليس على الإطلاق، بل في قسمٍ منه، وحيث حَكَم باجتماع الحسن والغرابة فقِسمٌ آخرُ.

وقال بعضهم: أشار بذلك إلى اختلاف الطّرق، بأن جاء في بعض الطّرق غريباً وفي بعضها حَسَناً.

---

(١) الجامع: (٦/ ٢٥١).

(٢) تبيّن بالحاسب الآلي أنّ التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أطلق مصطلح «حَسَنٌ صحيحٌ» عارياً عن قيد الغرابة على ما يربو على ألف وستمائة حديث (١٦٠٠)، غالبُها من غير قيد إضافيّ، وفي بعضها كان يقيّد مصطلحه؛ فيقول مثلًا: حديثٌ إسنادُهُ حَسَنٌ صحيحٌ، حَسَنٌ صحيحٌ من هذا الوجه، حَسَنٌ صحيحٌ لا نعرفه إلّا من هذا الوجه. . . ، وأضاف الغرابة لمصطلحه فقال: « حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ» من غير قيود أخرى، أو معها على ما يزيد على الثّلاثمائة حديث (٣٠٠)؛ فيكون مجموع ما أطلق عليه التّرمذيّ هذا المصطلح بتوابعه المشار إليها زهاء ألفي حديث (٢٠٠٠).

(٣) التقييد والإيضاح للعراقيّ؛ ص: (٦١).

وقيل: الواو بمعنى «أو»؛ بأنّه يشكّ ويتردّد في أنّه غريبٌ أو حَسَنٌ؛ لعدم معرفته جزْماً.

وقيل: فيه إشكالٌ؛ لأنّ الحسن قاصرٌ عن الصّحيح؛ ففي الجمع بينهما في حديثٍ واحدٍ، جمْعٌ بين نفي ذلك القصور وإثباته.

وجوابه: أنّ ذلك راجعٌ إلى الإسناد، فإذا رُوي الحديث الواحد بإسنادين؛ أحدهما إسنادٌ حَسَنٌ، والآخر إسنادٌ صحيحٌ= استقام أن يقال فيه: إنه حديثٌ حسنٌ صحيحٌ؛ أي أنّه حَسَنٌ بالنّسبة إلى إسنادٍ صحيحٌ بالنّسبة إلى إسنادٍ آخر، على أنه غير مستَنْكَرٍ أن يكون بعض مَن قال ذلك أراد بالحسن معناه اللّغويّ، وهو ما تميل إليه النّفس ولا يأباه القلب، دون المعنى الاصطلاحيّ الذي نحن بصدد[1].

١٦- الكراهة:

مِن الألفاظ التي استعملها التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جامعه= لفْظُ: الكراهة والكراهية؛ فقال مثلًا: «باب كراهية الاستنجاء باليمين»[2]، وقال: «باب ما جاء في كراهية البول في المغتسل»[3]، وقال: «باب ما جاء في كراهية النّوم قبل العشاء»[4]، وقال: «باب كراهية الصّلاة بعد العصر وبعد الفجر»[5]، وقال: «باب ما جاء كراهية الأذان بغير وضوء»[6]، وقال: «باب ما جاء في

---

(١) راجع تفسير هذه المصطلحات في: محاسن الاصطلاح للبلقيني؛ ص: (١١٤)، والتقييد والإيضاح للعراقيّ؛ ص: (٦١)، والاقتراح؛ ص: (١٧٣)، النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/ ٤٧٥).

(٢) الجامع: (١/ ٦٥).

(٣) الجامع: (١/ ٧٢).

(٤) الجامع: (١/ ٢١٠).

(٥) الجامع: (١/ ٢٢٤).

(٦) الجامع: (١/ ٢٤١).

رفع عبد الرحمن المسلم

كراهية أن يُبادرَ الإمام في الرّكوع والسّجود»[١].

والمقرَّرُ أنّ الإمام التّرمذيّ رحمه الله لم يُرِدْ بهذا اللّفظ= المشهورَ من معانيه، وهو: التّنزيه وترْكُ الأولى، بل قد يريد هذا المعنى أحياناً، ويريد به في أحيانٍ أخرى معنًى عامّاً شاملًا للتّنزيه والحرمة.

١٧- أهل الرّأي:

نَقَل التّرمذيّ رحمه الله في باب إشعار البُدْن عن وكيع أنّه قال: «لا تنظروا إلى قول أهل الرّأي في هذا؛ فإنّ الإشعار سنّةٌ وقولهم بدعةٌ».

وأهل الرّأي هُم كلّ مَن كان الغالبُ على درْسِهِ الفقهيِّ الدّليلُ العقليّ والمأخذ النّظريّ؛ سواء كان مِن العلماء الحنفيّة خاصّة، أو مِن غيرهم مِمّن يشترك معهم في المعنى مِن سائر المذاهب.

١٨- أهل الكوفة:

أَكْثَرَ التّرمذيّ رحمه الله مِن استعمالِ مُصطَلَحِ «أَهْلِ الكُوفَةِ»، وقد اختلفَ العلماءُ في بيانِهِ، وتحديدِ المرادِ مِنه.

والصّحيحُ -والله أعلم- أنّه أَرَادَ بِهِ مَنْ كَانَ فِي الكُوفَةِ مِمّنْ يُمَثِّلُونَ مَدْرَسَةَ الرَّأْيِ، وإمامُهُم: الإمامُ أبو حنيفة رحمه الله؛ على أنّه أحياناً يقول: «بَعْضُ أهلِ الكوفَةِ» ولَعَلّ مُرَادَهُ بهم: خصوصُ مدرسةِ أهلِ الرَّأي، وإخراجُ من يُمثّل مدرسةَ أهلِ الحديثِ مِن الكوفيّين؛ كالإمام سفيان الثّوريّ وغيره.

نسأل الله تعالى التّوفيق والسّداد، والهداية والرَّشاد، هو حسبُنا ونعم الوكيل، وهو الهادي إلى سواء السّبيل.

والله تعالى أَعْلَمُ ونِسبةُ العلْمِ إليه أسْلَم

---

(١) الجامع: (١/ ٣١٤).

ملحق بصور مخطوطات

الجامِع المختَصَر

الشهير

بسنن التّرمذيّ

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

نسخة الكَروخي

نسخة الكَروخي

رفع
المسهم
عز الله لرحمه الله

نسخة الكَروخي

كتاب الجامع

المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل

تصنيف الإمام الحافظ أبي عيسى

محمد بن عيسى بن سورة الترمذي رحمة

الله عليه ومغفرته ورضوانه لديه

النسخة التركية التي قرئت على الحافظ ابن العربي

النسخة التركية التي قرئت على الحافظ ابن العربي

عن بريدة وانس وعبد الله بن عمرو والمقداد بن الاسود وابي شريح وابي امامة هذا
حديث حسن غريب من هذا الوجه وقد روي هذا الحديث عن مجاهد عن عائشة وابي هريرة
ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا قتيبة قال حدثنا الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن ابي بكر
وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما زال جبريل
يوصيني بالجار حتى ظننت انه سيورثه حدثنا احمد بن محمد قال اخبرنا عبد الله بن المبارك عن
حيوة بن شريح عن شرحبيل بن شريك عن ابي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الاصحاب عند الله خيرهم لصاحبه وخير الجيران عند الله
خيرهم لجاره هذا حديث حسن غريب وابو عبد الرحمن الحبلي اسمه عبد الله بن يزيد

آخر الجزء الاول من كتاب الترمذي

يتلوه في الجزء الثاني ان شاء الله باب ما جاء في الاحسان الى الخدم
والحمد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه محمد النبي وآله اجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل
ووقع الفراغ من نساخته عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي في يوم الاربعاء عاشر ربيع الآخر سنة
ست وخمسين [illegible] نقلا من [illegible] على الشيخ ابي الفتح الكروخي رواية [illegible]
[illegible] اول الكتاب [illegible] الامام ابي الفضل [illegible]

نسخة ابن الجوزي والتي كتبها بخطه

بسم الله الرحمن الرحيم
باب ما جاء لا تقبل الصلوة بغير طهور
حدثنا ابو [illegible] عبد الرحمن بن [illegible] قال [illegible] يعقوب بن يوسف
بن احمد بن يوسف العطار [illegible] قال انا ابو ذر محمد بن ابرهيم الترمذي قال
ابو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي قال نا قتيبة بن سعيد قال نا ابو
عوانه عن سماك بن حرب قال ونا هناد قال نا وكيع عن اسرائيل عن
سماك بن حرب عن مصعب بن سعد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لا تقبل صلوة بغير طهور ولا صدقة من غلول قال هناد في
حديثه الا بطهور قال ابو عيسى هذا الحديث اصح شيء في هذا الباب
واحسن وفي الباب عن ابي المليح عن ابيه وابي هريرة وانس وابو المليح
بن اسامة اسمه عامر ويقال زيد بن اسامة بن عمير الهذلي
باب ما جاء في فضل الطهور حدثنا اسحق بن موسى الانصاري
قال نا معن بن عيسى القزاز قال نا مالك بن انس ونا قتيبة عن مالك عن
سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا توضا العبد المسلم او المومن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل
خطية نظر اليها بعينيه مع الما او مع اخر قطر الما او نحو هذا فاذا
غسل يديه خرجت من يديه كل خطيه بطشتها يداه مع الما او مع اخر
قطر الما حتى يخرج نقيا من الذنوب قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح وهو
حديث مالك عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة وابو صالح والد سهيل
هو ابو صالح السمان واسمه ذكوان وابو هريرة اختلفوا في اسمه فقالوا
عبد شمس وقالوا عبد الله بن عمرو وهكذا قال محمد بن اسمعيل وهذا اصح
قال ابو عيسى وفي الباب عن عثمن بن عفان وثوبان وعمرو بن عبسة
والصنابحي وعبد الله بن عمرو وسلمان والصنابحي الذي روى عن
ابي بكر الصديق رضي الله عنه ليس له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم
واسمه عبد الرحمن بن عسيلة ويكنى ابا عبد الله رحل الى النبي صلى
الله عليه وسلم فقبض النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الطريق وقد روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم احاديث والصنابح بن الاعسر الاحمسي
صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ويقال له الصنابحي ايضا وانما حديثه
قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اني مكاثر بكم الامم فلا تقتتلن
بعدي
باب ما جاء ان مفتاح الصلوة الطهور
حدثنا هناد وقتيبة ومحمود بن غيلان قالوا نا وكيع عن سفين

نسخة رواية أبي ذر الترمذيّ (تركيا)

نسخة رواية أبي ذر الترمذيّ (تركيا)

فهرس

رفع
المسَاهِم

تم الصف والإخراج
بشركة غراس للطباعة
هاتف: ٤٨١٩٠٣٧ - فاكس: ٤٨٣٨٤٩٥

رفع
المسارهم

وأبي هريرة وأنس وعبد الله بن عمرو والمقداد بن الأسود وأبي شريح وأبي أمامة. وهذا
حديث حسن غريب من هذا الوجه وقد روي هذا الحديث عن مجاهد عن عائشة وأبي هريرة
أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم. حدثنا قتيبة قال حدثنا الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر
وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما زال جبريل
يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه. حدثنا أحمد بن محمد قال أخبرنا عبد الله بن المبارك عن
حيوة بن شريح عن شرحبيل بن شريك عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه وخير الجيران عند الله
خيرهم لجاره. هذا حديث حسن غريب وأبو عبد الرحمن الحبلي اسمه عبد الله بن يزيد.

آخر الجزء الأول من كتاب الترمذي

يتلوه في الجزء الثاني إن شاء الله باب ما جاء في الإحسان إلى الخدم

والحمد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه محمد النبي وآله أجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل

ووقع الفراغ من نسخه عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي في يوم الأربعاء عاشر ربيع الأول سنة
ست وثلثين وخمسمائة بعد أن سمعه جميعه على الشيخ أبي الفتح الكروخي بواسطة سماعه
الله المرحوم ... وفي أول الكتاب قراءة الشيخ الإمام أبي الفضل أحمد بن محمد

مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة

المشروع السابع: «سماع وختم سنن الإمام ابن ماجه»

المدخل إلى سنن الإمام ابن ماجه

تأليف
نور الدين بن عبد السلام مسعي

مكتب الشؤون الفنية

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

2008-10-12

مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة

المشروع السابع: «سماع وختم سنن الإمام ابن ماجه»

الأمانة العامة للأوقاف
مصرف المساجد

المدخل إلى سنن الإمام ابن ماجه

تأليف

نور الدين بن عبد السلام مسعي

مكتب الشؤون الفنية

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

قالوا في الإمام ابن ماجه

- قال الإمام أبو يعلى الخليليّ: «ثقة كبير، متّفق عليه، محتجّ به، له معرفة بالحديث وحفظ».
- وقال أيضا: «عالم بهذا الشّأن، ورع، مكثر، صاحب تصانيف».
- وقال الحافظ عبد الكريم الرّافعيّ: «و هو إمام من أئمّة المسلمين، كبير، متقن، مقبول بالاتّفاق».
- وقال العلامة ابنُ خِلّكان: «الحافظ المشهور، مصنِّف كتاب (السنن) في الحديث، كان إمامًا في الحديث، عارفًا بعلومه، وجميع ما يتعلق به».
- وقال الحافظ ابنُ الأثير: «وكان عاقلاً، إماماً، عالماً».
- وقال الإمام الذهبي: «الحافظ الكبير، الحجة، المفسّر».
- وقال أيضاً: «كان ابنُ ماجه حافظاً، ناقداً، صادقاً، واسعَ العلم».
- وقال الحافظ ابنُ كثير: «صاحب كتاب السّنن المشهورة، وهي دالّة على عمله وعلمه، وتبحره و اطّلاعه، و اتّباعه للسّنة في الأصول والفروع».
- وقال الحافظ ابنُ ناصر الدين الدّمشقي: «أحد الأئمّة الأعلام، وصاحب (السنن) أحد كتب الإسلام، حافظ ثقة كبير».

قالوا في «سنن الإمام ابن ماجه»

- قال الحافظ أبو الفضل ابن طاهر: «و هذا الكتاب وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء؛ فإنّ له بالريِّ وما والاها من ديار الجبل، و قُوهِسْتان، و مَازِنْدِران، وطَبَرِسْتان، شأنٌ عظيمٌ، عليه اعتمادهم، وله عندهم طرقٌ كثيرةٌ، و قد ذكر له في تاريخ قزوين ما يعرف به الجاهل قدره ومنزلته».
- وقال الحافظ عبدالكريم الرافعيّ: «ويقرن سننه بالصحيحين، وسنن أبي داود والنسائي وجامع الترمذي، وسمعت والدي رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: عرض كتاب السُّنن لابن ماجه على أبي زرعة الرازي فاستحسنه».
- وقال الحافظ ابنُ كثير: «و هو كتاب مفيد، قويُّ التَّبويب في الفقه».
- وقال الإمام الذّهبيّ: «سنن أبي عبداللَّه كتابٌ حسنٌ، لولا ما كدّره من أحاديث واهية ليست بالكثيرة».
- وقال الحافظ ابن حجر: «وكتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب».
- وقال العلاّمة صِدِّيق حسن خان: «وفي الواقع الذي فيه من حسن الترتيب، وسرد الأحاديث بالاختصار من غير تكرار ليس في أحد من الكتب».

رفع المسهم

تصـــدير

الحمد لله الكبير المتعال، نحمده تمام الحمد على كلّ حال، والصّلاة والسّلام على سيّدنا ونبيّنا محمّد في البكور والآصال، وعلى آله وأصحابه الرّاسخين رسوخ الجبال. أمّا بعد:

فإنّ علم الحديث النّبويّ مِن أهمّ العلوم وأنفعِها، ولذلك اعتنى به الأئمّة والحفّاظ قديماً وحديثاً، ولَمّا كان أعظم فنونه بركةً سماعُ حديثِ النبي ﷺ من أفواه المشايخ المعتبرين؛ علماً واستقامةً وروايةً ودرايةً؛ بَذَل أهلُه في سبيل ذلك مُهَجَهُم وغالي أيامِهم ونهايةَ جهدِهم، ولَمّا أخلصوا وتَعِبُوا وكَدُّوا ونَصَبوا؛ لا جَرَم أفْلحَ سَعْيُهم ونَجَح عزمُهُم، وكانوا خَيْرَ أسوةٍ لمن بعدهم، وبِجَلالِ هِمَمِهِم حُفظت السّنّة مِن التّبديل والتّغيير.

ولأنّ الحرصَ على الإسناد من خصائص هذه الأمّة، وسنّةٌ بالغةٌ من السّنن المؤكّدة في العلم وآداب المتعلّمين؛ كان حرص أهل الحديث عليها مُميَّزاً؛ تشريفاً لأنفسهم لينتظموا في سلسلةٍ واحدةٍ مع رسول اللّه ﷺ، وحفاظاً على الموروثِ النّفيسِ مِن علْم رسولِ اللّه ﷺ وأصحابِه البررةِ رضي الله عنهم، حتى لقد قال عبد اللّه بن المبارك رحمه الله: «الإسناد مِن الدِّين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء».

وقد عَزَم قطاعُ المساجد بوزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة بدولة الكويت ممثّلاً بمكتب الشّؤون الفنيّة على إحياء هذه السُّنّة العلميّة الْمَنسيّة؛ وذلك بإقامة

مشروعِ سماعِ وقراءةِ الكتبِ السّبعة: «صحيح البخاريّ، صحيح مسلِم، سنن الترمذيّ، سنن أبي داود، مؤطّأ مالك، سنن النّسائيّ، سنن ابن ماجه»، وقد نَجَزَتْ قراءةُ الصّحيحين، وجامعِ الترمذيّ، وسننِ أبي داود، وموطأ الإمام مالك، وتَمّ سماعُها من أوّلها إلى آخرها، وأُجِيز فيها. بحمد اللّه وفضله. مئاتٌ مِن طُلاّب العلم وطالباته.

وقد اعتَمَدَتْ تلك المجالسُ آليةً في القراءة؛ ترتكز على السّرعةِ، مع محاولةِ الضّبط، وعدمِ الإخلال بالمعاني.

وقراءةُ كُتُب الحديث بهذه الطّريقة لها عدّةُ فوائد؛ منها:

١- كثرةُ ذكْر اللّه تعالى بقراءتها ودوامِ النّظر فيها.

٢- كثرةُ الصّلاة والسّلام على النّبيّ ﷺ.

٣- مراجعةُ الحفظ لمن كان حافظاً لشيءٍ منها.

٤- التّدبّرُ والتّأمّلُ لألفاظ الحديث النّبويّ ومعرفةُ غَرِيبِه.

٥- مراجعةُ الأحكام والمسائل الفقهيّة.

٦- معرفةُ الرِّجال وأنسابهم بذِكْر الأسانيد وتكرارِ قراءتها.

٧- الدّرايةُ العلميّة والرِّوايةُ المتّصلة الصّحيحة.

٨- إحياءُ سنّةِ الإسنادِ والإجازات.

٩- الرّصيدُ العلميُّ للبلد؛ إذ بهذه المجالس أصبحت محطَّ الأنظار في أسانيد كُتُبِ السّنّة الكِبار.

ومن باب تمام الفائدة رغِب مكتبُ الشّؤون الفنّيّة في إصدار مداخلَ لهذه الكتُب؛ تُجلّي سيرةَ المصنِّف للكتابِ المرادِ قراءتُه وسماعُه، وتُبيِّن منهجَه

رفع
المسهم

كتابه، وتُلقي الضّوء على تعريفِ الكتابِ تعريفاً علميّاً ينفع طلاّب العلم عموماً، والمنتظِمين منهم في مشروع السّماع والقراءة على وجهٍ مخصوص.

وبمناسبة بداية المشروع السابع : وهو سماعُ وختْمُ سنن الإمام ابن ماجه؛ كان هذا المدخَلُ المختصَر الجامِعُ؛ تعريفاً به وبمصنِّفِه، وقد قام بإعدادِه وتأليفه: الشيخ نور الدين بن عبد السلام مسعي، الباحث بمكتب الشؤون الفنية، فله جزيلُ الشّكر والتّقدير، ونسأل اللّه تعالى له تمامَ الأجرِ والعافية.

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات.

مكتب الشّؤون الفنيّة

الكـويت

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

رفع
المسيّهم
عز الله له ولوالديه

المقـدمة

إنّ الحمدَ لله؛ نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ باللّه من شرورِ أنفسِنا، ومن سيئاتِ أعمالِنا، مَن يهده اللّه فلا مضِلَّ له، ومَن يُضلل فلا هادي له، وأشهَدُ أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريكَ له، وأشهدُ أنّ محمّداً عبدُه ورسوله ﷺ .

أما بعد: فهذه رسالةٌ مختصرة كتبتُها؛ لتكون مدخلاً إلى «**سنن الإمام ابن ماجه**»؛ ترجمتُ فيها للإمام، وذكرتُ بعضَ أقوال أهل العلمِ في الثناءِ عليه، وتكلمتُ عن رحلاتِه، وشيوخِه وتلاميذِه، وسائرِ ما يتعلقُ بحياته العلميَّة.

ثم عرَّفتُ فيها بـ«كتاب السنن»، وبيَّنتُ مكانتَه بين الكتب الستّة، وحكمَ زوائده عليها، وما امتازَ به من خصائص أوجبَت جعلَه السادسَ من الكتبِ الستّةِ دون غيره، كما ذكرتُ طرفاً من الصناعة الحديثيَّةِ في هذا الكتاب، وأشرتُ إلى وجوه العنايةِ به عند العلماءِ قديماً وحديثاً.

والرسالةُ لبنةٌ جديدةٌ يضعُها مكتبُ الشؤون الفنيّة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة بدولة الكويت لخدمة طُلَّاب الحديث النبويِّ الشريف.

وقد جاءَ تأليفُها بمناسبة انعقادِ مجالسِ قراءة وسماع سنن الإمام ابن ماجه، وذلك ضمن «**مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة**»، والذي عزمَ قطاعُ المساجد بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة - ممثّلاً بمكتب الشؤون الفنيَّة - المضيَّ فيه، وقد تمَّت مجالسُ سماع الصحيحَين، وجامعِ الترمذي، وسنن أبي داود، وموطأ الإمام مالك، وسنن الإمام النّسائي، وسيكون المشروعُ السابع هو قراءةُ

وسماعُ سننِ الإمام ابن ماجه - بإذن اللَّه تعالى -.

ولعلَّ قارئ هذا المدخل يَلحظُ قلَّةَ المادة العلميّة، وغموضَ بعض الجوانب، خاصةً فيما يتعلق بحياة ابن ماجه الشخصيَّة، وليس هذا راجعاً إلى قصورٍ في البحثِ حول هذا الإمامِ رَحِمَهُ اللَّهُ وكتابِه، وإنما مردّ ذلك إلى أنّ المصادرَ لم تُسعِف بشيءٍ ممَّا يتعلَّق بتلك الجوانب المشار إليها وغيرها، وقد صرَّحَ بهذه المشكلة التي تعترض الباحثَ حول الإمام ابن ماجه وكتابِه غيرُ واحد، ومنهم الشيخُ محمّد مصطفى الأعظمي في لمقدمته لـ(سنن ابن ماجه).

وإذا عرفَ القارئ الكريمُ هذه الحقيقة، واستصحبَ معها قِصرَ المدّة التي كُتِب فيها هذا المدخل : عذرَ أخاه الباحثَ المقصِّر، وتمثَّلَ بقول الشاعر [الرّجز]:

وإن تجد عيباً فسُدَّ الخلَلا ... فجلَّ مَن لا عيبَ فيه وعلَا

واللَّه أعلم

وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّد وَعَلى آله وصحبه وسلم

أبو عبد الرحمن

نور الدين بن عبد السلام مَسْعِي

الكويت في : ٢٢/٣/١٤٢٩هـ

الموافق: ٣٠/٣/٢٠٠٨م

رفع
المسهم

خطة الرسالة

جعلت هذا المدخلَ في مقدمة وفصلين وخاتمة :

- **الفصل الأول: حياة الإمام ابن ماجه**

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه وكنيته ونسبه ونسبته.

المبحث الثاني: بلده «قزوين».

المبحث الثالث: مولده ونشأته.

المبحث الرابع: طلبه للحديث ورحلاته.

المبحث الخامس: شيوخ الإمام ابن ماجه.

المبحث السادس: تلاميذ الإمام ابن ماجه.

المبحث السابع : مؤلفات الإمام ابن ماجه.

المبحث الثامن: مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه.

المبحث التاسع: وفاته.

- **الفصل الثاني: سنن الإمام ابن ماجه**

وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بسنن الإمام ابن ماجه.

المبحث الثاني: رواته.

المبحث الثالث: زيادات أبي الحسن القطّان.

المبحث الرابع: عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه.

المبحث الخامس: مكانة «سنن ابن ماجه»، وثناء العلماء عليه.

المبحث السادس: شرط الإمام ابن ماجه في (سننه).

المبحث السابع: مرتبته بين كتب السنّة.

المبحث الثامن: درجة أحاديث «سنن ابن ماجه»، وحكم زوائده.

المبحث التاسع: منهج الإمام ابن ماجه في سننه.

المبحث العاشر: عناية العلماء بسنن الإمام ابن ماجه.

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

الفصل الأول

حياة الإمام ابن ماجه

وفيه تسعة مباحث:

- ❑ المبحث الأول: اسمه وكنيته ونسبه ونسبته.
- ❑ المبحث الثاني: بلده «قزوين».
- ❑ المبحث الثالث: مولده ونشأته.
- ❑ المبحث الرابع: طلبه للحديث ورحلاته.
- ❑ المبحث الخامس: شيوخ الإمام ابن ماجه.
- ❑ المبحث السادس: تلاميذ الإمام ابن ماجه.
- ❑ المبحث السابع: مؤلفات الإمام ابن ماجه.
- ❑ المبحث الثامن: مكانته العلميَّة وثناء العلماء عليه.
- ❑ المبحث التاسع: وفاته.

المبحث الأول : اسمُه وكنيتُه ونسبُه ونسبتُه[١]

هو الإمام الحافظ: محمّد بن يزيد الرَّبَعيّ مَوْلاهم، أبو عبداللّه ابن ماجَه القَزْوِينيّ[٢].

وماجَه: بفتح الميم والجيم، بينهما ألف، وفي الآخر هاء ساكنة، لقب يزيد، وقيل: لقب جده، وقيل: اسم أمّه، والأول أصحّ، وهو بالتخفيف اسم فارسي[٣].

---

(١) انظر ترجمته في: (تاريخ دمشق) لابن عساكر (٥٦/ ٢٧٠-٢٧٢)، (المنتظم) لابن الجوزي (٥/ ٩٠)، (التدوين في أخبار قزوين) للرافعي (٢/ ٤٩-٥٠)، (التقييد) لابن نقطة (٢/ ١١٩-١٢١)، (وفيات الأعيان) لابن خِلّكان (٤/ ٢٧٩)، (تهذيب الكمال) للمزي (٢٧/ ٤٠-٤١)، (طبقات علماء الحديث) لابن عبد الهادي (٢/ ٣٤١-٣٤٢)، (تذهيب التهذيب) للذهبيّ (٤/ ٣٤٢-٣٤٣)، (تذكرة الحفاظ) له (٢/ ٦٣٦- ٦٣٧)، (سير أعلام النبلاء) له (١٣/ ٢٧٧-٢٨١)، (الوافي بالوفيات) للصفدي (٥/ ١٤٤)، (مرآة الجنان) لليافعي (٢/ ١٨٨)، (البداية والنهاية) لابن كثير (١١/ ٥٢)، (تهذيب التهذيب) لابن حجر (٩/ ٤٦٨- ٤٦٩)، (النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي (٣/ ٧٠)، (شذرات الذهب) لابن العماد (٢/ ١٦٢)، (طبقات المفسرين) للداودي (٣٥- ٣٦).

(٢) انظر: (التدوين) (٢/ ٤٩)، (تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٠)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٧٧)، (تهذيب التهذيب) (٩/ ٤٦٨).

(٣) انظر: (التدوين) (٢/ ٤٩)، (تهذيب التهذيب) (٩/ ٤٦٨)، (تاج العروس) للزبيدي (٦/ ٢٢١) (موج).

فائدة: نقل ابن ماكولا في (الإكمال) (٧/ ١٥٤) عن أبي الفضل المراغي أنّ (ابن ماجه) بتشديد الجيم، و هو خلاف المشهور الذي اتّفقت عليه كتب التراجم، كما اختلف المتأخرون في (الهاء) من (ماجه)؛ هل هي تاء أو هاء؟ و قد ذكر الخلاف في ذلك، وذهب إلى تصحيح الوجهين: محمد فؤاد عبد الباقي في (خاتمة سنن ابن ماجه) (٢/ ١٥٢٠- ١٥٢٣)، و ما=

رفع المسهم

والرَّبَعي: بفتح الرّاء والباء المنقوطة بواحدة، وفي آخرها العين المهملة، هذه النّسبة إلى ربيعة بن نِزار، وقلّما يستعمل ذلك؛ لأنّ ربيعة بن نزار شعب واسع، فيه قبائل عظام وبطون وأفخاذ، استغني بالنسب إليها عن النسب إلى ربيعة، ويقال الرّبعي أيضا لمن ينتسب إلى ربيعة الأزْد[1].

وابن ماجه لا يدرى إلى أيّ هذه القبائل أو البطون ينتسب؛ كما ذكر ابن خِلّكان[2].

والقَزْوِينِي: بفتح القاف وسكون الزاي، وكسر الواو، وسكون الياء المثنّاة من تحتها، وبعدها نون، هذه النسبة إلى قَزْوين، وهو بلده الذي سيأتي التعريف به.

=ذهب إليه خلاف الصحيح الذي نصّ عليه العلماء؛ فقد قال العلاّمة المعلميُّ في (مقدمة الإكمال) (١/ ٦٠): «و ثمّ أربعة أسماء صرّح أهل العلم بأنه يبقى آخرها هاء وقفاً و وصلاً، و هي: (ماجه- داسه- منده - سيده)...». و الله أعلم.

(١) (الأنساب) للسمعاني (٣/ ٤٣) باختصار.

(٢) انظر: (وفيات الأعيان) (٤/ ٢٧٩).

المبحث الثاني: بلدُه «قَزْوين»[١]

قَزْوين: مدينة مشهورة حسنة، تقع على نحو تسعين ميلا (١٥٤، ٨٤٠كم تقريبا) شمال غربي مدينة (طهران)، على سفوح جبال البرز بإيران.

وقد كانت منذ أقدم الأزمنة موضعًا جليلاً؛ تحرس الدروب المخترقة إقليم (طبرستان)، وتؤدي إلى شطآن بحر قزوين، وأوّل من استحدثها سابور ذو الأكتاف، وبقيت معقلا لأساورة الفرس والدَّيلم، إلى أن جاءت الفتوحات الإسلامية؛ ففتحت في خلافة عثمان بن عفان ﵁، وكان الصحابيُّ الجليلُ البراء بن عازب ﵁ أوَّلَ والٍ عليها، وذلك سنة أربع وعشرين من الهجرة (٢٤هـ).

ومنذ ذلك الحين دخلها الإسلام واستوطنها الفاتحون العرب، وتسرّب إليها اللّسان العربي، وما كاد يطل القرن الثالث الهجري حتّى اكتسبت قزوين شهرة كبيرة في علم الحديث، وبرز فيها عدد كبير من المحدّثين، مثل: الحافظ عليّ بن محمّد الطنافسيّ(٢٣٣هـ)، وعمرو بن رافع البجليّ (٢٣٧هـ)، وهارون ابن موسى التّميميّ (٢٤٨هـ)؛ فصارت بذلك - كما قال ابنُ خلّكان - «من أشهر مدن عراق العجم، وخرج منها جماعة من العلماء المعتبرين»[٢].

---

(١) انظر: (نزهة المشتاق في اختراق الآفاق) للإدريسي(٢/ ٦٧٨)، (معجم البلدان) لياقوت الحموي (٤/ ٣٤٢)، (بلدان الخلافة الشرقية) لكي لسترنج (٢٥٣)، (موسوعة البلدان العربية و الإسلامية) ليحيى شامي (٢٧٥).

(٢) انظر: (وفيات الأعيان) (٤/ ٢٧٩).

وقد بلغ من مكانة قزوين واتّساع الحركة العلمية فيها أن خصّها بعض أبنائها بالتأريخ لها، والترجمة لأعيانها وعلمائها، ومن أشهر هذه الكتب (التدوين في أخبار قزوين) للحافظ عبد الكريم بن محمّد الرافعيّ القزوينيّ(٦٢٢هـ).

قال ياقوتُ الحَمَويّ: «وقد روى المحدّثون في فضائل قزوين أخباراً لا تصحّ عند الحفّاظ النّقاد؛ تتضمن الحثّ على المقام بها؛ لكونها من الثّغور، وما أشبه ذلك»[١].

(١) انظر: (معجم البلدان) (٤/ ٣٤٢- ٣٤٣).

المبحث الثالث: مولدُه ونشأتُه

وُلد الإمام ابنُ ماجَه سنةَ تسعٍ ومائتينِ للهجرة، في مدينة قزوين؛ وقد ذكر ابنُ طاهر أنّه رأى له تاريخاً، وفي آخره بخط صاحبه جعفر بن إدريس: «سمعته يقول: ولدتُ سنة تسع»[١] يعني: ومائتين.

ولم تسعفْني المصادرُ بشيء ممّا يتعلّق بأسرته إلاّ ما ذُكر عن ابنه الذي يكتني به، وعن أخويه[٢] اللَّذين تولّيا دفنه مع ابنه؛ كما سيأتي.

ولا يخفى أنّه ما كان لابن ماجه أن يبرِّز في العلم، ويصبح إماماً فيه إلا لأنّه نشأ في وَسَطٍ علميٍّ، وتربّى في أكناف أسرة صالحة، غرست في نفسه حبّ العلم الشرعي عموما، وعلم الحديث خصوصًا؛ فدفعت به صغيراً - كما هي العادة - إلى الكتّاب لحفظ القرآن الكريم، وتعلّم الضروريِّ من علوم الدّين، ثم الجلوس - بعد ذلك - في حلقات المحدّثين التي غصّت بها مساجد قزوين، وإنْ كنّا لا نعلم متى بدأ بدراسته الحديث بالتّأكيد، لكنّا نعرف أنّ من كبار مشايخه الّذين تلقّى عنهم العلم عليَّ بن محمّد الطنافسيَّ المتوفّى سنة (٢٣٣هـ)، وكان ابنُ ماجه إذ ذاك في الرابع والعشرين من عمره، وقد أكثر عنه؛ كما ذكر

---

(١) انظر: (التقييد) (١/ ٢٢٠-٢٢١)، (تهذيب الكمال) (٢٧/ ٤١).

(٢) و ذكر له الذهبي في (السير) (١٣/ ٢٧٩) أخاً ثالثاً سمّاه: «الحسن بن يزيد بن ماجه»، و الله أعلم.

الذّهبيّ[١]، ممّا يدلّ على أنّه لازمه مدّة طويلة؛ فلذا نرجِّح أنه بدأ بدراسة الحديث في بداية شبابه؛ ما بين الخامسة عشرة، والعشرين من عمره؛ كما كانت العادةُ في تلك الأيام[٢].

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٧٧). و انظر لمعرفة من سمع منه بـ(قزوين): كتاب (التدوين) (٢/ ٤٩).

(٢) انظر: (مقدمة سنن ابن ماجه) لمحمد مصطفى الأعظمي (١/ ١٥).

رفع
المسهم
عبد الله بن علي الدين

المبحث الرابع: طلبُه للحديث ورحلاتُه

سبق أنْ ذكرتُ بأنَّ الإمام ابنَ ماجه بدأ طلبه للحديث - على الرّاجح - فيما بين الخامسة عشرة والعشرين من عمره، وأنّه بدأ - أوّلاً- بالأخذ عن علماء بلده؛ كما هي عادة أهل الحديث في ذاك العصر، وكما أوصى بذلك أئمّة الحديث؛ فقد روى الخطيب عن أبي الفضل صالح بن أحمد بن محمّد التّميميّ الحافظ (٣٨٤هـ) أنّه قال: «وينبغي لطالب الحديث ومن عُنِي به أن يبدأ بكَتْبِ حديث بلده، ومعرفةِ أهله منهم، وتفهُّمِه وضبطِهِ، حتّى يعلم صحيحها وسقيمها، ويعرف أهل التّحديث بها وأحوالهم، معرفةً تامّة؛ إذا كان في بلده علمٌ وعلماءُ قديماً وحديثاً، ثمّ يشتغل بعدُ بحديث البلدان، والرِّحْلة فيه»[١].

ومن هنا لم يكتف الإمام ابن ماجه بما حصّله في بلده، بل رحل إلى الأقاليم المختلفة، والمراكز العلميّة القريبة والبعيدة؛ لكتب الحديث وجمعه، والأخذ عن علماء الحديث وأئمّته، وكانت بداية رحلته بعد الثلاثين ومائتين، وهو في الثانية والعشرين من عمره، قال الخَزْرَجي: «وإنّما رحل ابنُ ماجه بعد الثلاثين»[٢].

وقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الأئمّة الرّحالين الذين توسّعوا في الرّحلة وأكثروا منها؛ حتّى قال عنه الإمام المزّيّ: «ذو التّصانيف النّافعة، والرّحلة الواسعة»[٣].

---

(١) (الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع) (٢/ ٢٢٤).

(٢) (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال) (١/ ٣٤).

(٣) (تهذيب الكمال) (٢٧/ ٤٠).

ومن المدن التي ذكروا أنه رحل إليها: خراسان، والرّي، والبصرة، والكوفة، وبغداد، والشام، ومكة، والمدينة، ومصر، وغيرها من الأمصار[١].

وقد أتاحت له هذه الرَّحلاتُ اللِّقاءَ بعدد من الشيوخ في كلِّ قطر، وفي كل بلد ارتحل إليه، وفيما يلي ذكرٌ لأشهر الأمصار التي دخلها، وأشهر من أخذ عنهم من محدّثيها[٢]:

١- **مكة:** وسمع بها: محمّد بن يحيى بن أبي عمر العَدَنيّ (٢٤٣هـ)، وأبا مروان محمّد ابن عثمان العثمانيّ (٢٤١هـ)، وهَدِيّة بن عبد الوهاب المروزي (٢٤١هـ)، وغيرهم.

٢- **المدينة:** وسمع بها: إبراهيم بن المنذر الحِزَامي (٢٣٦هـ)، وأحمد بن أبي بكر الزُّهْري(٢٤٢هـ).

٣- **مصر:** وسمع بها: يونس بن عبد الأعلى (٢٦٤هـ)، وعيسى بن حمّاد زُغْبَة (٢٤٨هـ)، وأحمد بن عمرو بن السَّرْح (٢٥٠هـ)، وحَرْمَلة بن يحيى(٢٤٣هـ)، ومحمّد ابن رُمْح(٢٤٢هـ)، وغيرهم.

٤- **دمشق:** وسمع بها: هشام بن عمّار (٢٤٥هـ)، وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيم (٢٤٥هـ)، وعبد اللّه بن أحمد بن بشير بن ذكوان (٢٤٢هـ)، وأحمد بن أبي الحواري (٢٤٦هـ)، وغيرهم.

٥- **حمص:** وسمع بها: محمّد بن مصفّى(٢٤٦هـ)، وهشام بن عبد الملك اليزني(٢٥١هـ)، وغيرهما.

---

(١) انظر: (وفيات الأعيان) (٤/ ٢٧٩)، (تهذيب التهذيب) (٤/ ٧٣٧).

(٢) انظر: (تاريخ دمشق) (٥٦/ ٢٧٠)، (التدوين) (٢/ ٤٩)، (التقييد) (١/ ١١٩-١٢١)، (تكملة الإكمال) لمحمد بن عبد الغنيّ البغداديّ (٤/ ٥٩٣-٥٩٤).

رفع المسهم عبد الله الطويل

٦- **الكوفة:** وسمع بها: أبا كريب محمّد بن العلاء(٢٤٧هـ)، وهنّاد بن السري(٢٤٣هـ)، وأبا بكر بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، ومحمّد بن عبد اللّه بن نمير (٢٣٤هـ)، وغيرهم.

٧- **البصرة:** وسمع بها: محمّد بن بشار بندار(٢٥٢هـ)، ونصر بن علي(٢٥١هـ) وأحمد بن عَبْدَة (٢٤٥هـ)، وعباس بن عبد العظيم العنبري(٢٤٦هـ).

٨- **بغداد:** وسمع بها: أبا خيثمة زهير بن حرب (٢٣٤هـ)، وهارون بن عبد اللّه الحمّال(٢٤٣هـ)، وأبا ثور إبراهيم بن خالد الفقيه(٢٤٠هـ)، في آخرين.

٩- **الرَّي**[١]: وسمع بها: محمّد بن حميد(١٨٢هـ)، وغيره.

١٠- **نيسابور**[٢]: وسمع بها: محمّد بن يحيى الذّهلي(٢٥٨هـ)، وأقرانه.

١١- **واسِط**[٣]: وسمع بها: أحمد بن سنان القطان(٢٥٩هـ)، ومحمّد بن عبادة وتميم بن المنتصر(٢٤٤هـ)، في آخرين.

ثم بعد رحلة شاقّة استغرقت أكثر من خمسة عشر عامًا عاد ابن ماجه إلى قزوين، واستقر بها، منصرفًا إلى التأليف والتصنيف، ورواية الحديث بعد أن طارت شهرته، وقصده الطّلاب من كل مكان.

---

(١) من أعظم مدن خراسان، و هي اليوم تابعة لمدينة (طهران). انظر: (المدخل إلى صحيح مسلم) لأخينا الشيخ محمد المحمّديّ (ص٢٥) (طبع مكتب الشؤون الفنيّة).

(٢) مدينة من مدن خراسان الكبيرة، و تقع الآن في أقصى الشمال الشرقي من إيران، على بعد خمسين ميلاً (٨٠،٤٦٧ كم تقريباً)، غربي مدينة (مشهد). انظر: (المدخل) (ص١٤).

(٣) هي واسط الحجّاج؛ سميت بذلك لأنها متوسطة بين البصرة و الكوفة؛ لأنّ منها إلى كلّ منهما خمسين فرسخاً (٢٤١،٤٠٠ كم تقريباً)، و قيل: لأنّه كان هناك قبل عمارتها موضع يسمّى واسط قصب؛ فلما عمر الحجاج مدينتها سمّاها باسمها. انظر: (معجم البلدان) (٥/ ٤٠٠).

رفع
المسلم هم
غفر الله له ولوالديه

المبحث الخامس: شيوخ الإمام ابن ماجه

رحلات الإمام ابن ماجه إلى البلاد المختلفة مكّنته - كما تبيّن ممّا سبق - من لقاء كثير من الأئمّة والمحدّثين، ممّا أوجب له العلو في بعض أسانيده، والمشاركة للشيخين البخاريّ ومسلم - فضلا عن غيرهما - في بعض الشيوخ، وإلى هذه الميزة أشار ابن قنفذ بقوله: «أدرك بعض أشياخ البخاري»[١].

وشيوخه رَحِمَهُ ٱللَّهُ خلقٌ كثيرون، قال الحافظ المزّي: «سمع بخراسان والعراق والحجاز ومصر والشام وغيرها من البلاد جماعةً يطول ذكرهم»[٢].
وقال الحافظ ابن كثير: «وقد ترجمناهم في كتابنا التّكميل»[٣].

وقد حاول بعض المعاصرين استقصاء شيوخه؛ فقال: «وقد استقصيت في كتابي (الإمام ابن ماجه وعلم الحديث) - وهو باللغة الأردية - أسماء شيوخ ابن ماجه الذين روى عنهم في (سننه) و(تفسيره)، ورتبتهم على بلادهم؛ فبلغ عددهم (٣١٠)»[٤].

وسأذكر فيما يلي بعض شيوخه الذين أكثر عنهم في (سننه)؛ مرتَّبين على الأكثر رواية، مع ذكر مراتبهم في التوثيق، ومن أخرج لهم من أصحاب الكتب السِّتّة - حسبما ورد في (التقريب)-:

---

(١) (الوفيات) (١٨٧).
(٢) (تهذيب الكمال) (٢٧/ ٤٠).
(٣) (البداية و النهاية) (١١/ ٥٢).
(٤) (الإمام ابن ماجه وكتابه السنن) لمحمد عبد الرشيد النعمانيّ (ص١٧٩).

رفع
المسهم
عبدالله للطباعة

١- عبد اللَّه بن محمّد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، أبو بكر ابن أبي شيبة الكوفي (٢٣٥هـ)، «ثقة حافظ صاحب تصانيف»، (خ م د س ق)، روى له في السنن نحو[١] (١٠٩٩) حديثا.
قال العلامة صِدِّيق حسن خان: «وأكثر استفادته من أبي بكر بن أبي شيبة»[٢].

٢- علي بن محمّد بن إسحاق الطَّنَافِسي، أبو الحسن الكوفي نزيل قزوين (٢٣٣هـ)، «ثقة عابد»، (عس ق)، روى له في السنن نحو (٤٨٣) حديثاً.
قال الذهبيُّ: «وقد أكثر عنه»[٣].

٣- هشام بن عمار بن نُصَير السّلمي، أبو الوليد الدمشقي الخطيب (٢٤٥هـ)، «صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقّن[٤]؛ فحديثه القديم أصحّ»، (خ ٤)، روى له نحو(٣٢٥) حديثاً.

٤- محمّد بن بشّار بن عثمان العَبْدي، أبو بكر بُنْدار البصري (٢٥٢هـ)، «ثقة» (ع)، روى له نحو(٢٣٢) حديثاً.

٥- محمّد بن يحيى بن عبد اللَّه الذُّهْلي، أبو عبد اللَّه النّيسابوري (٢٥٨هـ)، «ثقة حافظ جليل»، (خ ٤)، روى له نحو (٢١٣) حديثاً.
والذُّهلي أحد أئمّة العلل، وقد نقل عنه الإمام ابن ماجه في (السنن) كلامه

(١) الاعتماد في ذكر عدد المرويات على الاستقراء للكتاب، ولمّا كان هذا العدّ من عمل البشر الذي قد يعتريه الوهم والخلل:- لم أجزم فيه بالرقم النهائي.
(٢) (الحطة في ذكر الصحاح الستة) (ص٢٥٥).
(٣) (السير) (١٣/ ٢٧٨).
(٤) التّلقين: هو امتحان الشيخ؛ بأن يقرأ عليه الممتحنُ ما ليس من حديثه، موهماً إياه أنه من حديثه؛ فإن أقرّ وسكت ولم ينتبه قالوا: «هذا يقبل التلقين»، ودلّ ذلك - وخاصّة إذا تكرّر- على ضعفه، وعدم تيقّظه، وتمييزه لحديثه من حديث غيره. انظر لمعرفة هذا المصطلح: (الكفاية في علم الرواية) للخطيب البغدادي (ص١١٨).

على بعض الأحاديث[١].

٧- محمّد بن الصّبّاح بن سفيان الجَرْجَرائي، أبو جعفر التّاجر (٢٤٠هـ)، «صدوق»، (د ق)، روى له نحو (١٤٧) حديثاً.

٨- محمّد بن عبد اللّه بن نُمَير الهَمْداني، أبو عبد الرحمن الكوفي (٢٣٤هـ)، «ثقة حافظ فاضل»، (ع)، روى له نحو (١٠٩) حديثاً.

٩- محمّد بن العلاء بن كُرَيب الهَمْداني، أبو كريب الكوفي (٢٤٧هـ)، «ثقة حافظ»، (ع)، روى له نحو (١٠٤) حديثاً.

١٠- محمّد بن رُمْح بن المهاجر التُّجيبي مولاهم، أبو عبد اللّه المصري (٢٤٢هـ)، «ثقة ثبت» (م ق)، روى له نحو (١٠٠) حديثاً.

١٠- عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني مولاهم، أبو سعيد الدمشقي، الملقب بـ(دُحَيْم)، (٢٤٥هـ)، «ثقة حافظ متقن»، (خ د س ق)، روى له نحو (٨٨) حديثاً.

١١- سُوَيْدْ بن سعيد بن سهل الهروي الأصل، ثم الحَدَثاني، أبو محمّد الأَنْباري، (٢٤٠هـ)، «صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقّن ما ليس من حديثه»، (م ق)، روى له نحو (٨٢) حديثاً.

١٢ - نصر بن علي بن نصر بن علي الجَهْضَمي، أبو عمرو البصري (٢٥٠هـ)، «ثقة ثبت»، (ع)، روى له نحو (٧٩) حديثاً.

١٣- بَكْر بن خَلَف البصري، أبو بشر خَتَن المقرئ، (بعد٢٤٠هـ)، «صدوق»، (خت د ق)، روى له نحو (٦٥) حديثاً.

---

(١) انظر على سبيل المثال: (ح٦٨٩)، (ح٢٦٣٨).

١٤- يعقوب بن حُمَيد بن كاسِب المدني، نزيل مكّة، (٢٤٠هـ)، «صدوق ربما وهم»، (عخ ق)، روى له نحو (٦١) حديثاً.

١٥- حرملة بن يحيى بن حرملة، أبو حفص التُّجِيبي المصري، صاحب الشافعي،(٢٤٣هـ)، «صدوق»، (م س ق)، روى له نحو (٤٩) حديثاً.

١٦- محمّد بن المُثَنَّى بن عُبَيد العَنَزي، أبو موسى البصري، المعروف بـ(الزّمن)، (٢٥٢هـ)، «ثقة ثبت»، (ع)، روى له في السنن نحو (٤٥) حديثاً.

١٧- أحمد بن عَبْدة بن موسى الضَّبِّيّ، أبو عبد اللَّه البصري، (٢٤٥هـ)، «ثقة رمي بالنصب»، (م ٤)، روى له في السنن نحو (٤٤) حديثاً.

١٨- عبد اللَّه بن سعيد بن حصين الكندي، أبو سعيد الأشجّ الكوفي، (٢٥٧هـ)، «ثقة»، (ع)، روى له نحو (٤٤) حديثاً.

١٩- عثمان بن محمّد بن إبراهيم العَبْسي، أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي، (٢٣٩هـ)، «ثقة حافظ شهير، وله أوهام»، (خ م د س ق)، روى له نحو (٤٢) حديثاً.

٢٠- إسحاق بن منصور بن بَهْرام الكَوْسج، أبو يعقوب التّميمي المروزي، (٢٥١هـ)، «ثقة ثبت»، (خ م ت س ق)، روى له نحو (٤١) حديثاً.

وإذا كان ابن ماجه قد أكثر عن هؤلاء الشيوخ؛ فإن من شيوخه من لم يرو عنهم إلا حديثاً واحداً، ومن هؤلاء:

١- العلاء بن سالم الطَّبَري، أبو الحسن الحذّاء (٢٥٨هـ)، «صدوق»، (ق). قال الذّهبي: «وله حديث واحد في سنن ابن ماجه»[١].

---

(١) (تاريخ الإسلام) للذهبي (٢٠٩/١٩).

٢- مصعب بن عبد اللَّه بن مصعب الأسدي، أبو عبد اللَّه الزُّبَيْري المدني نزيل بغداد، صاحب مالك وراوي الموطّأ عنه، (٢٣٦هـ)، «صدوق عالم بالنسب»، (س ق).

٣- خلف بن محمّد بن عيسى القافِلاني، أبو الحسين بن أبي عبد اللَّه الواسطي، الملقّب بـ(كُرْدوس)، (٢٧٤هـ)، «ثقة»، (ق).

٤- أحمد بن عاصم بن عَنْبَسة العَباداني، أبو صالح نزيل بغداد، «صدوق» (ق).

هذا؛ ومن قدماء شيوخ الإمام ابن ماجه - كما ذكر الحافظ الذّهبي[1]- الّذين علا بالرواية عنهم في أسانيده: جُبارة بن المُغَلِّس الحِمّاني، أبو محمّد الكوفي(٢٤١هـ)، وهو ممّن انفرد ابن ماجه بالرواية عنه، وروى عنه خمسة أحاديث ثلاثيات، غير أنّه «ضعيف»[2]. وسيأتي بيان تلك الأحاديث الثلاثيات عند الكلام على «العالي والنازل في سنن ابن ماجه».

(١) (السير) (١٣/ ٢٧٨).

(٢) انظر: (الكامل في الضعفاء) لابن عدي (٢/ ١٨٠)، (ميزان الاعتدال) للذهبي (٢/ ١١١)، (تهذيب التهذيب) (٢/ ٥٠).

المبحث السادس: تلاميذ الإمام ابن ماجه

بعد أن عاد الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللَّهُ من رحلته الطويلة، واستقرّ في بلده (قزوين)، وقد طبقت شهرته الآفاق، وصار - كما قال الحافظ الذهبي -: «حافظ قزوين»[١]: أقبل عليه طلاّب العلم من كلّ مكان؛ فكان من أشهر من تتلمذ عليه، وتخرّج في فنّ الحديث على يديه: جماعةٌ من الكبار القدماء[٢]، أذكر منهم:

١- علي بن إبراهيم بن سلمة، أبو الحسن القزويني القطّان (٣٤٥هـ)، محدث قزوين وعالمها، قال الخليلي: «عالم بجميع العلوم التفسير والنحو واللغة والفقه القديم لم يكن له نظير دينا وديانة وعبادة»[٣]. وقال الرّافعي: «إمام كبير، له من كلّ علم خطٌّ موفورٌ»[٤]. وقال الذهبي: «الإمام الحافظ، القدوة، شيخ الإسلام عند قزوين»[٥]. وهو أشهر رواة السنن.

٢- أبو الحسن علي بن سعيد بن عبداللَّه العسكري الحافظ (٣١٣هـ)، قال ابن مَرْدُويه: «كان من الثّقات، يحفظ ويصنّف»[٦]. وقال الرّافعي: «وله معجم متداول بين العلماء، رضيه الحفّاظ، وروى عنه الكبار لحفظه»[٧].

---

(١) (المعين في طبقات المحدثين) (١/ ١٠٣). وانظر: (تذكرة الحفّاظ) (٢/ ٦٣٦).
(٢) انظر: (التقييد) (١/ ١٢١)، (تهذيب الكمال) (٢٧/ ٤٠)، (السير) (١٣/ ٢٧٨).
(٣) (الإرشاد في معرفة علماء البلاد) (٢/ ٧٣٥).
(٤) (التدوين) (٣/ ٣١٩).
(٥) (السير) (١٥ / ٤٦٣).
(٦) انظر: (المستفاد من ذيل تاريخ بغداد) لابن الدمياطي (ص١٩٠).
(٧) (التدوين) (٣/ ٣٦٣). وانظر: (الوافي بالوفيات) (٢١/ ٩٢).

٣- أحمد بن إبراهيم القزويني جد الحافظ أبي يعلى الخليلي (٣٢٧هـ)، قال الرافعي: «سمع بقزوين محمّد بن يزيد ابن ماجه، وكتب مسنده - يعني السنن - بيده». وقال الخليلي: «ولم يرو إلا القليل»(١).

٤- أحمد بن روح بن زياد الشعراني، أبو الطيب البغدادي، قال أبو الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ): «له مصنّفات كثيرة في الزهد والأخبار»(٢).

٥- إسحاق بن محمّد بن إسحاق بن يزيد الكيساني القزويني، قال الخليليّ: «محدث قزوين، عالم بهذا الشأن»(٣).

٦- سليمان بن يزيد بن سليمان أبو داود الفامي القزويني (٣٣٩هـ)، قال الرافعي: «من أئمّتها المشهورين». وقال الخليلي: «ثقة كبير عارف بالحديث»(٤). وهو من رواة السنن.

٧- محمّد بن عيسى الصفار، أبو عبد اللّه القزويني (٣٠٧هـ)، قال الخليلي: «ثقة متفق عليه»(٥).

٨- أحمد بن محمّد بن حكيم أبو عمرو المدينيّ الأصبهانيّ (٣٣٣هـ)، قال أبو الشيخ: «كان ديّناً فاضلاً حسنَ المعرفة بالحديث»(٦).

---

(١) انظر: (التدوين) (٢/ ١٣٤)، (تاريخ الإسلام) (٢٤/ ١٩٩).

(٢) (طبقات المحدثين بأصبهان) (٦/ ٨٤). وذكره الذهبي في (تاريخ الإسلام) (٢١/ ٨٩)، ولم يذكر سنة وفاته.

(٣) انظر: (التدوين) (٢/ ٢٨٠).

(٤) (التدوين) (٣/ ٥٧- ٥٨).
وانظر: (الإرشاد) للخليلي (٢/ ٧٣٦).

(٥) (الإرشاد) (٢/ ٧١٧- ٧١٨).

(٦) (طبقات المحدثين بأصبهان) (٤/ ٢٥). وانظر: (تاريخ دمشق) (٥/ ٢١٣).

٩- جعفر بن إدريس أبو عبد اللّه القزويني، قال الرافعي: «خرج إلى مكة وجاور بها، يقال: إنّه كان إمامَ الحرمين ثلاثين سنة». وقال: «توفّي جعفر بن إدريس سنة بضع عشرة و ثلاثمائة»[١]. ونقل الحافظ ابن حجر عن الدارقطني أنّه قال: «وجعفر هذا ضعيف»[٢]، ولعلّه عنى بذلك ضعفه في حديث تفرّد به، لا أنّه ضعيف مطلقاً، واللّه أعلم.

وسيأتي ذكر بقيّة تلاميذه عند الكلام على رواة السنن.

(١) (التدوين) (٢/ ٣٧٦).
(٢) (لسان الميزان) (٢/ ١١٠).

المبحث السابع: مؤلفات الإمام ابن ماجه

الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عالمٌ «صاحب فُنون»[١]، ومع ذلك لم يكن من المكثرين في التّصنيف، ولعلّ سبب ذلك هو تفرّغه للتّحديث والتّدريس، حتّى تخرّج على يديه أئمّةٌ أمثال الجبال ممّن سبق ذكرهم، ولذا فإن المصادر لم تذكر لهذا الإمام - على شهرته - إلاّ ثلاثة مصنّفات، ولكنّها مصنّفات كبيرة نفيسة:

١- السنن: وهو كتابه الذي اشتُهر به، وسيأتي الكلام عليه.

٢- تفسير القرآن[٢]: ويسمّيه بعضهم: «تفسير القرآن الكريم»[٣]، وقد وصفه الحافظ ابن كثير بأنه «تفسير حافل»[٤]، وذكر المزي أنّه لم يقع له من تفسير ابن ماجه سوى جزءين منتخبين منه[٥].

٣- التاريخ[٦]: أرّخ فيه من عصر الصحابة حتّى عصره، وظلّ موجودًا بعد وفاته مدة طويلة؛ إذ شاهده الحافظ أبو الفضل محمّد بن طاهر المقدسي(٥٠٧هـ)، وقال: «رأيت له بقزوين تاريخاً على الرجال والأمصار،

---

(١) (النجوم الزاهرة) (٣/ ٧٠).

(٢) انظر: (كشف الظنون) لحاجي خليفة (١/ ٤٣٩).

(٣) انظر: (وفيات الأعيان) (٤/ ٢٧٩)، (الحطة) (ص٢٥٥).

(٤) (البداية والنهاية) (١١/ ٥٢).

(٥) انظر: (تهذيب الكمال) (١/ ١٥٠).

(٦) انظر: (كشف الظنون) (١/ ٣٠٠).

رفع
المسهم
عبد الله

من عهد الصحابة إلى عصره»[١]. وذكر ابنُ خلّكان بأنه «تاريخ مليح»[٢]، ووصفه الحافظ ابن كثير بقوله: «تاريخ كامل»[٣]. وقال ابن الوردي: «تاريخ أحسن فيه»[٤].

ومن المؤسف جدًّا أنّنا في الوقت الحاضر لا ندري شيئا عن تفسيره، ولا عن تاريخه[٥].

(١) انظر: (تاريخ دمشق) (٥٦/ ٢٧٢)، (تهذيب الكمال) (٢٧/ ٤١).
(٢) (وفيات الأعيان) (٤/ ٢٧٩).
(٣) (البداية والنهاية) (١١/ ٥٢).
(٤) (تاريخ ابن الوردي) (١/ ٢٣٢). وفي ترجمة (سعيد بن محمد بن نصر) من (لسان الميزان) (٣/ ٤٢) ما يدلّ على اعتناء العلماء بسماعه.
(٥) انظر: (مقدمة سنن ابن ماجه) للأعظمي (١/ ١٦).

رفع المسهم

المبحث الثامن: مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه

جمع اللَّه ﷻ للإمام ابن ماجه من صفات العلم والعمل بالدين، ما جعله إماماً يقتدى به عند أهل قزوين، وفي مكانة عالية عند العلماء المتقدمين والمتأخرين؛ لذا فقد تتابعت كلماتهم في الثناء عليه، وبيان فضله وكبير منزلته، وفيما يلي طائفة من أقوالهم وكلماتهم:

- قال الإمام أبو يعلى الخليلي: «ثقة كبير، متّفق عليه، محتجّ به، له معرفة بالحديث وحفظ».

وقال أيضا: «عالم بهذا الشأن، ورع، مكثر، صاحب تصانيف»[(١)].

- وقال الحافظ عبد الكريم الرّافعي: «وهو إمام من أئمّة المسلمين، كبير، متقن، مقبول بالاتّفاق»[(٢)].

- وقال العلامة ابنُ خِلّكان: «الحافظ المشهور، مصنف كتاب (السنن) في الحديث، كان إماما في الحديث، عارفا بعلومه، وجميع ما يتعلق به»[(٣)].

- وقال الحافظ ابن الأثير: «وكان عاقلاً، إماماً، عالماً»[(٤)].

- وقال الإمام الذهبي: «الحافظ الكبير، الحجة، المفسّر».

---

(١) انظر: (التقييد) (١/ ١٢١)، (تهذيب التهذيب) (٤/ ٧٣٧).
(٢) (التدوين) (٢/ ٤٩).
(٣) (وفيات الأعيان) (٤/ ٢٧٩).
(٤) (الكامل في التاريخ) (٦/ ٦٢).

رفع
المسهم
عز الله له ولوالديه

وقال أيضاً: «كان ابنُ ماجه حافظاً، ناقداً، صادقاً، واسعَ العلم»[١].

- وقال الحافظ ابن كثير: «صاحب كتاب السّنن المشهورة، وهي دالّة على عمله وعلمه، وتبحره واطّلاعه، واتّباعه للسّنة في الأصول والفروع»[٢].

- وقال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقيّ: «أحد الأئمَّة الأعلام، وصاحب (السنن) أحد كتب الإسلام، حافظ ثقة كبير»[٣].

وقال في (بديعة البيان): [الرجز]

ابنُ يزيدَ ماجة[٤] القَزْوِينِي ... راوِ جَلَا عوارِفَ الفُنونِ[٥]

(١) (السير) (١٣/ ٢٧٧- ٢٧٨).

(٢) (البداية والنهاية) (١١/ ٥٢).

(٣) انظر: (شذرات الذهب) (٢/ ١٦٢).

(٤) مجيئها هنا بالتاء لضرورة الوزن؛ فتنبَّه.

(٥) انظر: (خاتمة السنن) (٢/ ١٥٢٢- ١٥٢٣).

رفع المسلم عبد الله بن ناصر الدين

المبحث التاسع: وفاته

بعد عمر حافل بالطّلب والتّحصيل، وبالتّعليم والتّصنيف في فنون العلم المختلفة:- رحل الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذه الدنيا، وكانت وفاته يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء لثلاث بقين من شهر رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين (٢٧٣هـ)، وله أربع وستون سنة.

وقد تولّى غسله محمّد بن علي القهرمان، وإبراهيم بن دينار الورّاق، وصلّى عليه أخوه أبوبكر، ودفنه أبو بكر وأبو عبدالله أخواه وابنه عبدالله[١].

قال الحافظ ابن حجر: «وقيل: مات سنة خمس وسبعين»[٢].

والأوّل هو الأصح، بل قال الإمام الذهبي: «وغلط من قال سنة خمس»[٣].

وقد رثاه يحيى بن زكرياء الطرائقي بأبيات[٤]، منها قوله [الوافر]:

أَيَا قَبْرَ ابْنِ مَاجَةَ غُثْتَ قَطْراً ... مُلِثًا بِالْغَدَاةِ وَ بِالْعَشِيِّ

فَقَدْ حُزْتَ التُّقَى وَ الْبِرَّ لمَّا ... تَضَمَّنْتَ الْبَرِيَّ مِنَ الْبَرِيِّ[٥]

أَبِي عَبْدِ الإِلَهِ أَبِي الْبَرَايَا ... أَبٍ بَرٍّ بِهِمْ حَدِبٍ حَفِيِّ

---

(١) انظر: (شروط الأئمة الستة) لمحمد بن طاهر المقدسي (ص٢٦)، (التدوين) (٢/ ٥٠)، (التقييد) (١/ ١٢٠- ١٢١).

(٢) (تهذيب التهذيب) (٨/ ٣٤٢). وانظر: (فتح المغيث) للسخاوي (٣/ ٣٤١).

(٣) (تذهيب التهذيب) (٨/ ٣٤٢). وانظر: (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٧٩).

(٤) انظر: (التدوين) (٢/ ٥٠- ٥١).

(٥) يعني من البرية.

رفع
المسهم

أَقُولُ لِمُقْلَتَيَّ أَيَا ابْكِيَاهُ لِفُقْدَانِ لِآثَارِ النَّبِيِّ

وَنَشْرِ مَنَاقِبٍ كَثُرَتْ وَطَابَتْ لِآلِ اللهِ كَالْمِسْكِ الزَّكِيِّ

كما رثاه محمّد بن الأسود القزوينيّ بأبياتٍ، منها قوله [الوافر]:

لَقَدْ أَوْهَى دَعَائِمَ عَرْشِ عِلْمٍ وَ ضَعْضَعَ عِلْمَهُ فَقْدُ ابْنِ مَاجَهْ

وَخَابَ رَجَاءُ مَلْهُوفٍ كَئِيبٍ يُدَاوِيهِ مِنَ الدَّاءِ ابنُ مَاجَهْ

إلى قوله:

فَمَنْ يُرْجَى لِعِلْمٍ ثُمَّ حِفْظٍ بِشَرْحٍ بَيِّنٍ مِثْلُ ابْنِ مَاجَهْ

وَمَنْ لِمُصَنَّفَاتٍ مُسْنَدَاتٍ وَمُنْتَخَبَاتِهَا بَعْدَ ابْنِ مَاجَهْ

أَيَا عَبْدَ الإِلَهِ مَضَيْتَ فَرْدًا وَمَا خَلَّفْتَ مِثْلَكَ يَا ابْنَ مَاجَهْ

الفصل الثاني

سنن الإمام ابن ماجه

وفيه عشرة مباحث:

- **المبحث الأول: التعريف بسنن الإمام ابن ماجه.**
- **المبحث الثاني: رواته.**
- **المبحث الثالث: زيادات أبي الحسن القطان**
- **المبحث الرابع: عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه.**
- **المبحث الخامس: مكانة «سنن ابن ماجه»**، وثناء العلماء عليه.
- **المبحث السادس: شرط الإمام ابن ماجه في «سننه».**
- **المبحث السابع: مرتبته بين كتب السنّة.**
- **المبحث الثامن: درجة أحاديث «سنن ابن ماجه»**، وحكم زوائده.
- **المبحث التاسع: منهج الإمام ابن ماجه في سننه.**
- **المبحث العاشر: عناية العلماء بسنن الإمام ابن ماجه.**

المبحث الأول: التعريف بسنن الإمام ابن ماجه

وفيه أربعة مطالب:

- **المطلب الأول: اسمه وما اشتهر به.**
- **المطلب الثاني: موضوعه والغرض من تصنيفه.**
- **المطلب الثالث: ميزات كتاب السنن.**
- **المطلب الرابع: مقدمة كتاب السنن.**

رفع
المسـ هما
عفا الله له ولوالديه

المطلب الأول: اسمُه وما اشتُهِر به

اشتهر كتاب الإمام ابن ماجه باسم (السُّنَن)، ويضاف إلى مؤلفه، فيقال: (سنن ابن ماجه)، وربما أطلق عليه بعضهم اسم (المسند)؛ وذلك باعتبار غالب ما فيه من الأحاديث؛ فإنها متّصلة مرفوعة إلى النبي ﷺ، ومن هذا ما سبق في ترجمة تلميذه أحمد بن إبراهيم القزويني(٣٢٧هـ)، وقول الحافظ عبد الكريم الرّافعي عنه: «وكتب مسنده بيده»[١].

وقد ورد عن ابن ماجه تسميته لكتابه بـ(السنن)، وذلك فيما ذكره الذهبي عن ابن ماجه أنه قال: «عرضت هذه السنن على أبي زرعة، فنظر فيه» إلخ[٢].

وبهذا الاسم سمّاه عامّة العلماء الذين ذكروا كتابه أو عرّفوا به؛ كأصحاب الفهارس والأثبات، والكتب في أسماء الفنون والمصنّفات[٣].

---

(١) انظر: (ص١٦).

(٢) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٣٧٨). وانظر: (تاريخ دمشق) (٥٦/ ٢٧١).

(٣) انظر على سبيل المثال: (ثبت الوادي آشي) (ص١١٧)، (برنامج المجاري) (ص١١١)، (كشف الظنون) (٢/ ١٤٠٠)، (الرسالة المستطرفة) للكتاني (ص١٢).

رفع المسهم

المطلب الثاني: موضوعه والغرض من تصنيفه

كتاب (السنن) لابن ماجه، هو أحد كتب السنن التي رُتِّبت فيها الأحاديث على الأبواب الفقهيّة، وإن كانت المصادر لم تسعفنا ببيان سببه تأليفه، أو الغرض الذي قصده المصنّف من وضعه، إلاّ أنّ عنوان الكتاب، وما فيه من كتب وأبواب يشعر بأنّ موضوعه هو أحاديث الأحكام التي يستدلّ بها الفقهاء؛ فكأنّ الإمام ابن ماجه قصد جمع تلك الأحاديث لأهل بلده، على سبيل الاختصار مع تجنّب التكرار، كما جمع غيره من الأئمّة تلك الأحاديث لأهل بلادهم، أو لمن سألهم جمعها من طلاّبهم، ووجود بعض الكتب الأخرى؛ ككتاب الأدب، وكتاب الفتن ونحوهما، لا يعكّر على ما ذكرناه؛ لأن العبرة بالغالب، ولوقوع مثل هذا في غيره من كتب السنن، التي لم يختلف في كون موضوعها جمع أحاديث الأحكام؛ كسنن أبي داود وغيره.

ويشهد لهذا ما ذكره الحافظ أبو الفضل محمّد بن طاهر، حيث قال: «وهذا الكتاب وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء؛ فإنّ له بالري وما والاها من ديار الجبل، وقوهستان، ومازندران، وطبرستان، شأن عظيم، عليه اعتمادهم، وله عندهم طرق كثيرة»[1]. وقال ابن الأثير: «كتابه كتاب مفيد، قوي النفع في الفقه»[2].

(١) انظر: (التقييد) (١/ ١٢٠).
(٢) انظر: (الحطة) (ص١٢٢).

المطلب الثالث: ميزات كتاب السّنن

يمكن أن نجمل ميزات كتاب (السّنن) لابن ماجه في أربعة أمور:

الأول: أنّه ترجم لأبواب كتابه بعناوين تجمع بين الدّقة والإيجاز، فضلا عن حسن الترتيب، قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو كتاب مفيد، قويُّ التّبويب في الفقه»(١).

الثاني: كثرة زوائده على ما ورد في الكتب الخمسة، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإنما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عدّ الموطّأ إلى عدّ ابن ماجه؛ لكون زيادات الموطّأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جدًّا، بخلاف ابن ماجه؛ فإنّ زياداته أضعاف زيادات الموطّأ»(٢).

الثالث: أنّه يسرد الأحاديث باختصار من غير تكرار في الغالب، قال ابن طاهر: «ولعمري إنّ كتاب أبي عبد اللَّه ابن ماجه من نظر فيه علم مزيّة الرّجل من: حسن التّرتيب، وغزارة الأبواب، وقلّة الأحاديث، وترك التّكرار...»(٣).

وقال صِدِّيق حسن خان: «وفي الواقع الذي فيه من حسن التّرتيب، وسرد الأحاديث بالاختصار من غير تكرار، ليس في أحد من الكتب»(٤).

الرابع: أنّه جعل الكتاب للأحاديث المجرّدة، وأخلاه من الموقوفات

---

(١) (اختصار علوم الحديث) (١/ ٦٦٠).

(٢) (النكت على ابن الصلاح) (١/ ٤٨٧).

(٣) انظر: (التقييد) (١/ ١٢٠).

(٤) (الحطة) (ص٢٢١).

والمقطوعات إلاّ المقدمة؛ فقد ذكر فيها شيئاً من ذلك، كما أنّه يذكر الحديث ولا يعقِّب عليه بشيء غالباً؛ لا شرحاً ولا كلاماً على الأحاديث؛ فكأنّه جعله خالصاً لأقواله ﷺ[1].

(١) انظر: (الرسالة المستطرقة) (ص ١٢- ١٣).

رفع المستهم

المطلب الرابع: مقدّمة كتاب السّنن

ابتدأ الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللَّهُ كتابه بمقدّمة عظيمة في السنّة ووجوب اتّباعها - واتّباع سنّة الخلفاء الرّاشدين -، والرّدّ على من أنكرها، أو شكّك في الأخذ بها في أصول الدين وفروعه، كما ضمّنها أبواباً في التحذير من البدعة، والردّ على أهل البدع والأهواء؛ كالخوارج والجهميّة وغيرهما، وأبواباً في فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، وبيان منزلتهم وعظيم مكانتهم في الدّين، ثمّ ختمها بأبواب في طلب العلم والعمل به، وقد أحسن في ذلك وأجاد؛ فإنّ هذه المقدّمة بمثابة النّصيحة بين يدي كتابه لطلاّب العلم، بضرورة العمل بما يسمعون ويكتبون من الحديث، وأنّ المقصود من الحديث ليس مجرد روايته وسماعه، بل المقصود العمل بما فيه من العقائد والأحكام والآداب، وإلاّ كان طلبُ الحديثِ وسماعُه حجّةً يوم القيامة على صاحبه.

وهذه المقدّمة ممّا تميّز به كتابه على سائر الكتب السّتّة، وإن كان الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ قد قدّم لكتابه بمقدّمة أيضاً، إلاّ أنّ مقدمة مسلم ضمّنها سبب تأليفه، وشرطه في كتابه، وغير ذلك من المباحث العلميّة[١]، وأمّا مقدّمة ابن ماجه: فهي فيما يجب على المسلم عموماً وطالب الحديث خصوصاً أن يعتقده ويعمل به؛ فهي مقدّمة عقديّة تربويّة، وإلى هذه المقدّمة أشار الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله فيما سبق نقله عنه[٢]: «صاحب كتاب السّنن المشهورة،

---

(١) انظر: (المدخل إلى صحيح مسلم) (ص٤٩).
(٢) انظر: (ص٣٧).

وهي دالّة على عمله وعلمه، وتبحره واطّلاعه، واتّباعه للسّنة في الأصول والفروع».

رفع
المسلم
عز الله له ولوالديه

المبحث الثاني: رواتـه

ذكر الرافعي رَحِمَهُ اللَّهُ أربعة من المشهورين برواية (سنن ابن ماجه) وهم: أبو الحسن ابن القطان، وسليمان بن يزيد القزوينيّ، وأبو جعفر محمّد بن عيسى المطوعي، وأبو بكر حامد بن ليثويه الأبهريان[(١)].

وزاد عليه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ راوِيَيْن آخرين، فقال: «ومن الرواة عنه: سعدون[(٢)]، وإبراهيم بن دينار[(٣)]»[(٤)].

فهؤلاء ستّةٌ من رواة السّنن لابن ماجه، وأشهرهم الأول، وهو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القزويني القطّان (٣٤٥هـ)، ومن طريقه يروى الكتاب منذ أزمان متقدّمة.

قال الشيخ محمّد مصطفى الأعظمي: «لكنّه يبدو أنّ الكتاب لم يشتهر إلاّ عن طريق الحافظ أبي الحسن القطّان، وبقيّة الرّوايات لهذا الكتاب اندثرت في وقت مبكر.

وكتب الأثبات والفهارس المتداولة لا تذكر رواية هذا الكتاب إلاّ عن طريق أبي الحسن القطّان فقط»[(٥)]. ولهذا قال صِدّيق حسن خان - عن أبي الحسن

---

(١) (التدوين) (٢/ ٤٩- ٥٠).

(٢) هو سعد بن محمد البروجردي. انظر: (نزهة الألباب) لابن حجر (١/ ٣٣٦).

(٣) هو الجَوْسَقي الورّاق الهمداني. انظر: (نزهة الألباب) (٢/ ٢٨٨).

(٤) (تهذيب التهذيب) (٩/ ٤٦٨).

(٥) (مقدمة سنن ابن ماجه) (١/ ١٨). و انظر: (الإمام ابن ماجه) للنّعمانيّ (ص٢٨٤).

رفع
المسـ هم
غفر الله له ولوالديه

القطّان -: «صاحب رواية سننه»[١].

ويحسن التّنبيه هنا إلى أن هذه الروايات بينها شيء من التفاوت في الأحاديث؛ فقد ذكر الإمام المزّي بعض الزيادات في رواية ابن دينار على رواية غيره[٢]، وذكر الحافظ ابن حجر أنّه وقف على نسخة صحيحة مجوّدة من رواية سعدون عن ابن ماجه، وفيها عدّة أحاديث في الطهارة لم يرها في رواية غيره[٣].

هذا؛ ولأبي الحسن القطّان زيادات من روايته على (سنن ابن ماجه)، قال الحافظ ابن نقطة: «حدّث بكتاب السنن لأبي عبد الله، وله فيها زيادات عن جماعة من شيوخه»[٤]، كما أنّ له في السّنن كلاماً في تعليل بعض الأحاديث، قال الإمام الذّهبي: «وفي غضون كتابه أحاديث يُعِلُّها صاحبه الحافظ أبو الحسن ابن القطان»[٥].

ولأهميّة زيادات أبي الحسن القطّان على (سنن ابن ماجه)؛ فقد أفردتها في المبحث التالي.

---

(١) (الحطة) (ص٢٥٦).
(٢) انظر: (تحفة الأشراف) (١١/ ٣٧٤ رقم: ١٦٠٠١).
(٣) انظر: (النكت الظراف على الأطراف) (٤/ ٣٥ رقم: ٤٥١١).
(٤) (التقييد) (١/ ٤٠١).
(٥) (السير) (١٣/ ٧٩).

رفع المسهم

المبحث الثالث: زيادات أبي الحسن القطان[1]

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: التّعريف بزيادات أبي الحسن القطان.**
- **المطلب الثاني: عدد الزيادات وأنواعها.**
- **المطلب الثالث: الفوائد الحديثيّة في هذه الزيادات.**

(١) انظر: (زيادات أبي الحسن القطان على سنن ابن ماجه) لمسفر الدُّمَيني.

رفع
المسهم

المطلب الأول: التّعريف بزيادات أبي الحسن القطان

الحافظ أبو الحسن القطّان (٣٤٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ ممّن سمع من الإمام ابن ماجه (سننه) ومن طريقه - اليوم - يتّصل الإسناد؛ وكان عند روايته (سنن ابن ماجه) لطلاّبه ربّما كان عنده للحديث الذي يرويه لهم من السنن إسناد آخر عال من غير طريق ابن ماجه، يلتقي معه في شيخه أو من دونه، فتراه يسوق إسناده العالي(١) عقب روايته لحديث ابن ماجه، وهنا يروي الرّاوي عنه تلك الزيادات مضمومة إلى أحاديث السنن نفسها، وهذا منه - رحمه اللّه تعالى - يشبه عمل أصحاب المستخرجات.

وربما زاد حديثًا مستقلاً بإسناده ومتنه؛ بلفظ حديث ابن ماجه أو بنحوه، وهذا قليل(٢).

ويجد المطالع للسنن تلك الزيادات بنوعيها مصدرة بقوله: «قال أبو الحسن»، أو: «قال القطان»، أو: «قال أبو الحسن بن سلمة»، أو: «قال أبو الحسن القطان»، وربّما لم تصدر بنحو ذلك.

وأكثر الزيادات وقعت في كتاب الطهارة حيث بلغ عددها فيه خمسا وعشرين (٢٥) زيادة، يليه المقدمة وفيها تسع (٩) زيادات، ثم الصلاة وفيها ثلاث (٣) زيادات؛ يليها الزهد وفيه اثنتان.

---

(١) قال الذهبي في (تاريخ الإسلام) (٢٥/ ٣٣١): «قد علا في سنن ابن ماجه أماكن».
(٢) انظر مثاله في الحديث (٤٥١) من طبعة فؤاد عبد الباقي، و سيأتي قريباً.

وقد روى أبو الحسن أكثر تلك الزيادات عن أبي حاتم الرازي؛ حيث روى عنه اثنين وعشرين (٢٢)حديثًا، يليه: إبراهيم بن نصر، روى عنه سبعة (٧) أحاديث، ثم حازم بن يحيى، روى عنه ثلاثة (٣)أحاديث.

وتعرف هذه الزيادات بأحد أمرين:

الأول: وهو الغالب تصديرها بقوله: «قال أبو الحسن بن سلمة»، أو: «قال أبو الحسن القطان»، أو: «قال أبو الحسن»، أو: «قال القطان» إلخ.

الثاني: أن يكون الراوي المصدر به الإسناد ليس من شيوخ ابن ماجه؛ إمّا مطلقًا - جزما - مثل: جعفر بن أحمد بن عمر، وإبراهيم بن نصر، أو على الاحتمال مثل: أبي يحيى الزعفراني، وإمّا أن ابن ماجه لم يرو عنه في السنن، وإنمّا روى عنه في غيرها كأبي حاتم الرازي؛ حيث روى عنه في التفسير دون السنن[1].

(١) تنبيه: الناظر في صنيع الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، والدكتور محمد مصطفى الأعظمي عند طبع كل منهما للكتاب، لا يجد عندهما تمييزاً لهذه الزيادات عن الأصل؛ لذا ينبغي لطالب العلم التنبّه لذلك.

رفع المسَاهِم

المطلب الثاني : عدد الزيادات وأنواعها

بلغ عدد هذه الزيادات أربعًا وأربعين (٤٤) زيادة؛ وأكثر هذه الزيادات هي من باب الاستخراج الذي سبقت الإشارة إليه، ومنها ما رواه أبو الحسن بأكثر من إسناد[١]، وإحدى هذه الزيادات كلام للشافعي - رحمه اللَّه تعالى - بيّن فيها العلّة من الغسل من بول الجارية دون الغلام.

قال أبو الحسن بن سلمة: حدثنا أحمد بن موسى بن معقل، ثنا أبو اليمان المصري قال: سألت الشافعي عن حديث النبي ﷺ : «يرش من بول الغلام، ويغسل من بول الجارية» والماءان جميعا واحد؟ قال: لأن بول الغلام من الماء والطّين، وبول الجارية من اللّحم والدّم، ثمّ قال لي: فهمت؟ أو قال: لُقّنت؟ قلت: لا، قال: إنَّ اللَّه تعالى لما خلق آدم خلقت حواء من ضلعه القصير، فصار بول الغلام من الماء والطين، وصار بول الجارية من اللّحم والدّم، قال: قال لي: فهمت؟ قلت: نعم، قال لي: نفعك اللَّه به[٢].

وزيادة أخرى هي تفسير لفظة غريبة في أحد الأحاديث، هي قوله: «قال أبو الحسن القطان: العَلَابي: العَصَب»[٣].

---

(١) انظر على سبيل المثال زيادته تحت (ح٢٤٤).

(٢) انظر: (سنن ابن ماجه) (ح٥٢٥).

(٣) انظر: (سنن ابن ماجه) (ح٢٨٠٧).

المطلب الثالث: الفوائد الحديثيّة في هذه الزيادات

أما الفوائد الحديثيّة في هذه الزيادات؛ فيمكن تلخيصها فيما يلي:

أولًا: من حيث الزيادات في الألفاظ:

وهذه قِليلة؛ ففي أكثر الأسانيد أحال على متن ابن ماجه بقوله: «فذكر نحوه»، أو: «مثله»، وأشار في بعض المواضع إلى اختلاف يسير في لفظ روايته عن رواية ابن ماجه؛ ففي الحديث (٢٤٥٨) كان لفظ ابن ماجه: «فالتفت إلى النبي ﷺ فقال: **اشْكَمْت دَرْد**». وقال القطان: «فذكر نحوه، وقال فيه: **اشكمت درد؛ يعني تشتكي بطنك بالفارسية**».

وفي الحديث (٤١٧٢) كان لفظ ابن ماجه: «اذهب فخذ **بأُذُن خيرها**» ولفظ القطان: «**بإذن خيرها شاة**».

وفي الحديث (٢٧٢٣) فائدة جيّدة؛ حيث كانت رواية ابن ماجه على الشك في أحد الألفاظ، بينما رواية القطان بالجزم، ففي لفظ ابن ماجه: «سمعت النبي ﷺ أتي بفريضة فيها جد، فأعطاه ثلثا، أو سدسا»، وفي لفظ القطان: «قضى رسول اللّه ﷺ **في جد كان فينا بالسدس**».

وفي هذه الأمثلة دليلٌ على دقّته في سياق الألفاظ، وإشارته إلى الاختلاف فيها ولو كان يسيرا، وكذا إلى الزيادة والنقص بين روايته في زيادته، وبين رواية ابن ماجه.

ومن زياداته أثناء سياق أحد الأسانيد: ما جاء في الحديث (٢٥٦) من توثيق

أحد الرواة مما لم يرد في إسناده ابن ماجه، حيث روى بإسناده إلى ابن نمير عن معاوية النّصري **وكان ثقة،** ثم ذكر الحديث نحوه بإسناده.

أما الأحاديث التي ساقها أبو الحسن القطان بأسانيدها ومتونها، ولم يحل فيها على متون ابن ماجه؛ فهي أربعة:

الأول: قال أبو الحسن بن سلمة: وحدثناه أبو سعد عمير بن مرداس الدونقي، ثنا عبد الرحمن بن إبراهيم أبو يحيى البصري، ثنا ابن لهيعة، عن أبي الزبير عن جابر أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: **إن رسول اللّه ﷺ نهاني أن أشرب قائما، وأن أبول مستقبل القبلة.**

ومتن ابن ماجه: أنه شهد على رسول اللّه ﷺ **أنّه نهى أنْ نستقبل القبلة بغائط أو ببول**[1].

ولعله ساق متنه للاختلاف بين اللفظين؛ لأنّ في متن حديثه ما ليس في متن حديث ابن ماجه، وهو النهي عن الشرب قائما.

الثاني: قال القطان: حدثنا أبو حاتم، ثنا عبد المؤمن بن علي، ثنا عبدالسلام بن حرب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول اللّه ﷺ: «ويل للأعقاب من النار».

ومتن ابن ماجه من طريق عائشة وقع بعد زيادة ابن القطان هذه لكنّه بلفظ: **«ويل للعَراقيب من النار»**[2].

الثالث: قال أبو الحسن: وثنا أبو حاتم، ثنا هشام بن عمار، ثنا إسماعيل ابن عياش، ثنا موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول اللّه ﷺ: **«لا**

(١) انظر: (سنن ابن ماجه) (ح٣٢٠- ٣٢١).
(٢) انظر: (السنن) (ح ٤٥١- ٤٥٢).

يقرأ الجنب والحائض شيئا من القرآن»

ولفظ حديث ابن ماجه: «**لا يقرأ القرآن الجنب ولا الحائض**»[١].

الرابع: قال أبو الحسن القطان: حدثنا إبراهيم بن نصر، ثنا هدبة بن خالد، ثنا سهيل بن أبي حزم، عن ثابت، عن أنس، أن رسول اللّه ﷺ قال في هذه الآية: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦] قال رسول اللّه ﷺ: «**قال ربكم: أنا أهل أن أتّقى؛ فلا يشرك بي غيري، وأنا أهل لمن اتّقى أن يشرك بي أن أغفر له**».

أما لفظ ابن ماجه فهو: أن رسول اللّه ﷺ قرأ (أو تلا) هذه الآية: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦] فقال: «**قال اللّه ﷻ: أنا أهل أن أتقى فلا يجعل معي إله آخر، فمن اتّقى أن يجعل معي إلها آخر فأنا أهل أن أغفر له**»[٢].

ثانيا: من حيث الصّحة والضّعف:

فائدة الزيادات في هذا نادرة؛ حيث لم تجبر حديثاً ضعيفاً رواه ابن ماجه[٣]، بل على العكس من ذلك؛ فقد وجدت أحاديث ابن ماجه - في مواضع- صحيحة الأسانيد أو حسنة، بينما زيادات أبي الحسن القطان على تلك الأحاديث نفسها جاءت ضعيفة، ومن ذلك:

١- الحديث (٢٣٧): فقد روى ابن ماجه حديثه عن إسماعيل بن أبي كريمة الحرّاني، ثنا محمّد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، حدثني زيد بن أبي أنيسة عن زيد بن أسلم عن عبداللّه بن أبي قتادة عن أبيه الحديث، وهذا إسناد صحيح،

---

(١) انظر: (السنن) (ح ٥٩٥-٥٩٦).

(٢) انظر: (السنن) (ح ٤٢٩٩).

(٣) ويستثنى من هذا الحديث رقم (٢٧٢٢)؛ فإنه محلّ بحث ونظر، واللّه أعلم.

بينما رواه القطان عن أبي حاتم ثنا محمّد بن يزيد بن سنان الرَّهاوي، ثنا يزيد بن سنان - يعني أباه - حدثني زيد بن أبي أنيسة عن فُلَيح بن سليمان عن زيد بن أسلم عن عبد اللّٰه بن أبي قتادة عن أبيه الحديث.

وفي إسناد القطان هنا راويان ضعيفان هما: محمّد بن يزيد بن سنان الرَّهاوي، وأبوه، ولعله ذكر إسناده هذا لفائدة مهمة - لو كان إسنادها صحيحا - هي: زيادة راو بين زيد بن أسلم وزيد بن أبي أنيسة، هو: فُلَيح بن سليمان، لكن لضعف إسناد أبي الحسن المتضمّن لهذه الزيادة في الإسناد كان الحكم للرواية الناقصة لصحة إسنادها لا لروايته المزيدة لضعفها.

٢ - الحديث (١٣٠٣): فقد روى ابن ماجه حديث قيس بن سعد: «ما كان شيء على عهد رسول الله» عن محمّد بن يحيى، ثنا أبو نعيم عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عامر عنه، ورواه أبو الحسن القطان فقال: ثنا ابن ديزيل، ثنا آدم، ثنا شيبان عن جابر عن عامر، (ح) وحدثنا إسرائيل عن جابر، وحدثنا إبراهيم بن نصر، ثنا أبو نعيم، ثنا شريك عن أبي إسحاق عن عامر بنحوه، وقال البوصيري - معلقا على حديث ابن ماجه وزيادات القطان بأسانيدها الثلاثة - : «إسناد حديث قيس بن سعد الأول صحيح رجاله ثقات، وأما طرق القطان: فالأولى والثانية مدارهما على جابر، وهو الجعفي، وقد اتّهم، والثالثة أولى من الأوليين»[1].

ثالثا: من حيث علو الإسناد:

فهو أمر متحقق في أكثرها، إمّا بدرجة كما هو الغالب، وإمّا بدرجتين كما وقع في الحديث (١٣٠٣).

---

(١) (مصباح الزجاجة) (ص١٥٤)

المبحث الرابع: عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه

رتّب الإمام ابن ماجه (سننه) على الكتب والأبواب؛ فيذكر الكتاب، ويذكر تحت كلّ كتاب أبواباً، وبدأ كتابه بمقدمة في السّنّة، ثمّ ذكر الكتب الفقهيّة؛ فبدأ بالطهارة، ثم الصلاة ثم الصيام، ثم الزكاة، ثم ذكر أربعة عشر كتابا في المعاملات، ثم كتاب الحج، وختم كتابه بكتاب الزهد.

وقد ذكر الحافظ أبو بكر ابن نقطة عن أبي الحسن القطان أنّه قال: «جملة كتاب السنن - وهو اثنان وثلاثون كتابا - فيها ألف باب وخمسمائة باب، فمن جملة الأبواب أربعة آلاف حديث»[١].

وقال الذهبي: «وعدد كتب سنن ابن ماجه اثنان وثلاثون كتاباً»[٢].

وهذا الإحصاء يخالف ما ذكره الأستاذ محمّد فؤاد عبد الباقي، حيث بلغ عدد الأحاديث عنده (٤٣٤١) حديثًا، وبلغ عدد الكتب (٣٧) كتابًا، وعدد الأبواب (١٥١٥) باباً[٣]، كما يخالف عدد الأحاديث في طبعة محمّد مصطفى الأعظمي، حيث بلغ عددها عنده (٤٣٩٧) حديثاً؛ بما فيها من زيادات أبي الحسن القطان[٤].

---

(١) (التقييد) (١/ ١٢٠).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٨٠). و انظر: (البداية و النهاية) (١١/ ٥٢)، (طبقات علماء الحديث) (٢/ ٣٤٢) لابن عبد الهادي.

(٣) انظر: (خاتمة السنن) (٢/ ١٥١٩).

(٤) (مقدمة السنن) (١/ ١٩).

ولعلّ هذا الاختلاف يرجع إلى الاختلاف في الروايات، الذي يترتّب عليه - غالباً - اختلاف في النّسخ، وقد سبق عن الحافظ ابن حجر، أنَّ في رواية سعدون في كتاب الطهارة أحاديث لم يرها في رواية غيره.

وإذا تذّكرنا طريقة ابن ماجه، وأنه يورد في كلّ باب حديثا أو حديثين، علمنا أن الاختلاف في الأحاديث، سيترتّب عليه حتما اختلاف في الأبواب، ويحتمل أن يكون أبو الحسن القطّان لم يدخل (مقدمة سنن ابن ماجه) ضمن الأحاديث التي أحصاها، ولو أسقطنا أحاديث هذه المقدمة، والتي مجموعها (٢٦٦) حديثا: - لم يبق بين العدد الذي ذكره محمّد فؤاد، والعدد الذي ذكره أبو الحسن القطان، سوى (٧٥) حديثًا، على أن تعبير ابن القطان بقوله: «وجملة ما فيها» يشعر بأنّه لم يحصها إحصاءً دقيقًا من أول الكتاب إلى آخره.

وكذا يقال بالنسبة للأبواب؛ فالفرق بين عدد الأبواب عند محمّد فؤاد وعددها عند أبي الحسن القطان هو (١٥) باباً، علما بأن الأوّل عدّ ضمن المقدمة (٢٤) باباً.

وأما الاختلاف في عدد الكتب بين ما ذكره أبو الحسن القطّان والذهبي؛ وهو (٣٢) باباً، وما ذكره الأستاذ محمّد فؤاد؛ وهو (٣٧) باباً؛ فلعلّه يرجع أيضاً إلى اختلاف الروايات، الذي ذكرناه أوّلاً، واللّه أعلم[1].

ثمّ رأيت الشيخ محمّد مصطفى الأعظمي قد تعقّب الأستاذ فؤاد عبد الباقي؛ فقال: «لا أدري علام استند الأستاذ فؤاد عبد الباقي؛ فقد خالف في عدّ الكتب الذّهبي، بل خالف أبا الحسن القطّان صاحب ابن ماجه وراوي كتابه.

---

(١) انظر: (بحوث في تاريخ السنة) لأكرم ضياء العمري (ص٣٤٦)، (دراسة حول قول أبي زرعة في سنن ابن ماجه) لسعدي الهاشمي (ص٣- ٤) (بحث ضمن مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة : العدد: ٤٧- ٤٨).

رفع المسهم

يبدو لي أنه اعتمد على رأي المستشرقين فنسك وغيره الذين اشتغلوا بتأليف (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث).

وبمقابلة مخطوطتنا مع طبعة فؤاد عبد الباقي للكتاب نفسه:- تبيّن أنّه لا توجد في المخطوطة عناوين أبواب الهبات والصّدقات والرُّهون والشُّفْعة واللُّقَطة والعِتْق، بل كلّ هذه الأبواب والكتب داخلة ضمن أبواب الأحكام.

وعلى هذا إن اعتبرنا (المقدمة) كتاباً فيصير عدد كتبه اثنين وثلاثين كتاباً.

والأمر الآخر الذي لا بد من ملاحظته: أنّ المخطوطة المشار إليها لا تستعمل تعبير الكتب، بل تستعمل الأبواب دوماً، اللّهم إلاّ في موضع واحد، وهو كتا ب اللباس»[١].

وهذا كلام نفيس، وبه يتّضح سبب الخلاف في عدد الكتب، وأنّه خلاف حدث في الأعصار المتأخرة، ولم يعرفه الحفّاظ في القرون الأولى، وقد نظرت في بعض النسخ التي لم يطّلع عليها الشيخ الأعظمي؛ كنسخة الخزانة التّيمورية بدار الكتب المصرية، والتي هي من أصحّ النسخ[٢]؛ فوجدت الأمر كما ذكر - جزاه اللّه خيرا -.

(١) (مقدمة سنن ابن ماجه) (١/ ١٩).
(٢) انظر ما سيأتي من الكلام على بعض نسخه في: «مبحث عناية العلماء بالكتاب».

المبحث الخامس: مكانة «سنن ابن ماجه»، وثناء العلماء عليه

كتاب السنن لابن ماجه أحد دواوين الإسلام وأصول السنّة، التي انتشرت في النّاس، وتلقّتها الأمّة بالقبول، ولهذا فقد أثنى على كتابه غير واحد من العلماء، وتتابعت كلماتهم في بيان مكانته، وفيما يلي طائفةٌ من أقواهم:

- قال الحافظ أبو الفضل ابن طاهر: «وهذا الكتاب وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء؛ فإنّ له بالرّيّ وما والاها من ديار الجبل، وقُوهِسْتان، ومَازِنْدِران، وطَبَرِسْتان، شأنٌ عظيمٌ، عليه اعتمادهم، وله عندهم طرق كثيرة، وقد ذكر له في تاريخ قزوين ما يعرف به الجاهل قدره ومنزلته»(١).

- وقال الحافظ عبدالكريم الرافعيّ: «ويقرن سننه بالصحيحين، وسنن أبي داود والنسائي وجامع الترمذي، وسمعت والدي رحمه اللّه يقول: عرض كتاب السنن لابن ماجه على أبي زرعة الرازيّ فاستحسنه»(٢).

- وقال الحافظ ابن كثير: «وهو كتابٌ مفيدٌ، قويُّ التّبويب في الفقه»(٣).

- وقال الإمام الذّهبي: «سنن أبي عبداللّه كتابٌ حسنٌ، لولا ما كدّره من أحاديث واهية ليست بالكثيرة»(٤).

---

(١) انظر: (التقييد) (١/ ١٢٠).

(٢) (التدوين في أخبار قزوين) (٢/ ٤٩). و كلام أبي زرعة الذي أشار إليه هو قوله - فيما رُوي عنه -: «أظنّ إنْ وقع هذا في أيدي الناس تعطّلت هذه الجوامع أو أكثرها». و هذه الكلمة لم أوردها في أقوال العلماء في الثناء على الكتاب؛ لأنها لا تصحّ عنه؛ كما سيأتي بيانه في: «مطلب أسباب ضعف مرتبته».

(٣) (اختصار علوم الحديث) (٢/ ٦٦٠).

(٤) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٦٣٦).

- وقال الحافظ ابن حجر: «وكتابه في السنن جامعٌ جيِّدٌ كثيرُ الأبواب والغرائب»[١].

- وقال العلّامة صِدِّيق حسن خان:

«وفي الواقع الذي فيه من حسن الترتيب، وسرد الأحاديث بالاختصار من غير تكرار ليس في أحد من الكتب»[٢].

هذه بعض أقوال العلماء في الثناء على الكتاب، وهي كافية في الدّلالة على أهميّته، وعظيم منزلته.

(١) (تهذيب التهذيب) (٤/ ٧٣٧).
(٢) (الحطة) (ص٢٥٦).

رفع
المسلم
غفر الله له ولوالديه

المبحث السادس: شرط الإمام ابن ماجه في سننه

الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يبيّن شرطه في هذا الكتاب، كما بيّنه أبو داود والترمذي وغيرهما، ولكن يظهر من صنيعه في كتابه أنَّه قصد جمع أحاديث الأحكام التي يحتجّ بها الفقهاء، على سبيل الاختصار، من غير اشتراط للصّحّة[1].

وأما شرطه في الرجال: فهو وإن أخرج للطبقة الأولى والطبقة الثانية من طبقات الرّواة عن المكثرين من الأئمّة، إلاّ أنّه يكثر من التّخريج للرّواة من الطبقة الثالثة والطبقة الرابعة منهم.

وقد بيّن هذه المسألة أتمّ بيان الحافظ أبو بكر الحازميُّ (٥٨٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

«ثمّ اعلم أنّ لهؤلاء الأئمّة مذهباً في كيفيّة استنباط مخارج الحديث، نشير إليها على سبيل الإيجاز، وذلك أنّ مذهب من يخرّج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه، وفيمن روى عنهم، وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مَدْخولٌ لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرّواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم، ولنوضح ذلك بمثال:

وهو أن نعلم مثلاً أنّ أصحاب الزُّهْري على خمس طبقات متفاوتة، ولكلّ

(1) انظر ما سبق في: «مطلب: موضوعه و الغرض من تصنيفه» (ص ٤٥).

طبقة منها مزيّة على الّتي تليها وتفاوت.

فمن كان في الطبقة الأولى: فهو الغاية في الصّحّة، وهو غاية مقصد البخاريّ.

والطبقة الثانية: شاركت الأولى في العدالة، غير أنّ الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للزُّهري حتّى كان منهم من يُزامِلُه في السفر ويلازمه في الحضر، والثانية لم تلازم الزُّهري إلا مدّة يسيرة؛ فلم تمارس حديثه وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم «شرط مسلم».

والطبقة الثالثة: جماعة لزموا الزُّهْري مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنّهم لم يسلموا عن غوائل الجرح؛ فهم بين الرّدّ والقبول، وهم «شرط أبي داود والنَّسَوي».

والطبقة الرابعة: قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفرّدوا بقلّة ممارستهم لحديث الزُّهري؛ لأنّهم لم يصاحبوا الزُّهري كثيراً، وهم «شرط أبي عيسى». . .» [١].

ولم يكتفِ الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالتّخريج لهاتين الطبقتين، بل نزل إلى أحاديث الطبقة الخامسة؛ وهم الضعفاء والمتروكون والمجاهيل، إذا لم يجد في الباب غيرهم. وقد ذكر هذه الطبقة الحازميُّ، وعبّر عنها الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

«الطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين؛ كالحكم الأَيْلي، وعبد القدوس بن حبيب، ومحمّد بن سعيد المصلوب، وبحر السَّقَّاء، ونحوهم؛ فلم يخرج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرّج لبعضهم ابن ماجه،

(١) (شروط الأئمة الخمسة) (ص٤٣- ٤٤).

ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقيّة الكتب، ولم يعدّه من الكتب المعتبرة إلا طائفة من المتأخّرين»[١] .

ولأجل ما سبق بيانه عن شرط ابن ماجه في رجاله، وتخريجه في (سننه) لمن اشتدّ ضعفه وانحطّت مرتبته: قال الحافظ ابن الملقّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «وأما سنن أبي عبد اللّه ابن ماجه القزويني: فلا أعلم له شرطاً، وهو أكثر السّنن الأربعة ضعفا، وفيه موضوعات»[٢] .

وقال الحافظ ابن حجر: «وفي الجملة كتاب النسائي أقلّ الكتب بعد الصحيحين حديثا ضعيفا ورجلاً مجروحاً، ويقاربه أبو داود وكتاب التّرمذي، ويقابله في الطرف الآخر كتاب ابن ماجه»[٣] .

وفي هذا إشارة إلى مرتبة (سنن ابن ماجه)، وهو ما يأتي الكلام عليه بالتّفصيل في المبحث التالي.

---

(١) (شرح علل الترمذي) (١/ ٣٠١). و انظر: (شروط الأئمة الخمسة) (ص٤٥- ٤٦). و محمد بن سعيد المصلوب لم ينفرد ابن ماجة بإخراج حديثه في السنن، بل شاركه أيضاً الترمذي في الجامع. انظر: (تهذيب الكمال) (٢٥/ ٢٦٧)، و فروعه.

(٢) (البدر المنير في تخريج الأحاديث و الآثار الواقعة في الشرح الكبير) (١/ ٣٠٩). وانظر: (مقدمة السنن) (١/ ١٧- ١٨)؛ فقد نقل عن بعض الباحثين أنّه قال: «ليس له شرط في قبول الرواية»، والله أعلم.

(٣) (النكت) (١/ ٤٨٢).

المبحث السابع: مرتبته بين كتب السّنّة

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: مرتبته بين كتب السنّة.**
- **المطلب الثاني: أسباب ضعف مرتبته.**

رفع
المسلم
عفا الله له ولوالديه

المطلب الأول: مرتبته بين كتب السنّة

اختلف العلماء في مرتبة (سنن ابن ماجه) بين كتب السنّة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنّه سادس الكتب السّتة، وأوّل من ذكره معها، وجعله سادسَها، هو الحافظ أبو الفضل ابن طاهر (٥٠٧هـ)؛ فإنّه عمل مصنّفا في (أطراف الكتب الستّة)، أدخل فيه كتاب ابن ماجه، وصنّف جزءًا في (شروط الأئمة الستّة) فعدّه معهم.

كما جمع أطرافه مع السنن الثلاثة الحافظ أبو القاسم ابن عساكر (٥٧١هـ)، ثم عمل الحافظ عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ) كتاب (الكمال في أسماء الرجال) فذكره فيهم؛ فتبعهم على ذلك أصحاب الأطراف؛ كالمزّي في (تحفة الأشراف)، وكتب الرجال؛ كالمزّي أيضاً في (تهذيب الكمال)، ومن جاء بعده ممّن هذّبه أو اختصره، وكتب الزوائد؛ كالهيثمي في (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد)، وغيرهم من المصنّفين[١].

القول الثاني: تقديم موطّأ مالك، وجعله سادس الكتب الستّة، وإليه ذهب طائفةٌ من العلماء، مثل: رزين بن معاوية السَّرَقُسْطي الأندلسي (٥٣٥هـ) في كتابه (التجريد للصحاح والسنن)، وتبعه المجد ابن الأثير في (جامع الأصول)[٢]، وسار على هذا أيضاً عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الدَّيْبَع الشَّيْباني (٩٤٤هـ)

(١) انظر: (النكت) (١/ ٤٨٧)، (تدريب الراوي) للسيوطي (١/ ١٠٢)، (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) له (٣/ ١١٦٦)، (الرسالة المستطرفة) (١٢).
(٢) انظر: (١/ ١٧٩) منه.

في كتابه (تيسير الوصول إلى جامع الأصول)(١).

وقال أبو جعفر ابن الزبير الغرناطي (٧٠٨هـ): «أولى ما أرشد إليه ما اتّفق المسلمون على اعتماده، وذلك الكتب الخمسة والموطّأ الذي تقدمها وضعاً، ولم يتأخّر عنها رتبة»(٢).

وقال الصِّديق حسن خان - بعد ذكره لصنيع ابن الأثير-: «والحقُّ معه»(٣).

القول الثالث: تقديم مسند الدارمي على سنن ابن ماجه، وجعله سادس الكتب بدله، وبه صرّح الحافظ صلاح الدّين العلائي (٧٦١هـ)؛ حيث قال: «ينبغي أن يكون كتاب الدرامي سادساً للخمسة بدله؛ فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذّة، وإن كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة، فهو مع ذلك أولى»(٤).

وإلى هذا الرأي كان يميل الحافظ ابن حجر؛ فإنّه قال:

«ليس كتاب الدارمي دون السنن في الرتبة، بل لو ضمّ إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه؛ فإنّه أمثل منه بكثير»(٥).

---

(١) انظر: (النكت) (١/ ٤٨٦- ٤٨٧)، (الكتب الصحاح الستة) لمحمد أبو شهبة (١٧٩).

(٢) (تدريب الراوي) (١/ ١٧٠).

(٣) (الحطة) (ص١١٨).

(٤) انظر: (البحر الذي زخر) (٣/ ١١٦٥)، (فتح المغيث) (١/ ١٠٢). وقد ذكر بعض العلماء أنّه اغتر في قوله هذا بكلام للحافظ مُغُلْطاي، ذكر فيه أنّ مسند الدارمي أطلق عليه الصحة غير واحد من الحفّاظ، وفي ذلك بحث تقف عليه في: (النكت على ابن الصلاح) (١/ ٢٧٦- ٢٧٧)، (توضيح الأفكار) (١/ ٣٩- ٤٠).

(٥) انظر: (تدريب الراوي) (١/ ١٧٤)، (توضيح الأفكار) للصنعاني (١/ ٢٣١). وهذا الكلام من الحافظ يفهم في ضوء قوله الآخر- ردًّا على مُغُلْطاي؛ كما في (توضيح الأفكار) (١/ ٣٩)-: «لكن بقي مطالبة مغلطاي بصحة دعواه أن جماعة أطلقوا على مسند الدرامي كونه=

رفع المسهم

وقد سبق بيان سبب تقديم ابن طاهر ومن تبعه لسنن ابن ماجه على الموطّأ، وعدّه ضمن الكتب الستّة، وهو كثرة زياداته من الأحاديث المرفوعة على الكتب الخمسة، فضلاً عن قوة تبويبه في الفقه -، وسبق هناك نقل قول الحافظ ابن حجر مختصراً - وهو هنا بتمامه -: «وإنما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عدّ الموطّأ إلى عدّ ابن ماجه؛ **لكون زيادات الموطّأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جدًّا، بخلاف ابن ماجه؛ فإنّ زياداته أضعاف زيادات الموطّأ**؛ فأرادوا بضمّ كتاب ابن ماجه إلى الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة»[1].

وقال الشيخ محمّد بن جعفر الكتّاني: «**ولمّا رأى بعضهم كتابه كتاباً مفيداً قويَّ النفع في الفقه، ورأى من كثرة زوائده على الموطّأ**: أدرجه على ما فيه في الأصول، وجعلها ستّة»[2].

وعلى هذا التّقديم استقرّ الأمر عند المتأخرين من المحدّثين.

قال السّيوطي: «لم يدخل المصنّف[3] سنن ابن ماجة في الأصول، وقد اشتُهِر في عصر المصنّف وبعده جعلُ الأصول ستّةً بإدخاله فيها»[4].

وقال أبو الحسن السِّنْدي: «قلت: وبالجملة: فهو دون الكتب الخمسة في

=صحيحا؛ فإني لم أر ذلك في كلام أحد ممن يعتمد عليه». ثم قال: «كيف ولو أطلق عليه ذلك من يعتمد: لكان الواقع بخلافه؛ لما في الكتاب المذكور من الأحاديث الضعيفة والمنقطعة والموضوعة، والموطأ في الجملة أنظف أحاديث وأتقن رجالا منه». وبهذا يعلم أنّ قوله: «أمثل منه بكثير» لا يخلو من نظر، والله أعلم.

(١) انظر: (النكت) (١/ ٤٨٧).

(٢) (الرسالة المستطرفة) (ص١٢).

(٣) يعني به الإمام النووي، الذي تبع في ذلك ابن الصلاح.

(٤) (تدريب الراوي) (١/ ١٠٢).

رفع
المسرهم
عزالله لم يطالدين

المرتبة؛ فلذلك أخرجه كثير من عدّه في جملة (الصّحاح السّتّة) [١]، **لكن غالب المتأخّرين على أنّه سادس الستّة»** [٢].

وبهذا تبيّنت مرتبة (سنن ابن ماجه) عند العلماء، وإنما حطّ من مرتبته جملة أسباب، نوضحها في المطلب التالي.

١) وهذا الإطلاق فيه نظر سيأتي بيانه في: «مبحث: درجة أحاديث سنن ابن ماجه».
وانظر: (النكت على ابن الصلاح) (١/ ٤٤٩)، (فتح المغيث) (١/ ٨٩- ٩٠).

٢) (حاشية السندي على سنن ابن ماجه) (١/ ٢).

المطلب الثاني : أسباب ضعف مرتبته

يمكن أن تردّ أسباب ضعف (سنن ابن ماجه)، وانحطاط مرتبته عن بقيّة الكتب الستّة، إلى سببين رئيسين، وهما:

السبب الأول: تخريجه في (سننه) للمتروكين والمتّهمين بالكذب، وقد سبق قول الحافظ ابن حجر مختصراً - وهو هنا بتمامه -: «وفي الجملة كتاب النّسائي أقلُّ الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، ويقاربه أبو داود وكتاب الترمذي، ويقابله في الطرف الآخر كتاب ابن ماجه؛ **فإنّه تفرّد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متّهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلاّ من جهتهم**»[١].

وقال تلميذه الحافظ السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأما ابن ماجه فإنّه تفرّد بأحاديث عن رجال متّهمين بالكذب وسرقة الأحاديث؛ مما حكم عليها بالبطلان أو السقوط أو النكارة»[٢].

السبب الثاني: تخريجه في كتابه أحاديث كثيرة ضعيفة ومنكرة، وبعضها باطلة وموضوعة:

قال الإمام الذّهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنّما غضّ من رتبة سننه **ما في الكتاب من**

(١) (النكت) (١/ ٤٨٢).

(٢) (فتح المغيث) (١/ ١٠٢). وسرقة الحديث: أن يكون محدث ينفرْد بحديث، فيجيء السارق ويدعى أنّه سمعه أيضا من شيخ ذلك المحدث، أو أن يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته. انظر: (فتح المغيث) (١/ ٣٧٠).

المناكير، وقليل من الموضوعات»[١].

وقال أيضاً في ترجمة (داود بن المحبّر البصري) - بعد أن أورد له حديثاً موضوعاً رواه ابن ماجه -: «فلقد شان ابن ماجه (سننه) بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها»[٢].

وقال الحافظ السّخاوي: «وأمّا ابن ماجه: **ففيه الضعيف كثيرا، وفيه الموضوع، ولهذا توقّف بعضهم بها»**[٣].

وقال العلاّمة المُناوي: «وقد توقّف بعضهم في إلحاق ابن ماجه بهم؛ **لكثرة ما فيه من الضعيف، بل الموضوع»**[٤].

وقال الشيخ عبد العزيز الدّهلوي - بعد أن ذكر طبقة السنن الأربعة ومسند أحمد -: «وكذا ينبغي عدّ ابن ماجه في هذه الطبقة، وإن كان بعض أحاديثها في غاية الضعف»[٥].

- فإن قال قائل: هذا الذي ذكره الذّهبي وغيره من العلماء يخالف ما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة الرازي أنه نظر فيه - يعني (سنن ابن ماجه) - فقال: «أظنّ إنْ وقع هذا في أيدي النّاس تعطّلت هذه الجوامع أو أكثرها». ثمّ قال: **«لعلّ لا**

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٧٩).

(٢) (ميزان الاعتدال) (٣/ ٤٣). وانظر: (السير) (١٥/ ٤٠٠)، (البدر المنير في تخريج الأحاديث الواقعة في الشرح الكبير) لابن الملقّن (٤/ ١٠٦).

(٣) (الغاية في شرح الهداية في علم الرواية) (١/ ٢٢٧- ٢٢٨). وانظر: (فتح المغيث) (٣/ ٣٤٤).

(٤) (اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر) (٢/ ٤٣٥).

(٥) (الحطة) (ص١١٨). وقد قال في (ص٢٢٠) منه: «. . .وله حديث في فضل قزوين منكر، بل موضوع، ولهذا طعنوا فيه وفي كتابه».

رفع
المسهم
عبد الله ...

يكون فيه تمامُ ثلاثين حديثاً ممّا فيه ضعف» [١].

ونقل الحافظ ابن نقطة عن ابن طاهر المقدسي أنه قال: «رأيت على ظهرِ جسرٍ قديمٍ بالري حكاية كتبها أبو حاتم الحافظ المعروف بـ(خاموش) [٢]: قال أبو زرعة الرازي: طالعت كتاب أبي عبد اللَّه ابن ماجه **فلم أجد فيه إلا قدرا يسيرا؛ ممّا فيه شيء. وذكر بضعة عشر، أو كلاما هذا معناه»**.

ثمّ قال ابن طاهر: «وحسبك من كتاب يعرض على أبي زرعة، ويذكر هذا الكلام بعد إمعان البصر والنّقد» [٣].

- فالجواب عن هذا فيما ذكره الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ، ويمكن تفصيله في أربعة أوجه [٤]:

الوجه الأوّل: أنّها حكاية لا تصحّ؛ لانقطاع إسنادها؛ لأنّ خاموش الرّازيَّ المتوفّى سنة(٤٤٥هـ)، لم يدرك أبا زرعة الرّازي المتوفّى سنة(٢٦٤هـ)؛ كما هو ظاهر.

---

(١) انظر: (تاريخ دمشق) (٥٦/ ٢٧١- ٢٧٢)، (النكت) (١/ ٤٨٦). وفي (تاريخ دمشق) -بعد قوله: «ممّا فيه ضعف»- : «أو قال: عشرين، أو نحو هذا من الكلام».

(٢) واسمه: أحمد بن إسحاق، حافظ واعظ، مشهور بالطلب والجمع، جيد الحفظ والضبط، ورد قزوين وسمع بها، وتوفي سنة (٤٤٥هـ). انظر ترجمته في: (التدوين) (٢/ ١٥٥)، (نزهة الألباب) (١/ ٢٣٢).

(٣) (التقييد) (١/ ١٢٠). وانظر: (شروط الأئمّة السّتّة) (ص١٩). وأمّا ما ذكره الرافعي في (التدوين) (٢/ ٤٩) عن أبيه أنّه قال: « عرض كتاب السنن لابن ماجة على أبي زرعة الرازي فاستحسنه، وقال: لم يخطئ إلا في ثلاثة أحاديث»؛ فهو كما قال الشيخ سعدي الهاشمي: «هذا الخبر ظاهر الضعف...، ويحتمل وقوع تصحيف (ثلاثين) إلى (ثلاثة)». انظر: (دراسة حول قول أبي زرعة) (ص٧).

(٤) انظر هذه الوجوه مختصرة في: (النكت) (١/ ٤٨٦)، وهي هنا مدعّمة بما يشهد لها من أقوال أهل العلم.

رفع
المسهم
عزالله لي الله

الوجه الثّاني: إن كانت محفوظة؛ فلعلّه أراد ما فيه من الأحاديث السّاقطة إلى الغاية، ويشهد له قول الحافظ الذهبي - بعد أن حكى قول أبي زرعة -: «قلت: ما كان أبو زرعة أمعن النّظر في السنن، وإلا ففيه أكثر من ذلك بكثير، اللّهم إلاّ أن أراد الأحاديث السّاقطة بمرّة؛ فهو كما قال، وسأفردها - إن شاء الله - في جزء لتعرف»[١].

وقال الحافظ ابن كثير: «وقد حكي عن أبي زرعة الرّازي أنه انتقد منها بضعة عشر حديثاً، ربما يقال: إنّها موضوعة أو منكرة جدًّا»[٢].

الوجه الثالث: يحتمل أنّه لم ير منه إلاّ جزءًا فيه هذا القدر، ويؤيّد هذا ما رواه الحافظ ابن عساكر عن علي بن عبد اللّه بن الحسن الرّازي قال: «وحُكِي أنّه نظر في جزء من أجزائه، وكان عنده في خمسة أجزاء»[٣].

الوجه الرابع: أنّ أبا زرعة حكم على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة أو منكرة، وذلك محكيٌّ في كتاب العلل لابن أبي حاتم[٤].

قال الحافظ ابن المُلقِّن: «وهذا الكلام من أبي زرعة رحمه الله لولا أنه مرويٌّ عنه من أوجه لجزمت بعدم صحته عنه؛ فإنَّه غير لائق بجلالته، لا جرم أن الشيخ تقي الدين قال في الإلمام: هذا الكلام من أبي زرعة لابد من تأويله وإخراجه عن

(١) (تذهيب التهذيب) (٨/ ٣٤٣).
(٢) (البداية والنهاية) (١١/ ٥٢).
(٣) (تاريخ دمشق) (٥٦/ ٢٧٢).
(٤) قلت: كما أنّه ضعّف كثيرا من الرجال الذين أخرج لهم ابن ماجه، بل حكم على بعضهم بالكذب، وقد جمعهم الشيخ سعدي الهاشمي رحمه الله في بحث قيم بعنوان: (دراسة حول قول أبي زرعة في سنن ابن ماجه)، نشرته مجلّة الجامعة الإسلامية في الأعداد (٤٧-٤٨، ٥٥- ٥٦) من سنة (١٤٠٠هـ).

ظاهره وحمله على وجه صحيح . . . ولعله أراد ذلك الجزء الذي نظر فيه أو غيره ممّا يصحّ»[١].

وقد ذكر الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدد ما في سنن ابن ماجه من الأحاديث الضعيفة على وجه التقريب، فقال: «وقول أبي زرعة - إنْ صحّ -: فإنّما عنى بثلاثين حديثا الأحاديث المطَّرحة السّاقطة، وأمّا الأحاديث التي لا تقوم بها حجّةٌ: فكثيرة لعلّها نحو الألف»[٢].

قلت: ويؤكد صحّة هذا القول أنّ عدد الأحاديث الضعيفة في (ضعيف سنن ابن ماجه) للشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (٩٤٨) حديثا، منها (٤١) حديثا موضوعاً[٣].

وهذا العدد من الأحاديث الموضوعة هو الذي انتهى إليه الشيخ محمّد عبد الرشيد النّعماني في (كتابه)[٤]، حيث ذكر (٣٤) حديثاً ممّا حكم عليه ابن الجوزي بالوضع، وزاد عليه (٧) سبعة أحاديث مما حكم عليها بعض الحفاظ بالوضع أو البطلان؛ فصار العدد (٤١) حديثاً[٥].

وما حكم عليه ابن الجوزي بالوضع قد نازعه في بعضه السيوطي، والحق أنّ ما يسلم منها لابن الجوزي كثير، وبعض هذه الأحاديث ممّا أجمع النّقاد على وضعه.

ومهما يكن من شيء: فالأحاديث الموضوعة التي فيه قليلةٌ بالنسبة إلى

(١) (البدر المنير) (١/٣٠٨- ٣٠٩).
(٢) (السير) (١٣/١٧٩).
(٣) انظر : (مقدمة ضعيف ابن ماجه).
(٤) (الإمام ابن ماجه) (١٩٢- ٢٢٨).
(٥) انظر: (بحوث تاريخ السنة) (ص٣٤٦) فقد نقل عن الشيخ سعدي الهاشمي أنّه أوصلها إلى (٧٨) حديثاً. والله أعلم.

رفع
المسبهم
عزالله العلي

جملة أحاديث الكتاب، التي هي أزيد من أربعة آلاف حديث؛ فهي لا تغض من قيمة الكتاب كأصل من أصول السّنّة، وينبوع من ينابيعها[١].

(١) انظر: (الكتب الصحاح الستة) لمحمد أبو شهبة (ص١٧٧- ١٧٨).

رفع المسهم

المبحث الثامن: درجة أحاديث «سنن ابن ماجه»، وحكم زوائده

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأوّل: درجة أحاديث «سنن ابن ماجه».**
- **المطلب الثّاني: حكم زوائده.**

رفع
المسهم

المطلب الأوّل: درجة أحاديث سنن ابن ماجه

تبيّن لنا ممّا سبق أنّ الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يشترط الصّحّة فيما يخرجه من الأحاديث في (سننه)، وأنّ أحاديثه ليست كلّها من قسم الحديث المقبول، بل هي على درجات مختلفة في الصّحّة والضّعف، ويمكن تقسيمها بحسب مراتبها ودرجاتها إلى الأقسام التالية:

القسم الأوّل: ما هو صحيح مخرّج في الصحيحين أو أحدهما [١].

القسم الثاني: ما هو صحيح أو حسن مخرّج في غيره من السنن الأربعة [٢].

القسم الثالث: ما هو صحيح أو حسن ممّا انفرد به ابن ماجه [٣].

القسم الرّابع: ما هو ضعيف ضعفاً يسيراً.

القسم الخامس: ما هو ضعيف ضعفاً شديداً.

---

(١) وقد بلغ عددها حسب تخريجات الشيخ خليل مأمون شيحا في طبعته:- (١٢٤٧) حديثاً؛ منها (٥٦١) حديثاً اتّفق عليها الشيخان، و (١٨٢) حديثاً انفرد بها البخاري، و (٥٠٤) حديثاً انفرد بها مسلم، ومجموع ذلك قدر ربع الكتاب؛ فإن عدد أحاديثه- حسب ترقيم الأستاذ فؤاد عبد الباقي - (٤٣٤١) حديثاً. والله أعلم.

(٢) ويبلغ عددها بعد طرح أعداد سائر الأقسام -حسب ترقيم الأستاذ فؤاد -: (١٥١٩) حديثاً.

(٣) وعدد أحاديث هذا القسم(٦٢٧) حديثاً؛ كما يستفاد من إحصاء فؤاد عبد الباقي في (خاتمة السنن) (٢/ ١٥٢٠)، ولعلّه اعتمد فيه على أحكام البوصيري في (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه).

رفع المسهم

القسم السادس: ما هو موضوع أو باطل[١].

وخلاصة القول: أنّ (سنن ابن ماجه) تشتمل على الصحيح والحسن والضعيف، وأنّ على الباحث والمستدل أن لا يأخذ بحديث منها إلا بعد البحث والتَّحرِّي، ومعرفة درجته، قال الإمام الذهبي: «وأما سنن ابن ماجه فإنه دون هذين الجامعين - يعني كتاب أبي داود وكتاب النسائي - والبحث عن أحاديثها لازم»[٢].

وقال الحافظ السّخاوي: «وبالجملة فسبيل من أراد الاحتجاج بحديث من السنن - لا سيما ابن ماجه، ومصنف ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق ممّا الأمر فيها أشدّ، أو بحديث من المسانيد - واحدٌ؛ إذ جميع ذلك لم يشترط مَنْ جمعه الصّحّة ولا الحسن خاصّة.

وهذا المحتجّ: إنْ كان متأهّلاً لمعرفة الصّحيح من غيره؛ فليس له أن يحتج بحديث من السنن، من غير أن ينظر في اتّصال إسناده وحال رواته، كما أنه ليس له أن يحتجّ بحديث المسانيد حتى يحيط علماً بذلك.

وإنْ كان غير متأهّل لدَرْك ذلك؛ فسبيله أن ينظر في الحديث، فإنْ وجد أحداً من الأئمّة صحّحه، أو حسنه: فله أن يقلده، وإنْ لم يجد ذلك فلا يقدم على الاحتجاج به؛ فيكون كحاطب ليل، فلعله يحتج بالباطل وهو لا يشعر»[٣].

---

(١) وعدد أحاديث القسمين الرّابع والخامس(٩٠٧) حديثاً، وأمّا القسم السادس فعدد أحاديثه (٤١) حديثاً؛ كما يستفاد من «ضعيف سنن ابن ماجه». وبهذا الإحصاء يتبيّن أنّ قول الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في (البداية والنهاية) (١١/ ٥٢): «ويشتمل... على أربعة آلاف حديث كلّها جياد سوى اليسيرة» فيه نظر، والله أعلم.

(٢) انظر: (توضيح الأفكار) (١/ ٢٢٢).

(٣) (فتح المغيث) (١/ ٨٩- ٩٠).

ومن هنا يعلم تساهل من أطلق على (سنن ابن ماجه) - وكذا غيره من السنن - وَصْف الصّحّة؛ كقول ابن خِلِّكان: «وكتابه في الحديث أحد الصِّحاح الستة»[(١)].

وذلك لأنّ أصحاب السنن الأربعة لم يشترطوا الصحة ولم يلتزموها، بل حكموا على كثير ممّا في كتبهم بالضعف؛ كما هو معروف.

ولهذا قال الحافظ زين الدين العراقيُّ في «ألفيته»[(٢)]:

وَمَنْ عَلَيْهَا أَطْلَقَ الصَّحِيحَا فَقَدْ أَتَى تَسَاهُلاً صَرِيحَا

وقال السّيوطي في «ألفيته»[(٣)]:

تَسَاهَلَ الَّذِي عَلَيْهَا أَطْلَقَا صَحِيحَةً، وَالدَّارِمِي وَالْمُنْتَقَى

واعتذر العلاّمة الزَّرْكشيُّ رَحِمَهُ اللهُ لمن أطلق على هذه الكتب وصف الصّحّة أوسمّاها صحاحاً؛ فقال: «ثم تسميّة هذه الكتب صحاحاً إمّا هو باعتبار الأغلب؛ لأنّ غالبها الصّحاح والحسان وهي ملحقة بالصّحاح، والضعيف منها ربما التحق بالحسن؛ فإطلاق الصّحّة عليها من باب التّغليب»[(٤)].

لكن يبقى - مع هذا - ما في إطلاق الصّحّة على هذه الكتب من الإيهام بحجيّة جميع ما فيها، وخاصّة لغير العارف بفنّ الحديث الشريف، والله أعلم.

---

(١) (وفيات الأعيان) (٤/ ٢٧٩). وانظر: (الحطة) (٢٢٠).
(٢) انظرها مع شرحها (فتح المغيث) (١/ ٦٣).
(٣) انظر: (منهج ذوي النّظر شرح منظومة علم الأثر) لمحمد محفوظ التِّرمِسي (ص٣٥).
(٤) (النكت على مقدمة ابن الصلاح) للزركشي (١/ ٣٧٩).

المطلب الثاني: حكم زوائده

أوّلاً: حكم زوائد ابن ماجه:

من ميزات كتاب ابن ماجه كثرة زوائده على الكتب الخمسة، وهذه الميزة هي الّتي أوجبت جعله سادس الكتب السّتّة عند كثير من العلماء؛ لذا كان من المهمّ معرفة حكم تلك الزوائد عند أهل العلم، وقد اشتُهر عند المحدّثين أنّ ما ينفرد به الإمام ابن ماجه يكون ضعيفا، ولكن قال العلامة أبو الحسن السندي: «وليس بكليّ، ولكن الغالب كذلك»[1].

وقد حرّر هذه المسألة الحافظ ابن حجر؛ فقال - عند كلامه على السنن -: «وفيه أحاديث ضعيفة جدًّا، **حتّى بلغني أن المزِّيَّ كان يقول: مهما انفرد بخبر فهو ضعيف غالبا، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي**».

ثم قال: «ثم وجدت بخطِّ الحافظ شمس الدين محمّد بن علي الحسينيّ ما لفظه: سمعت شيخنا أبا الحجاج المزّيّ يقول: كل ما ينفرد به ابن ماجه فهو ضعيف - يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة -».

ثمّ قال الحافظ: «**لكنْ حملُه على الرجال أولى، وأما حمله على الأحاديث فلا يصحّ**، كما قدمت ذكره من وجود الأحاديث الصحيحة والحسان مما انفرد به عن الخمسة»[2].

---

(١) (حاشية السندي) (١/ ٥).

(٢) (تهذيب التهذيب) (٤/ ٧٣٧ - ٧٣٨). وفي (البحر الذي زخر) (٣/ ١١٦٧): «قال الحافظ ابن حجر - فيما كتبه بخطه على حاشية الكتاب -: «مراده من الرجال لا من الأحاديث؛ فإنّ في أفراده صحاحاً».

رفع المسلم عزالله لطهيل الدين

قلت: ولم يسلم هذا القول للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد ناقشه في حمله على الرّجال بعضُ الباحثين؛ فقال: «قلت: وعندي أنّه لا يصحّ حمله على الرّجال أيضا؛ فإنّ في رجال الإمام ابن ماجه الّذين انفرد بإخراج حديثهم عن الأئمّة الخمسة طائفةً لم يأت فيهم جرحٌ معتبرٌ، بل هم ثقات عدول من رجال الحديث الصحيح أو الحسن؛ كما لا يخفى على من سرّح نظره في (تهذيب الكمال) وفروعه؛ مثل: أحمد بن ثابت الجَحْدَري، وأبو بكر البصري، وأحمد بن محمّد بن يحيى بن سعيد القطّان، وأبو سعيد البصري، وأحمد بن منصور بن سيار البغدادي الرّمادي أبو بكر، وإبراهيم بن محمّد بن عبداللَّه بن جحش الأسدي، وأرقم بن شُرَحْبيل الأودي الكوفي، وإسحاق بن إبراهيم بن داود السوّاق البصري، وإسماعيل بن إبراهيم البالسي، وإسماعيل بن عبداللَّه بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي، وأسيد بن المُتَشَمِّس بن معاوية التّميمي السّعدي، وأيوب بن محمّد الهاشمي البصري المعروف بالقلب، إلى آخرين يطول ذكرهم»[١].

والخلاصة: أنّه لا يصحّ إطلاق أنّ كلّ ما ينفرد به ابن ماجه عن الكتب الخمسة من الحديث فهو ضعيف، كما لا يصحّ إطلاق أنّ كلّ ما ينفرد به من الرّجال فهو ضعيف، وذلك لوجود الأحاديث الصحيحة والحسنة فيما ينفرد به من الحديث، ووجود الثقات فيمن ينفرد بهم من الرّجال، وإن كان هذا لا ينفي أن يكون الغالب أو الأكثر مما ينفرد به ضعيفا، وخاصّة من الرجال. واللَّه أعلم.

ثانياً: عدد زوائد ابن ماجه:

أحصى الأستاذ محمّد فؤاد عبد الباقي عدد الأحاديث الزوائد، فبلغت

(١) (الإمام ابن ماجه) (ص١٩١).

عنده: (١٣٣٩) حديثاً؛ منها (٤٢٨) حديثاً رجالها ثقات صحيحة الإسناد، و(١٩٩) حديثاً حسنة الإسناد، و(٦١٣) حديثاً ضعيفة الإسناد، و(٩٩) حديثاً واهية الإسناد أو منكرة أو مكذوبة.

وقال: «وإن كتاباً يجمع بين دفّتيه (٣٠٠٢) حديثاً يرويها أصحاب الكتب الخمسة في كتبهم، ثمّ يجيء ابن ماجه يرويها كلّها عن طريق غير طرقهم، وكلّ الطرق يؤيّد بعضها بعضاً ممّا يعطي للأحاديث قوة فوق قوّتها، ثمّ يضيف إلى عددها (٤٢٨) حديثاً صحيحة الإسناد رجالها ثقات، و(١٩٩) حديثاً حسنة الإسناد: لهو كتاب له قيمته لو اقتصر على هذه المزيّة فقط، فما بالكم وقد جاوز هذه المزيّة إلى مزايا أخرى. . .»[(١)].

وقد قام بعض الباحثين المعاصرين بدراسة هذا الموضوع؛ فكان من نتائج دراسته ما سجّله بقوله: «اعلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الحافظ البوصيري قد ذكر في كتابه الزوائد»،من الأحاديث ألفاً وخمسمائة واثنين وخمسين (١٥٥٢) حديثاً، كذا أحصيناه بعَدِّنا، لكنّه قد ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر كتابه عدّتها فقال:«فيه من الأحاديث الصحيحة والضعيفة ألف وخمسمائة وثلاثون (١٥٣٠) حديثاً».

ولكن الصواب لمن ابتغاه: أنه ليس فيه هذا القدر المذكور، وأنّ أحاديث كثيرة قد عدّها البوصيري من الزوائد، وهي ليست منها، لمجرد زيادة في متن الحديث، ولو كلمة في بعض الأحاديث، وربّما لكونه أخرجه بإسناد آخر، ولو عن الصحابي بعينه، وبعض الأحاديث أودعها الزوائد غفلة منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهي ليست كذلك . . .»[(٢)].

---

(١) انظر: (خاتمة السنن) (٢/ ١٥٢٠).

(٢) انظر: (مقدمّة جامع الأصول) لعبد السلام محمد علّوش (١/ ٣٣).

ثمّ خلص بعد ذلك إلى النتائج التالية:

١- أنه وقع في الزوائد أحاديث كثيرة ليست هي من الزوائد أصلا، وبعضها منازع فيه، وذلك يقع في نحو مائة وأربعين (١٤٠) حديثاً.

وبهذا يعرف أن أحاديث الزوائد لابن ماجه لا تبلغ القدر الذي ذكره البوصيري، بل الواجب حذف هذه المائة وأربعين منها.

٢- إنّ زوائد ابن ماجه الّتي رُوِيت متونها في الخمسة أوأحدها بحروفها - ولكن من طريق صحابي آخر - تبلغ نحوا من مائة وخمسين (١٥٠) حديثاً، وأمّا الّتي وافقها بالمعنى إجمالاً، أوفي الحكم؛ فكثير جدا يقع أضعاف ما ذكر، وقد أشار لأكثرها البوصيري رَحِمَهُ اللَّهُ في «الزوائد».

٣ - إنّ الإمام أحمد في مسنده، أو ابن حبان في صحيحه، أو الحاكم في مستدركه قد وافقوا ابن ماجه في ربع زوائده؛ فشاركوه في إخراج نحو من أربعمائة (٤٠٠) حديث، ولا تخفى مكانة هذه الكتب الثلاثة عند أهل الحديث.

٤ - إنّ الأحاديث التي ضعّف إسنادها البوصيري في الزوائد لأجل أحد الرواة كثير منها ما هو صحيح المتن، ثابت من حديث غير راويه عند ابن ماجه،أو مما له طرق وشواهد قد ذكرها هو عند غير ابن ماجه .

٥ - إنّ كثيراً من الأحاديث التي ينفرد بها ابن ماجه، يكون العمل عليها عند أهل العلم، ولها أصول في الصّحاح وغيرها،فيتفرّد بروايات لتقوية المسألة،أو استيعاب رواياتها[١] .

(١) انظر: (مقدمّة جامع الأصول) (١/ ١٤- ٤٥).

المبحث التاسع: منهج الإمام ابن ماجه في «سننه»

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأوّل: منهجه في الصناعة الإسنادية.
- المطلب الثاني: منهجه في تراجم الأبواب.
- المطلب الثالث: آراؤه في أصول الفقه.

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

المطلب الأوّل: منهجه في الصناعة الإسناديّة

أوّلا: طريقته في سوق الأسانيد وإيراد الألفاظ:

الإمام ابن ماجه يستعمل الأساليب التي يستخدمها غيره من المحدثين، من التّحويل والعطف بين الشّيوخ والإشارة إلى المتون بكلمة «نحوه» أو «مثله».

ومما يتميّز به ابن ماجه:

١- في استعمال طريقة التّحويل:

يشير الإمام ابن ماجه إلى الرّاويين أو الرّواة عند نقطة الالتقاء بكلمة: «قالا»، أو «قالا جميعاً»، أو «قالوا»[(١)].

مثال ذلك:

أ- قوله في آخر (كتاب الطهارة وسننها)، في (باب من توضّأ فترك موضعا): «حدثنا حرملة بن يحيى ثنا ابن وهب (ح) وحدثنا ابن حميد ثنا زيد الحباب **قالا** ثنا ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر عن عمر بن الخطّاب»، وذكر الحديث[(٢)].

ب - قوله في (المقدّمة)، في (باب فضل عمّار): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبيد اللّٰه بن موسى (ح) وحدثنا علي بن محمّد وعمرو بن عبد اللّٰه **قالا**

انظر: (الواضح في مناهج المحدّثين) لياسر الشّمالي (ص٢٨١).
انظر: (سنن ابن ماجه) (ح ٦٦٦).

جميعا حدثنا وكيع عن عبد العزيز بن سِيَاه عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن يسار عن عائشة. . .» [(١)] .

ج - قوله في (كتاب الأضاحي)، في (باب من أراد أن يضحي فلا يأخذ في العشر من شعره وأظفاره): «حدثنا حاتم بن بكر الضَّبِّي أبو عمرو حدثنا محمّد بن بكر البُرْساني (ح) وحدثنا محمّد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم حدثنا أبو قُتَيْبة ويحيى بن كثير **قالوا** حدثنا شعبة عن مالك بن أنس عن عمرو بن مسلم عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة. . .» [(٢)] .

٢- في العطف على الشيوخ:

يستعمل ابن ماجه العطف على الشّيوخ بكثرة، لكنّه عند العطف لا يشير - غالبا - إلى صاحب اللّفظ، كما يفعله مسلم وغيره.

وربّما ميّز صاحب اللّفظ، وله في ذلك عبارات؛ أذكرها مع أمثلتها:

أ- اللفظ لفلان:

ومثاله: قوله في (كتاب النّكاح)، (باب الرّجل يشكّ في ولده): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمّد بن الصَّبَّاح قالا حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: . . .»؛ فذكر الحديث، ثمّ قال: **«واللفظ لابن الصَّبَّاح»**[(٣)] .

ب - هذا حديث فلان:

مثاله: قوله في (كتاب إقامة الصلاة والسّنّة فيها)، في (باب ما جاء في كم

(١) (السنن) (ح ١٤٨). وانظر: (ح١٧٤٥).
(٢) (السنن) (ح٣١٥٠).
(٣) انظر: (السنن) (ح٢٠٠٢).

يصلّي بالليل): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا شَبَابَة عن ابن أبي ذئب عن الزُّهري عن عروة عن عائشة (ح) وحدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي حدثنا الوليد حدثنا الأوزاعيّ عن الزهري عن عروة عن عائشة - **وهذا حديث أبي بكر** - قالت: . . .»[١].

ج - قال فلان في حديثه:

مثاله: قوله في (المقدّمة)، في (باب فضل عثمان): «حدثنا محمّد بن عبد اللَّه بن نُمَيْر وعليٌّ بن محمّد قالا حدثنا وكيع حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عائشة قالت: قال رسول اللَّه ﷺ في مرضه: وددت أنّ عندي بعض أصحابي. قلنا: يا رسول اللَّه ألا ندعو لك أبا بكر؟ فسكت. قلنا: ألا ندعو لك عمر؟ فسكت. قلنا: ألا ندعو لك عثمان؟ قال: نعم. فجاء فخلا به فجعل النبي ﷺ يكلّمه، ووجه عثمان يتغيّر. قال قيس: فحدّثني أبو سهلة مولى عثمان أن عثمان بن عفان قال يوم الدار: إنّ رسول اللَّه ﷺ عهد إليّ عهداً؛ فأنا صائرٌ إليه». ثمّ قال ابن ماجه: «**وقال عليٌّ في حديثه**: وأنا صابرٌ عليه»[٢].

د - زاد فيه فلان:

مثاله: قوله في (المقدّمة)، في (باب من بلّغ علماً): «حدثنا محمّد بن عبد اللَّه بن نُمَيْر وعليٌّ بن محمّد قالا حدثنا محمّد بن فُضَيل حدثنا ليث بن أبي سليم عن يحيى بن عباد أبي هُبَيْرة الأنصاريّ عن أبيه عن زيد بن ثابت قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرِ فَقِيهٍ وَرُبَّ حَامِلِ

---

(١) (السنن) (ح١٣٥٨). وانظر: (ح٢٩٦١).
(٢) (السنن) (ح١١٣).

فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ». ثمّ قال ابن ماجه: «**زاد فيه عليُّ بن محمّد**: ثَلَاثٌ لاَ يُغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ وَالنُّصْحُ لِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ»[(١)].

٣ - في صيغ التّحمّل والأداء:

يلاحظ أنّ الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللَّهُ يستخدم - غالباً - صيغة «حدثنا»، ولا يستخدم صيغة «أخبرنا»، وقد يكون السبب في ذلك أنّه لا يرى فرقاً بين «حدثنا» و«أخبرنا»؛ كما ذهب إليه بعض المحدثين[(٢)].

ومن الصِّيغ التي استعملها على ندرة:

أ - قرأتُ:

مثاله: قوله في (كتاب التّجارات)، في (باب ما جاء في النّهي عن النَّجْش): «قرأتُ على مصعب بن عبد اللَّه الزبيري عن مالك (ح) وحدثنا أبو حُذَافَة حدثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن النَّجْش»[(٣)].

ب - بلغني:

مثاله: قوله في (كتاب الصّيد)، في (باب الطَّافي من صيد البحر):

«حدثنا هشام بن عمار حدثنا مالك بن أنس حدثني صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة من آل ابن الأَزْرَق أنّ المغيرة بن أبي بردة - وهو من بني عبد الدار- حدثه أنّه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول اللَّه ﷺ : البحرُ الطَّهورُ ماؤُه الحلُّ ميتتُه. قال أبو عبد الله - هو ابن ماجه -: **بلغني** عن أبي عبيدة

(١) (السنن) (ح٢٣٠).
(٢) انظر: (الواضح في مناهج المحدّثين) لياسر الشّمالي (ص٢٨٢).
(٣) (السنن) (ح٢١٧٣).

الجوَاد أنّه قال: هذا نصف العلم؛ لأن الدنيا بر وبحر؛ فقد أفتاك في البحر، وبقي البر»[١].

- ومن هذا تنبيهه على أنّ ما أورده هو لفظ الشيخ، بقوله: «**كتبتُه لفظاً**».

مثاله: قوله في (كتاب الجهاد)، في (باب من حبسه العذر عن الجهاد): «حدثنا أحمد بن سنان حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول اللّه ﷺ: «إنّ بالمدينة رجالاً ما قطعتم وادياً، ولا سلكتم طريقاً إلا شركوكم في الأجر، حبسهم العُذْر». قال أبو عبد الله - هو ابن ماجه -: «أو كما قال، **كتبتُه لفظاً**»[٢].

وفي قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أو كما قال» دليلٌ على شدّة تحرّي ابن ماجه في إيراد ألفاظ الأحاديث، والتّنبيه على ما رُوي منها بالمعنى.

٤- في العناية ببيان ألفاظ الشّواهد والمتابعات:

بعد أن يسوق الإمام ابن ماجه أسانيد الشواهد والمتابعات فإنه يعقبها بقوله: «مثله»، أو «مثله سواء»، أو «نحوه»، مع التّنبيه على ما في بعضها من زيادات أو اختلاف:

ومن أمثلة ذلك:

أ- قوله في (كتاب الطب)، في (باب الكَمْأَة والعَجْوة):

«حدثنا محمّد بن عبد اللّه بن نُمَير حدثنا أَسْباطُ بن محمّد حدثنا الأعمش عن جعفر بن إياس عن شَهْر بن حَوْشَب عن أبي سعيد وجابر قالا: قال رسول

---

(١) (السنن) (ح٣٢٤٦).

(٢) (السنن) (ح٢٧٦٥).

رفع
المسَاهم
عفا الله له ولوالديه

اللَّه ﷺ : «الكَمْأةُ من المنّ، وماؤها شفاءٌ للعين، والعَجْوَةُ من الجنّة، وهي شفاء من السُّمّ». ثمّ أورد متابعة أبي نضرة لشهر على روايته عن أبي سعيد؛ فقال: «حدثنا عليُّ بن ميمون ومحمّد بن عبد اللَّه الرَّقِّيَّان قالا حدثنا سعيد بن مَسْلَمة بن هشام عن الأعمش عن جعفر بن إياس عن أبي نَضْرَة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ **مثله**»[١].

ب - قوله في (كتاب الأضاحي)، في (باب ما يُكره أن يضحّى به) :

«حدثنا هشام بن عمّار حدثنا إسماعيل بن عيّاش حدثنا ابن عون عن محمّد بن سيرين قال: سألت ابن عمر عن الضحايا أواجبةٌ هي ؟ قال: ضحّى رسول اللَّه ﷺ والمسلمون من بعده، وجرت به السنة». ثمّ أورد متابعة جَبَلَةَ بن سُحَيْم لابن سيرين؛ فقال: «حدثنا هشام بن عمار حدثنا إسماعيل بن عيّاش حدثنا الحجّاج بن أَرْطاة حدثنا جَبَلَةُ بن سُحَيم قال: سألت ابن عمر. فذكر **مثله سواء**»[٢].

ج- قوله في (كتاب الطهارة وسننها) في (باب الارتياد للغائط والبول):

«حدثنا محمّد بن بشّار حدثنا عبد الملك بن الصّبّاح حدثنا ثور بن يزيد عن حصين الحِمْيري عن أبي سعد الخير عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: من اسْتَجْمر فليوتر...»؛ فذكر الحديث بطوله، ثم ذكر متابعة عبد الرحمن بن عمر لمحمّد بن بشّار؛ فقال: «حدثنا عبد الرحمن بن عمر حدثنا عبد الملك بن الصّبّاح بإسناده **نحوه، وزاد فيه**: «ومن اكتحل فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج، ومن لاكَ فلْيَبْتَلِع»[٣].

---

(١) (السنن) (ح٣٤٥٣- ٣٤٥٤).
(٢) (السنن) (ح٣١٢٤).
(٣) (السنن) (ح٣٣٧- ٣٣٨). وانظر: (ح١٥٤).

٥- في تكرار الحديث:

الإمام ابن ماجه لا يكرّر الحديث غالبا، وإذا كرّر الحديث فإنّما يكرّره في الباب نفسه؛ لبيان اختلاف في السند أو المتن، ولتتقوّى الأحاديث في الموضوع الواحد.

مثاله: ما أخرجه في (باب المحافظة على الوضوء) من (كتاب الطهارة)[١]:

١- حدثنا عليُّ بن محمّد، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن ثوبان قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «استقيموا ولن تُحْصوا، واعلموا أنّ خير أعمالكم الصّلاة، ولا يحافظُ على الوضوء إلا مؤمن».

٢- حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب الشّهيد قال حدثنا المعتمر بن سليمان عن ليث، عن مجاهد، عن عبداللَّه بن عمر قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أنّ خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن».

٣- حدثنا محمّد بن يحيى قال: حدثنا ابن أبي مريم قال حدثنا يحيى بن أيوب قال حدثنا إسحاق بن أسيد، عن أبي حفص الدمشقي، عن أبي أمامة يرفع الحديث قال: «استقيموا ونِعِمّا أن تستقيموا، وخير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن».

ويلاحظ على هذا الباب ما يلي:

١- يروي ابن ماجه عن شيوخه بصيغة (حدثنا).

٢- كلّ رواية من الروايات الثلاث إلى صحابي؛ الأولى انتهت إلى ثوبان، والثانية إلى ابن عمرو، والثالثة إلى أبي أمامة رضي الله عنهم.

---

(١) (السنن) (ح٢٧٧- ٢٧٩).

٣- كلّ سند من هذه الأسانيد لا يخلو من مقال؛ ففي السند الأوّل انقطاع بين منصور وسالم بن أبي الجَعْد، وفي السند الثاني ليث بن أبي سُلَيم، فيه ضعف وله أحاديث صالحة[1]، وفي السند الثالث إسحاق بن أسد «ضعيف»[2]، وأبو حفص الدّمشقي «مجهول»[3]، وهؤلاء الضعفاء والمجاهيل ليس فيهم من أجمع العلماء على ردّ حديثه أو تركه، بل تقع رواياتهم في الدّرجات الدّنيا من الضّعف؛ فيتقوّى الحديث بمجموعها[4].

ثانياً: الكلام على الأحاديث تصحيحاً وتعليلاً:

الإمام ابن ماجه رحمه الله أحد أئمّة النّقد الّذين يعتدّ بهم في الحكم على الأحاديث، ويؤخذ بأقوالهم في التّصحيح والتّضعيف، ولهذا وصفه بعض من ترجم له بـ«الحافظ الحجّة النّاقد»[5]، وممّا يدلّ على ذلك كونه تتلمذ في هذا الفنّ على إمامين كبيرين من أئمّة العلل، هما: الحافظ أبو زرعة الرّازي، والحافظ محمّد بن يحيى الذُّهلي، وخاصّة الثاني فقد أكثر من الرواية عنه، كما نقل عنه بعض أحكامه على الأحاديث[6]، غير أنّ حكم ابن ماجه على الأحاديث نادرٌ في (سننه)، وغالبه نقل عن غيره من الأئمّة - ونقله للحكم دليل على اعتماده له-، وفيما يلي أمثلة لبعض ما وقفت عليه من ذلك:

---

(١) (تهذيب التهذيب) (٨/ ٢٦٥).
(٢) (تهذيب التهذيب) (١/ ٢٢٧).
(٣) (تهذيب التهذيب) (١٢/ ٨١).
(٤) (الفكر المنهجي عند المحدّثين) لهمّام عبد الرحيم (١٦٧ - ١٦٨) بتصرف.
(٥) (النجوم الزاهرة) (٣/ ٧٠).
(٦) انظر: «مبحث شيوخه» (ص٢٦). وأمّا الحافظ أبو زرعة فلم يرو عنه - فيما وقفت عليه - إلاّ ثلاث روايات، ونقل عنه كلمة في (ح٢٦٠٦)، وعرض عليه قولاً للذهلي في (ح٣٨٢)

رفع
المسهم
عبد الله بن إبراهيم

١- تصحيح الحديث وقبوله:

ومن أمثلته:

أ- قوله في (كتاب إقامة الصلاة)، في (باب ما جاء في صلاة الحاجة):

«حدثنا أحمد بن منصور بن سيّار[١] حدثنا عثمان بن عمر حدثنا شعبة عن أبي جعفر المدني عن عُمارة بن خُزَيمة بن ثابت عن عثمان بن حُنَيْف أنّ رجلاً ضَريرَ البصر أتى النبي ﷺ فقال: ادع اللّه أن يعافيني. فقال: إنْ شئتَ أَخَّرْتُ لك وهو خير، وإنْ شئتَ دعوتُ. فقال: ادعه. فأمره أن يتوضّأ فيحسن وضوءه، ويصلي ركعتين، ويدعو بهذا الدعاء: «اللّهم إني أسألك وأتوجه إليك بمحمّد نبي الرحمة، يا محمّد إنّي قد توجّهت بك إلى ربّي في حاجتي هذه لتقضى، اللّهم فشفعه فيّ». ثمّ قال ابن ماجه:

«قال أبو إسحاق[٢]: **هذا حديث صحيح**»[٣].

ب- قوله في (كتاب الجنائز)، في (باب ما جاء في خلع النّعلين في المقابر):

«حدثنا عليُّ بن محمّد حدثنا وكيع حدثنا الأسود بن شَيْبان عن خالد بن سُمَيْر عن بشير بن نَهِيك عن بَشير ابن الخَصَاصِيَة قال: بينما أنا أمشي مع رسول اللّه ﷺ فقال: يا ابن الخَصاصِيَّة ما تنقم على اللّه ؟ أصبحت تماشي رسول اللّه فقلت: يا رسول اللّه ما أنقم على اللّه شيئا، كلّ خير قد أتانيه

---

(١) في طبعة فؤاد: «يسار»، وهو تصحيف.

(٢) هو الإمام المحدث الثقة إبراهيم بن المنذر الحِزاميّ، أبو إسحاق المدنيّ (٢٣٦هـ). انظر: (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٤٧٠)، (تهذيب التهذيب) (١/ ٢٤٥).

(٣) (سنن ابن ماجه) (ح١٣٨٥).

الله، فمرّ على مقابر المسلمين، فقال: أدرك هؤلاء خيرا كثيرا، ثمّ مرّ على مقابر المشركين، فقال: سبق هؤلاء خيراً كثيراً. قال: فالتفتَ فرأى رجلاً يمشي بين المقابر في نعليه، فقال: يا صاحب السِّبْتِيَّتَيْن أَلْقِهما». ثمّ قال:

«حدثنا محمّد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: كان عبد اللّه بن عثمان يقول: **حديث جيّد**، ورجل ثقة»[١].

٢- تضعيف الحديث وإعلاله:

ومن أمثلته:

أ- قوله في (كتاب العِتْق)، في (باب المُدَبَّر):

«حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا عليُّ بن ظَبْيانَ عن عُبَيد اللّه عن نافع عن ابن عمر أنّ النبي ﷺ قال: المدبر من الثُّلُث. قال ابن ماجه: سمعت عثمان -يعني ابن أبي شيبة- يقول: هذا خطأ - يعني حديث المدبر من الثلث -، قال أبو عبد الله: **ليس له أصل**»[٢].

ب - قوله في (كتاب الأطعمة)، في (باب القديد):

«حدثنا إسماعيل بن أسد حدثنا جعفر بن عون حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود قال: أتى النّبيَّ ﷺ رجلٌ فكلمّه فجعل تُرْعَدُ فَرائصُه، فقال له: «هوِّن عليك فإنّي لست بملك، إنّما أنا ابن امرأة تأكل القديد». ثمّ قال ابن ماجه: «**إسماعيل وحده وصله**»[٣].

وهذا يدلّ على أنّ الإمام ابن ماجه يرجّح في الحديث أنّه مرسل لا يصحّ، وهذا الذي رجّحه الإمام الدارقطني في هذا الحديث، وحكم على إسماعيل

(١) (سنن ابن ماجه) (ح١٥٦٨).
(٢) (سنن ابن ماجه) (ح٢٥١٤).
(٣) (سنن ابن ماجه) (ح ٣٣١٢).

بالوهم[1]، واللَّه أعلم.

ج - قوله في (كتاب الصّيام)، في (باب ما جاء في الإفطار في السفر):

«حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي حدثنا عبد اللَّه بن موسى التَّيْمي عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عبد الرحمن بن عوف قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «صائم رمضان في السفر كالمفطر في الحضر». ثمّ قال الإمام ابن ماجه:

«قال أبو إسحاق: **هذا الحديث ليس بشيء**»[2].

ثالثاً: الكلام على الرّواة جرحاً وتعديلاً:

الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللَّهُ أحد أئمّة الجرح والتعديل، الّذين إذا تكلّم أحدهم في الرّاوي قُبل قوله، ورُجع إلى نقده، وقد ذكره الحافظ الذّهبيُّ في (الطبقة السادسة) من طبقات أئمّة الجرح والتّعديل[3]، كما ذكره الحافظ ابن ناصر الدّين الدمشقي في طبقات النّقاد من كلّ جيل الّذين قبل قولهم في الجرح والتّعديل[4]، غير أنّه ليس من المكثرين من الكلام في هذا الباب، ولا نكاد نجد له في (السّنن) إلاّ كلمات قليلة في مواضع يسيرة، وأكثر ما عنده من الجرح والتّعديل للرّواة في كتابه هو نقل عن غيره من الأئمّة، وفيما يلي بعض الأمثلة لمن حكم عليهم بنفسه، أونقل الحكم فيهم عن غيره:

١- قوله في (كتاب الصيام)، في (باب في الصّائم لا ترد دعوته):

---

(١) انظر: (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) (٦/ ١٩٤- ١٩٥)

(٢) (سنن ابن ماجه) (ح ١٦٦٦).

(٣) انظر: (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل) (ص١٨٤).

(٤) انظر: (الرد الوافر) (ص١٥).

«حدثنا علي بن محمّد حدثنا وكيع عن سَعْدان الجُهَنيّ عن سعد أبي مجاهد الطّائي- وكان ثقةً - عن أبي مُدِلَّة - **وكان ثقةً** - عن أبي هريرة قال: قال رسول اللّه ﷺ: «ثلاثة لا تردُّ دعوتهم الإمام العادل، والصائم حتّى يفطر، ودعوة المظلوم يرفعها اللّه دون الغمام يوم القيامة، وتفتح لها أبواب السماء ويقول بعزّتي لأنصرنّك ولو بعد حين»[١].

٢- قوله في (كتاب الطّلاق)، في (باب طلاق البتّة):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعليُّ بن محمّد قالا حدثنا وكيع عن جرير بن حازم عن الزبير بن سعيد عن عبد اللّه بن علي بن يزيد بن رُكانَة عن أبيه عن جده أنه طلق امرأته البَتَّةَ فأتى رسول اللّه ﷺ فسأله، فقال: ما أردت بها ؟ قال واحدة. قال: آللّه ما أردت بها إلا واحدة ؟قال: آللّه ما أردت بها إلاّ واحدة. قال: فردها عليه». ثمّ قال ابن ماجه: **«أبو عبيد تركه ناجية، وأحمد جبن عنه»**[٢].

- ويلحق بهذا حكمه على بعض الرواة بالخطأ بعد ذكره الخلاف في الحديث، ومنه قوله في (كتاب الصّيام)، في (باب ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كلّ شهر):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا شعبة عن أنس بن سيرين عن عبد الملك بن المنهال عن أبيه عن رسول اللّه ﷺ أنّه كان يأمر بصيام البيض: ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة، ويقول: هو كصوم الدهر أو

---

(١) (سنن ابن ماجه) (ح١٧٥٢). وتوثيق أبي مُدِلَّة لم يذكره المصنّفون في الرجال؛ كالمزّيّ في (تهذيب الكمال) (٣٤/ ٢٦٩)، وغيره ممن جاء بعده، بل حكموا بجهالته. والله أعلم.

(٢) (السنن) (٢٠٥١). وفي قوله: «أبو عبيد» نظر راجعه في (شرح سنن ابن ماجه) لعبد الغني وفخر الحسن الدهلوي (١/ ١٤٨).

كهيئة صوم الدهر». ثمّ قال ابن ماجه:

«حدثنا إسحاق بن منصور أنبأنا حبان بن هلال حدثنا همّام عن أنس بن سيرين حدثني عبد الملك بن قتادة بن مِلْحان القَيْسي عن أبيه عن النبي ﷺ نحوه»، ثم قال: «**أخطأ شعبة وأصاب همّام**»[1].

- ومن منهجه في الرجال أنه: **ربما أبهم الرّاوي لشدّة ضعفه.**

مثاله: قوله في (كتاب إقامة الصلاة)، في (باب ما جاء في الزّينة يوم الجمعة):

«حدثنا حرملة بن يحيى حدثنا عبد اللّه بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب عن موسى بن سعيد عن محمّد بن يحيى بن حبان عن عبد اللّه بن سلام أنّه سمع رسول اللّه ﷺ يقول على المنبر في يوم الجمعة: ما على أحدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوب مهنته». ثمّ قال:

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا **شيخ لنا** عن عبد الحميد بن جعفر عن محمّد بن يحيى ابن حبان عن يوسف بن عبد اللّه بن سلام عن أبيه قال خطبنا النبي ﷺ فذكر ذلك»[2].

وهذا الشّيخ هو محمّد بن عمر الواقدي، وهو «مجمع على تركه»، ولهذا أبهم ابن ماجه اسمه، قال الحافظ الذّهبي: «**وحسبك أنّ ابن ماجه لا يجسر أن يسمّيه**»[3].

---

(١) (السنن) (ح١٧٠٧). وانظر مثالاً في (ح٣٧٣- ٣٧٤)، وآخر في (الإرشاد في معرفة علماء البلاد) (٢/ ٥٧٨).

(٢) (السنن) (ح ١٠٩٥).

(٣) (السنن) (ح ١٠٩٥).

رابعاً: التّعريف ببعض الرّواة وتمييزهم:

ومن أمثلة ذلك:

١- قوله في (كتاب الجهاد)، في (باب المبارزة والسلب):

«حدثنا يحيى بن حكيم وحفص بن عمرو قالا ثنا عبد الرحمن بن مهديّ (ح) وحدثنا محمّد بن إسماعيل أنبأنا وكيع قالا ثنا سفيان عن **أبي هاشم الرُّماني** - قال أبو عبد الله: **هو يحيى بن الأسود** - عن أبي مِجْلز عن قيس بن عبّاد قال سمعت أبا ذر...»، وذكر الحديث[1].

٣- قوله في (كتاب الجهاد)، في (باب الرّجل يغزو وله أبوان):

«حدثنا هارون بن عبد اللّه الحمّال ثنا حجّاج بن محمّد ثنا جرير أخبرني محمّد بن طلحة بن عبد اللّه بن أبي بكر الصّدّيق عن أبيه طلحة عن معاوية بن جاهمة السلميّ أن **جاهمة** أتى النبي ﷺ فذكر نحوه». ثمّ قال: «**هذا جاهمة ابن عباس بن مرداس السلمي الذي عاتب النبي ﷺ يوم حُنَيْن**»[2].

خامساً: بيان التّفرّد في الحديث:

اعتنى الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللَّهُ في (سننه) بالتّنبيه على التّفرّد وغرائب أحاديث الرّواة، ويمكن تقسيم ما ورد من ذلك عنده على قسمين:

١- تفرّد الرّواة:

ومن أمثلته:

أ - قوله في (كتاب التّجارات)، في (باب الاقتصاد في طلب المعِيشة):

---

(١) (السنن) (ح٢٣٣٥). وانظر مثالاً قريباً منه في (ح٣٨٢).

(٢) (ميزان الاعتدال) (٦/ ٢٧٣). وانظر: (المغني في الضعفاء) للذهبيّ أيضاً (٢/ ٦١٩).

«حدثنا إسماعيل بن بِهْرام حدثنا الحسن بن محمّد بن عثمان زوج بنت الشّعبيّ حدثنا سفيان عن الأعمش عن يزيد الرَّقَاشي عن أنس بن مالك قال رسول اللَّه ﷺ: «أعظم النّاس همًّا المؤمن الذي يهم بأمر دنياه وأمر آخرته». ثمّ قال: «هذا حديث **تفرّد** به إسماعيل»[١].

ب- قوله في (كتاب إقامة الصلاة والسّنّة فيها)، في (باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن أبي غَنِيَّة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد اللَّه أنّه سئل أكان النبي ﷺ يخطب قائما أو قاعدا؟ قال: أو ما تقرأ ﴿وَتَرَكُوكَ قَآيِمًاۚ﴾ [الجمعة: ١١]». ثمّ قال ابن ماجه:

«غريب، لا يحدّث به إلا ابن أبي شيبة وحده»[٢].

٢- تفرّد أهل الأمصار:

ومن أمثلته: قوله في (كتاب الأشربة)، في (باب كلّ مسكر حرام):

«حدثنا يونس بن عبد الأعلى حدثنا ابن وهب أخبرنا ابن جريج عن أيوب ابن هانيء عن مسروق عن ابن مسعود أن رسول اللَّه ﷺ قال: «كلُّ مُسْكر حرام». ثمّ قال: **«هذا حديث المصريِّين»**

ثمّ أخرجه من وجه آخر؛ فقال: «حدثنا عليُّ بن ميمون الرَّقِّيِّ حدثنا خالد ابن حيّان عن سليمان بن عبد اللَّه بن الزِّبْرِقان عن يعلى بن شدّاد بن أوس قال: سمعت معاوية يقول: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: كل مسكر حرام على كل

(١) (السنن) (ح٤١٤٣).

(٢) (السنن) (ح١١٠٨).

مؤمن». ثمّ قال: «**وهذا حديث الرَّقِّيِّين**»[١].

سادساً: العناية بشرح الغريب وبيان المعاني:

الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ اعتنى عناية كبيرة في (سننه) بشرح الغريب، وبيان معاني بعض الأحاديث والمراد.

وما ورد في كتابه من ذلك يمكن تقسيمه إلى قسمين:

١- ما كان من شرحه وبيانه:

ومن أمثلة ذلك:

أ - قوله في (كتاب المساجد)، في (باب المساجد في الدُّور):

«حدثنا يحيى بن حَكيم حدثنا ابن أبي عَدِيّ عن ابن عَوْن عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس بن مالك قال: صنع بعض عمومتي للنبي ﷺ طعاما، فقال للنبي ﷺ: إنّي أحبُّ أن تأكل في بيتي وتصلِّيَ فيه. قال: فأتاه، وفي البيت فَحْلٌ من هذه الفحول، فأمر بناحية منه فكُنِس ورُشَّ فصلَّى وصلّينا معه»

ثمّ قال: ابن ماجه: «**الفَحْل: هو الحَصيرُ الّذي قد اسْوَدَّ**»[٢].

ب - قوله في (كتاب النّكاح)، في (باب الغَيْرة):

«حدثنا هارون بن إسحاق حدثنا عَبْدَة بن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: ما غِرْتُ على امرأة قطّ ما غِرْت على خديجة، ممّا رأيت من ذكر رسول اللّه ﷺ لها، ولقد أمره ربّه أن يبشّرها ببيت في الجنة من قَصَب. **يعني**

---

(١) (السنن) (ح٣٣٨٨- ٣٣٨٩). وانظر مثالاً آخر في: (ح٢٦٩١).
(٢) (السنن) (ح ٧٥٦).

من ذهب. قاله ابن ماجه»[١].

ج - قوله في (كتاب التّجارات)، في (باب بيع العُرْبان):

«حدثنا الفضل بن يعقوب الرخامي حدثنا حبيب بن أبي حبيب أبو محمّد كاتب مالك بن أنس حدثنا عبد اللَّه بن عامر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ نهى عن بيع العربان». ثمّ قال:

«العُرْبان: أن يشتريَ الرّجلُ دابَّةً بمائة دينارٍ؛ فيُعطيَه دينارين عُرْبوناً؛ فيقول: إن لم أشتر الدَّابَّة فالديناران لك.

وقيل: يعني - واللَّه أعلم -: أنْ يشتريَ الرّجلُ الشيء، فيدفعَ إلى البائع درهماً، أو أقلَّ أو أكثرَ، ويقول: إنْ أخذتُهُ، وإلا فالدِّرهم لك»[٢].

٢- ما نقله عن غيره من الأئمّة:

ومن أمثلة ذلك:

أ- قوله في (كتاب الصّدقات)، في (باب الحبس في الدّين والمُلازمة):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعليُّ بن محمّد قالا ثنا وكيع ثنا وَبْرُ بن أبي دُلَيْلَةَ الطَّائفيُّ حدثني محمّد بن ميمون بن مُسَيْكَةَ - قال وكيع: وأثنى عليه خيراً - عن عمرو بن الشَّريد عن أبيه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: ليُّ الواجِدِ يُحِلُّ عِرْضَه وعُقوبتَه». ثمّ قال ابن ماجه:

«قال عليُّ الطَّنافِسيُّ: **يعني: عِرْضَهُ شِكايَتَهُ، وعُقوبَتَهُ سِجْنَهُ**»[٣].

---

(١) (السنن) (ح ١٩٩٧).
(٢) (السنن) (ح٢١٩٣).
(٣) (السنن) (ح٢١٩٣).

رفع
المسهم

ب - قوله في (كتاب الصَّيْد)، في (باب قتل الكلاب إلاّ كلب صيد أو زرع):

«حدثنا محمّد بن بشّار حدثنا عثمان بن عمر (ح) وحدثنا محمّد بن الوليد حدثنا محمّد ابن جعفر قالا حدثنا شعبة عن أبي التَّيَّاح قال: سمعت مُطَرِّفاً عن عبد اللّه مُغَفَّل أنّ رسول اللّه ﷺ أمر بقتل الكلاب. ثمّ قال: مَا لهم وللكلاب؟ ثمّ رخّص لهم في كلب الزّرع وكلب الْعِين». ثمّ قال ابن ماجه: «قال بندار- هو محمّد بن بشّار-: **الْعِينُ حِيطانُ المدينة**»[١].

ج - قوله في (كتاب الطهارة والسنّة فيها)، في (باب الوضوء من النوم):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعليُّ بن محمّد قالا حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: كان رسول اللّه ﷺ: ينام حتى ينفخ، ثم يقوم فيصلِّي ولا يتوضّأُ». ثمّ قال ابن ماجه:

«قال الطنافسي: قال وكيع: **تعني: وهو ساجد**»[٢].

سابعاً: التّرجيح بين الأحاديث المتعارضة:

وهذا قليلٌ في (سنن ابن ماجه)، ومن أمثلته:

قوله في (كتاب الجنائز)، في (باب ما جاء في الصّلاة على الجنائز في المسجد):

«حدثنا عليُّ بن محمّد حدثنا وكيع عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التَّوْأَمَة عن أبي هريرة قال: قال رسول اللّه ﷺ: من صلّى على جنازة في المسجد فليس له شيء.

---

(١) (السنن) (ح٣٢٠١).

(٢) (السنن) (ح٤٧٤).

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يونس بن محمّد حدثنا فُلَيح بن سليمان عن صالح بن عَجْلان عن عبّاد بن عبد اللَّه بن الزُّبير عن عائشة قالت: واللَّه ما صلَّى رسول اللَّه على سهيل ابن بيضاءَ إلاَّ في المسجد». ثمّ قال ابن ماجه: «**حديث عائشة أقوى**»[١].

وهذا ترجيح بين الحديثين من حيث قوّةُ السند، وهو أحد وجوه التّرجيح بين هذين الحديثين المتعارضين في مسألة الصَّلاة على الجنازة في المسجد[٢].

ثامناً: العالي والنّازل في سنن ابن ماجه:

الإسناد العالي: هو الإسناد الذي قلّ فيه عدد الرّجال بين المصنّف وبين النّبي ﷺ.

والإسناد النازل: ضدُّ العالي، وهو الإسناد الذي كثر فيه عدد الرّجال بين المصنّف وبين النّبي ﷺ.

وأجلُّ العلوّ وأفضله ما قرب فيه المصنّف من رسول اللَّه ﷺ بإسناد صحيح نظيف[٣].

وقد كان المحدّثون يولون الأحاديث العالية عناية كبيرة، ويرحلون في طلبها وتحصيلها إلى الأمصار البعيدة، وأخبارهم في ذلك مشهورة، ويكفي قول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «طلب الإسناد العالي سنّةٌ عمّن سلف»[٤].

والإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللَّهُ ممّن توسّع في الرّحلة، وشارك البخاريَّ وغيره من

---

(١) (السنن) (ح١٥١٧- ١٥١٨).

(٢) انظر للتفصيل في ذلك: (نيل الأوطار) للشوكاني (٤/ ١١١).

(٣) انظر: (علوم الحديث) لابن الصّلاح (ص١٥٠)، (تدريب الرّاوي) (٢/ ١٦١).

(٤) انظر: (تدريب الراوي) (٢/ ١٦٠)، (فتح المغيث) (٣/ ٤).

رفع
المسهم

أصحاب الكتب السّتّة في بعض شيوخهم، ولهذا كان له في (سننه) حظٌّ من العلوِّ في بعض الأسانيد، وأكثر من عنده من العالي الصّحيح الرّباعيات، وأمّا الثلاثيات فإنّها - على قلّتها عنده - ضعيفةٌ لا تصحّ، وهي خمسة أحاديث يرويها الإمام ابن ماجه بإسناد واحد، قال الحافظ السّخاوي - عند الكلام على الثلاثيات -: «وخمسة أحاديث في ابن ماجه، لكن من طريق بعض المتّهمين»[١].

قلت: يعني به جُبارة بن المُغَلِّس، كما صرّح بذلك العلاّمة صدِّيق حسن خان بقوله: «وهذه الثلاثيات من طريق جُبَارَة بن المُغَلِّس»[٢].

وقد جرت عادة العلماء بذكرها عند الكلام على (سننه) [٣]، وأنا أذكرها ها هنا تبعاً لهم:

الحديث الأوّل: ما أخرجه في (كتاب الأطعمة)، في (باب الوضوء عند الطعام): «حدثنا جُبارَةُ بن المُغَلِّس ثنا كَثير بن سُلَيْم سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول اللّه ﷺ : منْ أحبَّ أنْ يُكْثِرَ اللهُ خيرَ بيتِهِ فليتوضَّأْ إذا حضرَ غداؤُه وإذا رُفِعَ»[٤].

الحديث الثاني: ما أخرجه في (كتاب الأطعمة)، في (باب الشِّواء)؛ بالسند نفسه عن أنس بن مالك قال: «ما رُفِعَ منْ بينِ يَدَي رسولِ اللهِ ﷺ فَضْلُ شِواءٍ

---

(١) (فتح المغيث) (٣/ ١١).

(٢) (الحطة) (ص٢٢٠). وانظر ترجمة جبارة في: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (٢/ ٥٥٠)، (الكامل في الضعفاء) (٢/ ١٨٠- ١٨٢)، (ميزان الاعتدال) (٢/ ١١١)، (تهذيب التهذيب) (٢/ ٥٠- ٥١). والرّاجح في حاله أنّه متروك؛ لشدّة غفلته، وتحديثه بما أدخل عليه، لا لتهمة في دينه؛ وقد قال ابن عدي: «كان لا يعتمّد الكذب، إنّما كانت غفلة فيه».

(٣) انظر على سبيل المثال: (ثبت الوادي آشي) (ص٢٤٤)، (ختم سنن الحافظ ابن ماجه) لعبد الله بن سالم البصري (ق٨٥).

(٤) (سنن ابن ماجه) (ح ٣٢٦٠).

قَطُّ، ولاَ حُمِلَتْ مَعَهُ طِنْفِسَةٌ»[١].

الحديث الثالث: ما أخرجه في (كتاب الأطعمة)، في (باب الضيافة)؛ بالسند نفسه، ولفظه: «الخَيْرُ أَسْرعُ إلى البَيْتِ الَّذي يُغْشى منَ الشَّفْرةِ إلى سَنَامِ البَعِيرِ»[٢].

الحديث الرّابع: ما أخرجه في (كتاب الطب)، في (باب الحِجامة)؛ بالسند نفسه، ولفظه: «ما مَرَرْتُ ليلةَ أُسْريَ بي بمَلأَ إلاَّ قالوا يا محمّد مُرْ أُمَّتَكَ بالحِجامَةِ»[٣].

الحديث الخامس : ما أخرجه في (كتاب الزهد)، في (باب صفة أمّة محمّد ﷺ)؛ بالسند نفسه، ولفظه: «إنَّ هذه الأمَّةَ مَرْحُومةٌ عذابُها بأَيْدِيها، فإذا كانَ يومُ القِيامةِ دُفِعَ إلى كلِّ رجلٍ منَ المسلمينَ رجلٌ منَ المشركينَ فيُقالُ: هذا فِداؤُك من النَّارِ»[٤].

وأمّا الحديث النازل: فأكثر ما وقفت عليه عنده الثمانيات، وهي: الأحاديث التي بينه وبين النبي ﷺ فيها ثمانية رجال، وهي قليلة عنده.

ومن أمثلتها:

ما أخرجه في (كتاب الطهارة)، في (باب ما جاء في المسح بغير توقيت):

«حدثنا حَرْمَلَة بن يحيى وعمرو بن سَوَّاد المصريان قالا ثنا عبد اللّه بن وهب أنبأ يحيى بن أيوب عن عبد الرحمن بن رَزِين عن محمّد بن يزيد بن

(١) (السنن) (ح ٣٣١٠).
(٢) (السنن) (ح ٣٣٥٦).
(٣) (السنن) (ح ٣٤٧٩).
(٤) (السنن) (ح ٤٢٩٢).

رفع المسهم

أبي زِيَاد عن أيّوب بن قَطَن عن عُبادة بن نُسَيّ عن أُبيّ بن عِمارة وكان رسولُ اللهِ ﷺ قد صلَّى في بيتِهِ القِبْلَتَيْن كِلْتَيْهما أنّه قالَ لرسولِ اللهِ ﷺ: أَمْسَحُ على الخُفَّيْنِ؟ قال: نعم. قال: يوماً؟ قال: ويومين. قال: وثلاثاً، حتّى بَلَغ سبعاً قال له: وما بَدَا لَكَ»[1].

---

(١) (السنن) (ح٥٥٧). وانظر مثالاً آخر في: (ح ٢٣٨٩).

رفع المسهم

المطلب الثاني: منهجه في تراجم الأبواب

ذكرت - فيما سبق - أنّ الإمام ابن ماجه ترجم لأبواب كتابه بعناوين تجمع بين الدّقّة والإيجاز في الفقه، وأنّ ترتيبه لتلك الأبواب كان ترتيباً حسناً موفّقاً، على درجة بالغة من الشمول والاستيعاب لجميع ما يتناوله الكتاب من كتب الفقه[١].

ولا يخفى أنّ العناوين والتّراجم ليست دليلاً على دقّة نظر المصنّف فحسب، بل هي متضمنّة لفقهه وفهمه للأحاديث، ولاختياره في المسائل التي تتضمّنها تلك الأحاديث.

والمتأمّل في تراجم (سنن ابن ماجه) يجد أنّه يمكن تقسيمها - إجمالاً - إلى ثلاثة أقسام رئيسة[٢]:

الأول: التراجم الظاهرة:

وهي التي تطابق ما ورد في مضمونها مطابقةً واضحةً، دون حاجة للفكر والنّظر، وهذا الصنف من التّراجم هو الغالب على تراجم (سنن ابن ماجه).

وهذا القسم يدخل تحته الأساليب والصيغ التالية:

١ - **الترجمة الخبريّة العامّة:** وتكون في الغالب دالّة على المعنى الإجمالي

---

(١) انظر: (مطلب: ميزات سنن ابن ماجه) (ص٤٦).

(٢) انظر لهذه الأقسام: (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين) لنور الدين عتر (ص٢٧٣- ٢٩١).

لمضمون الباب.

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب الطهارة وسننها): «باب السّواك»، وفي (كتاب الأذان والسّنّة فيه): «باب السّنّة في الأذان».

٢- **الترجمة الخبريّة الخاصّة**: وتكون في صورة حكم واضح، لا يتطرّق إليه الاحتمال.

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب إقامة الصّلاة): «باب النّهي أن يسبق الإمامِ بالركوع والسجود»، وفي (كتاب الزكاة): «باب فرض الزكاة».

٣- **الترجمة بصيغة الاستفهام**: وهي المصوغة بعبارة من عبارات الاستفهام؛ نحو: كم، وهل، وغيرهما. وغالباً ما يستعملها الإمام ابن ماجه في المسائل الخلافية.

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب الأضاحي): «باب كم تجزئ من الغنم عن بدنة؟»، وفي (كتاب الطلاق): «باب هل تخرج المرأة في عدّتها؟».

٤- **الترجمة بالصيغة الشّرطية**: وهي المصوغة بعبارة من عبارات الشرط؛ نحو: إذا، ومن، وغيرهما، سواء كانت محذوفة الجواب أو لا.

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب الزكاة): «باب من استفاد مالاً»، وفي (كتاب الفرائض): «باب إذا استهلّ المولود وَرِث».

٥- **الترجمة المقتبسة من حديث الباب**: وهي التي جُعِل حديثُ الباب أو جزءٌ منه عنوانَها.

ومثالها: ما بوّب به في (المقدّمة): «باب من أحيا سنّة قد أميتت»، وفي (كتاب الطهارة): «باب الماء من الماء».

٦- الترجمة المتضمّنة للإخبار عن بدء الحكم:

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب الأذان): «باب بدء الأذان».

٧- الترجمة بما ذهب إليه بعض العلماء:

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب التّجارات): «باب من قال: لا ربا إلا في النسيئة»، وفي (كتاب اللّباس): «باب من قال لا ينتفع من الميتة بإهاب و لا عَصَب».

ثانياً: التراجم الاستنباطيّة:

وهي التي تدرك مطابقتها لمضمون الباب بشيء من البحث والتّفكير القريب أو البعيد.

وهذه التّراجم قليلةٌ عند الإمام ابن ماجه، ولعلّ ذلك راجعٌ إلى أنّ المقصود من الكتاب ذكر مذاهب الفقهاء وأدلّتهم الواضحة في دلا لتها على مسائلها، ووجوه الفقه المأخوذة منها، بخلاف ما قصده البخاريُّ في كتابه، من ذكر فقهه الخاصّ به، والذي انتزعه بمسالك دقيقة، لا يتنبّه لها إلا الماهر من العلماء، حتّى قالوا: «فقه البخاريّ في تراجم أبوابه».

ومن أمثلتها: ما بوّب به في (كتاب الصّيام): «باب النّهي ما جاء في النّهي عن صيام أيّام التشريق»، واستدلّ على ذلك بحديث: «أيّامُ مِنًى أيّامُ أَكْلٍ وشُرْبٍ»[1].

ودلالة الحديث على النّهي عن صيام أيّام التّشريق لا تؤخذ من ظاهره، وإنّما تؤخذ بالاستنباط؛ حيث استفاد النّهي عن الفعل لوصف ظرف بنقيضه، وذلك مأخذٌ أصوليٌّ راجعٌ إلى مسألة، وهي: «**إذا ورد في الشرع بأنّ الزّمانَ**

---

١) (سنن ابن ماجه) (ح ١٧١٩).

متّصفٌ بوَصْفٍ يناقضُ فعلاً ما؛ فهل يعتبر ذلك دليلاً على أنّ هذا الفعلَ منهيٌ عن إيقاعه في ذلك الزّمانِ؛ لأنّ الزّمان متّصفٌ بنقيض ذلك الفعل؟» [١].

ثالثاً: التّراجم المرسلة:

وهي التي اكتفي فيها بلفظ: (باب)، ولم يعنون بشيء يدلّ على المضمون.

وهذا النّوع من التّراجم لا يوجد في (سنن ابن ماجه) [٢]، وهو من ميزات كتابه.

(١) انظر: (آراء الإمام ابن ماجه الأصوليّة من خلال تراجم أبواب سننه) لشيخنا سعد بن ناصر الشثري (ص٢٢٨).

(٢) وهو غير موجود في (طبعة فؤاد عبد الباقي)، بل فيه بدله التّبويب بأوّل الإسناد؛ وذلك في موضعين: الأوّل: في (كتاب الطلاق): «باب حدثنا سويد بن سعيد»، والثّاني: في (كتاب الرهون): «باب حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة»، وجعل هذا تبويباً خطأ؛ لأنه غير موجود في النّسخ الخطيّة، ولا هو من عادات الأئمّة في تبويبهم؛ كما يعلم ذلك من راجع تبويبات الأئمّة السّتّة في كتبهم. وهذان البابان هما الّذان جعلا مرسلين بغير عنوان في بعض الطبعات؛ كطبعة بيت الأفكار الدولية، وهذا غير صحيح أيضاً؛ لعدم ثبوته في النّسخ الخطيّة التي وقفت عليها، ومنها أصحّ النّسخ، وهي النّسخة التيموريّة؛ علماً بأنّ (كتاب الرّهون) هو باب من أبواب (كتاب الأحكام) في تلك النّسخة، والله أعلم.

المطلب الثالث: آراؤه في أصول الفقه[1]

من التّراجم التي في (سنن ابن ماجه) التراجم التي وُجِد الحكمُ فيها صريحاً من غير نسبة لقائل؛ بحيث يتأكّد الباحثُ أنّ ابن ماجه يرى هذه الأحكام، وتوصّل إليها باجتهاده، وهذه التّراجم منها ما يتعلق بالمسائل الأصوليّة مباشرة؛ بحيث يقرّر فيها حكماً أصوليًا، مثل: كلامه في قاعدة القياس، ومنها ما يقرر فيه حكماً فقهيًا مبنيًا على دليله، فيأتي الباحث فيوضّح القاعدة الأصوليّة التي استخرج بواسطتها هذا الحكم من هذا الدليل.

ويمكن تقسيم ما ورد في (سنن ابن ماجه) من الآراء الأصوليّة إلى الأقسام لإجماليّة التالية:

أوّلاً: آراؤه في مباحث الأدلّة والأحكام.

ثانياً: آراؤه في دلالات الألفاظ.

وإلى تفصيل القول في كلّ واحد من هذين القسمين:

---

(١) انظر: (آراء الإمام ابن ماجه الأصوليّة من خلال تراجم أبواب سننه) (ص ٢١١) فما بعدها، (مجلة البحوث الإسلامية) (العداد : ٦٣)

رفع المسهم

● **القسم الأوّل: آراؤه في مباحث الأدلّة والأحكام:**

ويدخل تحته المسائل التالية:

١- مدلول لفظ الكراهة:

أطلق الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم الكراهة في عدد من المسائل في تراجم أبواب سننه في بضع عشر موضعا، والأغلب أنه لا يريد بلفظ الكراهة ما اصطلح عليه أخيراً، وإنّما يريد بلفظ الكراهة التّحريم بحسب المصطلحات الأصوليّة المتعارف عليها عند المتقدمين، ويدلّك على أن الإمام ابن ماجه يقصد التحريم بلفظ الكراهة أمور:

أولها: أنّه أطلق لفظ (الكراهة) في مسائل ورد الحديث النّهي عنها بلفظ النّهي الصّريح المفيد للتّحريم.

ومن أمثلة ذلك: قوله في (كتاب اللباس): «باب كراهية لبس الحرير»، واستدلّ عليه بحديث: «نهى رسول اللّه ﷺ عن الدِّيباج والحرير»(١).

ثانيها: أنّه أطلق لفظ (الكراهة) على أفعال في مسائل استدلّ عليها بأحاديث وردت بترتيب العقوبة على فاعل هذه الأفعال، وهذا ممّا يدل على تحريم هذا الفعل.

ومن أمثلة ذلك: قوله في (كتاب الطلاق): «باب كراهية الخلع للمرأة»، واستدلّ عليه بحديث: «لا تسأل المرأةُ زوجَها الطَّلاقَ في غير كُنْهِهِ فتجدَ ريحَ الجنَّةِ»(٢)، وحديث: «أيُّما امرأةٍ سألتْ زوجَها الطَّلاقَ في غيرِ مَا بأسٍ فحرامٌ عليها رائحةُ الجنَّةِ»(٣).

---

(١) (سنن ابن ماجه) (ح ٣٥٨٨).
(٢) (السنن) (ح٢٠٥٤).
(٣) (السنن) (ح٢٠٥٥).

ثالثها: أنّه أطلق لفظ (الكراهة) على أفعال ورد النهي عنها بصيغة: (لا تفعل) الدّالّة على التّحريم عند تجرّدها من القرائن على قول جمهور العلماء.

ومن أمثلة ذلك: قوله في (كتاب المساجد): «باب كراهية النُّخَامَة في المسجد»، واستدلّ على ذلك بحديث: «إذا تَنَخَّمَ أحدُكم فلاَ يَتَنَخَّمَنَّ قِبَلَ وَجْهِه»[١].

وبمقارنة رأي الإمام ابن ماجه في إطلاق لفظ (الكراهة) بمعنى التّحريم بآراء الأصوليين، لا نجد هذا الرأي خارجاً عن طريقتهم، فإنّ الأصوليّين ذكروا أن لفظ (الكراهة) يطلق على عدد من المعاني منها التحريم[٢]، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم؛ فإنّ اللّه - تعالى - ذكر شيئاً من المحرمات في سورة الإسراء، ثم قال: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهٗا﴾ [الآية ٣٨] .

٢- مدلول لفظ الرُّخصة :

عبّر الإمام ابن ماجه بلفظ (الرُّخصة) في عدد من المواضع من تراجم أبواب السنن، وبدراسة هذه المواطن يجد الباحث أنه يطلق لفظ (الرخصة) على معان مختلفة:

- **المعنى الأول:** يشمل الصور التي وجدت فيها علّة التّحريم، لكن استثنيت هذه الصور بدليل خاص بها، أو بتعبير آخر: (المسائل التي ورد النص بالإباحة فيها مع وجود معنى فيها أنتج التحريم في غير هذه المسألة).

ومن أمثلة ذلك: قول ابن ماجه في (كتاب إقامة الصّلاة): «باب ما جاء في الرُّخصة في الصّلاة بمكّة في كلّ وقت»؛ فجعل إباحة الصّلاة في أوقات النّهي

---

(١) (السنن) (ح٧٦١).

(٢) انظر: (روضة الناظر) لابن قدامة (١ / ٢٠٦)، (البحر المحيط) للزركشي (١ / ٢٩٦)، (التقرير والتحبير) لابن أمير الحاج (٢ / ١٤٣).

رفع المسَاهِم غفر الله له ولوالديه

لمن كان بمكّة رخصةً بعد أن قرّر النّهي عن الصّلاة في تلك الأوقات، حيث قال - في الباب الذي قبله - : «باب ما جاء في السّاعات التي تكره فيها الصلاة».

وإطلاق لفظ (الرُّخصة) على هذا المدلول، هو منهج الأصوليّين، ويعبرون عنه بقولهم : (استباحة المحظور مع قيام الحاظر).

- **المعنى الثاني**: يتعلّق بالمسائل التي تعارضت فيها الأدلّة منعاً وإباحة؛ فهو يطلق لفظ (الرخصة) على أدلة الإباحة في هذه المسائل.

ومن أمثلة ذلك: أنّه لما عقد باباً في (كتاب الطهارة) بعنوان : «الوضوء من مسِّ الذَّكَر»، قال بعده: «باب الرُّخصة في ذلك»، وأورد فيه الأحاديث التي تدلّ على عدم إيجاب الوضوء من مسّ الذّكر.

- **المعنى الثالث**: ما فيه توسعة على المكلفين وإن لم يوجد فيه علة التحريم، وهذا المعنى استعمله المؤلف مرّةً واحدةً، حيث قال في (كتاب الطهارة): «باب الوضوء بسُؤْر الِهرَّة والرخصة فيه».

ومثل هذا لا يجعله الأصوليّون من باب ما يسمّى رخصة في الاصطلاح الأصوليّ، وإن صحّ إطلاق هذا اللّفظ عليه من باب التّجوز[1].

وقد يكون مراد الإمام ابن ماجه بهذا المعنى الأول؛ وذلك أنّ سؤر الِهرَّة فيه شيءٌ من المعنى الذي في سؤر الكلب، ومع ذلك جاء الدَّليل بالوضوء من سؤر الهرة بخلاف الكلب؛ لأن ابن ماجه عقد الباب المتعلق بسؤر الهِرَّة بعد الباب المتعلق بسؤر الكلب؛ الّذي عنونه بقوله: «باب غسل الإناء من ولوغ الكلب».

---

(١) انظر: (المغني في الأصول) للخبّازي (ص٨٩)، (المستصفى) للغزالي (١ / ٣٣٠)، (روضة الناظر) لابن قدامة (١ / ٢٠٦).

٣- حجيّة القياس:

قد يفهم من كلام الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ القول بعدم حجيّة القياس، ويبدو ذلك فيما يأتي:

أوّلاً: أنّه أورد في أحد تراجمه عبارة يفهم منها ذمُّ الرأي والقياس؛ وذلك قوله في (المقدّمة): «باب اجتناب الرأي والقياس».

ثانيا: أنّه أورد في الباب السابق قول النبي ﷺ : «إنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العلمَ انتزاعاً يَنْتَزِعُه من النَّاسِ، ولكنْ يَقْبِضُ العلمَ بقَبْضِ العُلماءِ، فإذا لَمْ يُبْقِ عالماً اتَّخذ النَّاسُ رُؤوساً جُهَّالاً فسُئلُوا فأَفْتَوا بغيرِ عِلْمٍ، فضَلُّوا و أَضَلُّوا»[١]؛ فكأنّه يرى أن القياس والرّأي ليسا من العلم في شيء.

أما جمهور الأصوليِّين فإنّهم يرون حجيّة القياس، ويسوقون على ذلك أدلّة عديدة[٢].

وأجاب الجمهور على ما ذكره ابن ماجه من أدلّة بأجوبة عديدة، ملخّصها: أنّ ما ورد في منع قول الإنسان بما رآه، يعني: فيما لا يرجع إلى أصل يقاس عليه، توفيقاً بين ذلك، وبين النصوص الواردة بحجيّة القياس[٣].

والذي يظهر أنّ الإمام ابن ماجه لا يخالف الجمهور في ذلك، بل هو موافق لهم، ويدلّ على ذلك أمور:

الأول: أنّ ما أورده الإمام من ذمّ الرّأي إنّما يُراد به المقابل للنّص، أو الرّأي لمجرّد الصّادر من غير المجتهد، كما في حديث: «اتّخذ الناسُ رؤوساً جهّالاً؛

---

١) (السنن) (ح٥٢).

٢) انظر: (التفريق بين الأصول والفروع) لسعد الشثري (٢ / ١٥٩).

٣) انظر: (فتح الباري) لابن حجر (١٣ / ٢٩١).

رفع المسهم

فسئلوا فأفتوا بغير علم»[١].

الثاني: أنّ الإمام ابن ماجه من علماء الأمّة الّذين لهم مكانة ومنزلة فيها، ولو كان لا يرى الاحتجاج بالقياس، أو يفهم ذلك من كلامه لاشْتُهِرت النّسبة إليه بذلك.

الثالث: سنن ابن ماجه موضع عناية الأمة، من خلال روايته وشرحه والتّعليق عليه، والاعتراض على مواطن منه، ونحو ذلك؛ فلو كان القول بعدم صحّة استنباط الأحكام الشرعيّة بواسطة القياس يُفْهم من كلام ابن ماجه، لكان موضع عناية من هؤلاء العلماء الّذين اهتمّوا بسننه.

- **القسم الثاني: آراؤه في دلالات الألفاظ:**

ويدخل تحته المسائل التالية:

١ - تخصيص العام بعلّة الحكم المستنبطة:

قرّر الإمام ابن ماجه كراهة البول في مكان الاغتسال فقال في (كتاب الطهارة): «باب كراهة البول في المغتسل»، واستدل على ذلك بقول النبي ﷺ: «لا يَبُولَنَّ أحدُكم في مُسْتَحَمِّه فإنَّ عامَّةَ الوَسْواسِ منه»[٢].

ثم نقل عن الطنافسي قوله: «إنّما هذا في الحَفِيرة؛ فأمّا اليوم فلا؛ فمُغْتَسَلاتُهم الجَصُّ والصَّاروجُ[٣] والقِيرُ[٤]؛ فإذا بال فأرسلَ عليه الماءَ فلا بأس».

---

(١) انظر: (فتح الباري) (١٣ / ٢٨٢).

(٢) (السنن) (ح٣٠٤).

(٣) الصّارُوجُ: النُّورَةُ وأخلاطُها تُصَهْرَجُ بها الحِياضُ والحَمّامات، وهو بالفارسية جاروف، عُرِّب فقيل: صارُوج، وربما قيل: شارُوق، وصرَّجها به: طَلاها، وربما قالوا: شرَّقه. انظر: (كتاب العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي (ص رج) (٦/ ٤٦)، (لسان العرب) لابن منظور (ص ر ج) (٢/ ٣١٠).

(٤) القِيرُ بالكسر والقارُ: شيءٌ أسْوَدُ يُطْلَى به السُّفُنُ والإبِلُ، أو هُما الزِّفْتُ. (القاموس=

فكأنّه فهم من الحديث أنّ النّهي عن البول في المغتسل للابتعاد عن النّجاسة عند الاغتسال، ولما كان الاغتسال في التّراب - سابقاً- نُهي عن البول في مكان الاغتسال؛ لئلا يكون ذلك سبباً في النجاسة، لكنْ إذا كان المغتسلُ مبنيًّا بحيث إذا أرسل عليه الماء غُسل البولُ فلا مانع من البول فيه، وهذا تخصيصٌ لعمومِ الحديث بالنّهي عن البول في المستحمّ من خلال قصر الحكم العامّ على مكانِ علّته المستنبطة .

٢- مفاد صيغة الأمر:

من صيغ الأمر: الفعل المضارع المسبوق بلام الأمر، كما هو معروف عند الأصوليين. والإمام ابن ماجه أورد فعلاً مضارعاً مسبوقاً بلام الأمر، وجعله على الاستحباب؛ فما منهجه في ذلك؟

قال ابن ماجه في (كتاب إقامة الصلاة): «باب من يستحب أن يلي الإمام»؛ فذكر الحكم بالاستحباب، واستدل عليه بحديث: «لِيَلِنِي منكم أُولُوا الأَحْلامِ والنُّهَى»[١]، وهذا قد يؤخذ منه حكمان:

أولهما: أنّ المستحبَّ عنده مأمورٌ به حقيقةً، وهذا هو رأي جمهور الأصوليّين .

ثانيهما: أنّ الأمر عنده يفيد الاستحباب عند تجرّده، وهذا يخالف رأي لجماهير الّذين يرونه مفيداً للوجوب[٢] .

=المحيط) للفيروزابادي (ق ي ر) (٦٠١).

١) (السنن) (ح٩٧٦).

٢) انظر: (روضة الناظر) (٢ / ٦٠٤)، (الإبهاج في شرح المنهاج) للسبكي (٢ / ٤٢)، (أصول السرخسي) (١ / ١٣٢).

رفع المسهم

وإن كان استنباط هذا الرأيِّ لابن ماجه فيه ما فيه؛ لأنّه يحتمل أن ابن ماجه صرف هذا الأمر بخصوصه عن الوجوب لقرينة، فهو يرى أنَّ الأمر المجرد يفيد الوجوب، لكن هذا الأمر صرف لقرينة خاصّة.

٣- مفاد صيغة النهي:

أورد ا لإمام ابن ماجه صيغة النّهي، وبوّب لها بالكراهة في عدد من المواطن في سننه؛ منها كراهة مسّ الذّكر باليمين والاستنجاء باليمين، الّذي استفاده من قوله ﷺ: «إذا بالَ أحدُكُم فلا يَمَسَّ ذكرَهُ بيمينِهِ، ولا يَسْتَنْجِ بيَمِينِهِ»[(١)].

فقد يُظنّ بأنّ ابن ماجه يرى أنّ النّهي لا يفيد إلا الكراهة، ولا أرى ذلك صحيحاً، بل الإمام ابن ماجه يوافق الجمهور في أنّ النّهي يفيد التحريم؛ بدليل ما يأتي:

أوّلاً: أنّ ابن ماجه يعبّر بلفظ الكراهة، وهو يريد التحريم كما سبق بيانه، والكراهة قد تطلق ويراد بها التّحريم.

ثانيا: أنّ ابن ماجه عبّر بلفظ النهي فيما ورد تأثيم فاعله مما يدلّ على أنّه يرى أن النّهي للتّحريم؛ لأنّ الإثم إنّما يلحق فاعل الحرام فهو يقول في (كتاب الكفّارات): «باب النهي أن يَسْتَلِجَّ الرّجلُ في يمينه ولا يكفّر»، ويستدل عليه بحديث: «إذا اسْتَلَجَّ أحدُكُم في اليمينِ فإنّه آثَمُ لهُ عند اللهِ منْ الكَفَّارةِ الَّتِي أُمِرَ بها»[(٢)].

فعبّر بالنّهي فيما فيه إثم؛ ممّا يدلّ على أنّه يرى أنّ النّهي مفيدٌ للتحريم.

---

(١) (السنن) (ح٣١٠).

(٢) (السنن) (ح٣١٠).

المبحث العاشر: عناية العلماء بسنن الإمام ابن ماجه

اعتنى العلماء بكتاب (السنن) لابن ماجه، كما اعتنوا بغيره من الكتب السّتّة، وإن كانت مرتبة العناية به قد جاءت الأخيرة؛ كمرتبة (سنن ابن ماجه) بين تلك الكتب، وفيما يلي ذكر لوجوه عناية العلماء بسنن ابن ماجه.

أوّلاً: العناية بنَسْخه:

وعناية العلماء بذلك لا يمكن إحصاؤها، ولا الإحاطة بها، ويكفي أنّ الإمام أبا الفضل محمّد بن طاهر المقدسي قال: «كتبت سنن ابن ماجه عشر مرّات»[1].

وقد ظهرت هذه العناية في كثرة النّسخ الخطيّة الموجودة لهذا الكتاب في مكتبات العالم، ومن أصحّ هذه النسخ وأشهرها: نسخة المكتبة التيموريّة، الّتي تداولتها أيدي الحفّاظ المتقنين من المقادسة وغيرهم؛ طبقة بعد طبقة، وهي محفوظة بالخزانة التيمورية (رقم ٥٢٢)، بدار الكتب المصرية[2].

وهذه النّسخة هي بخطّ الحافظ عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ)، وقرئت على الإمام موفّق الدين عبد اللّه بن قدامة الحنبلي (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الذي عُنِي عناية خاصّة بـ(سنن ابن ماجه)؛ فرواها عن أبي زرعة طاهر بن محمّد بن طاهر لمقدسي (٥٦٦هـ)، وقرئت عليه مراراً عديدة، وذلك في سنة (٥٦٧هـ)، وسنة (٦٠٢هـ)، و(٦٠٤هـ)، و(٦٠٥هـ)، و(٦٠٧هـ) و(٦١٧هـ) وغيرها،

(١) انظر: (المستفاد من ذيل تاريخ بغداد) (ص ٣٣)، (تذكرة الحفّاظ) (٤/ ١٢٤٣).
(٢) انظر: (دراسة حول قول أبي زرعة) (ص٤)، (مقدمة شروط الأئمّة) (ص٨).

وقرئت عليه في حلقة الحنابلة بالجامع الأموي والمُظَفَّري وجبل قاسْيون، ودار الحديث المُظَفَّريّة بالموصل، وسمعها كثير من الأئمّة والحفّاظ الأخيار.

وعلى النسخة سماعات جليلة على أئمّة الحديث؛ كالحافظ عبد القادر بن عبدالله الرُّهاوي، وعلي بن مسعود بن نفيس، والمِزِّي، والبِرْزالي، والذهبي، وغيرهم[١].

ثانياً: العناية بقراءته وختمه، وتدريسه وإقرائه:

ويظهر هذا الجانب من العناية في أمور كثيرة، منها:

الأوّل: ما من عالم من العلماء - وخاصّة المتقدّمين- إلاّ وتجد في ترجمته أنّه أقرأ هذا الكتاب، أو قرأه على شيخه، وكتب المعاجم والأثبات، والفهارس والمشيخات حافلةٌ بذلك[٢].

بل لا زال الأمر على هذا - بحمد الله - حتّى في أيّامنا هذه، في بعض الأقطار الإسلاميّة؛ يكثرون من تدريس هذا الكتاب وقراءته، وشرحه والتعليق عليه وخدمته.

الثاني: وصول الكتاب إلينا مسلسلاً برواية الحفّاظ والأئمّة الكبار، في جميع الأزمان والأعصار، ومختلف البقاع والأمصار، وفي نسخة الإمام ابن قدامة، الّتي سبق الكلام عنها - قريباً - شاهدٌ على هذا.

---

(١) انظر: تحقيق الشيخ محمد ناصر العجمي على (ثبت الإمام السّفّاريني) (ص٥٨) باختصار وتصرف.

(٢) انظر على سبيل المثال: (التقييد) لابن نقطة (١/ ٣٤٢، ٣٦٨، ٣٩٩، ٤٧١)، (معجم المحدّثين) للذّهبي (ص٣٣، ٢٦٦)، (قطف الثمر في رفع أسانيد المصنّفات في الفنون والأثر) لصلاح بن محمد الفلاّني (ص٦٤).

الثالث: الأخبار والرّوايات التي نُقلت إلينا عن علمائنا، وفيها مدى حرصهم على سماع هذا الكتاب وقراءته، ووصف مجالسهم في السّماع، وذكر من تولّى القراءة فيها، وبعض من حضرها، وأحوالهم عند الفراغ منها، وإنشاد الشّعر في آخرها، وكتابة الأجزاء في ختمها، ومن ذلك:

١- ما نقل عن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّه **قرأ (سنن ابن ماجه) في أربعة مجالس**(١).

٢- ما ذكره العلاّمة جمال الدّين القاسميُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: «والعبد الضعيف جامع هذا الكتاب: قد منَّ اللَّه عليه بفضله فأسمع صحيح مسلم **روايةً ودرايةً**. . . **وأسمع أيضا (سنن ابن ماجه) كذلك**، في مجالس من إحدى وعشرين يوماً، آخرها في (٢٢) من شهر ربيع الأول سنة (١٣١٦هـ)»(٢).

٣. ما ذكره العلاّمة ابن مفلح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة شيخه أبي عبد اللَّه محمّد بن محمّد ابن المحبّ السعديّ المقدسيّ (٨٢٨ هـ)، قال: «قرئ عليه (سنن ابن ماجة) بالنّاصرية البرانيّة، **وكان بحضور القضاة**: نجم الدين ابن حجّي، وجدي الشيخ شرف الدّين، وجماعةٌ كثيرون **وكان القارئُ**: شيخُنا شمس الدين ابنُ ناصر الدّين، وسمعت عليه»(٣).

٤- ما ذكره عبد الوهّاب البريهي في ترجمة الفقيه العلاّمة عليّ بن أحمد الأَصْبَحي (٨١٨هـ)، قال: «وكان له عبادةٌ وزهدٌ وصبرٌ، وقَرِيحةٌ ينظم بها

---

(١) انظر: (خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر) للمحبّي (١/ ٧٣)، (فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمسلسلات) لعبد الحيّ الكتّاني (٢/ ١٠٤٧)، (قواعد التّحديث) للقاسمي (٢٦٢).

(٢) (قواعد التّحديث) (٢٦٣).

(٣) (المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد) (٢/ ٥٢٦).

رفع المسهم

الشِّعر، **منها قصيدته المشهورة عند ختم كتاب السنن لابن ماجه عند الإمام** نَفِيس الدِّين العَلَوِيِّ التي أولها: [الوافر]:

أَمِنْ دَمْعٍ فَتَحْتُ لَهُ رِتَاجَهْ ... بِسَفْحِ مُحَجَّرٍ يَسْقِي فِجَاجَهْ

ومنها بعد التّغزل:

أَلاَ لِلهِ مَا يَبْقَى مُحِبٌّ ... إِذَا مَا الشَّوْقُ بَلْبَلَهُ وَ هَاجَهْ

وَلاَ لِلهِ يَوْمٌ كَانَ فِيهِ ... فِرَاقُ أَحِبَّةٍ ضِمْنَ انْزِعَاجِهْ

فَقَدْ وَكَلُوا بِهِ دَاءً عَيَاءً ... جَعَلْتُ دَوَاءَهُ سُنَنَ ابْنِ مَاجَهْ»[١]

٥- ما كتبه العلماء من ختوم حول (سنن ابن ماجه):

والذي ذكروه من ذلك كتابين:

١- عجالة الضرورة والحاجة عند ختم السّنن لابن ماجه: للحافظ شمس الدين السخاوي (٩٠٢هـ)[٢].

٢- ختم سنن الحافظ ابن ماجه: لعبد اللّه بن سالم البصري (١١٣٤هـ)[٣].

ثالثاً: العناية برجال سنن ابن ماجه:

وذلك يظهر من جهتين:

الأولى: من خلال عناية العلماء بسائر رجال الكتب السّتّة؛ فقد صنّف الحافظ ابن عساكر كتاباً سمّاه (المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمّة

---

(١) (تاريخ البريهي) (ص ٢٠٢- ٢٠٣).

(٢) ذكره مصنّفه في (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع) (١٨/٨). وانظر: (إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون) لإسماعيل باشا (٩٣/٤)، (هديّة العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين) (٦/ ٢٢٠).

(٣) وهو مخطوط، وقد شرعت في تحقيقه، يسّر الله إتمامه؛ بمنّه وكرمه.

رفع المسهم

النبّل)، وذكر فيه شيوخ الإمام ابن ماجه، كما ترجم لرجاله - كما سبق - الحافظ عبد الغنيّ المقدسي في كتابه (الكمال في أسماء الرّجال)، وتبعه كلُّ من جاء بعده؛ كالمزّيّ في (تهذيب الكمال)، والذّهبي في (تذهيب التّهذيب)، وفي (الكاشف)، والحافظ ابن حجر في (تهذيب التّهذيب)، وفي (التّقريب)، والخزرجي في (خلاصة تذهيب الكمال).

الثانية: من خلال إفراد رجاله بتأليف خاصّ بهم؛ فقد صنّف الإمام الذّهبيُّ كتاباً سمّاه (المجرّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه)؛ أورد فيه أسماء رجال سنن ابن ماجه كلّهم، سوى من أخرج لهم البخاريُّ ومسلمٌ؛ جميعًا أو انفراداً، وقال في (مقدّمته): «هذه أسماء من انفرد به ابن ماجه بإخراجهم عن البخاريِّ ومسلمٍ»[١].

رابعاً: الحكم على أحاديث سنن ابن ماجه:

وممّا يدخل في هذا كتاب الحافظ شهاب الدّين البوصيري (٨٤٠هـ)، الّذي سمّاه: (مصباح الزّجاجة في زوائد ابن ماجه)؛ فإنّه تكلّم فيه على كلّ إسناد من أسانيد تلك الزوائد، بما يليق بحاله من صحّة، وحسن، وضعف، وغير ذلك، وما سكت عنه ففيه نظر، ونصّه على الضّعف الشّديد في حديث ما، كاف في سقوطه من مقام الاحتجاج به، سواء أنطق بالوضع أو لم ينطق[٢].

خامساً: شروح سنن ابن ماجه[٣]:

اعتنى العلماء بشرح (سنن ابن ماجه) كما اعتنوا بالكلام على رجاله وأحاديثه، وفيما يلي سرد لأهمّ ما لـ(سنن ابن ماجه) من الشروح والحواشي،

---

(١) (المجرّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه) (ص٢٣).

(٢) انظر: (مقدّمة شروط الأئمّة) (ص٨).

(٣) انظر: (كشف الظنون) (٢/ ١٤٠٠)، (جامع الشروح والحواشي) للحبشي (٢/ ١٠٥٧ - ١٠٥٩)، (الإمام ابن ماجه) (ص٢٣٠- ٢٥٠).

رفع عبد الرحمن النجدي المسلم

مع التّنبيه على ما هو مطبوع منها:

١- **شرح سنن ابن ماجه:** لأبي الحسن ابن النّعمة الأندلسي (٥٦٧هـ)[١].

٢- **شرح سنن ابن ماجه:** لموفّق الدين عبد اللّطيف البغدادي (٦٢٩هـ)، شرحه بشرح كبير، ومنه ومن متنه استخرج تلميذه الحافظ زكي الدّين البِرْزالي (٦٣٦هـ) كتاب «الأربعين الطّبيّة»، ولهذا تنسب إليه، وتسمّى: «شرح أحاديث ابن ماجه المتعلّقة بالطبّ»[٢].

٣- **شرح سنن ابن ماجه:** للحافظ أبي محمّد سعد الدين الحارثي (٧١١هـ)[٣].

٤- **الإعلام بسنّته** عليه السلام: للحافظ علاء الدين مُغُلْطاي الحنفي (٧٦٢هـ): شرح فيه قطعة من(سنن ابن ماجه) في خمس مجلدات، واعتنى فيها بتخريج الأحاديث والحكم عليها، ونقد الرّجال وتبيين العلل، وكتابه موجود مطبوع، طبعته دار الكتب العلمية، وعمل في تحقيقه طلبة الدراسات العليا بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة[٤].

٥- **الديباجة في شرح سنن ابن ماجه:** لكمال الدين محمّد بن موسى الدَّمِيري (٧٤٢هـ - ...) في نحو خمس مجلدات، ومات قبل إتمامه، وذكر في مقدمته أنه حذا فيه حذو (شرح مسلم) للنووي، مع بيان الصّحيح والضّعيف والحسن والقوي، وقد مات قبل تحريره وتبييضه، وبيّض بعده .

ذكره في (إيضاح المكنون) (٤/ ٢٨)

انظر: (طبقات الشافية) لابن قاضي شهبة (٢/ ٧٨)، (الإمام ابن ماجه) (ص٢٣١).

ذكره في (إيضاح المكنون) (٤/ ٢٨)

انظر: (كشف الظنون) (٢/ ١٤٠٠)، (بحوث في تاريخ السنة) (ص٣٤٧).

انظر: (ذيل التقييد) لتقي الدين الفارسي (١/ ٢٦٩)، (البدر الطالع) (٢/ ٢٧٢)، (كشف الظنون) (٢/ ١٤٠٠).

وتوجد منه نسخة محفوظة في خزانة محمّد آباد طونك من أعمال راجبوتانه بالهند، تحت رقم(٣٣٢)[١].

٦- **ما تمسّ إليه الحاجة على سنن بن ماجه**: لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي (٨٠٤هـ)، شرح فيه زوائد ابن ماجه على الخمسة - الصحيحين وأبي داود والترمذي والنسائي- في ثمان مجلدات، وألحق في خطبته بيان من وافقه من باقي الأئمة الستّة، مع ضبط المشكل من الأسماء والكنى، وما يحتاج إليه من الغرائب مما لم يوافق الباقين، ابتدأه في ذي القعدة من سنة (٨٠٠هـ)، وفرغ في شوال من السنة التي تليها[٢]. وتوجد منه قطعة بالمكتبة المحموديَّة بالمدنية النبويَّة.

٧- **شرح الحافظ برهان الدّين إبراهيم بن محمّد الحلبي سِبط ابن العجمي**(٨٤١هـ) [٣].

وهو حواش على سنن ابن ماجه، ويقع في مجلّد [٤].

٨- **الدّيباجة لتوضيح منتخب ابن ماجه**: لشمس الدّين بن عمّار المصريّ المالكيّ (٨٤٤هـ)

وشرحه على مختصره لسنن ابن ماجه، الذي سمّاه (الغيوث الثّجاجة في مختصر ابن ماجه) [٥].

٩- **شرح الشيخ محمّد بن رجب الزّبيري الشافعي (٨٤٦هـ - . . .)**: شرح سنن

(١) انظر: (الإمام ابن ماجه) (ص٢٥٧).
(٢) انظر: (كشف الظنون) (٢/ ١٤٠٠).
(٣)ذكره في: (كشف الظنون) (٢/ ١٠٠٤).
(٤) انظر: (لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفّاظ) لابن فهد المكّي (١/ ٣١٣).
(٥) انظر: (الإمام ابن ماجه) (ص٢٦٣).

ابن ماجه، ونقل عن شرحه أبو الحسن السّندي في مواضع من شرحه على ابن ماجه.

١٠- **مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه:** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، طبع بهامش ابن ماجه بالطبعة الوهبية، سنة (١٢٩٩هـ)[١]. وقد جرى فيه على طريقته في شرح الكتب السّتّة، وهي الإيجاز والاقتصار على المهمّ[٢].

١١- **ما تدعو إليه الحاجة على سنن ابن ماجه:** لأبي الرّضا محمّد بن الحسن الزبيري الشافعي، كتب في حوالي سنة (٩١٣هـ)، وتوجد منه نسخة في دار الكتب بالقاهرة (حديث ٢٤٤٢) بخط المؤلف[٣].

١٢- **كفاية الحاجة في شح ابن ماجه:** لأبي الحسن نور الدين محمّد بن عبدالهادي السندي الحنفي (١١٣٨هـ)، وهو المشهور بـ (حاشية السندي)، طبع بمصر مراراً[٤]. وهو شرح وجيز، اقتصر فيه على المهمّات[٥].

١٣- **إنجاح الحاجة على سنن ابن ماجه:** للشيخ عبدالغني بن أبي سعيد المجدّدي الدّهلوي (١٢٩٦هـ)، وقد طبع في دهلي - الهند، على هامش السنن[٦].

١٤. **شرح الشيخ محمّد أحسن النّانوتَوي (١٣٠١هـ)**: ترجم أحاديث ابن ماجه إلى اللّغة الفارسية، وشرحها - مقتبسًا - من حواشي المطبوعة بمطبعة فاروقي،

(١) (دليل مخطوطات السيوطي) (ص٢٦٦) لأحمد الخازندار ومحمد إبراهيم الشيباني.
(٢) انظر: (الكتب الصحاح السّتة) (ص١٧٩)
(٣) (الإمام ابن ماجه) (ص٢٧١).
(٤) (المرجع نفسه) (ص٢٧١).
(٥) انظر: (الكتب الصحاح السّتة) (ص١٧٩)
(٦) (فهرس الفهارس والأثبات) (٢/ ٧٦٢).

و(مصباح الزّجاجة) للسيوطيّ، ونسخة كتابه هذا مخطوطة محفوظة في خزانة الكتب بمحمّد آباد طونك من أعمال راجبوتانه بالهند، تحت رقم (٣٩٩حديث)[1].

١٥- **نور مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه:** لأبي الحسن على بن سليمان الدِّمنتي البجمعوي (١٣٠٦هـ)، وهو اختصار لشروح السيوطي، طبع في المطبعة الوهبية بمصر[2].

١٦- **حاشية فخر الحسن بن عبدالرحمن الكَنْكُوهي** (١٣١٥هـ)، فإنه علق على السنن حاشية طويلة نفسية، جمعها من(إنجاح الحاجة) للشيخ عبدالغني، و(مصباح الزجاجة) للسيوطي، وأضاف إليها أشياء أخرى، وقد طبعت بهامش الكتاب[3].

١٧- **رفع العُجاجة عن سنن ابن ماجه** : لوحيد الزمان بن مسيح الزّمان اللّكنوي (١٣٣٨هـ) ترجم سنن ابن ماجه، وشرحه بالأردوية، طبع بمطبعة «صِدِّقي» بلاهور[4].

١٨- **مفتاح الحاجة بشرح سنن ابن ماجه:** للشيخ محمّد بن عبد اللّه العلوي الفنجاني (١٣٦٦هـ)، وهو حاشية طبعت على هوامش الكتاب بأصح المطابع بلكنو[5].

١٩- **إتحاف ذي التشوق والحاجة إلى قراءة سنن ابن ماجه:** لمحمّد الحفيد

(الإمام ابن ماجه) (ص٢٧٥).
(جامع الشروح والحواشي ج٢/ ١٠٥٨).
(الإمام ابن ماجه) (ص٢٧٨).
(المرجع نفسه) (ص٢٨١).
(المرجع نفسه) (ص٢٨٢).

بن عبد الصمد كنون الإدريسي (١٤١٦هـ). طبع في وزارة الأوقاف بالمغرب.

٢٠- **حاشية الشيخ محمود الحسن الدينوي**، طبعت في المكتبة الرحمانية، لاهور.

٢١- **إنجاز الحاجة شرح سنن ابن ماجه**: للشيخ محمّد علي جانباز الباكستاني، طبع في المكتبة القدوسية، باكستان (سنة: ١٤١٢هـ).

ويمتاز هذا الشرح بمقدّمته الجامعة التي ذكر فيها نبذة عن أهل الحديث، وجهودهم في شبه القارة الهندية في خدمة السنّة النبوية، وترجم فيها للإمام ابن ماجه، وبيّن منزلة سننه بين كتب الحديث، ومن ميزاته أنّه تكلّم على جميع رواته جرحاً وتعديلاً[١].

٢٢- **إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه**: لصفاء الضوي العدوي، طبع بدار اليقين، البحرين(سنة: ١٤٢٢هـ).

٢٣- **شرح سنن ابن ماجه**: لأبي سعيد شرف الدين الدهلوي.

٢٤- **رفع الحاجة شرح سنن ابن ماجه**: لعبدالسلام بستوي.

٢٥- **شرح سنن ابن ماجه**: لعبد الصمد حسين آبادي. (لم يكمله).

٢٦- **شرح سنن ابن ماجه**: لمحمّد بن يوسف سورتي. (لم يكمله).

٢٧- **شرح سنن ابن ماجه**: لبديع الزمان حيدر آبادي.

٢٨- **شرح سنن ابن ماجه**: للحافظ نذير أحمد خان الدهلوي.

٢٩- **شرح سنن ابن ماجه**: لشريف الدين أحمد[٢].

---

(١) انظر: (جهود علماء الحديث في شرح الحديث) لعبد الرشيد عراقي (ص ١١٣- ١١٤).
(٢) لمعرفة الشروح من(٢٣- ٢٩) انظر: (جهود علماء أهل الحديث في نشر الحديث) (ص١٤٨).

سادساً: التّنبيه على أوهام وأخطاء في سنن ابن ماجه:

أثناء استقرائي المادة العلميّة لهذا (المدخل) لفت انتباهي تنبيه بعض العلماء على أوهام وأخطاء وقعت في (سنن ابن ماجه)، وقد قال الحافظ المِزِّي: «وكتاب ابن ماجه إنّما تداولته شيوخ لم يعتنوا به، بخلاف صحيحي البخاري ومسلم؛ فإن الحفّاظ تداولوهما، واعتنوا بضبطهما وتصحيحهما». قال: «ولذلك وقع فيه أغلاط وتصحيف»[١].

وهذه الأوهام يمكن تقسيمها إلى قسمين:

- **القسم الأوّل: ما نسب فيه الوهم إلى الإمام ابن ماجه:**

ومن أمثلة هذا القسم:

١- قوله في (كتاب إقامة الصلاة): في (باب رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع): «حدثنا هشام بن عمّار حدثنا رِفْدَة بن قُضَاعَةَ الغَسَّاني حدثنا الأوزاعيُّ عن عبد اللّه ابن عمير عن أبيه عن جده **عمير بن حبيب** قال»، وذكر الحديث[٢].

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «عمير بن حبيب هو عمير بن قتادة الآتي، **وهم ابن ماجه في تسمية أبيه**»[٣].

٢- ما ذكره في (كتاب الأدب)، في (باب المزاح):

«حدثنا أبو بكر حدثنا وكيع عن زَمْعَةَ بن صالح عن الزّهري عن وهب بن عبد ابن زمعة عن أم سلمة (ح) وحدثنا علي بن محمّد حدثنا وكيع حدثنا زمعة بن

---

(١) انظر: (زاد المعاد) لابن القيّم (١/ ٣٤٥).

(٢) (سنن ابن ماجه) (٨٦١).

(٣) (تقريب التهذيب) (١/ ٤٣١).

صالح عن الزهري عن عبد اللَّه بن وهب بن زمعة عن أمّ سلمة قالت: خرج أبو بكر في تجارة إلى بُصْرى، قبل موت النبي ﷺ بعام، ومعه نُعَيْمانُ وسُوَيْبِطُ بن حرملة، وكانا شهدا بدرا، وكان نعيمان على الزاد، **وكان سُوَيْبِط رجلاً مَزَّاحًا...**»، وذكر الحديث[1].

فهذا الحديث أخرجه أحمد (٦/ ٣١٦) من طريق زمعة بن صالح، وقال فيه: «**وكان سويبط على الزاد؛ فجاءه نعيمان فقال: أطعمني. فقال: لا حتى يأتي أبو بكر، وكان نُعَيمَانُ رجلاً مِضْحَاكًا مَزَّاحًا**».

قال الحافظ ابن حجر - بعد أن أورده من طريق الإمام أحمد، وأشار إلى أنّه أخرجه هكذا الطيالسيُّ والرُّويانيُّ-: «**وقد أخرجه ابن ماجه فقَلَبَه**؛ جعل المازح سويبط، والمبتاع نعيمان»[2].

٣- وممّا نسب فيه الوهم إلى ابن ماجه، وهو من الرُّواة أو النُّساخ: ما أخرجه في (كتاب إقامة الصّلاة)، في (باب في فضل الجمعة): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا الحسين بن علي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصنعاني عن **شداد بن أوس** قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة: فيه خلق آدم، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا عليّ من الصلاة فيه؛ فإنّ صلاتَكم معروضةٌ عليّ»[3].

فهذا الحديث رواه الإمام أحمد (٤/ ٨): ثنا الحسين بن علي الجعفي به؛ لكن جعله من حديث أوس بن أوس لا شدّاد بن أوس.

قال الحافظ ابن كثير- بعد أن أورده من رواية أحمد-: «وهكذا رواه أبو

---

(١) (سنن ابن ماجه) (٣٧١٩).
(٢) (الإصابة في تمييز الصحابة) (٣/ ٢٢٢).
(٣) (سنن ابن ماجه) (١٠٨٥).

داود عن هارون بن عبد اللّه وعن الحسن بن علي، والنسائي عن إسحاق بن منصور ثلاثتهم عن حسين بن علي به، ورواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن حسين بن علي عن جابر عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس فذكره. قال شيخنا أبو الحجاج المزي: **وذلك وهم من ابن ماجه والصّحيح أوس بن أوس وهو الثقفي**.

قلت: **وهو عندي في نسخة جيّدة مشهورة على الصواب**؛ كما رواه أحمد وأبو داود والنسائي عن أوس بن أوس»[١].

● **القسم الثاني: ما نسب فيه الوهم إلى غير ابن ماجه:**

ومن أمثلة هذا القسم:

١- ما جاء في (كتاب الصلاة)، في (باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب):

«حدثنا داود بن رشيد حدثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وعن أبي سفيان عن جابر قالا: جاء سليك الغطفاني ورسول اللّه ﷺ يخطب؛ فقال له: النبي ﷺ: «أصليت ركعتين **قبل أن تجيء**؟ قال: لا. قال: فصل ركعتين وتجوز فيهما»[٢].

قال الحافظ السّخاوي: «**وهو غلط من النّاسخ، نبّه عليه المزّي**»[٣]. وذكر أنّ الصواب: «**قبل أن تجلس**».

---

(١) (البداية والنهاية) (٥/ ٢٧٥- ٢٧٦). وهو على الخطأ في طبعة فؤاد وغيره. وكلام المزّي في (تحفة الأشراف) (ح١٦٣٦).

(٢) (السنن) (ح١١١٤).

(٣) (فتح المغيث) (٣/ ٧٧). وانظر: (الغاية في شرح الهداية) له (١/ ٢٢٦- ٢٢٧)، (زاد المعاد) (١/ ٤٣٤- ٤٣٥)

٢- ما جاء في (كتاب الدعاء)، في (باب ما يدعو به الرجل إذا أصبح وإذا أمسى):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمّد بن بشر حدثنا مسعر حدثنا أبو عقيل عن سابق عن **أبي سلام خادم النبي** ﷺ عن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم أو إنسان أو عبد يقول حين يمسي وحين يصبح رضيت باللّه ربا وبالإسلام دينا. وبمحمّد نبيا إلا كان حقا على اللّه أن يرضيه يومض القيامة»[(١)].

قال الحافظ أبو زرعة العراقي: «...أخرجه أبو داود أيضا بهذا السند **عن أبي سلام عن رجل خدم النبي** ﷺ أنّ النبي ﷺ كان إذا حدث حديثا أعاده ثلاث مرات فتبين بذلك أن أبا سلام ليس صحابيا، بل هو ممطور المتقدم، **وأن طريق ابن ماجه مرسلة، ووقع الوهم من مسعر بقوله فيه: أبي سلام خادم النبي** ﷺ»[(٢)].

٣- ما جاء في (كتاب الجنائز)، في (ما جاء في عيادة المريض): «حدثنا **محمد بن عبدالله** الصنعاني ثنا سفيان قال: سمعت محمد بن المنكدر يقول: سمعت جابر بن عبداللّه يقول:...»[(٣)].

قال الحافظ ابن حجر:

«محمد بن عبداللّه الصنعاني عن ابن عيينة، وعنه ابن ماجه، قال المزي: **صوابه محمد بن عبد الأعلى** الصنعاني؛ كما في أكثر الروايات»[(٤)].

٤- ما جاء في (كتاب الجهاد)، في (باب النَّفْل):

---

(١) (السنن) (ح٣٨٧٠).

(٢) (تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل) (١/ ٣٦٧).

(٣) (السنن) (ح ١٤٣٦).

(٤) (تقريب التهذيب) (١/ ٤٨٦)، وانظر كلام المذي في (تهذيب الكمال) (٢٥/ ٥٦٢).

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعليّ بن محمد قالا: ثنا وكيع عن سفيان، عن يزيد بن يزيد بن جابر، عن مكحول، عن **زيد بن جارية**، عن حبيب ابن مسلمة: أن النبي (نفل الثلث بعد الخمس»[١].

قال الحافظ ابن حجر:

«**زياد بن جارية**: بالجيم التميمي تابعي أرسل حديثا، فذكره بسببه ابن أبي عاصم في الصحابة، وتبعه أبو نعيم وأبو موسى **ووقع عند ابن ماجه زيد بن جارية**، وقال ابن حبان في ثقات التابعين: **من قال فيه: يزيد**[٢] **بن جارية فقد وهم**»[٣].

٥- ما جاء في (كتاب النكاح)، في (باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوه):

«حدثنا احمد بن إبراهيم الدورقي ثنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن حُمَيْضَة **بنت** الشَّمَرْدَل، عن قيس بن الحارث قال»، وذكر الحديث[٤].

قال الحافظ ابن حجر:

«حُمَيضة. بالضاد المعجمة مصغّر. **بن** الشَّمَرْدل بمعجمة ثم ميم مفتوحتين، وزن سفرجل، الأسدي الكوفي، مقبول من الثالثة، **ووقع عند ابن ماجه حميضة بنت الشمردل**»[٥].

---

(١) (السنن) (ح ٢٨٥١).
(٢) كذا وقع عنده، و لعلّ الصواب «زيد».
(٣) (الإصابة) (٢/ ٦٥٥). وانظر كلام ابن حبان في: (الثقات) (٤/ ٢٥٢).
(٤) (السنن) (ح ١٩٥٢).
(٥) (تقريب التهذيب) (١/ ١٨٣).

٦ـ ما جاء في (كتاب النكاح)، في (باب الغيرة):

«حدثنا محمد بن إسماعيل ثنا وكيع عن شيبان أبي معاوية عن يحيى بن أبي كثير، عن **أبي سهم (أبي شهم)** عن أبي هريرة»، وذكر الحديث[1].

قال الحافظ المزي:

«أبو شهم، وفي بعض النسخ: أبو سهم عن أبي هريرة قال أبو القاسم - يعني: ابن عساكر - في الأطراف: أبو شهم، **وهو وهم**، وصوابه: أبو سلم؛ هكذا في عدة نسخ من الأطراف: أبو سلم، **وهو وهم أيضا، وإنَّما الصواب أبو سلمة**، وهو ابن عبدالرحمن بن عوف»[2].

وهناك أمثلة أخرى قليلة، عدلت عن ذكرها لوقوعها على الصواب في طبعة فؤاد عبد الباقي – التي تبعتها كثير من الطبعات –، و يمكن للباحث الوقوف عليها بمراجعة كتب التراجم والتواريخ وغيرها، واللَّه أعلم.

(١) (السنن) (ح ١٩٩٦).

(٢) (تهذيب الكمال) (٤٠٨/٣٣). وانظر (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين (٥ / ٢١٦).

الخـاتمـــة

هذا ما يسَّرَ اللَّه تعالى لي جمعَه في هذا (المدخل)، وإنَّني أسجِّلُ في نهايته أهمَّ النتائج المتوَصَّل إليها :

أولاً : إنّ الإمامَ ابن ماجه رَحِمَهُ اللَّهُ أحدُ أئمَّة الحديث، الذين جمعوا الأحاديثَ ودوَّنوا السنة، وصنَّفوا كتبَ العلم.

ثانياً : إنّ كتابَه **«السنن»** استحقَّ أن يكون سادسَ الكتب الستة؛ لما اشتملَ عليه من أحاديث كثيرة زوائد، فضلاً عن حسن التبويب ودقَّتِه.

ثالثاً : إنّ كتابَه **«السنن»** إنما غَضَّ من مرتبتِه تخريجُه للمتروكين والمتَّهَمين بالكذب، وإيرادُه لأحاديث كثيرة منكرة ضعيفة، وبعضُها باطلة وموضوعة.

رابعاً : إنّ زوائد ابن ماجه من الأحاديث والرجال ليست كلها ضعيفة، بل فيها كثيرٌ من الأحاديث الصحيحة والحسنة، وكثيرٌ من الرجال الثقات والصدوقين.

واللَّه تعالى أعلم، وصلّى اللَّه وسلَّمَ على نبيِّنا محمّدٍ، وعلى آله وصحبِه أجمعين.

ملحق
ببعض صور مخطوطات
سنن ابن ماجه

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه
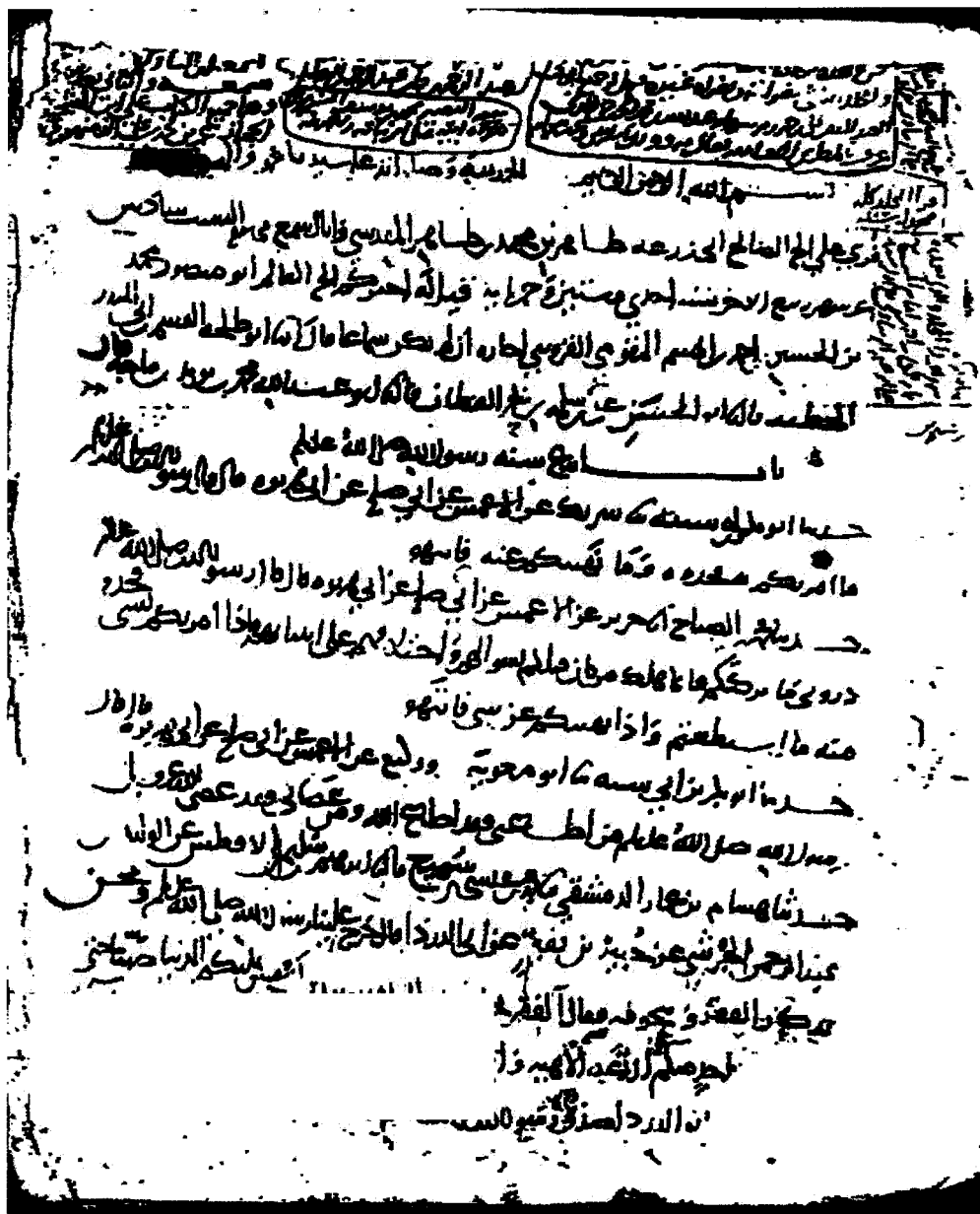
بداية النسخة التيمورية المقروءة على الإمام ابن قدامة، وهي بخط الحافظ عبد الغني المقدسي.

نص سماع على ابن قدامة وفيه ذكر حلقة الحنابلة بالجامع الأموي

رفع المسهم

خط الحافظ عبد القادر الرهاوي وذلك في قراءته

لابن ماجه على أبي زرعة المقدسي

خط الحافظ الكبير يوسف بن خليل الدمشقي بقراءته لهذه السنن على الإمام ابن قدامة سنة (٦٠٠هـ)

خط الإمام عبد الرحمن بن محمد ابن أخي قدامة

وذلك بصحة قراءة السنن عليه

خط القاسم بن محمد البرزالي بقراءته لهذه السنن

رفع
المسـتهم
عبد الله عز الدين

غلاف نسخة باريس

وهي معارضة بأصل الحافظ المنذري - رحمه الله تعالى -

الناجي عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم المؤمن إذا اشتهى الولد في الجنة كان حمله ووضعه وسنه في ساعة
واحدة كما يشتهي حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور عن إبراهيم
عن عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني
لأعلم آخر أهل النار خروجا منها وآخر أهل الجنة دخولا إلى الجنة رجل
يخرج من النار حبوا فيقال له اذهب فادخل الجنة فيأتيها فيخيل إليه أنها
ملأى فيرجع فيقول يا رب وجدتها ملأى فيقول الله عز وجل اذهب
فادخل الجنة فيأتيها فيخيل إليه أنها ملأى فيرجع فيقول يا رب
وجدتها ملأى فيقول الله عز وجل اذهب فادخل الجنة فيأتيها فيخيل
إليه أنها ملأى فيرجع فيقول يا رب إنها ملأى فيقول الله عز وجل
اذهب فادخل الجنة فإن لك مثل الدنيا وعشرة أمثالها أو إن لك
مثل عشرة أمثال الدنيا فيقول أتسخر بي أو تضحك بي وأنت الملك قال
فلقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحك حتى بدت نواجذه فكان
يقال هذا أدنى أهل الجنة منزلا حدثنا هناد بن السري ثنا أبو الأحوص
عن أبي إسحق عن بريد بن أبي مريم عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من سأل الله الجنة ثلاث مرات قالت الجنة اللهم أدخله الجنة
ومن استجار من النار ثلاث مرات قالت النار اللهم أجره من النار
حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن سنان قالا ثنا أبو معاوية عن الأعمش
عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد
إلا له منزلان منزل في الجنة ومنزل في النار فإذا مات فدخل النار ورث
أهل الجنة منزله فذلك قوله هم الوارثون تم الكتاب
بحمد الله وعونه ولطفه الحمد لله رب العالمين حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده
وصلى الله على محمد ...

الكويت

آخر نسخة باريس

فهرس الموضوعات

تم الصف والإخراج بشركة غراس للطباعة
هاتف ٤٨١٩٠٣٧ - فاكس ٤٨٣٨٤٩٥
الكويت

خريطة توضح موقع (قزوين)

رفع المساهم
غفر الله له ولوالديه

مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة

المشروع الرابع: «سماع وختم سنن الإمام أبي داود»

المدخل إلى سنن الإمام أبي داود

تأليف

الدكتور/ محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

ويليه

رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه

مكتب الشؤون الفنية
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

هذه الخريطة رسمها بيده معالي الأستاذ الدكتور/ عبدالله يوسف الغنيم
رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية

2008-10-04

المدخل إلى سنن الإمام أبي داود

رفع
المساهم
غفر الله له ولوالديه

مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة

المشروع الرابع: «سماع وختم سنن الإمام أبي داود»

المدخل إلى سنن الإمام أبي داود

تأليف

الدكتور / محمد مجدي بن محمد جميل التوستاني

ويليه

رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه

مكتب الشؤون الفنية

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

رفع المساهم غفر الله له ولوالديه

هذا الكتاب

قال فيه مؤلِّفه الإمامُ أبو داود:

«ولا أعلمُ شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموا من هذا الكتاب، ولا يضرُّ رجلاً أن لا يكتبَ مِن العلمِ- بعد ما يكتب هذه الكتُب- شيئاً، وإذا نظرَ فيه وتدبَّرَه وتفهَّمَه: علِمَ إذاً مقدارَه».

وقال أيضاً: «وهذا لو وضعَه غيري لقلتُ فيه أكثر».

وقال فيه غيرُه:

قال الحافظُ ابنُ الأعرابي (ت٣٤٠هـ): «لو أنّ رجلاً لم يكن عنده من العلم إلّا المصحف الذي فيه كتابُ الله، ثم هذا الكتاب: لم يَحتَج معهما إلى شيءٍ من العلمِ البتة».

وقال الحافظُ زكريا الساجيُّ (ت٣٠٧هـ): «كتابُ الله أصلُ الإسلام، وكتابُ أبي داود عهدُ الإسلام».

وقالوا في مؤلِّفِه الإمامِ أبي داود السِّجِسْتاني:

قال موسى بن هارون الحافظ (ت٢٩٤): «خُلِقَ أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، ما رأيتُ أفضلَ منه».

وقال ابن حبان (ت٣٥٤هـ)- وتبعَه أبو سعد السمعانيُّ (ت٥٦٢هـ)-: «أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً، وعلماً، وحفظاً، ونسكاً، وورعاً، وإتقاناً، مِمَّن جَمع وصنَّف، وذبَّ عن السُّنَن، وقَمَعَ مَن خالفَها وانتَحَلَ ضدَّها».

وقال الإمام النووي (ت٦٧٦هـ): «واتفقَ العلماءُ على الثناء على

أبي داود، وَوَصفِه بالحفظِ التامِّ، والعلمِ الوافر، والإتقان، والورع، والدين، والفهم الثاقبِ في الحديثِ وفي غيرِه».

وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٧هـ): « البخاري وأبو داود أفقهُ أهلِ الصحيح والسنن».

وقال الحافظُ ابنُ كثير (ت٧٧٤هـ): «أحدُ أئمة الحديث الرَّحَّالين الجوَّالين في الآفاق والأقاليم، جمعَ وصنَّفَ وخرَّج وألَّف، وسمعَ الكثيرَ عن مشايخ البلدان في الشام، ومصر، والجزيرة، والعراق، وخراسان، وغير ذلك، وله «السننُ» المشهورةُ المتداولةُ بين العلماء...».

* * *

رفع المسَاهِم

تصـدير

الحمد لله الكبير المتعال، نحمده تمام الحمد على كلّ حال، والصّلاة والسّلام على سيّدنا ونبيّنا محمّد في البكور والآصال، وعلى آله وأصحابه الرّاسخين رسوخ الجبال. أمّا بعد:

فإنّ علم الحديث النّبويّ مِن أهمّ العلوم وأنفعِها، ولذلك اعتنى به الأيمّة والحفّاظ قديماً وحديثاً، ولَمّا كان أعظم فنونه بركةً سماعُ حديثِ النبي ﷺ من أفواه المشايخ المعتبرين علماً واستقامةً وروايةً ودرايةً؛ بَذَل أهلُه في سبيل ذلك مُهَجَهُم وغالي أيامِهم ونهايةَ جهدِهم، ولَمّا أخلصوا وتَعِبُوا وكَدُّوا ونَصَبوا؛ لا جَرَم أفْلَحَ سَعْيُهم ونَجَح عزْمُهُم، وكانوا خَيْرَ أسوةٍ لمن بعدهم، وبِجَلالِ هِمَمِهِم حُفظت السّنّة مِن التّبديل والتّغيير.

ولأنّ الحرصَ على الإسناد من خصائص هذه الأمّة، وسنّةٌ بالغةٌ من السّنن المؤكّدة في العلم وآداب المتعلّمين كان حرص أهل الحديث عليها مُميَّزاً؛ تشريفاً لأنفسهم لينتظموا في سلسلةٍ واحدةٍ مع رسول الله ﷺ، وحفاظاً على الموروثِ النّفيس مِن علْم رسولِ الله ﷺ وأصحابِه البررةِ ﷺ، حتى لقد قال عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ: **«الإسناد مِن الدِّين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء»**. وقد عَزَم قطاعُ المساجد بوزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة بدولة الكويت مُمثَّلاً بمكتب الشّؤون الفنّيّة على إحياء هذه السُّنّة العلميّة الْمَنسيّة؛ وذلك بإقامة مشروع سماع وقراءةِ الكتبِ السّبعة: **«صحيح البخاريّ، صحيح مسلِم، سنن الترمذيّ، سنن أبي داود، مؤطّأ مالك، سنن النّسائيّ، وسنن ابن ماجه»**، وقد نَجزتْ قراءةُ الصّحيحين وجامع الترمذيّ، وتَمّ سماعها من أولها إلى آخرها، وأُجيز فيها بحمد الله وفضله مئاتٌ مِن طُلاّب العلم وطالباته.

وقد اعتَمَدَتْ تلك المجالسُ آليةً في القراءة؛ ترتكز على السّرعةِ، مع

رفع المسبهم

محاولةِ الضّبط، وعدمِ الإخلال بالمعاني.

وقراءةُ كُتُب الحديث بهذه الطّريقة لها عدّةُ فوائد؛ منها:

١- كثرةُ ذكْر اللَّه تعالى بقراءتها ودوام النّظر فيها.

٢- كثرةُ الصّلاة والسّلام على النّبيّ ﷺ.

٣- مراجعةُ الحفظ لمن كان حافظاً لشيءٍ منها.

٤- التّدبّرُ والتّأمّلُ لألفاظ الحديث النّبويّ ومعرفةُ غَرِيبِه.

٥- مراجعةُ الأحكام والمسائل الفقهيّة.

٦- معرفةُ الرّجال وأنسابهم بذِكْر الأسانيد وتكرارِ قراءتها.

٧- الدّرايةُ العلميّة والرّوايةُ المتّصلة الصّحيحة.

٨- إحياءُ سنّةِ الإسنادِ والإجازات.

٩- الرّصيدُ العلميُّ للبلد؛ إذ بهذه المجالس أصبحت محطَّ الأنظار في أسانيد كُتُبِ السّنّة الكِبار.

ومن باب تمام الفائدة رغِب مكتبُ الشّؤون الفنّيّة في إصدار مداخلَ لهذه الكتُب؛ تُجلّي سيرةَ المصنِّف للكتابِ المرادِ قراءتُه وسماعُه، وتُبيِّن منهجَه في كتابه، وتُلقي الضّوء على تعريفِ الكتابِ تعريفاً علميّاً ينفع طلاّب العلم عموماً، والمنتظِمين منهم في مشروع السّماع والقراءة على وجهٍ مخصوص. وبمناسبة بداية المشروع الرابع، وهو سماعُ وختْمُ سنن الإمام أبي داود؛ كان هذا المدخَلُ المختصَر الجامِعُ؛ تعريفاً به وبمصنِّفِه، وقد قام بإعدادِه وتأليفه: د. محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، فله جزيلُ الشّكر والتّقدير، ونسأل اللّه تعالى له تمامَ الأجرِ والعافية.

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات.

مكتب الشّؤون الفنّيّة

الكويت

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالَمين، والصلاة على سيِّدِ الأنبياء والمرسَلين، نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبِه أجمعين، أما بعد:

فهذه رسالةٌ مختصرةٌ ألفتُها لتكون مدخَلاً إلى **«سنن الإمام أبي داود السجستاني»**، ترجمتُ فيها للإمام أبي داود، وعَرَّفتُ فيها بـ**«سنن أبي داود»**، وبَيَّنتُ منهجَ الإمامِ أبي داود فيه، وخصائصَ السنن، كما أنني ذكرتُ فوائد آخرى تتعلق بالمؤلِّفِ وكتابِه.

والرسالةُ لبنةٌ جديدةٌ يضعُها مكتبُ الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت لخدمة طُلَّاب الحديث النبويِّ الشريف.

وقد جاءَ تأليفُها بمناسبة انعقادِ مجالسِ قراءة وسماع سنن الإمام أبي داود، وذلك ضمن **«مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة»**، والذي عزمَ قطاعُ المساجد بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - ممثّلاً بمكتب الشؤون الفنية - المضيَّ فيه، وقد تمَّت مجالسُ سماع الصحيحَين وجامعِ الترمذي، وسيكون المشروعُ الرابعُ هو قراءة وسماع سنن أبي داود - بإذن اللّه تعالى - ولأجل هذه المناسبة كان من اللائقِ فنيًا وعلميًا إعدادُ مَدخَلٍ علميٍّ مختَصَر يُعَرِّف فيه بالمصنِّفِ ومصنَّفِه في كل مرةٍ من المرات التي تُعقَدُ فيها هذه المجالسُ المباركةُ بإذن اللّه تعالى، وفي هذا السياق جاءَ هذا المدخلُ إلى **«سنن الإمام أبي داود السجستاني»**.

وقد توخَّيتُ فيه التوسُّطَ بين الإطنابِ المملِّ والإيجازِ المُخِل؛ ليكون أدعى إلى استفادةِ الجمهورِ منها.

رفع المسيّهم غفر الله له ولوالديه

خطةُ الرسالة

وستكون الرسالةُ - بإذن اللَّه تعالى - في بابين: الباب الأولُ في حياة الإمام أبي داود، والباب الثاني في بيان منهجِه في سننه.

الباب الأول : حياة الإمام أبي داود السِّجِسْتَاني :

وفيه فصلان :

الفصل الأول : سيرة الإمام أبي داود الشخصية.

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : اسمُه، ونسبُه، ونسبتُه، وكنيتُه.

المبحث الثاني : بلده.

المبحث الثالث : ولادتُه.

المبحث الرابع : نشأتُه وأسرتُه.

المبحث الخامس : شمائلُه وفضائلُه.

المبحث السادس : وفاتُه.

الفصل الثاني: حياة الإمام أبي داود العلمية.

وفيه سبعةُ مباحث :

المبحث الأول : طلبُه للحديث.

المبحث الثاني : رحلاتُه.

المبحث الثالث : شيوخ الإمام أبي داود.

المبحث الرابع : تلاميذُ الإمام أبي داود.

المبحث الخامس : مؤلفات الإمام أبي داود.

المبحث السادس : مكانتُه العلمية.

المبحث السابع : ثناءُ العلماء عليه.

رفع
المسَاهِم
غفر الله له ولوالديه

الباب الثاني : سنن الإمام أبي داود السجستاني :

وفيه فصلان :

الفصل الأول : التعريف بسنن الإمام أبي داود.

وفيه خمسةُ مباحث :

المبحث الأول : التعريف بسنن الإمام أبي داود.

المبحث الثاني : رواةُ «سنن الإمام أبي داود».

المبحث الثالث : أقسامُ الكتاب، وتبويبُه، وعددُ أحاديثِه، وعددُ الأحاديث التي انتخَبَ «**السننَ**» منها.

المبحث الرابع : مكانة «سنن الإمام أبي داود»، وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس : عنايةُ العلماء بسنن الإمام أبي داود.

الفصل الثاني : منهجُ الإمام أبي داود السجستاني في سُنَنِه.

وفيه ستةُ مباحث :

المبحث الأول: منهجُ الإمام أبي داود في تراجم الأبواب.

المبحث الثاني : محاولتُه استيعابَ أحاديثِ الأحكام، مع مراعاة الاختصار.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : محاولتُه استيعابَ أحاديث الأحكام.

المطلب الثاني : الاختصارُ في سنن الإمام أبي داود.

المبحث الثالث : شرطُ الإمام أبي داود في سننه. وفيه مطلبان :

المطلب الأول : بيان شرط الإمام أبي داود في سننِه.

المطلب الثاني : درجاتُ أحاديث سنن الإمام أبي داود.

المبحث الرابع : درجةُ ما سكتَ عنه أبو داود. وفيه مطلبان:

المطلب الأول : أسباب سكوت أبي داود.

المطلب الثاني : درجةُ ما سكت عنه أبو داود.

المبحث الخامس : المعلَّق في «سنن الإمام أبي داود» وفيه تمهيدٌ وثلاثة مطالب:

التمهيد: في تعريف المعلَّق أو بيان أسبابه عن المحدثين.

المطلب الأول: أسباب التعليق عند الإمام أَبي داود.

المطلب الثاني: الرواة الذين أخرج لهم أبو داود تعليقاً.

المطلب الثالث: عددُ المعلَّقات في سنن الإمام أبي داود.

المبحث السادس : الصناعةُ الحديثيّةُ في سنن الإمام أبي داود.

وفيه أربعةُ مطالب :

المطلب الأول : الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد.

المطلب الثاني : الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن.

المطلب الثالث : علم العلل.

المطلب الرابع : العُلُوُّ والنزولُ في سنن الإمام أبي داود.

أسأل اللَّه تعالى أن يجعلَ هذه الرسالةَ خالصةً لوجهه الكريم، وأن ينفعَ بها، إنه سميعٌ مجيب.

وصلى اللَّه تعالى على خيرِ خلقِه محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن استنَّ بسنتِه، واهتدى بِهَديِه، إلى يوم الدين.

أبو حميد اللَّه

محمد محمدي بن محمد جميل النورِسْتاني

٢٦/ ١/ ١٤٢٩هـ

الموافق ٤/ ٢/ ٢٠٠٨م

دولة الكويت

رفع المساهم

الباب الأول

حياة الإمام أبي داود السِّجِسْتَاني

وفيه فصلان

الفصل الأول : سيرة الإمام أبي داود الشخصية.

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : اسمُه، ونسبُه، ونسبتُه، وكنيتُه.

المبحث الثاني : بلده.

المبحث الثالث : ولادتُه.

المبحث الرابع : نشأتُه وأسرتُه.

المبحث الخامس : شمائلُه وفضائلُه.

المبحث السادس : وفاتُه.

الفصل الثاني : حياة الإمام أبي داود العلمية.

وفيه سبعةُ مباحث :

المبحث الأول : طلبُه للحديث.

المبحث الثاني : رحلاتُه.

المبحث الثالث : شيوخ الإمام أبي داود.

المبحث الرابع : تلاميذُ الإمام أبي داود.

المبحث الخامس : مؤلفات الإمام أبي داود.

المبحث السادس : مكانتُه العلمية.

المبحث السابع : ثناءُ العلماء عليه.

رفع المسَاهِم عفا الله عنه

الفصل الأول
سيرة الإمام أبي داود الشخصية

وفيه ستة مباحث

المبحث الأول
اسمُه، ونسبُه، ونسبتُه، وكنيتُه

هو الإمام سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد ابن عمرو ابن عمران الأزدي، أبو داود السِّجِسْتاني.

هذا هو الذي ذكرَه ابنُ داسة - أحدُ رواة السنن - وأبو عبيد الآجري، وابنُ داسة وأبو عبيد من أكثر تلاميذِه ملازمةً له ومعرفةً به، ولذا قال الحافظُ أبو الطاهر السِّلَفي: «**وهذا القولُ في نسَبِه أمثَلُ، والقلبُ إليه أميَلُ**»(١).

وهو الذي اعتمدَه أكثرُ الأئمة(٢).

---

(١) مقدمة السِّلَفي لمعالم السنن للخطابي (٤/ ٣٥٩)، ونقلَه عنه النوويُّ في (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/ ٢٢٤).

(٢) اختلفوا في سرد نسبِه، وقد لَخَّصَها الإمام المزِّيُّ على النحو التالي:

* قال الإمام ابنُ أبي حاتم: سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر، وهذا هو الذي اعتمدَه العلامة عبد الله بن سالم البصري في (ختمه) لسنن أبي داود (ص/ ٦٤)، وزاد في آخره (ابن عمران).

* وقال أبو الحسين بن جُميع الصيداوي عن محمد بن عبد العزيز الهاشمي: سليمان بن الأشعث بن بِشر بن شداد.

* وقال أبو بكر بن داسة - أحدُ رواة السنن - وأبو عبيد الآجرّي: سليمان= =بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدَّاد.

* وكذلك قال أبو بكر الخطيب في (التاريخ) وزاد: ابن عمرو بن عمران الأزدي.

ونسبه الحافظُ السِّلَفيُّ مثل الخطيب، وقال: وهذا القولُ في نسَبِه أمثَل، والقلبُ إليه أميل. كما أنّ الحافظَ السخاويَّ اختار السياقَ نفسَه، وقال: «وهذا النسبُ أصحُّ ما=

وقد اشتُهرَ الإمامُ بكنيتِه أكثر من شهرتِه باسمِه، فلا يكاد يُذكَر إلا بالكنية.

ويُقال: إنّ جدَّه عمران ممَّن قُتِلَ مع عليٍّ رضي الله عنه بصِفِّين[١].

والإمامُ أبو داود عربيٌّ أَزْديٌّ من قبيلة الأَزْد، وهي من القبائل العربيَّةِ الكبرى، هاجَرَت من اليَمَن على إثْرِ انهيار (سَدِّ مأرِب) الذي وردَ ذكرُه في القرآن الكريم، وتفرَّقت في أنحاء الجزيرة العربية، ومنها إلى البلدان الأخرى بعد بداية الفتوحات الإسلامية[٢].

المبحث الثاني: بلده

الإمام أبو داود من سِجِسْتان، و«**سِجِسْتَان**» اسمٌ لناحيةٍ كبيرةٍ ووِلايةٍ واسعةٍ جنوب خراسان، وتقع بين إقليم مَكْران جنوباً، وخراسان شمالاً، وقُوْهِسْتان وصَحراءِ كرمان الكبرى غرباً، بينما حدودُها الشرقية ليست دقيقة، إلا أنها تدخلُ في حدود بلاد السند عند القدماء[٣].

=وقفتُ عليه من الخلاف»، وهو الذي اعتمدَه ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق) (٢٢/ ١٩١) وغيرُه.

انظر: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (٤/ ١٠١- ١٠٢)، (تاريخ بغداد) للخطيب (٩/ ٥٥)، (مقدمة السِّلَفي لمعالم السنن) (٤/ ٣٥٩)، (الإيجاز في شرح سنن أبي داود) للنووي (ص/ ٥٦)، (تهذيب الأسماء واللغات) له أيضاً (٢/ ٢٢٤- ٢٢٥)، (تهذيب الكمال) للمزي (١١/ ٣٥٥- ٣٥٦)، (سير أعلام النبلاء) للذهبي (١٣/ ٢٠٣)، (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٧٦)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ٦٤).

(١) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ٢٠٣)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٥٦).

(٢) انظر كتاب (قبيلة الأزد من فجر الإسلام إلى قيام الدولة السعودية الأولى) لمحمد بن علي بن حسين الحريري. وقد ترجم فيه (ص/ ٩٣) لأبي داود السجستاني.

(٣) انظر: (معجم البلدان) للحموي (٣/ ٢٣)، (توضيح المشتبة) لابن ناصر الدين (٥/ ٥٨).

هذا على وصف البلدانيين القدامَى، أما وصفُها الآن[١]: فهي تقع في الجنوب الغربيِّ من أفغانستان، وتشمل الولايات: قَندهار، وهِيْلْمَنْد، ونِيْمْرُوْز، وتمتدُّ إلى داخل الحدود الإيرانية الشرقية.

وقصبةُ إقليم **«سجستان»** هي مدينةُ **«زَرَنْج»**[٢]، وتقعُ في الجنوب الغربيِّ من أفغانستان، وهي الآن مركزُ ولاية **«نِيْمْرُوْز»** الأفغانية.

ومدينةُ **«زَرَنْج»** تُعرف بـ**«مدينة سجستان»**، ولم يكن البلدانيون العرب المتأخرون يَعرفونها إلاَّ بمدينة سجستان، ولذلك قد يذكر بعضُهم أنّ **«سجستان»** و **«زرنج»** مترادفان، وليس الأمرُ كذلك، إلا أنه لما كانت **«زرنج»** قصبة ذلك الإقليم : غلبَ عليها اسمُها[٣]، ويُقابلُها بالفارسية **«شَهْرِ سِيْسْتَان»**.

وباسم **«مدينة سجستان»** كانت تُسمَّى **«زرنج»** حين خرَّبَها تيمور سنة (٧٨٥هـ) [١٣٨٣م] [٤]، وقد أعيدَ بناؤها في الموقع نفسِه، ولا زالت معروفةً بهذا الاسم إلى الآن[٥].

وقد فتحَ المسلمون إقليمَ **«سجستان»** في عهد عمر بن الخطاب ﷺ

---

(١) انظر التفصيل في : (دائرة المعارف الإسلامية) (١١/ ٢٨٣- ٢٩٥)، (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/ ٣٧٢- ٣٩١)، (أفغانستان من الفتح الإسلامي إلى الغزو الروسي) (ص/ ٤٩٠- ٤٩٣).

(٢) انظر : (معجم البلدان) (٣/ ٢٣).

(٣) قال الإمامُ النووي في (تهذيب الأسماء واللغات) (٣/ ١٥٩) : «وروينا عن الحافظ عبد القادر الرهاوي في كتابه (الأربعين) قال : اسمُه [أي: إقليم سجستان] : زرنج. وسجستان اسمٌ لتلك الديار، فلما كانت زرنج قصبة ذلك الإقليم ودار مملكتها : غلب عليها ذلك الاسم». وقد تصحَّف اسمُ « زرنج » فيه إلى « ذريج » وهو خطأ.

(٤) انظر: (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/ ٣٧٣).

(٥) ولا يصح ما يذكرُه كثيرٌ من البلدانيين أنها لم تُعمر بعد أن خرّبها تيمور، وأنها بقيت أطلالاً، كلُّ هذا ليس له أساس، فالمدينةُ لازالت باسمها في موقعها القديم.

عام (٢٣هـ)، بقيادة عاصم بن عمرو التميمي[١] وعبد اللّه بن عمير[٢].

وحدودُ «**سجستان**» ليست واحدة على مرِّ العصور، بل ظلَّت تختلف باختلاف العصور، فبينما كانت حدودُها (شرقاً وشمالاً) تشملُ جميعَ جنوب ووسط أفغانستان، بما فيه مدينة غَزْنَة، وبُسْت، وما بعدها جنوباً، كمدينة قندهار وما بعدها غرباً . . بينما نجد ذلك في بعض العصور : نجد هذا الاسمَ في العصور المتأخرة تنحسِرُ رقعتُه إلى حدود «**سيستان**» المعروفة الآن.

وقد اشتدَّ الصراعُ بين أفغانستان وإيران حول سجستان (سيستان)، مما أتاحَ لبريطانيا التدخُّل، وقبلت الدولتان تحكيمَها في ترسيم حدود سجستان، فوضعت البعثةُ البريطانية عام ١٨٧٢م خطَّ الحدود، وأصبحَت سجستان مقسمة بين إيران وأفغانستان، بحيث يخصُّ إيران أربعون بالمائة منها، والباقي لأفغانستان، وتقعُ مدينةُ زَرَنْج - وهي عاصمةُ سجستان - في القسم الأفغاني.

ولم أقف - بعد طول بحث - على اسم المدينةِ أو القريةِ التي وُلِدَ فيها الإمامُ أبو داود داخل إقليم سجستان، وكلُّ ما ذُكِر أنه سجستاني، وأنه وُلِدَ بسجستان. . هكذا دون تعيين مدينة أو قريةٍ داخل ذلك الإقليم الكبير.

والسببُ في ذلك - واللّه تعالى أعلم - أنّ قصبةَ الإقليم - وهي مدينةُ زرنج - كانت تُسمَّى بمدينة سجستان، وهي المرادُ عند الإطلاق.

فالإمامُ أبو داود سجستاني، ومن مدينة زَرَنْج الأفغانية.

---

(١) هو أخو القعقاع بن عمرو - أحد الشعراء الفرسان - أدركَ النبيَّ ﷺ فيما ذكرَه سيفُ بن عمر، ولا يصح لهما عند أهل الحديث صحبة، ولا لقاء، ولا رواية، وكان لهما بالقادسيةِ مشاهد كريمة، ومقامات محمودة، وبلاء حسن. انظر: (الاستيعاب) (١/ ٢٣٧)، (الإصابة) (٣/ ٥٧٤).

(٢) هو عبد الله بن عبيد بن عُمير الليثي، ثقة، استُشهد غازياً سنة ١١٣هـ. (التقريب) (ص/ ٣١٢).

وجديرٌ بالذكر هنا : أنَّ سجستان هي الحدُّ الجنوبيُّ لـ«**خراسان**»، كما أنّ خراسان هي الحدُّ الجنوبيُّ لـ«**ما وراء النهر**»، والمنطقة الواقعةُ جنوبَ سجستان هي مكران، وتمتدُّ إلى بحر الخليج العربي.

هذا، وقد ارتحلَ أبو داود في طلب الحديث إلى الآفاق - سيأتي تفصيلُها - ثم استقرَّ أخيراً في البصرة، كما أجمعَ عليه مترجِموه.

ويبدو أنه استقرَّ في بلدة «**الأبُلَّة**» التي كانت أقدم من البصرة، وصارَت بعد إنشاء البصرةِ من المدن التابعةِ لها.

وتقعُ الأبلَّةُ على شاطئ دجلة البصرة العظمى في زاوية الخليج الذي يدخل إلى مدينة البصرة[١]، في الزاوية الجنوبية الشرقية لما تُسمى الجزيرة الكبرى، التي تتوسّطُ بين نهري (معقل)، و(نهر الأُبُلَّة)، وبين مياه الفيض في الشرق[٢]، وعلى أربعة فراسخ من البصرة، كما ذكرَه السمعاني (ت٥٦٢هـ)[٣]، بينما ذكرَ عزُّ الدين ابنُ الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ) أنّ الأبلَّةَ في أيامه صارَت داخلةً في البصرة[٤].

ومما يدلُّ على استقرار أبي داود في (الأبلة) : ما ذكرَه تلميذُه ابنُ داسة أنه كان يوماً سائراً إلى الأبلةِ ليَلْقَى أبا داود السجستاني... (فذكر قصةً)، ثم قال الراوي - وهو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم المقري الأهوازي. : قال لي أبي : قلت لابن داسة : كنتَ تخرجُ إلى أبي داود إلى الأبلَّة؟ فقال لي : أقمتُ أربعَ سنين أخرُجُ إليه في كلِّ يومٍ أمرُّ وأجيء[٥].

---

(١) (معجم البلدان) (١/ ٧٢).

(٢) (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/ ٦٥).

(٣) انظر : (الأنساب) للسمعاني (١/ ٧٥).

(٤) انظر : (اللباب في تهذيب الأنساب) لابن الأثير الجزري (١/ ٢٥- ٢٦).

(٥) ذكرَه الحافظ أبو الطاهر السِّلَفي في مقدمته على (معالم السنن) (٤/ ٣٣٦ - ٣٣٧).

المبحث الثالث: ولادتُه

وُلد الإمام في بلده سجستان سنة اثنين ومائتَين، قال تلميذُه أبو عبيد الآجري: «**سمعتُ سليمان بن الأشعث أبا داود يقول: وُلِدتُ سنة اثنتين ومائتَين...**»[١].

فهو متأخرٌ عن مولد البخاريِّ ثمان سنين؛ لأن مولد البخاريِّ كان في سنة أربع وتسعين ومائة، وكذا تأخرت وفاتُه عن البخاري تسع عشرة سنة[٢].

المبحث الرابع: نشأتُه وأسرتُه

نشأ الإمامُ أبو داود في أسرةٍ محبةٍ للعلم، فأبوه (الأشعث ابن إسحاق) كان من الرواة عن حماد بن زيد، كما أنّ أخاه الأكبر محمدًا كان ممن روى الحديثَ ورحلَ في طلبه[٣]، وكان لهذا الجوِّ العلميِّ أثرٌ في توجيه الإمام مبكِّراً إلى العلم الذي نبغَ فيه بإذن اللّه تعالى.

ووُلِد الإمام أبو داود في بلده سجستان كما سبق، قال الحاكم: «**مولدُه بسجستان، ولَه ولِسَلَفِه إلى الآن بها عُقَدٌ وأملاكٌ وأوقاف**»[٤].

ولم يَرِد في كتب التراجم التي وقفتُ عليها ذكرٌ عن صباه، وكيف كانت نشأتُه، ومتى بدأ التعلُّم؟ ولكنه من المبكِّرين في الرحلات، حيث خرجَ في طلب العلم وعمرُه دون العشرين عاماً، كما سيأتي تفصيلُه عند بيان رحلاتِه، وهذا يدلُّ على أنه تعلَّم الأمورَ الضروريةَ قبل هذا السن، وسيأتي في مبحث طلبِه للحديث ما يؤكِّدُ ذلك.

---

(١) (سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود) (٢/ ٢٩٤برقم/١٨٩٨).

(٢) انظر: (بذل المجهود) للسخاوي (ص/٧٨).

(٣) انظر: (الثقات) لابن حبان (٩/ ١٤٩)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٢١).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٧).

رفع المسبهم

أما أسرتُه :

فقد كان الإمامُ أبو داود متزوِّجاً، وله خادمٌ، كما سيأتي ذكرُه، كما أن له ولداً اسمُه عبد الله، يكنى أبا بكر، وهو من الحفَّاظ المعروفين.

وكان له أخٌ اسمُه محمد بن الأشعث[1]، وكان أسنَّ منه بقليل، وكان رفيقاً له في الرحلة، كما ذكره الإمامُ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ[2].

المبحث الخامس: شمائلُه وفضائلُه

اتصفَ الإمامُ أبو داود بصفاتٍ عاليةٍ جعلته يتبوّأ مكانةً عاليةً في العلم والعمل، فكان رَحِمَهُ اللهُ مثالاً يُحتذى به في علوِّ الهِمَّة، والعملِ بما علِمَه، والتمثُّلِ بالسنةِ في أموره، كما عُرفَ بالزهد في هذه الدنيا الفانية، ولذلك أثنى الأئمةُ عليه، ووصفوه بالإمامةِ ديناً وسلوكاً، فمن فضائله :

١- تمثُّله بالسنةِ النبويةِ سلوكاً ومنهجاً :

كان رَحِمَهُ اللهُ ممَّن عُرفَ باتباع السنة وتمثُّلِها في سمتِه ودلِّه، ولذلك فقد شُبِّهَ بشيخه الإمام أحمد، الذي شُبِّهَ بشيخِه وكيع في ذلك، وهو شُبِّه بشيخه الثوري، وذاك شُبِّهَ بشيخه منصور بن المعتمر، وذاك شُبِّه بشيخه علقمة، وذاك شُبِّهَ بشيخِه ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، الذي شُبِّهَ برسول اللّه ﷺ في سمتِه ودَلِّه.

وقد روى الخطيبُ البغداديُّ بسنده عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة قال: كان عبدُ اللّه - يعني : ابن مسعود - يُشَبَّه بالنبيِّ ﷺ في هَديِه وسَمتِه، وكان علقمةُ[3] يُشبَّهُ بعبد اللّه - أي: ابن مسعود ..

---

(١) يروي عن أبي الوليد الطيالسي، ذكرَه ابنُ حبان في (الثقات) (٩/ ١٤٩).

(٢) انظر : (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٢١).

(٣) هو علقمةُ بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، «ثقة ثبت فقيه عابد»، مات بعد الستين، وقيل: بعد السبعين. انظر: (تهذيب الكمال) (٢٠/ ٣٠٠)، (التقريب) (٤٦٨١).

وقال جريرُ بنُ عبد الحميد : كان إبراهيمُ[١] يُشَبَّهُ بعلقمة، وكان منصورٌ[٢] يُشَبَّهُ بإبراهيم.

وقال غيرُ جرير : كان سفيانُ[٣] يُشَبَّه بمنصور.

وقال عمر بن أحمد[٤] : قال أبو علي القوهِسْتاني[٥] : وكان وكيعٌ يُشَبَّهُ بسفيان، وكان أحمدُ يُشَبَّهُ بوكيع، وكان أبو داود يُشَبَّه بأحمد بن حنبل[٦].

٢- ومنها: عزةُ نفسِه، وتَسوِيَتُه بين الشريف والوَضيعِ في العلمِ والتحديث[٧]:

وفي قصَّتِه مع الأمير الموفَّق - الذي كان وليَّ عهد الخليفةِ في ذلك الوقت - دلالةٌ واضحةٌ على كلِّ ذلك، حيث لم يوافقه على أن يُفرِدَ لأولاده - أولاد الأمير - مجلساً خاصًّا بهم للرواية، فقال ردًّا على الموفَّق: «**أمّا هذه: فلا سبيلَ إليها؛ لأنّ الناسَ شريفَهم ووَضيعَهم في العلم سواء**».

وسيأتي ذكرُ القصَّةِ في المبحث السادس من الفصل الثاني - إن شاء اللّه تعالى-.

---

(١) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي (ت٩٦هـ)، «ثقة إلا أنه يرسل كثيراً». (التقريب) (٢٧٠).

(٢) هو منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي (ت١٣٢هـ)، «ثقة ثبت، وكان لا يدلس». (تهذيب الكمال) (٢٨/ ٥٤٦).

(٣) هو سفيان بن سعيد الثوري، أحد مَن أطلِقَ عليه «أمير المؤمنين في الحديث»، إمام معروف.

(٤) هو ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان، إمام حافظ مفسر واعظ، ترجمته في (تاريخ بغداد) (١١/ ٢٦٥)، (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ٤٣١).

(٥) هو أبو علي أحمد بن إبراهيم القوهِستاني، كان حيا سنة ٢٦٤هـ. انظر عنه ما كتبه أخونا الدكتور عبد اللطيف الجيلاني في تعليقه على (بذل المجهود) (ص/ ١٠٠).

(٦) (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٨)، ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٨- ١٩٩)، وانظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٩٩-١٠١).

(٧) انظر : (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ١٠٣-١٠٤).

٣- زهدُه وورعه وتواضعُه:

وردَ عنه أنه قال: «مَن اقتصَرَ على لباسٍ دُونٍ، ومطعمٍ دُونٍ: أراحَ جسدَه»[١]، وقال: «الشهوةُ الخفيَّةُ: حبُّ الرئاسة»[٢]، وقال: «خيرُ الكلامِ ما دخلَ الأذنَ بغير إذن»[٣].

ومما يدلُّ على تواضعِه الجَمّ: ما ذكرَه في رسالتِه إلى أهلِ مكة من قولِه - وهو في معرض بيانِ منهجِه في الأحاديث المعلَّة «فربما تركت الحديثَ إذا لم أفقهه»[٤]، أي: ربَّما تركتُ الحديثَ ولم أدوِّنه في كتابي إذا لم أتبيَّن سلامتَه من العِلَل. وهذا التصريحُ منه يدلُّ على تواضعِه.

إلى غير ذلك من الصفات الحميدة، والخلال الكريمة، التي اتصفَ بها - رحمه اللَّه تعالى-.

---

(١) نقلَه عنه ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق) (٢٢/ ٢٠٠)، والذهبيُّ في (السير) (١٣/ ٢١).
(٢) انظر: (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٨)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ٢٠٠).
(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٧)، (بذل المجهود) (ص/ ١١٢).
(٤) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصفِ سُنَنِه) (ص/ ٧٦).

رفع المسلم

المبحث السادس: وفاتُه

بعد حياةٍ حافلةٍ بالجدِّ والاجتهاد، والعطاء المتواصل: لَبَّى الإمامُ أبو داود داعي الموت، فتوفي يومَ الجمعة، لأربع عشرة بقيت من شوال، سنة خمسٍ وسبعين ومائتَين(١).

ومن شدَّة تحرِّيه في اتباع السنة: أنه لـمَّا مرِضَ مَرَضَ الموت أوصى أن يُغَسِّلَه حسنُ بن المثنى(٢)؛ لتقدُّمِه في ذلك، قال: فإن اتَّفقَ؛ وإلاَّ فانظروا في كتاب سليمان بن حرب عن حماد بن زيد(٣) فاعملوا به.

وقد حصلَ ما وصَّى به، حيث غسَّله ابنُ المثنى بعد صلاة الجمعة، وصلَّى عليه العباسُ بن عبد الواحد بن جعفر بن سليمان الهاشمي، ودفنوه بالقرب من قبر الإمام سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ(٤).

رحمَ اللَّه الإمامَ أبا داود، وأجزلَ له المثوبة، وتقبَّل منه كلَّ ما قدَّمه للأمة الإسلامية، وأسكنَه فسيح جَنَّاتِه، وجمعَنا به في الفردوس الأعلى.

---

(١) (سؤالات الآجُرِّي) (٢/ ٢٩٦برقم/ ١٨٩٩)، (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٩)، (التقييد) لابن نقطة (٢/ ٨)، (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/ ٢٢٧).

(٢) ابن معاذ العنبري (ت٢٩٤هـ)، شيخ ورع عابد، من نبلاء الثقات، ترجمته في (الجرح والتعديل) (٣/ ٣٩)، و(السير) (١٣/ ٥٢٦).

(٣) يظهر أنه كتابٌ روى فيه سليمانُ بنُ حرب عن ابن زيد أحاديثَ تتعلق بالجنازة وأحكامِها من الغسل والتكفين وغيره.

(٤) انظر: (المنتظم) لابن الجوزي (٧/ ٢١٧)، (البداية والنهاية) (١٤/ ٦١٧)، (إكمال تهذيب الكمال) لمغلطاي (٦/ ٣٨)، (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ١٠٩-١١٠).

الفصل الثاني: حياة الإمام أبي داود العلمية

وفيه سبعةُ مباحث:

المبحث الأول: طلبُه للحديث

سبق وأن ذكرتُ أن الإمامَ أبا داود من المبَكِّرين في الرحلات، حيث خرجَ في طلب العلم وعمرُه دون العشرين عاماً، كما سيأتي تفصيلُه عند بيان رحلاتِه، وهذا يدلُّ على أنه تعلَّم الأمورَ الضروريةَ قبل هذا السن.

ومما يؤكِّدُ ذلك: أنه كتبَ عن بعض علماء بلده سجستان، وكذلك عن بعض علماء خراسان، كلُّ ذلك قبل خروجِه إلى العراق.

قال الحاكم: «وكتبَ بخراسان قبل خروجه إلى العراق في بلدة[1] هراة، وكتب بِبَغْلَان عن قتيبة، وبالريِّ عن إبراهيم بن موسى...»[2].

وهذا يدل على أنه كان في هذا العمر - دون العشرين - قد بلغ مبلغَ مَن قد تأهَّلَ للرحلات إلى العلماء الكبار، بل قد انتهى من الرحلة إلى أبرز مراكز العلم المنتشرة في خراسان، وتأهَّلَ لاستئناف الرحلات إلى المراكز البعيدةِ عن بلاده، وهذا هو الذي يؤكِّدُه الواقع.

ومما يظهَر من تتبُّع محطَّات رحلاتِه: أنه ابتدأ الرحلةَ من خراسان، ثم توجَّهَ إلى البلاد العربية، فبدأ ببغداد، ولم يُطِلْ فيها، بل غادرَها في

(١) كذا في(تهذيب الأسماء واللغات)، وفي(تهذيب الكمال): «في بلدِه، وهراة»، ومعناه: أنه كتبَ في بلده سجستان وكذلك في هراة. والمثبَتُ أقربُ إلى الصحة، وأنسبُ مع قولِه في البداية: «كتبَ بخراسان...». على أن الإمامَ أبا داود إذا كان قد كتبَ عن علماء خراسان قبل خروجِه إلى البلاد العربية: فمن باب أولى أن يكون قد استنفدَ ما عند علماء بلادِه السِّجِسْتَانِيِّيْن.

(٢) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٤)، (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (٢/ ٢٢٥-٢٢٦)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٦).

السنةِ نفسِها إلى البصرة، وأطالَ فيها، ثم تابعَ الرحلات، ليعود بعدها إلى بلده، ثم انتهى أمرُه إلى استيطان البصرة أخيراً، وستأتي قصةُ انتقالِه إليها[١].

* * *

(١) في المبحث السادس.

رفع المسهم

المبحث الثاني: رحلاتُه

الإمام أبو داود من المُكثِرين للرحلات، قال الخطيبُ البغدادي- وتبعه الإمامُ المزيُّ -: «أحدُ مَن رحلَ وطوَّفَ، وجمع وصنَّف، وكتَبَ عن العراقيين، والخراسانيين، والشاميين، والمصريين، والجَزَرِيِّيْن»[(١)].

وقال الإمام الذهبيُّ: «ورحلَ، وجمَع، وصنَّف، وبرَعَ في هذا الشأن»[(٢)].

وقال الحاكم: «مولدُه بسجستان... خرجَ منها في طلب الحديث إلى البصرةِ فسكنها، وأكثرَ بها السماعَ عن سليمان بن حرب، وأبي النعمان، وأبي الوليد، ثم دخلَ إلى الشام ومصر، وانصرفَ إلى العراق، ثم رحلَ بابنه إلى بقية المشايخ، وجاء إلى نيسابور، فسمَّعَ ابنَه من إسحاق بن منصور، ثم خرج إلى سجستان، وطالعَ بها أسبابَه، وانصرفَ إلى البصرةِ واستوطنَها»[(٣)].

وقال أيضاً: «إمامُ أهل الحديث في عصرِه بلا مدافعة، سماعُه: بمصر، والحجاز، والشام، والعراقين، وخراسان، وقد كتَبَ بخراسان قبل خروجِه إلى العراق في بلدةِ هراة، وكتَبَ ببغلان عن قتيبة، وبالريِّ عن إبراهيم بن موسى...»[(٤)].

وقال السخاويُّ: «وكان - رحمه اللَّه - ممن طافَ البلاد؛ فقَدِمَ من

(١) (تاريخ بغداد) للخطيب (٩/ ٥٥)، (تهذيب الكمال) للمزي (١١/ ٣٥٦).
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٠٤).
(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٧-٢١٨).
(٤) (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٣-١٩٤)، (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/ ٢٢٥-٢٢٦)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٦).

بلدِه إلى بغداد وسِنُّه ثمانية عشرة عاماً؛ فإنه قال: صلَّيتُ على عفَّان ببغداد سنة عشرين، وكان موتُ عفَّان في ربيع الآخرِ منها.

ودخلَ البصرةَ في رجب منها، صبيحةَ ماتَ عثمان المؤذن[(١)]، وسمع حينئذٍ من أبي عمر الضرير[(٢)] مجلساً واحداً، ولم يَلبث أبو عمر أن ماتَ في شعبان[(٣)].

ودخل الكوفةَ سنة إحدى وعشرين، وكذا كان بدمشق فيها[(٤)]...»[(٥)].

وفيما يلي استعراضٌ لأبرز محطَّاتِ رحلاته التي قامَ بها في طلب الحديث النبوي:

أولاً: المدن الخراسانية:

سبق قولُ الحاكم أنّ الإمامَ أبا داود «قد كتبَ بخراسان قبل خروجه إلى العراق في بلدةِ هراة، وكتبَ ببغلان عن قتيبة، وبالريِّ عن إبراهيم بن موسى...وقد كان كتبَ قديماً بنيسابور...»[(٦)].

وهذا يدلُّ على أنه قد بدأ الرحلةَ بالمدن القريبةِ منه، فأخذ من علماء خراسان أولاً، ثم بدأ الرحلةَ إلى خارجها.

وصنيعُ الإمام أبي داود في البدء بمشايخ بلده قبل غيرهم: هو الذي

---

(١) هو عثمان بن الهيثم بن جهم العبدي البصري المؤذن (ت٢٢٠هـ)، «ثقة تغيَّرَ فصارَ يتلقَّن» (خ س)، من رجال التقريب.

(٢) هو حفص بن عمر الضرير الأكبر البصري (ت٢٢٠هـ)، «صدوق عالم»، من رجال التقريب.

(٣) أي: من هذه السنة نفسِها.

(٤) أي: في هذه السنةِ نفسِها. وهذا ليس صحيحاً، بل كان فيها سنة (٢٢٢هـ) كما سيأتي.

(٥) (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/٧٨-٧٩).

(٦) (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٣-١٩٤)، (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/ ٢٢٥-٢٢٦)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٦).

رفع
المسَاهِم
عفا الله عنه

يوصي به الأئمة، يقولُ الخطيبُ البغدادي: «وإذا عزمَ الطالبُ على الرحلة: فينبغي له أن لا يَتركَ في بلده مِن الرُّواةِ أحداً إلاَّ ويَكتب عنه ما تيسَّرَ من الأحاديثِ وإن قلَّت»(١)، ثم أوردَ بعضَ الآثار الدالَّة على ما قرَّرَه.

وعلى ما ذكرَه الحاكِم: تكون الرحلة الأولى للإمام أبي داود إلى المدن الخراسانيةِ التي سيأتي ذكرُها وهو دون الثمانية عشرة من عمره، على أنه قد رجعَ إليها مراراً بعد انتهاء رحلاتِه إلى البلاد الأخرى. ومن المدن الخراسانية التي رحلَ إليها أبو داود:

١- هِرَاة(٢):

ذكرَه أحمدُ بن محمد بن ياسين الهَرَويُّ(٣) في (تاريخ هراة) وأثنى عليه(٤). وكانتِ في عصره من أهمِّ المراكز العلميةِ على مستوى العالَم الإسلامي، إضافةً إلى قربها من سجستان - موطنِ الإمام أبي داود - ولذلك بدأ بها وأخذَ عن مشايخِها، بل ذكرَ بعضُهم أنه كان مقيماً بهراة قبل رحلته الأولى إلى البصرة(٥).

---

(١) (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) للخطيب (٢/ ٣٣٥).

(٢) مدينةٌ أفغانيةٌ معروفة، تقع في الشمال الغربيِّ من أفغانستان، على الحدود الأفغانية الإيرانية، وصفَها ياقوت سنة ٦٠٧هـ بقوله: «مدينةٌ عظيمةٌ مشهورةٌ، من أمَّهاتِ مُدُنِ خراسان، لم أرَ بخراسان عند كوني بها في سنة ٦٠٧هـ مدينةً أجلَّ ولا أعظمَ ولا أفخَمَ ولا أكثرَ أهلاً منها...». دمَّرَها المغولُ سنة ٦١٨هـ، وقد انتعَشَت بعد الكارثة، بحيث وصفَها ابنُ بطوطة سنة ٧٣٣هـ بكونها «أكبر العامِرة بخراسان»، ولا زالت على ذلك حتى اليوم (أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ نسمة)، وهي مركزُ ولايَة (هِراة)، وينطقها الأفغانُ بكسر الهاء. انظر: (معجم البلدان) (٥/ ٤٥٦)، (رحلة ابن بطوطة) (ص/ ٣٩٦)، (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/ ٤٤٩).

(٣) ترجمتُه في (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٨)، (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٣٣٩).

(٤) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٨٤-٨٥).

(٥) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٦).

٢- بَغْلَان[١]:

رحلَ إليها وسمعَ بها من الإمامِ قتيبة بن سعيد البَغلاني[٢] وغيرِه.

٣- الرَّيّ[٣]:

ورحلتُه إليها كانت - كما هو الحالُ في المدن السابقة - وهو دون الثمانية عشرة، وسمع بها من إبراهيم بن موسى[٤] وغيره.

٤- نيسابور[٥]:

ذكرَه الحاكمُ في (تاريخ نيسابور)[٦]، وذكرَ أنه روى عن جمعٍ من أهلِها، وهم كثر، منهم: إسحاق بن راهوية (ت٢٣٨هـ)، وقد ذكرَ ابنُ أبي داود الإمام أبو بكر أنه رأى جنازةَ إسحاق بن راهوية سنة (٢٣٨هـ)[٧]، وكان أبوه هو الذي رحلَ به، مما يعني تواجدَ أبي داود هناك في ذلك الوقت، وهذا غير الرحلة الأولى التي كانت قبل (٢٢٠هـ).

---

(١) مدينةٌ أفغانية، تقع في شمال البلاد، إلى الجنوب الشرقيِّ من مدينة بلخ المعروفة، تقع على سفوح جبال «بنشير» الغربية، لا زالت معروفةً بهذا الاسم في موقعها القديم، وهي مركزُ وِلاَية «بغلان».

(٢) الثقفي، أبو رجاء البغلاني (ت٢٤٠هـ)، «ثقة ثبت» (ع). (التقريب) (٥٥٢٢).

(٣) مدينةُ «الري» كانت إحدى مُدُن خراسان الكبيرة، وكانت «طَهران» - عاصمة إيران اليوم - قريةً من قرى مدينة الري، وهي اليوم ضمن مدينة «طهران».

(٤) هو الفرَّاء الرازي، أبو إسحاق، يلقب بالصغير، مات بعد (٢٢٠هـ)، «ثقة حافظ» (ع). (التقريب) (٢٥٩).

(٥) مدينة «نيسابور» كانت إحدى مدن خراسان الكبيرة، وصفَها الذهبيُّ بأنها «دار السُّنَّة والعوالي»، وتقع في إيران، على بعد (٥٠) ميلاً غربي مدينة «مشهد» في أقصى الشمال الشرقيِّ من البلاد، وهي اليوم قاعدةُ القسم الإيرانيِّ من خراسان.

(٦) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/٨٩).

(٧) انظر: (تاريخ بغداد) (٩/ ٤٦٥)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٩/ ٨٠).

٥- أصبهان[١] :

ذكرَه أبو نعيم الأصبهاني في كتابه (ذكر أخبار أصبهان) [٢].

ثانياً: رحلتُه إلى خارج سجستان وخراسان:

١- بغداد:

وهي أولُ مدينةٍ رحلَ إليها الإمامُ أبو داود خارج سجستان وخراسان؛ فقد ذكرَ أنه صلَّى على عفَّان بن مسلم الصفَّار البصري ببغداد سنة عشرين[٣] [٢٢٠هـ]، وكان موتُ عفان في ربيع الآخر من هذه السنة[٤].

وقد خرج منها في رجب، مما يدل على أنه لم يمكث فيها هذه المرة إلا شهرين وأياماً، ولكن قد صرَّح عددٌ من الأئمة أنه كان يتردَّد على بغداد - حاضرةِ العالم الإسلامي آنذاك - خلال رحلاتِه الكثيرة، وقد ترجمَ له الخطيبُ في تاريخه وقال: «وقدِمَ بغدادَ غير مرَّة، وروى كتابَه المصَنَّفَ في السنن بها، ونقلَه عنه أهلُها. . .»[٥]؛ ويدل على ذلك أيضاً ملازمتُه الطويلة للإمام أحمد، وكذلك للأئمة الآخرين، أمثال ابن معين، وابن المديني، حيث روى عنهم الكثير من الأحاديث، كما استفادَ منهم في الجرح والتعديل.

ويدل على ذلك أيضاً إخبارُه بأنه هو الذي نعى مسدَّدَ بنَ مُسَرْهَد إلى

---

(١) من كُبريات مُدن إيران (حوالي مليون نسمة)، تقع في وسط هضبة إيران، تبعد عن العاصمة إيران حوالي ٧٠٠ كيلومتراً باتجاه الجنوب.

(٢) (١/ ٣٣٤).

(٣) انظر: (سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود) (٢/ ٢٩٤برقم/ ١٨٩٨).

(٤) كما نصَّ عليه البخاريُّ وغيرُه، انظر: (التاريخ الأوسط) (٤/ ٩٨١برقم/ ١٥٦٧)، (تهذيب الكمال) (٢٠/ ١٧٤)، وزاد ابنُ حبان : «يوم الخميس، لإحدى عشرة ليلة بقيت من ربيع الآخر». (الثقات) له (٨/ ٥٢٢).

(٥) (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٦)، وانظر : (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ٢٠١)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٠٩).

رفع المستهم

الإمام أحمد، وقد مات مسدَّدٌ سنة (٢٢٨هـ) [١].

وكان آخرُ وجودِه بها سنة (٢٧١هـ)، ثم خرج منها إلى البصرة[٢].

٢- البصرة:

في تلك السنة [٢٢٠هـ] سافرَ أبو داود إلى البصرة، حيث وصلَها بعد وفاة عثمان بن الهيثم المؤذِّن[٣] بيومٍ واحد، وكانت وفاتُه في رجب من تلك السنة، وسمع من أبي عمر الضَّرير[٤] مجلساً واحداً، وسمع في هذه السنةِ من عمرو بن علي الفلاّس (ت٢٤٩هـ) [٥] وآخرين.

ويبدو أنّ أبا داود أمضى بقيةَ هذه السنة كلَّها في البصرة، بل وبقي فيها مدةً من السنة التي تليها، فقد صرَّح بأنه كتبَ عن بندار وأبي موسى سنة (٢٢١هـ)[٦].

وقد غادرَها هذه السنة (٢٢١هـ)، ولكنه تردَّدَ إليها كثيراً، من ذلك أنه حضرَ جنازةَ محمد بن كثير العبديِّ (ت٢٢٣هـ) بها، وذكرَ أنه التقى حفصَ ابنَ عمر الحوضيَّ (ت٢٢٥هـ) بها، بل استوطنَها أخيراً، وماتَ بها.

٣- الكوفة:

دخلَ الإمامُ أبو داود الكوفةَ سنة (٢٢١هـ)، كما صرَّح بذلك أبو داود نفسُه[٧]، ولم تطل إقامتُه بها، حيث غادرها في السنةِ نفسِها إلى الحجاز، مما يعني أنه تردَّدَ إليها مراتٍ؛ لأنّ شيوخَها منها كُثر، وقد ذكرَ أبو داود أنه

---

(١) انظر: (سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرّي أبا داود) (٢/ ٥٤برقم/ ١١٠٢).

(٢) انظر: (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٨)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ٢٠٠.٢٠١).

(٣) هو البصري (ت٢٢٠هـ)، سبقت ترجمتُه.

(٤) حفص بن عمر الضرير البصري، سبقت ترجمتُه.

(٥) (سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرّي أبا داود) (٢/ ١٤٢برقم/ ١٣٩٩).

(٦) (سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرّي أبا داود) (٢/ ١٤٢برقم/ ١٤٠٠).

(٧) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٥)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٦) نقلاً عن الآجري، وانظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٧٩).

سمعَ من الهيثم بن خالد الجهني[١] سنة (٢٣٥هـ)[٢]، مما يؤكِّد ذلك.

٤- مكة المكرمة:

يبدو أن الإمام أبا داود اتَّجَه من الكوفةِ إلى الحجاز مباشرة، فقد سمع بمكة من عبد اللَّه بن مسلمة القعنبي (ت٢٢١هـ)[٣].

٥- المدينة النبوية:

لم أستطع التعرُّفَ على تاريخ رحلتِه إليها، ولكن من المؤكَّد ورودُه إليها، يدلُّ على ذلك ذكرُه لمرئيَّاتِه في (بئرِ بُضاعَة)[٤]، وأنه قدَّرَها بردائه، مما يدلُّ على ورودِه إليها، وأرجِّحُ أن تكون رحلتُه إليها في هذه الرحلةِ بعد مكة مباشرة، كما هي عادة الآفاقيين الذين يأتون للحج، حيث إنهم يَستَغِلُّون رحلةَ الحجِّ للذهابِ إلى مدينة النبيِّ ﷺ والصلاةِ في مسجدِه الشريف، إلاّ أنّ عدمَ رواية أبي داود عن إسماعيلَ بن أويس (ت٢٢٦هـ) - وهو ابنُ أخت الإمام مالك والراوي عنه - مما يُعكِّرُ على هذا الترجيح؛ إذ إنه لو كان رحلَ إلى المدينةِ هذه السنة لأدركَه وروى عنه كما روى عنه الشيخان. واللَّه تعالى أعلم.

---

(١) الهيثم بن خالد، ويُقال: ابن جناد، الجهني، أبو الحسن الكوفي (ت٢٣٩هـ)، «ثقة». (التقريب) (٧٣٦٥).

(٢) (سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّي أبا داود) (١/ ١٨٥برقم/ ١٣٢).

(٣) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٠٤). وأضاف الذهبيُّ فيمن سمعه بمكة: سليمان بن حرب، وذكر في (تاريخ الإسلام) (٦/ ٥٥١) أنه سمع منهما بمكة أيام الحج. وسليمانُ ابنُ حرب هو الأزديُّ الواشحي البصري، قاضي مكة. قلت: نصَّ الخطيبُ في (تاريخ بغداد) (٩/ ٣٦) على أنّ وِلايةَ سليمان بن حرب للقضاءِ بمكة كانت سنة (٢١٤هـ)، وأنه لم يزل على ذلك إلى أن عُزلَ في سنة (ت٢١٩هـ)، ونصَّ ابنُ سعد في (الطبقات) (٧/ ٣٠٠) أنه رجع إلى البصرةِ بعد أن عُزل، وأنه لم يزل بها حتى توفي بها سنة (ت٢٢٤هـ). فالظاهرُ أنّ سماعَ أبي داود عنه كان بالبصرة، وليس بمكة، ويؤكدُه ما نقلَه الذهبيُّ نفسُه في (السير) (١٣/ ٢١٧) أنه سمع منه في البصرة. والله تعالى أعلم.

(٤) انظر ما سيأتي في الباب الثاني، الفصل الثاني، المبحث السادس: «ثامناً».

٦- دمشق:

يقول الإمامُ أبو داود عن أبي النضر إسحاق بن إبراهيم الدمشقي[(١)]: «ما رأيتُ بدمشق مثلَه، كان كثيرَ البكاء، كتبتُ عنه سنة اثنتين وعشرين»[(٢)].

وهذا يدل على أنه قد توجَّه من الحجاز إلى دمشق مباشرة، وأنه كان بها سنة (٢٢٢هـ). وقد ترجمَ له ابنُ عساكر في (تاريخ مدينة دمشق)، وذكرَ من مشايخه بها ثمانيةً، ثم قال: «وجماعة سواهم»[(٣)].

٧- حمص:

دخلَ أبو داود هذه المدينة مراراً، فقد ذكرَ في ترجمة محمد بن إسماعيل بن عياش الحِمْصي أنه دخلَ مدنيةَ حمص غير مرة وهو حيٌّ[(٤)]، وأنا أستظهرُ أن يكون دخولُه الأول إليها في هذه الرحلة، قبل عودتِه إلى العراق في السنة التي تليها؛ وذلك لما بين المدينتَين من القرب، ولأنّ بعضَ مَن سمع منهم من الحِمْصِيِّيْن توفوا في سنة (٢٢٤هـ)، وهما: حيوة بن شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي[(٥)]، ويزيد بن عبد ربّه الزُّبَيْدي الحمصي المؤذن[(٦)]، وإذا علمنا أنه رجع إلى العراق سنة (٢٢٣هـ) كما سيأتي: فمن الصعب أن يلحقَهم في هذه المدة اليسيرة، خاصة وأنه حديث عهدٍ بالشام، واللّٰه تعالى أعلم.

---

(١) هو الفراديسي، مولى عمر بن عبد العزيز (ت٢٢٧هـ)، صدوق ضعِّف بلا مستند (خ د س).

(٢) (سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرّي أبا داود) (٢/ ٢٢٥برقم/ ١٦٧٥).

(٣) (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩١).

(٤) انظر : (سؤالات الآجري أبا داود) (٢/ ٢٣١برقم/ ١٦٩١).

(٥) «ثقة ». (خ د ت ق). (التقريب) (١٦٠١).

(٦) يُقال له الجُرْجُسي، «ثقة». (م د س ق). (التقريب) (٧٧٤٥).

٨- حلب:

وسمعَ بها من أبي توبة الربيع بن نافع الحلبي (ت٢٤١هـ)[١].

٩- حَرَّان[٢]:

وسمعَ بها من أحمد ابن أبي شعيب، وغيرِه[٣].

١٠- الجزيرة[٤]:

وسمعَ بها من أبي جعفر النُّفيلي وطائفة[٥]، والنفيليُّ حرَّانيٌّ وقد أضفتُ هذه المحطة تبعاً للإمام الذهبي، حيث ذكرَ سماعَ أبي داود من أحمد ابن أبي شعيب في حران، وسماعَه من النُّفَيْلي في الجزيرة، مما يدلُّ على رحلةِ أبي داود إلى مدنِ الجزيرة الأخرى أيضاً.

١١- الرملة[٦]:

كان بها سنة (٢٣٠هـ)، وسمعَ بها من محمد بن سِمَاعة الرَّمليِّ[٧] وغيرِه، وقال عنه: «كان صاحب حديث، كتبتُ عنه سنةَ ثلاثين»[٨].

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٠٤).

(٢) من المدن العظيمة المشهورة المندثرة، كانت في بلاد ما بين النهرين، قاعدة بلاد مضر، وعند ملتقى الطرق التجارية شرق الفرات، ولاسيما طريق الشام وطريق الجزيرة، وكانت عامرةً إلى المائة السابعة، وتوجَدُ الآن قريةٌ زراعيةٌ صغيرة، مبنيةٌ على أطلال المدينة القديمة، وهي قرية «حران الخليل»، شمال محافظة الرقة في سوريا، على الضفة اليسرى لنهر البليخ، وسط مرج خصيب، تابعة لمحافظ حلب السورية. انظر: (المسالك والممالك) (ص/ ٥٤)، (معجم البلدان) (٢/ ٢٧١)، (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/ ١٣٤).

(٣) (تاريخ الإسلام) (٦/ ٥٥١).

(٤) تُطلَقُ «الجزيرة» إطلاقين: الأول: على البلاد الواقعة بين الدجلة والفرات، وفيها عدةُ مدن منها: الموصل، وسنجار، وحران، والرقة، ورأس العين، وآمُد، وميَّافارقين. والإطلاقُ الثاني: على جزيرة ابن عمر الواقعة هناك، والمراد هنا الإطلاق الأول.

(٥) (تاريخ الإسلام) (٦/ ٥٥١).

(٦) بلدة من بلاد فلسطين، تقع إلى الجنوب الغربي من اللُّد، وتكاد تلتصقُ بها، شمال شرقي القدس، كانت قصبة فلسطين.

(٧) «صدوق»، مات (٢٣٨هـ). (مد). (التقريب) (٥٩٣٣).

(٨) (سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّي أبا داود) (٢/ ٢٥٩برقم/ ١٧٨٠).

١٢- طَرَسُوس[(١)]:

رحلَ إليها وكتبَ عن حامد بن يحيى بن هانئ البلخي نزيل طرسوس[(٢)]، وحضرَ جنازتَه وقال: «مات حامد بن يحيى بطرسوس في يوم مطير، ما قدرنا أن نخرج في الجنازة»[(٣)]، وكانت وفاةُ حامد في سنة (٢٤٢هـ).

وقد طالت إقامة أبي داود - رحمه اللَّه - في طرسوس، فعن محمد ابن صالح الهاشميِّ أنه قال: قال لنا أبو داود: أقمتُ بطرسوس عشرين سنةً أكتبُ المسندَ[(٤)]، فكتبتُ أربعةَ آلاف حديث..[(٥)].

وما وردَ في هذه الروايةِ من إقامة أبي داود المدة المذكورة: قد لا يُسلَّمُ به، خاصةً بعد أن عرفنا تنقُّلَه بين المدن مدة حياته إلى استقراره الأخير في البصرة، ولكن هذا لا يمنع أن يكون قد أقامَ فيها مدةً طويلةً للقاء المشايخ الذين يرتادون الثغرَ في ذلك الوقت[(٦)].

---

(١) مدينةٌ بثغور الشام بين أنطاكية وحلب وبلادِ الروم، كانت من أهم ثغور المسلمين، لم تزل مع المسلمين في أحسن حالٍ حتى استولى عليها نقفور مِلكُ الروم سنة ٣٥٤هـ. الذي استولى على المصِّيصة وبقية الثغور - وقد أحرقَ المصاحف، وخرّب المساجد، وأخذ من خزائن السلاح ما لم يُسمَع بمثله مما كان جُمِعَ من أيام بني أمية إلى تلك الغاية، فأمَّن نقفور مَن تحوَّل إلى النصرانية، وفرضَ الجزيةَ على مَن بقي على إسلامِه. انظر: (معجم البلدان) (٣/ ٢٥٦،٢٥٧).

وطرسوس تقع الآن في جنوبي تركيا الآسيوية، في مقاطعة كيليكية، عددُ سكانها (١٥٠) ألف نسمة.

(٢) أبو عبد الله. «ثقة حافظ»، (د). (التقريب) (١٠٦٨).

(٣) (سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّي أبا داود) (٢/ ٢٥٥برقم/ ١٧٦٤).

(٤) يريد « السنن ».

(٥) انظر: (مقدمة السِّلَفي لِمعالِم السنن) (٤/ ٣٥٩)، (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (٢/ ٢٢٤).

(٦) وقد شكَّكَ بعضُ المعاصرين في رحلتِه إلى طرسوس أصلاً [انظر: مقولات أبي داود في سننه، للباحث محمد سعيد حوى (ص/ ٦)]، وهو خطأ، وما ذكرَه أبو داود من وجوده بها في ذلك الوقت المحدَّد - كما سبق في المتن: يَنسِفُ هذا الاحتمال، ولا يَدَعُ مجالاً للتشكيك.

رفع المسيّهم

١٣- بيروت[١]:

ذكرَ الإمامُ أبو داود أنه كتبَ عن عبَّاس بن الوليد بن مَزْيَد سنة (٢٢٧هـ)، ومعه ابنُ أبي سَمينة[٢]، والظاهرُ أنَّ سماعَه منه كان في بلده بيروت، ومما يؤيدُه كونُ ابن أبي سمينة معه، وهو بصريٌّ خرج إلى بغداد، ثم خرج إلى الثغر فماتَ هناك سنة (٢٣٠هـ)، مما يدلُّ على أنّ سماعَهما من عباس بن الوليد كان ببيروت.

١٤- مصر:

رحلَ الإمامُ أبو داود إلى مصر عام ٢٤٠هـ، وسمع أحمدَ بن صالح المصري، وغيرَه.

وكان أبو داود قد اصطحبَ ابنَه الإمامَ أبا بكر بن أبي داود ليسمِّعَه من المشايخ، وكان أحمد بن صالح لا يُحدِّثُ إلّا ذا لحية، ولا يتركُ أمردَ يحضر مجلسَه، فلما حملَ أبو داود ابنَه ليسمَع منه - وكان إذ ذاكَ أمردَ -: أنكَرَ أحمدُ بنُ صالح على أبي داود إحضارَه ابنَه المجلس، فقال له أبو داود: هو وإن كان أمردَ أحفظُ من أصحاب اللِّحى، فامتَحِنْه بما أردتَ.

فسألَه عن أشياء أجابَه ابنُ أبي داود عن جميعِها، فحدَّثَه حينئذٍ، ولم يُحدِّث أمردَ غيرَه[٣].

---

(١) مدينة معروفة في لبنان، وكانت من ثغور المسلمين في ذلك الوقت.

(٢) هو محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة الهاشمي مولاهم، البصري (ت٢٣٠هـ)، ثقة. (خ د)

(٣) ذكرَه الخطيبُ في (تاريخ بغداد) (٤/ ٢٠١)، والمزيُّ في (تهذيب الكمال) (١/ ٣٤٩).
بينما وردت القصةُ عند ابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) (٢٩/ ٨١)، والحمويِّ في (معجم البلدان) (٣/ ٢٤) والذهبيِّ في (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٢٦) بنحوٍ آخر، وفيها أنه «كان أحمدُ بنُ صالح يمتنعُ على المُردِ من رواية الحديثِ لهم تعفُّفاً وتنَزُّهاً، ونفياً للظنَّةِ عن نفسه، وكان أبو داود يَحضُر مجلسَه ويَسمعُ منه، وكان له ابنٌ أمرد يُحبُّ أن يُسمِعَه حديثَه، وعَرَفَ عادتَه في الامتناع عليه من الرواية، فاحتالَ أبو داود بأن شَدَّ على ذقنِ ابنِه قطعةً من الشَّعر؛ ليُتَوَهَّم ملتحياً، ثم أحضرَه المجلس، وأسمعَه جزءاً، =

رفع المسهم

نهاية المطاف:

وبعد هذه الرحلات الكثيرة المتتابعة خارج سجستان وخراسان: رجع إلى خراسان[١]، فسمَّع بها ابنَه من إسحاق بن منصور الكوسج، ثم خرج إلى موطنه سجستان لتفقُّد ما يملكه من أسباب المعيشة هناك، ولم يزل يتردد على بغداد، حتى طلب منه الأميرُ الموفَّقُ الانتقالَ إلى البصرة فانتقلَ إليها، وتوفي هناك، وقد تقدم قولُ الحاكم عنه:

«مولدُه بسجستان... خرجَ منها في طلب الحديث إلى البصرة... ثم دخلَ إلى الشام ومصر، وانصرفَ إلى العراق، ثم رحلَ بابنه إلى بقية المشايخ، وجاء إلى نيسابور، فسمَّعَ ابنَه من إسحاق بن منصور، ثم خرج إلى سجستان، وطالعَ بها أسبابَه، وانصرفَ إلى البصرةِ واستوطنَها»[٢].

وهكذا ألقى أخيراً عصى الترحال في البصرة، ليصبحَ عالمها الذي تَسْتَرِدُّ البصرةُ مكانتَها بوجوده بعد أن خَرِبَت بيد الزُّنْج.

❑ ومما يُلاحَظ في رحلات الإمام أبي داود:

أولاً: اتساع الرقعة الجغرافية التي شملتها رحلاتُه العلمية، فرحلاتُه شملت بلاداً واسعةً مترامية الأطراف، ومع ذلك فقد تردَّدَ إليها أكثر من مرة.

= فأُخبِرَ الشيخُ بذلك، فقال لأبي داود: أمِثلي يُعمَلُ معه مثلُ هذا؟! فقال له: أيها الشيخ، لا تُنكِر عليَّ ما فعلتُه، واجمَعْ ابني هذا مع شيوخ الفقهاءِ والرواة، فإن لم يُقاوِمْهم بمعرفته: فاحرِمْه حينئذٍ من السماع، قال: فاجتمَعَ طائفةٌ من الشيوخ، فتعرَّضَ لهم هذا الابنُ مُطارِحاً، وغلبَ الجميعَ بفهمه، ولم يَروِ له الشيخُ مع ذلك شيئاً من حديثِه، وحصلَ له ذلك الجزء الأول».

(١) ليس هذا أول رجوع لأبي داود إلى خراسان وسجستان، بل رجع إليها قبل ذلك، واصطحابُه ابنَه الإمام أبا بكر إلى مصر، بعد أن كان معه بنيسابور سنة ٢٣٨هـ: من أوضع الأدلة على ذلك، ولكن رجوعه هذه المرة تكاد تكون نهاية الرحلات الطويلة، والله تعالى أعلم.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢١٧، ٢١٨).

والمدنُ التي رحلَ إليها تشملُ دولاً عديدةً هي: أفغانستان، وإيران، والعراق، وسوريا، والأردن، وتركيا، وبلاد الحرمين، ومصر.

أمَّا بلادُ: طاجكستان، وأوزبكِسْتان، وتُركُمانِسْتان، والتي تقعُ في إقليمَي: «خراسان» و«ما وراء النهر»: فإن لم يَرِد ذكرُها فيما سبق، إلاّ أنه من المستبَعَد جداً أن لا يكون أبو داود قد رحلَ إليها مع قربِها، ومع انتشار المراكزِ العلميَّةِ فيها، مع تجوالِه في الآفاق المتباعدة.

فتُضاف هذه الدولُ أيضاً إلى قائمة الدول السابقة.

ثانياً: السرعة في ملاحقة الأمصار التي رحلَ إليها، فبينما نجدُه في أول رحلتِه يدخل بغداد سنة (ت٢٢٠هـ)، نراه في رجب من السنةِ نفسِها في البصرة، وبعد أخذِه من بعض مشاهير أئمتِها: نجدُه يُغادرُها إلى الكوفة في سنة (٢٢١هـ)، ثم يواصلُ رحلتَه في السنة نفسِها إلى بلاد الحرمين.

وفي السنة التي تليها (٢٢٢هـ) نجدُه قد وصلَ إلى دمشق، ثم يتجه إلى المدن الواقعة هناك، كمدينة حمص، ويتجاوزُها إلى الثغور، ثم لم يلبث أن رجع إلى بغداد، ثم نراه في بعض مدن الشام مرةً أخرى، ثم نُفاجأُ به في خراسان.

كلُّ هذا يدل على ما كان يتحلَّى بها من الهمة العالية، التي لا تتوفر إلا لأمثالِه من أصحاب العزائم، وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم.

ثالثاً: مما يدلُّ على مدى عنايتِه بالسماع عن الكبار: أنه كان يتأسَّف على عدم إدراكِه بعضَ مَن عاشوا بعد (٢٢٠هـ) ومع ذلك لم يُدرِكهم، فقد سأله تلميذُه الآجري عن سماعِه عن بعض المشايخ، فأجاب أنه لم يسمع منهم ثم قال: «هؤلاء كانوا بعد العشرين، والحديثُ رزقٌ! ولم أسمع منهم!»[1].

---

(١) (سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرّي أبا داود) (٢/ ٢٩٥برقم/ ١٨٩٨).

رابعاً: روى عن بعض شيوخِه في عددٍ من الأمصار، يقولُ أبو داود: «كتبتُ عن مؤمّل بن إهاب[(١)] بالرَّملة، وبحلب، فحمص»[(٢)].

خامساً: تفضل الأستاذ الدكتور/ عبد اللّه يوسف الغنيم، رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية - مشكوراً - برسم خريطة توضح مسار رحلات الإمام أبي داود ذهاباً وإياباً، وهي مطبوعة في باطن غلاف هذا الكتاب .

* * *

---

(١) هو الربعي العجلي، أبو عبد الرحمن الكوفي، نزيل الرملة (ت٢٥٤هـ)، «صدوق له أوهام» (د س). (التقريب) (٧٠٣٠).

(٢) (سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّي أبا داود) (٢/ ٢٦١برقم/ ١٧٨٦)، (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٨٥).

رفع عبد الرحمن المسهم

المبحث الثالث: شيوخ الإمام أبي داود

كان من نتاج رحلات أبي داود الكثيرة أنه كتبَ عن مشايخ كثيرين في بلدانٍ شتى، وقد سبق قول الخطيب والمزي أنه: «أحدُ مَن رحلَ وطوَّفَ، وجمعَ، وصنَّفَ، وكتبَ عن العراقيين، والخراسانيين، والشاميين، والمصريين، والجزَريين، والحجازيين، وغيرِهم»[١].

كما أنَّ تبكيرَ أبي داود - رحمه اللَّه - في الرحلات مَكَّنته من التقدُّم على أقرانه بعلوِّ الإسناد، وقد شاركَ الإمامَ البخاريَّ في شيوخِه، بل شاركَ عدداً من شيوخه في شيوخِهم.

قال ابنُ دقيق العيد: «أبو داود كان له حظٌّ من علوِّ الإسناد بعد أبي عبد اللَّه البخاري، وقد شاركَه في جماعةٍ لم يُشارِكْه في الروايةِ عنهم غيرُه من أصحاب الكتب الستة - أعني في الروايةِ عنهم بدون واسطة -»[٢].

وقد ذكرَ الحافظُ المزيُّ (١٧٩) من شيوخه[٣]، وقال الحافظُ ابنُ حجر في (التهذيب): «وشيوخُه في (السنن) وغيرِها نحوٌ من ثلاثمائة نفس، لم يستوعبهم المؤلفُ»[٤].

وقد استخرَجَهم الشيخ عبد اللَّه بن صالح البراك من كتاب (المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل) للحافظ ابن عساكر، مقتصِراً على شيوخ أبي داود في السنن فقط، فوصلَ عددُهم إلى (٤٢١)[٥].

---

(١) (تاريخ بغداد) للخطيب (٩/ ٥٥)، (تهذيب الكمال) للمزي (١١/ ٣٥٦).

(٢) (شرح الإلمام بأحاديث الأحكام) (٥/أ) - مخطوط - نقلاً عن (الإمام أبو داود) للبراك (ص/ ١١).

(٣) انظر : (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٥٦.٣٥٩).

(٤) (تهذيب التهذيب) للحافظ ابن حجر (٤/ ١٥٥).

(٥) (الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن) للبراك (ص/ ١٧.٢٥).

رفع المسهم

كما أنّ الحافظَ أبا علي الحسين بن محمد الجياني (ت٤٩٨هـ) ألَّفَ كتاباً مستقلاًّ في «**تسمية شيوخ أبي داود السجستاني**»(١)، وبلغَ عددُهم عنده (٤٤٩).

على أنه فاتته أسماءُ بعض الشيوخ الذين روى عنهم أبو داود في (سننه)(٢)، فالعددُ ليس نهائياً.

ويمكن تقسيم شيوخِه إلى طبقات بالنظرِ إلى وفياتهم(٣):

❑ الطبقة الأولى:

وهم قومٌ تقدَّمَ سماعُه منهم، وقد أدركَهم أبو داود في بداية طلبه للعلم:

١- إبراهيم بن موسى الفراء الرازي (ت بعد ٢٢٠هـ).

٢- حفص بن عمر الضرير البصري (ت ٢٢٠هـ).

٣- عبد اللَّه بن مسلمة القعنبي (ت٢٢١هـ).

٤- عاصم بن علي بن عاصم الواسطي (ت٢٢١هـ)(٤).

٥- مسلم بن إبراهيم الفراهيدي (ت٢٢٢هـ).

٦- محمد بن كثير العبدي البصري (ت٢٢٣هـ).

٧- موسى بن إسماعيل التبوذكي (ت٢٢٣هـ).

٨- سعيد بن منصور الخراساني الحافظ، نزيلُ مكة (ت٢٢٧هـ).

وغيرهم.

❑ الطبقة الثانية:

شيوخُه الذين أكثرَ عنهم، ومنهم:

١- مسدّد بن مسرهد البصري (ت٢٢٨هـ).

٢- يحيى بن معين الإمام (ت٢٣٣هـ).

---

(١) وهو مطبوع بتحقيق أخينا الشيخ جاسم بن محمد الفجي.

(٢) منهم: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩)، روى عنه في (ح/ ٢٨٧٥، ٣٢٨٤).

(٣) انظر: (الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن) للبراك (ص/ ١٥-١٦).

(٤) سمع منه مجلساً واحداً. انظر: (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٦)، (السير) (١٣/ ٢٠٤).

رفع المسهم

٣- علي بن عبد اللَّه ابن المديني الإمام (ت٢٣٤هـ).
٤- أبو بكر بن أبي شيبة (عبد اللَّه بن محمد بن أبي شيبة: إبراهيم) الواسطي الأصل، الكوفي (ت٢٣٥هـ).
٥- إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، المعروف بابن راهوية (ت٢٣٨هـ).
٦- قتيبة بن سعيد بن جميل البغلاني (ت٢٤٠هـ).
٧- الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ).
٨- هناد بن السَّرِي بن مصعب أبو السري الكوفي (ت٢٤٣هـ).
٩- محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي (ت٢٤٧هـ).
١٠- أحمد بن صالح المصري الإمام (ت٢٤٨هـ).
١١- محمد بن بشار البصري، المعروف بـ(بندار) (ت٢٥٢هـ).
١٢- محمد بن يحيى بن عبد اللَّه بن خالد الذهلي، النيسابوري (ت٢٥٨هـ). وغير هؤلاء.

❑ الطبقة الثالثة:

وهم قومٌ في عداد طبقتِه، وبعضُهم من أقرانه، منهم:
١- الحسن بن محمد الصباح (ت٢٦٠هـ).
٢- عمر بن الخطاب السجستاني (ت٢٦٤هـ).
٣- العباس بن الوليد البيروتي (ت٢٦٩هـ).
٤- عباس بن محمد الدوري (ت٢٧١هـ).
٥- محمد بن عوف الطائي (ت٢٧٢هـ). وغيرُهم - رحمهم اللَّه تعالى ..

وسأذكرُ فيما يلي أسماءَ عشرين شيخاً من شيوخه، مرتَّبين على عدد مرويَّاتِهم في كتابه (السنن)[1]:

(١) الاعتماد في ذكر عدد مرويَّاتِ كلِّ شيخ هنا على العدِّ من واقع رواياتِه في الكتاب، ويبقى العملُ من عمل البشرِ يَعتريه من النقْصِ ما لا يخلو منه عملُ البشر.

١- مسدَّد بن مسرهَد البصري (ت٢٢٨هـ)، «ثقة حافظ»، (خ د ت س)، روى عنه في السنن (٥٣٩) حديثاً.

٢- عبد اللَّه بن مسلمة القعنبي (ت٢٢١هـ)، «ثقة عابد»، (خ م د ت س)، روى عنه في السنن (٣٣٦) حديثاً.

٣- موسى بن إسماعيل التبوذكي (ت٢٢٣هـ)، «ثقة ثبت»، (ع)، روى عنه في السنن (٣١٤) حديثاً.

٤- عثمان بن أبي شيبة (ت٢٣٩هـ)، «ثقة حافظٌ شهير، وله أوهام»، (خ م د س ق)، روى عنه في السنن (٢٨٢) حديثاً.

٥- الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، روى عنه (٢٢٩) حديثاً.

٦- قتيبة بن سعيد بن جميل البغلاني (ت٢٤٠هـ)، «ثقة ثبت»، (ع)، روى عنه في السنة (١٥٥) رواية.

٧- الإمام أحمد بن صالح المصري (ت٢٤٨هـ)، «ثقة حافظ»، (خ د)، روى عنه (١٤٩) حديثاً.

٨- عبد اللَّه بن محمد النفيلي (ت٢٣٤هـ)، «ثقة حافظ»، (خ ٤)، روى عنه في السنن (١٤٢) حديثاً.

٩- الحسن بن علي الحلواني (ت٢٤٢هـ)، «ثقة حافظ، له تصانيف»، (خ م د ت ق)، روى عنه (١٣٢) حديثاً.

١٠- محمد بن كثير العبدي (ت٢٢٣هـ)، «ثقة، لم يُصِب مَن ضعَّفَه»، (ع)، روى عنه في السنن (١٢٩) حديثاً.

١١- مسلم بن إبراهيم الفراهيدي (ت٢٢٢هـ)، «ثقة مأمون مكثِر»، (ع)، روى عنه في السنن (١٠٨) حديثاً. قال الحافظُ عنه: «وهو أكبرُ شيخٍ لأبي داود»[١].

١٢- محمد بن المثنى البصري (ت٢٥٢هـ)، «ثقة ثبت»، (ع)،روى عنه

(١) (التقريب) (ص/ ٥٢٩ برقم/ ٦٢٦٦).

رفع عبد الرحمن الهجري المسلم

(١٠٠) حديثاً.

١٣- حفص بن عمر بن الحارث النَّمَري (ت٢٢٥هـ)، «ثقة ثبت، عيبَ بأخذ الأجرة على الحديث»، (خ د س)، روى عنه (٩٨) حديثاً.

١٤- محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي (ت٢٤٧هـ)، «ثقة حافظ»، (ع)، روى عنه (٨٥) حديثاً.

١٥- أحمد بن عمرو ابن السَّرْح المصري (ت٢٥٠هـ)، «ثقة»، (م د س ق)،روى عنه (٨٠) حديثاً.

١٦- محمد بن يحيى بن عبد اللَّه بن خالد بن فارس الذهلي (ت٢٥٨هـ)، «ثقة حافظ جليل»، (خ ٤)، روى عنه في السنن (٧١) حديثاً.

١٧- محمد بن بشار البصري، المعروف بـ(بندار) (ت٢٥٢هـ)، «ثقة»، (ع)، روى عنه في السنن (٦٨) حديثاً.

١٨- سليمان بن حرب (ت٢٢٤هـ): روى عنه (٦٤) حديثاً.

١٩- هناد بن السري بن مصعب، أبو السري الكوفي (ت٢٤٣هـ)، «ثقة»، (عخ م ٤)، روى عنه في السنن (٦٦) حديثاً.

٢٠- إبراهيم بن موسى الفراء الرازي (ت بعد ٢٢٠هـ)، «ثقة حافظ»، (ع)، روى عنه في السنن (٥٥) حديثاً.

وأبرزُ مَن تخصَّصَ عليهم في الحديث هما الإمامان: أحمد بن حنبل، وابن معين، قال المزيُّ لما ذكرَ ابنَ معين في شيوخه: «وعنه وعن أحمد بن حنبل أخذَ علمَ الحديث»[1]، ويُضاف إليهما: الإمام علي بن المديني، وقد استفادَ منهم، ونقلَ آراءَهم في الأحاديث والرواة، كما يتبين ذلك من قراءة (سؤالات الآجري).

وأكثرُ مَن لازمَه من الثلاثة: هو الإمامُ أحمد، فقد لازمَه، وتأثر به، وأخذَ عنه الحديثَ والفقه، كما استفادَ منه في العقيدة.

---

(١) (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٥٩).

قال الإمام الذهبي: «كان أبو داود مع إمامتِه في الحديثِ وفنونِه: من كبار الفقهاء، فكتابُه يدلُّ على ذلك، وهو من نُجَباء أصحاب الإمام أحمد، لازمَ مجلسَه مدةً، وسأله عن دِقاقِ المسائل في الفروع والأصول»[1].

وقد روى عنه في (السنن) فقط مائتَين وتسعاً وعشرين حديثاً، ووجَّه إليه أسئلةً كثيرةً في الأحاديث والرواة، ودوَّنها في سؤالاتِه للإمام أحمد، وهو مطبوع، كما أنه وجَّه إلى الإمام أحمد أسئلةً كثيرةً في الفقه، ودوَّنها في كتاب، وقد طبع باسم (مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود).

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٥)، وبمثله قال السخاويُّ في (بذل المجهود) (ص/ ٨٠ - ٨١).

المبحث الرابع: تلاميذُ الإمام أبي داود

روى عنه خلقٌ كثيرٌ من العلماء والأئمة[١]، وهاك ذكر بعض المشهورين:

١- الإمام الترمذي (ت٢٧٩هـ)، وقد روى عنه الترمذيُّ في (جامعِه) ثلاثةَ أحاديث[٢]، كما روى عنه بعضَ آراء الإمام أحمد في الرجال[٣].

٢- الإمام النسائي (ت٣٠٣هـ)[٤].

٣- أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال الحافظ (ت٣١١هـ).

٤- الحافظ أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت٣١٦هـ) صاحبُ «المستخرج» المشهور على صحيح الإمام مسلم.

٥- علي بن عبد الصمد، الملقَّب بـ«علاَّن» وبـ«ماغَمَّه» (ت٢٨٩هـ).

٦- ابنُه الإمام أبو بكر عبد اللَّه بن أبي داود (ت٣١٦هـ).

٧- أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ).

٨- علي بن الحسن بن العبد الأنصاري (ت٣٢٨هـ) أحدُ رواة السنن.

٩- الحافظ أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي (ت٣٢٠هـ).

١٠- أبو علي أحمد بن عمرو اللؤلؤي (ت٣٣٣هـ).

---

(١) انظر: (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٠ - ٣٦١).

(٢) هي الأحاديث (٢٩٠١، ٣٦٠٤، ٣٧٨٩).

(٣) انظر - مثلاً -: بعد (ح/ ٤٦٦).

(٤) قال الإمام المزي: «روى النسائيُّ في (السُّنَن) عن أبي داود، عن سليمان بن حرب، وعبدِ الله بن محمد النفيلي، وعبد العزيز بن يحيى الحرَّاني، وعلي بن المديني، وعمرو ابنِ عون الواسطي، ومسلم بن إبراهيم، وأبي الوليد الطيالسي، وروى في كتاب (يوم وليلة) عن أبي داود، عن محمد بن كثير العبدي. والظاهرُ أنّ أبا داود في هذا كلّه هو السِّجستانيُّ؛ فإنه معروفٌ بالروايةِ عن هؤلاء، وقد شاركَه أبو داود سليمان بن سيف الحرَّاني في بعضِهم، وروى عنه في كتاب (الكنى) وسمَّاه ولم يكنِّه». (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦١ - ٣٦٢)، وانظر: (السير) (١٣/ ٢٠٧).

رفع المسهم

بل سمعَ منه شيخُه الإمامُ أحمد حديثاً واحداً، قال ابنُه الحافظ أبو بكر: حدَّثني أبي، قال: قلتُ لأبي عبد اللَّه أحمد بن حنبل: تَعرف لأبي العُشَراء الدارميِّ[1] عن أبيه[2] حديثاً غير «**لو طَعَنْتَ في فخذِها لأجزأَ عنك**»[3]؟ فقال: لا، فقلت: حدَّثنا محمدُ ابن عمرو الرازي، حدثنا عبدُ الرحمن بن قيس، حدثنا حمادُ بنُ سلمة، عن أبي العُشَراء الدارمي، عن أبيه، قال: «**ذُكِرت العَتِيرةُ لرسول اللَّه ﷺ فحسَّنَها**».

فقال أحمد: ما أحسنَه، يُشبه أن يكون صحيحاً، كأنه من كلام الأعراب. وقال لابنِه: هاتِ الدَّواةَ والورقةَ، فكتَبَه عنِّي.

ثم شهدتُه يوماً وجاءَه أبو جعفر بن أبي سَمينة[4] فقال له أحمد: يا أبا جعفر، عند أبي داود حديثٌ غريبٌ فاكتُبه عنه، فأَملَيْتُه عليه[5].

---

(١) اختُلف في اسمه، فقيل: اسمه أسامة بن مالك بن قهطم، وقيل: عُطارد، وقيل: يسار، وقيل: سنان بن بَرْز، أو بَلْز، وقيل: اسمُه: بَلاَز بن يسار، وهو أعرابي كان ينزل الحفرة بطريق البصرة، وهو مجهول. انظر: (تهذيب الكمال) (٣٤/ ٨٥)، (التقريب) (ص/ ٦٥٨).

(٢) مجهول لا يُدرى مَن هو. كذا قال الخطابي والذهبي. انظر: (معالم السنن) (٤/ ١١٧)، (ميزان الاعتدال) (٤/ ٥٥١).

(٣) أخرجه أحمد في (المسند) (٤/ ٣٣٤)، وأبو داود (٣/ ٢٥٠ - ٢٥١ح/ ٢٨٢٥)، والترمذي (٤/ ٧٥ح/ ١٤٨١)، والنسائي (٧/ ٢٦١ح/ ٤٤٢٠)، وابن ماجة (٢/ ١٠٦٣ح/ ٣١٨٤) من طرق، عن حماد بن سلمة، عن أبي العشراء، به.
قال الترمذي: «هذا حديث غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا يُعرف لأبي العشراء عن أبيه غير هذا الحديث...». وقال الخطابي في (معالم السنن) (٤/ ١١٧): «وضعَّفوا هذا الحديثَ لأنّ راويه مجهول، وأبو العشراء الدارمي لا يدرى مَن أبوه؟ ولم يَرو عنه غير حماد بن سلمة».

(٤) هو محمد بن يحيى بن أبي سمينة البغدادي التمَّار (ت٢٣٩هـ).

(٥) انظر: (تاريخ بغداد) للخطيب (١/ ٥٧ - ٥٨)، (مناقب أحمد) لابن الجوزي (ص/ ٦٥)، (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٩٥ - ٩٧).

المبحث الخامس: مؤلفات الإمام أبي داود

أَلَّف الإمامُ أبو داود مؤلَّفاتٍ كثيرةً في علم الحديث، وعلم الرجال، والفقه، والعقيدة، والتفسير، وقد وصلت إلينا بعضُها دون بعض.

وفيما يلي ذكرٌ لأسماء كتبه المطبوعة والمفقودة:

أولاً: كتبُه المطبوعة:

١- كتاب «السنن»: وهو مطبوع ومتداول، وهو هذا الكتاب.

٢- رسالتُه إلى أهل مكة في وصف سُنَنِه: وقد طبعت عدة طبعات، أحسنُها طبعة الدكتور محمد لطفى الصَّبَّاغ.

٣- كتاب المراسيل: وهو كتابٌ مخصَّصٌ لجمع الأحاديث المرسَلة الواردة في الأحكام، وقد رتَّبَه على الأبواب الفقهية، وذكرَ تحت كلِّ بابٍ ما يناسبُه من المراسيل، وهو فريدٌ في بابه، وعددُ أحاديثه (٥٣٧) حديثاً مرسَلاً[١]. وقد طُبع مراراً، آخرُها وأحسنُها بتحقيق شيخنا الدكتور عبد اللّٰه ابن مساعد الزهراني.

٤- مسائل الإمام أحمد: وهي في الفقه، والكتابُ مرتَّبٌ على أبواب الفقه، وهو مطبوعٌ سنة (١٣٥٣هـ) بتحقيق الشيخ محمد رضا، ثم أعيد تصويرُه.

---

(١) وقد جزم الشيخ الدكتور سعد الحميد في رسالته (مناهج المحدِّثين) (ص/ ٧٥) - وكذلك الشيخ البراك في (الإمام أبي داود) (ص/ ٣٥) - بأنّ كتاب المراسيل جزءٌ من كتاب (السنن)، وليس كتاباً مستقلاً، واستدلَّ بما وردَ في رسالة أبي داود لأهل مكة من قوله: «ولعلَّ عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدرُ أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ونحو ستمائة حديث من المراسيل». قال الشيخ: «وإذا ما نظرنا لكتاب المراسيل لأبي داود نجد أنه يحتوي على هذا العدد تقريباً، وليس في كتاب السنن - لو نظرنا إليه مجرداً عن كتاب المراسيل - هذا العدد من المراسيل، بل المراسيل فيه قليلة». وما ذكرَه الشيخ مسلَّمٌ به، ولكن جرت العادة على رواية الكتابَين كلٌّ على حدة، وعليه جرى العملُ عند الطبع، فهما كتابان مستقلّان.

رفع المسيهم غفر الله له ولوالديه

٥- سؤالات أبي داود للإمام أحمد في الرجال: طُبع بتحقيق الدكتور زياد محمد منصور عام ١٤١٤هـ.

٦- الرواة من الإخوة والأخوات: طُبع بتحقيق الدكتور باسم الجوابرة عام ١٤٠٨هـ.

٧- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود في الجرح والتعديل: طُبع جزءٌ منه بتحقيق محمد بن علي العمري، وطبعته الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية عام ١٣٩٩هـ، ثم طُبع كاملاً بتحقيق الدكتور عبد العليم البستوي عام ١٤١٨هـ.

٨- الزهد: طُبع في الهند بتحقيق ضياء الحسن السلفي عام ١٤١٣هـ. وطبعة أخرى بتحقيق ياسر بن إبراهيم بن محمد، وغنيم بن عباس بن غنيم، عام ١٤١٤هـ.

ثانياً: كتبه المفقودة[١]:

١- الناسخ والمنسوخ: رواه عنه أبو بكر النجاد، وسماه ابنُ خير الإشبيلي (ناسخ القرآن ومنسوخه)[٢]. وقد نقلَ عنه كثيرٌ من العلماء، وهو من الكتب التي وردَ الخطيبُ بها دمشق[٣]، كما أنه من موارد الحافظ ابن حجر في كتابه (تغليق التعليق)، ورمز له المزيُّ بـ(خد).

٢- الردّ على أهل القدَر: وسمّاه بعضُهم (الرد على أهل الأهواء والقدَر). نقلَ عنه كثيرٌ من العلماء، ورمز له المزيُّ بـ(قد)، وقد حفظَ ابنُ بطة في كتابه (الإبانة - قسم القدر) قسماً كبيراً من نصوص هذا الكتاب

---

(١) إذا لم أعثر لكتابٍ ما على نسخةٍ مخطوطة، ولم أجد له ذكراً في مصادر المخطوطات من الفهارس: اعتبرته مفقودا، وقد تكون له نسخ مخطوطة لم أقف عليها.

(٢) (فهرست ابن خير) (ص/ ٤٧).

(٣) انظر: (الخطيب البغدادي وأثره في علم الحديث) (ص/ ٢٩٢).

يصل إلى (٢٤٠) رواية[١].

٣- البعث والنشور.

٤- دلائل النبوة.

٥- التفرُّد في الدين: وهو كما يقول المزي: ما تفرد به أهلُ الأمصار من السنن[٢]. وهو مرتَّبٌ على الأبواب. قال شيخُ الإسلام: «يبيِّنُ ما اختصَّ به أهلُ كلِّ مصرٍ من الأمصار من السنن التي لا توجد مسندةً عند غيرهم»[٣]. رواه عنه ابنُ داسة واللؤلؤي، وهو مما وردَ به الخطيبُ دمشق[٤].

٦- مسند مالك: رمز له المزيُّ بـ(كد).

٧- فضائل الأنصار: رمز له المزيُّ بـ(صد).

٨- المواقيت: هكذا سمّاه السخاويُّ وغيرُه، وسمَّاه المزيُّ (معرفة الأوقات)[٥].

٩- الطهارة الكبير.

١٠- فضائل رمضان، وستٍّ من شوال، والعشر، وعاشوراء.

١١- مناسك الحج الكبير.

١٢- القضاء الكبير.

١٣- الإيمان قول وعمل.

١٤- أعلام النبوة.

(١) انظر: (الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن) للشيخ عبد الله البراك (ص/ ٣٧ - ٣٨).

(٢) (تهذيب الكمال) (١/ ١٥٠).

(٣) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام) (٢٠/ ٢٤٢).

(٤) (الخطيب البغدادي وأثره في علم الحديث) (ص/ ٢٩٤).

(٥) (تهذيب الكمال) (١/ ١٥١).

١٥- المبتدأ. وهو من مولد موسى عليه السلام إلى انقضاء غرق فرعون وأخبار بني إسرائيل وغيرها، والسيرة إلى حيث النبي ﷺ [١].

وغيرها من الكتب التي لم أجد لها أثراً في عالم المطبوعات أو المخطوطات، والتي نسبَها العلماءُ إلى أبي داود[٢] - رحمه اللّه تعالى -.

* * *

(١) انظر: (بذل المجهود) للسخاوي (ص/ ٩١).

(٢) للوقوف على أسماء أكثر كتبه، انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٩٠ - ٩٣).

رفع المسهم غفر الله له ولوالديه

المبحث السادس: مكانتُه العلمية

كان الإمامُ أبو داود - رحمه اللَّه - من الأئمة الذين برزوا في ميادين عدة، فقد كان من أئمة الحديثِ روايةً ودِرايةً، كما كان إماماً في نقدِه وعِلَلِه، وجمعَ إلى ذلك الإمامةَ في الفقه.

وقد اجتمعت له «عواملُ عدة أسهَمَت في إبراز مكانته العلمية، منها: هِمَّة عالية في الطلب، مدفوعة بحماسة الشبابِ وقوتِه، وصفاء روحي يدفعُه للمزيد، وسُمُوُّ نفسٍ عن الظهورِ وحبِّ الشهرة، مع التفرُّغ التامِّ للعلم وتحصيلِه، ورحلةٌ لم تنقطع إلا بحلول الأجل، وعصرٌ حضاريٌّ يَسمحُ لأمثالِه بالتفوُّقِ والبروز»(١).

ويَكفي للدَّلالةِ على المكانةِ العاليةِ التي تبوَّأها أبو داود: قصَّتُه مع الأمير الموفَّق(٢)، حيث إنه لَمَّا تسبَّبَ الزُّنجُ في خراب مدينة البصرةِ(٣): طلبَ الأميرُ الموفَّقُ من أبي داود أن يَنتقِلَ إلى البصرةِ لِتعمُر به.

---

(١) (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ٣١).

(٢) هو الأمير أبو أحمد الموفق طلحة (ومنهم مَن سماه محمداً) ابن المتوكل على الله جعفر ابن المعتصم محمد بن الرشيد الهاشمي، العباسي، أخو الخليفة المعتمد، ووليُّ عهده، ووالدُ أمير المؤمنين المعتضد، قال الذهبي: «عقد له أخوه بولاية العهدِ من بعد ولدِه جعفر سنة ٢٦١هـ، فكان الموفَّقُ بيده العقدُ والحلُّ، لا يبرمُ أمرٌ دونه، وكان من أعلاهم رتبةً، وأنبلِهم رأياً، وأشجعِهم قلباً، وأوفرِهم هيبةً، وأجودِهم كفًّا، وكان محبوباً إلى الرعيَّة، ولا سيما لَمّا استؤصِلَ الخبيثُ طاغوتُ الزنج على يديه». توفي (٢٧٨هـ)، انظر: (تاريخ بغداد) (٢/ ١٢٧)، (السير) (١٣/ ١٦٩).

(٣) بدأت فتنةُ الزُّنج في النصفِ من شوال من سنة ٢٥٥هـ، حينما ظَهَرَ رجلٌ بظاهرِ البصرةِ يزعمُ أنه عليُّ بنُ محمد بن أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ولم يكن صادقاً في دعواه، وإنما كان من عبد القيس، واسمُه: عليُّ بنُ محمد ابن عبد الرحيم، وأصلُه من قريةٍ من قرى (الري)، وقد تبِعَه خلقٌ من الزنج، ولم =

رفع المسيّهم

فقد حكى الخطَّابيُّ عن أبي بكر بن جابر - خادمِ أبي داود - أنه قال: كنتُ معه ببغداد، فصلَّيْنا المغربَ، إذا قُرِعَ البابُ ففتحتُه، فإذا خادِمٌ يقول: هذا الأميرُ أبو أحمد الموفَّق يَستأذِن؟ فدخلتُ إلى أبي داود، فأخبرتُه بمكانه، فأذِنَ له، فدخلَ وقعَد، ثم أقبلَ عليه أبو داود وقال: ما جاءَ بالأميرِ في مثل هذا الوقت؟! فقال: خِلالٌ ثلاث، فقال: وما هي؟ قال:

تنتقِلُ إلى البصرةِ فتتَّخِذُها وطَناً؛ لِيَرحَلَ إليكَ طلَبَةُ العلم من أقطار الأرض، فتعمُرَ بك، فإنها قد خَرِبَت، وانقطعَ عنها الناسُ لما جرى عليها من محنةِ الزِّنج. فقال: هذه واحدة، هاتِ الثانية.

قال: وتَروي لأولادي كتابَ السنن. فقال: نعم. هاتِ الثالثة.

قال: وتُفرِدُ لهم مجلِساً للرواية؛ فإنَّ أولادَ الخلفاء لا يَقعدون مع العامَّة. فقال: أمَّا هذه: فلا سبيلَ إليها؛ لأنَّ الناسَ شريفَهم ووَضيعَهم في العلم سواء.

قال ابنُ جابر: فكانوا بعد ذلك يحضرون ويَقعدون في كُمٍّ حِيريٍّ[1]،

= يزل يتقوَّى حتى استولى على البصرةِ في ١٤/ ١٠/ ٢٥٧هـ، فقتلوا من أهلِها خلقاً كثيراً، وأحرقوا جامعَها ودوراً كثيرةً، وانتهبوها، وعمَّ الخرابُ أرجاءَ البصرة، فلم يزل فيها قويًا، حتى سارَ إليهم أبو أحمد الموفق من بغداد في صفر سنة ٢٦٧هـ-، فلم يزل يُحارِبُهم حتى استولى على آخرِ مدينةٍ من مُدُنِهم المحصَّنة - وهي المختارة - سنة ٢٦٩هـ-، وفرَّ الخبيثُ من هناك، ولاحقَه الموفَّق، إلى أن قتلَه في ٢/ ٢/ ٢٧٠هـ-.
وكان استمرارُ هذه الفتنة: (١٤) سنةً، و(٤) أشهر، و(٦) أيام. انظر: (تاريخ الطبري) (٩/ ٦١٤-٦٢٠)، (الكامل) لابن الأثير (٧/ ٣٧٤)، (البداية والنهاية) لابن كثير (١٤/ ٥١١-٥٨٥).

(١) قال المسعودي في (مروج الذهب) (٤/ ٨٧): «وأحدَثَ المتوكِّلُ في أيامِه بناءً لم يكن الناسُ يَعرِفونه، وهو المعروفُ بالحِيَريّ والكُمَّين والأروقة، وذلك أنّ بعضَ سُمَّارِه حدَّثَه في بعض الليالي أنّ بعضَ ملوك الحِيَرة من النعمانية من بني نصر أحدثَ بنياناً في دار قرارِه - وهي الحِيَرة - على صورة الحربِ وهيئتِها، لِلَهَجِه بها وميلِه نحوها؛ لئلا يَغيبَ عنه ذكرُها في سائر أحواله. فكان الرِّواق فيه مجلس الملك، وهو الصدر، =

ويُضرَبُ بينهم وبين الناسِ سِترٌ فيسمعون مع العامَّة[١].

ففي طلبِ الأمير وقولِه: «**تنتقِلُ إلى البصرةِ فتتَّخِذُها وطَناً؛ لِيَرحَلَ إليكَ طلَبَةُ العلم من أقطار الأرض، فتعمُرَ بك**» = دلالة واضحة على أنّ أبا داود قد بلغ الذروةَ العُلْيا في المكانة والشهرة، حيث إنّ انتقالَه إلى مدينةٍ من المدن التي تعرَّضت للخراب كفيلٌ لإعادة إعمارِها لكونِه مقصِدَ طلَّابِ العلمِ من أقطار الأرض.

وأبرزُ العلوم التي برزَ فيها أبو داود هي: علم الحديث، وعلمُ الفقه.

أمَّا علمُ الحديثِ روايةً ودرايةً: فكان هاجسَه الأول، فحدَّثَ وروى، وصنَّفَ ونقدَ وجَرَّح وعدَّل وعلَّل، ويتمثَّلُ علمُه بالحديث في عدة مجالات:

١- السماع والحفظ والرواية:

يقولُ الإمامُ أبو داود: «كتبتُ عن رسولِ اللَّه ﷺ خمسَ مائة ألف، انتَخَبتُ منها ما ضمَّنتُه هذا الكتاب - يعني كتاب السنن -..»[٢].

ووُصِفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كان يَفي بمذاكَرة مائة ألف حديث[٣].

فتأمَّل هذه الثروة العلمية من الأحاديث كيف جمعَها وحفظَها، ثم تأمَّل قدرتَه على الانتخابِ منها، وتمييزِها وتمحيصِها![٤].

= والكُمان ميمنة وميسرة، ويكون في البيتَين اللذين هما الكُمّان مَن يقربُ منه من خواصِّه، وفي اليمين منها خزانة الكسوة، وفي الشمال ما احتيجَ من الشراب، والرّواق قد عمَّ فضاؤُه الصدرَ والكُمين، والأبواب الثلاثةُ على الرواق. فسُمِّي هذا البنيان إلى هذا الوقت بـ(الحِيَري والكمين) إضافة إلى الحيرة، واتبع الناسُ المتوكلَ في ذلك ائتماماً بفعله، واشتهَرَ إلى هذه الغاية».

(١) انظر: (معالم السنن) (١/ ٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٦).

(٢) (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٧)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٦).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٢).

(٤) انظر: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ٣٢).

٢- علم الجرح والتعديل:

إنّ علمَ الجرح والتعديل من أصعبِ علوم الحديث، فلا يُقدِمُ عليه إلاَّ مَن اتَّصَفَ بسعة الإطلاع في الأخبار المرويَّةِ ورُواتِها، وكان عارفاً بأحوال أولئك الرواةِ وطُرُقِ مرويَّاتِهم، وبالأسبابِ الداعيَةِ إلى التساهُلِ أو الانحراف عند بعضِهم، إضافةً إلى معلوماتٍ حديثيَّةٍ أخرى؛ كمعرفةِ سنة ولادة الراوي ووفاتِه، ومِمَّن سمع ومَن أخذَ عنه؟ وكيف كانت كتبه؛ هل هي صحيحة أم لا؟ إلى غير ذلك مما لا بدَّ منه في هذا الميدان.

كما أنه لا بدَّ أن يكون ذا فَهم حادٍّ ويقظة، لا يَستَفِزُّه غضبٌ ولا يَستميلُه هوى، ولا يتجاوزُ في حكمه على أحد، فيُصدِرُ أحكامَه بأمانةٍ علمية[١].

وهذه المرتبةُ من العلم لا ينالُها إلاَّ مَن سهَّلَ اللَّه سبيلَ الوصولِ إليها، فلم يبلغها إلاَّ الأفذاذُ ممن برَّوا أقرانَهم، فكم عالم لا يُعوَّلُ على ما يقولُه في هذا الفن[٢].

ومن هؤلاء الأفذاذ: الإمامُ أبو داود، فهو أحدُ أئمة الجرح والتعديل، وشيوخُه في هذا العلم كثيرون، أبرزُهم الأئمة: أحمد بن حنبل، وابن معين، وابن المديني، وهؤلاء الثلاثة أبرز أئمة الجرح والتعديل في عصرهم على الإطلاق. وقد لزمَهم مدة، مما مكَّنه من التبحُّرِ فيه، وقد دوَّنَ سؤالاتِه لشيخه أحمد في كتابٍ مستقلٍّ سبق الحديثُ عنه، كما أنّ تلميذَه أبا عبيد الآجري جمعَ أقوالَ شيخِه في كتابٍ مستقلٍّ طُبع باسم (سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني).

كما أنّ منهجَه في الجرح والتعديل قد دُرِسَ بتوسُّع، ويُصَنَّفُ أبوداود

---

(١) انظر : مقدمة الدكتور محمد علي قاسم العمري لـ(سؤالات الآجري) (ص/٢٦).

(٢) قال عليُّ بنُ المديني في إمامَين من أئمة الحديث : «أبو نُعَيم وعفَّان لا أقبلُ كلامَهما في الرجال، هؤلاء لا يَدَعون أحداً إلاَّ وقعوا فيه». (تهذيب التهذيب) (٧/ ٢٣٢).

في الأئمة الذين تكلموا في سائر الرواة؛ لأنه تكلمَ في رواة الحديث على اختلافِ بُلدانهم وتبايُنها، أما من حيث المنهج: فيُعَدُّ من الأئمة المعتدِلين، منهجُه في ذلك منهجُ شيخَيه أحمد وابنِ المديني(١).

٣- علم علل الحديث:

يُعدُّ علمُ عِلَلِ الحديث من أدقِّ العلوم وأصعبِها؛ لخفاءِ أمرِه وغموضِ شأنِه، وعدمِ تمكُّنِ غيرِ العالِمِ البصيرِ الناقدِ من مزاولَتِه، فلذلك لم يَشتَغِل به إلاّ القلَّةُ من أهلِ الخبرة والدرايَة، ومن أولئك الأئمة: الإمامُ أبو داود، قال ابنُ مندة: «الذين أخرجوا الصحيحَ، وميَّزوا الثابتَ من المعلولِ، والخطأَ من الصواب أربعة: البخاري، ومسلم، وأبو داود السجستاني، والنسائي»(٢).

وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي: «كان أبو داود أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول اللَّه ﷺ وعلمِه وعلَلِه وسندِه»(٣).

وسيأتي عرضُ نماذج من فوائدِه في العلل في أواخر هذه الرسالة - إن شاء اللَّه تعالى -.

٤- فقه الحديث:

بلغ أبو داود في الفقه رتبةَ الاجتهاد، وهو قرينُ الإمام البخاريِّ في ذلك، شهدَ له بذلك الأئمة، منهم شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، فقد سُئِلَ - رحمه اللَّه -: «هل البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة... هل كان هؤلاء مجتهِدين لم يُقلِّدوا أحداً من الأئمة، أم كانوا مقلِّدين؟

فأجاب: «أما البخاريُّ وأبو داود: فإمَامَان في الفقه، من أهل الاجتهاد.

---

(١) انظر: دراسة محقِّقي (سؤالات الآجري): الدكتور محمد علي قاسم العمري (ص/ ٢٦-٣٧)، والدكتور عبد العليم البستوي (١/ ٣٧) وما بعدها.
(٢) (شروط الأئمة) لابن مندة (ص/ ٤٢) - بتصرف يسير -.
(٣) (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٨).

وأمّا مسلمٌ والترمذي والنسائي وابن ماجة (وذكر آخرين): فهم على مذهب أهل الحديث. . . » [(١)].

ومما سبقَ يُعلم أنّ أبا داود كان - كما صرَّحَ به ابنُ حبان - «أحدَ أئمة الدنيا فقهاً، وعلماً، وحفظاً، ونسكاً، وورعاً، وإتقاناً، ممن جمعَ، وصنَّف، وذبَّ عن السنن، وقمعَ مَن خالفَها وانتحلَ ضدَّها»[(٢)].

ولأجل مكانتِه هذه: لجأ إليه الأميرُ الموفَّق لينتقلَ إلى البصرة لتعمر به، وكان الأميرُ الموفَّقُ موفَّقاً في اختياره، حيث استعادَت البصرةُ مكانتَها في الحديث والفقه بعد أن سكنَها الإمامُ أبو داود.

ولأجل مكانتِه هذه جاءَ سهلٌ التستُريُّ - الزاهد المعروف - فقبَّلَه بين عينيه - وستأتي قصَّتُه في المبحث السابع - قال السِّلَفيُّ معلِّقاً على صنيع سهل التستري: «لم يَسهُل على سَهل هذا الفعلُ مع انقِباضِه عن الناس، وانزوائِه عنهم ميلاً منه إلى اليأس، وإيثارِه الخمولَ، وتركِه الفضول: إلا لإحياءِ أبي داود الحديثَ والشرعَ الشريفَ بالبصرةِ عقيبَ ما جرى عليها من الزنوج القائمين مع القرمطي، وخرابِها، وقتل علمائِها وأعيانها: ما جرى، واشتهرَ عند الخاص والعام من الورَى، وإتيان الموفق إليه وسؤاله إياه على التوجُّه في الانتقال إليها ليُرْحلَ إليه ويؤخَذَ عنه كتابُه السنن وغيرُ ذلك من علومه، وتعمر به؛ إذ تحقَّقَ أنّ مقامَه بها وكونَه بين أهليها يقومُ مقام كُماةِ أنجادِ وحُماةِ أمجاد، وقليلٌ ما فعلَه سهلٌ في حقِّه. . . » [(٣)].

ومما يدل على تميز أبي داود وبروزه في الفقه واهتمامه بهذا الباب: ما رواه عنه تلميذُه ابنُ داسة قال : سمعت أبا داود يقول: «كتبتُ عن

---

(١) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (٢٠/ ٣٩-٤٠).

(٢) (الثقات) لابن حبان (٨/ ٢٨٢).

(٣) (مقدمة السلفي على معالم السنن) (٤/ ٣٣٧).

رفع المسهم

رسول الله ﷺ خمسَمائة ألف حديث، انتخبُت منها ما ضَمَّنْتُه هذا الكتاب- يعني : كتاب السنن- جمعت فيه أربعة ألاف وثمان مائة حديث، ذكرت الصحيحَ ومايشبهه ويقاربه، ويكفي الإنسان لدينه[١] من ذلك أربعة أحاديث :

أحدها : قوله ﷺ: «الأعمال بالنيات»[٢].

والثاني : قوله ﷺ: «من حسن إسلام المرء تركُه ما لا يعنيه»[٣].

والثالث: قوله ﷺ: «لا يكون المرء مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه»[٤].

والرابع : قوله ﷺ: «الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشتبهات»[٥].[٦]

(١) علَّق الإمام الذهبيُّ على هذا بقوله : «قولُه : (يكفي الإنسان لدينه) ممنوع، بل يحتاج المسلمُ إلى عددٍ كثير من السنن الصحيحة مع القرآن» . (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٠).
ولا شك أن مراد أبي داود بالكفاية هنا : أن هذه الأحاديث تشتمل على أصولٍ جامعة تدخل في كثير من جوانب حياة المسلم.

(٢) أخرجه البخاري (ح / ١).

(٣) رواه مالك في(الموطأ) (٢/ ٩٠٣) ومن طريقه الترمذيُّ (ح/ ٢٣١٨)، كلاهما من رواية الزهري عن زين العابدين على بن الحسين، عن النبي ﷺ مرسلا.
ورواه أيضا الترمذي (ح/ ٢٣١٧)، وابن ماجه (ح/ ٣٩٧٦)،وابن حبان (ح/ ٢٢٩) من طريق قرة بن عبدالرحمن بن حيويل ، عن الزهري، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.
والمحفوظ هو الطريق المرسلة؛ فإن قرة بن عبد الرحمن صدوق له مناكير، كما في «التقريب» وقد رجح هذا الطريق كلٌّ من الأئمة: أحمد، وابن معين، والبخاري. والترمذي، والدارقطني.
بينما أورد النوويُّ في (الأربعين) الطريقَ الموصولة وحسَّنها ، وصححه الشيخ الألباني في (صحيح الجامع) (ح/ ٥٧٨٧).

(٤) أخرجه البخاري (ح/ ١٣)، ومسلم (ح/ ٤٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري (ح/ ٥٢)، ومسلم (ح/ ١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٦) انظر : (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٧)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٦).

وفي رواية ابن الأعرابي عنه أدخل فيها حديث: « إن الله لا يقبل إلا طيباً»[١].

وكلام أبي داود هذا يدلُّ على مدى الجهد الذي بذلَه في جمع سُنَّة النبي ﷺ، وعلى عظمة كتابه «السنن»؛ لكونه عُصارة ذلك الكَمِّ الهائل من الأحاديث التي دَوَّنها أبو داود في رحلاته المتكررة المتلاحقة.

كما يدل على مكانة الإمامِ أبي داود المتميِّزة في فقه الحديث ومقاصِده؛ حيث إنه أشار في كلامه السابق إلى أن هذه الأحاديث الأربعة - أو الخمسة - تمثلُ أهميةً خاصةً؛ لكونها أصولاً جامعة لكثير من الأبواب.

---

(١) أخرجه مسلم (ح/ ١٠١٥) من حديث أبي هريرة ﷺ مطولاً.

رفع المسهم غفر الله له ولوالديه

المبحث السابع: ثناءُ العلماء عليه

ليس من الغريبِ أن تَتَزاحَمَ كلماتُ الأئمة - المتقدِّمين منهم والمتأخرين - على الثناءِ على إمامٍ كأبي داود، فمكانتُه العلميةُ جديرةٌ بأن تَنتَزِعَ جُمَلَ الثناء والمديح عليه مِن كلِّ مَن له نظرٌ في الرجال والتواريخ؛ ولذلك فما مِن أحد ذكرَه إلاّ وأثنى عليه وأبدى إعجابَه به، أو اكتفى بنقل ثناء المتقدمين عليه.

ولو أردتُ أن أستقصي ما قيل فيه من الثناء: لَحاولتُ شطَطاً، ولكنني أنقلُ هنا شذراتٍ مما قيل فيه، فمن أقوال العلماء في الثناء عليه:

قال الإمامان: محمد بن إسحاق الصَّاغاني (ت٢٧٠هـ) وإبراهيم الحربي (ت٢٨١هـ) - لَما صنَّفَ أبو داود (السنن) -: «أُلين لأبي داود الحديثُ كما أُلين لداود (الحديد)»[١].

وقال تلميذُه علَّان بن عبد الصمد (ت٢٨٩هـ): «كان أبو داود من فرسان هذا الشأن»[٢].

وقال موسى بن هارون الحافظ (ت٢٩٤): «خُلِقَ أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، ما رأيتُ أفضلَ منه»[٣].

وقال أبو بكر الخلال الفقيه المعروف (ت٣١١هـ): أبو داود سليمان ابن الأشعث السجستاني الإمام المقدَّم في زمانه، رجلٌ لم يَسبِقه إلى معرفته بتخريج العلوم، وبصرِه بمواضعِها: أحدٌ في زمانه، رجلٌ وَرِعٌ مقدَّم[٤].

وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي (ت٣٣٤هـ) في (تاريخ هراة)

---

(١) (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/١٩٦)، (تهذيب الكمال) (١١/٣٦٥).
(٢) (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/١٩٨)، (إكمال تهذيب الكمال) (٦/٣٨).
(٣) (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/١٩٦)، (تهذيب الكمال) (١١/٣٦٥).
(٤) (تاريخ بغداد) (٩/٥٧).

- وابن خلّكان -: «كان أحدَ حُفَّاظ الإسلامِ لحديثِ رسولِ اللّه ﷺ وعِلْمِه، وعِلَلِه، وسندِه، في أعلى درجة النسك، والعفاف، والصلاح، والورع، من فرسان الحديث»(١).

وذكرَ الخلّال أنه كان إبراهيم الأصفهاني (ت٢٦٦هـ) وأبو بكر بن صدَقة (ت٢٩٣هـ) يَرفعان من قدره، ويَذكرانِه بما لا يَذكران أحداً في زمانِه بمثله(٢).

وقال محمد بن مخلد الحافظ (ت٣٣١هـ): «كان يَفي بمذاكَرَة مائة ألف حديث، أقَرَّ له أهلُ زمانه بالحفظ»(٣).

وقال مَسلَمة بن قاسم (ت٣٥٣هـ): «كان ثقةً، زاهداً، عارِفاً بالحديث، إمامَ عصره في ذلك»(٤).

وقال ابن حبان (ت٣٥٤هـ) - وتبعَه أبو سعد السمعانيُّ (ت٥٦٢هـ)-: «أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً، وعلماً، وحفظاً، ونسكاً، وورعاً، واتقاناً، مِمَّن جمَع وصنَّف، وذبَّ عن السُّنَن، وقمَعَ مَن خالفَها وانتَحَلَ ضدَّها»(٥).

وقال الحاكمُ النيسابوري (ت٤٠٥هـ): «كان أبو داود إمامَ أهل الحديث في عصرِه بلا مُدافَعة»(٦).

---

(١) أسندَه إليه الخطيبُ في (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٨)، وابنُ عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٨)، وذكرَه المزيُّ في (التهذيب) (١١/ ٣٦٥)، والذهبيُّ في (السير) (١٣/ ٢١١)، وانظر: (وفيات الأعيان) لابن خلكان (٢/ ٤٠٤).

(٢) انظر: (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٧)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٧)، (التقييد) (٢/ ٦).

(٣) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٢)، (بذل المجهود) للسخاوي (ص/ ٨٥).

(٤) (تهذيب التهذيب) (٢/ ٨٥)، (بذل المجهود) للسخاوي (ص/ ٨٦)، (ختم سنن أبي داود) للبصري (ص/ ٨٨).

(٥) (الثقات) لابن حبان (٨/ ٢٨٢)، (الأنساب) للسمعاني (٣/ ٢٢٥).

(٦) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٣)، (بذل المجهود) (ص/ ٨٦)، (ختم سنن الإمام أبي داود) (ص/ ٨٤).

وقال الإمام النووي (ت٦٧٦هـ): «واتفقَ العلماءُ على الثناء على أبي داود، وَوَصفِه بالحفظِ التامِّ، والعلمِ الوافر، والإتقان، والورع، والدين، والفهمِ الثاقبِ في الحديثِ وفي غيرِه»[١].

وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٧هـ): «البخاري وأبو داود أفقهُ أهلِ الصحيح والسنن»[٢].

وقال الذهبي (ت٧٤٨هـ): «الإمام، شيخ السنة، مقدَّم الحفاظ»[٣]، وقال: «ثبتٌ، حجة، إمامٌ، عامل»[٤].

وقال الحافظُ ابنُ كثير (ت٧٧٤هـ): «أحدُ أئمة الحديث الرَّحَّالين الجوَّالين في الآفاق والأقاليم، جمعَ وصنَّفَ وخرَّج وألَّف، وسمعَ الكثيرَ عن مشايخ البلدان في الشام، ومصر، والجزيرة، والعراق، وخراسان، وغير ذلك، وله «السننُ» المشهورةُ المتداولةُ بين العلماء...»[٥].

وجاءَ سهلُ بنُ عبد اللَّه التَّسترِي (ت٢٨٣هـ) إلى أبي داود فقيل: هذا سهلُ بنُ عبد اللَّه التستريُّ جاءَكَ زائراً، فرحَّبَ به، وأجلسَه، فقال سهلٌ: يا أبا داود، إنّ لي إليكَ حاجةً، قال: وما هي؟ قال: حتى تقول قد قضيتُها مع الإمكان، قال: قضيتُها مع الإمكان، قال: أخرِج إليَّ لسانَكَ الذي تُحدِّثُ به أحاديثَ رسول اللَّه ﷺ حتى أقبِّلَه، قال: فأخرجَ إليه لسانَه، فقبَّلَه[٦].

والثناءُ عليه من الأئمة المتقدِّمين والمتأخرين كثيرٌ جداً، وأكتفي بما

---

(١) (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (٢/ ٢٢٥)، وانظر: (الإيجاز) له (ص/ ٥٩).
(٢) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام) (٢٠/ ٣٢١).
(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٠٣).
(٤) (الكاشف) للذهبي (١/ ٤٥٧).
(٥) (البداية والنهاية) لابن كثير (١٤/ ٦١٦).
(٦) (مقدمة السِّلَفي على معالم السنن) (٤/ ٣٣٧)، (التقييد) لابن نقطة (٢/ ٩)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٦). وانظر تعليق السِّلَفيِّ على صنيع سهل التستري فيما سبق عند الحديثِ عن مكانة أبي داود - رحمه الله تعالى -.

رفع المسهم

سردتُه هنا، مختتماً بما ذكرَه الحافظُ السِّلَفيُّ (٥٧٦هـ) - بعد ذكرِه لبعض ما قيل من ثناء العلماء على أبي داود - قال: «وفضائلُ أبي داود كثيرة، ورتبتُه بين أهل الرُّتَبِ كبيرة، وما أوردتُه ههنا من فضلِه وقولِ كبيرٍ بعد كبير: فقليلٌ من كثير...»[١].

* * *

(١) (مقدمة السِّلَفي لمعالم السنن) (٤/ ٣٣٧-٣٣٨).

رفع المسلم

الباب الثاني
سنن الإمام أبي داود السجستاني

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بسنن الإمام أبي داود.

وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول: التعريف بسنن الإمام أبي داود.

المبحث الثاني: رواةُ «سنن الإمام أبي داود».

المبحث الثالث: أقسامُ الكتاب، وتبويبُه، وعددُ أحاديثِه، وعددُ الأحاديث التي انتخَبَ «**السننَ**» منها.

المبحث الرابع: مكانة «سنن الإمام أبي داود»، وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: عنايةُ العلماء بسنن الإمام أبي داود.

الفصل الثاني: منهجُ الإمام أبي داود السجستاني في سُنَنِه.

وفيه ستةُ مباحث:

المبحث الأول: منهجُ الإمام أبي داود في تراجم الأبواب.

المبحث الثاني: محاولَتُه استيعابَ أحاديث الأحكام، مع مراعاة الاختصار.

المبحث الثالث: شرطُ الإمام أبي داود في سننه.

المبحث الرابع: درجةُ ما سكتَ عنه أبو داود.

المبحث الخامس: المعلَّق في سنن الإمام أبي داود.

المبحث السادس: الصناعةُ الحديثيَّةُ في سنن الإمام أبي داود.

الفصل الأول
التعريف بسنن الإمام أبي داود

وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول
التعريف بسنن الإمام أبي داود

أولاً: اسم الكتاب:

اشتُهِرَ هذا الكتاب باسم «السنن» - أو «**سنن أبي داود**» مضافاً إلى مؤلِّفِه -، ويبدو أنّ المؤلِّفَ نفسَه سمَّاه بهذا الاسم، ومما يُستَدلُّ لذلك: قولُه: «فإنكم سألتم أن أذكُرَ لكم الأحاديثَ التي في كتاب «السُّنَن» أهي أصحُّ ما عرفت بالباب ؟» [(١)]، وقولُه: «وإنّ من الأحاديث في كتابي «**السُّنَن**» ما ليس بمتصِل، وهو مرسَل» [(٢)]، وهكذا ذكرَه في عدة مواضع من رسالته المذكورة [(٣)].

والسُّنَنُ جمعُ سنة، وهي عند الجمهور تُرادِفُ الحديث، ولكنَّ مرادَ أبي داود بالسنن هنا هي أحاديث الأحكام فقط، وهو أقرب إلى الاصطلاح الذي استقرَّ عليه المتأخرون، وهو أنّ كتب «السُّنَن» هي الكتب المرتَّبة على الأبواب الفقهية، من الإيمان، والطهارة، والصلاة، والزكاة، وهكذا.

ثانياً: موضوع الكتاب:

موضوعُه هو أحاديثُ الأحكام، كما يوحي بذلك اسمُ الكتاب، وقد

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سُنَنِه) (ص/ ٦٣).
(٢) المصدر السابق (ص/ ٧٤).
(٣) انظر : (ص/ ٦٦، ٦٧، ٧٢، ٧٦، ٨١).

صرَّحَ المؤلِّفُ بذلك في آخرِ رسالته إلى أهل مكة قائلاً: «وإنما لم أصَنِّف في كتاب (السُّنَن) إلاَّ الأحكام، ولم أصنِّف كتبَ الزهد، وفضائلَ الأعمال، وغيرها، فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كلها في الأحكام، فأما أحاديث كثيرة صحاح في الزهد والفضائل وغيرِها: فلم أخرجها»[١].

وكتابُ أبي داود يُعتَبَرُ أول كتابٍ مؤلَّفٍ في أحاديث الأحكام، يقولُ الخطابيُّ: «فأمَّا السنن المحضة: فلم يقصد واحدٌ منهم جمعَها واستيفاءَها، ولم يَقدر على تخليصِها واختصارِ مواضعِها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة ومن أدلَّةِ سياقِها على ما اتفقَ لأبي داود»[٢].

وقال: «وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديثِ في أصول العلم وأمَّهاتِ السنَن وأحكامِ الفقهِ: ما لا نعلمُ متقدِّماً ما سبقَه إليه، ولا متأخِّراً لحقَه فيه»[٣].

ثالثاً: متى ألَّفَ أبو داود كتابَه «السنن»[٤]؟

النصوصُ المتوفِّرة في هذا الموضوع لا تمكِّننا من الجزم بتحديد زمان تأليف أبي داود لكتابه «السنن»، فممَّا يُذكر في هذا السياق قولُ الخطيب البغدادي: «وقَدِمَ بغدادَ غيرَ مرّة، وروى كتابَه المصنَّفَ في السنن بها، ونقلَه عنه أهلُها، ويُقال: إنه صنَّفَه قديماً، وعرضَه على أحمد بن حنبل، فاستجادَه واستحسنَه»[٥].

---

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة) (ص/ ٨١).
(٢) (معالم السنن) للخطابي (١/ ١١).
(٣) المصدر السابق (١/ ١٢).
(٤) انظر: (الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن) للبراك (ص/ ٤٧)، (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) للدكتور علي عجين (١/ ٥٣)، (أبو داود حياته وسننه) للدكتور محمد لطفي الصباغ (ص/ ٢٨٨-٢٨٩).
(٥) (تاريخ بغداد) للخطيب (٩/ ٥٦).

رفع عبد الرحمن الهندي

وهذا النصُّ يُفيدُ أنّ تأليفَه كان قبل وفاة الإمام أحمد سنة ٢٤١هـ[١]، كما يُستفاد من هذا النصِّ أنَّ تأليفَ أبي داود لكتابه «السنن» كان مبكِّراً جدًّا؛ إذ إنه توفي سنة ٢٧٥هـ، أي: بعد (٣٤) سنة من وفاة الإمام أحمد.

وظلَّ أبو داود يُعنى بالكتاب ترتيباً وإقراءًا طيلة هذه السنوات الممتدَّة بين تأليفه للكتاب وبين وفاتِه، ومما يدل على ذلك:

١- قولُ راوي الكتاب الإمام الحافظ أبو علي اللؤلؤي الذي قال بعد أن روى الحديث (٩١١): «هذا الحديثُ لم يقرأه أبو داود في العرضة الرابعة»، قال صاحبُ (عون المعبود)[٢]: «أي: لما حدَّث وقرأ أبو داود هذا الكتاب في المرَّة الرابعة: لم يَقرأ هذا الحديث».

---

(١) وهناك نصَّان آخران في الموضوع لا يخلوان من إشكال:
أولهما: ما قاله محمد بن صالح الهاشمي - كما في (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/ ٢٢٤) -: قال لنا أبو داود: أقمتُ بطرسوس عشرين سنةً أكتبُ المسندَ، فكتبتُ أربعةَ آلاف حديث...». وهذا النصُّ يدلُّ على استقرارِ أبي داود تلك المدة الزمنية في طرسوس، وأنّ تأليفَه للسنن كان هناك. وهذا النصُّ لا يخلو من إشكالٍ سبقَ ذكرُه في مبحث رحلاتِ أبي داود - عند ذكر مدينة طرسوس -. يُضاف إلى ذلك أنّ هذه الروايةَ وردَت عن ابن داسة أيضاً، وليس في روايتِه هذه الجملة، كما أن هناك اختلافاً في اللفظ، فلفظُه عند السخاوي: «أقمتُ بطرسوس عشرين سنة، فاجتهدت في المسند، فإذا هو أربعةُ آلاف حديث، وإذا مدارُ...»، مما يدلُّ على تغييرٍ حصلَ في الجملة، والله تعالى أعلم.
والثاني: ما نقلَه الزركشيُّ في (النكت على مقدمة ابن الصلاح) (١/ ١٩١) وهو: قال الزركشي: وعنه - أي: عن أبي داود -: «ما في كتاب السنن حديثٌ إلاّ وقد عرضتُه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين»، وهذا يدلُّ على أنه أتمَّ تأليفَه قبل وفاة ابن معين سنة ٢٣٣هـ.
وهذا النصُّ لا يخلو من إشكال، وهو أنّ في كتاب السنن روايات كثيرة عن المصريين، منها (١٤٩) رواية فقط عن الإمام أحمد بن صالح المصري، و(٨٠) رواية عن أحمد بن عمرو بن السرح، وأبو داود رحلَ إلى مصر عام ٢٤٠هـ، فكيف عرض هذه الروايات على ابن معين قبل سنة ٢٣٣هـ؟!

(٢) (١/ ٣٤٣).

٢- وقال عليُّ بنُ الحسن بن العبد - أحدُ رواته أيضاً -: «سمعتُ كتابَ السنن من أبي داود ستَّ مِرار، بقيت من المرة السادسةِ بقيَّة»[1]، وفي تتمة الخبر أنه قرأها في السنة التي ماتَ أبو داود فيها، وهي سنة ٢٧٥هـ.

٣- ومن ذلك ما نقلَه أبو بكر بن داسة عن أبي داود من قوله: «كتبتُ عن رسول اللَّه ﷺ خمسمائة ألفِ حديث، انتخبتُ منها ما ضمنته هذا الكتاب. . .»[2].

وكلُّ هذا يدلُّ على أنه قد ألفه مبكِّراً، وظلَّ يرويه ويُقرئه ويُهذِّبه إلى أن وافته المنيَّةُ عام ٢٧٥هـ، وأنه كان قد انتهى من تأليف أصلِ الكتاب قبل وفاة الإمام أحمد - رحمه اللَّه تعالى -.

أما ما جزمَ به بعضُ الباحثين من أنه ألَّفَه قبل سنة ٢٢٠هـ[3]: فلا شك في خطئه؛ لأنّ هذه السنة هي بداية رحلة أبي داود إلى البلاد العربية، فكيف أودعَ فيه روايات شيوخه البغداديين والبصريِّيْن والكوفيين والحجازيين والشاميين والمصريين وهو لم يلتقِ بهم بعدُ أصلاً ؟!

رابعاً: تجزئة الكتاب:

ذكرَ أبو داود في «رسالتِه إلى أهل مكة»[4] أنّ عددَ كتب هذه السنن هو (١٨) جزءاً مع المراسيل، منها جزءٌ واحدٌ مراسيل.

ويبدو أنّ النسَّاخ والرواة قد جزَّؤوا الكتابَ إلى أجزاء، وهذه التجزئةُ تختلف باختلاف المجزِّئين.

أما الخطيبُ البغداديُّ - وهو الذي روى سننَ أبي داود برواية اللؤلؤي

(١) ورد هذا في نهاية رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ل: ٣/أ-ب).
(٢) (مقدمة السلفي لمعالم السنن) - المطبوعة في آخر (المعالم) - (٤/ ٣٦٦).
(٣) جزم به الشيخ عبد الله صالح البراك في (الإمام أبو داود) (ص/ ٤٧).
(٤) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه) (ص/ ٧٨).

رفع المسهم

- فقد جزَّأه إلى اثنين وثلاثين جزءاً، لا كما زعَمَ البعضُ أنه جزَّأه ثلاثين جزءاً.

خامساً: طبعات الكتاب:

طُبع كتابُ السنن عدة طبعات منذ عام ١٢٧١هـ، وبعضُهم يذكر في المقدمة النسخَ التي اعتمد عليها في الطبع، وآخرون - وهم الأكثر - لا يذكرون شيئاً.

❑ **وفيما يلي استعراضٌ لبعض طبعاتِه:**

١- لعل أقدمها طبعةُ دهلي - الهند - سنة ١٢٧١هـ، ثم ١٢٧٢هـ، ثم ١٢٨٣هـ.

٢- وطُبع في القاهرة - المطبعة الكاستلية، سنة ١٢٨٠هـ في مجلدين.

٣- طُبع في الهند، مطبع نول كشور، ١٣٠٥هـ، وبهامشه تعليقات الخطابي.

٤- وطُبع في القاهرة بهامش شرح الموطأ للزرقاني، سنة ١٣١٠هـ.

٥- وطُبع في الهند في لكهنو، مطبع أصح المطابع، ١٣١٨هـ، وبهامشِه عون الودود شرح سنن أبي داود، لأبي الحسنات الفنجابي، في مجلدين.

٦- وطُبع في الهند، في حيدر آباد، ١٣٩١، ١٣٩٣هـ.

❑ **التعريف ببعض الطبعات:**

١- طُبع طبعة حجرية في الهند عام ١٣٢٣هـ في أربع مجلداتٍ كبار، وهي من أجود طبعات هذا الكتاب من حيث ضبطُ نصِّ أبي داود، وكذلك اعتمادُه على الأصول، حيث اعتمدَ على (١١) نسخةً من رواية اللؤلؤي، وواحدة من رواية ابن داسة، واستفادَ من كلام المزيِّ في الروايات الأخرى، فأصبحَ متنُه مقابَلاً على عدة نسخ، مع الاعتماد على رواية اللؤلؤي. وقد أعيد نشرُ هذا الكتاب، وصُفَّ على الطباعة الحديثة، وجُعِلَ

رفع المسهم

في الأعلى متنُ السنن، وفي الأسفل عونُ المعبود، وصدر في (١٤) جزءاً، نشرَه محمد عبد المحسن السلفي، صاحبُ المكتبة السلفية في المدينة النبوية، بضبط عبد الرحمن بن محمد عثمان، وطُبع الكتاب عام ١٣٨٨هـ، ولكن الطبعة الحجريَّة أدقُّ وأضبط.

٢- طبعة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: طُبعت الطبعة الأولى في القاهرة عام ١٣٥٤هـ بمراجعة وضبط وتعليق الشيخ المذكور، في مطبعة مصطفى البابي الحلبي، والطبعة الثانية في ١٣٦٩هـ، ثم أعيد طبعُه مراراً في بيروت، والرياض، واستانبول، في أربعة أجزاء، في مجلدين. ولم يُشر الشيخ إلى النسخ التي اعتمدَ عليها، يقول الشيخ عبد اللَّه البراك: «والذي رأيتُه في بعض حواشيه: أنه اعتمدَ على مَن سبقَه»[1].

٣- طبعة الشيخَين عبيد الدعاس وعادل السيد: طُبعت في خمسة مجلدات، صدر الجزء الأول عام ١٣٨٨هـ، والجزء الخامسُ عام ١٣٩٤هـ، وذيَّلَاه بشرح الإمام الخطابي، وقامَا بتخريج أحاديث الكتاب، وأشارا إلى أنهما اعتمدا على نسخةٍ خطِّيَّةٍ كُتِبَت عام ١١٣٢هـ، وكذلك على نسخة الشيخ محيي الدين عبد الحميد، وعلى نسخٍ أخرى كلها مطبوعة، ووضعَا فهرساً للأحاديث.

٤- طُبع في جدة بتحقيق الشيخ محمد عوامة، وهي في خمسة مجلدات، ومجلد سادس للفهارس المختلفة، وذكرَ أنه اعتمدَ على نسخة الحافظ ابن حجر العسقلاني، إضافة إلى سبع نسخٍ أخرى. وكان الحافظُ ابنُ حجر يُشير إلى اختلاف نسخ الروايات، مع اعتمادِه على رواية اللؤلؤي، والمحقِّقُ أشارَ إلى هذه الفروق بين النسخ، كما أنه ذكرَ في المقدمة تفاصيل عن النسخ التي قابلَ عليها نسخةَ الحافظ ابن حجر.

---

(١) (الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن) للبراك (ص/٥٦).

٥- طُبع أخيراً في مجلدٍ واحد عدة طبعاتٍ وقفت على أربعةٍ منها، وهي:

أ- طبعة دار السلام - في الرياض - عام ١٤٢٠هـ، بإشراف الشيخ صالح آل الشيخ.

ب- طبعة بيت الأفكار الدولية عام ٢٠٠٤م. وقد اعتمدوا على طبعة الدعاس، كما ذكروا أحكامَ الشيخ الألباني على الأحاديث، وكذلك حواشي المنذري وابن القيم، وفي آخرها فهرس للأحاديث.

جـ- طبعة مكتبة المعارف بالرياض، باعتناء الشيخ مشهور حسن آل سلمان، وقد اعتمدَ على الطبعة الحجرية الهندية التي هي أصل عون المعبود، ووضع أحكام الشيخ الألباني على الأحاديث، وذيَّلَه بفهرس الأحاديث.

د- طبعة دار ابن حزم، ببيروت، عام ١٤١٩هـ.

ولعلَّ أدقَّ هذه الطبعات كلِّها: هي الطبعةُ الحجريَّة من نسخة عون المعبود، أمَّا النسخة المطبوعة على الصف الحديث: ففيها أخطاء، وليست كالطبعة الحجَريَّة. واللَّه تعالى أعلم.

تنبيه مهم:

هناك خطأٌ تواردَت عليه جميعُ النسخ المطبوعة بلا استثناء، وكذلك جميعُ النسخ المخطوطة التي اطلعت عليها، وهي سبعة، منها نسخةُ الخطيب[1]، وهو في (ح/١٠١٨) حيث قال فيه أبو داود:

«حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ - ح

وحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا مَسْلَمَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالاَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحذَّاء،

---

(١) (ل/١٥٥/ب) - نسخة فيض الله -، وكذلك نسخة مكتبة باريس من رواية ابن داسة (٤٣/أ).

حَدَّثَنَا أَبُو قِلَابَةَ، عَن أَبِي المهَلَّب، عَن عِمرَانَ بن حُصَيْنٍ، قَالَ: «**سَلَّمَ رَسُولُ اللَّه ﷺ فِي ثَلاثِ رَكَعَاتٍ مِن العَصْرِ ثُمَّ دَخَلَ - قَالَ عَنْ مَسْلَمَةَ - الْحُجَرَ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْخِرْبَاقُ كَانَ طَوِيلَ الْيَدَيْنِ فَقَالَ لَهُ: أَقُصِرَتْ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ الله؟ فَخَرَجَ مُغْضَبًا يَجُرُّ رِدَاءَهُ فَقَالَ: أَصَدَقَ؟! قَالُوا: نَعَمْ، فَصَلَّى تِلْكَ الرَّكعَةَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْهَا، ثُمَّ سَلَّمَ**».

والخطأُ هنا في قولِه: «**قالٍ عن مسلمة**»، والصحيحُ: «**قالَ غيرُ مسلمة**»، وهذا التصويبُ من «مستخرج أبي عوانة»، حيث روى هذا الحديثَ عن أبي داود نفسِه[1]، وفيه: «**غير**» بدل «**عن**».

وكنتُ علَّقتُ على «مستخرج أبي عوانة» - في الجزء الذي حقَّقتُه في رسالتي للماجستير[2] - في هذا الموضع بما يلي: «كذا في جميع النسخ[3]، والمراد هو: يزيدُ بنُ زُرَيع وغيرُه من تلاميذ خالد، وتؤيده روايةُ النسائي في «المجتبى»[4] عن أبي الأشعث [أحمد بن المقدام]، عن يزيد بن زُرَيع، به، بنحوه، بلفظ: «**فدخل منزله**». وعند مسلم في «صحيحه»[5]، وابن ماجه[6]، وابن خزيمة[7] من طرق، عن عبد الوهاب الثقفي، عن خالد، به بلفظ: «**فدخل الحُجْرَةَ**». وعند مسلم[8] من طريق ابنِ عُلَيَّة، عن خالد به بلفظ: «**دخَلَ منزلَه**». وفي هذا تظهر فائدة عدول

---

(١) في كتاب الصلاة، باب بيان التسليم بعد سجدتَي السهو، والبناء على صلاتِه بعد دخولِه منزلَه، ورجوعه إلى مصلَّاه إذا كان ناسِياً.

(٢) (١/ ٤٥١ح/ ٢٠٣).

(٣) أي : كذا - « غير » - في جميع نسخ مستخرج أبي عوانة.

(٤) (٣/ ٢٦)، باب ذكر الاختلاف على أبي هريرة في السجدتَين.

(٥) (ح/ ٥٧٤/ ١٠٢).

(٦) (ح/ ١٢١٥).

(٧) (ح/ ١٠٥٤).

(٨) (ح/ ٥٧٤).

المصنف عن قوله: «**قال يزيد**» إلى قوله: «**غير مسلمة**»؛ حيث إنَّ الصيغةَ الأخيرة تشملُ يزيدَ وغيرَه، وهذا مقصود - على ما يظهر.

هذا، وفي نسخ سنن أبي داود - شيخ المصنف في الحديث المذكور- المطبوعة بلفظ: «**قال عن مسلمة: الحُجَر**»، وعلى هذا ينعكس المعنى، ونسخ السنن مطبقة على هذا. . . وشَرَحَ صاحبُ «بذل المجهود»[١] الجملةَ المذكورة بقوله: «يعني: زاد مسلمةُ بعد قوله: «ثم دخل» لفظَ «الحُجَر»، ولم يذكره مسدَّدٌ عن شيخه يزيد بن زريع». وبنحوه قال محمود السبكي»[٢].

وكنتُ قد عرضتُ ما نقلتُه هنا على شيخِنا العلامة عبد المحسن العباد - أثناء قراءتِنا عليه سننَ أبي داود - فاستحسنَ ما كتبتُه، وأيَّدَه بقرينةٍ أخرى أيضاً، وهي أنه ليس من عادة أبي داود أن يقول: «قال عن فلان».

أمَّا كلمة «**غير**» - على النحو الذي استُعمِلَت هنا -: فقد استعملَها أبو داود في غير هذا الموضع أيضاً، منها في (ح/ ١٢٣٥، ٢٦٧٥).

فالصحيحُ أنّ كلمة «**عن**» هنا خطأ، والصواب: «**غير**»، واللَّه تعالى أعلم.

---

(١) (٥/ ٣٨٣-٣٨٤).

(٢) في (المنهل العذب المورود) (٦/ ١٤٣).

المبحث الثاني: رواةُ «سنن الإمام أبي داود»

روى كتابَ «السنن» عن أبي داود جماعةٌ كثيرون، لكنَّ الذين اشتهروا بروايتِه عنه بالأسانيد المتصلةِ إليه خمسةٌ وهم:

١- أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللُّؤلؤي البصري (ت٣٣٣هـ):

وصفَه الذهبيُّ بأنه «الإمام، المحدِّث، الصدوق»(١). و«اللؤلؤيُّ» نسبة إلى بيع اللؤلؤ(٢).

وروايةُ اللؤلؤيِّ أصحُّ الروايات؛ لأنها من آخر ما أملى أبو داود، وقد سمعَ السننَ مراتٍ عديدة كانت آخرُهنَّ في السنة التي توفي فيها أبو داود سنة ٢٧٥هـ. قال القاضي أبو عمر الهاشمي - وهو آخرُ مَن حدَّثَ به عن اللؤلؤي -: «كان أبو علي اللؤلؤيُّ قد قرأ هذا الكتابَ على أبي داود عشرين سنةً، وكان يُسَمَّى ورَّاقَه، والورَّاق عندهم القارئ، وكان هو القارئ لكل قوم يَسمعونه»(٣).

قالَ الشيخ وليُّ الدين أبو زرعة العراقي: «وقد سمعَه اللؤلؤيُّ من أبي داود سنة وفاتِه، وهي سنة خمسٍ وسبعين ومائتَين، فينبغي أن يكون العملُ على روايتِه»(٤).

ويتأيَّدُ هذا بوجود نسخةٍ خطيَّةٍ - وهي نسخة الخطيب - ذُكِرَ فيها تاريخ السماع عن أبي داود، وهو: شهر محرم، من عام ٢٧٥هـ.

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٣٠٧).

(٢) انظر: (الأنساب) للسمعاني (٤/ ١٩٧)، (السير) (١٥/ ٣٠٧).

(٣) (التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد) لابن نقطة (١/ ٣٣)، (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) للسيوطي (٣/ ١١٤٠-١١٤١)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ١٠٠-١٠١).

(٤) (البحر الذي زخر) (٣/ ١١٤١)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ١٠١).

وقد روى عن اللؤلؤيِّ هذه «السنَنَ»: القاسمُ بن جعفر بن عبد الواحد الهاشميُّ أبو عمر البصري (٣٢٢-٤١٤هـ) [١]، وهو من شيوخ الخطيب، قال الخطيب عنه: «كان ثقةً أميناً، ولي القضاءَ بالبصرة، وسمعتُ منه بها (سنَنَ أبي داود)»[٢].

وعنه روى «السنَنَ» الخطيبُ البغدادي (ت٤٦٣هـ)، وهو إمامٌ معروف.

ورواية الخطيب هي التي اعتمدت بالنسبة للشائع من نسخ سنن أبي داود برواية اللؤلؤي.

قال السخاوي: «لم ينفرد الخطيبُ عن الهاشمي، بل هو أيضاً عندنا من طريق أبي علي التُّسْتَري[٣]، وأبي منصور بن شَكْرويه[٤]، كلاهما عن أبي عمر، ولكن بين رواية الخطيب وأبي علي اختلاف يسير.

وقد قرأتُ بخطِّ شيخِنا[٥]: وجدتُ بخطِّ ابن ناصر: «كان أصلُ الخطيب - يعني الذي حدَّث به من السنن - قد كتب قديماً من رواية أبي الحسن ابن العبد، ثم إنّ الخطيبَ عارَضَ به روايتَه عن أبي عمر الهاشمي،

---

(١) ترجمته في: (تاريخ بغداد) (١٢/ ٤٥١)، (المنتظم) (٨/ ١٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٧/ ٢٢٥).

(٢) (تاريخ بغداد) (١٢/ ٤٥١).

(٣) هو أبو علي، علي بن أحمد بن علي بن إبراهيم التستري البصري (ت٤٧٩هـ)، ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٨/ ٤٨١).

وهذه النسخةُ محفوظةٌ في مكتبة باريس برقم (٧٠٧)، وصورتُها موجودةٌ في مكتبة الشيخ أبي الحارث فيصل يوسف العل.

(٤) هو محمد بن أحمد بن علي بن شكرويه الأصبهاني (ت٤٨٢هـ). سافرَ إلى البصرة، فسمع من الهاشميِّ سننَ أبي داود، قال ابنُ طاهر: وإنما سمعَ اليسيرَ منه، وكان له ابنُ عم قد سمعَ الكتابَ كلَّه، وتوفي قديماً، فكشطَ اسمَ ابن عمِّه وأثبتَ اسمَه. ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٨/ ٤٩٣).

(٥) يقصد شيخَه الحافظ ابن حجر العسقلاني.

وغيَّرَ فيه مواضع، وكتبَ فيه زيادات، وربما تركَ فيه ألفاظاً لا تُغَيِّرُ المعنى على لفظ ابن العبد، فلأجل هذا وقعَ بين روايتِه وروايةِ علي التستري اختلافٌ يسيرٌ لا يضرٌّ»[(١)].

وروايةُ اللؤلؤي أشهرُ الروايات، وهي المرادةُ بـ«السنن لأبي داود» إذا أطلِق. قال العظيم آبادي: «فنسخةُ (السُّنَنِ) من رواية اللؤلؤي هي المرَوَّجةُ في ديارنا الهندية وبلادِ الحجاز وبلادِ المشرقِ من العرب، بل أكثر البلاد، وهي المفهومةُ من «السنن لأبي داود» عند الإطلاق، وهذه النسخةُ لخَّصَها المنذريُّ وخرَّج أحاديثَها، وعلى هذه النسخةِ شرحٌ لابن رسلان والحافظِ العراقي، وحاشيةٌ لابن القيِّم والسنديِّ والسيوطيِّ وغيرِهم.

وهذه الروايةُ هي المرادُ في قول صاحبِ (المنتقَى) وصاحبِ (جامعِ الأصول) وصاحبِ (نصبِ الراية) وصاحبِ (المشكاة) وصاحبِ (بلوغِ المرام) وغيرِهم من المحدِّثين: أخرجَه أبو داود.

وأخذَ هذه النسخةَ الإمامُ الحافظُ أبو القاسم عليُّ بنُ الحسن المعروف بابن عساكر الدمشقيُّ في كتابه (الإشراف على معرفة الأطراف)، حتى قال السيوطيُّ: إنّ روايةَ اللؤلؤيِّ من أصحِّ الروايات، واللّه أعلم»[(٢)].

٢- أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسَة التمَّار البصري (ت٣٤٦هـ):

وصفَه الذهبيُّ بأنه «الشيخ الثقة العالِم»، وهو شيخُ الخطابي، وهو آخرُ مَن حدَّثَ بالسننِ كاملاً عن أبي داود[(٣)]، وقد لازَمَه خلال إقامتِه الأخيرة في البصرة، وذكرَ أنه كان يخرج إليه كلَّ يوم[(٤)]. وروايتُه أكملُ

(١) (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٦٥-٦٦).

(٢) (خاتمة عون المعبود شرح سنن أبي داود) للعظيم آبادي (١٤/ ٢٠٢).

(٣) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٥٣٨).

(٤) انظر التفصيل في: (مقدمة السِّلفي) (٤/ ٣٣٧).

رفع عبد الرحمن المسيَّهِم

الروايات[١]، وهي مشهورةٌ في ديار المغرب، وتُقارِبُ روايةَ اللؤلؤي، والاختلافُ بينهما غالباً بالتقديم والتأخير[٢].

وعلى هذه النسخةِ اعتمدَ الخطَّابيُّ في شرحه (معالم السنن)، كما أنّ أكثرَ ما يورِدُه البيهقيُّ في «سننِه الكبرى» وغيرِها من تصانيفِه حديثَ أبي داود: من طريقِه[٣].

وقد سقطَ من رواية ابن داسة من كتاب الأدب، من قولِه «باب ما يقول إذا أصبح وإذا أمسى»، إلى «باب الرجل ينتمي إلى غير مواليه»، فكان يقولُ:

«قال أبو داود»، ولا يقول: «حدثنا أبو داود»[٤].

٣- أبو عيسى إسحاق بن موسى الرَّمْلي ورَّاقُ أبي داود (ت٣٢٠هـ)[٥]:

وثَّقَه الدارقطنيُّ، وروايتُه تُقارِبُ روايةَ ابن داسة[٦]، وهذه الرواية

---

(١) انظر: (النكت على مقدمة ابن الصلاح) للزركشي (١/ ٣٤٠)، (تدريب الراوي) للسيوطي (١/ ١٧٠).

(٢) انظر: (الحطة) للنواب صديق حسن خان (ص/ ٣٨٩)، (خاتمة عون المعبود) (١٤/ ٢٠٢).
قال العظيم آبادي مبيِّناً هذا الاختلاف: إن رواية ابن داسة وقعَ فيها كتابُ الجنائز «بعد كتاب الصلاة وقبل كتاب الزكاة، وفي رواية اللؤلؤي كتابُ الجنائز بعد كتاب الخراج والإمارة، وفي رواية ابن داسة كتابُ الزكاة، ثم اللقطة، ثم الصيام، ثم المناسك، ثم الضحايا، ثم الجهاد، ثم الإمارة، ثم البيوع، ثم كتاب النكاح، وفي رواية اللؤلؤي: كتابُ الزكاة، ثم اللقطة، ثم النكاح، والطلاق، ثم الصيام، ثم الجهاد، ثم الضحايا والصيد، ثم الوصايا، ثم الفرائض، ثم الخراج والإمارة، ثم الجنائز، ثم الأيمان والنذور، ثم كتاب البيوع، وقس على هذا غير ذلك من الكتب الباقية». (عون المعبود) (١٤/ ٢٠٢-٢٠٣).

(٣) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٦٩).

(٤) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٧٠)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ١٠٠).

(٥) ترجمتُه في: (سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل) (ص/ ١٧٢)، (تاريخ بغداد) (٦/ ٣٩٥)، (تاريخ مدينة دمشق) (٨/ ٢٨٦-٢٨٧).

(٦) انظر: (النكت على مقدمة ابن الصلاح) للزركشي (١/ ٣٤٠) نقلاً عن أبي جعفر بن الزبير، وانظر: (خاتمة عون المعبود) (١٤/ ٢٠٣-٢٠٤)، (درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود) للدِّمَنتي (ص/ ٥).

رفع المسهم

لم يذكرها المزيُّ في (تحفة الأشراف)[(١)].

٤-أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد الأعرابي (ت٣٤٠هـ)[(٢)]:

قال الذهبي: «الإمام، المحدث، القدوة، الصدوق، الحافظ، شيخ الإسلام. . .نزيلُ مكة، وشيخ الحرم. . . وحملَ السننَ عن أبي داود، وله في غضون الكتاب زياداتٌ في المتن والسند»[(٣)].

وليس في روايتِه كتابُ الفِتن، والملاحم، وكتاب الحروف[(٤)]، والخاتم، وسقطَ منه في كتاب اللباس نحوُ نصفِه، وفاتَه من كتاب الوضوء والصلاة والنكاح مواضع كثيرة تشتملُ على أوراق عدة.

وقد استدرَكَ ابنُ الأعرابي روايةَ أكثر ما فاتَه من السنن بروايتِه له عن أبي أسامة محمد بن عبد الملك بن روّاس - الآتي ذكرُه - عن أبي داود

كما أنّ ابنَ الأعرابي زادَ في الكتاب أحاديثَ ليست من أحاديث أبي داود[(٥)]، وربما كان في هذه الزيادات أسانيد زائدة من عنده على إسناد أبي داود[(٦)]، وربما كان فيها متون زائدة[(٧)].

وفي هذه النسخة بعضُ الأحاديث التي ليست في رواية اللؤلؤي[(٨)]، ويذكرُ الحافظُ المزيُّ روايتَه في (تحفة الأشراف).

---

(١) (خاتمة عون المعبود) (١٤/ ٢٠٤).

(٢) ترجمته في: (حلية الأولياء) (١٠/ ٣٧٥)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥/ ٣٥٣)، (التقييد) (ص/ ١٦٦)، (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٤٠٧).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٤٠٧).

(٤) تصحَّفت كلمة «الحروف» في (صلة الخلف) و(برنامج التجيبي) (ص/ ٩٥) و(النكت على مقدمة ابن الصلاح) للزركشي (١/ ٣٤١) إلى «كتاب الحروب».

(٥) انظر: (فهرست ابن خير الإشبيلي) (ص/ ١٠٥-١٠٦)، وراجع : (خاتمة عون المعبود) (١٤/ ٢٠٣)، (درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود) (ص/ ٥).

(٦) انظر (ح/ ٢٥) - طبعة عوامة -.

(٧) انظر (ح/ ٤٥٠٢) - طبعة عوامة -.

(٨) انظر : (خاتمة عون المعبود) (١٤/ ٢٠٣).

٥- أبو الحسن علي بن الحسن بن العبد الأنصاري (ت٣٢٨هـ)[١]:

وهو من تلاميذ أبي داود، ومن شيوخ الدارقطني.

قال الحافظ ابنُ حجر: «فإنّ في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلامِ على جماعةٍ من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايتُه أشهر»[٢].

وجُلُّ مغايراتِ وزيادات هذه الرواية تقعُ في النصف الثاني من الكتاب، كما صرَّح به الحافظُ ابنُ حجر فيما كتبَه على حاشية الصفحة الأولى من نسختِه من (سنن أبي داود)[٣].

وجاءَ في نهاية نسخةٍ من نُسَخِ رسالة أبي داود إلى أهل مكة: «سمعتُ كتابَ السنن من أبي داود ستَّ مِرار، بَقيَت من المرَّة السادسةِ بقيَّةٌ لم يُتِمَّه، بالبصرةِ سنة إحدى، واثنتين[٤]، وثلاث، وأربع، وخمس وسبعين ومائتَين، وفيها ماتَ»[٥].

٦- أبو أسامة محمد بن عبد الملك الروَّاس (ت؟)[٦]:

وهو الذي أتمَّ ابنُ الأعرابي روايتَه عنه، وذكرَه الحافظُ المزيُّ وقال: «وفاتَه منه مواضع»[٧] أي: فاتَه من كتاب السنن.

وقال الذهبيُّ عنه: «راوي السنن بفواتات»[٨].

(١) ترجمته في (تاريخ بغداد) (١١/ ٣٨٣)، (تاريخ الإسلام) للذهبي (وفيات٣٢١-٣٣٠ ص/ ٢٣٢).
(٢) (النكت على ابن الصلاح) (١/ ٤٤١).
(٣) انظر: مقدمة الشيخ عوامة لـ(سنن أبي داود) (١/ ١٨، ٢٥).
(٤) ما في المخطوط أقرب إلى كلمة « وثلاثين »، والمثبت ليس بعيداً عن الأصل أيضاً، وهو الأنسبُ للمعنى.
(٥) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه) (ل:٣/أ-ب).
(٦) لم أقف على مَن ترجمَ له.
(٧) (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦١).
(٨) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٠٦).

٧- أبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الأُشْناني البغدادي نزيل الرحبة [(١)].

٨- الإمام المحدِّث أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن البغدادي النجاد (ت٣٤٨هـ) [(٢)]:

سمعَ أبا داود وارتحلَ إليه، وهو خاتمةُ أصحابِه[(٣)].

٩- أبو عمرو أحمد بن علي بن حسن البصري[(٤)].

١٠- أبو سالم محمد بن سعيد بن حماد بن ما هان بن زياد الجلودي (ت٣٢٩هـ)[(٥)].

وهو تلميذُ أبي داود، وشيخ الدارقطني.

هؤلاء أشهرُ مَن روى «السننَ» عن أبي داود، ويمكن إجمالُ ما سبق فيما يلي[(٦)]:

١- أشهرُ الروايات هي روايةُ اللؤلؤي، وهي أكثرُها تداولاً، كما أنها أصحُّ الروايات.

٢- يليها روايةُ ابنُ داسة، وهي أكملُ الروايات، وفيها زيادات عن غيرها، وقد أثنى عليها العلماء، لا سيما المغاربة منهم، ولها نسخ خطية.

---

(١) ترجمتُه في (تاريخ بغداد) (٤/ ١٦). وقد ذكرَه الحافظان المزيُّ وابنُ حجر في رواة السنن. انظر: (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٠)، (تهذيب التهذيب) (٤/ ١٥٤).

(٢) ترجمته في (تاريخ بغداد) (٤/ ١٨٩)، و(سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٥٠٢).

(٣) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٥٠٢).

(٤) لم أقف له على ترجمة، وقد ذكرَه الحافظان المزيُّ وابنُ حجر فيمن روى السنن. انظر: (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٠)، (تهذيب التهذيب) (٤/ ١٥٣).

(٥) ترجمته في (تاريخ بغداد) (٥/ ٣١١)، (تاريخ الإسلام) للذهبي (ص/ ٢٧١) - حوادث ووفيات ٣٢١-٣٣٠). وقد ذكرَه الخطيبُ البغداديُّ والسخاويُّ فيمن روى السنن. (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٦٢).

(٦) يُنظر : (تغليق التعليق على سنن أبي داود) (١/ ٦٤-٦٥).

٣- رواية اللؤلؤي انتشرت في بلاد المشرق، ورواية ابن داسة انتشرت في بلاد المغرب.

٤- رواية ابن الأعرابي ناقصة عن الأخريات، وقد استدركَ النقصَ من رواية أخرى، كما أنه زادَ فيها أحاديث ليست من السنن.

٥- ورواية ابن العبد فيها زيادات في الكلام على الرواة والأسانيد.

٦- روايةُ الرَّمْليِّ تُقارِبُ روايةَ ابن داسة، وهذه الروايةُ لم يذكرها المزيُّ في (تحفة الأشراف).

٧- الروايات الأخرى - رواية الروّاس، والأُشناني، وابن حسن البصري، وابن النجاد، والجلودي - لم أقف على وصفِها عند العلماء.

٨- يشير الحافظُ المزيُّ في كتابه (تحفة الأشراف) إلى الاختلاف بين الروايات، كما أنّ الشيخ العظيم آبادي ألَّفَ كتابَه (عون المعبود شرح سنن أبي داود) معتمداً على نسخ من رواية اللؤلؤي، ونسخةٍ من رواية ابن داسة، ويذكر الفرقَ بينهما، وكذا بين الروايات الأخرى نقلاً عن المزيِّ في (الأطراف). وقد أخرج الشيخ محمد عوامة (سنَنَ أبي داود) على نسخٍ خطيةٍ من عدة روايات مع بيان الفروق بينها.

* * *

رفع المسهم

المبحث الثالث: أقسام والكتاب وتبويبُه وعددُ أحاديثه، وعددُ الأحاديث التي انتخَبَ السننَ منها

أولاً: أقسام الكتاب(١):

* عرفنا أنّ معنى «كتب السنن» أنها الكتبُ المرتَّبَةُ على الأبواب الفقهية، كالطهارة، والصلاة، والزكاة، وغيرها، ومن أشهر كتب السنن: كتابُ أبي داود.

* وقد قسَّمَ أبو داود كتابَه إلى كتبٍ كبيرةٍ بلغت (٣٦) كتاباً، وهي:
١- الطهارة. ٢- الصلاة. ٣- الزكاة. ٤- اللُّقَطة. ٥- المناسك. ٦- النكاح. ٧- الطلاق. ٨- الصوم. ٩- الجهاد. ١٠- الضحايا. ١١- الصيد. ١٢- الوصايا. ١٣- الفرائض. ١٤- الخراج والإمارة والفيء. ١٥- الجنائز. ١٦- الأيمان والنذور. ١٧- البيوع. ١٨- الإجارة. ١٩- الأقضية. ٢٠- العلم. ٢١-الأشربة. ٢٢- الأطعمة. ٢٣- الطب. ٢٤- العتق. ٢٥- الحروف والقراءات. ٢٦- الحمام. ٢٧- اللباس. ٢٨- الترجل. ٢٩- الخاتم. ٣٠- الفتن. ٣١- المهدي. ٣٢- الملاحم. ٣٣- الحدود. ٣٤- الديات. ٣٥- السنة. ٣٦- الأدب.

* سنن الإمام أبي داود أقلُّ الكتب الستةِ كتباً، ففيه (٣٦)، ويليه ابنُ ماجة (٣٧) كتاباً، يليه الترمذي (٥٠) كتاباً، يليه النسائيُّ (٥١) كتاباً، ثم مسلم (٥٤) كتاباً، ثم البخاري (٩٧) كتاباً.

* ذكرَ السخاويُّ أنّ منهجَ الإمام أبي داود في «سنَنِه» يَشبه صنيع

---

(١) انظر: (أبو داود حياته وسننه) للصباغ (ص/٢٩٣-٢٩٥)، (تغليق التعليق على سنن أبي داود) (١/ ٥٥).

رفع المساهم غفر الله له ولوالديه

الإمام البخاريِّ في صحيحِه من بعض الوجوه، وصنيعَ الإمام مسلم في صحيحِه من وجوهٍ أخرى، وأنه انفردَ عن الصحيحَين بعَقد كتاب الحروف، كما اختصَّ الترمذيُّ بعقد كتاب الأمثال، واختصَّ النسائيُّ بعقد كتاب الشروط، وامتازَ الإمامُ مسلمٌ بمقدمةِ صحيحِه التي بيَّنَ فيها مسائل تتعلق بعلم الحديث[1].

* خلَا سننُ أبي داود عن مقدمةٍ له يبيِّنُ فيها شرطَه في الكتاب، ومنهجَه فيه، أو غير ذلك مما يتعلقُ بكتابه، شأنُه في ذلك شأنُ الإمام البخاريِّ وغيرِه من الأئمة، الذين لم يبدأوا كتبَهم بالمقدمات.

ولكن لما راسَلَه أهلُ مكة وسألوه عن منهجِه في كتابه: أرسلَ إليهم رسالةً تتضمَّنُ كثيراً من النقاط المتعلقة بمنهجِه في الكتاب، وتُعدُّ تلك الرسالةُ - بحق - مقدمةً لسنن الإمام أبي داود.

ثانياً: تبويبُ الكتاب:

تشتملُ الكتُبُ على موضوعات فرعيةٍ يُطلق عليها الباب، وفي كلِّ بابٍ يُورِدُ الأحاديثَ المتعلقةَ تحت العنوان المعيَّن الذي يُطلِقُ عليه العلماءُ مصطلحَ «ترجمة الباب».

وكلُّ كتابٍ من كتب السنن ينقسمُ إلى أبواب، باستثناء ثلاثة كتب وهي: كتاب اللقطة، وكتاب الحروف والقراءات، وكتاب المهدي.

ولا يستوي عددُ أبواب الكتب، فبينما نجد كتاباً يشتملُ على أكثر من مائة باب، ككتاب الصلاة، الذي يشتملُ على (٣٦٧) باباً: نجد كتاباً لا تتجاوزُ أبوابُه ثلاثة أبواب، ككتاب الحمام، الذي اشتملَ على ثلاثة أبواب فقط.

وقد نجدُ باباً كبيراً تحته أبوابٌ كثيرةٌ، كالباب الذي جاءَ بعنوان «باب تفريع أبواب الجمعة»، وقد اشتملَ على (٣٨) باباً.

---

(١) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/٥١-٥٢).

وليست الأبوابُ متساويةً في حجمها، وإن كان يَغلِبُ على معظمها القِصَر، وقد صرَّحَ أبو داود في (رسالتِه إلى أهل مكة) أنه يتعمَّدُ قلَّةَ الأحاديث في الباب فقال: «ولم أكتب في الباب إلاَّ حديثاً أو حديثَين، وإن كان في الباب أحاديثُ صحاح؛ لأنه يكبر، وإنما أردتُ قربَ منفعتِه»[١].

«وهذه الخاصيةُ من أبرز خصائص السنن، وكأنّ أبا داود استخرجَ من الحديثِ أو الحديثَين أبرزَ ما فيهما فجعلَه عنوانَ الباب، أو كأنه أدخلَ تحت العنوان أبرزَ الأحاديث الواردةِ فيه، ولذا يستطيعُ المرءُ أن يَعثرَ على الحديث المطلوبِ بسهولة؛ لأنّ البابَ قليل الأحاديث، ومن هنا قَرُبَت منفعتُه على حدِّ تعبير أبي داود»[٢].

ومجموعُ عدد أبواب السنن - حسب إحصاء الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - هو (١٨٨٩) باباً.

ثالثاً: عددُ أحاديث الكتاب:

بلغ عددُ أحاديث الكتاب على حسب ما هو مطبوعٌ ومتداول: خمسةَ ألاف ومائتَين وأربعة وسبعين (٥٢٧٤).

هذا في طبعة الشيخ محمد محيي الدين وطبعة الدعاس وغيرها.

أما في طبعة الشيخ عوامة: فالعددُ هو (٥٢٣٢).

ولكن ذكرَ الإمامُ أبو داود - رحمه اللَّه - في (رسالته إلى أهل مكة)[٣] أنّ عددَها أربعة آلافٍ وثمانمائة حديث! أي: أن الفرق ما يُقارِبُ (٤٧٤) حديثاً على عدِّ الشيخ محمد محيي الدين والدعاس وغيرهما، و(٤٣٢) على عدِّ الشيخ عوامة، فما هو سببُ الاختلاف؟

---

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه) (ص/ ٦٤).
(٢) (أبو داود حياته وسننه) للصباغ (ص/ ٢٩٥).
(٣) (ص/ ٧٨).

أرجعَ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ذلك إلى أمرين مهمَّين:

١- اختلاف الروايات، وأنّ بعضَها ينقص عن بعض.

٢- تكرار الأحاديث في أكثر من موضع بسبب اشتمالِه على عدة أحكام، فيذكرُه في أكثر من باب[١].

٣- ويمكن أن يكون ما ذكرَه أبو داود من العدد حين سؤال أهلِ مكة إياه عن كتابه، ثم زاد هو زياداتٍ على كتابه بعد كتابة رسالتِه[٢]. واللَّه تعالى أعلم.

رابعاً: عددُ الأحاديث التي انتخَب «السننَ» منها:

روى ابنُ داسة عن أبي داود أنه قال:

«كتبتُ عن رسول اللَّه ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبتُ منها ما ضَمَّنتُه هذا الكتاب - يعني: كتابَ السنن - جمعتُ فيه أربعةَ ألاف حديث وثمانمائة حديث...»[٣].

وهذا يدلُّ على مدى الجهد الذي بذلَه الإمامُ أبو داود في هذا الكتاب، وأنه مستَخلَصٌ من ذلك الكَمِّ الهائل من الأحاديث التي دوَّنها الإمامُ أبو داود - رحمه اللَّه تعالى -.

* * *

---

(١) انظر: (مقدمة الشيخ محمد محيي الدين لسنن أبي داود) (١/ ١٦).

(٢) انظر: (تغليق التعليق على سنن أبي داود) (١/ ٦٠).

(٣) انظر: (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٧)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٦).

المبحث الرابع: مكانة «سنن الإمام أبي داود»، وثناء العلماء عليه

يُعدُّ سننُ الإمام أبي داود من أمَّهاتِ دواوين السنة، وأحد الكتب الستة المقدَّمة عند العلماء، بل هو ثالثُ الأركان بعد الصحيحَين، على أنّ الإمامَ الخطَّابيَّ قدَّمَه حتى على الصحيحَين[(١)] كما سيأتي في كلامه، وهذا التقديمُ يرجعُ إلى اختصاصِه بأحاديث الأحكام.

وقد أثنى كثيرٌ من العلماء، لاسيما في جانبه الفقهي، واختصاصِه بأحاديث الأحكام، وأُعجِبَ به العلماءُ إعجاباً شديداً، وذلك لجودة مادَّتِه العلمية، وتنوُّع فوائده الحديثية، سواء ما يتعلق منها بالمتن أو بالإسناد[(٢)].

وسأذكرُ هنا شيئاً من ثناء العلماء عليه، مبتدئاً بما ذكرَه مصنِّفُه عنه حيث قال:

«ولا أعلمُ شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموا من هذا الكتاب،

---

(١) وممن قدَّمَه على صحيح البخاري هو الحافظ أبو القاسم خلف بن قاسم الأزدي القرطبي المعروف بابن الدباغ (ت٣٩٣هـ)، فقد روى الإمامُ ابنُ عبد البر أنه قيل لابن الدباغ: أيُّما أحبُّ إليك؟ كتابُ أبي داود أو البخاري؟ قال: أحسنُهما وأملحُهما: أوَّلُهما في نظري واختياري!!. ذكرَه ابنُ خير في (فهرستِه) (ص/١٠٧)، والتجيبيُّ في (برنامجه) (ص/٩٩).

وقد نقدَه الحافظُ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن يربوع الإشبيلي (ت٥٢٢هـ) حيث قال: «قولُه (أملحُهما) لفظةٌ قلقةٌ باردة، وقولُه: (أحسنُهما) يعني للمتفقِّهين أصحابِ المسائل الذين لا يراعون سقيماً ولا صحيحاً، وإن لم يُرِد هذا: فكلامُه هذيان. وهؤلاء القرطبيون لم يدخل عندهم من أوَّلِ ما دخلَ إلاّ كتابُ أبي داود، فالتَمُّوا به، وأمّا الكتبُ الصحاح: فلم تدخل عندهم إلاّ بأَخَرَةٍ، وكانوا بمعزلٍ عن معرفة الصحيح، ولأنه ضُرِبَ بينهم وبين الصنعةِ بأسداد: فهم على بُعدٍ شديدٍ من السَّداد». نقلَه عنه ابنُ خير في (فهرستِه) (ص/١٠٧).

(٢) انظر: (مناهج المحدثين) للشيخ الدكتور سعد الحميد (ص/٧٤).

ولا يضرُّ رجلًا أن لا يكتبَ مِن العلم - بعد ما يكتب هذه الكتُب[١] - شيئاً، وإذا نظرَ فيه وتدبَّرَه وتفهَّمَه: علِمَ إذاً مقدارَه»[٢].

وقال: «وهذا لو وضعَه غيري لقلتُ فيه أكثر»[٣].

أمَّا ثناءُ غيرِه على «السنن»:

فأوَّلُ مَن أثنى عليه هو شيخُه الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل، حيث استجادَ هذا الكتابَ واستحسَنَه حينما عرَضَه عليه تلميذُه أبو داود[٤].

ونقلَ الخطَّابيُّ عن شيخِه ابن الأعرابي - أحدِ رواة السنن - أنه قال أثناءَ إقرائه لهذا الكتاب: «لو أنّ رجلًا لم يكن عنده من العلم إلاّ المصحف الذي فيه كتابُ الله، ثم هذا الكتاب: لم يَحتَج معهما إلى شيءٍ من العلمِ البتة»[٥].

وعلَّق الخطَّابيُّ على كلام شيخِه قائلًا: «وهذا كما قال، لا شكَّ فيه؛ لأنّ اللّه تعالى أنزلَ كتابَه تبياناً لكل شيءٍ وقال: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾[٦]، فأخبرَ سبحانه أنه لم يُغادِر شيئاً من أمر الدين لم يتضمَّن بيانَه الكتابُ، إلاّ أنّ البيانَ على ضربين: بيانٌ جليٌّ تناولَه الذكرُ نصًا، وبيانٌ خفيٌّ اشتملَ عليه معنى التلاوة ضمناً، فما كان من هذا الضَّرْبِ كان تفصيلُ بيانه موكولاً إلى النبيِّ ﷺ، وهو معنى قولِه سبحانه: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٧]، فمَن جمعَ بين

---

(١) أي: كتب السنن، وفي (توجيه النظر): «بعد ما يكتب هذا الكتاب».

(٢) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه) (ص/٧١).

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) انظر: (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٦)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٢-٣٦٣).

(٥) (معالم السنن) للخطابي (١/ ٧)، وانظر: (تاريخ دمشق) (٢٢/ ١٩٧).

(٦) سورة (الأنعام)، الآية (٣٨).

(٧) سورة (النحل)، الآية (٤٤).

الكتاب والسنة: فقد استوفَى وجهَي البيان. وقد جمعَ أبو داود في كتابه هذا من الحديثِ في أصول العلمِ وأمَّهاتِ السننِ وأحكامِ الفقه ما لا نعلمُ متقدِّماً سبقَه إليه، ولا متأخراً لحقَه فيه»[(١)].

وقال الحافظُ زكريا الساجيُّ (ت٣٠٧هـ): «كتابُ اللَّه أصلُ الإسلام، وكتابُ أبي داود عهدُ الإسلام»[(٢)].

وقال محمدُ بنُ مخلد العطَّار (ت٣٣١هـ): «لَمّا صنَّفَ كتابَه (السنن) وقرأه على الناس: صارَ كتابُه لأصحاب الحديثِ كالمصحفِ يَتبعونه ولا يُخالفونه»[(٣)].

وقال الخطَّابيُّ (ت٣٨٨هـ): «كتاب السنن لأبي داود كتابٌ شريفٌ لم يُصَنَّف في علم الدين كتابٌ مثلُه، وقد رُزقَ القبول من الناس كافةً، فصارَ حكَماً بين فِرَق العلماءِ وطبقاتِ الفقهاءِ على اختلاف مذاهبِهم، فلكلٍّ فيه وِرْدٌ، ومنه شِرْبٌ، وعليه معَوَّلُ أهلِ العراق، وأهلِ مصر، وبلادِ المغرب، وكثيرٍ من مدن أقطارِ الأرض. فأمَّا أهلُ خراسان: فقد أولع أكثرُهم بكتاب محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج[(٤)] ومَن نحا نحوَهما في جمع الصحيحِ على شرطِهما في السَّبْكِ والانتقاد؛ إلاّ أنّ كتابَ أبي داود أحسنُ رَصْفاً، وأكثرُ فقهاً...».

وقال بعد ذكرِ بعض مزايا سنن أبي داود: «ولذلك حَلَّ هذا الكتابُ

---

(١) (معالم السنن) للخطابي (١/ ٧-٨).

(٢) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٥).

(٣) (مقدمة السلفي) - المطبوعة بآخر (معالم السنن) - (٤/ ٣٦٧)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٥)، (السير) (١٣/ ٢١٢).

(٤) يقصدُ صحيحَ الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم - رحمهما الله تعالى -. وتفضيلُ أبي داود على الصحيحَين إنما في اختصاصِه بأحاديث الأحكام، وجمع مسائل الفقهاء، أما من حيث الصحة والشرط وكذلك بالنظر إلى الترجيح بالجملة: فالصحيحان هما المقدَّمان.

عند أئمة الحديث وعلماءِ الأثرِ محلَّ العُجب، فضُرِبَت فيه أكبادُ الإبل، ودامَت إليه الرحل»[١].

وعدَّه أبو حامد الغزاليُّ (ت٥٠٥هـ) كافياً للمجتهِدِ في أحاديث الأحكام[٢].

وقال الحافظُ أبو الطاهر السِّلَفي (ت٥٧٦هـ): «وأما السننُ فكتابٌ له صيتٌ في الآفاق، ولا يرى مثله على الإطلاق، وهو كما ذكرتُ فيما تقدَّمَ: أحدُ الكتب الخمسة التي اتفقَ على صحتِها علماءُ الشرقِ والغرب[٣]، والمخالِفون لهم كالمتخَلِّفين لهم عنهم بدار الحرب. . .»[٤].

وقال الإمامُ النوويُّ (ت٦٧٦هـ): «ينبغي للمشتَغلِ بالفقهِ ولغيره الاعتناءُ بسنن أبي داود وبمعرفتِه التامَّة؛ فإنّ معظمَ أحاديث الأحكام التي يُحتَجُّ بها: فيه، مع سهولةِ تناوُلِه، وتلخيصِ أحاديثِه، وبراعةِ مصنِّفِه، واعتنائِه بتهذيبِه»[٥].

وقال الإمامُ ابنُ القيم (ت٧٥١هـ): «ولما كان كتابُ السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث - رحمه اللَّه - من الإسلام بالموضع الذي خصَّ به، بحيث صارَ حكَماً بين أهل الإسلام، وفصلاً في موارد النِّزاع والخِصام، فإليه يتحاكمُ المنصِفون، وبحكمِه يَرضى المحقِّقون؛ فإنه جمعَ شملَ

(١) (معالم السنن) للخطابي (١/ ٧).

(٢) انظر: (المستصفى) له (٢/ ٣٨٤)- في بحث شروط المجتهد-، (البداية والنهاية) لابن كثير (١٤/ ٦١٦).

(٣) ردّ الإمامُ ابنُ الصلاح على السِّلَفي قائلاً: «وهذا تساهُل؛ لأنّ فيها ما صرَّحوا بكونه ضعيفاً أو منكَراً أو نحو ذلك من أوصافِ الضعيف، وصرَّحَ أبو داود فيما قدَّمنا روايتَه عنه بانقسامِ ما في كتابه إلى صحيح وغيرِه. . .». (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ٤٠).

(٤) (مقدمة السِّلَفي لمعالم السنن) (٤/ ٣٣١).

(٥) (الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني) للنووي (ص/ ٥١-٥٢)، ونقلَه السيوطيُّ في (البحر الذي زخر) (٣/ ١١٣٨)، والبصريُّ في (ختم سنن الإمام أبي داود) (ص/ ٧٥) وغيرُهما.

رفع المسهم

أحاديث الأحكام، ورتَّبها أحسن ترتيب، ونظمَها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطِّراحِه منها أحاديثَ المجروحين والضعفاء»(١).

وأثنى عليه وعلى مؤلِّفِه: الحافظُ أبو طاهر السِّلَفيُّ (ت٥٧٦هـ) فقال:

أَوْلَى كتابٍ لذي فقهٍ وذي نظَرٍ ... ومَن يكون مِن الأَوْزارِ في وَزَرِ(٢):
ما قد تولَّى أبو داود محتَسِباً ... تأليفَه فأتى كالضوءِ في القمَرِ
لا يَستطيعُ عليه الطَّعنَ مبتدِعٌ ... ولو تقطَّعَ من ضِغْنٍ ومن ضَجرِ(٣)
فليس يوجَدُ في الدنيا أَصَحُّ ولا ... أقوى من السُّنَّةِ الغَرَّاءِ والأثَرِ
وكلُّ ما فيه من قولِ النبيِّ ومِن ... قولِ الصحابةِ أهلِ العلمِ والبصَرِ
يَرويه عن ثقةٍ(٤) عن مثلِه ثقةٌ ... عن مثلهِ ثقةٍ كالأنجُمِ الزُّهُرِ
وكان في نفسِه(٥) - فيما أحِقُّ ولا ... أشُكُّ فيه - إماماً عاليَ الخطَرِ
يَدري الصحيحَ من الآثارِ يَحفظُه ... ومَن رَوى ذاكَ من أنثى ومِن ذكَرِ
محَقِّقاً صادِقاً فيما يَجيءُ به ... قد شاعَ في البَدْوِ عنه ذَا وفي الحضَرِ
والصدقُ للمرءِ في الدارَينِ منقبَةٌ ... ما فوقَها أبداً فخرٌ لِمُفْتَخِرِ(٦)

---

(١) (تهذيب السنن) لابن القيم - بحاشية عون المعبود - (١/ ٢٣).

(٢) «الوَزَرُ»: الجبلُ المنيع، وكلُّ مَعقِل، والملجأ، والمعتصَم. (القاموس) (ص/ ٤٩٢).
ومعنى البيت: ومَن يكون في معتَصَمٍ ومأمَنٍ من الأوزار، والأوزرُ جمعُ «وِزر»، وهو الإثم.

(٣) الضِّغنُ هو الحقد، والضَّجرُ هو التبَرُّم.

(٤) كذا في (مقدمة السِّلَفي) و(الحطّة)، وفي (بستان المحدِّثين): «يَرويه ذو ثقة...» وهو الأنسب.

(٥) انتقلَ السِّلَفيُّ هنا من مدح كتاب السنن إلى مدح مؤلِّفِه، فيقول: إنه كان في نفسِه عالي الخطَر فيما أراه حقًّا وفيما لا أشكُّ فيه.

(٦) (مقدمة السِّلفي لمعالم السنن) (٤/ ٣٤٠-٣٤١)، وأوردَه صديق حسن خان في (الحطَّة) (ص/ ٢١٣)، والشاه عبد العزيز الدهلوي في (بستان المحدِّثين) (ص/ ٨٣).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

وأثنى عليه الحافظُ ابنُ حجر في أبياتٍ ضمن قصيدةٍ له في مدح الرسول ﷺ قال:

مثل البخاري ثـمَّ مسلم الذي يَتلوه فـي العـليـا أبـو داودَا
فاقَ التصانيفَ الكِبارَ بجمعه الْـ أحكامَ فيها يَبذُلُ المجهودَا
قد كان أقوى ما رأى في بابِهِ يأتِي به ويُحَرِّرُ التجويدَا
فجزاه عنَّا اللَّه أفضلَ ما جزَى مَن في الدِّيانةِ أبطلَ الترديدَا[1]

---

(١) (ديوان الحافظ ابن حجر العسقلاني) (ص/ ١٠٤-١٠٥).

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

المبحث الخامس
عنايةُ العلماء بسنن الإمام أبي داود

اعتنى العلماءُ قديماً وحديثاً بسنن الإمام أبي داود، فمِن شارحٍ له، ومن مختصِرٍ له، ومن مستخرجٍ عليه، واعتناؤهم به أخذَ أشكالاً متنوِّعةً، وسأذكرُ هنا أبرزَ ما أُلِّفَ حوله:

أولاً: الشروح[1]:

أ= الشروح المطبوعة:

١- «معالِمُ السنن»: للإمام أبي سليمان حمد بن إبراهيم بن خطَّاب البُستي الخَطَّابي (ت٣٨٨هـ)، وهو أوَّلُ شروحِ السنن ومن أشهرِها، ولكنه لم يَشرح جميعَ الأحاديث، بل يأتي إلى البابَ الذي تعدَّدَت فيه الروايات، فإذا كان المآلُ فيها واحداً: شرحَ منها حديثاً واحداً، وكأنه بذلك شرحَ جميعَ الباب؛ وإلاّ شرَحَ أكثرَ من ذلك، حسب ما يتراءى له. وإلى ذلك يشير بقوله: ومن باب كذا..[2]. والكتابُ مطبوعٌ.

٢- **«العد المودود في حواشي سنن أبي داود»**: للحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، وهو يُعتبر حاشية، وقد وضعَها على مختصرِه للسنن، وطُبع المختصرُ مع الحاشية.

٣- **«الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني»** للإمام النووي

---

(١) انظر: (جامع الشروح والحواشي) (٢/ ١٠٥٢-١٠٥٦)، (أبو داود حياته وسننه) للصباغ (ص/٣٢٨-٣٣٣)، (الإمام أبو داود السجستاني) للبراك (ص/٦٧-٧٣)، (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ٧٦-٨٠) وغيرها من الكتب المؤلفة حول أبي داود وسننِه.

(٢) مقتبس من مقدمة الشيخ راغب الطباخ على « معالم السنن »، وانظر: (أبو داود) للدكتور تقي الدين الندوي (ص/ ٧٨).

(ت٦٧٦هـ)، وهو شرحٌ جامع، ولكنه لم يتِمَّه، وهذه القطعةُ طُبِعت بتحقيق أبي عبد اللَّه حسين بن عكاشة بن رمضان، ونشرته مكتبة ابن تيمية بالشارقة، ودار الكيان بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٤- وشرحَه الإمامُ ابنُ القيم (ت٧٥١هـ)، وشرحُه على مختصر المنذري. وذكرَ السخاويُّ أنّ ابن القيم هذَّب شرحَ الخطّابي والمنذريِّ مع زيادات[1]. وقد طُبع مع مختصر المنذري و(معالم السنن) للخطابي.

وطبع أخيراً بتحقيق أخينا الدكتور إسماعيل بن غازي مرحبا.

٥- وشرحَ قطعةً منه الشيخُ محمودُ بنُ أحمد العينيُّ الحنفي (ت٨٥٥هـ)، وقد طُبع الموجودُ منه في سبع مجلدات مع الفهارس، يبدأ من كتاب الطهارة، وينتهي في أثناء كتاب الزكاة، طُبع في مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٦- **«درجاتُ مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود»**: للشيخ علي بن سليمان الدِّمَنتي البُجُمْعوي (ت١٣٠٦هـ)، وهو تلخيصٌ لشرح السيوطي **«مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود»**، وسيأتي ذكرُه في الشروح غير المطبوعة.

٧- **«فتح الودود في شرح سنن أبي داود»**: للشيخ أبي الحسن محمد ابن عبد الهادي السندي (ت١١٣٨هـ). وقد طُبع في أربع مجلدات، طُبع في دار لينة، القاهرة، ومكتبة أضواء المنار، بالمدينة النبوية، الطبعة

---

(١) (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٧٢). قال ابنُ القيم في مقدمتِه لهذا الشرح (ص/ ٢٥) : «وكان الإمامُ العلامةُ الحافظُ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم المنذري - رحمه الله تعالى - قد أحسنَ في اختصارِه وتهذيبِه، وعَزوِ أحاديثِه وإيضاح علَلِه وتقريبِه، فأحسنَ حتى لم يكَد يَدَعُ للإحسانِ موضعاً، وسُبِقَ حتى جاءَ مَن خلفه له تبعاً : جعلتُ كتابَه من أفضل الزاد، واتخذتُه ذخيرةً ليوم المعاد، فهذَّبتُه نحو ما هذَّبَ هو به الأصلَ، وزدت عليه من الكلام على عِلَلٍ سكتَ عنه أو لم يكمّلها، والتعرُّض إلى تصحيح أحاديثَ لم يصححها، والكلام على متونٍ مشكلةٍ لم يفتح مقفلها، وزيادة أحاديث صالحة في البابِ لم يُشر إليها. . .».

رفع عبد الرحمن المسيرهم

الأولى، ١٤٢١هـ. وذكرَ السنديُّ في مقدمتِه أنه نقلَ فيه غالبَ حاشية السيوطي، وزادَ عليه غالبَ ما يحتاج إليه الإنسانُ وقت الدرس.

٨- «**غاية المقصود في حل سنن أبي داود**»: للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ)، وهو شرحٌ جليل، ولو تَمَّ لكان عملاً جليلاً، ولكنه لم يتمه، وطُبع منه ثلاث مجلدات.

٩- «**عون المعبود على سنن أبي داود**»: للشيخ أبي عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرف بن أمير بن علي الصديقي العظيم آبادي (ت بعد ١٣٢٩هـ). وهو شرحٌ متوسط، رجعَ فيه إلى إحدى عشرة نسخة مخطوطة، كلها من رواية اللؤلؤي سوى واحدةٍ منها، فهي برواية ابن داسة[١]، وقد قابل بين تلك النسخ كلِّها. فنسخةُ شرحِه من أدقِّ النسخ المتوفرة إلى الآن، كما أنّ شرحَه من أحسن الشروح المطبوعة إن لم يكن أحسنها. وكان تأليفه بأمرٍ وإشرافٍ من العلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي - صاحبِ (غاية المقصود) - كما ذكرَه الشارحُ نفسُه[٢].

١٠- «**بذل المجهود في حَلِّ سُنن أبي داود**»: للشيخ خليل أحمد السَّهارَنْفُوْري (ت١٣٤٦هـ)، وهو شرحٌ مبسَّط، ذكرَ مؤلِّفُه في مقدمة الشرح بعضَ مزايا شرحِه ومنها: «أنّ جُلَّ مباحثِها منقولٌ من كلام أكابرِ القُدَماء... ومنها: أنّي كثيراً ما أذكُرُ مذهبَ السادة الحنفية تحتَ حديثٍ يتعلقُ بمسألةٍ فقهيّةٍ؛ فإن كان الحديثُ موافقاً لهم: فَبِها، وإلاّ فذكرتُ مستدَلَّهم، والجوابَ عن الحديث (!) وتوجيهَه»[٣]. والذي ذكرَه من الاعتناء بالمذهب الحنفيِّ من أبرز ما يتميَّزُ به هذا الشرح، وهو مطبوع.

---

(١) انظر: (عون المعبود) (١٤/ ٢٠٥).

(٢) انظر: (مقدمة عون المعبود) (١/ ١٢).

(٣) (مقدمة بذل المجهود) (١/ ١٥٨-١٥٩).

١١- «**المنهلُ العَذْبُ المورود شرح سنن الإمام أبي داود**»: لأحد علماء الأزهر الشيخ محمود محمد خطاب السبكي (ت١٣٥٢هـ)، وهو من الشروح الجامعة، ولكنه لم يكمِّله، وصلَ فيه إلى كتاب الحج. وأتمَّه أبنُه أمين محمود خطاب السبكي وسمَّاه «**فتح الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود**»، وصلَ فيه إلى باب «تعظيم الزنا» وهو مطبوعٌ مع شرح والده.

ب= الشروح غير المطبوعة:

١- «**شرح سنن أبي داود**»: لمحمد بن أحمد بن سهل السرخسي (ت٤٨٣هـ)، وهو مخطوط[١].

٢- «**نقع الغلل ونفع العلل على أحاديث السنن لأبي داود**»: للحافظ علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان المراكشي الفاسي (ت٦٢٨هـ).

٣- شرح سنن أبي داود: لأبي محمد سعد الدين مسعود بن أحمد بن مسعود الحارثي البغدادي (ت٧١١هـ)، ولم يكمله. وذكرَ الحافظُ ابنُ حجر أنه أجاد فيه[٢].

٤- وشرحَه قطبُ الدين أبو بكر بن أحمد بن دَعْسِين اليمني الشافعي (ت٧٥٢هـ) في أربعة مجلدات كبار، كتبَه في آخر عمرِه، وماتَ عنه وهو مسودة[٣].

٥- وشرحَه الحافظُ علاء الدين مغلطاي (ت٧٦٢هـ) ولم يكمل.

---

(١) له نسخة في مكتبة ولي الدين جار الله برقم (٣١٨)، انظر: (الفهرس الشامل) (حديث: ٩٩٢).

(٢) (الدرر الكامنة) (٤/ ٣٤٧).

(٣) انظر: (كشف الظنون) (٢/ ١٠٠٥)، (مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن) لعبد الله محمد الحبشي (ص/ ٤٤).

رفع المسيهم

٦- «**عُجالة العالِم من كتاب المعالِم**»:

وهو تلخيص لشرح الخطابي، وهو للحافظ شهاب الدين أبي محمود أحمد بن محمد ابن إبراهيم المقدسي (ت٧٦٥هـ) [١].

٧- «**انتحاءُ السنن واقتفاءُ السنن**»: للحافظ شهاب الدين أبي محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي (ت٧٦٥هـ) - صاحب «**عُجالة العالِم من كتاب المعالم**»[٢].

٨- وشرحَ الشيخُ سراجُ الدين عمرُ بنُ علي ابن الملقن الشافعيُّ (ت٨٠٤هـ) زوائدَه على الصحيحَين.

٩- وشرحَه الشيخ أبو زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت٨٢٦هـ) ولم يكمل، ووصفَه السيوطيُّ بأنه شرحٌ مبَسَّط، كتبَ منه من أوله إلى سجود السهو في سبع مجلدات، وكتبَ مجلداً فيه الصيامُ والحج والجهاد، ولو كمل لجاء في أكثر من أربعين مجلداً[٣]. وهو مخطوط، وله نسخ في بعض المكتبات[٤].

١٠- حاشية على سنن أبي داود: لبرهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، المعروف بسبط ابن العجمي (٨٤٠هـ)[٥].

---

(١) ذكرَه الحافظُ ابنُ حجر في (الدرر الكامنة) (١/ ٢٤٢).

(٢) انظر: (الدرر الكامنة) (١/ ٢٤٢)، (كشف الظنون) (٢/ ١٠٠٤).

ويوجد لهذا الشرح نسخة خطية في مكتبة كارل ماركس بلاييزج - بألمانيا - برقم ١٣[١٧]، انظر: الفهرس الشامل للتراث/ الحديث/ ١/ ٢٥٥). وقال الندوي في رسالتِه (أبو داود) (ص/ ٨٠): «وهو محفوظٌ في (لاله لي) في أربع مجلدات، برقم (٤٩٨- ٥٠١).

(٣) انظر: (درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود) (ص/ ٥)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ٩٣)

(٤) انظر: (الإمام أبو داود السجستاني) للبراك (ص/ ٦٩)، (الفهرس الشامل للتراث/ الحديث) (٢/ ٩٩٢).

(٥) ذكره السخاوي في (الضوء اللامع) (١/ ١٤١).

١١- وشرحَه الشيخ شهاب الدين أحمد بن حسين بن حسن ابن رسلان الرملي (ت٨٤٤هـ)، ونسخُه متوفرة في المكتبات، وقد حُقِّق في رسائل علمية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ولم يُطبع - إلى الآن - شيءٌ منها.

١٢- «**مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود**»: لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، وهو مخطوط[١].

هذه أبرزُ شروح سنن الإمام أبي داود، وهناك شروحٌ أخرى لم أذكرها في هذه العجالة.

ثانياً: المختَصرات:

١- اختصرَه الحافظُ المنذريُّ (ت٦٥٦هـ)، وقد أثنى على اختصارِه الإمامُ ابنُ القيم، كما سبق في كلامه. قال في مقدِّمتِه: «ونشرعُ الآن في اختصار الكتاب، على ما رتَّبَه مصَنِّفُه في الكتب والأبواب، وأذكرُ عقيبَ كلِّ حديثٍ مَن وافقَ أبا داود من الأئمة الخمسةِ على تخريجِه بلفظِه، أو بنحوِه»[٢]. وهو أحسنُ مختَصرٍ وأشهرُها.

٢- واختصرَه محمد بن الحسن بن علي البلخي.

٣- واختصرَه الشيخ مصطفى ديب البغا، وهو من العلماء المعاصِرين، وسمَّاه: «**إفادة المقصود باختصار وشرح سنن أبي داود**»، وهو مطبوع.

ثالثاً: المستخرجات[٣]:

١- «**السنن المستخرج على سنن أبي داود**»: للحافظ محمد بن عبد

---

(١) له نسخٌ خطيةٌ كثيرة، منها: نسخة في الخزانة العامة بالرباط برقم (١٨٤٧).

(٢) (مختصر المنذري) (١/ ١٣). قال الدكتور محمد لطفي الصباغ: «والحق أن كتابَ المنذريِّ له وجهان: وجهٌ يُلحِقُه بالمختصرات، ووجهٌ يُحلقُه بالشروح، فهو مختَصَرٌ وشرحٌ بآن». (أبو داود: حياته وسننه) (ص/ ٣٣٤).

(٣) انظر: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ٨١-٨٢).

رفع المسهم غفرالله له

الملك بن أيمن القرطبي (ت٣٣٠هـ).

٢- «**المستخرج على السنن**»: وهو للحافظ قاسم بن أصبغ القرطبي (ت٣٤٠هـ) على سنن أبي داود. ثم اختصرَه قاسمُ بنُ أصبغ نفسُه، وسمَّاه «**المجتَنَى**»، فيه من الحديث المسند ألفان وأربعمائة وتسعون حديثاً، والكتابُ وُجدت منه قطعة كبيرة[1].

٣- مستخرج الحافظ أبي بكرٍ أحمد بن علي بن محمد بن منجويه (ت٤٢٨هـ).

رابعاً: الزوائد:

١- سبق أنّ الشيخ سراج الدين عمر بن الملقن (ت٨٠٤هـ) شرحَ زوائدَه على الصحيحَين.

٢- «**إنجاز الوعود بزوائد أبي داود على الكتب الخمسة**»: تأليف سيد كسروي حسن - من المعاصرين - وهو مطبوعٌ في مجلدين، وقد وصلَ عددُ الزوائد على الكتب الخمسة - حسب ترقيمِه - إلى (١٧٦٣) حديثاً.

٣- «**زوائد سنن أبي داود على الصحيحَين والكلام على علل بعضِ حديثِه**»، لعبد العزيز بن مرزوق الطريقي.

خامساً: الرجال:

١- «**تسميةُ شيوخ أبي داود**»: للحافظ أبي علي حسين بن محمد بن أحمد الجياني الغساني (ت٤٩٨هـ)، وهو مطبوعٌ.

٢- «**شيوخ أبي داود**»: لمحمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزدي (ت٦٣٢هـ)، وهو في سفر، نقلَ عنه ابنُ حجر في «**التهذيب**».

٣- وعملَ محمد بن علي بن قاسم الجذامي ما اشتملَ عليه مصنَّفُ أبي داود من كنى المحدِّثين.

---

(١) انظر: (الإمام أبو داود السجستاني) للبراك (ص/ ٧٥).

رفع المسيَّهم غفر الله له ولوالديه

٤- «**المتروكون والمجهولون، مرويَّاتُهم في سنن أبي داود السجستاني**»: رسالة علمية أعدَّها محمد صبران الإندونيسي، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

سادساً: وصلُ المعلَّقات:

- «**تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود**»: للدكتور علي بن إبراهيم بن سعود عجين. وهو دراسة شاملة قيِّمةٌ حول المعلَّقات في سنن الإمام أبي داود، من حيث بيان منهج أبي داود فيها، وبيان أسباب التعليق، وصورها وحكمها، وكذلك وصل الأحاديث المعلَّقة في السنن، على غِرار ما فعلَه الحافظُ ابنُ حجر في كتابه «**تغليق التعليق**» من وصل معلَّقات صحيح الإمام البخاري. والرسالةُ مطبوعة.

سابعاً: التصحيح والتضعيف:

١- «**صحيح سنن أبي داود**»: للشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني، وهو مطبوع في ثلاث مجلدات، وكان عملُ الشيخ بتكليفٍ من مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٢- «**ضعيف سنن أبي داود**»: للشيخ نفسِه، وهو مطبوع في مجلدٍ واحد. وعددُ الأحاديث الضعيفةِ عنده: (١٠٤٢) حديثاً. وهو تابعٌ للمشروع السابق.

٣- «**صحيحُ سنن أبي داود**»: للشيخ الألباني، وهو غير «**الصحيح**» السابق، وهو من أبرز مشاريع الشيخ في مجال خدمة الحديث النبوي، وقد عملَ فيه أكثر من أربعين سنة، ولم يُطبع الكتابُ في حياة الشيخ؛ لكونه لم يتمه، ثم طُبع بعد وفاة الشيخ. وقد وصلَ فيه إلى الحديث (٢٧٣٤) من كتاب الجنائز، باب الجلوس عند المصيبة. وهو عملٌ عظيمٌ لا يكتفي فيه الشيخ بالتصحيح والتضعيف، بل يتطرَّقُ إلى جمع الأحاديث التي قد يُظَنُّ أنها متعارِضة، كما يتطرقُ إلى فوائد أخرى تتعلق بالمتن.

رفع المسيرهم

وعملُه هذا غير عملِه السابق، وهذا هو المرادُ بما يُسميه الشيخ في إحالاتِه «**صحيح أبي داود**»، وكذلك صِنوُه الآتي.

وقد طُبع في ثمان مجلدات.

٤- «**ضعيف سنن أبي داود**»: للشيخ نفسِه، وهو مطبوعٌ في مجلدين مع «**الصحيح**» السابق، وهو المجلدان (٩، ١٠)، وقد وصلَ فيه إلى الحديث (٥٦١) من كتاب الجنائز، بابٌ في النَّوح.

٥- «**ما سكتَ عنه الإمامُ أبو داود مما في إسنادِه ضعف**»: رسالة ماجستير أعدَّها الشيخ الدكتور محمد بن هادي المدخلي، في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

ثامناً: دراسات حول السنن ومؤلِّفِه:

١- «**بذل المجهود في ختم السُّنَن لأبي داود**» للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، وهو من أنفع الكتب حول الإمام أبي داود وسننِه، وقد طُبع بتحقيق أخينا الدكتور عبد اللطيف بن محمد الجيلاني، وطبعة أخرى بتحقيق الدكتور بدر العماش.

٢- «**ختم سنن الإمام أبي داود**» للعلامة عبد اللَّه بن سالم البصري (ت١١٣٤هـ)، ابتدأه بشرح آخر حديثٍ من سنن الإمام أبي داود، ثم تطرَّق إلى التعريف بالإمام أبي داود وسننِه. وقد طُبع بتحقيق كاتب هذه السطور.

٣- «**تحفة الودود في ختم سنن أبي داود**»: للعلامة محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)[1]، ولم أعثر عليه.

٤- «**سنن أبي داود السجستاني، ومنهجُه، ومنزلةُ سننِه في الحديث**»: للدكتور عبد المنعم السيد إبراهيم نجم. رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الأزهر سنة ١٣٩٣هـ، ولم تطبع إلى الآن، ولم أطلع عليها.

---

(١) نسبَه إليه الكتاني في (فهرس الفهارس) (١/ ٥٣٩).

٥-**«مقولات أبي داود النقدية في كتابه السنن»**: رسالة ماجستير أعدَّها محمد سعيد حوى، الجامعة الأردنية، سنة ١٤١١هـ.

٦- **«منهج أبي داود في كتابه السنن»**: رسالة ماجستير أعدَّها عبد الرزاق السامرائي، جامعة بغداد، ولم أره مطبوعاً.

٧- **«أبو داود السجستاني وأثرُه في علم الحديث»**: للشيخ الدكتور معوض بن بلال العوفي، وهي رسالة ماجستير قدَّمَها لجامعة أم القرى سنة ١٤٠٠هـ.

٨- **«الإمامُ أبو داود ومكانة كتابه السنن»**: للدكتور تقي الدين الندوي المظاهري. طُبع في المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة عام ١٣٩٣هـ.

٩- **«أبو داود: الإمام الحافظ الفقيه»**: للدكتور المظاهري نفسِه. نشر: دار القلم - دمشق. وقد استفدت منه.

١٠- **«أبو داود: حياتُه وسننُه»**: للدكتور محمد لطفي الصباغ. طبع المكتب الإسلامي، بيروت. وطُبع في مجلة البحوث الإسلامية، العدد الأول، سنة ١٣٩٥هـ- (ص/ ٢٦١-٣٤٠) - وعليها إحالاتي - وهي دراسةٌ قيمةٌ، وهي مصدرُ كثيرٍ من الدراسات اللاحقة.

١١- **«الإمام أبو داود السجستاني وكتابُه السنن»**: للشيخ عبد اللّه بن صالح البراك. وهي من الدراسات الجيدة حول أبي داود وسننِه.

١٢- **«تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود»**: للدكتور علي بن إبراهيم عجين، والكتابُ في وَصْلِ معلَّقاتِ السنن، وقد بدأه بدراسةٍ جيدةٍ جادَّةٍ عن الإمام أبي داود وسنَنِه، وقد استفدتُ منه كثيراً. وقد سبق ذكرُ هذه الدراسة.

هذه بعضُ الدراسات التي كُتِبَت حول الإمامِ أبي داود وسنَنِه، وهي- بالإضافةِ إلى الخدمات السابقةِ للسننِ من الشروح وغيرِها - تدلُّ على مدى عنايةِ العلماء بهذا الكتاب.

رفع المسيَّهم

يُضاف إلى كلِّ ما ذكرتُه: الخدمات المشتركة التي قُدِّمَت لهذا الكتاب مع سائر الكتب الستة، كالتأليفِ في رجالِهم عموماً، ككتابِ (المعجم المشتمِل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل) لابن عساكر، وكتاب (الكمال) لعبد الغني المقدسي وفروعِه، كـ(تهذيب الكمال) للمزي، وتهذيبه للحافظ ابن حجر، والتقريب له أيضاً، و(التذهيب) للذهبي، أو في أحاديثِهم وترتيبِها على الأطراف، كما صنعَ ابنُ عساكر في الأطراف التي صنعَها على السنن الأربع، أو كما صنعَ المزيُّ في (تحفة الأشراف)، وهو على الكتب الستةِ كلِّها، فكلُّ هذه الجهود حول هذه الكتب - ومنها سنن أبي داود - تدلُّ على مدى عناية العلماء بها بسبب ما تمتازُ به من حيث المحتوى وشروط الانتقاء وغيرها من الفوائد التي امتازَت بها هذه الكتب.

* * *

رفع
المسَاهِم
غفر الله له ولوالديه

الفصل الثاني: منهجُ الإمام أبي داود السجستاني في سُنَنِه

وفيه ستةُ مباحث:

المبحث الأول: منهجُ الإمام أبي داود في تراجم الأبواب.

المبحث الثاني: محاولتُه استيعابَ أحاديث الأحكام، مع مراعاة الاختصار.

المبحث الثالث: شرطُ الإمام أبي داود في سننه.

المبحث الرابع: درجةُ ما سكتَ عنه أبو داود.

المبحث الخامس: المعلَّق في سنن الإمام أبي داود.

المبحث السادس: الصناعةُ الحديثيَّةُ في سنن الإمام أبي داود.

المبحث الأول
منهجُ الإمام أبي داود في تراجم الأبواب

تراجِمُ أبوابِ سننِ أبي داود امتازَت بالوضوح والاختصارِ غالباً، حتى تُناسِبَ موضوعَ الكتاب. ويمكن تقسيمُ تراجم الكتاب إلى ثلاثة أنواع(١):

أولاً: التراجم الظاهرة:

وهي التي تدلُّ على محتوى البابِ بجلاءٍ ووضوح، ولا تحتاجُ إلى إعمال الذهن والفكر كثيراً في فهم مدلولاتِها.

وهذا النوعُ هو الغالبُ في كتاب أبي داود، إلا أنه لم يَقتَصِرْ على أسلوبٍ واحدٍ فيها، بل استخدَمَ أساليبَ عديدةً في صياغةِ هذه التراجم، وهذه أساليبُه في التراجم الظاهرة:

أ- الترجمةُ بصيغةٍ خَبَريَّةٍ عامةٍ تدلُّ على المحتوى العامِّ للباب، مثالُه:

- باب صفة وضوء النبي ﷺ
- وأيضاً: باب المسح على الخُفَّين.

ب- الترجمةُ بصيغةٍ خبريَّةٍ خاصَّةٍ بمسألةٍ في الباب، مثالُه:

- باب الوضوء بماء البحر.
- وأيضاً: باب الوضوء بالنبيذ.

ج- الترجمةُ ببيان الحكم الشرعي، مثالُه:

- باب فرض الوضوء.
- وأيضاً: باب فرض الصلاة.

---

(١) يُنظر في هذه التقسيمات: (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعِه وبين الصحيحَين) للدكتور نور الدين عتر (ص/ ٢٧٥)، (تغليق التعليق على سنن أبي داود) (١/ ٥٦-٦٠)، (المدخل إلى جامع الترمذي) للدكتور الطاهر الأزهر خذيري (ص/ ٩٨-١٠٠).

د - الترجمةُ بالإخبار عن بدءِ الحكم.

- مثالُه: بدء الأذان.

هـ اقتباسُ الترجمة من حديث الباب.

- وهذا الاقتباسُ قد يكون حرفيًّا أو قريباً من ذلك، ومثالُه: باب الماء لا يجنب. أخرجَ فيه حديثَ ابن عباسٍ - رضي الله عنهما- مرفوعاً: «**إنّ الماءَ لا يجنب**».

- وقد لا يكون حرفيًّا، بل يكون مما يُستَنبط من الحديث، ومثالُه: باب قولِ النبيِّ ﷺ: «**كلُّ صلاةٍ لا يُتِمُّها صاحبُها: تُتَمُّ من تطوُّعِه**»، ثم ساقَ حديثَ أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «**إنّ أوّلَ ما يُحاسُبُ الناسُ به يوم القيامةِ من أعمالِهم: الصلاة...**» الحديث، وفيه: «**وإن كان انتقص منها شيئاً، قال: انظروا، هل لعبدي مِن تطوُّع؟ فإن كان له تطوُّع قال: أتِمُّوا لعبدي فريضتَه مِن تطوُّعِه، ثم تؤخَذُ الأعمالُ على ذاكُم**»[(١)].

فما ذكرَه في الترجمة هو معنى الحديث الذي ساقَه، وليس حديثاً مستقلًّا، كما فهمَه بعضُ الباحثين[(٢)].

و- وضعُ تراجم للمسائل الخلافيَّة، مثالُه:

- باب كراهية استقبال القبلةِ عند قضاء الحاجة.

- ثم بوَّب: باب الرخصة في ذلك.

- وأيضاً: الوضوءُ مما مسَّ الذكر. ثم بوَّب: باب الرخصة من ذلك.

ز- تراجم لبيان النسخ في الحكم الشرعي.

مثالُه: باب ترك الوضوء مما مسّت النار.

---

(١) (ح/ ٨٦٤)، وفي نسخة: «ذاك».

(٢) انظر: (تغليق التعليق على سنن أبي داود) (١/ ٥٨).

رفع المسيرهم

ح - وضع تراجم لبيان مذاهب الفقهاء.

- مثالُه: باب في المرأة تستحاض، ومَن قال: تدَعُ الصلاةَ في عدة الأيام التي كانت تحيض.

- وبوَّب: مَن قال إذا أقبلت الحيضةُ تَدَعُ الصلاة.

- وبوَّبَ: مَن قال: تجمعُ بين الصلاتَين وتغتسلُ لهما غسلاً.

- وبوَّب: مَن قال: تغتسلُ مِن طُهرٍ إلى طهرٍ.

- وبوَّب: مَن قال: المستحاضةُ تغتسلُ من ظُهرٍ إلى ظهرٍ.

- وبوَّب: مَن قال: تغتسلُ كلَّ يوم مرَّة، ولم يقل: عند الظهر.

- وبوَّب: مَن قال: تغتسلُ بين الأيام.

- وبوَّب: مَن قال: تتوضأ لكل صلاة.

وقد أتى على كلِّ مذاهب الفقهاء في هذه المسألة الخلافيَّة.

ط - الترجمةُ بآيةٍ قرآنيةٍ كريمة:

وهذه التراجم قليلةٌ في الكتاب، ومنها في كتاب الجهاد، بابٌ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[(١)].

ي - التراجم الاستفهامية:

وقد استخدَمها أبو داود - رحمه اللَّه - لعدَّةِ معانٍ، منها:

١- لبيان الكيفيَّة، مثل: باب كيف يَستاك؟ وأيضاً: باب كيف المسح؟

٢- أن تكون المسألةُ خلافيَّة؛ مثالُه: بابٌ أيردُّ السلامَ وهو يبول؟

٣- لجَلْبِ انتباه القارئ إلى الحكم؛ مثالُه: أيصلِّي الرجلُ وهو حاقن؟

٤- الخلافُ في صحة الرواية؛ مثالُه: إذا خاف الجنبُ البردَ أيتيمَّم؟

---

(١) سورة (البقرة)، الآية (١٩٥).

ثم أوردَ حديثَ عمرو بن العاص رضي الله عنه عندما صلَّى بأصحابِه متيمِّماً وكان جنباً، وفيه قولُه: «إني سمعتُ اللَّه يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾(١)، فضحكَ رسولُ اللَّه ﷺ ولم يقل شيئاً»، ثم أوردَه من طريقٍ آخر وليس فيه التيمُّم.

ثانياً: التراجم الاستنباطيَّة:

وهي التراجمُ التي لا تدلُّ على مدلول الأحاديث بظاهرِها، وتحتاجُ إلى إعمال الفكرِ فيها، وهي عند أبي داود قليلة، وقد يكون ذلك لأمور:

أ- أنه أرادَ أن ينقلَ مذاهبَ الفقهاءِ وأحكامَهم، وليس فقهه الشخصي، كما هو الحالُ عند الإمام البخاري؛ فإنّ تراجمَه الاستنباطيَّة حيَّرت العلماءَ وأشغلت فكرَهم، وذلك لاجتهادِه الشخصيِّ في كثيرٍ من المسائل، ولا شكَّ أنّ ما عنده من الدُّرَر تفوق ما عند الإمام أبي داود بكثير، وكلٌّ له هدفُه في عملِه.

ب- أنه كان على طريقة عامَّة أهلِ الحديث في الاستدلالِ بظاهرِ النصوصِ غالباً، دون التعمُّق في الاستنباط في كتابٍ لا يَستهدفُ فئةً معيَّنة، بل هو للجميع.

ثالثاً: التراجمُ المرسَلة:

وهي التي تكون بلا عنوان، كأن يقول: باب...، ولا يَذكر ترجمةً معيَّنة.

وهذه أيضاً قليلة في الكتاب، وعادةً ما يكون لها ارتباط بما سبقَها من أبوابٍ لها تراجم.

مثالُه: باب رقم (٩٢) في كتاب الطهارة، لم يذكر له ترجمةً معينة، وأخرج فيه حديثَ أوس بن أوس الثقفي: «**أن النبيَّ ﷺ توضَّأ ومسحَ على**

---

(١) سورة (النساء)، الآية (٢٩).

نعلَيه وقدَمَيه»، وبوَّب قبله: باب المسح على الجورَبَين.

مما سبق يتبيَّنُ لنا أنّ الإمامَ أبا داود اعتمدَ أساساً في تراجمه على ما كان ظاهراً منها ليتناسبَ مع موضوع كتابِه ونقلِه لمسائل الفقهاء، وأنه نوَّع في التراجم الظاهرة بأساليبَ كثيرةٍ تدلُّ على سعة أفقٍ وكثرة إطلاع وحسن صياغة، وأما التراجم الاستنباطية والمرسلة: فهي قليلةٌ في الكتاب[1].

* * *

(١) انظر: (تغليق التعليق على سنن أبي داود) (١/ ٦٠)، (من فوائد درس الشيخ عبد المحسن العباد في سنن أبي داود) - المطبوع مع (ختم سنن أبي داود) للبصري (ص/١٤٨).

رفع المسهم غفر الله له ولوالديه

المبحث الثاني
محاولتُه استيعابَ أحاديث الأحكام، مع مراعاة الاختصار

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: محاولتُه استيعابَ أحاديث الأحكام.

المطلب الثاني: الاختصارُ في سنن الإمام أبي داود.

المطلب الأول
محاولَتُه استيعابَ أحاديث الأحكام

ذكرَ أبو داود في رسالتِه إلى أهل مكة أنه حاولَ استيعابَ جميع أحاديث الأحكام، قال - رحمه اللَّه -: «ولا أعرفُ أحداً جمعَ على الاستقصاءِ غيري»[(١)].

وقال قبله: «فإن ذُكِرَ لكَ عن النبيِّ ﷺ سنةٌ ليس مما خرَّجتُه: فاعلَم أنه حديثٌ واهٍ[(٢)]، إلاّ أن يكون في كتابي من طريقٍ آخر؛ فإني لم أخرِّج الطرُق؛ لأنه يَكبُرُ على المتعلِّم»[(٣)].

وقال أيضاً: «وهو كتابٌ لا تَرِدُ عليك سنةٌ عن النبيِّ ﷺ بإسنادٍ صالحٍ إلاّ وهي فيه، إلا أن يكون كلامٌ استُخرِجَ من الحديث، ولا يكادُ يكون هذا»[(٤)].

---

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنَنِه) (ص/٦٨).

(٢) انظر التعليق على هذه الجملة في (رسالة أبي داود إلى أهل مكة).

(٣) المصدر السابق (ص/٦٨).

(٤) المصدر السابق (ص/٧١). ومعنى كلامِه: أنّ الكتابَ مستوعِبٌ - في نظرِه لجميع السنن، وهي أحاديث الأحكام، ولا ينقصُه سوى ذكر كلام الأئمة الفقهاء الذي يكون مستَنبطاً من السنن.

رفع المسَاهِم

وهذه النصوصُ تدلُّ على أن الإمامَ يرى أنه قد استوعبَ أحاديثَ الأحكام، وخاصةً إذا كانت في الأصول.

وقد تفاوَتت مواقفُ العلماء حيالَ هذه المسألة، فمن مصَرِّحٍ بما صرَّحَ به أبو داود، مُقِرًّا له في دعواه، ومِن منتَقِدٍ إياه في ذلك، ومن موَجِّهٍ كلامَه بما لا يتنافى مع الواقع.

أمّا الرأي الأول - موافقةُ أبي داود في دعواه -: فمن أبرزِ الذاهبين إليه أبو حامد الغزالي، حيث قال في شروط المجتهد: «لا يلزمُه حفظُها - أي: أحاديث الأحكام - عن ظهر قلبه، بل أن يكون عنده أصلٌ مصحَّحٌ لجميع الأحاديث المتعلقةِ بالأحكام، كسنن أبي داود...» (١).

وأما الرأي الثاني - وهو رأيُ مَن انتقدَه في دعواه -: فمنهم الإمامُ النوويُّ حيث قال: «لا يصحُّ التمثيلُ بسنن أبي داود؛ فإنه لم يَستوعِب الصحيحَ من أحاديث الأحكام، ولا معظَمَه، وذلك ظاهرٌ، بل معرفتُه ضروريَّةٌ لِمَن له أدنى إطلاع، وكم في صحيحَي البخاريِّ ومسلم من حديثٍ حكميٍّ ليس في سنن أبي داود، وأما ما كان في الترمذيِّ والنسائي وغيرِهما من الكتب المعتَمَدة: فكثرتُه وشهرتُه غنيَّةٌ عن التصريح بها»(٢).

وأما الرأي الثالث - مَن توسَّطَ في الأمر - وذهبَ إلى أن أبا داود استوعبَ معظمَ أحاديث الأحكام، وليس جميعَها: فمنهم الإمام أبو زرعة العراقي، حيث قال متعقِّباً النوويَّ في كلامه السابق: «لا نسلِّمُ ما ذكرَه من أنّ أبا داود لم يستوعب معظمَ أحاديث الأحكام؛ فالحقُّ أنه ذكرَ معظَمَها، وما لم يذكره منها: فهو يسيرٌ بالنسبةِ إلى ما ذكرَه».

ثم قال: «وقد صرَّحَ بذلك النوويُّ نفسُه في (شرح أبي داود)(٣)

---

(١) (المستصفى من علم الأصول) للغزالي (٢/ ٣٨٤) - تحقيق: د. محمد الأشقر -.

(٢) (روضة الطالبين) للنووي (١١/ ٩٥).

(٣) سبقَ ذكرُه في المبحث الرابع من الفصل الأول، وكلامُه منقولٌ من (الإيجاز).

فقال: ينبغي للمشتَغِلِ بالفقه وبغيرِه: الاعتناءُ بسنن أبي داود، وبمعرفتِه التامَّة؛ فإنّ معظمَ أحاديث الأحكام التي يُحتَجُّ بها فيه، مع سهولة تناوُلِه، وتلخيصِ أحاديثِه، وبراعةِ مصنِّفِه، واعتنائِه بتهذيبِه»[١].

وممّن ذهبَ إلى هذا الرأي: أبو علي البَنْدَنِيْجِيُّ (ت٤٢٥هـ) من المتقدِّمين[٢]، والسخاويُّ من المتأخرين، حيث قال: «ويتعيَّنُ حملُه على المعظم»[٣].

وهذا الرأي هو الراجح - واللَّه تعالى أعلم - فهو كما قال الخطابي: «جمعَ في كتابه من الحديث في أصول العلم وأمهاتِ السننِ وأحكامِ الفقه ما لا نعلمُ متقدِّماً سبقَه إليه، ولا متأخراً لَحقَه فيه»[٤].

وأما ما يُفهَم من كلام أبي داود أنه قصدَ استيعابَ جميع أحاديث الأحكام: فإنه وإن كان ظاهراً من نصوصه السابقة: إلاّ أنّ الذي يترجحُ بعد جمع كلامِه المتفرِّق في رسالتِه: أنه يريدُ جمعَ الأحاديث الواردة في أصول الأحكام والسنن، وأنه إذا كان في موضوعٍ واحدٍ أكثر من حديثٍ صحيح: فإنه يقتصِرُ على إيراد بعضِه، وهذا صريحُ كلامِه حينما قال: «**ولم أكتب في الباب إلاّ حديثاً أو حديثَين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح؛ فإنه يكثر، وإنما أردتُ قربَ منفعتِه**»[٥].

وهذا صريحٌ في أنه لم يلتزِم إخراجَ جميع أحاديث الأحكام، سوى ما كان في الأصول منها.

---

(١) نقلَه السيوطيُّ في (البحر الذي زخر) (٣/ ١١٣٨)، والبصريُّ في (ختم سنن الإمام أبي داود) (ص/ ٧٥)، ونقلَ السخاويُّ الجزء الأولَ من كلام العراقي في (بذل المجهود) (ص/ ٥٧-٥٨).

(٢) هو أبو علي الحسن بن عبد الله - وقيل عبيد الله - البندنيجي، من كبار فقهاء الشافعية.

(٣) (بذل المجهود) للسخاوي (ص/ ٥٧).

(٤) (معالم السنن) (١/ ١٣).

(٥) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة) (ص/ ٦٤).

رفع المسلم

على أنّ دعوى أبي داود السابقة: تبقى دعوىً منه حسب ما وصلَ إليه علمُه، وبعد أن استنفدَ جهده في جمع الأحاديث، وهذا لا يعني الجزم بأنه قد بلغ كلَّ ما كان يريده، ولكن من المؤكد أنه بلغ أكثرَ ما كان يريده، واللّه تعالى أعلم[1].

المطلب الثاني
الاختصارُ في سنن الإمام أبي داود

حاولَ الإمامُ أبو داو أن يجمَعَ بين الاستيعاب - لأحاديث الأحكام - وبين الاختصار، فكما أنه حاولَ أن لا يفوتَه شيءٌ من السنن الواردة في الأحكام: حاولَ في الوقتِ نفسِه أن لا يطولَ حجمُ الكتاب، فسلكَ مسلكَ الاختصار؛ ليكون كتابُه جامعاً بين الاستيعاب والاختصار.

ومن مظاهرِ الاختصار في «سنن أبي داود»[2]:

* ما سبق قريباً من قلّة الأحاديث في الباب الواحد.

* ومنها: أنه يعمدُ إلى الحديث الطويل، فيختصِرُه، فلا يُورِدُ منه إلاّ موضعَ الفقه منه، كما في (ح/ ١٨٦)، حيث أوردَ في باب تركِ الوضوء من مَسِّ الميتةِ عن جابر ﷺ أنّ رسولَ اللّه ﷺ مَرَّ بالسوقِ داخلاً من بعض العالِيةِ والناسُ كَنَفَتَيْه، فمَرَّ بِجَديٍ أَسَكِ ميِّتٍ، فتناولَه فأخذَ بأذنِه، ثم قال: «**أيُكم يحبُّ أنَّ هذا له؟**»، وساق الحديث.

والحديثُ مختَصَرٌ استنبطَ منه أبو داود ذلك الحكم فاكتفى بما يدلُّ عليه، ثم قال: «وساق الحديث» ليدلَّ على أنه اختصرَ الحديث. وقد أخرجَه مسلمٌ وفيه: «**أيُكم يحبُّ أنَّ هذا له بِدِرهم؟! فقالوا: ما نحبُّ أنه لنا**

(١) انظر: (أبو داود: حياته وسننه) للصباغ (ص/ ٣٠٥).
(٢) انظر: (أبو داود: حياته وسننه) للصباغ (ص/ ٣٠٣-٣٠٤).

بشيء، وما نصنعُ به؟! قال: أتحبون أنه لكم؟ قال: واللَّه لو كان حيًّا: كان عيباً فيه لأنه أَسَك، فكيف وهو ميت؟ فقال: واللَّه لَلدُّنيا أهونُ على اللَّه من هذا عليكم»[1].

وقد أشارَ أبو داود إلى هذا في رسالتِه فقال: «وربما اختصرتُ الحديثَ الطويل؛ لأني لو كتبتُه بطولِه لم يَعلم بعضُ مَن سمعَه، ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرتُه لذلك»[2].

* ومنها: أنه يأتي بحديث، ثم يأتي بعد ذلك بسندٍ آخر ويقول: «**بمعناه**»، كما في (ح/ ٣٤، ٧٢، ٢٥٢، ٢٦٣) وغيرِها، فهذه الكلمةُ أغنته عن إعادة الحديث. ولكي يكون كلامه دقيقاً قال: «**بمعناه**»، منبِّهاً على أنّ هناك فرقاً لفظيًّا بين الروايتَين لا يؤثِّرُ في المعنى.

* ومنها: أنه إذا وجدَ روايتَين في إحداهما زيادة: جاءَ بالأولى، ثم أوردَ سندَ الثانية، وجاءَ بالزيادة، ولا يُعيد ما سبقَ ذكرُه، وإنما يكتفي بقوله: «**وذكرَ الحديث**»، ومثل هذا كثيرٌ في كتابه، كما في الأحاديث: (١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤).

ففي الحديث الأول منها ذكرَ حديثَ عبد خير الذي يَصِفُ وضوءَ عليٍّ رضي الله عنه ولفظُه: «**حَدَّثَنا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أبو عَوَانَة، عَنْ خَالِدِ بنِ عَلْقَمَة، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ قَالَ: أَتَانَا عَلِيٌّ رضي الله عنه وَقَدْ صَلَّى، فَدَعَا بِطَهُورٍ، فَقُلْنَا: مَا يَصْنَعُ بِالطَّهُورِ وَقَدْ صَلَّى؟! مَا يُرِيدُ إلاَّ لِيُعَلِّمَنَا، فَأُتِيَ بِإنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ وَطَسْتٍ**[3] **فَأَفْرَغَ مِن الإِنَاءِ عَلَى يَمِينِهِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلاثًا، ثُمَّ تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلاثًا، فَمَضْمَضَ وَنَثَرَ مِن الْكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ فِيه، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاثًا، ثُمَّ غَسَلَ**

---

(١) رواه مسلم (ح/ ٢٩٥٧).
(٢) (رسالةُ أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننِه) (ص/ ٦٤).
(٣) أي: فأُتي بطستٍ أيضاً، معطوفٌ على «إناءٍ».

يَدَهُ اليُمْنَى ثَلَاثًا، وَغَسَلَ يَدَهُ الشِّمَالَ ثَلَاثًا، ثُمَّ جَعَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ اليُمْنَى ثَلَاثًا، وَرِجْلَهُ الشِّمَالَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: مَنْ سَرَّه أَن يَعْلَمَ وُضوءَ رَسُولِ اللَّه ﷺ: فَهُوَ هَذَا»[١].

وبعد ذلك أوردَ أبو داود روايةً أخرى بسندٍ آخر عن عبدِ خير: «**صَلَّى عليٌّ رضي الله عنه الغَدَاةَ، ثُمَّ دَخَلَ الرَّحْبَةَ فَدَعَا بِمَاءٍ، فَأَتَاهُ الغُلَامُ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ، وَطَسْتٍ، قَالَ: فَأَخَذَ الإِنَاءَ بِيَدِهِ اليُمْنَى، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدِهِ اليُسْرَى، وَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ اليُمْنَى فِي الإِنَاءِ، فَمَضْمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا**»، ثُمَّ سَاقَ قَرِيبًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ، قَالَ: «**ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَه مُقَدَّمَه وَمُؤَخَّرَه مَرَّةً**»، ثُمَّ سَاقَ الْحَدِيثَ نَحْوَه[٢].

ثم أوردَ الروايةَ الثالثةَ بسندٍ ثالثٍ عن عبد خير أيضاً، وفيها زيادة: «**رَأَيْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه أُتِيَ بِكُرْسِيٍّ فَقَعَدَ عَلَيْه، ثُمَّ أُتِيَ بِكُوزٍ مِن مَاءٍ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضْمَضَ مَعَ الاسْتِنْشَاقِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ**»، وَذَكَرَ الحَدِيثَ[٣].

ثم أوردَ الروايةَ الرابعةَ عن زِرِّ بنِ حُبَيش: «**أَنَّه سَمِعَ عَلِيًّا رضي الله عنه** وَسُئِلَ عَن وُضوءِ رَسُولِ اللَّه ﷺ»، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَقال: «**وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ حَتَّى لَمَّا**[٤] **يَقْطُرْ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ وُضوءُ رَسُولِ اللَّه ﷺ**»[٥].

وبهذا الترتيب البديع: استطاعَ أبو داود أن يستوعبَ روايات الحديث من جهة، وكذلك من ذكر الاختلافِ في ألفاظِه، ومراعاة الاختصار من جهةٍ أخرى.

---

(١) (ح/ ١١١).

(٢) (ح/ ١١٢).

(٣) (ح/ ١١٣).

(٤) «لَـمَّا» تأتي على ثلاثة وجوه، منها: أن تكون بمعنى «لَـم»، كما هو الحالُ هنا. انظر: (عون المعبود) (١/ ١٩٤).

(٥) (ح/ ١١٤).

رفع المساهم

* ومنها: أنه إذا روى حديثاً مختصَراً: نقلَ قولَ الراويِّ باختصارِه، كما في (ح/٤٩)، حيث قال بعد أن أوردَه: «قال مسدَّد: فكان حديثاً طويلاً ولكني اختصَرتُه».

وبهذه الوجوه الكثيرة المتنوِّعة: استطاعَ أبو داود أن يَجمع بين استيعابِ أكبرِ قدرٍ ممكن من أحاديث الأحكام، وبين الاختصار الذي هو أدعى إلى الانتفاع بالكتاب.

* * *

رفع المسهم غفر الله له ولوالديه

المبحث الثالث
شرطُ الإمام أبي داود في سننه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيانُ شرط الإمام أبي داود في سننِه.

المطلب الثاني: درجات أحاديث سنن الإمام أبي داود.

المطلب الأول
بيانُ شرط الإمام أبي داود في «سُنَنِه»

وضَّحَ الإمامُ أبو داود في رسالته إلى أهل مكة كثيراً من النقاط المتعلِّقةِ بشرطِه في سننِه، تلك الرسالة التي تُعتبَر مقدمةً لسنن الإمام أبي داود.

ومع توضيحِه لشرطِه في تلك الرسالة: إلاّ أنّ هناك اختلافاً بين العلماء في تفسير بعضِ ما وردَ فيها مما يتعلق بشرطِه في الكتاب.

وفيما يلي نتلمَّسُ شرطَه في سننه من خلال ما بيَّنه في تلك الرسالة، مضافاً إلى ذلك ما قد يُعرف من تطبيقاتِه العمليَّةِ في سننه.

ويمكن تلخيصُ أبرز ما ورد في رسالتِه إلى أهل مكة - أو ما نُقلَ عنه في غيرها مما يتعلق بشرطِه - في الفقرات التالية:

١ - ما أوردَه في سننه من الأحاديث: هي أصحُّ ما عرفَه في ذلك الباب:

قال أبو داود في رسالته: «. . فإنكم سألتم أن أذكرَ لكم الأحاديثَ التي في كتاب «السُّنَن»: أهي أصحُّ ما عرفتُ في الباب؟ . . فاعلَموا أنه كذلك كلُّه . . .»[١].

أي: إنّ ما أوردَه في سننه هو أصحُّ ما عرفَه في الباب.

---

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننِه) (ص/ ٦٣).

٢ - رواية الأحاديث المشهورة المعروفة، وترك الأحاديث الغريبة: قال رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالتِه المذكورة: «والأحاديثُ التي وضعتُها في كتاب «السنن» أكثرُها مشاهير، وهي عند كلِّ مَن كتبَ شيئاً من الأحاديث[١]، إلاّ أنّ تمييزَها لا يَقدِرُ عليه كلُّ الناس، والفخرُ بها أنها مشاهير[٢]؛ فإنه لا يُحتَجُّ بحديثٍ غريبٍ، ولو كان من رواية مالكٍ، ويحيى بنِ سعيد، والثقاتِ من أئمة العلم.

ولو احتَجَّ رجلٌ بحديثٍ غريب: وجدتَ مَن يطعَنُ فيه، ولا يَحتَجُّ بالحديثِ الذي قد احتجَّ به إذا كان الحديثُ غريباً شاذًا.

فأمَّا الحديثُ المشهورُ المتصِلُ الصحيحُ: فليس يَقدِرُ أن يَرُدَّ عليكَ أحدٌ.

وقال إبراهيمُ النَّخَعيُّ: كانوا يَكرَهونَ الغريبَ من الحديث»[٣].

٣- عدمُ الرواية عن المتروكين عنده:

قال رحمه اللّه تعالى: «وليس في كتاب «السنن» الذي صنَّفتُه عن رجلٍ متروكِ الحديثِ شيء، وإذا كان فيه حديثٌ منكَرٌ: بَيَّنْتُ أنه منكَر، وليس على نحوه في البابِ غيرُه»[٤].

٤- إخراجه لأنواع الحديث المقبول:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ فيما نُقِلَ عنه: «ذكرتُ الصحيحَ وما يَشبهُه وما يُقاربُه»[٥]،

---

(١) أي: إنَّ هذه الأحاديث منتشرةٌ بين طُلاّب الحديث، ليست مما يختصُّ به بعضُ الناس، ولا مما يخفى على الكثيرين.

(٢) أي: ميزةُ هذه الأحاديث أنها مشاهير.

(٣) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننِه) (ص/ ٧٢-٧٣).

(٤) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننِه) (ص/ ٦٦-٦٧)، وانظر شرحَ كلامه فيما سيأتي في (رسالة أبي داود).

(٥) أسندَه الخطيبُ في (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٧) - وعنه ابنُ عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٦)، والسِّلفي في مقدمته على (معالم السنن) (٤/ ١٦٥) - إلى أبي داود من طريق ابن داسة.

وهذا يدلُّ على أنّ كتابَه يَشملُ أنواعاً: الصحيح لذاتِه، وشبهُه الصحيح لغيره، وما يُقارِبُه الحسن لذاتِه[١].

٥- إخراجُه للحديث المرسَل إذا لم يكن في الباب غيرُه؛ ليتناسبَ مع موضوع الكتاب:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن لم يكن مسندٌ ضدّ المراسيل، ولم يوجد المسند: فالمرسلُ يُحتَجُّ به، وليس هو مثل المتصل في القوة»[٢].

وقال: «وإنَّ من الأحاديث في كتاب السنن ما ليس بمتصل، وهو مرسلٌ ومدلس، وهو إذا لم تُوجَد الصِّحاحُ عند عامَّة أهل الحديث على معنى أنه متصل»[٣].

٦- التزامُه ببيان ما كان فيه وَهَنٌ شديد:

قال - رحمه اللَّه -: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهَنٌ شديدٌ: فقد بيَّنتُه»[٤].

وهل وفَّى - رحمه اللَّه - بما وعَدَ به؟ قال الحافظُ الذهبي: «فقد وفَّى - رحمه اللَّه - بذلك حسبَ اجتهادِه، وبيَّنَ ما ضَعْفُه شديدٌ ووَهنُه غير محتمل. . . وما كان بيِّنَ الضعفِ من جهةِ راويه: فهذا لا يَسكتُ عنه، بل يُوهِنُه غالباً، وقد يَسكتُ عنه بحسبِ شهرتِه ونكارتِه»[٥].

وقال الحافظُ ابنُ حجر: «وفي قولِ أبي داود (وما كان فيه وهنٌ شديد بيّنتُه): ما يُفهم أنّ الذي يكون فيه وهنٌ غيرُ شديد: أنه لا يُبيِّنُه»[٦].

(١) انظر: (النكت الوفية) للبقاعي (ل/ ٧٣/ أ)، (الحطة) (ص/ ٢١٨).
(٢) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصفِ سننِه) (ص/ ٦٦). وانظر شرحَه فيما سيأتي في (رسالة أبي داود).
(٣) المصدر السابق (ص/ ٧٤).
(٤) المصدر السابق (ص/ ٦٩).
(٥) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٤-٢١٥).
(٦) (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/ ٤٣٥).

ومن أمثلةِ بيانِه للمنكَرِ في السندِ أو المتن[١]: ما رواه عن شيخِه محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة البصري: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ - أَحْسَبُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ - قَالَ: «**إِذَا صَلَّى أَحَدُكُم إِلَى غَيْرِ سُتْرَةٍ: فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلاَتَهُ الكَلْبُ، وَالْحِمَارُ، وَالْخِنْزِيرُ، وَاليَهُودِيُّ، وَالْمَجُوسِيُّ، وَالمرْأَةُ، وَيُجْزِئُ عَنْهُ إِذَا مَرُّوا بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى قَذْفَةٍ بِحَجَرٍ**».

قَالَ أَبُو دَاوُد: «فِي نَفْسِي مِن هَذَا الْحَدِيثِ شَيْءٌ، كُنْتُ أُذَاكِرُ به إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرَه، فَلَمْ أَرَ أَحَدًا جَاءَ بِه عَنْ هِشَام، وَلاَ يَعْرِفُه، وَلَمْ أَرَ أَحَدًا يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ هِشَام، وَأَحْسَبُ الْوَهْمَ مِنَ ابْنِ أَبِي سَمِينَةَ - يَعْنِي[٢] مُحَمَّدَ ابْنَ إِسْمَعِيلَ الْبَصْرِيَّ مَوْلَى بَنِي هَاشِم - وَالمُنكَرُ فِيهِ ذِكْرُ الْمَجُوسِيِّ، وَفِيه: عَلَى قَذْفَةٍ بِحَجَرٍ، وَذِكْرُ الْخِنْزِير، وَفِيهِ نَكَارَةٌ، وَلَمْ أَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلاَّ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي سَمِينَة، وَأَحْسَبُهُ وَهِمَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُنَا مِن حِفْظِه».

وقد بيَّنَ هنا المنكَرَ في المتن، كما أشارَ إلى مرجع النكارة في السند.

٧- **أنّ ما سكَتَ عنه فهو صالح**: وهذه المسألة هي المعروفة بـ«**ما سكتَ عنه أبو داود**»، وهي تحتاج إلى تفصيلٍ أكثر، ولذلك خصَّصتُها بمبحث مستقلٍّ، وهو الآتي، على أنّ الراجحَ أنّ الصالحَ عنده يشملُ الضعيفَ الذي لم يَشتد ضعفُه.

هذا من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل: فسيأتي بيانُ درجة ما سكتَ عنه أبو داود في المبحث الآتي، كما سيأتي بيانُ أسباب سكوت أبي داود.

---

(١) للوقوف على أمثلةٍ كثيرة أخرى، انظر: (أبو داود: حياته وسننه) للدكتور محمد لطفي الصباغ (ص/ ٣١٢-٣١٣).

(٢) هذا التوضيحُ من الراوي عن أبي داود.

المطلب الثاني
بيانُ درجة أحاديث سنن الإمام أبي داود

أولاً: بيانُ درجةِ أحاديث «السنَن»:

عَدَّ العلماءُ كتابَ السنن من مَظانِّ الحديثِ الحسن من حيث الجملة، أما من حيث التفصيل: فقد قسم الإمامُ الذهبيُّ أحاديثَ سنن أبي داود إلى درجات بقولِه: «فكتابُ أبي داود:

١- أعلى ما فيه من الثابت: ما أخرجَه الشيخان، وذلك نحوٌ من شطر الكتاب(١).

٢- ثم يليه: ما أخرجَه أحدُ الشيخَين، ورَغِبَ عنه الآخر(٢).

٣- ثم يليه: ما رغبا عنه، وكان إسنادُه جيِّداً، سالِماً من علةٍ وشُذوذ.

٤- ثم يليه: ما كان إسنادُه صالِحاً، وقَبِلَه العلماءُ لمجيئِه من وَجهَين لَيِّنَين فصاعداً، يَعضُدُ كلُّ إسنادٍ منهما الآخر.

٥- ثم يليه: ما ضُعِّفَ إسنادُه لنقصِ حِفظِ راوِيه، فمثلُ هذا يُمَشِّيه أبو داود، ويَسكُتُ عنه غالباً.

٦- ثم يليه: ما كان بَيِّنَ الضعفِ من جهةِ راويه. فهذا لا يَسكتُ عنه، بل يُوهِنه غالباً، وقد يَسكتُ عنه بحسب شُهرتِه ونَكارَتِه(٣)، واللَّه أعلم»(٤).

---

(١) عددُ ما أخرجه الشيخان من أحاديث «سنن أبي داود»: (٩٠٩).

(٢) عددُ ما أخرجَه البخاريُّ فقط في «سنن أبي داود»: (٣٨٥)، وما أخرجَه مسلمٌ فقط: (٦٧٠)، فمجموعُ ما أخرجَه الشيخان أو أحدُهما في سنن أبي داود هو: (١٩٦٤)، وذلك حسب جردٍ أوليٍّ بالاعتمادِ على تخريج طبعة الدعاس.

(٣) أو لأسبابٍ أخرى سيأتي بيانُها في المطلب الأول من المبحث الثالث - إن شاء الله تعالى -.

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٤-٢١٥).

والتفصيلُ الذي ذكرَه الذهبيُّ هو الراجحُ بالنظرِ إلى واقع الكتاب، ولكن قد لا يَستقيمُ ما ذكرَه من أنّ ما أخرجَه الشيخان في السنن نحوٌ من شطر الكتاب[1]، إلاّ إذا قيل إنّ ذلك يَشملُ مع ما أخرجَهما أو أحدُهما: ما كان على شرطِهما أو على شرطِ أحدِهما.

وما ذكرَه الذهبيُّ في التفصيل السابق هو الصوابُ أيضاً بالنظرِ إلى الراجح في معنى الصلاحيّة عند الإمام أبي داود، وسيأتي البحثُ في مسألة الصلاحيّة عنده في المبحث الآتي.

وقد عُلِم من هذا التفصيل وجودُ الأحاديث الضعيفة في سنن الإمام أبي داود، وعددُها في «ضعيف سنن أبي داود» للعلامة الشيخ الألباني (١٠٤٢) حديثاً.

ثانياً: طبقاتُ رواة «السنن» من حيث العدالة والضبط:

ما سبق هو بيانُ درجة أحاديث سنن أبي داود، أمّا درجةُ رُواتِه وطبقاتُهم من حيث العدالةِ والضبط: فقد مثَّلَ لهم الإمامُ أبو بكر محمدُ بنُ موسى الحازميُّ (ت٥٨٤هـ) في شروطه بمثالٍ وهو: أن نعلمَ أنّ أصحابَ الإمام محمد بن شهاب الزهري على طبقاتٍ خمس، ولكلِّ طبقةٍ منها مزيَّةٌ على التي تليها وتفاوُت:

أمّا مَن كان في **الطبقة الأولى**: فهو الغايةُ في الصحة، وهو غايةُ مقصد البخاري.

والطبقةُ الثانية: شاركَت الأولى في العدالة، غيرَ أنّ الأولى جَمَعت بين الحفظ والإتقان، وبين طولِ الملازَمةِ للزهريِّ، حتى كان فيهم مَن يُزامِلُه في السفر، ويُلازِمُه في الحضر، والطبقةُ الثانية لم تُلازِم الزهريَّ إلاّ

---

(١) لأنّ مجموعَ ما أخرجَه الشيخان أو أحدُهما في سنن أبي داود هو: (١٩٦٤) كما سبق قريباً.

مدةً يسيرةً، فلم تُمارِس حديثَه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى. وهم شرطُ الإمام مسلم.

الطبقةُ الثالثة: جماعةٌ لزموا الزهريَّ مثلَ أهل الطبقة الأولى، غيرَ أنه لم يَسلَموا من غوائل الجرح، فهم بين الردِّ والقبول. وهم شرطُ أبي داود والنسائي.

الطبقة الرابعة: قومٌ شارَكوا أهلَ الطبقة الثالثةِ في الجرح والتعديل، وتَفَرَّدوا بقِلَّةِ ممارسَتِهم لحديث الزهري؛ لأنهم لم يُصاحبوا الزهريَّ كثيراً. وهم شرطُ أبي عيسى الترمذي.

الطبقة الخامسة: نَفَرٌ من الضعفاء والمجهولين، لا يُخَرِّج حديثَهم إلاّ على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمَن دونه، فأمّا عند الشيخَين: فلاَ[1].

مما سبق يتبيَّنُ أنّ الإمامَ أبا داود يخرجُ أحاديثَ الطبقة الأولى والثانيةِ على سبيل الاستيعاب، فلذلك اعتبرَ الذهبيُّ أنّ ما كان على شرط الشيخَين أو أحدِهما أكثرُ من شطر الكتاب.

وكذلك يَنزلُ إلى الطبقة الثالثةِ فيَحتَجُّ بأحاديث أصحابِها ممَّن ترجَّحَ عنده قبولُ روايتِه، وهذا شرطُه.

وقد يَنزلُ إلى الطبقة الرابعةِ، فيحتَجُّ - كذلك - بمَن ترجَّحَ لديه قبولُ روايتِه.

أما الطبقة الخامسة: فلا يَحتجُّ بها، ولا يخرج أحاديثَ أصحابها إلاّ على سبيل الاعتبار والاستشهاد.

أمّا الرواة المتروكون: فلا يخرج أحاديثَهم؛ لا احتجاجاً ولا اعتباراً، كما نصَّ في رسالتِه إلى أهل مكة أنه لا يخرج في سننِه عن رجلٍ متروكٍ

---

(١) انظر: (شروط الأئمة الخمسة) للحازمي (١٥١-١٥٤).

الحديثِ شيئاً[١]، كما سبق قولُ ابن مندة: إنّ شرطَ أبي داود والنسائي إخراجُ أحاديثِ قوم لم يُجمَع على تركِهم[٢].

ثالثاً: لماذا أَوردَ أبو داود الضعيفَ في كتابه؟

تساءَلَ البعضُ عن سببِ إخراج أبي داود عن مثل هؤلاء الضعفاء، ولماذا أخرج الأحاديثَ الضعيفةَ في سننِه؟

وأجابوا عن ذلك بعدةِ أجوبة، وهي[٣]:

١- لأنّ طريقتَه في التصنيف هي أن يَجمَعَ كلَّ الأحاديث التي تتضمَّنُ أحكاماً فقهيةً ذهبَ إلى القولِ بها عالِمٌ من العلماء.

٢- لأنه كان يرى أنّ الحديثَ الضعيفَ إن لم يكن شديدَ الضعف فهو أقوى من رأيِ الرجالِ ومن القياس، كما سيأتي تفصيلُه عند إيراد أقوال العلماء في تفسير «**الصالح**» عند أبي داود.

٣- أمّا إذا كان الحديثُ شديد الضعف: فإنما يُورِدُه لبيان ضَعفِه، وكأنه بذلك يردُّ على مَن استدلَّ به قائلاً: لا يستقيمُ لكم الاستدلالُ بهذا الحديث؛ لكونه شديد الضعف.

ومثالُه: عقدَ أبو داود باباً بعنون: «باب النهي عن التلقين»، ثم أوردَ حديثاً من طريق أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي ﷺ قال: قال رسولُ اللّه ﷺ: «يا علي، لا تفتح على الإمام في الصلاة»[٤].

ثم قال أبو داود: «أبو إسحاق لم يَسمَع من الحارثِ إلا أربعةَ أحاديث

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه) (ص/ ٦٦).
(٢) هذه عبارة ابن طاهر المقدسي في (شروط الأئمة الستة) (ص/ ٨٩)، وانظر كلامَ ابن مندة في رسالتِه (شروط الأئمة) (ص/ ٧٣)، وراجع: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ٩٢).
(٣) انظر: (شروط الأئمة الستة) لابن طاهر المقدسي (ص/ ٩١-٩٢)، (أبو داود: حياته وسننه) للدكتور محمد لطفي الصباغ (ص/ ٢٩٩).
(٤) (ح/ ٩٠٨).

ليس هذا منها». أي: إن الحديثَ منقطع، إضافة ذلك ضعفُ الحارثِ نفسِه، فالحديثُ شديد الضعف، ولم يُورِد في هذا البابِ غيرَه.

وهذا يدلُّ على مقصدِه في إخراجِه، وأنه أوردَه لبيان ضَعفِه والردِّ على مَن استدلَّ به.

المبحث الرابع: درجةُ ما سكتَ عنه أبو داود

وفيه مطلبان، أتناولُ في الأول منهما أسبابَ سكوت أبي داود، وفي المطلب الثاني أبيِّنُ درجةَ ما سكتَ عنه أبو داود.

المطلب الأول: أسباب سكوت أبي داود

ذكرَ العلماءُ أنّ ما سكتَ عنه أبو داود ليس كلُّه في درجةٍ واحدة، بل منه ما هو في أعلى درجات الصحة، ومنه ما هو دون ذلك من قبيل الحسنِ لذاته، أو لغيرِه، ومنه ما هو ضعيفٌ ولكن من رواية مَن لم يُجمَع على تركه غالباً، بل منه ما هو شديد الضعف.

أمّا ما كان صحيحاً أو حسناً: فلا إشكالَ في سكوتِه؛ لأنه لم يلتزم التصريحَ بالتصحيح، إنما الإشكالُ فيما إذا كان المسكوتُ عنه ضعيفاً.

فما هي أسبابُ سكوتِ الإمام أبي داود حتى نصَنِّفَ على ضوئِها الأحاديثَ المسكوتَ عنها؟ ونستخلصَ من ذلك درجة أحاديث سنن أبي داود؟

للإجابة على هذا السؤال أبيِّنُ فيما يلي أسبابَ سكوتِه، فمنها[1]:

١- لكونه غيرَ شديد الضعفِ عنده؛ فإنه قال: «وما كان في كتابي من

---

(١) انظر: (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/ ٤٤٠-٤٤٣)، (البحر الذي في شرح ألفية الأثر) للسيوطي (٣/ ١٠٩٧-١١٠٢)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ٧٩-٨١).

حديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ: فقد بيَّنتُه»[١]. فما لم يكن فيه وهن شديد: فلم يلتزم بيانَه، فيسكتُ عنه.

٢- أو: لكونه لم يَجد في البابِ غيرَه؛ فإنّ الحديثَ الضعيفَ عنده - كشيخِه الإمامِ أحمد - أقوى من رأي الرِّجَال إذا لم يَجد في البابِ غيرَه. وسيأتي بيانُه عند بيان أقوال العلماء في تفسير «الصالح» عند أبي داود. ففي هذه الحالة يُورِدُه أبو داود في سننِه لهذا السببِ، ولكونه مما يُمَشَّى عنده: يسكتُ عنه، فهو سببٌ للإيراد والسكوت.

٣- أو: لكونه له جابِراً، وإن كنّا لا نعلمُه.

٤- وتارةً يكون اكتفاءً بما تقدَّمَ له من الكلام في ذلك الراوي في كتابه نفسِه.

٥- وتارةً يكون لذهولٍ منه.

٦- وتارةً يكون لشدَّة وضوح ضَعْفِ ذلك الراوي، واتفاقِ الأئمةِ على طرح روايتِه.

قال الحافظُ ابنُ حجر: «كأبي الحُوَيْرِث[٢]، ويحيى بن العلاء[٣]، وغيرِهما»[٤].

٧- وتارةً يكون من اختلافِ الرواة عنه. قال الحافظُ: «وهو الأكثر؛

---

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه) (ص/ ٦٩).

(٢) هو عبد الرحمن بن معاوية بن الحُوَيْرِث الأنصاري المدني، «صدوقٌ سيء الحفظ، رُمي بالإرجاء». (التقريب) (ص/ ٣٥٠).

(٣) هو البجلي الرازي، «رُمي بالوضع». (التقريب) (ص/ ٥٩٥).

(٤) (النكت) (١/ ٤٤٠). أضافَ الحافظُ قائلاً: «وأما الأحاديثُ التي في إسنادها انقطاع، أو إبهام: ففي الكتاب من ذلك أحاديثُ كثيرة، منها - وهو ثالث حديثٍ في كتابه -: ما رواه من طريق أبي التياح، قال: حدثني شيخٌ قال: لَمّا قدِمَ ابنُ عباس البصرةَ كان يُحدِّثُ عن أبي موسى ﷺ فذكرَ حديث «إذا أرادَ أحدُكم أن يبولَ فليَرتَد لبولِه». لم يتكلّم عليه في جميع الروايات، وفيه هذا الشيخُ المبهَم». (النكت) (١/ ٤٤٣).

فإنّ في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلامِ على جماعةٍ من الرواةِ والأسانيد: ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايتُه أشهر[1]»[2].

٨- وقد يتكلمُ أبو داود على الحديثِ بالتضعيفِ البالغِ خارج السنن، ويسكتُ عنه فيها[3].

---

(١) (النكت) (١/ ٤٤١). قال الحافظ : «ومن أمثلتِها : ما رواه من طريق الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - حديث : «إنّ تحت كلِّ شعرةٍ جنابة. . .» الحديث؛ فإنه تكلمَ عليه في بعض الروايات فقال : «هذا حديثٌ ضعيفٌ، والحارثُ حديثُه منكر»، وفي بعضِها اقتصرَ على بعض هذا الكلام». قلت : ما ذكرَه الحافظُ من الزيادة موجودة في رواية اللؤلؤيّ أيضاً، وهو حديث (٢٤٨) حسب المطبوع.

(٢) قال السخاوي - بعد الإشارة إلى اختلاف الروايات - : «وحينئذٍ فينبغي التوقُّفُ في نسبة السكوتِ إليه إلاّ بعد الوقوفِ على جميعها، كما أنه لا يُنسَبُ للترمذيّ القولُ بالتحسين أو التصحيحِ أو نحو ذلك إلاّ بعد مراجعة عدَّة أصولٍ؛ لاختلاف النسخ في ذلك. . .». (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٧١).

(٣) قال الحافظ : ومن أمثلتِه : ما رواه في السنن من طريق محمد بن ثابت العبدي، عن نافع قال: «انطلقت مع ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما -. . .» فذكر الحديثَ في الذي سلَّمَ على النبيِّ ﷺ فلم يَرُدَّ عليه حتى تَيَمَّمَ، ثم ردَّ السلام وقال : «إنه لم يَمنعني أن أرُدَّ عليك إلاّ أني لم أكن على طُهر». هذا الحديثُ لم يتكلم عليه في السنن، ولكن لما ذكرَه في كتاب (التفرُّد) قال : «لم يُتابِع أحدٌ محمدَ بنَ ثابت على هذا»، ثم حكى عن أحمد ابن حنبل أنه قال : «وهو حديثٌ منكر».

قلت : هكذا قال الحافظ، ولكنّ ما ذكرَه من الزيادة موجودةٌ في النسخة المطبوعةِ برواية اللؤلؤي، ففي المطبوع - بعد الحديث (٣٣٠) - : «قال أبو داود : سمعتُ أحمدَ ابنَ حنبل يقول : روى محمدُ بنُ ثابت حديثاً منكَراً في التيمم. قال ابنُ داسة : قال أبو داود: لم يُتابَع محمدُ بنُ ثابت في هذه القصةِ على ضربتَين عن النبيِّ ﷺ، ورَوَوه فعلَ ابن عمر».

هذا ما وردَ في النُّسَخ المطبوعةِ كلِّها - سوى طبعة عوامة، وهي مطبوعة على نسخة الحافظ ابن حجر - وكان محقِّقُ (النكت) الشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي قد استظهرَ في تعليقِه على (النكت) أن تكون النسخة التي كانت عند الحافظ من سنن أبي داود ليس فيها هذه الزيادة، وذلك بناءً على وجودِها في النسخ المطبوعة، . . وهذا الاستظهارُ صحيحٌ؛ إذ طَبع الشيخ عوامة السننَ على نسخة الحافظ، وفيها هذا =

رفع المسيّبهم

٩- على أنّ أبا داود أشارَ في رسالتِه إلى أهلِ مكة: أنه قد يُوردُ الحديثَ ظنًّا منه أنه سليمٌ من العِلَل، فلا يَتبيَّنُ له موضعُ العلَّةِ في الحديث، قال - رحمه اللَّه -: «وربما لم أقف عليه»[١]. وهذا اعتذارٌ منه عمَّا قد يوجد في كتابه من الحديث المعلول الذي لم يُبيِّن هو علَّته، فالسكوتُ هنا لعدمِ تبيُّن العلةِ لأبي داود نفسِه.

هذه أسبابُ سكوتِ أبي داود على الأحاديث الضعيفةِ من حيث الإجمال، ولكن من الملاحَظ: أنّ الأسبابَ الثلاثةَ الأولى خاصةٌ بما لم يكن ضعفُه شديداً، أمّا الأسبابُ الأخرى - سوى التاسع - فحينما يكون الضعفُ شديداً[٢].

على أنه يجب التنبُّه إلى نكتة مهمةٍ هنا، وهي أنه أحياناً يُصَنَّفُ الحديثُ من قبيل المسكوتِ عنه، ولا يكون الأمرُ كذلك، وذلك أنّ أبا

= الحديثُ (١/ ٣١١-٣١٢ح/ ٣٣٤) وليس فيها هذه الزيادة.

ولكن الصحيحُ أنّ هذه الزيادة لا توجَدُ في رواية اللؤلؤي، ولا في رواية ابن داسة، ولا في أيٍّ من الروايات الأخرى للسنن، ولا أستبعِدُ أن تكون الجملةُ مقحمةً هنا نقلاً عن الإمام المزيِّ في (تحفة الأشراف)، ولكنَّ المُقحِمَ لم يَنتَبه إلى عزو المزي، حيث عزاه إلى(كتاب التفرُّد) لأبي داود، وهو صحيح.

وكنتُ جزمتُ في البداية بوجود هذه الزيادةِ في نسخة اللؤلؤيِّ بناءً على وجودِها في النسخ المطبوعة؛ إذ هي برواية اللؤلؤي، وأنّ نسخةَ الحافظ ابن حجر هي التي خَلَت منها مع وجودِها في نسخٍ أخرى من رواية اللؤلؤي، ولكن بعد مراجعَتي للنسخ المخطوطة لسنن أبي داود - وهي برواية اللؤلؤي - تبيَّنَ أنه مقحَمٌ في النسخ المطبوعة، وأنّ تمثيلَ الحافظ ابن حجر هنا صحيحٌ لا غبار عليه.

وأما ما ورد في النسخ المطبوعة من قوله: «قال ابن داسة: قال: أبو داود: لم يتابع...»: فهو خطأ أيضاً؛ إذ لو كانت الجملة في رواية ابن داسة لذكر المزيُّ ذلك، ولما نسبها إلى كتاب التفرد فقط.

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننِه) (ص/٧٦).

(٢) انظر : (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/٧٩-٨٠).

داود - وهو عالِمٌ بصيرٌ بعِلَلِ الحديث - ربما أخرجَ حديثاً في الباب، ثم يُعلِّقُ بعده رواياتٍ أخرى لبيان علَّةٍ في الحديث، فيظُنُّ مَن لا عِلمَ له بعلم العِلَلِ والنقد أنّ ذلك من قبيل المسكوتِ عليه! مع أنّ مجموعَ صنيعِه يدلُّ على بيانِه للعلَّةِ وعدمِ سكوتِه.

وأبو داود - رحمه اللَّه - لم يَقل أنّ ما كان فيه وهنٌ شديدٌ ذكرتُ أنه ضعيف، ولكن قال: «**بيَّنتُه**»، ومنهجُه في بيان الضعيف متنوِّع؛ فربما صرَّح بذلك، وربما ذكرَ سببَ الضعف، كالانقطاع مثلاً، وربما عرَّض بهذه الرواية تعريضاً يَفهمُه أهلُ الخبرة والصنعة، لا سيما أنه ألَّفَ كتابَه في عصرِ توافُرِ علماء النقدِ والعلل، ولم يخطر بِبَالِه أن يأتي زمانٌ على الناس لا يُدرِكون مقصدَه[١].

وقد اتضحَ من التعرُّفِ على أسباب سكوت أبي داود أنّ ما سكتَ عنه أبو داود يَحتاجُ إلى دراسةٍ مسقلَّةٍ لِتَبيُّن درجتِها، ولا تُصَنَّفُ في درجةٍ معيَّنةٍ على الدوام، وهذه النتيجةُ تُعَزِّزُ القولَ الراجحَ في درجةِ الأحاديث المسكوتِ عنها، والذي سأبيِّنُه في المطلب الآتي - بإذن اللَّه تعالى -.

* * *

(١) انظر: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ٩٠)، وهذا الوجه من أهم الفوائد التي ذكرَها مؤلفُ التغليق، ودراسته حول أبي داود - وخاصة ما يتعلق بالمعلق - من أحسن الدراسات.

رفع المسهم

المطلب الثاني
درجةُ ما سكتَ عنه أبو داود

قال أبو داود - رحمه اللَّه - في رسالتِه إلى أهل مكة: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ: فقد بيَّنتُه، ومنه ما لا يَصِحُّ سندُه.

وما لم أذكر فيه شيئاً: فهو صالحٌ، وبعضُها أصحُّ من بعض»[(١)].

يَنُصُّ الإمامُ أبو داود هنا أنّ ما سكتَ عنه فهو صالح، ولكن مرادَه بالصلاحيَّة هنا؟ هل هي الصلاحيةُ للاحتجاج، أم الصلاحيةُ للاعتبار؟

اختلف العلماءُ في ذلك، فبعضُهم - وهم الأكثر - يجعلون ما سكتَ عنه من قبيل الحسن، ومن الحديث المحتَجِّ به، بينما ذهبَ آخرون إلى أنّ ما سكتَ عنه هو على مراتب، فقد يكون صالحاً للاعتبار، وقد يكون صالحاً للاحتجاج، وهو الراجح، وإليك التفصيل:

القول الأول: أن ما سكتَ عنه أبو داود فهو لا ينزل عن درجة الحسن:

قال ابنُ الصلاح (ت٦٤٣هـ) - بعد ذكرِ كلام أبي داود عن شرطِه -: «فعلى هذا: ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً، وليس في واحدٍ من الصحيحَين، ولا نصَّ على صحتِه أحدٌ ممن يُميِّزُ بين الصحيحِ والحسن: عَرَّفناه بأنه من الحسنِ عند أبي داود، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسَنٍ عند غيرِه، ولا مندَرجٍ فيما حقَّقنا ضبطَ الحسن به»[(٢)].

وبنحوِه صرَّحَ النوويُّ في (التقريب)[(٣)]، مع أنّ له رأياً آخرَ يذهبُ فيه

---

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننِه) (ص/ ٦٩-٧٠).

(٢) (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ٣٦).

(٣) (التقريب) - مع التدريب - (١/ ١٨٢-١٨٣).

إلى التفصيل، وسيأتي كلامُه في القول الثاني.

وقال المنذري (ت٦٥٦هـ): «وكلُّ حديثٍ عزوتُه إلى أبي داود وسكتَ عنه: فهو كما ذكرَ أبو داود، ولا يَنزلُ عن درجة الحسن، وقد يكون على شرط الصحيحَين أو أحدِهما»[1].

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية عن حديثٍ في سنن أبي داود - فيه راوٍ لا يُعرفُ حالُه -: «ولكن روايةَ أبي داود للحديث وسكوتَه عنه يقتضي أنه حسنٌ عنده»[2].

وقال العلائي (ت٧٦١هـ): «وأما سننُ أبي داود وابن ماجة: فلا يُبيِّنان شيئاً من ذلك إلاّ في بعضٍ منها بيَّنَها أبو داود، وذكرَ أنّ ما سكتَ عنه فهو صالحٌ للاحتجاج به، ومقتَضى ذلك أنه يكون حسناً عنده»[3].

وقال ابنُ كثير (ت٧٧٦هـ): «هذا الحديث - حديث الصلاة في المقبرة -: حسنٌ عند الإمام أبي داود؛ لأنه رواه، وسكتَ عليه»[4].

وبنحوه قال الزركشي[5].

وهذا الرأي ذهبَ إليه كثيرون غيرهم، يزعمون أنّ الأحاديثَ الواردة في سنن أبي داود وسكتَ عنها ولم يتكلم بشيءٍ من الجرح عليها: أنها صالحةٌ للاحتجاج بها والاعتماد عليها، ومستندُهم هو قول أبي داود نفسه: «وما لم أذكر فيه شيئاً: فهو صالح».

القول الثاني:

إنّ المراد بالصالح عنده هو الصالحُ للاحتجاج، ولكنَّ شرطَه في

---

(١) (مقدمة الترغيب والترهيب) للمنذري (١/ ٨).

(٢) (اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم) (١/ ٢٦١).

(٣) (النقد الصريح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح) للعلائي (ص/ ٢٣).

(٤) (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (١/ ١٤٢) - ط: الحلبي -.

(٥) انظر: (المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر) للزركشي (ص/ ٥٧).

الصلاحيَّةِ للاحتجاج يَشملُ الحديثَ الضعيفَ الذي لم يَشتد ضعفُه، فكلُّ ما سكتَ عنه أبو داود ليس من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل قد يكون دونه، فلا بدَّ من النظرِ فيه بحسب حالِ إسنادِه ومتنِه عند مَن لا يُوافقُه في شرطِه للاحتجاج.

وهذا هو الذي رجَّحَه كثيرٌ من الحفَّاظ، منهم الإمامُ الذهبي، والحافظُ ابن حجر - على الراجحِ عنده في معنى «**الصلاحيَّةِ**» عند أبي داود - وقَبْلَهما الإمامُ النوويُّ، وغيرُهم، ومن أقوالهم في الموضوع:

* قال الإمام الذهبيُّ معلِّقاً على كلام الإمام أبي داود (فإن كان فيه وهنٌ شديدٌ فقد بيَّنتُه): «قلت: فقد وفَّى - رحمه اللَّه - بذلك بحسب اجتهادِه، وبَيَّنَ ما ضَعْفُه شديد، وَوَهْنُه غيرُ محتَمَل، وكاسَرَ[1] عن ما ضَعْفُه خفيفٌ مُحتَمَل، فلا يلزمُ من سكوتِه - والحالةُ هذه - عن الحديث أن يكون حسناً عنده، ولاسيما إذا حَكَمنا على حَدِّ الحسَن باصطلاحِنا المولَّد الحادث، الذي هو في عُرف السَّلَفِ يَعودُ إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يَجبُ العملُ به عند جمهور العلماء، أو الذي يَرغَبُ عنه أبو عبد اللَّه البخاري ويُمَشِّيه مسلم، وبالعكس، فهو داخلٌ في أدنى مراتب الصحة؛ فإنه لو انحطَّ عن ذلك: لَخرجَ عن الاحتجاج، ولَبقي متجاذِباً بين الضَّعفِ والحسَن...»[2].

ثم ذكر درجات أحاديث سنن أبي داود، وقد سبقَ نقلُه في موضعِه.

* وقال الحافظُ ابنُ حجر مرَجِّحاً لهذا القول: «وفي قول أبي داود: (وما كان فيه وهنٌ شديدٌ بيَّنتُه) ما يُفهَم: أنّ الذي يكون فيه وهنٌ غيرُ شديدٍ أنه لا يُبيِّنُه».

ثم قال: «ومن هنا يتبيَّن: أنّ جميعَ ما سكتَ عليه أبو داود لا يكون

---

(١) أي: تغاضى.

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٤).

من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل هو على أقسام:

١- منه ما هو في الصحيحَين، أو على شرط الصحة.

٢- ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاتِه.

٣- ومنه ما هو من قبيل الحسنِ إذا اعتضد.

وهذان القسمان كثيران في كتابه جداً.

٤- ومنه ما هو ضعيف، لكنه من رواية مَن لم يُجمَع على تركِه غالباً.

وكلُّ هذه الأقسام عنده تصلُحُ للاحتجاج بها. كما نقلَ ابنُ مندة عنه أنه يخرجُ الحديثَ الضعيفَ إذا لم يَجد في الباب غيرَه، وأنه أقوى عنده من رأي الرجال[1].

وكذلك قال ابنُ عبد البر: كلُّ ما سكتَ عليه أبو داود فهو صحيحٌ عنده، لاسيما إذا كان لم يَذكُر في البابِ غيرَه.

ونحوُ هذا ما رويناه عن الإمام أحمد بن حنبل - فيما نقلَه ابنُ المنذر عنه - أنه كان يَحتجُّ بعمرو بنِ شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، إذا لم يكن في البابِ غيرُه.

وأصرحُ من هذا ما رويناه عنه - فيما حكاه أبو العز بن كادش - أنه قال لابنه: «لو أردت أن أقتصر على ما صحَّ عندي: لم أروِ من هذا المسند إلا الشيءَ بعد الشيء، ولكنك يا بنيَّ تَعرفُ طريقتي في الحديث: أني لا أخالفُ ما يضعف إلا إذا كان في البابِ شيءٌ يَدفعُه». . .

ثم قال الحافظ: «فهذا نحوٌ مما حُكي عن أبي داود، ولا عجب؛ فإنه

---

(١) كلام ابن مندة في رسالته (شروط الأئمة) (ص/ ٧٣)، ونصُّه : «سمعتُ الباروديَّ بمصر يقول: كان من مذهبِ النسائيِّ أن يُخرِجَ عن كلِّ مَن لم يُجمَع على تركِه.

وكان أبو داود السجستاني كذلك يأخذُ مأخذَه، ويُخرجُ الإسنادَ الضعيفَ؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال».

رفع المسَاهِم

كان من تلامذةِ الإمام أحمد، فغيرُ مستَنكَرٍ أن يقولَ قولَه.

بل حكى النجمُ الطوفيُّ عن العلامة تقي الدين ابن تيمية أنه قال: «اعتبرتُ مسندَ أحمد، فوجدتُه موافقاً لشرط أبي داود».

ومن هنا يَظهَرُ ضعفُ طريقة مَن يَحتَجُّ بكل ما سكتَ عليه أبو داود؛ فإنه يُخرج أحاديثَ جماعةٍ من الضعفاءِ في الاحتجاج، ويَسكتُ عنها، مثل: ابن لَهِيْعَة(١)، وصالح مولى التَّوْأَمَة(٢)، وعبد اللّه بن محمد بن عَقِيل(٣)، وموسى بن وَرْدَان(٤)، وسلمة بن الفضل(٥)، ودَلْهَم بن صالح(٦)، وغيرهم.

فلا ينبغي للناقد أن يُقلِّدَه في السكوتِ على أحاديثِهم، ويُتابعَه في الاحتجاج بهم، بل طريقُه أن ينظر: هل لذلك الحديث متابعٌ فيعتضد به، أو هو غريبٌ فيُتوقَّفَ فيه؟

لاسيما إذا كان مخالِفاً لروايةِ مَن هو أوثقُ منه؛ فإنه يَنحطُّ إلى قبيل المنكَر.

---

(١) هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي المصري القاضي (ت١٧٤هـ)، «صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء ومقرون، م د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٢) هو صالح بن نبهان المدني، مولى التوأمة (ت١٢٥ أو ١٢٦هـ)، «صدوق اختلط، قال ابنُ عدي: لا بأس برواية القدَماء عنه، كابن أبي ذئب وابن جريج، وقد أخطأ من زعمَ أنَّ البخاريَ أخرجَ له. د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٣) عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي المدني (ت بعد ١٤٠هـ)، «صدوق في حديثه لين، ويُقال: تغير بأخرة. بخ د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٤) هو العامري مولاهم المصري، مدني الأصل (ت ١١٧هـ) «صدوق ربما أخطأ. بخ ٤»، من رجال «التقريب».

(٥) هو الأَبْرَشُ، مولى الأنصاري، قاضي الري (ت بعد ١٩٠هـ وقد جاوز المائة) «صدوق كثير الخطأ. د ت فق». من رجال «التقريب».

(٦) هو الكندي الكوفي. «ضعيف. د ت ق»، من رجال «التقريب».

وقد يُخرِجُ لمن هو أضعفُ من هؤلاء بكثير، كالحارث بن وَجِيْه[١]، وصدَقة الدَّقِيقي[٢]، وعثمان بن واقد العُمَري[٣]، ومحمد بن عبد الرحمن البَيْلَماني[٤]، وأبي جَنَاب الكلبي[٥]، وسليمان بن أَرْقَم[٦]، وإسحاق بن عبد اللَّه بن أبي فَرْوَة[٧]، وأمثالِهم من المتروكين.

وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة، وأحاديث المدلِّسين بالعنعنة، والأسانيد التي فيها مَن أبهِمَت أسماؤهم.

فلا يتَّجِه الحكمُ لأحاديث هؤلاء بالحُسنِ من أجل سكوتِ أبي داود. . .»[٨].

ثم ذكر أسبابَ سكوت أبي داود، وقد تقدَّم بيانُها.

ثم قال الحافظ: «فالصواب: عدمُ الاعتمادِ على مجرَّدِ سكوتِه؛ لما وصفنا أنه يَحتَجُّ بالأحاديث الضعيفة، ويُقَدِّمُها على القياس - إن ثبتَ ذلك عنه.

والمعتَمِدُ على مجرَّدِ سكوتِه: لا يَرى الاحتجاجَ بذلك، فكيفَ يُقَلِّدُه فيه؟»[٩].

* وهذا القول هو الذي رجَّحَه النوويُّ أيضاً في مقدمة شرحه لسنن

---

(١) هو الراسبي البصري «ضعيف. د ت ق»، من رجال «التقريب».
(٢) هو صدقة بن موسى الدقيقي البصري «صدوق له أوهام. بخ د ت»، من رجال «التقريب».
(٣) هو المدني، نزيل البصرة «صدوق ربما وهم. د ت»، من رجال «التقريب».
(٤) «ضعيف، وقد اتهمَه ابنُ عدي وابن حبان. د ق»، من رجال «التقريب».
(٥) هو يحيى بن أبي حَيَّة الكلبي (ت١٥٠هـ أو قبلها) «ضعَّفوه لكثرة تدليسِه »، من رجال «التقريب».
(٦) هو البصري، أبو معاذ «ضعيف. د ت س»، من رجال «التقريب».
(٧) هو الأموي مولاهم، المدني (ت١٤٤هـ)، «متروك. د ت ق»، من رجال «التقريب».
(٨) (النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن حجر (١/ ٤٣٥-٤٤٠).
(٩) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/ ٤٤٣).

أبي داود، حيث صرَّحَ بأنّ ما سكت عنه أبو داود إن نصَّ على ضعفِه مَن يُعتَمَد عليه، أو رأى العارِفُ في سنده ما يقتضي الضعف ولا جابرَله: أنه يُحكَمُ بضعفه، ولا يُلتَفتُ إلى سكوت أبي داود[١].

قال الحافظُ ابنُ حجر-بعد نقلِه لكلام النووي: «قلت: وهذا هو التحقيق، لكنه خالفَ ذلك في مواضع من(شرح المهذّب) وغيرِه من تصانيفِه، فاحتجَّ بأحاديث كثيرة من أجل سكوتِ أبي داود عليه، فلا يُغتَرُّ بذلك»[٢].

والخلاصة: أنّ هذا القولَ لا يختلف مع القول الأولِ في أنَّ مرادَ أبي داود بالصلاحيَّةِ هي الصلاحيةُ للحجَّة، ولكن دائرةَ الاحتجاج عنده أوسعُ مما هو معروفٌ عند الآخرين، وهو حصرُه في الصحيح والحسن، فهو رَحِمَهُ اللَّهُ يَحتجُّ بالضعيف أيضاً إذا لم يَجد في الباب غيرَه، ويَذهبُ في ذلك إلى ما كان يَذهبُ إليه شيخُه أحمد بن حنبل من ترجيح الحديث الضعيف على آراء الرجال.

ولكن قد يُعكِّرُ على مثل هذا التوجيه: أننا نجد في الباب أحاديثَ غير هذا الحديث الضعيف، ومع ذلك يورِدُه أبو داود ويَسكُتُ عنه[٣].

القولُ الثالث: إنّ مرادَ أبي داود بقوله **«فهو صالحٌ»**: أعمُّ من كونه صالحاً للاحتجاج؛ حيث إنه يريد به الصلاحيةَ للاحتجاج، أو للاستشهادِ والمتابعة.

وعلى هذا التأويل لا يَلزمُ منها أنّه يَحتَجُّ بالضعيف.

وهذا الاحتمالُ ذكرَه الحافظُ ابنُ حجر، ثم قال: «ويَحتاجُ إلى تأمُّلِ تلك المواضع التي يسكت عليها وهي ضعيفة: هل فيها أفراد أم لا؟

---

(١) انظر: (الإيجاز في شرح سنن أبي داود) للنووي (ص/ ٥٠).

(٢) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/ ٤٤٤-٤٤٥).

(٣) ذكرَه الشيخ الدكتور سعد الحميد في (مناهج المحدِّثين) (ص/ ٧٤)، وقد سمعتُ أن بعض الباحثين بدأ يدرسُ هذا الموضوع في رسالةٍ علمية، والله تعالى أعلم.

إن وُجد فيها أفراد: تعيَّن الحملُ على الأول، وإلاَّ حُملَ على الثاني.

ثم قال: وعلى كلٍّ تقدير: فلا يَصلُحُ ما سكتَ عليه أبو داود للاحتجاج مطلقاً»(١).

وإلى هذا القول ذهبَ السخاويُّ(٢)، وكذلك البقاعي(٣).

والخلاصة: أنّ مرادَه بقولِه «**صالح**» أنه صالحٌ للاحتجاج أو للاعتبار، وتعيينُ أحدِهما تابعٌ للقرينة القائمة، كما هو شأن المشترك، وادِّعاءُ أنه صالحٌ للحجة قد يكون تقويلاً لأبي داود ما لم يَقُله.

وعلى القولَين الأخيرَين: فما سكتَ عنه أبو داود مما فيه ضعف يَحتاجُ إلى دراسةٍ مستقلةٍ تُوصِل إلى إعطاءِ كلِّ حديثٍ الدرجةَ التي هو عليها بالنظرِ إلى إسنادِه ومتنِه، ولا يُقال بأنّه من قبيل الحسن لأجل سكوت أبي داود عليه.

ولعل الراجحَ من هذه الأقوال هو القول الأخير - واللّه تعالى أعلم - على أنّ الخلافَ بين القولَين الأخيرين ليس كبيراً.

---

(١) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/ ٤٤٤).

(٢) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٤٦).

(٣) انظر: (النكت الوفية شرح الألفية) للبقاعي (ص/ ٥٣٤) - تحقيق: خبير خليل، وهي رسالة ماجستير مقدمة لشعبة السنة بالجامعة الإسلامية، عام ١٤٠٦هـ -.

رفع المسيَّهم

المبحث الخامس
المعلَّق في سنن أبي داود(١)

وفيه تمهيدٌ وثلاثة مطالب:

أما التمهيد: ففي تعريف المعلَّق، وبيان أسبابِه عند المحدِّثين.

المطلب الأول: أسباب التعليق عند الإمام أبي داود.

المطلب الثاني: الرواة الذين أخرجَ لهم أبو داود تعليقاً.

المطلب الثالث: عددُ المعلَّقات في سنن الإمام أبي داود.

التمهيد: في تعريف المعلَّقِ، وأسبابه العامة

أولاً: تعريف المعلَّق:

المعَلَّقُ في اصطلاح علماء المصطلَح هو ما حُذِف من مبتدأ إسنادِه واحدٌ فأكثر(٢)، ويُصَنِّفُه العلماءُ ضمن المردودِ بسبب حصولِ السقطِ في إسناده، وهو بهذا الاعتبارِ يَشتركُ مع الحديثِ المعضَل، والمرسل، والمنقطع؛ فالمعضَلُ: ما سقطَ من إسناده اثنان فأكثر على التوالي، والمرسَلُ: ما رفعَه التابعيُّ إلى النبيِّ ﷺ فأبهَم الواسطةَ بينه وبين النبيِّ ﷺ، وهذه الواسطةُ قد تكون صحابيًا أو تابعيًا، ولأجل الاحتمالِ الثاني يُعدُّ المرسَلُ من المردود، والمنقطع: ما سقطَ من إسناده راوٍ قبل الصحابي.

وكلُّ هذه الأنواع تُشارِكُ المعلَّقَ من حيث وقوع سقطٍ في إسنادها،

---

(١) ألَّف الدكتور علي بن إبراهيم بن سعود عجين رسالةً علميةً قيمةً بعنوان: «تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود»، درسَ فيها موضوع المعلق عموماً، كما درسَ المعلقات عند أبي داود، ودراستُه قيمة، وكلُّ ما ذكرتُه في هذا المبحث: فهو تلخيصٌ منه، جزاه الله تعالى خيراً.

(٢) انظر: (مقدمة ابن الصلاح) (ص/٢٧).

غير أنّ المعلَّقَ يفترقُ عنها بكون ذلك السقط من تصرُّفِ مصَنِّفِه فيه، وأما الأنواع الأخرى: فإنّ السقطَ فيها من أصل الرواية.

ثانياً: أسبابُ التعليق عموماً:

التعليقُ أسلوبٌ من أساليب التصنيف التي اتبعَها المحدِّثون، معتبرين إياه رافداً إضافيًّا يخدمُ ويُكَمِّلُ ما يتبعونه من أسلوب التصنيف بالروايةِ المسندة، الذي هو المنهجُ الأصيلُ عندهم.

وأسبابُ التعليق تختلف عند المحدِّثين باختلاف مناهجِهم في التأليف، فالبخاريُّ - مثلاً - لجأ إليه نظراً لضيق مخارِج الحديثِ عليه بسبب صعوبةِ شرطِه في الحديث، واقتصارِه على الأحاديث المرفوعة، وطلباً للاختصارِ ومجانبةً للتكرار، فاحتاجَ إلى ذكرِ شواهد الحديث ومتابعاتِه، والاستشهادِ بأقوال الصحابةِ والتابعين، فلجأ إلى التعليقِ كمخرَج لذلك.

فلجوءُ المحدِّثين إلى تعليق الحديث يمثل أسلوباً راقياً في التأليف، وتنوُّعاً في طرائقِه، فهم من جانب التزَموا الروايةَ بالأسانيد كمنهجيَّةٍ ساروا عليها في التوثيق والتدوين، ولجأوا إلى التعليق من باب الاختصار وعدم الإطالة، أو لأيِّ سببٍ آخر، حتى لا تفوتَهم أي فائدةٍ مرجوَّةٍ من ذلك.

وأسبابُ التعليق مع اختلافها عند المحدِّثين عموماً: لا تخرجُ عن كونها أسباباً فنِّيَّةً تتعلق بطريقة التأليف، كطلبِ الاختصار واجتناب التكرار، أو ذكر الشواهد والمتابعات، أو بيان اختلاف الرواة في السند والمتن، أو ذكر أقوال الصحابة والتابعين ومَن بعدهم، أو ذكر أقوال علماء الجرح والتعديل، أو إيراد روايات أخرى في الأبواب لا تكون على شرط المصنِّف، أو غيرها من الفوائد التي لا تَسَعُها المساحةُ التي يلتزمُ فيها بشروطِه[١].

---

(١) انظر: (تغليق التعليق) للحافظ ابن حجر (١/ ٨)، (هدي الساري) له (ص/ ١٧)، (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ١١٥- ١١٧).

المطلب الأول
أسباب التعليق عند الإمام أبي داود

أسبابُ التعليق وغاياتُه عند الإمام أبي داود لا تنفَكُّ عن موضوع كتابِه، وهو جمعُ أحاديث الأحكام التي استدلَّ بها فقهاءُ الأمصار، فقد وظَّفَ التعليقَ لخدمةِ كتابه، وذلك بالترجيح بين المرويَّات المختلفةِ ترجيحاً حديثيًّا فقهيًّا، يُضيِّقُ الخلافَ من جهة، ويَحسِمُه من جهةٍ أخرى.

وهذا يدلُّ على أنّ أبا داود لم يكن جامعاً فقط لأدلة الفقهاء، أو ناقلاً لها، بل كان جامعاً جمعَ الناقد البصير، يُوَفِّقُ بين أقوالهم، ويُرَجِّحُ بينها، ويدرسُها وينقدها، وهذا الجهدُ المباركُ احتاجَ منه إلى التعليقِ كأسلوبٍ فنيٍّ في التصنيف، يقولُ الدكتور علي عَجين: «ولا أكون مبالغاً إذا قلت: إن الغايةَ العظمى من التعليق عند أبي داود هي: نقد الروايات وتعليلُها»(١).

إضافةً إلى أسبابٍ أخرى تتلخَّصُ في: الاختصار، وإظهارِ الفوائد الحديثيَّة.

وفيما يلي ذكر للأمثلة لهذه الأنواع:

السبب الأول: النقد والتعليل:

لقد نظرَ أبو داود في أدلة فقهاء الأمصار فوجد أنّ فيها نوعَين:

الأول: رواياتٍ معلولة، ومع ذلك احتجَّ بها بعضُ الفقهاء، خاصة مَن لم يكن منهم راسخ القدم في علم العلل، وهذا النوع هو الأكثر.

الثاني: روايات صحيحة سالمة من العلة، ولكن طُعِنَ فيها من قِبَل بعض الفقهاء والمحدِّثين، فأرادَ - رحمه اللَّه - نفيَ العلَّةِ عنها، وإزالةَ ما يُتَوَهَّمُ من ضعفها، ويتضحُ النوعان من الأمثلة الآتية:

---

(١) (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ١٢٨).

أ- أمثلة النوع الأول:

١- بيان الانقطاع في السند، مع أنّ ظاهرَه الاتصال:

أخرجَ في الطهارة، في«باب مَن قال: يتوضأ الجنب» حديثَ عمَّار بن ياسر رضي الله عنه «**أنّ النبيَّ ﷺ رخَّصَ للجنبِ إذا أكلَ أو شربَ أو نامَ أن يتوضَّأ**»(١). أخرجه من طريق حماد بن سلمة: أخبرنا عطاء الخراساني، عن يحيى بن يعمر، عن عمار بن ياسر...

ثم قال:«بَين يحيى بن يَعمر وعمَّارِ بن ياسرٍ في هذا الحديثِ رجلٌ...».

وقد أشارَ أبو داود هنا إلى روايةٍ أخرى تبيِّنُ الانقطاعَ في الرواية المسندة.

٢- بيان وقوع الوهمِ في متن الحديث، بتعليقِ الروايةِ الصحيحة:

أخرجَ في الطهارة، في«باب الخاتم يكون فيه ذكر اللّه يَدخلُ به الخلاء»، من طريق همَّامِ بن يحيى، عن ابن جُرَيج، عن الزهري، عن أنسٍ رضي الله عنه قال: «**كان النبيُّ ﷺ إذا دخلَ الخلاءَ وضعَ خاتَمه**»(٢).

ثم قال: «هذا حديثٌ منكَر، وإنما يُعرَف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس «**أنّ النبيَّ ﷺ اتخذَ خاتَماً من وَرِقٍ، ثم ألقاه**»، والوهمُ فيه من همَّام، ولم يَروِه إلاّ همَّام».

٣- بيان وقوع الوهم في اسم أحد الرواة:

أخرجَ الحديثَ (٤٩٧) من طريق وكيع، عن داود بن سوار المزني، ثم قال: «وهِمَ وكيعٌ في اسمه، وروى عنه أبو داود الطيالسي هذا الحديث فقال: حدَّثنا أبو حمزة سوَّار الصيرفي».

٤- بيان وقوع الوهم في إسناد الحديث:

---

(١) (ح/ ٢٢٥).

(٢) (ح/ ١٩).

أخرجَ في الصوم، في «باب إذا أغمي الشهر»، من طريق جرير بن عبد الحميد الضبي، عن منصور بن المعتمر، عن ربعي بن خراش، عن حذيفة، قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «**لا تُقَدِّموا الشهرَ حتى تروا الهلال**. . .»[(١)].

قال أبو داود: «رواه سفيانُ وغيرُه عن منصور، عن ربعيٍّ، عن رجلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ، لم يُسَمِّ حذيفة».

٥- بيان خطأ مَن رفعَ الحديث، وأنّ الصوابَ وقفُه، كما في (ح/ ١٧١٧).

٦- بيانُ خطأ مَن وصلَ الحديثَ، وأنّ الصوابَ إساله، كما في (ح/ ٢٦٤٥).

٧- بيانُ وهم الراويِّ بإدخالِه روايةً في روايةٍ أخرى، كما في (ح/ ٣٣٣).

٨- بيان شذوذِ زيادةٍ في المتن؛ لتفرُّد أحدِ الرواةِ بها، مع مخالفتِه لغيره، كما في (ح/ ٧١٠).

٩- إيراد رواية مسندة، وتعليقُ طرقٍ أخرى لها، مع بيان الاختلاف فيها لإظهارِ علة الاضطراب، كما في (ح/ ١٥٨).

١٠- التعليق لبيان وقوع الإدارج في الحديث، كما في (ح/ ١٦٣٢).

ب - أمَّا النوع الثاني:

فمن أمثلتِه: ما أخرجَه أبو داود - رحمه اللَّه - في الطهارة، «باب الوضوء من القُبلة»، من طريق الأعمش، عن حبيب - ابن أبي ثابت - عن عروة، عن عائشة - رضي الله عنها - «**أنّ النبيَّ ﷺ قبَّلَ امرأةً من نسائه ثم خرجَ إلى الصلاةِ ولم يَتوضَّأ**. . .» الحديث.

قال أبو داود: هكذا رواه زائدةُ، وعبدُ الحميد الحماني، عن سليمان

---

(١) (ح/ ٢٣٢٦).

الأعمش. ثم قال: حدثنا إبراهيم بن مخلد الطالقاني، حدثنا عبد الرحمن - يعني ابن مغراء - أخبرنا الأعمش، حدثنا أصحابٌ لنا، عن عروة المُزَني، عن عائشة، بهذا الحديث.

ثم قال: قال يحيى بن سعيد القطان لرجل: احْكِ عنِّي أنّ هذين - يعني حديثَ الأعمش هذا عن حبيب، وحديثَه بهذا الإسناد في المستحاضةِ أنها تتوضَّأ لكلِّ صلاة - قال يحيى: احكِ عني أنهما شبهُ لا شيء.

ثم قال أبو داود: ورُوي عن الثوري قال: ما حدَّثنا حبيبٌ إلا عن عروة المزني، يعني: لم يُحدِّثهم عن عروة بن الزبير بشيء.

قال: «وقد رَوى حمزةُ الزيَّات، عن حبيب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة حديثاً صحيحاً».

وقد روى عن إمامَين من أئمة النقد تعليلَ رواية حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير، وأنه لم يسمع من عروة بن الزبير، وإنما سمعَ من عروة المزني. فردَّ - رحمه الله - ذلك بأنّ حمزة الزيات قد روى عن حبيب، عن عروة بن الزبير حديثاً صحيحاً، مما يدلُّ على صحة سماع حبيب من عروة بن الزبير(١).

السبب الثاني: الاختصار:

لجأ الإمامُ أبو داود إلى الاختصارِ في إيراد متابعات الرواية الواحدة، فيُسنِدُ روايةَ ما في الباب، ثم يُعلِّقُ متابعاتِ هذه الرواية، مبيِّناً اختلافَ ألفاظِها، كما في (ح/ ٢٠٠) وغيرِه.

كما أنه يستخدمُ التعليقَ في اختصار شواهد الحديث، فيذكرُ في الباب حديثاً أو حديثَين، ثم يُعلِّقُ الرواياتِ الأخرى عن صحابةٍ آخرين، ومن أمثلتِه أنه أخرجَ في باب الأدب، في «باب تغيير الاسم القبيح» بعضَ الأحاديث(٢)،

(١) انظر: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ١٣٢-١٣٣).
(٢) بالأرقام: (٤٩٥٣، ٤٩٥٤، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦).

ثم قال: وغيَّرَ النبيُّ ﷺ اسمَ العاص، وعزيز، وعتلة، وشيطان. . .

ثم قال: «تركتُ أسانيدَها للاختصار».

كما أنه ربما احتاج إلى الاستشهادِ بأقوال الصحابةِ والتابعين، ونقلِ مذاهبِ الفقهاء، فيُورِدُها معلَّقةً، كما في الأحاديث: (٤٠٣٩، ٣٤٤٧، ٤٤٠٩) وغيرِها.

السبب الثالث: إظهارُ الفوائد الحديثيَّة:

والمرادُ بالفوائد الحديثيّة هنا: ما يُورِدُه المصنِّفُ تعليقاً حول المتن والإسناد مما يُعين على فهم النص، وما يدور حوله من ملابسات، وإليك الأمثلة:

١- نقل أقوال الأئمة في الجرح والتعديل: كما في (٢٠٢) وغيرِه.
٢- نقل أقوال النُّقَّاد في الحكم على الروايات: كما في (ح/ ٩٩٦) وغيرِه.
٣- نقل أقوال العلماء في فهم الحديث: كما في (ح/ ٤٣٦٣) وغيرِه.
٤- نقل أقوال أهل اللغةِ في شرح الغريب: كما في (ح/ ٣٦٨٥) وغيرِه.
٥- بيان الاختلاف في ألفاظ الحديث: كما في (ح/ ٣١٠٧) وغيرِه.
٦- بيان الاختلاف في اسم أحد الرواة: كما في (ح/ ٢٤٣٢) وغيرِه.
٧- بيان الاختلاف في الوقف والرفع: كما في (ح/ ٢٤٥٤) وغيرِه.
٨- بيان الاختلاف في الوصل والإرسال: كما في (ح/ ٢٤٥٩) وغيرِه.
٩- بيان الاختلاف في سند الحديث: كما في (ح/ ٢٢١١) وغيرِه.
١٠- بيان الاختلاف على الرواة المكثِرين، ممن يدورُ عليهم الحديث، كالإمام الزهري - مثلاً -: كما في (٤١٢٠).
١١- الاختلاف في صِيَغ السماع: كما في (ح/ ١٣٥١).
١٢- رفع تهمة التدليس عمَّن وُصِفَ بها، بإيرادِه روايةً معنعنَةً، ثم تعليق رواية أخرى فيها تصريحٌ بالسماع: كما في (ح/ ٩٢).
١٣- التنبيه على زيادات الثقات: كما في (ح/ ٦١١٣) وغيرِه.

رفع المسهم

١٤- تعيين المبهم في السندِ والمتن: كما في (ح/ ١٧٢١) وغيرِه.
١٥- تعليقُ روايةٍ لموافقتها لترجمة الباب، كما في (ح/ ٢٦٨٧).
١٦- تعليقُ روايةٍ للتمثيل بها لروايةٍ مسنَدة، حتى يتضحَ المعنى أكثر، كما في (ح/ ٢١٩٨).
١٧- تقييدُ الحكم المطلق، كما في (ح/ ٤٩١٦).
١٨- تخصيصُ الحكم العام، كما في (ح/ ٤١١٢) وغيرِه.

* * *

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

المطلب الثاني
الرواة الذين أخرج لهم أبو داود تعليقاً[(١)]

الذين علَّقَ عنهم أبو داود ينقسمون إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مَن علَّقَ عنهم أبو داود، وأخرجَ لهم أيضاً في سننِه في الأصول، وهذا القسم هو الأكثر.

القسم الثاني: مَن أخرج لهم أبو داود تعليقاً، وهم من رجال الكتب الستة.

وعددُهم: ستةٌ وعشرون.

القسم الثالث: مَن أخرجَ لهم أبو داود تعليقاً، وليس لهم رواية في الكتب الستة. وعددُهم: عشرة.

تنبيه:

ذكرَ صاحبُ كتاب (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) أنه أغفلَ مَن صنَّفَ في رجال الكتب الستةِ أن يَرمِزوا للقسمَين الأخيرَين بعبارةٍ تدلُّ على أنّ أبا داود أخرجَ لهم تعليقاً.

قال: «**ومن هنا أقترحُ أن يُرمَزَ لهم برمز «تد»**، فالتاءُ رمزٌ للتعليق، والدالُ رمزٌ لأبي داود، على طريقةِ المزيِّ في تهذيب الكمال، حيث رمزَ لمن أخرجَ لهم البخاريُّ تعليقاً بـ«**تخ**». . »[(٢)].

ويُذكَر هنا أنّه لم يظهر هناك تمايُزٌ واضح بين شرط أبي داود فيمَن أخرجَ لهم في الأصول، وبين مَن أخرجَ لهم في التعليقات.

فكما أنّ أبا داود وفَّى بشرطه أن لا يُخرجَ في كتابه لمن أجمعوا على

---

(١) انظر : (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ١٥٩-١٦٠).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٥٩).

تركه: كذلك وفَّى بذلك لمن أخرجَ لهم تعليقاً، إلا أن يُخرج روايتَه لِيُنَبِّهَ على نكارتِها، كما علَّقَ بعد (ح/ ٣٢٩٢) عن محمد بن الزبير الحنظلي البصري - وهو متروك - روايةً لبيان نكارة حديثِه، وبيانِ وهم سليمان بن أرقم.

وكما علَّقَ في الصلاة (ح/ ٨٤٦) روايةَ شعبة، عن أبي عصمة - نوح بن أبي مريم - عن الأعمش، عن عبيد بن الحسن، عن عبد اللَّه بن أبي أوفى، فيما كان يدعو به رسولُ اللَّه ﷺ بعد الركوع.

وأبو عصمة متروك، بل اتُّهِمَ بالوضع، وإنما أخرجَ له أبو داود تعليقاً من رواية شعبة عنه، وشعبة ينتقي فيما يرويه، وأوردَ روايتَه في مقابل رواية أصح عن شعبة، مما يدل على نكارة هذه الرواية.

ولم يخرج أبو داود تعليقاً للرواة المتروكين لغير هذين المذكورَين، وقد رأيتَ سببَ إخراج روايتِهما[1].

* * *

(١) نفسه (١/ ١٦٠).

المطلب الثالث
عددُ المعلَّقات في سنن الإمام أبي داود[١]

بلغَ مجموعُ الروايات المعلَّقة ألفاً وتسع روايات (١٠٠٩)، موزَّعةً على النحو التالي:

١- المتابعات: وهي طرق الحديث التي يُورِدُها المصنِّفُ كمتابعةٍ لحديث الباب، وقد بلغ عددُها (٧٢٦) رواية.

٢- الشواهد: وهي الروايات المرفوعة التي أوردَها المصنِّفُ شواهدَ لأحاديث الباب، وقد بلغ عددُها (١٢٥) رواية.

٣- الروايات الموقوفة وما في حكمِها، كأقوال التابعين وأهل العلم من بعدهم: وقد بلغ عددُها (١٨٩) رواية.

٤- بلغ عدد الروايات التي وصلَها المصنِّفُ في كتابه (٦٠) رواية.

مما سبق يتضحُ لنا ما يلي:

أ- أنّ صناعةَ الإسناد تغلب على معلَّقات أبي داود، وذلك لسببَين:

الأول: سعة شرطه، فلذلك لم يَلجأ إلى تعليق المتون كثيراً، كما هو الحالُ عند الإمام البخاري.

الثاني: الترجيح بين الروايات ونقدها ودراستها، فاحتاج إلى ذكر طرق الروايةِ والاختلاف فيها، ومِن ثَمَّ الخروج بحكمٍ واضحٍ عن حكم الرواية.

ب - الرواياتُ الموقوفةُ أكثر من الروايات المرفوعة؛ لأن الحديث المرفوع هو موضوع كتابه «السنن»، فاحتاجَ إلى تعليق مذاهب الصحابة والتابعين وأقوالِهم.

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/ ١٦١-١٦٢).

جـ- الروايات المعلَّقة التي وصلَها في كتابه قليلةٌ إذا قورنَت مع عدد معلقاتِه، والسببُ في ذلك: أنه كان يُورِدُ مذاهبَ فقهاء الأمصار وأدلتهم، فلم يلجأ إلى اختصارِ الروايات وتقطيعِها على الأبواب.

* * *

رفع
المسَاهم
غفر الله له ولوالديه

المبحث السادس:
الصناعة الحديثيَّة في سنن الإمام أبي داود

كثيرٌ مما يتعلق بالصناعة الحديثيَّةِ في سنن الإمام أبي داود قد سبقَ ذكرُه ودراستُه فيما خلاَ من المباحث، وسأذكرُ في هذا المبحث أبرزَ ما لم يَرِدْ ذكرُه فيما يتعلق بهذا الجانب.

وسيكون في أربعة مطالب:

المطلب الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد.

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن.

المطلب الثالث: علم العلل.

المطلب الرابع: العلوُّ والنزول في سنن أبي داود.

* * *

رفع
المسلم
عبد الله بن عبد الله

المطلب الأول
الصناعــةُ الحديثيَّة المتعلِّقة بالإسناد

تميَّزَ الإمامُ أبو داود بالدقَّةِ في تمييز صِيَغ التحديث التي يستعملُها شيوخُه أو مَن فوقهم، ويُبيِّنُ ذلك بما لا يُبقي مجالاً لِلَّبس، وإليكَ بعضَ ما يوضِّحُ معالِمَ منهجِه في ذلك:

أولاً: دقَّتُه في تمييز صيغ الأداء:

١- تمييزُه لصِيَغ التحديثِ لكلِّ شيخ، وهذا كثيرٌ عنده، ويظهرُ من منهجِه في هذا أنه يلتزمُ بيانَ ذلك كلما كان هناك اختلاف.

ومن أمثلتِه ما ذكرَه في باب البول في المستَحم حيث قال: حدثنا أحمدُ بنُ محمد بن حنبل، والحسنُ بنُ علي قالاَ: حدَّثنا عبدُ الرزاق. قال أحمد: حدَّثنا معمر، أخبرني أشعث. وقال الحسن: عن أشعث، عن عبد اللَّه بن مغفل...

ففرَّقَ بين رواية أحمد وفيها «أخبرني أشعث»، وروايةِ الحسن بن علي وفيها «عن أشعث».

٢- يَرى التفريقَ بين (حدَّثنا)، و(أخبرَنا)، وهو في ذلك يوافقُ الإمامَ مسلماً - رحمه اللَّه تعالى - حيث إنه كثيراً ما يميز بين (حدثنا) و (أخبرنا)، فيقول - مثلاً -: حدثنا فلانٌ وفلانٌ، قال الأولُ: حدثنا، وقال الثانِي: أخبرنا. وكذلك الإمامُ أبو داود، يرى التفريقَ بينهما.

ومن أمثلة ذلك: الأحاديث: (٣١٣٥[1]، ٣٦٥١، ٣٨٢٩، ٣٨٨٥، ٤٣٧٣، ٤٧٠٨ (والإخبارُ في حديث سفيان) ٤٦٩٣، (ح/ ٤٩٤٢) [2]،

---

(١) حيث إنه فرَّقَ بين شيخَيه اللذين يرويان عن ابن وهب لأجل أن يوضِّحَ صيغةَ تحديثِ كلِّ واحدٍ منهما، وإلاَّ لَجمعَ بينهما كعادتِه.

(٢) مع أنه جاءَ في الإسنادِ نفسِه أنه لا فرقَ بينهما.

٤٩٤٨، ٤٩٦٤).

٣- بل إنه يُفرِّق بين (حدثنا) و (حدثني)، كما في (ح/ ٣٩٨٨).

٤- إذا روى عن الحارث بنت مسكين يقول: «قرئ عليه وأنا شاهِد»؛ لكونه لم يَقصده بالسماع[١].

٥- إذا سمعَ من شيخٍ حديثاً، وفاتَتْه منه كلمةٌ أو نحوُها، كـ«ابن» في الإسناد: نَبَّهَ على ذلك، ونَبَّهَ على أنّ بعضَ أصحابِه أفهَمَه إياها عن ذلك الشيخ، ليتصلَ ذلك الانقطاع[٢].

٦- قد يميّز صيغَ الأداء لكل واحدٍ من شيوخه - إذا روى عن أكثر من واحد - ثم يؤكِّد ذلك في الأخير مرةً أخرى، مثل: (ح/ ٢٠٧١)، حيث قال: «والإخبارُ في حديث أحمد»، مع أنه ميّزَ ذلك في البداية بقوله: «قال أحمد: حدثنا الليث».

٧- التحويل لبيان صيغة التحمُّل فقط، ومن الأمثلة: (ح/ ٤٦٥٧، [أنبأنا، حدثنا]، ٤٣٦٦، ٤٣٧١).

ثانياً: التعريف بالرواة والتمييز بينهم:

١- يُعرِّف بالراوي إذا لم يكن من المعروفين، مثل قولِه في (ح/ ٤٨٨٤): «يحيى بن سليم هذا هو ابنُ زيدٍ مولى النبي ﷺ، وإسماعيل بن بشير: مولى بني مَغَالة».

٢- ينسب ويميّز إذا كان الراويُّ مظنة الالتباس بآخر أشهر منه: ومن الأمثلة:

قولُه في (ح/ ٣٠٨٢): «هذا يزيد بن خُمير اليزنِي، ليس هو صاحب شعبة».

---

(١) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٤٩)، ومن أمثلته: (ح/ ٣٢٨٨)، (ح/ ٣٩٢٢).

(٢) ذكرَ هذه الفائدةَ السخاويُّ في (بذل المجهود) (ص/ ٤٩-٥٠).

وقولُه في (ح/ ٣٨١٨): «وأيوب ليس هو السختيانِي».

وقولُه في ح/ ٣٨٢٨) عن شريك: «**هو ابنُ حنبل**»، ميَّزَه لئلاّ يلتبس بشريك الآخر المعروف، وهو شريك بن عبد اللَّه بن أبي نمر.

وقولُه في (ح/ ٥٠٣٢): «عن أبِي بشر ورقاء». زاد: «ورقاء» لأنّ (أبا بشر) يعرفُ به ابنُ أبِي وحشيّة، ويأتِي ذكرُه كثيراً، فزاد «**ورقاء**» لرفع الالتباس.

٣- من دقَّتِه في التمييز: يميِّزُ من شيوخه مَن يذكر اسمَ الراوي كاملاً، مثل قولِه - في (ح/ ٤٨٧٠) -: «حدثنا محمد بن العلاء، وإبراهيم ابن موسى الرازي، قالا: أخبرنا أبو موسى، عن عمر - قال إبراهيم: هو عمر بن حمزة بن عبد اللَّه العمري - ...». وانظر: (ح/ ٤٧٤١، ٤٩٤١، ٥٠٠٣).

وقد يفعلُ ذلك حتى ولو لم يكن هناك احتمال لِلّبس، مثل قولِه - في (ح/ ٤٧٠١) -: «حدثنا مسدد، حدثنا سفيان - ح

وحدثنا أحمدُ بنُ صالح، المعنى، قال: حدثنا سفيان بن عيينة».

هذا التحويل هنا لبيان أنّ شيخَ أبِي داود الثانِي (أحمد) زادَ في نسبة سفيان: (ابنَ عيينة)، مع أنّ احتمالَ كونه (الثوري) منتَفٍ، لكون مسدد لا يروي إلاّ عن ابن عيينة.

٤- قد يُجمِل الإشارةَ إلى بعض الرواة في بعض المواضع، ويُعَيِّنُهم في مواضع أخرى، قال - في (ح/ ٤٦٢) -: «وقال غيرُ عبد الوارث: قال عمر، وهو أصح»، وقد عيَّن هذا (الغيرَ) عقبَ (ح/ ٥٧١)، وهو (إسماعيل ابن إبراهيم ابن عليَّة).

٥- أحياناً يَذكرُ أنّ هذا الراوي لم يخرج له في كتابه إلا هذا الحديث، كما صنعَ في (ح/ ١٠٣٦) الذي أخرجَه عن جابر الجُعفي، وهو رافضيٌّ كذاب، فقال بعده: «وليس في كتابي عن جابر الجُعفي إلا هذا الحديث»

رفع المسَاهِم

ثالثاً: الحكم على الراوي:

يذكرُ الحكمَ على الراوي توثيقاً أو تجريحاً، إذا لم يكن من المعروفين:

أ= إماّ نقلاً عن غيره، مثل قولِه في (ح/ ٣٤٤٠): «حدثنا زهيرُ بنُ حرب، أنّ محمد بن الزبرقان أبا همام حدثهم، قال زهيرٌ: وكان ثقة...».

وكذلك في (ح/ ٤٩٦٤): «سمعت يحيى بن معين يُثني على محمد ابن محبوب، ويقول: كثير الحديث».

ب= أو بإبداء رأيه فيه، مثل كما في (ح/ ٤٩٦٤)، حيث روى فيه عن (مهنأ أبِي شبل)، ثم قال عنه: «**ثقة، بصري**».

***

رفع
المسهم
عفا الله عنه

المطلب الثاني
الصنـاعـة الحديثية المتعلِّقة بالمتن

سبق بيانُ دقَّة الإمامِ مسلمٍ في تمييز ألفاظ صِيَغ التحديثِ التي يَستعملُها شيوخُه أو مَن فوقهم، وأنه يبين ذلك ويوضحُه.

وما ذكرتُه هناك: هو الذي سنراه هنا أيضاً، حيث إنّ أبا داود قد تميَّزَ بالدقَّةِ في تمييز ألفاظ المتون، وأنه يبيِّنُ ألفاظَ الرواة إذا جمعَهم في سندٍ واحد، وإليكَ بعضَ ما يوضِّحُ معالِمَ منهجِه في ذلك:

أولاً: دقَّته في تمييز ألفاظ متون الأحاديث(١):

١- الغالبُ في كتاب سنن أبي داود: أن يُفرِدَ كلَّ سندٍ مع متنِه، وفي هذه الحالة لا يَحتاجُ الأمرُ إلى مزيد بيانٍ فيما يتعلق بالألفاظ، فالمتنُ المذكورُ هو للشيخ المذكور في السند.

أمّا إذا كان الحديثُ عنده عن أكثر من شيخ: فللإمامِ أبي داود منهجٌ في التمييزِ بين ألفاظِهم يُنبئ عن الدقَّةِ المتناهِيةِ في التمييز بين الألفاظ، وهو يتلخَّصُ في النقاط الآتية:

٢- يَجمعُ بين الشيوخ في السند، ثم يُبيِّنُ اختلافَهم في الألفاظِ بدقَّةٍ متناهِية، وذلك أنه يَسوقُ لفظَ أحدِهم، ثم إذا كان هناك اختلاف في ألفاظ الآخرين - ممَّن ذكرَهم في السند -: يُبيِّنُ ذلك.

ومثالُه ما أخرجَه في باب الاستبراء من البول قال: حدَّثنا زهيرُ بنُ حرب وهنَّادُ بنُ السري قالا: حدَّثنا وكيعٌ، حدثنا الأعمشُ قال: سمعتُ مجاهداً يُحدِّثُ عن طاوس، عن ابن عباسٍ قال: مَرَّ رسولُ اللَّه ﷺ على قبرَين فقال: «**إنهما لَيُعذَّبان، وما يُعذَّبان في كبير؛ أمّا هذا: فكان لا يَستَنْزِه**

(١) انظر: (من فوائد درس الشيخ عبد المحسن العباد في سنن أبي داود) (ص/ ١٤٦-١٥٢).

من البول، وأمّا هذا: فكان يَمشي بالنَّميمة...»، ثم عقَّبَه بقوله: قال هناد: «**يَستَتِر**» مكان «**يستَنْزِه**»[1].

٣- تبيَّن من المثال السابق: أنّ أبا داود ساق المتنَ لشيخِه زهير بن حرب، وهو الأولُ من شيخَيه في السند، وعُرِف ذلك لأجل بيانِه لفظَ هنَّاد - وهو شيخُه الثاني - مما يدلُّ على أنه ساقَ للأولِ دون الثاني.

وأحياناً لا يَكتفي بذلك، بل يُعَيِّن صاحبَ اللفظِ قبل ذكر المتن، ثم يُعقِبُه ببيان اختلاف ألفاظ الآخرين، وهذا كلُّه من تدقيقِه في هذا الباب، ومن أمثلتِه: قال في باب البول قائماً: حدَّثنا حفصُ بنُ عمرو ومسلمُ بنُ إبراهيم، قالا: حدثنا شعبة (ح) وحدثنا مسدد، حدثنا أبو عوانة - وهذا لفظُ حفص - عن سليمان، عن أبي وائل، عن حذيفة، قال: «**أتى رسولُ اللَّه سُباطَةَ قوم فبالَ قائماً، ثم دعا بماءٍ فمسحَ على خُفَّيه**».

ثم قال: قال مسدد: قال - أي: حذيفة -: «فذهبتُ أَتباعَد، فدعاني حتى كنتُ عند عقبِه»[2].

وأبو داود ليس له منهجٌ مطَّرِدٌ في مثل هذه الحالة، فأحياناً يسوق اللفظَ للأول، وأحياناً للثانِي، ولكنه يبيِّنُ ذلك صراحةً، أو ينصبُ لذلك قرائن توصِلُ إلى تمييز الألفاظ[3].

وهو في ذلك مثل الإمام مسلم، الذي اشتهرَ بالدقةِ في تمييز

---

(١) (ح/ ٢٠).

(٢) (ح/ ٢٣).

(٣) أ= ومن المواضع التي ساقَ فيها للأول، الأحاديث : ١٨٥(حيث ميَّزَ لفظَ أيوب بن محمد، وعمرو بن عثمان، دون محمد بن العلاء، مما يدل على أن السياقَ له)، ٢٣١، ٢٣٥، ٩٠٧، ٩٩٢، ٩٩٦، ١٠١٩، ١١٦٢، ١٣١٣، ٢١٠٣.

ب = ومن المواضع التي ساق فيها للثاني، الأحاديث: ٢٠٤، ٢٥١، ٦٦٦ (ساق على لفظ قتيبة، بدليل قوله : «لم يقل عيسى...»)، ٨٨٨، ٩١٢، ٩٢٥، ٩٩٤، ١١٣١، ١٢٢٩، ١٢٣٤، ١٧١٩، ٢٠٩٨، ٢٩٦٧.

رفع المسهم

الألفاظ، وهو يبيِّنُ ويميِّزُ في مثل هذه الحالة، ولذلك قال السخاويُّ: «وقَرُبَ شَبَهُه من صنيع مسلم الإمام: في الحرص على تمييزِ ألفاظ الشيوخ في الصِّيَغ والأنساب، فضلاً عن المتون المقصودةِ بالانتخاب»[١].

على أنَّه قد يسوق بعضَ الحديث لبعض الرواة، وبعضَه الآخر لآخر، ويبيّن ذلك - أيضاً - كما في (ح/ ٢٢٠٦) قال في آخره: «أولُه لفظُ إبراهيم، وآخره لفظُ ابن السرح» وقد روى الحديثَ عنهما.

أمَّا الإمامُ البخاريُّ فمنهجُه: أنه يسوق لفظَ الأخير إذا روى عن شيخين، ولا يبيِّن ذلك، وقد ذكرَ ذلك الحافظُ ابنُ حجر، وأفاد أنه علم ذلك بالاستقراء.

٤- الغالبُ أنّ أبا داود إذا روى عن أكثر من شيخ، وساقَ السندَ على لفظِ أحدِهم: فإنه يسوقُ المتنَ أيضاً على لفظِ ذلك الشيخ. ولكن قد يخالف العادة، ويسوق السندَ على لفظ شيخ، والمتَن على لفظ شيخٍ آخر، ولم أجد له مثالاً إلا في (ح/ ٤٨١٨)، على أنني لم أستوعب في البحث.

٥- يَنصُّ الإمامُ أبو داود على مَن له اللفظُ عقبَ سياق الإسنادِ مباشرةً - أحياناً - كما في (ح/ ٩٩٤)، ويذكر ذلك بعد سياق المتن - أحياناً - كما في (ح/ ٩٩٦، ١٠٢٩، ٣٢١٣).

٦- ربّما نَبَّه أبو داود أنه لحديث أحدِ شَيخَيه أحفظ، قال في (ح/ ٢٣٤٢): «حدثنا محمودُ بنُ خالد وعبدُ اللَّه بنُ عبد الرحمن السمرقندي - وأنا لحديثِه أتقن - . . .»، وانظرْ الأحاديث: (١٩٩٤، ٢٥٢٥، ٢٧٠٨).

٧- وكثيراً ما يُنبِّهُ الإمامُ أبو داود على التوافُقِ في المعنى في الجملة، من غير تعيين صاحبِ اللفظ، كأن يقول: «حدثنا ابنُ حنبل، وعثمانُ بنُ

(١) (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٤٩).

أبي شيبة، المعنى. . .»[١].

وربما قال: «المعنى واحد»، كقولِه: «حدثنا أحمدُ بنُ حنبل، ويحيى ابنُ معين، المعنى واحد. . .»[٢].

قال السخاويُّ عن هذه الصيغة: «وهي أوضح؛ فربّما يتوهَّمُ غيرُ المميِّز كونَه (المعنِيّ) - بكسر النون - نسبة لـ«**مَعن**»، ويتأكّد[٣] حيث لم يُقرَن مع الراويِّ غيره»[٤].

وربما قال: «المعنى قريب»، كقولِه: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الْعَلَاءِ وَابْنُ أَبِي زِيَاد، المعْنَى قَرِيب»[٥].

والخلاصة: أنّ أبا داود قد تميَّزَ بالعنايةِ بتمييزِ الألفاظ، كما اشتهرَ بذلك الإمامُ مسلم.

ومن شدّة احتياط أبِي داود في الألفاظ: (ح/ ٤٧٢٣): قال: «لم أتقن العنان جيداً»، وانظر: (ح/ ٣٩٨٩) قال: «رواية»، مع أنّ المعنى واحدٌ.

٧- يُطلِقُ «المنكَر» على «الشاذ» - حسب مصطلح المتأخرين - كما في (ح/ ٧٨٥)، كما يُطلقُ «المنكَر» ما تفرَّدَ به الضعيف، كما في (ح/ ٢٤٨)، وهذا يؤكِّدُ التأكُّدَ من مصطلحات الأئمة المتقدِّمين، وعدم تفسيرها حسب تفسير المتأخرين لهذه الاصطلاحات إلا بعد التبيُّن.

ثانياً: ترتيب الأحاديث الناسخة والمنسوخة:

يقدِّمُ الأحاديث الناسخة على المنسوخة، انظر: (ح/ ١٨٧) وما بعدها، و (ح/ ٨٦٧ ٨٦٨).

---

(١) (ح/ ٢٠٠٩)، وقد أحصيتُ - عن طريق الكمبيوتر - : (١٧٤) موضعاً استخدمَ فيها هذه الكلمة، مما يدلُّ على كثرتِها في السنن.

(٢) (ح/ ١٩٩٩)، وقد أحصَيت (١٩) موضعاً استخدمَ فيها هذه الصيغة.

(٣) أي : النسبةُ ل-«مَعن».

(٤) (فتح المغيث شرح ألفية الحديث) للسخاوي (٢/ ٢٤٤) - فصل اختلاف ألفاظ الشيوخ .

(٥) (ح/ ١١٥٣)، ولم يستخدم هذه الصيغةَ في السنن إلا مرتين.

ثالثاً: بيانُ مذاهبِ بعض الفقهاء:

يذكرُ الإمامُ أبو داود - أحياناً - مذاهبَ بعض الفقهاء الذين أخذوا بحديث الباب، وخاصةً إذا كان البابُ مما تضاربَت فيه أقوالُ الفقهاءِ لورودِ أحاديث مختلفةً فيه، ومن أمثلتِه:

- قولُه في كون المستحاضةِ تَدَعُ الصلاةَ أيَّامَ إقرائِها: «وهو قولُ الحسن، وسعيد بن المسيب، وعطاء، ومكحول، وإبراهيم، وسالم، والقاسم»(١).

- قولُه في الجمع بين الصلاتَين بغسلٍ واحد: «وهو قولُ إبراهيم النَّخعي، وعبد اللَّه بن شدَّاد»(٢).

- قولُه في كونها تغتسلُ من ظُهرٍ إلى ظُهرٍ - بالمعجمَتين -: «وهو قولُ سالم بن عبد الله، والحسن، وعطاء»(٣).

رابعاً: بيانُ بعض الأحكام الفقهيَّة:

يُستطرِدُ الإمامُ أبو داود - أحياناً - فيعقب الحديثَ ببيان بعض الأحكام التي لها صلةٌ بحديث الباب، ومن أمثلتِه: أخرجَ في باب: في الغسل يوم الجمعة، حديثَ حفصة - رضي الله عنها - عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**على كلِّ محتَلِمٍ رواح الجمعة، وعلى كلِّ مَن راح إلى الجمعةِ الغسل**»(٤).

ثم قال: إذا اغتسلَ الرجلُ بعد طلوع الفجر: أجزأه من غسل الجمعةِ وإن أجنبَ.

وهذا قليلٌ جدا في الكتاب، ومن أمثلتِه أيضاً: (ح/ ٣٧٦٤، ٣٧٩٠، ٣٨٦٩).

---

(١) (سنن أبي داود) (١/ ١٩٤)، كتاب الطهارة، بابٌ في المرأة تستحاض... عقب (ح/ ٢٨١).

(٢) السنن (١/ ٢٠٨)، عقب (ح/ ٢٩٤).

(٣) السنن (١/ ٢١٢)، عقب (ح/ ٣٠١).

(٤) (ح/ ٣٤٢).

وأحياناً يُعقِبُ الحديثَ باستنباطِ حكمٍ معيَّنٍ منه، كما في الأحاديث (٣٧٥٢، ٥٠١٩)، وهذا أيضاً قليلٌ عنده.

خامساً: ذكرُ الفوائد الأصولية:

أحياناً يذكرُ بعضَ الأصول العظيمة التي يحتاجُ إليها الفقيهُ في التعاملِ مع الأحاديث المتعارِضةِ في نظرِه، ومن أمثلتِه قولُه عقبَ (ح/ ٧٢٠): «إذا تنازعَ الخبران عن النبيِّ ﷺ نُظِرَ إلى ما عَملَ به أصحابُه - رضي الله عنهم - من بعدِه».

ولم أجد في السنن مثالًا آخرَ يصلُح أن يُذكَرَ هنا، مما يدلُّ على ندرتِه ولعلَّ المتتبعَ لكتاب السنن من أوله إلى آخره لن يعوزه وجود أمثلة أخرى تصلح أن تندرج في هذا الباب.

سادساً: بيانُ تفرُّدِ أهلِ الأمصار في روايةِ حديثٍ ما:

وهذه من ميزات سنن أبي داود، وقد ألَّفَ أبو داود كتاباً مستقلاً في الموضوع - كما سبق عند عرض مؤلَّفاتِه - وأمثلتُه:

* ما أخرجَه في «باب: أيُصلِّي الرجلُ وهو حاقن؟» من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ: «لا يَحِلُّ لرجلٍ يؤمنُ باللَّه واليومِ الآخرِ أن يُصَلِّي وهو حاقِنٌ حتى يَتَخَفَّفَ»[١].

قال أبو داود: «هذا من سُنَنِ أهل الشام، لم يشركهم فيها أحد».

* وأخرجَ في «باب المسح على الخفَّين» أنّ النجاشيَّ أهدى إلى رسول اللَّه ﷺ خفَّين أسودَين. . . الحديث[٢].

قال أبو داود: «هذا مما تفرَّدَ به أهلُ البصرة».

* وفي «باب: الجنُب يتيمَّم» أخرجَ حديث حماد بن سلمة، عن

---

(١) (ح/ ٩١).
(٢) (ح/ ١٥٥).

أيوب، عن أبي قلابة، عن رجلٍ من بني عامرٍ قال: «دَخَلتُ فِي الإِسْلَامِ فَأَهَمَّنِي دِينِي، فَأَتَيْتُ أَبَا ذَرٍّ، فَقَالَ أَبُو ذَر: إِنِّي اجْتَوَيْتُ الْمدِينَةَ فَأَمَرَ لِي رَسُولُ اللَّه ﷺ بِذَوْدٍ وَبِغَنَمٍ، فَقَالَ لِي: اشْرَبْ مِنْ أَلْبَانِهَا. قَالَ حَمَّادٌ وَأَشُكُّ فِي أَبْوَالِهَا...»[١].

قَالَ أَبُو دَاوُد: رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ لَمْ يَذْكُرْ أَبْوَالَهَا.

ثم قَالَ أَبُو دَاوُد: «هَذَا لَيْسَ بِصَحِيح، وَلَيْسَ فِي أَبْوَالِهَا إِلاَّ حَدِيثُ أَنَسٍ، تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْبَصْرَة».

* وفي «باب ما يقول الرجلُ في ركوعِه وسجودِه»: أخرجَ حديثَين[٢] عن الربيع بن نافع، وأحمد بن يونس، ثم قال: «انفردَ أهلُ مصر بإسناد هذين الحديثَين: حديثِ الربيع وحديث أحمد ابن يونس».

* وفي «باب اللِّعان»: أخرجَ حديثَ قصَّةِ قذفِ هلال بن أميَّة لزوجتِه عند النبيِّ ﷺ، أخرجَه عن شيخِه محمد بن بشار، عن ابن أبي عدي، عن هشام بن حسَّان، عن عكرمة، عن ابن عباس، وفيه قصَّة نزول آية اللعان[٣].

ثم قال: «وَهَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْمدِينَة».

* وفي «باب: وقت السحور»: أخرجَ حديثَ قيس بن طلق عن أبيه قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: **«كُلُوا وَاشْرَبُوا، وَلاَ يَهِيدَنَّكُم السَّاطِعُ الْمُصْعِدُ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَعْتَرِضَ لَكُمْ الأَحْمَرُ»**[٤].

قَالَ أَبُو دَاوُد: «هَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْيَمَامَة».

* وفي «باب ما جاء في الدخول في الوصايا»: أخرجَ حديثَ أبي ذر رضي الله عنه أنّ النبيَّ ﷺ قال له: **«يا أبا ذر إنِّي أراكَ ضعيفاً، وإني أحبُّ لكَ ما أحبُّ**

---

(١) (ح/ ٣٣٣).
(٢) هما: (٨٧٩، ٨٧٠).
(٣) (ح/ ٢٢٥٤).
(٤) (ح/ ٢٣٤٨).

لنفسي، فلا تأمَّرَنَّ على اثنين، ولا تَوَلَّيَنَّ مالَ يتيم»[١].

قال أبو داود: «تفرَّدَ به أهلُ مصر».

* وفي «باب: في الحد في الخمر»: أخرجَ قولَ ابن عباس رضي الله عنهما - أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ لَمْ يَقِتْ فِي الْخَمْرِ حَدًّا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ شَرِبَ رَجُلٌ فَسَكِرَ، فَلُقِيَ يَمِيلُ فِي الْفَجِّ فَانْطُلِقَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا حَاذَى بِدَارِ الْعَبَّاسِ انْفَلَتَ، فَدَخَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ فَالْتَزَمَه، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَضَحِكَ، وَقَالَ: «**أَفَعَلَهَا؟!**» وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِشَيْءٍ[٢].

قَالَ أَبو دَاوُد: «هَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْمَدِينَة».

* وفي «باب الإشعار»: أخرجَ حديثَ ابن عباس «**أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَة، ثُمَّ دَعَا بِبَدَنَةٍ فَأَشْعَرَهَا مِنْ صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْأَيْمَن، ثُمَّ سَلَتَ عَنْهَا الدَّمَ وَقَلَّدَهَا بِنَعْلَيْن. . .**»[٣].

قَالَ أَبو دَاوُد: رَوَاهُ هَمَّامٌ قَالَ: سَلَتَ الدَّمَ عَنْهَا بِأُصْبُعِه.

ثم قال: «هَذَا مِنْ سُنَنِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ الذِي تَفَرَّدُوا بِه».

هذا كلُّ ما وقفتُ عليه من الأمثلةِ في هذا الموضوع، ذكرتُها كلَّها لكونها معدودة، ولعظَم ما فيها من الفوائد.

سابعاً: شرح الغريبِ وبيانُ المصطلَحات:

من الفوائد التي أودَعَها الإمامُ أبو داود في كتابه: بيانُ غريب الكلمات، معتمِداً على علماء اللغة، كالإمام أبي عبيد القاسم بن سلاّم (ت٢٢٤هـ) وغيرِه، وكذلك شرحُ المصطلحات الواردةِ في متون الأحاديث، ينقلُها عن الفقهاء من أمثال شيخِه الإمام أحمد.

---

(١) (ح/٢٨٦٨).
(٢) (ح/٤٤٧٦).
(٣) (ح/١٧٥٢، ١٧٥٣).

❏ ومن الأمثلة:

* أخرجَ في «باب ما يُجزئ من الماء في الوضوء» حديثَ أنسٍ ﷺ: «**كان النبيُّ ﷺ يتوضَّأ بإناءٍ يَسَعُ رِطلَين، ويَغتَسِلُ بالصاع**»[١]، ثم قال: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبل يقول: الصاعُ خمسةُ أرطال، وهو صاعُ ابن أبي ذئب، وهو صاعُ النبيِّ ﷺ.

* وأخرجَ في«باب: فِي مِقْدَارِ الْماءِ الذِي يُجْزِئُ فِي الْغُسْل» حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالَت: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّه ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ فِيهِ قَدْرُ الْفَرَقِ»[٢].

* ثم قَالَ أَبُو دَاوُد: سَمِعْت أَحْمَدَ بنَ حَنْبَلٍ يَقُول: الْفَرَقُ سِتَّة عَشَرَ رِطْلاً. وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ صَاعُ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ. قَالَ فَمَنْ قَالَ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ قَالَ لَيْسَ ذَلِكَ بِمَحْفُوظٍ... و سَمِعْت أَحْمَدَ يَقُولُ مَنْ أَعْطَى فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ بِرِطْلِنَا هَذَا خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا: فَقَدْ أَوْفَى.

* وأخرجَ في «باب الخطِّ إذا لم يجد عصاً» حديثَ أَبِي هُرَيْرَة ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «**إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ: فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ: فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا: فَلْيَخْطُطْ خَطًّا، ثُمَّ لاَ يَضُرُّهُ مَا مَرَّ أَمَامَه**»[٣].

قَالَ أَبُو دَاوُد: و سَمِعْت أَحْمَدَ بنَ حَنْبَلٍ سُئِلَ عَنْ وَصْفِ الْخَطِّ غَيْرَ مَرَّةٍ؛ فَقَالَ: هَكَذَا عَرْضًا[٤] مِثْلَ الْهِلاَل.

قَالَ أَبُو دَاوُد: وسَمِعْت مُسَدَّدًا قَالَ: قَالَ ابْنُ دَاوُد[٥]: الْخَطُّ بِالطُّول.

---

(١) (ح/ ٩٥).

(٢) (ح/ ٢٣٨).

(٣) (ح/ ٦٨٩، ٦٩٠).

(٤) «عرضاً» أي: في العرض لا في الطول، «مثل الهلال» أي: يكون الخطُّ مقوَّساً كالمحراب، ويُصلي إليه كما يصلي في المحراب. (عون المعبود) (٢/ ٣٨٤).

(٥) هو عبد الله بن داود، المعروف بالخُرَيبي، البصري. (بذل المجهود في حل سنن =

قَالَ أَبُو دَاوُد: وسَمِعْت أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَصَفَ الْخَطَّ غَيْرَ مَرَّةٍ فَقَالَ: هَكَذَا - يَعْنِي بِالْعَرْضِ- حَوْرًا دَوْرًا مِثْلَ الْهِلَالِ[١]، يَعْنِي مُنْعَطِفًا.

والأمثلةُ في هذا الباب كثيرة[٢].

وقد ذكرَ السخاويُّ أنّ أبا داود قرُبَ شبهُه من صنيع الإمام البخاريِّ في هذا الجانب[٣]، وهو كذلك.

ثامناً: التعريف بالأمكِنة: ومن الأمثلة:

- عرَّف المكان الوارد في (ح/٣٧) وهو حصنُ باب أليون فقال: «حصنُ أليون بالفسطاطِ على جبل».

- وقال في تحقيقٍ بديع حول بئر بُضاعة عقب حديث (٦٧): «وسمعتُ قتيبة بن سعيد قال: سألتُ قَيِّمَ بئرِ بُضاعة عن عُمقِها؟ قال: أكثر ما يكون فيها الماءُ إلى العانة، قلت: فإذا نقص؟ قال: دون العورة.

ثم قال أبو داود: وقَدَّرتُ أنا بئرَ بُضاعة بِردائي مَدَدْتُه عليها، ثم ذَرَعْتُه، فإذا عَرْضُها ستةُ أذرُع. وسألتُ الذي فتحَ لي بابَ البستان فأدْخَلَني إليه: هل غُيِّرَ بناؤها عمَّا كانت عليه؟ قال: لا. ورأيتُ فيها ماءً مُتَغَيِّرَ اللون».

* * *

= أبي داود) (٣/ ٦٤٣).

(١) أي: محوراً ومدوَّراً مثل الهلال. أو: يُحيرُ الخطَّ ويُديرُه مثل الهلال. (عون المعبود) (٢/ ٣٨٤).

(٢) انظر- مثلاً-: تفسير «الرطل» في (ح/ ٢٣٨)، وتفسير «الاختصار» في (ح/ ٩٤٧)، وتفسير «المغافير» في (ح/ ٣١٧٥)، وتفسير «القَصَّة» في (ح/ ٤٥١)، وتفسير «الإهاب» في (ح/ ٤١٢٨)، وتفسير «الاستحداد» في (ح/ ٤٢٠١)، وتفسير «النَّضَد» الذي كان الكلبُ تحته، في (ح/ ٤١٥٨).

(٣) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٥٠-٥١).

المطلب الثالث: علم العلل

وهذا الجانبُ وإن كان داخلاً في المطلَبين الأولَين؛ حيث إن العلةَ لا تخرج عن كونها إما في الإسناد - وهو الأكثر -، وإما في المتن، إلا أنّ هذا البابَ يُفرَد لكونه من أدقِّ أبواب علوم الحديث، ولا يخوضُ فيه إلا العباقرةُ من أئمة المحدِّثين -كما سبقت الإشارة إلى هذا عند الحديثِ عن مكانة الإمام أبي داود - ولا ريب أنّ أبا داود أحد أولئك الأئمة، وقد سبق ثناءُ الأئمة عليه في هذا الجانب.

وقد أودَعَ أبو داود كتابَه «السننَ» فوائدَ في علم العلل، ومن الأمثلة:

* أخرجَ في «باب في الرجل يذكر اللّه على غير طهر» من طريق همام، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، قال: «**كان النبيُّ ﷺ إذا دخلَ الخلاءَ وضعَ خاتَمَه**»(١).

ثم قال: «هذا حديثٌ منكَر، وإنما يُعرَف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس: «**أن النبيَّ ﷺ أخذَ خاتَماً من ورق، ثم ألقاه**».

* علَّقَ على (ح/ ٢٨١) - الذي أخرجه في «باب في المرأة تُستَحاض، ومَن قال: تدَعُ الصلاة»، علَّقَ عليه قائلاً: «وزادَ ابنُ عيينة في حديث الزهريِّ عن عمرة، عن عائشة، أنّ أمَّ حبيبة كانت تُستحاض، فسألت النبيَّ ﷺ فأمرَها أن تَدَعَ الصلاةَ أيَّامَ أقرائها».

ثم قال: «وهذا وهمٌ من ابن عيينة، وليس هذا في حديث الحفَّاظِ عن الزهري».

* اختلف شعبةُ وسفيان الثوريُّ - رحمهما اللّه تعالى - في حديثِ،

---

(١) (ح/ ١٩).

فساق لهما (ح/ ٣٣٣٦، ٣٣٣٧)، ثم قال: «رواه قيس كما قال سفيان، والقولُ قولُ سفيان»، ثم نقلَ عن أَبِي رزمة أنه قال: قال رجلٌ لشعبة: خالفكَ سفيانُ، فقال: «دمغتني». وذكر عن الإمام أحمد، عن وكيع، عن شعبة، أنه قال: «كان سفيانُ أحفظَ مني».

إلى غيرها من الأمثلةِ في باب العِلَل والنقد[1].

* * *

(١) انظر: (أبو داود: حياتُه وسنن) للدكتور لطفي الصباغ (ص/ ٣١٢-٣١٤).

رفع المسهم

المطلب الرابع
العلـوُّ والنـزول في سنن أبي داود

* طلبُ العلو كان هدفاً يتسابق إليه المحدِّثون، وكانوا يُعنون به عنايةً كبيرةً، ويتجشمون في سبيله الصِّعابَ، ويرحلون في ذلك إلى الأقطار النائية، ولا عجب في ذلك، فهم - كما قال الحاكم - «قومٌ آثروا قطعَ المفاوزِ والقِفار على التَّنَعُّمِ في الدِّمَنِ والأوطار، وتنَعَّموا بالبؤسِ في الأسفار مع مساكَنَةِ العلم والأخبار، وقنَعوا عند جمع الأحاديث والآثار بوجود الكِسَرِ والأطمار. . . **فالشدائدُ مع وجودِ الأسانيدِ العاليةِ عندهم رخاء، ووجودُ الرخاءِ مع فَقْدِ ما طلبوه عندهم بؤس**»[(١)].

وسئلَ الإمام أحمد - رحمه اللَّه تعالى - عن الرجل يطلبُ الإسنادَ العالي، فقال: «طلبُ الإسنادِ العالي سنةٌ عَمَّن سلف»[(٢)]، وقد وصلَ بهم الأمرُ إلى أن قيل ليحيى بن معين - وهو في مرض موته -: ما تشتهي؟ قال: «بيت خالٍ، وإسناد عالٍ!»[(٣)].

والحديث عن العلوِّ ومكانته عند المحدثين طويل، وهو نوعٌ من أنواع علوم الحديث، وقد صدّر به الحاكمُ كتابَه (معرفة علوم الحديث)، وذكرَ بعض رحلات الصحابةِ في طلب العلو[(٤)].

* والإمامُ أبو داود يمتازُ بعلوِّ أسانيدِه، وهو في ذلك يُقارِبُ الإمامَ البخاري، ولم يَلحقهما في ذلك أحدٌ من بقيةِ الأئمة الستة.

(١) (معرفة علوم الحديث) للإمام الحاكم (ص/ ٢-٣).
(٢) (مناقب الإمام أحمد) لابن الجوزي (ص/ ٢٧٨-٢٧٩)، وانظر: (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ٢٣٩).
(٣) (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ٢٣٩).
(٤) (ص/ ٥-١٢).

وتميُّزُ أبي داود في ذلك - كما هو الحالُ في الإمام البخاري - راجعٌ إلى سببين رئَسَين:

الأول: الرحلات الكثيرة التي قامَ بها أبو داود، وقد سبقَ الحديثُ عنها بشيءٍ من التفصيل.

الثاني: التبكير في الرحلات، فتبكيرُ أبي داود - رحمه اللَّه - في الرحلات مَكَّنته من التقدُّم على أقرانه بعلوِّ الإسناد، وقد شاركَ الإمامَ البخاريَّ في شيوخِه، بل شاركَ عدداً من شيوخه في شيوخِهم.

وقد سبقَ قولُ ابن دقيق العيد: «أبو داود كان له حظٌّ من علوِّ الإسناد بعد أبي عبد اللَّه البخاري، وقد شاركَه في جماعةٍ لم يُشارِكْه في الروايةِ عنهم غيرُه من أصحاب الكتب الستة - أعني في الروايةِ عنهم بدون واسطة -»[1].

ومما يتعلق بموضوع العلوِّ عند أبي داود الأمورُ الآتية:

أولاً: الثلاثيات عند أبي داود:

ذكرَ كثيرٌ من الأئمة أنّ أبا داود عنده ثلاثيٌّ واحدٌ لا غير، منهم: العلائي، والسخاوي، والبصري، وصديق حسن خان[2].

وهو حديثُ أبي برزة في الحوض، قال أبو داود:

«حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بنُ أَبِي حَازِمٍ أَبُو طَالُوتَ، قَالَ: شَهِدْتُ أَبَا بَرْزَةَ دَخَلَ عَلَى عُبَيْدِ اللَّه بنِ زِيَادٍ، فَحَدَّثَنِي فُلَانٌ - سَمَّاهُ مُسْلِمٌ[3]، وَكَانَ فِي السِّمَاطِ[4] - قال: فَلَمَّا رَآهُ عُبَيْدُ اللَّه قَالَ: إِنَّ

---

(١) (شرح الإلمام بأحاديث الأحكام) (٥/أ) - مخطوط - نقلاً عن (الإمام أبو داود) للبراك (ص/ ١١).

(٢) انظر: (مائة حديث منتقاة من سنن أبي داود) للعلائي (ل: ٢٢/ب)، (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٩٧-٩٨)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ١٠٨)، (الحطة) لصديق حسن خان (ص/ ٢١١).

(٣) وهو شيخُه مسلمُ بن إبراهيم الفراهيدي.

(٤) أي: وكان الذي سمّاه مسلمٌ في السماط، و(السِّماطُ): الجماعةُ من الناس والنخل.

مُحَمَّدِيُّكُمْ هَذَا الدَّحْدَاحُ[(١)]. فَفَهِمَهَا الشَّيْخُ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَحْسَبُ أَنِّي أَبْقَى فِي قَوْمٍ يُعَيِّرُونِي بِصُحْبَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَالَ لَهُ عُبَيْدُ اللَّه: إِنَّ صُحْبَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَكَ زَيْنٌ غَيْرُ شَيْنٍ، قَالَ: إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِأَسْأَلَكَ عَنْ الْحَوْضِ، سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَذْكُرُ فِيهِ شَيْئًا ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَرْزَةَ: نَعَم، لاَ مَرَّةً، وَلاَ ثِنْتَيْنِ، وَلاَ ثَلاَثًا، وَلاَ أَرْبَعًا، وَلاَ خَمْسًا؛ فَمَنْ كَذَّبَ بِهِ: فَلاَ سَقَاهُ اللَّه مِنْهُ، ثُمَّ خَرَجَ مُغْضَبًا»[(٢)].

بينما نازعَ في ذلك شيخُنا العلامة عبد المحسن العباد، وذكرَ أنَّ أعلى ما عند أبي داود هو الرباعيات، وليس عنده حديثٌ ثلاثي، وأما حديثُ أبي برزة السابق: فليس ثلاثيًّا؛ لأنَّ بين أبي طالوت وأبي برزة رضي الله عنه انقطاعاً في هذا السند، فأبو طالوت لم يَشهَد أبا برزة وهو يُحدِّث، وإنما شهدَه وهو يدخل على ابن زياد[(٣)].

ثانياً: كثرة الرباعيَّات عنده:

كنتُ أحصيتُ رباعيَّاتِ الإمام أبي داود في سُنَنِه، مع مقارنتِها برباعيَّاتِ الإمام البخاري، وذلك في دراسةٍ طُبِعت مع (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري[(٤)] وإليك نتائج الدراسة:

---

(١) وفي رواية عبد الرزاق في (مصنَّفِه) (١١/ ٤٠٤ح/ ٢٠٨٥٢): «وكان [أي: أبو برزة] رجلًا لحيماً إلى القصر، فلمَّا رآه عبيدُ الله ضحك، ثم قال: إنّ محمَّديّكم هذا لَدَحداح».

ومرادُ ابن زياد بقوله: «إنّ محمَّديّكم»: إنّ صحابيّكم. نسبةً إلى نبيِّنا محمدٍ ﷺ، و«الدَّحداح» هو القصيرُ السمين.

(٢) أخرجَه أبو داود (٥/ ٧٣-٧٤ح/ ٤٧٤٩) في كتاب السنة، باب الحوض.

(٣) انظر التفصيل في: (دراسة عن رباعيات الإمام أبي داود) (ص/ ١٦١)، وتعليقاتي على (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩).

(٤) (ص/ ١٦٤-٢٧٠).

أولاً: العدد:

عددُ الرباعيَّات عند الإمام أبي داود هو: (٢٦٧) رباعيًّا، وعددُ الرباعيَّات عند الإمامِ البخاريِّ في (صحيحِه)[١] هو: (٢٩٩) رباعيًّا، فالفارِقُ هو (٣٢) حديثاً يفوقُ بها البخاريُّ على أبي داود، مع الوضع في الاعتبار: أن رباعيَّات البخاري كلها صحيحة، بينما رباعيات أبي داود ليست كذلك؛ إذ أنّ بعضَها - وعِددُها لا يتجاوزُ العشرة - ضعيف.

و«كانت نتيجةُ مقارنة رباعيّات الإمام أبِي داود في (سننه) برباعيّات الإمام البخاري في (صحيحه) خلاف ما كنت أتوقّعُه، سواء من ناحية عدد الرباعيّاتِ عندهما، أم من ناحية العدد المشترَكِ بينهما، أم من ناحية قلّة الشيوخ الذين انفردَ الإمامُ البخاريُّ برواية الرباعيّاتِ عنهم.

فلم أكن أتوقّع أن يكون الإمامُ أبو داود قد اقتربَ من الإمام البخاريِّ بهذه الدرجة، وأن تكون المسافةُ بينهما في هذالجانب ضئيلةً بهذا الشكل»[٢].

ثانياً: المُكثِرون الذين تفرَّدَ بهم الإمامُ البخاري:

رتَّبتُ رباعيات الإمامَين - البخاري وأبي داود - كلَّها حسب أكثريَّة الشيوخ الذين رُوِيَت الرباعيَّاتُ عن طريقِهم، فوجدتُ أنه قد «اشتركَ الإمامان في أكثر المشائخ الذين رويَا عنهم الرباعيّات، بينما تفرّدَ الإمامُ البخاريُّ ببعضهم، والذين لم يدرك الإمامُ أبو داود أكثرَهم، على أنّ ستةً منهم هم ممن أكثر عنهم الإمام البخاري، وهم - جميعاً - من كبار شيوخه، وهم:

---

(١) استعنتُ في عدِّها بكتاب (رباعيات الإمام البخاري) للدكتور يوسف الكتاني، وعملُه فيه ينقصُه شيءٌ من الدقَّة، فالعددُ ليس مما يمكن الجزمُ به.

(٢) (دراسة عن رباعيات الإمام أبي داود) لكاتب هذه السطور (ص/ ١٩٥).

١= عبد اللَّه بن يوسف التِّنِّيسي (ت٢١٨هـ): وهو الأولُ من حيث كثرة الرباعيات عند البخاري، حيث بلغت رباعياتُ البخاريِّ عن طريقه (٣٢) رباعياً، وكلُّها - سوى أربعةٍ منها - عن شيخِه مالك.

ومع أنّ أبا داود لم يُدركه، إلاّ أنه استعاضَ بالقعنبيِّ (ت٢٢١هـ) فيما يختص برواية الموطأ، والقعنبيُّ وإن كان دون التِّنِّيسي في الثقة، إلاّ أنه لا يقل عنه قوةً في رواية الموطأ خاصة، ولذلك قال الحافظُ ابنُ حجر في التنِّيسي: «ثقة، متقن، من أثبتِ الناس في الموطأ»[(١)]، بينما قال في القعنبي: «ثقة، عابد، كان ابنُ معين وابنُ المديني لا يُقدِّمان عليه في الموطأ أحداً»[(٢)].

٢= آدم بن أَبِي إياس العسقلانِي (ت٢٢١هـ): أصله من خراسان، ونشأ ببغداد، وعددُ رباعيّاتِ البخاريِّ عنه (٢٠) رباعيّاً، وأكثرُها [١٤] عن شيخِه شعبة.

ومع أنّ أبا داود لم يُدرِكْ آدمَ بن أَبِي إياس، إلاّ أنه شاركَ البخاريَّ في الرواية عن بعض تلاميذ شعبة الكبار، الذين هم من الطبقة الأولى في تلاميذه، ومن أبرزهم: حفص بن عمر النمري (ت٢٢٥هـ)، و أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي (ت٢٢٧هـ)، وكلاهما من كبار شيوخ البخاريِّ أيضاً، ولم يُدركهما من أصحاب الكتب الستة إلاّ البخايُّ وأبو داود.

٣= أبو نعيم الفضل بن دُكين الكوفي (ت٢١٨ وقيل: ٢١٩هـ)، لم يُدركه أبو داود، وهو يروي عنه بواسطة، وعددُ رباعيّاتِه عند البخاري (١٨) رباعيّاً، وهو الثالث من حيث كثرة الرباعيّاتِ عنده.

٤= إسماعيل بن عبد اللَّه الأصبحي، المعروف بـ(إسماعيل ابن أَبِي أويس) (ت٢٢٦هـ)، وهو ابنُ أخت الإمام مالك، وعددُ رباعيات البخاري عنه (١١) حديثاً، كلُّها - سوى واحد فقط - عن مالك، وهو

(١) (تقريب التهذيب) (ص/ ٣٣٠- برقم/ ٣٧٢١).
(٢) المصدر السابق (ص/ ٣٢٣- برقم/ ٣٦٢).

السادس من حيث الكثرة عند البخاري، ولم يدركه من أصحاب الستة إلاّ الشيخان (البخاري ومسلم). على أنَّ القعنبيَّ - الذي يروي عنه أبو داود أحاديثَ الموطأ - أوثقُ من ابن أبي أويس.

٥= سعيد بن أبِي مريم (الحكم) المصري (ت٢٢٤هـ): عددُ رباعيات البخاري عنه (١٠) أحاديث، وهو السابعُ من حيث الكثرة عند البخاري، ولم يُدركه من أصحاب الستة إلاّ البخاري.

٦= علي بن المديني (ت٢٣٤هـ): عدد رباعيات البخاري عنه (٩) أحاديث، وترتيبُه عند البخاري من حيث الكثرة هو الحادي عشر.

وقد أدركَه أبو داود، وروى عنه، ولكنه لم يُكثر عنه كما أكثر عن زميله الإمام أحمد، حيث لازمه، وكان من أخصِّ تلاميذه، كما صرّح بذلك كثيرٌ من الأئمة، وكما تشهد بذلك رواياتُه عنه.

فإذا كان الإمام البخاري - رحمه اللّه تعالى - لم يروِ في (صحيحه) عن الإمام أحمد - رحمه اللّه تعالى - إلاّ حديثين، أحدُهما [وهو ح/ ٥١٠٥] معلقٌ عنه - على ما رجّحه الحافظ ابنُ حجر في «الفتح»[(١)]، والثانِي [وهو ح/ ٤٤٧٣] رواه بواسطة قرينه في الطلب أحمد بن الحسن الترمذي. . .

أقول: إذا كان الأمر كذلك، فمن الفخر للإمام أبِي داود أن يُلازمَ شيخَ السنة الإمامَ أحمد، ويكون من أخص تلاميذِه، وهذه مزيّةٌ لم تتيسّر للإمام البخاريِّ - رحمَ اللّه الجميع - بسبب ما أشار إليه الحافظُ في (الفتح)[(٢)]»[(٣)].

---

(١) (٩/ ٥٨).

(٢) قال الحافظُ ابنُ حجر - رحمه الله تعالى - في (الفتح) (٩/ ٥٨) مبيِّناً سببَ عدم إكثار البخاري في (صحيحه) عن الإمام أحمد: «وكأنه لم يُكثِر عنه؛ لأنه في رحلته القديمةِ لقي كثيراً من مشائخ أحمد فاستغنى بهم، وفي رحلته الأخيرةِ كان أحمدُ قد قطعَ التحديثَ، فكان لا يُحَدِّثُ إلاّ نادراً، فمِن ثَمَّ أكثرَ البخاريُّ عن علي بن المديني دون أحمد».

(٣) (دراسة عن رباعيات الإمام أبي داود في سننه) (ص/ ١٩٧-٢٠٠).

ثالثاً: فوائد مستخلَصة من كتاب (مائة حديث منتقاة من سنن أبي داود) للعلائي:

أَلَّفَ الإمامُ العلائيُّ (ت٧٦١هـ) كتاباً سمَّاه (مائة حديث منتقاة من سنن أبي داود) - ولازال مخطوطاً - وبعد النظرِ في أحاديثِه تبيَّن لي أنه انتقى من أحاديث السننِ أعلاها سنداً، وعددُ أحاديثِه (١٠١) حديثاً، وكلُّها رباعيةٌ سوى (١٦) حديثاً منها، وإبرازاً لمكانة أبي داود في العلو: لخَّصتُ أبرزَ نتائجِه في دراستي لرباعياته[١]، وإليك ملخَّصَ الخلاصة:

١- ذكر ثمانيةَ أحاديث علاَ فيها أبو داود على الشيخَين: البخاري ومسلم.

٢- ذكرَ خمسةَ طرق علاَ فيها أبو داود على الإمام البخاري.

٣- ذكرَ ثمانيةً وعشرين حديثاً علاَ فيها أبو داود على الإمام مسلم.

٤- ذكرَ أحاديث عديدةً يلتقي فيها أصحابُ السنن الثلاثة - الترمذي، والنسائي، وابن ماجة - مع أبي داود في شيخِه، ولكن يروون عن شيخِه بواسطة، فيكون شيخُ أبي داود بالنسبةِ لهم شيخاً لشيوخِهم.

ومن الملاحَظ أنّ الإمام أبا داود يعلو على بقية أصحابِ السنن بنسبةٍ كبيرةٍ جداً، وكلُّ هذا يدلُّ على تميُّز الإمامِ أبي داود بعلوِّ أسانيده، وعلى علوِّ كعبِه في علم الحديث.

هذا، وأكثرُ أسانيد أبي داود هي خماسية، وسُداسية، وسُباعية، والثمانيّات عنده قليلةٌ جداً، منها الأحاديث: (٣٨٨٣، ٣٩٨٥، ٤٢٦٤، ٤٧٢٦)، وعنده ثلاثةُ أحاديث تُساعيَّة، وهي: (٤٢٥٨، ٤٧١٠، ٤٧٢٠).

وأطولُ إسنادٍ عنده وأنزلُه: (ح/ ٣٢٩٢)، ففيه عشرةُ أشخاص[٢].

---

(١) المصدر السابق (ص/ ٢٠٢-٢٠٧).

(٢) وكذلك في (جامع الترمذي) و(سنن النسائي)، انظر: (بغية الراغب المتمني في ختم النسائي- رواية ابن السني) (ص/ ٣٤-٣٥)، (الرسالة المستطرفة) (ص/ ١٠١).

رفع المسيرهم

هذا آخرُ ما يسَّرَه اللَّه سبحانه وتعالى في هذه الرسالة، وصلى اللَّه تعالى على خير خلقِه محمدٍ وعلى آله وصَحبِه أجمعين.

والحمد لله رب العالمين

* * *

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

رسالة أبي داود إلى أهل مكة
في وصف سننه

الدكتور/ محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

مكتبة الشؤون الفنية
١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م

رفع
المساهم

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالَمين، والصلاة والسلامُ على سيِّدِ الأنبياءِ والمرسَلين، نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وأصحابِه أجمعين. . أما بعد:

فهذه رسالةُ الإمام أبي داود السِّجِسْتانيِّ - رحمه اللَّه - أرسلَها إلى أهلِ مكة جواباً على أسئلتِهم له عن منهجِه في «سُنَنِه» الذي ألَّفَه، وهي بمثابةِ المقدِّمَةِ لكتابِه السنن، لِمَا فيها من توضيحٍ لكثيرٍ من معالِمِه المنهجيَّةِ المتعلِّقَةِ بسنَنِه.

ومن المعروف أنّ الإمامَ أبا داود لم يَبدأ سُنَنَه بمقدمةٍ فيها شرحٌ عن كتابه، فهذه الرسالةُ تُعتَبَرُ مقدمةً لسُنَنِه.

وقد ابتدأها الإمامُ أبي داود بتذكيرِ أهلِ مكة بطلبِهم، ثم ذكرَ:

* أنّ ما دوَّنَه في كتابِه السُّنَنِ هو أصحُّ ما عرفَه في الباب.

* وذكرَ منهجَه في الترجيح بين الحديثَين إذا كانا صحيحَين.

* وذكرَ منهجَه في إيرادِ الأحاديثِ تحت الأبواب.

* ثم استعرضَ منهجَه في إعادة الأحاديث وتقطيعِها حسب ما تشتملُ عليه من الأحكام الفقهية، والاقتصار على موضع الشاهِدِ من الحديث.

* ثم تحدَّثَ عن المرسَلِ والاحتجاجِ به.

* ثم بيَّنَ أنه ليس في كتابه رواية عن رجلٍ متروك.

* ثم نبَّه القارئ إلى أنّ كتابَه فيه الصحيحُ وغيرُه، ولكنه يلتزمُ بيانَ المنكَرِ من أحاديث السنن.

* ثم ذكَرَ بعضَ مصادرِه، وقارَنَ بينَها وبين كتابه.

* ثم ذكَرَ أنه استوعَبَ أحاديثَ الأحكام.

* ثم عادَ ونبَّه مرة أخرى أنه إذا أوردَ حديثاً فيه وهَنٌ شديد: أنه يبيِّنُه.

* كما ذكرَ أنّ ما سكتَ عنه: فهو صالِحٌ عنده.

* ثم ذكَّرَ باستيعابِه لأحاديث الأحكام.

* كما ذكَّرَهم بقيمةِ كتابِه ومكانتِه، وأنّ الكتابَ لو كان لغيرِه: لاسترسَلَ في بيان قيمتِه أكثر.

* كما رغَّبَ في كتابة كتابِه، وبيَّنَ أنّ أحاديثَه هي أصولُ المسائل الفقهية.

* ثم رغَّبَ في تدوينِ آراء الصحابةِ مع تدوين الأحاديث المرفوعة.

* كما نوَّه بجامع سفيان الثوري - رحمه اللَّه -.

* ثم ذكرَ أنه انتقى الأحاديثَ المشهورة، وأنه تجنَّبَ الغرائب.

* كما ذكرَ أنه ربما يورِدُ الأحاديثَ المرسلة، إذا لم يجد الأحاديثَ المتصلة الصحيحة.

* ثم استعرضَ منهجَه في الأحاديث المعلولة.

* وبيَّنَ عددَ أجزاء كتابِه، وعددَ أحاديثِه.

* ثم عادَ لبيان منهجِه في الاختصارِ وفي اختيار الطرق والمتون.

* كما ذكرَ سببَ عدم إيرادِه لكثيرٍ من الأحاديث التي ظاهرُها الصحةُ والاتصال.

* ثم ختمَ رسالتَه بالتذكيرِ بأنه اقتصرَ في سننِه على أحاديث الأحكام، ولم يذكر فيه أحاديثَ الزهدِ والفضائل وغيرِها.

❑ النسخ المعتَمَدة في التحقيق:

اعتمدتُ في تحقيق «رسالةِ أبي داود إلى أهل مكة» على ثلاث نسخٍ خطية، وهي:

النسخة الأولى: محفوظةٌ بدار الكتب الظاهِريَّةِ بدمشق برقم (٣٤٨/ حديث)، وهي نسخةٌ نفيسة، تقعُ في أربع لوحات، كل لوحة فيها وجهان،

رفع المسهم

وعددُ صفحات الرسالة فيها (٥) صفحات، وعدد السطورِ في الصفحة الواحدة: (١٧)، أو (١٨) سطراً.

وهي بخطٍّ واضح، كتبَها الحافظُ عبدُ الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي (ت٦٠٠هـ)، وهو من علماء الحديث المعروفين.

وعليها سماعاتٌ وبلاغاتٌ لبعض الأعلام المعروفين، منهم يوسف ابن عبد الهادي المقدسي الحنبلي، ويبدو أنه ملكَ هذه النسخة.

وفي بداية النسخة ذكرُ سند النسخة، وذكرُ سلسلةِ سندِها إلى الإمامِ أبي داود، وقد ذكرتُه في بداية الرسالة.

وفي نهايةِ الرسالةِ نصَّان مهمَّان يتصلان بالسننِ يرويهما ابنُ العبد - أحدُ رواة سننِ أبي داود - وهما:

١- «أخبرنا الشيخُ أبو الفضل بنُ خَيْرون بخطٍّ أبي الحسن ابن الفرات، قال: أنا أبو عمر بن حيوة، قال: أنا أبو الحسن علي بن الحسن ابن العبد: سمعتُ كتابَ «السنن» من أبي داود ستَّ مرات، بقِيَتْ من المرَّة السادِسَةِ بقيَّةٌ لم يُتِمَّه، بالبصرة، سنة إحدى، واثنتَين، وثلاث، وأربع، وخمس، وسبعين ومائتَين، وفيها مات».

٢- «وقال: أنا ابنُ العبد: كتابُ أبي داود ستةُ آلاف حديث، منها أربعةُ آلاف[1] أصل، وألفان[2] مكرَّر.

والبصريُّ يزيدُ على البغداديِّ ستمائة حديث ونيفاً وستين حديثاً، وألف كلمةٍ ونيف. إلى آخره. الحمد لله رب العالمين، وصلَّى اللَّه على رسولِه سيِّدِنا محمد النبي وآله وسلَّم تسليماً، وحسبُنا اللَّه ونعم الوكيل».

وقد اتخذتُها أصلاً، وعليها قابلتُ النسخ الأخرى، ورمزتُ لها

---

(١) في النسخة: «ألف»، والتصويبُ مني.

(٢) في النسخة: «ألفيْن»، والتصويبُ مني.

بـ«**الأصل**».

النسخةُ الثانية: محفوظةٌ في مكتبة جامعة برنستون في أمريكا، وهي في مجموع برقم (٤٩٩٩) يضمُّ سننَ أبي داود - برواية ابن داسة -، والمراسيل لأبي داود، وتسمية شيوخ أبي داود.

وقد كُتِبَت بخطٍّ مغربيٍّ سنة (٥٨٩هـ)، وقراءتُها لا تخلو من صعوبة لطمس بعض كلماتِها، وهي صفحةٌ ونصف.

النسخة الثالثة: محفوظةٌ في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، برقم (٨٣٤٣)، وهي في مجموع يضمُّ كتباً كثيرة منها: ألفية الحافظ العراقي في علوم الحديث، وترجمة الإمام البخاري، وكتب أخرى.

وقد كُتِبَت سنة ٨٩٠هـ بخطِّ ابن الشحنة، وهو محمد بن محمد الثقفي الحلبي الحنفي (ت٨٩٠هـ).

وهذه النسخة لم أقف عليها، ولكن اعتمدتُ على الدكتور محمد لطفي الصباغ - الذي حقَّق الرسالة على ثلاث نسخ - في إثبات بعض الفروق التي وردَت فيها.

❑ منهجي في التحقيق:

١- اتخذتُ نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي أصلاً، ورمزتُ لها بالأصل.

٢- أختار النصَّ الأوفقَ بالسياق، وقد لا أشير في الهامش إلى المعطيات التي تدفعني إلى بعض الاختيارات التي أخالفُ فيها مَن سبقني في تحقيق الرسالة.

ومثالُ ذلك: تحدَّث أبو داود عن منهجِه في إعادة الحديث، ومما قال فيه: «**وربما تكون فيه كلمة زيادة على الأحاديث**»، وهذا النصُّ هو الذي أثبتُّه، وهذا يخالفُ في بعض الوجه كلَّ من سبقني، وتفصيلُه:

وردَت الجملةُ عند الدكتور محمد لُطفي الصباغ (ص/ ٦٤): هكذا: «**وربما (تكون)** فيه كلمة **زيادة** على الأحاديث»، ووردَت عند الشيخ أبي غدة هكذا: «**وربما فيه كلمةٌ زائدةٌ على الأحاديث**».

وقد ذكر الدكتور محمّد لطفي الصباغ في الهامش أن كلمة «**تكون**» سقطت من الأصل و(ز)، وأنه استدركَها من (توجيه النظر)، و(فتح المغيث). وهذه الكلمة لم ترِد في نسخة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة. وقد أثبتُّها دون الإشارة إلى ما ذكرتُه هنا.

وأما كلمة «**زائدة**»: فقدت وردت هكذا في نسخة الشيخ أبي غدة، أما الدكتور محمد لطفي الصباغ فقد أثبتَ في المتن (ص/ ٦٤): «**زيادة**»، وذكر في الهامش: أن في نسخة «**س**»: «**زائدة**»، وأنا أثبتُّ ما وردَ في تلك النسخة «**س**»، لكونه أنسب بالسياق، دون الإشارة إلى سبب الاختيار.

٣- أحياناً أضيفُ في الصُّلبِ بعضَ الإضافات من المصادر التي نَقَلَت رسالةِ أبي داود؛ كالسخاويِّ، والسيوطي، والشيخ طاهر الجزائري، وغيرِهم، وأجعلُه بين المعكوفتَين، وهذا نادر.

٤- كلُّ ما أضفتُه في الصلب من النسخ الأخرى - غير الأصل - أجعلُه بين المعكوفتَين، إلاَّ إذا كانت كلمة بدل كلمة، أو جملة بدل جملة؛ فإنني - في هذه الحالة - لا أجعلُه بين المعكوفتَين، مع التنبيهِ على ذلك في الحاشية.

٥- ميَّزتُ فقراتِ كلام الإمام أبي داود بعناوين جانِبيَّة تبيِّنُ محتوى هذه الفقرات إجمالاً، وهذه العناوين أكثرُها منقولة من مطبوعة الشيخ الدكتور محمد لطفي الصَّبَّاغ.

وهذه الرسالةُ قد طُبعت محقَّقةً طبعاتٍ عدة، أحسنُها طبعة الشيخ الدكتور الصباغ المذكورة.

وإليكَ نصَّ رسالةِ الإمام أبي داود إلى أهل مكة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ولا حولَ ولا قوَّةَ إلاَّ باللَّه العليِّ العظيم

أخبرَنا[(١)] الشيخُ أبو الفتح محمدُ بنُ عبد الباقي بنِ أحمد بنِ سليمان المعروف بابن البَطِّي[(٢)] إجازةً إن لم أكن سمعتُه منه، قال: أنبَأَنا الشيخُ أبو الفضل أحمدُ بنُ الحسن بنِ خيرون المعدَّل[(٣)] قراءةً عليه وأنا حاضِرٌ أسمع، قيل له: أقرأتَ على أبي عبد اللَّه محمدِ بنِ علي بنِ عبد اللَّه الصُّوري الحافظ[(٤)]، قال: سمعتُ أبا الحسين محمدَ بنَ أحمد بن جُمَيْع الغَسَّاني[(٥)] بصَيْدَا، فأقَرَّ به، قال: سمعتُ أبا بكرٍ محمدَ بنَ عبد العزيز بنِ محمد بنِ الفضل بنِ يحيى بن القاسم بن عون بنِ عبد اللَّه بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشِميَّ[(٦)] بمكةَ يقول:

سمعتُ أبا داود سليمانَ بنَ الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدَّاد السِّجِسْتانِيَّ - وسُئِلَ عن رسالتِه التي كَتَبَها إلى أهلِ مكةَ وغيرِها جواباً لهم -

---

(١) القائلُ هو الحافظُ العلامةُ عبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ) رحمه الله تعالى، والنسخةُ الأصل بروايتِه، كما أنه هو الذي كتبَها بخطِّه، كما سبق في الدراسة.

(٢) هو مسنِدُ بغداد، توفي سنة ٥٦٤هـ عن سبع وثمانين سنة. ترجمتُه في: (تذكرة الحفاظ) (ص/ ١٣٢١)، (شذرات الذهب) (٤/ ٢١٣).

(٣) هو الحافظ العالِم، ابن الباقلاني البغدادي، ثقة عدل متقن واسع الرواية، توفي سنة ٤٨٨ عن ٨٤ سنة. و«المعَدَّل» يُقال لِمَن عُدِّل وزُكِّي وقُبِلَت شهادتُه.

(٤) هو الساحليُّ ثم البغدادي (ت٤٤١هـ)، كان صواماً، صدوقاً، ثقة. ترجمته في: (تاريخ بغداد) (٣/ ١٠٣)، (تذكرة الحفاظ) (ص/ ١١١٤).

(٥) هو صاحبُ «معجم الشيوخ» (ت٤٠٢هـ)، ترجَمَ له محقِّقُ مُعجَمِه الدكتور عبد السلام تدمري.

(٦) ذكرَه ابنُ جُمَيع في معجَمِه (ص/ ١٢٦) وساقَ من طريقِه طرفاً من رسالة أبي داود، ولم يذكُر شيئاً عن حالِه، ولم أجد له ترجمة.

رفع المسهم غفرالله له ولوالديه

فأملى علينا:

سلامٌ عليكم، فإنّي أحمد إليكم اللَّه الذي لا إلهَ إلّا هو، وأسألُه أن يصلِّيَ على محمدٍ عبدِه ورسولِه ﷺ كُلَّما ذُكِر.

أمَّا بعد:

عافانا اللهُ وإيّاكم عافيةً لا مكروهَ معها، ولا عقابَ بعدها. فإنكم سألتم أن أذكرَ لكم الأحاديثَ التي في كتاب «السُّنَن»: أهي أصحُّ ما عرفتُ في الباب؟ ووقفتُ على ما جميعِ ما ذَكَرتم.

اختيارُه أحدَ الحديثَين الصحيحَين لِقِدَم صاحبه

فاعلَموا أنه كذلك كلُّه، إلاّ أن يكون قد رُوي من وجهَين صحيحَين، فأحدُهما أقومُ[١] إسناداً، والآخرُ صاحبُه أقدَمُ[٢] في الحفظ، فربما كتبتُ ذلك[٣].

ولا أرى في كتابي مِن هذا عشرةَ أحاديث.

قلة أحاديث الأبواب

ولم أكتب في الباب إلاَّ حديثاً أو حديثَين وإن كان في الباب أحاديثُ صحاح؛ فإنه يكثُر[٤]، وإنما أردتُ قُربَ منفعتِه[٥].

إعادة الحديث

وإذا أعَدتُ الحديثَ في البابِ من وجهَين أو ثلاثة: فإنما هو مِن زيادةِ كلامٍ فيه، وربما تكون فيه كلمةٌ زائدةٌ[٦] على الأحاديث.

---

(١) كذا في الأصل، وفي (س): «أقدم»، وفي (البحر الذي زخر) (٣/ ١١١٣): «أقوى».

(٢) كذا في جميع النسخ.

(٣) قال الدكتور الصباغ (ص/ ٦٣): «أي: يكتب الحديثَ الذي صاحبُه أقدم في الحفظ، وكأنه يريد بذلك ما عُرف عند علماء الحديث بعلوِّ الإسناد».

(٤) «فإنه» أي: كتابُ السنن، والمعنى: فإنّ استيعاب أحاديث الباب يُكثر عددَ أحاديث الكتاب، فيكبر حجمُه، فتقلُّ الاستفادةُ منه لكِبَر حجمه.

(٥) أي: إنما أردتُ أن يكون أقربَ إلى المنفعَةِ بأسهلِ طريق، وذلك بتخصيصِ كلِّ موضوعٍ ببابٍ مستقل، ثم الاقتصار على حديثٍ أو حديثَين تحت الباب؛ ليكون ذلك أقربَ إلى الوصول إلى الحديث، وإلى الانتفاع بالكتاب. وهذه ميزةٌ من مزايا «سنن أبي داود»، انظر ما سبق حول تبويبِه في الرسالة.

(٦) اختلفت النسخُ هنا في بعض الجمل، انظر ما سبق عند بيان منهجي في تحقيق الرسالة.

رفع المسهم

اختصارُ الحديث

وربما اختصرتُ الحديثَ الطويلَ؛ لأني لو كتبتُه بطولِه: لم يَعلَم بعضُ مَن سمعَه [المرادَ منه] (١)، ولا يفهَمُ موضعَ الفقهِ منه، فاختصرتُه لذلك.

المرسَل والاحتجاجُ به

وأما المراسيل: فقد كان يَحتَجُّ بها(٢) العلماءُ فيما مضى، مثلُ سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعيُّ فتكلَّمَ فيها(٣)، وتابعَه على ذلك أحمدُ بنُ حنبلٍ وغيرُه(٤) - رضوان اللَّه عليهم -.

فإذا لم يكن مسنَدٌ ضدَّ المراسيل(٥)، ولم يوجَد المسندُ: فالمرسَلُ يُحتَجُّ به، وليس هو مثل المتصِلِ في القوَّة.

ليس فيه عن متروك، وبيانُه للمنكَر

وليس في كتاب «السنن» الذي صنَّفتُه عن رجلٍ متروكِ الحديثِ شيء(٦)، وإذا كان فيه حديثٌ منكَرٌ: بَيَّنْتُ أنه منكَر، وليس على نحوه في

---

(١) ما بين المعكوفتين أضفتُه من (فتح المغيث) (١/ ٨١، ١٣٣)، و(توجيه النظر) (ص/ ١٥٢).

(٢) في الأصل: «به»، وفي (البحر الذي زخر) (٣/ ١١٤): «بها»، وفي (س): «وأما المراسيل: فقد كان أكثرُ العلماء يَحتجُّون بها فيما مضى، مثل سفيان...»، وهو كذلك في (فتح المغيث) (١/ ١٣٣)

(٣) قال السخاويُّ في (فتح المغيث) (١/ ١٣٦): «ثم إنّ ما أشعرَ به كلامُ أبي داود في كون الشافعي أول مَن تركَ الاحتجاجَ به: ليس على ظاهرِه، بل هو قولُ ابنِ مهدي، ويحيى القطان، وغيرِ واحدٍ مِمَّن قبل الشافعي، ويمكن أن يكون اختصاصُ الشافعيِّ لمزيدِ التحقيقِ فيه». انظر كلامَ الشافعيِّ في المرسل في (الرسالة) للشافعي (ص/ ٤٦١)، والمسألةُ مبحوثةٌ في مصطلح الحديث وأصول الفقه.

(٤) قال ابنُ رجب الحنبلي في (شرح عِلَلِ الترمذي) (١/ ٥٥٢-٥٥٣): «ولم يُصَحِّح أحمدُ المرسلَ مطلقاً ولا ضعَّفَه مطلَقاً، وإنما ضعَّفَ مُرسلَ مَن يأخذُ من غير ثقة». ثم قال: «وظاهِرُ كلام أحمد أنّ المرسلَ عنده من نوع الضعيف، لكنَّه يأخذُ بالحديثِ إذا كان فيه ضعفٌ ما لم يجيء عن النبيِّ ﷺ أو عن أصحابِه خلافُه».

(٥) أي: إذا لم يكن ثَمَّةَ مسندٌ مضادٌّ لمرسل، و لم يُوجَد في البابِ مسنَدٌ يُغني عن المرسل: فإنه يُحتَجُّ بالمرسَلِ على ضعفه.

(٦) أخرجَ أبو داود عن أمثالِ عمرو بن واقد الدمشقي، ومحمد بن عبد الرحمن البَيْلَماني، =

البابِ غيرُه[١].

وهذه الأحاديث ليس منها في كتاب ابن المبارك، ولا في كتاب وكيع: إلا الشيء اليسير، وعامَّتُه في كتبِ[٢] هؤلاء مراسيل.

موازنة بينه وبين كتب: ابن المبارك، ووكيع، ومالك، وحماد، وعبدالرزاق

وفي كتاب «السنن» من «موطَّأِ مالكِ بنِ أنس» شيءٌ صالحٌ، وكذلك من[٣] مصنَّفاتِ حمَّاد بنِ سلمة، وعبدِ الرزاق.

وليس ثلثُ هذه الكتب[٤] فيما أحسبُه في كتب جميعِهم، أعني مصنَّفات مالك بن أنس، وحمَّاد بن سلمة، وعبد الرزاق[٥].

= وأبي جَنَاب الكلبي، وسليمان بن أرقم، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، مِمَّن عدَّه بعضُهم في عِدادِ المتروكين. والظاهرُ أنّ مرادَ أبي داود هو ما بيَّنَه ابنُ رجب في (شرح علَلِ الترمذي) (٢/ ٦١٢) من أنّ «مرادَه أنه لم يخرج لمتروكِ الحديثِ عنده على ما ظهَرَ له، أو لمتروكٍ متفقٍ على تركِه؛ فإنه قد أخرجَ لمن قيل فيه إنه متروك، ولمن قد قيل فيه إنه متَّهَمٌ بالكذب».

وقال ابنُ طاهر المقدسي في (شروط الأئمة الستة) (ص/ ٨٩) - طبعة أبي غدة - : «من شرط أبي داود والنسائي إخراجُ أحاديثِ أقوامٍ لم يُجمَع على تركِهم، إذا صحَّ الحديثُ باتصالِ الإسنادِ من غير قطعٍ ولا إرسال». وانظر: (شروط الأئمة) لابن مندة (ص/ ٧٣).

فهذه النصوصُ تدلُّ على أنّ المرادَ من (متروك الحديث) في كلام أبي داود هو المتروكُ المجمَعُ على ترك حديثه، دون كل مَن عُدَّ من المتروكين عند البعض.

(١) أي: بيَّنتُ أنه منكَر، وبيَّنتُ كذلك أنني لم أجد في البابِ غيرَه.

(٢) في الأصل: «كتاب»، والمثبَت من (س)، وهو الأنسب.

(٣) كذا في الأصل وجميعِ المصادر، وفي (س): «في»، والمعنى يستقيم على الوجهَين، ومرادُ المؤلف: أنّ في كتاب (موطأ مالك) وكذلك في كتب حماد بن سلمة وعبد الرزاق عددٌ من الأحاديث التي أوردَها في كتابه.

(٤) كذا في الأصل، وفي (س): «هذه الأحاديث»، ومرادُ المؤلفِ بقوله (ثلث هذه الكتب): كُتُبُ كتابِه «السنن»، مثل كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وكتاب الزكاة، وكتاب الصوم، وما إلى ذلك.

(٥) يبيِّنُ الإمامُ أبو داود زياداتِ كتابِه على كتبِ مَن ذكرَه، فيقول: إنّ ثلثَ ما يَشتملُ عليه كتابُه ليس في كتب الأئمةِ: مالك، وحماد بن سلمة، وعبد الرزاق، فزياداتُه عليهم تزيدُ على الثلثين.

رفع المسهم

وقد ألَّفتُه نسَقاً على ما وقعَ عندي[(١)].

استقصاؤه لأحاديث الأحكام

فإن ذُكِرَ لكَ عن النبيِّ ﷺ سنةٌ ليس مما خرَّجتُه: فاعلَم أنه حديثٌ واهٍ[(٢)]، إلاّ أن يكون في كتابي من طريقٍ آخر؛ فإني لم أخرِّج الطرُق؛ لأنه يَكبُرُ على المتعلِّم[(٣)].

ولا أعرفُ أحداً جَمعَ على الاستقصاءِ غيري[(٤)][ونسألُ اللّه المغفِرة][(٥)]، وكان الحسنُ بنُ علي الخلاّل[(٦)] قد جمعَ منه قدرَ تسعمائة حديث، وذَكَرَ أنّ ابنَ المبارك قال: السنَنُ[(٧)] عن النبيِّ ﷺ نحوُ تسعمائة حديث؛ فقيلَ له: إنّ أبا يوسف[(٨)] قال: هي ألفٌ ومئة، قال ابنُ المبارك: أبو يوسف يأخذُ بتلك الهَناتِ من هنا وهنا[(٩)]، يعني[(١٠)]: الأحاديث الضعيفة.

يُبيِّنُ ما فيه وهَنٌ شديد

وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهَنٌ شديدٌ: فقد بيّنتُه[(١١)]، ومنه ما

---

(١) أي : ألّفه مرتَّباً حسبَ ما أدّاه إليه نظرُه واجتهادُه.

(٢) هذا حسب ما توصّل إليه اجتهادُ الإمام أبي داود، بعد جمعِه للأحاديث، وهو مبنيٌّ على زعمِه أنه استقصى أحاديثَ الأحكام، وفيه تفصيلٌ سبق في الباب الثاني، في المبحث الثاني من الفصل الثاني منه.

(٣) انظر ما سبق في الفصل الأول من الباب الثاني، المبحث الثالث : «ثالثاً : تبويب الكتاب».

(٤) انظر ما سبق في مبحث «محاولته لاستيعاب أحاديث الأحكام، مع مراعاة الاختصار».

(٥) ما بين المعكوفتين من (س).

(٦) هو الحسنُ بن علي الخلال (ت٢٤٢هـ)، محدِّثُ مكة، وكان يُدعى الحلواني، حدَّثَ عنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابنُ ماجة.

(٧) أي : أحاديثُ الأحكام.

(٨) هو الإمامُ يعقوبُ بنُ إبراهيم الأنصاري الكوفي (ت١٨٢هـ)، صاحبُ الإمام أبي حنيفة.

(٩) في (س) : «من هاهنا وهاهنا».

(١٠) كذا في (س)، وفي النسخ الأخرى: « نحو »، والمعنى واحد.

(١١) قال الذهبيُّ – رحمه الله - معلّقاً على كلام أبي داود: «قلت : فقد وفَّى – رحمه الله - بذلك بحسب اجتهادِه، وبيَّنَ ما ضَعفُه شديد، وَوَهْنُه غيرُ محتَمل، وكاسَرَ [أي : تغاضى] عن ما ضَعفُه خفيفٌ مُحتَمل، فلا يلزمُ من سكوتِه - والحالةُ هذه - عن =

رفع المسهم

لا يَصِحُّ سندُه.

ما سكتَ عنه فهو صالِحٌ

[و] [(١)] ما لم أذكر فيه شيئاً: فهو صالحٌ [(٢)]، وبعضُه أصحُّ من بعض. وهذا لو وضعَه غيري: لَقلتُ أنا فيه أكثر [(٣)].

استيعابُه لأحاديث الأحكام

وهو كتابٌ لا تَرِدُ عليك سنةٌ عن النبيِّ ﷺ بإسنادٍ صالحٍ إلاّ وهي [(٤)] فيه، إلا أن يكون كلامٌ استُخرِجَ من الحديث، ولا يكادُ يكونُ هذا [(٥)].

قيمتُه ومكانتُه

ولا أعلمُ شيئاً بعد القرآنِ ألزمَ للناس أن يتعلّموا [(٦)] من هذا الكتاب، ولا يَضرُّ رجلاً أن لا يَكتبَ من العلم - بعد ما يكتبُ هذا الكتاب - شيئاً [(٧)].

وإذا نظرَ فيه وتَدَبَّرَه وتَفَهَّمَه: حينئذٍ يَعلَمُ مقدارَه.

أحاديثُ كتابه أصولُ المسائلِ الفقهيّة

وأما هذه المسائلُ - مسائلُ الثوريِّ ومالك والشافعيِّ -: فهذه

= الحديث أن يكون حسناً عنده، ولاسيما إذا حَكَمنا على حَدِّ الحسَن باصطلاحِنا المولَّد الحادث، الذي هو في عُرف السَّلَفِ يَعودُ إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يَجبُ العملُ به عند جمهور العلماء، أو الذي يَرغَبُ عنه أبو عبد الله البخاري ويُمَشِّيه مسلم، وبالعكس، فهو داخلٌ في أدنى مراتب الصحة؛ فإنه لو انحطَّ عن ذلك: لَخرجَ عن الاحتجاج، ولَبقي متجاذِباً بين الضَّعفِ والحسَن...». (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٤)، وانظر ما سبق في مطلب: «درجة ما سكت عنه أبو داود».

(١) زيادة من (س).

(٢) أي: صالحٌ للحجةِ أو للاعتبار، فلا يكون ما سكت عنه أبو داود حسناً دائماً، كما يذهبُ إليه الكثير، بل يُنظَرُ في كلِّ حديثٍ ويُحكَم عليه بحسب حالِه. انظر التفصيل في ما سبق في مطلب: «درجة ما سكت عنه أبو داود».

(٣) يريد: أنه لا يُطيل في الثناء على عملِه أكثر مما ذكر، ولو كان الكتابُ من تأليف غيرِه: لقال في الثناءِ عليه أكثر.

(٤) في النسخ: «وهو»، والمثبت من (توجيه النظر).

(٥) يريد الإمام أبو داود: أنّ الكتابَ مستوعِبٌ - في نظره - لجميع السنن، وهي أحاديث الأحكام، ولا ينقصُه سوى ذكر كلام الأئمة الفقهاء الذي يكون مستَنبطاً من السنن.

(٦) كذا في النسخ، وفي (توجيه النظر): «يتعلموه»، وهو أنسب.

(٧) فيه ترغيبٌ من الإمام أبي داود على كتابةِ سنَنِه؛ لِمَا يَشتملُ عليه من أحاديث الأحكام، ولِمَا اجتهَدَ في جمعِه وترتيبِه وتهذيبِه تلك السنوات.

الأحاديثُ أصولُها[١].

الترغيب في تدوين آراء الصحابة

ويُعجِبُني أن يَكتبَ الرجلُ مع هذه الكتُبِ مِن رأي أصحابِ النبيِّ ﷺ.

التنويه بجامع سفيان الثوري

ويَكتب أيضاً مثلَ «جامع سفيان الثوري»؛ فإنه أحسنُ ما وَضعَ الناسُ من[٢] الجوامع[٣].

أحاديثُ السنن مشاهير، ولا يحتج بالغريب

والأحاديثُ التي وضعتُها في كتاب «السنن» أكثرُها مشاهير، (وهي عند كلِّ مَن كتبَ شيئاً من الأحاديث[٤]، إلاَّ أنّ تمييزَها لا يَقدِرُ عليه كلُّ الناس[٥]، والفخرُ بها أنها مشاهير[٦])[٧]؛ فإنه لا يُحتَجُّ بحديثٍ غريبٍ، ولو كان من رواية مالكٍ، ويحيى بن سعيد، والثقاتِ من أئمةِ العلم.

ولو احتَجَّ رجلٌ بحديثٍ غريب: وجدتَ مَن يطعَنُ فيه، ولا يَحتَجُّ بالحديثِ الذي قد احتجَّ به إذا كان الحديثُ غريباً شاذًا[٨].

---

(١) يريد بالمسائل: الفتاوى التي صدرت من أولئك الأئمة المذكورين، فيقول: أحاديثُ كتابه هي أصولُ المسائل الفقهية، فلا يَنبغي أن يَطغى الاهتمامُ بها على الاعتناءِ بأصولِها وهي هذه الأحاديث.

(٢) في الأصل: «في»، والمثبت من (س).

(٣) «جامع سفيان الثوري» مع شهرتِه وأهميَّتِه يُعدُّ من تراثنا المفقود.

(٤) أي: إن هذه الأحاديث منتشرةٌ بين طُلّاب الحديث، ليست مما يختصُّ به بعضُ الناس، ولا مما يخفى على الكثيرين.

(٥) في (س): «كل إنسان».

(٦) أي: ميزةُ هذه الأحاديث أنها مشاهير.

(٧) ما بينَ القوسَين سقطَ من الأصل في هذا الموضع، واستدركَه مستدِكٌ على هامش الأصل، ثم أُقحِمَ هذا الكلام في غير موضعه في الأصل، وقد اعتمدتُ هامشَ الأصل و(توجيه النظر)، أسوةً بصنيع الدكتور محمد لطفي الصباغ في تحقيقِه (ص/ ٧٢).

(٨) أي: ووجدتَه لا يَحتج بذلك الحديث الغريب الذي احتجَّ به ذلك الرجل. وقد قيَّدَ الغريبَ بالشاذ احترازاً من الغريب الفردِ الذي لا مطعنَ فيه إسناداً ومتناً، بل المراد: الغرائب التي فيها مطعن سنداً أو متناً.

فأمَّا الحديثُ المشهورُ المتصِلُ الصحيحُ: فليس يَقدِرُ أن يَرُدَّ عليكَ أحدٌ.

وقال إبراهيمُ النَّخَعيُّ[١]: كانوا يَكرَهونَ الغريبَ من الحديث[٢].

وقال يزيدُ بنُ أبي حبيب[٣]: إذا سمعتَ الحديثَ فانْشُدْه كما تُنشَدُ الضَّالَّة، فإن عُرِف؛ وإلاَّ فدَعْه[٤].

إيرادُه للمراسيل إذا لم يجد الصِّحاح

وإنّ من الأحاديث في كتابي «السُّنَن» ما ليس بمتَّصِل[٥]، وهو: مرسَلٌ ومدلس. وهو إذا لم توجَد الصِّحاحُ عند عامَّةِ أهلِ الحديثِ: على معنى أنه متصِل[٦].

وهو[٧] مثل:

الحسن عن جابر[٨]، والحسن عن أبي هريرة[٩]، والحكَم عن مِقْسَم

---

(١) هو إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي (ت٩٦هـ).

(٢) في (س): «غريب الحديث».

(٣) هو أبو رجاء الأزدي مولاهم، المصري (ت١٢٨هـ)، الفقيه، كان مفتي أهل مصر، وهو أولُ مَن أظهَرَ بمصر العلمَ بالحلال والحرام.

(٤) أي: فإن عُرِفَ مخرجُه وتبيَّنَ تلقِّي العلماءِ له: فخذْ به، وإلاّ فدَعْه؛ لاحتمال كونه ضعيفاً أو معلولاً.

(٥) في (س): «وفي كتابي هذا ما ليس بمتصل».

(٦) يذكرُ أبو داود هنا تبريراً لإيراد المراسيل في سننِه، فيقول إنّ هذه المراسيل يذكرها العلماءُ إذا لم يجدوا الأحاديثَ المتصلة، ويستأنسون بها إذا لم توجد الصِّحاحُ المتصلةُ في الباب.

(٧) أي هذا النوع، وهو المرسل.

(٨) **الحسن** هو: ابنُ أبي الحسن البصري (ت١١٠هـ)، أحدُ أئمة التابعين المعروفين. و(**جابر**) هو الصحابيُّ المعروف جابر بن عبد الله الأنصاري (ت٧٨هـ).

* وقد صرَّح ابنُ المديني وغيرُه أنّ الحسن لم يسمع من جابر. انظر: (كتاب المراسيل) لابن أبي حاتم (ص/٣٩)، (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) للعلائي (ص/١٦٣، ١٦٤).

(٩) لم يسمع الحسنُ عن أبي هريرة، كما صرَّحَ به الأئمة. انظر: (كتاب المراسيل) لابن أبي حاتم (ص/٣٩)، (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) (ص/١٦٤).

رفع المسهم

عن ابن عبّاس[١]، وليس بمتَّصِل.

وسماعُ الحكَم من مقسَم أربعةُ أحاديث[٢].

وإمَّا أبو إسحاق عن الحارث عن علي[٣]؛ فلم يَسمَع أبو إسحاق من الحارثِ إلاّ أربعةَ أحاديث، ليس فيها مسنَدٌ واحد.

منهجُه في الحديث المعلول

وأمَّا مَا في كتاب «السنن» من هذا النحو: فقليل، ولعلَّ ليس للحارث الأعور في كتاب «السنن» إلاّ حديثٌ واحد[٤]، فإنما كتبتُه بأَخَرَة.

وربما كان في الحديث ما تَثْبُتُ صِحَّةُ الحديثِ منه. إذا كان يخفى ذلك عليَّ: فربَّما تركتُ الحديثَ إذا لم أفقهه[٥].

وربما كتبتُه وبيَّنتُه[٦]، وربما لم أقف عليه[٧]، وربما أتوقَّفُ عن مثل هذا؛ لأنه ضررٌ على العامَّةِ أن يُكشَفَ لهم كلُّ ما كان من هذا البابِ فيما

---

(١) **الحكَم** هو ابنُ عتيبة الكندي ولاءً، الكوفي (ت١١٥هـ)، أحد الأعلام، ثقة ثبت. و(**مِقْسَم**): هو ابن بجرة - أو ابن نجدة - مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل (ت١٠١هـ).

(٢) كذا قال أبو داود، وقال الإمام أحمد: لم يسمع الحَكَمُ من مقسم إلا أربعة أحاديث، وأما غير ذلك فأخذها من كتاب. وقال شعبة: أحاديثُ الحكم عن مقسم كتابٌ سوى خمسةِ أحاديث. قال يحيى بن سعيد القطان: هي حديثُ الوتر، وحديث القنوت، وحديث عزيمة الطلاق، وجزاءِ الصيد، وإتيانِ الحائض. انظر: (سير أعلام النبلاء) (٥/ ٢١٠)، (تهذيب التهذيب) (١٠/ ٢٨٨).

(٣) **أبو إسحاق** هو عمرو بن عبد الله بن عبيد السَّبيعي الكوفي (ت١٢٦هـ)، و(**الحارث**) هو ابنُ عبد الله الهمداني الأعور، أبو زهير الكوفي (ت٦٥هـ)، اتهمَه الشعبيُّ وابنُ المديني بأنه كذاب.

(٤) جملةُ ما للحارثِ الأعورِ في «سنن أبي داود» خمسةُ أحاديث، هي: (٩٠٨، ١٥٧٢، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٥٠٥٢).

(٥) أي: ربَّما تركتُ الحديثَ ولم أكتبه في «السنن» إذا لم أتبيَّن سلامتَه من العِلَلِ القادِحَة.

(٦) أي: ربما يُخرجُ الحديثَ المعلولَ ويبيِّنُ علَّتَه.

(٧) أي: قد أُخرِجُ الحديثَ المعلولَ ظَنًّا مني أنه سليمٌ من العِلَل، ولا أقفُ على علتِه. وهذا منه اعتذارٌ عَمَّا قد يُوجَد في كتابه من المعلول الذي لم يُبيِّن هو علتَه، والله تعالى أعلم.

رفع المسهم

مضى من عيوب الحديث؛ لأنّ علمَ العامةِ يَقصُرُ عن مثل هذا[١].

عددُ أجزاء الكتاب

وعدَدُ كُتُبِ هذه السنن: ثمانية عشر جزءاً من المراسيل، منها جزءٌ واحدٌ مراسيل[٢].

أنواعُ المراسيل

وما رُوي عن النبيِّ ﷺ من المراسيل:

* منها: ما لا يَصِحُّ؛ لأنه لم يَعتَضِد بمسنَدِ غيرِه.

* ومنها: ما هو مسنَدٌ عند غيري، وهو متصِلٌ صحيح.

عدد أحاديثِ كتابه

ولعلَّ عدد الذي في كتابي من الأحاديث: قدرُ أربعة آلافٍ وثمانمائة حديث[٣]، ونحوُ ستمائة حديث من المراسيل[٤].

منهجُه في الاختصار، وفي اختيار الألفاظ

فمَن أحَبَّ أن يُمَيِّزَ هذه الأحاديث مع الألفاظ: فربَّما يجيءُ حديثٌ من طريق، وهو عند العامَّةِ من طريقِ الأئمةِ الذين هم مشهورون، غير أنه ربما طلبتُ اللفظةَ التي تكون لها معانٍ كثيرة[٥].

---

(١) أي: أنه أحياناً لا يذكر العلةَ والعيبَ لأنه من الضَّرَرِ البالِغ أن يُكشَفَ للعامةِ كلُّ عيوب الحديث؛ لأنّ علمَ العامة يَقصُرُ عن تفهُّم مثله، فيكون سبباً لفتنةِ بعضِهم.

قال الحافظُ ابنُ رجب الحنبلي - رحمه الله تعالى - بعد أن نقلَ كلامَ أبي داود هذا: «وهذا كما قال أبو داود؛ فإنّ العامَّةَ تقصرُ أفهامُهم عن مثل ذلك، وربما ساءَ ظنُّهم بالحديثِ جملةً إذا سمعوا ذلك. وقد تسلَّطَ كثيرٌ ممن يطعَنُ في أهل الحديث بذكرِ شيءٍ من هذه العِلَل، وكان مقصودُه بذلك الطعنَ في أهل الحديث جملةً، والتشكيكَ فيه، أو الطعنَ في غير حديثِ أهلِ الحجاز، كما فعلَه حسينٌ الكرابيسي في كتابه الذي سمَّاه بـ(كتاب المدلسين)...». (شرح علل الترمذي) (٢/ ٨٩٢).

وانظر تعليق الدكتور محمد بن لطفي الصباغ (ص/ ٧٦-٧٧).

(٢) انظر ما سبق عن تجزئة الكتاب في مبحث «أقسام الكتاب، وتبويبُه، وعددُ أحاديثه».

أمَّا المراسيل: فقد طُبع مستقلاً، وعددُ أحاديث المطبوع: (٥٤٤) مرسلاً.

(٣) سبق أنّ عدد أحاديثِه حسب ترقيم المطبوع هو: (٥٢٧٤)، وانظر ما سبق في موضعِه.

(٤) عددُها في المطبوع (٥٤٤) - كما سبق -.

(٥) يُنبِّهُ المؤلفُ هنا إلى منهجِه في اختيار المتون، وهو أنه يلاحظُ في اختيارِه للألفاظ دلالتَها على الأحكام، فإذا كان الحديثُ مرويًّا من طرقٍ عديدة: يختارُ الطريقَ التي ألفاظُها =

رفع المسهم

انُ سبب عدم ...راده لكثير ...ن الأحاديث ...تي طاهرُها ...صحة الاتصال

ومِمَّن عَرفتُ: نقلَ من جميع هذه الكتب[1].

فربَّما يجيءُ الإسنادُ فيُعلَمُ من حديثِ غيرِه أنه غيرُ متَّصِلٍ، ولا يتبيَّنُه السامعُ إلاّ بأن يعلمَ الأحاديثَ، وتكونُ له بها معرفة، فيقف عليه؛ مثل ما يُروى عن ابن جريج قال:

أُخبِرتُ عن الزهري. ويَرويه البُرسانيُّ[2] عن ابن جريج، عن الزهري.

فالذي يَسمعُ يظنُّ أنه متصِلٌ[3]؛ ولا يَصِحُّ بَتة[4]؛ فإنما تركناه لذلك، إنما هو لأنَّ أصلَ الحديث غير متصلٍ ولا يَصِحُّ، وهو حديثٌ معلول، ومثلُ هذا كثير.

قتِصارُه على ...حاديث ...لأحكام

والذي لا يَعلمُ يقول: قد تركَ حديثاً صحيحاً من هذا[5]، وجاءَ بحديثٍ معلول.

= أكثرُ جمعاً للأحكام ودلالةً عليها، ويؤثِرُ هذا الطرق على الطرق التي قد تكون مشهورةً عند الأئمة. فإذا وُجدَ في السنن حديثٌ من طريقٍ غير مشهورة مع كونه معروفاً عند عامة أصحاب الحديث من طريق الأئمة المشهورين: فوجُه ذلك ما أفادَه بقوله: «غير أنه ربما طلبتُ اللفظةَ التي تكون لها معانٍ كثيرة». انظر تعليق الشيخ أبي غدة (ص/ ٥٣).

(١) أي: هناك ناسٌ ممن قد عرفتُهم ينقلون من جميع الكتب المتداولةِ دون تَحرٍّ للألفاظ. يُعرِّضُ الإمام أبو داود بناسٍ عرفَهم ينقلون من الكتب، ولا يُراعون ما يراعيه هو من ناحية لفظ الحديثِ وسندِه.

(٢) هو محمدُ بن بكر بن عثمان البُرساني البصري (ت٢٠٤هـ)، روى عن ابن جريج، وروى عنه أحمد.

(٣) وذلك لأنّ صيغةَ الرواية الأولى - وهي «أخبِرتُ» نصٌّ في الانقطاع، أمّا الصيغةُ التي استعملَها البرسانيُّ عن ابن جريج - وهي «عن» - فتوهِمُ الاتصال، فيظنُّ الناظرُ غير البصير بالطرق والعلل أنّ الطريق الأولى منقطعة، وأن الثانية متصلة، مع أنها هي الأخرى معلولة وغير صحيحة.

(٤) أي: قطعاً، وهو بمعنى «البتة».

(٥) كذا في الأصل، وفي (س): «مثل».

وإنما لم أصنِّف في كتاب «السننِ» إلاَّ الأحكام، ولم أصنِّفْ [فيه][(١)] كتبَ الزهد، وفضائلَ الأعمال، وغيرها.

فهـذه الأربعةُ آلاف والثمانمائة كلُّها في الأحكام، فأما أحاديثُ كثيرة [صِحاحٌ][(٢)] في الزهدِ والفضائلِ وغيرِها: فلم أخرجها[(٣)].

والسلام عليكم ورحمة اللَّه وبركاته[(٤)].

وصلى اللَّه على سيدِنا محمد وعلى آله وسلّم تسليماً، وحسبُنا اللَّه ونعم الوكيل.

* * *

(١) زيادة من (س).

(٢) زيادة من (س).

(٣) في (س) : «وهذه الأربعةُ آلاف والثمانمائة كلُّه في الأحكام، وأما غير هذا من الزهد والفضائل وغيرها أحاديث كثيرة صحاح : فلم أخرجها».

(٤) نسخةُ (س) تنتهي هنا، ولم تَرِد فيها جملة الصلاة والسلام.

رفع المسهم

مُلحقٌ ببعض صُورِ المخطوطاتِ

أولاً: مخطوطات سنن أبي داود

ثانياً: مخطوطات رسالة أبي داود إلى أهل مكة

غلاف نسخة ابن داسة/ المحمودية

نسخة بخط قديم من خطوط القرن الرابع، عليها سماعات كثيرة أقدمها سنة ٣٨٩هـ

الصفحة الأولى من نسخة ابن داسة/ المحمودية

بداية نسخة الخطيب البغدادي
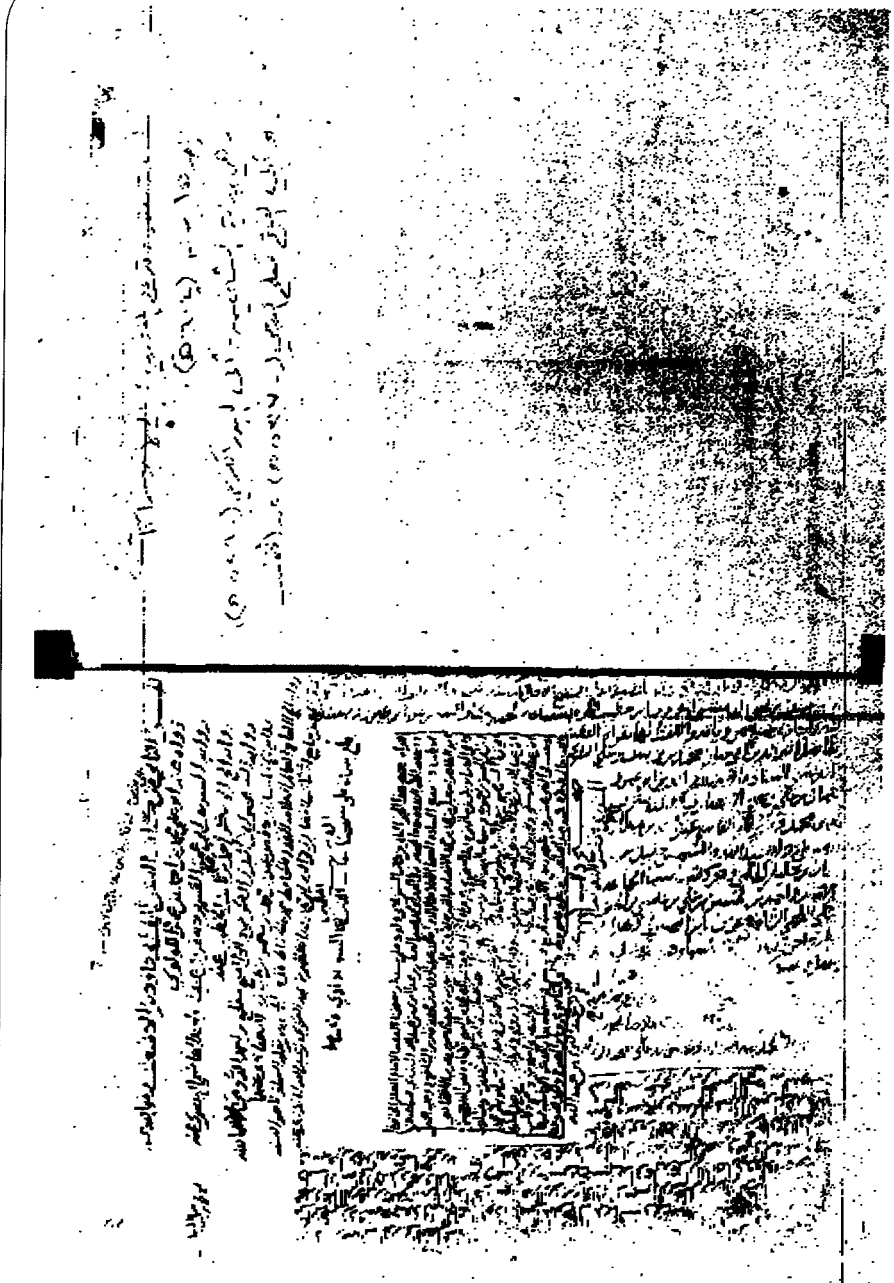
نسخة مقروءة على المنذري، عليها سماعات إحداها سنة ٦٠٤هـ وهي برواية الشيخين: أبي البدر الكَرخي (ت٥٣٩هـ) وأبي الفتح مُفلح الدومي (ت ٥٣٧هـ) عن الخطيب

نهاية نسخة المنذري

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

نسخة جمعت بين أربع روايات - الجامع الكبير بصنعاء

آخر الكتاب من نسخة الجامع الكبير بصنعاء

رواية التُستري عن أبي عمر الهاشمي

نسخة من النسخ القديمة

نهاية النسخة

نسخة بخط الحافظ ابن حجر

نسخة بخط الحافظ ابن حجر

صور مخطوطات
سالة أبي داود إلى أهل مكة

رفع المسهم

غلاف النسخة الأصل

بداية النسخة الأصل

نهاية النسخة الأصل

نسخة (س)

رفع المساهم

فهرس الموضوعات

أولاً: فهرس «المدخل إلى سنن الإمام أبي داود السجستاني»

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

رفع المسيرهم

رفع المسهم

ثانياً: فهرس «رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنَنِه»

رفع المستهم

قيرغيزستان
أزباكستان
الصين
طاجاكستان
تركمانستان
مرو
ترمذ
خير أباد
تالو كان
قندز
مزارشريف
نورستان
باجرام
توراغوندي
كابول
هـرات
جلال أباد
الهند
شنداند
غزنة
بُسْت
خط التحكم
قندهار
زرنج
سجستان
الباكستان
0 150 300 km
0 150 300 mi
إيران
الهند

خريطة توضح موقع « سجستان » ومدينة «زرنج»

موطن الإمام أبي داود

ذلك احظى للمراة واحب الى البعل قال ابو داود روي عن عبيد الله
ابن عمر وعن عبد الملك بمعناه قال ابو داود وليس هو بالقوي

باب في مشي النسا في الطريق

حدثنا ابو داود ثنا عبد الله بن مسلمة ثنا عبد العزيز يعني ابن محمد
عن ابي اليمان عن شداد بن ابي عمرو بن حماس عن ابيه عن حمزة بن ابي اسيد
الانصاري عن ابيه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو
خارج من المسجد فاختلط الرجال مع النسا في الطريق فقال رسول الله صلعم
للنسا استاخرن فانه ليس لكن ان تحققن الطريق عليكن بحافات الطريق
فكانت المراة تلصق بالجدار حتى ان ثوبها ليتعلق بالجدار من لصوقها به

حدثنا ابو داود ثنا محمد بن يحيى بن فارس ثنا ابو قتيبة سلم بن قتيبة عن
داود بن ابي صالح عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يمشي
يعني الرجل بين المراتين

باب في الرجل يسب الدهر

حدثنا ابو داود ثنا محمد بن الصباح بن سفين وابن السرح قالا ثنا سفين
عن الزهري عن سعيد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يؤذيني ابن
ادم يسب الدهر وانا الدهر بيدي الامر اقلب الليل والنهار
قال ابن السرح عن ابن المسيب مكان سعيد

اخر كتاب السنن لابي داود والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد واله
وصحبه وسلم تسليما ووافق الفراغ منها سلخ جمادى الاول سنة [illegible]

رفع المسلم

الأمانة العامة للأوقاف
مصرف المساجد

مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة

رفع
المساهم
غفر الله له ولوالديه

المدخل إلى سنن الإمام النسائي

تأليف

الدكتور / محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

مكتب الشؤون الفنية
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

رفع
المساهم
غفر الله له ولوالديه

2008-10-12

المدخل إلى
سنن الإمام النسائي

رفع المسهم غفر الله له ولوالديه

مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة
المشروع السادس: «سماع وختم سنن الإمام النسائي»

المدخل إلى سنن الإمام النسائي

تأليف

الدكتور/ محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

مكتب الشؤون الفنية
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

رفع
المسَاهِم
غفر الله له ولوالديه

قالوا في
الإمام أبي عبد الرحمن النَّسائي رَحِمَهُ اللَّهُ

- قال تلميذُه الحافظ أبو علي النّيسابوريّ: (ت٣٤٩هـ) : «أخبرنا الإمام في الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النّسائيّ». وقال : «وكان من أئمة المسلمين».
- وقال الإمامُ الدارقطني (ت٣٨٥هـ) : «أبو عبد الرحمن مقدَّمٌ على كلِّ مَن يُذكَر بهذا العلم مِن أهل عصرِهِ».
- وقال الدارقطنيُّ أيضاً : «كان أبو عبد الرحمن النسائيُّ أفقهَ مشايخ مصر في عصره، وأعرفَهم بالصحيح والسَّقيم من الآثار، وأعلمَهم بالرجال، فلما بلغَ هذا المبلغَ حسدوه فخرجَ إلى الرملة. . .».
- وقال الحافظُ ابنُ نقطة (ت٦٢٩هـ) : «صاحبُ كتاب «السنن»، حدَّثَ عن خلقٍ كثير، وطافَ البلاد : العراقَ، والحجازَ، والشامَ، ومصرَ، وكان إماماً من أئمة المسلمين».
- وقال الإمامُ الذهبيُّ : «ولم يكن أحد في رأس الثّلاثِمائةِ أحفظَ من النّسائيّ، وهو أحذقُ بالحديثِ وعِلَلِه ورجالِه من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري، وأبي زرعة».
- وقال سبطُ ابن العجمي (ت٨٤١هـ) : «صاحبُ (السنن)، وأحدُ الأئمة المبرزين، والحفَّاظِ الأعلام، طوَّفَ وسمعَ بخراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام، والجزيرة، من خلقٍ، مشهورُ الترجمة، وأثنى العلماءُ عليه كثيراً، ووثَّقوه، وهو فوق الثقة».

وقالوا في «سنن الإمام النسائي»

- قال الحاكم: «فأمَّا كلام أبي عبد الرحمن على فقه الحديث: فأكثر من أن يُذكَرَ في هذا الموضع، ومَن نَظَر في كتاب السننِ له تحيّر في حُسْن كلامه».
- وقال ابن رشيد الفهري (ت٧٢١هـ): «كتاب النّسائي أبدعُ الكُتُب المصنَّفة في السّنن تصنيفاً، وأحسنُها ترصيفاً، وهو جامعٌ بين طريقي البخاريّ ومسلم، مع حظٍّ كبيرٍ مِن بيانِ العِلل».
- وقال أبو جعفر ابن الزبير: «أولى ما أرشد إليه: ما اتفقَ المسلمون على اعتمادِه، وذلك الكتبُ الخمسةُ والموطأ الذي تقدَّمَها وضعاً، ولم يتأخر عنها رتبةً، وقد اختلفت مقاصدُهم فيها... وللبخاريِّ لِمَن أرادَ التفقُّهَ مقاصد جميلة، ولأبي داود في حصرِ أحاديث الأحكام واستيعابِها ما ليس لغيرِه، وللترمذيِّ في فنون الصناعة الحديثيَّةِ ما لم يُشارِكه غيرُه. وقد سلكَ النسائيُّ أغمضَ تلك المسالكِ وأجلَّها».
- وقال السخاويُّ: «من التصانيف الجليلة المشتملة على التَّصاريف النبيلة، المدرج في كتب الإسلام ونخب الدواوين العظام: الكتاب الحسن الواضح الجلي، الملقَّب بالسنن للنسائي؛ فإنه بفُنونِه زاحمَ إمامَ الصَّنعةِ أبا عبد اللّه البخاريَّ في تدقيق الاستنباط...».
- وقال أيضاً: «ولَعَمري فكتابُه بديعٌ لِمَن تدبَّرَه، وتفهَّمَ موضوعَه وكرَّرَه، وكَم جواهرَ اشتملَ عليها، وأزاهِرَ انتعشَت الأرواحُ بالدخولِ إليها».

تصـــدير

الحمد لله الكبير المتعال، نحمده تمام الحمد على كلّ حال، والصّلاة والسّلام على سيّدنا ونبيّنا محمّد في البكور والآصال، وعلى آله وأصحابه الرّاسخين رسوخ الجبال. أمّا بعد:

فإنّ علم الحديث النّبويّ مِن أهمّ العلوم وأنفعِها، ولذلك اعتنى به الأئمّة والحفّاظ قديماً وحديثاً، ولَمّا كان أعظم فنونه بركةً سماعُ حديثِ النبي ﷺ من أفواه المشايخ المعتبرين؛ علماً واستقامةً وروايةً ودرايةً؛ بَذَل أهلُه في سبيل ذلك مُهَجَهُم وغالي أيامِهم ونهايةَ جهدِهِم، ولَمّا أخلصوا وتَعِبُوا وكَدُّوا ونَصَبوا؛ لا جَرَم أَفْلحَ سَعْيُهم ونَجَح عزْمُهُم، وكانوا خَيْرَ أسوةٍ لمن بعدهم، وبِجَلالِ هِمَمِهِم حُفظت السّنّة مِن التّبديل والتّغيير.

ولأنّ الحرصَ على الإسناد من خصائص هذه الأمّة، وسنّةٌ بالغةٌ من السّنن المؤكّدة في العلم وآداب المتعلّمين؛ كان حرص أهل الحديث عليها مُميَّزاً؛ تشريفاً لأنفسهم لينتظموا في سلسلةٍ واحدةٍ مع رسول اللّه ﷺ، وحفاظاً على الموروثِ النّفيسِ مِن علْم رسولِ اللّه ﷺ وأصحابِه البررةِ رضي الله عنهم، حتى لقد قال عبد اللّه بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإسناد مِن الدِّين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء».

وقد عَزَم قطاعُ المساجد بوزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة بدولة الكويت

مُمثَّلاً بمكتب الشّؤون الفنيّة على إحياء هذه السُّنّة العلميّة الْمَنسيّة؛ وذلك بإقامة مشروعِ سماعٍ وقراءةِ الكتبِ السّبعة: «صحيح البخاريّ، صحيح مسلِم، سنن الترمذيّ، سنن أبي داود، مؤطّأ مالك، وسنن النّسائيّ، سنن ابن ماجه»، وقد نَجزَتْ قراءةُ الصّحيحين، وجامعِ الترمذيّ، وسننِ أبي داود، وموطأ الإمام مالك، وتَمّ سماعُها من أوّلها إلى آخرها، وأُجِيز فيها. بحمد اللّه وفضله. مئاتٌ مِن طُلاّب العلم وطالباته.

وقد اعتَمَدَتْ تلك المجالسُ آليةً في القراءة؛ ترتكز على السّرعةِ، مع محاولةِ الضّبط، وعدمِ الإخلال بالمعاني.

وقراءةُ كُتُب الحديث بهذه الطّريقة لها عدّةُ فوائد؛ منها:

١- كثرةُ ذكْر اللّه تعالى بقراءتها ودوامِ النّظر فيها.

٢- كثرةُ الصّلاة والسّلام على النّبيّ ﷺ.

٣- مراجعةُ الحفظ لمن كان حافظاً لشيءٍ منها.

٤- التّدبّرُ والتّأمّلُ لألفاظ الحديث النّبويّ ومعرفةُ غَرِيبِه.

٥- مراجعةُ الأحكام والمسائل الفقهيّة.

٦- معرفةُ الرِّجال وأنسابهم بذِكْر الأسانيد وتكرارِ قراءتها.

٧- الدّرايةُ العلميّة والرّوايةُ المتّصلة الصّحيحة.

٨- إحياءُ سنّةِ الإسنادِ والإجازات.

٩- الرّصيدُ العلميُّ للبلد؛ إذ بهذه المجالس أصبحت محطَّ الأنظار في أسانيد كُتُبِ السّنّة الكِبار.

ومن باب تمام الفائدة رغِب مكتبُ الشّؤون الفنّيّة في إصدار مداخلَ لهذه

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

الكتُب؛ تُجلّي سيرةَ المصنِّف للكتابِ المرادِ قراءتُه وسماعُه، وتُبيِّن منهجَه في كتابه، وتُلقي الضّوء على تعريفِ الكتابِ تعريفاً علميّاً ينفع طلاّب العلم عموماً، والمنتظِمين منهم في مشروع السّماع والقراءة على وجهٍ مخصوص.

وبمناسبة بداية المشروع السادس : وهو سماعُ وختْمُ سنن الإمام النسائيِّ؛ كان هذا المدخَلُ المختصَر الجامِعُ؛ تعريفاً به وبمصنِّفِه، وقد قام بإعدادِه وتأليفه : الدكتور. محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني الباحث بمكتب الشؤون الفنية، فله جزيلُ الشّكر والتّقدير، ونسأل اللّه تعالى له تمامَ الأجرِ والعافية.

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات.

مكتب الشّؤون الفنيّة

الكـويـت

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربِّ العالَمين، والصلاة على سيِّدِ الأنبياء والمرسَلين، نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبِهِ أجمعين، أما بعد:

فهذه رسالةٌ مختصرةٌ ألفتُها لتكون مدخَلاً إلى «سنن الإمام النسائي . المجتبى»، ترجمتُ فيها للإمام النسائي، وعَرَّفتُ فيها بـ«سنن النسائي . المجتبى»، وبَيَّنتُ منهجَ الإمامِ النسائيِّ فيه، وخصائصَ السنن، كما أنني ذكرتُ فوائد تتعلق بالمؤلِّفِ وكتابِهِ، والفرق بين السنن الصغرى والكبرى للإمام النسائي.

والرسالةُ لبنةٌ جديدةٌ يضعُها مكتبُ الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت لخدمة طُلَّاب الحديث النبويِّ الشريف.

وقد جاءَ تأليفُها بمناسبة انعقادِ مجالسِ قراءة وسماع سنن الإمام النسائيِّ، وذلك ضمن «مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة»، والذي عزمَ قطاعُ المساجد بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - ممثّلاً بمكتب الشؤون الفنية - المضيَّ فيه، وقد تمَّت مجالسُ سماع الصحيحَين، وجامعِ الترمذي، وسنن أبي داود، وموطأ الإمام مالك، وسيكون المشروعُ السادسُ هو قراءةُ وسماع سنن أبي داود - بإذن اللَّه تعالى ..

ولأجل هذه المناسبة كان من اللائقِ فنيًّا وعلميًّا إعدادُ مَدخَلٍ علميٍّ مختَصَر يُعَرِّف فيه بالمصنِّفِ ومصنَّفِه في كل مرةٍ من المرات التي تُعقَدُ فيها هذه المجالسُ المباركةُ بإذن اللَّه تعالى، وفي هذا السياق جاءَ هذا المدخلُ إلى «سنن الإمام النسائي – المجتبى».

وقد توخَّيتُ فيه التوسُّطَ بين الإطنابِ المملِّ والإيجازِ المُخِل؛ ليكون أدعى

إلى استفادةِ الجمهورِ منها.

وقد استفدتُ في إعداد هذا المدخَل من مصادر كثيرة، أبرزُها رسالةُ «بُغية الراغب المتَمَنِّي في خَتم النسائِيِّ روايةِ ابنِ السُّنِّي» للحافظ السخاوي، ورسالة «الإمام النسائيِّ وكتابه المجتبى» للدكتور عمر إيمان أبي بكر.

خطةُ الرسالة

وستكون الرسالةُ - بإذن اللَّه تعالى - في بابين؛ الباب الأولُ في حياة الإمام النسائي، والباب الثاني في بيان منهجِه في سُنَنِه، أما الخاتمة: ففي عرضٍ ملَخَّصٍ لِما وردَ في الرسالة.

الباب الأول: حياة الإمام النسائي.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: سيرة الإمام النسائي الشخصية.

وفيه أربعةُ مباحث:

المبحث الأول: اسمُه، ونسبتُه، ووِلاَدتُه.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: نشأتُه وأسرتُه.

المبحث الرابع: خروجُه من مصر ووفاتُه.

الفصل الثاني: حياة الإمام النسائي العلمية.

وفيه ستةُ مباحث:

المبحث الأول: طلبُه للحديث، ورحلاتُه.

المبحث الثاني : شيوخ الإمام النسائي.

المبحث الثالث : تلاميذُ الإمام النسائي.

المبحث الرابع : مؤلفات الإمام النسائي.

المبحث الخامس : مكانتُه العلمية.

المبحث السادس : ثناءُ العلماء عليه.

الباب الثاني : سنن الإمام النسائي.

وفيه فصلان :

الفصل الأول : التعريف بسنن الإمام النسائي.

وفيه سبعةُ مباحث :

المبحث الأول : التعريف بسنن الإمام النسائي.

المبحث الثاني : هل «المجتبى» من تأليف الإمام النسائي أم من تأليف ابن السني؟

المبحث الثالث : رواةُ «سنن الإمام النسائي».

المبحث الرابع : أقسامُ الكتاب، وتبويبُه، وعددُ أحاديثِه، وعددُ الأحاديث التي انتخَبَ «السننَ» منها.

المبحث الخامس: المقارنة بين السنن الكبرى والسنن الصغري.

المبحث السادس : مكانة «سنن الإمام النسائي»، وثناء العلماء عليه.

المبحث السابع : عنايةُ العلماء بسنن الإمام النسائي.

الفصل الثاني : منهجُ الإمام النسائي في سُنَنِه.

وفيه ثلاثةُ مباحث :

المبحث الأول: منهجُ الإمام النسائيِّ في تراجم الأبواب.

المبحث الثاني : شرطُ الإمام النسائي في سننه. وفيه مطلبان :

المطلب الأول : بيان شرط الإمام النسائي في سننِه.

المطلب الثاني : درجاتُ أحاديث سنن الإمام النسائي.

المبحث الثالث : الصناعةُ الحديثيّةُ في سنن الإمام النسائي.

وفيه خمسةُ مطالب :

المطلب الأول : الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد.

المطلب الثاني : الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن.

المطلب الثالث : علم العلل.

المطلب الرابع : العُلوُّ والنزولُ في «سنن الإمام النسائي».

المطلب الخامس : المصطلَحات التي استخدَمَها النَّسائيُّ في «المجتبى».

أسأل اللّه تعالى أن يجعلَ هذه الرسالةَ خالصةً لوجهه الكريم، وأن ينفعَ بها، إنه سميعٌ مجيب.

وصلى اللّه تعالى على خيرِ خلقِه محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن استنَّ بسنتِه، واهتدى بِهَديِه، إلى يوم الدين.

أبو حميد اللّه

محمد محمدي بن محمد جميل النورِسْتاني

١٩/ ٣/ ١٤٢٩هـ - الموافق ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٨م

الباب الأول

حياة الإمام النسائي

وفيه فصلان :

الفصل الأول : سيرة الإمام النسائي الشخصية.

وفيه أربعةُ مباحث :

المبحث الأول : اسمُه، ونسبتُه، ووِلاَدتُه.

المبحث الثاني : بلده.

المبحث الثالث : نشأتُه وأسرتُه.

المبحث الرابع : خروجُه من مصر ووفاتُه.

الفصل الثاني : حياة الإمام النسائي العلمية.

وفيه ستةُ مباحث :

المبحث الأول : طلبُه للحديث، ورحلاتُه.

المبحث الثاني : شيوخ الإمام النسائي.

المبحث الثالث : تلاميذُ الإمام النسائي.

المبحث الرابع : مؤلفات الإمام النسائي.

المبحث الخامس : مكانتُه العلمية.

المبحث السادس : ثناءُ العلماء عليه.

الفصل الأول

سيرة الإمام النسائي الشخصية

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول: اسمُه، ونسبتُه، ووِلَادتُه:

هو الإمامُ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سفيان بن بَحر بن دِينار الخراساني، النَّسائِيُّ.

وُلِدَ رَحِمَهُ اللَّهُ في مدينة «نَسَا» عام خمسَ عشرة ومائتَين، على ما جزمَ به الأئمةُ(١)، بل هو منقولٌ عن النسائيِّ نفسِه، لكن بدون جزم، فقد قال أبو بكر محمدُ بن موسى بن المأمون : سمعتُ أبا بكر بن الإمام الدمياطيَّ يقول له : وُلدتُ في سنة كذا، ففي أيِّ سنةٍ وُلدتَ؟

فقال : «يُشبِه أن يكون في سنة خمسَ عشرة؛ لأنَّ رحلتي إلى قتيبة كانت في سنة ثلاثين ومائتَين، فأقَمتُ عليه سنةً وشهرَين»(٢).

وقيل : إنّ وِلادتَه كانت في عام أربع عشرة ومائتَين، وهذا الاختلافُ جاءَ بسببِ قولِ تلميذِه أبي سعيد بن يونس - صاحبِ (تاريخ مصر) - حيث ذكَر أنّ مولدَ النسائيِّ في عام خمسة عشر أو أربعة عشر.

والصحيحُ هو الذي جزمَ به الأئمة، وهو القول الأول.

---

(١) منهم : الذهبيُّ في (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٢٥)، وانظر : (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ١٤)، (بُغية الراغب المتَمَنِّي في ختم النسائيِّ روايةِ ابنِ السنِّي) للسخاوي (ص/ ٦٩).

(٢) (بُغية الراغب) (ص/ ٦٩).

المبحث الثاني: بلدُه

وُلِدَ الإمامُ النسائيُّ في مدينة «نَسَا»، وهي مدينةٌ بآخرِ خراسان - من جهتها الشماليَّةِ الغربية - بسفح الجبل، على الثغر، مما يلي خُوارزم[١]، بينها وبين «سَرَخس» يومان، وبينها وبين «مرو» خمسةُ أيام، وبينها وبين «أبيورد» يوم، وبينها وبين «نيسابور» ستة أو سبعة أيام[٢].

ويُقال : إنّ بها اثني عشر ألف عين ماء تخرجُ من أصل الجبل[٣].

هذا على وصف البُلدانيين القُدامى، أمَّا الآن : فلا وجودَ لمدينةِ «نَسَا»، وتقع أطلالُها إلى الغربِ من (عشق آباد) عاصمةِ (تركمانستان)، على بُعدِ خمسةِ أميالٍ منها[٤].

وهذه المنطقةُ التي تقعُ فيها مُدُنُ : «نسا» و «عشق آباد» واقعةٌ في الوادي العريض الذي يقع بين جبال (كوبت داغ) وصحراءِ (قراقوم)، ويُسَمّى هذا الوادي الآن (بـ(دَرَّة كز)[٥].

والنصفُ الشماليُّ من سلسلة جبالِ (كوبت داغ) تُشَكِّلُ الحدودَ الطبيعيَّةَ بين

---

(١) (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين (٥/ ١٧، ٩/ ٧٠)، (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) للحافظ ابن حجر (٤/ ١٤٣٧).

(٢) (معجم البلدان) (٤/ ٣٨٥).

(٣) (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) للحافظ ابن حجر (٤/ ١٤٣٧).

(٤) انظر : (المسلمون في الاتحاد السوفيتي) للدكتور محمد علي البار (٢/ ٥٩٣)، (خراسان) لمحمود شاكر (ص/ ٤٧).

(٥) (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/ ٤٣٥).

رفع
المستهم
غفر الله له ولوالديه

إيران وتركمانستان.

وتقع مدينةُ (نسا) - حسب ما سبق من الوصف - على سفوح هذا الجبل مِن جهةِ الشرق، في النصفِ الشماليِّ منه، في جنوب تُرْكُمانِسْتَانْ.

والنِّسبةُ إلى هذه المدينة : «النَّسائِيُّ»، و«النَّسَوِيُّ»، والأصحُّ والأشهَرُ هو الأول، بل حكى السمعانيُّ عن الأديب أبي المظفَّر محمد بن أحمد الأبِيْوَرْدي أنه هو الصحيح(١).

أمَّا سببُ تسمية هذه البلدة بهذا الاسم؛ فقد قال السمعاني: «وسمعتُ أنّ هذه البلدة إنما سُمِّيَت بهذا الاسم في ابتداء الإسلام؛ لأنّ المسلمين لَمَّا أرادوا فتحَها كان رجالُها غُيَّباً عنها، فحارَبَت النِّساءُ الغزاةَ، فلما عرفت العربُ ذلك : كفُّوا عن الحرب؛ لأنّ النساءَ لا يُحارَبْن، وقالوا : وضعنا هذه القريةَ في النَّساء، يعني التأخير، حتى يعودَ وقتُ عَودِ رِجالِهن»، ثم قال : «إنما سُمِّيَت (نَسَا) لأن النساءَ كانت تُحارِبُ دون الرِّجال، واللَّه أعلم»(٢).

هذا، وقد استَقَرَّ الإمامُ النَّسائيُّ في النصفِ الثاني من عمرِه في مصر، وخرجَ منها متوجِّهاً إلى فلسطين، وتوفي هناك، كما ستأتي قصتُه - إن شاء اللَّه تعالى -.

(١) (الأنساب) (٥/ ٤٨٣).

(٢) (الأنساب) للسمعاني (٥/ ٤٨٣).

المبحث الثالث: نشأتُه، وصفاتُه، وشمائلُه

● **أولاً : نشأتُه :**

نشأ الإمامُ النسائيُّ في بلدِه «نَسَا» نشأةً علميةً، وطلبَ العلمَ في صِغَرِه، وتلَقَّى أصولَ العلومِ على مشايخ بلده، ولما شبَّ عن الطَّوْقِ وبلغَ مبلغَ الشباب : بدأ الرحلةَ في طلب الحديثِ ولَمَّا يتجاوز الخامسةَ عشرة من عمره، وهذا يدلُّ على نضوجِه في ذلك الوقت، وبلوغِه مبلغَ مَن تأهَّلَ للرحلاتِ إلى خارج بلده، كما يدلُّ على أنه كان قد حصَّلَ قبل ذلك ما يُعدُّ ضروريًّا لطلَّاب العلم قبل البدء بالرحلة، كحفظ القرآن الكريم، ودراسة أوَّليات علوم الآلة، وغيرها.

● **ثانياً : بعضُ صفاته وشمائلِه :**

كان الإمامُ النسائيُّ شيخاً مَهيباً، مليح الوجه، ظاهر الدَّم، حسنَ الشَّيْبة، نَضِرَ الوجه مع كِبَر السِّن[1]، وكان يَعتني بنفسِه في اختيار الملبس والمأكل والمنكَح.

قال أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن المأمون الهاشمي : «كان أبو عبد الرحمن يُؤثِرُ لباسَ البُرودِ النُّوبِيَّة الخُضر، ويقول : هذا عوضٌ من النظرِ إلى الخضرةِ من النبات فيما يُرادُ لقوة البصر».

قال : «وكان يُكثِرُ الجماعَ مع صومِ يوم وإفطار يوم، وكان له أربعُ زوجات يَقسِمُ لهن، ولا يخلو مع ذلك من جاريةٍ واثنَتَين يَشتري الواحدةَ بالمئةِ ونحوِها،

---

(١) انظر : (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٢٧، ١٢٨).

رفع
المسهم

ويَقسِمُ لها كما يقسمُ للحرائر.

وكان قوتُه في كل يومٍ رطلَ خبزٍ جيدٍ يؤخَذُ له من سُويقة العرَّافين لا يأكلُ غيرَه كان صائماً أو مفطِراً، وكان يُكثِرُ أكلَ الديوك الكبار، تُشتَرى له وتُسَمَّن، ثم تُذبَحُ فيأكلُها، ويذكرُ أنّ ذلك ينفعُه في باب الجماع»[١].

● **زهدُه وورعُه :**

كان الإمامُ النسائيُّ مع ما كان عليه من السعةِ في المال : معروفاً بزهدِه ووَرَعِه، وانقباضِه عن الدنيا، والإقبال على اللّه تعالى، فكان يصومُ صوم داود - عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام - فيصومُ يوماً ويُفطِرُ يوماً، مع ما عُرِفَ به من كثرة الجماع، كما سبق في كلام تلميذِه أبي بكر ابن المأمون الهاشمي.

وقال محمدُ بنُ المظفر الحافظ: «سمعتُ مشايخَنا بمصر يَصِفُون اجتهادَ النّسائيِّ في العبادة باللّيل والنّهار، وأنّه خرج إلى الفداء[٢] مع أمير مصر،

---

(١) (تهذيب الكمال) (١/ ٣٣٧)، وانظر : (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٢٨).

(٢) كان ذلك في شوال، سنة (٢٨٣هـ)، وهو الفداء السادس على ما ذكرَه المسعودي - أو السابع على قولِ غيرِه - بين المسلمين والروم، وكان في خلافة المعتضد، ببلدة «اللاَّمس» التي تقع على البحر الأبيض المتوسط، على نحوٍ من خمسة وثلاثين ميلاً من مدينة «طرسوس»، وملك الروم أليون بن بسيل، وكان القائم به أحمدُ بن طغان، أميرُ الثغور الشامية وانطاكية، من قِبَل الأمير أبي الجيش خمارويه بن أحمد بن طولون، وكانت الهدنة لهذا الفداء وقعت في سنة اثنتين وثمانين ومائتين، فقُتِل أبو الجيش بدمشق في ذي القعدة من هذه السنة، وتم الفداء في إمارةِ ولَده جيش بن خمارويه، كانت عدّة من فودي به من المسلمين في عشرة أيام (٢٤٩٥)، من ذكر وأنثى، وقيل ثلاثة آلاف. انظر: (تاريخ الطبري) (٥/ ٦١٥)، (التنبيه والإشراف) للمسعودي (ص/ ١٧٩)، (المواعظ والاعتبار) للمقريزي (٢/ ٣٧٩).

وهذه الأفدية كانت تتمُّ بحضور وفدٍ رفيع المستوى من الطرفَين، ولم أقف على أمير الوفد الذي خرجَ من مصر ممثِّلاً للأمير جيش بن خمارويه بن أحمد بن طولون، علماً بأنّ المسؤولَ المباشر في عملية الفداء كان أمير الثغور في ذلك الوقت أحمد بن طغان - كما سبق - وكان قد ولاّه =

فوصَفَ مِن شَهامتِه وإقامتِه السّننَ المأثورةَ في فداء المسلمين، واحترازِه عن مجالسِ السّلطان الذي خرج معه، والانبساطِ في المأكلِ، وأنّه لم يزل ذلك دأبَه إلى أن استُشهد بدمشق من جهة الخوارج»(١).

=أبو الجيش خمارويه على طرسوس وعلى جميع الثغور الشامية سنة (٢٧٩هـ)، وكان أحمد بن طغان هذا حسن السيرة في تدبير الثغور، مشكور السياسة، وله غناء في الجهاد، وإليه يُنسب المديُ الطغاني الذي كان أهل طرسوس يتعارفونه. ترجمته في : (بغية الطلب في تاريخ حلب) (١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

(١) (تهذيب الكمال) (١/ ٣٣٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٣١ - ١٣٢).

المبحث الرابع: خروجُه من مصر، ووفاتُه

● **أولاً: خروجُه من مصر:**

استقرَّ الإمامُ النسائيُّ في مصر - كما سبق - ولكنه خرجَ منها قبل موتِه بثلاثة أشهرٍ ونصف، على ما سيأتي في كلام تلميذِه ابن يونس.

وقد اختلفوا في سببِ خروجِه من مصر، كما أنه اختلفوا في جهة ورودِه[1]:

فقد ذكرَ تلميذُه أبو سعيد ابن يونس والدارقطنيُّ - فيما رواه الحاكمُ عنه - والحاكِمُ وغيرُهم أنّ سببَ خروجِ النسائيِّ من مصر: أنه لما بلغَ ما بلغَ من العلمِ والمكانة: حسدَه الناسُ، فخرجَ منها إلى الرملة، وكانت المحنةُ فيها، ثم نُقِلَ إلى مكة وتوفي فيها، وسيأتي كلامُه في الفقرة الثانية.

بينما ذكرَ الدارقطنيُّ - في روايةٍ أخرى للحاكِمِ عنه - أنه خرجَ حاجًّا، ولم يذكر الحسد، وذكر أنّ المحنةَ كانت بدمشق، وأنه أُخرِجَ منها إلى مكة، وتوفي بها[2].

أمّا الراجحُ في سببِ خروجِه: فلا يُستَبعَدُ اجتماعُ الأمرين - الحسدُ وإرادةُ الحج - فلا يُستَبعَد أن يُحسَدَ الإمامُ النسائيُّ على ما بلغَ إليه من المنزلة العاليةِ في العلم، وخاصةً وأنه لم يكن من أهلِ مصر، إضافةً إلى سوءِ رأيه في أحدِ أئمة

(١) انظر: (بُغية الراغب المتَمَنّي في ختم النسائيِّ روايةِ ابنِ السنّي) للسخاوي (ص/ ٩٢).
(٢) المصدر السابق (ص/ ٨٩).

مصر في ذلك الوقت، وهو الإمامُ أحمد بن صالح المصري، حيث إنّ النسائيَّ كان يسيءُ القولَ فيه، فلا يُستَبعَد أن توظَّف هذه الأمورُ في التضييقِ عليه، وأن يكون الإمامُ قد خرجَ منها متضايقاً، واللّٰه تعالى أعلم.

أما جهةُ ورودِه: فأكثرُ المصادر على أنّ المحنةَ كانت في الرملة، وليس في دمشق، وذكرَ الإمامُ الذهبيُّ وغيرُه أنّ المحنةَ كانت بدمشق - في جامعِها - ثم أخرِج من المسجد، وحُمِلَ إلى الرملة[١]، وهذا هو الذي تسكن إليه النفس، واللّٰه تعالى أعلم.

● **ثانياً: وفاتُه**:

أجمعوا على أنّ الإمامَ النسائيَّ توفي سنة ثلاثمائة وثلاثة، ولكنهم اختلفوا في تحديد الشهر، وفي مكان وفاتِه، مع اتفاقِ الجميع على اتحادِ سببَ الوفاة.

١ - ذهبَ بعضُهم إلى أنه تعرَّضَ للتعذيبِ في الرملة، فنُقِلَ - بناءً على طلبه - إلى مكة، وتوفي هناك، ودُفِنَ بين الصفا والمروة.

قال الحاكمُ أبو عبد اللّٰه الحافظ: سمعتُ عليَّ بنَ عمر - وهو الإمامُ الدارقطني - يقول: «كان أبو عبد الرحمن النسائي أفقهَ مشايخِ مصر في عصره، وأعرَفَهم بالصّحيح والسّقيم من الآثار، وأعلمهم بالرّجال؛ فلمّا بلغ هذا المبلغ حسدوه فخرج إلى الرّملة...».

ثم ذكرَ أنه قد حصلت فتنةٌ في الرملة، فضُرِب الإمامُ النسائيُّ في الجامع، وقال: أخرِجوني إلى مكة، فأخرجوه إلى مكةَ وهو عليل، وتوفي بها[٢].

---

(١) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٣٢)، (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ١٥)، (بغية الراغب) (ص/ ٩٢- ٩٣).

(٢) (تهذيب الكمال) (١/ ٣٣٨- ٣٣٩).

وذكروا أنه دُفِنَ بين الصفا والمروة(١).

وقال الحاكم أبو عبد الله: «ومع ما جمع أبو عبد الرحمن من الفضائل رُزق الشّهادة في آخر عمره»(٢).

هذا ما قاله الحاكمُ النيسابوري.

٢- ولكن خالفَه تلميذُ النسائي الحافظُ أبو سعيد بن يونس، صاحبُ (تاريخ مصر)، فذكر أنه توفي في فلسطين - في الرَّملة - قال أبو سعيد في (تاريخِه):

«كان النّسائيّ إماماً حافظاً ثبْتاً؛ خرج من مصر في شهر ذي القعدة، سنة اثنتين وثلاث مائة، وتوفي بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاث مائة»(٣).

وهذا هو الذي رجَّحه الإمامُ الذهبيُّ قائلاً: «قلت: هذا أصحُّ؛ فإنّ ابنَ يونسَ حافظٌ يَقِظ، وقد أخذَ عن النسائيِّ، وهو به عارِفٌ»(٤).

قال الحافظُ ابنُ نقطة: «ونقلتُ من خطِّ أبي عامر محمد بن سعدون العبدري الحافظ: ماتَ أبو عبد الرحمن النسائيُّ بالرملةِ - مدينةِ فلسطين - يوم الاثنين، لثلاث عشرة ليلة خَلَت من صفر، سنة ثلاث وثلاثمائة، ودُفِنَ ببيت المقدس»(٥).

ويبدو أنّ الراجحَ هو القول الثاني، وأنه توفي في صفر، من تلك السنة،

---

(١) انظر: (تاريخ الإسلام) [وفيات ٣٠١-٣١٠] (ص/١٠٩).

(٢) (معرفة علوم الحديث) (ص/٨٣)، (تهذيب الكمال) (١/ ٣٣٩).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٤٠).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٣٣).

(٥) (التقييد) لابن نقطة (١/ ١٥٤- ١٥٥)، وعنه ابنُ كثير في (البداية والنهاية) (١١/ ١٣٥).

واللَّه تعالى أعلم.

والإمامُ النسائيُّ آخرُ الأئمة الستة وفاتاً، بل هم في مرتبةِ شيوخِه، كما ذكَرَه السخاويُّ[١]، وكان من المعَمَّرين، حيث عاشَ ثمانياً وثمانين سنة، رحمه اللَّه تعالى، وأسكنَه فسيحَ جناتِه.

(١) في (القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر) (ص/٧٨).

رفع
المسهم
عفا الله له ولوالديه

الفصل الثاني

حياة الإمام النسائي العلمية

وفيه ستةُ مباحث :

المبحث الأول : طلبُه للحديث، ورحلاتُه.

المبحث الثاني : شيوخ الإمام النسائي.

المبحث الثالث : تلاميذُ الإمام النسائي.

المبحث الرابع : مؤلفات الإمام النسائي.

المبحث الخامس : مكانتُه العلمية.

المبحث السادس : ثناءُ العلماء عليه.

المبحث الأول: طلبُه للحديث، ورحلاتُه

● **أولًا : طلبُه للعلم :**

طلبَ الإمامُ النسائيُّ العلمَ في صغَره، فارتحلَ إلى قتيبة في سنة ثلاثين ومائتَين، وعمرُه إذ ذاك خمس عشرة سنة، فأقامَ عند قتيبة سنةً وشهرين، فأكثَرَ عنه.

فإذا كان النسائيُّ قد ارتحَلَ في هذا السِّنِّ : فمن المؤكَّد أنه كان قد حصَّلَ قبل الرحلة الأمورَ الضروريَّة للمبتدئِ من طلَّاب العلم، وأنه كان قد تأهَّلَ للرحلات في هذه السنِّ المبكِّرة.

كما أنَّ من المرجَّح أنه كان قد أخذَ عن بعض أبرز علماء بلده، كما هي عادةُ طُلَّابِ الحديثِ وعلمائِه.

● **ثانياً : رحلاتُه :**

الإمامُ النَّسائيُّ من المتميِّزين بالتبكير في الرحلات، وكذلك من المتميِّزين بكثرة الرحلات، قال عنه الإمامُ المزيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : «أحدُ الأئمة المبرزين، والحفاظ المتقنين، والأعلام المشهورين، طافَ البلاد، وسمعَ بخراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام، والجزيرة. . .» [١].

وقال السخاوي : «وارتحلَ - رحمه اللّه تعالى - الرحلةَ الواسعةَ الجامعة، وسافرَ في الطلبِ والجمع إلى البلاد الشاسِعة، وطافَ البلادَ لِعلُوِّ الإسناد»[٢].

---

(١) (تهذيب الكمال) (١/ ٣٢٩).

(٢) (بُغية الراغب المتَمَنِّي في ختم النسائيِّ روايةِ ابنِ السنِّي) للسخاوي (ص/ ٦٩).

وفيما يلي ذكرُ أبرز البلاد أو المدن التي رحلَ إليها :

١ـ بَغلان :

أولُ رحلتِه كانت إلى بغلان[١] ؛ ليسمعَ من قتيبة بن سعيد البغلاني (ت٢٤٠هـ)، كما سبق، وسمعَ من غيره أيضاً.

٢- نيسابور :

رحلَ إليها وسمعَ من إسحاق بن راهوية وأكثرَ عنه، وسمع أيضاً من الحسين بن منصور السُّلمي، ومحمد بن رافع، وأقرانِهم.

٣- مرو :

وهي أقربُ المراكز العلميةِ الكبيرةِ من مدينة «نَسَا»، إلاّ أنّ النسائيَّ قد تجاوزَها في أولِ رحلتِه، فذهبَ إلى بغلان؛ حرصاً على السماع من قتيبة بن سعيد البغلاني.

٤- جرجان :

ذكرَه صاحبُ (تاريخ جرجان) [٢].

(١) وذكرَ ابنُ الجوزي في (المنتظم) (٧/ ٣٦٩٤) أنّ أوَّل رحلتِه كانت إلى نيسابور، وهذا خطأ، فأولُ رحلتِه إلى قتيبة، وهو بغلاني، وقد صرَّح النسائيُّ نفسُه بكون الرحلة إلى قتيبة أول رحلته، كما سبق عند ذكر تاريخ ولادتِه، ولا خلاف في ذلك، بل نصَّ الذهبيُّ على ذلك بقولِه : «فارتحلَ إلى قتيبة . . . فأقامَ عنده ببغلان سنةً فأكثرَ عنه». (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٢٥).

وفي (المنتظم) أنّ النسائيَّ - بعد أن رحلَ إلى نيسابور - «خرجَ إلى بغداد، فأكثر عن قتيبة».

قلت : هذا خطأٌ أيضاً، وأظنُّ أنّ « بغداد » مصحف من « بغلان »؛ لأنّ قتيبة بغلاني، ولم يستقر في غيرها، وتوفي فيها، كما في (تاريخ بغداد) (١٢/ ٤٧٠)، والله تعالى أعلم.

(٢) (ص/ ٢٦٧، ٢٦٨، ٣١٧، ٣٤٤).

٥- البصرة :

وسمعَ بها من عباس بن عبد العظيم العنبري، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن بشار - بندار - وعمرو بن علي الفلاس، وغيرِهم.

٦- الكوفة :

وسمعَ بها من أبي كريب محمد بن العلاء، وهَنَّاد بن السري، وعلي بن الحسن الخلَّال، وطائفة.

٧- بغداد :

وقد رحلَ إليها مراراً، وسمع بها من محمد بن إسحاق الصاغاني، وعبَّاس بن محمد الدُّوري، وأحمد بن منيع، وجماعة، ومن الغريب أنه لم يذكره الخطيبُ في (تاريخ بغداد)، قال السخاوي : «ولم أرَه في (تاريخ بغداد) للخطيب، والظنُّ عدمُ خُلوِّ بعضِ ذيولِه - سيما ابن النجار - منه»[1].

٨- مكة المكرمة :

وسمع بها من محمد بن زنبور.

٩- دمشق :

وسمع بها من هشام بن عمَّار، ودُحَيم، والعباس بن الوليد بن مزيد، وطائفة.

١٠- حلب :

وسمعَ بها من أبي الفضل بن العباس بن إبراهيم الحلَبي.

---

(١) قلت : طُبع جزءٌ من (ذيل ابن النجار على تاريخ بغداد)، من حرف العين، وليس فيه ذكرٌ للنسائي، ولكنه في (ذيل تاريخ بغداد) للدمياطي (ص/٤٨- ٤٩).

١١- حمص :

رحلَ إليها، وسكنها مدةً، بل تولَّى فيها ولاية القضاء[١]، ولذلك قال أبو عوانة في (صحيحه) : «حدَّثنا أحمدُ بنُ شعيب النسائيُّ قاضي حمص، حدثنا محمد بنُ قدامة..»، فذكرَ حديثاً[٢].

١٢- المصِّيصَة :

وسمعَ بها من قاضيها أحمد بن عبد اللّه بن أبي المضاء.

١٣- مصر :

وسمعَ بها من يونس بن عبد الأعلى، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وعيسى بن حماد - زغبة -، وآخرين.

واستقَرَّ بمصر أخيراً، ولم يخرج منها إلاّ قبل موته بثلاثة أشهر ونصف، وتوفي في الرملة إثر تعرُّضِه للضربِ كما سبق التفصيل.

والبلادُ التي رحلَ إليها النسائيُّ تشملُ دولاً وأقاليم كثيرةً، تبدأ من تركمانِستان شرقاً، وتمرُّ بأفغانستان، وإيران، والعراق - من جنوبها إلى شمالها - والحجاز، إلى مصر غرباً، كما أنها تمتدُّ إلى الشام، وجنوب تركيا شمالاً، وهذه بلادٌ شاسعةٌ لا يتجشَّمُ قطعَ مفاوزِها إلاَّ ذَوُوا الهِمَمِ العالية، والعزائم الكبيرة.

والملاحَظُ في رَحلات الإمامِ النَّسائي :

١- أنَّ الإمامَ النسائيَّ قد بدأ رحلاتِه مبكِّراً وهو في الخامسة عشرة من

---

(١) صرَّح به ابنُ كثير في (البداية والنهاية) (١١/ ١٣٥).

(٢) انظر : (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٣٢).

رفع المسهم

عمره، وذهبَ إلى أحد أبرز وأشهر الأئمة الموجودين في ذلك الوقت، وهو قتيبة ابن سعيد البغلاني، فمكثَ عنده سنةً وشهرَين، ثم واصلَ رحلاتِه الأخرى.

٢- أنّ الإمامَ النسائيَّ بسبب تبكيره في الرحلات: شاركَ الشيخَين وبقيَّةَ الأئمة في كثيرٍ من شيوخِهم، بل في كبار شيوخِهم، مع كونه من طبقة تلاميذ أولئك[١].

٣- الرقعة التي طواها الإمامُ النسائيُّ في رحلاتِه الكثيرة لطلب الحديث: واسعةٌ جدًّا - كما سبق - وقد رحلَ إلى مدنٍ كثيرةٍ، مما جعلَ كثيراً من المؤلِّفين في البلدان يذكرونه في مؤلَّفاتهم التي خصُّوا بها بعضَ البلدان، فقد ذُكر في تواريخ: مكة، ودمشق، وحلب، ومصر، ونيسابور، وجرجان. والغريب أنه لم يُذكَر في (تاريخ بغداد) مع رحلتِه إليها مراراً، كما سبق، ولكن استدركَه الدمياطيُّ في (ذيلِه على تاريخ بغداد)[٢].

(١) كما ذكرَه السخاويُّ في (القول المعتبر) (ص/٧٨).
(٢) (ص/٤٨- ٤٩).

المبحث الثاني: شيوخ الإمام النسائي

أخذَ الإمامُ النسائيُّ الحديثَ عن مشايخ كثيرين، قال المزيُّ: «أحدُ الأئمة المبرزين، والحفاظ المُتقِنين والأعلام المشهورين، طافَ البلادَ؛ وسمعَ بخراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام، والجزيرة، من جماعةٍ يطولُ ذكرُهم...»(١).

وقال الحافظُ ابنُ حجر: «سمعَ من خلائق لا يُحصَون»(٢).

وقد أَلَّفَ النسائيُّ رسالةً ذكرَ فيها بعضَ شيوخه، طُبِعت باسم «تسمية الشيوخ»، وعددُ الشيوخ الذين ذكرَهم فيها: (١٩٦) شيخاً.

وأجمعُ مَن جمعَ شيوخَه هو الحافظُ ابنُ عساكر في (المعجم المشتمل)، فقد ذكرَ فيه (٤٤٤) شيخاً، واستدركَ عليه الشيخ أبو غدّة في جمعِه لشيوخ النسائيِّ في المجتبى ثلاثةً ممن لم يذكرهم ابنُ عساكر في المعجم.

وعددُ شيوخِه في «المجتَبى» (٣٣٥) شيخاً، على حسب ما وردَ في فهرس أبي غدة.

وعددُ شيوخه في الكبرى الذين لم تَرِد لهم روايةٌ في المجتبى (١١٢) شيخاً، والمجموعُ (٤٤٧) شيخاً.

---

(١) (تهذيب الكمال) (١/ ٣٢٩).

(٢) (تهذيب التهذيب) (١/ ٣٥).

أولًا : شيوخُه في الحديث

سبقَ ذكرُ بعض كبار مشايخِه عند استعراض رحلاتِه، وسأذكرُ هنا بعضَ أكابر شيوخِه الذين تخرَّج على أيديهم، ثم سأذكرُ أقدم شيوخ النسائي الذين علاَ بهم إسنادُه، ثم سأذكرُ (١٥) شيخاً من شيوخِه الذي أكثر عنهم في سننِه (المجتبى).

أ ـ أمّا كبارُ شيوخِه الذين تخرَّج بهم فمنهم الأئمة :

١- إسحاق بن راهوية (إسحاق بن إبراهيم بن مخلد) المروزي (ت٢٣٨هـ).

٢- قتيبة بن سعيد البغلاني (ت٢٤٠هـ).

٣- عمرو بن علي بن بحر الفلاس البصري (ت٢٤٩هـ).

٤- محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ).

٥- محمد بن يحيى بن عبد اللَّه بن فارس الذهلي النيسابوري (ت٢٥٨هـ).

٦- أبو زرعة الرازي (عبيد اللَّه بن عبد الكريم بن يزيد) (ت٢٦٤هـ).

٧- أبو داود السِّجِسْتاني (سليمان بن الأشعث) (ت٢٧٥هـ).

٨- أبو حاتم الرازي (محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي) (ت٢٧٧هـ).

هؤلاء أبرزُ الأئمة الذين تخرَّج بهم الإمامُ النسائيُّ في الحديث[1].

(١) (بُغية الراغب المتَمَنّي في ختم النسائيِّ روايةِ ابنِ السنّي) للسخاوي (ص/ ٧٤).

ب ـ أقدم شيوخ النسائي الذين علَا بهم إسنادُه

١- يحيى بن موسى أبو زكريا الحافظ الحجة (ت٢٣٠هـ).

٢- إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهوية (ت٢٣٨هـ).

٣- محمود بن غيلان أبو أحمد المروزي، الحافظ الثقة (ت٢٣٩هـ).

٤- عثمان بن محمد بن أبي شيبة، الحافظ (ت٢٣٩هـ).

٥- قتيبة بن سعيد الثقفي البغلاني (ت٢٤٠هـ).

٦- سويد بن نصر بن سويد المروزي، راوية ابن المبارك (ت٢٤٠هـ).

٧- إبراهيم بن يوسف بن ميمون الباهلي، عالم بلخ، الصدوق (ت٢٤٠هـ).

٨- محمد بن عبد اللّه بن عمار الموصلي، الحجة (ت٢٤٢هـ).

٩- هناد بن السري، الحافظ (ت٢٤٣هـ).

١٠- علي بن حجر بن إياس السعدي المروزي (ت٢٤٤هـ).

رفع
المسهم
عز الله له ولوالديه

ج ـ ذكرُ خمسةَ عشرَ شيخاً من شيوخِه الذين أكثرَ عنهم في (سننِه المجتبى)[(١)]:

العدد	اسم الشيخ	عدد مروياتِه
١	قتيبة بن سعيد بن جميل البغلاني «ثقة ثبت»	٦٧٧
٢	إسحاق بن إبراهيم بن مخلد (ابن راهوية) «ثقة حافظ مجتهد»	٣٤٤
٣	عمرو بن علي بن بحر الفلاس البصري «ثقة حافظ»	٢٠٨
٤	سويد بن نصر بن سويد المروزي «ثقة»	٢٠٨
٥	محمد بن المثنى أبو موسى الزمن «ثقة ثبت»	١٩٣
٦	محمد بن بشار بن عثمان العبدي بندار «ثقة»	١٨٦
٧	محمد بن عبد الأعلى الصنعاني البصري «ثقة»	١٥٩
٨	إسماعيل بن مسعود أبو مسعود الدمشقي الجحدري «ثقة»	١٤٧
٩	الحارث بن مسكين بن محمد المصري «ثقة فقيه»	١٤٤
١٠	علي بن حجر بن إياس السعدي المروزي «ثقة حافظ»	١٣٧
١١	يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري «ثقة حافظ»	١١٥
١٢	محمد بن سلمة بن أبي فاطمة المرادي المصري «ثقة»	١٠٩
١٣	محمد بن منصور بن داود الطوسي نزيل بغداد «ثقة»	١٠٨
١٤	عبيد اللَّه بن سعيد بن يحيى اليشكري السرخسي نزيلُ نيسابور «ثقة مأمونٌ سني»	١٠٨
١٥	أحمد بن سليمان بن عبد الملك الرُّهاوي «ثقة حافظ»	١٠٤

(١) هذه الإحصائية مأخوذةٌ مِن جَمْع أرقام أحاديثِهم من فهرس شيوخ النسائي الذي عملَه الشيخ أبو غدة في طبعتِه من السنن، انظر: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/١٣- ١٤).

ثانياً : شيوخُه في القراءةِ والفقه

أما القراءة : فقد أخذَها عن أحمد بن نصر النيسابوري، وأبي شعيب صالح بن زياد السُّوسِي[١] .

وأمّا الفقه : فأخذَه عن يونس بن عبد الأعلى، والرَّبيعَين[٢]، وغيرِهم من أصحابِ الإمام الشافعي، وعن الإمام عبد اللَّه بن الإمام أحمد، وكذلك عن خلقٍ من أصحاب الإمام مالك[٣] .

فائدة :

ذكرَ العلامة أحمد محمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ عن بعضِهم[٤] : أنّ أصحابَ الكتب الستة رووا عن شيوخٍ كثيرين، واشتركوا في الروايةِ عن تسعةِ شيوخ، وهم :

١- عباس بن عبد العظيم العنبري (ت٢٤٦هـ) .

٢- أبو حفص عمرو بن علي الفلّاس (ت٢٤٩هـ) .

٣- نصر بن علي الجهضمي (ت٢٥٠هـ) .

٤- محمدُ بن بشار بُندار (ت٢٥٢هـ) .

٥- محمد بن المثنى، أبو موسى الزِّمِن (ت٢٥٢هـ) .

٦- يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقي (ت٢٥٢هـ) .

٧- زياد بن يحيى الحساني (ت٢٥٤هـ) .

٨- محمد بن معمر القيسي البحراني (ت٢٥٦هـ) .

٩- أبو سعيد الأشج عبد اللَّه بن سعيد الكندي (ت٢٥٨هـ) .

---

(١) انظر: (تهذيب الكمال) (١/ ٣٢٩)، (غاية النهاية) لابن الجزري (١/ ٦١) .

(٢) هما : الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المُرادي المصري المؤذن، صاحب الشافعي، والثاني: الربيع بن سليمان بن داود الجيزي، أبو محمد الأزدي - مولاهم - الأعرج .

(٣) (بُغية الراغب المتَمنّي في ختم النسائيِّ روايةِ ابنِ السنّي) للسخاوي (ص/ ٧٤) .

(٤) مقدمة الشيخ أحمد شاكر على (جامع الترمذي) (١/ ٨١) .

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

المبحث الثالث: تلاميذُ الإمام النسائي

كان الإمامُ النسائيُّ إمامَ عصره في وقتِه، وكانت رحلةُ الطلاب إليه متدفقةً أيام كونه في مصر، قال الإمامُ الذهبيُّ: «جالَ في طلب العلم في خراسان، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشام، والثغور، ثم استوطنَ مصر، ورحلَ الحُفَّاظُ إليه، ولم يَبقَ له نظيرٌ في هذا الشأن»(١).

وتلاميذُه كثيرون، ذكرَ الذهبيُّ منهم سبعةً وخمسين نفساً، وأوصلَهم السخاويُّ إلى سبعةٍ وستين نفساً، وفيما يلي ذكرُ بعضِ أشهر تلاميذِه:

١- أبو بشر محمد بن أحمد بن حمَّاد الدُّولابي (ت٣١٠هـ)، وهو من أقرانه.

٢- أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت٣١٦هـ).

٣- أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١هـ).

٤- محمد بن عمرو بن أبي جعفر العقيلي (صاحب الضعفاء) (ت٣٢٢هـ).

٥- أبو جعفر أحمدُ بنُ محمد بن إسماعيل النحَّاس النحوي (ت٣٣٨هـ).

٦- أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي (ت٣٤٠هـ).

٧- أبو بكر محمد بن أحمد بن الحدَّاد الشافعي (ت٣٤٤هـ).

٨- وابنُه: عبد الكريم بنُ أبي عبد الرحمن النسائي (ت٣٤٤هـ).

٩- أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصَّدَفي،

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٢٧).

صاحبُ (تاريخ مصر) (ت٣٤٧هـ).

١٠. أبو علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ (ت٣٤٩هـ).

١١. محمد بن حبان، أبو حاتم البستي (صاحب الصحيح) (ت٣٥٤هـ).

١٢. أبو القاسم حمزة بن محمد بن علي الكناني (ت٣٥٧هـ).

١٣. محمدُ بن معاوية بن الأحمر الأندلسي (ت٣٥٨هـ).

١٤. أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني - صاحب المعاجم - (ت٣٦٠هـ).

١٥. الحسن بنُ الخضر الأسيوطي (ت٣٦١هـ).

١٦. أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق ابن السُّنِّي (ت٣٦٤هـ).

١٧. أبو أحمد عبد اللَّه بن عدي الجرجاني الحافظ (ت٣٦٥هـ).

١٨. أبيض بن محمد بن الحارث بن أبيض القُرَشي الفِهْري المصري (ت٣٧٧هـ).

وغيرُهم من الحفَّاظ المعروفين، الذين تتلمذوا على الإمام النَّسائي، وسيأتي ذكر بعضهم أيضا عند الحديث عن رواة سنن النسائي، رحمَ اللَّه الجميع.

رفع
المسلم
عبد الله بن يحيى

المبحث الرابع : مؤلفات الإمام النسائي

له مؤلفاتٌ كثيرةٌ من أهمها[١] :

أولًا : الكتب المطبوعة :

١- «السنن - المجتبى»، وسيأتي الحديثُ عنه.

٢- «السنن - الكبرى»، حقَّقَ جزءاً منه الشيخ عبدُ الصمد شرف الدين، ولم يكمله، ثم طُبع بتحقيق عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن، ثم طبعة أخرى (في مؤسسة الرسالة) في (١٢) مجلداً مع الفهارس، مع مقدمةٍ فيها دراسةٌ عن الكتاب، وترجمة للمؤلف.

٣- «تفسير القرآن»، طُبع بتحقيق سيد الجليمي وصبري الشافعي، وطبع في مكتبة السنة.

٤- «خصائص علي رضي الله عنه»، وقد طبع عدة طبعات، وهو جزءٌ من «السنن الكبرى»[٢]. وقد نبَّه شيخُ الإسلام إلى أنّ هذا الكتابَ يشتملُ على ضِعاف الروايات، بل موضوعاتها؛ فإنّ غرضَه كان الجمع فقط، لا النقد[٣].

٥- «عمل اليوم والليلة»، طبع عدة طبعات، لعلَّ أحسنها هي طبعة الدكتور فاروق حمادة، وقد ضمَّنَ مقدمةَ تحقيقِه دراسة جيدةً عن الإمام النسائيِّ وكتابِه

---

(١) انظر : (بغية الراغب المتمني) (ص/ ٦٧- ٦٨)، (مقدمة السنن الكبرى) - طبعة مؤسسة الرسالة - (١/ ١٧ -٢١).

(٢) انظر المطبوع : (٧/ ٤٠٧- ٤٨٣).

(٣) انظر : (منهاج السنة النبوية) (٤/ ١١٩، ١٩٤).

السنن، وهو أيضاً جزءٌ من «السنن الكبرى» في بعض النسخ[١].

٦- «فضائل القرآن»، وقد طبع بتحقيق الدكتور فاروق حمادة، وهو أيضاً موجودٌ ضمن «السنن الكبرى»[٢].

٧- «عشرة النساء»، طبع بتحقيق عمرو علي عمر، وهو أيضاً جزءٌ من «السنن الكبرى»[٣].

٨- «تسميةُ فقهاء الأمصار من أصحاب رسولِ اللَّه ﷺ ومَن بعده من أهل المدينة»: طُبع ملحَقاً بكتابه «الضعفاء والمتروكون»، وطبع مع «مجموعة رسائل في علوم الحديث».

٩- «تسمية مَن لم يَروِ عنه غيرُ رجلٍ واحد» : طُبع ملحقاً بكتاب «الضعفاء والمتروكون»، ومع «مجموعة رسائل في علوم الحديث».

١٠- «أحسن الأسانيد التي تُروى عن رسول اللَّه ﷺ»، طُبع مع المجموعة المذكورة.

١١- «تسمية الضعفاء والمتروكين والثقات ممن حمل عنهم الحديث من أصحاب أبي حنيفة»، طبع مع المجموعة المذكورة.

١٢- «الضعفاء والمتروكون».

١٣- «الطبقات»، ولعل المطبوع منه ناقص[٤].

١٤- «من حدَّثَ عنه ابنُ أبي عروبة ولم يسمع منه» : طبع ملحقاً بكتابه

---

(١) وهو المجلد التاسعُ في المطبوع.

(٢) انظر المطبوع : (٧/ ٢٤١،٢٩٢).

(٣) انظر المطبوع : (٨/ ١٤٩،٣٠٧).

(٤) انظر : (مقدمة السنن الكبرى) (١/ ١٩)، (الرسالة المستطرفة) لمحمد بن جعفر الكتاني (ص/ ١٣٨).

«الضعفاء والمتروكين»، وطبعَ مع «مجموعة رسائل في علوم الحديث».

١٥- «تسمية الشيوخ» : وقد ذكرَ فيه النسائيُّ شيوخَه الذين أخذَ عنهم، وعددُهم فيه (١٩٦) شيخاً، وقد طبع بتحقيق الدكتور قاسم علي سعد.

ثانياً : الكتب غير المطبوعة :

١- «الجمعة»، وله نسخٌ مخطوطة متعددة، في (كوبرلي)، و(الظاهرية)، و(طلعت)، وغيرِها[(١)].

٢- «مناسك الحج»، ذكرَه ابنُ الأثير في (جامع الأصول) [(٢)] وغيرُه.

٣- «جزء من حديثٍ عن النبيِّ ﷺ»، ذكرَه فؤاد سزكين في (تاريخ التراث العربي) (ص/ ٤٢٦)، وذكر أنّ له نسخاً مخطوطةً في (الظاهرية) مجموع (١٠٧) (٣١٠- ٣٢١) من القرن السابع الهجري، قال محقِّقوا «السنن الكبرى»[(٣)]: «ولا نستبعِدُ أن يكون قطعة من السنن الكبرى».

٤- «الإغراب» : وهو مسندُ حديثِ شعبة وسفيان، مما رواه شعبة ولم يَروِه سفيان، والعكس[(٤)].

٥- «إملاءاتُه الحديثية»[(٥)].

٦- «أسماء الرواة والتمييز بينهم»[(٦)]، وسمّاه بعضُهم : «التمييز».

---

(١) انظر : (تاريخ التراث العربي) لفؤاد سزكين (ص/ ٤٢٦).

(٢) (١/ ١١٦).

(٣) (١/ ١٨).

(٤) ذكرَه ابنُ خير في (فهرستِه) (ص/ ١٤٦) وغيرُه.

(٥) له نسخة في (الظاهرية)، انظر : (المنتخب من مخطوطات الحديث) للشيخ الألباني (١٥٢٩).

(٦) هكذا سمّاه المزيُّ في (تهذيب الكمال) (١/ ١٥١).

٧- «الجرح والتعديل»، ذكرَه الحافظُ ابنُ حجر[١].

٨- «شيوخ الزهري»، ذكرَه الحافظُ ابنُ حجر[٢].

٩- «الكنى»، ذكرَه ابنُ خير والذهبي[٣].

١٠- «مسند علي بن أبي طالب» : وهو غير «خصائص علي رضي اللّه عنه» السابق، ورمزُه في (تهذيب الكمال) وملحقاتِه : «عس».

١١- «مسند ابن جريج».

١٢- «مسند حديث الزهري بعِلَلِه والكلامِ عليه».

١٣- «مسند حديث سفيان بن سعيد الثوري».

١٤- «مسند حديث شعبة».

١٥- «مسند حديث الفضيل بن عياض وداود الطائي ومفضل بن مهلهل الضبي».

١٦- «مسند حديث مالك بن أنس»، ورمزُه في (تهذيب الكمال) وملحقاتِه: (كن).

١٧- «مسند حديث يحيى بن سعيد القطان».

ذكرَ هذه المسانيد كلَّها ابنُ خير في (فهرستِه)[٤].

١٨- «معرفة الإخوة والأخوات»[٥].

(١) انظر : (مقدمة السنن الكبرى) (١/ ١٩).

(٢) انظر : (تلخيص الحبير) (١/ ١١٠).

(٣) انظر : (فهرست ابن خير) (ص/ ٢١٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٣٣).

(٤) (ص/ ١٤٥- ١٤٨).

(٥) انظر : (مقدمة ابن الصلاح) (ص/ ٢٧٩).

المبحث الخامس : مكانتُه العلمية، وثناءُ العلماء عليه

● **أولاً : مكانتُه العلمية :**

الإمامُ النسائيُّ من أبرز أئمة عصرِه في الحديثِ وفقهِه، بل صارَ أوحدَ زمانِه لكونِه قد عُمِّرَ طويلاً، فكانت الرحلةُ إليه من الآفاق، كما سبق بيانُه عند استعراض تلاميذِه، وقد برزَ الإمامُ في نواحي عدةٍ أبرزُها :

١- معرفة الحديث وعلومِه :

اتفقَ الجميعُ على أنه إمامٌ من أئمة الحديث؛ فقد بدأ في طلب الحديثِ في صِغَره، وبدأ الرحلةَ إلى خارج بلده وهو في الخامسة عشرة من عمره، ورحلَ إلى الآفاق في طلبه، وسمعَ ودوَّنَ وحفظَ من الأحاديث ما لا يتأتَّى مثلُه إلاّ للأفذاذ، وقد دوَّنَ كثيراً منها في كتبه الكثيرة، وأكبرُها كتابُه «السنن الكبرى»، إضافةً إلى الكتب الكثيرة التي سبق ذكرُها، وكثيرٌ منها لم تُطبع إلى الآن، وهو في هذا المجالِ «أحدُ الأئمة المبرزين، والحفَّاظ المتقِنين، والأعلامِ المشهورين»[١]، و«أحدُ أئمة الدنيا في الحديث»[٢]، بل هو «مقدَّمٌ على كلِّ مَن يُذكَرُ بهذا العلم من أهلِ عصرِه»[٣]، كما ذكرَه الأئمة، وستأتي أقوالُهم قريباً.

٢- معرفتُه بعلم العِلَلِ خاصةً[٤] :

علمُ عِلَلِ الحديث من أعوص علوم الحديث، ولم يَخُضْ غمارَه إلا قلَّةٌ من

---

(١) (تهذيب الكمال) (١/ ٣٢٩).

(٢) (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي (٣/ ١٤).

(٣) قاله الدارقطني، انظر : (معرفة علوم الحديث) للحاكم (ص/ ٨٣).

(٤) انظر : (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ٢١).

الأفذاذ، وهو يقومُ على أسُسٍ ثلاثة: قوةِ الحفظ، وسعةِ الإطلاع، والمعرفة التامة بأحوال الرواة، والإمامُ النسائيُّ له القدحُ المعلَّى في هذه الأمور الثلاثة :

- أمَّا قوة الحفظ : فقد وُصِفَ النسائيُّ بأنه من الحفَّاظ المتقِنين، وأنه من أئمة الدنيا في ذلك، وأنه «لم يكن أحدٌ في رأس الثلاثمائةِ أحفظ منه»[1]، وستأتي أقوال الأئمة في الثناءِ عليه في حفظِه وإتقانِه.
- وأمَّا سعةُ الرواية والإطلاع : فكتابُه «السنن الكبرى» وكذلك «المجتبى» يشهدُ له بذلك، وكذلك كتبُه الأخرى، التي دوَّنَ فيها كمًّا هائلاً من الأحاديث النبوية.
- وأمَّا معرفتُه بالرواةِ وأحوالِهم ومراتبِهم : فهو من أئمة الجرح والتعديل، كما سيأتي بيانه في الفقرة اللاحقة.

ولأجل هذه الأمور : فقد تميَّزَ النسائيُّ بعلم علل الحديث، واهتمَّ به في كتابه «السنن» - كما سيأتي بيانُه في نهاية الباب الثاني - حتى كأنّ كتابَ السنن مؤلَّفٌ في علم العلل.

وقد ألَّف الدكتور عمر إيمان أبو بكر رسالةً علميةً بعنوان : «الأحاديث التي أعلَّها النسائيُّ بالاختلاف على الرواة في كتابه المجتبى جمعاً وتخريجاً ودراسةً»، وهي في ثلاثة مجلدات، ولم تطبع إلى الآن.

وقد سبقَ تقديمُ الدارقطني - وهو أستاذ العِلَل - النسائيَّ على إمامِ الأئمة ابن خزيمة، بل قال : إنني لا أقدِّم عليه أحداً.

٣- علمُ الجرح والتعديل :

الإمامُ النسائيُّ أحدُ أبرز أئمة الجرح والتعديل، ذكرَه العلماءُ فيمَن يُعتمَدُ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣٣).

رفع
المسِتهم
عزالله لطالدين

عليه في الجرح والتعديل، وله كتبٌ في ذلك منها كتابُه «الضعفاء»، وهناك رسالة علميةٌ في الرجال الذين تكلمَ فيهم النسائيُّ بجرحٍ أو تعديل، أَلَّفَها الدكتور قاسم علي سعد[(١)]، وبلغَ عددُهم إلى (٢٦٧٩) رجلاً، وبهذا يُعدُّ النسائيُّ من الأئمة الذين تكلموا في عامَّةِ الرجال، أمثال الإمامَين: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل.

وقد قدَّمَه الأئمةُ في باب العِلل وفي باب الجرح والتعديل على أئمةٍ كبار، أمثال الإمام مسلم، وأبي داود، والترمذي، قال الذهبيُّ: «لم يكن أحدٌ في رأس الثلاثمائةِ أحفظَ من النسائي، وهو أحذقُ بالحديثِ وعلَلِه ورجالِه من مسلم، وأبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاريِّ وأبي زرعة»[(٢)].

٤- فقه الحديث[(٣)]:

الإمامُ النسائيُّ من الأئمة الذين جمعوا بين الحديثِ والفقه، وهو وإن كان جُلُّ اهتمامه منصبًّا على الحديثِ وعلومِه، إلاَّ أنّ ذلك لم يمنعه من العنايةِ بالفقهِ وفروعِه، ولا ريب أنّ الحديثَ ثمرة الحديث التي يجتنيها المحدِّثُ من مرويَّاتِه التي طالَما تعبَ في جمعِها وتمحيصِها، ولذا كان المحدِّثون الكِبار هم الفقهاء، والإمامُ النسائيُّ أحدُهم، ويدلُّ على تمكُّنِه في الفقه أمورٌ منها:

١- شهادةُ أهل العلم له بتقدُّمِه في الفقه، وتفوُّقِه على أقرانِه في ذلك، من ذلك قولُ الدارقطني: «كان أبو عبد الرحمن أفقه مشايخ مصر في عصرِه». وقال أيضاً: «أمّا كلامُ أبي عبد الرحمن على فقه الحديث: فأكثرُ من أن يُذكَرَ في هذا

(١) قدّمَها إلى قسم السنة وعلومِها بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام بالرياض، لنيل درجة الدكتوراه، وهي مطبوعةٌ.

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٣٣).

(٣) انظر: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ٢٤- ٢٥).

الموضع»[١].

٢- كتابُه السنن يدلُّ على مدى تمكُّنِه في الفقه، وذلك من خلال تراجمِه لأبواب الكتاب، مما يدلُّ على قوة استنباطِه للمسائل الفقهيَّةِ من الأحاديث، وطريقتُه في وضع الأبواب شبيهةٌ بطريقة البخاري، وسيأتي استعراضُ شيءٍ من منهجِه في التراجم في الباب الثاني - إن شاء اللّه تعالى -.

٣- كونُه تولّى القضاءَ: وقد تولَّى القضاءَ في حمص كما سبق، كما أنه تولَّى القضاءَ بمصر على قولِ بعضِهم[٢]، ومن المعروف أنه لا يُوَلَّى هذا المنصب إلاّ من كان له حظٌّ كبير في الفقه، مما يدلُّ على تمكُّنِه فيه.

وبعد علمِنا بمكانة النسائيِّ في الحديثِ روايةً ودرايةً، وبمكانتِه في الفقه: لن نستغربَ ما سنسمعُه من الأئمةِ في الثناءِ عليه، فلنستمع إليهم في الفقرة الآتية.

● **ثانياً: ثناءُ العلماء عليه:**

قال ابن منده (ت٣٩٥هـ): «الذين خرّجوا الصّحيح، ومَيّزوا الثّابتَ من المعلول والخطأَ من الصّواب أربعةٌ: البخاريّ، ومسلمٌ، وبعدهما: أبو داود، والنّسائيّ»[٣].

وقال تلميذُه الحافظ أبو علي النّيسابوريّ: (ت٣٤٩هـ): «أخبرنا الإمامُ في

(١) (معرفة علوم الحديث) (ص/ ٨٢).

(٢) استدلُّوا على ذلك بقول الإمام الطبراني - وهو تلميذ النسائي -: «أخبرنا أبو عبد الرحمن النسائي القاضي بمصر» [انظر: المعجم الصغير ١/ ٢٣]، وهذا الاستدلالُ لا يكفي لإثبات المطلوب عندي؛ لأنه كما يحتملُ إخبارَه بكونه قاضياً بمصر: يحتملُ احتمالاً آخر، وهو أن يكون فيه إخباراً من الطبراني بمكان تحديثِ النسائيِّ له، ويكون الطبرانيُّ قد صرَّح بمكان تحديثِه لئلاّ يُتَوَهَّمَ تحديثُه له في «نسا»، والله تعالى أعلم.

(٣) (شروط الأئمة) لابن مندة (ص/ ٤٢)، وانظر: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٣٥).

رفع عبد الرحمن الهاشمي

الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النّسائيّ»(١).

وقال أيضاً : «وكان من أئمة المسلمين»(٢).

وقال الحاكِمُ - وهو تلميذُ أبي علي المذكور - : سمعتُ أبا علي الحافظَ يقول : «رأيتُ من أئمة الحديث أربعةً في وطني وأسفاري؛ اثنان منهم بنيسابور : محمد بن إسحاق، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو عبد الرحمن بمصر، وعبدان بالأهواز»(٣).

وقال الحاكمُ أيضاً : سمعتُ أبا علي الحافظَ غير مرةٍ يذكرُ أربعةً من أئمة المسلمين رآهم، فيبدأ بأبي عبد الرحمن(٤).

وقال الحاكمُ أيضاً : سمعتُ جعفرَ بنَ محمد بن الحارث يقول : سمعتُ مأمونَ المصريَّ(٥) الحافظَ يقول : خرجنا مع أبي عبد الرحمن إلى طرسوس سنةَ الفداء(٦)، فاجتمعَ جماعةٌ من مشايخ الإسلام، واجتمعَ من الحفَّاظِ : عبدُ اللّٰه بن أحمد بن حنبل، ومحمدُ بنُ إبراهيم مُرَبَّع، وأبو الآذان(٧)، وكِيْلَجَة(٨)، وغيرُهم، فتشاوروا مَن ينتَقي لهم على الشيوخ؛ فاجتمعوا على أبي عبد

(١) (تهذيب الكمال) (١/ ٣٣٣).

(٢) (تهذيب الكمال) (١/ ٣٣٣).

(٣) (تهذيب الكمال) (١/ ٣٣٣ - ٣٣٤).

(٤) المصدر السابق (١/ ٣٣٣).

(٥) هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن داود.

(٦) سبقَ التعريف بها عند ذكرِ صفاتِ الإمام النسائيِّ وشمائلِه.

(٧) اسمُه : عمر بن إبراهيم.

(٨) هو محمد بن صالح بن عبد الرحمن البغدادي، أبو بكر الأنماطي، الملقب كيلجة، قال الحافظُ في (التقريب) : «ثقة حافظ»، توفي سنة (٢٧١هـ).

الرحمن النَّسائيِّ فكتبوا كلُّهم بانتخابِه[١].

وقال أبو الحسن الدارقطني (ت٣٨٥هـ) : «أبو عبد الرحمن مقدَّمٌ على كلِّ مَن يُذكَر بهذا العلم مِن أهل عصرِهِ»[٢].

وقال الدارقطنيُّ أيضاً : «كان أبو عبد الرحمن النسائيُّ أفقهَ مشايخ مصر في عصره، وأعرفَهم بالصحيح والسَّقيم من الآثار، وأعلمَهم بالرجال، فلما بلغَ هذا المبلغَ حسدوه فخرجَ إلى الرملة...»[٣].

وقال أيضاً : «كان أبو بكر بنُ الحدَّاد الشافعي كثيرَ الحديث، ولم يُحدِّث عن غيرِ النَّسائي، وقال : رضيتُ به حجَّةً بيني وبين اللّه تعالى»[٤].

وسأَلَه أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السُّلَمي : إذا حدَّثَ محمدُ بنُ إسحاق بن خزيمة وأحمدُ بنُ شعيب النسائيُّ حديثاً مَن تُقَدِّمُ منهما؟ فقال : «النسائيَّ؛ لأنه أسند، على أني لا أقدِّمُ على النسائيِّ أحداً، وإن كان ابنُ خزيمة إماماً ثبتاً معدومَ النظير»[٥].

وقال الحافظُ ابنُ نقطة (ت٦٢٩هـ) : «صاحبُ كتاب «السنن»، حدَّثَ عن خلقٍ كثير، وطافَ البلاد : العراقَ، والحجازَ، والشامَ، ومصرَ، وكان إماماً من أئمة المسلمين»[٦].

---

(١) (تهذيب الكمال) (١/ ٣٣٤).
(٢) (تهذيب الكمال) (١/ ٣٣٤).
(٣) المصدر السابق (١/ ٣٣٨- ٣٣٩).
(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٣٢)، (الوافي بالوفيات) (٦/ ١٤٧)، وانظر كلامَه بطوله في (تهذيب الكمال) (١/ ٣٣٥).
(٥) (تهذيب الكمال) (١/ ٣٣٤- ٣٣٥).
(٦) (تكملة الإكمال) لابن نقطة (برقم/ ٦٣٢٦).

رفع المسهم

وقال الإمامُ الذهبيُّ: «وكانَ مِن بُحورِ العلم، معَ الفهمِ، والإتقانِ، والبَصر، ونَقْدِ الرجال، وحُسنِ التأليف، جالَ في طلبِ العلمِ في خُراسان، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشام، والثغور، ثم استوطنَ مصر، ورَحلَ الحفَّاظُ إليه، ولم يَبقَ له نظيرٌ في هذا الشأن. .»(١).

وقال أيضاً: «ولم يكن أحد في رأس الثّلاثِمائة أحفظَ من النّسائيّ، وهو أحذقُ بالحديثِ وعِلَلِه ورجالِه من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاريِّ وأبي زرعة»(٢).

وقال سبطُ ابن العجمي (ت٨٤١هـ) : «صاحبُ (السنن)، وأحدُ الأئمة المبرزين، والحفَّاظِ الأعلام، طوَّفَ وسمعَ بخراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام، والجزيرة، منت خلقٍ، مشهورُ الترجمة، وأثنى العلماءُ عليه كثيراً، ووثَّقوه، وهو فوق الثقة»(٣).

وقال الحافظُ زينُ الدين أبو الفضل العراقي [أحمد بن الحسين] (ت٨٠٦ هـ) في الثناءِ عليه وعلى سُنَنِه(٤) :

وكلُّهم من رسول اللَّه مشرَبُه ... من مَوْرِدٍ طيِّبٍ صافي الوُرُوْدِ هَنِي
منهم : إمامُ نَسا أحمدُ الثقةُ الـ ... ـجوَّالُ في طلبِ الآثارِ والسُّنَن
أعظِمْ به من تَقيٍّ قانِتٍ وَرِعٍ ... إمامِ صدقٍ على الأخبارِ مؤتَمَنِ
كتابُه «السنَنُ» المشهورُ إنَّ له ... في القلبِ وقفاً على ما صَحَّ من سُنَنِ

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٢٧).
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٣٣).
(٣) (نهاية السول في رواة الستة الأصول) (١/ ١٧٧).
(٤) (بغية الراغب) (ص/ ٦٥).

وكَم له من تصانيفٍ[1] زَكَتْ وسَمَتْ أتى بها باختراعٍ مُبدِعٍ حَسَنِ
كذاكَ «مسنَدُه» أيضاً له وكذا «حديثُ مالك» العاري من الوَهَن
منها «الخصائصُ» فيما خصَّ سيِّدَنا به عليًّا من الألطافِ والسُّنَنِ
وجمعُه لأحاديثِ الإمامِ أبي بكرٍ محمد الزهريِّ ذي اللَّسَنِ
كذا «كتابُ الكُنى» أيضاً له وكذا «تميُّزُه» فهو من تأليفِه الحسنِ

(١) للضرورة الشعرية.

رفع المسهم

الباب الثاني

سنن الإمام النسائي

وفيه فصلان :

الفصل الأول : التعريف بسنن الإمام النسائي.

وفيه سبعةُ مباحث :

المبحث الأول : التعريف بسنن الإمام النسائي.

المبحث الثاني : هل «المجتبى» من تأليف الإمام النسائي أم من تأليف ابن السني؟

المبحث الثالث : رواةُ «سنن الإمام النسائي».

المبحث الرابع : أقسامُ الكتاب، وتبويبُه، وعددُ أحاديثِه، وعددُ الأحاديث التي انتخَبَ «السننَ» منها.

المبحث الخامس : المقارنة بين السنن الصغرى والسنن الكبرى.

المبحث السادس: مكانة «سنن الإمام النسائي»، وثناء العلماء عليه.

المبحث السابع : عنايةُ العلماء بسنن الإمام النسائي.

الفصل الثاني : منهجُ الإمام النسائي في سُنَنِه.

وفيه ثلاثةُ مباحث :

المبحث الأول: منهجُ الإمام النسائيِّ في تراجم الأبواب.

المبحث الثاني : شرطُ الإمام النسائي في سننه.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : بيان شرط الإمام النسائي في سننِه.

المطلب الثاني : درجاتُ أحاديث سنن الإمام النسائي.

المبحث الثالث : الصناعةُ الحديثيّةُ في سنن الإمام النسائي

وفيه خمسةُ مطالب :

المطلب الأول : الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد.

المطلب الثاني : الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن.

المطلب الثالث : علم العلل.

المطلب الرابع : العُلوُّ والنزولُ في «سنن الإمام النسائي».

المطلب الخامس : المصطلَحات التي استخدَمَها النَّسائيُّ في «المجتبى».

رفع
المسهم
عبدالله الدايم

الفصل الأول

التعريف بسنن الإمام النسائي

وفيه خمسةُ مباحث :

المبحث الأول

التعريف بسنن الإمام النسائي

● **أولًا : اسم الكتاب:**

اشتُهِرَ سننُ النسائي بثلاثة أسماء :

❑ **الأول : «المجتَبى» :**

وقد سُمِّي بـ «المجتبى» - بالباء -؛ لأنّ النسائيَّ - كما قيل - اصطفاه وانتقاه من السّنن الكبرى، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ﴾(١) .

وقد ذكرَ الدكتور عمر إيمان أبو بكر أنّ هذه التسميةَ من المؤلِّفِ نفسِه، واستدلَّ بما جاءَ في كتاب القَسامة من «المجتبى» : «باب ما جاءَ في كتاب القصاصِ من المجتَبى مما ليس في السنن : تأويلُ قولِ اللّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾(٢)»(٣) .

(١) سورة (القلم)، الآية (٥٠).
(٢) سورة (النساء)، الآية (٩٣).
(٣) (سنن النسائي) (٨/ ٦٢).

قال : «وهذا صريحٌ في أنّ تسميةَ الكتاب بالمجتبى من النسائيِّ - رحمه اللّه تعالى -، ومما يؤيدُ ذلك أنّ البابَ المشار إليه ليس له ذكرٌ في الكبرى»(١).

قلت : إن ثبتَ أنّ ما وردَ في المطبوع من قوله : «من المجتبى مما ليس في السنن» من كلام النسائي : فهذا نصٌّ من المؤلِّفِ في هذه التسمية، كما ذكرَها الدكتور عمر، ولكن التأكُّدُ من ذلك يحتاجُ إلى أدلةٍ أخرى، فقد تكون هذه الزيادةُ من بعض الرواة، وقد ذكرَ الدكتورُ نفسُه أنه جاءَ في النسخة الهندية : «كتاب الحيض والاستحاضة من المجتبى»، وهذه العبارة لا توجدُ في النسخ المطبوعة الأخرى(٢)، واللّه تعالى أعلم.

وسواءٌ ثبتت العبارةُ المذكورة من المؤلِّفِ أم لم تثبت : فإنّ السننَ معروفٌ بهذه التسمية، ومما يدلُّ على صحة هذه التسمية : ما جاءَ في غلاف كثيرٍ من النسخ الخطيةِ للسنن من تسميتِه بـ«كتاب الجتبى للإمام النسائي»، وبهذا الاسم سمَّاه عددٌ من الأئمة والعلماء، كأبي علي الغساني، وابن الأثير، والذهبي، وغيرهم(٣).

❑ **الثاني : «السنن الصغرى» :**

ويُسمّى «السّنن الصغرى»؛ تمييزاً له عن السّنن الكبرى، وقد سمّاه به عددٌ من العلماء، منهم السيوطي، وابن العماد، وغيرهما(٤).

---

(١) (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ٤٢).

(٢) انظر : (سنن النسائي) (١/ ١٨٠).

(٣) انظر : (فهرست ابن خير) (ص/ ١١٢)، (جامع الأصول) لابن الأثير (١/ ١١٧)، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٠١)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٣١) - كلاهما للذهبي -.

(٤) انظر : (حسن المحاضرة) للسيوطي (ص/ ٣٤٩)، (شذرات الذهب) (١/ ٢٤٠)، (الرسالة المستطرفة) (ص/ ١٢)، (معجم المؤلفين) (١/ ١٥١).

رفع
المسيّ هم
عبد الله لم يلد

❑ **الثالث : «سنن النسائي» :**

وهذه التسميةُ هي المعروفةُ بعد شيوع النسخ المطبوعة، والتي أثبتت عليه هذا العنوان، وهذه التسميةُ مأخوذةٌ من موضوع الكتاب، حيث إنه من كتب السُّنَن التي تُورِدُ أحاديثَ الأحكام، وكذلك مأخوذةٌ من اسم المؤلِّف، وهذه التسميةُ صحيحةٌ أيضاً.

تنبـيه :

أَطلق على سنن النسائيِّ اسمَ «الصحيح» كلٌّ مِن: ابن منده، وابن السّكن، وأبي علي النّيسابوريّ، والدّارقطنيّ، وابن عديّ، والخطيب البغدادي، والذهبي(١).

وفي إطلاق الصحة على سنن النسائيِّ نظر، حتى وإن أرادوا المجتبى؛ لأنه رَحِمَهُ اللَّهُ تكلمَ على كثيرٍ من الأحاديث في كتابه، وبيَّنَ عِلَلَها، وبيَّنَ ضعفَ كثيرٍ منها بنفسِه، فلا تصحُّ دعوى كون سُنَنِه صحيحاً، إلاّ أن يؤوَّلَ كلامُهم بأنّ مقصودَهم مِن هذه التّسمية: تَحرِّي الإمام النّسائيّ وشدّة شرطه إذا قُورِن بشرط غيره مِن أصحاب السّنن، وأنهم أرادوا أنّ سنن النسائي تضمنت مقداراً كبيراً من الأحاديث الصحيحة، أمّا الأحاديثُ الضعيفةُ فيها فهي قليلةٌ جدا بالمقارنة مع الأحاديث الصحيحة، فحكموا عليها حسب الأغلب(٢).

---

(١) انظر : (مقدمة ابن الصلاح) (ص/ ٤٠)، (الكاشف) للذهبي (ص/ ١٩٥) - ترجمة النسائي-، (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/ ٤٨١)، (القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر) (ص/ ٥٠- ٥٤).

(٢) انظر : (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/ ٤٨٩)، (مناهج المحدثين) (ص/ ٢٥٢، ٢٥٨- ٢٥٩).

● **ثانياً : ما المرادُ بـ«سنن النسائيِّ» عند الإطلاق[١]؟**

عرَّفَ غيرُ واحدٍ من أهل العلم الإمامَ النسائيَّ بأنه «صاحبُ السنن»، ولكن لم يبيِّنوا مرادَهم بذلك، مع علمِهم بأنَّ له كتابَين بهذا الاسم، ومنهم :

أبو يعلى الخليلي حيث قال : «وكتابُه في السنن مرضي»[٢].

وقال السمعاني : «صاحبُ كتاب السنن»[٣].

وقال المزي : «صاحبُ كتاب السنن وغيرِها من المصنَّفاتِ المشهورة»[٤].

وقال السخاوي : «الكتابُ الحسن الواضح الجلي الملَقَّب بالسنن للنسائي»[٥].

وغيرهم من العلماء، وهم كثر[٦].

هكذا أطلقَ هؤلاء الأعلام لفظَ «السنن» دون تحديدِ مرادِهم بالسنن؛ هل هي الصغرى أم الكبرى؟

وقد اختلف الناسُ في مرادِهم بالسنن على قولين :

القول الأول : إنّ مرادَهم بالسنن هو الكبرى.

قال صاحبُ عون المعبود في خاتمتِه : «ثم اعلم أنّ قولَ المنذريِّ في مختَصَرِه وقولَ المزيِّ في الأطراف : «الحديث أخرجه النسائيُّ» فالمرادُ به

---

(١) انظر : (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ٥٠ - ٥٤).

(٢) (الإرشاد) لأبي يعلى الخليلي (١/ ٤٣٦).

(٣) (الأنساب) للسمعاني (٥/ ٤٨٤).

(٤) (تهذيب الكمال) (١/ ٣٢٨).

(٥) (بُغية الراغب المتَمَنِّي في ختم النسائيِّ روايةِ ابنِ السنِّي) (ص/ ٢٤).

(٦) انظر - مثلاً - : كلامَ الحفاظ : ابن نقطة في (تكملة الإكمال) (رقم/ ٦٣٢٦)، وابن حجر في (تهذيب التهذيب) (١/ ٣٢)، وتقي الدين الفاسي في (العقد الثمين) (٣/ ٤٥)، وابن تغري بردي في (النجوم الزاهرة) (٣/ ١٨٨)، وغيرهم.

رفع
المسهم
عبد الله بن الدين

«السنن الكبرى» للسنائي، وليس المراد به «السنن الصغرى»، التي هي مروَّجٌ الآن في أقطار الأرض.. وهذه السننُ الصغرى المروّجة مختَصَرَةٌ من السنن الكبرى، وهي لا توجد إلاَّ قليلاً، فالحديثُ الذي قال فيه المنذريُّ والمزيُّ: أخرجَه النسائي، وما وجدتَه في السنن الصغرى: فاعلَم أنه في السنن الكبرى..»[١].

وقال الدكتور عمر إيمان مرجِّحاً هذا الجانب: «ويتبادرُ إلى ذهني أنّ مرادَهم بذلك السننُ الكبرى؛ لأنها أصل التأليف، ومادةُ المجتبى وهي المشهورة عنه؛ فقد رواها عنه عشراتٌ من العلماء في حياته، وكُتِبَ لها الانتشارُ في المغرب والمشرق، بخلاف الصغرى؛ فإنها أُلِّفت في آخر حياته، ولم يَروِ عنه إلاّ ابنُ السني»[٢].

القول الثاني: إذا أطلِقَ «سنن النسائي» فالمرادُ به الصغرى، ومن هؤلاء العلماء:

١- تاجُ الدين السبكي، قال: «سنن النسائي التي هي إحدى الكتب الستة: هو الصغرى لا الكبرى، وهي التي يخرجون عليها الرجال، ويعملون الأطراف»[٣].

٢- السيوطي، قال: «له من المصنَّفات: السنن الكبرى، والصغرى، وهي إحدى الكتب الستة»[٤].

٣- أبو الطيب صديق حسن خان، قال: «وإذا أطلَقَ أهلُ الحديث على أنّ النسائيَّ روى حديثاً: فإنما يريدون المجتبى، لا السنن الكبرى، وهي إحدى

(١) (عون المعبود) (١٤/ ١٦٧).
(٢) (الإمام النسائيُّ وكتابُه المجتبى) (ص/ ٥١- ٥٢).
(٣) نقله عنه السيوطيُّ في مقدمة (زهر الربي) (١/ ٥).
(٤) (حسن المحاضرة) (ص/ ٣٥٠).

رفع
المسلم
عبد الله بن محمد

الكتب الستة»[١].

٤- الكتَّاني، قال: «والمراد بها [أي: السنن]: الصغرى، فهي المعدودةُ من الأمهات، وهي التي خرّج عليها الأطراف والرجال دون الكبرى، خلافاً لمن قال: إنها [أي: الكبرى] المرادة منه»[٢].

٥- ويمكن إدراجُ ابن الأثير في هذه المجموعة؛ حيث إنه حين جمع الأصولَ الستةَ لم يُدخِل فيها إلا المجتبى.

وما ذكروه هنا من أنّ الصغرى هي التي خُرِّجَت عليها الرجال والأطراف: لا يصح؛ لأنّ أولَ من عمل الأطرافَ للسنن الأربعة هو ابنُ عساكر الدمشقي، وقد أدخلَ في أطرافه الكبرى والصغرى، بدليل أن المزيَّ يستدركُ عليه بعضَ الأحاديث في الكبرى، وخاصةً برواية حمزة الكناني، ثم تبعَه الإمامُ المزيُّ في كتابه (تحفة الأشراف)، فأدخلَ فيه الصغرى والكبرى.

كما أنّ الأئمة الذين ألَّفوا في رجال الأئمة الستة: ذكروا فيها جميعَ رجال السنن - الصغرى والكبرى - بلا خلاف، وقد تفرَّدَ النسائيُّ في الكبرى عن (١١٢) شيخاً من شيوخه، ليست لهم رواية في الصغرى، وكلهم مذكورون في (تهذيب الكمالِ) وفروعِه.

أمّا صنيعُ ابن الأثير: فلأنه لم يقع له سماعٌ بالكبرى، كما لم يقع للإمام الذهبيِّ سماعٌ بها، وإلاّ لأدخلَها في كتابه، كما فعلَه غيرُه، واللَّه تعالى أعلم[٣].

فلا يصحُّ - بناءً على هذه الحجة - أن يُقال: إنّ المراد بالسنن عند الإطلاق

---

(١) (الحطة في ذكر الصحاح الستة) (ص/٣٩٦).
(٢) (الرسالة المستطرفة) (ص/١٢).
(٣) انظر: (مقدمة السنن الكبرى) للشيخ عبد الصمد شرف الدين (١/ ٢٠).

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

هي الصغرى دون الكبرى.

والراجحُ في هذه المسألة - واللَّه تعالى - : عدمُ القطع في المسألة؛ لأنّ إطلاق السنن وإرادةَ أحدِهما أمرٌ نسبي، فقد يَشتهر عند قومٍ أحدُ الكتابَين فيريدُه به عند الإطلاق، ولا يكون الأمرُ كذلك عند آخرين.

ويبدو لي أنّ الكبرى هي المشهورةُ عند المتقدِّمين، بدليل كثرة رواياتِها، وأمَّا عند المتأخرين فالمشهور عندهم هي الصغرى، لانتشارِها عندهم، وأمَّا في عصر الطباعة : فالمعروف بسنن النسائي هو المجتبى، وأمَّا الكبرى : فلا تكادُ تُذكَر إلا مقرونةً بالكبرى، وعزَّزَ هذا التوجُّهَ كونُها تُطبَع بهذا الاسم (السنن الكبرى).

وهذا هو الذي نَهَجتُه في المدخل، فإذا أطلقتُ فالمرادُ به المجتبى، ولا أذكرُ الكبرى إلا مقيَّداً.

المبحث الثاني

هل «المجتبى» من تأليف الإمام النسائي أم من تأليف ابن السني؟

اختلفوا في هذه المسألة على قولين مشهورَين :

القول الأول: إن الذي أَلَّفَ هذا المجتبى هو ابنُ السني، الراوي لها، حيث اجتباه من (السنن الكبرى) للنسائي، فالأصحُّ نسبتها إلى ابن السّنّي دون النسائي.

وبه يقول: الذّهبي (ت٧٤٨هـ)، وتبعَه على ذلك تاجُ الدين ابن السبكي (ت٧٧١هـ)[١]، وابنُ ناصر الدّين الدّمشقي (ت٨٢٤هـ) [٢]، قال الذّهبيُّ : «والذي وقع لنا من سُنَنه هو الكتاب المجتبى مِن انتخاب أبي بكر بن السّنيّ»[٣].

وقال أيضاً - ردًّا على ابن الأثير، الذي ذكرَ أنّ المجتبى من اجتباء النسائيِّ نفسِه - قال : «قلت: هذا لم يصح، بل المجتبى اختيارُ ابن السني»[٤].

القول الثاني: إن المجتبى من تأليف الإمام النسائيِّ نفسِه.

والقائلون بهذا القول انقسموا على قسمين :

القسم الأول ـ وهم الجماهير ـ : أن المجتَبى منتخَبٌ من (السنن الكبرى)،

(١) قال في ترجمة ابن السني : «. . .صنف في القناعة، وفي عمل اليوم والليلة، واختصرَ سننَ النسائي ». (طبقات الشافعية) (٣/ ٩٦).

(٢) نقل عنه ابنُ العماد في (شذرات الذهب) (٣/ ٥٠).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٣٣).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٣١).

انتخبَه الإمامُ النسائيُّ بنفسه، وهو رأي أكثر علماء الحديث، ومنهم الحفّاظ: ابنُ الأثير، وابنُ كثير، والعراقيّ، والسّخاوي، وغيرُهم.

وعمدتُهم في دعوى كونه منتخَباً من (السنن الكبرى) هو ما نقلَه ابنُ خير الإشبيلي (ت٥٧٥هـ) بسندِه عن أبي محمد بن يربوع قال: قال لي أبو علي الغساني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كتابُ الإيمان والصلح ليسَا من المصنَّف، إنما هما من المجتبى له - بالباء - في السنن المسندة، لأبي عبد الرحمن النسائي، اختصره من كتابه الكبير المصنَّف، وذلك أنّ بعضَ الأمراء سأله عن كتابه في السنن: أكلُّه صحيح؟ فقال: لا، قال: فاكتُبْ لنا الصحيحَ منه مجرَّداً، فصنعَ (المجتبى)، فهو المجتَبى من السنن، تركَ كلَّ حديثٍ أوردَه في السنن، مما تُكُلِّمَ في إسنادِه بالتعليل»[1].

وممن أوردَ هذه القصةَ واعتمدَها: ابنُ الأثير في مقدمة (جامع الأصول)[2].

القسم الثاني: إنّ (المجتبى) ليس منتَخَباً من (السنن الكبرى)، وإنما هو روايةٌ من روايات (سنن النسائي) - الذي يشمل الصغرى والكبرى -، انفردَ بها ابنُ السني، فكما أنّ رواياتِ (السنن الكبرى) بينها من الاختلاف ما هو معروف: فليس من المستبعَدِ أن تكون روايةُ ابن السني تختلفُ عما عُرِف بالسنن الكبرى بهذا الاختلاف الذي هي عليه. ولكونها أنقص من الروايات الأخرى: اشتُهِرت بالسنن المجتبى، أو كان اشتهارُها بالمجتبى اعتماداً على قصة الأمير السابقة، وأنّ النسائيَّ انتخبها من (السنن الكبرى).

فليس (السننُ الصغرى) ملخَّصاً من (السنن الكبرى)، كما هو معروف،

---

(١) (فهرست ابن خير الإشبيلي) (ص/١١٦).

(٢) (١/١١٦).

وإنما هو روايةٌ من روايات سنن النسائي، يتضمَّنُ هذا العددَ من الأحاديث.

وهذا القولُ جنحَ إليه الشيخ الدكتور سعد بن عبد اللّه الحميِّد، ونصرَه بأدلةٍ لا تخلو من الوجاهة والقوة، قال - بعد عرض الاختلاف بين روايات السنن - :

«فإذا كان الأمر هكذا، فليس ببعيد إذاً أن يكون ابنُ السني رَحِمَهُ اللَّهُ روى السننَ عن النسائي في هذه الرواية، وهذه روايةٌ تضمَّنَت أحاديثَ معيَّنَة، وتركت أحاديثَ أو كتباً معينةً قد يكون ابنُ السني لم يسمعها، وقد يكون هو الذي اجتباها واختصرَها عمداً كما يقول الذهبي»[1].

❑ ويُعزِّزُ الشيخُ رأيَه بأدلةٍ عديدةٍ منها :

١- أنّ القطعَ بأنّ النسائيَّ اجتباه من السنن الكبرى لا يخلو من التكلُّف، وهو مبنيٌّ على روايةٍ لا تثبت، وهي قصةُ طلب الأميرِ من النسائيِّ أن يجتبي له ما صحَّ من الأحاديث فقط، وتلك حكايةٌ لا تثبتُ لانقطاعِها.

٢- مما يدلُّ على ضعف هذا القول : أن هذا الاجتباء والاختصارَ الوارد في السنن الصغرى : نجد أنه على غير قاعدة وبلا رابط.

قال : وإنما أقول : لا يستند على قاعدة، وليس بين ذلك الانتقاء والأبواب التي تركها رابط؛ لأننا نجد كتباً كثيرة بأكملها لا توجد في المجتبى إطلاقاً.

ومما يدلُّ على أنّ الاجتباءَ المزعومَ ليس مبنياً على قواعد معيَّنة :

أ- عدم إيراد النسائيِّ في المجتبى أبواباً - بل كتباً - كثيرة تشتملُ على كثيرٍ من الأحاديث الصحيحة المخرَّجة في الصحيحَين، ففي الكبرى واحدٌ وعشرون كتاباً لم تَرِد في المجتبى، ككتاب التفسير، والاعتكاف، والعتق، وإحياء

---

(١) (مناهج المحدثين) للشيخ سعد الحميد (ص/ ٢٥٤).

الموات، والعاريَّة والوديعة، وغيرِها، فإذا كان المقصودُ انتقاءَ الصحيح : فلماذا يُهمِلُ النسائيُّ هذه الأحاديث الصحيحة؟ بل لماذا يُهمل هذه الكتبَ بأكملها ؟!

بل حتى كتاب فضائل القرآن، وكتاب فضائل الصحابة، وكتاب خصائص علي، وكتاب الطب، وغير ذلك من الكتب الكثيرة كلها لم تَرِدْ في هذا المجتَبَى، فلماذا يتركها النسائيُّ مع أنَّ فيها جملة من الأحاديث المخرجة في الصحيحين ؟

ب - كما أن هذه الكتب التي توجد في المجتبى - يعني توجد في المجتبى وتوجد في السنن الكبرى - نجد في الكبرى أحاديثَ صحيحةً هي محذوفة من الصغرى، فإذا كان النسائيُّ أراد اختصارَ هذه السنن الكبرى لتكون صحيحة: فلماذا أهمل هذه الأحاديث المذكورة في الكبرى؟! ولماذا أتى بأحاديث ضعيفة؟!.

هذا عكس ما يُفهم من تلك الحكاية تماماً؛ لأن هذا لا يدل على أن النسائيَّ أراد اختيارَ الحديث الصحيح، وجعله في هذا الكتاب.

ج - كما أننا نجد في هذه السنن الصغرى المسماة بالمجتبى كتباً بأكملها ليست في الكبرى، منها كتاب الصلح، وكتاب الإيمان وشرائعه، فهذان الكتابان لا يوجدان في الكبرى، وهذا يدل على أن السنن الصغرى هذه - المسماة بالمجتبى - روايةُ من الروايات، فكما أن روايةَ ابن الأحمر فيها ما ليس في رواية ابنِ سيار، وفيها ما ليس في رواية ابن المهندس إلى غير ذلك من الروايات : كذلك أيضاً في رواية ابن السني أحاديثُ وكتبٌ لا توجد في الروايات الأخرى، فيمكن أن تُضَمَّ هذه الروايات بعضها مع بعض لتُشَكِّلَ مقداراً كبيراً يسمى (السنن الكبرى للنسائي)، سواء أكان من رواية ابن السني أو من رواية غير ابن السني.

أما أن يقال : إن رواية ابن السني وحدها هي التي اختارها النسائي؛ فهذا

خطأ، وإنما هذه رواية من جملة الروايات.

د ـ كما أن هذه السنن الصغرى - المسماة بالمجتبى - فيها أحاديث وألفاظٌ زائدة في الإسناد أو في المتن، وهي ليست في الكبرى، وكذلك فيها زيادة في بعض التراجم والأبواب والاستنباطات التي ليست في الكبرى.

فمثلاً: في كتاب الطهارة زاد في الصغرى باباً ليس موجوداً في الكبرى، وهو باب النهي عن استقبال القبلة عند الحاجة(١).

٣- ومن أقوى ما يدلُّ على ضعف القولِ بهذا الاختصار والاجتباء: أنه لو كانت حكايةُ الأمير السابقة صحيحة: لَلَزِمَ أن يُجَرِّدَ المجتبى من جميع الأحاديث الضعيفة، وهذا خلاف الواقع؛ لأننا نجد في السنن الصغرى أحاديثَ كثيرة ضعيفة، بل ضعيفة جداً، بل يضعفها النسائي نفسُه.

كما أن النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أنه ممن عرف بتشدُّدِه في الرجال، إلا أننا نجده يخرج أحاديث رواة حكمَ عليهم هو بأنهم متروكون(٢)، والمتروكُ حديثُه ضعيفٌ جداً.

فمثلاً: أيوب بن سويد الرملي؛ قال عنه السنائي: «متروك الحديث»، ومع ذلك أخرج حديثه(٣).

وكذلك سليمان بن أرقم، وهو راو معروف بأنه متروك الحديث، بل حكم عليه النسائي بأنه «متروك الحديث».

---

(١) انظر: (سنن النسائي) (١/ ٢٠).

(٢) من الكتب المؤلفة حول سنن النسائي كتابُ «الرواة الذين ترجم لهم النسائيُّ في كتابه «الضعفاء والمتروكين وأخرج لهم في سننه، جمع ودراسة» الدكتور عواد الخلف.

(٣) انظر: (سنن النسائي) (٣/ ١١٦).

وكذلك إسماعيل بن مسلم، قال عنه النسائي : «متروك الحديث»(١).

وكذلك إسماعيل بن مسلم، قال عنه النسائي : «متروك الحديث»(٢).

وكذلك عبد اللَّه بن جعفر الذي هو والد عليّ بن المديني، قال عنه النسائيُّ: «متروك الحديث»(٣).

كما أن هناك بعض الرواة الذين أخرج لهم، وهو لا يعرفهم؛ أي أنهم مجهولون عنده، مثل : أبي ميمون، قال عنه : «لا أعرفه»(٤).

ومثل : قرصافة - امرأة - قال : «لا ندري من هي؟» (٥).

وهناك راو اسمه مصعب بن شيبة قال عنه النسائي : «منكر الحديث»(٦).

وكل هذا من القوادح فيما ذُكِر من أنَّ النسائيَّ اختار الصحيحَ فقط.

وسيأتي مزيدُ بيانٍ لهذه المسألةِ في المبحث الرابع من هذا الفصل - إن شاء اللَّه تعالى -.

والخلاصة:

أنّ المجتبى ليس مختصراً من (السنن الكبرى)، كما اشتُهِرَ، وإنما هو رواية من روايات (سنن النسائي)، يختلفُ في حجمه ومادتِه عن بقية روايات الكتاب، كما يوجد من الاختلاف بين الروايات الأخرى، وكما يوجد من الاختلاف بين

(١) انظر : (سنن النسائي) (٧/ ٢٧، ٨/ ٥٩).
(٢) انظر : (سنن النسائي) (٥/ ١٥٠).
(٣) انظر : (سنن النسائي) (٣/ ٦١).
(٤) انظر : (سنن النسائي) (٨/ ٨٨).
(٥) انظر : (سنن النسائي) (٨/ ٣٢٠).
(٦) انظر : (سنن النسائي) (٨/ ١٢٨).

رفع
المسـ هم
عبدالله الهادي

روايات الكتب التي رُوِيَت برواياتٍ عديدة، كما هو الحالُ في سنن أبي داود، وفي موطأ الإمام مالك، فمَن يُقارن بين رواية محمد بن الحسن الشيباني وروايةِ القعنبي أو الليثيِّ أو الزبيريِّ : يجد فروقاً شاسعةً بينها في عدد الأحاديث.

الترجيح

أضعفُ الأقوال في هذه المسألةِ هو قولُ مَن ذهبَ إلى أنّ (المجتبى) من تأليف ابن السني، فهذا القولُ مردودٌ، والإمامُ الذهبيُّ لم يقدِّم دليلاً على قوله، لا نقلاً ولا استنباطاً، وإن كان هو من الأعلام، لكنه خولف، والوهمُ لا يخلصُ منه إنسان.

ومن الأدلةِ أيضاً على أنّ المجتبى للنسائيِّ نفسِه وليس لابن السني :

١- وجودُ نسخٍ خطيةٍ قديمة تفيد بأن السنن الصغرى من تأليف النسائي، وأن ابن السني مجرد راوٍ لها عن النسائي[١].

٢- كما أنَّ ابنَ الأثير عندما ضمَّ المجتبى إلى (جامع الأصول) ساقه بإسناده إلى النسائي من طريق ابن السني، ففيه نصٌّ واضحٌ على أنها من تأليف النسائي، ولو كانت من تأليف ابن السني لنصَّ عليه ابنُ الأثير، ولاكتفى بالإسناد إلى ابن السنيِّ فقط.

٤- أنّ ابن السّنّيَّ ذاتَه نصَّ على أنه سمع المجتبى من النسائي في مواضع من الكتاب، ومن ذلك:

أ- قولُه في أول كتاب الإيمان وشرائعِه، في باب ذكر أفضل الأعمال : «حدثنا أبو عبد الرحمن أحمدُ بنُ شعيب من لفظه»[٢].

---

(١) انظر التفصيل في (مقدمة الدكتور فاروق حمادة لكتاب عمل اليوم والليلة) (ص/ ٧٠- ٧١)، وانظر صورَ بعض المخطوطات القديمة في آخر هذه الرسالة.

(٢) (سنن النسائي) (٨/ ٩٣ح/ ٤٩٨٥).

وهذا من أقوى الأدلة؛ وذلك لأنّ (كتاب الإيمان وشرائعه) من الكتب التي انفردَت بها المجتبى عن الكبرى، فكونُه يقولُ فيه : سمعتُ من لفظ النسائي : لا يحتملُ إلا أن يكون من عمل النسائي.

ب - ومن ذلك أيضاً ما وردَ في أول كتاب الصيد والذبائح : «أخبرنا الإمامُ أبو عبد الرحمن النسائيُّ بمصر قراءةً عليه وأنا أسمع، عن سويد بن نصر...»[١].

٥- إنّ كلَّ مَن وقعَ له سماعٌ بالمجتبى انتهى بهم الإسنادُ إلى الإمام النسائي، وذلك دليلٌ على أنّ صاحبَ الكتاب هو النسائيُّ، وإلاّ لتوقَّفَ إسنادُهم عند ابن السني إن كان هو المختصِر لها، ومنهم - على سبيل المثال - : ابنُ الأثير، فقد قال في مقدمة (جامع الأصول) : «وأمَّا كتابُ النسائي : فأخبرنا بجميعِه... إلى أن قال : أخبرنا الإمامُ أبو بكر محمدُ بنُ إسحاق بنُ السني قراءةً عليه في دارِه بالدينوَر، في جمادى الأولى، من سنة ثلاثٍ وستين وثلاثمائة، حدثنا الإمامُ الحافظُ أبو عبد الرحمن أحمدُ بنُ شعيب النسائيُّ بكتاب السننِ جميعِه...»[٢].

٦- ومن الأدلة أيضاً : أنّ في المجتبى أحاديث ليست في الكبرى، فإن كان ابنُ السني هو المختصِر لها : فمن أين له هذه الزيادات الكثيرة؟ فإن كان النسائيُّ هو الذي حدَّثَه خارج سننه الكبرى : فيجبُ عليه - والحالةُ هذه - أن يذكرَ اسمَ النسائيِّ في كل حديثٍ زائدٍ ليكون الإسناد به متصلاً، ثم كان لزاماً عليه أن يبيِّنَ ذلك في مقدمة الكتاب.

وإن كان الذي حدَّثَه غيرُ النسائي، وزادَ ابنُ السني هذه الأحاديثَ من عنده:

---

(١) (سنن النسائي) (٧/ ١٧٩ح/ ٤٢٦٣).
(٢) (جامع الأصول) (١/ ١٢١- ١٢٢).

فهذه فيه تهمة لابن السنيِّ بوضع أحاديث في الكتاب، وهذا بلا شك مما لا يُتصَوَّرُ وقوعُه من الإمام ابنِ السنيِّ المتفقِ على عدالتِه وإمامتِه.

وبمجموع ما سبقَ يمكن القطع بأنّ المجتبى للنسائيِّ، وليس لابن السنيِّ[(١)]، فالراجحُ هو القولُ الثاني في الجملة، وهو أنّ المجتبى للإمام النسائيِّ.

أمّا اختلافُ أصحاب القول الثاني في أن المجتبى هل هو منتخَبٌ من السنن الكبرى أو هو رواية من روايات السنن : فالمعروفُ عند العلماء قديماً وحديثاً هو قولُ القسم الأول، وهو أنّه منتَخبٌ من السنن الكبرى، قال ابنُ كثير في ترجمة النسائيِّ: «وقد جمع السّنن الكبير، وانتخبَ ما هو أقلّ حجماً منه بمرّات، وقد وقع لي سماعُ كلٍّ منهما»[(٢)].

وأصحابُ هذا القول يعتمدون على الحكاية السابقة، من أن الأمير طلبَ من النسائيِّ تجريدَ الصحيح من الأحاديث، وأنّ النسائيَّ اختصرَه من الكبرى استجابةً لهذا الطلب.

ولكنّ هذا القول لا يخلو من إشكالاتٍ عويصةٍ منها : أنّ واقع الكتاب - المجتبى - يخالفُ ما ذُكِر في القصة، ففيه من الأحاديث الضعيفةِ الشيء الكثير، فلا يصحُّ القولُ بالتجريد المذكور، كما أنّ الحكاية لا تثبت بسندٍ متصل، إلى غير ذلك من الأمور التي تقدحُ في هذا الدعوى.

ولذلك مالَ عددٌ من الباحثين الذين يؤيدون كونَه منتخَباً من السنن الكبرى، وأنَّ المنتخِبَ هو النسائيُّ نفسُه، مالوا إلى أنّ انتخابَه للمجتبى ليس على أساس

---

(١) وللإطلاع على أدلة أخرى أيضاً في الموضوع انظر : (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ٤٦).
(٢) (البداية والنهاية) لابن كثير (١٤/ ٧٩٣).
(٣) انظر التفصيل في : (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ٧١- ٧٥)، وهو بحثٌ مهم.

رفع
المسهم

انتقاء الصحيح أو الأصح[١].

وأمّا ما ذهبَ إليه الشيخ الدكتور سعد الحميد من أنه روايةٌ من روايات «سنن النسائي» - الذي يشملُ سننَه الكبرى أيضاً برواياتِها المختلفة المعروفة -، وليس منتَخَباً من الكبرى : فهذا الرأيُ وجيهٌ أيضاً، ولا يصطدمُ بشيءٍ من المسلَّمات سوى شهرةِ كونِ المجتَبى منتَخَباً من السنن الكبرى، وهذه الشهرةُ مما لا يُعبأ بها بعد انهيارِ بعض ما تستندُ إليه من الأدلة، واللّه تعالى أعلم.

رفع
المسـاهم
غفرالله له ولوالديه

المبحث الثالث : رواةُ «سنن الإمام النسائي»

❑ أولًا : رواية «المجتبى» :

لم يَروِ «سننَ الإمام النسائي - المجتبى» إلاّ راوٍ واحد، وهو ابنُ السُّنِّي، وقد انفردَ برواية المجتبى، وقد يكون هذا من الأسباب التي حملَت البعضَ على زعمِ كونِه هو الذي اختصَرَه من «السنن الكبرى»، وليس الأمرُ كذلك، كما سبق.

وابنُ السنيِّ هو الحافظُ الثقةُ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ إسحاق بن إبراهيم، أبو بكر الدينوري، مولى جعفر بن أبي طالب الهاشمي مولاهم، المعروف بابن السني روى عن النسائي كثيراً، وعن أبي خليفة الجمحي وخلقٍ كثير، وعنه أحمدُ بنُ الحسين الكسار، وأحمدُ بنُ عبدالله البغوي، ويحيى بن صاعد في آخرين، وحدَّثَ بالسنن عنه أبو نصر الكسار.

قال أبو يعلى عنه : «حافظ ثقة عارف، صاحب تصانيف في الأبواب، له في فقه الشافعي معرفة وعلم»، وقال الحافظُ عبدُ الغني : كان حمزة الكناني يُرفَع بابن السني، قال الذهبي : حافظ ثقة توفي في يوم الأربعاء العاشر من شوال سنة (٣٦٤هـ)[١].

وكان سماعُه من النسائيِّ بمصر سنة اثنتين وثلاثمائة، صرَّح بذلك أبو بكر بن نقطة في ترجمة ابن السني، وعنه نقله السخاوي وارتضاه[٢].

قال الدكتور عمر أبو بكر - بعد ذكرِه لتاريخ سماع ابن السني - : «وهذا عندي هو السِّرُّ في تفرُّدِ ابنِ السنِّيِّ برواية المجتبى عن النسائي، حتى ظنَّ بعضُ

(١) انظر : (الإرشاد في معرفة علماء الحديث) للخليلي (٢/ ١٦٩)، (التقييد) لابن نقطة (١/ ١٩٤- ١٩٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ٢٥٥).

(٢) انظر : (التقييد) (١/ ١٩٤)، (بغية الراغب) (ص/ ٥٢).

العلماء أنه المختصر، وذلك أن النسائيَّ اجتباه من الكبرى قبيل خروجه من مصر، فلم يتمكن من السماع منه إلاّ ابنُ السنيِّ لقربِه وملازمته له، وقد توفي النسائيُّ عقب خروجه من مصر في بداية سنة (٣٠٣)...»[١].

وقد تفرد بالمجتبى عن النسائيِّ ابنُ السني، وتفرَّدَ بها عنه أبو نصر ابنُ الكسار[٢]، وتفرد بها عن ابن الكسار عبدالرحمن بن حمد الدوني، وعنه انتشرت.

أمَّا ابنُ الكسار[٣]: فهو الإمامُ أحمدُ بن الحسين بن محمد بن عبد الله، أبو نصر الدينوري، قال ابن نقطة: حدث بالسنن لأبي عبدالرحمن النسائي عن ابن السني وكان سماعه منه في جمادى الأولى سنة ٣٦٣هـ، وحدَّث عنه أبو محمد عبد الرحمن الدوني، وسماعُه منه في شوال (٤٦٣هـ)، قال الذهبي: «كان الكسارُ صدوقاً صحيحَ السماع، ذا علم وجلالة»[٤].

أمَّا الدونيُّ - الراوي عن ابن الكسار -: فهو عبدُ الرحمن بن حمد بن الحسن بن عبدالرحمن، أبو محمد الصوفي (ت٥٠١هـ)، قال ابن نقطة: «سمع سنن النسائي من القاضي أبي نصر حمد بن الكسار وحدث عنه الحفاظ أبو بكر السمعاني، وأبو طاهر السلفي».

وقال يحيى بن منده: «كان من بيت الزُّهد والستر والعبادة»، وقال أبو طاهر: «كان متقنا ثبتا ثقة»، وقال الذهبي: «كان زاهداً عابداً، سفيانيَّ المذهب»[٥].

(١) (الإمام النسائيُّ وكتابه المجتبى) (ص/ ٥٥).

(٢) وهو أحمدُ بن الحسين بن محمد بن عبد الله، أبونصر الدينوري

(٣) ترجمتُه في: (تاريخ بغداد) (٦/ ٣٢)، (التقييد) (١/ ١٤٥)، (سير أعلام النبلاء) (١٧/ ٥١٤).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٧/ ٥١٤).

(٥) انظر: (التقييد) (٢/ ٨٩)، (العبر) (٢/ ٣٨٢)، ومرادُه بـ«سفيانيِّ المذهب»: أنه كان من مقلِّدي الإمام سفيان الثوريّ في مذهبه.

رفع
المسهم

والدُّونيُّ نسبة إلى قرية «دونة»، وهي قريةٌ بين همذان ودينَوَر.

وعن الدُّونيِّ انتشرت روايةُ سنن النسائي «المجتبى»[١].

ثانياً: رواة «السنن الكبرى»:

أمَّا السننُ الكبرى: فقد رواه كثيرون، وفيما يلي ذكرُ بعضِهم، وهم:

١- ابنُ الأحمر:

وهو محمدُ بنُ معاوية بن عبد الرحمن، أبو بكر الأموي، القرطبي القرشي المعروف بابن الأحمر (ت٣٥٨هـ).

روى عنه «السننَ» يونسُ بنُ عبدِ اللَّه بن مغيث أبو الوليد القاضي، وسعيدُ ابنُ محمد أبو عثمان القلاش، ومحمدُ بنُ مروان بن زهر أبو بكر الإيادي، وعبدُ اللَّه بن ربيع بن بنوس أبو محمد.

دخلَ الهندَ للتجارة، فغرقَ له ما قيمتُه ثلاثون ألف دينار، ثم رجعَ إلى الأندلس، وفي طريقِه لقي النسائيَّ وأخذَ عنه سُنَنَه، وجلبَ إلى الأندلس، فكان أول مَن أدخلَ السننَ الكبرى فيها.

وروايتُه أكملُ الروايات، وعليها كتبَ السخاويُّ ختماً للسنن الكبرى.

٢- ابن سيار[٢]:

وهو محمد بن القاسم، أبو عبداللَّه القرطبي، المعروف بـ(ابن سيار) (ت ٣٢٧هـ)، قال أبو محمد الباجي: «لم أدرِك بقرطبة من الشيوخ أكثر حديثاً منه،

---

(١) انظر بعض صور مخطوطات سنن النسائي في آخر هذه الرسالة، وفيها ذكر بعض الرواة عن الدوني.

(٢) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (٦/ ١٧٩)، (تذكرة الحفاظ) (٣/ ٩٣٢)، (طبقات الحفاظ) (ص/ ٣٧٧).

رفع المسهم

وكان عالماً ثقة»[١].

روى عنه «السننَ»: عبدُ اللَّه بنُ محمد بن علي أبو محمد الباجي، وعباسُ ابنُ أصبغ أبو بكر الحجازي.

وذكر ابنُ خير أن ابنَ سيار كان سماعُه من النسائي هو وابن الأحمر واحداً[٢]، ومعنى ذلك أن رواية ابن سيار، وابن الأحمر سيان من حيث الكمال، ولهذا جمعَ أبو محمد الباجي - تلميذُ ابن سيار - بين سماعه وسماعِ ابن الأحمر للسنن، ووحَّدَهما في نسخة واحدة، وهي التي كتب لها الانتشار في الغرب الإسلامي[٣].

وقد اعترضَ بعضُهم على ما ذكره ابنُ خير الإشبيلي من أن سماعَهما كان واحداً، فقال: إن فيه نظرا؛ لوجود بعض الفروق بين نسختيهما، كما نبَّه عليه غيرُ واحد من أهل العلم، لذا قال ابن حجر: «فقد تفرد بعضهم دون غيره برواية بعض الكتب، فكتاب التفسير من رواية حمزة الكناني وحده، وكتاب عمل اليوم والليلة من رواية ابن الأحمر وابن سيار، وكتابُ خصائص علي رضي الله عنه من رواية ابن سيار»[٤].

قال ابنُ خير: «وكان سماعُ محمد بن قاسم وأبي بكر بن الأحمر واحداً، غير أنّ في نسخة محمد بن قاسم كتابُ فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه وخصائصه، وكتابُ الاستعاذة، وليسا عند ابن الأحمر»[٥].

---

(١) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ١٧٩).

(٢) انظر: (فهرست ابن خير) (ص/ ١١٢).

(٣) انظر: (مقدمة عمل اليوم والليلة) للدكتور فاروق حمادة (ص/ ٦٨).

(٤) انظر: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ٥٨).

(٥) (فهرست ابن خير) (ص/ ١١٢)، وقد تعقَّبَ السخاويُّ هذا الكلام، وبيَّنَ أنّ بعض النسخ العتيقة من رواية ابن الأحمر فيها كتاب الخصائص. انظر: (القول المعتبر) (ص/ ٦٥) وما بعدها.

والنسخُ المتوفرةُ الآن للسنن الكبرى أكثرُها من رواية هذين الراويين : ابنِ الأحمر، وابن سيَّار، كما أنّ المطبوع أكثرُه من روايتِهما.

٣- عبدُ الكريمُ ابنُ الإمام النسائي، أبو موسى (ت٣٤٤هـ)[١] :

روى «السننَ» عنه عبدُ اللّه بنُ محمد بن أسد الجهني، وأيوبُ بنُ الحسين، قاضي الثغر، والخصيبُ بن عبد الله.

قال ابن خير: «وعند أبي محمد بن أسد كتابُ الطب - جزآن -، تفرد به عن أبي موسى عبدِ الكريم بن أحمد بن شعيب النسائي، عن أبيه»[٢].

٤- حمزة الكناني[٣] :

وهو حمزة بن محمد بن علي بن محمد بن العباس، أبو القاسم الكناني المصري (ت٣٥٧هـ).

روى عنه «السننَ» محمدُ بنُ أحمد بن يحيى بن مفرج أبو عبد اللّه القاضي، وأبو محمد عبدُ اللّه بن محمد بن أسد أبو محمد الجهني، وعلي بن محمد بن خلف أبو الحسن القابسي الفقيه، وأبو محمد الأصيلي، وأحمد بن محمد بن يوسف أبو القاسم المعافري، وأحمد بن فتح أبو القاسم التاجر، ومحمد بن عمر بن إبراهيم، أبو الفرج الصدفي المصري.

قال ابن خير: «وفي نسخة أبي محمد بن أسد، عن حمزة: أسماء لم تقع في رواية أبي محمد الأصيلي عنه، منها: مناقب الصحابة أربعةُ أجزاء، وكتابُ النعوت، جزء[٤]، وكتابُ البيعة، جزء، وكتابُ ثواب القرآن، جزء، وكتابُ

---

(١) انظر : (تهذيب التهذيب) (١/ ٣٧)، (فهرست ابن خير) (ص/ ١١٣).

(٢) (فهرست ابن خير) (ص/ ١١٣).

(٣) انظر : (فهرست ابن خير) (ص/ ١١٢)، (تهذيب التهذيب) (١/ ٣٧).

(٤) أي : جزء واحد.

رفع المسهم غفرالله له ولوالديه

التعبير، جزء، وكتابُ التفسير، خمسة أجزاء.

وقد روى هذه الأسماءَ أيضاً عن حمزة: القاضي أبو عبد اللَّه محمدُ بنُ أحمد بن يحيى بن مفرج، وأبو القاسم أحمدُ بنُ محمد بن يوسف المعافري، وهما صاحبا محمد بن أسد، ولم يرو هذه الأسماء أيضا محمد بنُ قاسم [وهو ابنُ سيار]، ولا أبو بكر بن الأحمر، إلاّ ما استثنيا من كتاب الاستعاذة، وفضائلِ علي بن أبي طالب عند ابن قاسم»[١].

٥- ابن أبي التمام[٢]:

وهو أحمدُ بن محمد بن عثمان بن عبد الوهاب بن عرفة بن أبي التمام، إمام المسجد الجامع بمصر، روى عنه «السنن» أبو محمد الأصيلي، وخلفُ بن القاسم أبو القاسم الحافظ.

ذكرَ ابنُ خير أنّ من جملة (السنن الكبرى) كتابُ الإيمان، وكتاب الصلح، وأنه وقعت روايتُه للكتابَين من طريق بعضِهم من رواية حمزة الكناني، ولكتاب الصلح من رواية ابن أبي التمام[٣].

ثم نقلَ عن أبي علي الغساني أنّ هذين الكتابَين - الإيمان والصلح - ليسَا في «السنن الكبرى» أصلاً، وإنما هما من «المجتبى»[٤]، ولم يعلّق ابنُ خير على كلام الغسانيّ بشيءٍ.

وكتابُ الإيمان لم يَرِد في المطبوع من «السنن الكبرى»، مما يتأيَّدُ به كلامُ

(١) (فهرست ابن خير) (ص/١١٣).
(٢) انظر: (فهرست ابن خير) (ص/١١٣).
(٣) المصدر السابق (ص/١١٥،١١٦).
(٤) المصدر السابق (ص/١١٦).

الغساني، إلاّ أنه يُعلم من خلال ما ذكرَه المحقِّقُون من النسخ التي اعتُمِدت في التحقيق : أنهم لم يقفوا على رواية حمزة الكناني كاملةً، فيبقى الإشكالُ على حالِه، على أنَّ محقِّقي «السنن الكبرى» لم يَرَوا فيه أيَّ إشكالٍ على الرغم من عدم وقوفِهم على رواية الكنانيِّ كاملةً، واللّه تعالى أعلم.

أمَّا كتابُ الصلح : فقد قال محقِّقُوا «السنن الكبرى» : «ولم نقف على كتاب الصلح هذا في الأصول التي بأيدينا، ولم يرد في «المجتبى»، ولم يشر إليه الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» ولا حتى في موضع واحد، وكذلك الحافظ ابن حجر لم يشر إليه في «النكت». . »[١].

٦- الأسيوطي[٢] :

وهو الحسن بن الخضر أبو علي الأسيوطي (ت ٣٦١هـ)، روى عنه «السننَ» عليُّ بنُ محمد بن خلف أبو الحسن القابسي، وعبد الرحمن بنُ محمد بن علي، أبو القاسم الأدفوي.

٧- ابن حيُّويه[٣] :

وهو محمدُ بن عبد الكريم بن زكريا بن حيويه، أبو الحسن النيسابوري (ت ٣٦٦هـ)، روى عنه «السننَ» عليُّ بنُ محمد بن خلف أبو الحسن القابسي الفقيه، وعلي بنُ منير أبو الحسن الخلال، وعليُّ بنُ ربيعة أبو الحسن البزار.

٨- ابن رشيق العسكري[٤] :

وهو الحسن بن رشيق، أبو محمد العسكري (ت٣٧٠هـ)، روى عنه

(١) مقدمة محقق السنن الكبرى (١/ ٤١) - طبعة مؤسسة الرسالة -.
(٢) انظر : (فهرست ابن خير) (ص/ ١١٢)، (العبر) (٢/ ١١١)، (تهذيب التهذيب) (١/ ٣٧).
(٣) انظر : (تهذيب التهذيب) (١/ ٣٧)، (فهرست ابن خير) (١١٥).
(٤) انظر : (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ٢٨٠)، (تهذيب التهذيب) (١/ ٣٧).

«السننَ» أحمدُ بنُ عبد الواحد بن الفضل، أبو البركات الفراء، والحسنُ بنُ محمد أبو القاسم الأنباري.

٩- ابن المهندس[١] :

وهو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن المهندس، أبو بكر المصري (ت٣٨٥هـ) روى عنه «السننَ» محمد بن عبد اللَّه بن عابد، أبو عبد اللَّه المعافري.

١٠- ابن أبي هلال[٢] :

وهو الحسن بن بدر بن أبي هلال أبو علي، روى عنه «السننَ» علي بن محمد بن خلف، أبو الحسن القابسي.

١١- الزيات[٣] :

وهو الحسين بن جعفر بن محمد، أبو أحمد الزيات، روى عنه «السننَ» : خلَفُ بن قاسم بن سهل الدباغ الحافظ.

١٢- أبو القاسم البَجَّاني[٤]، وهو مسعود بن علي مروان بن الفضل أبو القاسم البجاني.

قال السخاويُّ بعد ذكرِ رواة «السنن» : «وبين رواياتِهم اختلافٌ في اللفظِ والتقديم والتأخير، والزيادة والنقص، وأكبرُها وأتمُّها روايةُ ابن الأحمر»[٥].

---

(١) انظر : (تهذيب التهذيب) (١/ ٣٧)، (فهرست ابن خير) (ص/ ١١٥).

(٢) انظر : (فهرست ابن خير) (ص/ ١١٢).

(٣) المصدر السابق (ص/ ١١٤).

(٤) انظر : (توضيح المشتبه) (١/ ٣٧٠- ٣٧١).

(٥) (بُغية الراغب المتَمَنّي في ختم النسائيِّ روايةِ ابنِ السنّي) للسخاوي (ص/ ٣٩).

وقد ذكرَ التفصيلَ في الفروقات في رسالتِه «القول المعتبر»[١].

وجزمَ بعضُهم أنّ سببَ اختلاف الروايات يرجع إلى المؤلف نفسه، فهو قد ألَّف بعضَ الكتب مستقلة، ثم ظهر له فيما بعد أن يضُمَّها إلى الكبرى، فمن سمعَ منه قبل ضَمِّها إلى الكبرى: صارت روايتُه خاليةً عن تلك الكتب، واللَّه أعلم[٢].

(١) (ص/ ٦٢- ٦٩).

(٢) انظر : (الإمام النسائي وكتابه المجتَبى) (ص/ ٥٨).

المبحث الرابع

أقسامُ الكتاب، وتبويبُه، وعددُ أحاديثِه[١]:

لم يخرج الإمامُ النسائيُّ في ترتيب كتابه عن الترتيب المعهود لدى أهلِ «السُّنَن»، فقسمَ كتابَه (المجتبى) إلى (٥٣) كتاباً، فبدأ - كعادة كثيرٍ من المؤلفين - بكتاب الطهارة، وانتهى إلى كتاب الأشربة، ثم وزَّع الأحاديثَ داخل كل كتابٍ إلى أبواب، وبلغت أبوابُه (**٢٥٧٢**) باباً، وتحت كلِّ باب مجموعةٌ من الأحاديث، تَقِلُّ تارةً وتكثر أخرى.

* وللوقوف على ترتيب النسائي لمادة المجتبى إليك أسماءَ الكتب التي في المجتبى حسب ورودِها في الكتاب:

١- الطهارة.
٢- المياه.
٣- الحيض.
٤- الاستحاضة.
٥- الغسل والتيمم.
٦- الصلاة.
٧- المواقيت.
٨- الأذان.
٩- المساجد.
١٠- القبلة.
١١- الإمامة.
١٢- الافتتاح.
١٣- التطبيق.
١٤- السهو.
١٥- الجمعة.
١٦- تقصير الصلاة.
١٧- الكسوف.
١٨- الاستسقاء.
١٩- صلاة الخوف.
٢٠- صلاة العيدين.
٢١- الجنائز.
٢٢- الصيام.
٢٣- الزكاة.
٢٤- مناسك الحج.

(١) انظر: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ٧٨ - ٧٩).

٢٥- الجهاد. ٢٦- النكاح. ٢٧- الطلاق.
٢٨- الخيل. ٢٩- الأحباس. ٣٠- الوصايا.
٣١- النحل. ٣٢- الهبة. ٣٣- الرقبى.
٣٤- العمرى. ٣٥- الأيمان والنذور. ٣٦- المزارعة.
٣٧- عشرة النساء. ٣٨- تحريم الدم. ٣٩- قسم الفيء.
٤٠- البيعة. ٤١- العقيقة. ٤٢- الفرع والعتيرة.
٤٣- الصيد والذبائح. ٤٤- الضحايا. ٤٥- البيوع.
٤٦- القسامة. ٤٧- القسامة. ٤٨- قطع السارق.
٤٩- الإيمان وشرائعه. ٥٠- الزينة. ٥١- آداب القضاة.
٥٢- الاستعاذة. ٥٣- الأشربة.

وبهذا يتضح مدى مطابقة اسم الكتاب للمحتوى؛ إذ إنَّ هذه الكتب التي ذُكرت في المجتبى تتعلق بالأبواب الفقهية، اللهمَّ إلا كتاب الإيمان وشرائعه، فهذا الكتاب يليقُ بالكتب الجوامع لا «السنن».

وجديرٌ بالتنبيه هنا أنّ السنن الكبرى للنسائي أقرب إلى الجوامع منها إلى كتب السنن، وذلك أنه - كما سيأتي إن شاء اللّه تعالى - تفرَّد عن الصغرى بخمس وعشرين كتاباً، منها كتب: التفسير، السير، المناقب، العلم، الطب، فضائل القرآن.

والسنن الكبرى باشتمالها على هذه الكتب تكون أقرب إلى الجوامع منها إلى كتب السنن، والغريب أن الكبرى خاليةٌ من كتاب الإيمان وشرائِعه، وهذا الكتاب أليق بالكبرى؛ لكونها تشتمل على معظم كتب الجوامع، بخلاف

الصغرى، فإنها خالية من كتب الجوامع كلِّها إلاّ كتاب الإيمان وشرائعه.

❑ **عدد الأحاديث وترتيبها في الكتاب:**

وأمَّا عدد الأحاديث في المجتبى: فقد بلغت (٥٧٥٨) حديثاً، وذلك حسب ترقيم الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، وقد أدخل في هذا العدد جميعَ الروايات المكررة، والآثار، وهي قليلة، وغالبُها إنما يذكرها لتعليل الروايات المرفوعة.

وأعتقد أنه لو جُرِّدَت الأحاديث المكررةُ ما وصلت إلى نصف العدد السابق؛ لأن النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أكثرَ من ذكر المتابعاتِ للحديث الواحد، وأكثر من تكراره أيضاً في أبواب متعددة، وسبب ذلك أمران:

الأمر الأول: كونه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ركَّزَ على الجوانب المتعلِّقةِ بعلَّة الحديث وبيانِها، والتعرُّفُ على مواطن العلةِ يتطلَّب جمعَ طرُق الحديثِ لتتبيَّن العلةُ، ويظهر الراجحُ من المرجوح، فلهذا يورِدُ الحديث الواحدَ من طرق متعددة، وسيأتي تفصيلُه في نهاية الفصل الثاني.

والأمر الثاني: كونُه سلك مسلكَ البخاري في استنباط الأحكام المتعددة من الحديث الواحد، فمن أجل ذلك كرَّر أحاديث في أبوابٍ متفرقةٍ بغية استخراج أحكام أخرى منها، وسيأتي إيضاحُه عند الحديثِ عن الصناعة الحديثيَّةِ المتعلِّقَةِ بالمتن عند النسائي.

وسننُ النسائي (المجتبى) بما فيها من الأحاديث المكررةِ والآثارِ أكبرُ السنن الأربعة حجماً، وأكثرها حديثاً، يليه أبو داود، وعددُ أحاديثِه (٥٢٧٤)، يليه ابنُ ماجة، وعددُ أحاديثِه: (٤٣٤١)، يليه الترمذيُّ وعددُ أحاديثِه: (٣٩٥٦).

ولكن لو جُرِّدت الأحاديثُ عن المكرر: لجاءت سننُ أبي داود أكبر بكثير

من سنن النسائي الصغرى، وذلك لقلة الأحاديث المكررةِ في سنن أبي داود، وكثرتِها في سنن النسائي (المجتبى).

وأما عدد أحاديث «السنن الكبرى» فهي : (١١٧٧٠) حسب ما جاء في طبعة دار الكتب العلمية، و(١١٩٤٩) حسب طبعة مؤسسة الرسالة[١].

(١) انظر التفصيل في : (الإمام النسائي وكتابه المجتَبى) (ص/ ٧٧).

رفع
المسهم
عزالله له ولوالديه

المبحث الخامس

المقارنة بين السنن الصغرى والسنن الكبرى للنسائي

ستتمُّ المقارنةُ بين الكتابَين هنا على ثلاثة أوجه[١] :

الأول : المقارنةُ بين الكتابين من حيث الحَجمُ وعددُ أحاديث كلٍّ منهما.

الوجهُ الثاني: المقارنةُ بين الكتابَين من حيث ترتيبُ أحاديثهما داخل الكتب.

الوجهُ الثالث : المقارنةُ بين الكتابَين من حيث درجة أحاديثِهما قوةً وضعفاً.

الوجه الأول

❑ **أمّا الوجهُ الأول، وهو المقارنةُ بين الكتابين من حيث الحَجم وعددِ الأحاديث:**

فمن الواضح من اسمَي الكتابين أنَّ الكبرى أكبر بكثيرٍ من المجتبى، وقد قال الإمامُ ابنُ كثير : «وقد جمع السننَ الكبير، وانتخب منه ما هو أقل حجما منه بمرات»[٢].

ويمكن تقسيمُ اختيارِ النسائيِّ لأحاديث المجتبى إلى أربعة أقسام:

القسم الأول : كتبٌ في الكبرى لم يورِد منها شيئاً في الصغرى.

القسم الثاني: كتب في الكبرى أخذ بجميع ما فيها فوضعها في المجتبى.

القسم الثالث: كتب في الكبرى أخذَ منها بعضَ أحاديثها وترك الباقي.

---

(١) انظر التفصيل في (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ٦١ - ٧٥).
(٢) (البداية والنهاية) (١١/ ١٣١).

القسم الرابع: ما انفردت به الصغرى من الكتب والأبواب والأحاديث.

● **أمَّا القسم الأول:**

فهناك كتبٌ تفرَّدت بها الكبرى دون الصغرى، وهي (٢٥) كتاباً، وهذه الكتب تختلفُ في حَجْمها صِغَراً وكبرا، فبعضُها كبيرٌ جدا، مثل التفسير، وعمل اليوم والليلة، ومناقب الصحابة، في حين أن المجتبى لم تنفرد إلا بكتاب (الإيمان وشرائعه) وقيل أيضا الصلح، على ما حكاه أبو علي الغساني، كما سبق، ولم أجده في المطبوع - في الطبعتَين -.

ولكي ندرك حجم الكبرى بالنسبة للصغرى: أذكر هذه الإحصائية من خلال الكتب التي انفردت بها الكبرى عن الصغرى:

اسم الكتاب	عدد الأحاديث فيه	الجزء والصفحة
١- الاعتكاف	٩٤	٣٧٧/٣
٢- العتق	١٧٧	٥/٥
٣- الركاز	٥	٣٥٥/٥
٤- إحياء الأموات	٣٤	٣٢٣/٥
٥- العارية	١٤	٣٣١/٥
٦- الضَّوال	١٥	٣٣٧/٥
٧- اللقطة	٢٨	٣٤٣/٥
٨- العلم	٧٩	٣٥٧/٥
٩- الفرائض	١١٧	٩٧/٦
١٠- الوليمة	٣٢١	٢٠٣/٦
١١- الوفاة (أي وفاة النبي ﷺ)	٤٦	٣٧٩/٦

رفع المسهم

١٢- الرجم	٢٢٨	٣٩٩/٦
١٣- الطب	١٣٨	٤٥/٧
١٤- التعبير	٣٨	١٠٣/٧
١٥- النعوت	١١٠	١٢٣/٧
١٦- فضائل القرآن	١٢٦	٢٤١/٧
١٧- المناقب	٢٨٤	٢٩٣/٧
١٨- خصائص علي رضي الله عنه	١٩٥	٤٠٧/٧
١٩- السير	٣٠٨	٥/٨
٢٠- عمل اليوم والليلة	١١٧١	٥/٩
٢١- التفسير	٧٣٩	٥/١٠

ومجموع أحاديث هذه الكتب (٤٢٦٧)، وهذا العدد يقارب عدد أحاديث المجتبى بأجمعها البالغ عددها (٥٧٥٨).

وهناك كتب أخرى مما انفردت به الكبرى عن الصغرى، لكن النسخ المطبوعة خالية منها لأنَّ أكثرَها من رواية ابن الأحمر وابن سيار، وفي طبعة مؤسسة الرسالة ألحقوا بالكتاب أربعة كتب من (تحفة الأشراف)، وهي: كتاب الشروط، وكتاب الرقاق، وكتاب المواعظ، وكتاب الملائكة.

❑ **القسم الثاني: كتب في الكبرى أخذ بجميع ما فيها فوضعَها في المجتبى:**

ومن تلك الكتب - على سبيل المثال - : كتابُ الزكاة، كتاب الجنائز، كتاب الجهاد، كتاب الطلاق، كتاب الضَّحايا.

وقد أودعَ النسائيُّ في الصغرى جميعَ الأحاديث التي كانت في الكبرى، مع

تغييرِ طفيفٍ في الأبواب من حيث الزيادة والنقصان[١].

وفي الكتابين أمثلة مشابهة بما ذكرت، وما ذكرتُه يحصل به المقصود، ويكفي للدلالة على أنَّ في الكبرى كتباً لم يختصرها النسائي بل أخذها كلَّها فأودعَها في الصغرى.

والذي يظهر أنَّ النسائي يفعل ذلك غالبا بالكتب التي أحاديثها قليلة، ولكن ليس ذلك مطرداً.

● **القسم الثالث: كتب في الكبرى أخذَ منها بعضَ أحاديثها وترك الباقي:**

وأما الكتب التي في الكبرى وقد أخذَ بعضَ أحاديثها وترك البعض الآخر: فهو في الكتابين كثير؛ لأنه هو المقصود في الاختصار.

ومن أمثلة هذا النوع: كتابُ الصوم، فالكبرى تشتمل على (٢١٦) بابا، وعددُ أحاديثه (١٨٩١) حديثاً، ولكنه في المجتبى اختارَ من تلك الأبواب (٨٢) باباً فقط، وعددُ أحاديثها: (٣٤٥) حديثاً، أي: إنّ أحاديثَ كتاب الصوم في المجتبى لا تصل إلى خمُس أحاديثه في الكبرى.

ثم إنَّ الغريبَ أنه أخذَها على الترتيب لا على الاختيار، حيث أخذ أوَّلَ الكتاب إلى باب (٨٢) كما هي في الكبرى بعناوينِها وأحاديثِها على نفس الترتيب، اللهم إنه زادَ باباً في المجتبى، وهو باب برقم (٧٩) أوردَ فيه روايةً من روايات حديث عبدِ اللّه بنِ عمرو بن العاص - رضي اللّه عنهما - في قيامه الليلَ وصيامه النهارَ، وهو موجود في الكبرى من طرق أخرى.

ومن هذا النوع أيضا كتابُ عِشْرَةِ النساء: ففي الكبرى سبعةُ أبواب، فيها ست وتسعون حديثاً، في حين أنه أخذَ في المجتبى الأبوابَ الأربعةَ الأوَلَ

(١) انظر التفصيل في: (الإمام النسائي وكتابه المجتَبى) (ص/ ٦٥- ٦٧).

بأحاديثها، وهي (٢٧) حديثاً، وحذفَ الثلاثةَ الباقيةَ بأحاديثها.

● **وأما القسم الرابع: وهي ما انفردت به المجتبى من الكتب والأبواب والأحاديث:**

وأمَّا بالنسبة للكتب : فلم تَنفرِد المجتبى عن الكبرى إلاَّ بكتابٍ واحد، وهو كتابُ الإيمان وشرائعه، وهو الكتابُ السابعُ والأربعون فيه، ومجموع أحاديثه مع المكرر (٥٥) حديثاً، وقيل أيضاً : كتابُ الصلح.

وأما الأبواب التي زادت بها الصغرى على الكبرى فكثيرة، فمعظم الكتُب فيها بعضُ الأبواب مع أحاديثها زائدة على ما في الكبرى، ولكن هذه الأبوابَ قليلةٌ إذا ما قُورِنَت بالأبواب التي زادتْ بها الكبرى على الصغرى.

وخير ما يُمَثَّلُ به في هذا القسم : كتابُ الطهارة، وهو أول كتابٍ فيهما، وقد أجرى الشيخ عبدُ الصمد شرفُ الدين مقارنةً بين الكتابين في أحاديث الطهارة، وخلُص إلى هذه النتائج[1] :

عددُ أبواب الطهارةِ في الكبرى (١٨٥) باباً، وفي المجتبى (٢٧٥).

وعدد أحاديث الطهارة في الكبرى (٣٠٨) وفي المجتبى (٤٥١).

والأحاديث المشتركة بين الكتابين في الطهارة (٢٨٦) حديثاً.

والأحاديثُ التي تختصُّ بها الكبرى دون الصغرى : (٢٣) حديثا.

وأما الأحاديثُ التي تختصُّ بها الصغرى دون الكبرى : (١١٢) حديثاً.

والمجموع (٤٢١) حديثا[2].

---

(١) دراستُه مبنيةٌ على طبعة الكبرى التي حقَّقَها هو - رحمه الله تعالى -.

(٢) انظر : (مقدمة السنن الكبرى) بتحقيق الشيخ عبد الصمد (ص/ ٢٥، ٤٩).

وما فعله الإمامُ النسائيُّ في كتاب الطهارة من المجتبى من زيادة تلك الأبواب والأحاديث على الكبرى لم يتكرر في باقي الكتب.

وأما كتابُ الصلاة - الذي يلي كتاب الطهارة - : فهو عكسُ كتاب الطهارةِ تماماً، فقد قسمَ كتابَ الصلاة إلى مجموعةٍ من الكتب بلغت (١٨) كتاباً، تشتملُ على (١٦٣١) حديثاً.

وهذه الكتبُ الثمانيةُ عشر كلُّها موجودةٌ في المجتبى، إلا أنه أدخل كتابَ الوتر في كتاب قيام الليل، كما أدخل كتابَ صفة الصلاة في كتاب الصلاة.

ومجموع أحاديثِ كتابِ الصلاة في المجتبى (١٣٧٠) حديثاً، فالكبرى تزيد في عدد أحاديث كتاب الصلاة على الصغرى بـ (٢٦١) حديثاً.

الوجه الثاني

❑ **أما الوجهُ الثاني، وهو المقارنة بين الكتابَين من حيث ترتيب أحاديثهما داخل الكتب:**

فمن الملاحَظ أنَّ النسائيَّ قد أجادَ في ترتيب الكتُبِ داخل كتاب الصلاةِ حسب تسلسل المعنى بخلاف الكبرى، فإنَّ ترتيب الكتب فيها ليس بذاك الدقيق، ويحتملُ أن يكون هذا من فعل الرواة عنه أو النساخ، ولكي تتضح الصورة، فهذه أسماء كتب الصلاة حسب ترتيبها في الكتابين :

السنن الكبرى	السنن الصغرى (المجتبى)
١ـ كتاب الصلاة الأول	١ـ الصلاة
٢ـ السهو	٢ـ المواقيت
٣ـ التطبيق	٣ـ الأذان
٤ـ المساجد	٤ـ المساجد

السنن الكبرى	السنن الصغرى (المجتبى)
٥- الإمامة والجماعة	٥- القبلة
٦- القبلة	٦- الإمامة
٧- افتتاح الصلاة	٧- الافتتاح
٨- صفة الصلاة	٨- التطبيق
٩- قيام الليل وتطوع النهار	٩- السهو
١٠- الوتر	١٠- الجمعه
١١- مواقيت الصلاة	١١- تقصير الصلاة
١٢- الأذان	١٢- الكسوف
١٣- الجمعة	١٣- الاستسقاء
١٤- صلاة العيدين	١٤- صلاة الخوف
١٥- الاستسقاء	١٥- صلاة العيدين
١٦- كسوف الشمس والقمر	١٦- قيام الليل وتطوع النهار
١٧- قصر الصلاة	
١٨- صلاة الخوف	

وأنت تلاحظ أن ترتيب الكتب بالنسبة للسنن الكبرى فيها شيءٌ من الخلل، فكتابُ المواقيت والأذان يأتيان بعد السهو، وبعد الإمامة والجماعة، بل وبعد قيام الليل.

ثم إن هناك شيئا آخر، وهو أن أحاديث كثيرة مكررة في الصلاة في الكبرى، فتجد أبوابا من الوتر وصلاة العيد، والجمعة، وخطبتها، وأبواب من الاستسقاء وصلاة المسافر، وصلاة الخوف.

كل هذه الأبواب ذكرها في الكبرى في كتاب الصلاة الأول، ثم أعادها أو معظمَها في كتبها التي أفردَها بالاسم من بين كتب الصلاة.

الوجه الثالث

❑ **وأما الوجهُ الثالث، وهو مقارنة الكتابين من حيث درجة أحاديثها قوة وضعفا :**

فمما لا شك فيه أنَّ مقارنةَ الكتابين من حيث القوةِ والضعف : من الصعوبةِ بمكان؛ لأنه يتطلَّب - إن أريد الوقوفُ على حقيقة ذلك - دراسةَ جميع أحاديث الكتابَين، والحكم عليها، وعندها تتضح الصورة على أكمل وجهها.

ولكن هناك معالم بارزة في الكتابين يمكن من خلالها أن نخرج بتصورٍ واضحٍ يمكن الاعتماد عليه إلى حد كبير.

والمقصود هنا بيانُ حقيقةِ ما اشتُهِرَ أنّ المجتبى أصحُّ حديثا من الكبرى، وأنّ شرطَ النسائيِّ في الصغرى أقوى من شرطه في الكبرى، وأنّ النسائيَّ اجتبى الصغرى من الكبرى ولم يُورد فيه الأحاديثَ المعلَّة.

وعمدةُ مَن يُطلِقُ هذا القولَ هو الاعتمادُ على ما نقلَه ابنُ خير وابن الأثير من قصَّة النسائيِّ مع الأمير، وأنّ الأخيرَ طلب من النسائيِّ أن يُجرِّدَ الصحيح، فجرَّد النسائيُّ كتابَه «المجتبى» من الكبرى، فلم يورد الأحاديثَ المعلَّةَ فيه.

فهل الكبرى أصحُّ حديثاً من الصغرى؟

والجواب: أنّ ما قاله ابنُ الأثير وكذلك مَن أطلق اسمَ الصحة على المجتبى لا يُسَلَّمُ لهم، بل واقعُ الكتاب يردُّ عليهم.

يقول الدكتور عمر إيمان أبو بكر، والذي ألَّفَ رسالةً علميةً حول الأحاديث التي أعلَّها النسائيُّ بالاختلاف:

«والذي ظهر لي من خلال معايشتي للكتابين طوال هذه المدة أن النسائيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ

رفع
المسهم
عزالله له ولوالديه

حين تأليفه للمجتبى لم يكن قصدُه أن تكون أحاديثُ المجتبى أقوى وأصحَّ من أحاديث الكبرى، ومن الدلائل على ذلك أمور منها:

١- موضوع الرسالة التي هذه الدراسةُ[١] مقدمةٌ لها، وهي الأحاديث التي أعلَّها النسائيُّ بالاختلاف، وبلغت قرابة ستين ومائة مسألة، وكلُّ مسألةٍ في الغالب تحتَها اختلافات كثيرة، فلو كان قصدُه من الاختصار أن يراعي جانبَ القوة: لاكتفى بإخراج الوجوه المحفوظةِ دون المعلَّة كما فعلَ صاحبَا الصحيحين».

ثم أجابَ الدكتور على سؤالٍ يَرِدُ هنا، وهو أنه إذا لم يكن جانبُ الصحةِ مرعيًا عند النسائيّ، فعلى أيِّ أساسٍ كان اختصارُه للمجتبى، قال:

«صحيحٌ أن النسائيَّ ترك أحاديث في الكبرى معلَّة، ولكن لم يكن تركُه لها لكونها معلَّةً، ولكنه تركَ تلك الأبواب مع أحاديثها الصحيحةِ والمعلَّةِ اختصاراً، ومن ذلك أن النسائيَّ حين أتى على كتاب الصوم في الكبرى، وأراد أن يختصره: أخذَ الشطرَ الأوَّلَ من كتاب الصوم على الترتيب، ووضعه في المجتبى بما فيه من الأحاديث الصحيحة والمعلَّة، وحذفَ الشطرَ الثاني بما فيه أيضاً من الأحاديث الصحيحة والمعلَّة، فلو كان قصدُه مراعاةً لجانب القوة والصحة: لأخذَ من جميع كتابِ الصَّومِ بشَطْرَيْه ما كان من أحاديثه أقوى وأصح، وهي كثيرة.

بل إن النسائيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ زادَ في الشطر الأولِ من كتاب الصَّوم الذي وضعَه في المجتبى، زاد فيه حديثاً واحداً تحت «باب صَوم خمسة أيام»، وهو حديث عبداللَّه بنِ عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أما يَكفيكَ من كل شهرٍ ثلاثةُ أيام»[٢]

(١) يقصد دراستَه التي أوردَها في رسالته: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى)، وقد ذكر أنها ملخصةٌ من رسالته العلمية التي هي بعنوان: «الأحاديث التي أعلَّها النسائيُّ بالاختلاف على الرواة في كتابه المجتبى جمعًا وتخريجًا ودراسة»..

(٢) (سنن النسائي) (٤/ ٢١٥ح/ ٢٠٤٢).

رواه من طريق خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن المليح. والحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لعنعنة أبي قلابة - عبدِاللَّه بن زيد الجرمي - وهو مدلس.

فلك أن تتصوَّر زيادةَ حديثٍ واحدٍ من كتاب الصوم في المجتبى على الكبرى، ويكون الحديثُ بذلك الإسناد ضعيفاً، فأين مراعاةُ جانب الصحة من هذا؟

والذي يظهر لي أنه إنما فعل ذلك مراعاةً للجانب الفقهي، وذلك أنه ذكرَ صومَ عشرة أيام من الشهر، وبعدَه صيامَ أربعةِ أيام من الشَّهر، ثم صومَه ثلاثةَ أيامٍ من الشهر؛ فرأى استكمالاً للجانبِ الفقهيِّ إضافةَ بابِ صومِ خمسةِ أيامٍ من الشهر، ولم يَجد فيه إلاَّ حديثَ عبداللَّه بنِ عمرو السابق فأوردَه، فهو وإن كان في إسناده ضعف، لكنه ينجبرُ بأحاديث الباب.

٢ـ أن في المجتبى أحاديث حكم عليها النسائيُّ نفسُه بأنها ضعيفة، ومن ذلك قولُه عقب حديث جابر في قتل السارق في المرَّة الخامسة: «هذا حديثٌ منكر، ومصعبُ بن ثابت [أحد رواته] ليس بالقوى في الحديث»[(١)].

فهذا الحديث منكرٌ تفرَّدَ به من لا يُحتَملُ تفردُه، وهو وحيدٌ في بابه ليس له مِن الأحاديث ما يُقَوِّيه، وفي الكتاب أحاديثُ من هذا القبيل، بل وأصرح من هذا قولُه عقب حديث أنس رضي الله عنه: «اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن» قال: «سعيدُ بن سلمة شيخٌ ضعيف، وإنما أخرجناه للزيادة في الحديث»[(٢)].

فأنت ترى أنه أخرج هذا الحديث الضعيف عنده في المجتبى كما هو في الكبرى، وعلَّل إخراجَه للزيادة في الحديث، مع أنه أخرج في الأبواب التي قبله والتي بعده أحاديثَ أخرى هي في معنى هذا الحديث.

---

(١) (سنن النسائي) (٨/ ٩١).
(٢) (سنن النسائي) (٨/ ٩١ح/ ٤٩٧٨).

٣- إن حديث رافع بن خديج رضي الله عنه في النهي عن كراء الأرض يُعتبر أطول حديث أعلَّه النسائيُّ بالاختلاف على أسانيده، فقد أطال فيه النَّفس، وأكثَرَ من بيان الاختلافاتِ الواردةِ فيه، حيث أخرجَه من أكثر من سبعين طريقاً، ومعظمُ طرقِه وقع فيها اختلافٌ بَيَّنَه النسائيُّ في المجتبى[1].

والشاهد من ذكر حديث رافع بن خديج رضي الله عنه أن النسائيَّ - رحمه اللّه تعالى - حين أتى إلى هذا الحديث في الكبرى أخذه بجميعِه مع ما فيه من إعلاله بالاختلافات الكثيرة بحروفِها فوضعَه في المجتبى، فلو كان هدفُه من اختصار الكبرى في المجتبى مراعاةَ جانب الصحة : لحذفَ كثيراً من هذه الاختلافات، ولَفعلَ مثل ما فعلَ الشيخان في صحيحيهما من إخراج الوجوه المحفوظة من الحديث فقط، وحذف بقيةَ الوجوه الأخرى.

٤- أن النسائيَّ رحمه الله استخارَ اللهَ في الرواية عن قومٍ من الرواة تُكُلِّم فيهم، كعبدِاللّه بن لهيعة وغيرِه، فوقعت الخيرةُ على تركِ حديثهم، فلم يخرج لهؤلاء لا في السنن الكبرى ولا في المجتبى، مما يدلُّ على أنه احتاط في الجملة للكتابين، ولم يخصِّص أحدَهما بمزيدٍ من الاحتياط.

والخلاصة: أن الإمامَ النسائيَّ رحمه الله لم يكن قصدُه من الاختصار مراعاةَ جانب القوة والصحة، ومن قال بذلك فعليه الدليل، بل كان قصده أن يكون المجتبى نموذجا مصغَّراً لسننه الكبرى، وكان قد احتاط للكبرى من قبل سنداً ومتناً، فاكتفى بذلك فيما يتعلق بالمجتبى، ثم إنه راعى في المجتبى جودةَ الترتيب والاختصار مع مراعاة الجانب الفقهي»[2].

---

(١) انظر حديثَ رافع بن خديج في كتاب المزارعة، باب ذكر الأحاديث المختلف في النهي عن كراء الأرض. .(٧/ ٣٣ح/ ٣٨٦٢).

(٢) (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ٧٢- ٧٤).

المبحث السادس

مكانة «سنن الإمام النسائي»، وثناء العلماء عليه.

❏ أولًا : منزلة سنن النسائي من بين الكتب الستة[١] :

سنن النسائيِّ أحدُ الكتب الستة المعروفة عند الجميع، وهي أشهرُ كتب الحديث، وهذه الستةُ ليست على درجةٍ واحدة في الصحةِ؛ إذ إنه لا يختلف اثنان في تقديم صحيح البخاري ومسلم على غيرها، ليس على السنن فحسب، بل على جميع كتب الحديث قاطبة، وهذا لا ينافي ما تقدم ذكرُه في ترجمة الإمام النسائيِّ من تقديمه على الإمامِ مسلم في معرفة الحديث، وعلله، ورجاله؛ لأنَّ المرادَ به ترجيحُ شخصيةِ الإمام النسائيِّ على شخصيَّة الإمام مسلم، وليس ترجيح السنن على الصحيح، قال السخاويُّ : «وإن رجَّح كلٌّ من الذهبيِّ والسبكيِّ النسائيَّ على الإمام مسلم : فترجيح العالِم، وإن كان ظاهراً في ترجيح مصنِّفه : فذاك في الغالب، وإلاَّ فربَّ مرجوح يكون مصنَّفُه أرجح»[٢].

كما لا يختلف اثنان في أنَّ سننَ ابن ماجه متأخِّرٌ في الرتبةِ عن السنن الثلاثة؛ لكثرة الأحاديث الضعيفةِ والواهيةِ والمنكرةِ فيه، بل لاشتمالِه على بعض الأحاديث الموضوعة، ولم يُلحَق بالكتب الستَّةِ إلاَّ في بداية القرن السادسِ لكثرة زوائده عليها.

---

(١) انظر : (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ١٠١- ١٠٧).

(٢) (بُغية الراغب المتَمَنِّي في ختم النسائيِّ روايةِ ابنِ السنِّي) للسخاوي (ص/ ٤٩).

قال ابن رجب - وقد قسَّم أصحابَ الزهريِّ إلى خمس طبقات - :

«الطبقة الخامسةُ : قومٌ من المتروكين والمجهولين، كالحكَم الأيليِّ، وعبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السقاء، وغيرهم، فلم يخرج لهم الترمذيُّ[١] ولا أبو داود ولا النسائي، ويخرجُ ابنُ ماجه لبعضهم، ومن هنا نزلت درجةُ كتابه عن بقية الكتب، ولم يعدّه من الكتب المعتبرة سوى طائفةٍ من المتأخرين»[٢].

وكذلك جامعُ الترمذي متأخرٌ في الرتبةِ عن سُنَنَيْ أبي داود والنسائيِّ عند المحقِّقين من أهل العلمِ بالحديث، قال الذهبيُّ : «انحطَّت رتبةُ جامع الترمذيِّ عن سننِ أبي داود والنسائيِّ لإخراجِه حديثَ المصلوبِ والكلبيِّ وامثالِهما»[٣].

وينحصِرُ الخلافُ في المفاضَلَة بين سنن أبي داود، وسنن النسائي، وذلك من حيث درجةُ أحاديثِها.

وقد ذهبَ فريق من العلماء إلى أنَّ شرطَهما في كتابيهما واحد، ولا فرق بينهما فيما يرجع إلى درجةِ أحاديثِهما، وإن كان كلٌّ من الكتابين يَفضُلُ على الآخر في جوانبَ أخرى، من ذلك ما قاله ابنُ مندة : «وسمعتُ محمدَ بنَ سعد الباروديَّ بمصر يقول : كان من مذهبِ النسائيِّ أن يخرج عن كلِّ مَن لم يُجمَع على تركه، وكان أبو داود السجستاني يأخذُ مأخذَه»[٤].

وهذا الذي ذُكِرَ لا غبار عليه في الجملة، ولكن وإن كان شرطاهما في

(١) لكن الترمذيَّ أخرجَ لبعضِهم، كالمصلوب.

(٢) (شرح علل الترمذي) لابن رجب (٢/ ٦١٥).

(٣) ذكره المباركفوريُّ في (مقدمة تحفة الأحوذي) (ص/ ٢٨٨).

(٤) (شروط الأئمة) لابن مندة (ص/ ٧٣).

كتابيهما متقاربين في الجملة من حيث القوة، ومع ذلك فكتابُ النسائيِّ أقوى، وهو أصحُّ حديثاً من سنن أبي داود، ومن الأدلة على ذلك :

١- ما ذكرَه بعضُ العلماء من أنَّ النسائيَّ أعلمُ وأعرف بالحديثِ وعلَلِه من أبي داود، بل ومن مسلم، وقد تقدَّم قولُ الذهبيِّ : «النسائيُّ أحذقُ بالحديثِ وعلَلِه ورجالِه من مسلمٍ وأبي داود ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري وأبي زرعة»[١].

وهذا وإن لم يكن دليلاً صريحاً في تفضيل سُنَنِه على سنن أبي داود، لكنَّه من جملة المرجِّحات كما قال السخاوي: فترجيحُ العالم ظاهرٌ في ترجيح مصنفه في الغالب[٢].

٢- إنَّ شرطَ النسائيِّ أقوى من شرط أبي داود في قول عامَّة المحقِّقين من أهل الحديث، قال ابنُ رجب - بعد أن تحدَّث عن شرط الترمذي - : «وأبو داود قريبٌ من الترمذي، بل هو أشد انتقاداً للرجال منه، وأما النسائيُّ فشرطه أشدُّ من ذلك، ولا يكاد يخرجُ لمن يغلب عليه الوهمُ، وعمَّن فحُشَ خطؤُه وكثر»[٣].

وفي كلام ابن رجب ترتيبٌ للسنن الثلاثة من حيث القوة، فأقواهم شرطاً: النسائيُّ، ثم أبو داود، ثم الترمذيُّ - رحمَ اللَّه الجميع -.

وقال الحافظُ ابنُ حجر : «فكم من رجلٍ أخرجَ له أبو داود والترمذيُّ تجنَّبَ النسائيُّ إخراجَ حديثه، بل تجنَّبَ النسائيُّ إخراجَ حديثِ جماعةٍ من رجال الصحيحين!»[٤].

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٣٣).
(٢) (بُغية الراغب المتَمَنِّي في ختم النسائيِّ روايةِ ابنِ السنِّي) للسخاوي (ص/ ٤٩) - بتصرف -.
(٣) (شرح علل الترمذي) (٢/ ٦١٣).
(٤) (النكت) (١/ ٤٨٢).

بل قال سعدُ بنُ علي الزنجانيُّ - شيخُ الدارقطني - : «إنَّ لأبي عبدِ الرحمن النسائيِّ شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم»[(١)].

فإذا ثبتَ أنَّ شرطَه أقوى من شرط أبي داود : ثبتَ أنه أصحُّ حديثاً منه، ولكن هذا لا يعني أنَّ كلَّ حديثٍ في سنن النسائي أصحُّ من كل حديث في سنن أبي داود، فهذا لا يتأتى حتى بالنسبة للصحيحين، ولكن المراد أن أحاديثَه من حيث الجملة أصح من أحاديث أبي داود من حيث الجملة.

٣- ثبتَ عن النسائيِّ أنه تحفَّظَ في الرواية عن قومٍ من الضعفاء، منهم عبدُ اللَّه ابن لهيعةَ وأمثالِه، في حين نجد أنَّ أبا داود روى عنهم، بل إنَّ مسلما روى له ولأمثاله في المتابعات.

٤- ومما يؤكِّدُ ما سبق : أنّ عددَ الضعفاءِ الذين روى عنهم النسائيُّ أقل من الضعفاء الذين روى عنهم أبو داود، حيث إنَّ أبا داود والنسائيَّ[(٢)] :

اشتركا في الروايةِ عن ثمانيةٍ وخمسين راويا ضعيفاً[(٣)].

وانفرد كلُّ واحدٍ منهما عن الآخر بالروايةِ عن الضعفاء، فبلغ عددُ الذين ضعَّفهم الحافظ ابن حجر في التقريب - بمختلف أنواع الضعف - من رجال أبي داود في سننه (٣٣٢) راوياً.

في حين بلغ عددُهم من رجال النسائي في سننه - الكبرى والصغرى - : (١٣٦) راوياً، أي ثلث العدد تقريبا.

(١) المصدر السابق (١/ ٤٨٣).

(٢) انظر التفصيل في : (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ١٠٥- ١٠٦).

(٣) منهم (٢٥) مجهولا، و(١٧) ضعيفا، و(١١) لين الحديث، و(٢) مجهولا الحال، وواحد ليس بالقوي، وواحد منكر الحديث، وواحد متروك الحديث.
والدراسةُ حسب أقوال الحافظ ابن حجر في «التقريب».

وإليك بيان ذلك بالتفصيل من خلال هذا الجدول:

نوع الضعف	مجهول	مجهول الحال أو مستور	ضعيف	ليس بالقوي	لين الحديث	منكر الحديث	متروك	متهم
أبو داود	١٨٨	٥٥	٥١	١	٢٨	٣	٥	١
النسائي	٩٠	١٠	١٩	٢	١٣	١	١	

❑ **وبما سبق يتضح لنا ما يلي:**

١- أن الإمامين - أبا داود والنسائي - قد احتاطًا لكتابيهما سندا ومتنا، وذلك أن كلًّا من الكتابين يحتوي آلافا من الرواة، والمتكلَّمُ فيهم هو هذا العدد الضئيل، وأغلبُهم من المجهولين حالاً أو عيناً، وهو قدرٌ يسيرٌ إذا قورِنوا بغيرهم من الثقات.

٢- كما تبيَّنَ من الإحصائية أن النسائيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أشدُّ انتقاءً للرواة من أبي داود؛ إذ جاء عددُ الضعفاء في الكبرى والصغرى أقلّ بكثير من نصف الضعفاء في سنن أبي داود - رحمهما اللَّه -.

٣- أن الرواة الذين لا يُعرف فيهم جرح ولا تعديل من المجهولين حالا أو عينا أولى عند الأئمة من الرواة الذين علم فيهم جرح، ويبين هذا كثرة رواية الإمامين في سننيهما عن المجهولين بقسميهم، فهم أكثرُ في الكتابين من الذين ضعفوا بجميع أنواع الضعف.

وبهذا يُعلَمُ دقَّةُ أبي عبد اللَّه بن رشيد رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال:

«فكتابُ النسائيِّ أقلُّ الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، ويقاربُه كتابُ أبي داود وكتابُ الترمذي، ويقابلُه في الطرفِ الآخر كتابُ ابن ماجه؛ فإنه تفرَّد فيه بإخراج أحاديثَ عن رجالٍ متَّهَمين بالكَذِبِ وسَرقة

الأحاديث»[١].

ثانياً : ثناء العلماء على «سنن الإمام النسائي» :

قال الحاكم: «فأمَّا كلام أبي عبد الرحمن على فقه الحديث فأكثر من أن يُذكَرَ في هذا الموضع، ومَن نَظَر في كتاب السننِ له تحيّر في حُسْن كلامه»[٢].

وقال ابن رشيد الفهري (ت٧٢١هـ) : «كتاب النّسائي أبدعُ الكُتُب المصنَّفة في السّنن تصنيفاً، وأحسنُها ترصيفاً، وهو جامعٌ بين طريقي البخاريّ ومسلم، مع حظٍّ كبيرٍ مِن بيانِ العِلل»[٣].

وقال أبو جعفر ابن الزبير : «أولى ما أرشد إليه : ما اتفقَ المسلمون على اعتمادِه، وذلك الكتبُ الخمسةُ والموطأ الذي تقدَّمَها وضعاً، ولم يتأخر عنها رتبةً، وقد اختلفت مقاصدُهم فيها. . . وللبخاريِّ لِمَن أرادَ التفقُّهَ مقاصد جميلة، ولأبي داود في حصرِ أحاديث الأحكامِ واستيعابِها ما ليس لغيرِه، وللترمذيِّ في فنون الصناعة الحديثيَّةِ ما لم يُشارِكه غيرُه. وقد سلكَ النسائيُّ أغمضَ تلك المسالكِ وأجلَّها»[٤].

وقال السخاويُّ : «من التصانيف الجليلة المشتملة على التَّصاريف النبيلة، المدرج في كتب الإسلامِ ونخب الدواوين العظام، الكتاب الحسن الواضح الجلي، الملقَّب بالسنن للنسائي؛ فإنه بفُنونِه زاحمَ إمامَ الصَّنعةِ أبا عبد اللّه البخاريَّ في تدقيق الاستنباط. . .»[٥].

---

(١) (النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن حجر (١/ ٤٨٤).
(٢) (معرفة علوم الحديث) للحاكم (ص/ ٨٢).
(٣) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/ ٤٨٤).
(٤) (زهر الربى) للسيوطي (١/ ٤).
(٥) (بُغية الراغب المتَمَنّي في ختم النسائيِّ روايةِ ابنِ السنّي) (ص/ ٢٤).

وقال أيضاً : «ولَعَمري فكتابُه بديعٌ لِمَن تدبَّرَه، وتفهَّمَ موضوعَه وكرَّرَه، وكَم جواهرَ اشتملَ عليها، وأزاهِرَ انتعشَت الأرواحُ بالدخولِ إليها»[١].

بل قال ابنُ الأحمر - أحدُ رواة السنن الكبرى - : سمعتُ عبدَ الرحيم المكي - وكان شيخاً من مشايخ مكة من رواة الحديث المتقدمين - يقول : «مصنَّفُ النسائيِّ أشرفُ المصنَّفاتِ كلِّها، وما وُضِعَ في الإسلامِ مثلُه»[٢].

ولا ريب أنّ هذه وجهةُ نظرِه هو، وسننُ النسائيِّ وإن كان يحتلُّ مكانةً عظيمةً من بين كتب الحديث : إلاّ أنّ الصحيحَين مقدَّمان عليه في الجملة.

(١) المصدر السابق (ص/ ٤٥).

(٢) (فهرست ابن خير) (ص/ ١٣٩)، (القول المعتبر) (ص/ ٥٥).

المبحث السابع : عنايةُ العلماء بسنن الإمام النسائي

اعتنى العلماءُ بسنن الإمام النسائيِّ عنايةً تدلُّ على مكانته عندهم، فبالإضافةِ إلى الكتب التي اعتنت به ضمن عنايتِهم للكتب الخمسةِ أو الستة : نرى عدداً من العلماء قد خصُّوه بالعناية، وذلك بالتأليفِ حوله، سواء من ناحية الإسناد، أو من ناحية المتن.

ولكن من الملاحظ أنّ اعتناءَهم به دون اعتنائهم بالصحيحَين، بل دون اعتنائهم بسنن أبي داود وجامع الترمذي.

وفيما يلي ذكرُ ما وقفتُ عليه مما كُتِب حوله :

- **أولًا : الشروح :**

أ- المطبوع :

١- «زهر الرُّبى على المجتبى» : لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، وهو شرحٌ مختصرٌ شرحَ فيه بعضَ ألفاظه، ولم يتعرض بشيءٍ للأسانيد، وقد طبع مراراً.

٢- «حاشية السندي على سنن النسائي» : للشيخ أبي الحسن السندي (ت١١٣٨هـ)، وهو مطبوع من شرح السيوطي.

٣- «عرف زهر الربى» : لعلي بن سليمان الدِّمَنْتي البُجُمْعَوي المغربي (ت١٣٠٦هـ)، وقد طُبع في المكتبة الوهبية بالقاهرة، ١٢٩٩هـ.

٤- «الفيض السمائي على سنن النسائي» : مجموعة إفادات الشيخ الكَنكُوهي (ت١٣٢٣هـ)، وما زاد عليها الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي (ت١٤٠٢هـ)، طبع في المكتبة الخليلية، سهارنْفور، الهند.

رفع
المسلم
عزالله له ولوالديه

٥- «روض الرُّبى شرح المجتبى» : للشيخ وحيد الزمان اللكهنوي

٦- «شروق أنوار المِنَن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النَّسائيَّة»: للشيخ محمد المختار الشنقيطي (ت١٤٠٥هـ).

٧- «التعليقات السلفية على سنن النسائي» : للعلامة أبي الطيب محمد عطاء اللَّه حنيف الفوجْياني (ت١٤٠٩هـ)، جمعَ فيه مجموعة حواشي مفيدة وهي :

أ - «زهر الرُّبى» للسيوطي.

ب - «حاشية السندي» المذكورة.

ت - «الحواشي الجديدة» للشيخَين : أبي عبد الرحمن محمد الفنجابي الدهلوي (ت١٣١٥هـ)، والعلامة أبي يحيى محمد بن كفاية اللَّه الشاهَجهانْفوري (ت١٣٣٨هـ).

ث - «تعليقة» للعلامة الشيخ حسين بن محسن الأنصاري اليماني (ت١٣٢٧هـ).

وهذا الشرحُ «التعليقات السلفية» أحسنُ الشروح المتوفرة إلى الآن حسب علمي، واللَّه تعالى أعلم.

٨- «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى» : للشيخ محمد بن علي آدم الإثيوبي الولوي، طبع في دار آل بروم، ١٤٢٥هـ.

وهناك شروحٌ أخرى ذكرَها بعضُ العلماء، ولم أقف عليها[١].

---

(١) انظر: (جهود علماء أهل الحديث في نشر الحديث) للشيخ عبد الرشيد عراقي (ص/١٤٧-١٤٨).

ب . الشروح غير المطبوعة :

١- شرح سنن النسائي : لأبي العباس أحمد بن أبي الوليد بن رشيد (٤٣٦-٥٦٣هـ)، وقد وُصِفَ شرحُه بأنه حفيلٌ للغاية، ولا أعلم عنه شيئاً.

٢- «الإمعان في شرح مصنَّف النسائيِّ أبي عبدِ الرحمن» : لأبي الحسن علي بن عبداللّه بن النعمة (ت٥٦٧هـ)، قال عنه محمدُ بن محمد بن عبد الملك المراكشي : «بلغ فيه الغايةَ من الاحتفال وحشد الأقوال، وما أرى أحداً تقدَّمَه في شرح كتابٍ حديثيٍّ إلى مثله توسُّعاً في فنون العلم، وإكثاراً من فوائده، وقد وقفتُ على أسفارٍ منه مدمجةٍ[1] بخطِّه . .»[2]. ولا يُعرف عنه شيءٌ إلى الآن.

٣- «شرح سنن النسائي» : لأبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي (ت٧٦٥هـ) [3].

٤- «شرح سنن النسائي» : لمحمد بن أحمد بن أيوب الحمصي العصياتي الشافعي (ت٨٣٤هـ) [4].

٥- «تيسير اليسرى شرح المجتبى من السنن الكبرى» : لعبد الرحمن بن أحمد بن حسن البهكلي الضمدي (ت١٢٤٨هـ)، وهو مخطوط[5].

---

(١) هكذا في الكتاب، ولعله : « مدبَّجةً »، ومعناه : مزيَّنةً.

(٢) (الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة) للمراكشي (٥/ ١/ ٢٢٩)، وقد نقلَ المحقِّقُ - الدكتور إحسان عباس - في الهامش عن إحدى نسخ الكتاب المخطوطةِ قولَ بعضهم : «وقد وقفتُ أنا على بعضِه بخطِّه، وهو كما ذكرَ لا نظيرَ له في كثرة الإفادة».

(٣) انظر : (الدرر الكامنة) (٤/ ٦١)، (هدية العارفين) (٢/ ١٦٣).

(٤) (الضوء اللامع) (٦/ ٢٥٠)، (جامع الشروح والحواشي) (٢/ ١٠٦٠).

(٥) له نسخة في مكتبة جامع صنعاء، انظر : (الفهرس الشامل/ حديث/ ٣٨٩).

● **ثانياً : مؤلَّفات في رجال سنن النسائي :**

أَلَّف عددٌ من العلماء في رجال سنن النسائي، وكلُّها لم تصلنا، وهي :

١- «تسمية شيوخ أبي عبد الرحمن النسائي» : لأبي محمد عبد اللَّه بن محمد بن أسد الجهني الأندلسي[١]، وقد تلقَّى السننَ عن تلامذة النسائي الأندلسيين.

٢- «شيوخ النسائي» : لأبي علي الحسين بن محمد الجياني (٤٢٧ - ٤٩٨هـ)[٢].

٣- «رجال النسائي» : لأبي محمد عبد العزيز بن محمد الدورقي (ت٥٢٤هـ)[٣].

٤- «شيوخ النسائي» : لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزدي (ت٦٣٦هـ) [٤].

● **ثالثاً : كتب أخرى حول سنن النسائي :**

١- «أطراف سنن النسائي» : لمحمد بن طاهر بن علي، المعروف بابن القيسراني (ت٥٠٧هـ)[٥].

٢- «مختصر سنن النسائي» أو : «تقريب النائي باختصار سنن النسائي» : للشيخ مصطفى ديب البغا، وهو مطبوع.

---

(١) انظر : (فهرست ابن خير) (ص/ ٢٢١).

(٢) (مقدمة السنن الأبين) لابن رشيد السبتي.

(٣) (الرسالة المستطرفة) للكتاني (ص/ ٢١٨)، (تراث المغاربة) (ص/ ١٤٩).

(٤) انظر : (برنامج الرعيني) (ص/ ٥٥)، (تذكرة الحفاظ) (٤/ ١٤٠٠).

(٥) (هدية العارفين) (٢/ ٨٢).

رفع
المسهم
عز الله لمرالدم

٣- «بُغية الراغب المتمنّي في ختم النسائيِّ روايةِ ابن السنّي» : للسخاوي (ت٩٠٢هـ)، وهو مطبوع. وهو أحسن وأجمع مؤلَّفٍ في ترجمة النسائيِّ وبيانِ منهجِه في سُنَنِه، واستخراج اللطائف الإسناديَّة والمتنيَّة التي يشتملُ عليها سننُ النسائي.

٤- «القول المعتبر في ختم النسائيِّ روايةِ ابن الأحمر» : للسخاويِّ نفسِه، وهو مطبوع أيضاً.

٥- «إسعاد الرائي بأفرادِ وزوائد النسائيِّ على الكتب الخمسة» : إعداد : سيد كسروي حسن (في مجلدين)، جمعَ فيه زوائدَ النسائيِّ في الكبرى والصغرى على الكتب الخمسة، والزوائدُ هي التي تكون في المتن أو المَخرَج - وهو الصحابي - كما أنه ذكرَ الزوائدَ في الأسانيد، وهي التي يكون النسائيُّ قد تفرَّدَ بها عن الخمسة في أيِّ طبقةٍ من طبقات الإسناد. وقد بلغَ عددُ الزوائد والأفراد عنده : (٣٢٢٧) حديثاً.

● **رابعاً : الدراسات الحديثة عن سنن النسائي :**

الدراسات الحديثة عن سنن النسائيِّ قليلةٌ جداً، والكتابُ لا زال بحاجةٍ إلى دراساتٍ علميَّةٍ تكشفُ منهجَ النسائيِّ في كتابه، وتُظهِرُ الفوائدَ التي يشتملُ عليها الكتاب.

والدراساتُ التي وقفتُ عليها أو علمتُ عنها هي :

١- الرجال الذين تكلمَ فيهم النسائيُّ بجرح أو تعديل : وهي رسالةٌ علميةٌ قدَّمَها الدكتور قاسم علي سعد إلى قسم السنة وعلومِها بكلية أصول الدين بجامعة الإمام بالرياض لنيل درجة الدكتوراه. وقد طُبع في خمس مجلدات.

٢- «الأحاديث التي أعلَّها النسائيُّ بالاختلاف على الرواةِ في كتابه المجتبى

جمعاً وتخريجاً ودراسةً» : للدكتور عمر إيمان أبي بكر، ولم تطبع إلى الآن.

٣- «الإمام النسائيُّ وكتابه المجتبى» : للدكتور عمر المذكور، وهي دراسةٌ جادةٌ مفيدة، وقفت عليها أثناء عملي، واستفدت منها كثيراً.

٤- «المستخرج من مصنَّفات النسائيِّ في الجرح والتعديل» : للشيخ أبي محمد فالح الشبلي.

٥- «الرُّواة الذين ترجمَ لهم النسائيُّ في كتابه (الضعفاء والمتروكين) وأخرجَ لهم في سُنَنِه، جمع ودراسة» : للدكتور عواد الخلف، وقد طبَعَته جامعةُ الشارقة.

وهناك دراساتٌ جيدةٌ حول النسائيِّ، ولكنها غير مفردة، منها :

١- مقدمة «عمل اليوم والليلة»[١] للدكتور فاروق حمادة، وقد ضمَّن هذه المقدمةَ دراسةً جادةً علميةً عن الإمام النسائيِّ وكتابِه «السنن»، وهذه الدراسةُ مصدر كثيرٍ من الباحثين.

٢- كلامُ الشيخ الدكتور سعد بن عبد الحميِّد حول الإمام النسائيِّ وسُننِه في كتابه : «مناهج المحدِّثين»[٢].

(١) (ص/ ١١- ٨٩).
(٢) (ص/ ٢٣٠- ٢٥٩).

الفصل الثاني

منهجُ الإمام النسائي في سُنَنِه

وفيه ثلاثةُ مباحث :

المبحث الأول: منهجُ الإمام النسائيِّ في تراجم الأبواب.

المبحث الثاني : شرطُ الإمام النسائي في سننه.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : بيان شرط الإمام النسائي في سننِه.

المطلب الثاني : درجاتُ أحاديث سنن الإمام النسائي.

المبحث الثالث : الصناعةُ الحديثيّةُ في سنن الإمام النسائي.

وفيه خمسةُ مطالب :

المطلب الأول : الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد.

المطلب الثاني : الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن.

المطلب الثالث : علم العلل.

المطلب الرابع : العُلوُّ والنزولُ في «سنن الإمام النسائي».

المطلب الخامس : المصطلَحات التي استخدَمَها النَّسائيُّ في «المجتبى».

المبحث الأول

منهجُ الإمام النسائيِّ في تراجم الأبواب

● **أولاً : صياغته للأبواب**(١):

لما كانت الأبوابُ هي المدخلُ الرئيسي للأحاديث، والمحورُ الأساسيُّ لتوزيعها داخلَ الكتاب، وتأليفِ بعضها ببعض: تفنَّنَ الإمامُ النسائيُّ في وضعها، وشابَهَ في ذلك الإمامَ البخاريَّ إلى حدٍّ كبير، ومن ذلك :

١- يصدِّرُ البابَ أحياناً بآيةٍ من كتاب اللَّه الكريم، بل استفتحَ كتابَه في أولِ بابٍ منه بآية من كتاب اللَّه تعالى، قال في أول كتاب الطهارة : «تأويلُ قولِه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾(٢)»(٣).

وقد بلغت الآيات التي صدَّر بها بعضَ أبواب الكتاب عشرين آية من كتاب اللَّه تعالى.

٣- يتميَّزُ الإمامُ النسائيُّ في صياغةِ تراجم أبوابه بوضوع العبارةِ في الدلالةِ على الحكم الفقهيِّ المستنبَطِ من الحديث، بحيث لا يتطلَّب من القارئ أيَّ جهدٍ لمعرفة المناسبةِ بين الحديث وبين الباب، وهذا هو الأكثرُ في الكتاب.

٤- قد يأتي في الترجمةِ بعبارةٍ مجملةٍ إذا تعدَّدت الأحاديثُ التي يذكرُها

(١) انظر : (بغية الراغب) (ص/ ٢٥) وما بعدها، (الإمام النسائي وكتابه السنن) (ص/ ٨٠- ٨٢).
(٢) سورة (المائدة)، الآية (٦).
(٣) (سنن النسائي) (١/ ٦).

تحت تلك الترجمة؛ لتكون شاملةً لها ولو على سبيل الإجمال.

٥- وقد يضعُ الترجمةَ على صيغة الاستفهام؛ إمَّا لأنَّ المسألةَ خِلافيَّة، وأنّ الجميعَ استدل بالحديث على مذهبه، وإمَّا لأنَّ القصدَ من ذلك توجيهُ القارئِ للتركيز على المسألة المأخوذةِ من ذلك الحديث.

٦- بل قد يَضعُ باباً لشيءٍ ثم باباً آخرَ لضدِّه، كقوله في كتاب الافتتاح: «باب قراءة بسم اللَّه الرحمن الرحيم»، ثم قال: «باب ترك قراءةِ بسم اللَّه الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب»[1]، وذلك مراعاةً منه للخلافِ في المسألة، وذِكْر دليلِ كلِّ فريق.

- **ثانياً: الاهتمامُ بالاستنباط، والتبويبُ لما يستنبطُه بدون إسقاط، بحيث يُكَرِّرُ لذلك المتون، ويُصَوِّرُ كونَه المقصد الأعظم من الفنون[2].**

مما تميَّزَ به الإمامُ النسائي: أن جلَّ اهتمامِه يكون منصبًّا على الاستنباط، وفي سبيل ذلك لا يتحاشى عن تكرار المتون، فيبوِّبُ عليها بمسائل عديدة تشتملُ عليها هذه الأحاديث.

وقد بلغ به الأمر في ذلك أنه وضع أبواباً متعددةً لحديثٍ واحدٍ بغية استخراج أحكام متنوعة، وهو في الكتاب كثير، ومن ذلك أنه ترجمَ في كتاب الضحايا للعوراء، ثم للعرجاء، ثم للعجفاء، وذكر في كلٍّ من هذه الأبواب الثلاثةِ حديثاً واحداً، وهو حديثُ البراء بن عازب رضي الله عنه[3].

ثم والَى بعد ذلك أربعةَ أبوابٍ ذكر في كلٍّ منها حديثَ عليٍّ بن أبي طالب

---

(١) انظر: (سنن النسائي) (٢/ ١٣٣- ١٣٥).
(٢) (بُغية الراغب المتَمَنّي في ختم النسائيِّ روايةِ ابنِ السنّي) للسخاوي (ص/ ٢٤).
(٣) (سنن النسائي) (٧/ ٢١٤- ٢١٥).

رفع
المسهم
عبد الله الجليل

رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ أمرَنا أن نَسْتَشْرِفَ العينَ. . . الحديث[١].

● **ثالثاً : تدقيق الاستنباط :**

عُرِف الإمامُ النسائيُّ باستنباطاتِه الدقيقة، وهو في ذلك يُزاحِمُ إمامَ الصنعةِ أبا عبد اللَّه البخاري[٢]، ومن أمثلة استنباطاتِه الدقيقة :

- أنه بوَّبَ في كتاب الطلاق بقوله : «الطلاق بالإشارة المفهومة»، وأوردَ فيه حديثَ أنسٍ رضي الله عنه أنه : «كَانَ لِرَسُولِ اللَّه ﷺ جَارٌ فَارِسِيٌّ طَيِّبُ المرَقَة، فَأَتَى رَسُولَ اللَّه ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ وَعِنْدَهُ عَائِشَةُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ أَنْ تَعَالَ، وَأَوْمَأَ رَسُولُ اللَّه ﷺ إِلَى عَائِشَةَ، أَيْ : وَهَذِه، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ الآخَرُ هَكَذَا بِيَدِه، أَنْ لاَ - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا -»[٣].

- وبوَّبَ بقوله : «بَاب الكَلَامِ إِذَا قُصِدَ بِهِ فِيمَا يَحْتَمِلُ مَعْنَاهُ»، وذكرَ فيه حديثَ عمر رضي الله عنه : «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَإِنَّمَا لامْرِئٍ مَا نَوَى. . .»[٤].

- وبوَّبَ بقولِه : «بَاب الإِبَانَةِ وَالإِفْصَاحِ بِالْكَلِمَةِ الملْفُوظِ بِهَا، إِذَا قُصِدَ بِهَا لِمَا لاَ يَحْتَمِلُ مَعْنَاهَا : لَمْ تُوجِبْ شَيْئًا وَلَمْ تُثْبِتْ حُكْمًا»، وذكرَ فيه حديثَ أبي هريرة رضي اللَّه عنه مرفوعاً : «انْظُرُوا كَيْفَ يَصْرِفُ اللَّه عَنِّي شَتْمَ قُرَيْشٍ وَلَعْنَهُمْ؛ إِنَّهُمْ يَشْتِمُونَ مُذَمَّمًا وَيَلْعَنُونَ مُذَمَّمًا وَأَنَا مُحَمَّدٌ»[٥].

إلى غير ذلك من الأبواب[٦].

---

(١) (سنن النسائي) (٧/ ٢١٦- ٢١٧).
(٢) (بُغية الراغب المتَمَنِّي في ختم النسائيِّ روايةِ ابنِ السنِّي) للسخاوي (ص/ ٢٤).
(٣) (سنن النسائي) (٦/ ١٥٨ح/ ٣٤٣٦).
(٤) (سنن النسائي) (٦/ ١٥٨-١٥٩ح/ ٣٤٣٧).
(٥) (سنن النسائي) (٦/ ١٥٩ح/ ٣٤٣٨).
(٦) لمزيدٍ من الأمثلة انظر : (بُغية الراغب) للسخاوي (ص/ ٢٨-٢٩).

المبحث الثاني

شرطُ الإمام النسائي في سننه

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: بيان شرط الإمام النسائي في سننِه[١]

لم يُفصِح الإمامُ النسائيُّ - رحمه اللّه تعالى - عن شرطه في كتابه، ولا عن منهجه الذي سلَكَه، شأنُه في ذلك شأنُ أكثر المحدِّثين من أصحاب الكتب الستةِ وغيرِهم، الذين لم يُوضِّحوا شروطَ كتبِهم، ولذا فمن الصعوبةِ بمكان القولُ بأنَّ شرطَ فلانٍ في كتابه هو كذا وكذا بالتحديد، ومما يدلُّ على ذلك : أنك تجد الذين تحدثوا عن شروط الأئمة يختلفون فيما بينهم في تحديد شرط الإمامِ في كتابه، ممَّا جعلهم يختلفون حتى في تقديم بعض الكتب على البعض من حيث القوَّة، بسبب اختلافِهم في تحديد شرطِه، وبيانِ منزلةِ كتابه.

لذا فمَن أراد الوقوفَ على حقيقةِ شرطِ إمامٍ ما : لا يتسنَّى له ذلك على سبيل الجزم والقطع إلا إذا درسَ أحاديثَ كتابه حديثاً حديثاً، وسبرَ رجالَه، وكان أهلاً لأن يستنتجَ شرطَه من الدراسة.

ومع أنني لم أقُم بتلك الدراسة، فهي تحتاجُ إلى رسائل علميةٍ متخصِّصة؛ إلاّ أنني سأحاول - بعون اللّه تعالى - أن أكشفَ عن شرطِ الإمام النسائيِّ على وجه التقريب، مستعيناً في ذلك بما نُقِل عن النسائيِّ من الكلام خارجَ سننه، مما يمكن

(١) انظر: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ٨٨- ١٠١).

عَدُّه من شرطه في كتابه، ثم بكلامِ أهلِ العلم في شرطه، ومنزلةِ سُنَنِه، ثم ما يظهَرُ من واقع الكتابِ من النَّظَرِ في رجالِه وأحاديثِه.

ويمكن أن يُلَخَّصَ الحديثُ عن شرطِه في الأمور الآتية:

● **أولاً: احتياطُه لكتابه سنداً ومتناً:**

إنه مما لاشك فيه أن النسائيَّ - رحمه اللَّه تعالى- احتاطَ لكتابه سنداً ومتناً، فقد روى ابنُ طاهر بسنده إلى أحمدَ بنِ محبوبٍ الرمليِّ قال: سمعتُ أبا عبد الرحمن النسائيَّ يقول: «لما عَزَمْتُ على جَمْع السُّنَنِ استَخَرْتُ اللَّه تعالى في الرِّوايةِ عن شيوخٍ كان في القلب منهم بعضُ الشيء، فوَقَعت الخِيْرَةُ على تَرْكهم، فنزلتُ في جملةٍ من الحديثِ كنتُ أعلو فيها عنهم»[١].

وقد شَهِدَ له الأئمةُ في ذلك، وسجَّلوا له هذا الموقفَ الحازم، قال أبو طالب أحمدُ بن نصر الحافظ (ت٣٢٣هـ) - شيخُ الدارقطني -: «مَن يَصبرُ على ما يَصبر عليه أبو عبدِ الرحمن النسائيُّ، كان عنده حديثُ ابنِ لهيعة ترجمةً ترجمةً فما حدَّثَ بها، وكان لا يَرى أن يُحدِّثَ بحديث ابن لهيعة»[٢].

وقال الحافظُ ابنُ حجر: «وكان عنده عالياً من قتيبةَ عنه، ولم يحدِّث به لا في السنن ولا في غيرها»[٣].

وهذه النصوصُ تدلُّ على أنَّ من شرط النسائيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تركُ الرواية عن الضعفاءِ أمثالِ ابنِ لهيعة ومَن دونه في الضعفِ في رأيه، وما وقع من روايتِه في كتابِه عن بعض الضعفاء فلسبب من الأسباب، وهو يبيِّنُ ذلك.

---

(١) (شروط الأئمة الستة) لابن طاهر المقدسي (ص/ ١٠٤)، (بغية الراغب) (ص/ ٤١).
(٢) المصدر السابق (ص/ ١٠٥)، وانظر: (النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن حجر (١/ ٣٨٤).
(٣) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/ ٤٨٤).

● **ثانياً : أقوال العلماءِ في شرط النسائيِّ في «سُنَنِه» :**

الناسُ في شرط النسائيِّ طرفان ووسط :

الطرفُ الأول :

مَن اعتبرَ سننَه هذه من الصحاح، أو أطلق عليها اسمَ الصحة ومنهم:

ابنُ ألأثير، فقد قال : «سأل بعضُ الأمراء أبا عبدِ الرحمن عن كتابه (السنن): أكلُّه صحيح؟ فقال : لا، قال : فاكتُبْ لنا الصحيحَ منه مجرَّداً»، ثم قال ابنُ الأثير: فصنعَ المجتبى، فهو المجتَبى من السُّنَن، تركَ كلَّ حديثٍ أوردَه في السنن مما تُكُلِّمَ في إسناده بالتعليل»[١].

وقال محمدُ بن معاوية بن الأحمر - الراوي عن النسائي - : «كتابُ النسائيِّ كلُّه صحيح، وبعضُه معلولٌ إلاّ أنه لم يُبَيِّن علتَه، والمنتخَبُ منه المسمَّى بالمجتبى صحيحٌ كلُّه»[٢]

وقال ابنُ مندة : «الذين أخرجوا الصحيح، وميَّزوا الثابتَ من المعلول والخطأَ من الصواب أربعة : البخاريُّ ومسلم، وبعدهما أبو داود والنسائي»[٣].

وقال أبو بكر البرقانيُّ : ذكرتُ للدارقطنيِّ أبا عبيد بن حربويه، فذكر من جلالته وفضله وقال : حدَّثَ عنه أبو عبد الرحمن النسائيُّ في الصحيح، ولعله ماتَ قبله بعشرين سنة، ثم قال ابنُ طاهر: «فالدارقطنيُّ سمَّى كتابَه السننَ صحيحاً مع فضله وتحقيقه في هذا الشأن»[٤].

---

(١) (مقدمة جامع الأصول) (١/ ١١٦)، وذكرَه السخاويُّ أيضاً في (بغية الراغب) (ص/ ٤٠).
(٢) (النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن حجر (١/ ٤٨٤).
(٣) (شروط الأئمة) لابن مندة (ص/ ٤٢)، (التقييد) لابن نقطة (١/ ١٥١- ١٥٢).
(٤) (التقييد) لابن نقطة (١/ ١٥٢).

رفع
المسهم
عبدالله الرحيم

وقد أطلق على سننِ النسائي (المجتبى) اسمَ «الصحيح» غيرُ واحد من الحفاظ منهم : ابنُ منده، وابنُ السّكن، وأبو علي النّيسابوريّ، والدّارقطنيّ، وابن عديّ، وأبو يعلى الخليلي، والخطيبُ البغداديّ، وعبدُ الغني بن سعيد، والذهبي(١) وقد سبق الحديث في توجيه كلامهم.

الطرف الآخر :

مَن ذهبَ إلى أنّ النسائيَّ يخرج لكلِّ مَن لم يُجمَع على تركه :

قال محمد بن سعد الباوردي: قال ابنُ مندة : سمعتُ محمد بنَ سعد الباوردي بمصر يقول : «كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائيِّ أن يخرج عن كلِّ مَن لم يُجمَع على تركه»(٢).

وقال ابن مندة : «إنَّ شرطَ أبي داود والنسائيِّ إخراج أحاديث قوم لم يُجمَع على تركهم إذا صحَّ الحديثُ باتِّصال الإسناد، من غير قطعٍ ولا إرسال، ويكون هذا القسم من الصحيح»(٣).

وقال العراقي معلقا على قوله: «وهو مذهب متسع»(٤).

وقال السخاوي : «وهو مذهب متسع إن حُمِلَ على ظاهره؛ لاقتضائه التخريج لجُلِّ الضعفاء. . .»(٥).

---

(١) انظر : (مقدمة ابن الصلاح) (ص/ ٤٠)، (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/ ٤٨١)، (القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر) (ص/ ٥٠- ٥٤)، (بغية الراغب) (ص/ ٣٨٣٧).

(٢) (شروط الأئمة) لابن مندة (ص/ ٧٣)، (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ٤٠).

(٣) (شروط الأئمة الستة) (ص/ ١٩).

(٤) (ألفية العراقي) - مع شرحها للسخاوي - (١/ ٩٨).

(٥) (بغية الراغب) (ص/ ٥٤).

وقال ابنُ رجب - بعد أن تحدَّثَ عن الضرب الثاني الذين أخرج لهم مسلمٌ في صحيحه، ثم نقلَ قولَ الإمام مسلم - قال : «الثاني: مَن دونهم في الحفظ والإتقان، ويشملُهم اسمُ الستر والصدق، وتعاطي العلم؛ كعطاء بن السائب . . وعلى هذا المنوال نسجَ أبو داود والنسائيُّ والترمذي، مع أنه [أي : الترمذي] خرَّج لبعض مَن هو دون هؤلاء، وبيَّنَ ذلك ولم يسكت»(١) .

هكذا يبدو للقارئ لأوَّل وَهْلةِ التباينُ في الموقفين حول شرط النسائي في كتابه، وفيما يلي مناقشةُ القولين للتوصُّلِ إلى النتيجة المتوخَّاة.

❑ **مناقشة أصحابِ القول الأول :**

أولاً : سبقَ أن بينتُ أن ما حكاه ابنُ الأثير من قصة الأمير مع النسائيِّ من أنه طلبَ أن يجرِّد الصحيح: غير صحيحة، ولم أجدها مسنَدةً في شيء من الكتب، على أنها لو كان إسنادُها صحيحا : لكانت باطلة؛ لمخالفتها مع واقع الكتاب؛ إذ كيف يُقال: إنه تركَ كلَّ حديث تكلم في إسناده بالتعليل . . مع أنَّ الكتاب مليءٌ بالأحاديث المعلَّة التي أعلَّها النسائيُّ بنفسه، وحكَمَ على كثيرِ من الوجوه بالخطأِ والنكارة، وفيه أيضا أحاديثُ ضعَّفها النسائيُّ لضعف رواتها.

والغريب في الأمر : أنه كيف يخفى هذا على ابن الأثير، وقد أدخل المجتبى من ضمن الكتب الستة في كتابه (جامع الأصول) وقد وقفَ بنفسه من خلال ذلك على الأحاديث المعلَّةِ بالاختلاف على أسانيدها، ثم يذهب إلى الاحتجاج بهذه القصة لبيان مكانةِ المجتبى، وكان الأولى له أن يضعها في ميزان النقد.

يقول الشيخُ عبدُ الصمد شرفُ الدين معلِّقاً على تلك الحكاية : «هكذا ذكر

---

(١) (شرح علل الترمذي) لابن رجب (١/ ٣٩٨).

ابنُ الأثير هذه الواقعةَ المزعومةَ بين أميرٍ مجهول، وبين إمامٍ من حُفَّاظ الحديثِ وحامليه في عصرِه، بدون أيِّ إسنادٍ في إثباتها...»[(١)].

ثانياً : أمَّا ما نقله الحافظُ ابنُ حجر عن ابن الأحمر من قوله : «كتابُ النسائيِّ كلُّه صحيح، وبعضُه معلول...» : فالظاهرُ - إن ثبتَ ذلك عن ابن الأحمر - إنما قال ذلك على التَّخْمين؛ لأنه مِن المعلوم أنه لم يَسمع المجتبى من النسائي، وقد سبق أنه تفرَّدَ بالرواية عنه ابنُ السني، حتى قيل : إنه هو المختصِرُ، كما سبق، ولعلَّ ابنَ الأحمر حين بلغه أنَّ النسائيَّ انتخبَ المجتبى من الكبرى : ظنَّ أنه أفرده للأحاديث الصحيحة، هذا على فرض كون المجتبى منتَخَباً من الكبرى، وليس روايةً من روايات الكبرى، كما يذهبُ إليه البعضُ.

قال الدكتور عمر إيمان أبو بكر - وهو في معرض نقد هذه الرواية - : «وأنا أشكُّ كثيراً في صحَّة هذا القول؛ وذلك لما فيه من التناقض الواضح؛ فقوله «كله صحيح» يُنافي قولَه «وبعضُه معلول»؛ إذ إنَّ العلةَ تُنافي الصحة، وأغربُ من هذا كلِّه : قولُه في الكبرى : «..إلاَّ أنه لم يبيِّن علَّته»، وهذا لا يقولُه أحدٌ نظرَ في السنن الكبرى مجرَّدَ نظرةٍ، فضلاً عمَّن كان من أحدِ رواتها المختصِّين بها.

والكلُّ يَعلم أنَّ النسائيَّ شغلَه الشاغلُ في الكتابين جميعاً : بيانُ عِلَلِ الأحاديث ... ويقال في ردِّه ما قيل في ردِّ حكايةِ ابنِ الأثير، وأنا أشكُّ في ثبوت ذلك عنه؛ لأنَّ ابنَ حجر ذكرَها مطلقةً عن الإسناد، ولو صحَّ ذلك منه: لما قُبِلَ منه؛ لمناقضته لواقع الكتاب، وللأدلة السابقة»[(٢)].

---

(١) (مقدمة تحقيقه للسنن الكبرى) (١/ ١٩).

(٢) (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ٩٤- ٩٥).

ثالثاً : وأمّا مَن أطلقَ على كتابه المجتبى اسمَ الصحة : فقد ردَّ عليهم غيرُ واحدٍ من أهل العلم ممَّن له اختصاصٌ بالسنن، وعلى رأسهم ابنُ الصلاح، حيث قال معقِّباً على قول السِّلَفي : «اتفقَ على صحتها علماءُ الشرق والغرب . . .» قال ابنُ الصلاح : «هذا منه تساهلٌ؛ لأنَّ فيها [أي : السنن الأربعة] ما صرَّحوا بكونه ضعيفاً أو منكراً أو نحوُ ذلك من أوصاف الضعيف»[١] .

وقال النووي : «وأمّا تقسيمُ أحاديثِ «المصابيح» إلى حِسانٍ وصِحاح، مريداً بالحسان ما في السُّنن : فليس بصواب؛ لأن في السنن الصحيح، والحسن، والضعيف، والمنكر»[٢] .

فإذا كان النوويُّ يُنكِرُ على البغويِّ تسميةَ أحاديثِ السنن كلِّها بالحسان : فمن باب أولى أنه يُنكِر على من أطلقَ عليها اسمَ الصحة.

وقال ابن كثير في الردِّ على من أطلق على المجتبى اسمَ الصحة : «فيه نظر؛ فإنَّ فيه رجالاً مجهولين إما عيناً أو حالاً، وفيهم المجروح، وفيه أحاديثُ ضعيفةٌ ومعلَّلة ومنكرة»[٣] .

وقال العراقيُّ في الألفية[٤] :

ومَن أطلقَ عليها الصحيحَا فقد أتى تساهُلاً صَريحا

وقد اعتذر الحافظُ ابنُ حجر لهؤلاء بأنَّ المقصود بإطلاقهم عليها اسمَ الصحة: إنما هو بحكم الأغلب؛ إذ إنَّ الصحيحَ والحسنَ في السنن الأربعةِ

(١) (علوم الحديث) (ص/ ٤٧).
(٢) (التقريب) (١/ ١٦٥).
(٣) (اختصارُ علوم الحديث) له (ص/ ٢٥).
(٤) (ألفية العراقي) - مع شرحها للسخاوي - (١/ ٨٧).

رفع
المسهم
عفا الله له ولوالديه

هما الأصلُ فيها، والضعيفُ فيها بالنسبة إليهما قليل، فحكموا على جميع أحاديثها بالصحةِ باعتبار الأغلبية[١].

❑ مناقشة أصحاب القول الثاني :

لا شك أنّ القولَ بأنَّ النسائي أخرجَ لكلِّ مَن لم يُجمَع على تركه: مذهب متسعٌ إن حُمِلَ على ظاهره؛ لأنه يَقتضي أنه أخرج لجلِّ الضعفاء، وهذا الظاهر غيرُ مرادٍ في كلامهم لأمور منها:

١ - كونه لا ينطبق على واقع سنن النسائي، حيث إن النسائيَّ تركَ إخراجَ حديثِ قومٍ ممن تُكُلِّمَ فيهم، حتى ولو كان ذلك يكلِّفُه النزول، كما تقدم.

ولهذا قال الحافظُ ابنُ حجر في توجيه كلامهم ليكون مطابقاً لواقع السنن :

«وما حكاه ابنُ الصلاح عن الباورديِّ وكذا ابن مندة أنَّ النسائيَّ يخرجُ أحاديثَ مَن لم يُجمَع على تركه : فإنما أرادَ بذلك إجماعاً خاصًا، وذلك أنَّ كلَّ طبقةٍ من نُقَّادِ الرجال لا تخلو من مُتَشَدِّدٍ ومتوسط :

فمن الأولى : شعبةُ، وسفيانُ الثوري، وشعبةُ أشدُّ منه.

ومن الثانية : يحيى القطان، وعبدُ الرحمن بن مهدي، ويحيى أشدُّ منه.

ومن الثالثة : يحيى بنُ معين وأحمد، ويحيى أشدُّ من أحمد.

ومن الرابعة : أبو حاتم، والبخاري، وأبو حاتم أشدُّ من البخاري.

وقال النسائيُّ : لا يُتركُ الرجلُ عندي حتى يَجتمعَ الجميعُ على تركه.

فأمَّا إذا وثَّقه ابنُ مهدي، وضعَّفه يحيى القطان ـ مثلا ـ : فإنه لا يترك؛ لما عُرِفَ من تشديد يحيى ومَن مثله في النقد.

---

(١) انظر كلامَ ابن حجر في (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/ ٤٨٩).

وإذا تقرَّر ذلك: ظهرَ أنَّ الذي يَتبادر إلى الذهن مِن أنَّ مذهبَ النسائيِّ في الرجال مذهبٌ متَّسع: ليس كذلك، فكم مِن رجلٍ أخرجَ له أبو داود والترمذيُّ تجنَّبَ النسائيُّ إخراجَ حديثه . . . بل تجنَّبَ النسائيُّ إخراجَ حديثِ جماعةٍ من رجال الصَّحيحَيْن»[١].

وما قالَه الحافظ في توجيه كلامهم هو المتعين، فالإجماعُ المراد هنا هو إجماعٌ خاص، وقد أيَّدَه السخاويُّ واستشهَدَ على قوةِ هذا التوجيهِ بأنَّ النسائيَّ أخرجَ لعبد اللَّه بن خُثَيم - عبد اللَّه بن عثمان - في سننه ثم قال: «ابنُ خثيم ليس بالقويِّ في الحديث، وإنَّما أخرجتُ لئلاَّ يُجعلَ «ابنُ جريج عن أبي الزبير»، وما كتبناه إلاَّ عن إسحاق بن إبراهيم.

ويحيى القطان لم يَترك ابنَ خثيم، ولا عبدُ الرحمن [وهو ابنُ مهدي]، إلاَّ أنَّ عليَّ بن المدينيَّ قال: ابنُ خُثَيْم منكر الحديث، وكأنَّ عليَّ بنَ المدني خُلِقَ للحديث»[٢].

٢- إن النسائيَّ يُعَدُّ من المتشدِّدين في التوثيق، نصَّ على ذلك غيرُ واحدٍ من أهل العلم، حتى إنك تجدُ كثيراً في تراجم الرواة قولَهم في الراوي: «روى عنه النسائيُّ»، إشارةً منهم إلى تقويتِه برواية النسائيِّ المتشدِّدِ عنه، قال الخطيب: «أبو الوليد[٣] ليس حالُه عندنا ما ذكره الباغَنديُّ عن السكري، بل كان من أهل الصدق، حدَّثَ عنه النسائيُّ وحسبُكَ به»[٤].

وسبقَ قولُ الزنجانيِّ: «إنَّ لأبي عبدِ الرحمن شرطاً في الرجال أشدّ من

(١) (النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن حجر (١/ ٤٨٢- ٤٨٣).
(٢) (سنن النسائي) (٥/ ٢٤٨ح/ ٢٩٩٣).
(٣) وهو أحمد بن عبد الرحمن البسري.
(٤) (تاريخ بغداد) (٤/ ٢٤١).

شرط البخاري ومسلم»[١].

فمن غير المعقولِ أن يكون في شرط النسائيِّ - وهو ذلك المتشدِّد - ذلك المتسَع المذكور.

٣- تبيَّنَ من سَبْرِ رجال السنن الأربعةِ - من خلال «التقريب» - أنَّ النسائيَّ أقلُّهم روايةً عن الضعيف، كما سبق تفصيلُه عند الحديثِ عن منزلة سنن النسائي.

وبما تقدم يتبيَّنُ أنه ليس المراد بقولهم أنَّ النسائيَّ يخرجُ لكلِّ مَن لم يجمع على تركه: ما يتبادر إلى الذهن من أنه يخرج لجلِّ الضعفاء، بل المراد: أنه يخرجُ لكلِّ مَن لم يُجمَع على تركه من قِبَل المتشدِّدين والمعتدلين، فإذا جرحَه المتشدِّدُ ووثَّقَه المعتدِل: فإنه يخرج له؛ لأنه لم يُجمَع على تركه.

وأما الفريق الثالث، وهم أهلُ الوسط: فهم يَرون أنَّ أحاديث سنن النسائيِّ غالبُها صحاحٌ أو حسان، وفيها أحاديثُ ضعيفةٌ أو منكرة، أو معلَّة، ولكنها بالنسبة للأحاديث المقبولة من الصحاح والحسان قليلةٌ جدا.

وهذا هو الراجح، وأقوال الفريقَين السابقَين تؤولُ إلى هذا القول، حيث إنَّ في توجيه الحافظِ ابنِ حجر لِكِلاَ القولين في شرط النسائيِّ تضييقاً للخلاف، وتقريباً لوجهاتِ النظر، فمَن أطلقَ على سُنَنِه الصحَّة: فإنما أراد بذلك الغالبَ فيه، مع عدم الإنكارِ لوجودِ أحاديثَ ضعيفةٍ فيه، ومن قال إنه يخرجُ لكلِّ مَن لم يُجمَع على تركه: أراد بذلك إجماعاً خاصا على ما سبق بيانه، وليس المراد أنه متساهلٌ إلى درجة أنه يخرجُ لمعظم الضعفاء.

ثم ليُعلم: أنَّ غالبَ ما وقعَ في سنن النسائيِّ من الأحاديث المنكَرةِ والشاذةِ والمعلَّةِ وغير ذلك: معظمُه من أحاديث الثقات، أخرجَها النسائيُّ لبيان عِلَلِها،

(١) (شروط الأئمة الستة) لابن طاهر (ص/١٠٤)، (بغية الراغب) (ص/٤١- ٤٢).

وذلك أنه حين أخرجَ الوجوهَ المحفوظةَ والراجحة : أخرجَ بجانبها الوجوهَ الأخرى المعلَّة، ثم بيَّن عِلَلَها، وتفنَّن في إبراز ذلك خدمةً للوجه المحفوظ، وهذه ميزةٌ يَمتازُ بها كتابُه عن بقية الكتب الستة، وقَلَّ أن يُخرجَ النسائيُّ للضعيفِ اعتماداً عليه[1].

والخلاصة:

أنَّ النسائيَّ وإن لم يُصَرِّح بشرطِه في كتابه : إلاَّ أنّ سَبْرَ منهجِه في الكتاب، وجمعُ كلامِه المتعلِّقِ ببعض الأحاديث المعلَّة التي أخرجَها في سننه، والتعرُّفَ على منهجه في الجرح والتعديل . . . كلُّ هذا يوضِّحُ أنه لا يُخرجُ للضعيف اعتماداً عليه، ولا يَعتمدُ على الضعيف.

---

(١) انظر : (الإمام النسائي وكتابه المجتَبى) (ص/ ١٠١).

المطلب الثاني: درجةُ أحاديثِ سنن الإمام النسائي

ما سبقَ في المطلب الأوَّلِ مدخلٌ لا بدَّ منه للوقوفِ على درجة أحاديث سنن النسائي، وقد تكفَّلَ الحافظُ أبو الفضل ابنُ طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ) ببيان ذلك فقال:

«وأمَّا أبو داود فمن بعده : فإنَّ كتبَهم تنقسمُ على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : صحيح؛ وهو الجنسُ المخرَّجُ في هذين الكتابين[١] للبخاريِّ ومسلم؛ فإنَّ أكثرَ ما في هذه الكتب مخرَّجٌ في هذين الكتابين، والكلامُ عليه كالكلام على الصحيحين فيما اتفقا عليه واختلفا فيه.

والقسم الثاني : صحيحٌ على شرطهم، حكى أبو عبد اللَّه بن منده أنَّ شرطَ أبي داود والنسائي إخراجُ أحاديث أقوامٍ لم يُجمَع على تركهم، إذا صحَّ الحديثُ باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسالٍ، ويكون هذا القسمُ من الصحيح..[٢].

والقسم الثالث : أحاديثُ أخرجوها للضِّدِّيَّةِ في الباب المتقدم، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وربما أبانَ المخرِّج لها عن علَّتِها بما يَفهمُه أهلُ المعرفة»[٣].

(١) أي : سنن أبي داود، وسنن النسائي.

(٢) سبق في المطلب السابق أنّ المراد بالإجماع هنا إجماعٌ خاص، وهو إجماعُ المتشدِّدِين والمعتدِلين في كل طبقة، فإذا أجمعَ أصحابُ الطبقة الواحدةِ على تركِ رجلٍ تركاه، وإن اختلفوا فيه : خرَّجَا حديثَه.

(٣) (شروط الأئمة الستة) لابن طاهر (ص/٨٨- ٩١).

والخلاصة:

أنّ سنن النسائي يشتملُ على ثلاثة أقسامٍ من الأحاديث :

القسم الأول : ما أخرجَه الشيخان أو أحدُهما.

القسم الثاني : ما كان صحيحاً على شرط النسائيِّ، وقد ذكرتُ في المطلب الأول أنه ليس من المتساهِلين، فشرطُه ليس فيه ذلك المتَّسَع الذي يُفهَمُ من كلام ابن مندة.

القسم الثالث : أحاديث ضعيفةٌ أوردَها لأسبابٍ فنيَّةٍ عديدة، منها : بيانُ العللِ وتوضيحُها، وبيانُ ضعفِ موقف المخالِف الذي يستدلُّ بهذا الحديث الضعيف، وأنه ليس لديه للاستدلال إلاّ هذا الحديث، وهو ضعيف، أو لغيرِه من الأسباب[١].

والقسمُ الثالثُ لم يزل ولا زالَ مجالَ بحث المتَخَصِّصين في سنن النسائيِّ وسنن أبي داود، فعلى الرُّغم مما يؤخَذ من سَبْرِ منهجِهما ومن أقوالهما المختلفةِ أنهما يتحاشيان إيرادَ الضعيفِ في كتابَيهما، على الرُّغم من ذلك كلِّه : لِماذا أوردَا الضعيفَ في كتابيهما؟

وقد سبقَ جزءٌ من الجوابِ - فيما يتعلقُ بالنسائي - عند الحديثِ عن القسم الثالث، على أنّ الحافظَ أبا الفضل ابنَ طاهر قد أثارَ هذا التساؤلَ بعد إيرادِه للأقسام الثلاثةِ الماضيةِ فقال :

فإن قيل: لِمَ أودعوها كتبَهم ولم تصحَّ عندهم؟

فالجوابُ من ثلاثة أوجه :

---

(١) من الأسباب التي ذكرَها النسائيُّ في (سُنَنِه) أنه يُخرج عن الضعيفِ لما عنده من زيادةٍ في لفظ الحديث، ويبيِّنُ ذلك. (بغية الراغب) (ص/ ٤٢).

أحدها: روايةُ قومٍ لها واحتجاجُهم بها، فأوردوها وبيَّنوا سقمَها لتزولَ الشبهة.

وخلاصةُ هذا الوجه : أنهم أرادوا الردَّ على مَن استدلَّ بهذا الحديثِ مع ضعفِه.

والوجه الثاني : أنهم لم يَشترطوا ما اشترطَه البخاريُّ ومسلمٌ من الصحة، فكانَ فيه مسَوِّغاً لذكر بعض الأحاديث الضعيفةِ لسببٍ من الأسباب.

والثالث : أن يُقال لقائل هذا الكلام: رأينا الفقهاءَ وسائرَ العلماء يُورِدون أدلَّةَ الخصم في كتبهم، مع علمهم أنَّ ذلك ليس بدليل، فكان فعلهما هذا - يعني أبا داود والنسائي - كفعل الفقهاء، واللَّه أعلم[١].

(١) انظر : (شروط الأئمة الستة) (ص/ ٩١- ٩٢).

رفع المسهم

المبحث الثالث

الصناعةُ الحديثيّةُ في سنن الإمام النسائي

وفيه أربعةُ مطالب :

المطلب الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد

١- يبدأ بالعالي، ثم يُردِفُ بالعالي، وهو منهجُ أكثر المتقدِّمين.

٢- وأحياناً يبدأ بالنازل، ثم يُردِفُ بالعالي[١].

٣- ومما زاحمَ فيه الإمامَ البخاري : التقلُّل من الإتيان بـ«حاء» للفصلِ بين السَّنَدَين؛ فهي عنده قليلة جداً؛ وذلك لأنه يسوقُ إسنادَ كلِّ متن حتى ولو كثرت الأسانيدُ للحديثِ الواحد، فلا يملُّ أن يسوقَ كلَّ إسنادٍ على حدة، فقلَّ أن يستعملَ التحويلَة.

٤- وافقَ الإمامَ البخاريَّ في جواز الروايةِ بالمعنى، ومن أمثلتِه : روايتُه من طريق ابن عليَّة، عن أيوبٍ، وابن عون، وسَلَمة بن علقمة، وهشام بن حسّان - دخلَ حديثُ بعضِهم في بعضٍ - كلُّهم عن ابن سيرين بلا واسطة، سوى سلمة فقط، فإنه قال: نبِّئتُ عن أبي العجفاء[٢].

٥- العناية بتمييزِ صِيَغ التحديث للرواة، فيميِّزُ صيغةَ التحديث لكلِّ واحدٍ إذا روى عن أكثر من واحد.

---

(١) (بُغية الراغب) للسخاوي (ص/ ٣٤

(٢) (سنن النسائي) (٦/ ١١٧ح/ ٣٣٤٩).

ومما يُذكَر هنا مما يدل على تحرِّيه الدقةَ في استعمال صيغ التحديث، ومما يدلُّ على أمانتِه أيضاً: أنه كان بينه وبينَ الحارث بن مسكين[(١)] جفوة، قيل كان سببُها أنَّ النسائيَّ دخلَ عليه بِزَيِّ العساكر، فخاف منه الحارثُ أن يكون عَيناً للسلطان، فمنعَه من حضورِ مجلسِه، فكان النسائيُّ يَحضُرُ مجلِسَه مختَفياً من وراء الباب[(٢)]، فإذا أراد أن يروي عنه لم يكن يقول: «أخبرنا»، أو «حدثنا» مع أنه له ذلك؛ لأنه كان يسمعَ صوتَه، لكن من باب الأمانةِ والدقة كان يقول: «قرئ على الحارث بن مسكين وأنا أسمع»، وهكذا في جميع الكتاب، مع كثرة ماروى عنه[(٣)]، رحمَ اللّه الجميع.

٦- يكني عن الضعيفِ إذا قرنَه في الرواية بثقة[(٤)]:

وهو في ذلك يوافقَ صنيعَ الشيخَين، وخاصةً الإمام مسلماً، كقولِه: «أخبرنا محمدُ بنُ عبدِ اللّه بن يزيد المقرئ، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا حيوة - وذكرَ آخرَ - قالا: حدثنا جعفرُ بنُ ربيعة...» [(٥)].

وقولِه: «أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللّه بنِ يَزِيد، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا حَيْوَةُ - وَذَكَرَ آخَرَ - أَنْبَأَنَا شُرَحْبِيلُ بنُ شَرِيكٍ...»[(٦)].

وذكرَ السخاويُّ أنّ المبهمَ في المثال الثاني هو ابنُ لهيعة، كما صرَّحت به

---

(١) هو الحارث بن مسكين بن محمد بن يوسف، مولى بني أميه، أبو عمرو المصري، قاضيها، «ثقة فقيه» (ت٢٥٠هـ). (التقريب) (ص/١٤٨).

(٢) انظر القصة في: (التقييد) (١/ ١٥٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٣٠)، (بغية الراغب) (ص/ ٧٨٧٧).

(٣) روى عنه النسائيُّ (١٤٤) حديثاً في سننه المجتبى.

(٤) (بُغية الراغب المتَمَنِّي في ختم النسائيِّ روايةِ ابنِ السنِّي) للسخاوي (ص/ ٣٣- ٣٤).

(٥) (سنن النسائي) (٢/ ١٦٩ح/ ٩٨٨).

(٦) (سنن النسائي) (٦/ ٦٩ح/ ٣٢٣٢).

روايةٌ لأحمدَ في مسندِه[١].

ولكن ما الفائدةُ في الإشارةِ إلى الضعيف بالتَّكْنية، ولماذا لم يُسَمِّه؟ والجواب: أنّ فائدة ذلك : هو الإشعارُ بضَعف المبهَم، وأنه ليس من شرطِه.

وهنا سؤالٌ يفرضُ نفسَه، وهو أنه إذا كان المشار إليه ضعيفاً، وليس من شرطِه؛ فما الفائدةُ في الإشارة إليه أصلاً إذا لم يكن ممَّن يصلُحُ أن يُصَرَّح باسمِه؟

والجواب : أنّ فائدةَ ذلك هي بيان كثرة الطرق؛ ليرجح الحديثُ بها عند المعارضة.

ولكن ما الفائدةُ في الإشارةِ إلى هذا الضعيفِ مع عدمِ الإشارةِ إلى لفظِه؟

يجيبُ الإمامُ السخاويُّ على ذلك بأنّ الظاهرَ من حال الإمام النسائيِّ في التثبُّت أنه قد عرفَ أنّ لفظَهما أو معناهما سواء، وأنه ليس هناك فروقٌ جوهريةٌ بين اللفظَين تحتاج إلى ذكرِها وتمييزِها[٢].

على أنه أحياناً يوجَدُ هذا مع كون المكنيِّ عنه ليس ضعيفاً، ولكن يحتملُ أن يكون هذا من صنيع مَن فوقَه[٣].

٧- من الملفِت للنظر أنّ النسائيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أكثرَ من استعمال صيغة «أخبرنا» في الرواية عن شيوخه، دون غيرها من الصِّيَغ، حتى قال ابنُ خير الإشبيلي نقلاً عن بعض شيوخه : «لم يَقل النسائيُّ قطُّ في أول إسناده حدثنا»[٤].

وليس الأمرُ على إطلاقه، بل في الكتاب مواضعُ قليلةٌ استعملَ النسائيُّ في

---

(١) (بغية الراغب) (ص/ ٣٣).

(٢) المصدر السابق (ص/ ٣٤).

(٣) المصدر السابق (ص/ ٣٣).

(٤) (فهرست ابن خير) (ص/ ١١٢).

الروايةِ عن شيوخه صيغةَ «حدثنا» دون «أخبرنا»، ومن ذلك قوله في المجتبى[١]: «حدثنا إسحاق»، إضافةً إلى أمثلةٍ أخرى[٢]، ولذا كان السخاويُّ أكثرَ دقةً منه حيث قال: «فإنَّ أكثر ما روى في سننه عن شيوخه بصيغة أخبرنا، وروايتُه فيها بحدَّثنا قليلة، بل ربما يروي عن شيخه الواحد كقتيبة، وإسحاق وهناد بالصيغتين، ومعلومٌ أن أخذَه عن شيخه غير منحصِرٍ في أحد التحمُّلَين، بل هو دائر بين التحديث والعرض»[٣].

٨- يُنبِّه على ما لعلَّه يقعُ لشيوخِه من الاختلاف، كروايتِه عن قتيبةَ عن الليثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ جَعْفَرِ بنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ: حديثاً، ثم قال: «أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ مَرَّةً أُخْرَى وَلَمْ يَذْكُرْ جَعْفَراً»[٤]. أي: أنه نقصَ عن تحديثِه الأولِ رجلاً.

والأمثلةُ في هذا كثيرة.

٩- تنبيهُه على لطائف ونكاتٍ إسناديَّة متنوِّعة:

وهي كثيرةٌ أذكرُ هنا بعضَها، وهي:

* تعيينُ المهمَل: كقولِه فيما رواه عن بكر: «وهو ابنُ مضر»[٥]، وفيما رواه عن عبيد اللَّه: «هو ابنُ القبطيَّة»[٦].

* تسميةُ المبهَمَ في أصل السند: كإيرادِه حديثَ محمد بن عبد الرحمن،

---

(١) (٢/ ٤٢).
(٢) انظر السنن: (١/ ٢٠٣، ٦/ ١٤٨، ٢/ ٢٧١، ٧/ ٢٧٩، ٣٠٩، ٨/ ١٤٨، ١٤٩).
(٣) (بُغية الراغب المتَمَنِّي في ختم النسائيِّ روايةِ ابنِ السنِّي) للسخاوي (ص/ ٤٠).
(٤) (سنن النسائي) (١/ ١١٩ح/ ٢٠٧).
(٥) (سنن النسائي) (٧/ ٢٠٥ح/ ٤٣٤٤).
(٦) (السنن) (٣/ ٦٤ح/ ١٣٢٦).

رفع
المسـ هم
غفر الله له ولوالديه

عن رجلٍ، عن جابرٍ رضي الله عنه مرفوعاً: «ليس من البِرِّ الصِّيامُ في السفر»، ثم ساقَه من طريق محمدٍ أيضاً فقال: عن محمد بن عمرو بن حسن، عن جابر[١].

* تسميةُ المكنيِّ: كقولِه فيما رواه عن أبي مُعَيد: هو حفص بن غيلان[٢]. وهو كثير.

* ويكَنِّي المسَمَّى حيث كان مشهوراً بكنيتِه: كقوله: أخبرنا عمرو بنُ يزيد - هو أبو بُرَيد الجَرْميّ -...»[٣].

* الإشارة إلى المتَّفِق والمفترِق: ومن أمثلتِه قولُه: «إسماعيل بن مسلم ثلاثة، هذا أحدُهم، لا بأسَ به، وإسماعيل بن مسلم شيخٌ يروي عن أبي الطفيل، لا بأس به، وإسماعيل بن مسلم يروي عن الزهريِّ والحسن، متروك»[٤].

* بيانُ المنقطع: كقوله في حديث مخرمة بن بكير عن أبيه: مخرمة لم يسمع من أبيه شيئاً[٥]. وقولُه: «الحسنُ عن سمرة كتابٌ، ولم يسمع الحسنُ من سمرة شيئاً إلاّ حديثَ العقيقة»[٦].

* وكذلك بيانُه للمرسل: كقولِه في حديثٍ لجريرٍ، عن منصور، عن ربعيٍّ، عن حذيفةَ مرفوعاً: «لا تقدموا الشهر..» قال: أرسلَه الحجَّاجُ بنُ أرطأة عن منصورٍ بدون حذيفة[٧].

---

(١) (السنن) (٣/ ١٧٥- ١٧٦ح/ ٢٢٥٧، ٢٢٥٩).
(٢) (السنن) (١/ ١١٨ح/ ٢٠٤).
(٣) (السنن) (٤/ ١٣٨ح/ ٢١٣٣).
(٤) (سنن النسائي) (٥/ ١٥٠)، وانظر أيضاً: (٤/ ١٧٢، ٧/ ١٦٨).
(٥) (السنن) (١/ ٢١٤ح/ ٤٣٨).
(٦) (السنن) (٣/ ٩٤ح/ ١٣٨٠).
(٧) (السنن) (٤/ ١٣٥ح/ ٢١٢٧).

* كثيراً ما يرجِّحُ المرسَلَ على المتَّصِلِ لوجودِ قرينةٍ مرجِّحة[(١)].

* بيانُه للضعيف إذا روى عنه في السنن : كقولِه عقب حديث محمد بن الزبير الحنظليِّ عن أبيه، عن عمران، مرفوعاً : «لا نذْرَ في غضب، وكفَّارتُه كفَّارةُ يمين»، قال : محمدٌ ضعيفٌ لا يقومُ بمثله حجة، وقد اختلفوا عليه فيه[(٢)].

* بيانُه للغريب : كقولِه عقب حديثِ الزهريِّ، عن عروة، عن عائشة في ضباعة : «محلِّي حيث تحبسني» قال : لا أعلم أحداً أسندَه - يعني حديث عائشة - عن الزهريِّ غير معمر[(٣)].

* إشارتُه إلى ما يُعلم منه عدمُ التلازم بين السند والمتن، حيث وصفَ سنداً بالحسن، ومتنَه بالنكارة[(٤)].

* بيانُه لما يمكن أن يقع فيه نوعٌ من التدليس : كقولِه عقب روايةٍ لا بن جريج : حدثني عبدُ اللَّه بن عثمان بن خثيم، عن أبي الزبير، عن جابر . . قال : «ابْنُ خُثَيْمٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْتُ هَذَا لِئَلَّا يُجْعَلَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ. . .»[(٥)].

* إشارتُه إلى احتمالِ وقوع التَّصحيف : كقولِه في حديثٍ لسفيان الثوريِّ عن بيانِ بن بشر : «هذا خطأ، ليس من حديث بيان، ولعلَّ سفيانَ قال : حدثنا اثنان، فسقطت الألفُ»[(٦)].

---

(١) انظر : (بغية الراغب) (ص/٥٣).
(٢) (السنن) (٧/٢٨ح/٣٨٤٢).
(٣) (السنن) (٥/١٦٨ح/٢٧٦٨).
(٤) (بغية الراغب) (ص/٥٨).
(٥) (السنن) (٥/٢٤٨ح/٢٩٩٣).
(٦) (السنن) (٤/٢٢٣ح/٢٤٢٥).

* وقد يذكر المحلَّ الذي سمع فيه من شيخه، كقولِه : «أخبرنا عليُّ بنُ الحسن بن اللاَّئي بالكوفة»[١].

* إشارتُه لما يزولُ به اللبس : كقوله : أخبرنا عبدُ اللَّه بن محمد الضعيف - شيخٌ صالحٌ، والضعيف لُقِّبَ لكثرة عبادتِه -»[٢].

* وأحياناً يذكر الثناءَ على شيخه : كقولِه : أخبرنا محمدُ بنُ رافع النيسابوريُّ الثقةُ المأمون[٣].

* وأحياناً يُشير إلى ما يُعرفُ به الراوي وإن كان نقصاً في الجملة : كوصفِه شيخَه سريع بن عبد اللَّه الواسطيَّ بالخصِيِّ[٤].

* إشارتُه إلى ما قد يقعُ من الراوي مما يجرحُ به بعضُ الأئمة : كروايتِه عن شيخِه يعقوب بن إبراهيم الدورقيِّ حديثَ : «لاَ يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الماءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ»، ثم قال: «**كَانَ يَعْقُوبُ لَا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا بِدِينَارٍ**»[٥].

---

(١) (السنن) (٤/ ١٨٧ح/ ٢٣٠٥).
(٢) (السنن) (٤/ ١٦٥ح/ ٢٢٢٢).
(٣) (السنن) (٧/ ٦٧ح/ ٣٩٤٦).
(٤) (السنن) (٧/ ٨٣ح/ ٣٩٩١).
(٥) (السنن) (١/ ٤٩ح/ ٥٨).

رفع
المسـهم
عز الله له ولوالديه

المطلب الثاني: الصناعة الحَديثِيَّةُ المتعلِّقةُ بالمتن

أولًا: الاهتمامُ بالاستنباط، والتبويبُ لما يستنبطُه بدون إسقاط، بحيث يُكَرِّرُ لذلك المتون، ويُصَوِّرُ كونَه المقصد الأعظم من الفنون[١].

وقد سبقَ تفصيلُه في المبحث الأولِ من هذا الفصل، ولكنني سأذكرُ هنا منهجَه في التكرار، حيث إنه يُكَرِّرُ الحديثَ بسندِه ومتنِه، ولكنه قد يزيدُ طرقَ الحديث، وكذلك يزيدُ في نسبِ بعضِ الرواة، ومن أمثلة التكرار:

قصَّةُ عائشة رضي الله عنها في تتبُّعِها سِرَّ النبي ﷺ لَمَّا خرجَ من عندها ليلاً إلى البقيع، ذكرَ هذه القصَّةَ في مواضع: ذكرَها في كتاب الجنائز، في الأمرِ بالاستغفارِ للمؤمنين[٢]، ثم أعادَها في كتاب النكاح، في الغيرة[٣]، بسندِها ومتنِها سواء، ولكن بزيادةٍ في نسبِ شيخِه فقط، وباختصارٍ يسيرٍ من آخر المتن، مع زيادة طريقَين للحديث.

❑ وللإمام النسائيِّ في تكرير هذه المتون طرقاً عديدةً تتلخَّصُ فيما يلي:

١- يعقِد باباً مستقلاً للحديثِ نفسِه، الذي أوردَه قبله، ولا يكون فارقاً بين تكرير الحديث إلاّ الباب؛ لأنه لا يأتي به إلاّ من الطريق السابق، مع اختلافٍ في شيخِه فقط، ومن أمثلتِه: أنه ترجمَ في كتاب الضحايا للعوراء، ثم للعرجاء، ثم للعجفاء، وذكر في كلٍّ من هذه الأبواب الثلاثةِ حديثاً واحداً، وهو حديثُ البراء

---

(١) (بُغية الراغب المتَمَنّي في ختم النسائيِّ روايةِ ابنِ السنِّي) للسخاوي (ص/ ٢٤).
(٢) (سنن النسائي) (٤/ ٩١-٩٢).
(٣) (السنن) (٧/ ٧٢-٧٣).

رفع
المسهم
عبد الله الراجحي

ابن عازب ﷺ، ولكنه ذكرَ في كلٍّ ترجمةٍ طريقاً للحديث(١).

٢- وقد يكون بين الترجمتَين في الجملةِ تفاوُتٌ يسير، ولا يأتي في حديثهما بزيادةٍ واضحة، كترجمتِه في كتاب الطهارةِ بـ«ماء البحر»(٢)، وفي كتاب المياه بـ«الوضوءِ بماء البحر»(٣)، وحديثُهما واحدٌ سنداً ومتناً.

٣- وربَّما يزيدُ في أحد الموضعَين تعيينَ ما أهملَه من رواة السندِ أوَّلاً.

٤- وقد يُكَرِّرُ البابَ خاصَّةً دون متنِه، وهذا - كما قال السخاويُّ - أسهلُ مما سبقَ عند المحدِّثين(٤).

٥- وقد يقعُ له تكريرُ الباب مع حديثِه سواء، يقولُ السخاويُّ عنه أنّ هذا «مما لم يظهر لي الأمرُ فيه»(٥).

ثانياً : الاهتمامُ بتمييزِ ألفاظ المتون :

وهو في ذلك متابعٌ للشيخَين، وخاصة الإمام مسلم - رحمه اللَّه تعالى - :

١- فربَّما يقول: لفظُ فلانٍ كذا، ولفظُ الآخر كذا، ومن أمثلتِه : ما رواه من طريق حجَّاجٍ ورَوْحٍ، كلاهما عن ابن جريج، وساقَ حديث : «مَن شكَّ في صلاتِه فَلْيَسجُد سَجدَتَين»، ثم قال : قال حجَّاجٌ : «بعدَ ما يُسَلِّم»، وقال رَوح : «وهو جالِسٌ»(٦).

---

(١) (سنن النسائي) (٧/ ٢١٤- ٢١٥).
(٢) (سنن النسائي) (١/ ٥٠).
(٣) (سنن النسائي) (١/ ١٧٦).
(٤) (بُغية الراغب المتَمَنّي في ختم النسائيِّ روايةِ ابنِ السنّي) للسخاوي (ص/ ٢٧).
(٥) المصدر السابق (ص/ ٢٦).
(٦) (سنن النسائي) (٣/ ٣٠ح/ ١٢٥١).

٢- وربما يكتفي بإيرادِ لفظِ أحدِهم، مع الإشارة إلى صاحب اللفظ، كقولِه: «أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ وَيُوسُفُ بنُ سَعِيد، وَاللَّفْظُ لَهُ، قَالاَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَيُّ حِينٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَتَمَةَ إِمَامًا أَوْ خِلْوًا؟ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّه ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ بِالْعَتَمَةِ حَتَّى رَقَدَ النَّاسُ وَاسْتَيْقَظُوا...»[1] وساقَ الحديث، وهو كثيرٌ في الكتاب.

٣- ومن أمثلتِه أيضاً: أنه ذكرَ الفرقَ بين مَن كان لفظُه «النبي ﷺ»، وبين مَن كان لفظُه: «الرسولُ ﷺ»، كروايتِه لحديثٍ عن إبراهيم بن الحسنِ وعبدِ الرحمن بن محمد بن سلاَّم المقبول، قال فيه أوَّلُهما: «إن النبيَّ ﷺ»، وثانيهما: «عن رسول اللَّه ﷺ»[2].

وكذلك في حديثٍ رواه عن قتيبةَ وهناد بن السري، قال أولُهما: «كان النبيُّ ﷺ»، وقال الآخر: «كان رسولُ اللَّه ﷺ»[3].

٤- ومن هذا الباب: نراه يصرِّح بعدمِ ضبطِه بعضَ الألفاظِ في المتون، مما يدلُّ على ضبطِه لما لم يذكر فيه شيئاً، ومن الأمثلة في هذا الباب: قولُه حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنّ النبيَّ ﷺ قال: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلاَتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الَّذِي يَرَى أَنَّهُ الصَّوَابُ فَيُتِمَّهُ ثُمَّ يَعْنِي يَسْجُدُ سَجْدَتَيْن». ثم قال النسائي: «وَلَمْ أَفْهَمْ بَعْضَ حُرُوفِهِ كَمَا أَرَدْتُ»[4]، وله أمثلة عديدة[5].

---

(١) «سنن النسائي» (١/ ٢٦٥ح/ ٥٣١).
(٢) «سنن النسائي» (٦/ ١٥٦ح/ ٣٤٣٣).
(٣) «سنن النسائي» (٥/ ١٤٠ح/ ٢٧٠٠).
(٤) «سنن النسائي» (٣/ ٢٨ح/ ١٢٤٠).
(٥) انظر كلامَه في الأحاديث: (١٩٧٢، ٣١٣٧، ٣٢٠٦، ٤٦٦١، ٤٦٦٤).

رفع
المسهم

ثالثاً : تقطيعُه للأحاديث[١] :

وتقطيعُ الحديث يراد به تفريقُ الحديثِ الواحدِ على أبوابٍ مختلفة، واشترطوا في جوازه أن يشتملَ الحديثُ على فقرتين فأكثر، كلُّ فقرةٍ مستقلَّة من حيث المعنى عن الأخرى، بحيث لا يَختلُّ معناها إذا ما فُصِلَت عن بقية الحديث، بخلاف التكرار، فالمراد منه إعادة الحديث بكامله في أبواب متعددة.

والتقطيعُ قد فعلَه غيرُ واحدٍ من المحدِّثين، وخاصةً مَن ألَّفَ منهم على الأبواب الفقهيَّة، ويكثرُ التقطيعُ في الأحاديثِ الطِّوال المشتَمِلةِ على مسائلَ كثيرةٍ في أبوابٍ مختلفة، وتقطيعُهم لأمرين : الاختصار، وتحديدُ محلِّ الشاهِدِ من الحديث؛ لأنَّ اقتصارَ المحدِّث على إيرادِ قطعةٍ من الحديث يُساعدُ القارئَ على فَهْمِ المسألةِ المبوَّبِ لها مِن دلالة الحديث، بخلافِ ما لو سردَ الحديثَ بكامله؛ فقد يَخفى على بعضهم موضعُ الشاهِدِ من الحديث.

والنسائيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لم يُكثِر منه إكثارَه من تكرار الحديث، ولعلَّ ذلك من أجل الخلافِ في المسألة، ومن أمثلةِ تقطيعِه للأحاديث : تقطيعُه لحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنه ﷺ «كان يصومُ شعبان كله، ويتحرَّى صيامَ الاثنين والخميس»، رواه بتمامه في الصوم، باب التقدُّم قبل شهر رمضان، ثم أعادَه في باب صَوْمِ نبيِّ اللَّه بنَفْسِ الإسناد، لكنه حذفَ الشطرَ الأولَ من الحديث، واقتصرَ على الشطر الأخير منه «كان يتحرَّى صيامَ الاثنين والخميس»[٢].

رابعاً : الاختصار :

وكما أنّ الإمام النسائيَّ لم ينهج منهجَ تقطيع الأحاديث : فكذلك لم يسلك

---

(١) انظر : (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ٨٦- ٨٧).
(٢) (سنن النسائي) (٤/ ١٥١).

مسلكَ الاختصارِ إلاّ قليلاً، فربَّما يختصِر، مع التصريح أحياناً بأنّ ما اقتصَرَ عليه هو بعضُ مَتنٍ ما كمَّلَه.

قال السخاويُّ : وكأنه يفعلُ ذلك للخروج من عهدة الخلافِ في جواز اختصار الحديث[1].

خامساً : شرح الغريب وبيان المصطلحات :

كقولِه في حديث الأعرابي الذي بالَ : «لا تُزرِمُوه» : «لا تقطعوا عليه»[2].

وقولِه في حديث : «هذه رِكس» : الركسُ طعامُ الجن[3].

وفي حديث «كان يكره الشكالَ» قال : «الشُّكالُ من الخيل أن تكون ثلاثَ قوائمَ محجَّلةً، وواحدةٌ مطلقةً، أو تكون الثلاثةُ مطلقةً ورجلٌ محجَّلةً، وليس يكون الشكالُ إلاَّ في رِجلٍ ولا يكون في اليد»[4].

سادساً : أحياناً يسترسلُ في بيان الأحكام الفقهيَّة :

ومن أمثلتِه : أنه ذكرَ كلاماً طويلاً يتضمَّن أحكاماً كثيرةً في الفيء[5].

ولما ذكرَ حديث أبي هريرة ﷺ أنه قال : عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ كَانَ يَصُومُ، فَتَحَيَّنْتُ فِطْرَهُ بِنَبِيذٍ صَنَعْتُهُ لَهُ فِي دُبَّاءٍ، فَجِئْتُهُ بِه، فَقَالَ : «أَدْنِه»، فَأَدْنَيْتُهُ مِنْهُ، فَإِذَا هُوَ يَنِشُّ، فَقَالَ : «اضْرِبْ بِهَذَا الْحَائِطَ؛ فَإِنَّ هَذَا شَرَابُ مَنْ لاَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ».

---

(١) (بُغية الراغب المتَمَنِّي في ختم النسائيِّ روايةِ ابنِ السنِّي) (ص/ ٣١).

(٢) (سنن النسائي) (١/ ٤٧- ٤٨).

(٣) (سنن النسائي) (١/ ٣٩- ٤١).

(٤) (سنن النسائي) (٦/ ٢١٩).

(٥) (سنن النسائي) (٧/ ١٣٤- ١٣٥).

رفع
المسَاهِم
عز الله له ولوالديه

قال بعده: «وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ السَّكَرِ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِه، وَلَيْسَ كَمَا يَقُولُ المُخادِعُونَ لِأَنْفُسِهِمْ بِتَحْرِيمِهِمْ آخِرَ الشَّرْبَةِ وَتَحْلِيلِهِمْ مَا تَقَدَّمَهَا الَّذِي يُشْرَبُ فِي الْفَرَقِ[1] قَبْلَهَا، وَلاَ خِلاَفَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ السُّكْرَ بِكُلِّيَّتِهِ لاَ يَحْدُثُ عَلَى الشَّرْبَةِ الآخِرَةِ دُونَ الأُولَى وَالثَّانِيَةِ بَعْدَهَا، وَبِاللَّه التَّوْفِيقُ»[2].

سابعاً: أحياناً يبيِّنُ أصحَّ ما في الباب:

كقولِه بعد حديث عَبْدِ اللَّه بْنِ عُكَيْم: «كَتَبَ رَسُولُ اللَّه ﷺ إِلَى جُهَيْنَةَ أَنْ لاَ تَنْتَفِعُوا مِنْ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلاَ عَصَبٍ» قالَ النسائي: «أَصَحُّ مَا فِي هَذَا الْبَابِ فِي جُلُودِ الميتَةِ إِذَا دُبِغَتْ: حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّه بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ[3]»[4].

ثامناً: يُردِفُ العامَ بالمخصِّص، والمجمَلَ بالمبيِّن، والمنسوخَ بالناسخِ له:

وهذه هي الطريقةُ التي يتبعُها أكثرُ المحدِّثين.

---

(١) علَّقَ عليها الشيخ السنديُّ في الهامش بقوله: «الظاهرُ أنَّ هذا تحريف، والصوابُ ما في (الكبرى): «الذي يسري في العروقِ قبلها».

(٢) (سنن النسائي) (٨/ ٣٠١ح/ ٥٦١٠).

(٣) وهو حديث: «ألاَ دبغتم إهابَها فاستمتَعتم به».

(٤) (سنن النسائي) (٧/ ١٧٥ح/ ٤٢٥١).

المطلب الثالث: علم العلل

أولاً: اهتمامُ الإمام النسائيِّ ببابِ العِلَل:

أَوْلَى الإمامُ النسائيُّ جانبَ إبراز العِلَلِ وإظهارَها اهتماما كبيراً، حتى قال غيرُ واحدٍ من أهل العلم: إن كتابَه «السنن» كتابُ عِلَلٍ؛ وذلك لكثرةِ تعرُّض الإمام النسائيِّ لذكر العلَّة في الحديث، وبيانِها في كتابيه - الصغرى والكبرى -، بل لقد وصلَ به الشَّغَفُ بإظهارِ العلة أنه قد أخرجَ أحاديثَ ليست على شَرْطِه من أجلِ دَفْعِ علَّة يَخافُ أن تَطرأ في الإسناد فأخرجها، كما سبق بيانُ أنه أخرجَ حديثَ ابن جريح، عن عبداللَّه بن عثمان بن خُثيم ثم قال: «ابنُ خثيم ليس بالقويِّ في الحديث، وإنما أخرجتُ هذا لِئَلاَّ يُجعلَ ابنُ جريج عن أبي الزبير»[1].

فمع أنه ضعَّفَ ابنَ خثيم، إلا أنه أخرجَ له، واعتذَرَ أنّ تخريجَ حديث في كتابه مخافة أن تُحذَف الواسطةُ بين ابن جريج وأبي الزبير - وهي ابنُ خثيم - ولا يُتفطَّن لذلك؛ لكون ابن جريج يروي أحاديثَ عن أبي الزبير مباشرة، فيُظَن أنَّ هذا الحديث من تلك الأحاديث.

ولما كان النسائيُّ - رحمه اللَّه تعالى - أحدَ الجهابذةِ في علم عِلل الحديث، وعالماً بأنَّ علة الحديث لا تَظهر إلاَّ بجَمْع طرقه: أكثرَ مِن إيراد الحديث الواحدِ من طرقٍ متعددةٍ ووجوهٍ مختلفة، عملاً بالقاعدة الذهبية: «الحديثُ إذا لم يُجمع طرقُه لا تَتبيَّن عِلَلُه»، فتجدُه في كثيرٍ من الحالات يخصِّصُ صفحاتٍ عدةً للحديث الواحد، مع أنَّ الكتابَ على الأبواب الفقهيَّة، وهو عادةً لا يتحمَّل كثرةَ الطرق، ومع ذلك استطاعَ ببراعته أن يوَفِّقَ بين هذا وذاك.

(١) (سنن النسائي) (٥/ ٢٤٨).

وقد أَلَّفَ الدكتور عمر إيمان أبو بكر رسالةً علميَّةً بعنوان : «الأحاديث التي أعلَّها النسائيُّ بالاختلافِ على الرواةِ في كتابه المجتبى جمعاً وتخريجاً ودراسة»، جمعَ فيها هذا النوعَ من الأحاديث المعلَّة، وخرجَ بجملةٍ من النتائج التي تصلُحُ أن تُذكَر هنا، وسأذكرُها فيما يلي من النقاط[١].

ثانياً : طريقةُ عَرْضِه الاختلافَ على الرواة :

هناك طرقٌ عديدةٌ سلكَها الإمامُ النسائيُّ لإظهار العلَّةِ عند الاختلافِ على الرواة ولإظهار وجه الخلاف، وهي خمسةٌ :

الطريقة الأولى: أن يُصدِّر البابَ بذكر الاختلافِ على الرَّاوي، ويجعلَه عنواناً للأحاديثِ التي وقعَ الاختلافُ في أسانيدها، وهذه الطريقةُ هي السِّمَة الغالِبةُ في الكتابِ في المسائل التي صرَّحَ بالاختلاف فيها.

ومن أمثلِتِه : قولُه في كتابِ قيامِ الليل : «بابٌ : صلاةُ القاعد في النافلةِ وذِكْرُ الاختلافِ على أبي إسحاق في ذلك»[٢].

وقد يَذكرُ الاختلافَ دون ذكر البابِ معه، ويجعلُه عنواناً، ومن ذلك قولُه في الكتاب السابق : «ذكرُ الاختلافِ على أبي إسحاق في حديثِ سعيدِ بنِ بن جُبَيرٍ عن ابن عباس رضي الله عنهما في الوتر»[٣].

الطريقة الثانية : أن يصرِّحَ بالاختلافِ عقبَ الحديثِ، كأن يَسوقَ إسناداً أو أسانيدَ على وجهٍ من أوجه الخلافِ مع متونها ثم يقول: خالفَه - أو خالفَهم - فلانٌ، ثم يَذكرُ الإسنادَ - أو الأسانيد - إليه، التي خالفَ الراويُّ فيها مَن قبْلَه.

---

(١) انظر (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ١١٥ - ١٢٤)

(٢) (سنن النسائي) (٣/ ٢٣٦).

(٣) (سنن النسائي) (٣/ ٢٢١).

ومن أمثلتِه: أنه روى حديثَ جابرٍ رضي الله عنه مرفوعاً «نهى عن الحقل» رواه من طريقِ يحيى بنِ أبي كثير، عن يزيدَ بنِ نُعَيم، عن جابر رضي الله عنه ثم قال: «خالفَه هشامٌ، ورواه عن يحيى، عن أبي سلمة، عن جابر، ثم أوردَ متنَه، ثم قال: خالفَه عمرو بنُ أبي سلمة فقال: «عن أبيه، عن أبي هريرة»، ثم أوردَ متنَه، ثم قال: «خالفَهما محمدُ بنُ عمرو فقال: عن أبي سلمة، عن أبي سعيد رضي الله عنه»، ثم أوردَ متنَه(١).

الطريقةُ الثالثة: أن يُشيرَ إلى الاختلافِ بذكرِ ما يدلُّ عليه دون أن يصرِّحَ بالاختلاف، كأن يسوقَ إسناداً مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ ثم يُعقِبُه بإسنادٍ آخرَ موقوفاً، ثم يُرَجِّحُ أحدَهما على الآخر، وقد لا يكتفي ببيان الراجحِ في الموضع الأخير، بل يُصَرِّحُ بكون الوجه الأولِ مرجوحاً، مع أنه سيبيِّنُ الوجهَ الراجحُ.

ومن أمثلتِه: أنه روى حديثَ أنسٍ رضي الله عنه: «أنَّ رسولَ اللَّه ﷺ قطعَ في مِجَنٍّ» رواه من طريق هشامٍ، عن قتادة، عن أنسٍ رضي الله عنه مرفوعاً، وقال: «هذا خطأ»، ثم رواه من طريق سفيانَ، عن شعبة، عن قتادة، عن أنسٍ رضي الله عنه قال: «قطع أبو بكر» موقوفاً، ثم قال عن الموقوف: «هذا الصواب»(٢).

ومعنى هذا: أنَّ الحديث قد اختُلِفَ في إسناده على قتادة رفعاً ووقفاً، وأنَّ الراجحَ هو الوقف.

الطريقةُ الرابعة: أن يصرِّحَ عقبَ أحدِ الطرُقِ بتفرُّدِ الراويِّ وعدمِ متابعةِ غيرِه له على وجهِ، كتصريحِه في غير موضع بأنه: «لا أعلم أحداً تابعَ فلاناً على روايته».

(١) (سنن النسائي) (٧/ ٣٨- ٣٩ الأحاديث: ٣٨٨٢- ٣٨٨٥).
(٢) (سنن النسائي) (٨/ ٧٧ح/ ٤٩١١- ٤٩١٢).

والتفرد عنده نوعان :

الأول - وهو الأغلب - : أن يكون الراويُّ قد خالفَ الجماعةَ في الإسنادِ أو المتن، وهذا النوعُ في حقيقتِه داخلٌ في الطريقةِ الثانية، وإنما خُصَّ بالذكر لكون الاختلافِ فيه واقعاً بين راوٍ وحدَه وبين جماعةٍ كثيرين من الرواة، ولا ريبَ أنَّ إدراكَ وجهِ العلَّةِ في هذا النوع أظهرُ وأبْيَنُ من غيره؛ لأنَّ روايةَ راوٍ واحدٍ خلافَ ما رواه الجماعةُ : فيه دلالةٌ واضحةٌ على شذوذِ هذا الرواية.

ومن أمثلتِه : قولُه : «لا أعلمُ أحداً تابع أيمنَ بنَ نابلٍ على هذه الرواية، وأيمنُ عندنا لا بأس به، والحديثُ خطأ»[(١)].

والنوعُ الثاني : أن يُعِلَّ روايةَ الراويِّ بكونها مخالفةً لما عُرِفَ عن الشيخ، وإن لم يذكر أنَّ الراويَّ قد خالفَ أحداً في ذلك الحديث بعينه، ويبيِّنُ أيضاً أنه ليس لذلك الراويِّ مِن الضَّبْطِ ما يُؤَهِّلُه لقبولِ ذلك منه. كقوله : «عبدُ الملك بنُ نافعٍ ليس بالمشهور، ولا يُحتَجُّ بحديثه، والمشهورُ عن ابن عمرَ خلافُ حكايتِه»[(٢)].

الطريقةُ الخامسة : أن يصرِّحَ بعدمِ سماع الراويِّ عن شيخِه في هذا الحديث، مستدِلاً بالرواياتِ الأخرى التي يذكرُها بعد ذلك، وفيها التصريحُ بالواسطة، ولها حالتان :

الأولى: أن يكون الإسقاطُ ممَّن دون الشيخِ مِن الرُّواةِ عنه، كأن يَروي جماعةٌ عنه بإسقاطِ الواسطة، وآخرون عنه بذكرِ تلك الواسطة، فهذا اختلافٌ داخلٌ في بابِ إعلال الحديثِ بالاختلاف.

---

(١) (سنن النسائي) (٣/ ٤٣).
(٢) (سنن النسائي) (٨/ ٣٢٤).

الثانية: أن يكون الإسقاطُ مِن الشيخِ نفسِه دون الرُّواةِ عنه، وهذا لا يعدُّ اختلافاً، بل هو تدليسٌ، أو إرسالٌ خفيٌّ، أو انقطاعٌ، على حسب حالةِ الراويِّ وشيخِه.

ثالثاً : ذكرُ نوعيَّةِ الاختلاف الذي أعَلَّ بها الأحاديث :

هناك أنواعٌ من الاختلاف يُعِلُّ الإمامُ النسائيُّ الأحاديثَ بها، ومنها:

١- أن يُعِلَّ الحديثَ بالخلاف الواقعِ بين الرواةِ في استبدالِ راوٍ بآخر في الإسناد، كأن يروي شخصٌ - أو جماعةٌ - مثلاً عن السَّبِيْعيِّ، عن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما ويُخالِفَهم آخرون فيَرْوُونه عن السَّبِيعيِّ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما. وقد يكونُ الاستبدالُ بأكثرَ من راوٍ؛ كأن يَروي شخصٌ - أو جماعةٌ - عن الزهريِّ، عن سالم، عن ابن عمر رضي الله عنهما، ويخالفَهم آخرون فيَروُونَه عن الزهريِّ، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢- أن يُعِلَّ الحديثَ باختلافِ الرواةِ في اسم راوٍ في إسناده، فيُسَمِّيه بعضُهم باسمٍ وبعضُهم باسمٍ آخر.

٣- أن يُعِلَّ الحديثَ بالاختلافِ عليه بين رُواتِه في الوَصْلِ والإرسال؛ فيُرسِلُه بعضُهم ويُوصِلُه آخرون.

٤- أن يُعِلَّ الحديثَ بسببِ اختلافِ رُواتِه فيه رفعاً ووَقفاً، فيرفعُه بعضُهم ويُوقِفُه آخرون.

٥- أن يُعِلَّ الحديثَ بسببِ اختلافِ رواته في اتِّصالِ سندِه وانقِطاعه.

٦- أن يُعِلَّ الحديثَ بسبب اختلافِ رواته فيه بزيادةِ راوٍ في الإسناد، مما يعرف في مصطلح الحديثِ بـ«المزيدِ في متصل الأسانيد».

رفع
المستهم
عز الله له ولوالديه

٧- أن يُعِلَّ الحديثَ بسبب تفرُّدِ أحدِ رُواته بما لا يُتَابَعُ عليه.

٨- أن يُعِلَّ الحديثَ بسببِ دَمْج بعضِ رُواتِه الموقوفَ بالمرفوع.

٩- أن يُعِلَّ الحديثَ بسبب اختلافِ رواته فيه بذكرِ زيادةٍ في المتن.

رابعاً: القواعد التي استخدمَها للترجيح بها بين الوجوه المختلفة:

لم يكتفِ الإمامُ النسائيُّ - رحمه اللَّه تعالى - في إظهار العلَّة بجَمْعِ طرقِ الحديث، بل قد أظهرَ عنايةً فائقةً في الترجيح بين الوجوه المختلِفةِ على أسُسٍ علميَّةٍ متينةٍ على ضوئِها صوَّبَ وخَطَّأ، و صحَّحَ وضَعَّف.

● **ومن القواعد التي اعتمدَها في الترجيح بين الوجهَين ما يلي:**

١- أن يُرَجِّحَ بين الوجهَين - أو الوجوه - بكثرةِ رُواتِه، فيُرَجِّحُ ما رواه اثنان على ما رواه واحدٌ، إذا لم يكن يتفوَّقُ عليهما بمزيدٍ من الضَّبْط، والأمثلَةُ على هذا النوع كثيرةٌ، من ذلك: أنه روى عن عليٍّ الأزديِّ، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبيِّ ﷺ: «صلاة الليلِ والنهارِ مثنى مثنى» - بزيادة النهار أيضاً - ثم قال: «هذا الحديثُ عندي خطأ»، ثم أوردَ ثلاث روياتٍ عن كلٍّ من: طاوس، وسالم بن أبي عمر، ونافع، كلُّهم لم يذكر النهار[1]. وهذا منه ترجيحٌ بكثرة الرواة.

وفي هذه الحالة قد يصرِّحُ بالترجيح، وقد لا يصرِّح به؛ اكتفاءً بسرد الطُّرُق المخالِفَةِ لأحدِ الوجوه، وهذا أيضاً في الكتاب كثير.

٢- يُرَجِّحُ أحياناً بين الوجوه بقوَّةِ الضَّبْطِ والحِفْظ، ومن ذلك قولُه في كتابِ الزكاةِ عقِبَ ذكرِ وجوهٍ ثلاثة: «وسلمةُ بنُ كُهَيلٍ خالفَ الحَكَمَ في إسناده،

---

(١) (سنن النسائي) (٣/ ٢٢٧ الأحاديث: ١٦٦٦،١٦٧٠).

والحَكَمُ أثبتُ مِن سَلَمة بنِ كُهَيل»[١].

وقولُه أيضاً: «وهذا الحديث ليس بثابتٍ، وعبدُ الكريم ليس بالقويِّ، وهارونُ بنُ رِئَابٍ أثبتُ منه، وقد أرسلَ الحديثَ وهو ثقة، وحديثُه أولى بالصوابِ من حديثِ عبدِ الكريم»[٢].

٣- إذا اختلفَ الرُّواةُ في حديثٍ ما، وكان العددُ الأقلُّ أكثرَ ضبطاً، والمخالفون لهم أكثرَ عدداً: ففي هذه الحالة تختلفُ وجهاتُ النظر، ولكن الملاحَظَ أنَّ النسائيَّ يُرَجِّحُ الوجهَ بالأقوى ضبطاً، وإن كان أقلَّ عدداً، ولا أستبعدُ أن يكون الإمامُ النسائيُّ يُلاحِظُ هنا تأييدَ القرائن الأخرى للوجه الذي يُرَجِّحُه، وهذا عامٌّ في جميع أوجه الترجيح، فبجانب الوجه الأظهَرِ للترجيح: هناك قرائنُ أخرى تُرَجِّحُ كفَّة إحدى أوجه الخلاف، وكثيرٌ منها قد لا يُصَرِّحُ بها المحدِّثُ اكتفاءً بالوجهِ - أو الأوجه - التي يصرِّحُ بها.

ومن أمثلة هذا الوجه: قولُه في قيام الليل: «أبو نعيم[٣] أثبتُ عندنا من محمَّدِ بنِ عبيد، ومن قاسم بنِ يزيد...»[٤].

٤- إذا كان الخلافُ على شيخٍ معيَّن: فإنّ النسائيَّ يُرَجِّحُ بالأثبتيَّة، فيقدِّمُ أثبتَهم في ذلك الشيخ وأعرفَهم لحديثه، وقد صرَّحَ بهذه القاعدةِ بعد ترجيحِه لروايةِ أبي نعيم - كما سبق في الفقرة الماضية - فقال: «أثبتُ أصحابِ سفيان[٥] عندنا - واللَّه أعلم -: يحيى القطان، ثم عبدُ اللَّه بنُ المبارك، ثم

(١) (سنن النسائي) (٥/ ٤٩).

(٢) (سنن النسائي) (٦/ ٥٩).

(٣) وهو الفضلُ بنُ دُكين.

(٤) (سنن النسائي) (٣/ ٢٥٠).

(٥) وهو الثوري.

وكيع، ثم عبدُ الرحمن بنُ مهدي، ثم أبو نعيم»(١).

هكذا رتَّبَ هؤلاء الرواة في ترجيح بعضِهم على بعض بالنسبةِ لحديث سفيان الثوري، وإن كان بعضُهم يترجَّحُ على البعض الآخر في الجملةِ أو في شيوخ آخرين، كترجح عبدِالرحمن بن مهدي على وكيع في الجملة.

ومما ينبغي أن يُعلَم هنا: أنه في حالاتٍ نادرة قد يُرَجِّح المرجوح؛ وذلك نظراً لقرائنَ أخرى في الراويِّ والمرويِّ، ومن ذلك أن النسائيَّ رجَّح أشعثَ بنَ عبد الملك الحمرانيَّ على قتادة بن دعامة في حديثٍ معين فقال: «قتادةُ أثبتُ وأحفظُ من أشعث، وحديثُ أشعث أشبهُ بالصواب»(٢).

وكقوله: «ابنُ المبارك أجَلُّ وأعلى من الحجَّاج، وحديث حجاج أولى»(٣).

هذا ما صرَّح به النسائي من قواعد الترجيح، وهي لا تنحصر فيما ذُكر، بل هناك قواعدُ وقرائنُ كثيرة يمكن اعتبارُها من القواعد للترجيح بها بين الوجوه.

ثم إن هذا القواعد التي استخدمها النسائي للترجيح بها بين الوجوه هي متفق عليها بين أئمة الحديثِ وأهلِ المعرفة بالعلل وليست خاصةً بالإمام النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

تنبيه

قد يَختلفون في الترجيح بتلك القواعد في حديثٍ بعينه بسبب تداخل المرجِّحات، بخلاف المتأخرين؛ فإنهم يُرَجِّحون زيادةَ الثقةِ ولو خالف جماعةً، وحجتُهم في ذلك أنه زيادةُ الثقة مع موافقتهم لأئمة الحديث في

(١) (سنن النسائي) (٣/ ٢٥٠).
(٢) (سنن النسائي) (٦/ ٥٨).
(٣) نقلَه في (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ١٢٣) عن (السنن الكبرى) ولم أقف عليه.

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

اشتراط نفيِ الشذوذِ في حَدِّ الصحيح، ولهذا يقول الحافظُ ابنُ حجر : «واشتهر عن جمعٍ من العلماء القولُ بقبول الزيادةِ مطلقاً من غير تفصيل، ولا يتأتَّى ذلك على طريق المحدِّثين الذين يَشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذًّا ثم يُفَسِّرونه بمخالفة الثقةِ مَن هو أوثق . . . والمنقولُ عن أئمةِ الحديث المتقدِّمين اعتبارُ الترجيح فيما يتعلَّقُ بالزيادةِ وغيرِها، ولا يُعرَف عن أحدٍ منهم إطلاقُ قبولِ الزيادة»[١].

ولا شكَّ أنّ منهَجَ المتقدِّمين هو الصَّواب، وإطلاقُ المتأخرين بقبول زيادة الثقة أبعد عن الدقَّةِ واعتبار القرائن في هذا الباب، واللَّه تعالى أعلم.

على أنّ الخلافَ بين المحدِّثين متقدِّمين ومتأخرين أيًّا كانت نتيجتُه فهو خلافٌ بين أصحاب الشأن، ولكن من غير المبَرَّر دخولُ الأصوليين هذا المعتَرَك، وتعقيدُهم لمصطلح الحديث، بل ونقل المحدِّثين لأقوالهم في كتب المصطلح، مع أنهم ليسوا في علم الحديثِ لا في العير ولا في النفير، فقبولُهم للزيادة أحياناً، وردُّهم لها تارةً أخرى بناءً على احتمالاتٍ عقليَّةٍ لا تمتُّ بصلةٍ إلى محيط الروايةِ من اعتبار حال الراويِّ والمروي، والقرائنِ التي لا يَعلم بها إلا قلةٌ من جهابذة الحديث : كلُّ هذا مما عقَّد الأمور، فلو تُرِكَ كلُّ فنٍّ لأهلِه : لقلَّ الخلاف، ولَعُرِف الراجِحُ من المرْجوح.

(١) (نزهة النظر) (ص/ ٣٤).

رفع
المسهم
عبد الله الدبيان

المطلب الرابع : العُلوُّ والنزولُ في «سنن الإمام النسائي»

الإمامُ النسائيُّ من الأئمة الذين بكَّروا في الرحلات، فقد سبقَ أنّ أولَ رحلتِه كانت وعمرُه خمس عشرة سنة، وكان رَحِمَهُ اللهُ أيضاً ممن توسَّعَ في الرحلات، وقد سبق تفصيلُه في موضعِه.

وكان من ثمار تبكيرِه في الرحلات : أن أدركَ من الشيوخ الكبار ما جعلَه يلتقي في كثيرٍ منهم مع بقيَّة أصحابِ الكتب الستة، مع كونه أصغرَهم، بل كونه في طبقة تلاميذِهم، كما سبق بيانُه.

ولأجل رحلاتِه المبكرة والواسعة : تميَّزَ بعلوِّ أسانيده، وفيما يلي إطلالة مختصرة على هذا الجانب :

١- أعلى ما عنده : الرباعيَّات، وقد جرَّدَها القاسمُ بنُ علي الأنصاري(١)، ومنه : قتيبة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

٢- أنزلُ ما عنده: ما كان بينه وبين النبيِّ ﷺ عشرةُ وسائط، ومثالُه : «أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحمَن، قَالَ : حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَن مَنْصُور، عَن هِلَالِ بن يَسَاف، عَن رَبِيع بنِ خُثَيْم، عَنْ عَمرو بنِ مَيْمُون، عَن ابنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ امرَأَةٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثُلُثُ الْقُرْآن».

قَالَ النسائيُّ بعده : «مَا أَعْرِفُ إِسْنَادًا أَطْوَلَ مِنْ هَذَا»(٢).

---

(١) وهو مخطوط.

(٢) «سنن النسائي» (٢/ ١٧١- ١٧٢ح/ ٩٩٦)، وهو عند الترمذيِّ أيضاً بهذا الإسناد.

قال النسائيُّ عَقِبَه - من سُننِه الكبرى خاصةً - : «لا أعرفُ في الحديثِ الصحيحِ إسناداً أطول من هذا»(١).

٣- وعنده عددٌ من الأحاديث من التُّساعيَّات، ومنها : «أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ وَهْب، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سَلَمَة، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبو عَبدِ الرَّحِيم، قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَن يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيب، عَن مُحَمَّدِ بنِ مُسْلِم الزُّهْرِيِّ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ يَذكُرُ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّه بنَ عَبْدِ اللَّه حَدَّثَه، أَنَّ زُفَرَ بْنَ أَوْسِ بنِ الْحَدَثَانِ النَّصْرِيَّ حَدَّثَه، أَنَّ أَبَا السَّنَابِلِ بنَ بَعْكَكِ بنِ السَّبَّاقِ قَالَ لِسُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّة : لاَ تَحِلِّينَ حَتَّى يَمُرَّ عَلَيْكِ أَرْبَعَةُ أَشْهرٍ وَعَشْرًا أَقْصَى الأَجَلَيْن، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّه ﷺ . . .»(٢).

٤- أمَّا الثُّمانيَّات، والسُّباعيَّات، والسُّداسِيَّات، والخُماسِيَّات عنده: فكثيرةٌ لا تحتاجُ إلى تمثيل(٣).

ولذلك قال أبو عبد اللَّه بن رشيد : «إنه أبدَعُ الكتبِ المصنَّفَةِ في السنن تصنيفاً، وأحسنُها توصيفاً، وهو جامعٌ بين طريقَي البخاريِّ ومسلم، مع حظٍّ كبيرٍ من بيان العِلَل، التي كأنها كَهَانَةٌ من المتكلم»(٤).

(١) (السنن الكبرى) (٦/ ١٧٣ح/ ١٠٥١٧) - طبعة العلمية -.
(٢) (سنن النسائي) (٦/ ١٩٥- ١٩٦ح/ ٣٥١٩).
(٣) انظر التفصيل في : (بُغية الراغب) للسخاوي (ص/ ٣٦).
(٤) انظر : (بُغية الراغب) للسخاوي (ص/ ٣٦).

المطلب الخامس
المصطلحاتُ التي استخدَمَها في كتابه «المجتبى»

إنَّ دراسةَ مصطلحاتِ كلِّ إمامٍ بعينه من أئمة الحديث الأوائل يحتلُّ أهميةً كبرى؛ لما في ذلك من جمعِ مادةٍ علميةٍ لهؤلاء الأئمة من كتبهم، وهي غالبا في غير مظانها، ثم إنَّ هذه الاصطلاحات المفرَّقة في كتب أئمة الحديث تعتبرُ هي الأساس لما عُرِف مؤخَّراً بمصطلح الحديث.

وتظهر أهمية الوقوفِ على معاني هذه المصطلَحات عند الأئمة المتقدمين بأنَّ المتأخرين قد خصَّصوا بعضَ المصطلحات - كالمرسل، والمنقطِع، والمنكَر - لنوعٍ محدَّدٍ من أنواع الحديث، ولم يكن ذلك التحديدُ معهوداً لدى أئمةِ الحديثِ المتقدِّمين، فجَمْعُ مصطلَحاتِ إمامٍ من أئمة الحديث، وبيانُ مرادِه من ذلك، ومقارنتُه بمصطلَحاتِ المتأخرين: لاشكَّ أنّ في ذلك إثراءً لمصطلَح الحديث، وخدمةً لطلَبةِ العلم.

والحقيقةُ أنّ المصطلحات الواقعة في «سنن الإمام النسائيِّ» كثيرةٌ ومتنوّعةٌ، ويمكن تقسيمُها إلى قسمين رئيسين :

الأول: ما يتعلّقُ منها بالرّواة مِن الكلام فيهم بجرْحٍ أو تعديلٍ.

الثاني: ما يتعلق منها بالمتون الحديثيّة؛ مِن الحكْم عليها بالضّعْف، أو الصّحّة، أو بيانِ بعض عِلَلها؛ كالإرسال والنَّكارة، أَو ترجيح الوقْف في مَرويٍّ مرفوعٍ، كما يشمل هذا القسم أيضاً بيانَ الخطأ أو الصّواب فيما يتخلّل هاتيك المتونَ؛ إلى غير ذلك.

أمّا القسم الأوّل: وهو المتعلِّقُ بالرّواة؛ فقد بلغ عدد الرّواة الذين تكلّم فيهم النّسائيُّ داخلَ «المجتبى» بجرحٍ أو تعديلٍ أكثرَ مِن خمسين راوِياً.

ونصيبُ الرّواة الذين وثّقهم قليلٌ، لا يصِلُ عددُهم إلى رُبْع مَن تكلّم فيهم؛ لأنّ الأصل في الرّواة عنده في الكتاب كوْنهم ثقاتٍ، وتوثيقُه رَحِمَهُ اللهُ لبعضهم إنّما يكون لمناسَبةٍ اقتضت ذلك؛ كدفْع الوهْم عنه في حديثٍ معيّن، أو تفضيلِهِ على بعض الرّواة.

وأمّا الذين ضعّفهم - وهم الأكثر- : فتنوّعت عبارتُه في تضعيفهم؛ تبعاً لجهةِ ضعْفهم.

وأكثرُ ما استخدمَه من عبارات التضعيف في «السّنن»: عبارة: «**ليس بالقويّ في الحديث**»؛ فقد أطلقها في بضع عشرة راوياً، ممّا يدلّ على أنّهم عنده ليسوا شديدي الضّعف؛ على أنّ النّسائيّ رَحِمَهُ اللهُ قد ينزّلهم إلى مرتبةٍ أدنى مِن مرتبتهم عند غيره لتشدّده، فقد يكونون عند غيره في مرتبة «**صَدُوق**».

ثم يلي عبارةَ: «**ليس بالقويّ في الحديث**» عبارةُ: «**ضعيف**»، ثمّ عبارة: «**منكر**»، ثمّ عبارة: «**متروك**»، ثمّ عبارة: «**ليس بذلك المشهور**»، ثمّ عبارة: «**لا يحتج بحديثه**»، ثمّ عبارة: «**ليّنُ الحديث**»، ثمّ عبارة: «**ليس بثقة**»، ثمّ عبارة: «**لا أعرفه**» أو عبارة: «**لا أدري مَن هو؟**»(١).

هذه جملةٌ من العبارات التي استخدمَها النّسائيّ رَحِمَهُ اللهُ لنقد الرّواة في ثنايا كتابه «المجتبى»، وهي في غالبها لا تخرجُ عنده عن معانيها المتعارَف عليها عند المحدِّثين؛ إلاّ أنّ النّسائيَّ ربمّا تشدّد في النقد والتجريح، فيؤدّيه ذلك إلى أن ينْزِل

(١) هذا الترتيبُ لهذه الألفاظ هو من حيث كثرة الاستعمالِ وقلّتِه، وليس ترتيبُها على حسب مراتب تلك الألفاظ.

الراويَّ إلى مرتبةٍ هو فوقَها عند غيره من النّقّاد.

وهذا لا يُعابُ به الإمام النّسائيُّ؛ لأنّ كلّ إمامٍ له اجتهاداتُه الخاصّةُ به في بعض الرواة، قد لا يوافقه عليها غيرُهُ من الأئمّة.

وأمّا القسمُ الثاني: وهو ما يتعلّق من ألفاظه النّقْديّة بحكْمِه على الأحاديث، وما استخدَمَه مِنها في ذلك لبيان درجتها؛ لأجل الاحتجاج بها أو اطِّراحها.

وللبيان؛ فإنّ هناك مصطلحاتٍ استخدمَها الإمامُ للحُكم على بعض الأحاديث، ومعناها واحدٌ عند المتقدِّمين والمتأخّرين؛ مثْلَ قوله: «**هذا حديثٌ صحيحٌ**»[1]، وقوله: «**هذا ليس بصحيح**»[2]، وقوله: «**هذا غير ثابت**»[3].

فهذه المصطلحاتُ كما هو بادٍ من صياغتها؛ لم ينفردِ النسائيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بما تدلّ عليه، بل هي محلّ اتّفاق في مدلولاتها في الجملة عند أهلِ الفنِّ والصّناعة النّقدية.

وهناك جملةٌ أخرى من المصطلحات التي استخدمها النسائيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ للحكم على الأحاديث؛ غير أنّ في بعض معانيها خلافٌ بين المتقدّمين والمتأخّرين، وقد تكون مغمورةً غيرَ شائعةٍ، ومع ذلك أكثرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن استعمالها، ولذلك يحْسُن التنبيه على بعض معانيها.

ومن هذه المصطلحات:

١- «**الخطأ والصَّواب**»: أكثرَ الإمامُ النسائيُّ مِن استخدام هاتين اللفظتين في «المجتبى» في معرض ترجيحه بين الوجوه المختلفة، وفي كثيرٍ من الحالات

---

(١) انظر: (سنن النسائي) (٦/ ٦٠).

(٢) (سنن النسائي) (٧/ ١٩١).

(٣) (سنن النسائي) (٨/ ٣٢٠).

٥- ومن حرصِه رَحِمَهُ اللَّهُ على تمييزِ ألفاظِ المتون : أنه في بابٍ واحدٍ يُكرِّرُ حديثاً واحداً بطرقه المتعددة، مع أنه متحدٌ إما لفظا أو معنى، ومع ذلك يعيد مع كلِّ طريقٍ متنَه الخاصَّ به، ولا يستعمل في ذلك الإحالة على الذي قبله إلا في النادر، ومن ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - : حديثُ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في كتاب قيام الليل، أنَّ النبيَّ ﷺ «كان يصلِّي ركَعَتي الفجرِ ركعتَين خفيفتَين»(١).

وقد رواه من تسع عشرة طريقاً، وألفاظُ هذه الطرق إمَّا متحدةٌ لفظاً، وهو الأغلب، أو معنىً، ومع ذلك ساقَ لفظَ كلِّ طريقٍ بمتنه، وكان بإمكانه أن يُحيلَ على ألفاظ الطرق السابقة.

وبعده بخمسة أبواب ذكرَ حديثَ أمِّ حبيبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : «من ثابرَ على اثنتي عشرة ركعةً في اليوم والليلة...»، رواه من تسع عشرة طريقاً، وذكر متنَ كلِّ طريقٍ على حدة، ولم يستعمل الإحالةَ على ما قبله.

٦- وقد بلغ به الأمرُ أنه - رحمه اللَّه تعالى - يُعَنْونُ على اختلاف الرواة في الألفاظِ مع اتفاقهم على المعنى، فيُكثِرُ في الكتاب أن يقول : باب كذا وكذا واختلاف ألفاظ الناقلين لخبر فلان، ويعني بذلك الأحاديثَ المختلِفةَ لفظاً، المتَّفِقَةَ معنًى، ومنشأُ ذلك الروايةِ بالمعنى، ويريد بهذا أن يميِّزَ لفظَ كلِّ راوٍ عن لفظِ غيرِه.

وقد ذهبَ بعضُ الباحثين إلى أنَّ الإمامَ النسائيَّ «أشدُّ حرصاً من الإمام مسلم - المعروفِ عند الجميع بشدَّةِ اعتنائِه بألفاظ الرواة - لأنَّ مَن يذكر المتنَ مع كلِّ إسنادٍ أشدُّ حرصاً ممن يحذف المتنَ ويُشير إلى موضع الاختلافِ بين الرواة فقط»(٢).

---

(١) (سنن النسائي) (٣/ ٢٥٣).

(٢) (الإمام النسائي وكتابه المجتَبى) (ص/ ٨٤).

يجمعُها بين الحكم بالصّحّة والخطأ في حديثٍ واحدٍ؛ فيحكم على أحد وجهَيْه بالخطأ، وعلى الآخر بالصّواب، وأحياناً يحكمُ على أحدِ الوجْهَين بالخطأ أو الصواب، ويسكتُ عن الآخر؛ فيُثبَتُ له بالمفهوم عكْسُ ما ذُكِر أولاً.

وأمّا معناهما : فالصّواب هو السّداد وإصابة الحقّ، والخطأ ضدُّ ذلك؛ فإذا كان الرّاويُّ قد حفِظ الرواية، وأتى بها على وجهها، وتأكّد له ذلك : حَكَم على روايته بالصّواب، بشرط أن يكونَ في المقابلِ مِن الرواةِ مَن وَهِم في شيءٍ من طُرُق الحديث أو ألفاظِه.

وإنْ لم يحفظ الرّاويُّ روايتَه، ولم يأتِ بها على وجهها، وبانَ للإمامِ رَحِمَهُ اللهُ خطؤُه فيها : حَكم على روايته بالخطأ.

أمّا إنْ كان غير جازمٍ بذلك، ولكن ترجّح لديه أحدُ الأمرين - أعني : الصواب أو الخطأ - : أتى مِن الصِّيَغ بما يُشعِرُ بذلك؛ فيقول مثلاً : **هذا أولى بالصواب مِن كذا**، أو **أشبه بالصّواب**، **ولا أحسب هذا إلّا خطأً**؛ إلى غير ذلك من الألفاظ التي تدلّ على ترجُّح أحد الأمرين عنده؛ لا على سبيل الجزم.

والجديرُ بالذكر : أنّ غالبَ الأحاديث التي يَحكمُ عليها الإمامُ بالخطأ : هي الشاذّةُ في عُرْف المتأخّرين؛ إذ إنّ استخدامَه لها إنّما هو في الترجيح بين الوجوه المعَلَّةِ المختلِفة، والعلّة غالباً تكون في أحاديث الثّقات، ومخالفةُ الثّقة مَن هو أوثقُ منه أو أكثر عدداً : هو الشّاذّ في مصطلح الحديث.

ومثاله: ما قاله في «السنن الكبرى» عقب رواية عليّ الأزديّ عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مرفوعاً: «صلاة اللّيل والنّهار مثنى مثنى» قال : «وهذا إسناد جيّد، ولكنّ أصحاب ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ خالفوا عليّاً الأزديَّ خالفَه: سالمٌ، ونافعٌ، وطاوس»[١]؛ في حين أنّه

(١) (السنن الكبرى) (١/ ١٧٩).

قال في «المجتبى» على هذه الرّواية نفسِها: «هذا الحديث خطأ»[١].

فحَكم عليها في «السّنن الكبرى» بما مضمونه: الشّذوذ؛ بغير ذكْرِ لفظ «الشذوذ»، ولكنْ بما يؤدّي الغرضَ نفسَه، وفي «المجتبى» أطْلَق على روايته تلك لفْظَ الخطأ، فتبيّن مِن ذلك أنّ الخطأ والشّذوذ عنده سِيّان، ولذلك يستعْمِلُهما فيما وَهِمَ فيه الرّاوي، وعلى هذا نَهَج في كتابه، ومَن نظر في أحاديث الكتاب وقفَ منها على جملةٍ صالحة.

٢- **«المرسل»**: كثيراً ما يستخدم النّسائيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مصطلحَ «المرسل»؛ مريداً به بيانَ علّةٍ في الإسناد، أو لأجل تعليلِ الموصولِ بالإرسال، وقد يُطلقه على ما رَفَعه التابعيُّ إلى النبيّ ﷺ، ومعظم الأحاديث التي أعلّها رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالإرسال هي من مرفوعات التابعين، وقد يُطلقه أحياناً ويريد به المنقطعَ أيّاً كان موضعُه من الإسناد.

ومن أمثلة إطلاقِهِ المرسلَ على المنقطع غيرَ مار فعه التابعيُّ: قولُه عقبَ حديث العلاء بن المسيب، عن عمرو بن مرة، عن طلحة بن يزيد الأنصاريّ، عن حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «هذا الحديث عندي مرسلٌ، وطلحةُ بن يزيد لا أعلمُه سمِع من حذيفة شيئاً، وغيرُ العلاء ابن المسيب قال في هذا الحديث: عن طلحة، عن رجلٍ، عن حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ»[٢].

فقد أعلّ هذا الحديث بالإرسال؛ مع أنّه منقطعٌ بين طلحة وحذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وإنّما كان ذلك منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسايرةً لمذهب المتقدّمين في تسمية الحديث الذي لم يتّصل إسنادُهُ أيّاً كان موضِعُه: مرسلاً، بل إنّ النّسائيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أطْلَقَ

(١) (سنن النسائي) (٣/ ٢٢٧).
(٢) (سنن النسائي) (٣/ ٢٢٦)، وانظر فيه: (٥/ ٤٥، ٧/ ٣٥).

المرسَل على الحديث المعضل.

ومن ذلك قولُه عقِب حديث إبراهيم النّخعيّ، عن عبيد بن نضلة، عن المغيرة بن شعبة، عن النّبيّ ﷺ «أَسَجْعٌ كسجْع الجاهليّة»: أرْسَله الأعمش[1].

ثمّ رواه مِن طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن النّبيّ ﷺ؛ فأسقط الأعمشُ رجلين من الإسناد، وهما عبيد بن نضلة، والمغيرة بن شعبة، وهذا معضلٌ في عرْف المتأخّرين، ومع ذلك سمّاه الإمامُ مرسلاً.

٣- «**المنكر**»: وهي قليلةُ الورود في كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الأحاديث، وببعض الاستقراء يَظهر أنَّ لهذه اللفظة عنده أحدُ المعاني التالية:

المعنى الأول: ما رواه الضّعيفُ مخالفاً رواية الثقة، وهو المعنى المشتهِرُ عند المتأخّرين.

ومثاله: قولُه عقب حديثِ مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن عبد اللّه بن الزبير، عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا مرفوعاً: «عشرٌ من الفطرة»: «ثم رواه من طريق سليمان التيميّ وأبي بشر جعفر، عن طلق بن حبيب مرسلاً»، ثمّ قال: «وحديثُ سليمان التيميّ وجعفرُ بن إياس أشبهُ بالصّوابِ من حديث مصعب ابن شيبة، ومصعبٌ منكرُ الحديث»[2].

ومصعبُ بنُ شيبة ضعيفٌ عند غير واحد من النّقّاد؛ كأبي حاتم، وأبى داود، والدّارقطني؛ بسبب سوء حفظه، وهو ثقةٌ عند آخرين؛ كابن معين، والعجليّ؛ لصِدْقه؛ فروايتُه هنا - والتي يُخالِفُ فيها اثنين من الثقات الحفاظ. منكرة؛ حيث أسندَ ما أرسلاه.

---

(١) (سنن النسائي) (٨/ ٥١).
(٢) (سنن النسائي) (٢/ ١٢٨).

المعنى الثاني : ما تفرّد به الضّعيف وإن لم يكن شديدَ الضّعف، ولكنّ العمل على خلافه.

ومن ذلك : قولُه عقب حديث مصعبِ بن ثابت، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً في قتل السّارقِ في المرّة الخامسة: «هذا حديث منكر، ومصعب بن ثابت ليس بالقويّ في الحديث»(١).

فمصعبُ بنُ ثابت مع ضعْفه المحتَمَل؛ حَكَم الإمامُ على روايته بالنّكارة؛ لمّا تفرّد بالرّواية التي لا عاضدَ لها، مع مخالفة عمَلِ المسلمين لها.

المعنى الثالث : مرادفة لفظ النكارة للغلط، وذلك أنّه رحمه الله أطلق المنكر أحياناً مريداً به الغلط.

من ذلك مثلاً : قوله في «المجتبى»: «حديثُ يحيى بن سعيد هذا إسنادُهُ حَسَنٌ، وهو منكر، وأخاف أن يكون الغلطُ مِن محمد بن فضيل»(٢).

وقولُه : «وهذا حديثٌ منكرٌ؛ غلِطَ فيه أبو الأحوص. سلامُ بن سليم.؛ لا نعلم أنّ أحداً تابعه عليه مِن أصحاب سِماك، وسِماكٌ ليس بالقويّ في الحديث»(٣).

هذا آخرُ ما يسَّرَه اللّه سبحانه وتعالى في هذه الرسالة، وصلى اللّه تعالى على خير خلقِه محمدٍ وعلى آله وصَحبِه أجمعين.

والحمد لله رب العالمين.

---

(١) (سنن النسائي) (٨/ ٩١).
(٢) (سنن النسائي) (٤/ ١٤٢).
(٣) (سنن النسائي) (٨/ ٣٩١).

ملحق ببعض صور مخطوطات «سنن النسائي - المجتبى»

رفع
المسهم
عفا الله له ولوالديه

الجزء الثالث من كتاب السنن تأليف الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن بن شعيب بن علي بن بحر النسائي رحمه الله تعالى

نسخة برواية أبي منصور أحمد بن يحيى بن أحمد ابن البرَّاج البغدادي (- ٦٢٥هـ) عن أبي زرعة طاهر بن محمد بن طاهر بن محمد المقدسي الحافظ (- ٥٦٦هـ) عن الدوني (- ٥٠١هـ)
عليها سماعات جماعة من العلماء، منها سماع سنة ٧٣٥هـ بالروضة الشريفة.

السماعات على نسخة ابن البرَّاج
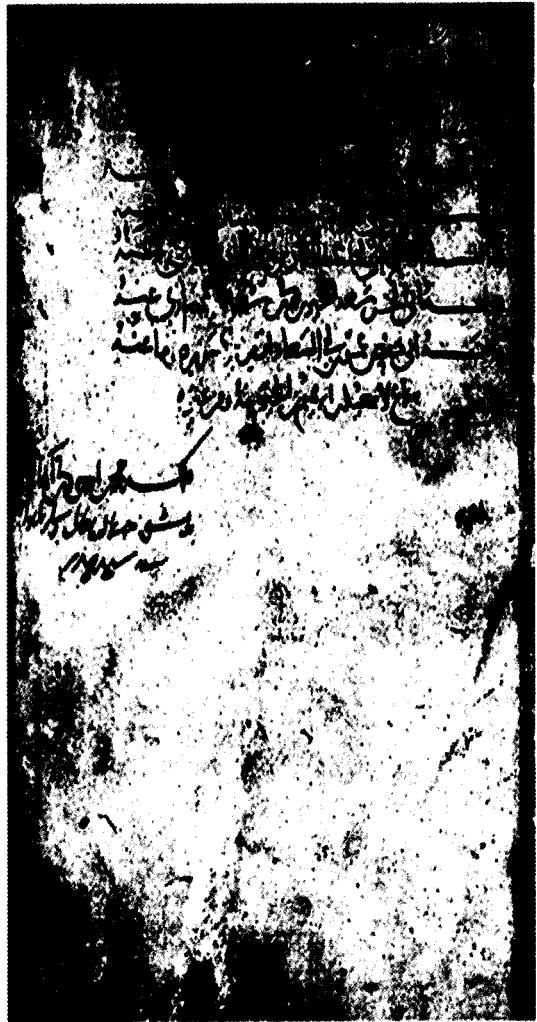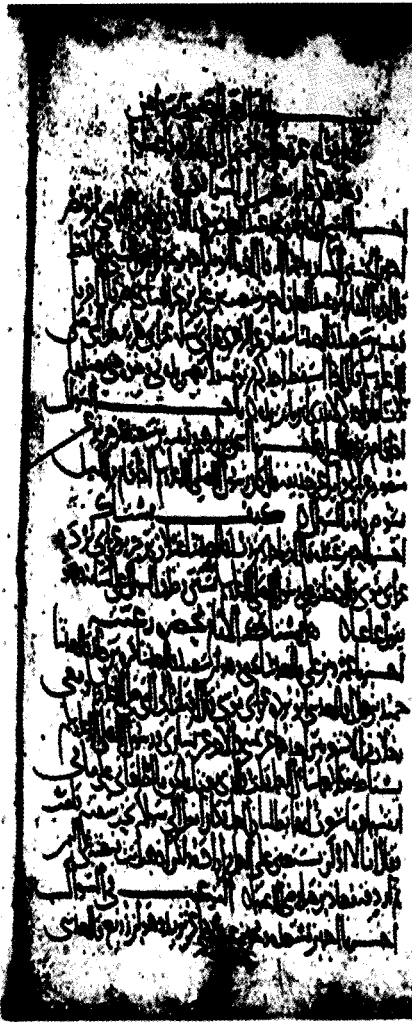
- نسخة برواية أبي طالب عبد اللطيف بن محمد بن علي القبيطي عن أبي زرعة طاهر بن الحافظ محمد بن طاهر المقدسي عن الدوني (ت ٥٠١هـ)
- عليها سماعات لجماعة من العلماء، منها سماعات سنة ٦١٩هـ وسنة ٦٢٠ هـ و سنة ٦٣٦ هـ .

السماعات على نسخة القبيطي

فهرس الموضوعات

تم الصف والإخراج بشركة غراس للطباعة
هاتف ٤٨١٩٠٣٧ - فاكس ٤٨٣٨٤٩٥
الكويت

رفع
المسار

خريطة توضح موقع (نسا) اليوم